

وَهُوَ حَاشِيَةُ الطِّيْبِيِّ عَلَى الكَشَّاف

للإمَامِ شَرَفِ الدِّيْنِ الحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الطِّيبِيّ المُتَوَفِّى سَنَة ٧٤٣ هِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ



تَفْسِيرُ السُّوَرِمِنَ القَصَصِ إِلَى نِهَايَة فَاطِر

حَقِّقَ هَذَا الجُزْءِ الدَّكْتُور عُمرحَسَن القِتَّامِ البَاحِد بِجَامِعَةِ المُنُومِ الإِسْلَائِيَةِ اللَّائِدُهُ

النشف العَامُّ عَلَى الْإِخْرَاجِ العِلْمِيَّ لِلْكِتَابِ الدَّكُتُورِمُحُكَّمَدُ عَبْدًا لرَّحِيْهِ سُلْطَانِ العُلْمَاء





فهون الغييب

فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

تأليف: الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

جميع الحقوق محفوظة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم @

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن : (٢٠١٠ / ٧/ ٢٠١٠)

الرقم المعياري الدولي: ٤ • ٩٧٨٩٩ ٥٧٢٣١٨ و

ما ورد في حواشي هذا الكتاب يعبّر عن رأي محققيه ولا يعبّر بالضرورة عن رأي الجائزة

ص.ب: ٤٢٠٤٢ دبي- الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ۲۲۲۰۲۲۱ ۹۷۱۶ +

فاكس: ۲٦١٠٠٨٨ + ٩٧١ +

الموقع على الإنترنت: www.quran.gov.ae

البريد الإلكُتروني: Rs@quran.gov.ae



أشهَ مَ فِي نَشْرِ هَٰ ذَا الكِتَاب



سورةُ القَصَص مكِّيّة، وهي ثمانٌ وثمانون آية پئيسسياليالييناليين

[﴿طسّمٓ * يَلْكَ ءَايَتُ ٱلْكِئْبِ ٱلْمُبِينِ * نَتْلُواْ عَلَيْكَ مِن نَّبَا مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِٱلْحَقِّ لِقَوْمِ يُؤْمِنُونَ ﴾ ١-٣]

﴿ مِن نَبَا مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ ﴾ مفعول ﴿ نَتَلُوا ﴾، أي: نتلُو عليكَ بعضَ خَبَرِهما ﴿ إِلْلَحَقِ ﴾ أي: نتلُو عليكَ بعضَ خَبَرِهما ﴿ إِللَّهَ مِن اللَّهِ عَلَمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ اللَّ

سورة القصص مكية، وهي ثمانون وثمان آيات

بني الفالحي التعليم

قولُه: (نتلُو عليكَ بعضَ خَبَرِهما)، يريدُ أنّ ﴿ مِن ﴾ في ﴿ مِن نَبَا مُوسَىٰ ﴾ للتبعيض؛ وهُوَ مفعولُ ﴿ نَتْلُوا ﴾ [القصص: ٣]. وقالَ أبو البقاء: ﴿ نَتْلُوا ﴾ مفعولُه محذوف، دلّتْ عليه صفتُه، تقديرُه: شيئًا مِنْ نَبلِ موسى؛ فرمِن ﴾ للبيان. وعلى قولِ الأخفشِ ﴿ مِن ﴾ زائدة (١٠). قولُه: (لِـمَنْ سبقَ في علمِنا أنه يؤمِنُ)، يريدُ أنّ إنزالَ الكتابِ على رسولِ الله ﷺ

⁽۱) «التبيان في إعراب القرآن» (۲: ١٠١٦).

[﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآبِفَةً مِّنْهُمْ يُذَيِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْي. نِسَآءَهُمْ إِنَّهُ,كَاكِمِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ ٤]

﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ ﴾ جملةٌ مستأنفةٌ كالتَّفسيرِ للمُجْمَل، كأنَّ قائلًا قالَ: وكيفَ كان نَبُوُهُما؟ فقال: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ يعني: أرضَ مملكتِه؛ قد طغى فيها وجاوزَ الحدَّ في الظُّلمِ والعَسْف. ﴿ شِيكَا ﴾ فِرَقًا يُشَيِّعونه على ما يُريدُ ويُطيعونه، لا يملِكُ أحدٌ منهم أن يَلوِي عُنُقَه. قالَ الأعشى:

إنها كانَ لأنْ يتلوه على المؤمنينَ والكافرينَ جميعًا: ﴿ يَكَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلَغٌ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ [المائدة: ٧٦]. لكن اختصاصُ المؤمنينَ بالذكرِ لانتفاعِهم به؛ فإذَنِ المرادُ بقولِه: ﴿ لِقَوْمِ يُؤْمِنُونِ ﴾ [القصص: ٣]: لقوم سيُوْمِنون، وعليه قولُه تعالى: ﴿ مُدَى إِنْفَتِينَ ﴾ [البقرة: ٢] أي: الضالينَ الصائرينَ إلى التقوى، وهُوَ مجازٌ باعتبارِ ما يُؤوّل، وقال فيه: ﴿ إِنَّ الضالينَ فريقان؛ فريقٌ عُلِمَ بقاؤُهم على الضلالةِ وهُمُ المطبوعُ على قلوبِهم، وفريقٌ عُلِمَ أنّ مصيرَهم إلى الهدى؛ فلا يكونُ هدًى للفريقِ الباقينَ على الضلالة؛ فبقي أنْ يكونَ هدًى المؤلاء »، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: ﴿ إِنَّهَا يَنْفَعُ لُمؤلاء وَ وَنَ غيرِهم ».

والمعنى: نتلو عليكَ مِن نَبَأِ موسى وفرعونَ وما جرى بينَهما لقوم عُلِمَ أنّ التلاوةَ تنفَعُ فيهم دونَ مَنْ عَداهم مِنَ المُصرِّين، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿فَذَكِرٌ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ﴾ [ق: ٥٥] قال: إنّ التذكيرَ لا ينفعُ إلا فيمنْ يخافُ الوعيدَ دونَ المُصِرِّ على الكُفر^(١).

وقلت: هذا الإنباءُ العجيبُ الشأنِ متضمِّنٌ لإثباتِ القضاءِ والقدر، وقد عَلِمَ الله سبحانَه وتعالى أنّ بعضًا مِنَ الذينَ يدَّعونَ الإيمانَ لا يؤمنونَ بالقدَر؛ فقال: ﴿لِقَوْمِ يُوْمِنُونَ ﴾ تعريضًا بهم؛ فعلى هٰذا يمكنُ أنْ يُجعَلَ ﴿إِلْحَقِ ﴾ حالًا منَ المجرور؛ أي: نتلو عليكَ نبأَهُما مُلتبِسًا بالحقِّ لاشتهالِه على القضاءِ والقدر.

قولُه: (قد طغى فيها وجاوزَ الحدّ)، يعني: معنى ﴿عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ طغى فيها؛ مِن قولِه تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوّاً فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [القصص: ٨٣] أي: استِكبارًا وتجبُّرًا.

⁽١) انظر: «الكشاف» (١٤: ٥٦٢) بتصرف يسير.

وبَلدةٍ يَرهَبُ الجَوّابُ دُلجتَها حتّى تَراهُ عليها يَبتَغي الشّيعا

أو يُشَيِّعُ بعضُهم بعضًا في طاعَتِه، أو أصنافًا في استخدامِه يتسخَّرُ صنفًا في بناءٍ، وصنفًا في بناءٍ، وصنفًا في حَفْر، ومن لم يستَعْمِلْه ضربَ عليه الجِزية، أو فِرَقًا مُحتلفةً قد أغرى بينهمُ العداوة، وهم بَنُو إسرائيلَ والقبطُ. والطّائفةُ المُستضعفة: بنو إسرائيل، وسببُ ذبح الأبناءِ: أنَّ كاهنًا قالَ له: يولَدُ مولودٌ في بني إسرائيلَ يَذْهَبُ مُلكُكَ على

الراغب: العُلُو ضدُّ السُّفْل، والعُلُويُّ والسُّفْلُ: المنسوبُ إليهما، والعُلُوّ: الارتفاع، وقد علا يَعْلُوا عُلُوَّا وعَلِيَ يَعْلى عَلاءً فهو عَلِيُّ؛ فه (علا) بالفتح في الأمكِنةِ والأجسامِ أكثر، قال تعالى: ﴿ عَلِيَّهُمْ بِيَابُهُمْ بِيَابُ سُنُوسٍ ﴾ [الإنسان: ٢١]، ويُستعملُ في المحمودِ والمذموم؛ قال تعالى: ﴿ عَلِيهُمْ وَيَكُنُونَ عُلُواً كَيْرًا ﴾ [الإنسان: ٢١]، وقال: ﴿ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالِفِي ٱلأَرْضِ ﴾ [يونس: ٨٣]. والعليّ: رفيعُ القدرِ من ﴿ عَلِيّ ﴾، فإذا وُصِفَ به الله تعالى فمعناهُ أنّه يعلو أن يحيط به وصفُ الواصفين، بل علمُ العارفين؛ وعلى ذلك يُقال: تعالى الله، وخُصّ التفاعلُ للمبالغةِ لا للتكلُّفِ كما في البَشَر. و ﴿ عُلُواً ﴾ في قوله: ﴿ عُلُواً كِيرًا ﴾ ليسَ مصدرًا، كما أنّ قولَه: ﴿ وَبَنَتَلْ إِلَيْهِ بَنِيسِيلًا ﴾ [المزمل: ٨] كذلك، و «استعلى» قد يكونُ للعلوِّ المذموم، وقد يكونُ طَلَبُ العلاء أي الرفعة، وقولُه تعالى: ﴿ وَقَدْ أَفْلَحَ ٱلْمِوْمَ مَنِ اسْتَعْلَى ﴾ [طه: ٢٤] يَخْتَمِلُ الوجهينِ. ولاعتبارِ العلوقيلَ للمكانِ المُشْرِفِ، وللشّرَفِ: العلياءُ، وعلاوةُ الشيء: أعلاه؛ ولذلك قيلَ للرأس والعُنُق: عَلاوة، ولِما يُحمَلُ فوقَ الأحمال: عَلاوة (١٠).

قولُه: (وبلدة يرهَبُ الجوّابُ دُلِمْتَها) البيت^(٢): البلدة: المفازة، الجوّاب: القَطّاع، دُلْجتها: مِن أَدْلَج: إذا سار آخِرَ الليل، والدُّلجة: الساعةُ منَ الليلِ.

تراه: أي الجوّاب. يقول: رُبّ بلدةٍ _ يخافُ الجوّابُ أنْ يسيرَ فيها في الدُّلجةِ حتى تراهُ يطلبُ يمينًا وشهالًا مَن يُشَيِّعُه مِن خوفِه _ أنا قطعتُها بلا شِيَع.

⁽١) «مفردات القرآن» ص٥٨٢ -٥٨٤.

⁽٢) للأعشى في «ديوانه» ص١٥٣.

يدِه. وفيه دليلٌ بيِّنٌ على ثخانةِ حُمِقِ فرعون؛ فإنَّه إنْ صدقَ الكاهنُ لم يدفع القتلَ الكائن، وإن كذَبَ فها وجهُ القَتْل؟ و ﴿ يَسْتَضْعِفُ ﴾ حالٌ من الضَّميرِ في ﴿ وَجَعَلَ ﴾ ، أو كلامٌ مستأنف. و ﴿ يُدَيِّتُ ﴾ بدلٌ من ﴿ يَسْتَضْعِفُ ﴾ . وقولُه: ﴿ إِنَّهُ رُكَانَ مِنَ المُفسِدِينَ ﴾ بيانُ أنَّ القتلَ ما كانَ إلا فعلَ المُفسِدِين فحسب؛ لأنه فعلَ لا طائلَ تحته، صدقَ الكاهن أو كذَب.

[﴿ وَنُرِيدُ أَن نَمُنَ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ فِ ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَيِمَةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَرِثِينَ * وَنُعَكِنَ لَمُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُواْ يَحْذَرُونَ ﴾ ٥-٦]

فإن قلتَ: علامَ عُطِفَ قولُه: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَمُنَ ﴾ وعَطْفُه على ﴿ نَتْلُواْ ﴾ و ﴿ يَسْتَضْعِفُ ﴾ غيرُ سديد؟ قلتُ: هي جملةٌ معطوفةٌ على قولِه: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلأَرْضِ ﴾؛ لأنَّها

قولُه: (لأنه فعلٌ لا طائلَ تحته)، يعني: ذبحُ الأبناءِ واستحياءُ البناتِ منهُ لم يكُنْ إلّا للفسادِ فحَسْب، ولو كانَ فيهِ نوعُ صلاحٍ أو متضمّنا لمصلحةِ نفسِهِ وخلاصِهِ عِمّا كانَ يخافُ منه رُبّها عُذِرَ ولمْ يُسمّ فسادًا بالنسبةِ إليه. ولَمّا كانَ خِلْوًا مِن ذٰلكَ عُدّ فسادًا صِرْ فَا ولذٰلكَ عنه رُبّها عُذِرَ ولمْ يُسمّ فسادًا بالنسبةِ إليه. ولَمّا كانَ خِلْوًا مِن ذٰلكَ عُدّ فسادًا صِرْ فَا ولذٰلكَ قال: ﴿مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾، أي: الكاملينَ في الفسادِ والمعدودينَ في زُمْرتِهم، قالَ الله: ﴿إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي ٱلأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ [يونس: ٢٣] قالَ المصنف: «والبغيُ يكونُ بحقٌ كاستيلاءِ المسلمينَ على أرضِ الكَفَرةِ وهَدْمِ دُورِهم وإحراقِ زروعِهم وقلعِ أشجارِهم كما فعلَ رسولُ الله ﷺ بِبني قُريْظة»(١).

قولُه: (وعطفُه على ﴿ نَتْلُوا ﴾ و ﴿ يَسْتَضْعِفُ ﴾ غيرُ سديد)، أما على ﴿ نَتْلُوا ﴾ فإنّه لوْ عُطِفَ عليه لخرجَ عنْ أَنْ يكونَ بعضَ المتلُوِّ ومِن (٢) نبأِ موسى وفرعون، وإنه مِنْ أَعجَبِ وأَهمِّ

⁽١) انظر: «الكشاف» (٧: ٤٦١) والذي قاله المصنّف من فِعْل رسولِ الله ﷺ لم يكن مع بني قريظة، بل المشهور في السيرة أنّه حاصَرَهم ونزلوا على حكم سعد بن معاذ رَضِيَ الله عنه، أما التحريق وقطع الأشجار فإنها حصل مع بني النضير، وهو ثابتٌ في «الصحيح» أخرجه البخاري (٤٠٣١) ومسلم (٦٧٤٦) وغيرهما من حديث ابن عمر رَضِيَ الله عنها.

⁽٢) في (ط): «من» دون واو.

نظيرةُ تلك في وقُوعِها تفسيرًا لنَبأِ موسى وفِرْعَون، واقتِصاصًا له. ﴿ وَنُرِيدُ ﴾: حكايةُ حالٍ ماضية، ويجوزُ أن تكونَ حالًا من ﴿يَسْتَضْعِفُ ﴾، أي: يستضعِفُهم فرعونُ، ونحنُ نريدُ أن نَمُنَّ عليهم. فإن قلتَ: كيف يجتمعُ استِضْعافُهم وإرادةُ الله المنةَ عليهم؟ وإذا أراد الله شيئًا كانَ، ولم يتوقّفْ إلى وقتِ آخَرَ، قلتُ: لمّا كانتْ منةُ الله بخلاصِهم من فرعونَ قريبةَ الوُقوع، جُعِلتْ إرادةُ وقوعِها كأنَّها مقارِنةٌ لاستضعافِهم. ﴿ أَيِمّةً ﴾ مُقَدَّمِين في الدِّين والدُّنيا، يطأُ النّاسُ أعقابَهم. وعنِ ابنِ عباسٍ رضيَ الله عنهُا: قادةً يُقتدى بهم في الخير.

المُنبَّا به (١)؛ بلْ هو المقصودُ في الإنباء. وأما على ﴿ يَسْتَضْعِفُ فلأنه: إما صفةٌ لـ ﴿ شِيكًا ﴾ أو حالٌ مِنْ فاعِلِ ﴿ وَجَعَلَ ﴾ أو استئنافٌ ، ولا كلامَ في فسادِ الأولين. وأما الثالثُ فيكونُ على سؤالِ سائلِ موردُه ﴿ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيعًا ﴾ ، فلمْ ينطبِقْ عليه ﴿ وَنُرِيدُأَن نَمُنَ ﴾ فيكونُ على سؤالِ سائلِ موردُه ﴿ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيعًا ﴾ ، فلمْ ينطبِقْ عليه ﴿ وَنُرِيدُأَن نَمُنَ ﴾ وحُكمُهما حُكمُه؛ فبقِي القصص: ٥] ، و ﴿ يُذَيِّحُ ﴾ و ﴿ وَيَسْتَغِيء ﴾ بدلانِ مِن ﴿ يَسْتَضْعِفُ ﴾ وحُكمُهما حُكمُه؛ فبقِي أنْ يكونَ عطفًا على ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ ﴾ الآية ، وإنْ اختَلَفتا اسميّةً وفعلية. وتأويلُه: إنّ فرعونَ فعَلَ مِنَ الاستضعافِ والاستخدام والقتلِ والفناء ، ونحنُ قضيننا عَكْسَ ذٰلكَ مِنْ جَعْلِهم مُتمكِّنينَ في الأرضِ أقوياءَ أئمةً مُقدِّمينَ باقينَ بَعدَهم وارثينَ دِيارَهم ، ولمْ يَكُنْ وَلَا ما أَرَدْنا. هٰذا معنى قولِنا: هذا الإنباءُ مُتضَمِّنٌ لإثباتِ القضاءِ والقَدَر. ومعنى أنْ يكونَ الأمنْ «أنْ يستضعف» يعودُ إلى هٰذا.

قولُه: (كيفَ يجتَمِعُ استضعافُهم وإرادةُ الله المِنته؟)، يعني: لَـزِمَ مِنْ هٰذا التقريرِ الجمعُ بِينَ المتنافِيَيْن. وخُلاصةُ الجوابِ: أَنَّ الله تعالى لَمّا أرادَ أَنْ يَمُنَّ على بني إسرائيلَ بعدَ هلاكِ فرعونَ ونجاتِهم مِنه، وكانتُ تلكَ المِنةُ قريبةَ الوقوع، جُعِلَتْ كأنّها واقِعةٌ مقارِنةٌ لاستضعافِهم. وقريبٌ منهُ قولُه: ﴿إِنَّا فَتَحَالُكَ فَتَحَامُبِينًا * لِيَنْفِرَ لَكَ الله ﴾ [الفتح: ١، ٢]. وقالَ صاحبُ «المطلع»: أرادَ الله تعالى حالَ استضعافِهم إياهم أن يَمُن عليهم بالخلاصِ في وقتِ قدّرَهُ الله وقضاه.

قولُه: (يطأُ الناسُ أعقابَهم)، العبارةُ كنايةٌ عن أنّهم كثيرٌ والأتباعُ مقدمون.

⁽١) في النسخة «ف»: «النبأ».

وعن مجاهد رضي الله عنه: دُعاةً إلى الخير، وعن قَتادة رضي الله عنه: وُلاةً، كقولِه تعالى: ﴿وَجَعَكُمُ مُلُوكًا ﴾ [المائدة: ٢٠]. ﴿الْوَرِثِينِ ﴾ يرِثُون فرعونَ وقومَه مُلكَهم وكُلَّ ماكانَ لهم. مكَّن له: إذا جَعلَ له مكانًا يقعُدُ عليه أو يرقُد، فوطاً هُ ومَهَّدَهُ، ونظيرُه: وكُلَّ ماكانَ لهم. مكَّن له: إذا جَعلَ له مكانًا يقعُدُ عليه أو يرقُد، فوطاً هُ ومَهَّدَهُ، ونظيرُه: أرَّضَ له. ومعنى التَّمْكينِ لهم في الأرضِ وهي أرضُ مِصرَ والشّامِ: أن يجعلَها بحيثُ لا تَنْبُو بهم ولا تَغِثُ عليهم؛ كما كانتْ في أيّامِ الجبابرة، ويُنفِّذَ أمْرَهم، ويُطلِقَ أيديَهم ويُسلِطَهم. وقُرئ: (ويَرى فرعونُ وهامانُ وجنودُهما)، أي: يرون منْهُمْ ما حُذِّرُوه: من ذهابِ مُلكِهم وهلاكِهم على يدِ مَوْلودٍ منهُم.

[﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّرُمُوسَىٓ أَنْ أَرْضِعِيةٍ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَكَأَلْقِيهِ فِى ٱلْمَيَّرِ وَلَا تَحْافِ وَلَا تَحْزَنِیۡۤ إِنَّارَادُوهُ إِلَیْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِینَ ﴾ ۷]

اليمُّ: البحر. قيل: هو نِيلُ مِصْر. فإن قلتَ: ما المُرادُ بالخَوفَيْنِ حتّى أُوجِبَ أحدُهما ونُهي عنِ الآخر؟ قلتُ: أمّا الأوّلُ فالخَوفُ عليهِ من القَتلِ؛ لأنه كان إذا صاحَ خافَ أن يسمَعَ الجيرانُ صوتَه فينِمُّوا. وأمّا الثّاني، فالخوفُ عليهِ من الغَرَقِ ومن الضّياعِ

قولُه: (أرّضَ له)، الأساس: تأرّضَ فلان: لَزِمَ الأرضَ؛ فلمْ يَبْرَح. تقول: فلانٌ إنْ رأى مطمعًا تعرّض، وإن أصابَ مطعمًا تأرّض.

قولُه: (ولا تَغِثُّ عليهم)، الأساس: أغَتَّ فلانٌ في كلامِه؛ إذا تَكلَّمَ بها لا خيرَ فيه، وسمعتُ صبيًّا مِن هُذيلٍ يقول: غثَّتْ علينا مكة؛ أي: لمْ نقدِرْ أنْ نعيشَ فيها؛ لقولهِم: اجتوى المكانَ؛ إذا لم يَستمرِئُ طعامَه وشرابَه، وكذلكَ استَوْخَم.

قولُه: (وقُرِئَ : «ويَرى فرعونُ»)، حمزةُ والكسائي: «ويَرى» بالياءِ التحتانيِّ مفتوحةً وفتحِ الراءِ ووقعِ الأسماءِ الثلاثة، والباقونَ: بالنونِ مضمومة وكسرِ الراءِ وفتحِ الياءِ ونصبِ الأسماء (١).

⁽١) وحجَّتُهم أنَّ ما قبْلَه للمتكلِّم فينبغي أن يكونَ ما بعده كذلك. انظر: «حجَّة القراءات» ص٤٢٥.

ومن الوُقوع في يدِ بعضِ العُيونِ المبثوثةِ من قِبَلِ فرعونَ في تطلُّبِ الوِلْدان، وغيرِ ذلك من المَخاوِف. فإن قلت: ما الفرقُ بينَ الخوفِ والحُزن؟ قلتُ: الخوفُ غَمُّ يلحَقُه لِواقِع؛ وهو فراقُه والإخطارُ به، فنُهِيَت عنهُما الإنسانَ لِـمُتوقَع. والحُزن: غَمُّ يلحقُه لِواقِع؛ وهو فراقُه والإخطارُ به، فنُهِيَت عنهُما جميعًا، وأُومِنَتْ بالوحي إليها، ووُعِدَت ما يُسلِّيها ويُطامِنُ قلبَها ويملؤُها غِبطة وسُرورًا؛ وهو ردُّه إليها وجعلُه من المُرسلِين. ورُويَ: أنّه ذُبِحَ في طلبِ مُوسى عليه السَّلامُ تسعون ألفَ وليد. ورُوي: أنّها حينَ أقْرَبتْ وضرَبَها الطَّلْقُ وكانتْ بعضُ القوابلِ المُوكَّلاتِ بحبالى بني إسرائيلَ مُصافِيةً لها، فقالتْ لها: لينفَعني حبُّكِ اليومَ، فعالَجَتها، فلمّا وقعَ إلى الأرضِ هالها نورٌ بينَ عيْنَيه، وارتعشَ كُلُّ مَفصِلِ منها، ودخلَ حبُّه قلبَها، ثمّ قالت: ما جئتكُ إلّا لأقتُلَ مولودَك وأخبِرَ فرعون، ولكني وَجَدْتُ

قولُه: (وهو فِراقُه والإخطارُ به)، نَشْرٌ لِا سَبقَ على غَيرِ الترتيب. وقالَ الإمام: كأنه قيل: ولا تخافي مِن هلاكِه، ولا تحزي بسببِ فِراقِه؛ فإنّا رادُّوه إليكِ لتكوني أنتِ المرضِعةَ له، وجاعلوه مِنَ المرسلينَ إلى أهلِ مصرَ والشام(١).

قالَ أبو رجاء أحمدُ بنُ عبدِ الله: حدثنا أبو الحسينِ عليٌّ بنُ الصباحِ قال: سَمِعَ أعرابيٌّ رجلًا يقرأُ ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى أَمْرُسُوسَى أَنَ أَرْضِعِيهِ ﴾ الآية، قالَ للقارئ: أعِدْه؛ فأعادها، فقال: أشهدُ أنّ هٰذا كلامُ ربِّ العالمين؛ في آية واحدة أمرانِ ونهيانِ وخبرانِ وبشارتان: ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى ﴾ خبر، و ﴿ أَنَ أَرْضِعِيهِ ﴾ أمر، ﴿ وَالْتَعَافِ وَلا تَعَنَى فِي اللهِ عَلَيْهِ فَا أَمْر، ﴿ وَالْتَعَافِ وَلا تَعَنَى فِي اللهِ عَلَيْهِ فَا أَمْر، ﴿ وَالْتَعَافِ وَلا تَعَنَى فِي اللهِ عَلَيْهِ فَا أَمْر، ﴿ وَاللَّهُ اللهِ عَلَيْهِ فَا أَمْر، ﴿ وَاللَّهُ اللهِ وَمَا اللهِ وَمَا عِلْهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَا أَمْر، ﴿ وَلا تَعَالَى وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

روي عنِ الأصمعي: كلّمَتْني جاريةٌ أعرابيةٌ فاستَفصحْتُ كلامَها؛ فقالت: أينَ أنتَ مِنْ كلام الله: ﴿ وَأَوْحَيْنَا ٓ إِلَىٰٓ أُمِرُوسَى ﴾ كيفَ جَمَعَ بينَ أمرينِ ونهيَيْنِ وبشارتَيْن؟!

قُولُه: (حَينَ أَقْرَبَتْ)، الجوهري: أَقْرَبَتِ المرأةُ؛ إذا قَـرُبَ ولادُها، وكـذٰلكَ الفرسُ والشاة؛ فهِيَ مُقْرِب، ولا يُقالُ للناقة.

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲٤: ۱۹۶).

لابنِكِ حُبًّا ما وجَدَتُ مثلَه فاحفظيه، فلمّ خَرَجتْ جاءَ عيونُ فرعون، فلفّتُه في خِرقةٍ ووضعتْه في تَنُّورٍ مَسجُور، لم تعلمْ ما تصنعُ لمِا طاشَ من عقلِها، فطلبوا فلم يُلفُوا شيئًا، فخرجوا وهي لا تدري مكانَه، فسمعت بُكاءَه من التَّنُّور، فانطلقت إليه وقد جعلَ الله النّارَ عليه بَرْدًا وسلامًا. فلمّ ألحّ فرعونُ في طَلَبِ الولْدانِ أوحى الله إليها فألفَتْه في اليمّ. وقد رُويَ أنّها أرضعتْه ثلاثةَ أشهرٍ في تابُوتٍ من بَرْديٍّ مطليًّ بالقار من داخِلِه.

[﴿ فَٱلْنَقَطَهُ: ءَالُّ فِرْعَوْ كِ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ۚ إِنَّ فِرْعَوْ كَ وَهَمَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُواْ خَلِطِعِينَ ﴾ ٨]

اللّامُ في ﴿لِيَكُونَ ﴾ هي لامُ كيْ؛ الّتي معناها التّعليل، كقولِك: جئتُك لتُكرِمني سواءً بسواء ولكن معنى التّعليلِ فيها وارِدٌ على طريقِ المجازِ دُونَ الحقيقة، لأنه لم يكُنْ داعيهم إلى الالتقاطِ أن يكونَ لهم عدُوَّا وحَزَنًا، ولكن: المحبةُ والتّبنِّي، غيرَ أنّ ذلك لمّا كان نتيجةَ التقاطِهم له وثمرتَه، شُبِّة بالدّاعي الّذي يَفعلُ الفاعِلُ الفعلَ لأجلِه، وهو الإكرامُ الذي هو نتيجةُ المجيء، والتّأدّبُ الذي هو ثمرةُ الضّربِ في قولِك: ضربته ليتأدّب. وتحريره: أنّ هذه اللّامَ حكمُها حُكْمُ الأسد، حيثُ استُعيرتْ لِمَا يُشبِهُ الأسد.

قولُه: (في تابوتٍ مِنْ بَردِيّ)، الجوهري: البَرْدِيُّ بالفتح: نباتٌ معروف، قيل: نبتٌ تُسَدُّ بهِ خَصاصاتُ البُيُوت، والخَصاصةُ بالفتح: الخَلَلُ والثَّقْبُ الصغير.

قولُه: (وتحريرُه: أنّ لهذهِ اللامَ حُكمُها حُكمُ الأسد؛ حيثُ استُعيرَتْ لِما يُشبِهُ التعليلَ كَما يُستعارُ الأسَدُ لَمِنْ يُشبِهُ الأسد)، وتلخيصُ المعنى: شَبّه لهذا الترتيبَ الذي ليسَ مطلوبًا بالأوّلِ الثاني وهُوَ التقاطُهُم لِيكونَ عَدوًّا لَمُم بالترتيبِ الحقيقيِّ وهُوَ أَنْ يكونَ الثاني مطلوبًا بالأوّلِ كالإكرامِ بالمجيءِ في قولِك: جئتُكَ لتُكرِمَني، وأَدْخَلَ المشبّة في جنسِ المشبّهِ به؛ فاستُعيرَ للترتيبِ المشبّهِ ما كانَ مستعملًا في الترتيبِ المشبّهِ به، وهُوَ لامُ «كي».

وقُرِئَ: (وحُزْنًا) وهُما لُغَتان: (كالعُدم) و(العَدم) ﴿كَانُواْ خَلَطِعِينَ ﴾ في كُلِّ شيء، فليس خَطَؤُهم في تربيةِ عدُوِّهم بِبِدْعٍ منهم. أو كانوا مُذنبِين مُجُرِمين، فعاقبَهُم الله بأن رَبَّى عدُوَّهم ومن هو سببُ هلاكِهم على أيدِيهم.

وقيل: ﴿ فَٱلْنَقَطَهُ مَا لَ فِرْعَوْكَ لِيكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ (١)، فيكونُ استعارةً مُصرّحةً ؛ لأنّ الحروفَ مِنَ المندكورَ لفظُ المستعارِ منه، كاستعارةِ لفظِ الأسدِ للمِقْدام، وتبعيّةً ؛ لأنّ الحروفَ مِنَ المعاني الاستعارة بمَعْزِل ؛ لأنّها لم تقعْ موصوفات ؛ فالاستعارة تقع في معانيها ثُمّ تسري مِنَ المعاني إليها، وتهكُّميةً ؛ لأنّ العاقلَ لا يفعلُ لهذا الفعل.

قوله: (وقُرِئَ: «وحُزْنًا»)، حمزةُ والكسائي: «حُزْنًا» بضمّ الواوِ وإسكانِ الزاي، والباقون: بفتحِها (٢).

قولُه: (﴿كَانُواْخَلَطِعِينَ ﴾ في كلِّ شيء)، يريدُ أنَّ قولَه: ﴿فِرْعَوْنَ وَهَنَمَانَ ﴾ الآية تذييلٌ واعتراض؛ بدليلِ قولِه: «فليسَ خطؤهم بِبِدْع منهم».

قولُه: (أو كانوا مُذنِين)، فعلى الأوّل: ﴿ خَنطِينِ ﴾؛ مِنَ الخطأِ في الرأي، وعلى هٰذا؛ مِنْ: خَطِئ: أَذْنَب. قالَ في «الأساس»: خاطئينَ: مِن: أخطاً في المسألةِ أو في الرأي، وخطئ خطاً عظيمًا؛ إذا تعمّدَ الذّنب. فالجملةُ استئنافٌ لبيانِ الموجب؛ بدليلِ قولِه: «ومَنْ هُوَ سَبَبُ هلاكِهم»؛ فعلى هٰذا معنى اللامِ على ظاهرِه، والتقدير: نريدُ أَنْ نَمُنَ على بني إسرائيلَ بأنْ قدّرْنا ما قدّرْنا ودبّرْنا ما دبّرْنا؛ ليكونَ موسى عدوًّا لهم وحزنًا؛ لأنّهم كانوا خطّائينَ مُجرمِين، ويؤيّدُه قولُه: «فعاقبَهم الله بأنْ رَبّى عدوًهم (٣) ومَنْ هُوَ سَبَبُ هلاكِهم». وهٰذا هوَ الوَجْهُ كما سيجيءُ تقريرُه.

⁽١) من قوله: «لهم بالترتيب الحقيقي» إلى هنا سقط من (ح).

⁽٢) وهما لغتان كالعَرَب والعُرْبِ والعَجَمِ والعُجْم. أفاده مكي بن أبي طالب في «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٧٢).

⁽٣) من قوله: « فعلى هذا معنى اللام على ظاهره » إلى هنا سقط من (ط).

وقُرِئَ: (خاطين)، تخفيفُ خاطِئين، أو خاطينَ الصَّوابَ إلى الخطأ.

[﴿ وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنِ لِى وَلَكَ ۖ لَا نَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَخِذَهُ. وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ٩]

رويَ أَنَّهُم حِينَ التَقطوا التّابوت عالجُوا فتْحَه، فلمْ يقدِرُوا عليه، فعالجوا كَسْرَهُ فأعياهُم، فدنت آسيةُ فرأت في جَوفِ التّابوتِ نُورًا، فعالجَتْهُ ففتحته، فإذا بصبِيِّ نورُه بينَ عينيه وهو يمُصُّ إِبهامَه لبنًا فأحَبُّوه، وكانت لفرعونَ بنتُ بَرصاء، وقالتْ نورُه بينَ عينيه وهو يمُصُّ إِبهامَه لبنًا فأحَبُّوه، وكانت لفرعونَ بنتُ بَرصاء، فقالتُ له الأطباء: لا تبرأُ إلّا من قِبَلِ البحر، يوجدُ فيه شِبهُ إنسانٍ دواؤُها ريقُه، فلطَّختِ البرصاءُ بَرَصَها بريقِه فَبَرأت. وقيل: لمّا نظرت إلى وجهِه بَرأت، فقالت: إنّ هذه لنسمةٌ مباركة، فهذا أحدُ ما عَطفَهم عليه، فقالَ الغُواةُ من قومِه: هو الصَّبيُّ الذي نخذرُ منه، فأذَن لنا في قتلِه، فهمَّ بذلك فقالت آسيةُ ﴿قُرَّتُ عَيْنِ لِي وَلكَ ﴾ فقالَ نحذرُ منه، فأذَن لنا في قتلِه، فهمَّ بذلك فقالت آسيةُ ﴿قُرَّتُ عَيْنِ لِي كما هُو لَكِ، لهذاهُ الله كما هداهَا»، وهذا على سبيلِ الفرْضِ والتقدير، أي: لو كانَ غيرَ مطبوعِ على قلبِه كآسية؛ هداهَا»، وهذا على سبيلِ الفرْضِ والتقدير، أي: لو كانَ غيرَ مطبوعِ على قلبِه كآسية؛ لقالَ مثلَ قولِها، ولأَسْلَم كما أسلمت، هذا _ إن صحَّ الحديثُ _ تأويلُه، والله أعلمُ بصحَّتِه. ورُويَ أنَّها قالتْ له: لعلَّه من قومِ آخرينَ ليسَ من بني إسرائيل.

قولُه: (وقُرِئَ: «خاطِينَ»)، وهيَ شاذّة (١). وقولُه: «أو خاطِين الصوابَ» هُوَ مِنَ الخَطْو: مُجَاوَزةِ الصواب. الأساس: ومِنَ المجاز: لنْ يُخطِئكَ ما كُتِبَ لك، وما أخطأكَ لمْ يَكُنْ لِيُصيبَك، وما أصابكَ لمْ يَكُنْ ليُخطِئك، وتخطّأتُهُ النُّبُل: تجاوَزَتْه.

قولُه: (ولهذا على سبيلِ الفَرْض)، أي: لهذا الحديث. وقولُه: «لهذا» مبتدأ، و «تأويلُه» الخبر، و «إنْ صحّ» معَ جوابِه المقدّرِ مُعتَرِضة.

⁽١) بل هي قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع، كها في «إتحاف فضلاء البشر» ص٧٩، وقراءته من القراءات العشر، وليست شاذة.

﴿ قُرَّتُ عَيْنِ ﴾: خبرُ مُبتدأ محذوف، ولا يَقُوى أن تجعلَه مُبتداً و ﴿ لاَنَقْتُ لُوهُ ﴾ خبرًا، ولو نُصِبَ لكانَ أقوى. وقراءة أبنِ مسعودٍ رضيَ الله عنه دليلٌ على أنّه خبر، قرأ: (لا تقتلوه قرّة عين لي ولك)، بتقديم (لا تقتلوه). ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَا ﴾ فإنّ فيه مخايلَ اليُمْنِ ودلائلَ النَّفْعِ لأهلِه، وذلك لِما عايَنتُ من النُّورِ وارتضاعِ الإبهام وبَرْءِ البرصاءِ، ولعلَّها توسَّمتْ في سيائِه النَّجابة المؤذِنة بكونِه نفّاعًا. أو نتبنّاه، فإنّه أهلُ للتَّبنِي، ولأنْ يكونَ ولدًا لبعضِ المُلوك. فإن قلت: ﴿ وَهُمُ مَلا يَشَعُرُونَ ﴾ حالٌ، فها ذو حالها؟ ولأنْ يكونَ ولدًا لبعضِ المُلوك. وتقديرُ الكلام: فالتَقَطَهُ آلُ فرعونَ ليكونَ لهم عدُوًا

قُولُه: (﴿قُرَّتُ عَيْنِ﴾ خبرُ مبتدأٍ محذوف)، وقالَ أبو البقاء: أي: هُوَ قُرَّةُ عين، و﴿لِي وَلَكَ﴾ صفتانِ لـ ﴿قُرَّتُ عَيْنِ﴾(١).

قولُه: (ولا يَقْوى أَنْ تَجعلَه مبتدأً و ﴿ لَا نَقْتُ لُوهُ ﴾ خبرًا)، قالَ الزجّاج: يَقْبُحُ هٰذا التقدير؛ فيكونُ كأنّه قدْ عَرَفَ أنّه قُرةُ عينٍ له.

قولُه: (ولَوْ نُصِبَ لكانَ أقوى)، قالَ الزجّاج: ويجوزُ النصبُ؛ ولكنهُ لمْ يأتِ فيه روايةٌ على معنى: لا تقتلوا قُرّةَ عينٍ لي ولك، لا تقتلوه. كها تقول: زيدًا لا تضرِبْه (٢).

قولُه: (تَوَسَّمَتُ) يقال: تَوسَّمتُ فيه الخير، أي: تفرَّسْت، والتوسُّم: التأمُّلُ في وَسْمِ الشيء.

قولُه: (النجابة)، الجوهري: رجلٌ نجيبٌ، أي: كريمٌ بَيِّنُ النّجابة.

قولُه: (أو نَتَبَنَّاه)، تفسيرٌ لقولِه تعالى: ﴿أَوْنَتَخِذَهُۥوَلَدًا﴾. وقولُه: «ولأنْ يكونَ ولدًا لبعض الملوك» عطفٌ تفسيريٌّ لقولِه: «للتبني».

قولُه: (ذو حالها آلُ فرعون)، قال القاضي: يجوزُ أنْ يكونَ حالًا مِنَ القائلةِ والمقولِ له؛ أي: وهُمْ على الخطأِ في التقاطِهِ وفي طَمَعِ النفعِ مِنهُ والتبَنِّي له، أو مِنْ أحدِ ضميرَيْ ﴿نَتَخِذَهُۥ ﴾ على

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠١٦).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٣٣-١٣٤).

وحَزَنًا، وقالتِ امرأةُ فرعونَ كذا، وهم لا يشعرُونَ أنَّهم على خطأٍ عظيمٍ في التقاطِه ورجاءِ النَّفع منه وتبنِّيه.

وقولُه: ﴿إِنَ مِرْعَوْنَ ﴾ الآية: جملةٌ اعتراضيّةٌ واقعةٌ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، مُؤكِّدةٌ لمعنى خطئِهِم. وما أحسنَ نظمَ هذا الكلامِ عندَ المُرتاضِ بعلمِ محاسنِ النَّظْم.

أنَّ الضميرَ للناس؛ أي: وهُمْ لا يشعرونَ أنَّه لغيرِنا وقد تَبَنَّيْناه (١١).

قولُه: (وما أحسنَ [نَظْم] لهذا الكلامِ عندَ المُرتاضِ بعلمِ محاسنِ النظم)، وذلكَ أنّ قولَه: ﴿ إِنَّ وَعُورَت عَلا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ وقولَه: ﴿ وَثُرِيدُ أَن نَكُنَ ﴾ تفصيلٌ لقولِه: ﴿ نَتُلُواْ عَلَيْكَ مِن نَبًا مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ ﴾ على ما سَبق. وما أجمَل ثم فَصّلَ وخَصّ بلفظِ الإنباءِ إلا لاشتهالِ لهذا المُنبَّا بهِ على أمرٍ لهُ شأنٌ، وليسَ ذٰلكَ إلا لبيانِ أنّ ما قدّرَه الله كائنٌ لا محالة، وأنّ الحَذَر لا يُغنِي عَنِ القَدَر، وإذا جاءَ القضاءَ عَمِيَ البَصَر؛ فإنّ (٢) فرعونَ وقومَه لَمّا قُضِيَ هلاكُهُم على يَدِ الكليمِ عليه السلامُ واجتهدوا في الدفع، فَعَلوا ما لا طائلَ تحتَه بلُ عَكَسُوا؛ حيثُ أُفنِيَ البريءُ مِنْ قَتْلِ الأبناء، ورُبِّي مَنْ عليه دمارُه؛ فسُلِبَتْ عقولُهم وأيفت مشاعرُهم؛ فالتقطوه البريءُ مِنْ قَتْلِ الأبناء، ورُبِّي مَنْ عليه دمارُه؛ فسُلِبَتْ عقولُهم وأيفت مشاعرُهم؛ فالتقطوه ليكونَ لهم عدوًّا وحزنًا وهُمْ لا يشعرون. فحسُنَ لذلكَ أنْ يؤكِّدَ بقولِه: ﴿ إِنَ فَرْعَوْنَ لَهُمْ عَدُوا عَنْ دَفْعِ التقدير؛ فاللامُ في قولِه: ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوا ﴾ مُجُرًى على حقيقةِه. التحذير زَلُّوا عَنْ دَفْعِ التقدير؛ فاللامُ في قولِه: ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُواً ﴾ مُجُرًى على حقيقةِه.

وتمامُ تقريرِه أَنْ يُقال: إنّا أَرَدْنا أَنْ نَمُنّ على المستضعفين، وأَنْ نجعَلَهُمُ الوارثين، وأَنْ نُجِعَلَهُمُ الوارثين، وأَنْ نُجَوْتَ فرعونَ وهامانَ وجنودَهما ما كانوا يحذَرُون؛ دبّرْنا ما دبّرْنا ﴿ وَأَوْجَيْنَاۤ إِلَى أُمِّرِمُوسَى لَنُوعِيةٍ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَكَأَلْقِيهِ فِ ٱلْمِيرِّ المَاتَئَلَتْ أَمْرَنا وأَلْقَتْهُ فِي اليَمّ، وأَلْقاهُ اليمُّ السَّاحِل؛ فقضَيْنا على آلِ فرعونَ التقاطَه؛ ليَظْهَرَ مِنْ لطيفِ تقديرِنا عداوتُهُ وسَبَبُ حُزْنِه، وهُمْ لا يشعرونَ بذلك.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٨٤).

⁽٢) في النسخة «ف»: «قال»، وهو خطأ.

[﴿ وَأَصَّبَحَ فَوَّادُ أُمِّرِ مُوسَى فَرِغًا إِن كَادَتْ لَنُبْدِعَ بِهِ ـ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَى الْ قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُوْمِنِينَ * وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ ـ قُصِّيةٍ فَبَصُّرَتْ بِهِ ـ عَن جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ١٠-١١]

﴿ فَنْرِغًا ﴾ صِفرًا من العقل. والمعنى: أنّها حينَ سمعتْ بِوقُوعِه في يدِ فرعونَ طارَ عقلُها لِما دَهِمَها من فَرْطِ الجَزَع والدَّهَش. ونحوُهُ قولُه تعالى: ﴿ وَأَفِّدَتُهُمْ هَوَآءٌ ﴾ [إبراهيم: ٤٣] أي: جُوَّفٌ لا عُقُول فيها، ومنهُ بيتُ حسّان:

ألا أَبْلِغُ أَبِا سُفْيانَ عَنِّي فأنت مُجَوَّفٌ نَخِبٌ هَوَاءُ

ويؤيّدُه قولُه تعالى: ﴿فَأَقَذِفِهِ فِ ٱلْمَرِ فَلْيُلْقِهِ ٱلْمَمْ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذَهُ عَدُوَّلِ وَعَدُوَّلَهُ ﴾ [طه: ٣٩]؛ حيثُ جعلَ ﴿يَأْخُذُهُ عَدُوُّلِي وَعَدُوُّلَهُ ﴾ جوابًا للأمر، ومسبّبًا عن الإلقاء. وقدْ سبقَ قُبَيْلَ لهذا في كلامِ المصنّفِ ما يعضُدُ لهذا المعنى، ونبّهْناك عليه. فعلى لهذا قولُه: ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِر مُوسَى ﴾ عطف على مُقدّراتٍ شَتّى بحسبِ ما يقتضيهِ الحالُ والقِصّة. وأقول: ما أحسنَ نظم لهذا الكلامِ عندَ المرتاضِ بعِلْم محاسنِ النّظم، وما أظهرَهُ مِنْ سُلطانٍ على القولِ بالقضاءِ والقَدَر، والمصنفُ لو تنبّه على هذه الدقيقة لما نبّهنا عليها، والجملة على ذلك (١).

قولُه: (أي: جُوّفٌ لا عقولَ فيها)، وهوَ جَمْعُ أَجْوَف. الأساس: رجلٌ أجوفٌ ومُجُوّف: جَبانٌ لا فؤادَ له، وقومٌ جُوّف.

قولُه: (ألا أَبْلِغْ أَبا سُفيانَ) البيت (٢)، «نَخِبٌ»: الأساس: نَخِب: لا فؤادَ له، وقد نُخِبَ قَلْبُه (٣) كأنها نُزِعَ؛ مِنْ قولِهم: نَخَبْتُ الشيّءَ وانْتَخَبْتُه: إذا نَزَعْتُه، ومِنهُ الانتِخاب؛ كأنك

⁽١) من قوله: «والمصنف لو تنبه» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

⁽٢) «ديوان حسان بن ثابت» (١: ١٨) من قصيدته المشهورة:

عَفَتْ ذاتُ الأصابع فالجِواءُ لله عذراءَ منزلها خَلاءُ

وأبو سفيان: هو ابن الحارث بن عبد المطّلب.

⁽٣) في (ح) و(ف): «وقد نخب عليه»، وليس بشيء، وهو على الجادّةِ في «أساس البلاغة».

وذلك أنّ القُلوبَ مراكزُ العُقُول. ألا ترى إلى قولِه: ﴿ فَتَكُونَ لَهُمُ قُلُوبُ يَعْقِلُونَ وَلَمْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَن صُفْرِ الإناءِ وقَرَعِ الفناء، وفِرْغًا، من قولِهم: دماؤُهم بينَهم فِرْغٌ، أي: هَدْر، بالله من صُفْرِ الإناءِ وقَرَعِ الفناء، وفِرْغًا، من قولِهم: دماؤُهم بينَهم فِرْغٌ، أي: هَدْر، يعني: بَطَلَ قالبُها وذهب، وبقِيَتْ لا قلبَ لها من شدّةِ ما ورد عليها ﴿ لَنُبْدِع فِيهِ لَا تَلْمُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَدُها ﴿ لَوْلَا أَن رَبَطْنَا عَلَى التَّي وَلَدُها ﴿ وَصَيّبِه، وأنّه وَلَدُها ﴿ لَوْلَا أَن رَبَطْنَا عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ يَع المُنفَلِتِ ليقِرَّ ويَطمئِنَ ﴿ لِتَكُونَ مِن المُصدّقين بِوَعْدِ الله، وهو قولُه: ﴿ إِنّا رَادَّوهُ إِلَيْكِ ﴾ ويجوز: وأصبح اللهُ على الله عن المُم من المُصدّقين بوعْدِ الله، وهو قولُه: ﴿ إِنّا رَادَوهُ إِلَيْكِ ﴾ ويجوز: وأصبح فؤادُها فارغًا من الهمّ، حينَ سمعتْ أنّ فرعونَ عطفَ عليهِ وتبنّاه إن كادتْ لتُبدي بأنّهُ ولَدُها لأنّها لم تملك نفسَها فرَحًا وسُرورًا بها سمعتْ، لَو لا أنّا طمأنًا قلبَها وسكّنًا بأنّهُ ولَدُها لأنّها لم تملك نفسَها فرَحًا وسُرورًا بها سمعتْ، لَو لا أنّا طمأنًا قلبَها وسكّنًا بأنّهُ ولَدُها؛ لأنّها لم تملك نفسَها فرَحًا وسُرورًا بها سمعتْ، لَو لا أنّا طمأنًا قلبَها وسكّنًا

تَنتَزِعُه مِنْ بَيْنِ الأشياء. قال:ومِنَ المجاز: قولهُم للجَبان: إنَّهُ لَهُواءٌ خالي القلبِ مِنَ الجَرْأَة ﴿وَأَفْئِدَ أَيُّهُمْ هَوَآءٌ ﴾ [إبراهيم: ٤٣] والأَصْل: الجَوّ.

قولُه: (ويَدُلُّ عليه)، أي: على أنّ معنى ﴿فَنرِغًا ﴾: فارغًا مِنَ العقل.

قولُه: (مَنْ قَرَأَ: «فَزِعًا»(١). وقُرِئَ: «قَرِعاً»)، قالَ ابنُ جِنِّي: الحَسَنُ وابنُ قطيب (٢): (فَزِعًا) بالفاءِ والزاي، ومعناه: قَلِقًا يكادُ يخرجُ مِنْ غِلافِه، فيُكشَفُ؛ مِنه ﴿حَقَّ إِذَا فُرِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾ [سبأ: ٣٣] أي: كُشِّفَ عنها. وقرأ ابنُ عباسٍ: «قَرِعًا» بالقافِ والراء، ومعناهُ راجعٌ إلى فارغًا؛ وذلكَ أنّ الرأسَ الأقرعَ وهوَ الخالي عنِ الشعر، وإذا خَلِيَ عن الشعرِ فقدْ انكشَفَ منه. وعنهُ (فَرَغًا) أي: هَدَرًا وباطلًا. يؤكّدُ ذلكَ كُلّة: ﴿إِن كَادَتُ لَنُبْدِي بِهِ عِنْ (٣).

قولُه: (لَتُصْحِرُ بِهِ)، أي: لَتُبدِي به؛ مِنَ البَدْوِ وهوَ البَرِيّة، لا مِنَ البُدُوِّ بمعنى الظهور. الأساس: ومِنَ المجاز: أصْحَرَ بالأمرِ وأصْحَرَه: أَظْهَرَه.

⁽١) حكاهُ قُطربُ عن بعض أصحاب النبي على انظر: «المحتسب» (٢: ١٤٨).

⁽٢) وزاد أيضًا: فَضالةَ بن عُبَيْدٍ وأبا هُذَيل.

⁽٣) «المحتسب» (٢: ١٤٨).

قلقَهُ الذي حدث به من شِدَةِ الفرحِ والابتهاج، لِتكونَ من المُؤمنِينَ الواثِقينَ بوعْدِ الله لا بتَبنِّي فرعونَ وتعطُّفِه. وقرئ: (مؤسى)، بالهمزِ: جُعِلت الضَّمَّةُ في جارةِ الواوِ وهي الميمُ كأنها فيها، فهُمِزَتْ كما تُهمَزُ واوُ وجوه. و فَقُصِّيهِ البّعي أثره وتتَّبعي خبرَه. وقُرِئ: (فَبَصِرَتْ) بالكسرِ، يُقالُ بَصُرَت به عن جُنبٍ وعن جنابة، بمعنى: عن خبرَه. وقُرِئ: (فَبَصِرَتْ) بالكسرِ، يُقالُ بَصُرَت به عن جُنبٍ وعن جنابة، بمعنى: عن

قولُه: (ليكونَ مِنَ المُؤمِنينَ الواثِقينَ بوَعدِ الله لا بتبنّي فِرعونَ وتعطّفِه)، فإنْ قلتَ: ما الفرقُ بينَ لهذهِ العبارةِ وبينَ ما سبقَ مِنَ المؤمنينَ مِنَ المصدِّقِينَ بوَعدِ الله؟ قلتُ: الأوّلُ مبنيٌّ على أنّ ﴿فَرِعًا ﴾ بمعنى: فارعًا مِنَ العقلِ مِن فَرْطِ الجَزَعِ والدّهش، فالمناسِبُ أنْ يُقال: كادتْ تُظْهِرُ بأَمْرِ مُوسى مِنَ الغمّ؛ لولا أنّ الله تعالى ألهُمَها الصّبرَ لِتَقرّ وتكونَ مِنَ المصدِّقينَ بوَعدِ الله وهُو: ﴿إِنّا رَآدُوهُ إِلَيكِ ﴾. والثاني مبنيٌّ على أنّ ﴿فَرِغًا ﴾ بمعنى: فارعًا مِن المَمّ والحُزْن عكسُ الأوّل ، فالمناسبُ أنْ يُقال: كادتْ تُظْهِرُ بأمْرِ مُوسى مِنَ الفَرَح؛ لولا أنْ رَبَطْنا على قَلْبِها كَرامةً لها؛ ليكونَ فرحُها وابتهاجُها مِنَ الوثوقِ بوَعدِ الله وهُو: أنهُ حافظُه وَرادُّه إليها، ولا يكونَ فرحُها مِن تَبنّي فِرعون؛ فإنّ لهذا الفَرَحَ سَخْطةٌ مِنَ الله تعالى؛ فالإيمانُ على المعنى الأوّل بمعنى التصديق، وعلى الثاني بمعنى الوثوق. روى المصنّفُ عن أبي زيد (١٠): ما آمنتُ أنْ أَجِدَ صحابة؛ أي: ما وَثِقْتُ، وحقِيقتُه: صِرْتُ ذا أمن؛ أي: ذا معن في وطمأنينة.

قولُه: (يُقال: بَصُرَتْ به)، الراغب: البَصَر: يُقالُ للجارِحةِ الناظِرة؛ كقولِه تعالى: ﴿كُلَمْحِ الْبَصَرِ ﴾ [النحل: ٧٧]، وللقُوّةِ التي فيها. ويُقالُ لِقوّةِ القلبِ المُدرِكة: بَصِيرةٌ وبَصَر؛ كقولِه تعالى: ﴿فَكَمْتُفَا عَنكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴾ [ق: ٢٢]، ولا يكادُ يُقالُ للجارِحة: بصيرة. ويُقالُ مِنَ الأول: أَبْصَرْتُ، ومِنَ الثاني: أَبْصَرْتُه وبَصُرْت به. وقلّما يُقال: بَصُرْت في الجارحة، ويقال: رأيته لَمْحًا باصِرًا؛ أي: نظرًا بتحديق. وقولُه تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَالَهُ النّهَارِ مُنْ اللّهِ المِعْرَةُ وَقُولُه: ﴿وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ ﴾ [العنكبوت: ٣٨]، أي: طالبينَ البصيرة. ويجوزُ أنْ يُستعارَ الاستجارُ للإبصار، نحوُ استعارةِ الاستجابةِ للإجابة (٢٠).

⁽١) قوله: «أبي زيد» سقط من النسخة «ح».

⁽٢) «مفردات القرآن» ص١٢٧.

بُعْد. وقرئ: (عن جانب)، (وعن جنب). والجنْبُ: الجانِبُ. يقالُ: قعدَ إلى جنبهِ وإلى جانبِه، أي: نظرتْ إليهِ مُزْوَرَّةً مُتجانفِةً مُخاتلةً. وهم لا يُحِسُّون بأنَّها أُختُه، وكان اسمُها مريم.

[﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ فَقَالَتَ هَلْ أَدْلُكُو عَلَى أَهْلِ بَيْتِ يَكُفُلُونَهُ لَكُمُ مَ فَهُمْ لَهُ وَنَصِحُونَ * فَرَدَّنَهُ إِلَى أُقِهِ عَنْ فَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَ وَعْدَ اللّهِ حَقُّ وَلَا يَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَ وَعْدَ اللّهِ حَقُّ وَلَا يَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَ وَعْدَ اللّهِ حَقُّ وَلَا يَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَن وَعْدَ اللّهِ حَقُّ وَلَا يَحْزَنُ وَلِيَعْلَمُونَ ﴾ ١٢-١٣]

التَّحريم: استعارةٌ للمَنْع؛ لأنَّ من حُرِّمَ عليه الشيءُ فقد مُنِعَه. ألا ترى إلى قولِمِم: مخظور، وحِجْر، وذلك لأنَّ الله منعَه أن يرضَع ثديًا، فكان لا يَقْبَلُ ثَدْيَ مُرضِع قطّ، حتى أهمَّهم ذلك. والمراضع: جمعُ مُرضِع، وهي المرأةُ التي تُرضِع. أو جمعُ مَرْضَع، وهو موضِعُ الرَّضاعِ يعني: الثَّدي، أو الرَّضاعُ. ﴿مِن قَبْلُ ﴾ من قبلِ قَصَصِها أثرَه. رُوِيَ موضِعُ الرَّضاعِ يعني: الثَّدي، أو الرَّضاعُ. ﴿مِن قَبْلُ ﴾ من قبلِ قَصَصِها أثرَه. رُويَ أَمّا لمّا قالت: ﴿وَهُمُ لَهُ نَصِحُونَ ﴾ قال هامان: إنها لتَعْرِفُه وتعرفُ أهلَه، فقالتْ: إنّها لمّا قالت: وهُم للملِكِ ناصحون. والنَّصْح: إخلاصُ العملِ من شائِبِ الفساد، إنّها أردتُ: وهُم للملِكِ ناصحون. والنَّصْح: إخلاصُ العملِ من شائِبِ الفساد،

قولُه: (مخاتلة)، الجوهري: خَتَلَه وخاتَلَه؛ إذا خادَعَه، التخاتُل: التخادُع.

قولُه: (قالَ هامان: إنها لَتعرِفُه وتعرِفُ أهلَه، فقالت: إنها أَرَدْت: وهُم للمَلِكِ ناصحون)، الانتصاف: فخَلُصَتْ بهذهِ الكلمةِ مِنَ التهمةِ وأحسَنَت، وليسَ بِبِدْع؛ لأنها مِنْ بيتِ النَّبوّةِ وأختُ النبي؛ فحقيقٌ بها ذٰلك (١١).

قالَ صاحبُ «الإنصاف»: ما ذكرَه الزخشريُّ وصاحبُ «الانتصاف» بعيد؛ لأنّ اللغة التي كانتْ تتكلمُ بها أختُ موسى غيرُ لهذهِ اللغة؛ فالألفاظُ المتلُوّةُ في القرآنِ عبارةٌ عن معنى الألفاظِ التي قالتها، ولهذا الاحتمالُ إنها نشأَ مِنْ تركيبِ الألفاظِ العربيةِ واحتمالِ الضميرِ للأمرَيْنِ فيها؛ فلا يَلزَمُ أنْ يكونَ لفظُها في لغتِها للأمرَيْنِ.

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٩٦).

فانطلقَتْ إلى أُمِّها بأمرهم، فجاءتْ بها والصَّبيُّ على يدِ فرعونَ يُعلله شفقةً عليه وهو يبكي يطلُبُ الرَّضاع، فحينَ وجَدَ رِيحَها استأنَسَ والْتَقَم ثديَها، فقال لها فرعون: ومن أنتِ منه فقد أبى كُلَّ ثَدْي إلّا ثديَك؟ قالت: إنِّي امرأةٌ طبِّبةُ الرِّيحِ طبِّبةُ اللَّبَن، لا أُوتى بصبيٍّ إلّا قَبِلَني، فدَفَعَه إليها وأجرى عليها، وذهبتْ به إلى بيتها، وأنجزَ الله وعدَه في الرَّد، فعندَها ثبتَ واستقرَّ في علمِها أن سيكونُ نبيًّا، وذلك قولُه: ﴿ وَلِتَعْلَمُ أَكَ وَعْدَ الأَجرَ اللهِ حَلَمُها ويتمكّنَ. فإن قلتَ: كيف حلّ لها أنْ تأخذَ الأجرَ على إرضاعِ ولدِها؟ قلتُ: ما كانت تأخُذُه على أنّه أجرٌ على الرَّضاع، ولكنّه مالٌ على إرضاعِ ولدِها؟ قلتُ: ما كانت تأخُذُه على أنّه أجرٌ على الرَّضاع، ولكنّه مالٌ

وقلتُ: لهذا الأسلوبُ مِنَ الكلام الموجّهِ أو الإيهام وأيُّ بُعْدِ في وقوعِ نحوِهِ في لغةٍ أخرى لا سِيّها في الضّمير، وقد روى مُحيي السُّنةِ عنِ ابنِ جُرَيجٍ والسُّدِّيِّ نحوَه (١).

قولُه: (يُعلله شفقةً)، الجوهري: علله بالشيء: لهاهُ به؛ كما يُعلّلُ الصبيُّ بشيءٍ مِنَ الطعام يتجزّأُ بهِ عنِ اللّبن.

قولُه: (واستقرّ في علمِها أنْ سيكونُ نبيًا)، وذٰلكَ أنّه تعالى وعَدَها بخَصلَتَيْنِ في قولِه: ﴿إِنَّا رَآدُوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ فعندَما أَنجَرَ الوعدَ بإحدى الخَصْلَتَيْنِ حقّقَتْ أَنَّ الأخرى ستكون؛ فكانَ الردُّ علةً لتحقيقِ حُصولِ الرسالة؛ ولهذا قال: إنّ الرّدِّ إنها كانَ لهٰذا الغرضِ الدينيِّ وهُو عِلمُها بصدقِ وعدِ الله.

قولُه: (ما كانتْ تأخذُه على أنّه أجرٌ على الرضاع)، مذهبُ الشافعيِّ رحمَهُ الله: جوازُ أخذِ الوالِدةِ مِنَ المولودِ لهُ أُجْرةَ الرضاع^(٢)، وأبو حنيفةَ رحَمهُ الله لا يجوِّزُه^(٣)؛ فورودُ السؤالِ على مذهبه.

⁽۱) «معالم التنزيل» (٦: ١٩٥).

⁽٢) وعبارَتُهُ رَضِيَ الله عنه في «الْأُمّ» (٤: ٢٦): «والإجاراتُ أصولٌ في أنفُسِها بُيوعٌ على وجْهِها، وهذا كلّه جائز قال الله تبارك وتعالى: ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُرُ فَنَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَ ﴾ [الطلاق: ٦] فأجازَ الإجارةَ على الرّضاع....إلى آخرِ كلامهِ رحِمه الله. ولتهام الفائدةِ انظر: «روضة الطالبين» (٩: ٦٧).

⁽٣) يوضّحه قولُ السرخسي رحمه الله في «المبسوَّط» (٥: ٢٠٨): «والرّضاعُ والنفقةُ على الوالدِ لقوله تعالى: ﴿ أَرْضَعَنَ لَكُرُ فَعَاثُوهُمَنَّ ﴾ [الطلاق: ٦] يعني مؤنةَ الرضاع، وهذا بخلافِ حالِ قيام النكاح بينهها، =

حربيٌّ كانت تأخذُه على وجهِ الاستباحة. وقولُه: ﴿وَلَكِنَ أَكُثَرَ النَّاسِ لا يعلمون أنّه داخلٌ تحتَ علمِها. المعنى: لتعلمَ أنَّ وعدَ الله حقٌّ، ولكنّ أكثر النّاسِ لا يعلمون أنّه حقٌّ فيرتابون. ويُشْبِهُ التَّعريض بها فَرَطَ منها حينَ سمِعَتْ بخبرِ مُوسى، فَجزِعَتْ وأصبحَ فؤادُها فارغًا. يُروى أنّها حينَ ألقتِ التّابُوتَ في اليمِّ جاءَها الشَّيطان فقال لها: يا أُمَّ مُوسى، كرهتِ أن يَقْتُلَ فرعونُ موسى فتُوجَري، ثمَّ ذهبتِ فتولَّيتِ قتلَه؟ فلمّا أناها الخبرُ بأنّ فرعونَ أصابَه قالتْ: وقعَ في يدِ العَدُوِّ، فنسِيتْ وعدَ الله. ويجوزُ أن يتعلَّقَ ﴿وَلَذِكِنَ ﴾ بقولِه: ﴿وَلِتَعْلَمَ ﴾ ومعناهُ: أنَّ الرَّدَّ إنّها كانَ لهذا الغرضِ الدِّيني، يتعلَّقَ ﴿وَلَذِكِنَ ﴾ بقولِه: ﴿وَلِتَعْلَمَ ﴾ ومعناهُ: أنَّ الرَّدَّ إنّها كانَ لهذا الغرضِ الدِّيني،

قولُه: (ويُشبِهُ التعريض)، أي بِأُمِّ موسى؛ يعني: قولُه: ﴿وَلَكِكَنَّ أَكُثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ تنبيهٌ لها على أنّ ما دَهَمَها مِنْ فَرْطِ الجَزَعِ والدَّهَشِ فِي أَوِّلِ الأَمرِ كَانَ مِن قِلّةِ العِلم، والجَهلِ بتدبيرِ الله؛ كما أنّ قولَه تعالى: ﴿لَا يَخَافُ لَدَى ٱلْمُرْسَلُونَ * إِلّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَسُوَءٍ ﴾ النمل: ١١، ١١] كانَ تعريضًا بموسى مِن وَكْزةِ القِبْطيِّ وقولِه فيه: ﴿إِنِي ظَلَمْتُ نَفْسِى ﴾ [النمل: ١٦].

قولُه: (ويجوزُ أَنْ يتعلَقَ ﴿ وَلَكِكِنَّ ﴾ بقولِه: ﴿ وَلِتَعْلَمَ ﴾)، أي: يختصُّ بهِ دونَ المعطوفَيْن _ يعني: ﴿ نَقَرَّ عَيْنُهُ كَا وَلَا تَحْدَرُت ﴾ _ بشهادة إعادة حرفِ التعليل، وكانَ مُستغنَى (١) عنهُ بالعاطف؛ فدلّ ذٰلكَ على شِدّةِ العنايةِ به، وأنّهُ الغَرَضُ الأصلي؛ فاختصّ لذٰلكَ بهِ لأنّهُ لا يُستدرَكُ بذٰلكَ إلا في أمر يَعزُّ الوصولُ إليه، ولأنّ كلّ أحدٍ يعلمُ ضرورةً أنّ فَرَحَ الثّكْلي وذَهابَ حُزْنِها إنها يكونُ بوِجْدانِ مَفْقودِها؛ ولكنْ لا يعرِفُ أنّ الردّ لصدقِ (١) الوعدِ إلا الواقِفونَ على أسرارِ الله تعالى ودقائقِ حكمتِه؛ فعلى هٰذا جملةُ ﴿ وَلَكِنَّ أَحْتَرَهُمْ لا إلا الواقِفونَ على أسرارِ الله تعالى ودقائقِ حكمتِه؛ فعلى هٰذا جملةُ ﴿ وَلَكِنَّ أَحْتَرَهُمْ لا

⁼ فإنَّما لا تستوجبُ الأَجْرَ على إرضاع الولد، لأن في حالِ بقاءِ النكاح الرَّضاعَ من الأعمالِ المستحقّةِ عليها دِينًا» انتَهى، ولتهام الفائدة انظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٤: ٤١).

⁽١) في النسخة «ف»: «مُسْتثنَّى»، وهو خطأ.

⁽٢) في النسخة «ف»: «بصدق»، وهي جَيِّدة مُتَّجهة.

وهو عِلْمُها بصدْقِ وعدِ الله. ولكنَّ الأكثرَ لا يعلمونَ بأنَّ هذا هو الغرضُ الأصليُّ الذي ما سِوَاهُ تَبعٌ له من قُرَّةِ العَيْنِ وذهابِ الحُزن.

[﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدُّهُ، وَأُسْتَوَى ءَانَيْنَهُ حُكُمًا وَعِلْمَأْ وَكَذَلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ ١٤]

﴿ وَأَسْتَوَىٰ ﴾ واعتدل وتم استحكامُه، وبلَغَ المَبلَغَ الذي لا يُزادُ عليه، كما قال لقيط:

واستَحمِلُوا أَمرَكُم لله دَرُّكُمُو سوءالمرِيرَة لا قَحْمًا ولا ضَرَعَا

يَعْلَمُونَ ﴾ معطوفةٌ على جملةِ العلةِ والمعلول، وعلى الأوّلِ عطفٌ على ما سدّ مَسدّ المفعولَيْنِ لِقولِه: ﴿ وَلِتَعْلَمُ كَا مَا سَدّ مَسدّ المفعولَيْنِ القولِه: ﴿ وَلِتَعْلَمُ كَا مَ

قولُه: (وبَلَغَ المُبْلَغَ الذي لا يُزادُ عليه)، وعنْ بعضِهم: وفي الحديث: «إذا بَلَغَ العَبْدُ أربِعينَ سنة؛ فقدْ أعذَرَ الله إليه» (١)، قالت الحكماء: هي التي على العاقلِ اللبيبِ إذا شارَفَها أن يَسْتَوِي وعلى الأديبِ الأريبِ إذا أناخَ عليها أن يَرْعَوِي.

قولُه: (واستَحْمِلُوا أَمْرَكُم) البيت (٢)، استحملتُه: سألتُه أَنْ يُحُمِّلَنِي أَمْرَكُم؛ أي: أَمْرَ الحَلافة. لله دَرُّكُم أي: خيرُكُم وصالحُ عَمَلِكُم؛ لأنّ الدرّ أفضلُ ما يُحتلَب، وإذا ذَمُّوا قالُوا: لا دَرّ الله دَرّه؛ أي: لا كَثّر خيرَهُ ولا زَكّي عَمَلَه. والشّزَرُ مِنَ الفَتْل: ما كانَ إلى فوق، خلافُ دورِ المِغْزَل؛ يُقال: حَبْلٌ مَشْزُور؛ أي: شَديدُ الفَتْل. والمريرة: العزيمة، أو مِنَ المِرّةِ، وهي الفُوّة، والمريرُ مِنَ الجِبال: ما لَطُفَ وطالَ واشتَدّ، ورجلٌ ذو مِرّة: إذا كانَ سليمَ الأعضاءِ صحيحًا. وشيخٌ قَحْم: هَرِم، مثلُ: قَحْل. والضّرَع بفتحتين ــ: الضعيف. يقول: قلّدُوا أَمْرَ الحِلافةِ رجلًا قادرًا قويًا غيرَ الهَرِم والضعيفِ الذي لا رأيَ له، لا قَحْمًا ولا ضَرَعًا؛ كقولِه تعالى: ﴿ لَا فَارِضُ وَلَا بِكُرُ عَوانُ بَيْنَ كَذَاكِكَ ﴾ [البقرة: ٢٨].

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) للقيط بن يَعْمَر الإيادي في «ديوانه» ص٤٩، وهو تلفيق من البيتين التاليين:

فقَــــدوا أمــركُـم لله دَرُّكــمُو رَحْبَ الذراعِ بأمرِ الحربِ مُضطلعا حتى اســـتمرَّت على شَزْرِ مريرتُه مستحكمَ السنّ لا قَحْمًا ولا ضَرَعا

وذلك أربعونَ سنةً، ويُروى: أنّه لم يُبعثْ نبيُّ إلّا على رأسِ أربَعِينَ سنةً. العلم: التَّوراة. والحُكْم: السُّنة، وحكمةُ الأنبياء: سُنتَهُم. قالَ الله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتَلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَئتِ ٱللّهِ وَٱلْجِحَمَةَ إِنَّ ٱللّهَ كَاتَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ [الأحزاب: ما يُتَلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ اللهُ سيرةَ الحُكهاءِ العُلهاءِ وسَمْتَهُم قبلَ البَعْث، فكانَ لا يفعلُ فِعلًا يستَجْهِلُ فيه.

[﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ عَفْلَةِ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَئِلَانِ هَلْذَا مِن شِيعَلِهِ عَلَيْهِ مَوْ وَهُذَا مِنْ عَدُوّهِ وَ فَرَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهٌ قَالَ هَلْدَا مِنْ عَدُوّهِ وَ فَرَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهٌ قَالَ هَلْدَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَانِ إِنَّهُ وَكُرُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهُ قَالَ هَلَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَانِ إِنَّهُ وَكُرُ مُوسَىٰ فَقَصَىٰ عَلَيْهُ قَالَ رَبِّ إِنِي ظَلَمْتُ نَفْسِى فَأَغْفِر لِي فَغَفَرَ لَهُ ﴿ إِنَّكُهُ هُو مُنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَ لَيْ مُعْرِمِينَ ﴾ ١٥ - ١٧]

المدينةُ: مصرُ. وقيل: مدينةُ مَنْفَ من أرضِ مصر. وحينُ غَفْاَتِهم: مابينَ العِشاءَيْن. وقيل: وقتُ القائِلة. وقيل: يومُ عيدٍ لهم هم مُشتغِلُون فيه بلَهْوِهم. وقيل: لما شبَ وعَقَل أخذَ يتكلَّمُ بالحقِّ وينْكِرُ عليهم، فأخافوه، فلا يدخلُ قريةً إلّا على تَغَفُّلِ. وقرأ سيبويهِ: (فاستعانَهُ). ﴿مِن شِيعَلِهِ عَمْن شايعَهُ على دينهِ من بَني إسرائيل. وقيل: هو السّامِرِيّ ﴿مِنْ عَدُوهِ ﴾ من مُخالِفِيه من القِبْط، وهو فاتون، وكان يتسخَّرُ الإسرائيليَّ لحَمل الحطبِ إلى مَطبخِ فرعون. و(الوكز): الدّفعُ بأطرافِ الأصابع. وقيل: بجَمع الكفّ، وقرأ ابن مسعود: (فَلكَوَنَهُ) باللّام. ﴿فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ فقتله. فإن قلتَ: لم جُعِلَ الكفّ، وقرأ ابن مسعود: (فَلكَوَنَهُ) باللّام.

قولُه: (مدينةُ مَنْفَ)، مُنِعَ الصّرْف؛ لاجتهاعِ التأنيثِ والعَلَميّةِ والعُجْمة، كهاه وجور في اسم بلدَتَيْن.

قولُه: (وَقْتُ القائلة)، أي: الظّهرة، وقد يكونُ بمعنى القيلولة؛ وهيَ النومُ في الظّهرة. قولُه: (فلكَون)، الجوهري: اللّكُزُ: الضّرْبُ بالجُمْعِ على الصّدْر، وقيل: على جميعِ الجسد. قولُه: (﴿فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ فقتله)، الأساس: وقضى المريضُ نَحْبَه، قَضى عليه بضَرْبِه قضاه (١١)، وأَتَتْ عليه القاضِيةُ أي: المَنِيَّة.

⁽١) قولُه: «قضاه» زيادة ليست في «أساس البلاغة».

قتلُ الكافرِ من عَمَلِ الشّيطانِ، وسيّاه ظُلمًا لنفسِه واستُغْفِرَ منه؟ قلتُ: لأنّه قَتلَهُ قبلُ أن يقتلُ؛ أن يؤذنَ له في القتلِ، فكان ذَنبًا يُستَغفَرُ منه. عن ابن جُرَيج: «ليس لنبيِّ أن يَقتُلُ؛ ما لم يؤمرْ». ﴿ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَى ﴾ يجوزُ أن يكونَ قَسَمًا جوابُه محذوفٌ، تقديرُه: أُقسِمُ بإنعامِكَ عليَّ بالمَغفِرةِ لأَتُوبنَّ؛ ﴿ فَلَنَّ أَكُوكَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ ﴾، وأن يكونَ استعطافًا، كأنَّه قال: ربِّ اعصمني بحقِّ ما أنعمتَ عليَّ من المغفرةِ، فلن أكُونَ، إن عصمتني، ظهيرًا للمُجرِمِين. وأراد بمُظاهرةِ المُجرِمِين: إمّا صُحبةَ فرعونَ وانتظامَه في جُملتِه، وتكثيرَهُ سوادَهُ؛ حيثُ كان يَركبُ برُكُوبِه؛ كالوَلِدِ مع الوالد، وكان يُسمّى ابنَ فرعون. وإمّا مُظاهرةَ مَنْ أدّتْ مُظاهرتُه إلى الجُرمِ والإثم، كمُظاهرةِ الإسرائيليِّ المُؤديةِ إلى القتلِ الذي لم يَحلَّ له. وعن ابنِ عباسٍ: لم يَسْتَشنِ فابُتليَ به مرّةً أُخرى. يعني: لم يقل: ﴿ وَلَا تَرَكُنُوا إِلَى النّانِ طَامُونُ المُود: ﴿ وَلَا تَرَكُنُوا إِلَى النّانِ طَامَوا ﴾ [هود: ١١٣]

قولُه: (وأنْ يكونَ استعطافًا)، قالَ ابنُ الحاجِب: القَسَمُ جملةٌ إنشائيّةٌ يُؤكّدُ بها جملةٌ أخرى؛ فإنْ كانتْ طلبيةً فهُوَ للاستعطاف.

وقلتُ: الاستعطافُ يُستفادُ مِنَ اللفظِ الذي يُشعِرُنا بالعَطْفِ والحُنُوّ؛ فكأنّ الداعي يستعطفُ المدعُوّ بنعمةِ المغفِرة، ويجعلُها وسيلةً لطلبِ العِصْمة، وقدْ لَحَ إليهِ في أولِ «النساء». ومما يدلُّ على أنّ الاستعطاف ليسَ بقسَم أنّ المصنّف جعلَهُ هاهنا قسيمًا للقسَم؛ لأنّ القائلَ إذا قال: تالله لأفعلَن كذا؛ انعَقَدَ اليمين، ولو قال: تالله أفعلُ كذا؛ لا يَنعقِد اليمين. وعلى الوجهِ الثالثِ وهُو قولُه: «بها أنعمتَ عليّ مِنَ القُوّة» ـ: الباءُ سَبَييّة؛ فحينئذِ لا يكونُ قَسَمًا، ولا استعطافًا؛ فالمعنى: بسببِ ما أنعمتَ عليّ مِنَ القُوّة؛ أشكُرُك، فلنْ أستعملَ القُوّة إلا في مُظاهَرةِ أوليائك. قالَ في قولِه تعالى: ﴿رَبِ عِمَا أَغُويْنِي لَأُنْيَنَنَ لَهُمْ ﴾ الخور: ٣٩]: «ويجوزُ أنْ لا (١) يكونَ قسَمًا، ويكونَ المعنى: بسببِ تَسْبيبُ لإغوائي أُقسِمُ لأَفعلَمْ:».

⁽١) لفظة «لا» سقطت من (ط)، وهي ثابتة في «الكشاف».

وعن عطاء رحمه الله: أنَّ رجُلًا قال له: إنّ أخي يَضرِ بُ بقَلَمِه ولا يعدُو رِزقَه. قال: فَمَن الرَّأْسُ؟ يعني: مَن يكتُبُ له؟ قال: خالدُ بنُ عبدِ الله القَسْريّ. قال: فأينَ قولُ موسى؟ وتلا هذه الآية. وفي الحديثِ: «ينادي منادٍ يومَ القيامة: أينَ الظَّلَمةُ وأشباهُ الظَّلَمةِ وأعوانُ الظَّلَمة؟ حتى من لاق هم دَواةً أو بَرى هم قليًا، فيُجمعونَ في تابوتٍ من حديدٍ فيرمى به في جهنّم». وقيل معناه: بها أنعمتَ عليّ من القُوّة، فلن أستَعْمِلَها إلّا في مُظاهرةِ أوليائِك وأهلِ طاعتِكَ والإيهانِ بك، ولا أدعُ قِبْطِيًّا يَعْلِبُ أحدًا من بني إسرائيل.

[﴿ فَأَصْبَحَ فِى ٱلْمَدِينَةِ خَآبِهَ اَيَرَقَبُ فَإِذَاٱلَّذِى ٱسْتَنصَرَهُ، بِٱلْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ، قَالَ لَهُ، مُوسَىٰ إِنَّكَ لَعُويُّ مُّ مِنَّ الْمَدِينَةِ خَآبِهُ أَن أَرَاد أَن يَبْطِشَ بِٱلَّذِى هُو عَدُوُّ لَهُ مَا قَالَ يَمُوسَىٰ أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِي كَمَا فَالَ يَمُوسَىٰ أَتُرُيدُ أَن تَقْتُلَنِي كَمَا فَالَ يَعُوسَىٰ إِن تُرِيدُ إِلَّا أَن تَكُونَ جَبَّارًا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْمُصَّلِحِينَ ﴾ ١٨ - قَنَلْتَ نَقْسُنَا بِٱلْأَمْسِ إِن تُرِيدُ إِلَّا آن تَكُونَ جَبَّارًا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْمُصَلِحِينَ ﴾ ١٨ - [١٩

﴿ يَرَقَبُ ﴾ المكروة وهو الاستقادة منه، أو الأخبار وما يُقال فيه، ووَصَفَ الإسرائيليَّ بالغَيِّ؛ لأنّه كان سببَ قتل رجل، وهو يقاتِلُ آخر. وقرئ: (يَبْطُش)، بالضَّمّ. والذي هو عدوٌّ لهما: القِبْطِيِّ؛ لأنّه ليسَ على دينِهما، ولأنّ القِبْطَ كانوا أعداء بني إسرائيل. والجبّارُ: الذي يفعلُ ما يريدُ من الضَّرْبِ والقَتلِ بظلم، لا ينظُرُ في العواقب، ولا يدفَعُ

قولُه: (لا يعدو رزقه)، أي: لا يتجاوزُ عها عُيِّنَ لهُ مِنَ الرزق، أي: الأُجْرةِ على عَمَلِه.

قولُه: (مَنْ لاقَ لهُمْ دَواة)، الجوهري: لاقَتِ الدواةُ تليق؛ أي: لَصِقَتْ، ولِقْتُها أنا؛ يتعدّى ولا يتعدّى، وهيَ مَلِيقة: إذا أَصلَحْتَ مِدادَها. الأساس: لِقْتُ الدّواة، وأَلَقْتُها؛ فلاقَت، ولهذهِ لِيقةُ الدّواة؛ أي: بعضُ أخلاطِها.

قولُه: (والجَبّارُ: الذي يفعلُ ما يُريد)، الراغب: والجَبّارُ في صِفةِ الإنسان: مَنْ يَجْبُرُ نَقِيصَتَهُ بادِّعاءِ مَنزِلةٍ مِنَ التعالي لا يَستَحِقُّها، وهذا لا يُقالُ إلا على طريقِ الذَّمِّ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَخَابَ كُلُ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ [براهيم: ١٥]، ﴿وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ﴾ [مريم: ٣٢]. وأمّا

بالّتي هي أحسن: وقيل: المُتعظِّمُ الذي لا يتواضعُ لأمرِ الله، ولمّا قالَ هذا أفشى على مُوسى؛ فانتشرَ الحديثُ في المدينةِ، ورَقَى إلى فرعونَ، وهمُّوا بقتلِه.

[﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَـٰمُوسَىٰۤ إِنَ ٱلْمَـٰلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَٱخْرُجْ إِنِّ لَكَ مِنَ ٱلنَّصِحِينَ ﴾ ٢٠]

في وَصْفِهِ تعالى فقدْ قِيل: سُمِّيَ بذلكَ مِنْ: جَبَرْتُ الفقير (١)؛ لأنّهُ تعالى هُوَ الذي يَجْبُرُ الناسَ بفائِضِ نِعَمِه، وقيل: لأنهُ يَجْبُرُ الناسَ أي: يَقْهَرُهم على ما يريد. ودفَعَهُ بعضُ أهلِ اللغةِ منْ حيثُ اللفظ؛ لأنّ «فعّالًا» لا يُبْنى مِنْ: أَفْعَلْت؛ فأُجِيبَ بأنّ ذلكَ مِنْ لفظِ الجَبْرِ المرويِّ في قولِم. لا جَبْرَ ولا تَفْويضَ، لا مِنَ الإجبار.

وأنكرَ ذٰلكَ جماعةٌ مِنَ المُعتزِلةِ مِن حيثُ المعنى؛ فقالوا: يتعالى الله عنْ ذٰلكَ، وليسَ بمُنكَر؛ فإنهُ تعالى قد أَجْبَرَ الناسَ على أشياءَ لا انفكاكَ لهُمْ مِنها حَسْبَ ما تقتضِيهِ حكمتُهُ لا على ما تتوهمهُ الغُواةُ والجَهلة؛ وذٰلكَ كإكراهِهِمْ على المَرضِ والمَوْتِ والبَعْثِ، وسخّرَ كلَّا منهمْ لصناعةٍ وطريقة مِن الأخلاق، وجعلَهُ مُجْبَرًا في صُورةِ مُخَيِّر؛ قالَ تعالى: ﴿خَنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي ٱلْحَيُوةِ ٱلدُّنيَا ﴾ [الزخرف: ٣٦]. وقد رُوِي عن عليٍّ رَضِيَ الله عنه: يا بارئ المسموكاتِ(٢) وجبّارَ القلوبِ على فِطْرتِها شَقيّها وسعيدِها(٣).

وأصلُ الجَبْر: إصلاحُ الشيءِ بضربٍ مِنَ القَهْر؛ يُقال: جَبَرْتُه فانْجَبَر، وقدْ يُقالُ تارةً في الإصلاح المجَرّد؛ كقولِ القائل: يا جابِرَ كلِّ كسير، ومُسَهِّلَ (٤) كلِّ عسير، وتارَةً في القهرِ المجرّدِ كقولِه: لا جَبْرَ ولا تَفْوِيض.

قولُه: (ورقى إلى فرعون)، الجوهري: رقى عليه كلامًا يَرْقِيه: إذا رَفَع، وفي استعمالِه بــ«إلى» تضمينُ معنى الانتهاء.

⁽١) في النسخ الخطية: «القَصر». وهو على الجادّة في «مفردات القرآن»، وعليه دار كلام الزمخشري في تفسير هذا الحرف في «أساس البلاغة» (جبر).

⁽٢) في (ح) و(ف): «السهاوات»، والجادّةُ ما أثبتناه من (ط)، وأراد به السهاوات المرتفعة.

⁽٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» برقم (٩٠٨٩).

⁽٤) في (ط): «ومُيسر».

قيل: الرَّجُل: مؤمنُ آل فرعون، وكان ابنَ عمِّ فرعون، و ﴿يَسَّعَىٰ ﴾ يجوزُ ارتفاعُه؛ وصفًا لرجُل، وانتصابُه حالًا عنه؛ لأنّه قد تخصّص بأن وُصِفَ بقولِه: ﴿مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ ﴾، وإذا جُعِلَ صلةً لـ «جاء»، لم يَجُزْ في ﴿يَسَعَىٰ ﴾ إلّا الوصف. والائتمار:

قولُه: (وإذا جُعِلَ _ أي: ﴿ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ ﴾ _ صلة «جاء» (١) لم يَجُزْ في ﴿ يَسْعَى ﴾ إلا الوَصْفُ)، لأنَّ ذا الحالِ نكرةٌ صِرْفة. كأنَّ ميلَ صاحِبِ «المفتاح» إلى هٰذا الوجه؛ حيثُ قال: ذَكَرَ المجرورَ بعدَ الفاعِلِ وهوَ مَوضِعُه، وفي «يسَ» قَدَّمَه لِكونِهِ أَهَمّ؛ لأنَّ الكلامَ هناكَ في سوءِ مُعامَلةِ أصحابِ القريةِ للرُّسُل^(٢)، وكانَ مَظِنةً لأنْ يجيلَ السامعُ في فكرِه: أكانتْ تلكَ القريةُ بحافّاتِها كَذٰلك، أمْ كانَ هناكَ قطْرٌ مُنبِتُ خَيْر؟ فانتَظَرَ مَساقَ حديثهِ فَقَدَّمَ لهٰذَا العارضِ بخلافِه هاهنا؛ فإنَّ المترتِّبَ إخبارُ مُخبِر، كما قالَ المصنِّفُ في قولِه تعالى: ﴿ فَأَصْبَحَ فِي ٱلْمَدِينَةِ خَآبِهَا يَتَرَقَّبُ ﴾: «أي: الإخبارَ وما يُقالُ فيه»(٣). بَقِي أنْ يُقال: لِمَ قَدَّمَ المجرورَ على الوصفِ ومرتبتُه التأخير؟ والأظهرُ أنَّ المجرورَ صلةُ ﴿يَسْعَىٰ ﴾، والجملةُ وصفٌ لـ ﴿رَجُلُ﴾؛ لأنَّ موسى عليه السلامُ كانَ مختفيًا في بعضِ أقطارِ المدينةِ وأكنافِها، مترقِّبًا لمُخبِرٍ يُخبِرُه، والرجلُ كانَ مؤمنًا مُعتَنِيًّا بشأنِ نبيِّ الله؛ فحينَ أطرقَ^(٤) سمعَه مؤامرةُ القوم سعى مِن عندِهم إليهِ انتهازًا للفرصة؛ ومِن ثُمَّ أَتْبَعَه بقولِه: ﴿إِنِّي لَكَ مِنَ ٱلتَّصِحِينَ ﴾ أي: مِنَ الذينَ لهُمْ مساهَمةٌ (٥) في النُّصح لك. وأكَّدَه بأنَّ قولَه: ﴿ لَكَ ﴾ بيانٌ وليسَ بصِلةٍ للناصحِين؛ أي جوابٌ لِمَنْ يقولَ: لِمَنْ ينصَح؟ كقولِه تعالى: ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّاهِدِينَ ﴾ [يوسف: ٢٠]. قالَ الزجّاج: ﴿ لَكَ ﴾ ليسَ مِن صِلةٍ ﴿ ٱلنَّصِحِيرَ ﴾؛ لأنَّ الصِّلةَ لا تتقدُّمُ على الموصول، كأنَّه قال: إني مِنَ الناصحِينَ ينصحونَ لك، وفي الكلام: «نَصَحْتُ لكَ» أكثرُ منْ نَصَحْتُك (٢).

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «صلةً لـ (جاء)» والمعنى واحد.

⁽٢) في (ط): «القرية الرجل».

⁽٣) «مفتاح العلوم» ص١٠٤.

⁽٤) كذا في النسخ الخطية، ولعلّ الصوابّ: «طَرَق».

⁽٥) في النسخة «ح»: «مسامحة».

⁽٦) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٣٨).

التَّشاور. يقالُ: الرَّجُلانِ يتآمرانِ ويأتمَران؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يأمرُ صاحبَه بشيءٍ، أو يُشيرُ عليه بأمرٍ. والمعنى: يتشاوَرُون بسبَبِك. ﴿لَكَ ﴾ بيان، وليس بصلةِ النَّاصحين.

[﴿ فَزَجَ مِنْهَا خَآبِفُا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّلِمِينَ ﴾ ٢٦] ﴿ يَرَقَبُ مَ النَّعِرُ ضَ له في الطَّريق، أو أن يُلْحَقَ.

[﴿ وَلَمَّا تُوَّجَّهُ تِلْقَآءَ مَذَيَكَ قَالَ عَسَىٰ رَقِت أَن يَهْدِينِي سَوَّآءَ ٱلسَّكِيلِ ﴿٢٢]

﴿ تِلْقَاءَ مَذْیَک ﴾ قَصْدَها ونَحْوَها. ومَدْین: قریة شعیبِ علیهِ السَّلام، سُمِّیتْ بِمَدْینَ بِنِ إبراهیم، ولم تکنْ فی سُلطانِ فرعون، وبینها وبینَ مصرَ مسیرةُ ثهانِ، وکان مُوسی صلی الله علیه لا یعرف إلیها الطَّریق. قال ابن عباس: خرجَ ولیسَ له علمٌ بالطریقِ إلّا حُسنُ ظنّه بربّه. و ﴿ سَوَآءُ ٱلسَّبِیلِ ﴾ وسطه ومُعظَمُ نهْجِه. وقیل: خَرَجَ حافیًا لا یعیشُ إلا بورَقِ الشَّجَر، فها وصلَ حتّی سقطَ خُفُّ قَدَمِه. وقیل: جاءَهُ مَلَكُ علی فرسِ بیدهِ عَنَرَةٌ، فانطلقَ بهِ إلی مَدْیَن.

[﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَذْبَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ الْمَرَأَتَيْنِ تَذُودِانِ قَالَ مَا خَطْبُكُما قَالَتَ لَا نَسْقِى حَتَى يُصْدِرَ الزِّعَاةُ وَأَبُونَا شَيْحُ كَيِرٌ * فَصَيْرٌ تَوَلَّى إِنَّى إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَى مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ * فَهَاءَتُهُ إِحْدَى لَهُمَا فَكُرَّ وَلَكَ إِلَى الظِّلِ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَى مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ * فَهَاءَتُهُ إِحْدَى لَهُمَا فَكُرَّ عَلَى الْمُعَنِي لَهُمَا ثُكَّ إِلَى الظِّلِ فَقَالَ رَبِ إِنِي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَى مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ * فَالَّةَ إِحَدَى لَهُمَا تَكُومُ وَقَصَ تَعْمُونَ إِلَى الْقَوْمِ الظَّلِمِينَ * قَالَتْ إِحْدَى لَهُمَا يَتَأْبَتِ اسْتَعْجِرُهُ عَلَيْ عَلَى الْمَعْدِي اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

قولُه: (وليسَ لهُ عِلمٌ بالطريقِ إلا حُسنُ ظنِّهِ بربّه)، لهذا الاستثناءُ نحو: ﴿لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلّا مَنْ أَنَى ٱللّهَ بِعَلْمِ سَلِيمٍ ﴾ [الشعراء: ٨٨، ٨٩].

قولُه: (عَنَزَة)، النهاية: العنَـزَةُ: مِثلُ نِصفِ الرُّمحِ أَو أَكبَر، وفيها سِنانٌ مِثلُ سِنانِ الرُّمح.

عَلَىٰ أَن تَأْجُرَ فِي ثَمَنِيَ حِجَجَ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَ عَلَيْكَ سَتَجِدُ فِت إِن شَاءَ ٱللهُ مِنَ الصَّلِحِينَ * قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكُ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدُونِ عَلَى اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ * ٢٣-٢٨]

﴿مَآءَ مَدْیَک ﴾ ماؤهم الذي یستَقُونَ منه، وکان بئرًا فیها روي. ووُرودُه: مجیئه والوصولُ إلیه. ﴿وَجَدَ عَلَیْهِ ﴾: وجد فوق شفیره ومُستَقاهُ، ﴿أُمَّةُ ﴾: جماعةً کثیفة العددِ، ﴿مِن دُونِهِمُ ﴾ في مکانِ أسفلَ من مکانِهِم. والذَّودُ: الطَّرْدُ والدَّفعُ، وإنّها کانتا تذودان؛ لأنَّ على الماءِ مَن هو أقوى منهُما؛ فلا تتمکنان من السَّقْي. وقیل: کانتا تَکْرهانِ المُزاحمةَ على الماء. وقیل: لئلا تختلِط أغنامُهُما بأغنامِهِم. وقیل: تذودانِ عن وُجوهِهما نظرَ النّاظِرِ لِتَستُّرِهما. ﴿مَا خَطْبُكُما ﴾: ما شأنْكُما؟ وحقیقتُه: ما مخطوبُکها؟ أي: مطلوبُکها من الذّیاد، فسمّی خَطْبُکُما ﴾: ما شأنْکُما؟ وحقیقتُه: ما مخطوبُکها؟ أي: مطلوبُکها من الذّیاد، فسمّی

قولُه: (﴿ أُمَّةً ﴾ جماعةً كثيفة العددِ ﴿ مِن النَّاسِ ﴾ مِنْ أُناسٍ مختلفِين)، أما تقييدُها بالكثيفة؛ فمِنْ تخصيصِ ذكرِ «الأمة».

النّهاية: يُقالُ لكلِّ جيلٍ مِنَ الناسِ والحيوان: أمة. وفي الحديث: «لولا أنّ الكلابَ أمّةٌ تُسَبِّحُ لأَمَرْتُ بقتلِها» (١).

الراغب: الأمة: جماعةٌ يجمَعُهم أمرٌ ما؛ إما دينٌ واحد، أو زمانٌ واحد، أو مكانٌ واحد؛ سواء كانَ ذٰلكَ الأمرُ الجامعُ تسخيرًا أو اختيارًا (٢٠). وأما معنى «أناس مختلفين»؛ فمِنَ التعريفِ في «الناسِ»، وهو ما تعورِفَ واشتُهِرَ أنّ مَنْ يجتمِعُ حواليٌ شَفيرِ البئرِ لأجلِ الاستقاءِ مِنهم. وقريبٌ منهُ قولُه تعالى: ﴿قَدْ عَكِمَ كُلُ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ ﴾ [البقرة: ٢٠، والأعراف: ١٦٠].

قولُه: (ما مخطوبُكما؟)، أي: ما مطلوبُكما؟ مِنْ قولِهم: خَطَبْتُ المرأةَ خِطْبة؛ أي: طَلَبْتَ

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٦٨٣٤) وابن ماجَهْ (٣٢٠٥) وأبو داود (٢٨٤٧) وغيرهم من حديثِ عبد الله بن مُغَفِّل، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حِبّان» (٥٦٥٦).

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٨٦.

المخطوب خطبًا، كما سمَّى المَشئُونَ شأنًا في قولِك: ما شأنُك؟ يقال: شَأنْتُ شأنَه، أي: قَصَدْتُ قَصْدَه. وقرئ: (لا نُسقي) و ﴿يُصَدِرَ ﴾ و (الرُّعاء)، بضمِّ النونِ والياءِ والرَّاء. والرِّعاءُ: اسمُ جمع كالرُّخال والثناء. وأما ﴿الرِّعَاءُ ﴾ بالكسر فقياس، كصِيام وقيام. ﴿كَبِيرُ السِّنِ. ﴿ فَسَقَىٰ لَهُمَا ﴾ فسقى غَنَمَهُما لأجْلِهما. ورُويَ أنَّ وقيام. الرُّعاة كانوا يضعونَ على رأسِ البئرِ حجرًا لا يُقِلُّه إلا سبعةُ رجال. وقيل: عَشَرة. وقيل: عَشَرة. وقيل: أربَعُون. وقيل: مئة، فأقلَّه وَحْدَه. ورُوِيَ أنّه سأهُم دَلوًا من ماءٍ فأعطوه دَلوَهُم

تَزَوُّجَها. الأساس: ومِنَ المجاز: فلانٌ يخطُبُ عَمَلَ كذا؛ يطلُبُه، وما خَطْبُك؟ وما شأنُكَ الذي تخطُبُه؟

قولُه: (وقُرِئَ: «لا نُسْقي» و ﴿ يُصَدِرَ ﴾)، المشهورة: ﴿ لاَ نَسْقِى ﴾ بفتحِ النون، و «يَصدُر» بفتحِ الناء و وسرِ الدال (١٠). وسألَ بفتحِ الياءِ وضمِّ الدال: ابنُ عامرٍ وأبو عمرو، والباقون: بضمِّ الياءِ وكسرِ الدال (١١). وسألَ بعضُهم عنِ الفرقِ بينَ يصدر بفتحِ الياءِ وضمِّها مِن حيثُ المعنى، وأُجيبَ: أنّ الأولَ دلّ على فرطِ حيائِهما وتفادِيهما مِنَ الاختلاطِ بالأجانب، وأنّ الثاني دلّ على إصدارِهِمُ المواشي، ولَمْ يُفْهَمْ مِنهُ صدورُهُم عنِ الماءِ.

قوله: (كالرُّخال)، الجوهري: الرِّخِلُ بكسرِ الخاء: الأنثى مِن أولادِ الضأن، والجمع: رخال. والثنا: جمعُ الثني؛ وهوَ الذي يُلقي ثنيّتَهُ مِن ذواتِ الظَّلْفِ والحافِرِ في السنةِ الثالثة، وفي الخُفِّ في السنةِ السادسة. قال الحريريُّ في «دُرِّةِ الغَوَّاص»: وقدْ جُمِعَ «رَخِل» بفتحِ الراءَ وكسرِ الخاءِ على «رُخال» بضمِّ الراء، وهوَ مِما جُمِعَ على غيرِ القياس. حُكِيَ أنّ أبا زيدِ حَكى أنّ العَرَبَ تقولُ في مُلَحِها: قِيلَ للضَّأْن: ما أعْدَدْتِ للشِّتاء؟ قال: أُجَزُّ جُفالًا، وأُنْتِجُ رُخالًا، وأُخبَّرُ وفسِّرَ أنّ الجُفال: الكثير، والكُثَب: رَخالًا، وأَحْبُ كُثبة؛ وهِيَ ما انصَبّ ومار، ومِنهُ سُمِّيَ الكثيبُ مِنَ الرَّمل.

قولُه: (لا يُقِلُّهُ)، النِّهاية: يقال: أَقَلَّ الشيءَ يُقِلُّهُ واستقلَّه بستقلُّه؛ إذا رَفَعَهُ وحَمَلَه.

⁽١) ولتهام الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٧٢).

⁽٢) «دُرّة الغوّاص في أوهامِ الخواص» ص١١٦.

وقالوا: استق بها، وكانتْ لا ينزِعُها إلّا أربعون، فاستقى بها وصبّها في الحوض ودعا بالبَرَكة، وروّى عنهما وأصدرَهما. ورُويَ أنّه دفعَهُم عنِ الماءِ حتى سقى لهما. وقيل: كانتْ بئرًا أُخرى عليها الصَّخْرة. وإنّما فعل هذا رغبةً في المعروف وإغاثةً للملهوف. والمعنى: أنّه وصلَ إلى ذلكَ الماءِ وقد ازدحَمَتْ عليه أُمّةٌ من أناس مختلفة متكاثفة العَدَد، ورأى الضّعِيفَتَيْنِ من ورائِهم مع غُنيمتِهما مُتوقِّفَتَينِ لِفَراغِهم، فها أخطاًت همّتُه في دينِ الله تلكَ الفرصة، مع ما كانَ به من النَّصَبِ وسقوطِ خُفِّ القَدَمِ والجُوع، ولكنّه رحمَهُما فأغاثهُما، وكفاهُما أمرَ السَّقْيِ في مثلِ تلك الزَّحةِ بقُوَّةِ قلبِه وقوَّةِ ساعِدِه، وما رحمَهُما فأغاثهُما، وكفاهُما أمرَ السَّقْي في مثلِ تلك الزَّحةِ بقُوَّةِ قلبِه وقوَّةِ ساعِدِه، وما آتاهُ الله من الفضلِ في متانةِ الفطرةِ ورصانةِ الجِبلَّة، وفيه مع إرادةِ اقتصاصِ أمره، وما أويَ من البَطْشِ والقُوّةِ، وما لم يَغفُلُ عنه، على ما كانَ به من انتهازِ فُرصةِ الاحتساب لوغيبٌ في الخير، وانتهازِ فُرصِه، وبعثٌ على الاقتداءِ في ذلك بالصّالحِين، والأخذِ بسيرَهِم ومذاهِبِهم. فإن قلتَ: لمَ تُرِكَ المَفعولُ غيرَ مَذْكُورٍ في قولِه: ﴿ يَسْتُونِ فَلَ المُفعولُ غيرَ مَذْكُورٍ في قولِه: ﴿ يَسْتُونِ فَلَا تَرى أَنّه إِنَّا المُفعولُ عَيرَ مَذْكُورٍ في قولِه: ﴿ يَسْتُونِ فَلَا تَرى أَنّه إِنّه الْعَرى الْعَلَا لا المفعول. ألا ترى أنّه إنّه النّا الفعول. ألا ترى أنه إنّه إنّه المنافعول. ألا ترى أنه إنّه المنافعولُ عيرَ مَذْكُورُ الله على المنتور عنه الفعلُ لا المفعول. ألا ترى أنه إنها الله المنافعول. ألا ترى أنه إنها المنافعول المنافعول المن القراهِ المنافعول المنافعول المنافعول المنافعول المنافعول الشيافي المنافعول المنافعة المنافعول المنافعة المنافعول المنافعول المنافعول المنافعول المنافعة المنا

قُولُه: (فَمَا أَخَطَأَتْ هِمِّتُه)، أي: ما تجاوَزَتْ. الأساس: ومِنَ المجاز: تَخَطَّاهُ المكروه.

قولُه: (تلكَ الفرصة)، الجوهري: الفُرصةُ هِيَ الشَّرْبُ والنَّوْبة؛ يُقال: وَجَدَ فلانٌّ فُرصة؛ أي نُهْزة، وانتَهَزَها إذا اغتَنَمَها.

قولُه: (وفيه)، خبر، والمبتدأُ «ترغيب»، و«ما أوتي» عطفٌ تفسيريٌّ على «أمره»، و«ما لمْ يَغفُلْ عنه» عطفٌ على «البطش والقوة»، وهوَ عبارةٌ عنِ الجزمِ البليغ والتيقُّظِ التام؛ ولذلكَ أوقع «على ما كانَ بهِ حالًا مِن فاعل لمْ يفعلْ على وجهِ التتميم والمبالَغة؛ أي على ما كانَ بهِ مِنَ النصبِ وسقوطِ الخوفِ والجوع. و«من» - في «مِن انتهازِ الفُرصة» - بيانُ «ما لمْ يَغفُلْ عنه»، المعنى: أَدْمَجَ في هذا الكلام - معَ اقتصاصِ أمرِ موسى عليه السلام مِنَ القُوّةِ والتيقُّظِ في تلكَ الحالةِ - ترغيبَ المؤمِنينَ في الخير، وانتهازَ الفُرصةِ فيه، والبعث على الاقتداءِ بسُنّةِ الصالحِينَ مِنَ المرسَلِين. ويجوزُ أنْ يكونَ «وما لمْ يَغفُلْ عنه» عطفًا على «ما أوتي».

قولُه: (لأنَّ الغرضَ هوَ الفعلُ لا المفعول)، فإنْ قلتَ: هلْ مِنْ فَرقٍ بينَ هٰذا وما ذهبَ

رَحِهُما لأنَّها كانَتا على الذِّيادِ وهُم على السَّقْي، ولم يَرحَهُما لأنَّ مذُودَهُما غَنَمٌ ومَسقِيَّهُم إِلَّ مثلًا، وكذلك قولهما ﴿لاَنَسْقِي حَتَى يُصَدِرَ ٱلرِّعَامُ ﴾ المقصودُ فيه السَّقْيُ لا المَسْقِيُّ. فإن قلتَ: سألهُما عن سببِ الذَّودِ فقالَتا: السَّبَبُ في فإن قلتَ: سألهُما عن سببِ الذَّودِ فقالَتا: السَّبَبُ في ذلك أنّا امرأتانِ ضعيفتانِ مَسْتُورَتان لا نقدِرُ على مساجَلَةِ الرِّجالِ ومزاحَمَتِهم، فلا بُدَّ

إليهِ صاحبُ «المفتاح» مِنْ أنّ القصدَ في تركِ المفعولِ إلى مجرّدِ الاختصار؛ لانصبابِ الكلامِ إلى إرادةِ: يسقونَ مواشيهم، إلى آخرِه (١)؟

قلتُ: نعم؛ لأنهُ نَظَرَ إلى اللفظ، وأنّ التركَ لصونِ الكلام عنِ العبثِ لنيابة (٢) قرائن الأحوال. والمصنّفُ نَظَرَ إلى المعنى وأنّ المفعولَ مرفوضٌ غيرُ مُلتَفَتٍ إليه؛ فلِكُلِّ وِجْهة.

فإنْ قلتَ: فعلى هٰذا يكونُ مِن تنزيلِ المتعدِّي منزلةَ اللازِم إيهامًا للمبالَغة؛ فأينَ المبالَغة؟ قلتُ: وَهْمٌ بعيد؛ لأنّ معنى قولِه: «الغرضُ هوَ الفعلُ لا المفعول» أنّهمْ قدْ يقصِدونَ في الكلامِ المحتوِي على معانِ إلى معنى منها قصدًا أوليًّا، ويوهِمونَ أنّ ما سِواهُ مُطَّرَح؛ ألا ترى إلى قولِه في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثِ ﴾ [يس: ١٤]: تَرَكَ المفعولَ به؛ لأنّ الغرضَ المعزّزَ بهِ وإنْ كانَ الكلامُ مُنصَبًّا إلى غَرَضٍ مِنَ الأغراضِ جَعَلَ سياقَهُ لهُ وتوجُهَهُ إليه، كأنّ ما سِواهُ مرفوضٌ مطروح (٣).

قولُه: (كيفَ طابق جوابُهما سؤاله؟)، يعني أن موسى عليه السلامُ سألمُها عنْ شأنِهما ومطلوبِهما بقولِه: ﴿مَاخَطْبُكُما ﴾ وكانَ الظاهرُ أنْ يقولا: شأنُنا أنّنا نريدُ السّقْي، ولا قُدرة لنا عليه مِنَ الزحمة. وأجاب: إنّ جوابَهما ﴿لَانَسْقِي حَتَىٰ يُصَّدِرَ الزِّعَامُ وَأَبُونَا شَيْحُ كَيدُ ﴾ معناه: سَبَبُ ذَوْدِنا ضَعْفُنا وعَجْزُنا وضَعْفُ مُتَولِّي أَمْرِنا ؛ وهُوَ أبونا. وفي اختصاصِهما الأبَ بالذكرِ الدلالةُ على أنْ ليسَ لهُمْ رَجُلٌ يقومُ بذلك؛ فأوْجَبَ ذلك أنْ يُفسّرَ قولُه: ﴿مَا خَطْبُكُما ﴾ بقولِنا: ما سببُ ذَوْدِكما ؟ لِيتَطابَقا.

⁽۱) «مفتاح العلوم» ص٠٠١.

⁽٢) في (ح) و(ف): «لشائبة».

⁽٣) انظر: «الكشاف» (١٣: ٢١).

لنا من تأخِيرِ السَّقْيِ إلى أَنْ يَفرَغُوا، وما لنا رَجُلٌ يقومُ بذلك، وأبونا شيخٌ قد أضعَفهُ الكِبَر؛ فلا يَصْلُحُ للقِيامِ به: أَبْلَتا إليهِ عُذْرَهُما في تؤلِّيهِما السَّقْيَ بأنفُسِهِما. فإن قلت: كيف ساغ لنبيِّ الله الذي هو شُعيبٌ عليه السَّلامُ أَن يَرْضى لابنتَيهِ بسَقْيِ الماشية؟ قلتُ: الأمرُ في نفسِه ليسَ بمَحْظور؛ فالدِّينُ لا يأباه. وأمّا المروءة، فالنَّاسُ مختلفون في قلتُ: الأمرُ في نفسِه ليسَ بمَحْظور؛ فالدِّينُ لا يأباه. وأمّا المروءة، فالنَّاسُ مختلفون في ذلك، والعاداتُ مُتبايِنةٌ فيه، وأحوالُ العربِ فيه خِلافُ أحوالِ العَجَم، ومذهبُ أهلِ البَدْوِ فيه غيرُ مذهبِ أهلِ الحَضَر، خُصوصًا إذا كانتِ الحالةُ حالةَ ضَرورة. ﴿إِنِّي ﴾ البَدْوِ فيه غيرُ مذهبِ أهلِ الحَضَر، خُصوصًا إذا كانتِ الحالةُ حالةَ ضَرورة. ﴿إِنِّي ﴾ لأيِّ شيءٍ ﴿أَنَزَلْتَ إِنَى ﴾ قليلٍ أو كثير، غثَّ أو سَمِينٍ لَـ ﴿فَقِيرٌ ﴾؛ وإنّا عُدِّي ﴿فَقِيرُ ﴾ اللّام؛ لأنّه ضمن معنى سائلٍ وطالب. قيل: ذَكَرَ ذلك وخضرةُ البَقْلِ تَتراءى في بطنِه باللّام؛ لأنّه ضمن معنى سائلٍ وطالب. قيل: ذَكَرَ ذلك وخضرةُ البَقْلِ تَتراءى في بطنِه

فإنْ قلتَ: فَلِمَ عَدَلَ عنِ السؤالِ الظاهرِ إلى قولِه: ما محطوبُكما؟ أي: ما مطلوبُكما من الذّياد؟ قلتُ: مقصودُ نَبيّ الله مِنْ قولِه: ما مطلوبُكما مِنَ الذياد (١١)؟ أنْ يجُابَ بطلبِ المعونةِ منه؛ لكرمِهِ ورحمِيهِ على الضعفاء. ولمّا كانتا مِنْ بيتِ النُّبُوّة؛ حَمَلْنا قولَه على ما يُجابُ عنهُ بالسّبَب، وفي ضِمنِهِ طلبُ المعونة؛ لأنّ إظهارَهُما العَجْزَ ليسَ إلا لذلكَ، لهذا وإنهُ ليسَ في بالسّبَب، وفي ضِمنِهِ طلبُ المعونة؛ لأنّ إظهارَهُما العَجْزَ ليسَ إلا لذلكَ، لهذا وإنهُ ليسَ في الكلامِ ما يدلُّ على ضعفِهما؛ بلْ فيهِ أماراتُ على حيائِهما وسترِهما كما سَبقَ في بيانِ اختلافِ القراءتَيْنِ في «يصدر». وكذا قولُه: ﴿ فَا الله عَلَى الله عَلَى السّبَعَ عَلَى السّبَعَ عَلَى السّبَعَ عَلَى السّبَعَ عَلَى السّبَعَ عَلَى الله قالتا: ﴿ لَهُ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله الله الله الأمر؛ لِكِبَرِهِ وضعفِه، وإلا كانَ عليهِ أنْ يتولاه.

قولُه: (أَبْلَتا إليه عُذْرَهُما)، الأساس: أَبْلَيْتُه عذرًا؛ إذا بَيّنْتُهُ لهُ بيانًا لا لَوْمَ عليكَ بَعدَه. وحقيقتُهُ: جَعَلْتُهُ بالِيًا بِعُذْري؛ أي: خابرًا لهُ عالمًا بكُنْهِه.

قوله: (تتراءى في بطنِه)، الأساس: تراءى الجمعان، وتراءتْ لنا فُلانة: تصدَّتْ لنا لِنَراها، وعلى وجهِهِ رُواءُ الحُمْقُ^(٢)؛ وهوَ ما يُرى عليهِ مِنْ آياتِهِ البيِّنةِ التي لا تَخَفَى على الناظِرِ كأنها تتكلِّمُ بهِ وتنادي عليه.

⁽١) من قوله: «قلت: مقصود نبي الله» إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٢) في (ط): «الحق».

من الهُزال، ما سأل الله إلّا أكلةً. ويُحتَمَلُ أن يريد: إنّي فقيرٌ من الدُّنيا لأجُلِ ما أنزلت إليَّ من خَيرِ الدِّين؛ وهو النَّجاةُ من الظالمِن؛ لأنَّه كان عندَ فرعونَ في مُلْكِ وثَرُوة: قال ذلك رِضًا بالبَدَلِ السَّنِيِّ، وفَرَحًا به، وشُكْرًا له، وكان الظِّلُ ظِلَ سَمُرَةٍ. ﴿عَلَى السَّتِحْيَلَةِ ﴾: في موضع الحال، أي: مُستَحيِيةً مُتَخَفِّرةً. وقيل: قد استَتَرَت بِكُمِّ دِرعِها. رُوِيَ أَنِّها لمّا رَجَعَتا إلى أبيهما قبلَ النّاسِ، وأغنامُهُما حُقَلٌ بطانٌ، قال لهُما: ما أعجَلكُما؟ قالتا: وجدْنا رجُلًا صالحًا رحَمَنا فسقى لنا، فقال لإحداهُما: اذهبي فادعيه أعجَلكُما؟ قالتا: وجدْنا رجُلًا صالحًا رحَمَنا فسقى لنا، فقال لإحداهُما: اذهبي فادعيه أي فتبِعَها مُوسى فألزَقَتِ الرِّيحُ ثوبَها بجَسَدِها فوصَفَتْه، فقال لها: امشي خَلْفي وانعَتِي لِيَ الطَّريق، فلمًا قصّ عليه قصَّتَه قال له: لا تخفْ فلا سُلطانَ لفرعونَ بأرضِنا. فإن قلت: كيف ساغ لمُوسى أن يعملَ بقولِ امرأة، وأن يمشيَ معها وهي أجنبيَّة؟ قلتُ: أمّا العملُ بقولِ امرأة، وأن يمشيَ معها وهي أجنبيَّة؟ قلتُ: أمّا العملُ بقولِ امرأة وكما يُعمَلُ بقولِ الواحدِ حرَّا كانَ أو عبدًا، ذكرًا كان أو عبدًا، ذكرًا كان أو قلتُ الله الله المَا الله الله المَا الله الله الله المَا العملُ بقولِ امرأة وكما يُعمَلُ بقولِ الواحدِ حرَّا كانَ أو عبدًا، ذكرًا كان أو

قولُه: (إني فقيرٌ مِنَ الدُّنيا لأجلِ ما أَنزَلْتَ إيّ)، «ما» على هٰذا موصولةٌ، و«من» بيان، والتنكيرُ في «خير» للنوع والتعظيم؛ ولذلكَ أضافَهُ إلى الدِّين. وعلى الأوّلِ «ما» موصوفة، والتنكيرُ للشيوع؛ ومِن ثُمّ قُدِّر أوّلًا لأيّ شيء، وثانيًا قليلٍ أو كثير، غَثَّ أو سمين. وأما فائدةُ الماضي في «ما أنزلت» على التأويلِ الثاني؛ فظاهِر، وأما على الأوّل؛ فللاستعطاف، أي: ربِّ إني سائلُ الآنَ ما كنتُ أعهَدُه في الأيامِ الماضية عِمّا أَسُدُّ بهِ جَوْعتي مِن قليلٍ أو كثير، عُثَّ أو سمين؛ لأني مُحتاجٌ إليه؛ لأنّ معنى التضمينِ أنْ يُقال: أنا سائلُ الطعامَ في حالِ كوني عحتاجًا إليه. ويؤيّدُ هٰذا التأويلَ قولُه: «ما سألَ الله إلا أكلة»، وقولُ ابنِ عباسٍ رَضِيَ الله عنها: سألَ نبيُّ الله فلق خُبْزِ يُقيمُ بهِ صُلْبَه.

قُولُه: (مُتَخَفِّرة)، الجوهري: الخَفَرُ ـ بالتحريكِ ـ : شِدَّةُ الحياء، تقولُ منه: خَفِرٌ ـ بالكسر ـ ، وجاريةٌ خَفِرةٌ ومُتَخَفِّرة.

قولُه: (حُفَّل)، جَمْعُ حافِل. الجوهري: ضِرْعٌ حافِل؛ أي: مُمَلِئٌ لبنًا.

قولُه: (فَوَصَفَتْه)، الأساس: ومِنَ المجاز: وَجُهُها يَصِفُ الحُسْن، ومعناهُ ما سَبَقَ آنفًا، وهوَ ما يُرى عليهِ مِنْ آيتِهِ البيِّنةِ التي لا تَخفى على الناظر، إلى آخرِه.

أُنثى في الأَخبار، وما كانتْ إلّا مُحُبِرةً عن أبِيها بأنّه يدعُوهُ ليَجْزِيَه. وأمّا مُماشاتُه امرأةً أجنبيةً؛ فلا بأسَ بها في نظائِرِ تلكَ الحال، مع ذلك الاحتياطِ والتَّوَرُّع. فإن قلتَ: كيفَ صحّ له أخذُ الأجرِ على البِرِّ والمعروف؟ قلتُ: يجوزُ أن يكونَ قد فعلَ ذلك لوجهِ الله وعلى سبيلِ البِرِّ والمعروف. وقيل: إطعامُ شعيبٍ وإحسانُه لا على سبيلِ أخذِ الأَجْر، ولكنْ على سبيلِ التَّقبُّلِ لِعروفٍ مُبتَدَأً. كيفَ وقد قصَّ عليه قَصَصَهُ وعرَّفه أنه من بيتِ النُّبوَّة من أولادِ يعقوب؟ ومِثلُه حَقيقٌ بأن يُضَيَّفَ ويُكَرَّمَ؛ خصوصًا في دارِ نبيٍّ من أنبياءِ الله، وليسَ بمُنكَرِ أنْ يفعلَ ذلك لاضطرارِ الفَقْرِ والفاقَةِ طلبًا للأجر. وقد رُوِيَ ما يعضُدُ كِلا القَولَين: رُوِيَ أَنَّهَا لمَّا قالت: ﴿ لِيَجْزِيلِكَ ﴾، كَرِهَ ذلك، ولمَّا قدّم إليه الطّعامَ امتنعَ، وقال: إنّا أهلَ بيتٍ لا نَبِيعُ دِينَنا بطِلاعِ الأرضِ ذهبًا، ولا نأخُذُ على المعروفِ ثمنًا، حتى قالَ شُعَيب: هذه عادتُنا مع كُلِّ من ينزلُ بنا. وعن عطاءِ بن السائب: رفع صوتَه بدُعائِه ليُسمِعَها، فلِذلك قيل له: ﴿لِيَجْزِيلَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ ﴾، أي: جزاءَ سَقْيِك. والقَصَصُ: مصدرٌ كالعَلَل، سُمِّيَ به المَقصُوص. كُبراهُما: كانت تُسمَّى صفراء، والصُّغرى: صُفَيراء. وصفراءُ: هي التي ذهبتْ به وطلبت إلى أبيها أن يستأجِرَه، وهي التي تزوَّجَها.

قولُه: (بطِلاع الأَرْض)، أي: مِلْئِها. الأساس: وملأتُ لهُ القَدَحَ حتى كادَ يطلعُ مِنْ نواحِيه، ومنه: قَدَحٌ طِلاع: ملآن. وعنِ الحسن: لَأَنْ أَعلَمَ أني بريءٌ مِنَ النفاقِ أَحَبُّ إليّ مِنْ طِلاع الأرضِ ذهبًا.

قولُه: (وعنْ عطاءِ بنِ السائِب: رَفَعَ صوتَهُ بدعائِه)، وهوَ قولُه: ﴿رَبِّ إِنِّ لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَى مِنْ خَيْرِفَقِيرٌ ﴾ لهذا يَعْضُدُ القولَ الثاني، وهوَ قولُه: «وليسَ بمُنكرٍ أَنْ يَفْعَلَ ذٰلكَ لاضطِرارِ الفقر».

قولُه: (والقَصَصُ مصدر)، يُقال: قَصَ يَقُصُّ قَصَّا وقَصَصًا، سُمِّيَ بهِ المقصوص؛ كالعَلَلِ وهوَ الشُّرْبُ الثاني، سُمِّيَ لِما يُعَلُّ به.

وعن ابنِ عباسٍ رضي الله عنه: أنّ شُعيبًا أحفظته الغيرة فقال: وما علمُكِ بقُوَّتِه وأمانتِه؟ فذكرتْ إقلالَ الحجرِ ونَنْ عَ الدَّلو، وأنّه صوَّبَ رأسَهُ حتى بلغتهُ رسالَته، وأمرَها بالمَشْيِ خلفَه. وقولُها: ﴿إِنَ خَيْرَ مَنِ اسْتَعْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾: كلامٌ حكيمٌ عامعٌ لا يُزادُ عليه؛ لأنّه إذا اجتمعتْ هاتانِ الخصلتان؛ أعني الكفاية والأمانة في القائم بأمرِك فقد فَرغَ بالله وتم مُرادُك. وقد استغنت بإرسالِ هذا الكلام الذي سياقُه سياقُ المَثل والحِكمةِ أن تقولَ: استأجِرْهُ لقُوّتِه وأمانتِه. فإن قلتَ: كيف جُعِلَ ﴿خَيْرَ مَنِ اسْتَنْجَرْتَ ﴾ اسمًا لـ ﴿إِنَ ﴾ و ﴿الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾ خبرًا؟ قلتُ: هو مِثلُ قولِه:

قولُه: (أَحْفَظَتْهُ الغَيْرة)، الجوهري: الحَفِيظة: الغَضَب، وكذلكَ الحِفْظةُ بالكسر.

قولُه: (وقدِ استَغْنَتْ بإرسالِ لهذا الكلام)، إشارةٌ إلى أنّ لهذا الكلامَ مع كونِهِ مِنَ الجَوامعِ هوَ أيضًا دليلٌ على إثباتِ لهذا المُدّعى؛ لأنّ الحُكْمَ أنّ مَنْ فيهِ هاتانِ الخُصلَتانِ فهوَ صالحٌ للاستِئجار، وقدْ شوهِدَ فيهِ ذلك؛ فوجَبَ أنْ يُختارَ لذلك، فذكرَ الدليلَ العامّ وتركَ الخاصّ لاستغنائِهِ عنه؛ لأنّ الكلامَ سِيقَ له.

قولُه: (سياقُهُ سياقُ المَثَل)، أي أنّ قولَه: ﴿خَيْرَ مَنِ ٱسْتَثْجَرْتَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ ﴾ لعمومِهِ صارَ مثلًا.

قولُه: (كيفَ جعلَ ﴿ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَعْجَرْتَ ﴾ اسمًا؟)، وخُلاصتُهُ أنّ المعرّف باللام أَوْغَلُ في التعريفِ مِنَ المضاف. وقيل: إنّ المضمَر أَعْرَفُ المعارف؛ لأنّ الشيءَ لا يُضمَرُ إلا وقدْ عُرِف، فهوَ بمنزلةِ وضع اليد؛ فلذا لا يُوصَفُ كسائِر المعارف، ثُمَّ العَلَم؛ لأنّهُ موضوعٌ على شيء بعينه، ثمّ المُبهَم؛ لأنّهُ يُعرَفُ بالعينِ والقلبِ نحوُ: هذا؛ للحاضر، ثُمَّ المُحَلّى باللام؛ لأنّه يُعرَفُ بالقيلِ لا غير، ثُمَّ المضاف؛ لأنّ تَعرُّفَه مِنْ غيره (١). ويمكنُ أنْ يُقال: إنّ ﴿ مَنِ السَّتَعْجَرُتَ ﴾ موصولةٌ، وهو أعرَفُ مِن المعرّفِ باللام، ولَمّا أُضيفَ إليهِ «أَفْعَل» امتزَجا. وقالَ هذا القائل: إنّ المضاف إليهِ لَمّا نُزِّلَ مَنزِلةَ التنوينِ مِنَ المضافِ صارَ بمنزلةِ شيءٍ واحد، فلما هذا القائل: إنّ المضاف إليهِ لَمّا نُزِّلَ مَنزِلةَ التنوينِ مِنَ المضافِ صارَ بمنزلةِ شيءٍ واحد، فلما

⁽١) لتهام الفائدة انظر: «شرح شذور الذهب» لابن هشام الأنصاري ص١٣٤ فيا بعدها.

أسِيرُ ثَقِيفٍ عِندهُم في السَّلاسلِ

أَلا إِنَّ خَيْرَ الناسِ حَيًّا وهَالِكا

امتزجا معنى كانَ معنى الامتزاج المعنويِّ على قدرِ امتزاجِ المعنى، والألفاظُ قوالبُ المعاني؛ فيُعتَبَرُ أمرُ المضافِ لِما أُضيفَ إليه.

وقلتُ: هٰذا إذا أَوْ يُنظُوْ إلى المقامِ، وأُجِرِيَ التعريفُ في ﴿ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾ على الجنس، وأما إذا جُعِلَ مرادًا بهِ موسى عليه السلامُ و ﴿ مَنِ استأجرتَ ﴾ على عمومِه، لأنّ ﴿ مَن استأجرتَ ﴾ على عمومِه، لأنّ ﴿ مَن موصولةٌ أو موصوفة ؛ كأنه قيل: إنّ خَيْرَ مَنِ استأجرتَهُ موسى، لم يَصِحّ ما قاله. ويؤيّدُ الثاني استشهادُهُ بالبيت ؛ فإنّ التعريفَ في «الناس» للجنس قطعًا، والمرادُ بالأسير في «أسير ثقيف» خالدُ بنُ عبدِ الله؛ فصح ما ذهبَ إليهِ المصنّفُ مِنْ أنّ ﴿ القَوِيَّ الأَمِينَ ﴾ هو الاسمُ وأنّ الاهتهامَ هو سَبَبُ تقديم الخبر وجعلِهِ اسمًا، أو هوَ مِنْ بابِ القلبِ للمبالَغة. ولَمّا كانَ مُقتضى الحالِ أي شيخوختُهُ وحياؤُهُما _ هو الذي أو جَبَ قيمًا يهتمُّ بها مستأجرًا يستأجرونه له! كانَ ذٰلكَ مطلوبًا لذاتِه، وكانتِ القوةُ والأمانةُ تابعتين (١) لهُ تُعرَفُ بالذوق. أو يُقال: إنّ الفاصلةَ هيَ التي استدعتْ تأخيرَ ﴿ ٱلْآمِينُ ﴾، و﴿ اَلْآمِينُ ﴾ استدعى مقارنةَ القويً معَه.

الانتصاف: هٰذا أَجَلُ في مدحِ النساءِ للرجالِ مِنَ المدحِ الخاصِّ وخصوصًا [إن كانت] (٢) فهمتْ أنَّ أباها يزوِّجُها مِنه. وما أَحْسَنَ ما أَخَذَ الفاروقُ مِنْ هٰذا المعنى فقال: أشكو إلى الله ضَعفَ الأمينِ وخيانةَ القوي، ففي ضِمنِ هٰذه الشكاية سؤالُ الله أنْ يُتحِفَهُ بقويٍّ أمينِ يستعينُ به (٣).

قولُه: (ألا إنّ خيرَ الناس حيًّا وميتًا(٤)) البيت، قالَهُ أبو الشغبِ(٥) في خالِدِ بنِ عبدِ الله القسريِّ وهوَ أسيرٌ في يدِ يوسفَ بنِ عمر، بالغَ في العمومِ وهوَ مِنَ الإغراقِ المذموم. قالَ أبو القسريِّ وهوَ أسيرٌ في يجوزُ أنْ يكونَ حالًا مِن «خير» ومِنَ الضمير فيه، والعاملُ ما دلّ عليه البقاء: «حَيًّا وميتًا» يجوزُ أنْ يكونَ حالًا مِن «خير» ومِنَ الضمير فيه، والعاملُ ما دلّ عليه

⁽١) في النسخ الخطية: «تابعتان» بالرفع، وهو خطأ.

⁽٢) ما بين المعكوفين زيادة من الانتصاف يقتضيها السياق.

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٠٤).

⁽٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وهالكًا».

⁽٥) العَبْسي كما في «شاهد الإنصاف» (٣: ٤٠٣).

في أنّ العناية هي سببُ التَّقدِيم، وقد صدَقَت حتّى جُعلَ لها ما هو أحقُ بأن يكونَ خبرًا اسمًا، وورودُ الفِعلِ بلفظِ الماضي؛ للدَّلالةِ على أنّه أمرٌ قد جُرِّبَ وعُرِف. ومنه قولُهم: أهوَنُ ما أعمَلْتَ لسانٌ مُحِخ. وعنِ ابنِ مسعودِ رضيَ الله عنه: أفرسُ النّاسِ ثلاثةٌ: بنتُ شُعَيب، وصاحبُ يُوسُف، في قولِه: ﴿عَسَى آنَ يَنفَعَنَا ﴾ [يوسف: النّاسِ ثلاثةٌ: بنتُ شُعَيب، وصاحبُ يُوسُف، في قولِه: ﴿عَسَى آنَ يَنفَعَنَا ﴾ [يوسف: ٢١]، وأبو بكرٍ في عُمَر. رويَ أنّه أنكَحَهُ صفراءَ. وقولُه: ﴿هَنتَيْنِ ﴾ فيه دليل على أنّه كانتْ له غيرُهما. ﴿تَأْجُرَنِي ﴾: من آجرتُه إذا كنتُ له أجيرًا، كقولك: أبوْتُه إذا كنتَ له أبا، و ﴿ثَمَنِي حِجَجٍ ﴾ ظرفُه.

«خير»؛ أي: يَفْضُلُ الناسَ في حياتِهِ وموتِه. وأنْ يكونَ تمييزًا؛ أي أنّ أحياهُ وموتاهُ أفضلُ الأحياءِ والأموات، كقولِك: زيدٌ أفْرَهُ الناسِ عبيدًا؛ أي: عبيدُه أَفْرَهُ العبيد(١).

قوله: (وقد صَدَقَتْ)، أي العنايةُ التي أوجَبَتْ تغييرَ الكلام.

قولُه: (أهْوَنُ ما أعمَلْتَ لسانٌ مُحِنِّ)، الأساس: ومِنَ المجاز: أمرٌ مُحِنِّ؛ فيهِ فضلٌ وخير، ولهذا لسانٌ مُحِنِّ؛ حَسَنُ الشفاعة، ولهُ لسانٌ مُحِنِّ؛ ذَلِقٌ قويٌّ على الكلام، والاستشهادُ بأنّ «أَعمَلْتَ» جاءَ بلفظِ الماضي. وفي «مجمع الأمثال»: أَهْوَنُ مَرْزِئةٍ لسانٌ مُحِنِّ، قالَ الميداني: أمنّ العَظْمُ إذا صارَ فيهِ المنح، والمعنى: أهونُ معونةٍ على الإنسانِ أنْ يُعينَ بلسانِهِ دونَ المال؛ أيْ كلام حَسَن (٢). وقالَ المصنِّفُ في «المستقصى»: مثلُه قولُه:

وَأَيْسَرُ مَا يَخْبُو بِ إِلْمَرْءُ خِلَّهُ مِنَ العاهِنِ الموجودِ أَنْ يتكلَّما (٣)

يُقال: أعطاهُ مِنْ عاهِنِ مالِهِ وآهِنِه؛ أي: تالِدِه.

قُولُه:(٤) (وأبو بكرٍ في عمرَ رَضَيي الله عنهما)، يعني: حيَن استَخْلَفَه.

⁽١) لم أجده في «التبيان لأبي البقاء العكبري».

⁽٢) «مع الأمثال» (٢: ٢٠٤).

⁽٣) «المستقصى» (١: ٤٤٤) من غير عزو لأحد.

⁽٤) من قوله: «قوله: وأيسر ما يحبو به المرء خِلَّه» إلى هنا سقط من (ف).

أو مِن: أجرتُه كذا؛ إذا أَنْبَته إيّاه. ومنه: تعزيةُ رسولِ الله ﷺ: (آجرَكُم الله ورَحِكَم). وهُمَنِي حِجَج في مفعولٌ به، ومعناه: رِعْيةُ ثهاني حِجَج، فإن قلت: كيف صحَّ أن يُنكِحه إحدى ابنتَيهِ من غير تمييز؟ قلتُ: لم يكن ذاك عقدًا للنّكاح، ولكنْ مُواعدةً ومواصفة أمرٍ قد عَزَمَ عليه، ولو كانَ عقدًا لقالَ: قد أَنكَحْتُك ولم يقل: ﴿إِنّ أُرِيدُأَنَ وَمُواصفة أمرٍ قد عَزَمَ عليه، ولو كانَ عقدًا لقالَ: قد أَنكَحْتُك ولم يقل: ﴿إِنّ أُرِيدُأَنَ أَنكِحَك ﴾. فإن قلت: فكيف صحَّ أن يُمْهِرَها إجارةَ نفسِه في رِعيةِ الغَنَم، ولا بُدَّ من تسليمٍ ما هو مالٌ؟ ألا ترى إلى أبي حنيفة كيف منعَ أن يتزوّجَ امرأةً بأن يخدِمَها سنةً، وجوَّز أن يتزوَّجَها بأن يُخدِمَها عبدَه سنةً، أو يُسكِنَها دارَه سنةً، لأنّه في الأوّل: مُسَلِّمٌ فليسَ بهال، وفي الثّاني: هو مُسلِّمٌ مالًا وهو العبدُ أو الدّار، قلتُ: الأمرُ على مذهبِ أبي حنيفة على ما ذكرت. وأمّا الشّافعيُّ: فقد جوّزَ التَّزوُّجَ على الإجارةِ لبعضِ مذهبِ أبي حنيفة على ما ذكرت. وأمّا الشّافعيُّ: فقد جوّزَ التَّزوُّجَ على الإجارةِ لبعضِ مذهبِ أبي حنيفة على ما ذكرت. وأمّا الشّافعيُّ: فقد جوّزَ التَّزوُّجَ على الإجارةِ لبعضِ الأعمالِ والخدمة، إذا كان المُستَأجَرُ له أو المخدومُ فيه أمرًا معلومًا، ولعلَّ ذلك كان جائزًا في تلكَ الشَّريعة. ويجوزُ أن يكونَ المَهْرُ شيئًا آخر،

قولُه: (أو مِنْ: أَجَرْتُهُ كذا؛ إذا أَنْبَتَهُ (١) إياه)، الأساس: يجعلُها أَجرًا على التزويج؛ يريدُ المهرَ مِنْ قولِه تعالى: ﴿وَءَاتُوهُرَ أَجُورَهُنَّ ﴾ [النساء: ٢٥]، كأنهُ قال: على أنْ تُمُهِرَني عملَ لهذه المُدّة. وأصلُه: أَجَرَكَ الله على ما فَعَلْت، وأنتَ مأجور.

قولُه: (ومواصفةَ أمرٍ)؛ «الأساس»: واصَفْتُهُ الشيءَ مُواصَفة (٢)، ونهي عنْ بيعِ المُواصَفةِ وهوَ أنْ يَبِيعَ الشيءَ بصفتِهِ وليسَ عندَه، ثُمَّ يبتاعَهُ ويدفَعَه.

قولُه: (أَنْ يُمهِرَها)، وفي بعضِ النسخ: «يَمْهُرَها» بفتحِ الياء. يُقال: أَمْهَرَ المرأة: سَمّى لها مهرًا، ومَهرَها: أعطاها مهرَها. وخُطِّئَ الحريريُّ في قولِه: وماهرًا لها كها مهرَ رسولُ الله ﷺ أُمَّ سلمة (٣)؛ لأنّ حالةَ الخِطبةِ حالةُ التسمية، لا حالةُ إعطاءِ المهر.

⁽١) في النسخة «ف»: «آتيْتُه».

⁽٢) في النسخة «ح»: «واضعتُه الشيءَ مواضَعةً».

⁽٣) انظر: «مقامات الحريري» ص٦٧.

وإنّها أراد أن يكون راعي غَنوه هذه المُدّة، وأراد أن يُنكِحه ابنته، فذكر له المُرادَين، وعلَّق الإنكاح بالرِّعية على معنى: أنِّي أفعلُ هذا إذا فعلتُ على وجهِ المُعاهدة لا على وجهِ المُعاهدة ويجوزُ أن يستأجِرَه لرِعْية ثهاني سنينَ بمبلغ معلوم ويُوفِّيه إيّاه، ثمّ يُنكِحُه ابنته به، ويجعلُ قولَه: ﴿ عَلَىٰ أَن تَأْجُرِفِ ثَمَنى حِجَج ﴾ عبارة عمّا جرى بينها. وفَإِنْ أَتَمَمْتَ ﴾ عمَل عَشْرِ حِجَج ﴿ فَحِنْ عِندِك ﴾ فإتمامُه من عندك. والمعنى: فهو من عندك لا من عِنْدِي، يعني: لا أُلزِمُكهُ ولا أَحتِمُه عليك، ولكنك إنْ فعلته فهو من عندك لا من عِنْدِي، يعني: لا أُلزِمُكهُ ولا أَحتِمُه عليك، ولكنك إنْ فعلته فهو منك تَفَضُّلُ وتَبرُّع، وإلا فلا عليك ﴿ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَ عَلَيْك ﴾ بإلزام أتم الأجكينِ منك أنَّ الأمرَ إذا تعاظَمَك فكأنّه شقّ عليك ظننك باثنين، تقولُ تارة: أُطيقُه، وتارةً: لا أُطيقُه، أو وعَدَهُ المُساهلة والمُساعة من نفسِه، وأنّه لا يَشُقُّ عليه فيها استأْجَرَه له من رَعي غَنَمِه، ولا يفعل نحو ما يفعلُ المُعاسِرونَ من المُسترعِينَ، من المُناقشة في مُراعاة الأوقاتِ، والمُداقَة في استيفاء الأعهال، وتكليفِ الرُّعاة أشغالًا خارجة من مراعاة الأوقاتِ، والمُداقة في استيفاء الأعهال، وتكليفِ الرُّعاة أشغالًا خارجة من حدًّ الشَّرْط، وهكذا كانَ الأنبياءُ عليهمُ السّلامُ آخذينَ بالأسْمَحِ في مُعاملاتِ النَّاس. ومنه الحديثُ: «كانَ رسولُ الله ﷺ شريكي، فكانَ خيرَ شريكِ لا يُدارِي ولا يُشارِي ومنه الحديث: «كانَ رسولُ الله ﷺ شريكي، فكانَ خيرَ شريكِ لا يُدارِي ولا يُشارِي

قولُه: (وإنها أرادَ أَنْ يكونَ راعيَ خَنَمِه)، غايةُ ما يُقالُ: إنّ هٰذا عقدٌ فيهِ خطر؛ حيثُ عُلِّقَ بهِ عَقْدُ النكاح، وهٰذا لا يَقْدَحُ في بابِ النكاح؛ لأنّ النكاح لا يَفْسُدُ بالشروطِ الفاسدة (١٠).

قولُه: (فكأنّهُ شَقَ عليكَ ظنّكَ باثنَيْن)، يريدُ أنّ أصلَ المَشَقّةِ مِنَ الشَّقِّ كَما قَالَ في الأنفال: والمُشاقّةُ مُشتَقّةٌ مِنَ الشَّقّ؛ لأنّ كلَّا مِنَ المُتَعادِيَيْنِ في شَقِّ خِلافَ شَقِّ صاحِبِه (٢). قولُه: (أو وعده المساهلة)، عطفٌ على قولِه: «وما أريدُ أنْ أشق عليكَ بإلزامِ أتمِّ الأجليُن». قولُه: (كانَ رسُولُ الله ﷺ شريكي) الحديثُ رواهُ أبو داودَ عنِ السائبِ بنِ أبي السائبِ

⁽١) لتهام الفائدة انظر: «الوسيط في المذهب» للإمام الغزالي (٣: ٧٧).

⁽۲) انظر: «الكشاف» (۷: ٤٧).

ولا يُهَارِي» وقولُه: ﴿ سَنَجِدُ فِ إِن شَاءَ اللهُ مِن الصَّلِحِينَ ﴾ يدلُّ على ذلك، يريدُ بالصّلاح: حسنَ المُعاملةِ ووَطاءةَ الخُلُقِ، ولينَ الجانِب. ويجوزُ أن يريدَ الصَّلاح على العُموم. ويَدْخُلُ تحتَه حسنُ المُعاملة، والمُراد باشتراطِ مشيئةِ الله فيها وَعَدَ من الصَّلاح: الاتّكالُ على توفيقِه فيهِ ومَعُونَتِه، لا أنّه يستعملُ الصَّلاحَ إن شاءَ الله، وإن شاءَ الله، وإن شاءَ استعملَ خِلافَه. ﴿ ذَلِك ﴾ مُبتدأ، و ﴿ يَيْنِي وَيَيْنك ﴾ خبرُه، وهو إشارةٌ إلى ماعاهدَهُ عليه شُعيب، يريد؛ ذلك الذي قلتَه وعاهدتني فيه وشارطْتَنِي عليه قائمٌ بيننا جميعًا، لا نَخْرُجُ كلانا عنه، لا أنا عمّا شرطتَ عليّ ولا أنتَ عمّا شرطتَ على نفسِك. ثمّ قال: أيَّ أجلٍ قضيتُ من الأَجَلَيْنِ: أطولَهُ الذي هو العَشْر، أو أقصَرَهُما الذي هو قال: أيَّ أجلٍ قضيتُ من الأَجَلَيْنِ: أطولَهُ الذي هو العَشْر، أو أقصَرَهُما الذي هو

قال: أتيتُ النبي عَلَيْ فجعلوا يُثنونَ عليّ ويذكروني؛ فقالَ رسولُ الله عَلَيْ: «أنا أعلَمُكُم به» فقلت: صدقتَ بأبي وأمي؛ كنتَ شريكي فنِعْمَ الشريك؛ كنتَ لا تُداري ولا تُماري (١). وفي رواية رزين: «لا تُشاري (٢) بدلَ «لا تُداري». قالَ في «الفائق»: المُماراة: المجادَلة، من: من مَرْيِ الناقة؛ لأنهُ يستخرجُ ما عندَهُ مِنَ الحُجّة. والمُداراة: المُخاتَلة، من: داراه؛ إذا خَتَلَه. ويكونُ تحقيقُ المداراةِ وهي مدافعةُ ذي الحقِّ عنْ حقِّه. والمشاراةُ: المُلاجّة.

قولُه: (لا أَنَّهُ يَستعمِلُ الصّلاح)، أي ليسَ معنى «إنْ شاءَ الله» التعليقَ كما هوَ على ظاهرِه؛ إنه هوَ التبرُّكُ واستنزالُ التوفيق. ونحوهُ قولُ أصحابِ الشافعي: أنا مؤمِنٌ إنْ شاءَ الله.

قولُه: (قائمٌ بَيْنَنا)، خبرٌ لقولِه: «ذُلكَ الذي قُلْتُه»، أي: مُراعَى بَيْنَنا نتعاهدُهُ أنا وأنت؟ فيكونُ كالقائم، وهوَ على منوالِ قولِه: ﴿ اللَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوْةَ ﴾ [المائدة: ٥٥، الأنفال: ٣، النمل: ٣، لقمان: ٤] إذا أُريدَ بالإقامةِ التجلُّد؛ مِنْ قولِمِم: قامَ بالأمر، وقامتْ الحربُ على ساقِها.

قولُه: (لا يخرُجُ كِلانا)، ويجوز: «لا نخرُجُ» بالنونِ على تأكيدِ «كلانا» للضمير؛ كقولِه: «ويعلمُ سنلقاهُ كِلانا» بالنونِ والياء.

⁽١) أخرجه أبو داود (٤٨٣٨) وابن ماجَهْ (٢٢٨٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٧٨) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١٥٥٤١).

⁽٢) في (ح) و(ف): «تساري» بالسين المهملة.

الثَّهَانِ ﴿ فَلَا عُدُورَ كَ عَلَى ﴾ أي: لا يُعتَدى عليّ في طلبِ الزّيادةِ عليه. فإن قلت: تصوُّرُ العُدوانِ إنَّما هو في أحدِ الأجَلَيْنِ الذي هو الأقصَرُ؛ وهو المُطالبةُ بَتتِمَّةِ العَشْر، فيا معنى تعليقِ العُدوانِ بها جميعًا؟ قلتُ: معناهُ كما أنِّي إنْ طُولِبْتُ بالزِّيادةِ على العَشْرِ كان عُدوانًا لا شكَّ فيه، فكذلك؛ إن طُولِبتُ بالزِّيادةِ على الثَّمان. أرادَ بذلك تقرير أمرِ الخيار، وأنّه ثابتُ مُستقِر، وأنَّ الأجلين على السَّواءِ: إمّا هذا وإمّا هذا من غير تفاوُتٍ بينهُما في القضاءِ، وأمّا التَّتمةُ فموكُولةٌ إلى رأيي: إن شئتُ أتيتُ بها، وإلّا لم أُجْبَرُ عليها. وقيل: معناه فلا أكونُ معتديًا، وهو في نفي العُدوانِ عن نفسِه، كقولِك: لا إثمَ عليّ، ولا تَبِعةَ عليّ. وفي قراءةِ ابنِ مسعودٍ: (أيّ الأجلينِ ما قضيتُ). وقرئ: (أيّسالهُ علين ما قضيتُ). وقرئ: (أيّسالهُ علين ما قضيتُ). وقرئ: (أيّسالهُ علين ما قضيتُ). وقرئ:

قولُه: (وقُرِئَ «أَيْما» بسكونِ الياء)، قالَ ابنُ جِنِّي: «هيَ قراءةُ الحَسَن، وفي تخفيف لهذهِ الياءِ طريقان:

أحدُهما: تضعيفُ الحرف، وقد امتدَّ عنهُمْ حذفُ أحدِ المثلَيْن؛ نحو: أحَسْتُ وأمَسْتُ.

والآخرُ: أنّ الياءَ حرفٌ ثقيلٌ مُنفَرِدة؛ فكيفَ بِها إذا ضُعِّف (١)؟ واعلَمْ أنّ «أيا» عندنا مِمّا عينُهُ واوٌ ولامُهُ ياء؛ فهوَ مِنْ بابِ «أويْت» قياسًا واشتقاقًا. أما القياسُ؛ فإنّ الأصلَ «أوي» فاجتمع الواوُ والياء، وسُبِقَتِ الواوُ بالسكونِ فقُلِبَتْ ياءً وأُدغِمَت. وأما الاشتقاقُ؛ فإنها أينَ وقَعَتْ هي بعضٌ مِنْ كل، كقولِنا: أيُّ الناسِ عندَك؟ وبعضُ الشيءِ آو إلى جميعِه؛ فأصلُها على هٰذا «أوي» ثُمّ أُدغِمَتْ كما مضى. فإذا حُذِفَتِ الياءُ تخفيفًا؛ فإنها الثانية، فإذا والتِ الثانية؛ أوْجَبَ القياسُ أنْ تعودَ الأولى إلى أصلِها وهوَ الواو؛ فيُقال: أَوْما الأجَلَيْنِ وَضَيْت. والذي يَحْشُنُ (٢) عندِي إظهارُ العين ياء، وإنها حُذِفَتِ اللامُ تخفيفًا (٣) وهي مَنْوِيّةٌ مُرادة؛ فقُلِبَتِ العينُ ياءً لِيَدُلِّ على إرادةِ الياءِ التي هيَ اللام، كما صَحّتِ الواوُ الثانيةُ في

⁽١) في «المحتسب»: «ضُعِّفَتْ»، وهو الجادّة.

⁽٢) في «المحتسب»: «حسنز...إظهار)».

⁽٣) من قوله: «فإنها الثانية فإذا زالت الثانية» إلى هنا سقط من (ط).

تَنَظَّرْتُ نَصِـرًا وَالسِّماكِينِ أَيهُما عَلِيَّ من الغَيثِ استُهِلَّت مَواطرُه

وعن ابنِ قُطيب: (عِدوان)، بالكَسْر. فإن قلتَ: ما الفرقُ بينَ موقِعَيْ (ما) المَزيدةِ في القِرَاءَتَيْن؟ قلتُ: وقعتْ في المُستفيضةِ مؤكِّدةً لإبهام، أيْ: زائدة في شياعها، وفي الشّاذة تأكيدًا للقضاء، كأنّه قالَ: أيّ الأجَلينِ صمَّمْتُ على قضائِه وجرَّدْتُ عزِيمَتِي له. الوكيلُ: الذي وُكِلَ إليه الأمر، ولمّا استعملَ في موضعِ الشّاهدِ والمُهيمِنِ والمُقيت، عُدّيَ بعلى لذلك. رُويَ أنَّ شُعيبًا كانت عندَه عَصَا الأنبياءِ فقال لمُوسى باللَّيل: ادخُل غدّي بعلى لذلك. رُويَ أنَّ شُعيبًا كانت عندَه عَصَا الأنبياءِ فقال لمُوسى باللَّيل: ادخُل ذلك البيتَ فخُذْ عصًا من تلكَ العصيّ. فأخذَ عصًا هبطَ بها آدمُ من الجنّة، ولم يزلِ ذلك البيتَ فخُدْ عصًا من تلكَ العصيّ. فأخذَ عصًا هبطَ بها آدمُ من الجنّة، ولم يزلِ الأنبياءُ يتوارثُونها حتّى وقعتْ إلى شعيب، فمسّها وكان مكفوفًا، فضنَّ بها فقال:

قولِه: «وكَحَّلَ العينَيْنِ بالعواور» دَلالةً على الياءِ في «العواوير»، وإنها حُذِفَتْ استحسانًا وتخفيفًا لا وجوبًا. وأنْشَدَنا أبو عليِّ للفرزدق:

تَنَظَّرْتُ نَصْرًا والسَّماكَيْن

البيت». تَمّ كلامُ ابنِ جِنِّي (١).

العوّار: الجبان، والجمع: العواوير، وإنْ شِئْتَ لَمْ تُعوِّضْ في الشعر، وقُلْت: العواور. تَنظّرْتُ: أي انتظَرْت. والسّماكان: نجمان: الأعزل: وهو الذي لا شيءَ بَيْنَ يَدَيْه، والرامح: هوَ الذي بَيْنَ يَدَيْهِ الكواكب. وهلّ السحابُ واستَهَلّ: إذا انصَبّ شديدًا، و«نصرًا» اسمُ الممدوح، وأَيْهُما أصلُه: أَيُّهُما؛ فسكّنَ الياءَ للضرورة، و«من» _ في «مِنَ الغَيْث» _ للبيان، والمواطِر: جمعُ ماطِرة؛ أي: سحابةٌ ماطِرة. المعنى: انتظَرْتُ نصرًا ونَوْءَ السماكيْن، أَيُّهُما استَهَلّتْ مَواطرُه عليّ مِنَ الغَيْث؛ لأني لَمْ أُفرِّقْ بَيْنَ النّصْرِ وبَيْنَ السماكيْنِ في الجُود.

قولُه: (وفي الشاذة)، أي قراءةِ ابنِ مسعود؛ لأنّ «ما» على المشهورةِ: تأكيدٌ للمفعول، وفيهِ إيهام؛ فزادَ في إيهامِه. وفي الشاذّةِ: تأكيدٌ للفعلِ فزادَ في تأكيدِ إسنادِه^(٢).

⁽١) «المحتسب» (٢: ١٥-١٥٢)، ولتهام الفائدة انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٧).

⁽٢) انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص١١٢، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٣: ٢٧٩).

غيرَها، فها وقع في يده إلّا هي سبعَ مرات، فعَلِمَ أنَّ له شأنًا. وقيل: أَخَذَها جبريلُ بعدَ موتِ آدم، فكانتْ معه حتّى لقيَ بها مُوسى ليلًا. وقيل: أودَعَها شُعيبًا مَلَكُ في صورةِ رجُل، فأمر بِنتَه أن تأتِيه بعصا، فأتتْه بها فردَّها سبعَ مرّات، فلم تقعْ في يلِها غيرُها، فلفَعَها إليه، ثمّ نَلِمَ لأنَّها وديعةٌ، فتَبِعَه فاختصها فيها، ورضيا أن يَحكُمَ بينهما أوَّلُ طالع، فأتاهما المَلَكُ فقالَ: ألقِياها؛ فمن رفعها فهي له، فعالجها الشَّيخُ فلم يُطِقْها، ورفعها مُوسى.

وعن الحسن: ما كانتْ إلا عصًا من الشجر اعترَضَها اعتراضًا. وعن الكلبيّ: الشجرةُ التي منها نُوديَ شجرةُ العَوْسَج، ومنها كانت عصاهُ. ولمّا أصبحَ قال له شعيبٌ: إذا بلغتَ مَفرِقَ الطَّريقِ فلا تأخُذْ على يمينِك، فإنَّ الكلاَّ وإنْ كان بها أكثر، إلا أنّ فيها تِنِّينًا أخشاهُ عليك وعلى الغنم، فأخذتِ الغنمُ ذاتَ اليَمِين، ولم يقدرُ على كفّها، فمشى على أثرِها فإذا عشبٌ وريفٌ لم يرَ مثلَه، فنامَ فإذا بالتِّنِينِ قد أقبل، فحاربَتْه العصاحتي قتلتْه وعادت إلى جنبِ مُوسى داميةً، فلمّا أبْصَرَها داميةً والتِّنينُ مقتولًا ارتاحَ لذلك، ولما رجع إلى شعيبِ مسَّ الغنم، فوجَدَها ملأى البُطونِ غزيرةَ اللّبَن، فأخبَرَه مُوسى ففرح، وعلِمَ أنَّ لمُوسى والعصا شأنًا، وقال له: إنِّي وهبتُ لك من نتاجِ غَنمي هذا العامَ كُلَّ أدرعَ ودرعاء، فأوحيَ إليه في المنام: أن اضرب بعصاك من نتاج غَنمي هذا العامَ كُلَّ أدرعَ ودرعاء، فأوف له مُستقى الغنم، ففعل، ثمّ سقى فها أخطأتْ واحدةً إلّا وضعتْ أدرعَ ودرعاء، فَوَف له بشرُطه.

قولُه: (اعتَرَضَها اعتراضًا)، أي: أخَذَها مِنْ عُرْضِ الشّجَر، أي: واحدٍ مِنَ الأشجار. الجوهري: قولهُم: اضرِبْ عُرْضَ الحائط؛ أي: اعتَرِضْهُ حيثُ وَجَدْتَ منهُ أيّ ناحيةٍ مِنْ نَواحِيه.

قولُه: (أَدْرَعَ ودَرْعاء)، الجوهري: الأَدْرَعُ مِنَ الخيلِ والشاءِ: ما اسْوَدٌ رأسُهُ وابْيَضَ سائرُه، والأنثى: دَرْعاء.

[﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ عَانَسَ مِن جَانِبِٱلطُّورِ نَازًا قَالَ لِأَهْلِهِ اَمْكُنُواْ إِنِّ عَانَسُتُ نَازًا لَعَلِيّ عَاتِيكُم مِنْهَا بِحَبَرٍ أَوْ بَحَذُومْ مِّنِ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ * فَلَمَّا أَتَىٰهَا نُودِي مِن الشَّجَرَةِ أَن يَكُم مِنْهُ إِنِّي الْقَعْدَةِ الْمُبَرَكَةِ مِن الشَّجَرَةِ أَن يَكُوسَى إِنِّي أَنْهُ رَبُ الْقَهُ رَبُ الْشَجَرَةِ أَن يَكُوسَى إِنِّي أَلْقَعَةَ الْمُبَرَكَةِ مِن الشَّجَرَةِ أَن يَكُوسَى إِنِّي أَنْهُ رَبُ الْقَلْمِينَ * وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكً فَلَمّا رَءَاهَا نَهَ ثُرُكًا ثَهَا جَآنً وَلَى مُدْيِرًا وَلَمْ يُعَقِّبُ اللّهُ وَبَاللّهُ يَدُكُ فِي جَيْبِكَ عَنْمُ بَيْضَاءَ مِنْ عَيْرِ سُوّهِ يَكُوسَى أَقْيِلُ وَلا تَحَفَّ إِنْكُ مِنَ الرَّهِبِ * السَّلُكَ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ عَنْمُ بِيضَاءَ مِنْ عَيْرِ سُوّهِ وَاصْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِن الرَّهْبُ فَذَيْكَ بُرِّهُ مِنْ الْنَهِ مِن وَيَلِكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَا يُعْتَى أَوْلَ اللّهُ مِنْ الرَّهِبُ فَذَيْكَ بُرِهُ مِنْ اللّهُ مِن رَبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَا يُعْتَى اللّهُ مِن وَيَلِكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَا يُعْتَلَى مِن رَبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَا يَعْنَا وَلَا عَنَامَكَ مِنَ الرَّهُ مِنْ فَذَيْكَ بُرَهُ مِنْ اللّهُ مِن وَيْلِكَ إِلَى فَرْعَوْنَ وَمَا فَاسِقِينَ ﴾ ١٩٥-٣٠]

سُئلَ رسولُ الله ﷺ: أيُّ الأجلَينِ قضَى موسَى؟ فقال: (أبعدَهما وأبطأهما).

وروي أنّه قال: (قَضى أوفَاهُما، وتزوَّج صُغرَاهُما)، وهذا خلافُ الرِّوايةِ التي سَبَقَتْ. الجَذوَةُ ـ باللُّغاتِ الثّلاث، وقُرئَ بهنَّ جميعًا ــ: العُودُ الغَلِيظ، كانت في رأسِه نارٌ أو لم تَكُن، قال كُثيِّرُ:

قولُه: (سُئِلَ رسولُ الله ﷺ: أيّ الأجلَيْنِ قضى)، الحديثُ مِنْ روايةِ البخاريِّ عنْ سعيدِ ابن جُبير قال: سألنِي يهودي: أيّ الأجلَيْنِ قضى موسى؟ فقُلْت: لا أدري، حتى أَقْدَمَ على حَبْرِ العرب، فسألتُ ابنَ عباس، فقال: قضى أكثرَ هُما وأطبَبَها؛ لأنّ رسولَ الله إذا قالَ فعل (١).

قولُه: (قضى أوفاهما)، أي: أطيبَها.

قولُه: (ولهذا خلافُ الروايةِ التي سَبَقَتْ)، أي: تزوّجَ صُغْراهُما، فإنهُ قال: كُبْراهُما كانتْ تُسمّى «صفرا» والصُّغرى «صفيرا»، وصفرا هيَ التي ذهبَتْ به، وهيَ التي تزوّجَها.

قولُه: (وقُرئَ مِهنّ جميعًا)، عاصم: بفتحِ الجيم، وحزة: بضمّها، والباقون: بكسرِ ها(٢). «الجذوة» مبتدأ، والخبرُ «العود»، وما بينها معترضة.

⁽١) أخرجه البخاري (٢٦٨٤).

⁽٢) وهي لغاتٌ كلّها في الجَذْوة من النار. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٧٣).

باتَت حَواطِبُ ليلي يَلتمِسنَ لَهَا جَزلَ الجُذي غَيرَ حَوَّارٍ ولا دَعِرِ وقال:

وألقَى على قبسٍ من النَّارِ جَذَوَةً شَدِيدًا عَلِيهِ حَرُّها وَالتِها بُها

﴿مِن﴾ الأُولى والثّانيةُ لابتداءِ الغاية، أي: أتاهُ النّداءُ من شاطئِ الوادي من قِبَل الشّجرة. و ﴿مِنَ الشّجَرَةِ ﴾ بدَلُ من قولِه: ﴿مِن شَلْطِي الْوَادِ﴾، بدلُ الاشتِهال؛ لأنّ

الراغب: الجذوة: التي تبقى مِنَ الحطبِ بعدَ الالتهاب، الجمع: جُذَى بضمِّ الجيمِ وكسرِها. قالَ الخليل: يُقال: جَذا يجذو، نحو: جثا يجثو؛ إلا أنّ «جذا» أدلُّ على اللزوم، يُقال: جَذا القُرادُ في جنبِ البعير؛ إذا اشتدَّ التزاقُهُ به، ومنه: أَجْذَتِ الشجرة: صارَتْ ذاتَ جَذْوة، وفي الحديث: «كَمَثَلِ الأَرزةِ المُجذِية» (١).

الأرزةُ بفتحِ الراءِ وسكونِها: شجرةُ الأَرْزَن، وهوَ خشبٌ معروف، وقيل: هوَ الصنوبَر.

قولُه: (باتَتْ حَواطِبُ ليلى) البيت (٢)، الحواطِب: الجواري اللاتي يطلُبْنَ الحَطَب، والجزل: الحَطَبُ اليابِسُ العظيم، والخَوّار: الضعيف؛ مِنَ الخَوْر، يقال: رُمْحٌ خَوّار، ورَجُلٌ خَوّار. والدّعَر: مصدرُ دَعَرَ دَعَرًا؛ فهوَ عودٌ دَعِر: رديءٌ كثيرُ الدُّخان، ومنهُ أُخِذَتِ الدّعارةُ وهي: الفِسْقُ والخُبْث.

قولُه: (وألقى على قبس) البيت (٣)، الجَذْوة: القَبْسةُ مِنَ النار، والمرادُ بها النميمة؛ أي: ألقى على قبسٍ جَذْوةً مِنَ النميمة اشتدّ عليهِ حرُّها والتهابُها؛ لأنها هَيّجَتْ نارَ العداوةِ والفتنةِ بينَ القوم.

استشهدَ بالبيتِ الأوّلِ على أنّ الجذوة: العودُ الغليظُ وليسَ في رأسِهِ نار، وبالبيتِ الثاني على أنّ الجذوة: هي التي على رأسِها نار.

⁽١) «مفردات القرآن» ص١٩٠، وانظر الحديث المذكور في «صحيح مسلم» (٢٨١٠).

⁽٢) لابن مُقْبلِ في «ديوانه» ص ١٤.

⁽٣) لم أهتد إلى قائله.

الشَّجرة كانتْ نابتةً على الشاطئ، كقولِه تعالى: ﴿لَجَعَلْنَالِمَن يَكُفُرُ بِٱلرَّمْنِ لِبُيُوتِهِمْ ﴾ [الزخرف: ٣٣] وقُرِئَ: ﴿اللَّفَعَةِ ﴾ بالضَّمِّ والفتح. و ﴿الرَّهْبِ ﴾ بفتحتين، وضمَّتين، وضمَّتين، وضمَّتين، وفتح وشكون، وضَمِّ وسكون: وهو الخوف. فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿وَٱضْمُمْ النَّكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ ﴾؟ قلتُ: فيه معنيان، أحدُهما: أنَّ موسى عليه السَّلامُ

قولُه: (كقولِه: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكَفُرُ بِٱلرَّمْنِ لِبُيُوتِهِمْ ﴾)، يعني: إبدالُ ﴿مِنَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ مِنْ قولِه: ﴿مِن شَنطِي ٱلْوَادِ ﴾ بإعادةِ العاملِ بدلَ الاشتهالِ كإبدالِ ﴿لِبُنيُوتِهِمْ ﴾ مِنْ قولِه: ﴿لِمَن يَكَفُرُ بِٱلرَّمْنِ ﴾.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿ ٱلْبُقْعَةِ ﴾ بالضمِّ والفتح)، بالضمّ: سبعة، وبالفتح: شاذّة (١).

قولُه: (و ﴿ الرَّمْبِ ﴾ بفتحتَيْن)، حفص: ﴿ الرَّمْبِ ﴾ بفتحِ الراءِ وإسكانِ الهاء (٢)، والحرميان وأبو عمرو: بفتحِها، والباقون: بضمَّ الراءِ وإسكانِ الهاء (٣).

الراغب: الرهب: مخافةٌ معَ تحرُّز.

قولُه: (ما معنى [قوله:] ﴿ وَٱصْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾؟)، يعني: عَلَلَ الله تعالى قولَه: ﴿ وَلَا تَخَفُ ﴾ بقولِه: ﴿ وَاللّهُ يَدَكَ فِ جَيْدِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِسُوَهِ ﴾ بقولِه: ﴿ وَالشَّمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْدِ ﴾؟ مِنْ غَيْرِسُوَهِ ﴾ سدًّا يَعْضُدُ التعليل؛ فما موقعُ قولِه: ﴿ وَاصْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْدِ ﴾؟ وأجاب: أنّ موسى عليه السلامُ خافَ خوفًا شديدًا وأُزعِجَ إزعاجًا قويًّا، كأنهُ قبلَ التّولِي وأجاب: أنّ موسى عليه السلامُ خافَ خوفًا شديدًا وأزعِجَ إزعاجًا قويًّا، كأنهُ قبلَ التّولِي القي العصاحين صارتُ حيَّةً بيدِه؛ فلمّا أرادَ الله أنْ يُؤمِّنَ جَأْشُهُ ويُزيلَ خَوْفَهُ بها وينهاهُ عمّا صَدَرَ عنهُ مِنَ الاتّقاءِ باليدِ لغضاضتِه، ويَمْنَحَه بَدَلَهُ مُعجِزةً أخرى؛ قالَ أوّلًا: ﴿ وَلَا يَخَفُ إِنَكُ مِنَ الْآتِمِيكِ تَغَرُّجُ بَيْضَاءَ مِنْ عَيْرِسُوهِ ﴾ امتنانًا عليهِ بمَوْهِبةٍ أخرى؛ مزيدًا لانشراحِ صدرِه، وقالَ ثالثًا: ﴿ وَاللّهُ النّا عَلَيهِ بمَوْهِبةٍ أخرى؛ مزيدًا لانشراحِ صدرِه، وقالَ ثالثًا: ﴿ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ الْمَوْهِبةِ أخرى؛ مزيدًا لانشراحِ صدرِه، وقالَ ثالثًا: ﴿ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللللهُ اللللللهُ اللللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ الللهُ الللللهُ اللللهُ اللللهُ الل

⁽١) وممن قرأ بها الأشهبُ العُقَيْلي. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٣: ٢٨٢).

⁽٢) وأراد به التخفيف مثل شَعْر وشَعَر. انظر: «حجّة القراءات» ص٤٤٥.

⁽٣) وهما لغتان.

لمّا قلبَ الله العصاحيّة: فَزِعَ واضطربَ، فاتّقاها بيدِه كها يفعلُ الحاثفُ من الشّيء، فقيلَ له: إنَّ اتِّقاءَك بيدِك فيه غَضاضةٌ عند الأعداء. فإذا ألقَيْتَها فكها تنقلِبُ حيّة، فأدخِلْ يدَكَ تحتَ عَضُدِك مكانَ اتِّقائِك بها، ثُمَّ أخرِجْها بيضاءَ ليَحصُلَ الأمرانِ: المُدنِلُ مكانَ اللهُ وإظهارُ مُعجِزةٍ أُحرى. والمرادُ بالجَناح: اليدُ؛ لأنَّ يدَي الإنسانِ بمنزلة جناحي الطّائر. وإذا أدخلَ يدَه اليُمني تحتَ عَضُدِ يدِه اليسرى، فقد ضمَّ جناحه إليه: تَعِلَّدُه وضبطُه نفسَه. وتشدُّدُه فقد ضمَّ جناحه إليه. والثّاني: أن يرادَ بضمِّ جناحِه إليه: تَعِلَّدُه وضبطُه نفسَه. وتشدُّدُه

إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ تعليمًا لَهُ مَكَانَ اتقائِه بها. وفي الحقيقة قولُه: ﴿ ٱسْلُكُ يَدَكَ ﴾، ﴿ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾ أمرٌ واحد؛ لأنّ معناه: اجعَلْ يدَكَ اليُمْنى تحتَ عَضُدِكَ اليُسرى؛ لأنّ الجَناحَ عبارةٌ عنِ اليد، لْكنْ صيرَهُما شيئيْن، ليُعَلِّقَ بكلِّ غرضًا، وإليه الإشارة بقولِه: ﴿ وَإِنهَا كَرِّرَ المعنى الواحدَ لاختلافِ الغرضَيْن؛ وذلكَ أنّ الغَرَضَ في أحدِهِما خروجُ اليدِ بيضاء، والثاني إخفاءُ الرهب والإمامُ نقلَ الجوابَيْنِ بتهامِهِما مِنْ غيرِ زيادةٍ ونقصان، وقال: أحسنُ الناسِ كلامًا فيهِ صاحبُ «الكشاف» (١٠).

قولُه: (فاتقاها بيدِه)، أي: جَعَلَ يَدَهُ حاجزةً بينَهُ وبيْنَ المخوفِ كها في حديثِ عليٍّ رَضِيَ الله عنه: «كنا اتّقَيْنا إذا اتّقَيْنا برسُولِ الله ﷺ؛ فلَمْ يَكُنْ إلى العدوِّ أقربُ مِنه»(٢).

قولُه: (غضاضة)، يُقال: غَضّ مِنهُ يَغُضُّ غضاضة؛ أي: وَضَعَ ونَقَصَ مِنْ قَدْرِه. و "كما" - في قولِه: «فكما تنقلِب» - مثلُه في قولِ بعضِهِم: كما أنهُ لا يعلمُهُ فغفرَ الله له، نقلَهُ المالكيُّ عنْ سيبويهِ. وقالَ في «اللَّباب»: الكافُ في قولِمِم: كما حَضَرَ زيدٌ قامَ عمرٌ و للقِرانِ في الوُقوع.

قولُه: (أَنْ يُرادَ بِضَمِّ جَناجِهِ [إليه]: تَجَلُّدُهُ وضبطُهُ نَفْسَه)، يعني: قولُه: ﴿وَآضَمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾ كنايةٌ عنْ تَجلُّدِهِ وضبطِه، وهوَ مأخوذٌ مِنْ فِعْلِ الطائرِ عندَ الأمنِ بعدَ الخوف؛ فيكونُ بهذا الوجهِ مستعارًا على التمثيل، والحاصلُ أنهُ في الأصلِ مستعارٌ مِنْ فعلِ الخوف؛ فيكونُ بهذا الوجهِ مستعارًا على التمثيل، والحاصلُ أنهُ في الأصلِ مستعارٌ مِنْ فعلِ

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۱۱ : ۲۱۱).

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد (١٣٤٦) والبزّار (٧٢٢) وأبو يعلى (٣٠٣) والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٥٨٥).

عندَ انقلابِ العصاحية حتى لا يضطربَ ولا يرهبَ؛ استعارةٌ من فعلِ الطّائر؛ لأنَّه إذا خافَ نشَرَ جناحَيْهِ وأرخاهُما. وإلّا فجناحاه مضمومان إليه مُشَمَّران. ومنه ما يُحكى عن عمرَ بنِ عبدَ العزيزِ رحمهُ الله أنَّ كاتِبًا له كان يكتبُ بينَ يدَيْه، فانْفَلَتتْ منه فَلْتَةُ رِيحٍ، فخَجِلَ وانكسَر، فقامَ وضربَ بقَلَمِه الأرضَ، فقالَ له عمرُ: خُذ قَلَمَك، واضمُمْ إليك جناحَك، وليُفْرِخ رَوْعُك، فإني ما سمِعْتُها من أحدٍ أكثرَ ممّا سمِعْتُها من نفيي.

ومعنى قولِه: ﴿مِنَ ٱلرَّهْبِ ﴾ من أجلِ الرَّهْب، أي: إذا أصابَكَ الرَّهبُ عندَ رُؤيةِ الحيّةِ فاضمُمْ إليك جناحَك: جُعِلَ الرَّهَبُ الَّذي كان يصيبُه سببًا وعِلّةً فيها أُمِرَ به من ضَمِّ جناحِه إليه. ومعنى: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾، وقولِه: ﴿ ٱسْلُكْ يَدَكَ فِى من ضَمِّ جناحِه إليه. ومعنى: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾، وقولِه: ﴿ ٱسْلُكْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ ﴾ على أحَدِ التَّفسِيرَينِ: واحدٌ؛ ولكن خُولِفَ بينَ العِبارَتَيْن، وإنِّها كُرِّرَ المعنى الواحدُ لاختلافِ العَرَضَيْن؛ وذلك أنَّ العرضَ في أحَدِهِما خروجُ اليَدِ بيضاءَ وفي الواحدُ لاختلافِ العَرَضَيْن؛ وذلك أنَّ العرضَ في أحَدِهِما خروجُ اليَدِ بيضاءَ وفي

الطائرِ عندَ لهذهِ الحالةِ، ثُمّ كَثُرَ استعمالُهُ في التجلُّدِ وضَبْطِ النفسِ حتى صارَ مثلًا فيهِ وكنايةً عنه؛ فعلى لهذا يكونُ تتميًّا لمعنى ﴿إِنَّكَ مِنَ ٱلْآمِنِينَ ﴾.

قولُه: (وليُفْرِخْ رَوْعُك)، الأساس: ومِنَ المجاز: أَفْرَخَ رَوْعُك؛ أي: خلا قلبُكَ مِنَ الْهَمِّ خُلُوّ البَيْضةِ مِنَ الفَتْح فوجهُهُ أَنْ الْهَمِّ خُلُوّ البَيْضةِ مِنَ الفَرْخ، لهذا ظاهر. وأما «أفرخ روعك» فمَنْ رواهُ بالفتح فوجهُهُ أَنْ يُرادَ زوالُ ما يتوقعُهُ المُرْتاع؛ فإذا زالَ ذٰلكَ انقلبَ الرَّوْعُ أَمنًا. جَعَلَ زوالَ المتوقعِ الذي هوَ مُتعلِّقُ الرَّوْع بمنزلةِ الفَرْخِ مِنَ البيضة، وكَثُرُ حتى صارَ في معنى الكشفِ والزوال.

قولُه: (على أحد التفسيرَيْن)، وهوَ الوجهُ الأوّل؛ لأنّ المعنى على ما سَبَق: فأَدْخِلْ يدَكَ اليُمنى تحتَ عَضُدِكَ اليُسرى؛ فخُولِفَ بيْنَ العبارتَيْنِ بأنْ ذَكَرَ اليدَ أوّلًا والجناحَ ثانيًا، وإنها كرّرَ المعنى الواحدَ لِيُناطَ بكُلِّ مرّةٍ معنَّى مُخَالِف. وعلى الوجهِ الثاني قولُه: ﴿ ٱسْلُكَ يَدَكَ فِ جَرّرَ المعنى الواحدَ لِيُناطَ بكُلِّ مرّةٍ معنَّى مُخَالِف. وعلى الوجهِ الثاني قولُه: ﴿ وَٱصْمُمْ إِلَيْكَ جَنَامَكَ ﴾ كنايةٌ عنِ جَيْمِكَ ﴾ مُجْرى على حقيقتِهِ كها في الأوّل؛ لْكنّ قولَه: ﴿ وَٱصْمُمْ إِلَيْكَ جَنَامَكَ ﴾ كنايةٌ عنِ التجليُّدِ والتشدُّد.

الثّاني: إخفاءُ الرَّهَب. فإن قلتَ: قدجُعِلَ الجناحُ وهو اليَدُ في أَحَدِ المَوضِعَيْنِ مضمُومًا وفي الآخرِ مضمُومًا إليه، وذلك قولُه: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾ وقولُه: ﴿وَاصْمُمْ اِلِيْكَ جَنَاحَكَ ﴾ وقولُه: ﴿وَاصْمُمْ اِللّهُ اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ عَلَى وَكُلُّ واحدةٍ من يُمنى اليَدَيْنِ ويُسراهُما: اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى وَكُلُّ واحدةٍ من يُمنى اليَدَيْنِ ويُسراهُما: جَناحٌ. ومن بِدَعِ التّفاسير: أنَّ الرَّهْبَ: الكُمُّ، بلُغةِ حِمْيَرَ، وأنَّهم يقُولُون: أعطني ممّا في رَهْبِك، ولَيْتَ شِعرِي كيفَ صحَّتُه في اللّغة؟! وهل سُمِعَ من الأثباتِ الثّقاتِ اللّه اللّه عليه ما كان عليه ليلةَ المُناجاةِ إلّا كسائِر كلهاتِ التّنزيل؟ على أنّ موسى صلواتُ الله عليه ما كان عليه ليلةَ المُناجاةِ إلّا كسائِر كلهاتِ التّنزيل؟ على أنّ موسى صلواتُ الله عليه ما كان عليه ليلةَ المُناجاةِ إلّا وَمُانِ وَانَةُ اللّهُ عليه ما كان عليه ليلةَ المُناجاةِ إلّا وَمَانِ مَانِقَةٌ

قولُه: (ومِنْ بِدَعِ التفاسير: أنّ الرّهْب: الكُمّ، بلُغةِ حِمْيَر (١))، قالَ محُيي السُّنة: قالَ الأصمَعيّ: سمعتُ بعضَ الأعرابِ يقولُ: أعطني ما في رَهبِك؛ أي: في كُمِّك (٢). أي: اضمُمْ إليكَ يَدَكَ وأخرِجْهُ مِنَ الكُم؛ لأنهُ تناولَ العصا ويدُهُ في كُمِّهِ وهوَ بعيد؛ ولهذا قال: «ليت شعري كيفَ موقِعُهُ في الآية؟».

قولُه: (مِنَ الأثبات)، الأساس: هوَ ثَبْتٌ مِنَ الأثبات؛ إذا كانَ ذا حُجّةٍ لِثِقَتِهِ في روايته، ووجدْتُ فلانًا مِنَ الثقاتِ والأعلامِ^(٣) الأثبات.

قوله: (زُرْمانِقة)، النَّهاية: وفي حديثِ ابنِ مسعود: أنَّ موسى عليهِ السلامُ أتى فرعونَ وعليهِ رُرُمانِقة، أي: جُبّةُ صُوفُ (٤). والكلمةُ أعجمية، قيل: هي عبرانية، وقيل: فارسية (٥)؛ أَصلُه: أَشْتُرْ بانه ؛ أي: متاعُ الجَال.

⁽١) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٩: ٢٩٧٥).

⁽٢) «معالم التنزيل» (٦: ٢٠٧).

⁽٣) في (ط): «الأعلام» دون واو.

⁽٤) ذكره أبو عُبيد في «غريب الحديث» (٤: ١٠١).

⁽٥) ذكرها الجواليقي في «المُعرّب» ص١٧١، ونقل كلامَ أبي عُبَيْدٍ السابق. وزاد: ولم أسمعُها في غير هذا الحديث.

من صُوفِ لا كُمَّيْ لها. ﴿ فَلَانِكَ ﴾ قرئ نُحْفَقًا ومُشدَّدًا، فالمُخَففُ مُثنّى ذاك. والمُشدَّدُ مُثنّى «ذلك». ﴿ بُرُهَا نَانِ ﴾ حُجَّتانِ بَيِّنَتانِ نيِّرَتان. فإنْ قلت: لمَ سُمِّيَتِ الحُجّةُ بُرهانًا؟ قلتُ: لبياضِها وإنارَتِها من قولهم للمرأةِ البيضاءِ: بَرَهْرَهةٌ، بتكريرِ الحُجّةُ بُرهانًا؟ قلتُ: لبياضِها وإنارَتِها من قولهم للمرأةِ البيضاءِ: بَرَهْرَهةٌ، بتكريرِ العَيْنِ واللّامِ معًا. والدَّليلُ على زيادةِ النُّونِ قولهُم: أبرَهَ الرَّجُلُ، إذا جاءَ بالبُرهان. ونظيرُه تسمِيتُهُم إيّاها سلطانًا؛ من السُّليطِ وهو الزَّيتُ، لإنارَتها.

[﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّى قَنَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسَا فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ ﴿ وَأَخِى هَـُرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَكَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيَ ۖ إِنِّ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿٣٣-٣٤]

يقالُ: رَدَأْتُه: أَعَنتُهُ. والرِّدْءُ: اسمُ ما يُعانُ به، (فِعْلٌ) بمعنى (مفعولٍ)

قولُه: (لا كُمّي ها)، مثل: لا غُلامَيْ لك، ولا أبا لك، في سقوطِ النونِ وإقحامِ اللامِ بيْنَ المضافِ والمضافِ إليهِ لتأكيدِ الإضافة.

قولُه: (قُرِئَ مُحْفَفًا ومُشدِّدًا)، ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو: «فذانِّك» بتشديدِ النون^(١)، والباقون: بتخفيفِها.

قولُه: (والمُشَدِّدُ مُثَنَّى «ذَلك»)، قيل: أصلُه: ذانِ لك؛ قُلِبَتِ اللامُ نونًا وأُدغِمَتِ النونُ في النون. وقالَ الزجّاج: وكأنَّ «ذانِّك» مُشَدِّدًا تثنيةُ «ذلك»، و«ذانِك» مخفَّفًا تثنيةُ «ذاك»؛ جَعَلَ بَدَلَ اللام تشديدَ النونِ في «ذاتِّك»(۲).

قولُه: (بَرَهْرَهَة)، الأساس: أَبْرَهَ فلان: جاءَ بالبُرهان، وبَرْهَنَ مُولَد، والبُرهان: بيانُ الحُجّةِ وإيضاحُها؛ مِنَ البَرَهْرَهة، وهي البيضاءُ مِنَ الجواري؛ كما اشْتُقّ السلطانُ مِنَ السليطِ لإضاءتِه.

قولُه: (والرِّدْء: اسمُ ما يُعانُ به)، الراغب: الرِّدْءُ الذي يَتْبَعُ غيرَهُ مُعينًا له، وقد أردأني، والرِّدءُ في الأصلِ مثلُه؛ لَكنْ تعورِفَ في المتأخِّرِ المذموم، يُقال: رَدَأَ الشيءُ رداءة؛ فهوَ رديء (٣).

⁽١) ولتعليل هذا الحرف انظر: «حجّة القراءات» ص٤٥-٥٤٥.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٤٣).

⁽٣) «مفردات القرآن» ص ٣٥٠.

كما أنَّ الدِّفءَ اسمٌ لما يُدفَأُ به. قالَ سلامةُ بنَ جَنْدلٍ:

ورِدئي كُلُّ أبيضَ مَشرَفيٌّ شَحِيذِ الحَدِّ عَضبٍ ذِي فُلُولِ

وقُرِئَ: (رِدًا) على التخفيف، كما قُرِئَ (الخِبَ). ﴿ رِدْءَا يُصَدِّقُنِ ﴾ بالرَّفْع والجَزْمِ صفةٌ وجوابٌ، ونحو: ﴿ وَلِيَّا يَرِثُنِي ﴾ سواء. فإن قلت: تصديقُ أخيه ما الفائدةُ فيه؟ قلتُ: ليسَ الغَرَضُ بتصديقِه أنْ يقولَ له: صدقت، أو يقولَ للنّاس: صدقَ مُوسى، وإنَّما هو أن يُلَخِّصَ بلسانِه الحقَّ، ويَبْسُطَ القولَ فيه، ويُجادِلَ به الكفَّارَ - كما يفعلُ الرَّجُلُ المِنْطِيقُ ذو العارِضةِ، فذلك جارٍ بجرى التَّصديقِ المُقيَّدِ، كما يُصدَّقُ القَولُ

قولُه: (كما أنّ الدِّفْءَ اسمٌ لِما يُدْفَأُ به)، الجوهري: الدِّفْء: السخونة؛ تقولُ مِنه: دَفِئَ الرَجلُ دَفاءة؛ مثل: كَرِهَ كَراهة، وكذلك: دَفِئَ دَفَأَ؛ مثل: ظَمِئَ ظَمَأً، والاسم: الدِّفْءُ، بالكسر، وهو: الشيءُ الذي يُدفِئُك، والجمع: الأَدْفاء.

قولُه: (ورِدْئي كلُّ أبيضَ) البيت^(١)، أي: عوني كلُّ سيفٍ مصقولٍ شحيدِ حديدِ عَضْبٍ ماضٍ، المَشْرَفيّ: منسوبٌ إلى مشارِفِ الشام، والفُلول: الكَسْرُ في حَدِّ السيف.

قوله: (وقُرِئَ: «رِداً» على التخفيف)، نافع: «رِداً» بفتحِ الدالِ مِنْ غيرِ همز، والباقون: بإسكانِ الدالِ وبالهمز، وحمزة: على مذهبِه في الوقف (٢).

قولُه: (﴿ يُصَدِّقُنِى ﴾ بالرفع والجزم)، عاصمٌ وحمزة: بالرفع، والباقون: بالجزم. وعلى قراءةِ الرفع: الجَوابُ محذوف (٣٠).

قولُه: (ذو العارضة)، النّهاية: في حديثِ عَمرِو بنِ الأهتم (٤): قالَ للزَّبْرِقان: إنهُ شديدُ العارضة؛ أي: شديدُ الناحيةِ ذو جَلَدٍ وصرامة.

⁽١) لم أجده في ديوان سلامة بن جندل، ولم أهتدِ إلى قائله.

⁽٢) ولتهام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٤٥.

 ⁽٣) ولتمام الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٧٣).

⁽٤) في (ط) «الأهيم».

بالبُرهان؛ ألا تَرى إلى قولِه: ﴿ وَأَخِى هَنُرُونِ ﴾ ، وفضلُ الفصاحةِ إنَّما يُحتاجُ إليه لذلك، لا لقولِه: يُصَدِّقُنِيٍّ إِنِّ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴾ ، وفضلُ الفصاحةِ إنَّما يُحتاجُ إليه لذلك، لا لقولِه: صدقت؛ فإنَّ سَحْبانَ وباقلًا يستَويانِ فيه - ، أو يصلَ جَناحَ كلامِه بالبيان، حتى يُصدِّقَه الذي يَخافُ تكذيبَه، فأُسنِدَ التَّصديقُ إلى هرونَ؛ لأنَّه السببُ فيه إسنادًا مجازيًّا. ومعنى الذي يَخافُ تكذيبَه، فأُسنِدَ التَّصديقَ حقيقةٌ في المُصدِّق، فإسنادُه إليه حقيقةٌ ، وليس في السَّب تصديقٌ ، ولكنِ استُعِيرَ له الإسنادُ؛ لأنَّه لابسَ التَّصديقَ بالتَّسَبُّبِ كما لابسَهُ الفاعِلُ بالمُباشَرةِ. والدَّليلُ على هذا الوجهِ قولُه: ﴿ إِنِّ أَخَافُ أَن يُكذِّبُونِ ﴾ وقراءة الفاعِلُ بالمُباشَرةِ. والدَّليلُ على هذا الوجهِ قولُه: ﴿ إِنِّ أَخَافُ أَن يُكذِّبُونِ ﴾ وقراءة

قولُه: (ويصلَ (١) جَناحَ كلامِهِ بالبيان)، شَبّة الكلامَ الماضي بالسّهْمِ المُرْسَل، فإذا وصلَ السّهْمُ بالجَناح؛ قَصَدَ الرّمِيّة فلا يلتوِي عندَها(٢)، كَذٰلكَ الكلامُ إذا بُينٌ وزيدَ في بُرْهانِه؛ ثَمَكّنَ عندَ السامعِ وأخذَ بمجامع قلبِه. والفرقُ بينَ هذا الوجهِ(٣) هوَ أنّ هارونَ في الأُوّلِ كانَ ناقلًا لكلامِ موسى عليها السلامُ ومؤدّيًا على وجهِ أبْينَ وأكشف؛ فمعنى (يُصَدِقُنِي *: يُلخّصُ كلامي، فإنّ الكلامَ المُلخّصَ مؤثّر؛ فكأنّهُ يُصدّقُهُ فيها ادّعاه، والمعنى على الثاني: يؤيّدُ (٤) كلامي بالبرهانِ والبيان؛ فيصدّقني قومي بسَبَهِ. فالمصدّقُ على الأوّلِ هارون، وعلى الثاني القوم. والأوّلُ مِنْ إطلاقِ المُسَبِّ على السّبَ، والثاني مِنَ الإسنادِ المجازي.

قولُه: (ومعنى الإسناد المجازي)، يعني: أنّ التصديقَ حقيقةٌ في القوم وهُمُ الذينَ يباشرونَهُ بأنفسِهم؛ فإسنادُ الفعلِ إليهم حقيقة، وليس في هارون تصديق؛ ولَكنْ لمّا كانَ السببَ في التصديقِ استُعيرَ الإسنادُ له، ونحوُه: بنى الأميرُ المدينة؛ والأميرُ إنها أمرَ بالبناء، فأسندَ إلى الحاملِ كما أسندَ إلى المباشر.

قُولُه: (والدليل على هٰذا الوجه قوله: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴾)، لأنَّ التقدير: أرسلْهُ

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أو يصل».

⁽٢) في النسخة «ف»: «عنها».

⁽٣) في النسخة «ف»: «الوجه الأول»، ولا معنى لهذه الزيادة.

⁽٤) في (ط): «يزيد».

من قرأ: (ردءًا يُصَدِّقُوني)، وفيها تقوِيةٌ للقراءةِ بجَزْم (يُصَدِّقْني).

[﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجَعَلُ لَكُمَا سُلْطَنَا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَأَ بِنَايَلِنَا ۗ أَنتُمَا وَمِنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَلِبُونَ ﴾ ٣٥]

العَضُدُ: قَوامُ اليَدِ، وبِشِدَّتِها تشتَدُّ. قالَ طَرَفةُ:

أَبَنِي لُبَينَى لَستُمُ بِيَد إلَّا يدَّا ليسَتْ لَمَا عَضُدُ

ويُقالُ في دُعاءِ الخَيرِ: شَـدَّ الله عَضُـدَك، وفي ضِـدِّه: فتَّ الله في عَضُدِك. ومعنى ﴿سَنَشُدُ عَضُدَك بِأَخِيكَ ﴾ سنُقَوِّيك به ونعينُك، فإمّا أن يكونَ ذلك لأَنَّ اليَدَ تشتَدُّ

معي ليكونَ سببًا لأنْ يُصدِّقني قومي. فقيلَ له: لِمَ ذلك؟ فأجاب: إني أخافُ أنْ يُكذِّبون. وهوَ الوجه؛ لأنهُ مقابلٌ لقولِه: ﴿ فَأَخَافُ أَن يَقَتُلُونِ ﴾. ولمّا كانَ جُلّ غَرَضِهِ عليهِ السلامُ الدينُ وكانَ يُؤْثِرُه على حظِّ نفسِه؛ جاءَب «أنْ» في لهذا التعليل، وبالفاءِ في الأوّل؛ لأنهُ تعليلٌ لتصديقِ القوم، كأنهُ قيل: أَرْسِلْهُ معي رِدْءًا لأَن يُصَدِّقني قومي؛ لأني أخافُ أنْ يُكذِّبون.

قولُه: (وفيها)، أي: في قراءة «يُصدِّقوني» تقويةٌ لقراءة مَنْ جَزَم؛ لأنّ «يُصدِّقوني» لا يصلحُ أنْ يكونَ صفةً لقولِه: ﴿وِدَّءًا ﴾؛ لعَدَمِ المطابقة؛ فتعيّنَ أنْ يكونَ جوابًا؛ وذٰلكَ لأنّ كلتا القراءتَيْنِ تدلُّ على أنّ الإرسالَ علةٌ للتصديق، وتقريرُه: أنْ يُصدِّقوني؛ استئنافٌ كأنهُ قيل (١): لِمَ تُرسِلُه؟ فقيلَ في الجواب: يُصدِّقوني أي: لَأَجْلِ أَنْ يُصَدِّقوني؛ اعتهادًا على فهمِ السامِع. و «يُصدِّقني» بالجزمِ جوابُ الأمر؛ فيكونُ معناه: أنْ تُرسِلَهُ معي يُصَدِّقْني؛ فالأوّلُ سببٌ للثاني.

قولُه: (أَبَني لُبَيْني) البيت^(٢)، لُبَيْني: مُصَغِّرٌ اسمُ أَمة؛ عَيَّرَهُم بكَوْنهِم أَبناءَ أَمة، ونَصَبَ «يدًا»، والمستثنى منهُ مجرورٌ بالباء؛ فجعلَ الاستثناءَ مِنَ مَوضِع الباءِ لا مِنْ لفظِه.

قُولُـه: (ومعنى ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ ﴾: سنْقَوِّيكَ بهِ ونُعينُك؛ فإمّا أنْ يكـونَ)،

⁽١) سقط لفظ «قيل» من النسخة «ح».

⁽٢) سبق تخريجه.

بِشِدَةِ العَضُد. والجملةُ تقوى بشِدَةِ اليَدِ على مزاوَلةِ الأُمور. وإمّا لأنَّ الرَّجُلَ شُبّة باليَدِ في اشتِدادِها باشتدادِ العَضُد، فجُعِلَ كأنَّه يَدُ مُشتدَّةٌ بعَضُد شديدةٍ. ﴿ سُلْطَنَا ﴾ غلبةً وتسلُّطًا. أو حُجّة واضِحة ﴿ نَايَئِنَا ﴾ متعلِّقٌ بنحوِ ما تعلَّقَ به ﴿ فِ يَسْع ءَايَتٍ ﴾ ، أي: اذهبا بآياتِنا. أو بـ ﴿ وَنَجْعَلُ لُكُمُا سُلْطَنَا ﴾ ، أي: نسلِّطُكما بآياتِنا. أو بـ (لا يَصِلون) ، أي: تمتنعُون منهُم بآياتِنا. أو هو بيان لـ ﴿ ٱلْعَلِبُونَ ﴾ لا صلةٌ ، لا مُتِناع تقدُّم الصِّلةِ على المَوْصُول. ولو تَأخَّرَ لم يَكُنْ إلّا صلةً له. ويجوزُ أن يكونُ قَسَمًا جوابُه: ﴿ فَلَا يَصِلُونَ ﴾ ، مُقدَّمًا عليه. أو من لَغُو القَسَم.

[﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم مُّوسَى بِعَايَئِنَا بَيِّنَتِ قَالُواْ مَا هَذَاۤ إِلَّاسِحْرُ مُّفَّتَرَى وَمَاسَمِعْنَا بِهَذَا فِ َ ابِكَ إِنَا ٱلْأَوَّلِينَ ﴾٣٦]

يعني: أنّ قولَه: ﴿ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ ﴾ عبارةٌ عنْ قولِنا: سنُقَوِّيك، وطريقُهُ وجهان: أحدُهما: أنْ يكونَ مجازًا مُرسلًا مِنْ بابِ إطلاقِ السّبَبِ على المُسَبّبِ بمَرْ تَبَتَيْن؛ فإنّ الأصل: سنُقَوِّيك به، ثُمّ نُقوِّي يَدَكَ به، ثُمّ سَنشُدُّ عَضُدَكَ به.

وثانيهما: أَنْ يكونَ استعارة؛ شَبَّهَ حالةَ موسى بالتَّقَوِّي بأخيهِ بحالةِ اليدِ المُتَقَوِّي بالعَضُد؛ فجُعِلَ كأنهُ يدُّ مُشتَدَّةٌ بعَضُدٍ شديدة.

قولُه: (أو هوَ بيانٌ لـ ﴿ ٱلْعَلِبُونَ ﴾ لا صِلة)، كأنهُ قيل: بماذا نَغْلِبُ؟ وأُجيبَ: ﴿ مِا يَكِنِنَا ﴾.

قولُه: (قَسَمًا جوائِه: ﴿فَلَايَصِلُونَ ﴾)، فيهِ تساهُل؛ لأنّ جوابَ القَسَمِ لا يتقدّمُ عليه، ولا يكونُ فيهِ فاء. ولعلّ مُرادَهُ أنّ ما قبلَهُ يَدُلُّ على أنّ جوابَهُ محذوف.

قولُه: (أو مِنْ لَغْوِ القَسَم)، قيل: أيْ لا جوابَ له؛ يعني: مطلقًا لا لفظًا ولا تقديرًا؛ بلْ جيءَ بهِ مُقحَمًا لمجرّدِ التأكيد؛ كقولِك: زيدٌ وأبيكَ منطلق. قالَ صاحبُ «الفرائد»: جوابُه محذوف؛ لأنّ التقدير: زيدٌ منطَلِقٌ والله إنّ زيدًا لمنطَلِق، تُرِكَتْ لِدَلالةِ الجملةِ المذكورة. وإنّها سُمِّيَ لَغْوًا؛ لأنّ القاتلَ غيرُ قاصدٍ القَسَم، وإنّها أُجرِيَ على لسانِهِ بطريقِ العادة. وقلتُ: هٰذا لا يجوزُ في كلام الله المجيدِ لا سيّمًا مِنَ الله تعالى.

﴿ سِحْرٌ مُفَرِّمَ فَرَّ تعمَلُه أنتَ، ثمّ تفتريه على الله. أو: سحرٌ ظاهرٌ افتراؤه. أو: موصوفٌ بالافتراء كسائر أنواع السّحر، وليسَ بِمُعجزةٍ من عند الله. ﴿ فَ الله عَلَمُ مَا الله عَلَمُ منصوبةٌ عن هذا، أي: كائنًا في زمانهم وأيّامهم، يريدُ: ما حُدِّثنا بكونه فيهم، ولا يخلو من أن يكُونُوا كاذِبِينَ في ذلك، وقد سمِعُوا وعَلِمُوا بنَحْوِه. أو يريدوا أنهم لم يسمَعُوا بمِثْلِه في فَظاعتِه. أو: ما كانَ الكُهّانُ يُخبِرُون بظُهورِ مُوسى ومجيئه بها جاء به. وهذا دليلُ أنهم حُجُّوا وبُهتُوا، وما وَجَدُوا ما يدفَعُون به ما جاءَهم من الآياتِ إلّا قولهم: هذا سحرٌ ويِدْعةٌ لم يسمعوا بمِثْلِها.

[﴿ وَقَالَمُوسَىٰ رَبِّىٓ أَعَلَمُ بِمَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ مِنْ عِندِهِ وَمَن تَكُونُلَهُ عَنقِبَةُ ٱلدَّارِّ إِنَّهُ و لَا يُقْلِحُ ٱلظَّلِمُونَ ﴾ ٣٧]

يقولُ: ﴿ رَبِّ أَعْلَمُ ﴾ منكم بحالِ مَن أَهَّلَهُ الله للفَلاحِ الأَعْظمِ، حيث جعلَه نبيًّا وبَعَثَهُ بالهُدى، ووَعَدَهُ حُسنَ العُقبى: يعني نفسه، ولو كانَ - كها تزعُمون - كاذبًا ساحِرًا مُفتَرِيًا لما أَهَّلَهُ لذلك؛ لأنّه غنيٌّ حَكِيمٌ لا يُرسِلُ الكاذبين، ولا يُنبَّئُ السَّاحِرِين، ولا يُفلِحُ عندَه الظّالمون. و﴿ عَنقِبَهُ ٱلدَّارِ ﴾ هي العاقبةُ المحمودةُ. والدَّليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿ أَوْلَئِكَ لَمُمْ عُقِي ٱلدَّارِ * جَنتُ عَدْنِ ﴾ وقولُه: ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلكُفْنَرُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ * الرَّعد: ٢٤]، والمُرادُ بالدّارِ: الدُّنيا، وعاقِبتُها وعُقباها: أن ثُختَمَ للعبدِ بالرَّحةِ والرِّضوان وتَلَقِّي الملائكةِ بالبُشرى عندَ الموت. فإن قلتَ: العاقبةُ المحمودةُ والمذمومةُ والمنومةُ ؛ كِلْتاهُما يصحُّ أنْ تُسمّى عاقبةَ الدّار؛ لأنَّ الدُّنيا إمّا أن تكون خاتِمتُها بخيرٍ أو بشرِّ،

قولُه: (أو موصوفٌ بالافتراءِ كسائرِ أنواعِ السَّحْر)، هٰذا بناءٌ على مذهبِهِ أنّ السَّحْرَ لا أَثْرَ لهُ في نفسِه، وأنهُ حِيلةٌ وتَمُّويه؛ كها نَصِّ عَليهِ في البقرةِ عندَ قولِه: ﴿ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴾ [البقرة: ١٠٢]. فعلى هٰذا الوجهِ ﴿ مُُفْتَرَى ﴾ باق على إطلاقِه، وهوَ صفةٌ مؤكِّدة، وعلى الوجهِ الأولِ صفةٌ مُحصصةٌ مُقيِّدةٌ بها ذكرَه؛ أي: ما جئتَ بهِ ليسَ بمُعجِز؛ بلْ هوَ سحرٌ تفتريهِ أنتَ على الله، أو: ليسَ بمُعجِز؛ بلْ هوَ سحرٌ ظاهرٌ غيرُ خافٍ على أحد.

فَلِمَ اختُصَّتْ خاتمتُها بالخَيْرِ بهذه التَّسميةِ دُونَ خاتِمَتِها بالشَّرِّ؟ قلتُ: قد وضَعَ الله سبحانَه الدُّنيا مجازًا إلى الآخرة وأراد بعبادِه أن لا يعمَلُوا فيها إلّا الخير، وما خلَقَهُم

قولُه: (الدنيا مجازًا إلى الآخرة)، أي: موضعُ الجوازِ وممُّ إلى الآخرة.

قولُه: (وأرادَ بعباده أَنْ لا يعملوا فيها إلا الخير)، وهوَ مدفوعٌ بقولِه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَبَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَحِدَةً ﴾ [هود: ١١٨]. قالَ مُحيي السُّنة: ﴿وَمَن تَكُونُ لَهُ عَلِقِبَةُ ٱلدَّارِ ﴾ أي: العُقْبى المحمودة (١).

وقلتُ: لعلّ معنى كونها محمودةً أنها مُقتَرِنةٌ بقولِه: ﴿لَهُۥ﴾؛ فلَوْ قيل: «عليه» أو ما يجري مجَّراها _ كها سيجيءُ بُعيْدَ لهذا ﴿فَنَهَدْ فِي ٱلْمِيَّ فَٱلْسَوِّ أَنْ اللَّهُ مَ فِي ٱلْمِيَّ فَٱلْسَوِّ أَنْ اللَّهُ عَالَى عَلَيْهُ أَلْ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُمْ فِي ٱلْمَيْ فَالْسَوْء، ولوْ لَمْ يُقيِّدُها بأحدِهِما جازَ أَنْ تُقيَّدَ بالمحمودة أو بالسُّوء.

الانتصاف: أما وَجْهُ العاقبةِ المطلَقةِ وإرادةِ الخيرِ بِها فهوَ أنّ الله هدى الناسَ إليها ووعدَهُمْ ما في سُلوكِها مِنَ النجاةِ _ إذ هي المأموُر بها، وعوملت معاملةَ ماهو مراد، وإن لم تكن مرادة (٢) _ والنعيم، ونهاهُمْ عَنْ ضِدِّها وتَوَعِّدَ عليهِ بالعقابِ الأليم، وركّبَ فيهِمْ عقولًا تُرشِدُهمْ إلى عاقبةِ الخير، وأزاحَ عِللهم؛ فكانَ مِنْ حَقِّهِمْ أنْ يَسلُكُوا طريقَ الخير، وأنْ يَجعلُوها نُصْبَ أَعينُهِم؛ فأطلِقَتِ العاقبةُ للخيرِ لذلك؛ إذْ هي المأمورُ بها، وعُومِلَتْ معامَلةَ ما هو مرادٌ وإنْ لَمْ تكن مُرادة. ثُمّ قال: «لولا قولُه تعالى: ﴿ أَوْلَكِكَ لَهُمُ ٱللَّعَنَةُ وَلَمْمُ سُوّهُ معامَلةَ ما هو مرادٌ وإنْ لَمْ تكن مُرادة. ثُمّ قال: «لولا قولُه تعالى: ﴿ أَوْلَكِكَ لَمُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَمْمُ سُوّهُ على اللهِ على كونها خيرًا، واستعالُ «عليهم» على كونها شَرًا» (٣).

وقلتُ: الآيةُ غيرُ مانِعةٍ عنْ ذٰلك؛ فإنّ قرينةَ اللعنةِ والسُّوءِ مانِعةٌ عنْ إرادةِ الخير، وإنّما أتى بـ﴿نَهُۥ﴾ ليُؤذِنَ أنّهُما حقّانِ ثابتانِ لهُمْ لازمانِ إياهم. ويَعْضُدُهُ التقديمُ المفيدُ للاختصاص.

⁽۱) «معالم التنزيل» (۲:۸۰۲).

⁽٢) من قوله: «إذ هي المأمور بها» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢١١).

إلّا لأجْلِه؛ لِيتَلقّوا خاتِمة الخير وعاقِبة الصِّدقِ، ومَن عَمِلَ فيها خلافَ ما وضَعَها الله له فقد حرّف؛ فإذن عاقبتُها الأصْليّةُ هي عاقبةُ الخير. وأمّا عاقبةُ السُّوءِ فلا اعتِدادَ بها؛ لأنّها من نتائِج تحريفِ الفُجّار. وقرأ ابنُ كثير: (قال موسى) بغير واو، على ما في مصاحفِ أهلِ مكّة، وهي قراءةٌ حسنةٌ؛ لأنَّ الموضِع مَوضِع سؤالِ وبحثٍ عمّا أجابَهُم به مُوسى عليه السَّلامُ عند تسمِيتهم مِثْلَ تلك الآياتِ الباهرةِ سِحرًا مُفترى. ووجه الأُخرى: أنَّهم قالُوا ذلك. وقالَ مُوسى عليه السَّلامُ هذا، ليُوازِنَ النَّاظِرُ بينَ القَوْلِ والقَوْلِ، ويتبصّرَ فسادَ أحدِهما وصحّة الآخر، وَبِضِدِهَا تَتَبيّنُ الأشياءُ. وقُرئَ: ﴿تَكُونُ﴾ بالياءِ والتّاء.

[﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَكَأَيُّهُمَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَىٰهٍ غَيْرِعِ فَأَوْقِدْ لِي يَهَمَنُ عَلَى الطِّينِ فَأَجْعَلَ قِي صَرْحًا لَعَلِيَّ أَظَلِعُ إِلَىۤ إِلَىٰهِ مُوسَى وَ إِنِّ لَأَظُنُّهُ مِنَ ٱلْكَندِبِينَ ﴾ ٣٨]

رُويَ أنّه لمّا أَمَر بيناءِ الصَّرح، جَمعَ هامانُ العُمَّال حتّى اجتمعَ خمسونَ ألفَ بنّاءِ سوى الأتباعِ والأُجَراء، وأمرَ بطَبْخِ الآجُرِّ والجِصِّ، ونَجَرَ الخشبَ وضَرَبَ المَسامِير، فشيَّدُوه حتّى بلَغَ ما لمْ يبلُغهُ بنيانُ أحدٍ من الخَلْق، فكان الباني لا يقدِرُ أن يقِفَ على رأسِه يبني، فبعثَ الله تعالى جبريلَ عليهِ السَّلامُ عند غُروبِ الشَّمس، فضربَه بجناحِه فقطعَه ثلاثَ قطعةٌ على جسريلَ عليهِ السَّلامُ عند غُروبِ الشَّمس، وخل، ووقعتْ قطعةٌ على عَسْكرِ فرعونَ فقتلتْ ألفَ ألف رجُل، ووقعتْ قطعةٌ في البحر، وقطعةٌ في المغرِب، ولم يبقَ أحدٌ من عُمّالِه إلّا قد هَلك. ويُروى في هذه القصّة: أنَّ فرعونَ ارتقى فوقَه فرمى بنُشّابِه نحوَ السّماء، فأرادَ الله أن يَفتِنَهُم فرُدَّت إليه وهي ملطوخةٌ بالدَّم؛ فقالَ: قد قتلتُ إلَه موسى، فعندَها بعثَ الله جبريلَ عليهِ السَّلامُ لهَدْمِه، والله أعلمُ بصحّتِه.

قولُه: (وقُرِئَ ﴿ يَكُونَ ﴾ بالياءِ والتاء)، حمزةُ والكسائي: بالياءِ التحتانية، والباقون: بالتاء(١).

⁽١) وحجّةُ من قرأ بالياء أنّ تأنيثَ العاقبةِ غير حقيقي، وحجّةُ مَن قرأ بالتاءِ تأنيثُ العاقبة، فذهب إلى اللفظِ لا إلى المعنى. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٤٦.

قَصَدَ بنفي عِلْمِه بإله غيره: نفي وجودِه، معناه: ما لكم من إله غيري، كما قال عزّ وجلّ: ﴿ قُلُ اَتُنَبِّوُكَ اللّهَ يِمَا لَا يَعَلّمُ فِي السّمَوَتِ وَلَافِي الْأَرْضِ ﴾ [يونس: ١٨] معناه: بها ليسَ فيهنّ، وذلك لأنّ العلم تابع للمعلوم لا يتعلّق به إلا على ما هو عليه، فإذا كان الشّيءُ معدومًا لم يتعلّق به موجودًا، فمن ثمّ كان انتفاءُ العلم بوجودِه لانتفاء وجودِه. وعُبِّر عنِ انتفاء وجودِه بانتِفاء العلم بوجودِه. ويجوزُ أن يكونَ على ظاهرِه، وأنّ إللهًا غيرَه غيرُ معلوم عندَه، ولكنّه مظنونٌ بدليلِ قولِه: ﴿ وَإِنّي لاَئُلنّهُ مُن اللّهُ كَاذَبًا فِي إثباتِه إلمّا غيرَه ولم يعلَمُهُ وَاذبًا، فقد ظنّ أنّ في الوُجودِ إلمّا غيرَه، ولو لم يكنِ المَخذُولُ ظانًا كاليقِين؛

قولُه: (قَصَدَ بنفي علمِهِ بإلهِ غيرِه: نفي وجودِه)، الانتصاف: وَهِمَ فيهِ الزمخشري؛ لأنّ الله عبَّرَ عنْ نفي المعلوم بنفي العلم في قولِه: ﴿أَتُنَيَّتُونَ اللّهَ بِمَا لَا يَعَلَمُ ﴾ [يونس: الله عبَّرَ عنْ نفي المعلوم بنفي العلم في قولِه: ﴿أَتُنَيَّتُونَ اللّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ ﴾ [يونس: ١٨]؛ فظنّ أنّ سِرّ التعبيرِ شاملُ لكلِّ تعلُّق بالمعلوم، وليسَ كذلك؛ بلْ لهذا التعبيرُ لا يكونُ إلا في علم الله؛ لعموم تعلُّقِهِ بجميع المعلومات؛ حتى لا يعزُبُ عنهُ مِثقالُ ذَرّة، وعِلْمُ المخلوقينَ ليستْ لهُ لهذه الدرجة (١).

وقلتُ: إنّ فِرعونَ كانَ يَدّعي الإلهية؛ فعامَلَ بعِلْمِهِ معامَلَةَ عِلْمِ الله؛ ومِنْ ثُمّ طغى وتكبّرَ وقال: ﴿فَأَوْقِدُ لِي يَنْهَمَنُ عَلَى ٱلطِّينِ ﴾، ولم وتكبّرَ وقال: ﴿فَأَوْقِدُ لِي يَنْهَمَنُ عَلَى ٱلطِّينِ ﴾، ولم يَقُلْ: اطبحْ لِي الآجُر؛ تعاظمًا، كما قالَ مَنْ لَهُ العظمةُ حقيقةً: ﴿وَمِمَا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي ٱلنّارِ ﴾ [الرعد: ١٧]. ومِنْ تعاظمِهِ نداؤهُ لوزيرِهِ باسمِهِ وبحرفِ النداء، وتوسيطِ نداؤهِ خلالَ الأمر.

قولُه: (ويجوزُ أَنْ يكونَ على ظاهرِه)، يعني أنّ قولَه: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمُ مِّنْ إِلَنهِ ﴾ واردٌ على الشكِّ وإجرائِهِ بَحْرى سائرِ علوم الخلقِ في أنهُ لا يلزمُ مِنْ نفي تعلُّقِهِ بوجودِ أمر نفي أله لا يلزمُ مِنْ نفي تعلُّقِهِ بوجودِ أمر نفي ذلكَ الأمر؛ فهو أحقرُ مِنْ ذلك، ويؤيِّدُهُ استعمالُهُ «لعلّ» والظنّ. ويمكنُ أنْ يُقال: إنَّ الظاهرَ أنّ كلامَه الأوّلَ كانَ تمويهًا وتلبيسًا على القوم، والثاني مُواضَعةٌ معَ صاحبِ سِرِّهِ هامان؛ فإثباتُ الظنّ في الثاني لا يَدفَعُ أنْ يكونَ نفيُ العِلمِ في الأوّلِ لنفي المعلوم.

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١٣ ٤).

بل عالمًا بصحة قولِ مُوسى عليه السَّلامُ لقولِ مُوسى له: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَذَلَ هَ وَ لَا رَبُ السَّمَوَتِ وَ الْأَرْضِ بَصَابِرَ ﴾ [الإسراء: ١٠٢] لَمَا تكلَّفَ ذلك البُنيان العظيم، ولمَا تعب في بنائِه ما تعب، لعلّه يطلَّعُ بزَعْمِه إلى إلهِ مُوسى عليه السَّلام، وإن كان جاهلًا مُفرِطَ الجهلِ به وبصِفاتِه؛ حيث حسِبَ أنّه في مكانٍ كها كانَ هو في مكان، وأنّه يُطلَّعُ إليه كها كان يُطلَعُ إليه إذا قَعَدَ في عِلْيَّتِه، وأنه مَلِكُ السَّاء؛ كها أنّه مَلِكُ الأرض. ولا ترى بينة أثبتَ شهادة على إفراطِ جهلِه وغباوتِه وجهلِ مَلْتِه وغباوتِهم؛ من أنّهم رامُوا نَيْلَ أسبابِ السَّمُواتِ بصَرح يبنُونَه، وليتَ شِعري؛ أكانَ يُللِّسُ على أهلِ بلادِه ويضحكُ من عقولِهم، حيثُ صادَفَهم أغبى النّاسِ وأخلاهُم من الفِطنِ وأشبَهُهُم بالبَهاثِم بذلك؟ أم كانَ في نفسِه بتلكَ الصِّفة؟ وإنْ صحَّ ما يُحكى من رُجوعِ وأشبَهُهُم بالبَهاثِم بذلك؟ أم كانَ في نفسِه بتلكَ الصِّفة؟ وإنْ صحَّ ما يُحكى من رُجوعِ النَّشَابةِ إليه ملطوخة بالدَّم، فتهكَم به بالفعل، كها جاءَ التَّهَكُمُ بالقول، في غَيْرِ موضِع من كتابِ الله بنُظرائِه من الكَفَرة. ويجوزُ أنْ يُفَسَّرَ الظَنَّ على القولِ الأوَّلِ؛ باليقِين، من كتابِ الله بنُظرائِه من الكَفَرة. ويجوزُ أنْ يُفَسَّرَ الظَنَّ على القولِ الأوَّلِ؛ باليقِين، من كتابِ الله بنُظرائِه من الكَفَرة. ويجوزُ أنْ يُفَسَّرَ الظَنَّ على القولِ الأوَّلِ؛ باليقِين،

قولُه: (يُطلَعُ إليه)، المَطْلَع: المَاتى؛ يُقال: أينَ مَطْلَعُ هٰذا الأمر؟ أي: مأتاهُ الذي يُطلَعُ عليهِ مِنْ إشرافٍ إلى (١) انحدار.

قولُه: (في عِلِّيَته)، أي: غُرْفتِه، هيَ فُعِّيلة؛ مثل: مُرِّيقة، وأصلُها: عُلِّيوة. وقيل: هيَ العِلِّيَّةُ بالكسرِ على فِعِيلة؛ جُعِلَ مِنَ المُضاعَف؛ إذْ ليسَ في الكلامِ فُعِيلة.

قولُه: (على القولِ الأوّلِ)، أي: على أنْ يكونَ القصدُ بنفي عِلْمِهِ في قولِه: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرِي البَّة، وإني على لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرِي البَّة، وإني على يقينِ أنّ موسى كاذب؛ فحينتُذِ يتناقضُ الأمرُ ببناءِ الصّرْح، كما قالَ فيما سبق: «لوْ لمْ يَكُنِ المخذولُ ظانًا؛ لمَا تكلّفَ ذٰلكَ البُنيان».

⁽١) في (ط): «أو» ، والمثبت أوفق لكلام الجوهري في «الصحاح» ، وكلام المؤلف مستفاد منه.

فقُلْتُ لهمْ ظُنُّوا بِٱلفَيْ مُدَجِّجِ

ويكونُ بناءُ الصَّرح مناقضةً لِما ادَّعاهُ من العلم واليَقِين، وقد خَفِيَتْ على قومِه لغباوَتِهم وبَلَهِهِم. أو لمْ تَخفَ عليهم، ولكنّ كلّا كانَ يخافُ على نفسِه سوطَه، وسيفَه، وإنّما قال: ﴿فَأَوْقِدُ لِي يَنهَمَنُ عَلَى ٱلطِّينِ ﴾، ولم يقُل: اطبُخ لي الآجرَّ واتَّخِذْه، لأنّه أوّلُ من عَمِلَ الآجرَّ، فهو يُعَلِّمَه الصَّنعة، ولأنَّ هذه العبارة أحسنُ طِباقًا لفصاحةِ القُرآنِ وعلقٌ طبقتِه، وأشبهُ بكلامِ الجبابرة.

قولُه: (فقلتُ لهمْ ظُنُّوا بِأَلفَيْ مُدَجِّجٍ)، تَمَامُه:

سَراتُهُم في الفارسيِّ المُسَرِّد(١)

مُدَجّج: مُعطّى في السلاح؛ مِنْ: دَجّجَتِ السماءُ إذا تَغَيّمَت، والسّراة: الرؤساء، وظُنُّوا - بضمّ الظاء - : أمر، الفارسي: الدِّرْعُ المنسوبُ إلى الفارس (٢)، وهوَ مَثلٌ في الجودة. يُنذِرُ قومًا بهجوم جيشٍ تامِّ السلاح؛ أي: قلتُ لهم: أَيْقِنُوا بإتيانِ ذٰلكَ الجيش.

قولُه: (أحسَنُ طِباقًا لفصاحةِ القرآن)، قالَ صاحبُ «المثل السائر»: فانظرْ إلى قولِهِ تعالى: ﴿فَأَوْقِدُ لِي يَنهَنمَن عَلَ ٱلطِّينِ ﴾؛ فإنهُ لَمّا جيءَ بها يقتضي أنْ يَذكُرَ لفظَ «الآجُرّ» عَدَلَ مِنهُ إلى هٰذهِ العبارة، ولم يَذْكُرْ لفظَ «القَرْمَد» كها فَعَلَ النابغة:

أُو دُمْيةٍ فِي مَرْمَرٍ مرفوعةٍ بُنِيَتْ بآجُرٌ يُشادُ بقَرْمَدِ

فإنّ أُولى العبارتَيْنِ مُبتَذَلَةٌ سخيفةٌ متداوَلةٌ بينَ العامة، والثانيةُ متنافِرةٌ وحْشِيّةٌ غريبةٌ يضعانِ الكلامَ مِنْ قَدْرِه^(٣).

قولُه: (وأشبَهُ بكلامِ الجبابرة)، أي: أَوْقِدْ لِي على هٰذا الشيءِ المسمّى بالطين؛ كأنهُ شيءٌ حقيرٌ لا يصلُحُ مِنْ مثلِ الملوكِ أَنْ يتلفّظَ به، ويَدخُلُ في تسميتِهِ في زُمْرةِ العامة؛ كما عَبّرَ الله

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) في النسخة «ف»: «وهم».

⁽٣) «المثل السائر» (١: ١٨٦). وانظر البيت في «ديوان النابغة الذبياني» ص٩٣.

وأَمْرُ هامانَ ـ وهو وزيرُه ورديفُه ـ بالإِيقادِ على الطِّين منادَّى باسمه بـ «يا» في وسَطِ الكلام؛ دليلُ التعظيم والتَّجَبُّر. وعن عُمرَ رضيَ الله عنهُ أنَّه حينَ سافَرَ إلى الشّام ورأى القُصورَ المُشَيَّدةَ بالآجُرِّ قال: ما علمتُ أنَّ أحدًا بنى بالآجُرِّ غيرُ فرعون. والطُّلُوعُ والاطِّلاع: الصُّعود. يقال: طَلَعَ الجبلَ واطَّلَع: بمعنى.

[﴿ وَاَسْتَكُبَرَهُو وَجُنُودُهُ، فِ ٱلْأَرْضِ بِعَكِيرِ ٱلْحَقِّ وَظَنُّواْ أَنَّهُمْ إِلَيْسَالَا يُرْجَعُون * فَأَخَذْنَكُهُ وَجُنُودُهُ, فَنَبَذْنَهُمْ فِي ٱلْمَيْرُّ فَٱنظُرْكَيْفَ كَاكَ عَنِقِبَةُ ٱلظَّلِلِمِينَ ﴾ ٣٩-٤٠]

الاستكبارُ بالحقّ: إنّها هو لله عزّ وجلّ، وهو المُتكبِّرُ على الحقيقة، أي: المُتبالِغُ في كبرياءِ الشَّأن. قالَ رسولُ الله ﷺ فيها حَكى عن ربِّه: «الكبرياءُ ردائي، والعَظَمةُ إزاري؛ فَمن نازَعَني واحدًا منهُما ألقيتُه في النّار». وكُلُّ مُستكبرٍ سِواهُ فاستكبارُه بغيرِ الحقِّ.

تعالى بقولِه: ﴿ وَمِمَا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَغِ زَبَدُ مِثْلُمُ ﴾ [الرعد: ١٧] عَنِ الفِلز، ويناسبُهُ نداؤهُ هامانَ بـ «يا» وهو قريبٌ حاضر؛ لٰكنْ بعيدٌ مِنْ حيثُ المرتَبة.

قولُه: (ب «يا» في وسطِ الكلام)، يعني أنّ هامانَ كانَ حاضرًا بينَ الملا، وداخلًا في الخطاب؛ بلْ هوَ المخاطَبُ الأوّلُ لكونِهِ وزيرَهُ ومُشيرَه؛ فاختصاصُهُ مِنْ بينِهِم بالنداء، ثُمّ بديا» الدّالةِ على البعيد، ثُمّ تصريحُهُ باسمِه ما كانَ إلا إظهارًا للكبرياء. قالَ صاحبُ «المفتاح»: «يا» في مثلِ هٰذا المقامِ تبعيدٌ للمنادى وإيذانٌ بالتهاوُنِ به (۱).

قولُه: (الكبرياءُ ردائي)، الحديثُ رواهُ أبو داودَ عن أبي هُريرةَ مع تغييرِ يسير (٢)، ولمسلم روايةٌ على غيرِ هٰذه العبارة.

⁽۱) «مفتاح العلوم» ص۱۸۲.

⁽٢) سبق تخريجه.

﴿ يُرْجَعُونَ ﴾ بالضّمّ والفَتْحِ ﴿ فَأَحَذْنَكُهُ وَجُنُودَهُ, فَنَبَذْنَهُمْ فِي الْيَدِّ ﴾ من الكلام الفَخْمِ الذي دلَّ به على عظمةِ شأنِه وكبرياءِ سُلطانِه. شبّههمُ استِحْقارًا لهم واستِقْلالًا لعَدَدِهِم، وإنْ كانُوا الكَثْرَ الكثيرَ والجَمَّ الغفير، بحَصَياتٍ أَخَذَهُنَّ آخذٌ في كفّهِ فطرحَهُنَّ في البحر. ونحو ذلك قولُه: ﴿ وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَسِيَ شَيْحَنَتِ ﴾ [المرسلات: ٢٧]، فطرحَهُنَّ في البحر. ونحو ذلك قولُه: ﴿ وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَسِيَ شَيْحَنَتِ ﴾ [المرسلات: ٢٧]، ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللّهَ حَقَى قَدْرِهِ وَ الْأَرْضُ جَعِيمًا قَبْضَتُهُ وَلَا اللّهَ مَنَى اللّهُ مَنَى اللّهُ وَاللّهُ مَنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ وَكُلّ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَكَلّ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الللللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ اللللللّهُ اللّهُ الللللللّهُ الللللللل

[﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَيِمَةُ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيكَمَةِ لَا يُنْصَرُونَ * الْمَعْنَاهُمْ فِي هَاذِهِ الدُّنَا لَعَنَّةً وَيَوْمَ الْقِيكَمَةِ هُم مِّنَ الْمَقْبُوحِينَ ﴾ ١١-٤٦]

فإن قلت: ما معنى قولِه: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيِمَّةً يَكَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾؟ قلت: معناه: ودَعَوناهم أئمّةً دُعاةً إلى النَّار، كما يُدعى خلفاءُ

قولُه: (﴿ يُرَجَعُونَ ﴾ بالضمّ والفتح)، نافعٌ وحمزةُ والكسائي: بالفتح، والباقون: بالضم.

قولُه: (دَعَوْناهُم أَئمة...، وقُلنا: إنّهُمْ أَئمةٌ دُعاةٌ إلى النار)، قالَ مُحيي السُّنّة: ﴿وَجَعَلْنَكُمُمْ أَيِمَّةً ﴾ قادةً رؤساءَ يَدْعُونَ إلى النار(١)، وقالَ الإمام: قد تمسّكَ الأصحابُ بها في كونِهِ تعالى خالقًا للخيرِ والشر(٢).

الانتصاف: لا فرقَ عِندَنا بينَ قولِه: ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَتِ وَالنُّورَ ﴾ [الأنعام: ١] ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَالنَّهَارَ ءَايَنَيْنِ ﴾ [الإسراء: ١٢] وبينَ هذهِ الآية؛ فمَنْ حَمَلَ الجَعلَ على التسميةِ هاهنا فهوَ بمثابةِ مَنْ حمَلَهُ على التسميةِ هناك(٣).

⁽۱) «معالم التنزيل» (۲:۹:۲).

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٢١٧).

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢١٦).

الحَقِّ أَنَمَةً دُعاةً إِلَى الجِنَة. وهو مِن قولِك: جعلَهُ بِخِيلًا وفاسِقًا، إذا دعاهُ وقال: إنَّهُ بِخِيلٌ وفاسقً. ويقولُ أهلُ اللَّغةِ في تفسير فسَّقَهُ وبَخَّلهُ: جعلَه بِخِيلًا وفاسقًا. ومنه قولُه عزِّ وعَلا: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَتَهِكَةَ ٱلَذِينَ هُمْ عِبَدُ ٱلرَّمْنِ إِنَثَا ﴾ [الزخرف: ١٩] ومعنى دعوتِهم إلى النّار: دعوتُهم إلى موجِباتِها من الكُفْرِ والمعاصِي. ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ لَا يُنصَرُ الأَئِمةُ الدُّعاةُ إِلى الجنّة. ويجوز: خَذَلناهُم حتى كانُوا أَنمّةَ الكُفر. ومعنى الخُذلان: منعُ الألطاف، وإنّها يُمنعُها من عُلِمَ أنّها لا تنفعُ فيه، وهو المُصمِّمُ على الكُفْرِ الذي لا تُغني عنهُ الآياتُ والنّذُر، وجُوراهُ مُجرى الكِناية؛ لأنّ منعَ الألطاف يَردَفُ التَّصميم، والغرضُ بذِحْرِه: التَّصميمُ نفسُه، فكأنَّه قيل: صمَّمُوا على الكُفْرِ حتى كانُوا أَئمَةً فيه، دُعاةً إليه وإلى سُوءِ عاقِبَيه.

فإن قلت: وأيُّ فائدةٍ في تَرْكِ المَردُوفِ إلى الرّادِفة؟ قلت: ذِكرُ الرّادِفةِ يدُلَّ على وُجودِ المردُوف؛ فيُعلمُ وجودُ المَردُوفِ مع الدَّليلِ الشّاهدِ بوجُودِه، فيكونُ أقوى لإِثباتِه من ذكرِه. ألا ترى أنَّك تقول: لولا أنَّه مُصَمِّمٌ على الكُفر، مقطوعٌ أمرُه، مبتوتٌ حكمُه؛ لما مُنِعتْ منهُ الأَلطاف، فبذِكرِ منع الألطاف يحصُلُ العِلمُ بوجودِ التَّصميمِ على الكُفرِ وزيادةٌ؛ وهو قيامُ الحُجّةِ على وجُودِه. وينصرُ هذا الوَجْهَ قولُه: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ لَا يُنْصَرُونَ ﴾

قولُه: (ويجوزُ: خذلناهُم حتى كانوا أئمةَ الكُفر)، الوجهُ الأوّلُ قولُ الجُبّائي، وهذا قولُ الكعبي. يريدُ: أنّ مُؤدّى قولِه: ﴿وَجَعَلْنَهُمْ أَيِمّةً ﴾ مِنْ حيثُ التأويل إلى هذا المعنى؛ وهو: خذلناهُم حتى كانوا أئمة. وإنها قالَ: «وإنها يمنعُها مِنْ عَلِمَ أنها لا تَنْفَعُ» بناءً على أنّ رعايةَ الأصلحِ واجبة، وهو مَنْحُ الألطاف. وهُمْ إنها خُذِلوا ومُنِعَ عنهُم الألطافُ مِنْ جِهةِ أنفُسِهِم؛ وهو تصميمُهم على الكفر. ورَجَعَ معنى قولِه: ﴿وَجَعَلْنَهُمْ أَيِمّةُ ﴾ كنايةً عنْ «صَمّمُوا على الكُفْر»؛ لأنهُ رديفُهُ ولازمُه؛ فيكونُ ﴿وَجَعَلْنَهُمْ أَيِمّةُ ﴾ كنايةً عنْ «صَمّمُوا على الكُفْر». ولَعَمْري إنّ هذا التعسّفَ لا يركَبُهُ إلا مَنْ عَمِي عنهُ الجادّة.

قولُه: (وينصُرُ هٰذا الوجه _ أيْ: أنّ المراد: خذلناهم _ قولُه: ﴿... لَا يُنْصَرُونَ ﴾)؛ فإنهُ مِنْ بابِ ردِّ العَجُزِ على الصدرِ مِنْ حيثُ المعنى؛ لأنّ الخُذلانَ هوَ عدمُ النَّصْرة.

كأنه قيل: وخَذَلناهُم في الدُّنيا، وهم يومَ القِيامةِ مخذُولُون، كما قال: ﴿ وَأَتَّبَعْنَكُمْ فَيُ اللهُ عَلَيْ فِي هَلَذِهِ ٱلدُّنَيَا لَعَنَكَةَ ﴾ أي: طردًا وإبعادًا عن الرَّحمة ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ هُم مِّرَكَ ٱلْمَقْبُوحِينَ ﴾ أي: من المَطرُودينَ المُبْعَدين.

[﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَنِ مِنْ بَعْدِ مَاۤ أَهْلَكُنَا ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ بَصَآيِرَ لِلنَّاسِ وَهُدَى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ ٤٣]

﴿بَصَكَآبِرَ ﴾ نصبٌ على الحال. والبصيرَةُ: نُورُ القلبِ الذي يَسْتَبِصِرُ به، كما أنَّ البصرَ نورُ العَيْنِ الذي تُبصِرُ به، يريد: آتيناهُ التَّوراةَ أنوارًا للقلوب؛ لأنّها كانت

وقلتُ: ويمكنُ أَنْ يُقال: وجعلناهُمْ في الدنيا قادةً رؤساءَ أقوياءَ ذَوِي سَلْطَنةٍ وغَلَبة، وانقلبَ في الآخرةِ الأمرُ فصارتْ تلكَ القدرةُ عَجْزًا، والتقدُّمُ نكوصًا؛ فلا ينصُرُهُم مِنْ ذٰلكَ ناصِر، ﴿ وَأَتَبَعْنَكُمُ مَ فِي هَلَذِهِ اللهُ لَوَيَ اللهُ اللهِ اللهُ الله

قولُه: ﴿هُم مِّنَ ٱلْمَقَّبُوحِينَ ﴾ أي: مِنَ المطرودِينَ المُبعَدِينَ)، عبَّرَ عنِ الطردِ والبُعدِ بالقُبْح؛ إذْ لا ارتيابَ أنهُ لمْ يُرِدْ بهِ قُبْحَ الصورة؛ فإذنْ الآيةُ على وزانِ قولِهِ تعالى: ﴿ وَأَتَّبِعُواْ فِي هَمَذِهِ لَعَنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيْمَةً بِئْسَ ٱلرِّقَدُ ٱلْمَرْقُودُ ﴾ [هود: ٩٩].

روى مُحيي السُّنةِ عن ابنِ عباس: مِنَ المشوِّهِينَ بسَوادِ الوجهِ وزُرْقةِ العيون^(١)؛ يُقال: قَبَحَهُ الله وقَبَّحَه؛ إذا جعلَهُ قبيحًا، وقَبَحَهُ قَبْحًا وقُبُوحًا؛ إذا أَبْعَدَهُ مِنْ كُلِّ خير.

قولُه: (آتيناهُ التوراةَ أنوارًا للقلوب)، أي: مُشابهًا لأنوارِ القلوب؛ شَبّهَ التوراةَ بالأنوارِ التي تَستَبْصِرُ بها القلوب؛ فتعرِفُ بها حقيقةَ الأشياءِ فكما أنّ فاقِدَ لهذهِ الأنوارِ خابِطٌ في ظلماءِ التعسُّف؛ كذٰلكَ فاقدُها واقعٌ في مَهْواةِ الضلالة، تائةٌ في بيداءِ الكُفْر. فقولُه: «لأنها كانتُ عمياء» تعليلٌ للتشبيهِ وجعلَ ﴿بَصَكَآبِرَ ﴾ وصفًا لـ ﴿الصَحِتَابَ ﴾. ولذٰلكَ كانَ قولُه: «لأنهم كانوا يخبطون» تعليلًا لقولِه: «إرشادًا»؛ يعني: إنها أوقعَ ﴿بَصَكَآبِرَ ﴾ حالًا مِنَ

⁽۱) «معالم التنزيل» (٦: ۲۱۰).

عُمْيًا لا تستبصرُ ولا تعرفُ حقَّا من باطل. وإرشادًا؛ لأنَّهم كانُوا يَخبطُونَ في ضَلالٍ. ﴿ وَرَحْمَةً ﴾؛ لأنَّهم لوعملوا بها وصَلُوا إلى نيلِ الرَّحمة. ﴿ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ إرادةَ أَنْ يتذَكَّرُوا، شُبِّهتِ الإرادةُ بالتَّرجِّي فاستُعِيرَ لها. ويجوزُ أَنْ يرادَ به: ترجِّي موسى عليه السَّلامُ لتَذْكرتهم، كقولِه تعالى: ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ ﴾ [طه: ٤٤]

[﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَدْيِيَ إِذْ قَضَيْنَ ٓ إِلَى مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّنِهِدِينَ ﴾ ٤٤]

﴿ ٱلْغَرِّقِ ﴾ المكانُ الواقعُ في شِقِّ الغرب، وهو المكانُ الذي وقعَ فيه ميقاتُ موسى عليه السَّلامُ: عليه السَّلامُ من الطُّور، وكتبَ الله له في الألواح. والأمرُ المقْضِيُّ إلى مُوسى عليه السَّلامُ: الوحيُ الذي أوحى إليه؛ والخطابُ لرسولِ الله ﷺ يقول: وما كُنتَ حاضِرَ المكانِ الذي أوحينا فيه إلى مُوسى عليه السَّلام، ولا كُنتَ مِنَ جُملةِ الشَّاهِدِينَ للوحي إليه، أو على الوحي إليه؛

﴿الْكِتَابَ ﴾؛ ليؤذِنَ بشدَّةِ احتياجِ القومِ إلى ما تُفتَحُ بهِ قلوبُهُمُ العمياء. وإنها أَرْدَفَها بقولِه: ﴿وَهُدَى ﴾؛ ليُنبَّهِ على أنْهُمْ كانوا يخبِطونَ في ضلال، وعقبَهُما بقولِه: ﴿وَرَحْمَةُ ﴾ لينادي بأنهُمْ كانوا بُعَداءَ مِنْ رحمةِ الله وما عَمِلوا بمقتضى الكتاب؛ لأنّهُمْ لو عَمِلوا بهِ لوصَلوا إلى رحمةِ الله. جَعَلَ ألفاظَ الآيةِ كلّها تعريضاتِ باليهود، ودلّ على مكانِ التعريضِ قولُه: ﴿ لَعَلَهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾.

قولُه: (كقولِه تعالى: ﴿لَعَلَّهُ, يَتَذَكَّرُ أَوْيَخْشَىٰ ﴾ [طه: ٤٤])، يعني: شَبَّهَ حالةَ إيتاءِ الكتابِ لاستبصارِ بني إسرائيلَ واهتدائِهِم، وترجِّي موسى منهُمُ التذكَّر، بحالةِ بَعْثِتِهِ وأخيهِ إلى فرعونَ وترجِّيهِما مِنهُ التذكُّرَ والخشية؛ فاستعمَلَ هاهنا كلمةَ الترجِّي كما استُعمِلَتْ هناك.

قولُه: (وما كنتَ حاضرَ المكان)، إلى قولِه: (حتى تَقِفَ مِنْ جهةِ المشاهدة) قد ذكَرْنا فائدةَ لهذا الأسلوبِ في «البقرة» عندَ قولِه: ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ ﴾ [البقرة: ١٣٣].

قولُه: (أو على الوحي إليه)، على هذا: الشاهدُ بمعنى القائم بالشهادة، وعلى الأوّل: بمعنى الحاضر.

وهم نقباؤُه الذين اختارَهم للميقات، حتى تقفَ من جهةِ المُشاهدةِ على ما جَرى من أمرِ مُوسى عليه السَّلامُ في ميقاتِه وكَتْبِه التَّوراةَ له في الألواح، وغيرِ ذلك.

[﴿ وَلَنَكِنَّا آَنْشَأَنَا قُرُونًا فَنَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ ۚ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِي آَهْلِ مَدْيَك تَنْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَلَيْنَا وَلَنَكِنَا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾ ٤٥]

فإن قلتَ: كيفَ يتَصلُ قولُه: ﴿ وَلِنَكِئَاۤ أَنشَأْنَا قُرُونَا ﴾ بهذا الكلام؟ ومن أيّ وجه يكونُ استدراكًا له؟ قلتُ: اتِّصالُه به وكونُه استدراكًا له، من حيثُ أنّ معناه: ولكنّا أنشَأْنا بعدَ عهدِ الوحي إلى عهدِكَ قُرُونًا كثيرةً ﴿ فَنَطَ اوَلَ ﴾ على آخِرِهم: وهو

قولُه: (كيفَ يتصلُ قولُه: ﴿ وَلَنكِنَّا أَنشَأْنا قُرُونا ﴾؟)، توجيهُ السؤال: أنّ وَضْعَ الْكن ﴾ على أنْ يكونَ ما بعدَها خالفًا لما قبلَها نفيًا وإثباتا ؛ فكيفَ مَوْقِعُها هاهنا؟ وتلخيصُ الجوابِ أنْ ليسَ الاعتبارُ بصورةِ النفي والإثبات؛ وإنها المعتبرُ المعنى؛ فإنهُ تعالى لمّا نفى عنْ رسولِ الله على أوّلا كونَهُ بجانبِ الغربيّ، وكونَهُ مشاهِدًا للوحي إلى موسى عليه السلامُ وقضاءِ الأمرِ لهُ مِنَ المُكالَمةِ وكِتْبةِ التوراةِ وغيرِهما، والمرادُ نفيُ عِلمِهِ بذلك، أثبتَ لهُ العلمَ ثانيًا بتلكَ القصةِ وبسائرِ قصصِ الأنبياء؛ فكأنهُ قيل: ما كنتَ داريًا بذلكَ بطريقٍ مِنْ طُرُقِ العلم؛ لكنْ جعلناكَ داريًا بطريقِ الوحي بأنْ أرسلناكَ أَحْوَجَ ما يكونُ الناسُ إلى إرسالِك ؛ لفتورُ الوحي مُدّةً مُتطاولة. فَوضَعَ قولَه: ﴿ أَنشَأَنا قُرُوناً فَنَطَاولَ عَلَيْمُ المُمْرَ ﴾ [القصص: فقتورُ الوحي مُدّةً مُتطاولة. فَوضَعَ قولَه: ﴿ أَنشَأَنا قُرُوناً فَنَطَاولَ عَلَيْمُ المُمْرِب ؛ لأنّ إطالةَ فترةِ الوحي واندراسِ العلومِ سببٌ لإرسالِ الرُّسُلِ وكَسْبِهِمُ العلوم. ويدلُّ على هٰذا التأويلِ الوحي واندراسِ العلومِ سببٌ لإرسالِ الرُّسُلِ وكَسْبِهمُ العلوم. ويدلُّ على هٰذا التأويلِ تصريحُ لفظ ﴿ مُرْسِلِين ﴾ بعدَ حرفِ الاستدراكِ في قولِه: ﴿ وَمَا كُنتَ عَلَواسًا فِي المُسلامُ والطور: وَمَا كُنتَ يَجَانِي الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَكِنَ رَحْمَةً مِّن رَبِك ﴾ ، وفي قصةِ موسى عليهِ السلامُ والطور: ﴿ وَمَا كُنتَ يَجَانِي الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَكِنَ رَحْمَةً مِّن رَبِك ﴾ ، ومِنْ ثَمْ عَلله بقولِه: ﴿ وَمَا كُنتَ عَلَا الله مَدراكُ شبيهُ الاستدراكُ شبيهُ الاستدراكُيْن ».

قولُه: (﴿ فَنَطَاوَلَ ﴾ على آخرِهم)، أي: تطاولَ العمرُ على آخرِهِم؛ بمعنى: طالَ أمدُ انقطاعِ الوحيِ على القرنِ الذي أنتَ فيهِم. وقالَ في «الأساس»: تطاوَلَ علينا الليل: طال،

القَرْنُ الذي أنت فيهم ﴿ أَلْعُمُرُ ﴾ أي: أمدُ انقطاعِ الوحيِ واندرستِ العُلوم، فوجَبَ إرسالُك إليهم، فأرسلناكَ وكسيناكَ العلمَ بقِصَصِ الأنبياءِ وقصّةِ موسى عليهمُ السَّلام، كأنّه قال: وما كُنتَ شاهدًا لمُوسى وما جرى عليه، ولكنّا أوحيناهُ إليك؛ فذكرَ سببَ الوحيِ الذي هو إطالةُ الفترة؛ ودلَّ به على المُسَبِّب على عادةِ الله عزَّ وجلَّ في اختصاراتِه؛ فإذن: هذا الاستدراكُ شبيهُ الاستدراكُيْنِ بعدَهُ ﴿ وَمَا كُنتَ تَاوِيكَ ﴾ في اختصاراتِه؛ فإذن: هذا الاستدراكُ شبيهُ الاستدراكَيْنِ بعدَهُ ﴿ وَمَا كُنتَ تَاوِيكَ ﴾ أي المُعيبُ والمُؤمنون به. ﴿ تَنْلُواْ عَلَيْهِمْ اَينينَ اللهِ تقرؤُها عليهم تعليمًا منهم، يريد: الآياتِ التي فيها قِصّةُ شعيبٍ وقومِه، ولكنّا أرسلناكَ وأخبرناكَ بها وعلمناكَها.

[﴿ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَنكِن رَّحْمَةً مِّن رَّيِكَ لِشُنذِرَ قَوْمًامَّا أَتَى لَهُم مِن نَّذِيرِ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ ٤٦]

﴿إِذْ نَادَيْنَا ﴾ يُريدُ مناداةَ موسى عليه السَّلامُ ليلةَ المناجاةِ وتكليمَه، ﴿وَلَكِن ﴾

ومِنَ المجاز: وطالَ عليهِ الطول؛ أي: طالَ عُمرُه (١٠).

الراغب: الأَمَدُ والأَبَدُ: متقاربان؛ لَكنّ الأبدَ: عبارةٌ عنْ مُدَّةِ الزمانِ الذي ليسَ لها حَدُّ محدودٌ ولا يتقيّد، ولا يُقال: أَبدَ كذا. والأَمَدُ: مُدَّةٌ لها حدُّ مجهولٌ إذا أُطلِق، وقدْ تَنْحَصِرُ نحوُ أَنْ يُقال: أَمَدَ كذا؛ كما يُقال: زَمانُ كذا. والفرقُ بيْنَ الزمانِ والأمد: أنّ الأَمَدَ يُقالُ باعتبارِ الغاية، والزمانُ عامٌ في المبدأِ والغاية. ولذلكَ قالَ بعضُهُم: الأَمدُ والمدى متقاربان (٢).

قولُه: (﴿ تَاوِيًا ﴾ أي مقيمًا)، الراغب: الثّواء: الإقامةُ معَ الاستقرار، وقيل: مَنْ أُمُّ مَثْواك؟ كنايةٌ عمّنْ نَزَلَ (٣) بهِ ضيفًا، والثّوِيّة: مأوى الغَنَم (٤).

⁽١) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في (ح) و(ف) بعد فقرة «قوله: ﴿ ثَاوِيًّا ﴾ أي: مقيمًا».

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٨٨.

⁽٣) في (ح) و(ف): «ترك»، والصوابُ ما أثبتناه من (ط).

⁽٤) «مفردات القرآن» ص١٨١.

علَّمناكَ ﴿ رَحْمَةً ﴾ وقرئ: (رحمةٌ)، بالرَّفع، أي: هي رحمةٌ ﴿ مَّاَ أَنَـاهُم مِن نَـذِيرِ ﴾ في زمانِ الفَتْرَةِ بينك وبينَ عيسى؛ وهي خمسُ مئةٍ وخمسُونَ سنةً، ونحوُه قولُه: ﴿ لِلُـنذِرَ قَوْمًا مَاۤ أَنْذِرَ ءَابَاۤ وُهُمْ ﴾ [يسّ: ٦].

[﴿ وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةُ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْسَنَا رَسُولُا فَنَتَيِّعَ ءَايَلِكَ وَنَكُوبَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ٤٧]

﴿لَوْلَا ﴾ الأولى: امتناعيّةٌ وجوابُها محذوفٌ، والثانيةُ: تحضِيضِيّةٌ، وإحدى الفاءَيْنِ: للعطْف، والأُخرى: جوابُ ﴿لَوْلَا ﴾، لكونها في حُكمِ الأمر، من قِبَلِ أنَّ الأمرَ باعثُ على الفعل، والباعثُ والمُحضِّضُ من واد واحد. والمعنى: ولولا أنَّهم قائِلونُ إذا عُوقِبُوا بها قَدَّمُوا من الشِّرُكِ والمعاصى: هلّا أرسلتَ إلينا رسولًا؟ محتجِّينَ علينا بذلك: لما أرسَلْنا إليهم، يعني: أنّ إرسالَ الرَّسُولِ إليهم إنّها هو ليُلْزِمُوا الحُجّة ولا يُلزِمُوها، كقولِه: ﴿لِثَلَا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةُ أَبَعَدَ الرُّسُلِ ﴾ [النساء: ١٦٥]، ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ [المائدة: ١٩]، ﴿لَوَلَا آرُسَلَتَ إِلَيْسَارَسُولًا فَنَتَبِعَ مَايَئِكَ ﴾. فإن قلت: كيفَ استقامَ هذا المعنى وقد جُعِلَتِ العُقوبةُ هي السّببَ في الإرسالِ

قولُه: (في زمانِ الفترةِ بينكَ وبينَ عيسى وهيَ خمسُ مئةٍ وخمسونَ سنة)، روَيْنا عنِ البخاريِّ عنْ سلمانَ الفارسيِّ قال: فترةُ بَيْنَ عيسى ومحمدِ صلواتُ الله عليهِما ستُّ مئةِ سنة (١).

قولُه: (وقدْ جُعِلَت العقوبةُ هي السبب في الإرسالِ)، يعني: لَمّا جَعَلْتَ قولَه: ﴿فَيَقُولُوا﴾ عطفًا على ﴿أَن تُصِيبَهُم ﴾، وجَعَلْتَ ﴿فَنَتَيِع ﴾ جوابَ ﴿لَوَلا ﴾ الثانية، وقدَّرْتَ الكلام: لولا أَنْ تُصيبَهُم مصيبة؛ لمَا أرسلنا إليهِم، لَزِمَكَ أَنْ تَجَعَلَ العقوبةَ هي السبب في الإرسالِ لولا أَنْ تُصيبَهُم مصيبة؛ لمَا أرسلنا إليهِم، لَزِمَكَ أَنْ تَجَعَلَ العقوبةَ هي السبب في الإرسالِ لولا أَنْ تُصيبَهُم والقولُ في الحقيقةِ هو السبب؛ بدليلِ قولِه: ﴿لِتَلَا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى العَلَى العَلَى اللهُ عَلَى العَلَى العَلَى العَلَى العَلَيْمُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى العَلَى العَقَوْمِ اللهُ عَلَى العَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى العَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى

⁽١) أخرجه البخاري (٣٩٤٨).

⁽٢) في النسخةِ «ف»: «لا القول». وهو غير مُتَّجه.

بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [النساء: ١٦٥]، ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ [المائدة: ١٩]. فأجابَ بقولِه: «القولُ هوَ المقصودُ بأنْ يكونَ سببًا لإرسالِ الرُّسُل».

قالَ صاحبُ «الفرائد»: لا شكّ أنّ «أنْ» في ﴿أَن تُصِيبَهُم ﴾ مصدرية، وهي داخلةٌ على ﴿فَيَقُولُوا ﴾، وقدْ عُطِفَ على ﴿تُصِيبَهُم ﴾ بالفاء؛ فالتقدير: لولا إصابتُهُم فيقولوا كذا؛ فيكونُ سببُ إرسالِ الرسلِ المجموعَ لا الواحدَ فحسب؛ فالواحدُ جزءُ السبب، وجزءُ السبب، وجزءُ السبب لا يكونُ سببًا؛ فقولُه: «القولُ هوَ المقصودُ بأنْ يكونَ سببًا لإرسالِ الرسل» ليسَ بمستقيم، وكذا قولُه: «جُعِلَتِ العقوبةُ كأنها سببُ الإرسالِ بواسطةِ القول».

ويمكنُ أَنْ يُقال: القولُ يكونُ سببًا على تقديرِ وجودِ العقوبة؛ فيكونُ القولُ سببًا لا المجموع. فالجوابُ أَنْ يُقال: القولُ لمْ يكنْ سببًا في نفسِ الأمر، بلْ على التقدير، فإذا لمْ يكن القولُ بدونِ التقديرِ سببًا كانَ المجموعُ سببًا؛ لأنّا لا نعني بكوْنِ المجموعِ سببًا إلا تَوَقُّفَ المسببِ عليه، وقدْ كانَ متوقِّفًا عليه، وهوَ المطلوب. وقولُه: «إنها السببُ في قولهِم لهذا هوَ المعقابُ لا غير، لا التأسُّفُ على ما فاتَهُم مِنَ الإيهانِ بخالقِهِم» لهذا قولٌ مجرّدٌ عنِ الدليل؛ لم العقابُ لا يجوزُ أَنْ يكونَ السببُ هوَ المجموع؛ أعني: العقابَ والتأسف. تَمّ كلامُه.

وقلتُ: قولُ المصنّف: «هوَ المقصودُ بأنْ يكونَ سببًا لإرسالِ الرسل» لا يُنافي أنْ يكونَ لهُ سببٌ آخر، وأنّ المجموع ليسَ بسبب؛ بل المرادُ أنّ القولَ هوَ المقصودُ الأَوْلَى مِنْ بجموع السبب. على أنّ لهذهِ الآيةَ على وِزانِ قولِهِ تعالى: ﴿لِئَلّا يَكُونَ لِلنّاسِ عَلَى اللّهِ حُجَّةُ الرّسُلِ ﴾ [النساء: ١٦٥]، ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ﴾ [المائدة: ١٩]. ولا ارتيابَ في استقلالِ القولِ في السببية؛ فعلى لهذا يجتاجُ في جَعْلِ العقوبةِ سببًا بإيلائه حرف الامتناعِ إلى عذر؛ ولهذا قال: «لمّا كانتْ هي السبب للقولِ...؛ جُعِلَتْ العقوبةُ كأنها سبب» على التشبيه، ولا بدّ لهذا العُدولِ والتشبيهِ مِنْ فائدة، وما هي إلا ما قال: إنهُم لَوْ لَمْ يُعاقبوا على كُفرِهِم؛ لمَ يقولوا ذلك.

الانتصاف: فإنْ قيل: كيفَ استقامَ جَعْلُ العقوبةِ سببَ الإرسالِ لا القول؛ لدخول حرفِ الامتناعِ عليها دُونَه؟ قلتُ: العقوبةُ سببُ القول؛ فهيَ سببُ السبب؛ فجُعلتْ سببًا.

وفي عطفِهِ السببَ الأصليّ عليهِ مزيدُ العنايةِ بسببِ السبب؛ لكونِهِ مقصودَ السياق. وأيضًا في هذا النظمِ تنبيهٌ على سَبَيِيّةِ كلِّ واحدٍ منهها؛ أما الأوّلُ؛ فلاقترانِهِ بحرفِ التعليلِ وهوَ ﴿أَنَ ﴾. والثاني بالفاء، ولا يُعطى هذا المعنى إلا مِنَ المتلو. تمّ كلامُه(١).

وأما قضيةُ النظم؛ فإنّ قولَه: ﴿ وَمَا كُنتَ بِمَانِ الْفَرْفِيّ ﴾ ، ﴿ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِ الْمَا مَدْيَنَ ﴾ ، ﴿ وَمَا كُنتَ بِمَافِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا ﴾ تخلُّصاتٌ مِنْ ذِكرِ موسى إلى إثباتِ نُبوّةِ سيدِنا عمد عليه و إلزامِ الحُجّةِ على المعانِدينَ مِنْ أهلِ الكتابِ والمشركين. يعني: إنكَ تُخبِرُ عنْ هٰذهِ الغيوبِ وهُمْ عالمونَ أنكَ أُمِّيٌ لَمْ تقرأُ ولَمْ تأخَدْ مِن أحد، ولا أنتَ حضرتَ هناكَ فَتُحبِرُ عنها؛ بحيثُ لم تَخْرُم حرفًا، ولَمْ يكنْ ذٰلك إلا مِنْ طريقِ الوحي كما قال: ﴿ وَلَنكِن رَحْمَةُ مِن اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهُ مِنْ اللهُ مِنْ اللهُ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ مِنْ اللهُ مِنْ اللهُ مِنْ اللهُ مَنْ اللهُ وَلَهُ اللهُ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ مِنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ عَلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ عَلَا اللهُ اللهُ

قالوا: خُراسانُ أقصى ما يُرادبِنا ثُمّ القفولُ، فقدْ جِئنا خُراسانا (٢)

وقولُه تعالى: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَامِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ﴾ [المائدة: ١٩]، ووضْعُ المُظهَرِ وهوَ ﴿الْحَقُ ﴾ مَوْضِعَ المُضْمَر؛ فإنّ فيهِ الإشعارَ بقطع الحُجّة، وأنهُ المؤيّدُ بالمعجزاتِ القاهرةِ والآياتِ الباهرة، والهادي إلى ما يُزلِفُهُم إلى المقامِ الأسنى والله المؤيّد بالمعجزاتِ القاهرةِ والآياتِ الباهرة، والهادي إلى ما يُزلِفُهُم إلى المقامِ الأسنى والدرجاتِ الحُسنى، ويُبعِدُهم عما يُوقِعُهُم في وَرَطاتِ الرّدى، ونحوها مما يدخلُ تحتَ معنى الحق. المعنى: فلمّا جاءَهُم مثلُ هذا الحقّ الساطِع والنورِ اللامع عندما كانوا أفقرَ شيءِ إليه؛ تعامَوْا وتصامُّوا واقترحُوا عليهِ مِنَ الآياتِ ما ظَهَرَ بِهِ عِنادُهم وتمرُّدُهُم؛ فقالُوا: ﴿لَوَلَا أَوْتِى مُوسَى ﴾.

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١٨٤).

⁽٢) سبق تخريجه.

[﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُواْلُوْلَا ۚ أُوقِى مِثْلَ مَاۤ أُوقِى مُوسَى ۚ أُوَلَمْ يَكَفُرُواْ بِمَآ أُوقِ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۚ قَالُواْ سِحْرَانِ تَظَلَهَرَا وَقَالُوۤاْ إِنَّا بِكُلِّ كَفِرُونَ ﴾ ٤٨]

﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمُ ٱلْحَقُّ ﴾ وهو: الرَّسولُ المصَدَّقُ بالكتابِ المُعجِزِ، مع سائرِ

قولُه: (وهوَ الرسولُ المصدّقُ والكتاب(٢) المعجِز)، يعني: وضَعَ ﴿ٱلْحَقُّ ﴾ موضِعَ

قولُه: (جُعِلَ كلَّ عملٍ مُعبِّرًا عنهُ باجتراح الأيدي)، «جَعَلَ» بمعنى: صَيِّر، ومعبِّرًا: ثاني مفعولَيْه. المعنى: عَبِّرَ عَنْ كلِّ الأعمالِ ـ وإنْ لمَّ يَصدُرْ عنِ اليدِ ـ باجتراح الأيدي (١٠)؛ لأنّ الأصلَ في المزاوَلةِ والمعاجَةِ الأيدي. ونحوهُ في الأسلوب: ﴿ فَإِلَتُ مُ عَالِمُ مُ قَلَّبُهُ ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

⁽١) من قوله: «جعل بمعنى: صير» إلى هنا، سقط من (ط) و(ح).

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بالكتاب».

المُعجِزات، وقُطِعَتْ معاذِيرُهُم وسُدَّ طريقُ احتجاجِهم ﴿ قَالُواْ لَوَلآ أُوتِ مِثْلَ مَا أُوتِ مُوسَى ﴾ من الكتابِ المُنزَلِ جُملةً واحدةً، ومِن قلبِ العصاحيّة، وفلقِ البحرِ، وغيرهما من الآيات؛ فجاءُوا بالاقتراحات المبنيّة على التَّعنُّتِ والعِناد، كما قالُوا: لولا أُنزِلَ عليه كَنْزٌ أو جاءَ معه مَلك، وما أشبة ذلك. ﴿ أُولَمْ يَكُفُرُوا ﴾ يعني: أبناء جنسِهم، ومَن مَذهَبُهم مَذهَبُهم وعنادُهم عنادُهم، وهمُ الكفرةُ في زمنِ مُوسى عليه السَّلامُ ﴿ بِمَا أُوقِ مُوسَى ﴾، وعن الحسنِ رحمهُ الله: قد كان للعربِ أصلٌ في أيّامٍ مُوسى عليه السَّلام، فمعناهُ على هذا: أو لم يكفر آباؤُهم؟ ﴿ فَالُوا ﴾ في مُوسى وهارون: ﴿ سِحْرَانِ تَظُنهَ رَا ﴾ أي: تعاوَنا. وقُرِئَ: (اظّاهَرَا) على الإدغام. و﴿ سِحْرَانِ * بمعنى: ذوا سِحْر. أو: جعلوهُما سِحْرينِ مُبالغةً في وصفِهِما بالسِّحر.

الرسول؛ لأنّ التعريفَ فيهِ للعهد، والمعهودُ ﴿رَسُولًا ﴾ في قولِه: ﴿لَوْلَاۤ أَرْسَلْتَ إِلَيْسَارَسُولًا ﴾ في قولِه: ﴿لَوْلَاۤ أَرْسَلْتَ إِلَيْسَارُسُولُا ﴾ في نينيكِ ﴾؛ فينبغي أنْ يُحمَلَ على كلّ ما يُنسَبُ ويضافُ إلى الرسولِ على وجهٍ يُزهِقُ كلّ باطلٍ ويَدْحَضُ كلّ حُجّة. ومِنْ ثَمّ قال: «وقُطِعَتْ معاذيرُهُم، وسُدّ طريقُ احتجاجِهِم».

قولُه: (﴿أَوْلَمْ يَكَفُرُوا ﴾ يعني: أبناءَ جنسِهِم)، المعطوفُ عليهِ محذوف؛ أي: أَوَلَمْ يُؤْتَ موسى ما أُوتِيَ مِنَ الآياتِ ولَمْ يكفُرْ قومُهُ المعاندون(١١) كلهؤلاء.

قولُه: (قد كانَ للعربِ أصلٌ في أيام موسى)، أي: نسبةٌ مِنْ حيثُ الكُفر والعناد، كما أنّ مِنَ المسلمينَ إخوةً مِنْ حيثُ الإيمان. أو أنّ أبا العربِ إسماعيل، وأبا بني إسرائيلَ إسحاق. والفاءُ في «فمعناه» نتيجةٌ؛ بِناءً على لهذا التقدير.

قولُه: (و ﴿ سِحُرَانِ ﴾ بمعنى: ذَوا سِحْر)، وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي (٢).

⁽١) في النسخ الخطية: «المعاندين»، وهو خطأ.

⁽٢) قال أبو زرعة: "وقولُ أهلِ الكوفةِ أوْلى بالصواب، لأن الكلامَ جرى عَقيبَ ذِكرِ الكتاب في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أُوقِتَ مُوسَى ﴾، فجرت القِصّةُ بعد ذلك بذكْر الكتاب وهو قولُه: ﴿فَأَتُواْ يَكِنْ مِ مِّنَ عِندِاللهُ هُواَهُ هَرَاهُمُ مَا أُوقِى مُوسَى ﴾، فجرت القِصّةُ بعد ذلك بذكْر الكتاب وهو قولُه: ﴿فَأَتُواْ يَكُونَ مَا يَكِنْ مِ مِنْ عِنْ عِنْ عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُو

أو أرادُوا: نوعانِ من السِّحرِ. ﴿ يُكُلِّ ﴾ بكُلِّ واحدٍ منهُما. فإن قلت: بم علَّقْتَ قولَه: ﴿ مِن فَبْلُ ﴾ في هذا التَّفسير؟ قلت: بـ ﴿ أُولَمْ يَكُفُرُوا ﴾، ولي أنْ أُعلِّقه بـ ﴿ أُولِيَ ﴾، فينقلبُ المعنى إلى أنَّ أهلَ مكَّة الذينَ قالُوا هذه المقالة كما كَفَرُ وا بمُحمَّدٍ عَلَيْهِ وبالقُر آنِ ؛ فقد كفرُ وا بمُوسى عليه السَّلامُ وبالتَّوراة، وقالُ وا في مُوسى ومُحمَّدٍ عليهِما الصَّلاةُ والسَّلام: ساحِرانِ تظاهرا. أو في الكتابين: سِحرانِ تظاهرا؛ وذلك حين بَعَثُوا الرِّهطَ إلى رُؤَساءِ اليهودِ بالمدينةِ يسألونهم عن مُحمَّدٍ عَلَيْهِ، فأخبَرُ وهُم أنّه نعتُه وصِفَتُه، إلى رُؤَساءِ اليهودِ بالمدينةِ يسألونهم عن مُحمَّدٍ عَلَيْهِ، فأخبَرُ وهُم أنّه نعتُه وصِفَتُه،

قولُه: (أو أرادوا نوعانِ مِنَ السِّحْرِ)، قالَ صاحبُ «التقريبَ»: يعنُونَ التوراةَ والقرآن. قلتُ: يؤيِّدُ قوله تعالى: ﴿ قُلُ فَأَتُواْ بِكِنَبِ مِنْ عِندِ اللَّهِ هُوَ أَهَدَىٰ مِنْهُماۤ ﴾.

قولُه: (بِمَ علّقْتَ ﴿مِن مَثَلُ ﴾ في لهذا التفسير؟)، أيْ: في تفسيرِ الحَسَن؛ وهوَ قولُه:
«قدْ كانْ للعربِ أصلٌ في زَمَنِ موسى»، وكذا في الحاشية، وفيه تفصيل؛ وهوَ أنّ الضميرَ في ﴿يَكَمْ فَرُوا ﴾: إما للكفَرةِ في زَمَنِ موسى عليهِ السلامُ مِنْ بني إسرائيل؛ فيتعلّقُ ﴿مِن مَن مَبْلُ ﴾ بـ ﴿يَكَمْ فُرُوا ﴾ لا بـ ﴿أُوتِي ﴾؛ لأنّ موسى عليهِ السلامُ ما أُوتِي الكتابَ مِنْ قَبْلِهِم، وإنها وَبّخَ الحاضِرينَ في زَمَنِ محمدٍ صلواتُ الله عليه به؛ لأنبّهُم أبناءُ جِنسِهم في العِناد. وإما لآباءِ الكفرةِ الحاضِرة. فالتوبيخُ نحوُ التوبيخِ في قولِه تعالى: ﴿ثُمّ التَّخَذُهُمُ ٱلْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَانتُمْ ظَللِمُونَ ﴾ [البقرة: ٥١، ٩٢].

ويجوزُ أَنْ يُجعَلَ الضميرُ للكَفَرةِ الحاضِرة، ويُعلّق ﴿مِن قَبْلُ ﴾ بـ﴿أُوتِيَ ﴾، كما قال: «ولي أَنْ أُعلّقه بـ ﴿أُوتِيَ ﴾ وفي كلامِهِ حذف؛ أي: ولي أَنْ أُعلّقه بـ ﴿أُوتِيَ ﴾ وأَجْعَلَ الضميرَ في ﴿يَكَمُ مُوا ﴾ للحاضرِينَ لا لآبائِهِم؛ فينقلبَ المعنى، إلى آخرِه. فعلى هٰذا: إذا قُرِئَ «ساحران» أو ﴿مِيحَرَانِ ﴾ وأُريدَ: ساحران؛ كانَ المرادُ محمدًا وموسى عليها السلام، وإنْ أُريدَ نوعانِ مِنَ السِّحْر؛ فالمرادُ التوراةُ والقرآن.

قولُه: (فقالوا(١) في موسى ومحمد: ساحِرانِ [تظاهرا]، أو في الكتابين: سِحْرانِ تظاهرا)،

⁽١) كذا في الأصول الخطية؛ بالفاء، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «وقالوا» بالواو.

وأنّه في كتابِهِم، فرجَعَ الرَّهْطُ إلى قُريشٍ فأخبروهُم بقَولِ اليهود، فقالُـوا عندَ ذلك: ساحِران تَظاهرا.

[﴿ قُلْ فَأَنُواْ بِكِنَابٍ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهَدَىٰ مِنْهُمَا أَتَبِعُهُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [43]

﴿ هُواَهَدَىٰ مِنْهُمَا ﴾ ممّا أُنزِلَ على مُوسى عليه السَّلامُ وممّا أُنزِلَ عليَّ. هذا الشَّرْطُ من نحوِ ما ذكرتُ أنَّه شرطُ المُدِلِّ بالأمرِ المتَحقِّقِ لصِحَّتِه؛ لأنَّ امتناعَ الإتيانِ بكتابِ أهدى من الكِتابَيْنِ أمرٌ معلومٌ متَحَقِّقُ لا مجالَ فيه للشَّكِّ. ويجوزُ أَنْ يُقصَدَ بحرفِ الشَّكِّ: التَّهكُّمُ بهم.

[﴿ فَإِن لَّذَيَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَأَعْلَمَ أَنَّمَا يَنَيِّعُونَ أَهْوَآءَهُمَّ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىكُ بِغَيْرِ هُدُى مِّنَ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّلِلِمِينَ ﴾ ٥٠]

فإن قلت: ما الفرقُ بينَ فعلِ الاستجابةِ في الآية، وبينَهُ في قولِه:

لهذا التفسيرُ بناءً على القراءةِ الثانية. قالَ الزجاج: والثاني أَظْهَر؛ لقولِه تعالى: ﴿ قُلْ فَأَتُواْ بِكِنَكِ مِنْ عِندِ اللهِ هُوَأَهَدَىٰ مِنْهُمَآ﴾. ولقائلِ أَنْ يقول: لا يَمْنَعُ لهذا مِنْ حَمْلِ ﴿ سِحْرَانِ ﴾ على محمدٍ وموسى عليهما السلام؛ لأنّ المعنى: قل فأتوا بكتابٍ مِنْ عندِ الله هوَ أهدى مِنْ كتابَيْهِما (١)، ويؤيِّدُهُ قراءةُ مَنْ قرأ «ساحران».

قولُه: (هٰذا الشرطُ مِنْ نحو ما ذكرتُ)، أي في سورةِ الشعراء: ﴿ أَن كُنَّا أَوَّلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ٥] قال: «وهوَ الشرطُ الذي يجيءُ بهِ المُدِلُّ بأمْرِهِ المتحقِّقُ بصِحّتِه، ونظيرُهُ قولُ العامِل لمَنْ يُؤخِّرُ جُعْلَه: إنْ كنتُ عَمِلْتُ لكَ فوفِّني حقِّي».

المُدلِّ: الواثِق، وهوَ يُدَلُّ بفُلانٍ: يثقُ بِه.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٤٨).

فَلم يَسْتَجِبْهُ عِندَ ذاكَ مُجِيبُ

حيثُ عُدِّى بغيرِ اللّام؟ قلت: هذا الفعلُ يتعدّى إلى الدُّعاء بنفسِه وإلى الدَّاعي باللّام، ويُحذَفُ الدُّعاءُ إذا عُدِّى إلى الدَّاعي في الغالب، فيُقال؛ استجابَ الله دعاءَه، أو استجابَ له، ولا يَكادُ يقال: استجابَ له دُعاءَه. وأمّا البيتُ فمعناه: فلم يستجِبْ دُعاءَه، على حذفِ المُضاف. فإن قلت: فالاستجابةُ تقتضي دُعاءً ولا دُعاءَ هاهنا. قلت: قولُه: ﴿فَأَتُواْ بِكِنَابٍ ﴾ أمرٌ بالإتيان، والأمرُ بعثٌ على الفِعلِ ودُعاءٌ إليه، فكأنّه قال: فإنْ لم يستجِبُوا دُعاءَك إلى الإتيانِ بالكتابِ الأهدى، فاعلمْ أنّهم قد ألزِمُوا ولم يَبْقَ لهم حُجّةٌ إلّا اتباعُ الهوى، ثمّ قال: ﴿وَمَنَ أَضَلُ مِمّنِ ﴾ لا يتّبعُ في دينِه إلا هوى الله عَنى الفين الله الله عنوعَ الألطاف. ﴿إِنَ اللهُ عَلَى النّهِ الذين اللّاطِفُ بهم عابثٌ. وقولُه لا يَبْدِي هُ في موضعِ الحال، يعني: مخذُولًا مُحلًّ بينَه وبينَ هواه.

[﴿ وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَنَذَكَّرُونَ ﴾ ٥١]

قُرِئ: ﴿وَصَّلْنَا ﴾ بالتَّشدِيدِ والتَّخفيف. والمعنى: أنَّ القُرآنَ أَتَاهُم مُتَتَابِعًا مُتُواصلًا، وعدًا ووَعيدًا، وقَصصًا وعِبَرًا، ومَواعِظَ ونصائِح: إرادةَ أن يتذكَّرُوا فيُقلِحُوا. أو:

قولُه: (فَلم يستجِبْهُ عندَ ذاكَ مُجيب)، أوّله:

وداعِدعايامَنْ يُجيبُ إلى الندى(١)

أي: رُبِّ داعٍ دعا: هلْ مِنْ مُجيبٍ إلى الندى؛ أي: هلْ أحدٌ يَمنَحُ المُستَمنِحِين؟ فلَمْ يُجِبْهُ أحد.

قولُه: (﴿وَصَلْنَا ﴾)، بالتشديد: السبعة، وبالتخفيف: شاذة (٢).

قُولُه: (متتابعًا متواصلًا، وعدًا ووعيدًا)، قالَ الزجّاج: وَصَّلْنا لهُمُ القول؛ أي: فصّلناهُ

⁽١) لكعب بن سعد الغنوي. سبق تخريجه.

⁽٢) وقد قرأ بها الحسن البصري رحمه الله. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٣: ٢٩٥).

نزلَ عليهِم نُزولًا مُتَّصِلًا بعضُه في أثرِ بعض. كقولِه: ﴿ وَمَا يَأْنِيهِم مِن ذِكْرِ مِنَ ٱلرَّحْمَنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُواْ عَنْهُ مُعْرِضِينَ ﴾ [الشعراء: ٥].

[﴿ ٱلَّذِينَ ءَانَيْنَكُمُ ٱلْكِئنَبَ مِن قَبْلِهِ عَهُم بِهِ عَيْوَمِنُونَ ﴾ ٥٦]

نزلتْ في مُؤمِنِي أهلِ الكتابِ. وعن رِفاعَةَ بنِ قَرَظة: نزلتْ في عَشَرةٍ أنا أحدُهم. وقيل: في أربَعِينَ من مُسلِمِي أهلِ الإِنجيل: اثنانِ وثلاثُونَ جاؤُوا مع جعفرٍ من أرضِ الحبشة، وثهانيةٌ من الشّام، والضّميرُ في ﴿مِن فَبْلِهِ ٤ للقُرآن.

[﴿ وَإِذَا يُنْكَى عَلَيْهِمْ قَالُواْ ءَامَنَّا بِهِ * إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن زَّيِّنَا إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلِهِ - مُسْلِمِينَ ﴾ ٥٣]

فإن قلت: أيُّ فرق بينَ الاستئنافَيْن: إنَّهُ وإنّا؟ قلت: الأوّلُ تعليلٌ للإيهانِ به، لأنّ كونَه حقَّا من الله حقيقٌ بأنْ يؤمِنَ به. والثّاني: بيانٌ لقولِه: ﴿ اَمَنَابِهِ ٤ ﴾؛ لأنّه يُحتَملُ أن يكونَ إيهانًا قريبَ العهدِ وبعيدَه، فأُخبِرُوا أنّ إيهائهم به مُتَقادِمٌ؛ لأنّ آباءَهمُ القُدَماءَ قرؤُوا في الكُتُبِ الأُولِ ذكْرَه وأبناؤُهم من بعدِهم ﴿ مِن قَبْلِ وُجُودِه وَنُزُولِه. ﴿ مُسْلِمِينَ ﴾: كائِنينَ على دينِ الإسلام؛ لأنّ الإسلامَ صفةٌ كُلِّ مُوجِدٍ مُصدِّقٍ للوَحْي.

[﴿ أُوْلَيْكِ كُوْتَوْنَ أَجَرَهُم مِّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُواْ وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ ٱلسَّيِئَةَ وَمِمَّا رَزَقَنَهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ ٥٤]

بأنْ وصَلْنا ذِكرَ الأنبياءِ أو أقاصيصَ مَنْ مضى، بعضَها ببعض (١١). والحاصلُ أنّ الوصلَ يقتضي التتابُعَ وإنها يقال: وصل؛ إذا كانَ بينَ الكلامينَ اتصالٌ معنويٌّ ومناسبة، أو اتصالُ لفظيٌّ بأنْ يكونَ الكلامُ متتابعًا مسرودًا لَمْ يقعْ بينَهُما فاصِلة.

قولُه: (﴿مِن مَّبْلِهِ ﴾ مِنْ قَبْلِ وُجودِه)، قيل: أشارَ إلى مذهبِه (٢).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٤٨).

⁽٢) يعنى: في القول بخلق القرآن، وكونه لم يكن موجوداً ثم وُجِد.

﴿ بِمَا صَبُرُوا ﴾ بِصَبْرِهِم على الإيهانِ بالتَّوراةِ والإيهانِ بالقُرآن. أو: بصبْرِهِم على الإيهانِ بالقُرآن أو: بصبْرِهِم على الإيهانِ بالقُرآنِ قبلَ نُزُولِه وبعدَ نُزُولِه. أو: بصبْرِهِم على أذى المُشرِكِينَ وأهلِ الكتاب. ونحوُه: ﴿ يُوَوِّ تِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّمْتِهِ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ الله عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الل

[﴿ وَإِذَا سَكِمِعُواْ اللَّغْوَ أَعْرَضُواْ عَنْهُ وَقَالُواْ لَنَآ أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ سَلَمُ عَلَيْكُمْ لَا نَبْنَغِي الْجَلِهِلِينَ ﴾ ٥٥]

﴿ سَلَمُ عَلَيْكُمُ ﴾ تودِيعٌ ومُتارَكة. وعن الحسنِ رضيَ الله عنه: كلمةُ حِلمٍ من المُؤمِنين ﴿ لَا نَبْنَغِي ٱلْجَهِلِينَ ﴾ لا نُريدُ مخالطَتهُم وصُحبَتَهُم، فإنْ قلت: مَن خاطبوا بقولِهم ﴿ وَلَكُمْ أَعْمَنْكُمْ فَ فَالَت: اللَّاغِينَ الذينَ دَلَّ عليهِم قولُه: ﴿ وَإِذَا سَيَعُوا اللَّغِينَ الذينَ دَلَّ عليهِم قولُه: ﴿ وَإِذَا سَيَعُوا اللَّغِينَ الذينَ دَلَّ عليهِم قولُه: ﴿ وَإِذَا سَيَعُوا اللَّغِينَ الذينَ دَلَّ عليهِم قولُه: ﴿ وَإِذَا سَيعُوا اللَّهِ عَلَى اللَّهُ وَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ اللَّهُ وَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَالْعَلَامُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَالًا عَلَالًا عَلَيْهُم وَاللَّهُ وَلَهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّالَةُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَالَ

[﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِكَنَ اللّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ وَهُو أَعَلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ ٥٦] ﴿ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ لا تقدِرُ أن تُدْخِلَ في الإسلامِ كُلَّ مَن أحبَبتَ أنْ يدخُلَ فيه مِن قومِكَ وغيرِهم، لأنّك عبدٌ لا تعلمُ المَطبوعَ على قلبِه مِن غيرِه ﴿ وَلَكِكَنَ اللّهَ ﴾

قولُه: (توديعٌ ومتارَكة)، نقلَ في «المطلع» عَنِ الزجّاج: لَمْ يريدوا بقولِم: ﴿سَلَمُ عَلَيْكُمْ ﴾ التحية؛ وإنها أرادوا: بيننا وبينَكُمُ المتاركةُ والتسليم (١)، كأنهم قالوا: سَلِمْتُمْ مِنّا، لا نُعارِضُكُمْ بالشّتْم والأذى.

قولُه: (﴿لاَ تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْكَ ﴾: لا تَقْدِر)، وإنها فسّرَهُ بهذا وعلله بقولِه: «لأنكَ عبدٌ لا تَعلَمُ»؛ لأنّ كلمة الاستدراكِ وُضِعَتْ لتدخُلَ بينَ كلامَيْنِ متغايرَيْنِ نفيًا وإيجابًا، فإذا ذلّ قولُه: «ولكنّ الله» إلى آخرِه على أنهُ تعالى يقدِرُ على الهداية لعلمِهِ بالمهتدي، يجبُ أنْ يُفسّرَ قولُه: ﴿ إِنَّكَ لاَ تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْكَ ﴾ بقولِه: لا تقدِرُ على الهدايةِ لأنكَ عبدٌ لا تعلمُ المهتدي.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٤٩).

يُدخِلُ في الإسلامِ ﴿مَن يَشَآءُ ﴾ وهو الذي عَلِمَ أَنَّه غيرُ مطبوعٍ على قلبِه، وأن الألطاف تنفعُ فيه، فَيقُرُنُ به ألطافه حتّى تدعُوه إلى القَبُولِ ﴿وَهُو أَعَلَمُ بِالْمُهَتَدِينَ ﴾ بالقابِلِينَ مِن الذينَ لا يقبَلُون. قال الزَّجَاج: أجمع المُسلِمُونَ أنَّها نزلتْ في أبي طالب، وذلك أنّ أبا طالبٍ قال عندَ موتِه: «يا مَعشَرَ بنِي هاشِم، أطيعُوا مُحمَّدًا وصدِّقُوه تُفلِحُوا وتَرْشُدُوا، فقالَ النَّبِيُ عَلَيْهُ: يا عَمِّ، تأمُرُهُم بالنَّصيحةِ لأنفُسِهم وتَدَعُها لنَفْسِك؟ فقالَ النَّبِيُ عَلَيْهُ: يا عَمِّ، تأمُرُهُم بالنَّصيحةِ لأنفُسِهم وتَدَعُها لنَفْسِك؟ فقالَ: في أخرِيكُ قال: أريدُ منكَ كلمةً واحدةً فإنَّكَ في آخرِ يَوْم من أيّامِ الدُّنيا: أن تقولَ لا إله إلا الله. أشهدُ لكَ بها عندَ الله. قال: يا ابنَ أخي، قد علمتُ إنَّك لصادِقٌ، ولكنِّي أكرَهُ أن يُقال: خَرِعَ عندَ المَوْت، ولولا أنْ تكُونَ عليكَ وعلى إنَّك لصادِقٌ، ولكنِّي أكرَهُ أن يُقال: خَرِعَ عندَ المَوْت، ولولا أنْ تكُونَ عليكَ وعلى

قولُه: (قالَ الزجاج: أَجْمَعَ المسلمون)، والمذكورُ في «تفسيرِه»: أجمعَ المفسرونَ أنها نزلتْ في أبي طالب، وهيَ عامّةٌ لأين في أبي طالب، وهيَ عامّةٌ لأيه يهذي إلا الله عزّ وجل، ولا يُرشِدُ ولا يُوفِّقُ إلا الله، وكذَّلكَ هوَ يُضِلُّ مَنْ يشاء (١).

رَوينا في «صحيحِ البخاريِّ» عنِ ابنِ المسَيِّب، عنْ أبيه: أنّ أبا طالبِ لمّا حَضَرَتْهُ الوفاةُ دخلَ عليه النبيُّ ﷺ، وعندَهُ أبو جهل؛ فقال: «أي عمّ، قُل: لا إله إلا الله؛ كلمةً أُحاجُّ لكَ بها عندَ الله». فقال أبو جهلٍ وعبدُ الله بنُ أمية: يا أبا طالب، ترغبُ عنْ مِلّةِ عبدِ المطّلِب؟ فلَمْ يزالا يُكلِّ إنهِ حتى قالَ آخرَ شيءٍ كَلّمَهم به: على ملةِ عبدِ المطّلِب. فنزلَتْ: ﴿ إِنّكَ لَا تَحْرَ شيءٍ كَلّمَهم به: على ملةِ عبدِ المطّلِب. فنزلَتْ: ﴿ إِنّكَ لَا تَحْرَ شيءٍ كَلّمَهم به: على ملةِ عبدِ المطّلِب. فنزلَتْ: ﴿ إِنّكَ لَا تَحْرَ مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ (٢).

وعنْ مسلم والترمذيّ عنْ أبي هُريرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ لعمِّهِ عندَ الموت: «قل: لا إله إلا الله؛ أشّهدُ لكَ يومَ القيامة» فأبى؛ فأنزلَ الله: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ (٣).

قولُه: (خرع عندَ الموت)، بالخاءِ المعجمةِ والراء. الجوهري: الخَرَعُ ـ بالتحريك ـ: الرّخاوةُ في كلّ شيء؛ يُقال: خرع الرّجُلُ أي: ضَعُف. النّهاية: ويُروى بالجيم والزاي؛ وهو:

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٤٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٨٨٤) ومسلم (٢٤) و(٣٩).

⁽٣) «سنن الترمذي» (٣١٨٨) وهو في «مسند أحمد» (٩٦٨٥).

بَنِي أبيكَ غضاضةً ومَسَبّةً بعدي، لقُلتُها، والأقرَرْتُ بها عَيْنَك عندَ الفِراق، لِما أرى من شِدَّةِ وَجدِكَ ونصيحَتِك، ولكنِّي سَوفَ أموتُ على ملَّةِ الأشياخِ عبدِ المُطَّلِبِ وهاشِم وعبدِ مَناف».

[﴿ وَقَالُوّا إِن نَتَيِعِ ٱلْمُدَىٰ مَعَك نُنَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَا ۚ أَوَلَمْ نُمَكِّن لَهُمْ حَرَمًا عَامِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِن لَدُنّا وَلَكِحَنَّ أَكْثُرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٥٧]

الخَوْف. وقالَ ثعلب: إنها هوَ بالخاءِ والراء.

قولُه: (غضاضة)، ذِلَّةٌ ومَنقَصة.

قولُه: (أَكَلَةُ رأس، أي: قليلون)، يكفيهِمْ رأسٌ واحد، وهوَ جَمْعُ «آكِل».

قولُه: (أنْ يتخطّفونا مِنْ أرضِنا)، التخَطُّف: الانتزاعُ بسرعة.

قولُه: (فألقَمَهُم الله الحَجَرَ)، ألقَمَهُ الحَجَر: ألزَمَهُ الحُجّة؛ مِن: إلقامِ الأُمِّ الثدي.

قولُه: (يتغاورون)، الأساس: التغاور: التناحُر، وفلانٌ مغايرٌ ومغاور، ومغوارٌ مِنْ قوم مغاوير. والأَوْب: المرجع، كُلُّ أَوْب: كُلُّ وَجْه.

وإلى الحرم مجازٌ. ﴿ يُجْبَى إِلَيْهِ ﴾ تُجلَبُ وتُجمَعُ. قُرِئَ بالياءِ والتّاء. وقرئ: (تُجنى)، بالنُّون، من الجَنْي. وتَعْدِيَتُه بـ ﴿ إِلَى » كقولِه: يَجنِي إِلَى فيه، ويَجْنِي إلى الخافة و ﴿ فُمُراتُ »: بضمّتينِ وبضَمَّةٍ وسُكُون. ومعنى الكُلِّيَّة: الكثرةُ، كقولِه: ﴿ وَأُوتِيَتَ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ بضمّتينِ وبضَمَّةٍ وسُكُون. ومعنى الكُلِّيَّة: الكثرةُ، كقولِه: ﴿ وَأُوتِيَتَ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النمل: ٢٣] ﴿ وَلَكِكِنَ آَكَ ثُرَهُمُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ متعلِّقُ بقولِه ﴿ مِن لَذُنا ﴾ أي: قليلُ منهم يُقِرُّ ونَ بأنَّ ذلك ولا يَفْطِنُون له، وأكثرُهم جَهَلةٌ لا يَعلَمُونَ ذلك ولا يَفْطِنُون له، ولو عَلِمُوا أَنَّ الخوفَ والأمنَ من عندِه. ولمَا خافُوا التَّخطُّفُ

قولُه: (وإلى الحرم مجاز)، إذا جعلَ ﴿ عَامِنًا ﴾ صفةً لـ ﴿ حَرَمًا ﴾. قالَ في البقرة: «أو آمنًا مَنْ فيه؛ كقولِك: نهارُهُ صائمٌ وليلُهُ قائم».

قولُه: (قُرِئَ بالياءِ والتاء)، نافع: بالتاءِ الفوقانية، والباقون: بالياء (١)، وبالنونِ: شاذ. والجني: قطعُ الثمر.

قولُه: (ويجني إلى الخافة)، الجوهري: الخافة: الخريطةُ مِن أدمٍ يُشتارُ فيها العسل (٢).

قولُه: (و "ثُمُرات " بضمّتَيُن)، قالَ ابنُ جِنّي: هيَ قراءةُ أبانِ بنِ ثعلب، جُمِعَ "ثَمَرةٌ " على "ثُمْرٍ " بنحو: خَشَبةٍ وخُشْب، وأَكَمةٍ وأُكْم، ثُمّ ضُمّتْ الميمُ إشباعًا وتمكينًا، ثم جُمِعَ "ثُمُرٌ " على ثُمُراتٍ جمعَ التأنيث؛ فجرى ما لا يعقلُ مجرى المؤنث، وعليهِ قالوا: يا ثاراتِ فلان؛ جمعُ ثأر (٣).

قولُه: (ومعنى الكُلِّية: الكثرة)، عن بعضِهِم: كلمةُ «كل» للإحاطة؛ فاستُعيرتْ لنفسِ الكثير؛ لأنهُ مجموعُ المعنى مفردُ اللفظ.

قولُه: (ولا يَفطِنون)، الفِطْنةُ كالفَهْم؛ تقولُ: فطَنْتُ الشيءَ ـ بالفتح ـ ، وقدْ فَطِنَ ـ بالكسر ـ فِطنةً وفَطانة. وفي حديثِ فاطمةَ رَضِيَ الله عنها: فلَمْ يفطِنْ حتى فطِنْتُ لها^(٤).

⁽١) لأن تأنيث الثمراتِ غير حقيقي. انظر: «حجّة القراءات» ص٤٨.

⁽۲) يقال: شار العَسَلَ يشورُه واشتاره يشتارُه: اجتناه من خلاياه ومواضعه. «لسان العرب» مادة (شور).

⁽r) «المحتسب» (r: ١٥٢).

⁽٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٠٠٣٠) وأبو داود (٤٨٩٨) وغيرهما من حديثِ عائشةَ رَضِيَ الله عنها.

إذا آمنُوا به وخلعُوا أنداده. فإن قلت: بم انتَصَبَ رِزقًا؟ قلت: إن جعلتَه مصدرًا جازَ أن يَنْتَصِبَ بمعنى ما قَبْلَه؛ لأنّ معنى ﴿ يُحَبِّى ٓ إِلَيْهِ ثَمَرَتُ كُلِّ شَىءٍ ﴾ ويُرزَقُ ثمَراتِ كُلِّ شيءٍ: واحد، وأن يكونَ مفعولًا له. وإنْ جعلتَه بمعنى: مرزوق، كان حالًا من النَّمراتِ لتَخَصُّصِها بالإضافة، كها تنتصبُ عن النَّكرةِ المُتخصِّصةِ بالصِّفة.

[﴿ وَكُمْ أَهْلَكُ نَامِن قَرْبَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ۚ فَلِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَرَ تُسْكَن مِنْ بَعْدِهِمَ إِلَّا قَلِيلًا وَكُنَّا خَنُ ٱلْوَرِثِينَ ﴾ ٥٨]

هذا تخويفٌ لأهلِ مَكّة من سُوءِ عاقبة قوم كانوا في مثلِ حالهم من إنعام الله عليهم بالرُّقُودِ في ظِلالِ الأمنِ وخَفْضِ العَيْش، فغَمِطُوا النَّعمة وقابَلُوها بالأَشَرِ والبَطَر، فلمَّرهُم الله وحرَّبَ دِيارَهم. وانتصبتْ ﴿مَعِيشَتَهَا ﴾ إمّا بحذفِ الجارِّ وإيصالِ الفعل، كقولِه تعالى: ﴿ وَأَخْنَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ ﴾ وإمّا على الظرفِ بنَفْسِها، كقولِك: زيدٌ ظنِّي مُقيم. أو بتقديرِ حذفِ الزَّمانِ المُضاف، أصلُه: بطِرَت أيّامَ معيشَتِها، كخُفوقِ

قولُه: (وخلعوا أندادَه)، النهاية: هو مِن: خلعتُ الثوب؛ إذا ألقيتَهُ عنك. شُبِّهَتِ الطاعةُ واشتها لها على الإنسانِ به، ومنهُ سُمِّيَ الأميرُ إذا عُزِل: خليعًا؛ كأنهُ قَدْ لَبِسَ الإمارةَ ثُمِّ خَلَعَها.

قولُه: (مِن إنعامِ الله عليهم بالرُّقودِ في ظلالِ الأمنِ وخفضِ العيش)، قال:

مَـنْ كَانَ بِالدنيا أَخَا ثَقَةٍ بِهِـا وَالأَمنُ مَذَهـبُ ليلِه وَنَهَارِهُ عَطَفَتْ عَلَيهِ مِنَ الردى بقوابل قَدْ نَامَ عَنَهَا نَاظَـرًا لِحِذَارِهُ(١)

قولُه: (فغَمِطُوا)، أي: حَقّروا. وغمطُ الناس: الاحتقارُ لَمَّمْ والإزراءُ بهم، قالهُ الجوهري. قولُه: (وإما على الظرفِ بنفسها)، سيّاهُ ظرفًا مجازًا؛ لأنهُ مصدرٌ مؤوّل. ويجوزُ أنْ يكونَ «مفعلة» للزمانِ والمكان؛ كقولِك: زيدٌ ظني مقيم؛ أي: في ظني، والعاملُ في «ظني» المنتزَعُ مِنْ معنى الجملةِ كالإخبارِ والإسنادِ والحكم.

⁽١) لم أهتدِ إلى قائل البيتين.

النَّجم، ومَقْدَمِ الحَاجِّ. وإِمَّا بتضمينِ ﴿ بَطِرَتْ ﴾ معنى: (كفرت) و (غَمِطت). وقيل: البَطَرُ سوءُ احتهالِ الغنى، وهو: أن لا يُحفظ حقُّ الله فيه. ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ من السُّكنى. قال ابنُ عبّاسٍ رضي الله عنهُما: لم يسكُنْها إلّا المُسافِرُ ومارُّ الطَّريقِ يومًا، أو ساعة، ويُحتَمَلُ أنَّ شُؤمَ معاصي المُهلكِينَ بقي أثرُه في ديارِهم، فكُلُّ مَن سكَنَها مِن أعقابِهم لم يبقى فيها إلّا قليلًا. ﴿ وَكُنَاها عَلَى الْمُهاكِنِ مِن ساكِنِيها، أي: تركناها على حالٍ لا يسكُنُها أحدٌ، أو: خرّبناها وسوّيناها بالأرض.

تَتَخَلُّفُ الآثارُ عن أصحابِها حِينًا ويُدرِكُها الفناءُ فَتتبَعُ

[﴿ وَمَاكَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَيْ حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَنْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَاينتِنَا وَمَاكُنَّا مُهْلِكِ ٱلْقُرَحِ وَإِلَّا وَأَهْلُهَا ظَلِلْمُونَ ﴾ ٩٥]

قولُه: (وإمابتضمين ﴿بَطِرَتْ ﴾معنى «كفرت»)، الأساس: ومِنَ المجاز: بَطِرَ فلانُّ نعمةَ الله؛ أي: استخفّها فكفَرَها، ولم يستَرْجِحْها فيشكُرْها. ومنهُ قولُه تعالى: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾.

قوله: (البَطَر: سوءُ احتمالِ الغِنى؛ وهوَ أنْ لا يحفظ حقّ الله فيه)، النهاية: في الحديث: «الكِبْرُ بَطَرُ الحَقِّ»(١) هوَ أنْ يجَعَلَ ما جَعَلَهُ الله حقًّا مِنْ توحيدِهِ وعبادتِهِ باطلاً.

قولُه: (﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ مِنَ السُّكْني)، يُقال: سَكَنْتُ داري وأَسْكَنْتُها غيري، والاسمُ مِنه: السُّكْني؛ كما أنّ العُتْبي مِنَ الإعتاب. فقولُه: ﴿ إِلا قليلًا مِنَ السكني » معناه: إلا سُكني قليلًا.

قولُه: (أي: تركناها على حالٍ لا يسكُنُها أحد)، وذلكَ أنّ معنى أنهُ تعالى وارثٌ هو: أنّ الأشياءَ كلّها في العاقبةِ زائلةٌ عمّنِ ادّعى ملكَها، صائرةٌ إليهِ تعالى لمّا ينادِي: لِمَنِ الملكُ اليوم؟ فيُقال: لله الواحدِ القهار.

قولُه: (تتخلف الآثار) البيت (٢) للمتنبي، يعني: تتبعُ الآثارُ الأصحابَ، أي: الآثارُ تبقى بعدَ صاحبِها زمانًا مِنَ الدهر، ثم تفني وتتبعُ صاحِبَها في الفناء.

⁽١) أخرجه مسلم (٩١) من حديثِ عبد الله بن مسعود رَضِيَ الله عنه.

⁽٢) للمتنبي في «ديوانه» بشرح الواحدي (١: ٣٥٣)، وللفائدة انظر: «ربيع الأبرار» للزمخشري (١: ٢٧٠).

وما كانتْ عادةُ ربِّك أن يُهلِكَ القُرى في كُلِّ وقتٍ ﴿ حَتَى يَبْعَثَ فِي ﴾ القريةِ التي هي أَمُها، أي: أصلُها وقَصَبتُها التي هي أعهاهًا وتوابِعُها ﴿ رَسُولًا ﴾ لإلزامِ الحُجّةِ وقَطْعِ المَعذِرة، مع علمِه أنَّهم لا يُؤمِنُون. أو: وما كان في حُكمِ الله وسابقِ قضائِه أنْ يُهلِكَ القُرى في الأرضِ حتّى يَبعَثَ في أمِّ القُرى يعني: مكَّةَ رسولًا؛ وهو محمَّدٌ عَلَيْ خاتَمُ الأنبياء. وقُرئ: (إِمّها) بضمِّ الهمزةِ وكسرِها لاتباعِ الجرِّ، وهذا بيانٌ لعدلِه وتقدُسِه عنِ الظُّلم، حيثُ أَخبرَ بأنَّه لا يُهلِكُهم إلّا إذا استحقُّوا الهلاكَ بظُلمِهم، ولا يُهلِكُهم مع كونِهم ظالمينَ إلّا بعدَ تأكيدِ الحُجّةِ والإلزامِ ببعثةِ الرُّسُل،

قولُه: (وقَصَبتُها التي هيَ أعمالهُا)، الجوهري: قصبةُ القرية: وسطُها، وقصبةُ السواد: مدينتُها.

قولُه: (لإلزامِ الحُجّةِ وقطعِ المعذِرة، معَ علمِهِ أَنّهُمْ لا يُؤمنون)، هذا يَهدِمُ قاعدة مذهبِه؛ لأنّ لَمُّمْ أنْ يعتذروا بسابِقِ علمِهِ فيقولوا: أليسَ في علمِكَ وحُكمِكَ أنّا لا نؤمِن؟ فكيفَ لنا أنْ نأتِيَ على خِلافِ علمِك؟ وليسَ الجوابُ عنهُ إلا أنْ يُقال: ﴿ لَا يُشْتَلُ عَمّاً يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

قولُه: (أو: وما كانَ في حُكم الله وسابق قضائه)، لهذا الوجه مبنيٌّ على قولِهِ تعالى: ﴿ وَإِن مِن قَرْبَةٍ إِلّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْقِيسَمَةِ ﴾ [الإسراء: ٥٨]، ومِنْ أمارات القيامة بعثةُ الرسولِ ﷺ؛ ولهذا قال: ﴿ بُعِثْ أَنا والساعةُ كهاتين ﴾ (١). والوجهُ الأولُ أوفقُ لتأليفِ النظم؛ لأنهُ تعالى لمّا قال: ﴿ وَكُمْ آهَلَكَ نَامِن قَرْبَحَةٍ بَطِرَتَ مَعِيشَتَهَا ﴾ بَيْنَ أَنّ الإهلاكَ إنها كانَ لأنهم لم يشكروا الله على ما أولاهُمْ مِنَ النعمة، ومِنْ أَجَلِّ النعمةِ بعثةُ الرُّسُلِ وشكرُ الاقتداءِ بهداهُمْ والاقتفاءِ بآثارِهم.

قولُه: (إلا بعدَ تأكيدِ الحُجّةِ والإلزامِ ببعثةِ الرُّسُل)، الانتصاف: هٰذا سؤالٌ واردٌ على

⁽١) أخرجه البخاري (٢٥٠٤) ومسلم (٢٩٥١) وغيرهما من حديثِ أنس بن مالكِ رَضِيَ الله عنه. وفي الباب عن أبي هريرة وجابر بن عبد الله رَضِيَ الله عنهما.

ولا يَجِعَلُ عِلْمَه بأحوالهِم حُجّةً عليهم، ونزَّهَ ذاتَه أن يُهلِكَهم وهم غيُر ظالمين، كما قالَ تعالى: ﴿ وَمَاكَانَرَبُكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ [هود: ١١٧].

فنصَّ في قولِه: ﴿بِظُلْمِ ﴾ أنّه لو أهلكهُم وهم مُصلِحُونَ لكانَ ذلك ظُلمًا منه، وأنَّ حالَه في غناهُ وحكمَته منافيةٌ للظُّلم، دلَّ على ذلك بحرفِ النَّفيِ مع لامِه، كما قالَ الله تعالى: ﴿وَمَاكَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَنَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٣].

[﴿ وَمَآ أُوتِيتُ مِن شَيْءٍ فَمَتَكُمُ ٱلْحَيَوةِ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتُهَا ۚ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبَقَى ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [٧٠]

وأيُّ شيءٍ أَصَبتُمُوه من أسبابِ الدُّنيا؛ فما هو إلَّا تمتُّعٌ وزِينةٌ أيَّامًا قلائلَ، وهي مُدّةُ

القَدَريَّة؛ إذْ لَوْ كانتِ العقولُ تحكُمُ بأحكامِ التكاليف؛ لقامتِ الحُجَّةُ على الناس، وإنْ لَمْ يكُنْ بعثة، ولا يجدونَ عنهُ جوابًا(١).

قولُه: (ولا يجعلُ عِلْمَهُ بأحوالِهِم حُجّةً عليهم)، يعني: أنّ الله تعالى لا يعامِلُ خلقَهُ بعِلْمِه؛ بلْ يعاملُهُم بفعلِهِم.

قولُه: (فنَصّ في قولِه: ﴿بِظُلِمٍ ﴾ أنّهُ لوْ أهلكَهُم وهُمْ مصلِحون؛ لكانَ ذٰلكَ ظُلمًا مِنه)، فجوابُهُ أنهُ لِسمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ معناه: ليسَ مِنْ شأنِهِ وعادتِهِ إلا التفضَّلُ والرحمة؛ فلا يُجوابُهُ أنهُ لِسمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ معناه: ليسَ مِنْ شأنِهِ وعادتِهِ إلا التفضَّلُ والرحمة؛ فلا يُجلِكُهُم في حالِ صلاحِهِم، ولوْ فَرَضَ إهلاكَها فبِعَدْلِه؛ لأنهُ يتصرّفُ في مُلكِهِ؟ كما سَبَق.

قولُه: (وأي شيء أصَبْتُموه)، أبرزَ الضميرَ المنصوبَ ليُؤذِنَ بأنّ «ما» _ في ﴿وَمَا أُوتِيتُم ﴾ وأويتُم وصولة، وقد بُيِّنَتْ بقولِه: ﴿ مِن شَيْءٍ ﴾ ؛ فأفادَتِ الشيوعَ فأُجِيبَ بالفاءِ في قولِه: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِعْمَةٍ فَمِنَ ٱللّهِ ﴾ [النحل: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِعْمَةٍ فَمِنَ ٱللّهِ ﴾ [النحل: ٣٥]. ويؤيِّدُهُ قولُه: ﴿ وَمَا عِن مَا اللهِ عَلَيْهُ ﴾ إلا موصولة.

وأما إفادةُ الحصرِ في قولِه: «فما هوَ إلا تمتُّعٌ وزينة» فمِنْ مفهومِ التركيب؛ لأنَّ الآيةَ مِنَ

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٢٤).

الحياةِ المُتقضِّية. ﴿وَمَاعِنكَ اللَّهِ ﴾ وهو ثوابُه ﴿خَيْرٌ ﴾ في نفسِه من ذلك ﴿وَأَبْقَى ﴾؛ لأنَّ بقاء دائمٌ سَرْ مَدٌ. وقُرِئ: (يعقلون) بالياء، وهو أبلغُ في المَوعِظة. وعنِ ابنِ عبّاسِ رضيَ الله عنهُما: «أنّ الله خلقَ الدُّنيا وجعلَ أهلَها ثلاثةَ أصنافِ: المؤمن، والمُنافق، والكافر؛ فالمُؤمنُ يتزوَّد، والمُنافقُ يتزيَّن، والكافرُ يتمتَّع».

[﴿ أَفَمَن وَعَدْنَهُ وَعَدَّا حَسَنَا فَهُو لَنقِيهِ كَمَن مَنْعَنَهُ مَتَعَ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ هُوَيَعُمَ ٱلْقِينَمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ ﴾ 71]

هذه الآيةُ تقريرٌ وإيضاحٌ للتي قبلَها. و(الوعدُ الحَسَن): الثَّوابُ؛

التقسيمِ الحاضر، كأنهُ قيل: إنّ ما يتصلُ بكُمْ ما هوَ مِنْ عندِ الله، أو غيرُ ذٰلك. فالأوّلُ باقٍ لا محالة، والثاني فانٍ ولا شكّ فيه.

قولُه: (وقُرِئَ: "يعقلون")، بالياءِ التحتانيّة: أبو عمرو (١)، وهوَ أبلغُ في الموعظة؛ لأنّ الخطابَ معَ أهلِ مكة، كأنهُ لمّا عَدَلَ مِنَ الخِطابِ إلى الغَيْبةِ آذَنَ بأنّ أولٰئكَ البُعداءَ مِنَ الخيرِ لا عقلَ لهم؛ حيثُ يُؤثِرونَ الفاني على الباقي، والدنيءَ الحقيرَ على الشريفِ العظيم. روى الإمامُ عنِ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه: مَنْ أَوْصى بثُلُثِ مالِهِ لأعقلِ الناسِ صرفَ إلى المشتغِلينَ بطاعةِ الله؛ لأنّ أعقلَ الناسِ مَنْ أعطى القليلَ وأخذَ الكثير. فكأنهُ رَضِيَ الله عنهُ اقتبسَ المعنى مِنْ هٰذهِ الآية (٢).

قولُه: (لهذه الآيةُ تقريرٌ وإيضاح)، أما كونهُ تقريرًا فإنهُ ضَرَبَ المعنيَيْنِ - أعني: ﴿وَمَا أُوتِيتُم ﴾، ﴿وَمَا عِن دَاللّهِ ﴾ مثلًا في لهذه الآية، وأخرجَهُما محرجَ المشبّهِ والمشبّهِ به، وأَدْخَلَ همزةَ الإنكارِ على فاءِ التعقيبِ العاطفةِ لهذهِ الجملةِ على الأولى. والمعنى: أَبَعْدَ لهذا التفاوتِ الظاهر يستويان؟ أي: أبناءُ الدنيا والآخرة. وأما البيانُ فإنهُ تعالى ذكرَ أنّ ما أوتوا مِنْ شيء فهوَ تمتُّعٌ وزينةٌ أيامًا قلائل. ولمْ يبيِّنْ في تلكَ الآيةِ مآلها وسوءَ مغبّتِها فبيّنَ في لهذهِ الآيةِ أنّ المَالَ أَنهُمْ يُحضَرونَ النار، وذكرَ فيها أنّ ما عندَ الله خيرٌ وأبقى. ولمْ يبيِّنْ العاقبةَ فيه؛ فبيّنَ في

⁽١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٤٧.

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٨)، ولتمام الفائدة انظر: «روضة الطالبين» (٦: ١٦٩).

لأنه منافعُ دائمةٌ على وجهِ التّعظيمِ والاستحقاق، وأيُّ شيءِ أحسنُ منها؟ ولذلك سمّى الله الجنّة بالحُسنى. و ﴿ لَقِيهِ ﴾ كقولِه تعالى: ﴿ وَلَقَنْهُمْ نَضْرَهُ وَسُرُورًا ﴾، وعكسُه ﴿ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيَّا ﴾ [مريم: ٥٩] ﴿ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ ﴾ من الذين أُحضِرُوا النّار، ونحوه: ﴿ لَكُذَّتُ مِنَ ٱلْمُحْضَرُونَ ﴾ [الصافات: ٢٧] ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَإِنّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾ [الصافات: ٢٧] قيل: نزلتُ في رسولِ الله ﷺ وأبي جهل. وقيل: في عليٍّ وحمزة وأبي جهل. وقيل: في عليٍّ وحمزة وأبي جهل. وقيل: في عمّارِ بنِ ياسرِ والوليدِ بنِ المُغيرة. فإن قلت: فسّر لي الفاءَينِ وثُمّ، وأخبرني عن مواقِعِها. قلت: قد ذكر في الآية التي قبلَها مَتاعَ الحياةِ الدُّنيا وما عندَ الله وتفاوُتَهُا، ثمّ عقبه بقولِه: ﴿ أَفَعَن وَعَدْ نَهُ ﴾ على معنى: أبعدَ هذا التّفاوُتِ الظّاهرِ يُسوّي بينَ أبناءِ الآخرةِ وأبناءِ الدُّنيا؟ فهذا معنى الفاءِ الأُولى وبيانُ موقِعِها. وأمّا الثّانيةُ فللتّسبيب: الأخرةِ وأبناءِ الدُّنيا؟ فهذا معنى الفاءِ الأُولى وبيانُ موقِعِها. وأمّا الثّانيةُ فلتّسبيب: لأنّ لقاءَ الموعُودِ مُسَبَّبٌ عن الوعدِ الذي هو الضّمانُ في الخير. وأمّا الثّانيةُ فلتراخي حالِ الإحضارِ عن حالِ التَّمتيع، لا لتراخي وقتِه عن وقتِه عن وقتِه.

هٰذهِ أنّ الموعودَ الجنة، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «والوَعْدُ الحَسَن: الثواب» إلى فولِه: «ولذٰلكَ سَمّى الله الجنةَ بالحسني».

قولُه: (لأنهُ منافِعُ دائمة)، تعليلٌ لتفسير الوعدِ الحسنِ بالثواب. وإنّها قَيَّدَ التعريفَ بقولِه: «على وجهِ التعظيم»؛ لأنّ المنافعَ الدنيويةَ ليستْ للتعظيم؛ أكثرُ ها بلْ جُلُها استدراج، قالَ الله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي هُمُ لِيَزْدَادُوٓ أَإِشْمًا ﴾ [آل عمران: ١٧٨]. وقيّدَ الاستحقاقَ إشارةً إلى مذهبِه؛ فإنهُ مقيّدٌ عندَنا على وجهِ التفضُّل.

قولُه: (وأما ﴿ثُمَّ ﴾ فلتراخي حالِ الإحضارِ عنْ حالِ التمتيع، لا لتراخي وقتِهِ عنْ وقتِه)، لأنهُ أبلَغُ وأكثرُ إفادةً لأنّ تأخُّرَ زمانِ الإحضارِ عنْ زمانِ التمتيعِ ظاهرٌ بَيِّن، لا يحتاجُ إلى التنبيهِ عليه. قالَ صاحبُ «الفرائد»: لا مانعَ أنْ تكونَ مستعمَلةً في حقيقتِها وهوَ التراخي في الزمان، والحملُ على المجازِ بدونِ المانعِ باطل. ويمكنُ أنْ يُقال: متّعناهُ زمانًا وهوَ زمانُ حياتِه، ثُمَّ أُحضِرَ يومَ القيامة.

وقُرئ: (ثُمَّ هُوَ) بِسُكونِ الهاء، كما قيل (عضْدٌ) في (عضْدٍ)؛ تشبيهًا للمُنفصلِ بالمُتَّصل، وسكونُ الهاء في (فَهْوَ)، (وَهْوَ)، و(لَهْوَ) - أحسنُ؛ لأنَّ الحرف الواحدَ لا يُنطَقُ به وحدَه؛ فهو كالمُتَّصل.

[﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءَى الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ١٦٢]

﴿ شُرَكَآءِى ﴾ مبنيٌّ على زعمِهِم، وفيه تهكُّمٌ، فإن قلتَ: (زعم) يطلُبُ مفعُولَين، كقولِه:

ولم أزعُمْكِ عَنْ ذاكَ مَعْزِلا

فأين هُما؟ قلت: محذوفان، تقديرُه: الذين كنتُم تزعُمونَهم شركائي.

وقلتُ: مَنْ مُنِحَ الذَّوْقَ السليمَ والطَّبْعَ المستقيمَ فلْيَذُقْ ما أثرُهُ معَ قولِنا: متّعناهُ أيامًا قلائلَ ثُمّ أَوْقَعناه في مشاقِّ الأبد، على نحوِ قولِه: ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبَكُوا كَثِيرًا ﴾ [التوبة: ٨٦]؛ هلْ يَجِدُ لهُ رَوْنَقًا وبهاء؟ ولنحقق أنّ أربابَ البلاغةِ وأصحابَ الفصاحةِ إذا وجدوا الطريقَ إلى المجازِ عَدَلوا عنِ الحقيقة؛ لِتضمُّنِهِ مثلَ هٰذهِ اللطائف.

قولُه: (وقُرِئَ: «ثُمَّ هُوَ» بسكونِ الهاء)، قرأها قالونُ والكسائي (١).

قولُه: (ولم أزعُمْكِ عنْ ذاكَ معزلًا)، أولُه:

وإنّ الذي قَدْعاشَ يا أُمّ مالكِ يموتُ

ويُروى:

عَددتَ قُشيرًا إِذْ فَخَرْتَ فلَمْ أُسَأْ بِذاكَ (٢)

⁽١) وحُجَّتُهم أن الهاءَ إذا اتّصلت بفاءٍ أو واوِ كانت في قولهم أجمعين ساكنة. و«ثمّ» أختُ الفاءِ والواو فجَرتْ مَجْراهما في حُكمِ ما بعدها. انظر: «حجّة القراءات» ص٤٨.

⁽٢) هذه الروايةُ ذكرها سيبويه في «الكتاب» (١: ١٢١) وعزاه للنابغةِ الجَعْدي.

ويجوزُ حذفُ المفعولَينِ في بابِ «ظننت»، ولا يَصِحُّ الاقتصارُ على أحدِهِما.

قولُه: (ويجوزُ حذفُ المفعولَيْنِ في بابِ «ظننت»، ولا يصحُّ الاقتصارُ على أحدِهما)، وذكرَ في «المفصّل»: وليسَ لكَ أنْ تقول: حَسِبْتُ زيدًا، وتَسْكُت؛ لِفَقْدِ ما عَقَدْتَ عليهِ حديثك، فأمّا المفعولانِ معًا فلا عليكَ أنْ تسكُتَ عنهما(١١). وذكرَ في فاتحةِ سورةِ العنكبوت: أنّ الحُسبانَ لا يصحُّ تعلَّقُهُ بمعاني المفرداتِ ولكنْ بمضامينِ الجُمَل، إلى آخرِه.

وقالَ بعضُهم: فمَنْ قرأَ «الكاشفيةَ»(٢) وضح الفرق بين امتناع طرح أحدِ المفعولين وبينَ جوازِ طرح أحدِ الشطريْنِ في بابِ المبتدأ والخبر، معَ أنَّ البابَيْنِ مِنْ حيثُ المعنى سِيّان؛ وذلكَ أنَّ تعَلُّقَ تلكَ الأفعالِ بمضامينِ الجُمَلِ وهي أمورٌ خَفِيّةٌ في نفسِها؛ إذْ هي مِنَ المعقولاتِ الذهنيةِ لا مِنَ الملفوظات، والتعلُّقُ بها أمرٌ خَفِيّ، ولوْ طُرِحَ أحدُ الشطرَيْنِ لتراكَمَ الخفاء، بخلافِ الجملةِ الخبرية؛ فإنّ مراتبَ الخفاءِ فيهِ أقل، فاعرِفْه. وأما جوازُ طرحِ المفعوليْن؛ فلأنّ عندَ طرحِهما ينتفي المضمونُ وتعلُّقُ الفعلِ به، ويصيرُ الغرضُ نفسَ إحداثِ ذلكَ الفعل.

وقىلتُ: لهذا كلامٌ حسن؛ فإنّ قولَهُ تعالى: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَرَ ٱلسَّوْءِ ﴾ [الفتح: ١٦] حينئذِ بمنزلةِ: فلانٌ يعطي ويمنعُ في الشياع في جميع ما فسدَ مِنَ الظنّ. وقولُ القائل: مَنْ يسمعُ يَخَلِ المسموعَ صحيحًا؛ إذْ معنى «مَنْ يسمع»: مَنْ يركَنْ إلى السماع (٣). والآيةُ واردةٌ على لهذا.

وقالَ صاحبُ «التحفة»: معنى الاقتصارِ أنْ لا يكونَ أحدُ المفعولَيْنِ مرادًا، فأما إذا حُذِفَ لقرينةٍ دَلّتْ عليهِ وهوَ مُرادٌ معنى؛ فليسَ اقتصارًا، كما لا يُسمّى حذفُ الخبرِ اقتصارًا على المبتدأ؛ لأنّ الحذف لا يجوزُ إلا بدليل. وأما بابُ «كسوت» فيجوزُ الاقتصارُ بدليلٍ وبغيرِ دليل؛ لأنّ الأولَ منهما غيرُ الثاني. فأما قولُ الأخفش: إذا دخلَتْ هٰذهِ الأفعالُ على «أنّ»

⁽١) «المُفَصّل في صنعة الإعراب» للزنخشري ص٣٤٧.

⁽٢) لعلّه يريد كتاب «شرح الكافية الشافية» لابن مالك النحوي. وهو كتاب مشهور، وقد صدَر عن جامعةِ أم القرى في خمسةِ أجزاء بتحقيق عبد المنعم هريدي.

⁽٣) في (ط): «الاستهاع».

.....

نحْوَ: ظننتُ أنكَ قائم؛ فالمفعولُ الثاني منهما محذوف، والتقدير: ظننتُ قيامَكَ كائنًا؛ لأنّ المفعولَ مع «أنّ» المفتوحة بتأويلِ المفرد. وأما سيبويهِ فيرى أنها سَدّتْ مَسَدّ المفعولَيْن، وأجازَ الكوفيّونَ الاقتصارَ على الأوّلِ إذا سَدّ شيء مَسَدّ الثاني كما في بابِ المبتدأِ، نحو: أقائمٌ أخواك؟ فيقولُ على هٰذا: ظننتُ قائمًا أخواك. وقالَ المالكي: إذا ذلّ دليلٌ على أحدِهِما جازَ حذفُه، كقولِه:

كأنْ لَمْ يكنْ بَيْنٌ إذا كانَ بعدَهُ تلاقِ ولْكنْ لا أَخَالُ تلاقيا(١)

أي: لا أَخالُ الكائنَ تلاقيًا، أو: لا أخالُ بعدَ البَيْنِ تلاقيًا. وعليهِ قولُ المصنّفِ في قولِه: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا فِ سَبِيلِ اللّهِ أَمْوَتًا ﴾ [آل عمران: ١٦٩]: ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿ ٱلّذِينَ قُتِلُوا ﴾ فاعلًا؛ المعنى: ولا تحسَبنّهُ مُ الذينَ قتلوا أمواتًا؛ أي: أنفسَهُ م. إنها جازَ حذفُهُ لأنهُ في الأصلِ مبتداً؛ فحُذِف كها حُذِف المبتدأُ في قولِه: ﴿ أَحْيَاءً ﴾ [آل عمران: ١٦٩]؛ أي: هُمْ أحياء. وقولُه: ﴿ لاَ تَحْسَبَنّ اللّهِ يَنْ كُفُرُوا مُعْجِزِينَ فَي المُعولُ الأوّل. وكانَ الذي سَوّغَ ذلكَ الذي كفروا مُعجِزِين، ثُمَّ حُذِفَ الضميرُ الذي هوَ المفعولُ الأوّل. وكانَ الذي سَوّغَ ذلكَ أنّ الفاعلَ والمفعولَ يْنِ لمّا كانا كشيءِ واحد؛ اقتنعَ بذكرِ الاثنيْنِ عنْ ذِكرِ الثالث.

وقلتُ: في هذا القيدِ إعلامٌ بشدةِ الاهتهامِ بمضامِينِ الجُمَلِ دُونَ مفرداتِها، ولعلَّ السرِّ أَنَّ هٰذهِ الأفعالَ قيودٌ للمضامينِ (٢) تدخلُ على الجملةِ الاسميةِ لبيانِ ما هي عنه؛ لأنّ النسبةَ قدْ تكونُ عنْ عِلْمٍ وقدْ تكونُ عنْ ظنِّ، فلوِ اقْتَصَرَ على أحدِ طرقي الجملةِ لقيامِ قرينةٍ يوهِمُ أنّ الذي سيقَ لهُ الكلامُ والذي هوَ مهتمٌّ بشأنِهِ الطرفُ المذكور، وليسَ المضمونُ مما يُعتنى به. نعمْ إذا كانَ الفاعلُ والمفعولُ لشيءٍ واحدٍ يهونُ الخطْب.

ويؤيِّدُهُ ما ذكرَهُ صاحبُ «الإقليد»: أنك إذا قلتَ: حسبتُ زيدًا منطلقًا؛ فقدْ عقدْتَ الحديثَ على أنّ زيدًا مظنونٌ انطلاقُهُ عندَك، فلَوْ قلتَ: حسبتُ زيدًا، وسَكَتَ؛ فقدْتَ ما

⁽١) ذكره ابن داود الأصبهاني في «الزهرة» (١: ٤٦٧) وعزاه لجميل بن مَعْمَر.

⁽٢) في (ط): «بمضامين».

[﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ رَبَّنَا هَـُ وُلِآءِ ٱلَّذِينَ أَغُويَٰنَا أَغُويَٰنَا هُمُ كَمَا غُويَٰنَا ۚ تَبَرَّأَنَا إِلَيْكُ مَا كَانُوٓ إِيَّانَا يَعْبُدُونِ ﴾ ٦٣]

﴿ اللَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ ﴾ الشَّياطينُ أو أَنمَّةُ الكُفْرِ ورؤُوسُه. ومعنى ﴿ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ ﴾: وجَبَ عليهِم مُقتضاهُ وثبت، وهو قولُه: ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ الْقَوْلُ ﴾: وجَبَ عليهِم مُقتضاهُ وثبت، وهو قولُه: ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ الْمُعَينَ ﴾ [هود: ١١٩]، [السجدة: ١٣] و ﴿ هَنُؤُلِآءٍ ﴾ مُبتدأ، و ﴿ الَّذِينَ أَغُوبَنَا ﴾ صفتُه،

هوَ فيهِ الفائدةُ العظمى وهوَ الثاني؛ لأنهُ هوَ الذي وقعَ فيهِ الشك، وقصدُكَ بهذا التركيبِ أَنْ تُخِرَ بذَلكَ لا الإخبارُ بذاتِ زيد؛ وإنها تذكرُ «زيدًا» ليترتّبَ الثاني عليه. ولوْ قلت: حسبتُ منطلقًا وسَكَتّ؛ خَرَجَ مِنْ يَدِكَ ما يفيدُهُ الأولى، وهوَ أنهُ هوَ الذي انطلاقُهُ مظنونٌ عندَك؛ فإذنْ لابدّ مِنْ ذِكْرِ كِلَيْهها. وأما قولُ القائل: إنّ تَعَلَّقَ تلكَ الأفعالِ بمضامينِ الجُمَل، وهيَ أمورٌ خَفِيةٌ، إلى آخرِه؛ فمدفوعٌ بجوازِ حَذْفِ أحدِ شطرَيِ اسمِ إنّ وخبرِه، وأنها لتوكيدِ مضمونِ الجملة.

قولُه: (و ﴿ مَتَوُلاً ﴾ مبتدأ، و ﴿ اللَّذِينَ أَغُرِّنَا ﴾ صفتُه)، روى صاحبُ «الكشف» عن أبي عليٌ أنهُ قال: ﴿ مَتُولاً ﴾ مبتدأ، و ﴿ اللَّذِينَ أَغُرِّنَا ﴾ خبرُ مبتدأ آخر، والتقدير: هؤلاءِ همُ الذينَ أغويناهم، و ﴿ أَغُورِنَا هُمَّ كُمَا غَوَيْنَا ﴾ استئنافٌ، ولا يكونُ «الذين أغويناهم» صفة للذينَ أغويناهم الله عن أغُورَنَا هُمَّ ﴾ حبرًا؛ لأنهُ حينئذٍ لا يكونُ مُفيدًا بقولِه: ﴿ أَغُورَنَا هُمَ ﴾ زيادةً لم تُستَفَدُ بالصفةِ والموصوف.

قال: فإنْ قلت: فلِمَ لا يكونُ قولُه: ﴿أَغُوبَنَّكُمُ ﴾ خبرًا، وجازَ لتعلُّقِ قولِه: ﴿كُمَا غَوَيْنَا ﴾ (١) به؛ فيكونُ مفيدًا فائدةً زائدةً ليستْ في الصفة والموصوف؟ والجواب: إنّ ذٰلكَ يُوجبُ أَنْ يكونَ قولُه: ﴿غَوَيْنَا ﴾ جاريًا مجرى ما لا بدّ مِنهُ مِنْ أحدِ جُزَئيِ الجملة، ولهذا لا يجوز؛ لأنهُ ظرف، والظروفُ فَضَلاتٌ في الكلام بمنزلةِ المفعول، فكما لا يجوز: زيدًا ضَرَب؛ بنصبِ «زيد» على أنهُ مفعولُ «ضَرَب»، وفي «ضَرَب» ضميرٌ يعودُ إليه؛ لأنهُ يؤدي إلى أَنْ يكونَ الفَضْلةُ لا بدّ منهُ لِعَوْدِ الضميرِ إليه؛ فكذا لا يجوزُ لهذا هاهنا. لهذا كلامُه.

⁽١) من قوله: «استئناف، ولا يكون» إلى هنا، سقط من (ط).

والرّاجع إلى الموصولِ محذوفٌ، و﴿أَغُوِينَاهُمُ ﴾ الخبر، والكافُ صفةُ مصدرٍ محذُوف، تقديرُه: أغويناهُم، فغوَوا غَيًّا مثلَ ما غوَينا، يعنُون: أنّا لم نغوِ إلّا باختيارِنا، لا أنّ

وقد قالَ [أبو](١) عثمان: إنا رأيْنا الظرفَ الذي يدَّعِيهِ فضلةً لا بدَّ مِنه، كقولِمِم: زيدٌ قائمٌ عمرٌو في دارِه؛ فلا بدّ مِنْ قولِك: في دارِه؛ ليعودَ مِنَ الجملةِ إلى «زيد» ضمير، وهوَ فَضْلةٌ في الكلام؛ فكذا هاهنا ينبغي أنْ يكونَ ﴿أَغُونِنَا ﴾ خبرًا؛ لتعلُّقِ قولِهِ: ﴿كَمَا غَوِينَا ﴾ بهِ وإنْ كانَ فَضْلة (٢).

وأما المصنفُ فقدْ خالفَ أبا عليِّ وأبا عثمانَ أيضًا، وذهبَ إلى أنهُ كَرَّرَ ﴿ أَغُوبَنَا ﴾ في الخبر؛ ليعلِّق بهِ المصدرَ الذي يُوجِبُ إضهارَ فعلٍ يطابِقُه؛ لأنَّ ﴿ كُمَا غَويْنَا ﴾ غيرُ مطابِقِ الخبر؛ ليعلِّق بهِ المصدرَ الذي يُوجِبُ إضهارَ فعلٍ يطابِقُه؛ لأنَّ ﴿ كُمَا غَويْنَا ﴾ غيرُ مطابِقِ المُخْويْنَا ﴾، فيفيدُ تشبيه الغواية بالغواية؛ ولذلكَ قال: إنّا لمَ تُغُو إلا باختيارِنا؛ لأنّ فَوْقَنا مُغوِين. ومِثْلُ الآية في تكرير الخبرِ للتوكيدِ والتعليقِ قولُهُ تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلّذِينَ تَوَلَّوا مِنكُمُ مُغوِين. ومِثْلُ الآية في تكرير الخبرِ للتوكيدِ والتعليقِ قولُهُ تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ تَوَلَّوا مِنكُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا ﴾ [آل عمران: ١٥٥] إذا قيل: استزلالهُم الشيطان هو التوليِّ كما سَبق، وفائدةُ التكريرِ والتعليقِ وتقديرِ فاءِ التعقيبِ الإيذانُ بتسجيلِ استحقاقِ العذابِ مِنْ غيرِ إمهال؛ إذِ المعنى: أغويناهُمْ فَغُووْا، ولمَ تتخلّفْ غوايتُهُمْ عَنْ إغوائِنا إياهم؛ أي: أطاعونا بسُرعةٍ مِنْ غيرِ رَوِيّةٍ وتَفكُر.

والذي يقتضيه النظم أنْ يُرادَ بقولِه: ﴿ اللَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِ مُ الْقَوْلُ ﴾ الشركاءُ مِنَ الشياطينِ والجنّ بشهادةِ قولِه: ﴿ مَا كَانُوْ الْيَانَايَعْبُدُونَ ﴾ ، وقولِه: ﴿ وَقِيلَ الدّعُواْ شُرَكَا تَكُو ﴾ بعده؛ وذلك أنّ الشركاءَ لمّا خَذَلوهُمْ وتَبَرّووا مِنهُمْ قيلَ لَمُّمْ مُوبَّخًا: لهؤلاء شُركاؤُكُمُ الذينَ كنتُمْ تزعمونَ أنّهُمْ يشفعونَ لَكُمْ وينصرونكم؛ فادْعُوهُمْ لِيستجيبوا لكم. فحينئذِ المعنى: لهؤلاءِ الذينَ أغْوَيْنا أغْوَيْناهُمْ فَعَوَوْا كَمَا غَوَيْنا نحنُ بإغواءِ قاهر. لأنّ الأصلَ في التشبيهِ أنْ يكونَ الوجهُ شاملًا للطرفَيْن؛ فلا بدّ مِنْ تقديرِ «قاهر». ويَعضُدُهُ قولُه: ﴿ فِيمَا أَغُويْتَنِي لاَقَعُدَنّ لَمُمْ فَرَطَكَ ٱلمُسْتَقِيمَ ﴾ [الأعراف: ١٦].

⁽١) زيادة لازمة، وأبو عثمان هو المازني، سبق التعريفُ به.

⁽۲) «كشف المشكلات» للباقولي (۲: ۱۰۲۸ - ۱۰۲۸).

فوقنا مُغوِين أغوَونا بقَسْر منهم وإلجاء. أو دعَونا إلى الغيِّ وسوَّلُوهُ لنا، فهؤلاءِ كذلكَ غَوَوْا باختِيارهِم؛ لأنَّ إغواءَنا لهُم لم يكن إلا وسوَسة وتسويلًا لا قسرًا وإلجاءً، فلا فرقَ إذن بينَ غَيِّنا وغَيِّهِم. وإن كانَ تَسوِيلُنا داعيًا لهُم إلى الكُفر، فقد كانَ في مُقابَلتِه دعاءُ الله لهم إلى الكُفر، فقد كانَ في مُقابَلتِه دعاءُ الله لهم إلى الإيهانِ بها وَضع فيهم من أدِلّةِ العقل، وما بَعثَ إليهِم من الرُّسُل، وأنزلَ عليهِم من الكُتُبِ المَشحُونةِ بالوَعْدِ والوَعِيدِ والمَواعِظِ والزَّواجر، وناهِيكَ بذلك صارفًا عنِ الكُفرِ وداعيًا إلى الإيهان، وهذا معنى ما حكاهُ الله عن الشَّيطان بذلك صارفًا عنِ الكُفرِ وداعيًا إلى الإيهان، وهذا معنى ما حكاهُ الله عن الشَّيطان أن دَعُونُكُمْ فَاسَتَجَبَّتُمْ لِنَ فَلا تَلُومُونِي وَلُومُواْ أَنفُسَكُمْ فَمَاكَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِن سُلْطَنِ إلَّا أَن دَعُونُكُمْ فَاسَتَجَبَّتُمْ لِلَّ فَلا تَلُومُونِي وَلُومُواْ أَنفُسَكُمْ فَيَالِكُمُ مَاكانَ لِي عَلَيْكُمْ مِن سُلْطَنِ إلَّا أَن دَعُونُكُمْ فَاسَتَجَبَّتُمْ لَكُ فَلا تَلُومُونِي وَلُومُواْ أَنفُسَكُمْ في البراهِمِم: ٢٢] والله عزَّ وجلَّ وَتَمَ هذا المعنى أوّلَ شيءٍ، حيثُ قالَ لإبليسَ ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْمُ شُلْطَنُ أَلِا كُن فِي عَلَى مِنَ النُفورِينَ ﴾ [الحجر: ٢٤]. ﴿ تَبَرَأَنَا إلَيْكَ ﴾ منهم وممّا اختارُوهُ من الكُفرِ الكُفرِ مَن الكُفرِ

قولُه: (ناهيكَ بذلكَ صارفًا)، عنْ بعضِهم: نَاهِيكَ وَ هَاكَ وَ هَيْك؛ أي: حَسْبُك، يُقال: هٰذا رجلٌ ناهِيكَ مِنْ رَجُل، وأَمْهاكَ مِنْ رَجُل. وتأويلُهُ أَنهُ بِجِدِّهِ وغَنائِهِ يَنْهاكَ عَنْ تَطَلُّبِ غَيْره. قال:

هوَ الشيخُ الذي حدَّثْتَ عنه نهاكَ الشيخُ مكرمةً وفخرَ ا(١)

و هٰذه امرأةٌ ناهيكَ مِنَ امرأة؛ تُذكّرُ وتُؤنّث، وتُثَنى وتُجَمَع؛ لأنهُ اسمُ فاعل. وإذا قلتَ: بَيْكُ مِنْ رَجُل، كَمْ تُثَنّ ولَمْ تُجْمَع؛ لأنهُ مصدر. وتقولُ في المعرفة: هٰذا عبدُ الله ناهيكَ مِنْ رَجُل؛ فتَنْصِبُ «ناهيك» على الحال.

قولُه: (والله تعالى قدّمَ لهذا المعنى)، وهوَ أنّ إغواءَ الشيطانِ لمْ يكنْ إلا وَسْـوَسةً وتسويلًا، لا قَسْرًا وإلجاءً.

قولُه: (أول شيء)، أي: أولُ قصةٍ حكاها عنْ إبليس، كقولِه تعالى: ﴿وَمَاكَانَ لِيَ عَلَيْكُمُ مِّن سُلْطَانِ إِلَّا أَن دَعَوْتُكُمُ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي ﴾ [إبراهيم: ٢٢].

⁽١) ذكره الجوهري في «الصحاح» (نهي) من غير عَزْوِ لأحد.

بأنفُسِهِم، هوًى منهُم للباطلِ ومَقتًا للحقّ، لا بقُوَّةِ منّا على استِكراهِهِم ولا سلطانِ ﴿مَاكَانُواْ إِيَّانَا يَعْبُدُونَ ﴾ إنتا كانُوا يعبُدونَ أهواءَهم ويُطِيعُونَ شَهَواتِهِم. وإخلاءُ الجُملتينِ من العاطِف؛ لكونِها مُقرِّرتَينِ لمعنى الجُملةِ الأولى.

[﴿ وَقِيلَ أَدْعُواْ شُرَكَآءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَرْ يَسْتَجِيبُواْ لَمُمْ وَرَأَوْاْ الْعَذَابُّ لَوَ أَنَّهُمْ كَانُواْ يَهْدُونَ * وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ * فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَآءُ يَوْمَ إِذِ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَ لُونَ * 18-17]

﴿ لَوَ أَنَّهُمْ كَانُواْ يَهْنَدُونَ ﴾ لوَجه من وُجُوهِ الحِيلِ يدفَعُونَ به العذاب. أو: لو أنَّهم كانوا مُهتَدِينَ مُؤمنِين، لَمَا رأَوْه.

قولُه: (وإخلاءُ الجملتيْنِ مِنَ العاطف؛ لكونها مُقرِّرتيْنِ لمعنى الجملةِ الأولى)، إحداهُما: ﴿ نَبَرَأَنَا ٓ إِلَيْكَ ﴾، كما قال الشاعر:

وقدْ رَكِبتُمْ صهاءَ معضلةً تفري البراطيلَ تفلقُ الحَجَرا(١)

وذٰلكَ أَنَّ الشركاءَ لمَّا سَمِعوا: ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِى الَّذِينَ كُنتُدَّ نَزْعُمُونَ ﴾ تبرّؤوا عنهُمْ بقولهِم أُولًا: ﴿ رَبَّنَا هَتَوُلآ إِلَّذِينَ أَغْوَيْنَا أَغْوَيْنَا هُمُ كَمَا غَوَيْنَا ﴾؛ أي: غَوَوْا باختيارِهِم؛ لأنّ إغواءَنا لم يكنْ إلا وسوسةً وتسويلًا لا قسرًا، ولا فرقَ بينَ غَيِّنا وغَيِّهم.

قولُه: (﴿لَوَأَنَّهُمْ كَانُواْ يَمْنَدُونَ ﴾ لِوَجهٍ مِنْ وجوهِ الحيلِ يدفعونَ بهِ العذاب)، فالجوابُ محذوفٌ، ودلّ عليهِ سياقُ الكلام.

قولُه: (أَوْ لُوْ أَنْهُمْ كَانُوا مَهْتَدِينَ مَؤْمِنِينَ؛ لَمَا رَأَوْهُ)، والجوابُ أَيضًا مُحذُوفٌ يدلُّ عليهِ قولُه: ﴿وَرَأُواْ الْعَذَابَ ﴾. ولوْ أَنهُمْ كانوا مُهْتَدينَ في الدنيا لَمَا رَأُوا العذاب في الآخرة؛ فقولُه: «لَمَا رَأُوْه» متعلقٌ بالوجهِ الثاني، ويجوزُ أَنْ يتعلّقَ بالوجهيْن.

⁽١) ذكره الزنخشري في «أساس البلاغة» (برطل) وعزاه لبَيْهَس.

أو تمنُّوا لو كانُوا مُهتَدِين. أو تحيَّرُوا عندَ رُؤيتِه

قولُه: (أو تَمَنَّوْا لو كانوا مُهتدِين)، وَلَّدَ^(۱) «لو» معنى التمنِّي لجامع الامتناع، ولمْ يَحَتَجْ^(۲) إلى الجواب. قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيهِ نظر؛ إذْ حقُّهُ أَنْ يُقال: لوْ كُنا، إلا أنْ يكونَ على الحكاية؛ كأقْسَمَ لَيَضْرِبَن، أو على تأويل: ولوْ مُتَمَنِّينَ هدايتَهُم.

قولُه: (أو تحيّرُوا عند رؤيتِه)، يعني وَضَعَ ﴿لَوَأَنَّهُمْ كَانُواْ يَهْنَدُونَ ﴾ مَوضِعَ «تحيّرُوا لرؤيتِه» على إرادةِ التمني؛ إما مِنْ كلِّ أحدٍ لشدةِ ما رَأَوْا، أَوْ مِنَ الله على المجازِ كها في قولِهِ تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَأَتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ ﴾ [البقرة: ١٠٣].

قالَ المصنف: ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا ﴾ تمنيًا لإيمانهم على سبيلِ المجاز؛ كأنهُ قيل: وليتهُمْ آمنوا، وعلى إرادةِ التحيِّرِ النظم؛ وذلكَ أَنهُمْ لمّا خُوطِبوا بقولِه: ﴿ أَيْنَ شَرِكَاةً عَالَيْنِكُمْ مُ تَرْعُمُونَ ﴾ [القصص: ٢٦] والشركاءُ أظهَرُوا البراءةَ مِنهُم، ثُمّ قيلَ لهم شَرَكَاءُ أن شركاؤُكُم؟ أي: ناصِرُكُمْ ومُعينُكُم، فادعُوهُمْ فإذا دَعَوْهُمْ ولمُ يستجيبوا لهُمْ وَرَأُوا العذابَ قدْ دَنا؛ تحيِّرُوا وبُهِتُوا ولَجَقَهُمْ ما لا يُوصَفُ كُنْهُه؛ فعندَ ذلكَ يُقالُ بلسانِ الحالِ ترحَّمُ عليهِم: ليتَهُمْ كانوا مُهتَدِين. فهوَ مِنْ إطلاقِ المُسَبِّ على السّبَب؛ لأنّ تحيُّرُهُمْ سببٌ حاملٌ على هذا القول. وفي قولِه: «حكى أولًا ما يُوبِّخُهُم» إشعارٌ بهذا النظم. قالَ الحِيريُّ (٣): في قولِه: «وكل مُنتَبّ؛ فلا يجوزُ أَنْ يُقدّرَ المحذوفُ منفِيًّا. والصوابُ على المحذوفِ ﴿ وَرَأُوا الْعَدَابَ ﴾ وهو مُثبَت؛ فلا يجوزُ أَنْ يُقدّرَ المحذوفُ منفِيًّا. والصوابُ على المحذوفِ موعودًا. وجوابُهُ سبقَ في قولِه: ﴿ وَاتَّفُواْ فِتْنَهُ لَا نَهُ مِيكِنُ ﴾ [الأنفال: ٢٥] العذابَ موجودًا موعودًا. وجوابُهُ سبقَ في قولِه: ﴿ وَاتَّفُواْ فِتْنَهُ لَا نَهُم يميلونَ إلى المعنى المنابُ معنفِيًا لا تلفيل المنونَ إلى المعنى على الميل، حتى إنهُمْ لا يلتَفِتُونَ إلى إلمجابِ اللفظِ ونَفْيه.

⁽١) في النسخة «ف»: «وكّد».

⁽٢) في النسخة (ح) و(ط): يَجَنَح.

⁽٣) الإمام الجليل المفسر أبو عبد الرخمن إسهاعيل بن أحمد بن عبد الله الحيريّ النيسابوري (ت ٤٣٠هـ) كان من أعيانِ العلماء وله تفسير مشهور، وكتابٌ في القراءات، وكان إمامًا عالما مباركًا، له ترجمة حسنة في «طبقات المفسّرين» للسيوطي ص٣٦، و«طبقات المفسّرين» للداوودي (١٠٦٠١).

وسَدِرُوا فلا يَهتَدُون طَرِيقًا. حكى أوّلًا ما يُوبِّخُهُم به من اتّخاذِهِم له شُركاء، ثمَّ ما يقولُه الشياطينُ أو أئِمَّتُهم عندَ توبيخِهم؛ لأنّهم إذا وببّخُوا بعبادةِ الآلهة، اعتذرُوا بأنَّ الشَّياطينَ همُ الذين استغوَوْهُم وزيَّنُوا لهُم عبادَتَهَا، ثُمَّ ما يُشبِهُ الشهاتة بهم من الشّغاثَتِهم آلهِتَهُم وخذلائهم لهُم، وعجزُهم عن نُصرَتِهم، ثمّ ما يُبكَّتُونَ به من الاحتجاج عليهم بإرسالِ الرُّسُلِ وإزاحةِ العِللِ ﴿ فَعَمِيتُ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنْبَاءُ ﴾ فصارتِ الأنباءُ كالعُمي عليهم جميعًا لا تهتَدِي إليهم ﴿ فَهُم لَا يَتَسَاءَلُونَ ﴾ لا يسألُ بعضُهم بعضًا كما يتساءَلُ النّاسُ في المُشكِلات؛ لأنّهم يتساوَونَ جميعًا في عَمى الأنباءِ عليهِم بعضًا كما يتساءَلُ النّاسُ في المُشكِلات؛ لأنّهم يتساوَونَ جميعًا في عَمى الأنباءِ عليهِم بعضًا كما يتساءَلُ النّاسُ في المُشكِلات؛ لأنّهم يتساوَونَ جميعًا في عَمى الأنباءِ عليهِم

قولُه: (وسَدِرُوا)، الجوهري: السادِر: المتحيِّر، والسَّدَر: تحيُّرُ البَصَر.

قولُه: (حكى أولًا)، يعني قولَه: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِى ﴾ الآية، وقوله: «ثم ما يقوله الشياطين» يعني به قوله: ﴿ قَالَ اللَّذِينَ حَقَّ عَلَيْمِمُ الْقَوْلُ ﴾ الآية، وقوله: «ما يشبه الشهاتة»؛ أي قوله: ﴿ وَقِيلَ الدَّعُواْ شُرَكَآءَكُو ﴾ وهو كها يقول لمن استظهر بغيره في النصرة واعتمد عليه ثم خذله عند الحاجة إليه: ادع ناصرك ينصرك، وقوله: «ثم مايُبكّتون به»، أي: قوله ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ ﴾.

قولُه: (لأنهُمْ إذا وُبِّخُوا بعبادةِ الآلهة)، تعليلٌ لتقديمِ حكايةِ الله ما يوبِّخُهُمْ به، وهو: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِ ىَ ﴾ على حكايةِ ما تقولُهُ الشياطين؛ وهو قولُه: ﴿قَالَ الّذِينَ حَقَّ عَلَيْهُمُ الْفَوْلُ ﴾.

قولُه: (فصارتِ الأنباءُ كالعمى)، هذا التشبيهُ إشارةٌ إلى أنّ «الأنباء» في قولِه: ﴿ فَعَمِيتُ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ ﴾ استعارةٌ مَكنية، يدلُّ عليهِ قولُه: «لا تهتدي إليهم». قالَ القاضي: أصلُه: فَعمُوا عنِ الأنباء؛ لْكنهُ عكسَ مبالغةً، يريدُ أنهُ مِنْ بابِ القلب؛ كقولِه:

لُعابُ الأفاعي القاتلاتِ لُعابُهُ(١)

⁽۱) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٠١) والبيت المذكور لأبي تمام في «ديوانه» ص١٤٠، وتمامُ البيت: وأرْيُ الجني اشتارَتْهُ أيدٍ عواسلُ

والعجزِ عنِ الجواب. وقرئ: (فَعُمِّيَتْ)، والمُرادُ بالنَّباَ: الخبرُ عمّا أجابَ به المُرسلُ إليه رسُولَه، وإذا كانتِ الأنبِياءُ لِحولِ ذلك اليوم يتتَعتَعُونَ في الجوابِ عن مثلِ هذا السُّؤال، ويُفَوِّضُونَ الأمرَ إلى علم الله، وذلك قولُه تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ فَيقُولُ السُّؤال، ويُفَوِّضُونَ الأمرَ إلى علم الله، وذلك قولُه تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ فَيقُولُ مَا السُّلَالِ من مَا ذَا أَجِبْتُم قَالُوا لا عِلْمَ لَنَا أَيْنَكَ أَنتَ عَلَّمُ الْفُيُوبِ ﴾ [المائدة: ١٠٩] فما ظنك بالضُّلالِ من أُمُهِم.

[﴿ فَأَمَّامَنَ تَابَوَءَامَنَ وَعَمِلَ صَدَلِحًا فَعَسَىٰ أَن يَكُوكَ مِنَ ٱلْمُفْلِحِينَ ﴾ ٦٧]

﴿ فَأَمَّامَنَ تَابَ ﴾ من المُشرِكِينَ مِنَ الشَّرْك، وجَمَعَ بينَ الإيهانِ والعمَـلِ الصّالِحِ ﴿ فَعَسَىٰٓ أَن ﴾ يُفلِحَ عندَ الله، و ﴿ وَعَسَىٰٓ ﴾ من الكِرامِ تحقيقٌ. ويجوزُ أن يُـرادَ: تَرجِّي التّائبِ وطَمَعُه، كأنّه قال: فليطمعُ أن يُفلِحَ.

[﴿ وَرَبُّكَ يَغَلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَغْتَ الَّهِ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيرَةُ سُبْحَنَ ٱللَّهِ وَبَعَ لَنَ عَمَّا يَشَاءُ وَيَعْلَى عَمَّا يَشَاءُ وَيَعْلَى عَمَّا يَشَرِكُونَ ﴾ ٦٨]

الخِيرَةُ من التَّخَيُّر، كالطِّيرَةِ من التَّطَيُّر: تُستَعمَلُ بمعنى: المَصدرِ وهو التَّخَيُّر، وبمعنى: المُتَخَيَّر كَقُولِهم: مُحَمَّدٌ خِيرَةُ الله من خَلْقِه.

قولُه: (يتتعتعون)، النهاية: في الحديث: «يقرأُ القرآنَ ويَتَتَعْتَعُ فيه»(١)، أي: يَتَردَّدُ في قراءتِهِ وَيَتَبَلَّدُ فيها لسانُه.

قولُه: (الخيرةُ مِنَ النحيُّر)، النهاية: الخيرُ ضِدُّ الشر؛ تقولُ منه: خِرتَ يا رجل؛ فأنتَ خاير، وخَيِّر. وخارَ الله لك؛ أي: أعطاكَ ما هوَ خيرٌ لك. والجيرةُ _ بسكونِ الياءِ _ الاسمُ منه، والجيرةُ _ بالفتح _ الاسمُ مِنْ قولِك: اختارَهُ الله، ومحمدٌ ﷺ خيرةُ الله مِنْ خَلْقِه؛ تُقالُ بالفتحِ والسكون.

⁽١) وهو ثابتٌ في «الصحيح»، أخرجه مسلم (٧٩٨) من حديثِ عائشة رَضِيَ الله عنها.

﴿مَاكَانَ لَمُمُ الْخِيرَةُ ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿وَيَغْتَارُ ﴾؛ لأنَّ معناه: ويختارُ ما يشاء، ولهذا لم يدخُلِ العاطف. والمعنى: أنَّ الجِيرة لله تعالى في أفعالِه، وهُو أعلمُ بوُجُوهِ الجِكمةِ فيها، ليسَ لأحدٍ من خلقِه أن يختارَ عليه. قيل: السَّببُ فيه قولُ الوليدِ بنِ المُغيرة: ﴿لَوَلَا نُزِلَ هَذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَى رَجُلِ مِن ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ [الزخرف: ٣١] يعني: لا يبعثُ الله الرُّسُلَ باختيارِ المُرسَلِ إليهِم. وقيل: معناهُ: ويختارُ الذي لهُم فيه الخِيرة، أي: يختارُ للعبادِ ما هو خيرٌ لهُم وأصلح، وهو أعلمُ بمصالِحهِم من أنفُسِهم،

قولُه: (وقيل: معناه: ويختارُ الذي لهم فيهِ الخيرة)، عطفٌ على قولِه: ﴿مَاكَانَ لَمُمُ ٱلْخِيرَةُ ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿وَيَغْتَارُ ﴾. و﴿مَا ﴾ على الأوّلِ نافية؛ لا ينبغي لأحدِ مِنْ خلقِهِ أَنْ يختارَ عليه؛ فيكون تفسيرًا لقولِه: ﴿وَيَخْتَارُ ﴾؛ لأنّ معناه: يختارُ ما يشاء؛ لعطفِهِ على ﴿يَعْلُقُ ﴾. قالَ مكيُّ بنُ أبي طالب: و﴿مَا ﴾ على أنْ تكونَ موصولةً ليسَ بمختار؛ لأنهُ لا عائدَ يعودُ على ﴿مَا ﴾، وهوَ أيضًا بعيدٌ في المعنى والاعتقاد؛ لأنّ كوبَمَا للنفي يُوجِبُ أَنْ يَعُمّ جميعَ الأشياء، وأنها حدَثتْ بقدرةِ الله واختيارِه، وليسَ للعبدِ فيها شيءٌ غيرُ اكتسابِهِ بقدَرٍ مِنَ الله. وكونُها موصولةً لم يَعُمّ جميعَ الأشياء؛ فإنها مختارةٌ لله تعالى؛ بل إنهُ تعالى يختارُ ما لهمْ فيهِ خيرةٌ موقوفة، وهوَ مذهبُ القَدَريةِ والمعتزلة (١٠).

وقيل: معنى الآية: وربُّكَ يا محمد يخلقُ ما يشاءُ ويختارُ لولايتِهِ ورسالتِهِ مَنْ يريد. ثُمَّ ابتدأَ بنفي الاختيارِ عنِ المشركين، وأنهُ لا قُدرةَ لهم؛ فقال: ﴿مَاكَاكَ لَهُمُ ٱلْخِيرَةُ ﴾ أي: ليسَ الولايةُ والرسالةُ وغيرُ ذٰلكَ باختيارِهِمْ ولا بمُرادِهِم.

وقالَ القاضي: فظاهرُهُ نفيُ الاختيارُ عنهمْ رأسًا، والأمرُ كذُلكَ عند التحقيق؛ فإنّ اختيارَ العبادِ مخلوقٌ باختيارِ الله، منوطٌ بدواعِ لا اختيارَ لِمَثمْ فيها^(٢).

وقلتُ: والذي يقتَضِيهِ النظمُ لهذا؛ لأنَّ قولَهُ تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَدلِحًا ﴾ مُتصلٌ بقولِه: ﴿ كَمَن مَّنَّعَنَّهُ مَتَعَالُهُ مَنْ الْمُدْفَعَ الْحَيْوةِ الدُّنْيَا ثُمَّ لُمُونَوْمَ الْقِينَمَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ ﴾، وأحوالُ الشركاءِ

⁽۱) «مشكل إعراب القرآن» (۲: ٥٤٧).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٠١).

من قولهِم في الأمْرَين: ليسَ فيهما خِيرةٌ لمُختارٍ. فإن قلت: فأينَ الرّاجعُ من الصّلةِ إلى المَوصُولِ إذا جعلتَ ما موصولةً؟ قلت: أصلُ الكلام: ما كانَ لهُم فيهِ الجنيرة، فحُذِفَ (فيه) كما حُذِفَ منه في قولِه: ﴿إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [لقمان: ١٧] لأنهُ مفهومٌ. ﴿سُبْحَنَ اللهِ ﴾ أي: الله بريءٌ من إشراكِهِم، وما يحمِلُهم عليهِ من الجُرأةِ على الله، واختيارِهم عليهِ ما لا يختار.

[﴿ وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ * وَهُوَ ٱللَّهُ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُو ۖ لَهُ ٱلْحَمْدُ فِي اللَّهُ وَلَا إِلَهُ إِلَّا هُو ۖ لَهُ ٱلْحَمْدُ فِي اللَّهُ وَلَهُ الْحُمْدُ وَإِلَيْهِ رُبِّحَعُونَ ﴾ ٢٩-٧٠]

﴿مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ ﴾ من عَداوةِ رسولِ الله وحَسَدِه ﴿وَمَا يُعُلِنُونَ ﴾ من مطاعِنِهم فيه، وقولِهم: هَلا اختِيرَ عليهِ غيرُه في النَّبُوّة.

مُستطرَدةٌ بينهما لذكرِ الإحضار، وقولُه: ﴿وَرَبُّكَ يَغَلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَغَنَارُ مَاكَاكَ لَمُمُ الْمِسَاءُ وَيَعْنَارُ مَاكَانَ لَمُمُ الْمِسَاءُ وَيهدي مَنْ يشاء، ليسَ الْخِيرَةُ ﴾ كالتذييل، وبيانِ أنهُ هوَ الذي يخلُقُ ما يشاء؛ يُضلُّ مَنْ يشاءُ ويهدي مَنْ يشاء، ليسَ لأحدِ أنْ يتصرّفَ في ملكِهِ ويشاركه في خَلقِه. ولهذا ختمه بقولِه ﴿سُبْحَنَ اللّهِ وَتَعَكَلَ عَمَّا لِنُحَدِ أَنْ يتصرّفَ في ملكِهِ ويشاركه في خَلقِه. ولهذا حتمه بقولِه ﴿سُبْحَنَ اللّهِ وَتَعَكَلَ عَمَّا لِنُمْرِكُونَ ﴾ ويدخُلُ في لهذا العامِّ حديثُ سببِ النزولِ أيضًا.

قولُه: (مِنْ قولِهِم في الأمرَيْن: ليسَ فيهما خيرةٌ لمختار)، يعني: إذا جعلَ ﴿مَا﴾ موصولةً والمراد المتخير؛ فلا بدّ مِنْ وجودِ شيئيْن ليُختارَ أحدُهُما مِنَ الآخر. والمثالُ يحتَمِلُ وجهَيْن: أحدُهُما أنّ الأمرَيْنِ مختارانِ فليسَ لأحدِ أنْ يترُكَ أحدَهُما ويختارَ الآخر، وأنهما سِيّانِ في الكراهة؛ فليسَ فيهما مختارٌ يختارُهُ المختار.

قولُه: (واختيارهم عليه)، قيل: هوَ عطفٌ على «ما» في «وما يحمِلُهُم»، أو على الضمير المجرورِ في «عليه»؛ أي: الله بريءٌ بما يحمِلُهُم على إشراكِهم وعلى اختيارِهم على الله ما لا يختار؛ نحو: ﴿ مَنَاءَلُونَهِم وَالْأَرْحَامَ ﴾ [النساء: ١]. وقلتُ: ويجوزُ أنْ يكونَ عطفًا على «الجرأة على الله» على سبيلِ التفسير؛ لأنّ اختيارَهُم على الله ما لا يختارُ جُرْأةٌ على الله مِنْ قولِم: ﴿ لَوْلَا مُزْلِ هَذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَى رَجُلِ مِنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ [الزخرف: ٣١].

﴿ وَهُوَ اللّهُ ﴾ وهو المُستَأْثِرُ بالإللهيّةِ المُختَصُّ بها، و ﴿ لَآ إِلَكَ إِلّا هُوَ ﴾ تقريرٌ لذلك، كقولِك: الكَعبةُ القِبلة، لا قبلة إلّا هي. فإن قلت: الحمدُ في الدُّنيا ظاهرٌ فها الحمدُ في الآنيا ظاهرٌ فها الحمدُ في الآخرة؟ قلت: هو قولهُم: ﴿ وَقَالُوا الْحَمَدُ لِلّهِ الّذِي آذَهَبَ عَنَا الْخَرَنَ ﴾ [فاطر: ٣٤]، ﴿ الْخِرة؟ قلت: هو اللّهُ وَعَدَهُ ﴾ [الزمر: ٧٤] ﴿ وَقِيلَ الْحَمَدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الزمر: ٧٠] ﴿ وَقِيلَ الْحَمَدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الزمر: ٧٠] ﴿ وَلِي الحديث: «يُلهَمُونَ التَّسبيحَ والتَّقديسَ ﴾ والتَّحمِيدُ هناكَ على وجهِ اللَّذَةِ لا الكُلْفة. وفي الحديث: «يُلهَمُونَ التَّسبيحَ والتَّقديسَ ﴾ ﴿ وَلِهُ الْحُمْدُ كُمُ ﴾ القضاءُ بينَ عِبادِه.

[﴿ قُلْ أَرَهَ يَتُمْ إِن جَعَلَ ٱللّهُ عَلَيْكُمُ ٱلْيَلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ ٱلْفِينَةِ مَنْ إِلَكُ غَيْرُ ٱللّهِ يَأْتِيكُم يضِيَّا أَهِ أَفَلَا تَسْمَعُونَ * قُلْ أَرَءَ يَتُمْ إِن جَعَلَ ٱللّهُ عَلَيْكُمُ ٱلنَّهَارَ سَرَمَدًا إِلَى يَوْمِ ٱلْقِينَمَةِ مَنْ إِلَكُ غَيْرُ ٱللّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلا تُبْصِرُونَ * وَمِن تَحْمَتِهِ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُمُ النَّهُ كُولُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

قولُه: (المستأثرُ بالإلهٰية)، يُقال: استأثرَ بكذا: اختصّ بهِ واستبد، والاسم: الأثرةُ بالتحريك.

النهاية: الاستئثار: الانفرادُ بالشيء. وإفادةُ التركيبِ لهذا المعنى مِنْ جَعْلِ اسمِ ﴿ٱللَّهُ ﴾ خبرًا لـ ﴿ وَهُوَ ﴾؛ ولهذا كانَ ﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ تقريرًا له.

قولُه: (وفي الحديث: «يُلهَمُونَ التسبيح»)، الحديثُ مِنْ روايةِ مُسلمِ وأبي داودَ عنْ جابرِ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنّ أهلَ الجنةِ يأكلونَ فيها ويشربون، ولا يتفلونَ ولا يتمخّطون» قالوا: فها بالُ الطعام؟ قالَ: «جُشاءٌ ورشحٌ كرشحِ المِسْك، يُلهَمُونَ التسبيحَ والتحميدَ كها يُلهَمُونَ النّفَس»(١).

النهاية: الإلهامُ: أَنْ يُلقِي الله في النَّفْسِ أمرًا يَبْعَثُهُ عـلى الفعلِ أو التَّرْك، وهوَ نـوعُ مِنَ الوحي.

⁽١) أخرجه مسلم (٢٨٣٥) وأبو داود (٤٧٤٣) وغيرهما.

﴿ أَرَهَ يَنْدُ ﴾ وقرئ: (أرَيْتُم): بَحَذْفِ الهمزة، وليسَ بَحَذْفِ قياسيٍّ. ومعناه: أخبِرُونِي مِن يقدِرُ على هذا؟ والسَّرمَد: الدَّائمُ المُتَّصِل، مِن السَّرد وهو المُتابَعة. ومنه قولهُم في الأشهر الحُرُم: ثلاثةٌ سردٌ، وواحدٌ فردٌ، والميمُ مَزِيدة. ووزنُهُ (فَعْمَل). ونظيرُه. دُلامِصٌ؛ مِن الدِّلاص. فإن قلت: هَلا قيل: بنهارٍ تتصرَّفُونَ فيه،......

قولُه: (وقُرِئَ: «أريتم» بحذفِ الهمزة)، الكسائي (١٠).

قولُه: (ومنهُ قولُهُمْ في الأشهُرِ الحُرُم)، الجوهري: قيلَ لأعرابي: تعرفُ الأشهُرَ الحُرُم؟ قال: نعم، ثلاثةٌ سَرْدٌ وواحدٌ فَرْد؛ فالسردِ: ذو القعدة، ذو الحجة، والمحرم. والفرد: رجب.

قُولُه: (دُلامِص؛ مِنَ الدّلاص)، الجوهري: الدّليصُ والدّلاص: البَرّاق؛ يُقال: دِرعٌ وِلاَص، وأَدْرُعٌ دِلاص. والدّلامِص: البَرّاقُ والميمُ زائدة.

قولُه: (هلّا قيل: بنهار تتصرّفون فيه - أي: بدلَ قولِه: ﴿بِضِيرَاءٍ ﴾ - كما قيل: ﴿بِلَيْلٍ مَسَكُنُونَ فِيهِ ﴾)، يريدُ أنَّ الآيتينِ متقابِلتان؛ ففي الثانيةِ جيءَ بقولِه: ﴿بِلَيْلٍ مَسَكُنُونَ فِيهِ ﴾ وهو مطابقٌ لسائرِ الآيات؛ فلِمَ عَدَلَ في الأولِ عن الظاهرِ إلى خلافِه؟ وأجابَ عنه أنه إنها وَضَعَ ﴿بِضِيكَاءٍ ﴾ مَوْضِعَ «بنهارٍ تتصرّفون فيه»، والضياءُ ضوءُ الشمس؛ لقولِهِ تعالى: ﴿جَعَلَ الشَّمْسِ ضِيكَاءً ﴾ [يونس: ٥]، ليُؤذِنَ بأنّ منافعَ النهارِ ليستْ مقصورةً على التصرُّف؛ فإنّ منافِعَهُ متكاثرة، ولهذا لا يطلِعُ عليهِ كلُّ أحد؛ كأنهُ قيل: أتيناكُمْ بضياءِ الشمس؛ ليتسهل لكُمْ جميعُ ما تفتقرونَ إليهِ مِنَ التصرُّفِ في المعاشِ وغيره. ولهذا أتى بقولِه: ﴿أَفَلاَ تَبْصِرُونِ البصر، وبقولِه: ﴿أَفَلا تَبُصِرُونِ ﴾ تتميمًا لذلك؛ ولهذا أعظمَ فوائدِ الليلِ الهدوءُ فيهِ والسكون، ولهذا صرّح بهِ في الآية، وهوَ شيءٌ قليل؛ ولهذا لأنّ أعظمَ فوائدِ الليلِ الهدوءُ فيهِ والسكون، ولهذا صرّح بهِ في الآية، وهوَ شيءٌ قليل؛ ولهذا يظلِعُ عليهِ كلُّ أحد، والناسُ في إدراكِهِ بالبصرِ مستوون.

فإنْ قلتَ: فلِمَ لَمْ يَقُل: بظلام؟ قلتُ: لأنهُ وإنْ لمْ يُوهِمْ أنّ فائدةَ الليلِ متكاثرة؛ إذْ كلُّ أحدٍ يعلمُ فائدتَه، لكنهُ مِمّا يكرَهُهُ الطبعُ ويتنفّرُ عنه، بخلافِ الضوء؛ فإنهُ نعمةٌ في ذاتِه،

⁽١) انظر: «حجة القراءات» ص٢٥٠.

مقصودٌ بِنَفْسِه. ثُمّ الذي أَبْعَدُ مِنَ التكلُّفِ أَنْ يُجعَلَ ﴿ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴾ تذييلًا للتوبيخ الذي يعطيهِ قولُه: ﴿ أَرَهَ يَتُمْ إِن جَعَلَ اللّهُ عَلَيْكُمُ ﴾ إلى آخرهِ، وكذا في الثانيةِ _ على ما في «المعالم»: ﴿ أَفَلَا تَسْمِعُونَ ﴾ ما أنتم عليهِ مِنَ الخطأ. والمعالم»: ﴿ أَفَلَا تَسْمِعُونَ ﴾ ما أنتم عليهِ مِنَ الخطأ. تَمّ كلامُه (١) _ ليجتوع لهمُ الصّمَمُ والعمى مِنَ الإعراض عنْ سماعِ البراهين، والإغماض عنْ سماعِ البراهين، والإغماض عنْ من المعالم، من المعالم، عن المعالم، عن المعالم، والمعلم عن المعالم، والمعلم عن المعالم، والمعلم عن المعالم، والمعلم عن المعلم ال

ولَمّا كانتِ استدامةُ الليلِ أشقّ مِنَ استدامةِ النهار؛ لأنّ النومَ الذي هو أَجَلُّ الغرضِ فيه شبيهٌ بالموت، والابتغاءُ مِنْ فضلِ الله الذي هو بعضُ فوائدِ النهارِ شبيهٌ بالحياة، قيلَ في الأول: ﴿أَفَلاَ تُبْصِرُونَ ﴾ ما أنتمْ عليهِ مِنَ الأول: ﴿أَفَلاَ تُبُصِرُونَ ﴾ ما أنتمْ عليهِ مِنَ الخطأ؛ ليُطابِقَ كلُّ مِنَ التذييلَيْنِ الكلامَ السابقَ مِنَ التشديدِ والتوبيخ، كأنهُ قيل: أخبروني إنْ جعلَ الله عليكُم الليلَ سرمدًا إلى يومِ القيامة؛ مَنْ إلهٌ غيرُ الله يأتيكمْ بضياء؛ أفلا تسمعونَ مثلَ لهذهِ الدلائلِ الباهرةِ والنصوصِ المتظاهرةِ لِتعرِفوا أنّ غيرَ الله لا يقدِرُ على شيءٍ من ذلك؟ وأخبروني إنْ جعلَ الله عليكم النهارَ سرمدًا إلى يومِ القيامة؛ مَنْ إلهٌ غيرُ الله يأتيكمْ بليلٍ تسكنونَ فيه؟ أفلا تبصرونَ الشواهدَ المنصوبةَ الدالّةَ على القدرةِ الكاملةِ لتقِفُوا على أنّ غيرَ الله لا قدرةَ لهُ على ذلك؟ وفيهِ أنّ دَلالةِ النصِّ أوْلى وأقْدَمُ مِنَ العقل.

وقالَ الراغبُ في «غُرِّةِ التنزيل»: إنَّ نسخَ الليلِ بالنَّيِّرِ الأعظمِ أبلغُ في المنافع وأضمنُ للمصالحِ مِنْ نسخِ النهارِ بالليل؛ ألا ترى أنَّ الجنةَ نهارُها دائمٌ لا ليلَ معه؟ لأنَّ الليلَ في دارِ التكليفِ للاستراحةِ والاستعانةِ بالجَهم والراحةِ على ما يلزَمُ مِنَ الكُلَفِ المتعبةِ والمشاقَّ المُنْصِبة، ودارُ النعيمِ يُستَغنى فيها عنْ ذٰ لك؛ لأنها مقصورةٌ على سبيلِ المشتهى وعلى ما تلَذُّ الأعينُ وتهوى الأنفُس؛ فتقديمُ ذِكْرِ الليلِ لانكشافِهِ عنِ النهارِ الذي يُمَكِّنُ مِنَ التصرُّفِ في المعايشِ بالسعي في المصالحِ إلى ما لا يُحصى كثرةً مِنَ المنافعِ المتعلقةِ بالشمسِ أَحَقُّ وأوْلى (٢).

⁽١) «معالم التنزيل» (٦: ٢١٩).

⁽٢) «درّةُ التنزيلِ وغُرّة التأويل» للخطيب الإسكافي (٢: ٩٣٢- ٩٣٤)، وقد اختُلِفَ في نسبة هذا الكتاب، أهو للخطيب الإسكافي أم للراغب؟ والمؤلف ينقل عنه في مواضع وينسبُه للراغب، وانظر: مقدمة الدكتور محمد آيدين في تحقيقه للكتاب، حيث صَحَّحَ نِسْبَتَه للخطيب، وأيَّد ذلك بدراسة وافية.

كما قيل: ﴿ بِلَيْلِ تَسَكُنُونَ فِيهِ ﴿ ؟ قلت: ذَكَرَ الضِّياءَ وهو ضَوءُ الشَّمس؛ لأنَّ المنافعَ التي تتعلَقُ به مُتكاثِرة، ليس المُتصرِّفُ في المعاشِ وحدَه، والظَّلامُ ليس بتلكَ المنزِلة، ومن ثمَّ قرنَ بالضِّياء ﴿ أَفَلا تَسَمَعُونَ ﴾ ؛ لأنَّ السَّمْعَ يُدرِكُ ما لا يُدرِكُهُ البصرُ من ذِكْرِ منافِعِهِ ووصْفِ فوائِدِه، وقرنَ باللَّيلِ ﴿ أَفَلا تُبُصِرُونَ ﴾ ؛ لأنَّ غيرَك يُبصِرُ من منفعةِ الظَّلامِ ما تُبصِرُه أنت؛ من السُّكُونِ ونحوِه ﴿ وَمِن تَحْمَتِهِ ۽ ﴾ : زاوجَ بينَ اللَّيلِ والنَّهار، لأَغراضٍ ثلاثة: لتسكُنُوا في أَحَدِهِما وهو اللَّيل، ولتبتغُوا من فضلِ الله في الآخرِ وهُو النَّهار، ولإرادةِ شُكرِكُم.

[﴿ وَيُوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِى ٱلَّذِينَ كُنْتُوتَزْعُمُونَ ﴾ ٧٤]

ومعنى قولِه: ﴿أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴾: أفلا تسمعونَ سماعَ مَنْ يتدبّرُ المسموعَ ليستدرِكَ مِنهُ قصدَ القائل، ويحيطَ بأكثرِ ما جَعَلَ الله في النهارِ مِنَ المنافع، أمْ أنتمْ صُمَّ عنْ سماعِ ما ينفعُكُم؟ وقولُه: ﴿يَأْتِيكُم بِلَيْلِ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلا تُبْمِرُونَ ﴾ معناه: أفلا تستدرِكونَ ينفعُكُم؟ وقولُه: ﴿يَأْتِيكُم بِلَيْلِ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلا تُبْمِرُونَ ﴾ معناه: أفلا تستدرِكونَ مِنْ ذٰلكَ ما يجبُ استدراكُه؟ فإنّ عَقِيبَ السماعِ استدراكُ المرءِ المرادَ بالمسموعِ إذا كانَ هناكَ تدبَّرٌ لهُ وتفكُّرٌ فيه، ولمْ يجعلْهُ السامعُ دبرَ أُذُنِه، والله أعلم.

قوله: (زاوَجَ بينَ الليلِ والنهار)، يُروى بالراءِ والحاءِ المهملة، و «زاوجَ» بالزاي والجيم.

الجوهري: المُراوَحةُ في العملَيْن: أنْ تعملَ لهذا مرَّة ولهذا مرة، وتقول: راوَحَ بينَ رجلَيْه؛ إذا قامَ على إحداهُما مرَّة وعلى الأخرى مرة.

النهاية: وفي الحديثِ أنهُ ﷺ كانَ يُراوِحُ بينَ قدَمَيْه؛ لِطولِ القيام (١٠). أي: يعتمدُ على إحداهُما مرَّة وعلى الأخرى مرة؛ ليُوصِلَ الراحةَ إلى كلِّ منها. ومنهُ حديثُ ابن مسعودٍ أنهُ أبصرَ رجلًا صافًا قدمَيْه؛ فقال: لوْ راوَحَ كانَ أَفْضَل (٢).

⁽١) أخرجه أبو داود (١٣٩٥) وابن ماجَهْ (١٣٤٥) من حديثِ أوس بن حذيفة.

⁽٢) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٩٦٧) والطبراني في «المعجم الكبير» (٩٢٤٣) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢: ٢٨٨).

وقد سُلِكت بهذه الآية طريقةُ اللَّفِّ في تكريرِ التَّوبيخ؛ باتِّخاذِ الشُّرَكاءِ: إيذانُ بأنْ لا شيءَ أجلَبُ لغضَبِ الله منَ الإشراكِ به، كما لا شيءَ أدخَلُ في مَرضاتِهِ من توحيدِه. اللهمَّ فكما أدخَلْتنا في أهلِ توحيدِك، فأدخِلْنا في النَّاجِينَ من وعيدِك.

[﴿ وَنَزَعْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا فَقُلْنَا هَاتُوا بُرُهَنَكُمُ فَعَكِمُوٓا أَنَّ ٱلْحَقَّ لِلَّهِ وَضَلَّ عَنْهُم مَّاكَانُواْيَفْ تَرُونَ ﴾ ٧٥]

﴿ وَنَزَعْنَا ﴾: وأخرَجنا، ﴿ مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ﴾ وهو نَبِيُّهُم: لأنَّ أنبياءَ الأُمَمِ شهداءٌ عليهِم، يشهَدُون بها كانُوا عليه ﴿ فَقُلْنَا ﴾ للأُمَّةِ ﴿ هَاتُوا بُرَهَنَكُمُ ﴾ فيها كُنتُم عليه من الشِّركِ ومُخالفةِ الرَّسُولِ ﴿ فَعَلِمُوا ﴾ حينئذٍ ﴿ أَنَّ ٱلْحَقَيلَةِ ﴾ ولِرسُولِه، لا لهُم ولِشَياطِينِهِم ﴿ وَضَلَ عَنْهُم ﴾ وغابَ عنهُم غيبة الشيءِ الضّائِع ﴿ مَا كَانُوا مَفْ تَرُونَ ﴾ من الكذِبِ والباطل.

قولُه: (في تكريرِ التوبيخ باتخاذِ الشَّركاء)، يريد: كرّرَ لهذه الآية بعينِها قُبَيْلَ لهذه لتوكيدِ المعنى المقصودِ وتقريرِه؛ ومِنْ ثَمّ جُعِلَ خاتمةً للآياتِ وتخلُّصًا إلى قصةِ قارون. وفي صحيفةِ سُليهانَ عليهِ السلام: وما أحسنُ الأشياءِ وما أقبحُ الأشياء؟ قالَ سليهان: أحسنُ الأشياءِ الأشياءِ الإيهانُ بالله بعدَ الشّركِ، وأقبحُ الأشياءِ الكُفرُ بعدَ التوحيد. قالَ القاضي: الأولُ لتقريرِ فسادِ رأيهِم، والثاني لبيانِ أنهُ لم يكنْ ذٰ لك عنْ سَنَد؛ وإنها كانَ محضَ تَشَةً وهوَى (١).

قولُه: (فكما أَدْخَلْتَنا) الفاءُ جوابُ شرطِ محذوفِ متصلِ بها قبلَه؛ أي: إذا كانَ الأمرُ كما ذكرتَ فأدخِلْنا. والفَهْمُ معترضٌ نحوَ قولِهِ تعالى: ﴿سُبْحَننَكَ فَقِنَاعَذَابَٱلنَّارِ ﴾ [آل عمران: 191].

قولُه: (وغابَ عنهمْ غَيْبةَ الشيءِ الضائع)، أيْ: ﴿ضَلَّ ﴾ مستعارٌ لمعنى غاب؛ فلما كانتْ تلكَ الغَيْبةُ بحيثُ لا يمكِنُ إحضارُ ما غابَ وأنهُ كالشيءِ الضائع؛ قيل: ضَلّ. الأساس: ومِنَ المجاز: ضلّ عنْ كذا: ضاع.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٠٢).

[﴿ إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِن قَوْمِمُوسَىٰ فَبَغَى عَلَيْهِمُ وَءَانَيْنَهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ، لَنَانُو أَ إِلْمُصْبَ اللَّهُ الْقَرْفِي ٱلْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ وَقَرْمُهُ، لَا تَفْرَحُ إِنَّ ٱللَّهُ لَا يُحِبُ ٱلْفَرِحِينَ * وَابْتَغِ فِيمَا ءَاتَنكَ اللَّهُ ٱلذَّارُ ٱلْأَخِرَةُ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكُ وَلَا تَبْغ الْفَسَادَ فِي ٱلْأَرْضِ إِنَّ ٱللَّهُ لَا يُحِبُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ القصص: ٢٦-٧٧]

﴿ وَكُرُونَ ﴾ اسمُ أعجميٌ مثل هرون، ولم ينصرف للعُجمةِ والتعريف، ولو كان (فاعولًا) من قَرَنَ لانصرف. وقيل: معنى كونِه من قومِه أنَّه آمنَ به. وقيل: كان إسرائِيليًّا ابنَ عمِّ لموسى: هو قارُونُ بنُ يَصهرَ بنِ قاهَث بنِ لاوي بنِ يعقوب. ومُوسى بنُ عمرانَ بنِ قاهَث. وقيل: كان مُوسى ابنَ أخيه، وكان يُسمّى المُنوَّرُ لِيُسنِ صُورتِه، وكان أقراً بني إسرائيلَ للتَّوراة، ولكنَّه نافقَ كها نافقَ السّامِريُّ وقال: للسَّر النُبُو اللهُ عالمُونَ في اللهُ اللهُ والمُدبَحُ والقُربانُ إلى هرونَ فها لي؟ ورُويَ: إذا كانتِ النُّبُوَّةُ لِمُوسى عليه السَّلام، والمَذبَحُ والقُربانُ إلى هرونَ فها لي؟ ورُويَ: أنّه لمّا جاوَزَ بهم مُوسى البحر، وصارتِ الرِّسالةُ والحُبورَةُ لِحرونَ في ليهِ بُ القُربان، ويكونُ رأسًا فيهم، وكان القُربانُ إلى مُوسى فجعلهُ مُوسى إلى أخيه؛ وَجَدَ قارونُ في نفسِه وحَسَدَهُما، فقال لِـمُوسى: الأمرُ لكما ولستُ على شيءٍ، إلى متى أصبر؟ قال مُوسى: هذا صُنعُ الله. قال: والله لا أصدقك حتى تأتيَ بآية، فأمرَ رؤساءَ بني إسرائيلَ مُوسى: هذا صُنعُ الله. قال: والله لا أصدقك حتى تأتيَ بآية، فأمرَ رؤساءَ بني إسرائيلَ أن يجيءَ كُلُّ واحدٍ بعصاه، فحَزَمَها وألقاها في القُبِّةِ التي كانَ الوحيُ ينزِلُ عليهِ فيها، وكانُوا يحرُسونَ عِصِيَّهَم بالليل، فأصبَحُوا وإذا بعصا هرونَ تهزُّ ولها ورقٌ أخضر،

قولُه: (والحبورة)، في الحاشية: الحبورة: الإمامة، وهيَ مصدَرُ الحَبْر؛ يُقال: حبرَ الرجلُ حُبُورة.

قُولُه: (وَجَدَ [قارُونُ] فِي نَفْسِه)، أي: حَزِن. الجوهري: وَجَدَ فِي الحُزنِ وَجْدًا بالفتح، وَجَدَ فِي المالِ وُجْدًا؛ أي: استغنى.

قولُه: (فحَزَمَها)، الجوهري: حَزَمْتُ الشيءَ حَزْمًا؛ إذا شَدَدْته، والحزم: ضبطُ الرجُلِ أَمرَهُ وأخذُهُ بالثّقة.

وكانت من شجرِ اللَّوز، فق الَ قارُون: ما هو بأعجبَ عمَّا تصنعُ من السِّحرِ ﴿ فَهَىٰ عَلَيْهِم ﴾: من البَغي وهو الطَّلْم. قيل: ملَّكَهُ فرعونُ على بني إسرائيلَ فظلَمَهُم. وقيل: من البَغي وهو الكِبْرُ والبَدْخ: تبدَّخ عليهم بكثرةِ مالِه وولده. وقيل: زاد عليهم في الثيّابِ شِبرًا. المفاتِح: جمعُ مِفْتَح بالكشر: وهو ما يُفتَحُ به. وقيل هي الخزائن، وقياسُ واحِدِها: مَفْتَح بالفَتْح. ويُقالُ: نَاءَ به الحِمْل، إذا أَثقَلَه حتى أَمالَه. والعُصبة: الجماعةُ الكثيرةُ، والعصابة مِثلُها. واعصوصَبُوا: اجتمعوا. وقيل: كانتْ تحمِلُ مفاتِحَ خزائِنِه ستُّون بغلًا، لكُلِّ خِزانةٍ مِفتاحٌ، ولا يزيدُ المِفتاحُ على أُصبَع، وكانتْ من جُلُود. قال أبو رزين: يكفي الكُوفة مِفتاحٌ، وقد بُولِغَ في ذِكْرِ ذلك بلفظ: الكُنُوز، والمفاتِح، والنَّو، والعُصبة، وأولي القُوّة. وقرأ بُديَّل بنُ ميسرة: ليَنُوءُ بالياء. ووجهُه أن يُفسِّرَ المفاتِح بالخزائِن، ويُعطِيها حُكمَ ما أُضيفت إليه للمُلابَسةِ والاتِّصال، كقولِك: ذهبت أهلُ بالخزائِن، ويُعطِيها حُكمَ ما أُضيفت إليه للمُلابَسةِ والاتِّصال، كقولِك: ذهبت أهلُ

قولُه: (تبذّخَ عليهمْ بكثرةِ مالِه)، الأساس: ومِنَ المجاز: تبذّخَ فلان: تطاوَل، وهوَ بذاخٌ وفيهِ بَذَخ.

قولُه: (أبو رَزِين)، «جامِعُ الأصول»: هوَ أبو رَزِين العقيلي، صحابيٌّ، واسمُهُ لقيطُ بنُ عامر، رَزين: بفتحِ الراءِ وكسرِ الزايِ وسكونِ الياءِ وتحتَها نقطتان (١).

قولُه: (يكفي الكوفة مِفتاح)، قيل: معناه: يكفي الكوفة كنزٌ واحدٌ مِنْ كنوزِهِ مع كثرةِ أهلِ الكوفة.

قولُه: (ووجهُهُ أَنْ يُفسِّرَ المفاتِحَ بالخزائن)، قيل: إنها يُفسِّرُ بالخزائنِ ليكونَ متصلًا بالكنوزِ المرادةِ بها في قوله: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُ, ﴾؛ فيكتسبُ منهُ التذكيرَ كها يكتسبُ المضافُ مِنَ المضافِ إليهِ التأنيثَ في مثلِ قولِهم: ذهبَتْ أهلُ اليهامة. وأما إذا فُسِّرَ بجمعِ «المِفْتح» بالكسر، وهوَ ما يُفتَحُ به؛ فلا يكونُ متصلًا به؛ لأنّ المفتاحَ لا يكونُ متصلًا بالكنوز، وإذا لمُ يكنُ متصلًا به لا يكتسبُ منهُ التأنيثَ بمثلِ هٰذهِ الإضافة؛ لأنّ اتصالَ الظرفِ بالمظروفِ أَمَسُّ مِنَ اتصالِ المفتاحِ بالكنوز.

⁽١) «تتمّة جامع الأصول» (٢: ٥٢٢).

اليَهامة. ومحلُّ إذْ منصُوبٌ بتَنُوء. ﴿لَا تَفْرَحُ ﴾ كقولِه: ﴿وَلَا تَفْرَحُواْ بِمَآءَا تَكَحُمُ ﴾ [الحديد: ٢٣] وقولُ القائِل:

وَلَسْتُ بِمِفْرَاحٍ إِذَا الدَّهْرُ سَرَّنِي

وقالَ ابنُ جِنِّي: ذهبَ بالتذكيرِ إلى ذٰلكَ القَدْرِ والمبْلَغ؛ فلاحظَ معنى الواحدِ فحَمَلَ عليه. ونحوُهُ قولُ الراجز:

مثلُ الفراخِ نتفت حواصلَه

أي: حواصلَ ذٰلكَ أو حواصلَ ما ذكر نا(١).

وقلتُ: هٰذا أَوْلَى وأنسَبُ للقراءةِ المشهورة؛ لأنّ المرادَ أنّ مفاتحَ خزائنِهِ هيَ التي لتنوءُ بالجماعةِ مِنَ الناس، لا الخزائن، على أنّ الخزائنَ نفسَها لا تثقلُ بالعُصْبة. وإنْ أُريدَ بهِ الأموالُ فيؤدِّي إلى خلافِ المرادِ مِنَ المبالغة، ويلزمُ منهُ إضافةُ الأموالِ إلى الكنوز. قالَ أبو البقاء: ﴿ما بمعنى: الذي، في موضِع نصبٍ بـ «آتينا»، و «إنّ» واسمُها وخبرُها صلةُ «الذي»؛ وظذا كُسِرَتْ ﴿إِنَّ ﴾، والباءُ في ﴿بِالْعُصْبِ فِي مُعَدِّيةٌ مُعاقِبةٌ للهمزةِ في «أناته»، يقال: أنَاتُهُ ونُؤْتُ به، والمعنى: لتُنْبِيءُ: أي: تُعْقِلُ العُصْبة. وقيل: هيَ على القلب؛ أي: لَتَنُوء بهِ العُصْبة (٢).

قالَ صاحبُ «الكشف»: وُصِلَتْ ﴿مَا﴾ هاهنا بـ ﴿إِنَّ ﴾ وكُسِرَتْ ﴿إِنَّ ﴾ لأنّ الموصولةَ تُوصَلُ بكلتا الجملتَيْن الاسمية والفعلية (٣).

قولُه: (ولستُ بِمفراحٍ إذا الدَّهرُ سَرِّني)، تمامهُ:

ولا جازعٍ مِنْ صَرْفِهِ المتقلِّب(٤)

^{(1) «}المحتسب» (۲: ۲۵۲).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٢٥).

⁽٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٣٠).

⁽٤) هذا بيتٌ مختلفٌ في نسبته، فهو في «مجاز القرآن» (٢: ١١١) لهُدْبةَ بن خَشَرْم، وقيل: هو لتأبّط شرًّا، وقيل غير ذلك.

وذلك أنّه لا يفرَحُ بالدُّنيا إلّا مَن رضِيَ بها واطمأنَّ. وأمّا مَن قلبُه إلى الآخِرة، ويَعلَمُ أنَّه مُفارقٌ ما فيهِ عن قريب، لم تُحدِّثه نفسُه بالفَرَح. وما أحسنَ ما قال القائِل:

أشدُّ الغمِّ عِندي في سُرُور تَيقَّنَ عنهُ صاحِبهُ انتِقالا

[﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوبِيتُهُ، عَلَى عِلْمِ عِندِىٓۚ أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَكَ ٱللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِ عِن ٱلْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ مَعْمًا وَلَا يُسْتَلُ عَن ذُنُوبِهِ مُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ ٧٨]

البيتُ ينظرُ إلى قولِهِ تعالى: ﴿ لِكَيْتَلاَتَأْسَواْ عَلَىٰ مَافَاتَكُمْ وَلاَتَفْرَحُواْ بِمَا ءَاتَنَكُمْ ﴾ [الحديد: ٢٣].

قولُه: (أَشَدُّ الْغَمِّ عندي في سُرورِ) البيت (١)، يقولُ: السرورُ الذي تَيَقَّنَ صاحبُهُ الانتقالَ عنهُ هوَ أشدُّ الغمِّ؛ لأنهُ يُراعي وقتَ زوالِهِ فينتَفِضُ كلما ذكرَ زوالَه. وروي: والذي نفسُ محمدِ بيدِه، إِنَّ ما أوتيتم مِنَ الدنيا كإناخةِ ناقة؛ فعلامَ تفرحون، وإلامَ تنتظرون؟ ولله درُّ القائل:

إنما الدنيا كظلِّ زائلِ أو كضيفٍ نازلٍ ثُمَّ ارتحكُ (٢)

⁽١) للمتنبي في «ديوانه» بشرح الواحدي (١:١١١).

⁽٢) هو في «ديوان على بن أبي طالب» ص١١٧.

﴿عَلَىٰ عِلْمِ الذِي فَضَلْتُ به النّاس؛ وذلك أنّه كانَ أعلمَ بني إسرائيلَ بالتّوراة. وقيل: هو عِلمُ الكيمياء. عن سعيد بن المُسَيِّب: «كان مُوسى عليه السّلامُ يعلَمُ عِلمَ الكيمياء، فأفادَ يُوشعَ بنَ نونِ تُلُثُه، وكالِبَ بنَ يُوفَنّا ثُلُثُه، وقارُون ثُلُثُه، فخَدَعَهُما قارُونُ حتّى أضافَ علمَهُما إلى عِلْمِه، فكانَ يأخُذَ الرَّصاصَ والنُّحاسَ فيَجعلَهُما ذهبًا». وقيل: علَّمَ الله مُوسى عِلمَ الكيمياء، فعَلَمه مُوسى أُختَه، فعَلَمتُهُ أُختُه قارُون. وقيل: هو بَصَرُه بأنواع التِّجارةِ والدَّهقَنة وسائرِ المكاسِب. وقيل: ﴿عِندِى ﴾ معناه: في ظنِّي، كما تقولُ الأمرُ عندي والدَّهقَنة وسائرِ المكاسِب. وقيل: ﴿عِندِى ﴾ معناه: في ظنِّي، كما تقولُ الأمرُ عندي

قولُه: (﴿عَلَىٰعِلْمِ﴾ أي: على استيجابٍ واستحقاق(١)) قالَ القاضي: ﴿عَلَىٰعِلْمِ ﴾ في موضِع الحال، و﴿عِندِى ﴾ صفةٌ للعلم(٢)، وإلى هٰذا أشارَ بقولِه: «على استحقاقي لِما فيَّ مِنَ العلمِ الذي فَضَلْتُ بهِ الناسَ».

قولُه: (هوَ علمُ الكيمياء)، قالَ الزجاج: لهذا لا يصح؛ لأنّ الكيمياءَ باطلٌ لا حقيقةً له (٣). وقلتُ: لعلّ ذٰلكَ كانَ مِنْ قَبيلِ المعجزة.

قولُه: (وقيلَ: ﴿عِندِى ﴾ معناه: في ظني)، قالَ القاضي: وعلى لهذا ﴿عِندِى ﴾ يتعلّقُ بعضِهِم: بـ﴿أُوتِيتُهُۥ﴾ صلةً له؛ كقولِك: جازَ لهذا عندي؛ أي: في ظنّي واعتقادي (٤). وعنْ بعضِهِم: على ذٰلكَ قولُ القائل:

ومَنْ أنتمُ حتّى يكونَ لكُمْ عِنْدُ؟ (٥)

وكلمةُ «عِندَ» بيانُ الحُكْم؛ كما تقول: لهذا عندَ أبي حنيفةَ والشافعي؛ أي: في حُكمِها.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «على استحقاق واستيجاب»، والأمر فيه سهل.

⁽۲) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٠٤).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٥٦).

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٠٤).

⁽٥) لابن نُباتة المصري في «ديوانه» ص ٥٧٠. وصَدْرُ البيت:

وقُلتُم قَبيحٌ عندنا العِشقُ بالفتي

كذا، كأنّه قال: إنّما أُوتيتُه على علم، كقولِه تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا خُولَانَ هُنِعْ مَةً مِّنّا قَالَ إِنّما أُوتِيتُهُ، عَلَى عِلْمِ ﴾ [الزمر: ٤٩] ثمّ زاد (عِندِي) أي: هُو في ظنّي ورأيي هكذا. يجوزُ أن يكونَ إثباتًا لعِلمِه بأنَّ الله قد أهلكَ من القُرونِ قبلَهُ من هُو أقوى منهُ وأغنى، لأنّه قد قرأَه في التّوراة، وأخبرَ به مُوسى، وسمِعَهُ من حُقّاظِ التّوارِيخِ والأيّامِ. كأنّه قيل: ﴿أَوَلَمْ يَمْلَمُ ﴾ في جُملةِ ما عِندَهُ من العِلمِ هذا، حتّى لا يغترَّ بكثرةِ مالِه وقُوتِه. ويجوزُ أن يكونَ نفيًا لعِلمِه بذلك؛ لأنّه لمّا قال: أُوتيتُه على علم عندِي، فتنفَّجَ بالعِلم وتَعَظَّمَ به. قيل: أعندَهُ مَثلُ ذلك العلمِ الذي ادّعاهُ ورأى نفسهُ به مستوجِبةً لكُلَّ وتعمةٍ، ولم يعلم هذا العِلمَ النّافعَ حتّى يقي به نفسهُ مصارعَ الهالِكين ﴿وَأَتُحَثّرُ مَعْكَا ﴾ نعمةٍ، ولم يعلم هذا العِلمَ النّافعَ حتّى يقي به نفسهُ مصارعَ الهالِكين ﴿وَلَا يُسْتُلُ عَن دُنُوبِهِمُ لللهال، أو: أكثرُ جماعةً وعددًا. فإن قلت: ما وجهُ اتّصالِ قولِه: ﴿وَلَا يُسْتُلُ عَن دُنُوبِهِمُ الذينَ المُحرِمُونَ ﴾ بِها قبلَه؟ قبلتُ: لمّا ذكر قارُونَ مَن أُهلِكَ من قبلِهِ من القُرونِ الذينَ كَانُوا أقوى منه وأغنى، قال على سبيلِ التّهديدِ له: والله مُطّلِعٌ على ذُنُوبِ المُجرِمِين، كانُوا أقوى منه وأغنى، قال على سبيلِ التّهديدِ له: والله مُطّلِعٌ على ذُنُوبِ المُجرِمِين،

قولُه: (ويجوزُ أَنْ يكونَ نفيًا لعلمِهِ بذلك)، يريدُ أنّ الهمزةَ في قولِه: ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمْ ﴾ إذا كانَ للتقريرِ أفادَ إثباتَ عِلمِ قارون، وإذا كانَ للإنكارِ كانَ نفيَ عِلمِه. وعلى التقديرَيْنِ المعطوفُ عليهِ محذوف؛ أي: ألم يَقْرَأُ التوراةَ ولمْ تُعلِّمُه (١) الأحداثُ والوقائع؟ أي: قرأً وعَلِم؛ أي: اغترّ بها عندَهُ مِنَ العلم، ولمْ يعلمْ ذلكَ ليعتَبِرَ ويُمسِكَ عنْ ذلكَ القول.

قولُه: (فتَنَقّجَ)، يُروى بالخاءِ والجيم. الأساس: ومِنَ المجاز: فلانٌ نفّاجٌ وفيهِ نَفَج، وسمعتُ مَنْ يقول: فيهِ نفاجة. وفي الأساس أيضًا: ومِنَ المجاز: انتَفَخَ النهار: علا، ونفخَ شِدْقَيْه: تَكَبِّر.

قولُه: (لَمّا ذَكّرَ قارونَ مَنْ أُهلِكَ مِنْ قَبْلِه...، قالَ على سبيلِ التهديدِ له: والله مُطّلِعٌ على ذنوبِ المجرمين)، يريدُ أنّ لهذهِ الجملةَ تذييلٌ للسابق؛ فإنّ قولَه: ﴿[أَوَلَمْ]يَعْلَمْ أَكَ اللهَ قَدْ أَهَلَكَ مِن قَبْلِهِـ مِنَ ٱلْقُرُونِ ﴾ تهديدٌ لقارونَ ووعيدٌ لهُ بالهلاك، وقولُه: ﴿وَلَا يُسْتَلُعَن

⁽١) في (ط): «ولم يعلم».

لا يَحتاجُ إلى سُؤالِهِم عنها واستعلامِهِم. وهُو َقادِرٌ على أَن يُعاقِبَهم عليها، كقولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعَمَلُونَ ﴾ [آل عمران: ١٥٣]، ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٨٣) المؤمنون: ٥١، النور: ٢٨] وما أشبَهَ ذلك.

[﴿ فَخَرَجَ عَكَى فَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوْةَ ٱلدُّنْيَا يَنكَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوقِى قَنْرُونُ إِنَّهُ لَذُوحَظٍ عَظِيعٍ ﴾ ٧٩]

﴿ فِ زِينَتِهِ ، قَالَ الحسن: فِي الحُمرةِ والصُّفرة. وقيل: خرجَ على بغلةٍ شهباءً عليها الأرجوانُ وعليها سُرُجُ من ذهب، ومعهُ أربعةُ آلافٍ على زِيِّه. وقيل: عليهم وعلى خُيولِهِ مُ الدِّيباجُ الأحمر، وعن يمينِه ثلاثُمئة غُلام، وعن يسارِه ثلاثُمئة جارية بيضٌ عليهنَ الحُليُّ والدِّيباج. وقيل: في تسعينَ ألفًا عليهمُ المُعَصْفَرات، وهُو أوّلُ يومٍ رُؤِيَ فيه المُعَصفَر: كان المُتمنُّونَ قومًا مُسلِمِين، وإنَّما تمنَّوهُ على سبيلِ الرِّغبةِ في اليسارِ والاستغناءِ كما هُو عادةُ البشر. وعن قتادة: تمنَّوهُ ليتقرَّبُوا به إلى الله ولينفقُوهُ في اليسارِ والاستغناءِ كما هُو عادةُ البشر. وعن قتادة: تمنَّوهُ ليتقرَّبُوا به إلى الله ولينفقُوهُ في

ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ كقولهِ: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٨٣، النور: ٢٨] في كونِهِ عالمًا بها لا يحتاجُ إلى سؤالهِم عنها. وفيهِ تهديدٌ بالهلاكِ بسببِ الإجرامِ لكلِّ مجرم، وهؤلاءِ منهم؛ فكانَ تأكيدًا له. وجيءَ بالواوِ فعُدِّ تذييلًا أو معترضة (١).

قالَ القاضي: كأنهُ لمّا هَدّدَ قارونَ بذِكْرِ إهلاكِ مَنْ قَبْلَهُ أكّدَ ذٰلكَ بأنْ بَيّنَ أنهُ لم يكنْ ما يخصُّهم؛ بَلِ الله مُطّلِعٌ على ذنوبِ المجرمينَ كُلِّهمْ مُعاقِبُهُمْ عليها(٢).

قولُه: (الأُرجوان)، النهاية: هوَ مُعرّبٌ مِنْ «أُرغوان» وهوَ شجرٌ له نَوْرٌ أحمر. وكلُّ لونٍ يُشبِهُهُ فهوَ أُرجوان. وقيل: هوَ الصّبْغُ الأحمر، وقيل: عربيةٌ والألفُ والنونُ زائدتان. وذكرهُ الجوهري في مُعتلِّ اللام^(٣).

⁽١) قوله «أو معترضة» سقط من (ح) و(ف).

⁽۲) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٠٤).

⁽٣) وذكره الجواليقي في «المعرّب» ص١٩. وجزم بكونه فارسيًا.

سبيلِ الخير. وقيل: كانُوا قومًا كفّارًا. الغابِط: هُو الذي يتمنّى مِثلَ نعمةِ صاحبِه من غيرِ أَن تَزُولَ عنه. والحاسِدُ: هو الذي يتمنّى أَن تكونَ نعمةُ صاحبِه له دونَه، فمنَ الغِبطةِ قولُه تعالى: ﴿ يَلَيْتَ لَنَامِثُلَ مَا أُوتِ قَدَرُونُ ﴾ ومن الحسدِ قولُه: ﴿ وَلَا تَنَمَنَّوا الغِبطةِ قولُه تعالى: ﴿ يَلَيْتَ لَنَامِثُلَ مَا أُوتِ قَدَرُونُ ﴾ ومن الحسدِ قولُه: ﴿ وَلَا تَنَمَنّوا أَمَا فَضَدَ لَا اللهَ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ العَصْاءَ الغَبْط؟ والنساء: ٣٦] وقيلَ لِرَسُولِ الله عَلَيْ: هل يضر الغَبْط؟ فقال: ﴿ لا الله عَلْ العضاءَ الخَبْط »، والحظُّ: الجدُّ، وهو البَخْتُ والدَّولة: وصَفُوه بأنّه رجلٌ مجدُودٌ مَبخُوت، يُقال: فلانٌ ذو حظًّ، وحظيظٌ، ومحظُوظ، وما الدُّنيا إلّا أحاظٍ وجدودٌ.

قولُه: (ومِنَ الحَسَدِ قولُه: ﴿وَلَا تَنَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِ عَضَكُمْ عَلَى بَعْضِ ﴾ [النساء: ٢٣])، وذٰ لكَ أنّ في تَمَنِّي ما فُضِّلَ البعضُ على بعضٍ المُتمنَّى عَيْنُ ما فُضِّلَ به، ولا يُتَوَصَّلُ إلى ذٰ لكَ إلا بزوالِهِ عَنِ المحسود.

قولُه: (وقيلَ لرسولِ الله ﷺ: هلْ يَضُرُّ الغَبط؟ قال(١): (لا، إلا كما يَضُرُّ العِضاهَ الخَبْط»)(٢)، النهاية: الغَبْط: حَسَدُ خاص؛ يُقال: غَبَطْتُ الرجُلَ أَغبِطُهُ غَبْطًا. أراد ﷺ أنّ الغَبْطَ لا يَضُرُّ ضَرَر الحَسَد، وأنّ ما يَلْحَقُ الغابِطَ مِنَ الضررِ الراجع إلى نُقصانِ الثوابِ دونَ الإحباطِ بقَدْرِ ما يَلْحَقُ العِضاهَ مِنْ خَبْطِ وَرَقِها الذي هوَ دونَ قَطْعِها واستئصالها، ولأنهُ يعودُ بعدَ الخبط؛ فهوَ وإنْ كانَ فيهِ طَرَفٌ مِنَ الحسد؛ فهوَ دونَهُ في الإثم.

والعِضاهُ: شَجَرُ أُمِّ غَيْلان، وكلُّ شَجَرِ عظيم لهُ شَوْك، الواحدة: عِضةٌ بالتاء، والخَبْط: ضَرْبُ الشّجَرِ بالعصا ليتناثرَ ورقُها لعلفِ الإبل.

قولُه: (وما الدنيا إلا أحاظٍ وجُدود)، مِنْ قولِ الحماسي:

وليسَ الغني والفقرُ مِنْ حِيلَةِ الفتي وَلَكُنْ أَحاظٍ قُسِّمَتْ وجُدودُ (٣)

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فقال»، والأمر فيه سهل.

 ⁽٢) أخرجه إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» (٢: ٦٣٨) وذكره الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشاف»
 (٣: ٣٣) وعزاه للطبراني، ولم أجده في «معاجمه الثلاثة».

⁽٣) البيتُ لرجلِ من بني قُرَيع، وهو في «شرح ديوان الحماسة» (١: ٨٠٦) و«جمهرة اللغة» لابن دريد =

[﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَلِحًا وَلَا يُلَقَّلُهَ آ إِلَّا الصَّكِيرُونَ * فَصَاعُنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُ مِن فِتَةٍ يَنصُرُونَهُ مِن دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنْتَصِرِينَ ﴾ ١٠-٨١]

ويلَك: أصلُه الدُّعاءُ بالهَلاك، ثمّ استُعمِلَ في الزَّجرِ والرَّدْعِ والبَعثِ على تركِ ما لا يُرتضى، كما استُعمِل: لا أبا لك. وأصلُه: الدُّعاءُ على الرَّجُلِ بالإِقرافِ في الحثِّ على

الجوهري: الحظ: النصيبُ والجَدّ، وجمعُ القِلّة: أَحُظُّ، والكثير: حظوظٌ وأحاظٍ كأنهُ جَمْعُ أَحْظٍ، وأنشدَ البيت. الراغب: الحظ: النصيبُ المقدّر^(١).

قولُه: (ويلك: أصلُهُ الدعاءُ بالهلاك)، الراغب: قالَ الأصمعي: وَيْل: قبوح (٢)، وقدْ يُستعمَلُ على التحسُّر، ووَيْس: استصغار، ووَيْح: ترحُّم. ومَنْ قال: ويل: وادٍ في جَهنّمَ لمْ يُرِدْ أَنَّ «ويلاً» في اللغةِ هوَ موضوعٌ لهذا؛ وإنها أراد: مَنْ قالَ الله فيهِ ذٰلك؛ فقدْ استحقّ مقرًّا يُرِدْ أَنَّ «ويلاً» في اللغةِ هوَ موضوعٌ لهذا؛ وإنها أراد: مَنْ قالَ الله فيهِ ذٰلك؛ فقدْ استحقّ مقرًّا مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ [البقرة: مِنَ النارِ وثبتَ لهُ ذٰلك؛ ﴿فَوَيَيْلُ لَهُم مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٩]» (٣).

قولُه: (كما استُعمِل: لا أبا لكَ وأصلُهُ الدعاءُ على الرجل)، وعنْ نَضْرِ بنِ شُمَيلٍ أنهُ قال: سألتُ الخليلَ عنْ قولِهم: لا أبا لك؛ فقال: معناه: لا كافي لك، وقيل: معناه: بعثٌ وتحضيض (٤٠)، وليسَ بنفي الْأَبُوة.

قولُه: (الدعاءُ على الرجلِ بالإقراف)، أي: بالهُجْنة.

الأساس: وأُقْرِفَ: أُدْنِيَ للهجْنة، ويُقال: الإقراف مِنْ جهةِ الأب. قال:

^{= (}١:٠٠١)، وعزاه صاحب «اللسان» (حظظ) للمعلوط بن بَدَل القُرَيعيِّ. وانظر: «تاج العروس» (حظظ).

⁽۱) «مفردات القرآن» ص۲٤٣.

⁽٢) كذا في النسخ الخطية، والذي في «مفردات القرآن»: «قُبْحٌ».

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٨٨٨.

⁽٤) في النسخة «ف»: «وتخصيص»، وما أثبتناه هو الأولى بالصواب.

الفِعْل. والرَّاجِعُ في ﴿وَلَا يُلَقَّنَهَ ﴾ للكلمة التي تَكلَّمَ بها العُلهاء. أو للثَّواب؛ لأنّه في معنى المثوبة أو الجَنّة، أو للسِّيرة والطَّريقة، وهي الإيهانُ والعملُ الصّالحُ ﴿الصَّكِيرُونَ ﴾ على الطّاعات، وعن الشَّهَوات، وعلى ما قَسَمَ الله من القليلِ عن الكثير.

كان قارونُ يؤذي نبيَّ الله مُوسى صلى الله عليه كُلَّ وقتٍ، وهُو يُداريهِ للقَرابةِ التي بينَهُما، حتّى نزلتِ الزَّكاةُ، فصالحَهُ عن كُلِّ ألفِ دينارِ على دينار، وعن كُلِّ ألفِ درهمِ على درهمِ، فَحَسَبَهُ فاستَكثَرَه فشحَّتْ به نفسُه، فجمعَ بني إسرائيلَ وقال: إنَّ مُوسى

فإنْ نُتِجَتْ مُه رًا كريمًا فبِالحرى وإنْ يكُ إقرافٌ فَمِنْ قِبَلِ الفَحْلِ

وقيل: هوَ مِقْرف، بالكسر، وقدْ أقرفَ الهُجْنةَ وقارَفَها: قارَبَها(١) وخالطَها. أما قولهُ: «في الحثّ» ليسَ بمتّصِلِ بالإقراف؛ بلِ استُعمِلَ كما استُعمِلَ «لا أبا لك» في الحث. نحوُه في الحثّ قولُه تعالى: ﴿حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ ﴾ [الأنفال: ٦٥]. قال: أي: سَمِّه حرضًا وقُلْ له: لا أراكَ إلا ممرضًا في لهذا الأمر؛ لتُهيِّجَهُ وتُحرِّكَ منه.

قولُه: (للكلمةِ التي تكلّمَ بها العلماء)، وهيَ قولهُ: ﴿وَيْلَكُمْ ثُوَابُ ٱللّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَلِحًا ﴾.

قولُه: (﴿ اَلْصَكَبِرُونَ ﴾ على الطاعاتِ وعنِ الشهوات)، عنْ بعضِهِم: ﴿ اَلْصَكِبُرُونَ ﴾ لهُ متعلِّقان: الذي انقطعَ بهِ عنه، والذي اتصلَ به. والأولُ مَدْخَلُ «عن» وهو المعصية (٢)، والثاني مَدْخُلُ «على» وهو الطاعة. و «عَنْ » هٰذهِ كـ «مِنْ » في قولِه: ﴿ لَن تُغَيِّفُ عَنَّهُمْ أَمُولُهُمْ وَلاَ أَوْلَكُهُم مِنَ اللَّهِ شَيْعًا ﴾ [آل عمران: ١١، ١١، المجادلة: ١٧] أي: بدلَ طاعتِه. أي: صابرونَ على الطاعاتِ بدلَ الشهواتِ ومقيموها مقامَها، وكذٰلكَ القليلُ مِنَ الكثير. مثلُهُ قولُه تعالى: ﴿ وَلاَ تَتَبِعُ آهُوآءَ هُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِيّ ﴾ [المائدة: ٤٨] أي: بدلَ ما جاءَك. وجمهورُ المفسرينَ على أنَّ معناه: مُنحرِفًا عها جاءَكَ أو متنحيًا؛ كقولِك: رميتُ عَنِ القَوْس.

في (ط): «قارنها».

⁽٢) في النسخة «ف»: «العصبة». وهو خطأ.

أرادَكُم على كُلِّ شيءٍ، وهُو يريدُ أن يأخُذَ أموالَكُم، فقالوا: أنتَ كبيرُنا وسيِّدنًا، فمُر بها شئت، قال: نُبرطِلُ فلانةَ البغِيَّ، حتّى ترميَهُ بنفسِها، فيرفُضَه بنو إسرائيل، فجعلَ لها ألفَ دينار. وقيل: طَستًا من ذهب. وقيل: طَستًا من ذهبِ مملُوءةً ذهبًا. وقيل: حَكَّمَها، فلمّا كانَ يومَ عيدٍ قامَ مُوسى فقال: يا بَنِي إسرائيل، من سرقَ قطَعْناه، ومن افترى جَلَدنْاه، ومن زنى وهو غيرُ محصَنِ جلدناه، وإنْ أُحصِنَ رجَمْناه، فقالَ قارون: وإن كنتَ أنتَ؟ قال: وإنْ كنتُ أنا، قال: فإنَّ بني إسرائيلَ يزعُمون أنَّك فجرتَ بفُلانة، فأُحضرَت، فناشَدَها موسى بالذي فلقَ البحر، وأنزلَ التَّوراةَ أنْ تَصدُقَ، فتدارَكَها الله فقالتْ: كذَّبوا، بل جعلَ لي قارونُ جُعلًا على أن أقذِفَكَ بنفسي، فخرَّ مُوسى ساجدًا يبكي وقال: يا ربِّ، إن كنتُ رسُولَك فاغضَب لي. فأوحى إليه: أن مُرِ الأرضَ بِمَا شِئت، فإنَّهَا مُطيعةٌ لك. فقال: يا بني إسرائيل، إنَّ الله بعثَني إلى قارونَ كما بعثني إلى فِرعَون، فمن كان معهُ فليلْزَم مكانَّه، ومن كان معي فليَعتَزِل، فاعتَزَلُوا جميعًا غيرَ رجُلَين، ثمّ قال: يا أرضُ خُذيهم، فأخَذَتْهُم إلى الرُّكب، ثمّ قال: خُذيهم، فأَخَذَتُهم إلى الأوساط، ثمّ قال: خُذِيهم، فأخذَتْهُم إلى الأعناق، وقارونُ وأصحابُه يتضرَّعونَ إلى موسى عليهِ السَّلامُ ويناشِدُونَه بالله والرَّحِم، وموسى لا يلتفِتُ إليهم لَشِدَّةِ غَضَبِه، ثم قال: خُذيهم، فانطَبقَت عليهم. وأوحى الله إلى موسى: ما أَفَظَّك! استغاثُوا بكَ مِرارًا فلمْ ترحَمُهُم، أما وعِزَّتي لو إيّايَ دعَوا مرّةً واحدةً لوجدوني قَرِيبًا مُجِيبًا، فأصبحتْ بنو إسرائيلَ يتناجَونَ بينَهُم: إنَّما دعا موسى على قارونَ ليستبدُّ بدارِه وكُنُوزِه، فدعا الله حتى خَسفَ بدارِه وأموالِه. ﴿مِنَ ٱلْمُنتَصِرِينَ ﴾ من المُنتَقِمينَ من

قولُه: (أرادَكُمْ على كلِّ شيء)، ضُمِّنَ «أرادَ» معنى «قَهَرَ» فعُدِّيَ تعديتَه؛ أي: قهرَكُمْ على كلِّ شيءٍ يريدُه.

قولُه: (نُبَرُ طِلُ)، أي: نرشو؛ مِنَ البِرْ طيل.

قولُه: (وقيل: حَكَّمَها)، أي: جَعَلَها حاكِمًا لنفسِها بها شاءتْ مِنَ المال. ويروى: «خُكْمَها»؛ أي: ما حَكَمَتِ البغيُّ في مالِه.

مُوسى عليه السَّلام، أو من المُمتَنعِينَ من عذابِ الله تعالى. يقال: نَصَرَهُ من عَدُوِّهِ فانتَصَر، أي: مَنَعهُ مِنهُ فامتَنَع.

[﴿ وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ, بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَتَ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِدُ لَوْلَآ أَن مَّنَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُ، لَا يُقْلِحُ ٱلْكَفِرُونَ ﴾ [٨٦]

قد يُذكرُ الأمسُ ولا يُرادُ بهِ اليومُ الذي قبلَ يومِك، ولكنَّ الوَقتَ المُستَقْرَبَ على طريقِ الاستعارةِ، (مَكَانَهُ) مَنزِلتَهُ من الدُّنيا. (وي) مفصُولةٌ عن كأنّ، وهي كلمةُ تَنبُّهِ على الخطأِ وتَندُّم. ومعناه: أنّ القومَ قد تنبهَّوا على خطئِهم في تمنيهم وقولِهم: ﴿ يَلَيْتَ لَنَامِثُلَ مَا أُوقِ فَ عَنبُهِم وَ وَندَّمُوا ثمَّ قالُوا: «كأنه لا يُفلِحُ الكافِرون» أي: ما أشبهَ الحالَ بأنّ الكافِرينَ لا ينالُونَ الفلاح، وهو مذهبُ الخليلِ وسِيبَوَيْه. قال:

قولُه: (على طريق الاستعارة)، أي: الاستعارةِ اللفظية، نحوُ استعارةِ المَرْسِن ـ وهوَ أنفٌ فيهِ رَسَن ـ لمُطلَقِ الأنف. وكذلك استعارَ «الأمس» وهوَ وقتٌ محدودٌ متعارَفٌ للزمانِ المستقرَب(١).

قولُه: (أي: ما أشبه الحالَ بأنّ الكافرينَ لا ينالونَ الفلاح)، قالَ ابنُ جِنِّي: يُروى على قياسِ مذهبِ الخليلِ وسيبويهِ اسمٌ سُمِّيَ بهِ الفعلُ في الخبر؛ فكأنهُ اسمُ أَعْجَبُ، ثُمَّ ابتداً فقال: «كأنه»، «كأن» فيهِ عاريةٌ مِنْ معنى التشبيه. أنشدَ أبو علي:

كَأَنْنِي حِينَ أُميِي لا تُكلِّمُنِي فَ مُنَيِّمٌ يَشْتَهِي مِاليسَ موجودا(٢) وفي «المطلع»: قالَ عليُّ بنُ عيسى(٣): شُبِّهتْ حالُ الكافرينَ بحالِ مَنْ لا يُفلِح؛ لأنكَ

⁽١) هذه الفقرة سقطت من (ط).

⁽٢) «المحتسب» (٢: ١٥٤) والبيت المذكور لعمر بن أبي ربيعة في «ديوانه» ص ٢٠، وعزاه في «اللسان» ليزيد بن الحكم الثقفي. وانظر: «الخصائص» لابن جني (٣: ١٧٢).

⁽٣) يعني الرّماني (ت ٣٨٤ هـ)، كان من أهلِ المعرفةِ والإتقان في علوم كثيرةٍ من التفسير والفقه والإعجاز والنحو على مذهب المعتزلة. له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١٢: ١٦) و «إنباه الرواة» (٢: ٢٩٤).

وي كأن من يَكُن لهُ نَشَـبٌ يُحُد مَبُ ومن يَفتَقَر يَعِش عَيشَ ضُرٍّ

وحَكَى الفرّاءُ أَنَّ أَعرابِيَّةً قالت لزَوجِها: أين ابنُك؟ فقال: وي كأنَّه وراءَ البيت. وعندَ الكُوفِيِّينَ أَنَّ (ويك) بمعنى: ويلك، وأنَّ المعنى: ألم تعلمْ أنَّه لا يُفلِحُ الكافِرُون. ويجوزُ أن تكونَ الكاف كاف الخطابِ مضمومةً إلى وي، كقولِه:

إذا قلت: كأنّ لهذا الكافر لا يُفلِح؛ فُهِمَ مِنكَ أنّ حالَهُ حالً مِنْ لا يُفلِح. لهذا تقريرُ كلامِ المصنّف، لكنْ يفتقرُ إلى مزيدِ بيان؛ فنقول: إنهُ أبرزَهُ مَبرزَ فِعلِ التعجُّب؛ لِما في «وَيْ» مِنْ معنى التعجب. وأشارَ بقولِه: «حال» إلى أنّ الضميرَ في «كأنه» للحال، والباءُ في «بأنّ» صلةُ «أشْبَه»؛ يعني: ظَهَرَ لنا مِنْ حالِ قارونَ وهو استمتاعُهُ بالدنيا واغترارُهُ بزهرتِها، ثُمّ خسفُهُ بالأرضِ ـ مشابِهٌ لما تقرّرَ بأنّ الكافرينَ لا يُفلِحون (١).

قولُه: (أنّ "وَيْكَ" بمعنى: وَيْلَك)، وأنّ المعنى: ألم يعلم أنّه لا يُفْلحُ الكافرون. وحكى صاحبُ "المَطْلعِ" عن خلفِ الأحمرِ (٢) أنّ "وَيْكَ" بمعنى "وَيْلك» فحُذِفَ اللامُ استخفافًا، ونُصِبَ "أنّ الله" بفعلٍ مُضمَر تقديرُه: وَيْلك، اعلَمْ أنّ الله. قالَ الزجاج: هذا الخطأُ مِنْ غير وجه؛ إذْ لوْ كانَ كها قال؛ لكانت "إن" مكسورة ولمْ يُحذَفِ اللامُ منه؛ لأنهُ يقال: وَيْلك، إنهُ لا يُفلِح. والصحيحُ ما ذكرَهُ سيبويهِ عنِ الخليلِ ويونس: أنّ "وَيْ" مفصولةٌ مِنْ "كأن"، والقومُ تنبّهُوا فقالوا: وَيْ؛ مُتندِّمِينَ على ما سَلَفَ مِنهم، وكلُّ مَنْ تَندَّمَ أو نَدِم؛ فإظهارُ ندامتِهِ أو تندُّمه أنْ يقول: وَيْ، كها يعاتَبُ الرجُلُ على ما سلف مِنهُ فيقول: وَيْ كأنكَ قصدتَ مكروهي. قال العرجيّ:

قـلّ مـالـي قـــدْ جِئتُهاني بنُكْـرِ ـبَبْومَنْ يفتقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرّ^(٣) سَالتانــــي الطــــلاقَ أَنْ رأتــاني ويكــأَنْ مَنْ يكــنْ لــهُ نَشَبُّ يُــحْــ

⁽١) من قوله: «هذا تقرير كلام المصحف» إلى هنا، سقط من(ف).

⁽٢) هو صاحب البراعة أبو محرز خلف بن حيان المعروف بـ «الأحمر»، راويةٌ شاعر من أهل البصرة، له «ديوان شعر» و «مقدمة في النحو»، توفي نحو ١٨٠هـ. ترجمته في «الوافي بالوفيات» (١٣: ٢١٩).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٥٠). وقد اختُلف في نسبةِ البيتين على غيرِ واحدٍ من الأقوال.

وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِم

وأنَّه بمعنى لأنَّه، واللَّامُ لبيانِ المَقُولِ لأجلِه هذا القول، أو لأنَّه لا يُفلِحُ الكافِرُون

قالَ ابنُ جِنِّي: ومَنْ قال: إنها «ويك»؛ فكأنهُ قال: أَعْجَبُ لأنهُ لا يُفلِحُ الكافرون، وأَعْجَبُ لأنّ الله يبسُطُ الرزق، وهوَ قولُ أبي الحسن(١).

وينبغي أنْ يكونَ الكافُ حرفَ خطابٍ لا اسمًا بمنزلةِ الكافِ في «ذٰلك، وأولْئك»؛ لأنّ «وي» ليستْ مِما يُضاف. والاستشهادُ بالبيتِ مِنْ أَجْلِ أنّ الكافَ لا يجوزُ أنْ تكونَ ضميرًا أو حرفَ خِطاب؛ لفُقدانِ المطابقةِ لأنّ البيتَ السابقَ خطابٌ لمؤنثَيْن. وكذا قولُ الزوج للأعرابية؛ لأنهُ لوْ كانَ الكافُ خطابًا لكانَ مكسورًا لتأنيثِ المخاطَب.

وأما قولُ عنتَرةَ فلا يُحمَلُ على «ويلك»؛ لأنهُ زَجْرٌ ورَدْعٌ وبَعْثٌ على تركِ ما لا يرضى، وهو حَثٌ وبعثٌ على الإقدام؛ لأنهُ في مقامِ مدحِ نفسِهِ بالشجاعة. وتلخيصُهُ أنّ ذاكَ زَجْرٌ على لا يرضى وهذا حثٌ على ما يرضى.

قولُه: (ويكَ عنترَ أَقْدِم)، أولُه:

ولقدْ شفى نفسي وأبرأً سُقْمَها قيلُ الفوارسِ ويكَ عنترَ أَقْدِمِ (٢)

قولُه: «عنتر» مُرخّم، يقول: لقدْ شفى نفسي قولُ الفوارسِ لي: يا عنترةُ أقدِمْ نحوَ العدوِّ والحِرِّ عليهِ ما عليهِ والتجاءَهُمْ إليهِ شفى نفْسَهُ ونفى هَته.

قولُه: (واللامُ لبيانِ المقولِ لأجلِهِ لهذا القول)، نحو: ﴿هَيْتَ لَكَ ﴾ [يوسف: ٢٣]؛ فإنهُ لمّا قيل: وي؛ قيل: لَمِنْ؟ وأجيب: لك.

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۱٥٤).

⁽٢) «ديوان عنترة» ص ١٨٤ بشرح الخطيب التبريزي.

كان ذلك، وهو الخَسفُ بقارونَ، ومن النَّاسِ من يقِفُ على (وي) ويبتدئ (كَأَنَّهُ)، ومنهُم من يَقِفُ على (ويُ). وقرأَ الأعمشُ: (لولا منَّ الله علينا). وقُرئَ: ﴿لَخَسَفَ بِنَا﴾ وفيه ضميرُ الله. ولا نُخسِفُ بِنا، كقولِك: انقُطِعَ بهِ. ولتُخسَفَ بِنا.

[﴿ يَلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهُمَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَٱلْعَقِبَةُ لِلْمُنَّقِينَ﴾ ٨٣]

﴿ تِلْكَ ﴾ تعظيمٌ لها وتفخيمٌ لشَأنها، يعني: تلكَ التي سمعتَ بذكرِها وبلَغَكَ وَصفُها. ولم يَعْلقِ الموعِدُ بتَرْكِ العُلُوّ والفساد، ولكن بتركِ إرادَتِها وميلِ القُلُوبِ إليها، كما قال: ﴿ وَلَا تَرْكُنُواْ إِلَى النِّينَ ظَلَمُواْ ﴾ [هود: ١١٣] فعَلَّقَ الوعيدَ بالرُّكون. وعن عليِّ رضي الله عنه: إنَّ الرَّجُلَ ليُعجِبُه أنْ يكونَ شِراكُ نعلِه أجودَ من شراكِ نعلِ صاحبِه، فيدْخُلُ تحتَها. وعن الفُضيلِ أنّه قرأها ثُمَّ قال: «ذهبتِ الأمانيُّ هاهنا». وعن عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ كانَ يُرَدِّدُها حتى قُبِضَ. ومن الطُّتاعِ من يجعلُ العُلوَّ لفِرعَون، والفسادَ لقارُون، العزيزِ كانَ يُرَدِّدُها حتى قُبِضَ. ومن الطُّتاعِ من يجعلُ العُلوَّ لفِرعَون، والفسادَ لقارُون،

قوله: (مَنْ يقفُ على «وي»)، يعني: الكسائي، وعلى «ويك»: أبو عمرو^(١).

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿لَخَسَفَ بِنَا﴾)، أي: على بناءِ الفاعل؛ قرأَها حفص. قالَ ابنُ جِنِّي: وهي قراءةُ الأعرج وغيرهِ، الفاعلُ «الله»، والمفعولُ محذوف؛ أي: لخَسَفَ بنا الله الأرض (٢).

قولُه: (ولا نُخسِفُ بنا)، قالَ ابنُ جِنِّي: قرأَ بها الأعمشُ وطلحةُ وابنُ مسعود. «بنا» مرفوعةُ المَوْضِع؛ لإقامتِها مقامَ الفاعِل، نحو: انقطعَ بالرجُل، وسِيرَ بزَيْد. وإنْ شئتَ أضمرتَ المصدرَ مقامَ الفاعل، ولا يكونُ للفعلِ الواحدِ فاعلانِ قائهانِ مقامَهُ إلا على وجهِ الاشتراك (٣).

قولُه: (ومِنَ الطَّماع مَنْ يجعلُ العُلُوّ لِفِرعَون، والفسادَ لقارون)، قالَ صاحبُ «الانتصافِ»

⁽١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٧٦).

⁽Y) «المحتسب» (Y: ١٥٥).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ١٥٦).

وهوَ يُعرِّضُ بأهلِ السُّنةِ في أنَّ كلِّ مُوحِّدٍ مِنْ أهلِ الجنة، وإنها طَمِعوا فيها أطمَعَهُمُ الله تعالى على لسانِ رسولِهِ ﷺ حيثُ قال: «مَنْ قالَ: لا إِلَه إلا الله؛ دخلَ الجنةَ وإنْ زَنى وإنْ سَرَق» ثلاثًا، وفي الثالثة: «وإنْ رَغِمَ أنفُ أبي ذَر»(١).

وقلتُ: لا شكّ أنّ العُلوّ في الأرضِ هوَ الاستكبارُ على الله تعالى، والاستطالةُ على الناس، والإفسادُ: إخراجُ الشيءِ مِنْ كونِهِ مُنتَفَعًا به.

روى محيي السُّنة: ﴿ عُلُوًا ﴾: استكبارًا عنِ الإيهان، واستطالةً على الناسِ وتهاونًا بهم. و﴿ فَسَادًا ﴾: أخذُ أموالِ الناسِ بغيرِ حَق، والعملُ بالمعاصي. وأما ما رواهُ عنْ عليِّ رَضِيَ الله عنهُ: إِنَّ الرجُلَ لَيُعجِبُهُ أَنْ يكونَ شِراكُ نعلِهِ أجودَ مِنْ شِراكِ نعلِ صاحِبهِ فيدخلُ تحتها(٢)؛ عنهُ مناقضٌ لِما رواهُ أبو داودَ عنْ أبي هريرة: أنّ رجلًا أتى رسولَ الله ﷺ وكانَ جميلا؛ فقال: يا رسولَ الله، إني رجُلٌ حُبِّبَ إليّ الجهالُ وأُعطِيتُ منهُ ما ترى حتى ما أُحِبُ أنْ يفوقني أحدٌ إما قال: بشِراكِ نَعْل، وإما قال: بشِسْعِ نعل _ أفمِنَ الكِبْرِ ذٰلك؟ قال: "لا، ولكنّ الكِبْرُ مَنْ بَطِرَ الحقّ وغَمَطَ الناس "٢). وروى مسلمٌ وأبو داودَ والترمذيُّ عنِ ابنِ مسعود: أنّ النبي ﷺ قال: "لا يدخلُ الجنةَ مَنْ كانَ في قلبهِ مِثقالُ ذَرَةٍ مِنْ كِبْرِ "؛ فقالَ رجُل: إنّ الله جميلٌ يحبُّ الجال؛ الكِبْرُ بَطَلُ الحَبِّرُ أَللهُ عَلَى الجَالُ الكِبْرُ بَطَلُ الناس "٤٠).

هٰذا وإنّ التأويلَ الذي يُعتمدُ عليهِ هوَ ما يساعدُهُ النظم؛ فإنّ هٰذهِ الآيةَ كالتخلُّصِ مِنْ قصةِ موسى عليهِ السلامُ وقومِهِ معَ قارونَ وبَغْيهِ واستطالتِهِ عليهم، ثُمّ هلاكِهِ ونُصْرةِ أهلِ الحقِّ عليه، إلى قصةِ سيدِنا صلواتُ الله عليهِ وأصحابِهِ معَ قومِهِ واستطالتِهم وإخراجِهم إياهُ مِنْ مَسقَطِ رأسِه، ثُمّ إعزازِهِ بالإعادةِ إلى مكةَ وفَتْحِه إيّاها منصورًا مُكرّمًا وذلكَ قولُه

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٣٥) والحديثُ المذكور سبق تخريجه.

⁽٢) «معالم التنزيل» (٦: ٢٢٦).

⁽٣) أخرجه أبو داود (٤٠٩٤) والبيهقي في «شعب الإيهان» (٨: ٢٥٨) وغيرهما.

⁽٤) سبق تخريجه.

مُتعلِّقًا بقولِه: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾، ﴿ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ويقول: من لم يكُن مثلَ فِرعَونَ وقارُونَ فَلهُ تلكَ الدَّارُ الآخرة، ولا يتَدَبَّرُ قولَه: ﴿ وَٱلْعَنِقِبَةُ لِلْمُنَّقِينَ ﴾ كما يتدبَّرهُ عليٌّ والفُضيلُ وعمر.

[﴿مَنجَآهَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُ, خَيْرٌ مِنْهَاۚ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّعَةِ فَلَا يُجْزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّعَاتِ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ ٨٤]

معناه: فلا يُجزَون، فوضَعَ ﴿ اللَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّعَاتِ ﴾ موضِعَ الضَّمير؛ لأنّ في إسنادِ عَمَلِ السَّيِّئةِ إلى قلوبِ عَمَلِ السّيِّئةِ إلى قلوبِ السّيِّئةِ إلى قلوبِ السّامِعين ﴿ إِلَّا مَا كَانُوا يعمَلُون، وهذا من فضلِهِ العظيمِ السّامِعين ﴿ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُون، وهذا من فضلِهِ العظيمِ

تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْءَاكِ لَرَادُكَ إِلَى مَعَادٍّ قُل رَّتِيَّ أَعْلَمُ مَن جَآءَ بِالْهُدَىٰ وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾. روى محيي السُّنة: ﴿لَرَادُكَ إِلَى مَعَادٍ ﴾ لرادُكَ إلى معاد: إلى مكة، وهي روايةُ العوفيِّ عنِ ابنِ عباس (۱). قالَ القتيبي (۲): معادُ الرجُل: بلدُه؛ لأنهُ ينصرفُ منهُ ثُمَّ يعودُ اليوفيِّ عنِ الإعادةِ إلى مكة (۳).

وإذا تقرّر هذا فينبغي أنْ يُفسّر العلوُّ والفسادُ بها اشتملَ عليهِ قصةُ قارون؛ فالعلوُّ فَرحُهُ بالدنيا؛ مِنْ قولِم: ﴿إِنّمَا أُوبِيتُهُ، عَلَى عِلْمِ عِندِى ﴾، وعَمْطُه بالدنيا؛ مِنْ قولِه: ﴿إِنّمَا أُوبِيتُهُ، عَلَى عِلْمِ عِندِى ﴾، وعَمْطُه الناس في قولِه: ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ عِلَى والفساد: البغيُ والظلمُ كها قالَ المصنَّفُ في قولِه: ﴿ وَلَا تَبْغِ ٱلفَسَادَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ، لا سيها ما أدخلهُ في خروجِهِ على القوم بتلكَ الزينة؛ عقيم حتى قالَ قائلُهُم: ﴿ وَلَا تَبْغِ ٱلفَسَادَ فِي ٱلْمُنْقِينَ ﴾ لا سيها ما أدخلهُ في خروجِهِ على القوم بتلكَ الزينة؛ حتى قالَ قائلُهُم: ﴿ وَالْعَرِقِبَةُ لِلْمُنْقِينَ ﴾ لا ينافي تفسيرَهُ المنقولَ مِنْ أهلِ السُّنة؛ لأنّ المرادَ مَنْ في الدين؛ فقولُه: ﴿ وَٱلْعَرِقِبَةُ لِلْمُنْقِينَ ﴾ لا ينافي تفسيرَهُ المنقولَ مِنْ أهلِ السُّنة؛ لأنّ المرادَ مَنْ لمْ يكنْ مِثلَ فرعونَ وقارونَ مِنَ المؤمنين. والمتقِي هاهنا هوَ المتقِي مِن عُلُو فرعونَ وفسادِ قارون؛ لأنّ قولَه: ﴿ وَٱلْعَقِبَةُ لِلْمُنْقِينَ ﴾ تذييل.

⁽۱) «معالم التنزيل» (٦: ٢٢٦).

⁽٢) يعني ابن قتيبة. وانظر كلامه في «تأويل مشكل القرآن» ص٢٤٠.

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٩).

وكرمِهِ الواسع؛ أَنْ لا يجزِيَ السَّيَّئَةَ إلَّا بمِثلِها، ويَجزيَ الحسنةَ بعَشرِ أمثالِها وبسبع مئةٍ، وهو معنى قولِه: ﴿فَلَهُۥ حَيِّرُمِنْهَا ﴾.

[﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْءَانَ لَرَّدُكَ إِلَى مَعَادٌ قُل رَّتِيٓ أَعْلَمُ مَن جَآءَ بِالْهُدَىٰ وَمَنُ هُوَ فِ ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ ٨٥]

﴿ فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْءَاكَ ﴾ أوجب عليك تلاوته وتبليغه والعمل بها فيه، يعني: أنّ الذي حمّلك صُعُوبة هذا التّكليف لمثيبك عليها ثوابًا لا يُحيطُ به الوصفُ. و ﴿ لَرَا ذَكَ ﴾ بعد الموت ﴿ إِلَى مَعَادٍ ﴾ أيّ معادٍ ، وإلى معادٍ ليسَ لِغيرِك من البَشَرِ وتنكيرُ المعادِ لذلك. وقيل: المُرادُ به مَكّة ، ووجهه أن يُرادَ ردّه إليها يومَ الفَتْح، ووجه تنكيرِه أنّها كانتْ في ذلك اليومِ مَعادًا له شأنٌ ، ومرجِعًا له اعتِدادٌ ؛ لغلَبةٍ رسولِ الله عليها ، وقهرِه في ذلك اليومِ مَعادًا له شأنٌ ، ومرجِعًا له اعتِدادٌ ؛ لغلَبةٍ رسولِ الله عليها ، وقهرِه لأهلِها ، ولظّهُورِ عزّ الإسلامِ وأهلِه ، وذُلّ الشّركِ وحِزبِه . والسُّورةُ مُكّيةٌ ، فكأنّ الله وعدهُ وهُو بمكّة في أذًى وغلبةٍ من أهلِها: أنّه يُهاجِرُ به منها ، ويعيدُه إليها ظاهِرًا ظافِرًا . وقيل: نزلت عليه حينَ بلغ الجُحفَة في مُهاجَرِه ، وقد اشتاقَ إلى مولِده ومولدِ ظافِرًا . وقيل: نزلت عليه حينَ بلغ الجُحفَة في مُهاجَرِه ، وقد اشتاقَ إلى مولِده ومولدِ البيه قبل قولُه تعالى: ﴿ قُلُ رَقِنَ أَعْلَمُ ﴾ بها قبلَه ؟

قولُه: (أَوْجَبَ عليكَ تلاوتَه)، أي: أوجبَ تلاوتَهُ عندَ تبليغ الوحي؛ كقولِهِ تعالى: ﴿ اتَّلُمَاۤ أُوحِيَ إِلَيْكَ ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، لا في جميع الأوقات. والعملُ عاقِبُهُ؛ أيْ: مِنَ الفرائض، وأما الاستماعُ على الأمة ففي حالةِ الصلاة؛ قالَ تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْمَانُ فَأَسْتَمِعُوا لَهُ وَإَنَا قَرِئَ الْعَراف: ٢٠٤].

قولُه: (﴿إِلَىٰ مَعَادِ ﴾ أي: معاد)، الراغب: قيل: أرادَ بالمعادِ مكة، والصحيحُ ما أشارَ إليهِ عليٌّ رَضِيَ الله عنهُ وذكرَهُ ابنُ عباسٍ أنّ ذلكَ الجنةُ التي خلقَهُ فيها بالقُوّةِ في ظَهْرِ آدمَ وأَظْهَرَهُ مِنه؛ حيثُ قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمِّ ذُرِّيَّنَهُمٌ ﴾ [الأعراف: ١٧٢](١).

⁽١) «مفردات القرآن» ص٩٤٥.

قلت: لمّا وعدَ رسُولَه الرَّدَّ إلى معادٍ، قال: قُل للمُشرِكِين: ﴿ رَبِيَ أَعْلَمُ مَن جَآءَ بِٱلْهُ كَىٰ ﴾ يعني نفسَهُ، وما يستحقُّه من الثَّوابِ في مَعادِه ﴿ وَمَنْ هُوَ فِ ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ يعنيهِم، وما يستَحِقُّونَه من العِقابِ في مَعادِهم.

قولُه: (لمّا وعد رسولُهُ الردّ إلى معاد)، هذا إذا أُريدَ بالمعادِ الإثابةُ والرجوعُ إلى مقاماتِهِ العاليةِ في الآخرة، والاتصالُ كها قالَ ظاهر. وأما إذا أُريدَ بالمعادِ مكة؛ فالمعنى: إنّ الذي حَباكَ نعمة الدين ـ لا سيها هذا الكتابَ الكريمَ الذي دُونَهُ كلُّ نعمة ـ يَمنَحُكَ فَتْحَ مكة، ويَرُدُّكَ إلى مَسْقَط رأسِك؛ كها قالَ تعالى: ﴿إِنَّافَتَحْنَاللَكَ فَتَعالَمُ مِنْ جاءَ بالهدى مِنّا ومِنكُم، وَيَرُدُّكَ إلى مَسْقَط رأسِك؛ كها قالَ لاعدائِك: موتوا كَمَدًا؛ ربي أعلمُ مَنْ جاءَ بالهدى مِنّا ومِنكُم، ومنْ هو في ضلالٍ مبين، يَنصُرُ المهتدي ويَخذُلُ الضال، وهو مالكُ الملك، يُعزُّ مَنْ يشاءُ ويُذِلُّ مَنْ يشاء. وكها كنتَ غيرَ راجٍ أَنْ يُلقى إليكَ هذا الكتاب، لكنّ الله لرحتِهِ الواسعةِ ويُذِلُّ مَنْ يشاء. وكها كنتَ غيرَ راجٍ أَنْ يُلقى إليكَ هذا الكتاب، لكنّ الله لرحتِهِ الواسعةِ القاهُ إليك، كذلكَ يَنصُرُكَ على أعدائكَ هوَ وحدَه، ويردُّكَ إلى معاد؛ فتوكّلْ عليه لا على غيره، ولا تَعتَمِدْ إلا عليه، ولا تكونَن ظهيرًا للكافرين. ويَنصُرُ هذا النظم قولُ القاضي: غيره، ولا تَعتَمِدْ إلا عليه، ولا تكونَن ظهيرًا للكافرين. ويَنصُرُ هذا النظم قولُ القاضي: سيردُّكَ إلى معادٍ كها ألقى إليكَ الكتاب، وما كنتَ ترجوه؛ ولكنْ ألقاهُ رحةً مِنه (١).

قولُه: (وما يستحقَّهُ مِنَ الثوابِ في معادِه، وما يستحقُّونَهُ مِنَ العقابِ في معادِهِم)، هذا يَحتَمِلُ المعنيينِ في تفسيرِ ﴿لَرَآدُكَ إِلَى مَعَادِ ﴾؛ أمّا حملُهُ على يوم القيامةِ فظاهر، وأمّا على الإعادة إلى مكة؛ فالهدى والضلال والحقُّ والباطل، أوالعِزُّ والنُّصرةُ والخِذْلانُ والذل؛ كما روينا عنِ الإمام: ﴿مَنجَآءَ بِاللَّهُ كَن ﴾: الإعزازُ بالإعادة إلى مكة (٢).

وقالَ أهلُ التحقيق: لهذا أَحَدُ ما يَدُلُّ على نُبُوّتِه؛ فإنهُ إخبارٌ عنِ الغَيْب. وقالَ مُحيي الشَّنة: ربي أعلم من جاء بالهدى لهذا جوابٌ لأهلِ مكةَ [لمّا قالوا](٣) إنك في ضلال(٤).

⁽۱) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٠٦).

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٩).

⁽٣) زيادة من «معالم التنزيل» يقتضيها السياق؛ ولم ترد في الأصول الخطية.

⁽٤) «معالم التنزيل» (٦: ٢٢٧).

[﴿ وَمَا كُنتَ تَرْجُوا أَن يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَبُ إِلَارَحْمَةُ مِن رَّبِكُ فَلَاتَكُونَنَ ظَهِيرًا لِلْكَنفِرِينَ ﴾ ٨٦]

فإن قلت: قولُه: ﴿إِلَّارَحْمَةً مِّن رَّبِكَ ﴾ ما وجهُ الاستثناءِ فيه؟ قلت: هذا الكلامُ محمولٌ على المعنى، كأنّه قيل: وما أُلقِيَ عليك الكِتابُ إلّا رحمةً من ربّك. ويجوزُ أن تكونَ ﴿إِلّا﴾ بمعنى (لكن) للاستِدْراك، أي: ولكنْ لرحمةٍ من ربّك أُلقِيَ إليك.

[﴿ وَلَا يَصُدُّنَكَ عَنْ ءَايَتِ ٱللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ ۖ وَأَدْعُ إِلَىٰ رَيِّكَ ۗ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ ٨٧]

وقرئ: (يُصِدُّنَّك)، مِن أصدَّهُ بمعنى صدَّه، وهي في لُغةِ كَلب. وقال:

أَنَاسٌ أَصَدُّوا النَّاسَ بالسَّيْفِ عَنهم صُدُودَ السَّوَاقي عن أُنوفِ الحَوائم

قولُه: (محمولٌ على المعنى)، يعني: مَنْ رأى نفسَهُ أهلًا لشيءٍ وأُشعِرَ بأمارةٍ أو تَوهّمَ عَيلةً رُبها تعلّق رجاؤُهُ بحصولِه؛ فإذا نُفِيَ الرجاءُ انتفى حصولُهُ بالكلية؛ فكانَ معنى ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوۤا أَن يُلقَىۤ إِلَيْكَ الْصِحِتَابُ ﴾: ما أُلقِيَ إليكَ الكتابُ لأمرٍ مِنَ الأمورِ إلا للرحمة؛ فانتَصَبَ ﴿رَحْمَةً ﴾ على المفعولِ له.

قولُه: (أناسٌ أصدُّوا الناس) البيت (١)، السواقي: جمعُ الساقية؛ وهي الجماعاتُ التي تَسقِي الإبل، والحوائم: الإبلُ الغرائب، وقيل: العِطاش. والسوافي - بالفاء - : الرياح. ويُروى: «أنوفِ الخرائم» وهي أنوفُ الجِبال، والأولُ أصَحُّ. قالَ صاحبُ «ديوانِ الأدب» (٢): يقول: صَرَفوا الناسَ بالسيفِ عنْ أنفُسِهِم؛ يعني أنَّهمْ هَزَمُوهُمْ كما تَطْرُدُ السواقي غرائبَ الإبلِ عنْ إبلِهِم، وكما يصدُّ السُّقاةُ عنِ الحوضِ (٣) غيرها.

⁽١) لذي الرمّة في «ديوانه» ص١٩٠.

⁽٢) هو أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفرابي، خال إسهاعيل الجوهري صاحب «الصِّحاح» وكتابه «ديوان الأدب» كتاب شهير في اللغة، توفي سنة ٣٥٠هـ. ترجمته في «الوافي بالوفيات» (٨: ٢٥٧).

⁽٣) «ديوان الأدب» للفارابي (٣: ١٥٥).

﴿بَعَدَ إِذْ أُنزِلَتَ إِلَيْكَ ﴾ بعد وقتِ إنزالِه، و ﴿إِذْ ﴾ تضافُ إليه أسهاءُ الزَّمان، كَقُولِك: حينئذِ وليلتئذِ ويومَئذِ وما أشبَهَ ذلك. والنَّهيُ عن مُظاهَرةِ الكافِرِينَ ونحوُ ذلك من بابِ التَّهييج الذي سبَقَ ذكره.

[﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَهَا ءَاخَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكُ إِلَّا وَجَهَهُ أَلُهُ ٱلْحُكُرُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ٨٨]

﴿ إِلَّا وَجْهَا لَهُ ﴾ إلا إيَّاهُ. والوجهُ يُعبَّرُ بهِ عن الذَّات.

قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَنْ قَراً «طسم القَصَص» كانَ لَهُ مِن الأجرِ بعددِ مَنْ صدَّقَ مُوسى وكذَّبَ بهِ، ولمْ يبقَ مَلَكُ في السَّمواتِ والأرضِ إلّا شهِدَ لَهُ يومَ القيامةِ أنّه كانَ صادِقًا أنْ كل شيءٍ هالكُ إلا وَجْهَه، له الحكمُ وإليه ترجعون».

قُولُه: (﴿ إِلَّا وَجُهَهُ وَ ﴾: إلا إيّاه)، قالَ مكي: انتصبَ «الوجه» على الاستثناء، ويجوزُ الرفعُ على الصفة؛ أي: غيرُ وجهِه.

كم قال:

وكلُّ أخِ مُفارِقُ مُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِكَ إِلاَ الفَرْقَدانِ (١)

وقالَ الإمام: فُسِّرَ الهلاكُ بالعَدَم؛ أيْ أنّ الله يُعدِمُ كلَّ شيء، وقدْ فُسِّرَ بإخراجِ الشيءِ عنْ كونِهِ مُنتَفَعًا به؛ إمّا بالإماتة، أوْ بتفريقِ الأجزاءِ وإنْ كانتْ باقية؛ كما يُقال: هلكَ الثوب، وهلكَ المتاع^(٢).

وقيل: معنى كونِهِ هالكًا كونُهُ قابلًا للهلاكِ في ذاتِه.

قولُه: (أَنْ كُلِّ شِيءٍ هالكُّ)، الوَجْهُ أَنْ يكونَ «أَن» خُفَفَةً مِنَ الثقيلة، وضميرُ الشأنِ

⁽١) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٤٩) والبيت المذكور سبق تخريجه.

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٢٠).

1YV	سورة القصص
•••••••••••••••••••••••••••••••••••••••	4
﴿ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ عَلَمِنَ ٱلْغَلِفِلِينَ ﴾	محذوف؛ أي: أنهُ كلُّ شيءٍ هالك؛ كقولِهِ تعالى:

مَّتِ السُّورة، حامداً لله ومصلِّيًا على رسوله.

* * *

سورةُ العنكبوت مَكِّيَّة، وهي تسعٌ وستُّون آية

[﴿ الْمَدَ * أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتُرَكُّواْ أَن يَقُولُواْ ءَامَنَ وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ * وَلَقَدْ فَتَنَا ٱلَّذِينَ مِن فَبْلِهِمٌ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَذِبِينَ ﴾ ١-٣]

الحسبانُ لا يصِحُّ تعلِيقه بمعاني المُفردات، ولكنْ بمَضامِينِ الجُمَل. ألا ترى أنّك لو قلت: حَسِبْتُ زيدًا وظننتُ الفَرَس:

قوله: (الحِسْبانُ لا يَصِحُّ تَعليقُه بمعاني المفرَدات، ولكنْ بمَضامينِ الجُمَلِ) سَبقَ في «سُورة القَصَص» تحقيقُ هذا الكلام.

الراغب: الجِسْبانُ: أن يُحكمَ لأحدِ النقيضَيْن من غيرِ أنْ يخطرَ الآخرُ بباله فيَحْسِبُه ويعْقِدُ عليه الأُصْبع، ويكونُ بمَعرضٍ أن يعتريَه شَكِّ، ويقاربُ ذلك الظنَّ، لكن الظنَّ(١) أَنْ يُحَطرَ النقيضَيْن بباله، فيُغلِّبَ أحدَهما على الآخر(٢).

⁽١) قوله: «لكن الظن» سقط من (ح) و(ف).

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٢٣٤.

قوله: (لم يكنْ شيئًا) أي: كلامًا مفيدًا، والضميرُ في «يَكُنْ» يعودُ إلى القولِ الَّذي يدلُّ عليه قولُه: «لَوْ قُلْتَ».

قوله: (ثابتًا عندَك) حالٌ إمَّا مِنْ فاعلِ «أَردْتَ»، أوْ «عن ذلك المَضمونِ»، وقيل: هو منصوبٌ عن كونِ مقدَّرِ (١)، أوْ عنَ كونِ «ذلكَ المضمونِ ثابتًا عندَك»، يدلُّ عليه قولُه: «فلمْ منصوبٌ عن كونِ مقدَّرِ (١)، أوْ عنَ كونِ «ذلكَ المضمونِ ثابتًا عندَك»، يدلُّ عليه قولُه: «فلمْ تَجَدْ بُدًّا فِي العبارةِ عن ثَباتِه عندَك»؛ لأنَّه مِنَ التَّركِ الَّذي هو بِمعنى التَّصير؛ يعني: يتعدَّى إلى مفعولَيْن، يشهدُ له الاستشهاد، وما سبقَ في أوَّلِ «البقرةِ» في قوله: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَنتِ ﴾ إلى مفعولَيْن، يشهدُ له الاستشهاد، وما سبقَ في أوَّلِ «البقرةِ» في قوله: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمُنتُ وَلَهُ: ﴿وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴾ حالٌ، والواوُ صادَّةٌ عن جعلِ الجُمْلة ثاني مفعوليٌ: تَرك.

والظاهرُ أنَّه ممَّا يَتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ بمعنى يُخلُّوا أو يُطرَحوا، ولعلَّه مالَ إلى مذهب الأخفش، حيث جوَّز دخولَ الواوِ في خبرِ «كانَ» وأخوَاتِها.

قالَ شارحُ أبياتِ «المفصَّل»: حُكيَ عن الأخفشِ: أنَّه كانَ يُجُوِّز كان زيدٌ وأبوهُ قائِمٌ؛ على نُقصانِ «كان» وجَعْلِ الجملةِ خبَّرا معَ الواو، وتَشبيهِها لخبرِ «كانَ» بالحال، وهذا كأنَّه التفاتُّ إلى مذهبِ الكوفيِّ، أنَّ عندَه خبرُ «كانَ» حالٌ لا خبرٌ، وعليه قولُ المَعرِّي:

وَكَانتْ كَالنَّخِيــلِ وظَلَّ كُلٌّ وَمُشْـبِهَةً مِنَ الضُّمْرِ الإِهَانُ

المِصْراعُ الأخيرُ جملةٌ معَ الواوِ وخبر ظل.

وأبطلَ أبو عليٍّ قولَ الكوفيِّ: تقولُ العرب: كنتُ إيَّاه وكنتُه، فالضمير الجامد^(٢) لا يقعُ حالًا، إذْ هو لازمُ التَّعريف. ولعلَّ مذهبَه كمذهبِ يُونس، إذْ هوَ يجوِّزُ تعريفَ الحال.

⁽١) قوله: «عن كونِ مقدَّر» سقط من (ف).

⁽٢) في (ح) و(ف): «الجامع».

.....

وقالَ صاحبُ «التَّقريب» في قولِه: «أُحسِبوا تَركَهُم غيرَ مفتونِين كقولِم: ﴿ اَمَنَكَا ﴾ » نظر؛ لأنَّه يؤدِّي إلى أنَّهم تُركوا غيرَ مفتُونِين. وإنّها الكلامُ في العلَّةِ وليسَ كذلكَ لما ذكر من معنى الآية: أي أَحَسِبَ الذين نَطقُوا بكلمة الشهادة أنّهم يُتركون غيرَ مُتَحنين، بل يُمتَحنون ليتميَّز الراسخُ في الدِّين من غيرِه. ولسَبَبِ النُّزولِ.

فالوجهُ أَن يُجعلَ ﴿أَن يُتْرَكُوا ﴾ سادًا مَسدَّ مفعولي «حَسِبَ» كها سَيذكر في ﴿أَن يَسْمِقُونَا ﴾ بعدَ «حَسِبَ» كها سَيذكر في ﴿أَن يَسْمِقُونَا ﴾ أن يعدَ «حَسِبَ» ونظائرِه، و ﴿أَن يَقُولُوا ﴾ علَّةً للحِسْبان؛ أي: أَحَسِبوا كقولهم: ﴿ءَامَنَا ﴾ أن يُتركوا غيرَ مَفتُونين بسبب قولِم هذا لا بسبب آخر، وليس الكلامُ إلّا في أَنْ جَعَلوا قولهم علَّةً لقولهم: ﴿لاَيْفَتَنُونَ ﴾.

وأما سَبِ النُّرُولِ: فهو أنَّ ناسًا من الصحابة جَزِعوا من أذى المشركين، إلى آخره. وأُجيبَ: أنَّ ذلك إنّها لَزِم أنْ لو كان التقديرُ ما ذكره، أمّا لو قُدِّر: أَحَسِبُوا تَرْكَهُم غيرَ مفتُونِينَ يحصلُ لقولهم: ﴿ اَمَنَكَ ﴾، كما نصَّ عليه المصنفُ بقوله: «على تقدير: حاصِلٌ ومستقرٌ، قَبلَ اللّام» استقام، كأنّه قيل: لا ينبغي أن تَحسَبُوا أنَّ إجراءَ كلمةِ الشهادةِ على السنتِكُم سببٌ لأنْ لا تُفتنُوا؛ لأنّه مُقتض لازدياد الفتنةِ على ما سيجيءُ في حديث خبّابِ البن الأرتّ، فإن لم يجعلوه مقتضيًا له فَلأَنْ لا يَجعلُوه لِعَدمِه أولى.

والحاصل أنّ دلالة المفهوم الذي ذكره، وأن الكلام في العلّة مهجور؛ لأنَّ الكلام مع قوم مخصوصينَ؛ كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا ٱلرِّبَوّا أَضْعَنْفًا مُضْكَعَفَةٌ ﴾ [آل عمران: ١٣٠]، وقال الزَّجاجُ: في قوله: ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاشُ ﴾ معنى التَّقرير والتَّوبيخ؛ أي: أَحَسِبوا أن نقنعَ منهم بأن يقولوا: إنّا مؤمنون فقط ولا يُمتَحنون بها تَتبيَّنُ به حقيقة إيهانهم، وموضعُ «أَنْ» الثانية إما نصبٌ بـ ﴿يُتْرَكُوا ﴾. الأُولى نصبٌ؛ لأنّه اسمُ «حَسِبَ» وخبرُه، وموضعُ «أَنْ» الثانية إما نصبٌ بـ ﴿يُتُركُوا ﴾. المعنى: أَحَسِبَ النّاسُ أن يقولوا: آمنًا وهم لا يُفتنون. يكونَ العاملُ فيها ﴿ أَحَسِبَ ﴾، كأن المعنى: أَحَسِب الناسُ أن يقولوا: آمنًا وهم لا يُفتنون. والأوَّلُ أجو دُ(١).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٥٩).

على وجهِ الظّنِّ لا اليَقين، فلمْ تجدْ بُدًّا في العِبارةِ عن ثباتِه عندَك على ذلك الوجه، من ذكرِ شطرَي الجُملةِ مُدخَلًا عليهِا فعلُ الحُسبان، حتّى يَتِمَّ لك غَرَضُك. فإن قلت: فأينَ الكلامُ الدّالُّ على المضمُونِ الذي يقتضِيه الحُسبانُ في الآية؟ قُلت: هُو في قولِه: ﴿أَن يُتُرَكُوا أَن يَقُولُوا ءَامَنَا وَهُمُ لا يُفتَنونَ ﴾ وذلك أنّ تقديرَه: أحسِبُوا تركَهُم غيرَ مفتُونِين، لقولِم: آمنًا، فالتَّرْكُ أوَّلُ مفعوليٌ «حسِبَ»؛ ولقولِم: آمنًا، هو الخبر. وأما «غيرُ مفتُونِين» فتَتِمّةُ التَّرْك، لأنه من التَّرْكِ الذي هُو بمَعنى التصيير، كقوله:

فترَكْنَهُ جَزَرَ السِّباعِ يَنشْنَهُ

ألا ترى أنك قبلَ المَجِيءِ بالحُسبان، تَقدِرُ أن تقول: تركَهُم غيرَ مَفْتُونِين، لقولِم:

قوله: (فَتَرَكُنَهُ جَزَرَ السِّباعِ يَنُشْنَهُ)، تَمَامُه:

يَقْضُمْنَ حُسْنَ بَنانِهِ والـمِعْصَمِ(١)

وفي روايةٍ: «يَقْضَمْنَ قُلَّةَ رأسِه».

جزَرَ السِّباعِ: اللَّحمُ الذي تأكلُه، وهو مفعولٌ ثانٍ إن كان التَّرْكُ بمعنى التَّصييرِ، وإلّا فحالٌ؛ أي: تَركنَه وهو جَزَرُ السِّباعِ. النَّوْشُ: التَّناوُلُ. القَضْمُ: الأكلُ بطَرَف الأسنانِ. يصف مقتولًا. إذا كانت الروايةُ بالنُّون فالضَّميرُ في «تَركنه» للخيل، وإذا كانت بالتاء فللشاعِر، والمسموعُ بالنُّون.

الراغب: التَّرْكُ: رفضُ الشيءِ قَصْدًا واختيارًا، أو قَهْرًا واضطِرارًا، فمِنَ الأوَّلِ ﴿وَتَرَكُنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَ بِذِيمُوجُ فِىبَعْضِ﴾ [الكهف: ٩٩]، ومِنَ الثاني قولُه: ﴿كَمْتَرَكُواْ مِن جَنَّتٍ وَعُمُونٍ﴾ [الدخان: ٢٥]. ومنه: تَرِكَةُ فلانٍ؛ لِـمَا يُحُلِّفُه بعدَ موتِه.

وقد يُقال في كلِّ فعلٍ ينتهي به إلى حالةٍ ما؛ نحو: تَرِكَتُه كذا، أو يَجري مَجْرى: جَعلتُه كذا، نحو: تَركتُ فلانًا^(٢).

⁽١) «ديوان عنترة» ص ١٧٤ بشرح الخطيب التبريزي.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص١٦٦.

آمنًا، على تقدير: حاصلِ ومُستقِرّ، قبلَ اللّام. فإن قلتَ: ﴿أَن يَقُولُوٓا ﴾ هُو علَّةُ تَرْكِهِم غيرَ مفتُونين، فكَيفَ يصِّحُّ أن يقعَ خبرَ مُبتدأً؟ قلت: كما تقولُ خروجُه لمخافةِ الشَّـرّ، وضَرْبُه للتَّأديب، وقد كانَّ التَّأديبُ والمخافةُ في قولِك: خرجْتُ مخافةَ الشَّرّ، وضربْتُه تأديبًا: تعليلَيْن. وتقولُ أيضًا: حسبتُ خروجَهُ لمخافةِ الشَّرّ، وظننتُ ضَرْبَه للتَّأديب، فتجعلُهُما مفعولَيْن كما جعلتَهُما مبتدأً وخبرًا. والفتنة: الامتحانُ بشدائِدِ التَّكليف: من مُفارقةِ الأوطان، ومُجاهدةِ الأعداء، وسائرِ الطّاعاتِ الشّاقّة، وهَجْرِ الشُّهَواتِ والمَلاذّ، وبالفَقْر والقَحْط، وأنواعِ المَصائبِ في الأنفُسِ والأموال، وبمُصَابَرةِ الكُفّارِ على أذاهُم وكيدِهم وضِرارِهم. والمعنى: أَحَسِبَ الذِّينِ أَجْرَوا كلمةَ الشُّهادةِ على ألسِنتِهم وأظهرُوا القَولَ بالإيمان: أنِّم يُترَكونَ لذلك غيرَ مُمْتَحَنين، بل يَمْحَنُهم اللهُ بضُروبِ المِحَن، حتَّى يَبْلُوَ صبرَهُم، وثباتَ أقدامِهم، وصحَّةَ عقائدِهم، ونُصوعَ نيَّاتِهم، ليتَميَّزَ المُخلِصُ من غيرِ المُخلِص، والرّاسخُ في الدِّينِ من المُضطَرِب، والمُتمكِّنُ من العابِدِ على حَرْف، كما قال: ﴿ لَتُعَبِّلُونَ فِي آَمُوالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُ كَ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ ٱشْرَكُوٓا أَذَكَ كَثِيرًا وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَنَّقُواْ فَإِنَّ ذَالِكَ مِنْ عَنْمِ ٱلْأَمُورِ ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ورُوِيَ أَنَّهَا نزلتْ في ناسٍ من أصحابِ رسولِ الله ﷺ قد جَزِعُوا من أذى الْمُشرِكين. وقيلَ في عمّارِ بنِ ياسر: وكانَ يُعذَّبُ في الله. وقيل: في ناسٍ أَسْلمُوا بِمَكَّة، فكتَبَ إليهمُ المُهاجِرُونَ: لاَ يُقبَلُ منكم إسلامُكُم حتّى تُهاجِرُوا، فخرّ جُوا فتَبِعَهُم المُشرِكُون فردُّوهم، فلمّا نزلتْ كتبُوا بها إليهم؛ فخرجُوا فأتبَعَهمُ المُشرِكُون فقاتَلُوهم، فمنهم مَن قُتِلَ ومنهُم من نجا. وقيل: في مِهْجَعِ بنِ عبدِ الله مولى عُمرَ بنِ الخطّابِ رضيَ اللهُ عنه، وهُوَ أوّل قتيلِ

قوله: (في مِهْجَع بنِ عبدِ الله) وفي «الاستيعاب»: مِهْجَعُ بنُ صالح، مولى عمرَ بنِ الخطّابِ، شهد بدرًا، وهو أوَّل من قُتل من المسلمين بينَ الصَّفَّينِ، أَتَاهُ سَهْمٌ غَرْبٌ فقتَله، فقال ابنُ إسحاقَ: هو من اليمن. وقال ابن هشام: هو من عَكَّ، أصابَه سِبَاءٌ فمَنَّ عليه عمرُ ابنُ الخطابِ(١).

⁽١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٤: ١٤٨٦).

من المُسلِمينَ يومَ بدر، رماهُ عامرُ بنُ الحضْرَميِّ فقالَ رسولُ الله ﷺ: «سيِّدُ الشُّهداءِ مِهجَع، وهُو أوّلُ مَن يُدعى إلى بابِ الجنّةِ من هذهِ الأُمّة» فجَزعَ عليه أبواهُ وامرأتُه. ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَا ﴾ موصولٌ بـ ﴿ أَحَسِبَ ﴾ أو بـ ﴿ لاَيْفَتَنُونَ ﴾ ، كقولِك: ألا يُمتَحَنُ فلانٌ وقد امتُحِنَ مَن هُوَ خيرٌ منه ، يعني: أنّ أتباعَ الأنبياءِ عليهمُ السّلامُ قبلَهم، قد أصابَهم من الفِتنِ والمِحَنِ نحوَ ما أصابَهم، أو ما هو أشدُّ منه فصبرُوا، كما قال تعالى: ﴿ وَكَأَيِن مِن نَبِي قَلْتَلَ مَعُهُ رَبِيتُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا ﴾ الآية [آل عمران: ١٤٦]، وعن النبي ﷺ: «قد كانَ مَن قبلَكُم يُؤخَذُ فيُوضَعُ المِنشارُ على رأسِه فيُفرَقُ فَرقَتَين، ما يصرِفُه ذلك عن

سَهُمٌ غَرْبٌ: أن لا يُعرفَ راميه، يُضاف ولا يُضاف.

قوله: (﴿ وَلَقَدُ فَتَنَا ﴾ موصولٌ بـ ﴿ أَحَسِبَ ﴾ أو بـ ﴿ لَا يُغْتَنُونَ ﴾)، فإذا اتَّصل بـ ﴿ لَا يُغْتَنُونَ ﴾ دخل في حيِّز متعلِّق الجِسْبانِ المُنكرِ ؛ أي: أَحَسِبُوا أَن لا يكونوا كغيرِهم، وليس لهم أُسوةٌ بالأمم السالفةِ ، فيكون حالًا من فاعل ﴿ لَا يُفْتَنُونَ ﴾ ، وإذا اتصل بـ ﴿ أَحَسِبَ ﴾ كان حالًا مقرِّرةً لجهةِ الإنكار ؛ أي: أَحَصَل الجِسْبانُ والحالةُ هذه ، وفي هذا تنبيةٌ على الخطأ وفي الأول تخطئةٌ.

قوله: (﴿ وَكَأَيِن مِّن نَجِي قَكْتُلُ مَعَهُ رَبِّيكُونَ ﴾ [آل عمران: ١٤٦]) تمهيدٌ لعُذْره في قوله: «مَنْ هو خيرٌ منه»، فإنه تُوهِمَ منه أنَّ أتباعَ الأنبياءِ خيرٌ من هذه الأمَّةِ، فقال: المراد منه النبيون مع الربيِّن، فهو تتميم لصيانة المكروه.

قوله: (قد كان مَنْ قَبلَكُم يؤخذ)، الحديثُ من رواية البخاريِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ، عن خبّابِ بن الأَرتِّ قال: شَكَوْنا إلى رسول الله ﷺ ولقد لقينا من المشركينَ شدَّة فقلنا: أَلا تَستنصِرُ لنا، أَلا تَدعو لنا؟ فقال: «قَدْ كانَ مَنْ قَبلَكُمْ يُؤخَذُ الرجل فيُحفَرُ له في الأَرضِ فيُجعَلُ فيها، ثُمَّ يُؤتَى بالمِنْشَارِ فيُوضَعُ على رَأْسِه فيُجعَلُ فِصفَينِ، ويُمْشَطُ بأَمْشَاطِ الحَدِيدِ ما دُونَ لَحَمْهِ وعَظْمِه مَا يَصُدُّه ذلكَ عن دِينِه»(١).

⁽١) أخرجه البخاري (٣٦١٢) وأبو داود (٢٦٥١) وغيرهما.

دِينِه؛ ويُمْشَطُ بأمشاطِ الحديدِ ما دُونَ عظمِه من لحم وعَصَب، ما يَصْرِفُه ذلك عن دينِه». ﴿ وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَدْبِينَ ﴾ دينِه». ﴿ وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ ﴾ بالامتِحان ﴿ الَّذِينَ صَدَقُوا ﴾ في الإيهانِ ﴿ وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَدْبِينَ ﴾ فيه. فإنْ قلت: لم يزلْ يَعلَمُه معدومًا، ولا يعلمُه موجودًا إلّا إذا وجد، والمعنى: ولَيتَميَّزنَّ الصادِقُ منهم من الكاذب.

قوله: (لم يَزَلْ يَعلمُه مَعدومًا ولا يَعلمُه موجودًا إلا إذا وُجِدَ)، الانتصاف: هذا يُوهِم مَذهبًا فاسدًا، وهو أنَّ العلمَ بالكائن غيرُ العلمِ با سيكون، والحقُّ أنَّ علمَ اللهِ واحدٌ يتعلَّق بالموجودِ، زمانَ وجودِه وقبلَه وبعدَه على ما هو عليه. وفائدةُ ذِكْرِ العلمِ التَّنبيهُ بالسَّبب على المُسبِّب، وهو الجزاء؛ أي: لَيَعلَمنَهم فليُجازِيَنَّهُم بسَبب علمِه فيهم، هذا هو الوجهُ الثاني في الجوابِ(١).

وقال الإمام: عِلْمُ اللهِ صفةٌ يظهرُ فيها كلَّ ما هو واقع (٢)، فقَبْلَ التَّكليفِ كان اللهُ سبحانه وتعالى يعلمُ أنَّ زيدًا سيُطيعُ وأنَّ عمرًا سَيعصي، ثمَّ وَقْتَ التَّكليفِ والإتيانِ يعلمُ أنه مطيعٌ والآخر عص، ولا يتغيَّرُ علمُه أنه مطيعٌ والآخر عص، ولا يتغيَّرُ علمُه في شيءٍ من الأحوالِ، وإنها المتغيِّرُ المعلومُ، ويتبيَّن هذا بمثالِ [منَ الحِسِيّاتِ] - ولله المثلُ الأعلى - وهو أنَّ المرآة الصَّقِيلةَ إذا عُلِقت قُوبِلَ بها جهةٌ، فعَبَرَ عليها زيدٌ وعليه ثوبٌ أبيضُ، ثم عمرٌ و وعليه ثوبٌ أصفرُ، فتشكّلا فيه على حسب ما هُما عليه، فهل يُتصوَّر أنَّ المرآة من كونها حديدًا أو مدورًا أو صَقِيلًا اختَلفت، بل يُقطع أن المتغيِّرُ الخارجُ، بل علمُ الله أعلى وأجلُّ، فإنَّ المرآة مخلوقةٌ، وعِلْمُ الله قديمٌ (٣).

وقال مُحيي السُّنة: ولَيُظهرنَّ اللهُ الصادقينَ من الكاذبينَ، حتى يُوجِدَ مَعلُومَه؛ لأنَّ الله تعالى عالم بهم قَبل الاختبار (٤).

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٣٩).

⁽٢) وزاد الرازي: «كما هو واقع».

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢٦:٢٥).

⁽٤) «معالم التنزيل» (٦: ٢٣٢).

ويجوزُ أن يكونَ وعدًا ووعيدًا، كأنّه قال: وليُثِيبَنَّ الذينَ صدقُوا ولَيُعاقِبَنَّ الكاذِبين. وقرَأً عليٌّ رضيَ اللهُ عنه والزُّهرِيّ: «ولَيُعْلِمَنّ»، من الإعلام، أي: ولَيُعَرِّفنَّهمُ اللهُ الناسَ مَن هُم. أو لَيَسِمَنَّهُم بعلامةٍ يُعرَفُون بها؛ من بَياضِ الوُجُوهِ وسوادِها، وكُحلِ العُيُونِ وزُرقَتِها.

[﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّئَاتِ أَن يَسْبِقُونَا أَسَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ ٤]

﴿أَن يَسْبِقُونَا ﴾ أي: يفوتُونا، يعني: أنّ الجزاءَ يلحَقُهم لا مَحَالَة، وهُم لمْ يَطمَعُوا في الفَوْت، ولم يُحَدِّثُوا به نُفُوسَهم، ولكنَّهم لغَفْلَتِهم وقِلَّة فِكرِهم في العاقِبةِ وإصرارِهم على المعاصي: في صُورةِ مَن يُقَدِّرُ ذلك ويَطمَعُ فيه.

قوله: (ويَجوز أن يكونَ وَعْدًا ووَعِيدًا)، قال ابن جِنِّي: فإنَّه من إقامةِ السَّبَ مقامَ المُسبِّب، والغرضُ فيه: ليُكافِئنَّ اللهُ الذين آمنوا، وذلك أن المكافآتِ على الشيء إنّما هي مُسبَّبة عن علم (١).

قوله: (أو لَيَسِمَنَّهُم بعلامةٍ) قال ابن جنِّي: «ولَيُعلِمَنَّ اللهُ» بضمِّ الياءِ وكسرِ اللّامِ؛ معناه: وَليُعرِّفَنَّ الناسَ مَنْ هُم؟ فحُذف المفعولُ الأوَّلُ، ولك أنْ لا تحذفه على أنَّه من قولهم: ثَوبٌ مُعْلَم، وفارسٌ مُعْلَم؛ أي: أعلَمَ نفسه في الحرب بثوب أو غيره. المعنى: ولَيُشْهِرنَّ اللهُ الذين صَدَقوا(٢).

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۱۵۸).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ١٥٨).

ونظيرُه: ﴿ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [العنكبوت: ٢٢]، ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ [الأنفال: ٩٥]. فإن قلت: أين مفعولا (حَسِبَ)؟ قلت: اشتمالُ (صلةِ أن) على مُسنَد ومُسنَد إليه سدَّ مسَدَّ المفعُولَين؛ كقولِه تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبَتُمْ أَن نَدَخُلُوا ٱلْجَنَكَةَ ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ويجوزُ أَنْ يُضَمَّنَ (حَسِبَ) معنى (قَدَّرَ) و﴿ أَمْ ﴾ مُنقَطِعة. ومعنى الإضرابِ فيها: أنّ هذا الحسبانَ أبطلُ من الحُسبانِ الأوّل، لأنّ ذاك مُنقَطِعة. ومعنى الإضرابِ فيها: أنّ هذا الحسبانَ أبطلُ من الحُسبانِ الأوّل، لأنّ ذاك يُقدِّرُ أنه لا يُمتَحَنُ لإيهانِه، وهذا يَظُنُّ أنه لا يُجازى بمَساويه. ﴿ سَاءَ مَا يَعَكُمُونَ ﴾ بئسَ الذي يحكُمُونَه حُكمُهم هذا. أي: بئسَ حُكمًا يحكُمُونَه حُكمُهم هذا، فَحُذِفَ المَخصُوصُ بالذَّم.

[﴿ مَن كَانَ يَرْجُواْ لِفَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَآتِ وَهُوَ ٱلسَّكِمِيعُ ٱلْعَكِيدُ ﴾ ٥]

لقاءُ الله: مَثُلٌ للوُصولِ إلى العاقبة، من تَلَقّي مَلَكِ المَوت، والبَعث، والجِساب،

لكن تَركَهُم بسَبِ جَرْيهم على غير موجبِ العلم، وهو غَفلتُهم وإصرارُهم على المعاصي، منزلة مَنْ لم يتيقّن الجزاء(١)؛ أي: لو اعتَقَدُوا ما أُصرُّوا على المعاصي.

قوله: (ونَظيرُه ﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُعَجِزِينَ فِي ٱلأَرْضِ ﴾ [العنكبوت: ٢٢]، ﴿ وَلَا يَعْسَبَنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاً إِنَّهُمْ لَايُعْجِزُونَ ﴾ [الأنفال: ٥٩]) أي: في تَنْزيل المُتيقِّن منزلةَ الشّاكِّ. هذا إذا خُوطب الرسولُ ﷺ أو المؤمنون.

قوله: (بئسَ الذي يحكمونَه حُكْمُهم). قال مَكِّيُّ (٢): «ما» في موضع نَصْبِ وهي نكرة؛ أي: ساء الذي نكرة؛ أي: ساء الذي يحكمونَه. وقيل: «ما» في موضع رفع وهي معرفة؛ أي: ساء الذي يحكُمونَه. وقال ابنُ كَيْسانَ: «ما» مع الفعل مصدرٌ في موضع رفع؛ أي: ساء حُكْمُهم (٣).

⁽١) من قوله: «لكن تركّهُم بسبب جَريهم» إلى هنا، سقط من (ف).

⁽٢) في (ط): «المالكي»، والمراد به ـ عند المؤلف ـ ابن مالك النحوي المشهور، ولا يستقيم هنا.

⁽٣) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٥٠).

والجزاء: مُثِلّت تلكَ الحالُ بحالِ عبدٍ قَدِمَ على سيِّدِه بعدَ عهدٍ طويل، وقد اطَّلَعَ مولاهُ على ما كانَ يأتي ويَذَر، فإمّا أَنْ يَلقاهُ بِيشر وترحيب؛ لِما رَضِيَ من أفعالِه، أو بضِدِّ ذلك لِما سَخِطَه منها، فمعنى قولِه: ﴿ مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَاءَ ٱللّهِ ﴾ مَن كانَ يأمَلُ تلكَ الحال، وأن يَلقى فيها الكرامة من الله والبُشرى ﴿ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللّهِ ﴾ وهُو الموت ﴿ لَا تِ الله والنُوبُ ﴾ وهُو الموت ﴿ لَا تَ الله والنُوبُ ﴾ وهُو الموت ﴿ لَالله والنُوبُ ﴾ وهُو المدي يُصدِّقُ رجاءًه، ويُحقِّقُ أملَه، ويكتسِبُ به القُربة عندَ الله والزُّلفى. ﴿ وَهُو السَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ الذي لا يَخفى عليه شَيءٌ ممّا يقولُه عبادُه وممّا يفعلُونَه، فهُو حقيقٌ بالتَّقُوى والحَشية. وقيل: ﴿ يَرْجُواْ ﴾: يخاف؛ من قولِ المُّذَلِيُّ في صفةِ عَسَال:

إذا لَسَعَتْهُ الدَّبْرُ لَـمْ يَرْجُ لَسْعَها

فإنْ قلت: ﴿ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَآتِ ﴾ ، كيفَ وقعَ جوابًا للشَّرْط؟

قوله: (إذا لَسَعَتْهُ الدَّبْرُ لم يَرْجُ لَسْعَها)، تمامه:

وخالَفَها في بيتِ نُوبٍ عَوامِلِ (١)

الدَّبْرُ: جماعةُ النَّحْلِ. قيل: سمِّيت بذلك لِتَدْبيرها وحُسن نَيْقَتِها في العَمَل، ومن كلام سُكَينة بنتِ الحُسين ـ رضي الله عنها ـ قالت لأمِّها: يا أُمَّاه، مرَّت بي دُبَيْرة فلَسَعَتْنِي بأُبَيْرةٍ.

لم يَرْجُ: لا يُخافُ. والنُّوبُ: ضَربٌ منَ النَّحلِ قيل: سمّيت بذلك (٢) لأنها تَنُوبُ إلى أهلِها، والهاءُ في «لَسَعَتْهُ» يعودُ إلى العَسّال المتقدِّمِ ذِكْرُه. والعَسّالُ: الذي يَشُورُ (٣) العَسَلَ.

قوله: (﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَآتِ ﴾ كيف وقع جواباً للشرط)، تلخيصه ما ذكره الإمام: أن قوله: ﴿مَن كَانَ يَرْجُوا ﴾ شرط، وجزاؤه: ﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ ﴾ (٤)، والمعلَّق بالشرَّطِ عَدَمٌ عند عَدَم

⁽١) لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: «تاج العروس» (نوب).

⁽٢) من قوله: (وحُسن تَيقُنها في العمل، ومن) إلى هنا، سقط من (ف).

⁽٣) أي: يستخرجُه من خلاياه وأقراصِه.

⁽٤) من قوله: «كيف وقع جواباً» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

الشَّرْطِ، فيكازمُ منه أنَّ مَن لا يَرجُو لقاءَ الله، لا يكونُ أَجَلُ الله آتيًا له، والأجلُ آتِ لكلِّ أحدٍ لا محالةً (١). وخُلاصةُ جوابِ المصنِّف أنَّ هذا الكلامَ واردٌ في حقِّ من عَلِمَ، بدليل قوله: «إذا عُلِمَ أنَّ لقاءَ الله عُنيت به تلكَ الحالُ المُمثَّلةُ» يعني: هذا إنّها يَصِحُّ أنْ يقعَ جوابًا للشَّرط إذا عَلِمَ المُخاطَبُ أن المرادَ بلقاء الله تعالى ما هو، ووقتُه متى هو، والمراد بلقاء الله تعالى ووقتِه هو ما قال: «مَثلٌ للوُصُولِ إلى العاقبةِ»؛ أي: يلقى مَلكَ الموتِ والبَعْثَ والحسابَ والجزاء، وهو المراد من قوله: «تلك الحالُ المُمثَّلةُ» وإذا لم يَعلمِ المُخاطَبُ ذلك لا يُقال له والجزاء، وهو المراد من قوله: «تلك الحالُ المُمثَّلةُ» وإذا لم يَعلمِ المُخاطَبُ ذلك لا يُقال له ذلك، ألا تَرى كيف استشهد بقوله: «إذا عُلِمَ أنه يَقعدُ للنّاسِ يومَ الجُمعةِ»؛ يعني: من كان يرجو نَيْلَ ثوابِ الله ويخافُ عقابَه، فلْيَعلَمْ أنَّ وقوعَ ذلك لا بدَّ منه، وهذا لا يَصِحُ في حقِّ الكافرِ.

وينصرُه أنَّ هذه الآية قد عُقِّبت بها ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّعَاتِ ﴾ وسَبقَ أَبّا في حقّ المؤمنين، وفائدة هذا التَّنبيهِ الحَثُّ على طاعة الله تعالى وما يُنالُ به ذلك الثَّوابُ، والرَّدُعُ عن المعاصي والتأهُّبُ لأخْذِ الزادِ لذلك اليومِ الممَهُولِ، وإليه أشار بقوله: «فلْيُبادِرِ العملَ [الصالح] الذي يُصدِّق رجاءَه، ويُحقِّق أَملَه ويكتَسِبُ به القُربة عند الله والزُّلفى»، وسبيلُ هذه الطريقة سبيلُ الكِناية؛ لأنّه إذا حَصَل العلمُ بأنَّ لقاءَ الله مُستَلْزمٌ للأجل المَضْرُوبِ، كان ذِكْرُ الأَجَلِ شاهدًا على حُصول اللِّقاءِ بوَجْهِ بُرْهانيُّ، ولذلك علَّل قولَه: «إنَّ لقاءَ الله كان ذِكْرُ الأَجَلِ شاهدًا على حُصول اللِّقاءِ بوَجْهِ بُرْهانيُّ، ولذلك علَّل قولَه: «إنَّ لقاءَ الله لآتِ» بقوله: «لأنَّ الأَجَل واقعٌ فيه»، وإلى هذا المعنى نَلْمَحُ ما روينا عن البخاريِّ ومسلم عن عبادة بن الصّامِتِ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن أَحَبَّ لقاءَ اللهِ أَحَبَّ اللهُ أَحَبُّ اللهُ لقاءَهُ، والموتُ قبل لقاءِ الله» الحديث (٢).

فعلى هذا: الموتُ أحدُ الأسبابِ المُوصِلَة إلى النَّعيم الأَبَدِيِّ، والكَمالِ السَّرْمَدِيِّ، ثمَّ قُولُه: ﴿وَهُوَ السَّرْمَةِ وَعُدًا ووَعِيدًا، قُولُه: ﴿وَهُوَ السَّرْمُةِ وَالمَخُوفَ وَعْدًا ووَعِيدًا، وَالله أشار بقوله: «الذي لا يخفى عليه شيءٌ ممّا يقولُه عبادُه ومِمّا يَفعلُونَه، فهو حَقِيقٌ بالتَّقوى والحَشيةِ»، وتَرَكَ ذِكْرَ الوَعْدِ؛ وهو أن يُقالَ: فهو جَديرٌ بأنْ يؤمَّل ويُناطَ بكرَمِه بالتَّقوى والحَشيةِ»، وتَرَكَ ذِكْرَ الوَعْدِ؛ وهو أن يُقالَ: فهو جَديرٌ بأنْ يؤمَّل ويُناطَ بكرَمِه

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۵: ۲۸).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٥٠٧) ومسلم (٢٦٨٣) وغيرهما.

قلت: إذا عُلِمَ أَنَّ لِقاءَ الله عُنِيتْ به تلك الحالُ المُمَثَّلة، والوقتُ الذي تقَعُ فيه تلك الحالُ هُوَ الأجلُ المضروبُ للموت، فكأنه قال: مَن كان يرجُو لقاءَ الله؛ فإنَّ لقاءَ الله لآت، لأنَّ الأجلَ واقِعٌ فيه اللِّقاء، كها تقول: مَن كانَ يرجُو لقاءَ المَلِك؛ فإنَّ يومَ الجُمُعة قَريب، إذا عُلِمَ أنه يَقعُدُ للنَّاسِ يومَ الجُمُعة.

[﴿ وَمَن جَلهَدَ فَإِنَّمَا يُجَلِهِ لُ لِنَفْسِهِ } إِنَّ اللَّهَ لَغَنَّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [٦

﴿ وَمَن جَاهَدَ ﴾ نفسَه في مَنعِها ما تأمُرُ به وحَمَلَها على ما تأباه ﴿ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ ﴾ لها، الأنَّ منفعة ذلك راجعةٌ إليها، وإنّها أمرَ اللهُ عزَّ وجَلَّ ونهى، رحمةً لعبادِه وهُوَ الغَنيُّ عَنهُم وعن طاعَتِهم.

[﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّتَاتِهِمْ وَلَنَجْزِينَّهُمْ أَحْسَنَ ٱلَّذِي كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ ٧]

إمّا أن يُريدَ قومًا مُسلِمين صالحِينَ قد أساؤُوا في بعضِ أعمالهِم، وسيِّئاتُهم مغمورةٌ بحسناتِهم فهُو يُكفِّرُها عنهم، أي: يُسقِطُ عقابَها بثَوابِ الحسنات، ويجزِيهم أحسَنَ الذي

الرجاءُ؛ إيجازًا واختصارًا.

وأما «إذا» في قوله: «إذا عَلِمَ أنَّ لقاءَ اللهِ عُنيتْ به»، فهي كـ «إذا» في قوله: «إذا عُلِمَ أنَّه يَقْعُدُ»، فكما أنَّ جزاءَ المِثالِ ما دلَّ عليه بقوله: «مَن كان يَرْجو لقاءَ المَلِكِ» كذلك يقدَّر له الجزاءُ. والفاءُ في «كأنَّه» جوابُ شرطٍ محذوفٍ؛ أي: إذا كان كذلك فكأنَّه قال.

قوله: (صالحين قد أَساؤوا في بعض أعمالهم، وسيِّتاتُهم مَغْمُورةٌ بحَسناتِهم)، الانتصاف: هذا من تحجُّرِ رحمةِ الله الواسعةِ بناءً على مذهبِه في وَعِيد أصحابِ الكَبائِر، وقد سَبَق إبطالُه (١).

وقلت: قد مَرَّ أنَّ الآياتِ واردةٌ في حقِّ المؤمنينَ تَعْييرًا على اجتِراحِ السَّيِّئاتِ، وتَحريضًا على اكتساب الحَسَناتِ، وأعلَمهمُ اللهُ أنَّ نَفْعَ ذلك كلَّه عائدٌ إليهم، بقوله: ﴿ وَمَنجَلهَدَ

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٤١).

كَانُوا يَعملون، أي: أحسَنَ جزاءِ أعمالهِم؛ وإمّا قومًا مُشرِكين آمنُوا وعَمِلُوا الصَّالحات، فاللهُ عزَّ وجَلَّ يُكفِّرُ سيِّتاتِهم؛ بأنْ يُسقِطَ عِقابَ ما تقدَّمَ لهم من الكُفرِ والمعاصي ويَجزِيَهم أحسنَ جزاءِ أعمالهِم في الإسلام.

[﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَنَ بِوَلِدَيْهِ حُسَّنًا ۗ وَإِن جَهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ فَلَا تُطِعْهُمَا ۗ إِلَى مَرْجِعُكُمْ فَأُنْبِتُكُمْ بِمَا كُنتُهُ تَعَمَّمُونَ ﴾ ٨]

(وصّى) حكمُه حكمُ (أمَرَ) في معناه وتصرُّفِه. يُقال: وصّيتُ زَيدًا بأنْ يفعلَ خيرًا، كما تقول: أمَرتُه بأنْ يفعَل. ومنه بيتُ «الإصلاح»:

فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ ﴿ وَأَكَّدَه بقوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَغَنَّ عَنِ الْعَكَمِينَ ﴾، ثمّ أتى بقوله: ﴿ وَاللَّهِ مَا يَعظُم عَامَنُوا وَعَمِلُوا الصّلِحَتِ ﴾ الآية، تَذْييلًا لذلك على سبيل التَّفضُّل، فلا بدّ من إثبات أمر يَعظُم شأنُه، فيُحمل قولُه: ﴿ لَا ثُكَفِّرَنَ عَنْهُمْ سَيِّعَاتِهِمْ ﴾ على الكبائر، ولذلك أتى بالقسمِيَّة وأوقعه في مقابل ﴿ وَلَنَجْزِينَهُمْ أَحْسَنَ الَّذِي كَانُوا يَعملُونَ ﴾، كأنّه قيل: لَنُكَفِّرَنَ عنهم أسوأ الذي كانوا يعملون، وهذا المعنى لا يستقيمُ في حقّ المشركين؛ يعملون، ولنَجزِينَهم أحسَن الذي كانوا يعملون؛ وهذا المعنى لا يستقيمُ في حقّ المشركين؛ لأنّ التّكفيرَ يَحصُل بمُجرَّد الإيهانِ، ولا مَدخَلَ للأعمال فيه.

وقال مُحيي السُّنةِ: ﴿لَنُكَفِّرَنَ عَنْهُمْ سَيِّعَاتِهِمْ ﴾ لَنُبْطِلَنَّها حتّى تَصيرَ بمنزلة ما لم يُعمل، فالتَّكفيرُ إذهابُ السَّيئةِ بالحَسَنة (١). وقد مرَّ في «الفرقان» نحوٌ من هذا التَّقدير وأيَّـدْناه بالحديث الصَّحيح.

قال الإمامُ: ذَكَر الله تعالى ممّا يَختَصُّ بالعَبد شيئينِ: الإيهانَ والعملَ الصَّالح، وذَكَر في مُقابَلَة الإيهانِ، والجزاءُ مُقابَلَتِهما ممّا يَختصُّ بالله شيئينِ: التَّكفيرَ والجزاءَ، فتكفيرُ السَّيِّئاتِ في مُقابَلَة الإيهانِ، والجزاءُ بالأحسنِ في مُقابَلَة العملِ الصالحِ، وهذا يَقتضي أنَّ المؤمنَ لا يُخلَّد في العذاب (٢).

قوله: (بيتُ «الإصلاح») وهو كتاب «إصلاح المُنْطِق» لابن السِّكِّيتِ. «كَذَبَ»؛ أي:

⁽١) «معالم التنزيل» (٦: ٢٣٣).

⁽۲) «مفاتيح الغيب» (۲۵: ۳۱).

وَذُنْيَانِيَّةٍ وَصَّتْ بَنِيهَا بأنْ كَذَبَ القَرَاطِفُ والقُرُوفُ

كما لَو قال: أمر ثُمُ مِ بأَنْ ينتَهِبُوها. ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَ ٓ إِبْرَهِمُ بَنِيهِ ﴾ [البقرة: ١٣٢] أي: وصّاهم بكلمةِ التَّوحيدِ وأمَرَهم بها، وقولُك: وصَّيتُ زيدًا بعَمْرو، معناه: وصَّيتُه بتعهُّدِ عَمْرٍ و مُراعاتِه ونحوِ ذلك، وكذلك معنى قولِه: ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنسَنَ بِوَلِدَيْهِ حُسنًا ﴾ وصَّيناهُ بإيتاءِ والبدَيه حُسنًا، أو بإيلاءِ والبدَيه حسنًا؛ أي: فِعلَّا ذا حُسن، أو ما هُوَ في ذاتِه حُسنٌ لِفَرْطِ حُسنِه، كقولِه تَعالى: ﴿ وَقُولُو اللّهَ اسِ فَعِلّا ذا حُسن، أو ما هُوَ في ذاتِه حُسنًا ﴾ و(إحسانًا)، ويجوزُ أن تَجعلَ ﴿ حُسَنًا ﴾ من بابِ قولِك: زيدًا، بإضهارِ (اضْرِب) إذا رأيتَه مُتهيّئًا للضَّرِب، فتنصِبُه بإضهارِ:

وَجَبَ نَهْبُ هذه الأشياء.

الجوهريُّ: قال ابن السَّكِّيت: كَذَبَ [هاهنا] إغراءٌ؛ أي: عليكم به (١). وهي كلمة نادرةٌ جاءت على غير القياسِ، والقَراطِفُ جمعُ القَرْطَفِ: وهي القَطِيفةُ. والقَرْفُ-بالفتح: وعاءٌ من جِلْد يُدْبَغُ بالقِرْفَة؛ أي: قُشُور الرُّمّانِ ويُجْعَل فيه الخَلْعُ، وهو لَحَمَّ يُطبخ بتَوابِلَ فيُقْرَغُ فيه. والبيت لِـمُعَقِّر بن حِمارٍ البارِقيِّ، يَصِفُ امرأةً ذُبيانيَّةً أَمَرَت بَنِيها بأنْ يَنتَهِبُوها؛ أي: عليكم بها فاغتَنِموها.

قوله: (وقرئ: ﴿حُسَنًا ﴾ و (إحساناً »)، الأُولى: مشهورةٌ، والثانيةُ: شاذَّةٌ (٢). قال الزَّجّاءُ: ﴿حُسَنًا ﴾ معناه: ووصينا الإنسان أن يَفعلَ بوالدَيْه ما يَحسُنُ، و (إحسانًا » معناه: ووَصَّينا الإنسانَ أن يُحسِنَ إلى والدَيْهِ إحساناً. والأُولى أعمُّ في البِرِّ. وقيل: يَعُمُّ الفعلَ والقولَ (٣).

قوله: (أن تَجعلَ ﴿ حُسنًا ﴾ من باب قولك: زيدًا، بإضهار: اضرِبٌ) عطفٌ على قوله: ووَصَّيناهُ بإيتاء والِدَيهِ حُسنًا، وعلى الأوَّل المضافُ محذوفٌ وهـو العاملُ في ﴿ حُسَنًا ﴾

⁽١) «إصلاح المنطق» ص١٥.

⁽٢) وقرأ بها الجحدري: وهي كذلك في مُصحفِ أُبيِّ. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٣٢٩: ٣٢٩).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٦١).

أَوْلِهِمَا، أو: افعَلْ بهما، لأنّ التَّوصيةَ بهما دالَّهُ عليه، وما بعدَه مُطابِقٌ له، كأنه قال: قلنا: أولِهما معرُوفًا، ولا تُطِعْهُما في الشِّرْكِ إذا حَمَلاكَ عليه. وعلى هذا التَّفسيرِ إن وقَفَ على ﴿ بِوَلِدَيْهِ ﴾ وابتدأ ﴿ حُسْنًا ﴾ حَسُنَ الوَقف، وعلى التَّفسيرِ الأوّلِ لا بُدَّ من إضهارِ القول، معناه: وقُلنا إنْ جاهَداكَ أيُّها الإنسان ﴿ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عَلَمٌ ﴾ أي: لا عِلمَ لكَ بإلى هِيَّتِه. والمُرادُ بنَفي العِلم؛ نَفيُ المعلوم، كأنه قال: لِتُشرِكَ بي شيئًا لا يَصِحُ أن يكونَ بإلى هِيَّةِه. والمُرادُ بنَفي العِلم؛ نَفيُ المعلوم، كأنه قال: لِتُشرِكَ بي شيئًا لا يَصِحُ أن يكونَ

على تقدير: فعلًا ذا حُسْنٍ، أو على المُبالغةِ، وعلى الثاني: العاملُ فعلٌ آخَرُ مضمَرٌ بقَرينة المَقامِ، وهو أَوْلِهِ إِمَا مَنَ الإِيتاء والإعطاءِ، والجملةُ مُستأنفةٌ، كأنَّه لمّا قيلَ: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَانَ بِوَلِدَيْهِ ﴾ (١) فقيل: ما تلك الوَصِيَّةُ؟ فأُجيب قلنا: أَوْلِهِ إَ مَعروفًا ولا تُطِعْهُما، وإليه الإشارةُ بقوله: «إن وقف على ﴿ بِوَلِدَيْهِ ﴾ وابتدأ ﴿ حُسْنَا ﴾ حَسُنَ الوَقْفُ ».

قوله: (وما بعدَه مطابقٌ له) يعني: النَّهْيَ في قولِه: ﴿فَلَا تُطِعْهُمَاۤ ﴾ مطابقٌ للأمرِ؛ لأنَّها من وادي الإنشائيّاتِ.

قوله: (وعلى التفسير الأول لابدَّ من إضهارِ القول)، يعني عند قوله: ﴿وَإِنجَهَدَاكَ ﴾، لأنّ المعنى: أَمَرْنا الإنسانَ بإيلاء والِدَيْهِ ذا حُسْنِ وقلنا: ﴿وَإِنجَهَدَاكَ ﴾؛ أي: وعلى الثاني: القولُ مقدَّرٌ. قيل: عاملُ ﴿حُسْنًا ﴾: ﴿وَإِنجَهَدَاكَ ﴾ إلى آخره، عطفٌ على هذا العاملِ فلا يقدَّر القولُ عند قولِه: ﴿وَإِنجَهَدَاكَ ﴾ لاستغنائه بذلك عنه، ومِنْ ثَمَّ قُدِّر هاهنا: أَوْلِهِمَا معروفاً ولا تُطِعْهُما في الشِّرك إذا حَمَلاكَ عليه.

قوله: (والمراد بنَفْي العِلْمِ نَفْيُ المَعْلُوم)، يعني هو من الكِنَايةِ، نَفْيُ الشَّيءِ بالبُرْهان؛ لأنَّ هذا الأسلوبَ يُستعمل غَالبًا في حقِّ الله تعالى؛ نحو: أَتْعَلِّمون اللهَ بها لا يَعلَمُ. وفيه إشارةٌ إلى أَنَّ نَفْيَ الشِّرك منَ العلم الضَّروريِّ، وأنَّ الفِطْرةَ السَّليمةَ بَجْبولةٌ عليه على ما وَرَد: «كلُّ مَوْلودٍ يُولدُ على الفِطْرةِ»(٢)، وذلك أنَّ المُخاطَبَ بقوله: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَانَ ﴾ جنسُ الإنسانِ، واللهُ أعلم.

⁽١) من قوله: «وعلى الأول المضاف محذوف» إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٢) سبق تخريجه.

إلَّهَا ولا يَستقيم: وصَّاهُ بِوَالِدَيهِ وأمرَهُ بالإحسانِ إليهما، ثُمَّ نبَّه بنَهيِه عن طاعتِهما إذا أراداهُ على ما ذَكَر، على أنّ كُلَّ حقِّ وإنْ عَظُمَ ساقِط؛ إذا جاءَ حَتُّ الله، وأنه لا طاعةً لمخلُوقٍ في مَعصِيةِ الخالق، ثمّ قال: إليَّ مَرجِعُ مَن آمَنَ مِنكُم ومَن أشرَك، فأُجازيكُم حتَّ جزائِكُم. وفيه شيئان: أحدُهما: أنَّ الجزاءَ إليَّ، فلا تُحدِّثْ نفسَكَ بجَفْوةِ والِدَيْكَ وعُقُوقِها؛ لشِرْكِها، ولا تَحرِمُهما بِرَّك ومَعروفَك في الدُّنيا، كما أني لا أمنعُهُما رِزقي. والثاني: التَّحذيرُ من مُتابعتِهما على الشِّرك، والحثُّ على النَّباتِ والاستقامةِ في الدِّينِ بِذِكْرِ المرجِع والوعيد. رُوِي: أنَّ سَعدَ بنَ أبي وقَّاصِ الزُّهريُّ رضيَ اللَّهُ عنه حينَ أسلَمَ قالتَ أُمُّه، وهي حَمنةُ بِنتُ أبي سُفيانَ بنِ أُميّةَ بّنِ عبدِ شمس: يا سَعد، بلَغَني أنك قد صَبأت، فوالله لا يُظِلُّني سقفُ بَيتٍ من الفيح والرِّيح؛ وإنَّ الطَّعامَ والشَّرابَ عليَّ حَرامٌ حتّى تكفُّرَ بمُحمَّد، وكان أحبَّ ولدِها إليها، فأبي سعدٌ وبَقِيَتْ ثلاثةَ أيام كذلك، فجاءَ سعدٌ إلى رسولِ الله ﷺ وشكا إليه، فنزلتْ هذه الآية، والتي في «لقمان»، والتي في «الأحقاف»، فأمرَه رسولُ الله علي أنْ يُدارِيَها ويترضّاها بالإحسان. ورُوِي: نزلتْ في عيّاشِ بنِ أبي رَبيعةَ المخزُّوميّ، وذلك: أنه هاجرَ معَ عُمرَ بنِ الخطّابِ رضيَ اللهُ عنهُما مُتَرافِقَيْنِ حتَّى نَزلا المدينة، فخرَجَ أبو جَهلِ بنُ هشام، والحارثُ بنُ هشام أخواه لأمِّه أسماءَ بنتِ مخرَمة: امرأةٍ من بني تميم من بني حنظلَة، فنز لا بعيّاشٍ وقالاً له: إنَّ من دينِ مُحَمَّدٍ صلةُ الأرحامِ وبِرُّ الوالِدَين، وقد تركتَ أُمَّك لا تَطْعَمُ

قوله: (رُويَ أَنَّ سعد بنَ أَبِي وقّاصِ) الحديث؛ من رواية مسلم والتِّرمذيِّ، عن سعدٍ قال: أُنزلت فيَّ أربعُ آياتٍ منَ القرآنِ، قال: حَلفَتْ أُمُّ سعدٍ لا تُكلِّمُهُ أَبدًا حتّى يَكْفُر بدِينِه، ولا تأكلُ ولا تَشربُ، قالت: زَعَمتَ أَنَّ اللهَ وَصّاكَ بوالِدَيْكَ، فأنا أُمُّكَ وأنا آمُرُكَ بهذا، فمَكَثَتْ ثلاثًا حتّى غُشِيَ عليها من الجَهْدِ، فقام ابنُ لها يُقال له: عُهارة فسقاها، فجَعلت تُدْعو على سَعدٍ، فأَنزلَ اللهُ: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلإِنسَنَ بِوَلِدَيْهِ حَمَلَتْ مُ أُمُّهُ، وَهَنَا عَلَى وَهْنِ ﴾ [لقان: 15]؛ يعني: التي في «لقهان» (١٠).

⁽١) أخرجه مسلم (١٧٤٨) والترمذي (٣١٨٩) وغيرهما.

ولا تشرَبُ ولا تأوي بيتًا حتى تراك، وهي أشدُّ حبًّا لك منّا فاخرُجْ معنا، وفتلا منه في الذِّرْوةِ والغاربِ، فاستشارَ عُمرَ رضيَ اللهُ عنه فقال: هُما يخدعانِك، ولك عليَّ أن أقسِمَ مالي بيني وبينك، فها زالا به حتى أطاعَهُما وعصى عُمَر، فقالَ له عُمر: أما إذْ عصيتَني فخُذْ ناقتي، فليس في الدُّنيا بعيرٌ يلحَقُها، فإنْ رابَكَ منهُما ريبٌ فارجِعْ، فلمّا انتهوا إلى البَيْداءِ قالَ أبو جهل: إنّ ناقتي قد كلَّتْ فاحِلْني معك. قال: نعم، فنزلَ ليُوطِّئ لنفسِه وله، فأخذاهُ وشَدَّاه وِثاقًا، وجلده كُلُّ واحدٍ منهُما مئةَ جلدة، وذهبا به إلى أمّه فقالت: لا تزالُ في عذابٍ حتى ترجِعَ عن دينِ مُحمَّد، فنزلت.

[﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّالِحَاتِ لَنَدُّ خِلَنَّهُمْ فِي ٱلصَّالِحِينَ ﴾ ٩]

﴿ فِ ٱلصَّلِحِينَ ﴾ في جُملَتِهم. والصَّلاحُ من أبلغ صفاتِ المؤمنين، وهو مُتَمنَى أنبياءِ الله. قالَ اللهُ تعالى حكايةً عن سُلَيانَ عليهِ السَّلام: ﴿ وَأَدْخِلُنِي بِرَحْمَتِكَ فِي

قوله: (وفَعَلا منه في اللِّرْوَة والغارِبِ)، فَتَل منه في الذِّرْوَة والغارِبِ: مَثَلٌ يُـضرَبُ لَـمَن يَتَحَيَّلُ في مَيْل صاحبِه إلى ما كان يمتنعُ منه؛ أي: لم يَزلْ يَرْفُقْ به رِفْقًا يُشبه مَنْ يَفْتِلُ الشَّعْرَ في ذِرْوَة الجَمَلِ الصَّعْبِ وغارِبِه حتّى يَستأنِسَ^(١).

قوله: (والصَّلاحُ مِن أَبلَغ صفاتِ المؤمنينَ) وذلك أنَّ الصَّلاحَ ضِدُّ الفسادِ، والفسادُ: خروجُ الشَّيءِ عن كَوْنه مُنتفَعًا به، ولا كهالَ للإنسان أكملَ من حُصولِه على ما خُلِقَ له منَ البقاءِ (٢)، ولا يحَصُّل ذلك في الدُّنيا؛ لأنَّ غايتَها الفَناءُ، وأيُّ فساد وراءَهُ؟! فإذن ليس له ذلك إلا ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدِّقِ عِندَ مَلِيكِ مُقَنَدِرٍ ﴾ [القمر: ٥٥]، ولهذا كان طَلبُ الصَّلاحِ مُتَمنى أنبياءِ الله، اللَّهمَّ أدخِلْنا في زُمرتهم.

قال الإمام: الصَّالِح باقِ والصَّالِحِنَ باقونَ، وبقاؤُهم ليس بأَنفُسِهم، بل بأعمالِمُ الباقيةِ والمَعْمولُ له_وهو وَجْهُ اللهِ_[باق]، والعاملونَ باقون ببقاء أعمالِم. هذا على خلافِ

⁽١) انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٦٩).

⁽٢) في (ف): «التَّقي».

عِبَادِكَ ٱلصَّكِلِحِينَ ﴾ [النمل: ١٩]، وقالَ في إبراهيمَ عليهِ السَّلام: ﴿وَإِنَّهُۥ فِي ٱلْآخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّلِحِينَ ﴾ [البقرة: ١٣٠، النحل: ١٢٢، العنكبوت: ٢٧] أو في مَدخلِ الصّالحينَ وهي الجنّة، وهذا نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُولَكَيْكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللّهُ عَلَيْهِم ﴾ الآية [النساء: ٦٩].

[﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِي فِي ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ وَلَيْنِ جَآءَ نَصْرُّمِن رَّبِكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمُّ أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِٱلْعَلَمِينَ * وَلَيْعَلَمَنَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِٱلْعَلَمِينَ * وَلَيْعَلَمَنَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِٱلْعَلَمِينَ * وَلَيْعَلَمَنَ ٱللَّهُ اللَّهُ مِنَا فِي صُدُورِٱلْعَلَمِينَ * وَلَيْعَلَمَنَ ٱللَّهُ مِنَا مِنْ اللَّهُ مِنَا فِي صُدُورِٱلْعَلَمِينَ *

هم ناسٌ كانوا يُؤمِنُونَ بألسنتِهم، فإذا مسَّهُم أذَى من الكُفّارِ وهو المُرادُ بفتنةِ النّاس، كان ذلك صارفًا لهُم عن الإيمان، كما أنّ عذابَ الله صارفٌ للمُؤمِنينَ عن الكُفر. أو كما يَجبُ أن يكونَ عذابُ الله صارفًا، وإذا نصرَ اللهُ المُؤمِنينَ وغنَّمَهم الكُفر. أو كما يَجبُ أن يكونَ عذابُ الله صارفًا، وإذا نصرَ اللهُ المُؤمِنينَ وغنَّمَهم اعترضُوهم وقالوا: ﴿إِنَّاكُنَّا مَعَكُمُ ﴾ أي: مُشايعين لكم في دينِكُم، ثابِتينَ عليه اعترضُوهم وقالوا: ﴿إِنَّاكُمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عليه

الأمورِ الدُّنيويةِ، فإنَّ في الدُّنيا بقاءَ الفعلِ بالفاعِلِ، وفي الآخرة بقاءَ الفاعِلِ بالفعلِ^(١). كأنَّه أَخذَ المعنى من قوله: ﴿وَٱلْبَقِيَتُ ٱلصَّلِحَتُ خَيْرُعِندَرَيِكَ ثَوَابًا ﴾ [الكهف: ٤٦].

قوله: (كان ذلك صارِفًا لهم عنِ الإيمانِ، كما أنَّ عذابَ الله صارفٌ للمؤمنينَ). قال الإمامُ: قيل: جَزِعُوا من عذاب النّاسِ كما جَزِعُوا من عذابِ الله. وبالجُملة معناه: جَعَلُوا فِتنةَ النّاسِ معَ ضعفها وانقِطاعِها موضعَ عذابِ الله الأليمِ الدائمِ، حتّى تَردَّدُوا في الأمرِ، وقالوا: إنْ آمَنّا نَتعرَّضُ لتأذِّي الناسِ، وإنْ تَركْنا الإيمانَ نتعرَّضُ لِمَا تَوَعَّدَنا به محمَّدٌ عَلَيْ، ولا يكونُ التَّردُدُ إلّا عند التَّساوي (٢). فقد أَبعَدوا المَرْمى.

قوله: (أو كما يَجِبُ أن يكونَ عذابُ الله صارفًا) أي: عن الكُفر من حيث هو هو وإن لم يَلتَفِتْ إليه الكافرُ ولم ينصرف.

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۵: ۳۳).

⁽٢) المصدر السابق (٢٥: ٣٥).

ثباتَكُم، ما قَدَرَ أحدٌ أن يفتِننا، فأعطُونا نصيبنا من المَغْنَم. ثمّ أخبرَ سُبحانَه أنه أعلمُ ﴿ بِمَا فِي صُدورِهم، ومن ذلك ما تُكِنُّ صدورُ هؤلاءِ من النّفاق، وهذا إطلاعٌ منه للمُؤمِنينَ على ما أبطنُوه، ثمّ وَعدَ المؤمنين وأوعَدَ المُنافِقين، وقرئ: (لَيقُولَنَّ) بفتْح اللّام.

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلَنَحْمِلَ خَطَايَكُمْ وَمَا هُم يَحْمِلِينَ مِنْ خَطَايَكُهُم مِّن شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * وَلَيَحْمِلُنَ ٱنْقَالَهُمْ وَأَنْقَالًا مَعَ ٱثْقَالِمِمْ وَلَيْسَتُلُنَّ يَوْمُ ٱلْقِيكُمَةِ عَمَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ ١٢-١٣]

أمروهم باتِّباع سبيلِهم؛ وهي طريقَتُهم التي كانوا عليها في دينِهم، وأمَرُوا انفُسهم بحَملِ خطاياهُم، فعُطِفَ الأمرُ على الأمر، وأرادُوا: ليَجتمع هذان الأمرانِ في الحُصولِ أَنْ تَتِبعوا سبيلَنا وأَنْ نَحمِلَ خطاياكُم. والمعنى: تعليقُ الحَملِ بالاتِّباع، وهذا قولُ صناديدِ قُريش: كانوا يقُولون لـمَن آمنَ منهم: لا نُبعَثُ نحنُ ولا أنتم،

قوله: (وأرادوا: لِيجتمع هذان الأمران) يُريد أنَّهم عَطَفوا ﴿ وَلَنَحْمِلْ خَطَايَكُمُ ﴾، وهو أمرٌ لأنفُسِهم لِحَمْلِ خَطايا الأتباع على أمرِ المؤمنينَ باتباعِهم إرادةً للمُبالَغةِ، وأنَّ كِلَيْهما لا بدَّ منَ الحُصول والإدخالِ في الوُجود على طريقةِ قولِه: ﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَا دَاوُردَ وَسُلَيْمَنَ عِلْمُأْوَقَالا المُعْمَدُ لِللهِ ﴾ [النمل: ١٥] في تَعْويل استعارة الرَّتْبِ إلى الذِّهن. ولو جيءَ بهما على ظاهرِهما. وقيل: إن اتَّبعتمُونا حَمَلنا خطاياكُم؛ على الشَّرطِ والجزاء كما قال، والمعنى: تعليقُ الحَمْل بالاتِّباع لم يكن من التحقيق في شيءٍ.

قال القاضي: وإنّما أَمَرُوا أَنفُسَهم بالحَمْلِ عاطفين على أمرِهم بالاتّباع مبالغةً في تعليق الحَمْلِ بالاتّباع والوعدِ بتخفيف الأوزارِ عنهم إن كانت، تشجيعًا لهم عليه، وبهذا الاعتبار ردَّ عليهم كَذِبَهُم بقوله: ﴿وَمَا هُم بِحَمِلِينَ مِنْ خَطَايَكُهُم ﴾(١).

⁽۱) «أنوار التنزيل» (٤: ٣١٠).

فإنْ عسى كان ذلك فإنّا نتحمَّلُ عنكُم الإثم. ونرى في الْمَسمِّينَ بالإسلامِ مَن يَستَنُّ بأولئك فيقولُ لصاحبِه إذا أرادَ أن يُشجِّعه على ارتكابِ بعضِ العظائِم: افعلْ هذا وإثمُه في عُنُقي. وكم من مغرورٍ بمثلِ هذا الظَّمانِ من ضَعَفةِ العامَّةِ وجهَلَتِهم، ومنه ما يُحكى أنّ أبا جعفرِ المنصورَ رَفَعَ إليه بعضُ أهلِ الحشو حوائِجَه، فلمّا قضاها قال: يا أميرَ المُؤمِنين، بقِيَتِ الحاجةُ العُظمى. قال: وما هي؟ قال: شفاعتُكَ يومَ القيامة، فقال له عَمْرُو بنُ عُبَيدٍ رحمهُ الله: إيّاك وهؤلاء، فإنَّم قُطّاعُ الطريقِ في المأمن. فإنْ قلت: كيفَ سمّاهُم كاذبين، وإنّما ضمِنُوا شيئًا عَلِمَ اللهُ أنّهم لا يقدِرُون على الوفاءِ به، وضامنُ ما لا يعلم اقتدارَه على الوفاءِ به، لا يُسمّى كاذبًا؛ لا حينَ ضَمِن، ولا حين

قوله: (فإن عسى كان ذلك) قيل: التقدير: فإن كان ذلك فإنّا نَتَحمَّلُ، وذَكَر "عسى" قبل ذِكْر الشَّرطِ إشارةً إلى أن ذلك مبنيٌّ على رجائكم لا عن تَحقيق، واسمُ "عسى" ضميرٌ يعود إلى ما دلَّ عليه قولُه: "كان ذلك" فإنه مقدَّمُ معنَّى؛ لأنَّ حرفَ الشَّرطِ داخلةٌ عليه، وخبرُه محذوفٌ، كأنَّه قيل: عسى كَوْنُ ذلك أن نَتَحمَّل، وقد أجاز ذلك ابنُ الحاجبِ في "شرح المفصَّل" (أ) في باب التَّنازُع، وفيه نظرٌ، والظاهرُ أنَّ "عسى" مُقْحَمٌ مؤكِّد بمعنى الفَرْض، والتقدير: ولذا رُتِّب على قولِه: "لا نُبعث نحن ولا أنتُم".

قوله: (فقال له عَمْروبنُ عُبيد: إيّاكَ وهؤلاءِ، فإنّهم قُطّاعُ الطَّريق في المَاْمَنِ)، الانتصاف: عَمْرُو بنُ عبيد أوَّلُ القَدَريَّةِ المُنكِرينَ للشَّفاعةِ، والزَّخشريُّ بَنى كلامَه على أنه لا فَرْق بين اعتقادِ الشَّفاعةِ واعتقادِ أنَّ الكُفّارَ يَحملون خَطايا أتباعِهِم، فساقَهُما سِياقًا واحدًا، وفي الآيةِ نُكتةٌ وهي أنَّ الأمرَ قد يجيءُ بمعنى الخَبرِ، فإنَّ بعضَ النّاسِ أنكرَه والتَزمَ تخريجَ جميع ما وَرَد في القرآن على الأمرِ، ولا يَتِمُّ له ذلك هاهُنا؛ لأنَّ التَّكذيبَ إنَّما يتطرَّق إلى الحَبرِ (٢).

وقلت: قد مَرَّ أَنَّ أَصلَ الكلامِ على التَّعليقِ، فإنَّ المرادَ: إنِ اتَّبعتُمونا نَتَحمَّلُ خَطاياكُم. والعُدولُ للمُبالغةِ.

⁽١) «الإيضاح في شرح المُفَصَّل» (١: ١٣٦-١٣٧).

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٤٤).

عَجِز؛ لأنه في الحالَيْنِ لا يدخُلُ تحتَ حدِّ الكاذِب، وهو المُخبرُ عن الشيءِ لا على ما هُوَ عليه؟ قلت: شَبّه اللهُ حالهُم حيثُ عُلِمَ أنّ ما ضَمِنوه لا طريقَ لهم إلى أن يفُوا به، فكان ضهائهم عندَه لا على ما عليه المضمونُ ـ بالكاذبين الذين خبرُهم لا على ما عليه المُخبَر عنه. ويجوزُ أن يُريدَ أنَّهم كاذِبُون، لأنَّهم قالُوا ذلك وقلوبُهم على خِلافِه، كالكاذبين الذين يَعِدون الشَّيءَ وفي قُلوبِهم نيّةُ الخُلْف.

﴿ وَلَيَحْمِلُكَ أَنْقَالُكُمْ ﴾ أي: أثقال أنفُسِهم. (أثقالًا) يعني: أثقالًا أُخَرَ غيرَ الخطايا التي ضمِنُوا للمُؤمِنينَ حَملَها، وهي: أثقالُ الذينَ كانُوا سببًا في ضلالهِم. ﴿ وَلَيُسْتَكُنَّ ﴾

قوله: (فإنَّهم قُطَّاع الطَّريقِ في المأْمَنِ)، «في المأْمَنِ» تتميمٌ؛ لأنَّ قُطَّاعَ الطَّريقِ إنّها يكونون في البَراريِّ والمَخاوَفِ.

قوله: (ويَجوز أن يُريد أنَّهم كاذبون، الأنَّهم قالوا ذلك وقلوبُهم على خِلافِه) عطفٌ على قولِه: «شَبَّه الله حالهم»، الجوابان مَبنيّان على الاختلاف في أنَّ الكَذِبَ هل هو الإخبارُ عنِ الشَّيءِ خلافَ ما هو به في الواقع؟ أمْ على خلافِ مُعتَقَد القائِلِ؟ والجوابُ الأوَّلُ مبنيٌّ على الشَّيءِ خلافَ ما هو به في الواقع؟ أمْ على خلافِ مُعتَقَد القائِلِ؟ والجوابُ الأوَّلُ مبنيٌّ على الشَّيءِ خلافَ ما هو به في التَّشبيه، واستعارةُ الكذب لضانِهم (١) عندَ الله لا على ما عليه المَضْمونُ.

قال صاحب «الفرائد»: قولُه: «شَبَّه الله تعالى» منظورٌ فيه؛ لأنَّ الواقعَ أنَّهم غيرُ حاملينَ من خطاياهم شيئًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وِزَرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، فكانوا مُحْبِرينَ عن شيءٍ لا على ما هو عليه، فظهرَ أنَّه تَركَ الحقيقةَ إلى المجاز بدون المانِع.

قوله: (أثقالًا أُخَرَ غيرَ الخطايا(٢) التي ضَمِنُوا للمؤمنين) وإنَّما قَيَّده به لِم عَلِمَ من قولِه تعالى: ﴿وَمَا هُم بِحَمْمِلِينَ مِنْ خَطَايَكُهُم مِّن شَيْءٍ ﴾ نَفَى حَمْلَ خَطايا المؤمنينَ على سبيل الاستغراقِ.

⁽١) في (ط): «لعذابهم».

⁽٢) في الأصول الخطية: «خطايا»، والتصويب من «الكشاف».

سؤالَ تقريع ﴿ عَمَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ أي: يختلقُون من الأكاذيبِ والأباطيل. وقُرِئ: (من خطيئاتهم).

[﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ عَلَيْثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَاتُ وَهُمْ ظَلِيمُونَ * فَأَبْعِنْنَهُ وَأَصْحَبَ ٱلسَّفِينَةِ وَجَعَلَنْهَا ٓ ءَايَةً لِلْعَنْلِينَ ﴾ ١٤-١٥]

كان عُمرُ نوح عليه السَّلامُ ألفًا وخسين سنَة، بُعِثَ على رأسِ أربعين، ولَبِثَ في قومِه تسعَمئةٍ وخسين، وعاشَ بعدَ الطُّوفان ستين. وعن وَهْب: أنه عاشَ ألفًا وأربعَمئة سنَة. فإنْ قلت: ها أوردَهُ اللهُ أحكم؛ لأنه

فإن قلتَ: ما فائدةُ ﴿أَثْقَالُهُمْ ﴾؟ إذْ لو قيلَ: ولَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالاً معَ أَثْقَالِم لأَفَادَ.

قلت: أُريد بيانُ استقلالِ أثقال أنفُسِهم، وأنها بَهظَنَّهُم واستَفرغَت جُهدَهُم، ومع ذلك جُعلت أثقال الذين يُضِلُّونَهم كالعَلاوَةِ عليها. نحوُه قولُه تعالى: ﴿ لِيَحْمِلُواْ وَلَك جُعلت أثقالُ الذين يُضِلُّونَهُم كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَكَمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم ﴾ [النحل: ٢٥]. ومعنى التَّنكيرِ في ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم ﴾ [النحل: ٢٥]. قال: وبعضُ أُوزَارِ مَنْ ضَلَّ بضَلالِهم، وهو وِزْرُ الإضلالِ.

قوله: (كان عُمُر نوح عليه السَّلام) إلى آخره، وفي «جامع الأصول»: كانت مدَّةُ نُبوَّتِه تسع مئةٍ وخمسين سنةً، وقيل: مئتي سنةٍ، وكانت مدَّةُ الطُّوفانِ سنةً أشهر آخرُها يومُ عاشُوراء (١).

قوله: (ما أُورَدَه اللهُ أَحكمُ)؛ لأنَّه لو قيلَ كما قلتَ لجاز أن يُتَوهَّمَ إطلاقُ هذا العَدَدِ على أكثرِه.

وقال الزَّجّاجُ: الاستثناءُ مستعملٌ في كلامِهم، وتأويلُه توكيدُ العَدَدِ وكمالِه؛ لأَنَّك قد تَذكُر الجُملةَ ويكونُ الحاصلُ أكثَرَها، فإذا أردتَ التَّوكيدَ في تمامِها قلتَ كلَّها، وإذا أردتَ

⁽١) «جامع الأصول» (١٢: ١١٢).

لو قيل كما قلت، لَجَازَ أن يُتوهَّمَ إطلاقُ هذا العددِ على أكثرِه، وهذا التَّوهُمُ زائلٌ مع عبيئه كذلك، وكأنه قيل: تسعَمئة وخمسينَ سنةً كاملةً وافية العدد، إلّا أنّ ذلك أخصَرُ وأعذبُ لَفظًا وأمْلاً بالفائدة، وفيه نُكتةٌ أخرى: وهي أنّ القصَّة مسُوقةٌ لذِكْرِ ما ابتُليَ به نوحٌ عليه السَّلامُ من أمَّتِه وما كابدَه من طولِ المُصابرة، تسليةً لرسولِ الله عليه وتثبيتًا له، فكان ذكرُ رأسِ العددِ الذي لا رأسَ أكبرَ منه، أوقعَ وأوصلَ إلى الغرَضِ من استطالةِ السّامع مُدَّةَ صبرِه. فإن قلت: فلِمَ جاءَ المُمَيَّزُ أوّلًا بالسَّنةِ وثانيًا بالعام؟ قلت: لأن تكريرَ اللَّفظِ الواحدِ في الكلامِ الواحدِ حقيقٌ بالاجتنابِ في البلاغة، إلّا إذا قلت: لأن تكريرَ اللَّفظِ الواحدِ في الكلامِ الواحدِ حقيقٌ بالاجتنابِ في البلاغة، إلّا إذا وقعَ ذلك لأجلِ غرضٍ ينتحيهِ المُتكلِّم؛ من تفخيم، أو تهويل، أو تنويه، أو نحوِ ذلك. و ﴿ الطُّوفَانُ ﴾ ما أطاف وأحاطَ بكثرةِ وغلبة، من سيلٍ أو ظلامِ ليلٍ أو نحوِهما. قال العَجاج:

وغَمَّ طُوفانُ الظّلامِ الأَثْأَبا

التوكيد في نُقصانها أَدخلْتَ الاستثناءَ تقول: جاءَني إخوتُك، يعني أن جميعَهم جاؤوك، وجائزٌ أن تعني أنَّ أكثرَهم جاءك، فإذا قلت: كلُّهم أكَّدتَ معنى الجهاعة، وأعلمتَ أنَّه لم يتخلَّف منهم أحدٌ، وإذا قلتَ: إلّا زيدًا أكَّدتَ أنَّ الجهاعةَ تَنقُصُ زيدًا، وكذلك رؤوسُ الأعدادِ مُشبَّهةً بالجهاعة تَحَمِلُ النُّقصانَ والتَّهامَ(۱).

وعن بعضِهم: الصَّحيحُ أنَّ العددَ لا يَقبلُ الزِّيادةَ والنَّقصانَ، والمعدودُ يَقبَلُهما. قال تعلى: ﴿الْحَجُّ اَشْهُرُ مَعَلُومَتُ ﴾ [البقرة: ١٩٧]، فإنَّه سَمّى بعضَ الشَّهرِ شهرًا خلافًا لمالكِ، فإنَّ المعنى المُعَوَّلَ عليه أنَّ ما نَصَّ اللهُ مشتملٌ على الإيجابِ والنَّفْي (٢)، وما أورَدَه السائلُ إيجابٌ تَحْضٌ، والأوَّل أوكدُ.

قوله: (وغَمَّ طُوفانُ الظَّلام الأَثْأَبا) أوله:

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٦٣).

⁽٢) في (ف): «والنَّهْي».

﴿وَأَصَّحَٰبَ ٱلسَّفِينَ ۗ ﴾ كانوا ثمانيةً وسبعينَ نفسًا: نصفُهم ذكور، ونِصفُهم إناث، منهُم أولادُنُوحِ عليه السَّلام: سام، وحام، ويافث، ونساؤُهم. وعن محمَّدِ بنِ إسحاق: كانُوا عشرة: خَسةُ رجالٍ وخمسُ نِسوة. وقد رُوِيَ عنِ النبيِّ عَيِّةٍ: «كانوا ثمانية: نوحٌ وأهلُه وبنُوه الثلاثة». والضّميرُ في: ﴿وَجَعَلْنَهَا ﴾ للسَّفينةِ أو للحادثةِ والقِصّة.

[﴿ وَإِبْرَهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اَعْبُدُواْ اللّهَ وَاتَقُوهُ ذَالِكُ مَ خَيْرٌ لَكُمْ إِن كُنتُمْ تَعَلَمُونَ * إِنّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ اَوْتُنْنَا وَتَغْلُقُونَ إِفْكًا ۚ إِنَّ اللّهِ لَا * إِنّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ اللّهِ لَا * إِنّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ اللّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَأَبْنَعُواْ عِندَ اللّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُواْ لَهُ ۗ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * وَإِن يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَأَبْنَعُواْ عِندَ اللّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُواْ لَهُ ۖ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * وَإِن يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَأَبْنَعُواْ عِندَ اللّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُواْ لَهُ ۖ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * وَإِن تَكَاذِبُواْ فَقَدْ كَذَبَ أَمَدُ مِن قَبْلِكُمْ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلّا الْبَلَاثُ الْمُدِيثُ * ١٦ – ١٨]

إنَّ النَّهارَ المُستَبينَ قد مَضَى

ويُروى أوَّلُه:

حتى إذا ما يَوْمُها تَصَبْصَبا

بعده:

وأطاء مِنْ دَعْسِ الحَميرِ نَيْسَبَا(١)

يومها يومُ العانَةِ. وهي القَطيعُ منَ الحُمُرِ الوَحْشِ، وتَصَبْصَبَ^(٢) الشَّيَّءُ: انمَحَقَ وذَهَب، وأطاء هذا الحمار طريقاً لينًا تَدْعسُه الحميرُ وتَطَوُّه. والنَّيْسَبُ: الطَّريقُ اللَّيِّنُ. عَمَّ؛ أي: غَطّى. الأَثْابُ: شَجَرٌ الواحدةُ: الأَثابة.

الراغب: الطُّوفان: كلُّ حادثةٍ تُحيط بالإنسان، وصار متعارفًا في الماء المُتناهي في الكَثرة؛ لأنَّ الحادثةَ التي نالَتْ قومَ نوحِ عليه السلام كانت ماءً (٣).

⁽١) ذكرهما أبو عمرو الشيباني في كتاب «الجيم» ص٦٢، ٢٤٠. ووقع فيه: «وأضاءً».

⁽٢) في (ط): «وتضبضب».

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٥٣٢.

نُصِبَ ﴿إِرَهِعَ ﴾ بإضهارِ «اذكُر»، وأُبدِلَ عنه (إذ) بدلَ الاشتهال؛ لأنّ الأحيانَ تشتَمِلُ على ما فيها. أو هو معطوفٌ على ﴿فُوحًا ﴾ وإذ: ظرفٌ لـ ﴿أَرْسَلْنَا ﴾، يعني: أرسلناهُ حينَ بلغَ من السِّنِّ والعِلْمِ مبلغًا صلَحَ فيه لأَنْ يعِظَ قومَه وينصحَهم، ويعرضَ عليهمُ الحقّ، ويأمُرَهم بالعِبادةِ والتَّقوى. وقرأ إبراهيمُ النَّخْعيُّ وأبو حنيفةَ رحمَهُ الله: (وإبراهيمُ ﴿إن كُنتُمْ على مَعنى: ومن المُرسَلين إبراهيمُ ﴿إن كُنتُمْ بعَينِ تَعَلَّمُونَ ﴾ يعني: إن كانَ فيكُم علمٌ بها هو خيرٌ لكم ممّا هو شرٌ لكم. أو إنْ نَظَرتُم بعَينِ اللّرايةِ المُبصِرَةِ دون عينِ الجهلِ العمياء؛ علمتُم أنه خيرٌ لكم. وقرئ: (تُخَلِّقون) من: (خَلَق)، و(خَلَق)، و(خَلَقَ)، و(خَلَقُون) من: (خَلَقَ) بمعنى: تَكذَّبَ وتَحرَّص. وقرئ: (أَفِكًا)، وفيه وجهان: أن يكونَ مصدرًا، نحو: كذِبٍ ولَعِب. والإفك: خفَفٌ وقرئ: (أَفِكًا)، وفيه وجهان: أن يكونَ مصدرًا، نحو: كذِبٍ ولَعِب. والإفك: خفَفٌ منه، كالكَذِبِ واللَّعِبِ من أصلِهما، وأن يكونَ صفةً على (فَعِلَ)، أي: خلْقًا إفكًا، ذا

قوله: (أو إنْ نَظرتُم بِعَينِ الدِّرايةِ المُبصِرَةِ) وعلى هذا ﴿تَعَلَمُونَ ﴾ يجري مجرى اللَّزِم؛ نحو: فلانٌ يُعطي ويَمنعُ، وعلى الأوَّل المتعلِّق محذوفٌ بقرائنِ الأحوالِ، ولهذا قال: «علمتُم أنه خير لكم» جزاءٌ على التَّقديرَينِ يدلُّ عليه ما قبلَ الشَّرطِ.

قوله: (وقرئ: «تُخَلِّقُون») قال ابن جِنِّي: قرأها السُّلَميُّ وزيد بن عليّ. وقرأ فُضَيل ابنُ مروانَ: «تَخْلِقُونَ» فعَلَى وَزْنِ: تَكْذِبُون، ومعناه.

وأمّا «أَفِكًا»، فإمّا أن يكونَ مصدرٌ كالكَذِبِ والضَّحِكِ، وإمّا أن يكون صفةَ مصدرٍ محذوفٍ؛ أي: تَكْذبون كَذِبًا أَفِكًا، فحُذف وأُقيمتِ الصِّفةُ مقامَه؛ نحو: قمتُ مِثلَ ما قامَ زيدٌ؛ أي: قيامًا مثل قِيامِ (١) زيدٍ. و «أَفِكَ» على هذا صفةٌ كَبَطِرَ وأَشَرِ، ويجوز أن يكون بمعنى «آفِك» اسمُ فاعل (٢).

⁽١) في (ط): «مثل ما قام»، وفي (ح) و(ف): «مثل ما قيام»، والتصويب من «المحتسب».

⁽٢) «المحتسب» (٢: ١٥٩).

إفكِ وباطل. واختلاقُهم الإفك: تسمِيتُهم الأوثانَ آلهةً وشُركاء لله أو شفعاء إليه. أو سَمَّى الأصنامَ إفكًا، وعمَلَهم لها ونحتَهم: خلقًا للإفك. فإنْ قلت: لم نكَّر الرِّزقَ ثُمَّ عرَّفه؟ قلت: لأنه أراد: لا يستطيعونَ أن يرزقوكم شيئًا من الرِّزق، فابتغُوا عندَ الله عرَّفه؟ قلت: لأنه أراد: لا يستطيعونَ أن يرزقوكم شيئًا من الرِّزق، فابتغُوا عندَ الله الرِّزقَ كلَّه. فإنه هو الرِّزاق وحدَه؛ لا يرزُقُ غيرُه. ﴿إلَيهِ تُرْجَعُونِ ﴾ وقُرئ: بفَتحِ الله التاء، فاستَعِدُوا للقائِه بعبادتِه والشُّكرِ له على أنعُمِه، وإن تُكذّبُوني فلا تضرّونني بتكذيبِكم، فإن الرُّسُلُ قبلي قد كذَّبتهم أُمهم، وما ضرُّوهم؛ وإنها ضرُّوا أنفسهم، عيثُ حلَّ بهم ما حلَّ بسبب تكذيبِ الرُّسُل: وأمّا الرَّسولُ فقد تمَّ أمره حينَ بلَّغ البلاغَ المُبينَ الذي زالَ معه الشَّك، وهو اقتِرانُه بآياتِ الله ومُعجزاتِه. أو: وإن كنتُ مُكذَّبًا فيها بينكم؛ فلي في سائرِ الأنبياءِ أُسوةٌ وسَلوةٌ حيثُ كُذِّبوا، وعلى الرَّسولِ أن يُبلغ، وما عليه أنْ يُصَدَّق ولا يُكذَّب، وهذه الآيةُ والآياتُ التي بعدَها إلى قولِه: يُبلغ، وما عليه أنْ يُصَدَّقَ ولا يُكذَّب، وهذه الآيةُ قولِ إبراهيمَ صلواتُ الله عليه لقومِه، وأن تكونَ آياتٍ وقعتْ مُعترِضة في شأنِ رسولِ الله عليه وشأنِ قُريش؛ بينَ أولِ قصّةِ إبراهيمَ وآخرِها. فإن قلت: إذا كانتْ من قولِ إبراهيم، فما المرادُ بالأُمَمِ أوّلِ قصّةِ إبراهيم وآخرِها. فإن قلت: إذا كانتْ من قولِ إبراهيم؛ فما المرادُ بالأُمَمِ

قوله: (لا يستطيعون أن يَرزُقوكم شيئًا منَ الرِّزقِ، فابتَغُوا عند الله الرِّزقَ كلَّه) يعني: إنَّما نكّر أوَّلاً للتعليل مبالغة في النَّفي وعُرِّفَ للاستغراقِ ليشملَ كلَّ ما يُسمّى رزقًا، وهذا من المواضع التي وَرَدت فيه المعرفةُ بعدَ النَّكرةِ، ولم يُرِد بالثاني الأوَّلَ ذهابًا إلى معنى التَّقابُلِ وفَرْقًا بين الرِّزقَينِ.

قوله: (وإن تُكذّبوني فلا تَضُرُّونَني بتكذيبكُم، فإنَّ الرُّسلَ قَبْلي) إشارةٌ إلى أن الجزاءَ مقدَّرٌ، والمذكورُ علَّة، ويجوز أن يكونَ المذكورُ جزاءً متضمِّنًا للإخبار والإعلام، يعني: تكذيبُكم إيّايَ سببٌ لأنْ أُخبرَكُم بأنْ كَذّبت أُممٌ قبلكم، وأنَّ لي أُسوةً بالأنبياء من قَبْلي؛ نحو قولِم: إنْ تُكْرِمْني (١) الآنَ فقد أكرمتُك أَمْسِ؛ مرادًا به: إنْ تَعْتَدَّ بإكرامك إيّايَ الآنَ فاعتدَّ بإكرامي إيّاكَ أمسِ.

⁽١) في (ط): «إن لا تكرمني».

قبلَه؟ قلت: قومُ شِيثٍ وإدريسَ ونوحٍ وغيرهم، وكفى بقومٍ نُوحٍ أمّةً في معنى أُممٍ جمّةٍ مُكذّبة، ولقد عاشَ إدريسُ ألفَ سنةٍ في قومِه إلى أن رُفِعَ إلى السَّاء. وآمنَ به ألفُ إنسانٍ منهم على عددِ سنيه، وأعقابُهم على التّكذيب.

[﴿ أُولَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبِدِئُ اللّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ۚ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللّهِ يَسِيرُ * قُلْ سِيرُواْ فِ الْأَرْضِ فَانْظُرُواْ كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللّهُ يُشِيْ النِّشَأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَىْءِ قَدِيرٌ * يُعَذِّبُ مَن يَشَآهُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَآهٌ وَ إِلَيْهِ تُقْلَبُونَ * وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِ الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَآءُ وَمَا لَكُم مِن دُونِ اللّهِ مِن وَلِيِّولَا نَصِيرٍ ﴾ 19-٢٢]

فإنْ قلت: فما تصنعُ بقولِه: ﴿ قُلْ سِيرُوا فِ ٱلْأَرْضِ ﴾؟ قُلت: هي حِكايةُ كلام الله حكاهُ إبراهيمُ عليه السَّلامُ لقومِه، كما يحكي رسولُنا عَلَيْ كلامَ الله على هذا المنهاجِ في أكثرِ القُرآن. فإنْ قلت: فإذا كانت خِطابًا لقُريشٍ فما وجه تَوسُّطِها بينَ طَرقَى قصّةِ إبراهيم؛ والجُملةُ أو الجُملُ الاعتراضيّةُ لا بُدَّ لها من اتِّصالِ بما وقعتْ معترَضةً فيه؟ ألا تَول لا تقول: مكّةُ وزيدٌ أبوهُ قائمٌ خيرُ بلادِ الله؟ قلت: إيرادُ قصّةِ إبراهيمَ عليه السلام ليس إلّا إرادةً للتَّنفيسِ عن رسولِ الله على وأن تكونَ مَسْلاةً له ومُتفرَّجًا السلام ليس إلّا إرادةً للتَّنفيسِ عن رسولِ الله على بأن به من شركِ قومِه وعبادتِهمُ اللهُ وثان أباهُ إبراهيمَ خليلَ الله كان تمُننُوا بنَحوِ ما مُنيَ به من شركِ قومِه وعبادتِهمُ الأوثان، فاعترضَ بقولِه: وإن تُكذَّبُوا، على معنى أنّكم يا معشرَ قُريش: إن تُكذَّبُوا مُحمَّدًا فقد كذَّبَ إبراهيمَ قومُه وكلُّ أمّةٍ نبيَّها؛ لأنّ قولَه: ﴿ فَقَدَ كَذَّبَ أُمُمُ مِن الراطةَ عَقِبَها من أذيالها وتوابِعِها، لكونِها ناطقةً بالتَّوحيدِ ودلائِلِه، وهذم الآياتِ الواطئةُ عَقِبَها من أذيالها وتوابِعِها، لكونِها ناطقةً بالتَّوحيدِ ودلائِلِه، وهذم اللهُ اللهُ الله اللهُ اللهُ عَلَى الله الله عَلَيْهُ ودلائِله، وهذم اللهُ الله الله الواطئةُ عَقِبَها من أذيالها وتوابِعِها، لكونِها ناطقةً بالتَّوحيدِ ودلائِله، وهذم الآياتِ الواطئةُ عَقِبَها من أذيالها وتوابِعِها، لكونِها ناطقةً بالتَّوحيدِ ودلائِله، وهذم

قوله: (إيرادُ قصَّةِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ ليس إلّا إرادةً للتَّنفيسِ عن رسول الله ﷺ)... إلى آخره، هذه قاعدةٌ شريفةٌ يُبنى عليها أكثرُ النَّظْمِ، وجُلُّ القَصَصِ واردٌ على هذا النَّهْجِ كها سَرَدْنا الكلامَ عليه مِرارًا.

قوله: (كان مَمُنُوًّا) أي: مُبْتلًى. الجوهري: مَنَوْتُه ومَنَيْتُه: إذا ابتَليتُه.

الشِّركِ وتوهينِ قواعدِه، وصِفَةِ قُدرةِ الله وسُلطانِه، ووضوحِ حُجَّتِه وبُرهانِه قرئ: ﴿يَرَوْا ﴾ بالتاء والياء. و ﴿يُبَدِئُ ﴾ و (يَبْدَأ). وقولُه: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ﴾ ليسَ بمعطوفٍ على ﴿يُبَدِئُ ﴾، وليستِ الرُّؤيةُ واقعةً عليه، وإنّها هو إخبارٌ على حيالهِ بالإعادةِ بعدَ الموت، كها وقَعَ النَّظرُ في قولِه تعالى: ﴿كَيْفَ بَدَأَالُخَلَقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشَأَةَ الْآخِرَةَ ﴾ على البَدْءِ دونَ الإنشاء، ونحوُه قولُك: ما زلتُ أوثرُ فلانًا وأستخلِفُه على مَن أُخَلِّفُه،

قوله: (قرئ ﴿يَرَوا ﴾ بالتّاءِ والياءِ) أبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: بالتّاءِ الفَوقانيَّةِ، والباقون: بالياءِ(١).

قوله: (ليس بمَعْطُوفٍ على ﴿يُبِّدِئُ ﴾ وليست الرُّؤيةُ واقعةً عليه، وإنّا هو إخبارٌ على حِيالِه)، الجوهريُّ: بحِيالِه بإزائه، وأصلُه الواو؛ يعني لا يجوزُ العطفُ على ﴿يُبَدِئُ ﴾؛ لأنَّ الرُّؤيةَ وَقعتْ على البَدْءِ لا على الإعادة.

قال صاحب «المطلع»: وإن جعلتَ الرُّؤيةَ بمعنى العِلْمِ لِتَمكُّنِهِم من تَحصيله بالبحث عن دلائله والاستدلالِ بها، فلا حاجةَ إلى هذا التَّكليفِ في التَّقصِّي عن عُهدة العَطفِ.

وقال صاحب «الانتصاف» أيضًا: ولقائل أن يقول: وإنْ لم تقعِ الرُّؤيةُ عليه إلّا أنّها إخبار الله وهي كالمأْتيِّ به، فعُومِلَت معاملةَ المأتيُّ به (٢).

وقال الإمام: الآيةُ الأُولى إشارةٌ إلى العِلْم الحَدْسِيِّ، وهو حاصلٌ فلمْ يَحتجْ إلى الاستفهام، فاستَفهمَ ليُفيدَ استبعادَ عَدَمِه، والثانيةُ إشارةٌ إلى العلم الفكريِّ، كأنَّه قيلَ: إن كنتم لستم من قبيل الأوَّل فسيِّروا فِكْرَكُم في الأرض، وأَجِيلُوا ذِهْنكُم في الحوادث الخارجةِ عن أنفُسِكم لتعلموا بَدْءَ الخَلْقِ وإعادته، والرُّؤيةُ أقوى منَ النَّظَر؛ لأنَّ النَّظرَ يُفْضي إلى الرُّؤية، يُقال: نَظرتُ فرأيتُ (٣).

قوله: (ونحوُه قولك: ما زلتُ أُوثِرُ فلانًا وأستَخلِفُه)، وإنَّما لم يَحسُنْ عطفُ «أستَخلفُه»

⁽١) ولتمام الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٧٧).

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٤٨).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٤٢).

فإن قلت: هو معطوفٌ بحرفِ العَطف، فلا بُدَّ له من معطوفِ عليه، فها هو؟ قلت: هو جملةُ قولِه: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبِّدِئُ اللّهُ الْخَلْقَ ﴾ وكذلك: وأستخلِفُه، معطوفٌ على جملةِ قولِه: ما زلتُ أوثرُ فُلانًا، ﴿ وَلَلْكَ ﴾ يَرجعُ إلى ما يَرجعُ إليه «هُو» في قولِه: ﴿ وَهُو اَهْوَ عَلَيْهِ ﴾ [الروم: ٢٧] من معنى يعيد. دَلَّ بقولِه: ﴿ النَّشَأَةَ الْآخِرَةَ ﴾ على أنّها نشأتان، وأنّ كُلَّ واحدةٍ منهُما إنشاء، أي: ابتداءٌ واختراع، وإخراجٌ من العدم إلى الوجود، لا تفاوت بينهُما إلّا أنّ الآخر إنشاءٌ بعد إنشاءٍ مثلِه، والأوّل ليسَ كذلك. وقرئ: ﴿ النَّشَأَةَ الْآخِرَةَ ﴾ بعد إنساءٍ مثلِه، والأوّل ليسَ كذلك. وقرئ: ﴿ النَّشَاةَ الْآخِرَةَ ﴾ بعد إضارِه في قولِه: ﴿ كَيْفَ النَّشَاةَ الآخِرةَ ﴾ بعد إضارِه في قولِه: ﴿ كَيْفَ بَدَأَ اللهُ الحَلقَ ثُمَّ يُنشِئُ النَّشَاةَ الآخِرة؟ بَدَأَ اللهُ الحَلقَ ثُمَّ يُنشِئُ النَّشَاةَ الآخِرة؟ قلت: الكلامُ معهم كانَ واقِعًا في الإعادة، وفيها كانت

على «أُوثر»؛ لأنَّ في تعلَّق «ما زلت» بـ «أُوثِرُ» دلالةً على استمرار إيثاره غيرَه من غير انقطاع، وليس حُكم استخلافِه على مَنْ يَخلفُه بهذه المنزلة، فإنَّ ذلك لا يقع (١) إلاّ نادرًا وأحيانًا.

قوله: (﴿ ذَلِكَ ﴾ يَرجعُ إلى ما يَرجعُ «هو») يعني: موقعُ ذلك في هذه الآية لفظًا وحُكمًا (٢) موقعُ «هو» في قوله تعالى: ﴿ وَهُواَلَذِى يَبْدَؤُا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُو اَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم: ٢٧] في أنَّ معناه: أنَّ الإعادةَ على الله أَيْسَرُ من الإبداء فيها يجب عندكم، وَينْقاسُ على أصولكم وتَقْتضيه عُقولُكُم.

قوله: (دلَّ بقوله: ﴿النَّشَأَةَ ٱلْآخِرَةَ ﴾) يعني لمَّا عَطَف ﴿يُنشِئُ النَّشَأَةَ ٱلْآخِرَةَ ﴾ على قوله: ﴿بَدَأَ اللَّخَلْقَ ﴾ دلَّ على أنَّ الإبداء إنشاءٌ، والإنشاء إبداءٌ، لا تَفاوُتَ بينها، وكلاهما إخراجٌ منَ العَدَم إلى الوجودِ.

قوله: (وقُرئ: ﴿اللَّشَأَةَ ﴾) بالمدِّ: ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو، والباقون: ﴿اللَّشَأَةَ ﴾ (٣).

⁽١) في (ط): «لا ينفع».

⁽٢) في (ف): «ومعنى».

⁽٣) انظر احتجاج الفريقين في «حجّة القراءات» ص٥٤٩-٥٥٠.

101

﴿ تُقَلِّبُونَ ﴾ تُردُّونَ وتُرجَعون. ﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴾ ربَّكم أي: لا تفوتُونه

قوله: (تَصْطَكُ الرُّكَبُ) وهي كنايةٌ عن موضع الخلاف، ومَقامِ جُثُوِّ المُناظِرينَ للجِدالِ حتى تَصْطَكَّ رُكَبُهم.

قوله: (فلمّا قَرَّرهُم) أي: جَعلَهم مُقرِّين مُعترفينَ.

قوله: (فكأنه قال: ثمَّ ذاكَ الذي أنشأَ النَّشأَة الأُولى هو الذي يُنشئُ النشأة الآخِرة) يعني: إنّها أعادَ في عَجُزِ الآيتَينِ ما بداً في صَدرِهِما ليكونَ كلِّ من صَدْر الآيتَينِ وعَجُزِهِما مُسَجّلًا بالاسم المُتجلِّي في هذا المقام، لِمَعْنى القادرية التامَّةِ والعالِمِيَّة الكاملةِ، والمعنى: فلمّا قرَّرهم في قوله: ﴿ يُبَدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ﴾ بأنّه منَ الله القادرِ العالِمِ، ثم احتجَ عليهم في قوله: ﴿ يُبَدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ﴾ بأنّه من الله القادرِ العالِمِ، ثم احتجَ عليهم في قوله: ﴿ يُمَا لَنَشَأَةَ الْآلَاخِرَةَ ﴾ بأنه أيضًا منه ولا فَرْقَ بينها.

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٤٣).

إن هربتُم من حُكمِه وقضائِه ﴿ فِ ٱلْأَرْضِ ﴾ الفسيحةِ ﴿ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ التي هي أفسَتُ منها وأبسَطُ لو كنتُم فيها، كقَولِه تعالى: ﴿ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَاوَتِ وَأَلْأَرْضِ فَأَنفُذُوا ﴾ [الرَّحٰن: ٣٣]، وقيل: ولا مَن في السَّماءِ كما قالَ حسّانٌ رضي الله عنه:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ الله مِنكُم وَيَمْدَحُهُ ويَنصُرُهُ سَواءُ

قوله: (وقيل: ولا مَنْ في السَّماء) أي: على حَذْف المَوْصُولِ، فالمُوصُولُ المحذوفُ عطفٌ على «أنتُم».

قال الزَّجاجُ: أي ليس يُعجِزُ اللهَ سبحانه وتعالى خَلْقٌ في السَّماء ولا في الأرض (١). المعنى: ما أنتم بمُعجِزينَ في الأرض، ولا أهلُ السَّماء مُعجِزينَ في السَّماء. هذا من قول ابن عبَّاسٍ والكَلْبيُّ.

قوله: (أَمَنْ يَهْجُو) البيت، في «المطلع»؛ أي: ومَن يَمدحُه، وهذا كما يقال: أَكْرِمْ مَنْ أَتَاكَ، وأتى أباك؛ أي: وأكرِمْ من أتى أباك. وقيل: لو لم يقدِّر «مَنْ» لكان «يَمدحُه» عَطْفاً على «يهجوه» وكان داخلًا في حَيِّزِ الصِّلةِ، فكانَ الهاجي والمادحُ شخصًا واحدًا، وفَسَد المعنى ولا يَصحُّ قولُه: «سَواءُ».

وقيل: إنَّ أبا سفيانَ بن الحارثِ (٢) هجا رسولَ الله ﷺ فعارَضَه حسانُ بنُ ثابتٍ بقصيدةٍ هذا البيتُ منها، ولمّ انتهى إلى قوله:

هَجُوتَ محمَّدًا فأَجبتُ عنه وعـندَ اللَّه في ذاكَ الجَزاءُ

قال النبيُّ ﷺ: «جزاكَ اللهُ الجنَّهَ»، فلمَّا بلغَ منها قولَه:

فَإِنَّ أَبِي وَوَالِدَهُ وَعِرْضِي لَعِرْضِ مُحَمَّدٍ منكم وِقَاءُ قال له النبيُّ ﷺ: «وقاكَ اللهُ حَرَّ النّارِ»، ثم لمّا بلغ إلى قولِه:

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٦٥).

⁽٢) في (ط): «حرب»، وهو خطأ.

ويُحتَمَلُ أن يُراد: لا تُعجِزونَه كيفَا هبطتُم في مهاوي الأرضِ وأعماقِها، أو علَوتُم في البُروجِ والقِلاعِ الذّاهبةِ في السَّماء، كقولِه تعالى: ﴿وَلَوْ كُنُكُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ ﴾ [النساء: ٧٨] أو: لا تُعجِزُونَ أمرَهُ الجاري في السّماءِ والأرضِ أن يجري عليكم، فيُصيبَكم ببكاءِ يَظهَرُ من الأرضِ أو ينزِلُ من السَّماء.

[﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِنَايَتِ ٱللَّهِ وَلِقَ آبِهِ ۚ أُولَتَهِكَ يَبِسُواْ مِن رَّحْمَتِي وَأُولَتِهِكَ لَمُمُّ عَذَابُ أَلِيدٌ ﴾ ٢٣]

﴿ بِهَا يَكْتِ ٱللَّهِ ﴾ بدلائلِه على وَحدانيَّتِه وكتُبِه ومُعجِزاتِه ولقائِه والبعثِ ﴿ يَبِسُوا مِن رَحْمَتِي ﴾ وعيد، أي: يَيْأْسُونَ يومَ القيامة، كقَولِه: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُبْلِسُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾

أَتَهْجُوه ولستَ له بكُفْء فَشُرُّكُما لِخَيرِكُما فِداءُ

قال مَنْ حَضَر: هذا أَنصَفُ بيتٍ قالتُهُ العربُ. وفيها:

هَجَوْتَ مطَهَّرًا بَرًّا حَنيفًا أَمين الله شِيمَتُه الوَفاءُ^(١)

قوله: (في مَهاوي الأرضِ) المَهُوى: بُعْدُ ما بَيْنَ الشَّيئينِ الـمُنتَصِبَيْنِ، حتى يُقال لِبُعْدِ ما بَين الـمَنكِبَيْن: مَهْوًى. قال:

أَكَلتُ دمًا إِنْ لَم أَرُعْكِ بضَرَّةٍ بَعِيدَةِ مَهْوى القُرْطِ طَيِّبةِ النَّشْرِ (٢)

قوله: (﴿ يَسِسُواْ مِن رَّحْمَقِ ﴾ وَعِيدٌ)؛ أي: سَيُعاقَبُونَ يومَ القيامةِ، وحاصلُ الوُجوهِ: أنَّ الكافر لا يُوصَفُ باليأس؛ لأنه مسبوقٌ بالرّجاء والكافرُ لا رجاء له لقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاآءَنَا ﴾ [يونس: ٧]، ففيه وُجوهٌ:

أحدُها: أنَّه كِنايةٌ عن الوعيدِ؛ أي: يحصلُ لهمُ اليأسُ منَ الرَّحمة يومَ القيامةِ.

وثانيها: أن يكونَ وصفًا لهم كما يُوصف المؤمنُ بـ«صَبّار شكور»، كأنه قيل: والذين كفروا بآيات الله أولئك همُ الكامِلُون في الكُفرِ، فوُضِعَ مَوْضِعَه: ﴿أَوْلَتِهِكَ يَهِسُواْ مِن رَّحْمَقِي ﴾.

⁽١) انظر الخبر في «صحيح مسلم» (٢٤٩٠) من حديثِ عائشة رضي الله عنها.

⁽٢) ذكره أبو تمام في «ديوان الحماسة» (٢: ١٣ ٤) بشرح التبريزي.

[الروم: ١٦]. أو هو وصف لحالهم؛ لأنّ المؤمِن إنّما يكونُ راجِيًا خاشيًا، فأمّا الكافرُ فلا يخطُرُ ببالِه رجاءٌ ولا خَوف. أو شبّه حالهم في انتفاءِ الرَّحمةِ عنهُم بحالِ مَن يَئِسَ من الرَّحمة، وعن قتادة رضي الله عنه: إنّ الله ذمَّ قومًا هانُوا عليه فقال: ﴿أُولَكِيكَ يَهِسُوا مِن رَحْمَةِ ﴾ وقال: ﴿ يَنَهُوا مِن رَوْج اللهِ مَن رَوْج اللهِ اللهُ عنه اللهُ عنه المُؤمنِ أن لا يبأسَ إنّهُ لا يأينسُ مِن رَوْج اللهِ إلا القومُ الكَفِرُونَ ﴾ [يوسف: ٨٧] فينبغي للمُؤمنِ أن لا يبأسَ من رَوْج الله ولا من رحمتِه، وأن لا يأمَنَ عذابه وعقابه.

صفةُ المؤمنِ أن يكونَ راجيًا لله عزَّ وجلَّ خائفًا.

وثالثها: أن يكونَ تَشيلًا، مُثِلّت حالُ هؤلاءِ الذين كفروا بآيات الله ولقائه بحالِ قوم قُدِّرَ وجودُهم آيِسِينَ من رحمة الله، كما قال في ﴿خَتَمَ ٱللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ [البقرة: ٧] مُثِّلت حالً قلوبِم بحال قلوبٍ مقدَّر خَتْمُ الله عليها، أو يُقال: شُبّه حالهُم بحال مَن مات على الكُفر؛ مبالغة في انتِفاءِ الرَّحةِ عنهم، لأنَّ مَنْ عاشَ يُرجى إيهانُه فلا يكون مِمَّن أيسَ من رحمة الله؛ أبرزَهُم في صورة الآيسينَ من رحمة الله، وقريبٌ منه ما مَرَّ في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلّذِينَ كَفَرُوا بَعَدَ إِيمَنهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُوا كُفْرًا لَن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُم ﴾ [آل عمران: ٩٠]، فإنَّ قوله: ﴿ يَبِسُوا مِن رَحْمَة اللهِ عَمران: ٩٠].

قال: كَنَّى عنِ الموتِ على الكُفر بقولِه: ﴿ لَن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ ﴿ آلَ عمران: ٩٠]، وفائدتُه: إبرازُ حالِم في صورة الآيِسِينَ منَ الرَّحة التي هي أغلظُ الأحوالِ وأشدُّها.

قال الإمام: أضافَ الرَّحمَة إلى نفسِه عزَّ وجلَّ، ونَسَب العذابَ إليهم؛ لِيُؤذِنَ بأنَّ رحمتَه سَبقَت غَضبَه (١).

وقلت: وفيه تنبيهٌ على أنَّهم حين لم يَلتفتوا إلى آيات الله، ولم يُؤمنوا بالآخرة، ولم يَعْملوا ما يَرْجُون به رحمةَ الله؛ حَرَّموا على أنفُسِهم ما وَسِعَت كلَّ شيءٍ، واستَحقُّوا العذابَ الأليمَ.

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٥٥).

[﴿فَمَاكَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ ٤ إِلَّا أَن قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْحَرِقُوهُفَأَ بَحَنْهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِّ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَاَيْنَتٍ لِقَوْمٍ يُوْمِنُونَ ﴾ ٢٤]

قرئ: ﴿جَوَابَ قَوْمِهِ ﴾ بالنَّصبِ والرَّفع، ﴿قَالُوا ﴾: قالَ بعضُهم لبعض، أو قالَه واحدٌ منهم وكانَ الباقُون راضين، فكانوا جميعًا في حُكمِ القائِلين. ورويَ أنه لم يُنتفَعْ في ذلك اليومِ بالنّار، نعني: يومَ أُلقيَ إبراهيمُ في النّار، وذلك لذَهابِ حَرِّها.

[﴿ وَقَالَ إِنَّمَا التَّخَذْتُر مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَنَا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَوْةِ الدُّنْكَ ثُمَّ يَوْمَ الْقِيكَمَةِ يَكُفُرُ بِعَضُكُم بَعْضَا وَمَأْوَىنَكُمُ النَّالُ وَمَا لَكِيمَةً يَكُفُرُ بَعْضُكُم بَعْضَا وَمَأْوَىنَكُمُ النَّالُ وَمَا لَكَمُ مِن نَصِرِينَ ﴾ ٢٥]

قرئ على النَّصبِ بغَيرِ إضافةٍ وبإضافة، وعلى الرَّفع كذلك، فالنَّصبُ على وجهَين: على التَّعليل، أي: لتَتوادُّوا بينَكم وتتواصَلُوا، لاجتهاعِكُم على عبادَتِها واتّفاقِكُم عليها وائتلافِكُم، كما يتَّفقُ الناسُ على مذهب، فيكونُ ذلك سببَ تحابِّم وتَصادُقِهم. وأن

قوله: (على النَّصْب بغير إضافةٍ) يعني: «مَوَدَّةً بَيْنكم»؛ قرأها نافعٌ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ، وبإضافةٍ: حفصٌ وحمزةُ، وبالرفعِ: ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو والكسائيُّ^(٢).

قوله: (على التَّعليل) فعلى هذا «ما» في ﴿إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُر ﴾ كافَّةٌ. قال مَكِّي في «إعرابه» (٣): «ما» يجوز أن تكون كافَّة، ومفعول ﴿أَتَّخَذْتُر ﴾: ﴿أَوْنَكَنَا ﴾، واقتصر على مفعول واحدٍ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا ٱلْمِجَلَ سَيَنَا لَهُمُ غَضَبٌ ﴾ [الأعراف: ١٥٢] و ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمُ ﴾ مفعول من أجله؛ أي: إنَّما اتَّخذتُمُ الأوثانَ من دُونِ الله للمَودَّة فيما بَينِكُم، لا لأنَّ عند الأوثانِ فَعْعًا وضَرَّا.

قوله: (قُرئ ﴿جَوَابَ قَوْمِدِ ﴾ بالنَّصْبِ) وهي مشهورةٌ، والرَّفعُ: شاذَّةٌ ١١٠.

⁽١) وممن قرأ بها الحسن البصري وابنُ أبي إسحاق، وانظر: «المغني» لابن هشام ص٠٩٠.

⁽۲) انظر: «التيسير» ص۱۷۳.

⁽٣) يعني «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٥٢).

يكونَ مَفعولًا ثانيًا، كقولِه: ﴿ الْمَحْدَدُ إِلَىٰهَ هُ، هُوبِهُ ﴾ [الفرقان: ٤٣]، [الجاثية: ٢٣] أي: اتخذتُم الأوثانَ سببَ المودَّة بينكم، على تقديرِ حذفِ المُضاف. أو اتَّخذتُم هم مودّة بينكم، بمعنى: مودُودة بينكُم، كقولِه تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَنَخِدُ مِن دُونِ اللّهِ بينكم، بمعنى: مودُودة بينكُم، كقولِه تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَنَخِدُ مِن دُونِ اللّهِ الْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللّهِ ﴾ [البقرة: ١٦٥] وفي الرَّفع وجهان: أن يكونَ خبرًا لـ (إنّ) على أنّ (ما) مَوصولة. وأن يكونَ خبرَ مُبتدأ معذوف. والمعنى: أنّ الأوثانَ مَودَّةُ بينكم، أي: مَوْدودة، أو سببُ مودَّة. وعن عاصم: (مودّةُ بينكم) بفتح (بينكم) مع الإضافة، كما قُرئ: ﴿ لَقَد تَقَطّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام: ٩٤] ففُتِحَ وهو فاعل. وقرأ ابنُ مَسعودٍ رضي كما قرئ: إنّا تتوادُّونَ عليها، أو تَودُّونها اللهُ عنه: (أوثانًا إنّا مودَّةُ بينِكم في الحياةِ الدُّنيا)، أي: إنّا تتوادُّونَ عليها، أو تَودُّونها في الحياةِ الدُّنيا والتّاءُضُ والتّعادي؛ يتلاعنُ في الحياةِ الدُّنيا والتّباغُضُ والتّعادي؛ يتلاعنُ

قوله: (أن يكون خبرًا) قال مَكِّيُّ: «ما» بمعنى «الذي»، والعائدُ محذوف وهو المفعولُ الأوَّلُ، و﴿أَوْثَنَنَا ﴾ المفعولُ الثاني، و «مَوَدَّةُ» الخبرُ. وقيل: هي رفعٌ بإضمارِ: هي «مودّة»(١).

وقال أبو البقاء: يجوز أن تكون «ما» مصدريةً، و «مَوَدَّةُ» الخبرَ، ولا حذفَ إلّا في اسم «إنَّ»؛ أي: [إنَّا سببَ اتِّخاذِكُم مودةٌ (٢٠).

قوله: (أو تَوَدُّونَهَا في الحياة الدُّنيا) قال أبو البَقاء: يجوز أن يَتَعلَّق في ﴿فِ الْحَيَوْةِ الْحَيَوْةِ اللَّمْنِيَا﴾ بنَفْس ﴿مَوَدَّةَ ﴾ إذا لم يُجعل ﴿بَيْنِكُمْ ﴾ صفة لها؛ لأنَّ المصدرَ إذا وُصِفَ لا يَعملُ (٣).

وقال مَكِّي: وإذا جُعِلَت ﴿بَيْنِكُمْ ﴾ صفةً لـ ﴿مَوَدَّةَ ﴾ كان ﴿ فِي ٱلْحَيَوْةِ ﴾ في موضع الحالِ من الضَّمير في الظرف الذي هو صفة، والعاملُ الظَّرفُ، ولا يجوز أن يعملَ في الحالَ ﴿مَوَدَّةَ ﴾؛ لأنَّك قد وصفتَها ومعمولُ المصدر متَّصلٌ به، فتكون قد فَرَّقتَ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ بالصَّفة وأيضًا لو جعلتَه حالًا من الضَّمير في ﴿بَيْنِكُمْ ﴾ يكونَ العاملُ الظَّرفَ

⁽۱) «مشكل إعراب القرآن» (۲: ۵۵۳).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٣١).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ١٠٣١).

العَبَدَةُ والأصنام، كقولِه تعالى: ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾ [مريم: ٨٧].

[﴿فَعَامَنَ لَهُ لُوكُ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرُ إِلَى رَبِّيَّ إِنَّهُ مُوَالْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ١٢٦]

كان لوطُ ابنَ أُختِ إبراهيمَ عليهِما السّلام، وهُوَ أوّلُ مَن آمنَ له حينَ رأى النّارَ لم تُحرِقُه ﴿وَقَالَ ﴾ يعني إبراهيم: ﴿إِنِّي مُهَاجِرٌ ﴾ من كُوثى، وهي من سَوادِ الكُوفةِ إلى حرّان ثمّ منها إلى فِلِسطين، ومن ثَمَّ قالُوا: لِكُلِّ نبيٍّ هجرة، ولإبراهيمَ هجرتان، وكانَ

لأنَّ العاملَ في ذِي الحالِ هو العاملُ في الحال، ولو قَدَّرْنا أن يكون العاملُ فيها ﴿مَوَدَّةَ ﴾ لَزِمَ أن يجتمعَ عاملانِ على معمولِ واحدٍ، ويجوز أن يكونَ ﴿فِي ٱلْحَيَوْةِ ﴾ صفةً أخرى لـ ﴿مَوَدَّةَ ﴾. والتقدير: إنّا اتَّخذتم مِن دُون الله أوثانًا مودَّةً مستقرَّةً بينكم، ثابتةً في الحياة الدُّنيا، فلمّا حُذف العاملانِ تحوَّل الضميرُ إلى الطَّرفَينِ. هذا تلخيصُ كلامِه (۱). ثم قال: فافهَم هذه المسألة، فإنّها من أسرار النَّحو وغرائبِه.

وقال صاحب «الكَشْف»: يجوز عندي أن تَعملَ المودَّة الموصوفة ﴿فِي ٱلْحَيَوْةِ ﴾؛ لأنَّه ظرفٌ، والظَّرفُ يُفارق المفعولَ به (٢).

وقال أبو البَقَاءِ: ويجوز أن يتعلَّق ﴿فِي ٱلْحَيَوْةِ ﴾ بـ ﴿ٱتَّخَذَّتُم ﴾ إذا جعلتَ «ما» كافَّة (٣).

قوله: (كان لوط ابن أخت إبراهيم). وفي «جامع الأصول»: هو لُوط بن هاران بن تارح _ بالحاء المهملة _ وهاران هو أخو إبراهيم الخليل _ عليه السّلام _ ولوطٌ ابنُ أخيه، آمَنَ بإبراهيمَ وشَخَص معه مهاجرًا إلى الشام، فنزل إبراهيمُ فلسطينَ، وأنزلَ لوطًا الأردنَّ، فأرسلَه اللهُ إلى أهل سَدُوم (٤).

قوله: (ولإبراهيمَ هِجْرتانِ) عن أبي داود، عن عبد الله بن عمرٍ و قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «سَتكون هجرةٌ بعدَ هجرةٍ، فخِيارُ أهلِ الأرضِ أَلْزَمُهم مُهَاجَرَ

⁽١) «مُشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٥٣).

⁽۲) «كشف المشكلات» للباقولي (۲: ۱۰۳۷).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٣٢).

⁽٤) «جامع الأصول» (١١٤:١٢).

مَعَهُ في هجرتِه: لوط، وامرأتُه سارة، وهاجَرَ وهو ابنُ خمسٍ وسبعينَ سنةَ ﴿إِلَى رَبِّ ﴾ إلى حيثُ أمرَني بالهِجرةِ إليه ﴿إِنَّهُۥهُو ٱلْعَزِيزُ ﴾ الذي يمنَعُني من أعدائي ﴿ٱلْحَكِيمُ ﴾ الذي لا يأمُرُني إلّا بها هو مصلحتي.

[﴿ وَوَهَبْنَالُهُۥ إِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِيَّتِهِ ٱلنَّبُوَّةَ وَٱلْكِنَابَوَءَاتَيْنَهُ أَجْرَهُ، فِي ٱلدُّنْكَ وَإِنَّهُ، فِي ٱلدُّنْكَ وَإِنَّهُ، فِي ٱلدُّنْكَ وَإِنَّهُ فِي ٱلْآخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّلِحِينَ ﴾ ٢٧]

﴿أَجْرَهُۥ ﴾ الثّناءَ الحسن، والصَّلاةَ عليهِ آخرَ الدَّهْر، والذُّرِّيَةَ الطيِّبةَ والنُّبُوّة، وأنَّ أهلَ المِلَلِ كلَّهم يتولَّونَه. فإن قلت: ما بالُ إسهاعيلَ عليه السَّلامُ لم يُذكر، وذُكِرَ إسحاقُ وعَقِبُه؟ قلت: قد دلَّ عليه في قولِه: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِئنَب﴾ إسحاقُ وعَقِبُه؟ قلت: قد دلَّ عليه في قولِه: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِئنَب﴾ فكفى الدَّليلُ لشُهرةِ أمرِه وعُلُوِّ قَدْرِه. فإن قلت: ما المُرادُ بالكتاب؟ قلت: قُصِدَ به

إبراهيمَ، ويَبْقى في كلِّ أرضٍ إذْ ذاكَ شِرارُ أهلِها، تَلْفِظُهم أَرْضُوهم، تَقْذَرُهُم نَفْسُ الله، وتَحشُرُهمُ النارُ معَ القِرَدةِ والحَنازيرِ» (١).

قوله: (قد دلَّ عليه في قوله: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ ٱلنَّبُوَّةَ وَٱلْكِنْبَ ﴾ فكفى الدَّليلُ لشهرةِ أمرِه، وعُلوِّ قَدْرِه) يُريد أنَّهم قد يُخفون ذِكْرَ بعضِ المُستَهِرينَ، ويكتَفُونَ برَمْزِهِ (٢) عن ذِكْره لشُهرتِه إعلاءً لقَدْرِه، ورَفعًا لمنزلتِه، وإيذانًا بأنَّه العلمُ المُشارُ إليه الذي لا يَلْتَبِسُ على كلِّ الشَّهرتِه إعلاءً لقال تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ﴾ [البقرة: ٣٥٣] مُريدًا به نَبيَّنا ﷺ وهاهنا ليَا عَطَف ﴿وَجَمَلْنَا فِي ذُرِيَّتِهِ ٱلنَّبُوَةَ ﴾ على ﴿وَوَهَبْنَا ﴾ عُلِمَ أنَّ الثاني هو المَوْهُوبُ الأعظمُ، والمَطلُوبُ الأوَّلُ، لا سِيَّما [إذا] جُعلت الذُّريةُ مكانًا للنُّبوةِ وظَرْفًا لها.

ولا يَلتبسُ على كلِّ ذي بَصيرةٍ أنَّ النَّبوةَ والكتابَ لم يستقرَّا في أحدٍ منَ الأنبياءِ استقرارَهُ لِنبيِّنا ﷺ، فكان في ذِكْره ذِكرُ جَدِّه إسهاعيلَ صلواتُ الله عليها، فقولُه: «لِشُهرة أَمْرِه» تعليلٌ لقوله: «فكفى الدَّليلُ» من حيث المعنى كها قَرَّرناه.

⁽١) أخرجه أبو داود (٢٤٨٤) وهو في «مسند أحمد» (٦٨٧١) و«المعجم الكبير» للطبراني (١٥٣٨).

⁽٢) في (ف): «بزُمْرةٍ»، وهو خطأ.

جنسُ الكتاب، حتّى دخلَ تحتَه ما نَزَل على ذُرِّيّتِه من الكتُبِ الأربعةِ التي هي: التَّوراةُ والزَّبورُ والإنجيلُ والقرآن.

[﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ عِ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدِ مِنَ ٱلْعَلَمِينَ * أَيِنَكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقَطَعُونَ ٱلسَّكِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ ٱلْمُنَكِّرُ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ عِ إِلَّا أَنْ قَالُواْ ٱثْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّادِقِينَ * قَالَ رَبِ ٱنصُرْنِي عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ ٢٨-٣٠]

﴿ وَلُوطًا ﴾ مَعطوفٌ على ﴿ إبراهيم ﴾، أو على ما عُطِفَ عليه. والفاحشة: الفَعْلَةُ البَالِغةُ في القُبح. و ﴿ مَاسَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدِمِّنَ الْعَلَمِينَ ﴾ جُملةٌ مُستأنفةٌ مُقرِّرةٌ لفحاشةِ تلكَ الفِعلة، كأن قائلًا قال: لم كانتْ فاحشة ؟ فقيلَ: لأن أحدًا قبلَهُم لم يُقدِمْ عليها اشمِئزازًا منها في طِباعِهم لإفراطِ قُبْحِها، حتى أقدمَ عليها قومُ لوط؛ لحُبثِ طينَتِهم وقَذَرِ طِباعِهم. قالُوا: لمْ يَنزُ ذَكَرٌ على ذَكرٍ قبلَ قوم لوطٍ قطّ. وقرئ: ﴿ إِنَّكُمُ عَلَى استفهام في الأوّلِ دونَ الثّاني، قالَ أبو عُبيدة: وجدتُه في الإمام بحرف واحدٍ بغيرِ ياء، ورأيتُ الثّاني بحرفين: الياءِ والنُّون.

قوله: (﴿ وَلُوطًا ﴾ معطوفٌ على ﴿ إبراهيمَ »، أو على ما عُطِفَ عليه) أي: إبراهيمَ ، وهو ﴿ نُوحًا ﴾ في قوله: ﴿ أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾ يؤيّد الأوّل أن قصّة لوطٍ عليه السّلام لا تكادُ تُوجد إلا مقرونة بقصّة إبراهيمَ عليه السّلامُ ؛ لأنّه ابنُ أخيهِ ومُهاجِرٌ معه. والثاني قولُه: ﴿ وَلِكَ مَذْيَرَ ﴾ أَخَاهُمْ شُعَيّبًا ﴾ ، فإنّه معطوفٌ على قصّة نوح عليه السّلامُ لا غيرُ ؛ لأنّ التّقديرَ: ولقد أرسَلْنا إلى مَدينَ أخاهم شُعيبًا ، فيكون كلّ مِنَ القَصَص مُستَقِلًّا بنفسه.

قوله: (اشمئزازًا) أي: انقِبَاضًا.

قوله: (﴿إِنَّكُمْ ﴾ بغير استفهام) نافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وحَفصٌ.

قَطعُ السَّبيل: عملُ قُطّعِ الطَّريق، من قَتلِ الأنفُسِ وأخذِ الأموال. وقيل: اعتراضُهمُ السّابِلةَ بالفاحِشة. وعن الحسن: قطعُ النَّسلِ بإتيانِ ما ليسَ بحرث. والمُنكرُ عنِ ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنها: هو الخذفُ بالحصى، والرَّميُ بالبنادِق، والفَحشُ والفَرقَعة، ومضغُ العلك، والسِّواكُ بينَ الناس، وحلُّ الإزار، والسِّباب، والفُحشُ في المِزاح. وعن عائشة رضيَ اللهُ عنها: «كانوا يتحابقون». وقيل: السُّخريةُ بمَن مرَّ بهم، وقيل: المُجاهرةُ في ناديهم بذلك العمل، وكُلُّ مَعصية، فإظهارُها أقبَحُ من سَيْرِها، ولذلك جاء: من خرق جلبابَ الحياءِ فلا غِيبةَ له. ولا يُقال للمَجلس: نادٍ، من نُرولِ العذاب. كانوا يُفسِدونَ النّاسَ بحملِهم على ما كانُوا عليه من المعاصي من نُرولِ العذاب. كانوا يُفسِدونَ النّاسَ بحملِهم على ما كانُوا عليه من المعاصي من نُرولِ العذاب. كانوا يُفسِدونَ النّاسَ بحملِهم على ما كانُوا عليه من المعاصي والفواحسُ طَوعًا وكرهًا، ولأنّهم ابتدعُوا الفاحشةَ وسنُّوها فيمَنْ بعدَهم، وقالَ اللهُ والفواحسُ طَوعًا وكرهًا، ولأنّهم ابتدعُوا الفاحشةَ وسنُّوها فيمَنْ بعدَهم، وقالَ اللهُ تعالى: ﴿ النّابِ كَفُرُوا وَصَكُوا عَن سَبِيلِ اللّهِ زِدْتَهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا عليهم، فذكرَ تعلَل اللهُ عليهم، فذكرَ للك صفةَ المُفسِدينَ في دُعائِه.

[﴿ وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوٓا إِنَّا مُهْلِكُوٓا أَهْلِ هَنذِهِ الْقَرْبَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُواْ ظَنلِمِينَ * قَالَ إِنَ فِيهَا لُوطَاً قَالُواْ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا لَنُنجِيَنَهُ وَأَهْلَهُ: إِلَّا اَمْرَاتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَنْبِرِينَ ﴾ ٣١-٣٢]

قوله: (يتحابقون) أي: يَتضارَطُونَ.

قوله: (ولأنَّهم ابتَدَعُوا الفاحشة) عطفٌ على مقدَّرٍ مَدْلُولِ عليه بقوله: «كانوا يُفْسِدونَ النَّاسَ الى آخره، يعني: إنّها ذَكَر لوطٌ صفة المُفسِدينَ؛ لأنَّهم كانوا يحمِلُونَ النّاسَ على الإفسادِ، ولأنَّهم ابتَدَعوا الفاحشة؛ أي: فَعَلوا الفاحشة وحَمَلُوا النّاسَ عليها، وسَنُّوها فيمَن بعدَهم، والكافرُ إذا وُصِفَ بالفسقِ أو الإفسادِ كان تحْمولًا على غُلُواته في الكُفر. ألا ترى كيف رتَّب الوَعيدَ بزيادة العذابِ في الآية المُستَشْهَدِ بها على الإفساد دُونَ الكُفرِ، ومِنْ ثَمَّ كيف رتَّب الوَعيدَ بزيادة العذابِ في الآية المُستَشْهَدِ بها على الإفساد دُونَ الكُفرِ، ومِنْ ثَمَّ جَعلَ نبي الله بدُعائه. وفي إتيان الفاءِ في قوله: ﴿ وَمِنْ اللَّهُ بِلُوادِ لُوطٌ) إشارةٌ إلى قولنا: «ومِن ثمَّ جَعَل نبي ... » إلى آخره.

﴿ إِلَا اللهُ مَن البِسَارةُ بِالوَلَد والنّافلة، وهُما: إسحاقُ ويعقوب. وإضافةُ مُهلِكُو إضافةُ تخفيفِ لا تعريف. والمعنى: الاستقبال. والقرية: سَدُومُ التي قبلَ فيها: أجْوَرُ من قاضي سَدوم. ﴿ كَانُواْ طَلِمِينَ ﴾ معناه: أنّ الظُّلَمَ قدِ استمرَّ منهم إيجادُه في الأيّام السّالفة، وهُم عليه مُصِرُّون، وظُلمُهم: كُفرُهم وألوانُ معاصِيهم. إيجادُه في الأيّام السّالفة، وهُم عليه مُصِرُّون، وظُلمُهم: كُفرُهم وألوانُ معاصِيهم عليه عَلَمُوا فيها، وإنّا هو جِدالٌ في شأنه: لأنّهم ليّا علَّلُوا إهلاكَ أهلِها بظُلمِهم: اعترضَ عليهم بأنّ فيها مَن هو بريءٌ من الظُّلم، وأرادَ بالجِدال: إظهارَ الشَّفقةِ عليهم، وما يجبُ للمُؤمنِ من التَّحزُّنِ لأخيه، والتَّسُمُّرِ في بالجِدال: إظهارَ الشَّفقةِ عليهم، وما يجبُ للمُؤمنِ من التَّحزُّنِ لأخيه، والتَّسُمُّرِ في نُصرَتِه وحِياطَتِه، والخوفِ مِن أنْ يَمسَّهُ أذًى أو يلحقه ضَرَر. قال قَتادة: لا يَرى المُؤمنُ أعلمُ أنْ لا يَحوطَ المُؤمِن، ألا ترى إلى جَوابِهم بأنّهم أعلمُ منه ﴿ بِمَن فِيهَا ﴾ يَعنُون: نحنُ أعلمُ أنْ لا يَحوطَ المُؤمِن، ألا ترى إلى جَوابِهم بأنّهم أعلمُ منه ﴿ بِمَن فِيهَا ﴾ يَعنُون: نحنُ أعلمُ منه ﴿ يَمن فِيهَا ﴾ يَعنُون: نحنُ أعلمُ

قوله: (أَجَوَرُ من قاضي سَدُومَ). قال المَيْدانيُّ: سَدُومُ ـ بفتح السِّينِ ـ: مدينةٌ من مدائنِ قوم لُوطٍ.

قال أبو حاتم: إنَّما هو سَذُومُ؛ بالذالِ المُعجَمةِ، والدَّالُ خطأ.

قال الأزهريُّ: هذا عندي هو الصحيحُ(١).

قال الطَّبريُّ: هو ملكٌ من بقايا اليُّونانيةِ غَشُومٌ كان بمدينة سَرْمِينَ من أرض قِنَّسْرِين.

قوله: (﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾ ليس إخباراً لهم بكوْنِه فيها، وإنَّما هو جِدالٌ) يعني: أنَّ مضمونَ هذه الجملة كان معلومًا عند الرُّسلِ، ففائدةُ الإخبار ما اقتضاه المقامُ منَ الاعتراضِ والجدالِ كما قال تعالى: ﴿يُجُدِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴾ [هود: ٧٤] لا سِيبًا وقد صُدِّرتِ الجملةُ بـ(إنَّ) المؤكِّدةِ، فكأنَّم لمّا قالوا: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوّا أَهْلِ هَذِهِ ٱلْقَرْبَةِ ﴾ وفيها ابنُ أخيه لوطٌ اعترضَ عليهم بقوله: ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا ﴾ إظهارًا للشَّفَقةِ عليه.

قوله: (لا يرى المؤمنُ أَنْ لا يَحُوط المؤمنَ) أي: لا ينبغي للمؤمن أن يتَصفَ بهذا الوصفِ وهو أنْ لا يَحُوط أخاه، وهو معنى قوله: «ومِل المؤمن مِنَ التَّشَمُّرِ في حِياطَة المؤمنِ؟ أي: في نُصْحه وكلامِه».

⁽١) قد سبق تحقيقُ القول في هذه المسألة.

منك وأخبرُ بحالِ لوطٍ وحالِ قومِه، وامتيازِه منهم الامتيازَ البَيِّن، وأنه لا يستأهِلُ ما يستأهلُ ما يستأهلون، فخفِّضْ على نفسِك وهوِّن عليكَ الخَطْب. وقُرِئ: ﴿لَنُنَجِيَـنَّهُۥ بالتشديد والتخفيف، وكذلك (مُنْجُوك).

[﴿ وَلَمَّآ أَن جَمَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيّءَ بِهِمْ وَضَافَ بِهِمْ ذَرْعًاوَقَالُواْ لَا تَخَفْ وَلَا تَعَزَّنَّ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَنْبِينَ ﴾ ٣٣]

﴿أَنَ ﴾ صِلةٌ أكدت وُجودَ الفِعْلَينِ مُترتّبًا أحدُهما على الآخرِ في وقتينِ مُتجاوِرَيْنِ لا فاصِلَ بينَهُما ؟ كأنّها وُجِدا في جُزءِ واحدٍ من الزَّمان، كأنّه قيل: لمّا أحسَّ بمَجيئهم فاجأَتْه المَساءَةُ من غير ريث، خيفةً عليهِم من قومِه ﴿وَضَافَ بِهِمْ ذَرْعًا ﴾ وضاقَ بشأنِهم وبتدبيرِ أمرِهم. ذَرْعُه: أي: طاقَتُه، وقد جعلَتِ العرَبُ ضِيقَ الذِّراعِ والذَّرْع: عبارةً عن

قوله: (وقرئ: ﴿لَنُنَجِيَنَهُۥ﴾ بالتَّشديد والتَّخفيف) حمزةُ والكسائيُّ: بالتخفيف، والباقون: بالتَّشديد(١).

قوله: (أَكَّدت وُجودَ الفِعْلَينِ مُتَرَقِّبًا أحدُهما على الآخر)، «مُتَرَقِّبًا» حالٌ من الفعلينِ، والعاملُ فيه الوُجودُ، لا «أَكَّدت»، وذلك أن المساءَة في قوله: ﴿ وَلَمَّا آَن جَاءَتُ رُسُلُنَا لُوطَا مِحَ مَ مِيمً ﴾ مُتَرَقِّبٌ على مجيء الرُّسلِ، وأُقحِمَت «أَنْ» توكيدًا للتَّرَقُّبِ، فلا يجوز أن يكون العاملُ (أَكَّدت)؛ لأنَّ التأكيدَ في حالِ تَرتُّب أحدِهما على الآخرِ.

قوله: (ذَرْعُه؛ أي: طاقتُه)، الراغب: ضاقَ بكذا ذَرْعِي، نحو: وضاقَتْ به يَدي، وذَرَعْتُه: ضرَبتُ ذِراعَه، وذَرعْتُه : ضرَبتُ ذِراعَه، وذَرعْ النِعيرُ في سَيْرِه؛ أي: مَدَّ ذِراعَه، وفَرسٌ ذَرعَ النَوسُ الْخَطْوِ، وذَرَعَه القَيءُ: سَبقَه من قولهم: ذَرَعَ الفَرسُ (٢).

⁽١) فمن خَفّف جَعلَه من «أنْجي يُنجي» واحتجّ بقوله تعالى: ﴿فَأَنْجَيْنَكُهُ وَأَصْحَبَ ٱلسَّفِينَكَةِ ﴾، ومن شَدَّد جعله من «نجّي يُنجّي» وحجَّته ﴿ وَنَجَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ انظر: «حجّة القراءات» ص٥٥١.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٣٢٧.

فَقدِ الطّاقة، كما قالُوا: رَحْبُ الذِّراعِ بكذا، إذا كانَ مُطيقًا له، والأصلُ فيه أنَّ الرَّجُلَ إذا طالت ذراعُه نالَ ما لا ينالُه القصيرُ الذِّراع، فضُرِبَ ذلك مثلًا في العَجْزِ والقُدرة.

[﴿ إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٓ أَهْلِ هَنذِهِ ٱلْقَرْبَةِ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ * وَلَقَد تَّرَكْنَامِنْهَا ٓءَاكِةً بَيِنَدَّ لِقَوْمِ يَعْقِلُونَ ﴾ ٣٤-٣٥]

الرِّجزُ والرِّجس: العذاب، من قولهم: ارتجَزَ وارْتَجسَ إذا اضطرَب، لِما يلحَقُ المُعذَّبَ من القلقِ والاضطراب. وقُرئ: ﴿مُنزِلُونَ ﴾ مخفَّفًا ومُشدَّدًا. ﴿مِنْهَا ﴾ من القرْية ﴿ الكِينَةُ المُعنَّابِ هي: آثارُ منازِلِهم الحَرِبة. وقيل: بقيّةُ الحجارة. وقيل: الماءُ الأسودُ على وجهِ الأرض. وقيل: الخبَرُ عمّا صُنِعَ بهم ﴿لِقَوْمِ ﴾ متعلّق بـ ﴿تَرَكَا ﴾ أو بـ ﴿ بَيْنَا هُ ﴾ .

[﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَنقَوْهِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱرْجُواْ ٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَلَا تَعْتَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ * فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَكُ فَأَصَّبَحُواْ فِ دَارِهِمْ جَائِمِينَ ﴾ ٣٦-٣٧]

﴿ وَٱرْجُوا ﴾ وافعَلُوا ما تَرْجون به العاقبة. فأُقيمَ المُسبِّبُ مقامَ السَّبَب. أو: أمروا

قوله: (وقُرئ: ﴿مُنزِلُوكَ ﴾ مخفَّفًا ومشدَّدًا) ابنُ عامرٍ: مشدَّدًا، والباقون: مخفَّفًا.

قوله: (وافعلوا ما تَرْجُون به العاقبة، فأُقِيمَ المُسبِّبُ مَقامَ السَّبِ) أي: اعبُدوا الله واعملوا صالحًا حتى تَتمكَّنُوا على رجاءِ أَنْ يُثِيبَكُمُ اللهُ الجُنَّة؛ لأَنَّ مَنْ لم يَعملُ منَ الصالحات لم يَرْجُ الثَّوابَ الذي في الدار الآخرة، فالأعمالُ سببٌ للتَّمكُّن على الرَّجاء، فيكون عطفُ ﴿وَآرَجُوا ﴾ على ﴿أَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ للبيان والتَّفسيرِ.

وقريبٌ منه ما مرَّ في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَايَنتِ ٱللَّهِ وَلِقَ آبِهِ اَ أُولَيَهِ كَ يَبِسُواُ مِن رَّحْمَتِي ﴾، ويجوزُ أن يكونَ العطفُ للحُصول والوُجودِ، ويُفوَّضُ (١) الترَّتُّبُ إلى الذَّهْنِ.

⁽١) في (ح) و(ف): «وتفويض»، والمعنى واحد.

بالرَّجاء: والمُراد: اشتِراطُ ما يُسوِّغُه من الإيهان، كها يُؤمَّرُ الكافِرُ بالشَّرعِيّات على إرادةِ الشَّرْط. وقيل: هُو من الرَّجاءِ بمَعنى الخوف. والرَّجفَة: الزَّلزلةُ الشَّديدة. وعن الضَّحّاك: صَيحةُ جِبريلَ عليه السَّلام؛ لأنّ القُلوبَ رجَفَتْ لها ﴿فِدَارِهِمْ ﴾ في بلَدِهم وأرضِهم. أو في دِيارِهم، فاكتفى بالواجِد؛ لأنه لا يُلبِس. ﴿جَنثِمِينَ ﴾ بارِكينَ على الرُّكبِ ميِّتين.

[﴿ وَعَادًا وَثَكُمُودًا وَقَد تَبَيَّرَ لَكُمُ مِن مَّسَكِنِهِمُّ وَزَيِّرَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَانُ أَعْمَا لَهُمُ ٱلشَّيْطَانُ أَعْمَا لَهُمُ الشَّيْطِانُ أَعْمَا لَهُمُ الشَّيْطِانُ السَّيْطِانُ السَّيْطِيلُ السَّيْطُولُ السَّيْطِيلُ السَّيْطِيلُ السَّيْطِيلُ السَّيْطِيلِ السَّيْطِيلُ السَّيْطِيلُ السَّيْطِيلُ السَّيْطِيلُ السَّيْطِيلُ السَّيْطِيلُولُ السَّيْطُ الْعُلْمُ الْعُل

﴿ وَعَادًا ﴾ منصوبٌ بإضارِ (أهلكنا) لأنّ قولَه: ﴿ فَأَخَذَتُهُمُ ٱلرَّحْفَةُ ﴾ يَدُلُّ عليه، لأنّه في معنى الإهلاك، ﴿ وَقَد تَبَيَّ لَكُمُ ﴾ ذلك: يعني: ما وصفَهُ من إهلاكِهم ﴿ مِن ﴾ جِهَةِ ﴿ مَسَاكِنِهِم ﴾ إذا نظرتُم إليها عندَ مُرورِكُم بها. وكان أهلُ مكّة يمرُّون عليها في أسفارِهم فيُبصِرونها. ﴿ وَكَانُوا مُسَتَبْصِرِينَ ﴾ عُقلاءَ مُتمكِّنين من النَّظرِ والافتِكار. ولكنَّهم لم يفعلُوا. أو كانُوا مُتَبيِّنينَ أنّ العذابَ نازِلٌ بهم؛ لأنّ الله تعالى قد بيَّنَ للهُم على ألسنةِ الرُّسُلِ عليهم السَّلام،

قوله: (والمرادُ اشتراطُ ما يُسَوِّغُه) يعني: أمرَهم بالرَّجاء على سَنَن طَلَب مُقدِّمةِ الواجبِ بالواجبِ.

قوله: (﴿ مِنْ ﴾ جِهَةِ ﴿ مَسَكِنِهِم ﴾)(١) إشارةٌ إلى أنَّ «مِنْ » في ﴿ مِن مَسَكِنِهِم ﴾ ابتدائيَّةٌ.

قوله: (أو كانوا مُتَبيِّنِينَ أنّ العذابَ نازلٌ بهم) عطفٌ على ما «كانوا مُستَبْصرينَ عُقَلاءَ»؛ أي: كان أهلُ مكَّة وقد تبيَّن لهم من مساكِنِ الظَّلَمةِ من قوم عادٍ وثَمودَ هلاكُهم بشُؤم كُفرِهِم، إمّا بطريق النَّطرِ والاستدلالِ، وإمّا بطريق الإخبارِ مِنَ الرُّسل، لكنْ لم يَعتبروا، فلمْ يفعلوا بمُوجب العقلِ، ولا التَفَتُوا إلى النصِّ القاهرِ.

⁽١) في (ف): «مساكنكم»، وليس بصواب.

ولكنَّهم لجُّوا حتّى هَلَكُوا.

[﴿ وَقَنُرُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَا مَنَ فَلَا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ مُّوسَى بِٱلْبَيِنَتِ فَٱسْتَحْبَرُواْ
فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانُواْ سَبِقِينَ * فَكُلَّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ فَيْنَهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا
وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتُهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَفْنَا وَمَا
كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِن كَانُواْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ ٣٩-٤٠]

﴿ سَنِيقِينَ ﴾ فائِتِين، أدركهم أمرُ الله فلَمْ يَفُوتُوه.

الحاصِب: لقَومِ لُوط، وهي ريحٌ عاصِفٌ فيها حَصباء. وقيل: مَلَكٌ كان يَرمِيهم. والصَّيحة: لمدينَ وثمُود. والخَسف: لقارُون. والغَرَق: لقَومٍ نُوحٍ وفِرعَون.

[﴿ مَثَلُ الَّذِيكَ الَّغَذُواْ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِكَآءَ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ الْغَخَذَتُ اللَّهِ عَلَمُ مَا الْعَنكَبُوتِ اللَّهِ عَلَمُ مَا اللَّهُ يَعْلَمُ مَا يَتْلَمُ مِن ثُونَ وَهُوَ الْعَذِيزُ الْحَكِيمُ ﴿ ١٤-٤٢]

الغرَضُ تشبيهُ ما اتّخذُوه مُتَّكلًا ومُعتَمدًا في دينِهم وتَوَلَّوهُ من دُونِ الله، بها هُوَ مَثلٌ عندَ النّاسِ في الوَهْنِ وضَعْفِ القُوّة.

قوله: (الغَرَضُ تَشبيه ما اتَّخَذُوه مُتَّكَلًا ومُعتَمدًا في دينهم وتَولَّوْهُ من دُون الله بها هو مَثَلً عند النّاسِ في الوَهْن وضَعْفِ القُوَّةِ) اعلَمْ أنَّ الغَرضَ في التَّشبيه في الأَغلَب يكونُ عائدًا إلى المُشَبَّه، ويكون ذلك تقويةَ شَأْنِه في نَفْس السامِع وزيادةَ تَقريرِه عندَه، كما إذا كنتَ معَ صاحبِكَ في تقريرِ أنَّه لا يحصلُ مِن سَعْيه على طائلِ قلتَ كما قال:

قوله: (لَجُّوا)، لَجَّ: مِنْ باب عَلِمَ، لَجَاجًا ولَجاجَةً: تَمَادى في الْحُصومةِ، واللَّجَّةُ بالفتح: الأصواتُ، وفي أمثالهم: لَجَّ فلانٌ حتّى حَجَّ؛ أي: غَلَب^(١).

⁽١) يعنى: غَلبَ خَصْمَه بالحُجّةِ. انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ١٩٧).

وهو نسْجُ العنكبوت. ألا ترى إلى مَقطَعِ التَّشبيهِ وهُوَ قُولُه: ﴿ وَإِنَّ أَوْهَ ﴾ ٱلْبُيُوتِ

فأصبحتُ من ليلي الغَداة كقابض على الماءِ خانَتْهُ فُروجُ الأَصابع (١)

ولمّ كانت حالُ الآلهةِ التي جَعلَها الكُفّارُ أندادًا لله لا حالَ أحقَرَ منها وأقلَ، جُعل بيتُ العنكبوتِ مثلًا لها في الضَّعْفِ والوَهْنِ، وفي هذا التَّقرير إشارةٌ إلى تقدير مضافٍ في كلام المصنِّفِ عند الـمُشبَّه؛ أي: تَشبيه حالِ ما اتَّخذوه مُتَكلًا، وعند المشبَّه به؛ أي: بحال ما هو مَثلٌ عند الناسِ، وذِكْرُ الـمَثلَينِ في التَّنزيل أيضًا يُوجبُ هذا الإضهارَ.

قوله: (ألا تَرى إلى مَقْطَعِ التَّشبيهِ) أي: كيف دلَّ قولُه: ﴿ وَإِنَّ أَوْهَ لَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَرضَ مِنَ التَّشبيه ما ذَكَرْنا.

وكلامُه يَجمعُ أمورًا:

أحدها: أَنْ يكونَ قولُه: ﴿ وَإِنَّ أَوْهَ كَ ٱلْمُنُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنْكَبُوتِ ﴾ كالتَّذييلِ للتَّشبيه كما يُفهَمُ مِنَ الوجه الأوَّلِ مِنَ الوُجوهِ المَذكورةِ في جوابِ ما معنى: ﴿ لَوَ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾.

وذلك أنَّ التَّشبية عندَ قولِه: ﴿ كَمْشُلِ ٱلْعَنْكَبُوتِ ٱلْخَنْدَةُ بَيْتًا ﴾ ثُمَّ ذُيِّل بقولِه: ﴿ كَمْشُلِ ٱلْعَنْكَبُوتِ ٱلْخَنْدَةُ بَيْتًا ﴾ ثُمَّ ذُيِّل بقولِه: ﴿ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْمُنُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنْكَبُوتِ ﴾ كما مَرَّ في قولهم: فلانٌ يَنْطِقُ بالحق، والحقُ أَبْلَجُ. وحَدَثْتِ الحوادثُ، والحوادثُ جَمَّةٌ. فالتَّشبيةُ حينتْذِ يَحتملُ أن يكون مركَّبًا عقليًّا، إذَا جُعِلَ الوجةُ الوَهْنَ كما أشار إليه في قوله: ﴿ بما هو مَثَلُ عند النَّاسِ في الوَهْنِ ﴾ لأنَّه هو الزُّبدةُ والحُلاصةُ المأخوذةُ مِنَ المجموع، أو وَهْمِيًّا بأنْ يكونَ الوجةُ مُنتَزَعًا من عدَّة أمورٍ الزُّبدةُ وفي قوله: ﴿ وَأَنَّ أَمْرَ دينهِم بالغُّ إلى هذه الغايةِ مِنَ الوَهْنَ ﴾ إياءٌ إليه.

وثانيها: أن يكونَ التَّمثيلُ بجُملته كالمقدِّمة الأُولى، ﴿ وَإِنَّ أَوَهَ لَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْمَنكَبُوتِ لَبَيْتُ الْمَنكَبُوتِ ﴾ كالثانية، والنتيجةُ محذوفةٌ لشُهرتِها، ولذلك أتى بالفاء، وفي قولِه: «فقد تبيَّن أن دِينَهم أَوْهَنُ الأديانِ»، فالكلامُ متضمِّنُ للكناية الإيهائيَّةِ.

وثالثها: أن يكونَ ﴿ وَإِنَّ أَوْهَنِ ٱلْمُبُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنْكَبُوتِ ﴾ استعارةً تَمثيليَّةً، وذِكْرُ

⁽١) لم أهتدِ إلى قائله.

لَبَيْتُ ٱلْعَنَكَبُوتِ ﴾؟ فإنْ قُلت: ما معنى قولِه: ﴿لَوْكَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ وكلُّ أَحَدٍ

المشبّهِ والمُشبّهِ به كالتَّسَبُّبِ والتَّوطئةِ لِذِكْرها؛ لأنَّ الاستعارةَ مسبوقةٌ بالتَّشبيه، وإليه الإشارةُ بقوله: «أو أخرجَ الكلامَ بعدَ تَصْحيحِ التَّشبيه مخرجَ المَجازِ»، فعلى هذا الجملةُ أيضًا تذييلٌ مقرِّر لمعنى المُشبّهِ كها كان مُقرَّرًا في الأوَّلِ للمُشبّه به، نَحوُه التَّجريدُ والتَّرشيحُ في الاستعارةِ.

ورابعها: أن يكونَ من تتمّة التّشبيه، داخلًا في حَيِّز المُشبّة به حالًا من المنصوب، والعاملُ ﴿ أَخَفَذَتُ ﴾، أو مِن المرفوع المُستكِنِّ الراجع إلى العنكبوت، وعلى التّقديرين وُضِعَ موضعَ الرّاجعِ في الجُملة المُظهّرِ، واللّامُ في ﴿ الْبُيُوتِ ﴾ استغراقيَّة، يشهدُ له قولُه: ﴿ إِذَا استَقْرَيْتَها بيتاً بيتاً »، والتّشبية حينئذٍ إمّا مِن التّشبيهاتِ المُفرَّقة أو التّمثيليَّةِ التي يكون وجهُها المُشبَّة مُنتزَعًا مِنَ الأمور المُتعدِّدة الوَهْميَّةِ، ولذلك قال: ﴿ بالإضافة إلى رَجلٍ يبني بيتاً بآجُرِّ وحِصِّ فالعنكبوتُ التي تَتَّخِذُ بيتاً في مُقابِلِ الكافرِ الذي يَعْبُدُ الوَثَنَ، والرَّجُلُ الذي يبني بيتاً ببتاً وهو بيتُ بيتاً بالجُرِّ وحِصِّ في مُقابِلِ المؤمنِ الذي يَعبُدُ اللهَ، وإنَّ أَوْهَنَ البيوتِ بيتاً بيتاً وهو بيتُ العنكبوتِ، مقابلٌ لضَعْفِ دِين عَبدةِ الأوثانِ دِينًا دِينًا، وإنَّ أقوى البيوتِ بيتاً بيتاً هو البيتُ المنتيِّ بالأَجُرِّ والجَصِّ، مقابلٌ لقوَّة دِين عِبادِ الرَّحْنِ دِينًا دِينًا، وكلُّ هذه التَّقريراتِ المُلتَزِمَةِ المنتُ مِدْهُ الفَقْرَةِ في حَيِّزِ التَّشبيهِ.

وأما قولُه: ﴿لَوَّكَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ فإيغالُ لأنَّ مَن وَقَف على قُبح القبيح ربَّما أَقلَع عنه. وعن بعضِهم: الوَقْفُ على قولِه: ﴿ٱلْعَنَكَبُوتِ ﴾ لازِمٌ، وهو قولُ الأَخفَشِ^(١)؛ لأنَّ جوابَ «لو» محذوفٌ، تقديرُه: لو كانوا يَعلمون وَهْنَ دِينِ عَبَدةِ الأوثانِ لَهَا اتَّخذوها أولياءَ، ولو وُصِل صار وَهْنُ بيتِ العنبكوت معلَّقًا بعِلْمِهم، وهو مطلَقٌ، والجملةُ لا تَصْلُح صفةً للمعرفةِ.

وعن الفَرّاء: إنَّ الموصولَ محذوفٌ كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعة: ٥]؛ أي: الذي يَحملُ الأسفارَ؛ وعلى هذا لا يُوقَفُ، وهو اختيارُ ابنِ دَرَسْتَوَيه في حَذْف المَوصُولِ.

⁽١) لتمام الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٣: ٣٤٤).

يعلَمُ وهْنَ بيتِ العنكَبُوت؟ قلت: معناهُ لو كانُوا يعلَمُونَ أنّ هذا مَثلُهم وأنّ أمرَ دينِهم بالغٌ هذه الغاية من الوَهْن. ووجهٌ آخر: وهو أنّه إذا صحَّ تشبيهُ ما اعتَمَدوه في دينِهم ببيتِ العنكَبُوت، وقد صحَّ أنّ أوهَنَ البُيوتِ بيتُ العنكَبُوت، فقد تبيَّنَ أنّ دينَهُم أوهنُ الأديانِ لو كانوا يعلمون. أو أخرَجَ الكلامَ بعدَ تصحيحِ التَّشبيهِ مخرَجَ المَجاز، فكأنه قال: وإنَّ أوهنَ ما يُعتَمَد عليه في الدِّينِ عبادةُ الأوثانِ لو كانوا يعلمون.

ولقائِلِ أن يقول: مَثَلُ المُشرِكِ الذي يعبُدُ الوَثَنَ بالقِياسِ إلى المُؤمنِ الذي يعبُدُ الله، مَثَلُ عنكبوتٍ يَتَّخِذُ بيتًا، بالإضافة إلى رجُلٍ يَبني بيتًا بآجُرِّ وجَصِّ أو ينحِتُه من صَخر، وكما أنّ أوهنَ البيوتِ إذا استَقْريتَها بيتًا بيتًا بيتُ العنكبوت، كذلك أضعَفُ الأديانِ إذا استَقْرَيْتَها دينًا دينًا؛ عبادةُ الأوثانِ لَو كانُوا يعلَمُون. قُرِئ: ﴿يَدْعُونَ لَا اللّهُ اللّهُ وَهُو بِالتّاء والياء. وهذا توكيدٌ للمَثلِ وزيادةٌ عليه، حيثُ لم يجعلُ ما يدعُونَه شيئًا ﴿وَهُو الْعَزِيرُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ فيه تَجهيلٌ لهم؛ حيثُ عبدُوا ما ليسَ بشيء؛

قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكن أن يكونَ المعنى مَثَلُ مَنْ أَشْرَكَ وطَمِعَ في نَفْعِهم والإغناءِ عنها في الدّارَين كمَثَلِ العنكبوتِ جَعَلت لِنفسِها بيتاً وطَمِعَت في نَفْعِها مِنْ دَفْع الْحَرِّ والبَرْدِ والإغناءِ عنها، فكما لا يَفي بذلك بيتُ العنكبوتِ كذلك اتِّخاذُهمُ الأوثانَ.

قوله: (قرئ ﴿يَدْعُونَ ﴾ بالتاء والياء) بالياء التحتانية: أبو عمرٍ و وعاصمٌ، والباقون: بالتاء (١٠).

قوله: (وهذا توكيدٌ للمَثلَ وزيادةٌ عليه) أي: تَتْمِيمٌ له للمبالغة فيه؛ لاَنَّه أَثْبَتَ في الـمَثَلِ وَهُنَ دِين عابدِ الوَثَنِ وضَعْفَه، وجُعل هنا عَدَمًا صِرْفًا، فـ «ما» في ﴿مَايَدَعُوبَ ﴾ نافيةٌ.

قال أبو البقاء: يجوزُ أن تكونَ استفهاميّةً منصوبةً بـ ﴿ يَدْعُونَ ﴾، و ﴿ مِن شَيْءٍ ﴾: تَبْيِئٌ، ويجوز أن تكونَ نافيةً، و «مِنْ» زائدةً، و ﴿ شَيْءًا ﴾ مفعول ﴿ يَدْعُونَ ﴾ (٢).

⁽١) انظر: «حجّة القراءات» ص٢٥٥.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٣٣).

لأنهُ جَمادٌ ليسَ معه مصحِّحُ العِلمِ والقُدرةِ أصلًا، وتركُوا عبادةَ القادرِ القاهرِ على كُلِّ شيء، الحكيمِ الذي لا يفعَلُ شيئًا إلّا بحِكمةٍ وتدبير.

[﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْشَلُ نَضْرِيُهِكَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهِكَا إِلَّا ٱلْعَكِلِمُونَ ﴾ ٤٣]

كان الجهَلَةُ والسُّفَهاءُ من قُرَيشٍ يقُولُون: إنَّ ربَّ مُحَمَّدٍ يضِرِبُ المشَلَ بالذُّبابِ والعنكبوت، ويضحَكُونَ من ذلك، فلذلك قال: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَ اَ إِلَّا ٱلْمَكِلْمُونَ ﴾ أي: لا يعقِلُ صحَّتَها وحُسنَها وفائِدَتَها إلّا هُم، لأنّ الأمثالَ والتَّشبيهاتِ إنّها هي الطُّرقُ إلى المعاني المُحتَجِبةِ في الأستار؛ حتى تُبرِزَها وتكشِفَ عنها وتُصوِّرَها للأفهام، كها صَوَّر هذا التشبيهُ الفَرقَ بينَ حالِ المشركِ وحالِ الموَحِّد.

وعنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه تَلا هذه الآيةَ فقال: «العالِمُ مَنْ عقَلَ عنِ الله فعَمِلَ بطاعَتِهِ واجتنبَ سخطَه».

قوله: (ليس معه مُصَحِّحُ العِلْمِ والقُدْرةِ)، أي: الحياة، يريدُ أنَّ قولَه: ﴿ وَهُو ٱلْعَزِيزُ اللَّهِ عَلَى النَّجِهِيلِ الذي يُعطيه قولُه: ﴿ يَمْ لَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ مِن اللَّحَكِيمُ ﴾ تتمِيمٌ لمعنى التَّجهيلِ الذي يُعطيه قولُه: ﴿ يَمْ لَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ مِن اللَّهَ عَرَفُوا أَنَّ مَا يَدْعُونَه ليس بشيءٍ، ولا عَلِمُوا أَنَّه ﴿ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ حيث تَركوا عبادةَ القادِرِ الحَكيمِ إلى ما ليس معه مُصحِّحُ العِلْمِ والقُدرةِ.

قوله: (العالمُ مَنْ عَقَل عن الله فعَمِلَ بطاعتِه واجتَنبَ سَخَطَه) الحديثَ، أورَدَه محيي السُّنة في «معالم التنزيل»(١) عن جابرِ.

الجوهريُّ: قولهُم: ما أَعقِلُه عنك شيئًا، أي: دَعْ عنكَ هذا الشَّكَ. هذا حرفٌ رواه سيبويه كأنه قال: «ما أعلم شيئًا ممّا تقول، فدع عنك الشكّ». وعن بعضِهم في الكلام حَذْفٌ، أي: الذي تقول ما أَعْقِلُه عنك شيئًا؛ أي: ما أَعْقِل منه.

وقلت: خلاصتُه أنَّ مِثْلَ هذا التَّركيبِ لا يُستعمل إلّا في معنَّى دقيقِ المَسْلَكِ، صَعْبِ الْمُرْتَقى.

⁽١) «معالم التنزيل» (٦: ٢٤٣).

[﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ٤٤]

ومِنْ ثَمَّ جيء بقوله: «العالم» بلام الجِنْسِ؛ أي: العالمُ الكامِلُ، الحكيمُ الحازمُ، ذو الدُّرْبَةِ والكِياسَةِ، مَنْ يَعقِلُ ويَعرِفُ ما صَدَر عنِ الله، ومِنْ ثَمَّ طَبَّق التأويلُ النَّبويُّ التَّنزيلَ اللهُ عَوْمَا يَعْقِلُهَ ﴾ حيث جَمعَ العَقْلَ والعِلْمَ معًا على سبيل الحَصْرِ.

ومِثْلُه: «الكَيِّسُ مَنْ دانَ نفسه وعَمِلَ لِمَا بعدَ الموتِ» (١)، فإذن الواجبُ أَنْ يُتَرَكَ (٢) قولُه تعالى: ﴿أَوْلِيكَآءَ ﴾ - في قولِه: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِيكَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيكَآءَ ﴾ - على الإطلاقِ ليتناوَلَ سائرَ الولاياتِ التي يَجِبُ على الموحِّد الاجتنابَ عنها، ويَشْتملَ على دقائق الشِّركِ ومَكامِنِه، ويَنْفي الحَوْلَ والقوَّةَ عمَّن سِواهُ إلى غير ذلك. وفيه مَسْحةٌ من معنى قوله: ﴿ وَإِيّاكَ نَعْبُدُ وَإِيّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥].

في "حقائق السُّلَميِّ" (٣): قال ابنُ عطاءٍ: مَنِ اعتَمَد شيئًا سوى اللهِ فهو هَباءٌ لا حاصِلَ له، وهَلاكُه في نَفْسِه سبيلَ العِصْمَةِ ورُدَّ إلى له، وهَلاكُه في نَفْسِه سبيلَ العِصْمَةِ ورُدَّ إلى حَوْله وقُوَّتِه، كالعنكبوتِ اتَّخذت بيتًا ظَنَّه أَنَّه يَكُنُّه. وأنشَدَ البُسْتِيُّ (٤):

مَنِ استَعانَ بغير الله في طَلَبٍ فإنَّ ناصِرَه عَجْزٌ وخِذْلانُ (٥)

والله أعلمُ.

(١) سبق تخريجه.

زيادة المرء في دنياه نقصان

توفي سنة ٤٠٠هـ. ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٧: ١٤٧)، و «الوافي بالوفيات» (٢٢: ١٠٥).

(٥) من قصيدته المشهورة، ومطلعها:

فلا يُـسَرّ بطيب العيشِ إنسانُ

لكلِّ شيء إذا ما تم نقصان انظر: «رسائل الثعالبي» ص٤٣.

⁽٢) في (ح) و(ف): «يُنزَّل».

⁽٣) يعنى «حقائق التفسير» (٢: ١١٦).

⁽٤) هو العلامة أبو الفتح علي بن محمد بن الحسين البستي، شاعر عصره وكاتبه كان من كتاب الدولة السامانية في خراسان، له «ديوان شعر»، وهو صاحب القصيدة المشهورة التي مطلعها:

﴿ إِلَّكَوِّ ﴾ أو بالغرَضِ الصَّحيح الذي هو حتَّ لا باطل، وهو أن تكونا مساكنَ عبادِهِ وعبرةً للمُعتَبِرين منهم، ودلائلَ على عِظَمِ قُدرتِه، ألا ترى إلى قوله: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِلْمُقَمِنِينَ ﴾ ونحوُه قولُه تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَاءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطِلًا ﴾ [صَ: ٢٧] ثمّ قال: ﴿ وَالَّهُ ظَنُ ٱلَّذِينَ كَفُرُوا ﴾ [صَ: ٢٧].

[﴿ ٱتْلُ مَا أُوحِى إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِنْبِ وَأَقِيمِ ٱلصَّكَافَةَ إِنَّ ٱلصَّكَافَةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَاءَ وَٱلْمُنكَرُّ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴾ ٤٥]

الصَّلاةُ تكونُ لُطفًا في تَركِ المعاصي، فكأنّها ناهيةٌ عنها. فإنْ قلت: كم من مُصَلِّ يرتكبُ ولا تنهاهُ صلاتُه؟ قلت: الصَّلاةُ التي هي الصّلاةُ عندَ الله المُستحَقُّ بها

قوله: (أو بالغَرَض الصَّحيح)، الانتصاف: اللَّفظُ والمعنى فاسدٌ، ولو فُرض أنَّ المعنى صحيحٌ لَكانَ الواجبُ اجتنابَ هذه الألفاظ الرَّديئةِ (١٠).

وفيه: أنَّ صاحبَ عِلْمِ الـهيئةِ الذي لا عبادةَ له كأنَّـه ما نظَـرَ فيها ولا عَرفَها حقَّ مَعرفتِها^(٣).

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٥٥).

⁽۲) في (ح) و (ف): «بحقیقتها».

[&]quot;) وهو ما نراه من أحوال كثير من علماء الفضاء المعاصرين الذين يَروْنَ آيات الله العظيمة في الآفاق، فلا تنشرح صدورهم لنور اليقين والإيمان.

النّواب: أن يدخُلَ فيها مُقدِّمًا للتَّوبةِ النَّصوح، مُتَقيًا؛ لقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللّهُ مِنَ الْمُنَقِينَ ﴾ [المائدة: ٢٧]، ويُصلِّيها خاشعًا بالقلبِ والجوارح، فقد رُوِيَ عن حاتم: كأنّ رِجْلَيَّ على الصِّراطِ، والجنّة عن يميني، والنّارَ عن يساري، وملكَ الموتِ من فوقي، وأصليِّ بينَ الحَوفِ والرَّجاء؛ ثمّ يحوطَها بعدَ أن يُصلِّيها فلا يُحبِطَها، فهي الصَّلاةُ التي تنهى عن الفَحشاءِ والمُنكر. وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: «مَن لم تأمُوهُ صلاتُه بالمعروفِ وتَنْهَهُ عن المُنكر؛ لم يزدَدْ بصَلاتِه من الله إلّا بُعدًا». وعنِ الحسنِ رحمَه الله: «مَن لمَ تَنهَهُ صلاتُه عن الفَحشاءِ والمُنكر، فليسَتْ صلاتُه بصَلاة، وهِيَ وَبالُ عليه». وقيل: «مَن كانَ مُراعيًا للصَّلاةِ جرَّهُ ذلك إلى أن ينتهي عن السيِّئاتِ يومًا ما، فقل رُويَ أنه قيل لِرَسولِ الله ﷺ: إنّ فُلانًا يُصلّي بالنَّهارِ ويَسرِقُ باللَّيل، فقال: «إنّ صلاتَه لرّويَ أنه قيل لِرَسولِ الله ﷺ: إنّ فُلانًا يُصلّي بالنَّهارِ ويَسرِقُ باللَّيل، فقال: «إنّ صلاتَه لتَردَعُه».

ورُوِيَ أَنَّ فَتَى من الأنصارِ كان يُصلِّي معه الصَّلوات، ولا يَدَعُ شيئًا من الفواحشِ إلّا رَكِبَه، فوُصِفَ له فقال: «إنَّ صلاتَه ستنهاه» فلم يلبثْ أن تاب وعلى كُلِّ حالٍ فإنَّ السَّراعي للصَّلاةِ لا بُدّ أن يكونَ أبعدَ من الفحشاءِ والمُنكرِ مِّن لا يُراعيها. وأيضًا فكم من مُصَلِّينَ تَنهاهُم الصَّلاةُ عن الفحشاءِ والمُنكر، واللَّفظُ لا يقتضي أن لا يَخرُجَ فكم من مُصَلِّينَ تَنهاهُم الصَّلاةُ عن الفحشاءِ والمُنكر، واللَّفظُ لا يقتضي أن لا يَخرُجَ واحدٌ من المُصلِّينَ عن قضِيَّتِها، كما تقول: إنّ زيدًا يَنهى عنِ المُنكر؛ فليسَ غَرَضُك أنه واحدٌ من المُصلِّينَ عن قضِيَّتِها، كما تقول: إنّ زيدًا يَنهى عنِ المُنكر؛ فليسَ غَرَضُك أنه

قوله: (واللَّفظُ لا يَقْتضي أَنْ لا يَخُرُجَ واحدٌ) يعني: ليس التَّعريفُ في الصَّلاة للاستغراقِ لِيستوعِبَ جميعَ المُصلِّينَ، بل هو للجنسِ، فهو مُطلَقٌ في تَناوُلِه، ومعناه: مِنْ شأنِ الصَّلاةِ أَنْ تَنهى عنِ الفحشاءِ والمُنكرِ، فقد وُجد في صُورٍ كثيرةٍ هذا الحُكْمُ، فلا يجبُ أن لا (١) يَخُرُجَ أحدٌ منَ المصلِّينَ عن قَضيَّتِها.

والحاصلُ أنَّ تَعريفَ الجِنسِ - الذي هو المعهودُ الذِّهنيُّ - كالنَّكرة في الشِّياع، والنَّكرةِ في سياق الإثباتِ، لا يُفيد العُمومَ.

⁽١) لفظة «لا» سقطت من (ط).

يَنهى عن جميعِ المناكير، وإنّها تُريدُ أنّ هذه الحَصلةَ موجودةٌ فيه، وحاصلةٌ منه من غير اقتضاءِ للعُموم. ﴿وَلَذِكْرُ اللّهِ أَصَحَبُرُ ﴾ يُريد: ولَلصَّلاةُ أَكبَرُ من غيرِها من الطّاعات، وسمّاها بذِكرِ الله كها قال: ﴿فَاسَعَوا إِلَى ذِكْرِ اللهِ ﴾ [الجمعة: ٩] وإنّها قال: ولَذِكرُ الله: ليستقِلَّ بالتّعليل، كأنه قال: ولَلصّلاةُ أكبَر، لأنّها ذِكرُ الله. أو: ولَذِكْرُ الله عند الفَحشاءِ والمُنكرِ وذِكرُ نَهيه عنهُ اووَعيدِه عليهما أكبَرُ، وكانَ أوْلى بأنْ يَنهى من اللّطفِ الذي في الصّلاة. وعنِ ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُ ا: ولَذِكرُ الله إيّاكُم برَحمَتِه أكبرُ من ذِكرِكُم الله عنه النّواب.

[﴿ وَلَا تَجَدِلُواْ أَهْلَ الْحِكَنْ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمَّ وَقُولُواْ اَمَنَّا بِالَّذِيَّ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمُ وَإِلَىٰهُنَا وَ إِلَىٰهُكُمْ وَحِدٌ وَنَعَنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ ٤٦]

﴿ بِٱلَّتِى هِى آخَسَنُ ﴾ بالخَصلةِ التي هيَ أحسَن، وهيَ مُقابَلَةُ الخُشونَةِ باللِّين، والعَضبِ بالكَظْم، والسَّوْرةِ بالأَناة، كما قال: ﴿ آَدْفَعْ بِٱلَّتِي هِيَ ٱحۡسَنُ ﴾ [المؤمنون: ٩٦]،

قوله: (ليستقلُّ بالتعليل) أي: لِيرَفعَه ويكونَ حاملًا له.

الأساس: أقلَّه واستَقَلَّ به: رَفَعَه، يعني إنَّما عَدَل عنِ الظاهِرِ وهو قولُه: «ولَلصَّلاةُ أكبرُ؛ أكبرُ» ليكونَ اللَّفظُ دالَّا على المقصود بالمَجازِ ومُتضمِّنًا للتَّعليل؛ كأنَّه قيلَ: ولَلصَّلاةُ أكبرُ؛ لأنَّها ذِكْرُ الله، وقد عُلم أنَّ ذِكْرَ الله أكبرُ مِنْ كلِّ شيءٍ.

تلخيصُه: أنه مِنْ وَضْعِ المُظهَرِ موضعَ المُضمَرِ من غير لفظِه السابقِ؛ للإشعار بالعِلَّيَّة، ولو جيءَ بظاهِرٍ لم يُفِدْ هذا المعنى.

قوله: (مِنَ اللَّطْف الذي في الصَّلاة) المراد باللَّطف على اصطلاحهم: ما يُقرِّب إلى الطاعة ويَزْجُر عنِ المعصيةِ، يعني: تأثير الزّاجِرِ بذِكْر الله، وذِكْرُ نَهْيِه ووَعِيدِه أكثرُ مِنْ تأثير الزّاجِرِ بالصَّلاة.

قوله: (والسَّوْرَة)، الجوهريُّ: سَوْرَةُ السُّلطانِ: سَطْوَتُه واعتداؤه، و «الأَنَاةُ» بوزن القَنَاةِ: الحِلْمُ والوَقارُ.

﴿ إِلَّا النَّينَ طَلَمُوا ﴾ فأفْرَطوا في الاعتداءِ والعِنادِ، ولم يَقبَلُوا النُّصح، ولم ينفعْ فيهم الرِّفق. فاستَعمِلُوا معهمُ الغِلظة، وقيل: إلّا الذين آذَوْا رَسُولَ الله ﷺ، وقيل: إلّا الذين أثبَتُوا الولدَ والشَّريكَ وقالوا: يَدُ الله مَغلولة. وقيل: معناه: ولا تُجادِلُوا الدّاخِلِينَ في الذّمةِ اللّؤمّةِ اللّؤمّينَ للجِزيةِ إلّا بالتي هي أحسَن، إلّا الذين ظلَمُوا فنَبذُوا الذمّة ومنعُوا الجِزية، فإنّ أولئك مُجادَلتُهم بالسَّيف. وعن قتادة: الآيةُ منسوحةٌ بقولِه تعالى: ﴿ قَائِلُوا اللّذِينَ لَا يُؤمّنُونَ بِاللّهِ وَلَا بِالنّهِ مِن السَّيف. وعن قتادة: الآية منسوحةٌ بقولِه تعالى: ﴿ قَائِلُوا اللّهِ يَكُوا اللّهُ مِن اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ وقولُوا آمنًا بِأَلَذِى أَلُولَ إِلَيْ فلا تُصَدِّقُوهم ولا تُكذّبوهم، وقولُوا آمنًا وعن النّبي ﷺ: «ما حدَّثُكُم أهلُ الكتابِ فلا تُصَدِّقُوهم ولا تُكذّبوهم، وقولُوا آمنًا وألله الكتابِ فلا تُصَدِّقوهم ولا تُكذّبوهم، وقولُوا آمنًا وعن النّبي ﷺ: «ها حدَّثُكُم أهلُ الكتابِ فلا تُصَدِّقوهم ولا تُكذَّبوهم، وقولُوا آمنًا والكتابِ فلا تُصَدِّقُوهم ولا تُكذَّبوهم، وقولُوا آمنًا والكتابِ فلا تُصَدِّقُوهم ولا تُكذَّبُوهم، وقولُوا آمنًا وعن النّبي ﷺ عَلَيْهِ اللّهُ المُعْلَقِة اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ

قوله: (وقيل: معناه: لا تُجادلوا الدّاخِلينَ في الذِّمَّةِ) عطفٌ على قوله: «وهي مُقابَلَةُ الحُثُمُونةِ بِاللَّينِ»، وعلى الأوَّل: المُجادَلَةُ بالحُجَّة، وعلى الثاني: بالسَّيفِ، والحاصلُ من الوُجوه أنَّ قولَه: ﴿إِلَّا الذِينَ ظَلَمُوا فَافَرَطُوا فِي الاعتداء»؛ لأنَّ الكافرَ إذا وُصِفَ بالفِسْق أو الظُّلم مُمِلَ على المُبالغة فيها هو فيه، ولذلك أتى بالفاء في «فأَفْرَطُوا» ليكونَ سببًا في الإفراط، أو يُقيَّدُ بها المُبالغة فيها هو فيه، ولذلك أتى بالفاء في «فأَفْرَطُوا» ليكونَ سببًا في الإفراط، أو يُقيَّدُ بها يُوجد منهم مِنَ الأذى لرسول الله ﷺ، من قولهم: ما أنتَ بصاحِبنا، ولا نجدُ في كتابنا ذِخْرَكَ، وهو المرادُ من قوله: «آذَوْا رسولَ الله ﷺ والقَرينةُ خارجيَّةٌ، أو القَرينةُ ما يُفهَمُ مِنْ قولِه: ﴿وَالشَّرِيكَ إِلَيْكَا وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَحِدُ وهو المرادُ من قوله: «آذَوْا رسولَ الله ﷺ والقَرينةُ خارجيَّةٌ، أو القَرينةُ ما يُفهَمُ مِنْ الذَّينَ أَبْتُوا الولدَ والشَّريكَ»، أي: من النَّصارى، ﴿وقالوا: يدُ الله مغلولة»، أي: من النَّعارى، ﴿وقالوا: يدُ الله مغلولة»، أي: من اليُهودِ، أو يكونُ المرادُ من المُجادَلَةِ التَّعرُّضَ والقتالَ، لا المُقاولَة والظُّلَمَ. على هذا أيضًا باقِ اليهودِ، أو يكونُ المرادُ من المُجادَلَةِ التَّعرُّضَ والقتالَ، لا المُقاولَة والظُّلمَ. على هذا أيضًا باقِ على إطلاقِه، ونتيجتُه نَبْذُ العَهْدِ؛ لذلك جيءَ بالفاء في «فنَبَذُوا الذَّمَّة».

قوله: (ما حدَّثُكُم أهلُ الكتابِ) الحديث؛ أخرجَه أبو داود، عن أبي نَمْلة (١) الأنصاريِّ (٢)، وروى البخاريُّ عن أبي هريرة، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا تُصَدِّقوا أهلَ

⁽١) في (ف): «أنملة»، والجادّة ما أثبتناه. انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» للمِزّي (٣٤: ٣٥٣).

⁽٢) أخرجه أبو داود (٣٦٤٦) والإمام أحمد (١٧٢٦٤) وصحّحه ابن حِبّان (٦٢٥٧) من حديثِ =

بالله وكُتُبِه ورسُلِه، فإنْ كانَ باطلًا لم تُصدِّقوهم، وإنْ كانَ حقًّا لم تُكذِّبُوهم».

[﴿ وَكَذَالِكَ أَنزَلْنَا ۚ إِلَيْكَ ٱلْكِتَابُ فَٱلَّذِينَ ءَانَيْنَهُمُ ٱلْكِنَابَ يُوْمِنُونَ بِهِ ۚ وَمِنْ هَـُ وَلَآ ءَ مَن يُوْمِنُ بِهِ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِعَا يَلْتِنَا إِلَّا ٱلْكَ فِرُونَ ﴾ ٤٧]

ومثلُ ذلك الإنزالِ ﴿أَنزَلْنَا إِلِيْكَ ٱلْكِتَبَ ﴾ أي: أنزلناهُ مُصدِّقًا لسائرِ الكُتُبِ السَّماويّة، تحقيقًا لقولِه: ﴿ وَامَنَا بِٱلَّذِى آُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكَ مُن كان قبلَكَ أَنزَلْنا إليكَ الكتابَ ﴿ فَٱلَّذِينَ ءَانَيْنَاهُمُ ٱلْكِنَابَ ﴾ هم عبدُ الله بنُ

الكتابِ بها يُحدِّثُونَكُم عن الكتابِ ولا تُكذِّبوهم، وقولوا: ﴿ مَامَنَكَا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ [البقرة: ١٣٦]» (١)؛ لأنَّ الله أخبَر بأنهَّم كَتَبوا بأيديهم وقالوا: هذه من عندِ الله.

قوله: (وكما أنزَلْنا الكُتُبَ إلى مَنْ كان قَبلَكَ)، يعني: أنَّ «الكافَ» منصوبُ المَحَلِّ على المصدر، والمشارُ إليه بـ «ذلك»: إمّا ما دلَّ عليه قولُه: ﴿وَقُولُوٓا ءَامَنَا بِاللَّذِى أُنزِلَ إِلَيْمَا وَأُنزِلَ اللَّهَارُ إِلَيْمَا وَأَنزِلَ اللَّهَارُ إِلَيْمَا وَلَهُ اللَّهِ وَهُوَلُوّا عَامَنَا بِاللَّذِي أَنزِلَ إِلَيْمَا وَأَنزِلَ اللَّهَارُ إِلَيْهِ مَا فِي الذِّهْنِ؛ أي: مثلَ ذلك الإنزالِ المَعلُومِ الذي أُنزل على الأنبياء من قبلِكَ أَنزلنا إليك.

والمِثْلُ على الوجه الثاني: بمعنى النَّظير والشَّبيهِ، وعلى الأوَّل: مُستعارٌ للصَّفة العَجيبةِ الشَّأْنِ. والفاءُ في «فالذين آتيناهُم» تفصيليَّةٌ؛ أي: مثلَ ذلك الإنزالِ العَجيبِ الشَّأْنِ الداعي إلى الإيهان بجميع الكُتبِ المنزَّلةِ وإلى التَّوحيد أَنزَلناه، ثُمَّ النَّاسُ مع ذلك تفرَّقوا فِرَقًا أربعًا؛ لأنَّ المبعوثَ إليهم إمّا أهلُ الكتابِ أو المشركون، فقولُه: ﴿ فَالَّذِينَ ءَائَيْنَهُمُ ٱلْكِنَبُ يُؤْمِنُونَ بِهِ عَلَى المرادُ به بعضُ مَنْ آمَنَ من أهل الكتاب. وقولُه: ﴿ وَمِنْ هَتَوُلاَةٍ مَن يُؤْمِنُ بِهِ عَهُم بعضُ المشركينَ. وقولُه: ﴿ وَمِنْ هَتَوُلاَةٍ مَن يُؤْمِنُ بِهِ عَلَى المنافِيانِ من المشركينَ. وقولُه: ﴿ وَمَا يَجَمَدُ بِعَا يَسْتِنا ٓ إِلّا ٱلْكَتابِ فَوْرُنَ ﴾ مُؤذِنٌ بأنَّهم الفريقانِ الباقيانِ من المشركينَ. وقولُه: ﴿ وَمَا يَجْمَدُ بِعَا يَسْتِنا ٓ إِلّا ٱلْكَتابِ فَيْرُونَ ﴾ مُؤذِنٌ بأنَّهم الفريقانِ الباقيانِ من

⁼ أبي نَملة الأنصاري.

⁽١) أخرجه البخاري (٧٣٦٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٢) قوله: «أي: أشار بذلك تحقيقاً له» سقط من (ط).

سَلام ومَن آمنَ معَه ﴿وَمِنْ هَتَؤُلآء ﴾ من أهلِ مكّة، وقيل: أرادَ بالذينَ أُوتُوا الكتاب: الذينَ تقدَّمُوا عهدَ رسولِ الله ﷺ من أهلِ الكتاب. ﴿وَمِنْ هَتَوُلآء ﴾ ممّن في عهدِه منهُم. ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِعَايَدتِنَا ﴾ مع ظُهورِها وزَوالِ الشَّبهةِ عنها، إلّا المُتوغِّلُونَ في الكُفرِ المُصمِّمون عليه. وقيل: هم كعبُ بنُ الأشرفِ وأصحابُه.

[﴿ وَمَا كُنتَ لَتَلُواْ مِن قَبْلِهِ مِن كِنْكِ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ ۚ إِذَا لَآرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ * بَلُ هُوَ اَيَكُ بِيَنِينَ أَيْ اللَّهُ الْمُونَ * بَلُ هُوَ اَيَكُ بِيَنِينَ إِلَّا ٱلظَّلِمُونَ ﴾ بَلُ هُوَ اَيَجْ حَكُ بِنَايَدِينَ إِلَّا ٱلظَّلِمُونَ ﴾ ٤٤-٤٤]

وأنت أمّيٌ ما عَرفَكَ أحدٌ قطُّ بتِلاوةِ كتابِ ولا خطّ، ﴿إِذَا لَاَرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونِ ﴾ لو كانَ شيءٌ من ذلك، أي: من التِّلاوةِ والخَطِّ ﴿ لَاَرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونِ ﴾ من أهلِ الكتابِ وقالوا: الذي نَجِدُه في كُتُبِنا أمِّيٌّ لا يكتُبُ ولا يقرأُ وليس به. أو لارتابَ مُشرِكُو مكة وقالوا: لعلّه تعلَّمَه أو كتبه بيَدِه. فإن قلت: لِمَ سيّاهم مُبطِلين، ولو لم يكن أمِّيًّا وقالوا: ليس الذي نَجدُه في كتُبِنا، لكانُوا صادقينَ مُحقِّين؟ ولكانَ أهلُ مكّة أيضًا على وقالوا: ليس الذي نَجدُه في كتُبِنا، لكانُوا صادقينَ مُحقِّين؟ ولكانَ أهلُ مكّة أيضًا على حقًّ في قولِم لعلَّه تعلَّمه أو كتبه فإنّه رجلٌ قارئٌ كاتب؟ قلت: سيّاهم مُبطِلِين لأنبّم

أُولئكَ، وهمُ الذين تَوغَّلُوا في الكُفر وصَمَّمُوا عليه ولم يَفتحوا آذانَهم الصُّمَّ وأَعيُنَهم العُمْنيَ، ولم يَلْتفتوا إلى الآيات البَيِّناتِ، والمرادُ بقوله: ﴿ بِعَايَىٰتِنَا ﴾ الآياتُ اللُّنزَّلةُ في هذا الكتابِ الكريمِ، أو هو نفسُه آياتُ الله الباهرةُ، وحُجَّتُه القاهرةُ، واللهُ أعلمُ.

قوله: (لم سَمَّاهُم مُبْطِلِينَ) تَوجيهُ السُّؤالِ: لم سمَّاهُم مُبْطِلِينَ في حال كَوْنِه كاتبًا قارئًا؛ لكونهم حينئذِ لكونهم حينئذِ عقين، وكونهم مبطلين إنها يصح أن لو لم يكن كاتبًا قارئًا؛ لِكُونِهم حينئذِ عَلِموا الحَقَّ وجَحَدوا؟

وخُلاصةُ الجوابِ: أنَّ التَّعريفَ في ﴿ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ للعَهْد، وهم قومٌ مَعْلُومونَ بدَليل قولِه: «هؤلاء المُبْطِلُونَ»، يعني: هؤلاء المُجادلونَ المُبْطِلُونَ. تَوضيحُه: أنَّ ﴿ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ على تأويلِ مفهوم اللَّقبِ لا الصِّفةِ، كأنَّه قيل: هؤلاء الأشخاصُ الذين حَصَل لهمُ الإبطالُ.

كفرُوا به وهو أمِّيُّ بعيدٌ من الرَّيب، فكأنّه قال: هؤلاءِ المُبطِلون في كُفرِهم به لو لـم يكنْ أُمِّيًا لارتابُوا أشدَّ الرَّيب؛ فحين ليسَ بقارئ كاتبٍ فلا وجهَ لارتِيابِهم. وشيءٌ آخر: وهو أنّ سائرَ الأنبياءِ عليهِمُ السَّلامُ لـم يكُونُوا أُمِّين، ووجبَ الإيمانُ بهم وبها جاؤوا به، لكونهم مُصدَّقينَ من جهةِ الحكيمِ بالمُعجِزات، فهبْ أنه قارئٌ كاتبٌ فها لهم لم يُؤمِنُوا به من الوجهِ الذي آمنوا منه بمُوسى وعيسى عليهِما السَّلام؟ على أنّ المُنزَلَين ليسا بمُعجزين، وهذا المُنزَلُ مُعجِز، فإذن: هم مُبطِلون حيثُ لم يُؤمِنُوا به وهو أُمِّي، ليسا بمُعجزين، وهذا المُنزَلُ مُعجِز، فإذن: هم مُبطِلون حيثُ لم يُؤمِنُوا به وهو أمِّي، ومُبطِلُون لو لم يُؤمِنُوا به وهو غيرُ أمِّيّ. فإن قلت: ما فائدةُ قولِه: ﴿بِيمِينِكَ ﴾؟ قلت: ذِكرُ اليَمينِ وهي الجارِحةُ التي يُزاوَلُ بها الخَطّ: زيادةُ تصويرٍ لِها نُفِيَ عنه من كه نه كاتبًا.

قوله: (وشيءٌ آخَرُ) يعني: سَمَّاهُم مُبْطِلينَ؛ لأنَّهم لم يَنظروا إلى الدَّليل، وما يُثبتُ به رسالتَه من إظهار المُعجزةِ بعد سَبْقِ الدَّعوى كها ثَبَتَتْ رسالةُ سائرِ الأنبياءِ، وحينئذِ لم يَفْتقروا إلى النَّظَر في كَوْنه أُمِّيًّا أو غيرَ أُمِّيٍّ، وهو المرادُ من قوله: «فها لهم لم يُؤمنوا به مِنَ الوَجْهِ الذي آمَنُوا منه بموسى وعيسى عليهها السلام»، ومع هذا انضَمَّ معه ما يَزيدُ به الدَّليلُ إيضاحًا، وهو أنَّه أُمِّيُّ لم يقرأ ولم يَكتبْ، فهو أولى بالقَبُولِ، وعلى كلِّ حالٍ إنَّهم مُبْطِلُونَ، سواءٌ كان أُمِّيًّا أو لم يَكنْ.

وهذا إنَّما يَستقيمُ معَ المشركينَ؛ لأنَّ أهلَ الكتاب يُثبتون نُبوَّتَه بأماراتٍ يَجِدُونها في كُتبهم، وهي أنّه أُمِّيٌ لا يكتبُ ولا يقرأ، فلَهُم أن يقولوا: أنتَ نبيٌّ، لكنْ لستَ بصاحبنا. وإلى هذا يُنظر قولُ صاحبِ «التَّقريب»: هذا الوجهُ إنَّما يَرِدُ على المشركين لا على أهل الكتابِ، إذْ نَعْتُه عندَهم أنَّه أُمِّيٌّ.

قوله: (زيادةُ تَصْوير لِمَا نُفِيَ عنه من كَوْنه كاتبًا) يعني: هو مِنْ أُسلوب قولهِم: نَظَرتُه بعَيْني، وأَخذتُه بيَدي، وقُلتُه بفَمِي.

فإن قلتَ: كيف جَمَعَ بينَ هذا وبينَ ما رَوى البخاريُّ ومسلمٌ والإمامُ أحمدُ والدارميُّ عن البَراء بن عازبِ، قال: اعتَمَر رسولُ الله ﷺ وساقوا الحديثَ إلى قوله: فلما كتبوا الكتابَ

.....

كَتَبُوا: هذا ما قاضى عليه محمَّدٌ رسولُ الله، قالوا: لا نُقِرُّ بهذا، فلو نَعلمُ أنك رسولُ الله ما مَنعْناكَ، ولكن أنتَ محمّدُ بنُ عبد الله، فقال رسولُ الله عَلَيْ: «أنا رسول الله، وأنا محمّدُ بنُ عبد الله» أن عبد الله عنه: «امْحُ رسولَ الله»، قال: لا والله لا أنحوكَ أبدًا، فأخذَ رسولُ الله عليه عمّدُ بنُ عبد الله، لا يُدْخِلُ رسولُ الله عليه عمّدُ بنُ عبد الله، لا يُدْخِلُ مكَّةَ السِّلاحَ إلا السَّيفَ في القِرَابِ، وأنْ لا يَخرُجَ من أهلِها بأَحَدٍ إن أراد أنْ يَتْبعَه، وأن لا يَمْنَعَ من أصحابه أحدًا إذا أراد أن يُقِيمَ بها». الحديث (۱).

والجواب ما قال محيى السَّنة: يعني: لو كنتَ تَكْتبُ أو تَقرأَ قبل الوحي لشَكَّ الْمُطِلُونَ (٢). قلت: ويؤيِّدهُ قولُه تعالى: ﴿ وَمَا كُنتَ لَتْلُواْ مِن قَبْلِهِ مِن كِنَكِ ﴾؛ أي: من قَبْلِ إنزالِنَا إليكَ الكتابَ.

وقال الشيخ محيي الدِّين النَّواوي في «شرح صحيح مسلم»: وكها جاز أن يتلوَ جاز أنْ يتلوَ جاز أنْ يتلوَ جاز أنْ يتلوَ جاز أنْ يَكُطَّ، ولا يَقْدَحُ هذا في كونه أُمِيًّا، إذ ليستِ المُعجزةُ مجرَّدَ كونِه أُمِيًّا، فإنَّ المعجزةَ حاصلةٌ بكوْنه أوَّلا كذلك، ثم جاء بالقرآن وبعُلوم لا يَعلَمُها الأُمِّيُّونَ. وقالوا: إنَّ اللهَ تعالى علَّمه ذلك حينئذ، حِينَ كَتَب، وجَعَل هذا زيادةً في مُعجزتِه، فإنَّه كان أُمِيًّا، فكها علَّمه ما لم يكن يَعْلم من العلم وجَعَله يقرأُ ما لم يَقرأ، ويَتْلو ما لم يَتْلُ، كذلك عَلَمه أن يَكتُبَ ويَخُطَّ ما لم يَعُلم بعدَ النَّبوةِ. واحتَجُوا أيضًا بآثار جاءتْ في هذا عن الشَّعبيِّ وبعضِ السَّلفِ، فإنَّ النبيَّ عَلَيْهِ لم يَمُتْ حتَّى كَتَب. تَمَّ كلامُه (٣).

ويمكنُ أن يُقالَ سبيلُ هذه الكتابةِ مع هذه الآيةِ سبيلُ قولِه:

هل أنتِ إلّا أُصْبَعُ دَمِيتِ وفي سَنبيل الله ما لَقِيتِ (٤)

⁽١) أخرجه البخاري (٢٦٩٨) ومسلم (١٧٨٣) وأحمد (١٨٦٥٨) والدارمي (٢٥٠٧).

⁽٢) «معالم التنزيل» (٦: ٢٤٩).

⁽٣) «شرح صحيح مسلم» (١٣٧:١٣٧).

⁽٤) انظر هذا الخبر في: «صحيح البخاري» (٢٨٠٢) و«صحيح مسلم» (١٧٩٦) وغيرهما.

ألا ترى أنّك إذا قلتَ في الإثبات: رأيتُ الأميرَ يُخطُّ هذا الكتابَ بيَمينِه، كان أشدَّ لإثباتِك أنه تولّى كِتْبتَه، فكذلك النَّفيُ ﴿ بَلَ ﴾ القرآن ﴿ مَا يَكْتُ بِيِنَاتُ فِي صُدُودٍ ﴾ العلماء به وحُفّاظِه، وهُما من خصائصِ القُرآن: كونُ آياتِه بينّاتِ الإعجاز، وكونُه محفوظًا في الصُّدورِ يَتلوه أكثرُ الأُمّةِ ظاهرًا؛ بخِلافِ سائرِ الكُتُب، فإنها لم تكن مُعجِزات، وما كانت تُقرأ ألّا من المصاحِف. ومنه ما جاء في صفةِ هذه الأمّة «صُدورُهم أناجيلُهم».

ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَمَاعَلَمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَايَنْبَغِي لَهُ وَ ﴿ اِيس: ٦٩]، قال المصنف: «ما هو إلّا كلامٌ من جِنْس الكلامِ الذي يُرْمى به على السَّليقةِ من غير صَنْعَةٍ وقَصْدٍ إلى ذلك، ولا التفاتِ منه إليه»، ويَعضُدُه قولُ راوي الحديثِ: «وليس يُحسِن يَكْتُبُ».

قال في تفسير قولِه تعالى: ﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُر﴾ [السجدة: ٧]: «حقيقتُه: يحسن معرفته؛ أي: يَعرِفُه معرفة حسنة بتحقيق وإتقان».

وفي «الروضة»: وممّا عُدَّ منَ المحرَّماتِ الشِّعرُ والحَطُّ، وإنّها يَتَّجهُ القولُ بتحريمهما لمَنْ يقول: إنه ﷺ كان يُحْسِنُهما، وقد اختُلف فيه؛ فقيل: كان يُحسنهما لكنه يمتنع منهما. والأصحُّ: أنه كان لا(١) يحُسنهما. ثم قال صاحبُ «الروضة»: ولا يمتنع تحريمهما وإن لم يُحسنهما، والمرادُ تحريمُ التَّوصُّلِ إليهما(٢).

قوله: (وهما من خصائص القرآنِ) مفسَّرٌ بقوله: «كَوْنُ آياتهِ بَيِّنَاتِ الإعجازِ» وبقوله: «كَوْنُه محفوظًا في الصُّدور»، يدلُّ عليه قوله: «بخلاف سائرِ الكُتبِ»، فعلى هذا «بل» إضرابٌ عن مفهوم الآيتَينِ السابقتَينِ. المعنى: وكذلك أنزَلْنا إليكَ الكتاب، والحال أنَّك أُمِّيٌ ما كنتَ تَتْلُو مِنْ قَبلهِ من كتابٍ ولا تَخُطُّه بيَمينِك، بل ذلك الإنزالُ معجزةٌ خارقةٌ للعادات، وهي كَوْنُها في نفسِها آياتٍ بيِّناتٍ؛ لبلاغَتِها وفصاحَتِها، وكَوْنُه احتُصَّ بأنْ حُوفِظَ [عليه] في صُدور العلهاءِ دونَ سائر الكُتبِ.

قوله: (صُدورُهم أَناجِيلُهم)، النهاية: في صفة الصَّحابة: «معه قومٌ صُدورُهم

⁽١) لفظة «لا» سقطت من (ط).

⁽٢) «روضة الطالبين» (٧: ٥).

﴿ وَمَا يَجْحَدُ ﴾ بآياتِ الله الواضحة، إلَّا الْمُتَوَغِّلُون في الظُّلم الْمُكابِرون.

[﴿ وَقَالُواْ لَوْلَا أَنزِكَ عَلَيْهِ ءَايَنَ مِن رَّبِهِ قُلْ إِنَّمَا ٱلْآيَنَ عِندَ ٱللهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيثُ مَنِ رَبِهِ قُلْ إِنَّمَا ٱلْآيَنَ عِندَ ٱللهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيثُ مُنِيثُ مُنِيثُ * أَوَلَمْ يَكُفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَبَ يُتَلَى عَلَيْهِمْ إِنِّ إِنَّهُ فَا لَكُمْ لَلْهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا يَعْلَمُ لَرَحْكَةً وَذِكَرَى لِقَوْمِ يُوْمِنُونَ * قُلْ كَفَن بِاللّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَنُونِ وَالْأَرْضِ وَاللّهِ أُولَتِيكَ عَلَمُ الْفِي اللّهِ اللّهِ أُولَتِيكَ هُمُ الْخَلِيمُونَ * ١٥٥-٥٢]

قُرِئ: (آيةٌ) و﴿ اَينَتُ ﴾ أرادُوا: هَلّا أُنزِلَ عليه آيةٌ مثلُ ناقةِ صالحِ ومائدةِ عيسى عليهِ السَّلام، ونحوُ ذلك ﴿ إِنَّمَا ٱلْآيَكَ عِندَ ٱللهِ ﴾ يُنزِلُ أَيَّتَها شاء، ولو شاءَ أن يُنزِلَ ما تَقتَرِحونَه لفَعل ﴿ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرُ ﴾ كُلِّفتُ الإنذارَ وإبانَتَه بها أُعطِيتُ من الآيات، وليسَ لي أن أتخيَّرَ على الله آياتِه فأقول: أُنزِلَ عليَّ آيةُ كذا دون آيةِ كذا، معَ علمِي أنّ الغَرضَ من الآيةِ ثُبوتُ الدَّلالة، والآياتُ كُلُّها في حُكمِ آيةٍ واحدةٍ في

أناجيلُهم»(١): هي جمعُ إنْجِيلٍ، وهي اسمُ كتابِ الله المنزَّلِ على عيسى ـ صلواتُ الله عليه ـ وهو عِبْرانيٌّ وسُريانيٌّ، وقيل: عربيٌّ، يريد أنَّهم يقرؤون كتابَ الله عن ظَهْر قُلوبِهم، ويَجمعُونَه في صُدورِهم»؛ أي: كتبهم محفوظة فيها.

ورُويَ في بعض كُتب التَّفسير في الكتابَينِ في صفة النبيِّ ﷺ وأُمَّتِه: يجتزئ بالبُلْغَةِ (٢)، ويَلْبَسُ الشَّمْلَةَ مع عَصَابَةٍ، وأَناجِيلُهم في صُدُورِهم. ورُويَ في بعض كتب التفسير: «وقرابينهُم من نُفوسِهم» (٣).

قوله: (قرئ: «آيةٌ»، و﴿ مَايَكُ ﴾)، «آيةٌ»: ابنُ كثيرٍ وأبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ، والباقون: ﴿ مَا يَكُ ﴾.

⁽١) قوله: «في صفة الصحابة: معه قوم صدورهم أناجيلهم» سقط من (ط).

⁽٢) وهي القَدْرُ اليسير من الطعام. ولتهام الفائدة انظر: «الكشف والبيان» للثعلبي (٤: ٢٩٢).

⁽٣) وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩٩٠٣) من حديثِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه.

ذلك، ثمّ قال: ﴿ أُولَمْ يَكُفِهِمْ ﴾ آيةً مُغنيةً عن سائرِ الآيات ـ إن كانُوا طالِبينَ للحقِّ غيرَ مُتعنِّتين _ هذا القرآنُ الذي تدومُ تلاوتُه عليهم في كُلِّ مكانٍ وزمان، فلا يزالُ معهم آيةً ثابتةً لا تزولُ ولا تضمَحِل. كما تزولُ كلُّ آيةٍ بعدَ كونها، وتكونُ في مكانٍ دونَ مكان.

إِنَّ فِي مثلِ هذه الآيةِ الموجودةِ فِي كلِّ مكانٍ وزمانٍ إلى آخرِ الدَّهرِ ﴿لَرَحْكَةُ ﴾: لَنِعمةً عظيمةً لا تُشكر، وتذكرةً ﴿لِقَوْمِ يُؤْمِنُونَ ﴾ وقيل: أَوَلَم يكفِهِم، يعني: اليهودَ

قوله: (هذا القرآنُ الذي تَدُوم تلاوتُه عليهم في كلِّ مكانٍ) إلى آخره، هذه المُبالَغاتُ إنَّما نَشأتْ من وضع ﴿ إِنَّا آَنَرُلْناۤ إِلَيْكَ ٱلْكِئنَبَ ﴾ موضع «القرآنِ»؛ لأنَّه مشتملٌ على صيغة التَّعظيم، فدلَّ على عظمة المنزَّل، واللّام في ﴿ ٱلْكِتَبَ ﴾ للجنس، فدلَّ على الكمالِ، أو للعهد فدلَّ على ما عُرف واشتُهر في البلاغة.

ثم في استئنافِ ﴿يُتَّلَىٰ﴾ وتَخصِيصِه بالمضارع وجَعْلِه علَّةً للمنزَّل الدلالةُ على الاستمرار زمانًا ومكانًا، وإليه الإشارةُ بقوله: «هذا القرآن الذي تَدُوم تِلاوتُه عليهم في كلِّ مكانٍ وزمانٍ»، ثم تعليل الجملة بقوله: ﴿إِنَ فِ ذَلِكَ لَرَحْكَةً ﴾ تَتْمِيمٌ لذلك المعنى.

قوله: (إنَّ في مِثْل هذه الآيةِ الموجودةِ) المِثْلُ: يُستعمل كنايةً عن ذات الشَّيء إذا كان متَّصفًا بأوصاف يَشترك فيها غيرُه تحقيقًا أو فرضاً، وهاهنا لمَّ وَصَف القرآنَ بتلك الصفاتِ الفائقةِ وعقَّب بقوله ذلك لِيُستحضرَ بجميع صفاتِه، وآذَنَ بأنَّ القرآنَ جديرٌ بأنْ يكونَ رحمةً وذِكْرى، لِمَا له تلك الخِصَالُ الكاملةُ على سبيل التَّعليل. والقولِ الكُلِّي، حَسُنَ أن يُقالَ: إنَّ في مثل هذه الآيةِ كذا وكذا، ونَظيرُه في الكناية قولهُم: العَربُ لا تَخْفِرُ الذِّمَمَ.

قوله: (﴿ لَرَحْمَكَ أَ ﴾ لَنِعْمَةً عظيمةً لا تُشْكَرُ ﴾ يُريد: أنَّ التَّنكيرَ في ﴿ لَرَحْمَكَ وَذِكَرَى ﴾ للتَّعظيم، وأنَّها رحمة لا يُقادَرُ قَدْرُها، وتَذكرةٌ ؛ أي: تَذْكرة للمؤمنينَ. وفيه تعريضٌ بمَن لم يَرفعْ به رأسًا، ويقترحُ آياتٍ غيرَها، لا نِسْبة بينَها وبينَها، يعني: أَوْلَيْناهُم تلكَ النِّعمةَ المُتكاثِرةَ الفوائدِ لِيَشْكُروها ويَعْرفوا حقَّها بأنْ يؤمنوا، وهم عَكسوا وكَفَروا بها وقالوا: لولا نُزِّل عليه آيةٌ.

أنّا أنزَلنا عليك الكِتابَ يُتلى عليهم بتحقيق ما في أيديهم من نَعتِك ونَعتِ دينِك. وقيل: إنّ ناسًا من المُسلِمين أتوا رسولَ الله ﷺ بكَتِفِ قد كتبُوا فيها بعض ما تقولُ اليهود، فلمّا أن نظرَ إليها ألقاها وقال: كفي بها حماقة قوم أو ضلالة قوم أن يَرغَبُوا عمّا جاءَهم به نبيّهم إلى ما جاء به غيرُ نبيّهم، فنزلت. والوجه: ما ذكرنا. ﴿كَفَن عِمّا جاءَهم به نبيّهم ألى ما جاء به غيرُ نبيّهم، فنزلت. والوجه: ما ذكرنا. ﴿كَفَن بِاللّهِ بَيْنِي وَيَيْنَكُمُ مَّ شَهِيدًا ﴾ أنّي قد بلّغتُكُم ما أُرسِلتُ به إليكم وأنذَرْتُكم، وأنّكم قابلتُمُونِ بالجحدِ والتّكذيب، ﴿يَعْلَمُ مَا فِي السّمَونِ وَالْأَرْضِ ﴾ فهو مُطّلعً على أمري وأمرِكُم، وعالِمٌ بحقي وباطِلكُم ﴿وَالّذِينَ عَامَنُواْ بِاللّهِ ﴾ منكم، وهو ما تعبُدونَ من دُونِ الله ﴿وَكَ فَرُواْ بِاللّهِ ﴾ وآياتِه ﴿أُولَئِيكَ هُمُ ٱلْخَسِرُونَ ﴾ المَعْبُونونَ في صَفقتِهم؛

قوله: (إنَّ ناسًا منَ المسلمينَ) الحديث، من رواية الدارميِّ عن يَحيى بنِ جَعْدةَ قال: أَيَ النبيُّ عَلَيْ بكَتِفٍ فيه كتابٌ، فقال: «كفى بقوم ضَلَالًا أنْ يَرْغَبُوا عمَّا جاء به نَبيَّهم، إلى ما جاء به غيرُ نَبيِّهم، أو كتابٍ غيرِ كتابِهم» (١)، فأنزلُ اللهُ ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ ﴾ الآية.

قوله: (والوَجْهُ ما ذَكُرْنا) أي: المعنى: أَوَلَمَ يَكْفِهِم آيةٌ مُغْنيةٌ عن سائر الآياتِ؟ لأنّه لا يلزمُ (٢) منَ الوَجْه الثاني كَوْنُه معجزة بالغة حَدَّ الإعجازِ والكَمالِ، ومِنَ الثالث كَونُه معجزة أصلًا، والكلامُ في المُعجِزة كقولهم: «لولا أُنزل عليه آيةٌ»، يدلُّ عليه ما في «المعالم» (٣) و «المطلع»: هذا جوابٌ لقولهم: «لولا أُنزِلَت عليه آيةٌ من ربّه».

قوله: (المَغْبُونونَ في صَفْقَتِهم) إشارةٌ إلى أنَّ قولَه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْبَطِلِ وَكَفَرُواْ بِاللَّهِ ﴾ استعارةٌ للاستعارة، فإنَّ الحُسْرانَ لِاستعارة فإنَّ الحُسْرانَ لا يُستعمل حقيقة إلّا في التِّجارة المُتعارَفةِ. شَبَّه استبدالَ الكُفرِ بالإيهان المُستَلْزِمِ للعقابِ بالاشتراء المُستَلْزِم للخُسْرانِ.

⁽١) أخرجه الدارمي (٤٧٨) و(٤٩٥) بإسنادٍ مرسلِ صحيح.

⁽٢) في (ط): «لأنه لا يعلم».

⁽٣) «معالم التنزيل» (٦: ٢٥٠).

حيثُ اشتَرَوْا الكُفرَ بالإيهان، إلَّا أنّ الكلامَ وردَ مَورِدَ الإنصاف، كقولِه: ﴿وَإِنَّا أَوْ النَّاكُمُ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [سبأ: ٢٤]، وكقَولِ حسّان:

فشَرُّكُم لِخَيرِكُم الفِداءُ

ورُوِيَ أَنَّ كعبَ بنَ الأشرفِ وأصحابَه قالُوا: يا مُحَمَّد، مَن يَشْهَدُ لك بأنك رسولُ الله؟ فنزَلَت.

قوله: (إلّا أنَّ الكلامَ وَرَدَ مَوْرِدَ الإنصافِ) أي: على أُسلوبِ الاستدراجِ والكلامِ النُصِفِ (١)، وذلك أنَّ قولَه: ﴿ قُلْكَفَى بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ شَهِيدًا يَعْلَمُ مَا فِ السَّمَوْتِ النُصِفِ وَالْأَرْضِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ، لكن لم يُكافِحْ به مَنْ خُوطِبَ بأنْ لم يَقُلْ: والذين آمنوا بالباطل منكم، بل جيءَ به عامًّا على الغيبةِ، ولم يُصرِّحْ بها كان منهم من الجحد والتَّكذيبِ ليتفكّروا فيه، ويَنظُروا: هل هم من الجاحِدينَ للحقِّ أو مِنَ الذين آمنوا بالله وكَفَروا بالطَّاغوتِ أو خلافِه، أو الجاحِدينَ للحقِّ أو مِنَ الذين آمنوا بالله وكَفَروا بالطَّاغوتِ أو خلافِه، أو كانوا عُجِينَ أو مُن الذينَ مَن النُهُ اللهِ وكَفَروا بالطَّاغوتِ أو خلافِه، أو كانوا عُجِينًا أن حسّانَ وَبَّخ المخاطَبَ في صَدر البيت بقولِه:

أَمَّهُ جُوهُ ولستَ له بكُفْء (٢)

ثم أَبرزَ الكلامَ على الإنصافِ حيث لم يُبَيِّنِ الشَّريرَ والخَيِّرَ بقوله: فشَرُّكُما لِللهِ الفِداءُ

فقولُه: «إلا أنَّ الكلام وَرَد» متعلِّقٌ بقوله: «فهو مُطَّلِعٌ على أَمْري» إلى آخِره؛ يعني: كان مِنْ ظاهرِ ما يَقتضيه الكلامُ أنْ يُقالَ: عالمُ بحَقِّي وباطِلِكُم، والذين آمنُوا بالباطِلِ منكم، إلى آخِره، ولكنَّ الكلامَ وَرَدَ مَورِدَ الإنصافِ.

قوله: (من يشهد لك بأنَّك رسولُ الله؟ فنَزلتْ) أي: قولُه: ﴿ قُلْ كَفَى بِأَللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا ﴾.

⁽١) في (ف): «المصنف»، وهو خطأ.

⁽٢) سبق تخريجه.

[﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَوْلَا أَجَلُ مُسَمَّى لِجَاءَهُمُ الْعَذَابُ وَلَيَأْبِينَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُهُنَ * يَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةُ إِالْكَيْفِرِينَ * يَوْمَ يَغْشَنْهُمُ الْعَذَابُ مِن فَضِيعُمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ وَيَقُولُ ذُوقُواْ مَا كُنْنُمْ تَعْمَلُونَ * ٥٣-٥٥]

كانَ استِعجالُ العذابِ استِهزاءً منهم وتكذيبًا، والنَّضُرُ بنُ الحارثِ هُو الذي قال: اللَّهمَّ أمطِر علينا حجارةً من السَّماء، كما قالَ أصحابُ الأيكة: ﴿ فَأَسْقِطُ عَلَيْنَا كَسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الشعراء: ١٨٧]. ﴿ وَلَوْلَا آجُلُ ﴾ قد سمّاهُ اللهُ وبيَّنَه في اللَّوح لِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الشعراء: ١٨٧]. ﴿ وَلَوْلاَ آجُلُ ﴾ قد سمّاهُ اللهُ وبيَّنَه في اللَّوح لِعذابِهم، وأوجبَتِ الحكمةُ تأخيره إلى ذلك الأجلِ المسمّى ﴿ لِمَاءَهُمُ الْعَذَابُ ﴾ عاجلًا. والمُرادُ بالأجل: الآخرة، لِم أروي أنّ الله عزّ وجلّ وعد رسولَ الله ﷺ أن لا يُعذّب وقت قومه ولا يستأصِلهم، وأن يُؤخّر عذابَهم إلى يومِ القيامة. وقيل: يومُ بَدْر. وقيل: وقت فنائِهم بآجالهم، ﴿ لَمُحيطةُ ﴾ أي: ستُحيطُ بهم ﴿ يَوْمَ يَغْشَنَهُمُ ٱلْعَذَابُ ﴾ أو هي مُحيطةٌ بهم في الدُّنيا،

فإنْ قلتَ: كيف الجمعُ بين هذا وبينَ قولِه تعالى: ﴿وَأَدْعُواْ شُهَدَآءَكُم مِن دُونِ أَللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٣]؟ لا تَسْتَشْهِدُوا بالله، ولا تقولوا: الله يشهدُ أنَّ ما نَدَّعِيه حقٌّ، كما يقولُه العاجِزُ عن إقامة البَيِّنةِ.

قلت: المراد بالشَّهيد في هذه الآية: إظهارُ المُعجزةِ القاهرة على يَدِه، وإنزالُ هذا الكتاب الذي لا يزال معه آيةً ثابتةً في كلِّ مكانٍ وكلِّ زمانٍ يَشهدُ بذِلك الآيةُ السابقةُ.

قوله: (﴿ لِمَآآءَ هُرُ ٱلْعَذَابُ ﴾ عاجلًا) يدلُّ على هذا المقدَّر قولُه: ﴿ وَلَوْلَآ أَجَلُ مُسَمَّى ﴾، وقولُه: ﴿ وَلَيَأْنِينَهُم بَغْنَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ عطفٌ تفسيريٌّ على ﴿ لِجَآءَهُرُ ٱلْعَذَابُ ﴾؛ نحو: أَعجَبَني زيدٌ وكرمُه.

قوله: (أي: سَتُحيطُ بهم) أي: أصلُ الكلامِ هذا، ولكن جيءَ بالجملة الاسميَّةِ مؤكَّدةً باللهم، و (إنَّ) لِيُؤذنَ بأنَّ إخبارَ الله عن الكائنِ واقعٌ البَّتَة، لِصِدْق وَعْدِه ووَعيدِه؛ نحو قولِه تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحَنَّا لَكَ فَتَحَامُينَا ﴾ [الفتح: ١]، وعلى هذا: ﴿ يَوْمَ يَغْشَنْهُمُ ﴾ منصوبٌ بـ (مُحيطةٌ ».

قوله: (أو هي مُحِيطةٌ بهم في الدُّنيا) تُنزَّلُ إحاطةُ أسبابِ العذابِ بهم منَ الكُفر والمعاصي

لأنّ المعاصيَ التي تُوجِبُها محيطةٌ بهم. أو: لأنّها مآلهُم ومَرجِعُهم لا محالة فكأنّها السّاعةُ محيطةٌ بهم. و ﴿ يَوْمَ يَغْشَنْهُمُ ﴾ على هذا منصوبٌ بمُضْمَر، أي: يومَ يغشاهُمُ العذابُ كانَ كَيْتَ وكَيْت. ﴿ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ ﴾ كقولِه تعالى: ﴿ لَمُم مِن فَوْقِهِمْ ظُللُ مِن كَانَ كَيْتَ وكَيْت. ﴿ مَا كُنُمُ تَعْمَلُونَ ﴾ لَا لَنُونِ والياءِ ﴿ مَا كُنُمُ تَعْمَلُونَ ﴾ النّارِ وَمِن تَخْبِمْ ظُللُ ﴾ [الزمر: ١٦]، ﴿ وَيَقُولُ ﴾ قُرِئ بالنّونِ والياءِ ﴿ مَا كُنُمُ تَعْمَلُونَ ﴾ أي: جزاءه.

[﴿ يَكِعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ فَإِيَّنِي فَأَعْبُدُونِ ﴾ ٥٦]

معنى الآية: أنّ المُؤمِنَ إذا لم يتَسهَّلُ له العِبادةُ في بللا هو فيه، ولم يتمَشَّ لهُ أمرُ دينِه كما يُحِبُّ فليُهاجِر عنه إلى بلَلا يُقدِّرُ أنه فيه أسلَمُ قلبًا وأصحُّ دينًا وأكثرُ عبادةً وأحسَنُ خُشوعًا. ولعَمْري إنّ البِقاعَ تتفاوَتُ في ذلك التَّفاوُتَ الكثير، ولقد جرَّ بنا وجرَّبَ أوَّلُونا، فلَمْ نَجِد فيها دُرْنا ودارُوا أعونَ على قَهرِ النَّفسِ وعصيانِ الشَّهُوة، وأجمَعَ للقَلبِ المُتلفِّت، وأضمَّ للهمِّ المُنتشِر، وأحثَّ على القناعة، وأطرَدَ للشَّيطان، وأبعَدَ من كثيرٍ من الفِتَن، وأضبَطَ للأمرِ الدِّينيِّ في الجُملة؛ من سُكنى حرَمِ الله وجِوارِ بيتِ الله، فلِلهِ الحَمدُ على ما سَهَلَ من ذلك وقدرَّب، ورزقَ من الصَّبرِ وأوزَعَ من بيتِ الله، فلِلهِ الحَمدُ على ما سَهَلَ من ذلك وقدرَّب، ورزقَ من الصَّبرِ وأوزَعَ من

منزلةً إحاطةِ العذاب نَفْسِه؛ إطلاقًا لاسم المسبَّب على السَّببِ.

قوله: (أو لأنَّها مآلهُم ومَرْجِعُهم لا تحالَة) يريد أنَّ «ما» للوُقوع كالواقع لِتَظاهُرِ أسبابِه؛ نحو: مُتْ، وهو من باب المَجازِ باعتبار ما يَؤُولُ.

قوله: (كَيْتَ وكَيْتَ) كنايةٌ عمّا يَقْصُر الوَصفُ عن بَيانِه؛ أي: حَدَثَ ووَقَع أمرٌ عظيمٌ، وخَطْبٌ جَسيمٌ، منَ الانتقام منَ المستهزئين وقَهْرِ المُكذِّبينَ، وتَشَفِّي غَليلِ المؤمنينَ، إلى غير ذلك، ولو قيل: واذكُرْ يومَ يغشاهُم، لم يُفِدْ هذه الفوائدَ.

قوله: (﴿ وَيَقُولُ ﴾ قُرئ بالنُّونِ والياءِ) بالنُّون: ابنُ كثيرٍ وأبو عَمرٍ و وابنُ عامر، والباقون: بالياء (١٠).

⁽١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٥٣.

قوله: (وإيّاكَ عَضَّتْكَ) بالعين المُهمَلة والضّادِ المُعجَمةِ، والفاعلُ مقدَّرٌ، وهو الحربُ، «وإيّاك» منصوبٌ على شَرِيطة التَّفسير.

الأساس: مِنَ المُستعار: عَضَّه الأمرُ: اشتدَّ عليه، وعضَّتْهُ الحربُ.

قوله: (فإيّايَ فاعبُدوا فاعبُدون)، يُريد أنَّ «إيايَ» لا يجوزُ أن يكون مَعْمولًا لهذا المَذْكورِ؛ لأنَّه اشتَعَل عنه بضَميرِه، فوَجَب تقديرُ مُفسِّرٍ، وهو قولُه: «فاعبُدوا» وهو العاملُ في «إيّايَ»، والفاءُ الأُولى جوابُ شرطٍ محذوفٍ والثانية كذلك، لكن أُزيبَ مَنابَه تقدُّمُ المفعول، المعنى: يا عبادي إنَّ أرضي واسعةٌ. وإذا كان كذلك فأَخْلِصُوا لي العبادة أينها كنتُم، فإنْ لم تَتمكَّنوا من الإخلاص في أرضٍ فأخْلِصُوها في أرضٍ تَتمكَّنون منه فيها.

قال الزَّجاجُ: "إيّايَ» منصوبٌ بفعل مضمَر يُفسِّرُه الظّاهرُ؛ أي: فاعبُدوا إيّايَ فاعبُدوا القاعدوني، ولا يجوز انتصابه بالمذكور؛ لأنه مشغول بالضمير. وإذا قلت: "فإيّايَ فاعبُدوا» ف-"إيّايَ» منصوبٌ بها بعدَ الفاء، ولا تنصبه بفعل مُضمَر، كها إذا قلتَ: بزيدٍ فامْرُرْ، فالباء متعلِّقة بـ"امْرُرْ»، وإذا قلتَ: زيدًا فاضربْ، فالفاء لا يَصلُح إلا أن تكونَ جوابًا للشَّرط، كأن قائلًا قال: أنا لا أضربُ عمرًا، ولكنّني أضربُ زيدًا. ثم قلتَ: زيدًا فاضربْ، فجعلتَ تقديمَ الاسم بَدَلًا من لفظك بالشَّرط، كأنك قلت: إذا كان الأمر على ما قَصَدتَ فاضرِبْ زيدًا. هذا مذهبُ جميع البَصريِّنَ (١).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٧٢).

أرضٍ فأخلِصوها لي في غيرِها، ثمّ حُذِفَ الشرطُ وعُوِّضَ من حَذْفِه تقديمُ المفعول، مع إفادةِ تقديمِه معنى الاختصاصِ والإخلاص.

[﴿ كُلُّ نَفْسِ ذَآبِقَةُ ٱلْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾ ٥٧]

لم عبادَه بالحِرصِ على العِبادةِ وصِدْقِ الاهتهامِ بها حتّى يتطلَّبُوا لها أوفَقَ البلادِ وإن شَسعت، أتبعَه قولَه: ﴿ كُلُّ نَفْسِ ذَآبِهَ لَهُ ٱلْمَوْتِ ﴾ أي: واجِدةٌ مرارَتَه وكَرْبَه كما يجِدُ الذائقُ طَعمَ المَذُوق.

قوله: (ثم حُذِفَ الشرطُ وعُوِّضَ مِنْ حَذْفِه تقديمُ المفعولِ، مع إفادةِ تَقْديمِه معنى الاختصاصِ والإخلاص) يعني: لمّا حُذف الشَّرطُ لدلالة الفاعليَّةِ، وعند الحَذْف خَفِيَ أَمرُ المقدَّرِ أَنَّه مِنْ أَيِّ جنسٍ هو، فعُوِّض من ذِكْره تقديمُ المفعولِ معَ إفادةِ تَقْديمِه معنى الاختصاصِ والإخلاصِ، يعني: لمّا حُذف لدلالة الفاعليَّةِ وعندَ الحَذْفِ خَفِيَ أمر المقدَّر أنَّه من أيِّ جنس هو فعوض من ذِكْره تقديمُ المفعولِ(١١)، فإنَّه يُفيد الإخلاصَ ضِمْناً لدلالتِه أنَّه من أيِّ جنس هو فعوض من ذِكْره تقديمُ المفعولِ(١١)، فإنَّه يُفيد الإخلاصَ ضِمْناً لدلالتِه على الاختصاصِ، والاختصاصُ والإخلاصُ من واد (٢) واحدٍ، وإنّا أخَّرْنا المفسَّرَ على المنصوبِ ليُفيدَ الاختصاصَ لاقتِضَاء المقامِ، وهو قولُه: «لأنَّ أَمْرَ دِينِهِم ما كان يَسْتَتِبُ لهم بينَ ظَهْرانيَ الكَفَرة».

قوله: (وإنْ شَسَعَتْ) أي: بَعُدَتْ. الأساس: سَفَرٌ شاسِعٌ، وقد شَسِعَ شُسُوعًا.

قوله: (كما يَجِدُ الذائقُ طَعْمَ المَذُوقِ)، الراغب: الذَّوْقُ: وُجودُ الطَّعم بالفَم، وأصلُه فيها يَقِلُ تَناولُه دُونَ ما يَكْثُر منه، فإنَّه يُقال له الأكلُ، واخْتِيرَ في القرآن لفظُ الذَّوْقِ في العذابِ؛ لأنَّ ذلك _ وإن كان في التَّعارُفِ للقليل _ فهو مُسْتَصْلَحٌ للكثير، فخصَّه بالذِّكر ليَعُمَّ الأَمرَينِ، وكَثُرَ استعالُه في العذاب نحو: ﴿لِيَدُوقُوا ٱلْعَذَابَ ﴾ [النساء: ٥٦]؛ وقد جاء في الرَّحةِ؛ نحو ﴿ وَلَهِنَ أَذَقَنَا ٱلْإِنسَنَ مِنَا رَحْمَةً ﴾ [هود: ٩] (٣).

⁽١) من قوله: «مع إفادة تقديمه» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٢) في (ط): «من باب».

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٣٣٢.

ومعناه: إنّكم ميّتُون فواصِلُون إلى الجزاء، ومَن كانت هذه عاقِبتَه لـم يكُن له بُدٌّ من التَّزوُّدِ لها والاستعدادِ بجَهْدِه.

[﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبُوِّتَنَهُم مِنَ الْجُنَّةِ غُرَفًا تَعْرِي مِن تَعْنِهَا الْأَنَّهَارُ خَلِدِينَ فِهَا أَيْعَ مَ أَجْرُ الْعَلِمِلِينَ * الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَنُوَّكُلُونَ ﴾ ٥٨-٥٩]

﴿لَنُبُوِّئَنَّهُم ﴾ لنُنْ زِلَنَّهم ﴿مِّنَ ٱلْجَنَّةِ ﴾ علاليّ. وقُرِئ (لنُثوِينَّهم) منَ الثَّواء، وهو

قوله: (ومعناه: إنَّكم مَيِّتون فواصِلُون إلى الجزاء) فإنْ قلتَ: لِـمَ خالَفَ التِّلاوةَ حيث أتى بالفاء، وفيها «ثم»، وشَتّانَ ما بينَهما؟

قلت: الفاءُ الكاشفيَّةُ فَصيحةٌ، وليست للتَّعقيبِ المذكورِ؛ لأنَّ بينَ الموتِ والمُثُولِ بَيْن يَدَي الْمَلِكِ الجَبَّارِ فِي دار الجزاء تَراخِيًا؛ ولهذا جيءَ فِي التَّنزيل بـ «ثُمَّ»، كأنَّه قيل: ثمَّ إنَّكم مَيِّتون فتُقبرون، ثم تُنشَرون فواصِلُون عَقِيبَه إلى الجزاء؛ كقوله تعالى: ﴿وَكُنتُمُ أَمُونَا فَأَحَينَكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [البقرة: ٢٨]. وفائدةُ العُدُولِ الإشعارُ بأنَّ ما هو آتِ آت، كأنَّ مَنْ مات فقد قامَتْ قيامتُه، وتَرتَّب عليه الجزاءُ على نحوِ ما مرَّ في قوله: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ إِلْكَفِرِينَ ﴾.

ويُمكن أن تُحملَ «ثُمَّ» على التَّراخي في الرُّتبة، المعنى: يا عبادي الذين آمنُوا، إنْ يَضْعُب عليكم مُفارقة الأُوطانِ والهِجْرةُ إلى دار الغُربة للتَّخلِّي لعبادتي، فاعلَمُوا أنَّ الفُرْقة العُظمى - وهي الموت - لا بدَّ منها؛ لأنَّها مكتوبةٌ على كلِّ نَفْسٍ، ثُمَّ أصعبُ منها الحصولُ في دار الجزاء بَين يَدَي جبّار السَّهاواتِ والأرضِ، يومَ نَضَع الموازينَ القِسْطَ، يومَ ﴿ فَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَكَراً يَرَهُ ﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَكَراً يَهُ هَا بِمَجْهُوده.

قوله: (لَنُتُويَنَّهُم) حمزةُ والكسائيُّ: بالثاء، مِنَ الثَّواءِ، وهي الإقامةُ؛ ساكنة من غير همز، والباقون: بالباء مفتوحة مع الهمزِ^(١).

⁽١) لتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٥٥.

النَّزولُ للإقامة. يُقال: ثَوى في المنزل، وأثوى هو، وأثوى غيرَه وثوى: غيرُ مُتعَدِّ، فإذا تعَدِّى بزيادةِ هَمزةِ النَّقلِ لم يتجاوَزْهُ مَفعولًا واحدًا، نحو: ذَهب، وأذهبتُه. والوجهُ في تعدِيتِه إلى ضَميرِ المُؤمِنين وإلى الغُرَف: إمّا إجراؤُه مَجرى لنُنْزِلنَّهم ونُبوِّئنَّهم. أو حذفُ الجارِّ وإيصالُ الفِعل: أو تشبيهُ الظَّرفِ المُؤقَّتِ بالمبهم. وقرأَ يحيى بنُ وثّاب: (فنِعْمَ)، بزيادةِ الفاءِ ﴿ ٱلَّذِينَ صَبَرُوا ﴾ على مُفارَقةِ الأوطانِ والهجرةِ لأجلِ الدِّين. وعلى أذى المُشرِكين، وعلى الحِكنِ والمصائب، وعلى الطّاعات، وعنِ المعاصي، ولم يتوكّلُوا في جميع ذلك إلّا على الله.

[﴿ وَكَأَيِّن مِن دَآتِةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ ٦٠]

لَـــّا أَمَرَ رَسُولُ الله ﷺ مَن أَسلَمَ بِمكّةَ بِالهُجْرَة، خَافُوا الفَقْرَ وَالضَّيعة. فَكَانَ يَقُولُ الرَّجُلُ منهم: كيفَ أَقَدُمُ بِلدةً ليسَ لي فيها معيشة، فنزلَت. والدَّابّة: كلُّ نَفْسٍ دَبِّتْ على وَجِهِ الأرض، عقلتْ أو لم تَعقِل. ﴿لَا تَحْمِلُهُ لِرَزْقَهَا ﴾ لا تُطيقُ أن تَحْمِلُهُ دَبِّتْ على وَجِهِ الأرض، عقلتْ أو لم تَعقِل. ﴿لَا تَحْمِلُهُ لَا تُطيقُ أَنْ تَحْمِلُهُ

قال مَكِّيُّ: من قرأ بالثاء المثلَّثة من الثَّواء فَ ﴿غُرَفاً ﴾ منصوبٌ بحَذْف حرف الجرِّ؛ لأنَّه لا يتعدَّى إلى مفعولين. ولا يَحسُن أن يُنصبَ «الغُرَف» على الظَّرف؛ لأنَّ الفعل لا يتعدَّى إلى مفعولين، يقول: بَوَّ أنتُ زيدًا منزلًا. وأما قوله: ﴿وَإِذْ بَوَّأْتَ لِإِبْرَهِيمَ مَكَاتَ ٱلْبَيْتِ ﴾ [الى مفعولين، يقول: بَوَّأْتُ زيدًا منزلًا. وأما قوله: ﴿وَإِذْ بَوَّأْتَ لِإِبْرَهِيمَ مَكَاتَ ٱلْبَيْتِ ﴾ [الحج: ٢٦]، فاللّامُ زائدةٌ كزيادتها في ﴿رَدِفَ لَكُم ﴾ [النمل: ٧٧] أي: رَدِفَكُم (١١).

قوله: (أو تَشبيهُ الظَّرفِ المؤقَّتِ بالمُبْهَمِ) أي: المعيَّنِ المَحْدودِ، وهذا أَسْهَلُ في المُنكَّر منه في المُعرَّف في قول القائل:

كما عَسَل الطَّريقَ الثَّعلَبُ(٢)

لِمَا فيها منَ الإبهام، ومثل ﴿غُرَفًا ﴾ في مجيئه ظرفًا منكرًا «أرضًا» في قوله: ﴿أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا ﴾ [يوسف: ٩]. في «المطلع».

⁽١) «مُشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٥٧).

⁽٢) هذا جزء من عَجُزِ بيت لساعدةَ بن جُؤيّة الهذلي، وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٦، ٢١٤).

لضَعفِها عن حَملِه ﴿ أَللَّهُ يَرْزُقُهُمَا وَإِيَّاكُمُ ﴾ أي: لا يرزُقُ تلكَ الدّوابُّ الضِّعافَ إلّا الله،

قوله: (أي: لا يرزق تلك الدَّوابَّ الضِّعافَ^(١) إلا الله) هذا الحَصْرُ مُستفادٌ من بناء ﴿يَرْزُقُهَا ﴾ على الاسم الجامع، ومثل هذا التَّركيبِ يُفيدُ التَّخصيصَ عنده كها مرَّ في «سورة الرعد» عند قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ ﴾ [الرعد: ٢٦].

وقوله: ﴿وَإِيّاكُمُ ﴾ تتميم ومبالغة لمعنى الرازقية في قوله: ﴿اللّهُ يَرْزُقُهَا ﴾، ومِنْ ثَمَّ قال: «ولا يَرزُقكُم أيضًا أيُّما الأقوياءُ إلّا هو وإن كنتم مُطِيقينَ»، ويُمكن أن يُستنبَطَ معنى التَّخصيص من مَضْمون الكلام، وذلك أنَّه تعالى ما حَرَّض المؤمنينَ على المُهاجَرَةِ بقوله: ﴿ يَحِبَادِى اللّهِ مَن مَنْوَا إِنَّ أَرْضِى وَسِعَةٌ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَكَاٰتِن مِن دَابَّةٍ لَا يَحَيلُ رِزْقَهَا اللّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ﴾ إلّا وأنَّهم اعتَقَدوا الضَّياعَ وخافوا الفقرَ، يَدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿ وَهُو السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾.

وتأويلُ المصنّف ﴿وَهُو ٱلسَّمِيعُ ﴾ لقولكم: نخشى الفقرَ والضَّيعةَ، ﴿ٱلْعَلِيمُ ﴾ بها في ضائركم، فمعنى قولِه تعالى: ﴿إِنَّ أَرْضِى وَسِعَةٌ فَإِيّنَى فَأَعْبُدُونِ ﴾؛ أي: إنْ كان أمرُ دينِكُم لا يَسْتَتِبُّ بينَ الكَفَرةِ، فاعلَموا أنَّ أرضي واسعةٌ، فهاجروا إلى ما يَتَمكَّنُ فيه لكم ذلك الأمرُ. وفي لفظ ﴿وَسِعَةٌ ﴾ إشعارٌ بالوَعد من الضّيق إلى السَّعة، وقد أنجَزَ اللهُ وَعْدَه في المدينة.

ولما أراد الوَعْدَ بالتَّوسعةِ في الآخرةِ والتَّسليةِ عن مُفارَقَةِ الوطنِ قال: ﴿ كُلُّ نَفْسِ ذَآيِقَةُ الْمَوْتِ ﴾، وبَنَى عليه: ﴿ وَاللَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَاتِ لَنَبُوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجُنَّةِ ﴾.

ولمّا أَتمَّ أمرَ التَّسليةِ في مُفارَقةِ الأوطان وأراد أن يُزيلَ عنهم خوفَ الفقرِ أتى بقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَنُوَكِّلُونَ ﴾؛ ليكونَ كالتَّخلُّصِ من حديث التَّوسعةِ في الأَمكِنَةِ إلى حديث التَّوسعةِ في الرَّرْقَهَا وَإِيَّاكُمْ ﴾. حديث التَّوسعةِ في الرِّرْقَهَا وَإِيَّاكُمْ ﴾.

ومِنْ ثَمَّ فَسَّر المَصنِّف الصَّبْرَ بقوله: «صَبَروا على مُفارَقَة الأوطانِ»، فيكون هذا الكلامُ نفيًا لِــهَا أَضْمَرُوا في أنفُسِهم من استشعارِ الخوفِ على الفقرِ إذا فارَقُوا أوطانَهم، وإثباتًا

⁽١) في (ف): «الصفات»، وهو خطأ.

ولا يرزُقُكم أيضًا أيّها الأقوياءُ إلّا هُو، وإن كنتُم مُطيقينَ لحَملِ أرزاقِكُم وكَسْبِها، لأنه لو لم يُقْدِرْكُم ولم يُقدِّر لكُم أسبابَ الكسب، لكُنتُم أعجزَ من الدَّوابِّ التي لا تَحْمِل، وعن الحسن: ﴿لَاتَحْمِلُ رِزْقَهَا ﴾ لا تَدَّخِرُه، إنّها تُصبِحُ فيرزُقُها الله. وعن ابنِ عُينَة: ليسَ شيءٌ يَخْبأُ إلّا الإنسانُ والنَّملةُ والفارة. وعن بَعضِهم: رأيتُ البُلبُلَ يحتَكِرُ في حِضْنيه. ويقال: للعَقْعَقِ عَابِئُ إلّا أنه يَنساها، ﴿وَهُو السَّمِيعُ ﴾ لقولِكُم: نخشى الفقرَ والضَّيعة، ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ بها في ضهائِركم.

[﴿ وَلَهِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْفَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّى اللَّهُ فَأَنَّى وَسَخَرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْفَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّى اللَّهُ فَأَنْ

الضَّميرُ في ﴿ سَأَلْتَهُم ﴾ لِأَهلِ مكّة، ﴿ فَأَنَّ يُؤْفَكُونَ ﴾ فكيف يُصرَفُونَ عن تَوحيدِ الله وأن لا يُشرِكُوا به، مع إقرارِهم بأنه خالقُ السّماواتِ والأرض.

لِرازقيَّةِ الله تعالى على التَّوكيد البَليغِ، فيحصلُ الحَصْرُ من معنى نَفْي مُعتَقَدِهم وإثباتِ ما يُخالِفُه.

قوله: (لو لم يُقْدِرْكُم ولم يقدِّرْ لكم)، أَقْدَرَهُ: جَعَلَه قادرًا، وقدَّره له: هَيّاهُ له، وهذا المعنى إنّها استُقِيدَ من عطفِ «إيّاكم» على ضمير الدَّوابِّ، وأنَّهم مشتركونَ معها في العَجْزِ.

قوله: (في حِضْنَيهِ)، الأساس: الحِضْنُ: ما دُون الإبطِ إلى الكَشْحِ، حَضَنتِ المرأةُ وَلدَها، والحامةُ بيضَها ومِحْضَنَةُ الحامةِ، شِبْه قَصعتَينِ مُرَوَّحتينِ تُعمل من الطِّينِ^(١).

قوله: (فكيف يُصرفونَ عن توحيدِ الله)، الجوهريُّ: صَرَفْتُ الرَّجلَ عنِّي فانصَرف، وصَرَف اللهُ عنك الأذى.

و «أن لا يشركوا به» عطفٌ على سبيل التَّفسير على قوله: «تَوْحيدِ اللَّهِ»، و «معَ إقرارِهم» حالٌ من فاعل «يُصْرَفون».

⁽١) عبارة الزنخشري في «أساس البلاغة» (حضن): والحمامةُ في محضنتها، وهي شبه قَصْعةٍ رَوْحاءَ تُعْملُ من الطين.

[﴿ اللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَكُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ٦٢]

قَدَرَ الرِّزقَ وقَتَره بمعنى إذا ضيَّقَه. فإن قلت: الذي رجَعَ إليهِ الضَّميرُ في قولِه: ﴿وَيَقْدِرُ لَهُ ﴾ هُوَ: مَن يشاء، فكأنَّ بَسْطَ الرِّزقِ وقَدْرَه جُعِلا لواحد؟ قلت:

وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الفاءَ في ﴿فَأَنَّى ﴾ جوابُ شرطٍ محذوفٌ مقدَّرٌ بعد جوابِ القَسَمِ السَادِّ مَسَدَّ جواب الشَّرطِ، وهو: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾؛ أي: إذا كان جوابُهم عن قولِه: ﴿مَنَ خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفِكُونَ ﴾، والاستفهامُ ولَّد التَّعجُّب، يعني: كيف يُمنَعون عنِ التَّوحيدِ وهُم مُقِرُّون بأنَّه خالقُ السَّماواتِ.

قوله: (قَدَرَ الرِّزْقَ وقَتَرَه) هذه الآيةُ _ أعني قولَه: ﴿ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ ﴾ _ تكميلٌ لمعنى قولِه: ﴿ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقِ هَا وَإِيَّاكُمُ ﴾، لأنَّ الأوَّل الكلامُ في الـمَرْزُوقِ وعُمومِه، وهذا في الرِّزْقِ وبَسْطِه وقَتْرِه.

وقوله: ﴿ وَلَهِن سَأَلْتَهُم مَّنَ خَلَقَ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ مُعتَرِضٌ لتـوكيدِ معنى الآيتينِ، وتَعرُّضُ بأنَّ الذين اعتَمدتُم عليهم في الرِّزق مقرِّونٌ بقُدرتنا وقُوَّتِنا؛ كقوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُواَلْقُوَّةِ اَلْمَتِينُ ﴾ [الذاريات: ٥٨].

قوله: (الذي رجع إليه الضَّميرُ) يعني: إنَّ الضَّميرَ المجرورَ في قوله عائد إلى «مَنْ»، فيَلْزمُ منه أن يَجعلَ القَبْضَ والبَسْطَ لواحدٍ.

وأجاب أن الضَّميرَ غيرُ عائدٍ إلى «مَنْ»، بل وُضعَ موضعَ «من يشاء»، بجامع كونهما مبهمتين فيتعدد المرزوق، ويجوز أن يرجع إلى «من»، ويُرادَ به شخصٌ واحد، فيتعدد بحَسْبِ أحواله فيبسطُ له تارةً ويُقدِّر له أخرى.

وقلت: يمكُن أن يرجعَ إلى «مَنْ»، ويرادَ به العمومُ بدليل بيانِه بقوله: ﴿مِنْعِبَادِهِ ﴾، فيكونَ التعددُ بحسبِ أشخاصِه، فالمعنى: إنّ الله يبسطُ رزقَ بعضٍ ويُقدِّرُ رزْقَ بعضٍ، كها يقول: أكرمْتُ بني تميمٍ وأهنتُهم، ويريد البعضَ بقرينةِ المقام.

يَحتَمِلُ الوَجْهَيْنِ جَمِعًا: أَن يُريدَ ويَقْدِرُ لَمْن يَشَاء، فوضعَ الضَّميرَ موضِعَ «مَن يشَاء»؛ لأَنّ «مَن يشَاء» مُبهَمٌ غيرُ مُعيَّن، وكان الضَّميرُ مُبهَمًا مثلَه، وأن يريدَ تعاقُبَ الأمرَيْنِ على واحدٍ على حسَبِ المصلَحة ﴿إِنَّ ٱللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيدٌ ﴾ يعلَمُ ما يُصلِحُ العِبادَ وما يُفسِدُهم.

[﴿ وَلَهِن سَأَلْتَهُم مَّن نَزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءُ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَ الْيَقُولُنَ ٱللَّهُ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ ٦٣]

استحمَدَ رسول الله عَلَيْ على أنه ممّنْ أقرَّ بنَحوِ ما أقرُّوا به؛ ثمّ نفعَه ذلك في توحيدِ الله ونفي الأندادِ والشُّركاءِ عنه، ولم يكُنْ إقرارًا عاطلًا كإقرارِ المُشركين؛ وعلى أنهم أقرُّوا بها هُو حجّةٌ عليهم؛ حيثُ نسَبُوا النَّعمةَ إلى الله وقد جَعَلُوا العبادة للصَّنَم، ثمّ قال: ﴿بَلُ أَكَ ثُرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ ما يقُولُون وما فيه من الدَّلالةِ على بُطلانِ الشِّركِ وصحّةِ التَّوحيد. أو: لا يعقِلُون ما تُريدُ بقولِكَ الحمدُ لله، ولا يفطنُون لِمَ حَدِتَ الله عندَ مَقالَتِهم؟

قوله: (يحتمل الوجهين^(۱) جميعًا) اللام للعهد؛ أي: الوجهين المذكورين في السؤال منطوقًا ومفهومًا؛ لأن قوله: «فكأنَّ بَسْطَ الرزقِ وقَدْرَه جعلا لواحد»، والحال أنهما للاثنين.

قوله: (استحمد رسول الله عليه) أي: طلب منه أن يحمده.

الأساس: واستحمدَ الله على خلقِه: بإحسانِه إليهم وإنعامه عليهم.

قوله: (﴿ بَلُ أَكَ تُرُهُمُ لَا يَعَقِلُونَ ﴾ ما يقولون) هذا مبنيٌّ على الوجه الثاني، وهو أنهم أقروا بها هو حُجّةٌ عليهم، وقوله: أو لا يعقلون ما تريد، مبنيٌّ على الوجهِ الأول، وهو قوله: «إنه أقر بنحو ما أقروا به»، والأول أظهر لمُقْتضى بل من الترقي، كأنه قيل: احمَدِ الله على ما أقروا بها هو حُجّةٌ عليهم، وعلى تبكيتِهم وإلزامِهم، بل على جهلهم، وأن ما قالوه دلّ على سَلْبِ عقولهم.

⁽١) في (ف): «للوجهَيْن»، وهو خطأ.

[﴿ وَمَا هَاذِهِ ٱلْحَيَاوَةُ ٱلدُّنْيَا ٓ إِلَا لَهْ وَ وَلِيبٌ وَإِنَ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِي ٱلْحَيَوانُ لَوَ كَانُواْ يَعْلَمُونِ ﴾ ٦٤]

﴿ هَندِهِ ﴾ فيها ازدِراءٌ للدُّنيا وتصغِيرٌ لأمْرِها، وكيف لا يُصغِّرُها وهي لا تَزِنُ عندَه جناحَ بَعوضة، يريد: ما هي لسُرعةِ زَوالها عن أهلِها وموتهم عنها إلّا كها يلعَبُ الصِّبيانُ ساعةً ثمَّ يتفرَّقون. ﴿ وَإِنَ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِي الْحَيَوانُ ﴾ أي: ليسَ فيها إلّا حياةٌ مستَمِرَّةٌ دائمةٌ خالدةٌ لا موت فيها، فكأنّها في ذاتها حياة. والحيوان: مصدرُ «حَيِيَ»، وقياسُه: حَييان، فقُلِبَت الياءُ الثانيةُ واوًا، كها قالُوا: حَيْوة، في اسمِ رجُل، وبه سُمِّيَ ما فيه حياة: حيوانًا. قالوا: اشتَرِ من الموتانِ ولا تشتَرِ من الحَيوان. وفي

قوله: (وهي لا تزِنُ عنده جناحَ بعوضة) مقتبس من قوله ﷺ: «لو كانت الدنيا تزن عندالله جناح بعوضة ما سقى كافرًا منها شربة ماء». أخرجه الترمذي عن سهل بن سعد (١١).

قوله: (وقياسه: حَيَيان) قال أبو البقاء: فقُلبت الياءُ واوًا؛ لئلا يلتبسَ بالتثنية، ولم يَقلب الفاء لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها؛ لئلا يحذف أحد الألفين(٢).

قوله: (وبه سُمِّيَ ما فيه حياةٌ: حيوانًا) قال صاحب «الكشف»: أما قولهم: الحيوان للنفس، فإنه في الأصل مصدر، وسمي به الشخص على تقدير أنه ذو الحياة (٣).

قوله: (اشْتَر من المَوَتان)، الجوهري: الموتَانِ بالتحريكِ خلافُ الحيوان؛ أي: اشْتِر الأرضِينَ والدورَ، ولا تشتر الرقيقَ والدواب. والنَّزَوان من نزا نزوانًا، ونزا الذكر على الأنثى نِزا بالكسر، يقال ذلك في الحافر والظلف والسباع. والنفضان: التحرك، نفضَ رأسَه ينفضُ نفضًا ونفوضًا. واللَّهبان بالتحريك: إيقاد النار، وكذلك اللهيبُ واللَّهبان بالضم.

⁽۱) أخرجه الترمذي (۲۳۲۰) وابن ماجه (۲۱۱۰)، وقال الترمذي: هذا حديثٌ صحيح غريب من هذا الوجه.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٣٥).

⁽٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٤٢).

بناءِ الحَيَوانِ زيادةُ معنى ليسَ في بناءِ الحياة، وهي ما في بناءِ فَعَلانِ من معنى الحَرَكةِ والاضطراب، كالنَّزَوانِ والنَّفضانِ واللَّهَبان، وما أشبهَ ذلك. والحياة: حرَكة، كما أنَّ الموتَ سُكون، فمَجيئُه على بناءِ دالِّ على معنى الحركة، مُبالغةٌ في معنى الحياة، ولذلك اختيرَتْ على الحياةِ في هذا الموضِعِ المُقتضي للمُبالغة. ﴿ لَوَ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾: فلَمْ يُؤثِرُوا الحياةَ الدُّنيا عليها.

[﴿ فَإِذَا رَكِبُواْ فِ ٱلْفُلُكِ دَعُواْ ٱللَّهَ مُعْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا بَعَنْهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ * إِيكُفْرُواْ بِمَا ءَاتَيْنَهُمْ وَلِينَمَنَّعُواْ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ ٢٥-٦٦]

فإنْ قلت: بمَ اتصلَ قولُه ﴿ فَإِذَا رَكِبُواْ ﴾؟ قُلت: بمَحذوفِ دَلَّ عليه ما وصَفَهُم به وشَرَحَ من أمرِهم، معناه: هُم على ما وصفَهُا به من الشِّركِ والعِناد ﴿ فَإِذَا رَكِبُواْ فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُغْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ كائِنِين في صُورةِ من يُخلِصُ الدِّينَ للهُ رَكِبُواْ فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُغْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ كائِنِين في صُورةِ من يُخلِصُ الدِّينَ لله

قوله: (ولذلك اختيرت على الحياة في هذا الموضع) أي: لما فيه من المبالغة اختيرت، وأن المقام يقتضي المبالغة؛ لأنه واقع في مقابل حياة الدنيا، فكما بولغ في قلّةِ ثباتها وسرعة تقضيها حيث جعلت لهوًا ولعبًا تشبيهًا بلعب الصبيان، فإنهم يلعبون ساعة ثم يتفرقون؛ بولغ في دوامها وثباتها، كما قال: «ليس فيها إلا حياة مستمرة دائمة خالدة... فكأنها في ذاتها حياة».

قوله: (هم على ما وُصِفوا به من الشرك والعناد ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا ﴾)، يريد: أن الفاء للتعقيب، وفي الكلام معنى الغاية، كما في قوله تعالى: ﴿ حَقَّى إِذَا كُنتُمْ فِ الْفُلْكِ ﴾ إلى قوله: ﴿ دَعَوُ اللّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [يونس: ٢٢]، يعني: هم مصر وفون عن توحيد الله مع إقرارِهم بأنه الخالقُ مُقِرّون بها هو حجة عليهم في قولهم ﴿ لَيَقُولُنَّ اللّهُ ﴾ حين سئلوا ﴿ مَن نَزّلَ مِن السّمَاءِ ﴾ لاهون بالدنيا، مشتغلون بها هو في وشك الزوال، ذاهلون عن الحياة الأبدية حتى إذا ركبوا في الفلك فحيئذ يرجعون إلى أنفسِهم داعين خاضعينَ مُخلصين له الدين.

يدل على هذا الترتيب قوله تعالى: ﴿ لِيَكُفُرُواْ بِمَا ءَاتَيْنَكُمْ وَلِيَتَمَنَّعُواْ ﴾، فإنه نَشْرٌ لمضمون

من المُؤمِنين، حيثُ لا يذكُرُونَ إلّا الله، ولا يَدْعُونَ معَه إللها آخر. وفي تسميتهم عُلِصين ضَربٌ من التَّهكُم، ﴿ فَلَمّا نَجَنهُمْ إِلَى ٱلْبَرِ ﴾ وآمَنُوا عادُوا إلى حالِ الشّرك: واللّامُ في ﴿ لِيَكْفُرُوا ﴾ محتمِلةٌ أن تكونَ لامَ «كي»، وكذلك في ﴿ وَلِيتَمَغُوا ﴾ فيمَن قرأها بالكسر. والمعنى: أنهم يعودُونَ إلى شركِهم ليكونُوا بالعَودِ إلى شركِهم كافِرينَ بنعمةِ النَّجاة، قاصِدينَ التمَتُّع بها والتَّلذُّذَ لا غير، على خلافِ ما هو عادةُ المؤمِنينَ المُخلِصينَ على الحقيقة: إذا أنجاهُمُ اللهُ أنْ يَشكُرُوا نِعمةَ الله في إنجائِهم، ويجعلُوا نعمةَ الله في إنجائِهم، ويجعلُوا نعمةَ النَّه في إنجائِهم، ويجعلُوا نعمةَ النَّه في أنجائِهم، ويجعلُوا نعمةَ النَّه في أنجائِهم، ويجعلُوا وقراءةُ مَن قَرأَ: (ولْيَتَمتّعوا) بالسُّكونِ تشهدُ له. ونحوُه قولُه تعالى: ﴿ آعْمَلُوا مَا شِئْتُمُ وَوَاءةُ مَن قَرأَ: (ولْيَتَمتّعوا) بالسُّكونِ تشهدُ له. ونحوُه قولُه تعالى: ﴿ آغْمَلُوا مَا شِئْتُمُ وَوَاءةُ مَن قَرأَ: (ولْيَتَمتّعوا) بالسُّكونِ تشهدُ له. ونحوُه قولُه تعالى: ﴿ آغْمَلُوا مَا شِئْتُمُ اللهُ تعالى بالكُفورِ وَان يَعملَ العُصاةُ ما شاءُوا، وهُو ناهِ عن ذلك ومُتوعِدٌ عليه؟ قلت: هو مجازٌ عن وبأنْ يَعملَ العُصاةُ ما شاءُوا، وهُو ناهِ عن ذلك ومُتوعِدٌ عليه؟ قلت: هو مجازٌ عن الخِذلانِ والتَّخْلية، وأنّ ذلك الأمرَ مُتَسخَطٌ إلى غاية. ومثالُه أن ترى الرَّجُلَ قد عزمَ الخِذلانِ والتَّخْلية، وأنّ ذلك الأمرَ مُتَسخَطٌ إلى غاية. ومثالُه أن ترى الرَّجُلَ قد عزمَ

الآيات السابقة من الشرك الذي بَيَّنَ عنه قوله: ﴿فَأَنَّى يُؤْفِّكُونَ ﴾ ومن التمتع بالدنيا المُومَأ إليه بقوله: ﴿وَمَا مَلِهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ مَا اللَّهِ اللَّهِ مَا لَكُنَّا إِلَّا لَهُوٌّ وَلَهِبٌ ﴾.

قوله: (من قرأ: «وَلْيَتَمتَّعُوا» بالسكون) ابن كثير وقالون وحمزة والكسائي، والباقون: بكسر اللام.

قال مكي: مَنْ كَسرها جَعلَها لام «كي»، ويجوز أن يكون لام أمر، ومن أسكنَها فهي لامُ أمرٍ لا غير. ولا يجوز أن يكون مع الإسكان لام «كي»، لأنّ لام «كيْ» خُذِفَتْ بعدها «أن»، فلا يجوزُ حذْفُ حركتِها أيضًا لضعفِ عواملِ الأفعال.

قوله: (﴿ أَغْمَلُوا مَا شِنْتُمْ ﴾ [فُصِّلَت: ٤٠])، فالأمر للتهديد.

قوله: (مُتسخَّط)، الأساس: سَخِط عليه سُخْطًا، وهو مَسْخوطٌ عليه، وأسخطه: أعطاه قليلًا، فَتسخَّطه: لم يرضه، والبِرُّ مَرضاة للربِّ مَسْخَطةٌ للشيطان، ولا يَتعرَّضُ لسُخْطةِ الملك.

على أمر، وعندَك أنّ ذلك الأمرَ خطأ، وأنه يؤدّي إلى ضَرَرٍ عظيم، فتُبالِغَ في نُصحِه واستِنْزالِه عن رأيه، فإذا لم تَرَ منه إلّا الإِباءَ والتَّصميم، حَرِدْتَ عليه وقلت: أنتَ وشأنُك وافعلْ ما شئت، فلا تُريدُ بهذا حقيقة الأمر. وكيفَ والآمِرُ بالشَّيءِ مُريدُ له، وأنتَ شَديدُ الكراهةِ مُتحسِّر، ولكنَّك كأنك تَقُولُ له: فإذْ قدْ أبيتَ قَبُولَ النَّصيحة، فأنتَ أهلٌ لِيُقالَ لَك: افعلْ ما شئتَ وتُبعَثُ عليه، لِيتبَّينَ لك إذا فعلتَ صحّة رأي النَّاصح وفسادَ رأيك.

[﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَا جَعَلْنَا حَكَرَمًا ءَامِنَا وَيُنَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ أَفَهِٱلْبَطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَكُفُرُونَ﴾ ٦٧]

كانتِ العرَبُ حولَ مكّة يغزُو بعضُهم بعضًا، ويتغاوَرُون، ويتناهَبُون، وأهلُ مكّة قارُّونَ آمِنون فيها، لا يُغْزَونَ ولا يُغارُ عليهم مع قلَّتِهم وكثرةِ العرَب، فذكَّرهُمُ اللهُ هذه النَّعمةَ الخاصّةَ عليهم، ووبَّخَهُم بأنَّهم يُؤمِنونَ بالباطلِ الذي هُم عليه، ومِثلُ هذه النِّعمةِ المكشُوفةِ الظاهِرة، وغيرِها من النِّعمِ التي لا يَقْدِرُ عليها إلّا اللهُ وحدَه، مكفورةٌ عندَهُم.

[﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللّهِ كَذِبًا أَق كَذَبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥ أَلَيْسَ فِي جَهَنَمَ مَثْوَى لِلْكَيْفِرِينَ ﴾ 7٨]

افتراؤُهم على الله كَذِبًا: زعمُهُم أنّ لله شَريكًا. وتكذيبُهم بها جاءَهُم من الحقّ: كُفرُهم بالرَّسولِ والكِتاب. وفي قولِه: ﴿لَمَّا جَآءَهُ ﴾ تَسْفيهٌ لهم، يعني:

قوله: (والآمِرُ بالشيء مريدٌ له) يعني: أمر الكافر بالإيهان، فلا يكون مريدًا للكفر منه. هذا مذهبه. وعند أهل السنة: يجوز أن يكون الأمر على خلاف المراد؛ لأن الله تعالى أمر فرعون بالإيهان ولم يرد منه إلا الكفر.

قوله: (وتُبعَثُ عليه)، الأساس: بعثه على الأمر، وتباعثوا عليه.

لم يَتَلَعْثَمُوا في تَكذيبِه وقتَ سمِعُوه، ولم يفعَلُوا كما يفعَلُ المراجيحُ العُقولِ المُثبِتُون في الأُمور: يسمَعُونَ الخبرَ فيَستَعمِلُونَ فيه الرَّوِيَّةَ والفِكر. ويَسْتَأْنُونَ إلى أَن يَصِحَّ لَمُم صِدقُه أَو كَذِبُه، ﴿ أَلِيْسَ ﴾ تقريرٌ لثَوائِهِم في جَهنَّم، كقولِه:

ألستُم خيرَ مَنْ رَكِبَ المطايا

قال بعضُهم: ولو كانَ استِفهامًا ما أعطاهُ الخليفةُ مئةً من الإبل. وحقيقتُه: أنّ الهمزَةَ همزةُ الإنكارِ دخلتْ على النَّفي، فرجَعَ إلى معنى التَّقرير، فهما وجهان، أحدُهما:

قوله: (لم يَتَلَعثَموا)، الجوهري: أبو زيد: تلعثم الرجل في الأمر: إذا مكث فيه وتأنى. وقال الخليل: نكل عنه وتبصّر.

قوله: (المراجيح العقول)، ومن المجاز: رجل راجح العقل، وفلان في عقله رجاحة، وفي خُلقه سَجاحة.

قوله: (ويَسْتَأْنُون)، تأنى في الأمر واستأنى، يقال: تأنَّ في أمرك: اتَّئِد، واستأنيت فلانًا: لم أعجله، واستأنى: رفق. في «الأساس». هذا كُله معنى ﴿لَمَا ﴾ في ﴿لَمَا جَآءَهُ، ﴾.

قوله: (ألستُم خيرَ مَن ركبَ المطايا)، تمامه:

وأندى العالمين بطونَ راح(١)

يقال: نَدِيَتْ كَفُّه بكذا؛ أي: جادت، يعني أكثرهم عطاء. قيل لما مدح الشاعر الخليفة بهذه القصيدة وبلغ البيت وكان متكتًا فاستوى جالسًا فرحًا، وقال: مَنْ مَدحَنا فليمْدَحْنا هكذا، وأعطاه مئة من الإبل.

قوله: (وفيها وجهان) ويروى (٢): «فهما» بغير واو. قيل: ضميُر التثنية مُبْهَمٌ فُسَّرَ بِعُوله: «وألا بقوله: «و

⁽١) لجرير في «ديوانه» ص٩٣، من قصيدةٍ يمدح بها عبد الملك بن مروان.

⁽٢) أي: في نُسَخ «الكشاف»، وهذه الرواية توافق ما بين أيدينا منه.

ألا يَثُوُونَ في جهَنَّم، وألا يستَوْجِبونَ الثَّواءَ فيها، وقد افتَرَوا مثلَ هذا الكَذِبِ على الله، وكَذَّبُوا بالحقِّ هذا التَّكذيب. والثاني: ألم يَصِحَّ عندَهُم أنّ في جَهنَّمَ مثوًى للكافِرين، حتى اجتَرَؤوا مثلَ هذهِ الجُرأة؟

[﴿ وَٱلَّذِينَ جَنْهَدُواْ فِينَا لَنَهْ دِيَنَّهُمْ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ ٢٩]

أَطلَقَ الْمُجاهدةَ ولَم يُقيِّدُها بِمَفعول؛ لِيَتناوَلَ كُلَّ ما يجبُ مُجاهَدَتُه من النَّفسِ الأُمّارةِ بالسُّوءِ والشَّيطانِ وأعداءِ الدِّين، ﴿ فِينَا ﴾ في حقِّنا ومِن أَجْلِنا ولِوَجهِنا خالصًا،

يستوجبون الثواءَ فيها وقد افتروا» هذا مستفاد من جعل التعريف في «الكافرين» للعهد، وتنزيله منزلة المضمر إشعارًا بالعِليَّة.

قوله: (والثاني: ألم يصحَّ عندهم أن في جهنم مثوىً للكافرين) على أن التعريف للجنس، فيلزم منه إدخالهم في ذلك الحكم بطريق برهاني.

قوله: (﴿ فِينَا ﴾ في حَقِّنا ومن أجلِنا ولوَجهنا) أكّد تفسيرَ «فينا» وترقّى فيه، وذلك لاستعمالِ «في» وإدخالها على صيغةِ التعظيم، كأنه أريد أنّ حَقيقة المجاهدة مكائمًا ومستقرّها أن تكونَ في الله وفي ذاته لا يتجزّأُ منها شيءٌ إلى مكانٍ آخر، وهو كناية إيهائية.

قال خُبيبٌ الأنصاريُّ المقتول صَبْرًا:

فلستُ أبالي حين أُقتلُ مُسلماً على أيِّ شِقِّ كان للهِ مَصْرعي وذلك في ذاتِ الإلهِ وإن يشَأْ يُباركْ على أوصالِ شِلْوٍ مُمَزَّع

الممزَّع: المُفرَّق، والمقسَّم والشَّلُوُ: العضْوُ، وحديثُه بطولهِ مذكور في «صحيح البخاري» و«سنن أبي داود» (١) عن أبي هريرة. ألا ترى كيف أظهَر الإخلاصَ حتى علَّق البركةَ بالمشيئة.

وقال جعفر الصادق رضي الله عنه: المجاهدةُ صدقُ الافتقارِ، وهو انفصالُ العبدِ من نفسه واتصالُه بربه. وقال: من جاهد بنفسِه لنفسِه وصلَ إلى كرامةِ ربه، ومن جاهد بنفسِه لربه وصل إلى ربه (٢).

⁽١) «صحيح البخاري» (٣٠٤٥)، و «سنن أبي داود» (٢٦٦٢)، ورواية أبي داود دون ذكر الشعر.

⁽٢) انظر: «حقائق التفسير» للسلمي (٢: ١٢٢).

﴿ لَنَهُ دِينَهُمْ سُبُلُنَا ﴾ لنزيدَ فَهُم هِدايةً إلى سُبُلِ الخيرِ وتوفيقًا، كقولِه تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اَهْتَدَوَا فَيَا عَلِمُوا زَادَهُمْ هُدَى ﴾ [محمّد: ١٧]، وعن أبي سُلَيانَ الدّارانيّ: والذينَ جاهدُوا فيها عَلِمُوا لنَهدِينَّهُم إلى ما لم يَعْلَمُوا. وعن بعضِهم: مَن عَمِلَ بها يعلَمُ وُفِّقَ لِم الايعلَم. وقيل: إنّ الذي تَرى من جَهلِنا بها لا نَعلَم، إنّها هو من تقصِيرِنا فيها نَعْلَم ﴿ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ لَناصِرُهُم ومُعِينُهم.

وعن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قَرأً سورةَ العنكَبُوتِ كانَ لَهُ منَ الأَجرِ عشرُ حسناتٍ بِعَدَدِ كُلِّ الْمؤمنينَ والمُنافِقين».

قوله: (مَنْ عمِلَ بها يعلمُ وُفِّق لما لا يعلم) مثله قولهم: العلم علمان: علم وراثةٍ وعلمُ دراسة، العارفون صدقَتْ مجاهداتهم فنالوا علومَ الدراسة، وصفَتْ معاملتُهم فمُنحوا علم الوراثة.

قوله: (﴿ لَمَعَ ٱلْمُحَسِنِينَ ﴾ لَنَاصِرُهم ومعينهم)، أفادت النصرة المعيّة فطابق ﴿ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾. قوله: ﴿ جَهَدُواً ﴾ لفظًا ومعنى، أما اللفظ فمن حيث الإطلاق، وأما المعنى فالمجاهد للأعداء يفتقر إلى معين وناصر، ثم إن جملة قوله: ﴿ وَإِنَّ ٱللّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ تذييلٌ للآية مؤكّدٌ بكلمتي التوكيد، محكيٌّ باسم الذات؛ ليؤذن بأن من جاهد بكليته وشراشره في ذاته تجلّى له الربُّ عن اسمِه باسمِه الجامع في صفةِ النصرة والإعانةِ تجليًا تامًّا.

هذه خاتمةٌ شريفةٌ للسورة؛ لأنها مجاوبةٌ لمُفتتَحِها ناظرةٌ إلى فريدةِ قلادتِها ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُثْرَكُواْ أَن يَقُولُواْ ءَامَنُكا وَهُمْ لاَيُفتَنُونَ ﴾ لامحةٌ إلى واسطةِ عِقْدِها ﴿ يَعِبَادِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِنَّ أَن يُثْرَكُواْ أَن يَقُولُواْ ءَامَنُكا وَهُمْ لاَيُفتَنُونَ ﴾ لامحةٌ إلى واسطةِ عِقْدِها ﴿ يَعِبَادِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِنَّ أَرْضِى وَسِعَةٌ فَإِيَّنَى فَأَعْبُدُونِ ﴾، وهي في نفسها جامعة فاذة، ولهذا قال: ليتناولَ كل ما يجبُ مجاهدته من النفس الأمارة بالسوء والشيطانِ وأعداءِ الدين.

تمت السورة، حامداً لله ومُصَلِّيا ومسلِّماً

سورةُ الرُّوم مَكِّيّــةُ، وآياتُها ستُّون ﴿ ﴿ الْهُ الْهِ الْهِ

[﴿ الْمَدَ * غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي آدَفَ الْأَرْضِ وَهُم مِّنْ بَعْدِ غَلِيهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بِضَعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبَّلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَبِلْإِ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ عَنْ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مَن يَشَكَآهُ وَهُو الْعَنْ نِرُ الرَّحِيمُ ﴾ ١-٥]

القِراءةُ المشهورةُ الكثيرة: ﴿غُلِبَتِ ﴾ بضَمِّ الغَين، و﴿سَيَغْلِبُونَ ﴾ بفَتحِ الياء. والأرض: أرضُ العرَب، لأنَّ الأرضَ المعهُودةَ عندَ العربِ أرضُهم. والمعنى: غُلِبُوا في أدنى أرضِ العرَبِ منهُم وهي أطرافُ الشّام. أو: أرادَ أرضَهُم، على إنابةِ اللّام منابَ المُضافِ إليه، أي: في أدنى أرضِهِم إلى عَدُوِّهِم. قالَ مُجَاهد: هي أرضُ الجزيرة، وهي

سورةُ الرُّوم مكِّيَّةُ، وآياتُها ستُّون ﴿ اللَّهُ الْمِثْلِ اللَّهِ ال

قوله: (في أدنى أرضِ العربِ منهم) «منهم» متعلِّق بـ«أدنى»، والضَّميرُ للرُّوم.

قوله: (على إنابة اللَّام مَنابَ المضافِ إليه) فعَلى هذا: الأرضُ أرضُ الرُّوم، وإنَّما نَسَب الأدنى إلى عدوِّهم في هذا الوجه؛ لأنَّ «أدنى» من الأمور النِّسبية، فإذا لم يُرد بها أرضَ العرب لابدَّ مِن أرضٍ أخرى، وليست إلا أرضَ عدوِّهم، وهم فارسُ، والقرينةُ ﴿غُلِبَتِ ﴾.

أدنى أرضِ الرُّومِ إلى فارس. وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللَّهُ عنهُما: الأردنُّ وفِلِسطين. وقُرِئَ: (في أَداني الأرض)، والبِضْعُ ما بينَ الثَّلاثِ إلى العَشْر. عن الأصمعيّ. وقيل: احتَرَبتِ الرُّومُ وفارِسُ بينَ أذرُعاتٍ وبُصرى، فغَلَبتْ فارسُ الرُّوم، فبلَغَ الخبرُ مكَّةَ فشقَّ على النَّبِيِّ ﷺ والْمُسلِمين؛ لأنَّ فارسَ مَجوسٌ لا كِتابَ لهم، والرُّومُ أهلُ كتاب، وَفَرِحَ الْمُشرِكُونَ وشَمِتُوا وقالُوا: أنتُم والنَّصارى أهلُ الكتاب، ونحنُ وفارسُ أمِّيُّون، وقد ظَهرَ إخوانُنا على إخوانِكُم، ولنَظْهَرَنَّ نحنُ علَيْكُم، فنزلَت. فقالَ لهم أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: لا يُقْرِرِ اللهُ أعينَكُم، فوَالله لَتَظْهَرَنَّ الرُّومُ على فارسَ بعدَ بِضْع سِنين، فقال له أُيُّ بنُ خَلَف: كذبتَ يا أبا فَصِيل، اجعلْ بينَنا أجلًا أُناحِبُك عليه. والمُناَحَبَة: المُراهَنة، فناحَبَه على عشرِ قلائصَ من كُلِّ واحدٍ مِنهُما، وجَعَلا الأجلَ ثلاثَ سِنين، فأُخبَرَ أبو بكرٍ رضيَ اللَّهُ عنه رسولَ الله ﷺ فقال: البِضعُ ما بينَ الثَّلاثِ إلى التِّسع، فزايَدَه في الخَطَرِ ومادَّهُ في الأجَل. فجعلاها مئةَ قَلُوصِ إلى تِسع سنين. وماتَ أُبِيُّ مِن جُرِحِ رسولِ الله، وظهرَتِ الرُّومُ على فارسَ يومَ الحُدَيبِيَة، وذَلك عندَ رأسِ سبع سِنين. وقيل: كان النَّصرُ يومَ بَدرٍ للفَريقَيْن، فأخَذَ أبو بكرٍ الخَطَرَ من ذُرِّيّةِ أُبيّ، وجاء بهِ إلى رسولِ الله ﷺ فقال: تَصدَّقْ به. وهذه الآيةُ من الآياتِ البيِّنةِ الشَّاهِدةِ

قوله: (يا أبا فَصيل) بالفاءِ والصادِ المُهْمَلة، أكثرُ ما يُطلق «فَصِيل» في الإبل «فَعيل» بمعنى مفعول، وهو ولدُ الناقةِ إذا فُصِل عن أمِّه، ولم تسمع هذه الكنية فيه رضي الله عنه لا في جاهلية ولا في إسلام. ولعل هذا القائل ذهب إلى أنَّ «أبا بَكرٍ» بالفتح في «أبي بَكْر» هو الفَتِيُّ من الإبل، بمنزلةِ الغلامِ من الإنسان، فوُضِع موضعَه الفَصِيل تمليحًا، والله أعلم.

قوله: (ومادَّه في الأَجَل)، النهاية: المُدَّة: طائفةٌ مِن الزَّمانِ تقعُ على القليل والكثير، ومادَّ فيها، أي: أطالهَا، وهي فاعَل من المدِّ، ومنه الحديث: «إن شاؤوا مادَدْناهم»(١).

⁽۱) أخرجه أحمد (۲۷۳۲) والبيهقي في «السنن الكبرى» (۹: ۲۱۸) والطبراني في «المعجم الكبير» (۲: ۱۸ وابن حبان (٤٨٧٢) من حديثِ المسور بن مَخُرُمة رَضِيَ الله عنه، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (۱۸۹۲۸).

على صحة النّبوّة، وأنّ القُرآنَ من عندِ الله؛ لأنّها إنباءٌ عن عِلمِ الغَيبِ الذي لا يعلَمُه إلّا الله. وقُرِئ: (غَلْبِهِم) بسُكونِ اللّام. والغَلْبُ والغَلَبُ مَصدَرانِ كالجَلْبِ والجَلَب، والحَلْبِ والحَلْبِ والحَلْبِ والحَلْبِ والحَلْبِ والحَلْبِ والحَلْبِ والحَلْبِ والحَلْب، وقُرِئ: (غَلَبتِ الرُّوم) بالفتح، وسيعُلبُون، بالضَّم. ومعناه أنّ الرُّوم غَلَبُوا على ريفِ الشّامِ وسيغلِبُهمُ السُلِمونَ في بضع سِنين. وعندَ انقِضاءِ هذه الدُّوم غَلَبُوا على ريفِ الشّامِ وسيغلِبُهمُ السُلِمونَ في بضع سِنين. وعندَ انقِضاءِ هذه المُدَّةِ أخذَ المُسلمونَ في جهادِ الرُّوم، وإضافةُ (غَلَبهم) تَختَلفُ باختِلافِ القِراءَيْن، فهي في إحداهُما إضافةُ المَصدرِ إلى المفعول. وفي الثّانيةِ إضافتُه إلى الفاعل. ومِثالهُا: فهي في إحداهُما إضافةُ المَصدرِ إلى المفعول. وفي الثّانيةِ إضافتُه إلى الفاعل. ومِثالهُا: فهي في إحداهُما إضافةُ المَصدرِ إلى المفعول. وفي الثّانيةِ إضافتُه إلى الفاعل. ومِثالهُا:

قوله: (وقرئ: «غَلَبَتِ الرُّومُ» بالفتح)(١)، روى الترِّمذيُّ، عن أبي سعيد: لما كان يومُ بدرِ ظهرت الرُّوم على فارسَ، فأعجب ذلك [المؤمنين] فنزل: ﴿الْمَ *غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾ إلى قوله: ﴿يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ ٱللَّهِ ﴾ قال: ففرح المؤمنون بظُهور الرُّوم على فارسَ (٢).

قال التِّرمذيُّ: وهكذا قرأ نصرُ بن عليِّ: «غَلَبَت». قال الزَّجاج: قرأ أبو عمرو وحدَه: «غَلبت الرُّوم» بفتح الغين (٣)، والمعنى على ﴿غُلِبَتِ ﴾، وهي إجماع القرّاء، وذلك أن فارسَ كانت قد غلبتِ الرُّومَ في ذلك الوقت، فالرُّوم مغلوبة، فالقراءة ﴿غُلِبَتِ ﴾ (٤).

وقلت: التِّرمذيُّ من الثقات، والتَّوفيقُ بين الرِّوايتينِ أن يُقالَ: إنها نزلت مرَّتين، مرةً في مكَةً؛ ﴿غُلِبَتِ ﴾ بالضِّم، وأخرى يومَ بدرٍ؛ بالفتح^(ه).

وتأويل الفتح ما ذَكره المصنِّف أن الرُّومَ غَلبوا على رِيف الشَّام، وسَيغلبهم المؤمنون في بضع سنين. والرِّيف: أرضٌ فيها زَرعٌ وخَصْب.

⁽١) وهي قراءة عليِّ وابن عمَر وأبي سعيد الخدري وغيرهما. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٥).

⁽٢) أخرجه الترمذي (٢٩٣٥) والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٣٨٩) وغيرهما.

⁽٣) من قوله: «قال الزَّجاج: قرأ أبو عمرو» إلى هنا، سقط من (ح).

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٧٥).

⁽٥) انظر سبب نزول الآية في «سنن الترمذي» (٣١٩٣) و «أسباب النزول» للواحدي ص٢٣٢.

قُلت: كيفَ صَحّتِ المُناحَبةُ وإنّها هي قِهار؟ قُلت: عن قَتادةَ رَحِمَهُ اللهُ تعالى أنه كانَ ذلكَ قبلَ تحريمِ القِهار. ومن مَذهبِ أبي حنيفةَ ومحمَّد: أنّ العُقودَ الفاسدةَ من عُقودِ اللّب وغيرِها جائزةٌ في دارِ الحربِ بينَ المُسلِمينَ والكُفّار. وقد احتجّا على صِحّةِ ذلكَ بِهَا عَقَدَهُ أبو بكرٍ بينَه وبينَ أبي بنِ حلَف.

﴿ مِن قَبَّلُ وَمِنْ بَعَدُ ﴾ أي: في أوَّلِ الوقْتَيْنِ وفي آخِرِهما حينَ غُلِبوا وحين يَغلِبُون، كأنّه قيل: من قَبْلِ كونهم غالِبين، وهو وَقتُ كونهم مَغلُوبين. ومن بعدِ كونهم مغلُوبين، وهُوَ وقتُ كونهم غالِبين، يعني: أنّ كونهم مَغلُوبينَ أوَّلًا وغالِبينَ آخِرًا ليس إلّا بأمرِ الله وقضائِه، ﴿ وَتِلّكَ ٱلْأَيْتَامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١٤٠] وقُرِئ: (مِنْ قَبْلِ ومن بَعْدِ) على الجرِّ من غيرِ تقديرِ مُضافٍ إليه واقتِطاعِه. كأنه قيل:

قوله: (مِنْ قَبْلِ كَوْنهم غالبين)، وهو وقتُ كَونِهم مغلوبينَ ومِن بَعْدِ كونهم مغلوبين، وهو وقتُ كونهم مغلوبين، وهو وقتُ كونهم مغلوبين ووَقْتَ كَوْنهم غالبين بالنِّسبة إلى الآخرِ له اعتبارُ القَبْليَّةِ والبَعْديَّة، فإنَّ الرُّومَ كانوا في أوَّل الأمرِ مغلوبينَ، وفي ثاني الحالِ صاروا غالبينَ، فكونهم مغلوبينَ قبلَ كونهم غالبينَ، وكونهم غالبينَ بعدَ كونهم مغلوبينَ قبل كونهم مغلوبينَ، وذلك أن «قَبْل» و «بَعْد» من الغايات، فلا بدَّ من تقدير المضافِ إليه.

قوله: (وقرئ: «مِنْ قَبْلِ ومِنْ بَعْدِ» على الجرّ)(١)، قال الزَّجاجُ: «إنهم (٢) يُجيزون بالتَّنوين، وبعضُهم بغير التَّنوين، وهذا خطأٌ؛ لأنَّ «قَبْل» و«بَعْد» أصلُهما هاهنا الخفض، ولكن بُنيَتا على الضمِّ؛ لأنَّهما غايتانِ، ومعنى الغايةِ أنَّ الكلمة حُذفت منها الإضافة وجُعلت غايةُ الكَلِمة ما بقي بعدَ الحَذْف، وإنها بُنِيَتا على الضَّمِّ؛ لأنَّ إعرابَهما في الإضافة النَّصْبُ والخفضُ ولا يُرفعان (٣)؛ لأنهما لا يحُدَّث عنهما، استُعملا ظرفَينْ، فلما عُدِلا عن بابهما حُرِّكا

⁽١) لتهامِ الفائدة انظر: «الدرّ المصون» للسمين الحلبي (٩: ٣١) حيث حكى عن الفرّاءِ كسرْهما من غير تنوين، وغلّطه النحاسُ وقال: إنّها يجوزُ من قبلِ ومن بَعْدِ، يعني مكسوراً منوّناً.

⁽٢) يعني النحويين كما صرَّح به الزجّاج.

⁽٣) في (ط): «ولا يرتفعان».

قَبلًا وبَعدًا، بِمَعنى: أَوَّلًا وآخِرًا، ﴿وَيَوْمَبِدِ ﴾ ويَومَ تَغلِبُ الرُّومُ على فارس، ويَجِلُّ ما وعدهُ الله عزَّ وجلَّ من غَلَبَتِهم ﴿يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ وتَغليبه مَن له كِتابُّ على مَن لا كِتابَ له. وغَيظِ مَن شَمِتَ بِهم من كُفَّارِ مَكّة. وقيل: نَصرُ الله: هو إظهارُ صِدقِ المُؤمِنينَ فيها أُخبَرُوا به المُشرِكينَ من غَلَبةِ الرُّوم، وقيل: نَصرُ الله أنه ولّى بعض

بغير الحَركتين اللَّتينِ كانتا له يَدخلانِ بحقِّ الإعراب، وأما وجوبُ بنائهما وذهاب إعرابهما فلأنَّها عُرِّفا من غير جهةِ التَّعريف؛ لأنه حُذف منهما ما أُضيفتا إليه.

وأما الخفضُ والتنوينُ فعلى جَعْلهما نَكرتَينِ، المعنى: للهِ الأمرُ مِنْ تَقَدَّمٍ ومِنْ تأخَّرِ. وأما الكسر بلا تنوين، فذكر الفرّاءُ أنه تُرك على ما كان عند الإضافة، واحتَجَّ بقوله: بين ذِراعَىْ وجبهَة الأسلدِ(١)

وليس هذا القولُ مما يُعرَّج إليه؛ لأنَّ ذِكْرَ المضافِ إليه في البيت يَدلُّ على الآخر(٢).

وقال مكينً: «قبلُ» و «بعدُ» بُنيا؛ لأنّها تعرَّفا بغير ما تتعرَّفُ به الأسهاء؛ لأنَّ الأسهاء تتعرف بالألف واللّام، وبالإضافة إلى المعرفة، وبالإضهار ونحوها، وليس في «قبل» و «بعد» شيءٌ من ذلك، فلما تَعرَّفا بخلاف ما تتعرَّف به الأسهاء وهو حَذفُ ما أُضِيفَ إليهما -خالفا الأسهاء وشابَها الحروف، فبُنيتا كما تُبنى الحروف، وإنّها بُنيتا على الضمِّ لمُشابهتهما المنادى المفرد، إذِ المُنادى يُعرب إذا أضيف (٣).

وقال بعضُهم: إنَّما بُنِيَا؛ لأنَّهما تعلَّقا بها بعدَهما فأشْبَها الحروفَ إذ الحروفُ مُتعلِّقة بغيرها (٤).

ولم أجده في «ديوانه»، وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (٢: ٢٧٧).

⁽١) للفرزدق، وصَدْرُه:

يا مَنْ رأى عارضاً أرِقْتُ له

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٧٥–١٧٧).

⁽٣) «مُشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٥٨).

⁽٤) في (ط): «فأشبها الحرف لتعلقها بغيرها».

الظّالمينَ بعضًا وفَرّقَ بينَ كَلِمِهم، حتّى تفانوا وتَناقَصُوا، وفلَّ هؤلاءِ شوكةَ هؤلاء؛ وفي ذلك قوّةٌ للإسلام. وعن أبي سعيدِ الخُدْرِيِّ رضيَ اللهُ عنه: وافقَ ذلك يومَ بَدر، وفي هذا اليومِ نُصِرَ المؤمنون، ﴿وَهُوَ ٱلْمَكَزِيْرُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ يَنصُرُ عليكُم تارةً ويَنصُرُكُم أخرى.

[﴿وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُحْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُ, وَلَكِكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ * يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ ٱلْخَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْآخِرَةِ هُرْغَافِلُونَ ﴾ ٦-٧]

﴿ وَعْدَاللّهِ ﴾ مَصدَرٌ مُؤَكِّد، كَقُولِك: لكَ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ عُرفًا: لأنّ مَعناه: أعتَرِفُ لكَ بها اعتِرافًا، ووَعَدَ اللهُ ذلك وعدًا؛ لأنّ ما سبقه في معنى (وَعَدَ). ذمَّهُمُ اللهُ عزَّ وجلَّ بأنّهم عُقلاء في أمُورِ الدُّنيا، بُلهٌ في أمرِ الدِّين، وذلك أنّهم كانُوا أصحابَ تجاراتٍ ومكاسِب. وعن الحسن: بلَغَ من حِذْقِ أَحَدِهم أنه يَأْخُذُ الدِّرهَمَ فينقُرُه بأُصبَعِه، فيعلَمُ أرديءٌ هو أمْ جَيِّد. وقولُه: ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ بدَلٌ من قولِه: ﴿ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ وفي هذا الإبدالِ من النُّكتةِ أنه أبدَلَهُ منه، وجَعَلَه بحيثُ يقومُ مقامَهُ ويَسُدُّ مَسدَّه، ليُعلِمَكَ أنه الإبدالِ من النُّكتةِ أنه أبدَلَهُ منه، وجَعَلَه بحيثُ يقومُ مقامَهُ ويَسُدُّ مَسدَّه، ليُعلِمَكَ أنه

قوله: (وفي هذا الإبدالِ(۱) من النُّكتة) إلى آخره، إرشادٌ إلى طريق استنباط المعاني الفائقة من العُدول عن مقتضى الظاهرِ(۱) واجتِناءِ ثمراتِ المَزايا من فُنون (۱) الكِناياتِ، وذلك أنَّ الأصلَ: ولكنّ أكثر الناس يعلمون ظاهرَ ما يتعيَّشون به في الدُّنيا من التِّجارات والمكاسب، ولا يعلمون باطِنها من تجاراتِ الآخرةِ والفوزِ بالفلاح، فوُضِع ﴿لاَيعَلَمُوبَ﴾ والمكاسب، ولا يعلمون باطِنها من تجاراتِ الآخرةِ والفوزِ بالفلاح، فوُضِع ﴿لاَيعَلَمُوبَ﴾ ووُضِع حوضِعَ ﴿يَعَلَمُونَ﴾، ونُكِّر ﴿ظَلِهِرًا﴾ ووُضِع موضِعَ ﴿لاَيعَلَمُونَ﴾؛ ليُفيد سَلْبَ العلم رأسًا _ موضِعَ ﴿يَعَلَمُونَ﴾؛ ليُفيدَ تلك الفوائد.

وقلت: الأَوْلَى أَن يُقالَ: ﴿وَلِنَكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونِ ﴾ أَنَّ «وَعْدَ الله حُقٌّ»، وأنَّ «لله

⁽١) في (ف): «الإيذان»، وليس بصواب.

⁽٢) سقط لفظ «الظاهر» من (ح).

⁽٣) في (ط): «أفانين».

⁽٤) في (ف): «باطِنها»، وهو خطأ.

لا فَرقَ بِينَ عَدَمِ العِلمِ الذي هُو الجهل، وبينَ وُجودِ العِلمِ الذي لا يَتَجاوزُ الدُّنيا. وقولُه: ﴿ ظَلهِرًا مِنَ الْمَيْوَ الدُّنيَا ﴾ يُفيدُ أنّ للدُّنيا ظاهرًا وباطِنًا، فظاهِرُها ما يعرِفُه الجُهّالُ من التَّمتُّع بزَخارِفِها والتَّنعُّم بملاذِّها. وباطِنها وحقيقَتُها أنها بَحازٌ إلى الآخِرة: يُتزوَّدُ منها إليها بالطّاعةِ والأعهالِ الصّالحة. وفي تَنكيرِ الظّاهر: أنهم لا يعلمُون إلّا ظاهِرًا واحدًا من جُملةِ ظَواهِرِها. و ﴿ هُمّ ﴾ الثّانيةُ يجوزُ أن يكونَ مُبتدأ. و ﴿ عَفِلُونَ ﴾ خبرَه، والجملةُ خبرُ ﴿ هُمْ ﴾ الأولى، وأن يكونَ تكريرًا للأولى، و ﴿ عَفِلُونَ ﴾ خبرُ الأولى. وأيّة كانتْ فذِكرُها مُنادٍ على أنهم مَعدِنُ الغَفلةِ عنِ الآخِرةِ ومَقرُّها ومَعْلَمُها، وأنها منهم تَنْجع.

الأمرَ من قبلُ ومن بعدُ»، وأنّه ينصرُ المؤمنينَ على الكافرين، ويَقذفُ بالحقّ على الباطلِ فيدمغُه؛ ليكونَ الدِّينُ كلُّه لله؛ لأنّهم يعلمون ظاهرًا من الحياة الدُّنيا كها قالوا: ﴿إنْ هِيَ إِلّا حَيَاثُنَا ٱلدُّنيَا وَمَا نَحَنُ بِمَبّعُوثِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٩]، وهم عن أسرار الله _ من أنّه تعالى (١) ما خَلَق الخلقَ للّهوِ واللَّعِب، بل خَلقهم ليعرفُوه ويعبدُوه ويتزوَّدوا لدارِ القرارِ _ غافلون كها قال تعالى: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوْةُ ٱلدُّنيَا إِلَّالَهِ وَلَهُ وَ لَكَادَارُ ٱلْآخِرَةُ خَيَّرٌ لِلَّذِينَ يَنْقُونُ أَفَلا تَمْقِلُونَ ﴾ [الأنعام: ٢٣]. ومِنْ ثَمَّ أَتبَع ذلك بقوله: ﴿ أَوَلَمْ يَنَفَكُرُواْ فِي ٓ أَنفُسِمٍ مُّ مَا خَلقَ ٱللهُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُما إِلَا بِاللهِ عَلَى هذا ﴿ وَلَمْ يَنْفَكُمُ وَا فِي ٓ أَنفُسِمٍ مُّ مَا خَلقَ ٱللهُ السَّمَونِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُما لَكُيفِرُونَ ﴾ والنّاسُ النّاسُ، فعلى هذا ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ الجملة استئنافيةٌ لبيانِ مُوجِب جَهْلِهم بوعْد الله، والله أعلم.

قوله: (ومَعلَمها)، الأساس: يقول: هو مَعلَمُ الخيرِ، ومِنْ مَعالِمِه؛ أي: من مَظانّه، وخَفِيت معالمُ الطريقِ؛ أي: آثارُها.

قوله: (وأنَّها منهم تَنْبِعُ وإليهم ترجعُ)، أي: مصدرُها عنهم ومَورِدُها(٢) إليهم، وذلك أن «هم» الأوَّلَ دلَّ على الاختصاص؛ أي: هم الغافلون لا غيرهم، والثاني على التأكيد؛ أي:

⁽١) قولُه: (مِن أنّه تعالى) سقط من (ح).

⁽٢) في (ح) و(ف): «ومرجعها».

[﴿ أَوَلَمْ يَنَفَكَّرُواْ فِي آَنفُسِمٍ مَّ مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَاۤ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلِ مُسَمَّى وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ بِلِقَآمٍ رَبِّهِمْ لَكَيفِرُونَ ﴾ ٨]

﴿فِ أَنفُسِمٍ ﴾ يُحتَمَلُ أن يكونَ ظَرْفًا، كأنّه قيل: أوَلَم يُحدِثُوا التَّفكُّرَ فِي أنفُسِهم، أي: في قُلوبِهم الفارغةِ من الفِكْر، والتَّفكُّرُ لا يكونُ إلّا في القُلُوب، ولكنّه زيادة تصوير لحالِ المُتفكِّرين، كقولِك: اعتقِدْهُ في قلبِكَ وأَضْمِرْه في نفسِك، وأن يكونَ صلةً للتَّفكُّر، كقولِك: تفكّرَ في الأمرِ وأجالَ فيه فكرَه. و﴿مَّاخَلَقَ﴾ مُتعلِّقٌ بالقَولِ المَحدُوف، معناه: أوَلَم يتَفكَّرُوا فيقُولُوا هذا القول. وقيل: معناهُ: فيعلَمُوا، لأنّ في الكلامِ دليلًا عليه، ﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلِ مُسَمّى ﴾ أي: ما خلقها باطلًا وعبنًا بغيرِ في الكلامِ صحيحٍ وحِكْمةٍ بالِغة، ولا لِتَبقى خالدة: وإنّها خلقَها مقرُونةً بالحقِّ مصحُوبةً غَرَضٍ صحيحٍ وحِكْمةٍ بالِغة، ولا لِتَبقى خالدة: وإنّها خلقَها مقرُونةً بالحقِّ مصحُوبةً

هم الذين استقرَّ وثبتَ فيهم الغَفْلةُ بالتَّحقيق، فبالاعتبار الأوَّل يُعلمُ أنَّ ليس للغَفْلة محلُّ سِواهم، وأنها إليهم ترجعُ، وبالثاني تحقَّق أنهم مَعْدِن الغَفْلة ومَعْلَمُها ومَقَرُّها، ومنهم تَنبعُ.

قوله: (وقيل: معناه: فيَعلموا، لأنّ في الكلام دليلًا عليه)، أي: على تقدير (فيَعلَموا)؛ لأنَّ العلمَ نتيجةُ الفِكْرِ.

قوله: (بغير غَرَضِ صحيح)، مذهبه، جَعَلَ الحقّ في مقابل الباطِل، وفسَّره بالعَبَث، والعبثُ: أن لا يكونَ في الحَلْق فائدةٌ، ولـمّا عُلم أنَّ الفائدةَ غيرُ راجعةٍ إلى الله بل إلى المكلَّفين، يجبُ أن يُقالَ: ما خَلَقها إلّا بأنْ تكونَ مساكنَ المكلَّفين ومسارحَ نَظَرِ المتفكِّرين؛ ليعرفُوه فيعبُدوه. فلا يُقالُ: لغرض صحيح؛ لئلّا يُوهم النُّقصان.

قوله: (ولا لتبقى خالدة وإنّما خَلَقها مقرونةً بالحقّ) إلى آخره، مُشعرٌ بأنَّ قولَه: ﴿وَأَجَلِ مُسَمّى ﴾ عطفٌ تفسيريٌّ على قوله: ﴿وِالْحَقِّ ﴾، ولذلك استشهد بقوله: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَكُمْ عَبَثُا وَأَنْكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، وذلك أنَّ هذا في حقّ مُنكِري البعثِ، بدليل تَعْقيبه بقوله: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَآيِ رَبِّهِمْ لَكُيفِرُونَ ﴾ تقريعاً وتوبيخاً(١).

⁽١) قولُه: «تقريعاً وتوبيخاً» سقط من (ح) و(ط).

بالحِكْمة، وبتقديرِ أجلٍ مُسمَّى لا بُدَّ لها من أنْ تَنتهي إليه، وهُوَ قيامُ السّاعة، ووقتُ الحسابِ والنّوابِ والعِقاب. ألا تَرى إلى قولِه تعالى: ﴿ أَفَحَسِبَّتُم ّ أَنَمَا خَلَقْنَكُمْ مَبَثًا وَ الْحَسابِ والنّوابِ والعِقاب. ألا تَرى إلى قولِه تعالى: ﴿ أَفَحَسِبَّتُم أَنَمَا خَلَقْنَكُمْ مَبَثًا. وَأَنكُمُ إلَيْتَنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٥] كيف سَمّى تركَهُم غيرَ راجِعينَ إليه عبنًا. والباءُ في قولِه: ﴿ إِلّا بِالْحَقِ ﴾ مثلُها في قولِك: دَخلتُ عليه بثيابِ السَّفر، واشترى الفرَسَ بسَرْجِه ولجِامِه، تُريد: اشتراهُ وهو مُلتَبِسٌ بالسَّرْجِ واللِّجام، غيرُ مُنفَكِّ عنهُا. وكذلكَ المعنى ما خَلقَها إلّا وهي مُلتَبِسةٌ بالحقّ مُقتَرِنةٌ به، فإنْ قُلت: إذا جَعلتَ ﴿ وَكَالُكَ المعنى ما خَلقَها إلّا وهي مُلتَبِسةٌ بالحقّ مُقتَرِنةٌ به، فإنْ قُلت: إذا جَعلتَ هيَ أقرَبُ إليهم من غيرِها من المَخلُوقات، وهُم أعلَمُ وأخبَرُ بأحوالِها منهم بأحوالِ ما عَداها، فيَتَدَبَرُوا ما أودَعَها اللهُ ظاهرًا وباطنًا من غَرائبِ الحِكمِ الذّالّةِ على التّدبير من غيرها من انتهاء إلى وقتٍ يُجازيها فيه الحكيمُ الذي دبَّرَ أمرَها على الإحسانُ وعلى الإساءةِ مثلَها، حتى يعلَمُوا عندَ ذلك أنّ سائِرَ الخلائقِ على الإحسانُ وعلى الإساءةِ والتّدبير، وأنه لا بُدَّ لها من الانتِهاء إلى ذلك ألوقت، كذلك أمرُها جارٍ على الحِكْمةِ والتّدبير، وأنه لا بُدَّ لها من الانتِهاء إلى ذلك الوقت، والمُرادُ بلِقاءِ ربِّم: الأجَلُ المسَمّى.

[﴿ أُوَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَكَانَ عَنقِبَهُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمَّ كَانُوَا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُواْ ٱلْأَرْضَ وَعَمَرُوهِاَ أَكَثَ مَرُوهَا وَجَآءَتْهُمُ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَاتِ فَمَاكَاتَ اللّهُ لِيَظْلِمُهُمْ وَلَاكِن كَانُوٓ النَّهُ لَيُطْلِمُونَ ﴾ ٩]

﴿ أُوَلَمْ يَسِيرُواْ ﴾ تَقريرٌ لسَيرِهم في البِلادِ ونَظرِهم إلى آثارِ المدّمّرينَ من عادٍ وثَمودَ

قوله: (حتى يَعلموا عند ذلك أنَّ سائرَ الخَلائق كذلك) قال القاضي: لأنَّ نَفْسَ الإنسان مرآةٌ يتجَلّى للمُستَبصِر فيها ما يَتجلّى له في الـمُمْكِنات بأسرها، فإذا تفكَّر فيها تحقَّق له قُدرةُ مُبدِعِها على إعادتها كما أَبدأها(١).

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٢٨).

وغيرهم من الأُمَمِ العاتية، ثُمَّ أَخَذَ يَصِفُ لهم أحوالهَم وأَبّم ﴿ كَانُواْ أَشَدَ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَنَارُواْ ٱلْأَرْضَ ﴾ وحَرَثُوها قال الله تعالى: ﴿ لَاذَلُولُ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ ﴾ [البقرة: ٧١]، وقيل ليقر الحرث: المُثيرة. وقالوا: سُمِّي ثُورًا لإثارَتِه الأرض. وبقَرَة؛ لأنّها تبقُرُها؛ أي تشُقُها، ﴿ وَعَمَرُوهِا ﴾ من عِهارةِ أهلِ تشُقُها، ﴿ وَعَمَرُوهِا ﴾ من عِهارةِ أهلِ مكّة، وأهلُ مكّة: أهلُ وادٍ غير ذي زَرْع، ما لهم إثارة أرضٍ أصلًا ولا عِهارة لها رأسًا فها هُو إلّا تَهكُمُ بِهم، وبضَعْفِ حالهِم في دُنياهُم؛ لأنّ مُعظَمَ ما يَستَظهِرُ به أهلُ الدُّنيا ويتباهُونَ به أمرُ الدَّهُقَنة، وهُم أيضًا ضِعافُ القُوى، فقوله: ﴿ وَكَانُواْ أَشَدَ مِنْهُمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ مُوا الْقُوى والقُدَر. خَلَقَهُمُ هُو أَشَدُ مِنْهُمْ قُوَةً ﴾ [فصلت: ١٥] وإنْ كانَ هذا أبلَغ؛ لأنّه خالِقُ القُوى والقُدَر. في كَلَقَهُمُ هُو أَشَدُ مِنْهُمْ ظلمُوا أَنفُسَهم حيثُ عَمِلُوا ما أَوْجِبَ تَدَمِيرُهم.

[﴿ ثُمَّرَكَانَ عَلَقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَّعُوا ٱلسُّوَأَىٰ أَن كَذَّبُواْ بِنَايَتِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ بِهَا يَسْتَهْزِءُ ونَ ﴾ ١٠]

قوله: (من هذا القبيل) خبرٌ لقولِه: «فقوله وقوله»؛ أي (١): أراد بقوله: «من هذا القبيل» قَبِيلَ التَّهكُّم في قوله: ﴿وَعَمَرُوهِكَا أَكُثُرُ مِمَّا عَمَرُوهَا ﴾ يريد أنه كها أسندَ العِهَارةَ إلى أهل مكّة وهم أهلُ وادٍ غير ذي زرع تهكُّمًا بهم. كذلك نَسَب إليهم القُوَّة في قوله: ﴿أَشَدَ مِنْهُمٌ ﴾ حيث شاركهم مع عادٍ وثمودَ في القوَّة وهم ضِعافُ القُوى تَهكُّمًا، وعلى التَّهكُّم وَرَد قولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوّا أَنَ اللّهَ ٱلّذِي خَلَقَهُمٌ هُوَ أَشَدُ مِنْهُمٌ قُوَّةً ﴾ [فُصِّلَت: ١٥]، وإن كان هذا في التَّهكُم أبلغ؛ لأنَّه لا يُتصوَّر التَّفاوُتُ بينَ الله وبينَ البَشَرِ في القوَّةِ.

قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكن أن يكونَ المرادُ من العِمارةِ الأَبنيةَ من الدُّور والقُصور والحُصون، فعلى هذا لم يكن تَهكُّمًا.

قلت: أين يذهب عليه قولُه تعالى: ﴿وَأَثَارُوا ٱلْأَرْضَ ﴾.

⁽١) هناك زيادة بعد قوله: «أيْ» في (ف)، ويلوحُ عليها أماراتُ الاضطراب والإقحام.

قُرِئَ ﴿ عَنِقِبَةَ ﴾ بالنَّصبِ والرَّفع. و ﴿ اَلسُّوَائَ ﴾ تأنيثُ الأسوا وهو الأقبَح ، كما أنّ الحُسنى تأنيثُ الأحسَن. والمعنى: أنهم عوقِبُوا في الدُّنيا بالدَّمار، ثُمَّ كانت عاقِبَتُهم السُّوائى ؛ إلّا أنه وضَعَ المُظهَرَ مَوضِعَ المُضمَر، أي: العُقوبةُ التي هي أسوأُ

قوله: (قرئ: ﴿عَنِقِبَةَ ﴾ بالنَّصب والرفع) نافعٌ وابنُ كثير وأبو عمرٍو: بالرفع، والباقون: بالنَّصب(١).

قوله: (ثم كانت عاقبتُهم السُّوأى) تقريرٌ لقراءة الرَّفع، ووُضع ﴿ الَّذِينَ اَسَّعُوا ﴾ موضعَ الضَّمير لبيان العلَّة، ثم أُضِيف إليه اسمُ ﴿ كَانَ ﴾، والخبرُ »السوأى ((٢)، وكذا على الوجه الثاني، لكنَّ ﴿ السُّوَاٰكَ ﴾ داخلٌ في حيِّز الصِّلةِ، والخبرُ مقدَّرٌ، ولم يَذكر وَجْهَ قراءة النَّصب.

قال أبو البقاء: مَن نَصَب ﴿ٱلْعَنِقِبَةَ ﴾ جعلها خبرَ «كان»، والاسمُ ﴿ٱلسُّوَأَيّ ﴾ أو ﴿أَن كَذَبُوا ﴾. ويجوز أن يكون ﴿أَن كَذَبُوا ﴾ بَدَلًا من ﴿ٱلسُّوَأَيّ ﴾ أو خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، و﴿ٱلسُّوَأَيّ ﴾ فعلى؛ تأنيث الأسوأ، صفة مصدرٍ محذوفٍ؛ أي: «أساؤوا الإساءةَ السُّوأى»، وإن جعلتَها اسمًا أو خبرًا كان التقديرُ: «العقوبة السّوأى»؛ أي الفعلة السُّوأى (٣).

قال صاحب «الفرائد»: على تقدير قراءةِ النَّصب هو الخبرُ، والاسمُ ﴿أَن كَذَبُوا ﴾ المعنى: كان عاقبةُ الذين فَعَلُوا الفِعْلةَ السَّواْى؛ أي: التَّكذيب؛ أي: لقّاهم شؤم أفعالهم في الكُفر؛ كقوله تعالى: ﴿ فَأَعُقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ، بِمَا أَخُلَفُواْ اللَّهَ ﴾ [التوبة: ٧٧]، فعلى هذا ليس المُظْهَرُ واقعًا مَوقِعَ المُضمَرِ، بل هو كلامٌ يَدخل فيه المَذكورون.

وقلت: لا بدَّ منَ القولِ بوضع المُظْهَرِ موضعَ المُضمَرِ؛ لأنَّ ﴿ ثُمَّ ﴾ هاهنا للاستبعاد؛

⁽١) فمن قرأ بالنصب جعل «عاقبة» خبر كان، و «السوأى» اسمَها، ومن قرأ بالرفع، جعل «عاقبة» اسم كان. والسوأى خبرها لأن الخبر والاسم هاهنا معرفتان. وإذا اجتمع اسهانِ نظرْتَ: فإنْ كان أحدُهما معرفة والآخَرُ نكرة جعِلَت النكرة الخبر والمعرفة الاسم، وإن كانا معرفتين كنتَ بالخيار أيّهما شئتَ جعلتَه اسماً. انظر: «حجة القراءات» ص٥٥٥.

⁽٢) في (ح) و(ف): «والخبر: عاقبتهم السوأى».

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٣٨).

العُقوباتِ في الآخِرة، وهي جهنَّمُ التي أُعِدَّت للكافِرين. و ﴿أَن كَذَبُوا ﴾ بِمَعنى: لأَن كذّبوا، ويجوزُ أن تكونَ (أن) بِمَعنى: أي؛ لأنّه إذا كانَ تَفسيرُ الإساءَةِ التّكذيبَ والاستهزاء؛ كانَتْ في معنى القول، نحو: نادى. وكتَب، وما أشبه ذلك. ووجهُ آخر: وهُوَ أن يكونَ ﴿أَسَّتُوا السُّواَيَ ﴾ بِمَعنى اقتَرَفُوا الخطيئة التي هي أسوأُ الخطايا، و ﴿أَن صَحَدَ بُوا ﴾ عَطفُ بَيانٍ لها، وخَبرُ ﴿كَانَ ﴾ مَخذوفٌ كما يُحذَفُ جوابُ (لـمّا) و(لو)؛ إرادة الإبهام.

[﴿ ٱللَّهُ يَبَّدَوُّا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [1]

﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ أي: إلى ثَوابِه وعِقابِه.

كقوله تعالى: ﴿ أَلْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِى خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظَّلْمَاتِ وَالنُّورُ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَجِيمَ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأنعام: ١] يعني: أيقظناهم من غَفْلتهم بقولنا: ﴿ أَوَلَمْ يَنْفَكُّرُواْ فِي أَنْفُسِهِمُّ مَّا خَلَقَ اللهُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ وَمَا يَبْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ ودَلَلْناهم على طريق الإيقاظ.

والعِبْرةُ بقولنا: ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُواْ فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَكَانَ عَنِقِبَةُ اللَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوَا الْشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾؛ لِيُقلعوا عمّا كانوا عليه منَ العِنَاد والتَّكذيب، ثمَّ بعدَ ذلك لم يكن عاقبتُهم إلّا الفَعْلةَ (١) السَّوأى والتَّكذيب، والله أعلم.

قال القاضي: وُضِع الظّاهرُ مَوضِعَ المُضمَر للدَّلالة على أنَّ ما اقتَضى أن تكونَ تلك عاقبتَهم هو أفعالهُم السّوأي، بمعنى اقتَرفوا الخطيئة (٢).

فعلى هذا: الإساءةُ أعمُّ من أن تكون قوليةً أو فعليةً، وعلى أن تكون «أن» مفسِّرة يجب أن تكونَ قوليةً لا فعليةً؛ ليصحَّ جَعْلُها بمعنى القولِ، وإليه الإشارةُ بقوله: «تفسير الإساءة التكذيب والاستهزاء».

⁽١) في (ف): «الغَفْلة»، وهو خطأ.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٢٩).

وقُرئَ بالياء والتّاءِ.

[﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُبْلِسُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿ وَلَمْ يَكُنَ لَهُم مِن شُرَكَآ يِهِ مَ شُفَعَتُواْ وَكَانُواْ بِشُرَكَآ يِهِمْ كَنْ فِرِينَ ﴾ ١٢-١٣]

الإبلاس: أي يَبقى يائِسًا ساكِنًا مُتحيِّرًا. يُقال: ناظَرْتُه فأَبْلَسَ إذا لم يَنبِسْ ويئِسَ من أَنْ يَحَتَج. ومنه النّاقةُ المِبلاسُ التي لا تَرغُو. وقُرِئَ «يَبْلَسُ» بِفَتحِ اللّام، من أَبلَسه إذا أسكَته، ﴿مِن شُرِكا يَهِم من دونِ الله ﴿وَكَانُواْ بِشُرَكا يَهِم إذا أسكَته، ﴿مِن شُرِكا يَهِم من دونِ الله ﴿وَكَانُواْ بِشُرَكا يَهِم كَانُوا فِي الدُّنيا كافِرين كَافِرين ﴾ أي: يكفُرونَ بإله إليه يَّتِهم ويجحَدُونَها. أو: وكانُوا في الدُّنيا كافِرين

قوله: (قرئ بالياء والتاء) أي: ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ ، قرأ أبو بكر وأبو عمرو: بالياء التَّحتانية (١٠) ، والباقون: بالتاء.

اعلَمْ أَنَّه تعالى لمَّ استَبعدَ (٢) فِعْلتَهم السوأى جاء بالوعيد والتَّهديد، يعني: لا بدَّ من الرُّجوع إلى القادر العظيم الشأنِ الذي بدأَ خَلفَكُم ثم يُعيدكم، فعند ذلك لا مجالَ للتَّكذيب، بل تَبْقون آيسِينَ ساكتينَ متحيِّرين، فوضَعَ المجرمين في قوله: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُبْلِسُ اللَّهُمْ مِّن شُركاً يِهِمْ شُفَعَتُواْ ﴾. المُجْرِمُونَ ﴾ موضعَ الضَّميرِ، يدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَهُمْ مِّن شُركاً يِهِمْ شُفَعَتُواْ ﴾.

قوله: (وقرئ «يَبْلَسُ» بفتح اللام) (٣)، وهو بعيدٌ؛ لأنَّ «أَبْلَسَ» لا يُستعمل متعدِّيًا، وخرجُه أن يكونَ أقام المصدرَ مقامَ الفاعِلِ وحَذَفه، وأقام المضافَ إليه مقامَه؛ أي: «يُبْلس إبلاسَ المجرمين».

 ⁽١) وحُجَّتُها أن المتقدِّم ذِكْرُه غَيْبة، ﴿يَبْدَوُّا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونِ ﴾ فقرُبَ من ذِكْرِ الخلق،
 فجعلا الكلام خبراً عنهم إذْ كان مُتصلاً بذكرهم. ولتهامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٥٦.

⁽٢) في (ح): «استبدَّ»، وما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

⁽٣) وتمن قرأ به: أبو عبد الرحمن السلمي. انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٣١١) و «مختصر شواذّ القرآن» ص ١١٦.

وكُتِبَ ﴿ شُفَعَتَوُا ﴾ في المُصحَفِ بواو قَبلَ الألِف، كما كُتِبَ ﴿ عُلَمَتُوا ابْنَى إِسْرَةَ بِلَ ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، وكذلك كُتِبَتْ ﴿ الشُّوَا فَيَ بِالْفِ قَبلَ الياءِ ؛ إثباتًا للهَمزةِ على صورةِ الحَرفِ الذي منهُ حركتُها.

[﴿ وَيَوْمَ نَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوْمَ إِذِينَفَرَقُونَ * فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّكِلِحَتِ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ * وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِعَابَنَيْنَا وَلِقَاآيِ ٱلْآخِرَةِ فَأُولَتَهِكَ فِي الْمَذَابِ مُحْضَرُونَ ﴾ 18-17]

الضّميرُ في ﴿ يَوْمَ إِذِينَفَرَّ وَ وَ كَ للمُسلِمينَ والكافرين، لذَلالةِ ما بَعدَهُ عليه. وعنِ الحسنِ رضي الله عنه: هو تَفرُّ قُ المُسلِمينَ والكافِرين: هَو لاءِ في عِليِّين، وهَوُلاءِ في الله عنه: هُو تَق الله عنه: فُو قة لا اجتهاعَ بعدَها، ﴿ فِي رَوْضَ إِنَّ فِي الله عنه: فُو قة لا اجتهاعَ بعدَها، ﴿ فِي رَوْضَ إِنَّ الله عنه عنه الله عنه الله عنه المَّوْفِ وَ وَفَ الله الله الله الله الله عنه الله عنه المُولِينَ فيه الأقاويل؛ لاحتهالِه وُجوهَ جميعِ المَسارِ، فعَن مُجاهدِ رضي الله عنه: مُن المَعلَ فيه الأقاويل؛ لاحتهالِه وُجوهَ جميعِ المَسارِ، فعَن مُجاهدِ رضي الله عنه:

قوله: (وكتب ﴿شُفَعَـ وَأَ﴾ في المصحف بواو قَبْل الألفِ...، و﴿السُّوَاَى ﴾ بألفٍ قَبل الباء؛ إثباتًا للهمزة على صُورة الحرف الذي منه حركتُها) قال صاحب «التقريب»: وفيه نظرٌ، إذِ الثانيةُ لا تختصُّ بالمصحفِ، بل هو قياس الخطِّ، وذلك العذرُ لا يستمرُّ في الأُولى، إذ مُقتضاه تأخيرُ الواو عن ألف ﴿شُفَعَـ وَأُ ﴾ (١).

قوله: (مَهلَّل له وجهُه وظَهر فيه أثرُه)، الراغب: الحِبْرُ: الأثرُ المُستَحسَن، ومنه ما روي: «يَخرجَ مِن النَّارِ رَجُلٌ ذهبَ حِبْرُه وسِبْرُه (٢)»؛ أي: جمالُه وبهاؤه. ومنه سمِّي الحَبُرُ، وشاعر

⁽١) لفظ ﴿ شُفَعَتُوا ﴾ هو الموضع الوحيد الذي رسم بهذه الصورة في كتاب الله. «مختصر التبيين» لأبي داود سليهان بن نجاح ص٩٨٦.

⁽٢) أخرجه أبو عُبَيْد في «غريب الحديث» (١: ٨٥).

يُكرَمُون، وعن قَتادة: يُنعَمُون. وعن ابنِ كَيْسان: يُحلَّوْن وعن أبي بكر بنِ عيّاش: التّيجانُ على رُؤوسِهم. وعن وكيع: السّاعُ في الجنّة. وعن النّبيِّ عَلَيْهِ: أنه ذكر الجنّة وما فيها من النّعيم، وفي آخِرِ القوم أعرابيٌ فقال: يا رسولَ الله، هلْ في الجنّةِ من سَماع؟ قال: «نعَم يا أعرابيّ، إنّ في الجنّةِ لنهَرًا حافّتاهُ الأبكارُ من كُلِّ بَيضاءَ خُوصانِيّة، قال: «نعَم يا أعرابيّ، إنّ في الجنّةِ لنهَرًا حافّتاهُ الأبكارُ من كُلِّ بَيضاءَ خُوصانِيّة، يتغنّيْنَ بأصواتٍ لم تَسمَع الحَلائِقُ بمِثلِها قطّ، فذلكَ أفضَلُ نِعم الجنّة اللّه الرّاوي: فسألتُ أبا الدَّرداء: بمَ يتغنّين؟ قال: بالتَّسبيح. ورُوي: «إنّ في الجنّةِ لأشجارًا عليها أجراسٌ من فِضّة، فإذا أرادَ أهلُ الجنّةِ السّماعَ بعثَ اللهُ ريّا من تحتِ العَرْش؛ فتقعُ في أجراسٌ من فِضّة، فإذا أرادَ أهلُ الجراسِ بأصواتٍ لو سَمِعَها أهلُ الدُّنيا لماتُوا طَرَبًا»، ومُعْضَرُونَ ﴾ لا يَغِيبُون عنه ولا يُحفَّفُ عنهُم، كقولِه: ﴿وَمَا هُمُ مِخْرِجِينَ مِنْهَا﴾ [المؤدن عنه ولا يُحفَّفُ عنهُم، كقولِه: ﴿وَمَا هُم بِخُرِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧]، ﴿لاَيُفَتَرُعَنَهُم ﴾ [الزخرف: ٧٥].

[﴿ فَسُبْحَنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِٱلسَّمَنُونِ وَٱلْأَرْضِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَيِّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَيُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تَخْرَجُونَ ﴾ ١٧-١٩]

عبِّر، وشعر مُحبَّر، وثوبٌ حَبِير محسَّنٌ، والحَبْر: العالم؛ لما يبقى من أثر علومهم في قلوب الناس، ومن آثار أفعالهم الحَسَنةِ المقتدى بها، وإليه أشار عليٌّ رضي الله عنه بقوله: العلماءُ باقون ما بقي الدهرُ، أعيائهم مفقودةٌ، وآثارُهم في القلوب موجودةٌ (١). وقولُه تعالى: ﴿فِ رَوْضَكَةِ يُحْبَرُونَ ﴾ أي: يفرحون حتى يظهر عليهم حَبارُ نَعِيمِهم (٢).

قوله: (من كل بيضاء خُوْصانية) مشابهةٌ بخُوص النَّخل؛ أي: وَرَقه في اللَّين والرِّقة، وقيل: رقيقه الخضر. الأساس: هَضبة (٣) خَوْصاء: مرتفعة.

⁽١) ذكره ابن عبد البرِّ في «جامع بيانِ العلم وفَضْلِه» (١: ٥٧).

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٢١٥.

⁽٣) في (ح): «بَيْضة»، وما أثبتناه هو الصواب، وهو على الجادّة في «أساس البلاغة» (خوص).

لمّ ذكرَ الوَعدَ والوَعيد، أَتَبَعَه ذِكْرَ مَا يُوصِلُ إِلَى الوَعدِ ويُنجِي مِن الوَعيد، والمُرادُ بالتّسبيحِ ظَاهرُه الذي هُو تَنزيهُ الله مِنَ السُّوء، والثَّناءُ عليهِ بالخيرِ في هذهِ الأوقاتِ لِم يتجدَّدُ فيها مِن نِعمةِ الله الظّاهرة. وقيل: الصّلاة. وقيلَ لابنِ عبّاسٍ الأوقاتِ لِم يتجدَّدُ فيها مِن نِعمةِ الله الظّاهرة. وقيل: الصّلاة. وقيلَ هذهِ الآية. رضيَ اللهُ عنها: هل تَجِدُ الصَّلُواتِ الحمسَ في القُرآن؟ قال: نعم، وتلا هذهِ الآية. ﴿تُمُسُونَ ﴾ صَلاةُ الفَجْر، ﴿وَعَشِيًا ﴾ صلاةُ الغَصْر. و ﴿تُصِيحُونَ ﴾ صَلاةُ الفَجْر، ﴿وَعَشِيًا ﴾ متَّصِلٌ بقولِه: ﴿حِينَ العَصْر. و ﴿تُطْهِرُونَ ﴾ معناه: ﴿وَعَشِيًا ﴾ متَّصِلٌ بقولِه: ﴿حِينَ لَمُسُونَ ﴾، وقولُه: ﴿ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَونِ فِ الْأَرْضِ ﴾ اعتِراضٌ بينَهُما. ومعناه: ثُمْسُونَ ﴾ ، وقولُه: ﴿ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَونِ فِي الْأَرْضِ ﴾ اعتِراضٌ بينَهُما. ومعناه:

قوله: (لما ذكر الوَعْدَ والوَعِيدَ أَتبعَه ذِكْرَ ما يُوصِل إلى الوَعْد ويُنجِّي منَ الوعيدِ) بيانٌ لاتصال ﴿ فَسُبْحَنَ ٱللَّهِ ﴾ الآية بالآياتِ السابقة.

وفيه أنَّ الفاءَ فيه جزاءُ شرطٍ محذوفٍ، وأنَّ قولَه: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ وقوله: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ تفصيلٌ لما أجملَ في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ بِذِينَفَرَّوُونَ ﴾ أي: إذا كان الأمر كما تقرَّر فاستعدُّوا لما تسعَدوا به في ذلك اليوم وتَفُوزوا برَوْضات الجِنانِ، وبما تتخلصوا به من الشَّقاوة الأبديَّةِ والحُضورِ في دَرَكاتِ النِّيرانِ، وهو استغراقُ الأوقاتِ في ذِكْر الله وطاعاتِه التي أوجَبَها عليكم، وفي النِّداء على الجميل لما أَوْلَيناكم من نعمة الإرشاد إلى الفلاح والنَّجاة.

ثم بيَّن على طريق الاستئناف مُوجِبَ التَّسبيح والتَّحميد لله عزَّ وجلَّ بقوله: ﴿ يُغْرِجُ النَّمَيِّتِ ﴾ إلى آخر الآيات الدّالَّةِ على الفَرْدانيَّة، وعلى اختصاصِه بالعُبوديَّة؛ أي: اعبُدوه واحمَدُوه؛ لأنَّه يُحيي ويُميت، وله الآياتُ الباهرةُ المتظاهرةُ، فظهر من هذا البيانِ أنَّ المصدرَ أُنيب مَنابَ الأمرِ، ورَجَح به تأويلُ حَبْر الأُمَّة رضي الله عنه من إيجاب الصَّلواتِ الخمسِ بإشارة النَّصِّ (١)، والله أعلم.

⁽١) حديثُ ابن عباس مع نافع بن الأزرق أخرجه عبد الرزاق في «المصنّف» (١٧٧٢) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٥٩) والحاكم في «المستدرك» (٢: ٤٤٥) وقال: هذا حديثٌ صحيح الإسنادِ ولم يُحُرِّجاه.

إِنَّ على الْمُمِّزِينَ كُلِّهِم مِن أَهِلِ السَّهَاواتِ والأَرْضِ أَن يَحَمَدُوه. فإِن قُلْت: لَمَ ذَهِبَ الحَسَنُ رَحِهَ اللهُ إِلى أَنَّ هذهِ الآيةَ مدنيّة؟ قُلْت: لأنه كانَ يقول: فُرِضَتِ الصَّلواتُ الحَمسُ الله بالمدينة، وكانَ الواجِبُ بمَكّة ركعتَينِ في غير وقتِ مَعلُوم. والقَولُ الأكثر: أنّ الخَمسَ إنها فُرضَتْ بمَكّة. وعن عائشة رضي اللهُ عنها: فُرِضَتِ الصَّلاةُ رَكعتَين، فلمّا قَدِمَ رسولُ اللهُ فُرضَتْ المَّلاةُ رَكعتَين، فلمّا قَدِمَ رسولُ الله عَلَيْ المدينة أُقِرَّتْ صلاةُ السَّفَر، وزيدَ في صَلاةِ الحَضَر. وعن رسولِ الله عَلَيْ : «مَن سَرَّهُ أَن يُكالَ له بالقَفيزِ الأَوْفي فَليَقُل: ﴿ فَسُبْحَنَ ٱللّهِ حِينَ تُمسُونَ وَحِينَ تُصَبِحُونَ ﴾ الآية. وعنهُ عليهِ السَّلام: «مَن قالَ حينَ يُصبِح: ﴿ فَسُبْحَنَ ٱللّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ الآية. وعنهُ عليهِ السَّلام: «مَن قالَ حينَ يُصبِح: ﴿ فَسُبْحَنَ ٱللّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾

قوله: (إن على المميِّزين كلِّهم من أهل السَّهاوات والأرضِ أن يَحمَدُوه) فيه معنى الوُجوب، وذلك أنَّ الاعتراضَ تأكيدٌ لمعنى المعترض فيه، ولما دلَّ ذلك على وُجوب الصَّلوات على المميِّزين لقول ابن عباس، كان التأكيدُ مِثْلَ المؤكَّد، وكها جاز أن يعبَّر عن الصَّلاة بالتَّسبيح لأنها مشتملةٌ عليه، جاز أن يُعبَّر عنها بالتَّحميد لذلك.

قوله: (أنّ الخَمْسَ إنّما فُرضت بمكّة) وهو الصَّحيحُ لحديث المِعْراج، ومُراجعة رسول الله ﷺ مع موسى عليه السلام على ما رواه البخاريُّ ومسلمٌ والنسائيُّ، عن أنسٍ في آخِره: «يا محمدُ، إنّهَنَّ خَسُ صَلَواتٍ كلَّ يومٍ وليلَةٍ» الحديثَ (١).

قوله: (فُرضتِ الصَّلاةُ ركعتَين) رويناعن البخاريِّ ومسلمٍ ومالكِ وأبي داودَ والنسائيِّ، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: فَرضَ اللهُ الصَّلاةَ حينَ فَرضَها رَكعتينِ ركعتين في الحَضَر والسَّفَرِ، فأُقِرَّت صلاةُ السَّفرِ، وزِيدَ في صلاةِ الحَضَرِ (٢).

وفي أخرى (٣) قالت: فُرضتِ الصَّلاةُ رَكعتيِن، ثمَّ هاجرَ رسولُ الله ﷺ فَفُرضت أربعًا، وتُرِكَت صَلاةُ السَّفرِ على الفَريضة الأُولى.

قِولُه: (من قال حين يُصبح: ﴿ فَسُبْحَنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ ﴾) الحديثَ بتهامِه أخرجَه

⁽١) أخرجه البخاري (٣٨٨٧) ومسلم (١٦٤) والنسائي (١: ٢١٧).

⁽٢) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٣٣٥) والبخاري (٣٥٠) ومسلم (٦٨٥) وأبو داود (١٢٠٠).

⁽٣) وهي ثابتةً في «صحيح البخاري» (٣٩٣٥).

إلى قوله: ﴿وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾ أدركَ ما فاته في يَومِه، ومَن قالهَا حينَ يُمسي أدرَكَ ما فاته في يَومِه، ومَن قالهَا حينَ يُمسي أدرَكَ ما فاته في لَيلتِه، وفي قراءة عِكرِمة: (حينًا تُمُسُونَ وحِينًا تُصبِحُونَ)، والمعنى: تُمسونَ فيه وتُصبِحُونَ فيه، كَقُولِه: ﴿وَوَمَّا لَا يَجْزِى نَفْشُ عَن نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ [البقرة: ٤٨] بمَعنى: فيه، ﴿الْحَيِّ مِنَ ٱلْحَيِّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴾ الطّائر من البيضة، و﴿الْمِيتَ مِن ٱلْحَيِّ ﴾: البيضة من الطّائر. وإحياءُ الأرض: إخراجُ النّباتِ منها ﴿وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾ ومثلُ ذلكَ الإخراجِ وأَحْرَاجِ من القُبورِ وتُبعَثُون. والمعنى: أنّ الإبداءَ والإعادة مُتساويانِ في قُدْرة مَن هُوَ قادِرٌ على الطَّرْدِ والعَكْس؛ من إخراجِ الميِّتِ من الحيِّ وإخراجِ الحيِّ من الميِّتِ وإحياءِ الميِّتِ وإماتةِ الحيِّ .

وقُرِئ: ﴿ ٱلْمَيِّتِ ﴾ بالتَّشديد، و(تَخرُجون) بفَتح التَّاء.

[﴿ وَمِنْ ءَايَنتِهِ ۗ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَاۤ أَنتُه بَشَرُّ تَنتَشِرُونَ * وَمِنْ ءَايَنتِهِ ۖ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَاۤ أَنتُه بَشَرُّ تَنتَشِرُونَ * وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ خَلَقَ لَكُم مِّنَ أَنفُسِكُمُ أَزْوَجَا لِتَسَكُنُواْ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمُ مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَايَنتِ لِقَوْمِ يَنَفَكُمُونَ * ٢٠-٢١]

﴿ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ﴾

أبو داودَ عن ابن عبّاسٍ(١).

قوله: (وقرئ: ﴿ٱلْمَيِّتِ ﴾ بالتَّشديد) نافعٌ وحفصٌ وحمزةُ والكسائيُّ (٢)، و «تَخْرُجون» بفتح التاء: حمزة والكسائي (٣).

⁽١) أخرجه أبو داود (٥٠٧٨) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٨١٥) و«الأوسط» (٨٦٣٧).

⁽٢) ولمكي بن أبي طالب تحرير نافعٌ دقيق لهذا الاختيار في «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣٣٩–٣٤٠).

⁽٣) فأضافوا الفِعلَ إليهم، لأنهم إذا أُخْرِجوا خرجوا فهم مفعولون فاعلون في المعنى. ومن قرأ بضمِّ التاء وفتح الراء فقد أُجْرَوْه على ما لم يُسمَّ فاعِلُه، لأنهم لا يخرجونَ حتَّى يُخْرَجوا. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٦٠).

لأنّه خَلقَ أصلَهُم منه. و ﴿إِذَا ﴾ للمُفاجَأة. وتقدِيرُه: ثُمّ فاجأتُم وقت كَونِكُم بشرًا مُنتَشِرينَ في الأرض. كقولِه: ﴿وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَبْسَاءٌ ﴾ [النساء: ١]، ﴿مِنْ أَنفُسِكُمُ مُنتَشِرينَ في الأرض. كقولِه: ﴿وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَبْسَاءٌ ﴾ النساء : ١]، ﴿وَنِنْ أَنفُسِكُمُ وَجِنْسِها، لا من جِنسِ آخر، وذلكَ لِما بينَ أَصْلابِ الرِّجال، أو من شَكْلِ أنفُسِكُم وجِنْسِها، لا من جِنسٍ آخر، وذلكَ لِما بينَ الجِنسَيْنِ المُختَلِفَينِ منَ التَّنافُر، الاثنيْنِ من جِنسٍ واحدٍ من الإلفِ والشَّكُون، وما بينَ الجِنسَيْنِ المُختَلِفَينِ منَ التَّنافُر، ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُمُ ﴾ التَّوادَّ والتَّراحُمَ بعِصْمَةِ الزَّواج، بعدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ بينَكُم سابِقةُ معرِفة، ولا لِقاء، ولا سبَبٍ يُوجِبُ التَّعاطُفَ من قَرابةٍ أو رَحِم. وعن الحسنِ رضيَ اللهُ عنه: المودّةُ كِنايةٌ عن الجِماع، والرَّحةُ عن الوَلَد، كما قال: ﴿وَرَحْمَةُ مِنَا ﴾ [مريم: ٢]، وقال: ﴿وَرَحْمَةُ أَمِنَا لِهِ، إذا مالَ إليه، إذا مالَ إليه، إذا مالَ إليه،

قوله: (النَّه خَلَق أصلَهم منه)، أي: إنَّما صحَّ الخطابُ للخَلْق بقوله: ﴿خَلَقَكُمْ مِّن تُرَابِ ﴾ لذلك، والمعنى: خَلَق أصلَكم من تُرابِ ليتَّصلَ به قولُه: ﴿ ثُمَّ ﴾؛ أي: ثُمَّ فاجأتُم وقتَ كونِكُم بَشَراً، و﴿ ثُمَرَ ﴾ للتَّرَاخي في الرُّتبة لا في الزَّمان، فإنَّ المفاجأةَ تدفعُه.

قوله: (كقوله: ﴿وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنَسَآءَ ﴾ [النساء: ١]) وَجهُ التَّشبيه أَنَّ قُولَه: ﴿أَنتُم ﴾ مبتدأً، و ﴿بَشَرُ ﴾ جنسٌ وقع خبرًا له، و ﴿نَنتَشِرُونَ ﴾ صفةٌ لـ ﴿بَشَرٌ ﴾، فـ ﴿بَشَرُ ﴾ مثل قوله: ﴿وَبَثَ فَولَه: ﴿وَبَثَ مِنْهُمَا ﴾ [النساء: ١]، و ﴿نَنتَشِرُونَ ﴾ مثل قوله: ﴿وَبَثَ مِنْهُمَا ﴾ [النساء: ١].

قال صاحب «المطلع»: ثم إذا أنتُم خلقٌ كثيرٌ من لحمٍ ودَمٍ تَنبسطونَ في الأرضِ.

قوله: (كما قال: ﴿وَرَحْمَةً مِنَّا﴾)، أي: في قوله تعالى: ﴿وَلِنَجْعَلَهُۥ ءَايَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً ﴾[مريم: ٢١]، والمراد بالرَّحمة: عيسى عليه السلام.

قوله: (﴿ ذِكُرُرَ حَمَتِ رَبِكَ عَبْدَهُ، ﴾ [مريم: ٢]) وتقريرُه: أنَّ ﴿ ذِكُرُ ﴾ خبرُ مبتدًا محذوفٍ، وهو مصدرٌ مضافٌ إلى المفعولِ، و ﴿ عَبْدَهُ، ﴾ مفعولُ ﴿ رَحْمَتِ ﴾ و ﴿ زَكَرُ مِنَا إِنَّ ذِكْرَ ربَّك رحمتَه ﴿ عَبْدَهُ، ﴾ ، و ﴿ إِذْ نَادَى ﴾ ظرفٌ لـ ﴿ رَحْمَتِ ﴾ أو لـ ﴿ ذِكْرُ ﴾ أي: هذا إنَّ ذِكْرَ ربَّك رحمتَه

كَقُولِهِم: انقطَعَ إليه، واطمَأنَّ إليه، ومنهُ السَّكَن. وهُوَ الإلفُ المسكُونُ إليه. فَعَلُّ بمَعنى مَفْعُول. وقيل: إنَّ المَودَّةَ والرَّحمةَ من قِبَلِ الله، وإنّ الفِرْكَ من قِبَلِ الشّيطان.

[﴿ وَمِنْ ءَايَىٰدِهِ ءَ خَلْقُ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْذِلَىٰفُ ٱلسِّنَدِكُمُ وَٱلْوَٰزِكُورُ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَاَيَنْتِ لِلْعَلِمِينَ ﴾ ٢٢]

الألسنة: اللَّغات، أو: أجناسُ النَّطقِ وأشكالُه. خالفَ عنَّ وعَلا بينَ هذهِ الأشياءِ حتى لا تَكادُ تَسْمَعُ مَنْطِقَيْنِ مُتَّفِقَيْنِ فِي هَمْسٍ واحد، ولا جَهارة، ولا حِدة، ولا رَحاوة، ولا فَصاحة، ولا لَكنة، ولا نَظْم، ولا أُسلُوب، ولا غيرِ ذلكَ من صِفاتِ النُّطقِ وأحوالِه، وكذلكَ الصُّورُ وتخطيطُها، والألوانُ وتنويعُها، ولاختلافِ ذلكَ وَقَعَ النَّعارُف، وإلّا فلو اتفقت وتشاكلت، وكانتْ ضَربًا واحدًا لوقعَ التَّجاهُلُ والالتِباس، ولتعطّلتْ مَصالِحُ كثيرة، ورُبَّها رأيتَ توأمَيْنِ يشتَبِهانِ في الجلية، فيعرُوكَ الخَطأُ في ولتعميزِ بينَهُها، وتعرِفُ حِكمةَ الله في المُخالَفةِ بينَ الجليّ؛ وفي ذلك آيةٌ بينة؛ حيثُ التمييزِ بينَهُها، وأحد، وفُرِّعُوا من أصلٍ فَذَ، وهُم على الكثرةِ التي لا يعلَمُها إلّا اللهُ مُعْتَلِفُونَ مُتفاوِتُون.

لعَبدِه زكريا وَقْتَ طَلَبَه الولدَ من ربِّه. هذا يُفهم من تقديرِ أبي البقاء^(١)، فعلى هذا: الرحمةُ هي الولدُ.

قوله: (وإنَّ الفِرْكَ من قِبَل الشَّيطانِ) الفِرْك: بُغْضُ أحدِ الزَّوجين للآخَر (٢).

قوله: (فَيَعْرُوكُ الحَطأُ فِي التَّمييز بينهم) أي: يُغشيك. الجوهريُّ: عَراني هذا الأمرُ واعتَراني: إذا غَشِيكَ.

⁽١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٥).

 ⁽٢) ومنه قولُه ﷺ: «لا يَفْرَكُ مؤمنٌ مؤمنةً، إنْ كَرِهَ منها خُلُقاً رَضِيَ منها آخر» أخرجه مسلم (١٤٦٩)
 من حدیثِ أبي هریرةَ رَضِيَ الله عنه.

وقُرِئَ: ﴿ لِلْعَالِمِينَ ﴾ بفَتحِ اللَّام وكَسْرِها، ويشهَدُ للكَسْرِ قولُه تعالى: ﴿ وَمَا يَعْقِلُهَ اَ إِلَّا ٱلْعَالِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٣].

[﴿ وَمِنْ ءَايَنْهِهِ مَنَامُكُمْ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْنِغَآ أَوْكُم مِن فَضْلِهِ ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ ٱلْآيَاتِ اللَّهَارِ وَٱبْنِغَاۤ أَوْكُم مِن فَضْلِهِ ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ ٱلْآيَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّ

هَذا من بابِ اللَّفّ، وتَرتِيبُه: ومن آياتِه مَنامُكُم وابتِغاؤكُم من فَضلِهِ باللَّيلِ والنَّهار، إلّا أنه فصلَ بينَ القَرينَيْنِ الأَوَّلَيْنِ بالقَرينَيْنِ الآخِرَيْنِ. لأنّها زمانان، والزَّمانُ والواقعُ فيه كشّيءٍ واحد، معَ إعانةِ اللَّفِّ على الاتِّحاد. ويجوزُ أنْ يُراد: ﴿مَنَامُكُم ﴾ في الزَّمانَيْن، ﴿وَٱبْنِغَا قُكُم ﴾ فيها،

قوله: (وقرئ: ﴿لِلْعَلِمِينَ ﴾ بِفَتْح اللَّامِ وكَسْرِها) بالكسر: حفصٌ وحدَه، والباقون: بفتحها(١).

قوله: (فَصَلَ بِينَ القرينَينِ الأوَّلَين) أي: ﴿مَنَامُكُمُ ﴾ و﴿وَٱبْنِغَآ أَوُكُم ﴾ (بالقرينَين الآخِرَينِ) أي: ﴿ٱلَيْلِ ﴾ و﴿ٱلنَّهَارِ ﴾. وإنّما جاز ذلك؛ لأنَّ الليلَ والنهارَ ظرفانِ، والواقعان فيهما(٢) المنامُ والابتغاءُ، والظرفُ والمظروف كشيء واحدٍ، فلا فَصْلَ بالأجنبيِّ.

ومعنى قولِه: (مع إعانة اللَّفِّ على الاتِّحادِ) هو أن اللَّف يُعين السامعَ على أن يَرُدَّ كلَّ واحد من القرينينِ إلى مآلهِ، ويَتَّحد به من النشر.

قوله: (﴿مَنَامُكُم ﴾ في الزَّمانينِ ﴿وَٱبْنِغَآ قُكُم ﴾ فيهما) فعلى هذا: لا يكون من باب اللَّفِّ، بل من المُقابلةِ، فحذَف في إحدى المتقابلينِ ما يُقابل الآخر لدلالةِ التَّقابُلِ، قال:

عجبتُ لهم إذ يَقتُلونَ نُفوسَهم ومقتَلُهم عندَ الوَغي كانَ أعذَرا^(٣)

⁽١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٥٥-٥٥٨ ففيه مزيدُ بيانٍ وتعليل.

⁽٢) في (ح) و(ف): «والواقع بينهما».

⁽٣) لعروة بن الورد في «ديوانه» ص٦، ولتهامِ الفائدة انظر: «سرّ الفصاحة» لابن سنان الخفاجي ص٢١٥.

والظّاهِرُ هو الأوَّلُ لتكرُّرِه في القُرآن، وأسَدُّ المعاني ما دلَّ عليه القُرآنُ يسمَعُونَه بالآذانِ الواعية.

[﴿ وَمِنْ ءَايَكَنِهِ ـ يُرِيكُمُ ٱلْبَرَقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحْي ـ بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَأَيَاتِ لِقَوْمِ يَعْقِلُونَ ﴾ ٢٤]

في ﴿يُرِيكُمُ ﴾ وَجْهان: إضهاران، وإنزالُ الفِعلِ منزلةَ المصدر،

أي: يقتلون نفوسَهم عند السِّلم، فحُذف لدلالة الوَغَى في المشطور الثاني عليه.

قوله: (لتكرُّره في القرآن) نحو قولِه تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُّ ٱلْيَّلَ لِتَسَّكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُعَاشًا﴾ [النبأ: ١٠، ١١]، مُبْصِرًا ﴾ [يونس: ٦٧]، وقولِه: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلْيُلَ لِبَاسًا ﴿وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا﴾ [النبأ: ١٠، ١١]، وغيرها.

قوله: (إضهارانِ، وإنزالُ الفعل منزلةَ المصدرِ) هو بيانٌ لقوله: «وجهانِ»، أمّا قولُه: «وجها فُسّر الـمَثَل: «تَسْمعَ بالمُعَيديِّ خيرٌ مِنْ أَنْ تَراه»، وقول القائلِ»، فيَحتمل وجهَيْن:

أحدهما: أن يُرادَ اللَّفُ والنَّشْرُ، وعليه ظاهرُ كلام صاحب «اللَّباب»؛ حيث قال نحو: «تَسمعُ بالمُعيديِّ خيرٌ مِنْ أن تَراه»(١) محمولٌ على حذف «أنْ» مثلها في قوله:

ألا أَيّهذا اللّائمِي أحضُرَ الوَغي(٢)

فيمَن روى مرفوعًا، أو على تنزيل الفعل منزلةَ المصدرِ، مثلُه في قوله:

وقالوا ما تشاءُ فقلتُ أَلْهُو (٣)

وثانيهما: أن يكونا(٤) مثالين، لكن البيت لا يساعد عليه على ما ذهب إليه الشارحُ.

⁽١) «مجمع الأمثال» (١: ١٢٩).

⁽٢) سبق تخريجه.

⁽٣) لعروة بن الورد، ولم أجده في «ديوانه». انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٧٦)، و «الأغاني» (٣: ٧٦).

⁽٤) في (ح): «يكون».

قال: ونحوُ «تَسمعُ بالمُعَيديِّ خيرٌ مِنْ أن تَراهُ» محمولٌ على حذف «أنْ»(١)، أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر، مِثْلُه في قوله: «وقالوا ما تشاء»(٢)، أي: «سماعُك بالمُعِيديِّ»، كما كان

الفعلُ منزّلًا منزلةَ المصدرِ في قوله: «فقلت ألْـهُو».

وثالثهما: أن يكونا مثالَيْن (٣)، لكن البيت لا يُساعِدُ عليه على ما ذهب إليه الشارح، قال: «وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه» محمول على حذف «أنْ» أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر، أي: «سهاعك بالمعيدي»، كها كان الفعل منزلاً منزلة المصدر في قوله: «فقلت ألهو»(٤) وهو متعيَّنِّ فيه؛ لأنَّ معنى قوله: «ما تشاء»: أيُّ شيء تشاء، فهو سؤال عن مفرد؛ لأنَّ «ما» مفردُ، وهو مفعول «تشاء» مقدَّمًا، فحقُّه أن يُجابَ بالمفرد، و «أَلْهو» جملة منزَّلةً منزِلة المفرد ليكونَ مطابقًا للمسؤولِ عنه.

فإن قلت: لو حُمل على حذف «أنْ» لكان أيضاً بتقدير مفردٍ، فَلِمَ لمْ يُحمل عليه؟

قلت: لأنَّ قولَه: «ما تشاء» سؤالٌ عمّا تشاؤه في الحال ظاهرٌ، كما إذا قلتَ: ما تريدُ؟ أي: الآنَ، فلو قُدِّر: «أن أَلْهُو» لكان مستقبَلًا، فكأنَّه سأله عمّا يشاؤه في الحال، فأجابَه بها يشاؤه في المستقبل لا في الحال، فلا ظاهرًا، فلذلك حَملَه على المصدر بدون حذف «أنْ»؛ لأنَّ «أنْ» عَلَمٌ للاستقبال، وفيه بحثٌ، وهو ما ذكره الإمامُ عند قوله: ﴿وَمِنْ ءَايَائِهِ عَأَن تَقُومَ السَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِ عَقال: قال تعالى هاهنا: ﴿أَن تَقُومَ ﴿ وقبلَه: ﴿ وَمِنْ ءَايَائِهِ مُريكُمُ مُ اللَّمَ قَلَ الله على الشوت وإراءَةُ البرقِ لما كان غير مُتعيّن أخرجَ الفعل بـ «أنْ» وجَعل في تأويل المصدر ليدلَّ على الشُّوت وإراءَةُ البرقِ لما كانت من الأمورِ المتجدّدة، لم يَذكر معها ما يدلُّ على المصدر (٥).

سقط لفظ «أن» من (ف).

 ⁽٢) قوله: «مِثلُه في قوله: (وقالوا ما تشاء)» سقط من (ف) و(ط).

⁽٣) قوله: «وثالثهما: أن يكونا مثالَين» سقط من (ف).

⁽٤) من قوله: «لكن البيت لا يساعد عليه» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

⁽۵) «مفاتيح الغيب» (۲۰: ۲۰۱).

وبِها فُسِّرَ المثل: «تَسمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أنْ تَراه». وقَولُ القائل:

وقَالُوا ما تَشَاءُ فقُلتُ أَلهُو إلى الإِصباحِ آتَـرَ ذي أَثيرِ

قال صاحب «الكَشف»: تقدير الآية: ﴿ وَمِنْ ءَايَـنِهِ ، ﴾ آيةُ ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾ ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامَه ، وكان أبو عليٌ يحملُها على حذف «أنْ» ؛ أي: ومِن آياتِه أنْ يُريكم البَرْقَ ، كقوله: «أحضُرُ الوغى» وأراد أن يأخذَ على أبي إسحاقَ (١) حَذْفَ «أنْ» في قوله: «أعبُد» ، فنقل كلامَه ثم تذكّر هذا الموضعَ فأمسَكَ (٢).

وقال أبو البقاء: ويجوز أن يكون الموصوفُ محذوفًا؛ أي: «ومن آياته آيةٌ يُريكم فيها البَرْقَ»، فحَذَف الموصوفَ والعائد؛ أي: «ومن آياته شيءٌ أو سحاب»، ويكون فاعل هيُرُيكُمُ ﴾ ضميرَ شيءٍ المحذوف(٣).

قوله: (تَسمعُ بِالمُعيديِّ) قيل: هو تصغيرُ «معدِّيِّ»، أو «مَعَدُّ»، خَفَّف الدالَ استثقالًا للجمع بين التشديد مع ياء التصغير. يُضربُ للرَّجل الَّذي له صِيتٌ في الناس، فإذا رأيتَه ازدرَيْتَه. قالَه المنذر لشِقَّة، مضى شرحُه مستوفىً في «الأعراف».

قوله: (وقالوا ما تَشاء) البيت لعروة بن الورد قبله:

أَرِقتُ وصُحْبتي بمَضيقِ عمقٍ لبرقٍ من تِهامةَ مُستطيرِ سَقَوْني الْحَمرَ ثُمَّ تَسكَنَّفوني عُداةَ اللهِ من كَذِبٍ وزُورِ

آثر من الإيثار، من: آثرت فلانًا على نفسي.

قوله: (ذي أثير) من قولك: فلانٌ أثيري؛ أي: خُلْصاني، أي: آثَرَ اللَّهْوَ أُوَّلَ كلِّ شيء. قال الميداني في قولهم: «افعل ذاك آثِراً مّا» قالوا: معناه: افعل (٤) أوَّلَ كل شيء، أي:

⁽١) يعني الزجاج.

⁽٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٤٩).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٣٩).

⁽٤) في «مجمع الأمثال»: «أفعَلُه»، وهو الأشْبَه بالصواب.

﴿ خَوْفًا ﴾ من الصّاعِقةِ أو من الإخلاف، ﴿ وَطَمَعًا ﴾ في الغَيْث. وقيل: خَوفًا للمُسافِر، وطَمَعًا للحاضِر، وهُما منصُوبانِ على المفعولِ له. فإنْ قُلت: من حقّ المفعولِ له أن يكونَ فِعلًا لفاعلِ الفِعلِ المُعلَّل؛ والحوفُ والطَّمَعُ لَيْسا كذلك. قُلت: فيه وَجهان، أحَدُهما: أنّ المفعُولِين فاعِلُونَ في المعنى، لأنّهم راءُون، فكأنّه قيل: يجعَلُكُم رائينَ البَرقَ خَوفًا وطمَعًا. والثاني: أنْ يكُونَ على تَقديرِ حَذفِ المُضاف، أي: إرادة خَوفٍ وإرادة طَمَع، فحُذِفَ المُضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مَقامَه. ويَجوزُ أنْ يكونا حالين؛ أي: خائِفينَ وطامِعين. وقُرِئ: (يُنَزِل) بالتَّشديد.

[﴿ وَمِنْ ءَايَنْهِ ۗ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعُوةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَا أَنسُمْ تَخْرُجُونَ * وَلَهُ مَن فِي ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلُّ لَهُ. قَانِنُونَ ﴾ ٢٥-٢٦]

قِيامُ السَّماواتِ والأرضِقيامُ السَّماواتِ والأرضِ

افْعَله مؤثراً له. وقال الأصمعيُّ: معناه افعل ذلك عازمًا عليه و «ما» تأكيد، ويقال أيضًا: «افعلْه آثرَ ذي أثير»، أي: أوّلَ كلِّ شيء. وقيل: معناه: وقالوا: ما تشاء، فقلت: أن ألهو، واللَّهو إلى الصُّبح آثَرُ كلِّ شيءٍ يُؤثَرُ فِعْلُه (١).

قوله: (من حقّ المفعول له أن يكون فعلًا لفاعل الفعل (٢) المعلّل)، الانتصاف: الخوفُ والطمعُ مخلوقان لله تعالى، فيلزم اجتماعُ شرائطِ النَّصب فيها، وهو كونُها مصدرَيْنِ مقارَنيْن (٣)، والفاعل والخالقُ واحدٌ، فلا بدَّ من تخريجه على هذا الوجه، وهو أنَّ قولَ النَّحاة: أنَّ يكونَ فِعلًا لفاعل الفعلِ المعلَّلِ، وأن يكون مُتّصِفاً به، فإذا قلت: جئتك إكرامًا لك، فقد وصفتَ نفسَك بالإكرام؛ أي جئتك مُكْرِمًا لك، واللهُ تعالى وإن خَلَق الخوف والطمعَ، إلّا أنه تعالى مُقدَّسٌ عن الاتّصاف بها، فاحتِيجَ إلى تأويلِ الزَّغشريِّ على المذهبينِ (٤).

⁽١) «مجمع الأمثال» (٢: ٧٦).

⁽٢) سقط لفظ: «الفعل» من (ف).

⁽٣) في (ح): «مستعارَيْن»، وليس بشيء، وهو على الجادَّة في «الانتصاف».

⁽٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٧٤).

واستِمْساكُهُ ابغيرِ عَمَدِ ﴿ بِأَمْرِهِ ﴾ أي بقولِه: كُونا قائِمَتَيْن. والمُرادُ بإقامَتِه لهما: إرادَتُه لكونِها على صِفَةِ القِيامِ دُونَ الزَّوال. وقولُه: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ ﴾ بمَنزِلةِ قولِه: يُريكُم، في إيقاعِ الجُملةِ مَوقِعَ المُفرَدِ على المعنى، كأنّه قال: ومن آياتِهِ قِيامُ السَّماواتِ والأرض، ثمّ خُروجُ المَوتى من القُبُورِ إذا دعاهُم دَعوةً واحدة: يا أهلَ القُبُورِ اخرُجُوا. والمُرادُ شرعةً وُجودِ ذلكَ من غيرِ توقُّفٍ ولا تَلَبُّث، كما يُجيبُ الدَّاعيَ المُطاعَ مَدْعُوَّه، كما قالَ القائل:

قوله: (واستِمْساكُهما) قيل: هو من قولهم: هو لا يَستمسكُ على الرَّاحلة؛ أي: لا يقدر على إمساكِه نفسَه وضبطِها والثباتِ عليها.

قوله: (﴿إِأَمْرِهِ ﴾ أي: بقوله: كونا قائمتَيْن) أي: قيل: بأمره، وأُريد هذا القول، ولم يُرد بالقول حقيقته، بل المرادُ إقامتُه لهما وإرادتُه لحدوثهما قائمتين، فقوله: «إرادته لكونهما» خبرٌ، و«المراد بإقامته لهما» مبتدأٌ، كذا صحّ، واللامان صِلَتانِ، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَى أَمَّ افَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١١٧]. والمراد: أن ما قضاه من الأمور وأراد كونه، فإنّما يكون (١) ويدخل تحت الوجود من غير امتناع ولا قَوْلَ ثَمَّة، كذلك معنى قوله: «كونا قائمتينِ» حصولهما على صفة القيام على وَفْق إرادتِه من غير توقُّف ولا تَلبُّثٍ». والمراد به سرعةُ وجودِ ذلك من غير توقُّف ولا تَلبُّثٍ».

قال الإمام: قوله: ﴿بِأَمْرِهِ ﴾ أي: بقوله: قوما، أو بإرادته قيامهما، وذلك أن الأمرَ عند المعتزلةِ موافقٌ للإرادة، وعندنا^(٢) ليس كذلك، ولكن النزاعَ في الأمر الذي في التَّكليف لا في الأمر الذي في التَّكوينِ، فإننا لا نُنازعُهم في أنَّ قولَه: «كن»، و «كونا»، و «كونوا» موافقٌ للإرادة (٣).

⁽۱) في (ط): «يتكون».

⁽٢) من هنا إلى آخر الفقرة سقط من (ط).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٠١).

دَعَوْتُ كلَيْبًا دَعَوَةً فكَأَنَّما دَعَوْتُ بهِ ابنَ الطَّوْدِ أَوْ هُوَ أَسرَعُ

يُريدُ بابنِ الطَّود: الصَّدى، أو الحجر إذا تَدَهْدى، وإنّها عُطِفَ هذا على قِيامِ السَّهاواتِ والأرضِ بـ "ثُمّ"؛ بيانًا لعِظَمِ ما يكُونُ من ذلكَ الأمرِ واقتدارِه على مِثلِه، وهُو أن يَقول: يا أهلَ القُبور، قُومُوا؛ فلا تبقى نَسَمةٌ من الأوَّلِينَ والآخِرينَ إلّا قامتْ تنظُر، كها قالَ عزّ وعلا: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخَرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴾ [الزمر: قامتْ تنظُر، كها قالَ عزّ وعلا: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخَرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيامٌ يَنظُرُونَ ﴾ [الزمر: مكانكَ يجوزُ أن يكونَ مكانكَ محانَ مكانكَ عورُ أن يكونَ مكانكَ عورُ أن يكونَ مكانكَ فظلَعَ إليّ. فإنْ قُلت: بِمَ تَعلَّى ﴿مِن الْأَرْضِ ﴾ أبالفِعلِ أمْ بالمصدر؟ قُلت: هَيْهات، إذا فظلَعَ إليّ. فإنْ قُلت: بِمَ تَعلَّى ﴿مِن اللهِ قُلْت: ما الفَرقُ بينَ إذا وإذا؟ قُلت: الأُولى للشَّرط، والثانيةُ للمُفاجَأة، وهي تَنُوبُ منابَ الفاءِ في جَوابِ الشَّرط. وقُرئَ (تُخرجون) بضَمِّ التَّاءِ وفَتحِها، ﴿قَلْنِئُونَ ﴾ مُنقادُونَ لِوُجودِ أفعالِه فيهم لا يمتَنِعُونَ عليه. بضَمِّ التَّاءِ وفَتحِها، ﴿قَلْنِئُونَ ﴾ مُنقادُونَ لِوُجودِ أفعالِه فيهم لا يمتَنِعُونَ عليه.

[﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ، وَهُو أَهْوَثُ عَلَيْهٌ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِ ٱلسَّمَوَتِ
وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَرِينُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ ٢٧]

قوله: (دَعُوتُ كُليْبًا) البيت (١)، قوله: «دعوتُ به»، أي: بكُلَيب، وهو من التجريد، جُرِّد منه شيءٌ يسمى بابن الطَّوْدِ، وهو نفسُه.

قوله: (تَدَهدى) أصله: تَدَهْدَه، أبدلت الهاء ياء، كما في تَظَنَّيْتُ، أصله: تَظَنَّنتُ.

قوله: (هيهاتَ) وهو اسم فعل فاعلُه ضميرٌ مستترٌ يعود إلى ما دلَّ عليه الكلامُ المتقدِّم؛ أي: بعد تعلُّقه بالمصدر مع وجود الفعل.

قوله: (بَطَلَ نهْرُ مَعْقِل)، الاستيعاب: هو مَعقل بن يسار المُزني، سكن البصرة، وإليه يُنسب نهر معقل الذي بالبصرة، شهد بيعةَ الحُديبية، وتوفي بالبصرة في آخر خلافة معاوية (٢).

⁽١) لم أهتدِ إلى قائله.

⁽٢) «الاستيعاب» (٣: ١٤٣٣).

﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ فيها يجِبُ عندَكُم وينقاسُ على أُصولِكُم ويقتضيه معقُولُكم؛ لأنّ مَن أعادَ منكُم صنعة شيء؛ كانتْ أسهَلَ عليهِ وأَهونَ من إنشائِها، وتعتذِرونَ للصّانعِ إذا خُطِّئَ في بَعضِ ما يُنشِئُه بقَولِكُم: أوّلُ الغَزْوِ أخرَق، وتُسمُّونَ الماهِرَ في

قوله: (﴿وَهُو اَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴿ فَيها يجب عندكم وينقاس على أصولكم ويقتضيه معقولكم) وتحقيقُه أنَّ الإنسانَ الضعيفَ العاجزَ الذي لا يُطيق حَمْل معاني الحكمة الإلهيَّة والأسرارِ الرُّبوبيةِ، إذ لو كُوشفوا ببعضِها لاضمَحَلَّت قُواهم وتلاشَتْ عقوهُم. ولله درُّ الإمامِ حُجّةِ الإسلامِ وقولِه في «الإحياء»: لا طاقة للبَشَر أن ينفذوا غَوْرَ الحكمةِ، كما لا طاقة هم أن ينفذُوا بأبصارهم ضوءَ عينِ الشَّمسِ، ولكنَّهم ينالون منها ما تحيى به أبصارهم ويستدلُّون به على حوائجهم فقط (١).

وقد تأنّق بعضُهم في التعبير عن وجه اللَّطفِ في إيصالِ معاني كلامِ اللَّهِ المجيدِ مع علوِّ درجتِه إلى فَهْم الإنسان مع قُصورِ رُتبته، وضربَ له مثلًا ولم يُقصِّر فيه، قال: إنّا رأينا الناسَ لـمّا أرادوا أن يُفهِموا بعضَ الدَّواب والطيرِ ما يُريدون من تقديمِها وتأخيرها، ورَأُوا الدَّوابَ تقصُر عن فَهْمِ كلامِهم الصادرِ عن أنوار عقلِهم مع حُسنه وترتيبِه، فنزلوا إلى درجةِ تمييزِ البَهائم وأوصلوا مقاصِدَهم إلى بواطنِها بأصواتٍ يضعونها لائقةٍ بها من النَّفيرِ والصَّفير والأصواتِ القريبةِ من أصواتِهم، فنزلوا إلى درجة تمييز البهائم التي تُطيقُ حملَها، وكذلك الناسُ يعجزون عن حملِ كلام الله المجيد بكُنْهه وكمال صفاتِه، فصاروا بها تراجعوا بينهم من الأصوات، ولا يمنع ذلك معاني الحكمة المخبوءةِ في تلك الصفات.

قوله: (أوّل الغزوِ أخْرق)، يعني: أنّ صاحَبه غِرٌّ لم يَصْطَلِ بنارِه، ويُضرَبُ لمن ابتدأ أمرًا وهو لا يَخْذَقُه. قال الميداني: قال أبو عبيد^(٢): يُضَربُ في قلّةِ التجارِب. قال الشاعر:

تسعى بزينتِها لِكَـــلِّ جَـهـولِ عادت عجوزاً غيرَ ذاتِ حَليل^(٣) الحَربُ أوّلُ ما تكونُ فَتيّـةً حتى إذا استعرت وشبّ ضِرامُها

⁽١) «إحياء علوم الدين» (١: ٢٨١).

⁽٢) في النسخ الخطية: «عُبَيْدة». والصواب ما أثبتناه. وهو على الجادّة في «مجمع الأمثال».

⁽٣) «مجمع الأمثال» (١: ٠٤) وقد اختُلف في قائل البيتين، فقيل: لامرئ القيس، وقيل: لعمرو بن =

صِناعَتِه مُعاوِدًا، تَعنُونَ أنه عاوَدَها كَرَّةً بعدَ أُخرى؛ حتى مَرَنَ عليها وهانَتْ عليه. فإنْ قُلت: لِمَ ذُكِرَ الضَّميرُ في قَولِه: ﴿وَهُو اَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾، والمُرادُبه الإعادة؟ قُلت: مَعناه: وأنْ يُعيدَه أهوَنُ عليه. فإنْ قُلت: لِمَ أُخِرَتِ الصِّلةُ في قَولِه: ﴿وَهُو اَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ وأنْ يُعيدَه أهوَنُ عليه. فإنْ قُلت: لِمَ أُخِرَتِ الصِّلةُ في قولِه: ﴿وَهُو اَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ وقُدِّمَت في قولِه: ﴿هُوعَلَى هَيِّنُ ﴾ [مريم: ٢١]؟ قُلت: هُنالِكَ قُصِدَ الاختِصاصُ وهو عَدَّرُه، فقيل: هُو عَلَيَّ هَيِّنُ ﴾ [مريم: ٢١]؟ قُلت: هُنالِكَ قُصِدَ الاختِصاصُ وهو عَلَيَّ هَيِّن، وإنْ كانَ مُستَصْعِبًا عِندَكُم أن يُولَدَ بينَ هِمِّ وعاقر؛ وأمّا هاهنا فلا مَعنى للاختِصاص، كيفَ والأمرُ مَبنيٌّ على ما يعقِلُون من أنّ الإعادة أسهَلُ من الابتداء؛ فلو قُدِّمَتِ الصِّلةُ لَتغيَّرَ المعنى. فإنْ قُلت: ما بالُ الإعادةِ استُعظِمَت في قولِه: ﴿مُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ ﴾ حتى كأنّها فُضِّلَتْ على قيامِ السَّاواتِ والأَرضِ بأمرِه، في قولِه: ﴿مُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ ﴾ حتى كأنّها فُضِّلَتْ على قيامِ السَّاواتِ والأَرضِ بأمرِه، في قولِه: ﴿مُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ ﴾ حتى كأنّها فُضِّلَتْ على قيامِ السَّاواتِ والأَرضِ بأمرِه،

قوله: ووصف الغزو بالخُرْق؛ لخَرْقِ الناس فيه كما قيل: ليل نائم.

قوله: (مُستَصعِبًا) صحّ بكسرِ العين؛ لأنه لازم، الجوهري: استَصعَبَ عليه الأمرُ؛ أي: صَعُب.

قوله: (بين هِمِّ وعاقر)، النهاية: الحِمُّ بالكسر: الكبير الفاني.

قوله: (وأما هاهنا فلا معنى للاختصاص)، يعني: اقتضى مقامٌ خَرْقِ^(۱) العادة هناك التَّقديمَ كأنَّ العادة تأبى أن يحصُلَ الولدُ^(۲) بين الهِمِّ والعاقِر لِما جُرِّبَ وعُلِمَ بالاستقراء، فقيل: أنا القادر وحدي أن أخرق العادة دون غيري، وهاهنا العادة حاكمة قاطعة بأنَّ منَ أعاد صَنعة شيءٍ كانت أسهلَ عليه وأهونَ من إنشائها، لكن الدُّهْريَّ المخذولَ يُنكِرُ فعلَه، فجيء بالجملة المفيدة لتقوي الحُكمَ على مجرى العُرف والعادة.

قوله: (ما بالُ الإعادة استُعظِمت)، يعني: عطف قولِه: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ ﴾ على قوله: ﴿ أَن تَقُومَ السَّمَآءُ ﴾ بحرف التَّراخي في الرُّتبة، فأفاد عظمة الثاني، فإنَّ الأوّلَ أَدْونُ حالًا

⁼ معدي كرب. انظر: «الحماسة البصرية» (١: ٨).

⁽١) في (ح): «فوق»، وليس بصواب.

⁽٢) سقط لفظ «الولد» من (ح).

ثُمّ هُوِّنَت بعدَ ذلك؟ قُلت: الإعادةُ في نَفسِها عظيمة، ولكنّها هُوِّنتْ بالقِياسِ إلى الإنشاء. وقيل: الضَّميرُ في ﴿عَلَيْهِ﴾ للخَلْق. ومعناه: أنّ البَعثَ أهوَنُ على الحَلقِ منَ الإنشاء، لأنّ تكوينَه في حدِّ الاستِحْكام والتَّامِ أهوَنُ عليه وأقَلُّ تَعبًا وكَبَدًا، من

منه. ثم قيل في هذه الآية: ﴿وَهُو َأَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ ففهم منه أنه أَدْوَنُ منه، وأجاب بها يدلُّ على أنّ اعتبارَ التعظيمِ في الأولِ لكونِ الإعادة في نفسِها عظيمةً؛ لأنّها الغايةُ في الإيجاد والمقصودُ (١) في الإنشاء، وبها يستقرُّ كلُّ من السُّعداء (٢) والأشقياء في درجاتهم ودَرَكاتِهم، واعتبارُ الأَهْوَنِ بحَسَب الإيجاد والقَصْد في الخَلْق.

وبهذا التقرير يُتخلَّص من إشكالِ صاحب «الانتصاف» حيث قال: ﴿ مُ مَ اللهُ على بابها في تراخي الزَّمان أو يُسَلِّمُ تراخي المراتبِ على أن مرتبة المعطوف عليه العليا، ومرتبة المعطوف هي الدنيا تأكيدًا في مجيئها، فإن المعطوف بها في أكثر المواضع أرفع درجة من المعطوف عليه (٣).

وقلت: ويجوز أن يُحملَ ﴿ثُمَّ ﴾ على مجردِ البُعْدِ مجازًا، فيُعتَبرُ التراخي في الزمانِ والمَرْتبةِ معًا.

قوله: (لأنَّ تكوينَه في حدِّ الاستِحكامِ والتَّهامِ أهونُ عليه وأقلُّ تَعبًا وكبَدًا^(١))، يعني: بالنِّسبة إلى الخَلْق.

قال الإمام: لأنَّ في البَدْء يكون عَلَقةً، ثم مضغةً، ثم لِحَيًا، ثم عَظْمًا، ثم يُخلق بَشَرًا، ثم يَخرج بَشرًا يَخرج طفلًا، ثم يَترعرعُ إلى غير ذلك، فَيصعب عليه كلُّ ذلك. وأمّا في الإعادة فيَخرج بَشرًا سَوِيًّا بِكُن فيكون، فهو أهونُ عليه (٥).

في (ط): «والمقصودة».

⁽٢) في (ط): «البعداء».

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٧٦).

⁽٤) في (ف): «وكَدَّاً»، وكلاهما جَيَّدٌ مُتَّجه.

⁽٥) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٠٢).

أن يتنقّلَ في أحوالٍ ويندرج فيها إلى أن يَبلُغَ ذلكَ الحدّ. وقيل: الأهونُ بمَعنى: الهيّن. ووَجهٌ آخَر: وهو أنّ الإنشاءَ من قبيلِ التّفضُّلِ الذي يتخيّرُ فيه الفاعلُ بينَ أن يفعلَهُ وأن لا يفعلَه، والإعادةُ من قبيلِ الواجِبِ الذي لا بُدَّ له من فعلِه، لأنها جَزاءِ الأعهال، وأن لا يفعلَه، والإعادةُ من قبيلِ الواجِبِ الذي لا بُدَّ له من فعلِه، لأنها جَزاءِ الأعهال، وجزاؤُها واجِب، والأفعال: إمّا محال، والمُحالُ مُتنع أصلًا خارجٌ عنِ المقدُور، وإمّا ما يصرفُ الحكيمَ عن فعلِه صارفٌ وهو القبيح، وهُو رديفُ المُحال؛ لأنّ الصّارف يمنع وُجودَ الفِعلِ كها تمنعُه الإحالة. وإمّا تفضُّلُ والتفضُّلُ حالةٌ بينَ بين؛ للفاعلِ أن يفعلَه وأن لا يفعلَه. وإمّا واجبٌ لا بُدّ من فِعلِه، ولا سَبيلَ إلى الإخلالِ به، وكانَ يفعلَه وأن لا يفعلَه. وإمّا واجبٌ لا بُدّ من فِعلِه، ولا سَبيلَ إلى الإخلالِ به، وكانَ

قوله: (وقيل: الأَهْوَنُ بمعنى: الهين) روى الزَّجاج عن أبي عُبيدة وكثيرٍ من أهل اللغة: أنَّ ﴿ أَهْوَرُثُ ﴾ هاهنا ليس معناه: أنَّ الإعادةَ أهونُ عليه من الابتداء؛ لأنهما سهل عليه، ومثله في قوله:

لَعَمرُكَ ما أدري وإنّي لأوْجَلُ على أيّنا تَعدُو المَمنيّةُ أوّلُ أي: لَوَجِلٌ. وقالوا: اللهُ أكبر، أي كبيرٌ (١).

قوله: (لأنَّها لجزاءِ الأعمالِ، وجزاؤها واجبٌ)، قال صاحب «التقريب»: وفيه نظرٌ؛ لأنَّه مبنيٌّ على الوُجوب العقليِّ، ولأنَّ الوُجوبَ إن كان في الذات نَافَى القُدرةَ كالامتناع، وإلّا كان ممكنًا، فتساوى النقيضانِ(٢)؛ لاشتراكهما في مصحح المقدوريَّة، وهو الإمكانُ.

وقال صاحب «الانتصاف»: هذا على أُصولهم أيضًا غيرُ مستقيم، فإنَّ مقتضاها وجوبُ الإنشاء إذْ لولا مصلَحة اقتَضت الإنشاء لما وقعَ، وتلك المصلحةُ تُوجبُ متعلِّقها، فوَضَح أنَّ الزَّغشريِّ لا إلى السَّنة تَرقَّى ولا على مذهب الاعتزالِ بَقِيَ^(٣).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٨٣). والبيت المذكور لمعن بن أوس المزني. انظر: «الكامل» للمبّرد (٢: ١٥٧).

⁽٢) في (ط): «التفضل».

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٧٧).

الواجِبُ أبعدَ الأفعالِ من الامتناعِ وأقربَها من الحُصُول. فلمّا كانتِ الإعادةُ من قبيلِ الواجب، كانتْ أبعدَ الأفعالِ من الامتناع. وإذا كانت أبعدَها من الامتناع، كانتْ أهونَ أدخلَها في التَّأْتِي والتَّسهُّل، فكانت أهونَ منها. وإذا كانتْ أهونَ منها كانتْ أهونَ منها كانتْ أهونَ من الإنشاء، ﴿وَلَهُ ٱلْمَثُلُ ٱلْأَعْلَى ﴾ أي: الوصفُ الأعلى الذي ليسَ لغيره مثلُه قد عُرِف من الإنشاء، ﴿وَلَهُ ٱلْمَثُلُ ٱلْأَعْلَى ﴾ أي: الوصفُ الأعلى الذي ليسَ لغَره مثلُه قد عُرِف به ووُصِف في السَّهاواتِ والأرضِ على ألسِنةِ الخلائقِ وألسنةِ الدَّلائل، وهو أنه القادِرُ الذي لا يعجزُ عن شيءٍ من إنشاءٍ وإعادةٍ وغيرهِما من المقدُورات، ويدُلُ عليه قولُه تعالى: ﴿وَهُو ٱلْعَرِيدُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ أي: القاهرُ لِكُلَّ مَقدُور، ﴿ٱلْمَثُلُ ٱلْأَعْلَى ﴾ قولُ لا إله يُجري كُلَّ فعلٍ على قضايا حِكْمَتِه وعِلمِه. وعن مُجاهِدٍ ﴿ٱلْمَثُلُ ٱلْأَعْلَى ﴾ قولُ لا إله إلا الله، ومعناه: ولهُ الوصفُ الأعلى الذي هو الوصفُ بالوَحدانيّة. ويعضُدُه قولُه يعالى: ﴿ ضَرَبَ لَكُمُ مَثَلًا مِنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ [الروم: ٢٨]، وقالَ الزَّجّاج: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثُلُ ٱلْأَعْلَى الْمَاسِكُونِ وَالْلَارُضِ ﴾ أي: قولُه تعالى: ﴿وَهُو الْهُورُثُ عَلَيْهِ ﴾ قد ضَربَهُ لكم مثلًا فيا يصعبُ ويسهُل. يُريد: التَفْسيرَ الأوَّل.

قوله: (ويَعضُده قوله: ﴿ ضَرَبَ لَكُمْ مَّثَكَا مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾)؛ لأنَّ الكلام فيه لنَفْي الشَّريكِ وإثباتِ التَّوحيدِ، وتلخيصُ معناه يعودُ إلى معنى كلمةِ التَّوحيدِ، فصَحَّ أن يُسمَّى القولُ بكلمةِ التَّوحيدِ بـ ﴿ ٱلْمَثُلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾.

قال الزَّجاج: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَكَلَ ﴾ للعهد، وأن قوله: ﴿وَهُو َ أَهُونُ عَلَيْهِ ﴾ أي: معناه كالمثل المشهور بين الناس، أي: المسلمين منهم في كل زمان، نحو الأمثال المضروبة عند العرب (١)، ويَقرُبُ منه قول المصنَّف: «أي: الوصفُ الأعلى الذي ليس لغيره مثلُه قد عُرف به ووُصِفَ في السّاواتِ والأرضِ » إلى آخره، لكن الزَّجاج أجرى الممثل كالقولِ السَّائر على حقيقته وجعله المصنَّف مجازاً عن الوصف العَجيب الشأنِ ليشملَ القولَ وغيرَه، ولذلك قال: «على ألسِنةِ الخلائق وألْسِنةِ الدّلائلِ»، وخصَّ قَوْلَ الزَّجاج بالقول.

قوله: (يُريد التَّفسيرَ الأوّل)، أي: لقوله: ﴿ وَهُو أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ وهو أن يكون الضَّميرُ ـ

⁽١) لم أجده في مظِنّته من «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج.

[﴿ ضَرَبَ لَكُمْ مَّشَكُا مِّنَ أَنفُسِكُمُّ هَل لَكُمْ مِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ مِّن شُرَكَآءَ فِي مَا رَزَقَنَكُمُّ مَا فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآهُ تَغَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمٌ صَكَذَالِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآينتِ لِقَوْمِ يَعْقِلُونَ ﴾ ٢٨]

فإنْ قُلت: أيُّ فَرقِ بينَ ﴿ مِنْ ﴾ الأُولى والثّانيةِ والثّالثةِ في قَولِه تعالى: ﴿ مِنْ أَنفُكُمْ ﴾ ، ﴿ مِن شُرَكَا ءَ ﴾ ؟ قُلت: الأولى للابتداء ، كأنّه قال: أخذ مثلًا وانتزَعه من أقربِ شَيءٍ منكُم وهي أنفُسُكم ولم يُبْعِد، والثّانيةُ للتّبعيض، والثّالثةُ مَزِيدةٌ لتأكيدِ الاستِفهامِ الجاري مجرى النَّفي. ومعناه: هل تَرضُونَ للتّبعيض، والثّالثةُ مَزِيدةٌ لتأكيدِ الاستِفهامِ الجاري مجرى النَّفي. ومعناه: هل تَرضُونَ لأنفُسِكم ؛ وعَبيدُكُم أَمثالُكُم بَشَرٌ كَبَشرٍ وعبيدٌ كعبيد، أن يُشارِككُم بعضهم ﴿ فِ لَانفُسِكم ؛ وعَبيدُكُم أَمثالُكُم بَشَرٌ كَبَشرٍ وعبيدٌ كعبيد، أن يُشارِككُم بعضهم ﴿ فِ مَا رَزَقَنَكُمُ مِن الأموالِ وغيرِها، ما تكُونُونَ أَنتُم وهُم فيه على السّواء، من غير تفضِلةٍ بينَ حُرٍّ وعبد: تهابُون أن تستَبِدُّوا بتصرُّفٍ دونهَم، وأن تفتاتُوا بتكبيرٍ عليهم كما يَهابُ بعضُكم بعضًا من الأحرار، فإذا لم تَرضَوْا بذلك لأنفُسِكم، فكيفَ عليهم كما يَهابُ بعضُكم بعضًا من الأحرار، فإذا لم تَرضَوْا بذلك لأنفُسِكم، فكيفَ

في ﴿عَلَيْهِ﴾ ـ لله؛ أي: ضرَب اللـهُ قولَه: ﴿وَهُو َأَهْوَرُثُ عَلَيْهِ﴾ مثلًا فيها يَصعُب ويَسهُل عندكم، وينقاسُ على أُصولِكُم، لا التفسير الثاني، وهو أن يَرجِعَ الضَّميرُ إلى الخَلْقِ.

قوله: (أن يُشارِكَكُم بعضُهم) مفعول «تَرضونَ»، و «عبيدكم أمثالكم» حالٌ من فاعلِه. قوله: (تكونون أنتُم وهم فيه على السَّواء) والجملةُ بيانُ: «أنْ يُشارِكَكُم».

قوله: (تَهَابُون أَن تَستَبِدُّوا) تفسيرٌ لقولِه: ﴿ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُكُمْ ﴾.

وقال أبو البقاء: ﴿تَخَافُونَهُم ﴾ في موضع الحالِ من ضمير الفاعل في ﴿سَوَآءٌ ﴾؛ أي: فتساوَوْا خائفًا بعضُكم بعضًا مشاركته له في المال، أي: إذا لم ترضَوْا أن يُشارِكَكم عبيدُكم في المال، فكيف تشرِكون في عبادة الله مَن هو مصنوعٌ لِـله تعالى(١)؟!

قوله: (وأن تفتاتوا بتدبير عليهم)، الأساس: فاتني بكذا: سبقني به وذهب به عني،

⁽۱) «التبيان في إعراب القرآن» (۲: ١٠٤٠).

ترضَوْنَ لرَبِّ الأربابِ ومالكِ الأحرارِ والعبيدِ أن تَجعلُوا بعضَ عبيدِه له شركاء؟ ﴿ كَنْ التَّمثيلَ ﴿ نُفَصِّلُ الْآيَنَ ﴾ أي: نُبيِّنُها؛ لأنّ التَّمثيلَ مَا يَكشِفُ المعانيَ ويُوضِّحُها؛ لأنه بمنزِلةِ التَّصويرِ والتَّشكيلِ لها. ألا تَرى كيفَ صَوَّرَ الشِّركَ بالصُّورةِ المُشوَّهة؟

وافتاتَ فلانٌ عليكم برأيه: سبَقكم به ولم يُشاوِرْكم (١)، وفلانٌ لا يُفات عليه، ولا يُفتاتُ عليه؛ ولا يُفتاتُ عليه؛ أي: لا يُستَبدُّ برأي دونَه.

النهاية: قال عبدُ الرَّحمنِ بنُ أبي بكرٍ: «أَمِثْلي يُفتاتُ عليه في بَناتِه»، فهو افْتَعل من الفَواتِ: السبق، يُقال لكلِّ مَن أحدثَ شيئاً في أُمرِك: دُونَك، قد افتات عليك فيه.

قوله: (ألا ترى كيف صوَّر الشرك بالصُّورة المشوَّهة)؛ أي: القبيحة. يريد أن الغرض مِن ذِكْر التَّمثيل تقبيحُ شأنِ الشِّركِ وإبرازُه في ذِهن السَّامع بصُورة يَشْمئِزُ منها، وذلك بأن يَتصوَّر حالَة سَيدٍ له رقيقٌ مستبدُّ متصرفٌ في أمواله تصرُّف الشُّركاءِ من غير تَفْصِلةٍ، بحيث إن أراد السَّيدُ التَّصرف هابَ منه.

ولما كان ضربُ الأمثالِ لإدْناء المتوهَّم إلى المعقول وإرادة المتخيَّلِ في صورة المحقَّق، أتى في هذه الفاصلة بقوله: ﴿كَنْلِكَ نُفُصِّلُ ٱلْآيَنَتِ لِقَوْمِ يَعْقِلُونَ ﴾، وكذلك في الآيةِ السابقة: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰئِهِ مِرُيكُمُ ٱلْبَرَقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءُ فَيُحْي مِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ﴾؛ لأن ذلك تمثيل لإحياء النّاس وإنشارِ الموتى.

وأمّا الفاصلة بقوله: ﴿يَنَفَكَّرُونَ ﴾ لقوله: ﴿ وَمِنْ ءَاينيِهِ اَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجِ السُّكُونُ إليها وإلقاء المحبَّة بينَ الزَّوجِينِ ليس لمجرَّد قضاء الشَّهوة التي يَشترك فيها البهائم، بل لتكثير النَّسْل وبقاء نوع المتُفكِّرين الذين يؤدِّيم الفِكرُ إلى المعرفةِ والعبادة التي ما خُلقت السَّماواتُ والأرضُ إلّا لها، فناسَب ذلك التَّفكُر.

وخُصَّ قولُه: ﴿مَنَامُكُم ﴾ بالليل، ﴿وَٱبْنِغَآ قُكُم ﴾ بالنهار بالسَّمع؛ لأنَّ أكثرَ الناس

⁽۱) في (ط): «يشارككم».

[﴿ بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓ أَهُوٓ آءَهُم بِغَيْرِ عِلْمِ ۖ فَمَنَ يَهْدِى مَنْ أَضَلَ ٱللَّهُ ۗ وَمَا لَهُمْ مِّن نَّنصِرِينَ ﴾ ٢٩]

﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ أي: أشرَكُوا، كقَولِه تعالى: ﴿ إِنَ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمُ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان: ١٣]، ﴿ بِغَيْرِ عِلْمِ ﴾ أي: اتبَّعُوا أهواءَهم جاهِلِين؛ لأنّ العالمِ إذا رَكِبَ هواهُ رُبَّما ردَعَه عِلمُه وكَفَّه شيء، ﴿ مَنْ أَضَلَ ردَعَه عِلمُه وكَفَّه شيء، ﴿ مَنْ أَضَلَ

مُنْسدِحون (١) باللَّيل كالأمواتِ ومتردِّدون كالبهائم بالنهار، لا يَدرون فيمَ هم ولم ذلك، لكن من ألقى السَّمعَ وهو شهيدٌ يَتنبَّه لواعظِ الله ويصغي إليه؛ لأنَّ مَرَّ اللَّيالي وكرَّ النَّهار يناديانِ بلسانِ الحالِ: «الرَّحيلَ الرحيلَ من دارِ الغرور إلى دار القرار»، كما قال تعالى: ﴿ وَهُو اللّهِ عَمَلَ ٱلنَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَن يَنَكَرُ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾[الفرقان: ٦٢].

وأمّا اختصاصُ قولِه: ﴿وَٱخْلِلَكُ ٱلْسِنَلِكُمْ وَٱلْوَلِكُمْ ﴾ بالعلم الذي هو يُوجب تمييزًا؛ فلأنَّ كلَّ مَنْ له أدنى مُسْكَةٍ يُمَيِّزُ بين مخلوقٍ ومخلوقٍ بالمَنطِق واللَّونِ، وكذا دلالةُ خَلْقِ السَّماواتِ والأرضِ على وُجود الصانعِ أظهرُ الأشياء وأبينُها لا تخفى على كلِّ مَنْ له تمييزٌ، ولما فيه مِنَ العُموم. وقرئ ﴿لِلْعَلِمِينَ ﴾ بالفتح والكسر (٢).

ثم جيء بعد آيات بقوله: ﴿ أَوَلَمْ بَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزِقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ﴾، وفَصَل بقوله: ﴿ لِقَوْمِ يُوَا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزِقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ﴾، وفَصَل بقوله: ﴿ لِقَوْمِ يُوَمِنُونَ ﴾ إيذانًا بأنه تعالى يفعل ذلك بمَحْضِ مشيئته، وبأنَّ ليس الغنى بفعل العبد وجهده ولا العُدْمُ بعَجْزه وتقاعده، ولا يعرفُ ذلك إلّا مَنْ آمَن بأنَّ ذلك تقديرُ العزيز العليم كما قال:

كم من أديبٍ فَهِمٍ قَلْبُه مستكملِ العقلِ مُقِلِّ عَديمْ ومِن جهولٍ مُكثَرٍ مالُه ذلك تقديرُ العَزيزِ العليمُ (٣)

⁽١) من السَّدْح، وهو الانبطاح والاستلقاءُ مُفَرِّجاً رجلَيْه.

⁽٢) وقد سبق َتوجيهُه في تفسير الآية ٢٢ من هذه السورة.

⁽٣) لم أهتد إلى قائل البيتين.

الله ﴿ مَن خَذَلَه ولَم يَلْطُفْ به، لِعِلمِه أنه ممَّنْ لا لُطفَ له، فمَن يَقدِرُ على هداية مِثلِه. وقولُه: ﴿ وَمَا لَمُ مِن نَصِرِينَ ﴾ دليلٌ على أنّ المُرادَ بالإضلالِ الخِذْلان.

[﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا بَدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ۚ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِرَ الصَّنَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ * مُنِيدِينَ إِلَيْهِ وَاتَقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيعًا كُلُّ حِرْبٍ بِمَا لَدَيْمِمْ فَرِحُونَ ﴾ ٣٠-٣٢]

﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ﴾ فقوِّم وجهك له وعدِّلْه، غيرَ مُلتَفِتٍ عنه يمينًا ولا شِمالًا، وهو تَمثيلٌ لإقبالِه على الدِّين، واستقامَتِه عليه، وثباتِه، واهتهامِه بأسبابِه، فإنَّ مَنِ اهتَمَّ

قوله: (﴿ وَمَا لَهُم مِّن نَصِرِينَ ﴾ دليل على أنَّ المرادَ بالإضلالِ: الخذلانُ) كأنه قيل: من يَنصرُ من خذَله اللهُ ومَنع الإلطافَ عنه، والحالُ أنه لا ناصرَ له.

وقلت: ليس الكلامُ في النُّصرةِ والخِذلانِ، بل في الهدايةِ والضَّلالِ ﴿وَمَا لَهُمْ مِّن نَصِرِينَ ﴾ كالتتميم لمعنى إرادة الإضلال والـمَنْع من الهداية، وذلك أنَّه تعالى عَقِيب ما عَدَّد الآياتِ البيِّناتِ والشواهدَ الدَّالةَ على الوحدانيَّةِ ونَفْي الشَّريكِ وإثبات القول بالمَعاد وضَربَ الـمَثَل، وفَصَل ذلك بقوله: ﴿كَذَلِكَ نُفُصِّلُ ٱلْأَيْنَ لِقَوْمِ يَعْقِلُونَ ﴾.

أراد أن يُسلِّي حبيبه عَلَيْ ويُوطِّنه على اليأس من إيهانهم، فأضرَبَ عن ذلك وقال: ﴿ بَلِ التَّبَعَ اللَّذِينَ ظَلَمُواْ أَهُواْ عَهُم ﴾ وجَعل السَّبب في ذلك أنه تعالى ما أراد هدايتهم وأنه مختوم على قلوبهم، ولذلك رتَّب عليهم قوله: ﴿ فَمَن يَهْدِى مَنْ أَضَلَ اللَّهُ ﴾ على التَّقريع والإنكارِ، ثم ذيّل الكُلَّ بقولِه: ﴿ وَمَا لَمُمْ مِن نَصِرِينَ ﴾ يعني: إذا أراد الله منهم ذلك لا مَخْلَص لهم منه، ولا أحدَ يُنقذهم لا أنت ولا غيرُك، فلا تذهب نفسُكَ عليهم حسرات، فاهتم بخاصة نفسك ومَنْ تَبِعَك، وأقِمْ وجهَك معهم للدِّين حنيفًا.

قوله: (فقوِّم وجهكَ له وعدِّله)، الأساس: وقوَّمَ العُودَ وأقامه، فقام واستَقامَ وتقوَّم، ورُمحٌ قويم.

بالشَّيءِ عَقَدَ عليه طَرْفَه، وسدَّدَ إليه نَظَرَه، وقوَّمَ له وجْهَه، مُقبِلًا به عليه. و ﴿ حَنِيفًا ﴾ حالٌ من المَامُور، أو منَ الدِّين ﴿ فِطْرَتَ ٱللهِ ﴾ أي: الزّمُوا فِطرةَ الله. أو عليكُم فطرةَ الله. وإنّما أضمَرْتَه على خطابِ الجماعة لِقَولِه: ﴿ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ﴾ ومُنيبِين: حالٌ من الضّمير في: الزّمُوا. وقولُه: ﴿ وَٱتَّقُوهُ وَآقِيمُوا الصَّلَوْةَ وَلَا تَكُونُوا ﴾ معطوف على هذا المُضمَر. والفِطرة: الخِلقَة. ألا ترى إلى قولِه: ﴿ لا بَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللهِ ﴾ والمعنى: أنّه خلقَهُم قابِلينَ

قوله: (أي: الزَّمُوا فِطرةَ اللهِ، أو عليكم فِطرةَ اللهِ) قال مكيُّ: ﴿فِطْرَتَ ٱللهِ ﴾ نصب بإضهار فعل؛ أي: «اتَّبِعْ فطرةَ الله»، ودلَّ عليه قولُه: ﴿ فَأَقِمْ وَجُهَكَ لِللِّينِ ﴾؛ لأنَّ معناه: «اتَّبِع الدِّينَ»، وقيل: ﴿فِطْرَتَ ٱللهِ ﴾ انتَصبَ على المصدر؛ لأنَّ الكلامَ ذَلَّ على فَطْرِ الله [الخلق] فِطرةً (١٠). والتَّقديرُ الأوَّل أقربُ إلى تأليف النَّظْم؛ لأنَّه موافقٌ لقوله: ﴿بَلِ ٱتَّبَعَ النَّعْمِ وَلَمْ أَوْ أَهْ وَاللهُ عَلَيْهِ ﴾ ولترتُّبِ قولِه: ﴿ فَأَقِمْ وَجُهَكَ ﴾ عليه بالفاء.

وأما قولُه: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ﴾ فهو حالٌ من الضَّمير في ﴿أَقِمَ ﴾، وإنَّما جُمع لأنَّه مردودٌ على المعنى؛ لأنَّ الخطابَ للنبيِّ ﷺ هو خطابٌ لأُمَّتِه؛ أي: أقيمُوا وُجوهَكُم مُنيبِينَ إليه.

وقال الفرّاءُ: أي: «أقِمْ وَجَهَكَ ومَنِ اتَّبِعكَ» (٢)؛ كَقُولُه تَعَالَى: ﴿ فَٱسْتَقِمْ كُمَا أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ ﴾ [هود: ١١٢] فلذلك قال: ﴿مُنِيبِينَ ﴾.

وفي «المرشد»: أنَّ ﴿مُنِيبِينَ ﴾ متعلِّق بمُضْمَرٍ، أي: كُونوا مُنيبينَ؛ لقوله: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِن ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ أي: كونوا منيبين ولا تكونوا مشركين وقال: هذا حَسَنٌ (٣).

قوله: (أَلا تَرى إلى قوله: ﴿لَا بُدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ﴾) يعني دلَّ قولُه: ﴿لِخَلْقِ ٱللَّهِ ﴾ على أنَّ معنى فِطْرةَ الله: الخَلْقُ، وأنه من إقامة المُظْهَرِ موضعَ المُضْمَرِ من غير لفظِه السابقِ، وفائدتُه

⁽١) في (ح) و(ف): «دل على فطرة الله»، وفي (ط): «دل على فطرة الله فطرة»، والمثبت من «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٦١).

⁽٢) «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٣٢٥).

⁽٣) وهو الذي مشى عليه الأشموني في «منار الهدى في بيان الوقفِ والابتدا» ص٠٠٦.

للتَّوحيدِ ودينِ الإسلام، غيرَ نابِينَ عنه ولا مُنكِرينَ له، لكَونِه مُجَاوِبًا للعقل، مُساوِقًا للتَّطَرِ الصَّحيح، حتَّى لو تُرِكُوا لَما اختارُوا عليه دِينًا آخَر، ومَن غَوى مِنهُم فبِإغواءِ شَياطينِ الإنسِ والجِنّ. ومنهُ قولُه ﷺ: «كُلُّ عبادي خَلَقْتُ حُنَفاءَ فاجتالَتْهُمُ الشَّياطينُ

الإشعارُ بأنَّ أصلَ الجِبِلَّةِ السَّليمةِ المتهيئةِ لقَبولِ الحَقِّ أن لا تُغيِّرُ ولا تَثُرُكَ لِمَحْضِ التَّقليد، فإنه مُجَاوِبٌ (١) للعقل.

هذا معنى ما روينا عن البخاريِّ ومسلم وغيرِهما، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما مِن مولودٍ إلّا ويولَد على الفِطرةِ، فأبواهُ يهوِّدانِه أو يُنَصِّر إنِه أو يُمَجِّسانِه، كما تُنتِجُ البهيمةُ بهيمةً جَمعاءَ، هل تُحسُّون فيها من جَدعاءَ»(٢). ثمَّ يقولُ أبو هريرةَ: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بَبْدِيلَ لِخَلِقِ ٱللَّهِ وَلِكِ اللِّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهَا لَا بَبْدِيلَ لِخَلِقِ ٱللَّهِ وَلِكُ اللَّهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

الجَمعاءُ (٣): التي لم يذهب من بدنها شيءٌ. والجَدْعاء: المقطوعةُ الأذنِ والآنف أو الشَّفة أو اليد، ونحو ذلك. والمعنى: أن المولودَ يُولدُ على نوعٍ مِن الجِبِلَّة، وكونِه متهيئًا لقبول الحقِّ (٤) طبعًا لو خَلَّته شياطيُن الإنسِ والجنِّ، كما أن البَهيمة تولَد سَويَّة الأطرافِ، لولا النَّاسُ وتعرُّضهم إليها لبَقِيَت كما وُلِدت سَلِيمةً.

قوله: (مساوقًا للنَّظر)، الأساس: هو يُساوقُه ويُقاودُه، وتَساوقَتِ الإبلُ: تَتابعت.

قوله: (كلَّ عبادي خَلَقتُ حُنَفاء) هذا حديث طويلٌ رواه عياضٌ بن حِمار رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، وفيه: "إنِّي خَلَقتُ عبادي حُنفاءَ كلَّهم، وإنِّهمْ أَتَنْهُمُ الشَّياطينُ فاجتَالَتْهُم عن دِينهم، وحَرَّمتْ عليهم ما أحلَلْتُ لهم، وأَمَرَتْهُم أن يُشركوا بي». أخرجه مسلم (٥).

⁽۱) في (ح): «محارب».

⁽٢) سبق تخريجه.

⁽٣) في (ف): «جمعاء».

⁽٤) في (ط): «الحقيقة».

⁽٥) «صحيح مسلم» (٢٨٦٥).

عن دينِهم، وأمَرُوهُم أن يُشرِكُوا بي غيرِي " وقولُه عَلَيهِ السَّلام: "كلُّ مَولودٍ يولَدُ على الفِطرةِ حتى يَكونَ أبواهُ هُمَا اللَّذانِ يُهوِّ دانِه ويُنَصِّرانِه "، ﴿لَا بَدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ﴾ أي: ما ينبغي أن تُبدَّلَ تِلكَ الفِطرةُ أو تُغيَّر. فإنْ قُلت: لم وحَدَ الخِطابَ أوَّلا، ثمّ جَمَع؟ قُلت: خُوطِبَ رَسولُ الله ﷺ أوَّلا، وخِطابُ الرَّسولِ خِطابٌ لأُمَّتِه معَ ما فيه من التَّعظيمِ خُوطِبَ رَسولُ الله ﷺ أوَّلا، وخِطابُ الرَّسولِ خِطابٌ لأُمَّتِه معَ ما فيه من التَّعظيمِ للإمام، ثُمَّ جُمِعَ بعدَ ذلك للبَيانِ والتَّلخيص، ﴿ مِنَ ٱلَذِيبَ ﴾ بَدلٌ من المُشرِكين، (فارَقُوا دينَهم) تَركُوا دينَ الإسلام. وقُرئ: ﴿فَرَقُوا دِينَهُم ﴾ بالتَّشديد، أي: جعلوهُ أديانًا مُحتلفٍ المحتلفِ أهوائِهِم ﴿وَكَانُواْ شِيعًا ﴾ فِرَقًا، كُلُّ واحِدةٍ تُشايعُ إمامَها الذي أضَلَّها، ﴿كُلُّ حِرْبٍ ﴾ منهُم فَرِحٌ بمَذهَبِه مَسرُور، يَحسَبُ باطِلَه حقًّا ويجوزُ أن يكونَ ﴿ مِنَ ٱلَذِيبَ ﴾ منهُم قَرِحٌ بمَذهَبِه مَسرُور، يَحسَبُ باطِلَه حقًّا ويجوزُ أن يكونَ ﴿ مِنَ ٱلَذِيبَ ﴾ منهُم قَرِحٌ بمَذهَبِه مَسرُور، يَحسَبُ باطِلَه حقًّا ويجوزُ أن يكونَ ﴿ مِنَ ٱلَذِيبَ ﴾ مِنْ اللهُ عَلَى حَرْبٍ فَرِحينَ ومعناه: من المُفارِقينَ دينَهُم كلُّ حِرْبٍ فَرِحينَ يكونَ ﴿ مِنَ ٱلَذِيبَ ﴾ منهُم قَرِحٌ بمَذهَبِه مَن المُفارِقِينَ دينَهُم كلُّ حِرْبٍ فَرِحينَ يكونَ ﴿ مِنَ ٱلذِيبَ مُ مَلُ عِرْبٍ فَرِعينَ اللهُ مِن النَّهُ اللهُ مَنْ الْمُعَالِعُ الْمَامِ الْمُوارِقِينَ دينَهُم كلُّ حِرْبٍ فَرِعِينَ المَّهِ مِن ٱلنَّذِيبَ وَنَ دينَهُم كلُّ حِرْبٍ فَرِعِينَ

اجتالَتْهُم: استخفَّتهم، فجالُوا معهم، يُقال للقوم إذا تَركوا القَصْدَ والـهُدى: اجتالَتْهُمُ الشَّياطينُ؛ أي: جالُوا معهم في الضَّلالة.

قوله: (وقرئ: ﴿فَرَّقُواْ﴾)، حمزة والكسائي: «فارقوا»، والباقون: ﴿فَرَّقُواْ﴾(١).

قوله: (ويجوز أن يكون ﴿ مِنَ ٱلَّذِينَ ﴾ منقطعًا ممَّا قبلَه) أي: لم يكن بَدَلًا من المشركين بإعادة الجارِّ، ويكون خبرًا، والمبتدأ: ﴿ كُلُّ حِزْبِ ﴾، و «فرحون بما لديهم» وصفُه؛ فعلى هذا الآيةُ عامَّةٌ.

روى الواحديُّ عن مقاتل: كلُّ أهل مكَّةَ بها عندهم من الدِّين راضون (٢).

وسبيل الآية مع قولِه: ﴿ فَأَقِدْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فَطْرَتَ ٱللَّهِ ﴾ الآية، سبيلُ قولِه تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَطِى مُسْتَقِيمًا فَاتَبِعُوهُ ۚ وَلَا تَنْبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَنَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ﴾ الآنعام: ١٥٣]؛ لأن وِزانَ الآيةِ الآخرة وزِانُ قولِه: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

⁽١) قال مكي بن أبي طالب: فالقراءتان متقاربتان، لأن مَن فارقَ الإيمانَ فقد بانَ منه. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٥٨).

⁽Y) «الوسيط في التفسير» للواحدي (٣: ٤٣٤).

بها لَدَيهم، ولكنه رُفِعَ ﴿فَرِحُونَ ﴾ على الوَصفِ لِكُلّ، كقَولِه:

وكلُّ خَليلٍ غَيرُ هاضِمٍ نَفسِهِ

[﴿ وَإِذَا مَسَ ٱلنَّاسَ ضُرُّ دَعُواْ رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَآ أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقُ مِّنْهُم بِرَيِهِمْ يُشْرِكُونَ * لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَانْيْنَهُمْ فَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ٣٣-٣٤]

الضُّرّ: الشِّدّةُ من هُزالٍ أو مَرَضٍ أو قَحْطٍ أو غَيرِ ذلك. والرَّحَمَّة: الخَلاصُ من

روينا عن النَّرِمذيِّ، عن عبدِ الله بنِ عَمرِو رضي الله عنه، عن النَّبيِّ عَلَيْهِ: «إنَّ بَني إسرائيلَ تَفرقت ثنتين وسَبعِين مِلَّـةً، وتَفترق أُمَّتي على ثلاثٍ وسَبعِين مِلَّة، كلهم في النَّار إلاّ مِلَّة واحدةً» قالوا: ومَن هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي»(١).

وعلى الوجهِ الأوّلِ: الآيةُ خاصَّةُ، ومِن ثمَّ جاءَ بضمير المشركين في قوله: «كلُّ حزبٍ منهم».

قوله: (ولكنّه رفع ﴿فَرِحُونَ ﴾) قيل: يعني: كان مِنْ حقّ الظاهر أن يَجرَّ ﴿فَرِحُونَ ﴾؛ لكونه صفةَ ﴿حِزْبٍ ﴾؛ لأنَّ الصِّفةَ في الأعداد وما هو من قبيلها ينبغي أن تكون للمضاف الميه؛ لقوله تعالى: ﴿سَبْعَ بَقَرَتِ سِمَانِ ﴾ [يوسف: ٤٣]، ولكنَّه وصفَ هاهنا المضافَ ليبيِّنَ أَنَّ الفرحَ شاملٌ للكلِّ وهو أبلَغُ.

قوله: (وكلُّ خلِيلٍ غَيرٌ هاضِمٍ نَفسِه) تمامه:

لِوصلِ خلِيلٍ صارمٌ أَومُعَارِز(٢)

«غيرُ هَاضِمِ نَفسِه» صفة لـ «كُلُّ خَلِيلٍ». «مُعَارِز» أي: مجانب، بالرّاء والزاي بَعْدَه، يقول: كلُّ خليلٍ لا يحسِرُ نفسَه ولا يَحمل أذى صاحبِه، فهو لا محالةَ مُصارِمُه أو مُعاتِبُه. وقيل: تمامُه:

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) للشماخ الذبياني في «ديوانه» ص١٧٣ من زائيته الشهرة.

الشِّدة. واللهم في ﴿ لِيَكَفُرُوا ﴾ مجازٌ مِثلُها في ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوَّا ﴾ [القصص: ٨]. ﴿فَتَمَتَّعُوا ﴾ نَظيرُ ﴿أَعْمَلُواْ مَاشِئْتُمْ ﴾ [فصلت: ٤٠] ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ وبالَ تَمَتُّعِكُم. وقرأً ابنُ مَسعود: (وليتَمتَّعُوا).

[﴿ أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَنَا فَهُوَ يَتَكُلَّمُ بِمَا كَانُواْ بِهِ - يُشْرِكُونَ ﴾ ٣٥]

السُّلطان: الحُجَّة، وتَكَلُّمُه: عَجاز، كما تقول: كتابُه ناطِقٌ بِكَذا، وهذا ممّا نَطقَ بهِ القُرآن. ومعناهُ الدّلالةُ والشَّهادة، كأنّه قال: فهُو يَشهَدُ بشِرْ كِهِم وبِصِحَّتِه. و(ما) في ﴿ بِمَا كَانُوا ﴾ مَصدَريّة أي: بكونِهم بالله يُشرِ كُون. ويَجوزُ أنْ تكونَ مَوصُولةً ويَرجعُ الضَّميرُ إليها. ومَعناه: فهُو يتكلَّمُ بالأمرِ الذي بِسَبِيه يُشرِكون، ويُحتَمَلُ أن يكونَ المعنى: أمْ أنزَلْنا عليهِم ذا سُلطان، أي: مَلكًا معَه بُرهانٌ فذلك المَلكُ يتكلَّمُ بالبُرهانِ الذي بِسَبِيه يُشرِكُون.

[﴿ وَإِذَآ أَذَقَنَ النَّاسَ رَحْمَةَ فَرِحُواْ بِهَا ۚ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتَ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ٣٦]

﴿ وَإِذَآ أَذَقَنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةُ ﴾ أي: نِعمةً من مَطرٍ أو سَعةٍ أو صِحّةٍ ﴿ فَرِحُواْ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبَّهُمُ سَيِّنَةُ ﴾ أي: بَلاءٌ من جَدْبٍ أو ضِيقٍ أو مَرَض، والسَّبَبُ فيها شُؤمُ معاصِيهِم، قَنَطُوا من الرَّحة.

فبالصدِّ والإعراضِ عنه جَديرُ (١)

قوله: (اللام في ﴿ لِيَكُفُرُوا ﴾ مجاز)؛ لأن المعنى: ثم أذاقهم منه رحمةً ليشكروا ما أَوْلاهم من رحمته ولا يُشرِكوا به شيئًا، فعكسوا وأشركوا ليكفروا. وتحريرُه: أنَّهم ما قَصَدوا في اتِّخاذهم شركاءَ كُفرانَ النِّعمةِ، بل قَصَدوا بذلك أنْ يكونوا لهم شفعاءَ، فأدَّى ذلك إلى الكُفران، كما في قصّةِ (٢) موسى وفرعون.

⁽١) لم أهتدِ إلى قائله.

⁽٢) في (ح): «قضية»، وهو سائغ.

[﴿ أَوَلَمْ يَرُواْ أَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَنتٍ لِقَوْمِ يُوْمِنُونَ ﴾ ٣٧]

ثُمَّ أَنكَرَ عليهِم بأنهم قد عَلِمُوا أَنه هُوَ الباسِطُ القابِض، فها لَهُم يَقنَطُونَ من رَحمتِه، وما لَهُم لا يَرجِعُونَ إليه تاثِبينَ من المعاصي الّتي عُوقِبُوا بالشِّدّةِ من أجلِها، حتّى يُعيدَ إليهِم رحمَتَه.

[﴿ فَنَاتِ ذَا ٱلْقُرِينَ حَقَّهُ، وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ ۚ ذَالِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْدَ ٱللَّهِ ۗ وَأُوْلِكَتِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ ٣٨]

حقُّ ذي القُربى: صِلَةُ الرَّحِم. وحَقُّ المِسكينِ وابنِ السَّبيل: نصيبُهما من الصَّدَقةِ المُسمّاةِ لهُمَا. وقد احتَجّ أبو حَنِيفةَ رحِمَهُ اللهُ بهذه الآيةِ في وُجوبِ النَّفَقةِ لِلمَحارِمِ إذا كانُوا مُحتاجينَ عاجِزينَ عنِ الكَسْب. وعندَ الشَّافِعيِّ رحِمَهُ الله: لا نفقَةَ بالقَرابةِ إلّا

قوله: (وقد احتَجَّ أبو حنيفة رضي الله عنه بهذه الآية في وُجوب النَّفقةِ للمَحارم إذا كانوا محتاجينَ) قال القاضي: وهو غير مُشْعِرٍ به ﴿وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ﴾؛ أي: آتِهما ما وُظُّف لهما منَ الزَّكاة، والخطابُ للنبيِّ ﷺ أو لـمَن بُسِطَ له، ولذلك رُتِّبَ على ما قبله بالفاء(١).

وقال الإمام: لمّا بيَّن الله تعالى أنه يبسطُ [الرزق](٢) ويَقدِر، فلا ينبغي أن يتوقَّفَ الإنسان في الإحسان، فإنَّ اللهَ إذا بَسطَ الـرِّزقَ لا ينقصُ بالإنفاق، وإذا قَـدَرَ لا يـزداد بالإمساك(٣).

وقلت: إنه تعالى لمّا حَكى في جنس الناس أنّهم إذا أذاقَهم منه رحمةً فرحوا بها بَطِرِينَ أَشِرِينَ، وإنْ تُصبُهم سيّئةٌ قَنَطُوا من رحمة الله، أَنكَر عليهم ذلك، وَنَـبّههُم على أنّ تلك الإذاقة والإصابة من بَسْط الله الرّزقَ وقَبْضِه، وقال: فلا يكن منكم بَطَرٌ عند البَسْطِ بل

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٣٦).

⁽٢) زيادة من «مفاتيح الغيب».

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٠٩).

على الوَلَدِ والوالِدَيْن: قاسَ سائِرَ القَراباتِ على ابنِ العَمّ؛ لأنه لا وَلادَ بينَهم. فإنْ قُلت: لمّا ذُكِرَ قُلت: كيفَ تعلَّقَ قولُه: ﴿ فَعَاتِذَا ٱلْقُرْبَى ﴾ بها قَبلَهُ حتّى جيءَ بالفاء؟ قُلت: لمّا ذُكِرَ أَنّ السَّيّئةَ أصابَتْهُم بما قدّمتْ أيدِيْهِم،

اَشكُروا الله، وأَنفِقُوا ممّا رَزَقكمُ اللهُ في سبيله ووَجْهِه، في الأقربينَ واليَتَامى والمساكين ليزيدَكم من فَضْله، وتفوزوا بالفلاح عاجلًا وآجلًا، فلا يُوجد منكم يأس أيضًا عند القَبْض، بل ارجِعُوا إلى الله مُنيبينَ؛ لأنَّ ذلك من شؤم معاصيكم.

وإليه الإشارةُ بقوله: «لما ذكر أن السَّيئةَ أصابتْهُم بها قدَّمت أيديهم أتبعَه ذِكْرَ ما يَجِبُ أن يُقْعلَ وما يَجِبُ أن يُتركَ»، ولعلَّ وجهَ استدلال أبي حنيفة رضي الله عنه أنه رتَّب الأمرَ بإيتاء ذي القُربي على الوَصْف المناسب، وهو إصابةُ السَّيئةِ باجتراحِ المعاصي بعد أن ضَمَّ معَ الإيتاء لفظة: ﴿حَقَّهُ ﴿ فيكون للوجوب، وأيضًا علَّل إثبات الفلاح باسم الإشارة إلى ذلك الوَصْف، وهو إيتاءُ ذي القُربي.

والشافعيُّ رضي الله عنه رأى عطفَ ﴿وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ ﴾ على ﴿ذَا ٱلْقُرْيَى ﴾ أمارةً لاشتراكهم في وُجوب الزَّكاة دُون النَّفقة؛ لأنَّ حُكمَ المعطوفينَ في النَّفقة خارجٌ بالاتِّفاقِ؛ لأنَّ مَنِ استحقَّ الزَّكاةِ سَقَطت نفقتُه.

قوله: (قاس سائر القرابات على ابنِ العَمَّ)، قال صاحب «الهداية»(١): النَّفقةُ لكلِّ ذِي رَحِم عرَّم منه، ويُعلَمُ منه أنَّ مَن كان ذا رَحِم ولم يكن محرَّمًا كأولاد العَمِّ والخال، فلا تَجبُ النفقةُ عليه؛ لأنَّ الصِّلةَ في القرابةِ القريبةِ واجبةٌ دونَ البعيدةِ (٢).

وأمّا قول المصنف: «للمَحارم إذا كانوا محتاجين» فمحمولٌ على المَحارم من النَّسَبِ دونَ الرَّضاعِ والمصاهَرة؛ لأن سياقَ الكلامِ في ذي القربي.

 ⁽١) يعني الإمام المرغيناني من أعيان الحنفية، وكتابه «الهداية» شرح به «البداية» من تصنيفه، وهو من الدواوين الفقهية المعتبرة عند الحنفية.

⁽٢) «الهداية شرح البداية» (٢: ٤٧).

أَتَبَعَهُ ذِكْرَ مَا يَجِبُ أَن يُفْعَل، ومَا يَجِبُ أَن يُتْرَكُ ﴿يُرِيدُونَ وَجَهَ اللَّهِ ﴾ يُحتَمَلُ أَن يُرادَ بوجهِه: ذاتُه أو جِهَتُه وجانِبُه، أي: يَقْصِدُونَ بِمعرُوفِهِم إيّاه خالصًا وحقّه، كقَولِه تعالى: ﴿إِلَّا ٱبْنِغَاءَ وَجَهِ رَبِهِ ٱلأَمْلَى ﴾ [الليل: ٢٠] أو يَقْصِدُونَ جِهةَ التَّقَرُّبِ إِلَى الله لا جِهةً أُخرى، والمعنيانِ مُتقارِبان، ولكنّ الطَّريقة مُحْتَلِفة.

[﴿ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِيَرْبُواْ فِي آمَوَلِ ٱلنَّاسِ فَلاَ يَرْبُواْ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ ءَانَيْتُم مِّن زَكُوْقٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَئِهِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ ﴾ ٣٩]

قوله: (أتبعَه ذِكْر ما يَجِبُ أن يُفعل وما يَجِبُ أن يُترك) يعني: إذا تَقرَّر أن ما يُصيبهم من مصائب دنيويَّة ودِينيَّة بسَبِ معاصِيهم، فعلى كلِّ ذي لُبِّ أن يعتبرَ العاقبة ويتحرّى إيتاءَ معروفِه في أهله ومُستَحقِّه، ويجتنبَ إيتاءَ ما يَمحَقُه الله في الدُّنيا من الرِّبا والسُّخط على صاحبه في العُقبى منَ الرِّياء، وممّا يدلُّ على أنَّ الآيتينِ متقابلتان تَكريرُ ﴿ تُرِيدُونَ وَجُهَاللهِ ﴾ صاحبه في العُقبى منَ الرِّياء، وممّا يدلُّ على أنَّ الآيتينِ متقابلتان تَكريرُ ﴿ تُرِيدُونَ وَجُهَاللهِ ﴾ فيهما، وتخصيصُ كلِّ منَ الآيتينِ باسم الإشارة الدَّالِّ على أنَّ ما قبلَه جديرٌ بها بعدَه لأجل فيهما، وجبه.

قوله: (أي: يَقْصدون بمعروفهم إيّاه [خالصاً] وحقّه) عطفٌ على إياه؛ نحو: أعجَبني زيدٌ وكَرمُه، وقيل: إنّا جاء بالضَّمير منفصلًا لما أهمَّه تقديمُ الجارِّ والمجرور على المفعول به، فيتعذَّر الاتصالُ. هذا على تقدير أنْ يُرادَ بوجهه ذاتُه، فيُقيدُ الاختصاصَ والإخلاص (١)، وبقوله: «أو يقصدون جهة التقرُّب على أن يُراد بوجهه جهتُه وجانبُه» فيه نَشْرٌ لما لفَّ في قولِه: «يَحتملُ أن يُرادَ بوجهه ذاتُه أو جهتُه»، أو لِيَا(٢) في الثاني من معنى الكناية عن في قولِه: «يَحتملُ أن يُرادَ بوجهه ذاتُه أو جهتُه»، أو لِيَا(٢) في الثاني من معنى الكناية عن الذاتِ؛ لأنه تعالى مقدَّسٌ عنِ الجانبِ؛ كقوله تعالى: ﴿مَافَرَّطْتُ فِي جَنْكِ اللّهِ ﴾ [الزُّمَر: ٥٦] ورجع المعنى إلى ذاته عزَّ وجل معَ مُراعاة العَظَمة، قال: و «المعنيان متقاربانِ، ولكنَّ الطريقة غتلفةٌ».

⁽١) في (ف): «فَيُقَيَّدُ الاختصاصُ بالإخلاص»، ولعلّ ما أثبتناه هو الأشْبهُ بالصواب.

⁽٢) في (ط): «ولما».

هذه الآيةُ في مَعنى قولِه تَعالى: ﴿ يَمْحَقُ اللّهُ الرّبُواْ وَيُرْبِي الصَّكَ قَاتِ ﴾ [البقرة: ٢٧٦] سَواءً بسَواء، يُريد: وما أعطَيتُم أكلة الرّبا ﴿ وَمَا ءَالْيَرُبُواْ فِي ﴾ أموالهم: ليَزيدَ ويزكُو في أموالهم، فلا يَزْكُو عند الله، ولا يُبارِكُ فيه ﴿ وَمَا ءَالْيَتُم مِن ذَكُوةٍ ﴾ أي: صدقة تبتّغُونَ به وجهه خالصًا، لا تطلّبُونَ به مُكافأةٌ ولا رِياءً وسُمعة، ﴿ فَأُولَكِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴾ ذو والأضعافِ من الحسنات. ونظيرُ المضعف: المقوي والموسر، لذي القوّةِ واليسار: وقُرِئَ بفتح العين. وقيل نزلتْ في ثقيف، وكانوا يَربُون. وقيل: المُرادُ أنْ يَهبَ الرَّجُلُ للرَّجُلِ أو يُهدِي له، ليُعوِّضَهُ أكثرَ ممّا وهبَ أو أهدى، فليستْ تلك الزِّيادةُ بحرام، ولكنّ المُعوِّضَ لا يُثابُ على تلكَ الزِّيادة. وقالُوا: الرِّبا رِبَوان: فالحرام: كلُّ قَرضٍ يُؤخذُ فيه أكثرُ منه: أو يَجُرُّ مَنفعَة. والذي ليسَ بحرام: أن يَسْتَدعِيَ بِهبَتِه أو جهديّته أو بهديّته أو جهديّته أو بهديّته أو بهديّته أو شرعن من ربا)، بمعنى: أكثرُ منها. وفي الحديث: «المُستغزِرُ يُثابُ من هِبَتِه» وقُرِئ: (وما أتيتم من ربا)، بمعنى:

قوله: (وفي الحديث: «المُستَغْزِرُ يُثابُ من هِبَتِه»(١))، النهاية: عن بعض التابعين: الجانبُ(٢) المُستغزِرُ يُثاب من هِبَتِه.

المُستغزِرُ: الذي يطلبُ أكثرَ مما يُعطي، وهي المُغازرَة (٣)؛ أي: إذا أهدى لك الغريبُ شيئًا يَطلبُ أكثرَ مِنه فأعطِه في مقابلة هديتِه. وأما قولُه تعالى: ﴿ وَلَا نَمْنُن تَسْتَكُثِرُ ﴾ [المدَّثر: ٦] فمخصوصٌ.

قوله: (قرئ: «ما أتيتم من ربًا») قرأها ابنُ كثير مقصورًا، وهو يعود في المعنى إلى المشهورة، يقال: أتى معروفًا وأتى قبيحًا إذا فَعلَهما. وقرأ نافع: «لتُربوا» بالتاء مضمومة؛

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٦: ٤٧٤) وعبد الرزاق في «المصنّف» (١٦٥٢٣) موقوفاً على شريح.

 ⁽۲) في (ط): «الجالب»، وفي (ح) و(ف): «الحالب». وصوّبناه من مصادر التخريج. وفَسّره ابن قتيبة في
 «غريب الحديث» (٣: ٧٥٣) بقوله: الجانب: الغريب. وهو الجنّب أيضاً، والجنابة: الغربة.

⁽٣) في (ح): «المفازة»، وهو خطأ.

وما غَشِيتُمُوه أو رَهِقتُموهُ من إعطاءِ رِبا. وقُرِئ: (لِتُربُوا)، أي: لتَزِيدُوا في أموالهِم، كَفَولِه تَعالى: ﴿ وَلَيُربِي ٱلصَّدَقَاتِ ﴾ أي يَزيدُها. وقولُه تعالى: ﴿ فَأُولَكِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ ﴾ التيفاتُ حسن، كأنه قالَ لمَلائِكَتِه وخَواصِّ خَلقِه: فأولئكَ الذينَ يُريدونَ وَجهَ الله بِصَدقاتِهم: هُمُ المُضعِفُون. فهُو أمدَحُ لهم من أنْ يَقول: فأنتُمُ المُضعِفُون. والمعنى: المُضعِفُونَ به؛ لأنه لا بُدّ من ضَميرٍ يَرجِعُ إلى ما، ووَجهٌ آخر: وهو أنْ يكونَ تقديرُه: فمُوثُونُ أولِئكَ هُمُ المُضعِفُون. والحذفُ لِما في الكلامِ من الدَّليلِ عليه، وهذا أسهَلُ فَمُونًا، والأوَّلُ أملاً بالفائدة.

أي: لتصيروا ذوي زيادة (١). من قولهم: أقوى الرَّجلُ وأضعَفَ: إذا صار ذا دابَّة قويٍّ وضعيفٍ في «المطلع».

قوله: (فهو أمدحُ لهم من أن يقول: فأنتُم الممُضْعِفُون)؛ لأنه إذا التفت إلى الغير شاكرًا لصنيعهم واستحادًا منه لهم وترغيبًا له فيها نالوا به هذه المنزلة، كان أبلغ وأنبلَ ممّا لو قال لهم: فأنتم المُضعِفُون. وإليه الإشارةُ بقوله: «كأنّه قال لملائكتِه وخواصِّ خَلْقِه: فأولئك [الذين] يُريدون وَجْهَ الله» مباهاةً بهم.

وأيضًا فيه إشعارٌ بأنَّ أولئك محقُّون (٢) بأنْ يكونوا مُضعِفيَن لاكتسابهم تلك الفضيلة، وليس في «فأنتم المُضعِفُون» من ذلك شيءٌ.

قوله: (فَمُؤْتُوه) روي بضمِّ التاء؛ اسمُ فاعِلٍ من الإيتاء، ورويَ بفتحها؛ اسم مفعولٍ.

وفي الحاشية: الصوابُ: «فمُؤتَوْهُ» بفتح التّاء، والمراد به: أُخْذُ الزَّكاة تفضيلًا لهم على أخذِ الرِّبا.

قوله: (وهذا أسهلُ مأخذًا والأوّل أملاً بالفائدة)، قال صاحب «التقريب»: والأوّلُ أملاً بالفائدة لدقيقةِ الالتفاتِ، والثاني أسهلُ مأخذًا؛ لأنّ حَذْفَ المبتدأ أكثرُ في الكلام،

⁽١) لتهام الفائدةِ وتحرير الاختيار انظر «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٨٤).

⁽۲) في (ح) و(ط): «محقوقون».

[﴿ اللَّهُ الَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيثُكُمْ ثُمَّ يُمِيثُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَالْ مِن شُرَكَآيِكُم مَن يَغْمِلُ مِن شَرَكَا يَكُمْ مَن يَغْمِلُ مِن شَيْءً شُرِكُونَ ﴾ ٤٠]

﴿ اللّهُ ﴾ مُبتَداً وخَبرُه ﴿ اللّهِ عَلَى الله هو فاعلُ هذه الأفعالِ الخاصّةِ التي لا يَقدِرُ على شَيءٍ منها أحدٌ غيرُه، ثمّ قال: ﴿ هَلْ مِن شُرَكاآ يِكُم ﴾ الذين اتَّخذْتُموهُم التي لا يَقدِرُ على شَيءٍ منها أحدٌ غيرُه، ثمّ قال: ﴿ هَلْ مِن تِلكَ الأفعال؛ حتّى يَصِحَّ أندادًا له من الأصنام وغيرها ﴿ مَن يَفْعَلُ ﴾ شيئًا قَطُّ من تِلكَ الأفعال؛ حتّى يَصِحَّ ما ذهبتُم إليه، ثمّ استبعَدَ حالَه من حالِ شُركائِهم. ويجوزُ أن يكونَ ﴿ اللّهِ يَكُمُ ﴾ ما ذهبتُم إليه، ثمّ استبعَدَ حالَه من حالِ شُركائِهم، وقولُه: ﴿ مِن ذَلِكُم ﴾ هو الذي رَبطَ صفّة للمُبتَدَأ؛ لأنّ معناه: من أفعالِه، و (مِن) الأولى والثّانيةُ والثّالثة: كُلُّ واحدةٍ منهُنَّ مُستقلَّةٌ بتأكيد، لتَعجيزِ شُركائِهم، وتَجهيلِ عَبَدَتِهم.

ولأنَّ الضَّميرَ في «بــه» راجعٌ إلى «ما»، فــلا بُــدَّ من تقدير مضافٍ؛ أي: بإيتائــه، فيَكثُر الإضمارُ.

وعن بعضِهم: عُرُوُّ الثاني عن دقيقةِ الالتفاتِ لعُمومه.

قوله: (والخبر: ﴿هَـَلْ مِنشُرَكَآيِكُم ﴾) أي: الله الموصوفُ بكونهِ خالقاً ورازقاً ومحيياً ومميتاً، مَقولٌ في حقّه: ﴿هَـَـلْ مِنشُرَكَآيِكُم ﴾ مَن هو موصوفٌ بها هو موصوفٌ به.

قوله: (لأن معناه: من أفعاله) أي: المشار إليه بـ«ذلك»: الحَلْقُ والرِّزقُ والإماتةُ والإحياء، وقد عُلِمَ أنّها من أفعال الله.

قوله: (كلُّ واحدةٍ منهنَّ مستقلةٌ بتأكيد لتَعْجيز شركائهم)، أما أولًا: فإنَّ «مِن» لبيان «مَنْ يفعل»، ومتعلِّقُه محذوفٌ؛ أي: هل حصل واستقرَّ مَنْ يفعلُ كائنًا من شركائكم؟! أَنكر أَن يكونَ لهم شركاءُ تَفْعَلُ ما يفعل الباري.

وأما ثانيًا: فقال: ﴿مِن ذَلِكُم ﴾ و «مِن » للتَّبعيض؛ أي: يفعل بعضَ ما يفعلُه الباري ولو أقلَّ شيء، كلّ ﴿ وَإِن يَسْلُبُهُمُ ٱلدُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنقِدُوهُ مِنْ لَهُ ضَعُفَ ٱلطَّ الِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴾ [الحج: ٧٣].

[﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ ٤١]

﴿ الْفَسَادُ فِي النَّهِ وَ الْبَحْرِ ﴾ نَحو: الجَدْب، والقَحْط، وقِلّةِ الرَّيعِ في الزِّراعات، والسِّبحِ في النَّجارات، ووُقُوعِ الموتانِ في النّاسِ والدَّوابّ، وكثرةِ المحرَقِ والغَرَق، والسَّبادينَ والمغاصَة، ومحقِ البَرَكاتِ من كُلِّ شَيء، وقلّةِ المنافِعِ في الجُملة، وكثرةِ المَضارّ. وعن ابنِ عبّاس: أجدَبَتِ الأرضُ وانقطَعَتْ مادّةُ البَحر. وقالُوا: إذا انقطعَ القَطْرُ عَمِيَتْ دوابُّ البَحر. وعنِ الحسنِ أنّ المُرادَ بالبَحر: مُدُنُ البَحرِ وقُراهُ التي على شاطِئِه. وعن عِكرِمَة: العرَبُ

وأما ثالثًا: فهي زائدة (١) لتأكيد النَّفي معنَّى، وقيل: «مِنْ» الأُولى والثانيةُ للتبعيض.

قوله: (الحَرَق)، المغرب: الحَرَقُ: اسمٌ منَ الإحراقِ، كالشَّفَقِ مِن الإشفاقِ، ومنه: الحَرَقُ والغَّرَقُ (٢).

قوله: (وإخفاق الصَّيادين)، الأساس: أخفَق الصّائد والغازي: لم يَظْفَرْ. قال:

فيُخف قُ مَرَّةً ويصيدُ أخرى ويَفجعُ ذاالضَّغائن بالأريب (٣)

قوله: (والغاصة) روى صاحب «المطلع»: عن فُضيلِ بنِ مرزوقٍ، قلت لعطية (٤): أيُّ فسادٍ في البحر؟ قال: يقال: إذا قَلَّ المطَّرُ قَلَّ الغَوْصُ؛ لأنَّ الأصداف تفتح أفواهَها إذا مطرت [الساء]، فها وقع فيها من ماء السَّاء فهو لؤلؤ. وروى محيي السُّنة عن عكرمة نحوه (٥).

⁽١) في (ح): «فائدة»، وليس بصواب.

⁽٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ١٩٧).

⁽٣) البيت لعنترة في «ديوانه» ص٣٢١ يصف فرساً.

⁽٤) يعني العوفي.

⁽٥) «معالم التنزيل» (٦: ٢٧٤).

تُسمِّي الأمصارَ البِحارِ. وقُرِئ: (في البَرِّ والبُحور)، ﴿ مَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ ﴾ بسَبَبِ مَعاصيهم وذُنوبِهم، كقولِه تَعالى: ﴿ وَمَا أَصَنَبَكُمْ مِن مُصِيبَةٍ فَبِما كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ الشورى: ٣٠]. وعنِ ابنِ عبّاس: ﴿ ظَهَرَ الفَسَادُ فِي ٱلْبَرِ ﴾ بقَتلِ ابنِ آدمَ أخاه. وفي البَحرِ بأنّ جُلَنْدَى كان ﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصِّبًا ﴾، وعن قَتادَة: كان ذلك قبلَ البَعْث، فلمّا بُعِثَ رَسولُ الله ﷺ رَجْعَ راجِعونَ عنِ الضَّلالِ والظُّلم. ويجوزُ أن يُريدَ ظُهورَ الشَّرِ والمعاصِي بكَسْبِ النّاسِ ذلك. فإنْ قُلت: ما مَعنى قولِه: ﴿ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِي عَمِلُوا لَهُ اللّهُ مَرْجِعُونَ ﴾ ؟ قُلتُ أمّا على التّفسيرِ الأوّلِ فظاهِر، وهُوَ أنّ الله قدْ أفسَدَ أسبابَ لَعَلَمُ مَرَجِعُونَ عَمَّا لَمُ بعضِ أعالِمِ م في الدُّنيا قبلَ أنْ يُعاقِبَهم بجميعِها في الآخرة، لعلّهُم يَرجِعُونَ عمّا هُم عليه، وأمّا على الثاني فاللّامُ تَجاز، على معنى أنّ ظُهورَ الآخوة، لاَخْورَ، لعلّهُم يَرجِعُونَ عمّا هُم عليه، وأمّا على الثاني فاللّامُ تَجاز، على معنى أنّ ظُهورَ الآخرة، لعلّهُم يَرجِعُونَ عمّا هُم عليه، وأمّا على الثاني فاللّامُ تَجاز، على معنى أنّ ظُهورَ الآخوة، لعلّهُم يَرجِعُونَ عمّا هُم عليه، وأمّا على الثاني فاللّامُ تَجاز، على معنى أنّ ظُهورَ

قوله: (تسمي الأمصارَ البِحارَ) ومنه حديثُ عبدِ اللهِ بنِ أُبيِّ: اصطلح أهلُ هذهِ البُحَيرَةِ أَن يُعصِّبوه بالعصابة (١). البُحيرة: المدينة.

قوله: (رجع راجعون) أي: رجع قوم راغبون في الإسلام رجوعًا.

قوله: (وأمّا على الثّاني فاللّامُ مجاز)؛ لأنَّ المراد بالفساد حينئذ ظهورُ الشَّرِّ والمعاصي في الأرض بسبب كَسْبِ النّاس ذلك وقوله: ﴿لِيُذِيقَهُم ﴾ عِلَّة لكَسْبِ الناس المعاصي وليس غرضُهم في كسبها أن يُذيقَهم اللهُ وبالَ ما كَسَبوا، فاللّامُ حينئذِ كاللّام في قوله تعالى: ﴿فَالنَّفَطَ ثُهُ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيكُونَ لَهُمْ عَدُواً وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٨].

وأمّا على الأوّل فهي عِلَّة لظُهور الفَسَادِ، والمراد بالفساد: الجَدبُ والقَحْطُ ومَحْقُ البَركاتِ وأمثالُها، وهي فعلُ اللهِ زجرًا لهم ورَدْعًا عن ذلك الكَسْب، وإليه أشار بقوله: ﴿لَعَلَّهُمْ رَجِعُونَ ﴾ عيّا هم عليه.

قال أبو البقاء: ﴿لِيُذِيقَهُم﴾ متعلِّق بـ﴿ ظَهَرَ ﴾ أي: ليصيرَ حالهُم إلى ذلك. وقيل: التقدير: «عاقَبهم ليُذيقَهُم» (٢).

⁽١) أخرجه البخاري (٢٥٦٦) ومسلم (١٧٩٨) وغيرهما من حديثِ سعد بن عبادة رَضِيَ الله عنه.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤١).

الشُّرُورِ بسَبِيهِم ممَّا استَوجَبُوا به أَن يُذيقَهُم اللهُ وبالَ أعمالِهِم إرادةَ الرُّجوع، فكأنَّم إنّما أَفسَدُوا وتسبَّبُوا لِفُشوِّ المعاصي في الأرضِ لأجْلِ ذلك. وقُرِئ: (لنُذيقَهُم) بالنُّون.

[﴿ قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَكَانَ عَنِقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُ كَانَ أَكَّ ثَرُهُم مُشْرِكِينَ ﴾ [٤٢]

ثمّ أكّدَ تسَبُّبَ المعاصي لغَضَبِ الله ونكالِه، حيثُ أمرَهُم بأنْ يَسيرُوا في الأرض فيَنظُروا كيفَ أهلَكَ اللهُ الأُمَم، وأذاقَهُم سُوءَ العاقِبةِ لَمِعاصيهِم، ودَلَّ بقَولِه: ﴿كَانَ أَحْثَرُهُم مُشْرِكِينَ ﴾ على أنّ الشِّركَ وحدَهُ لـم يكُنْ سببَ تَدميرِهِم، وأنّ ما دُونَه من المعاصي يكونُ سَببًا لذلك.

[﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِينِ ٱلْقَيْمِ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَ لَهُ، مِنَ ٱللَّهِ يَوْمَ بِذِ يَصَدَّعُونَ ﴾ [87]

القَيِّم: البَليغُ الاستِقامةِ الذي لا يَسَأتنى فيه عِوَج، ﴿مِنَ ٱللَّهِ ﴾ إمَّا أَنْ يتَعلَّقَ

قوله: («لنذيقهم» بالنون) قرأها ابن كثير^(١).

قوله: (ثم أكّد تَسبُّبَ المعاصي لغَضَبِ الله ونكالِه حيث أمرَهم بأنْ يَسيروا) هذا مبنيٌّ على قوله: «أنَّ الله تعالى قد أفسَد أسبابَ دُنْياهم ومَحقَها؛ ليُذيقَهم وَبَالَ بَعضِ أعمالِهم في الدُّنيا».

وقال الإمامُ: لمّا بيّن حالهم بظُهور الفساد في أحوالهم بسبب فساد أقوالهم، بيّن لهم هلاك أمثالهم وأشكالهم الذين كانت أفعالهم كأفعالهم، فقال: ﴿قُلْ سِيرُوا ﴾(٢). ويجوز أن يكون مبنيًا على الوجهِ الثاني، واللّامُ في قول المصنّف: «لغضب الله» تتعلّق بـ «المعاصي» على التّهكُميّة؛ أي: أكّد تسبّب أن يعصوا لأجل غضب الله.

⁽١) في روايةِ القوّاس عنه. انظر: «حجّة القراءات» ص٠٦٠.

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١١٢).

ب ﴿ يَأْتِى ﴾، فيكونُ المَعنى: من قَبلِ أَنْ يَأْتِي مِنَ الله يَومٌ لا يَرُدُّه أحد، كَقُولِه تعالى: ﴿ فَكَايَسَتَطِيعُونَ رَدَّهَا ﴾ [الأنبياء: ٤٠] أو ب ﴿ مَرَدَّ ﴾، على معنى: لا يَرُدُّه هُوَ بعدَ أَنْ يَجِيءَ به، ولا رَدَّلَه من جِهَتِه. والمَرَدِّ: مصدرٌ بمَعنى الرَّدّ، ﴿ يَضَدَّعُونَ ﴾ يتصدَّعون: أي يتفرَّقُون، كَقُولِه تَعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوْمَ إِذِينَفَرَّقُونَ ﴾ [الروم: ١٤].

[﴿ مَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِأَنفُسِمِ مَ يَمْهَدُونَ * لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَيْدُواْ ٱلصَّالِحَاتِ مِن فَضْلِهِ ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْكَفِرِينَ ﴾ ٤٤-٥٥]

﴿فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ ﴾ كَلِمةٌ جامِعةٌ لِما لا غاية وراءَه من المضارّ؛ لأنّ مَن كانَ ضارَّه كُفْرُه؛ فقد أحاطَتْ به كُلُّ مَضَرّةٍ ﴿فَلِأَنفُسِمٍ مَيْمَهَدُونَ ﴾ أي: يُسَوُّونَ لأنفُسِهم ما يُسَوِّيه لنَفسِه الذي يَمْهَدُ فِراشَه ويُوَطِّئُه، لئلا يُصيبَه في مضجَعِه ما يُنبِيه عليه ويُنغِّصُ

قوله: (أو بـ ﴿مَرَدَّ ﴾) أي يتعلق قوله: ﴿مِنَ اللَّهِ ﴾ بـ ﴿مَرَدَّ ﴾، و ﴿مِنَ ﴾ ابتدائيةٌ؛ ولهذا قال: «من جهتبه»، والوجهُ الأوَّلُ أبلغُ لإطلاق الردِّ وتَفخيمِ اليومِ، وإن إتيانَه من جهة عظيمِ قادرٍ ذي سلطان قاهرٍ.

قوله: (﴿ فَعَلَيَهِ كُفُرُهُ ﴾ كلمة جامعة) أي: قليلة الألفاظِ عظيمة المباني وافرة المعاني ونظيره ما وَردَ في الحديث يوم بدر: «هذا يوم له ما بعدَه»، أي: ما بعده من الظفر والنُّصرة ؛ إذ هو فتح الفتوح، وبه يدخل الناس في دِين الله أفواجًا إلى قيام القيامة. ومنه قوله تعالى: ﴿ فَكُن يَعْمَلُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ شَرَّا يَرَهُ ﴾ [الزلزلة: ٧ ، ٨].

قوله: (لئلا يُصيبَه في مَضْجَعِه ما يُنبيه عليه) من النَّبُوّ، أي: يجعله نابيًا، يقال: نَبَا على الـمَضْجَع: إذا لم يستقرَّ عليه، وأنباه عليه غيرُه: وتقول العرب: الصَّدقُ يُنبي عنك لا الوعِيد، أي: يُبعِدُ عنك العدوَّ.

الأساس: نَبَا به منزله وفِراشُه. قال:

فأقم بِدارٍ ما أصبتَ كرامةً وإذا نَبا بك منزلٌ فتحوَّلِ

عليه مَرقَدَه: من نُتوءِ أو قَضَضٍ أو بعضِ ما يُؤذِي الرّاقد. ويجوزُ أن يُريد: فعلى أنفُسِهم يُشفِقُون، من قولِهم في المُشفِق: أُمُّ فَرَشتْ فأَنامَت. وتَقديمُ الظَّرفِ في المَوْضِعَينِ للسَّفِقُون، من قولِهم في المُشفِق: أُمُّ فَرَشتْ فأَنامَت. وتَقديمُ الظَّرفِ في المَوْضِعَينِ للسَّلالةِ على أنّ ضَررَ الكُفرِ لا يَعودُ إلّا على الكافرِ لا يتَعدّاه. ومنفَعةُ الإيهانِ والعَملِ للسَّلالةِ على أنّ ضَررَ الكُفرِ لا يَتجاوَزُه. ﴿لِيَجْزِي ﴾ مُتعلَقٌ بـ ﴿يَمْهَدُونَ ﴾ تعليلٌ له. الصَّالح تَرجِعُ إلى المُؤمِنِ لا تَتجاوَزُه. ﴿لِيَجْزِي ﴾ مُتعلَقٌ بـ ﴿يَمْهَدُونَ ﴾ تعليلٌ له.

قوله: (أو قضض)، الأساس: وقعنا في قَضَّةٍ وقَضَض: في حصَّى صغارٍ مُكسَّرة، وفي فِراشِه قَضَضٌ، وأقضَّ اللهُ عليه يتعدَّى ولا يتعدَّى ولا يتعدَّى.

قوله: (أمّ فرشت فأنامت) مَثلٌ يضربُ في بر الرَّجلِ صاحِبه وحُنوِّه عليه. قال قُراد ابن غَوِيّة:

وكنت له عَمَّا لطيفاً ووالداً رَؤُوفًا وأمَّا فَرَّشَتْ فأنامت (١)

ورواية الميداني: مهدت فأنامت، فعلى هذا قولُه: ﴿فَلِأَنفُسِمْ يَمْهَدُونَ ﴾ كناية إيهائية المائلة إيهائية عن الشَّفقة والمرَّحة، وعلى الأوَّل استعارة تبعيَّة، شبَّه حالة المكلَّف مع عَمَله الصالح وما يتحصَّل به من الثَّوابِ ويَتخلَّص منَ العقاب، بحالة مَن يُمهِّدُ فراشَه ليستريحَ عليه، ولا يُصيبه في مَضجَعِه ما يُنغِّص عليه.

قولُه: (﴿لِيَجْزِى ﴾ متعلِّق بـ ﴿يَمْهَدُونَ ﴾ تعليلٌ له) قال القاضي: هو عِلَّة لـ ﴿يَمْهَدُونَ ﴾ أو لـ ﴿يَصَدَّعُونَ ﴾ ، والاقتصار على جزاء المؤمن للإشعار بأنه المقصودُ بالذات، والاكتفاء على فحوى قولِه: ﴿إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ ٱلْكَفِرِينَ ﴾ ، فإنَّ فيه إثباتَ البُغْضِ لهم والمحبَّة للمؤمنينَ ومَنْ فَضْلُه دالً على أنَّ الإثابة تَفضُّلُ مَحْضٌ ، وتأويلُه بالعطاء أو الزيادةِ على الثَّواب عُدولٌ عنِ الظاهرِ (٢).

⁽١) «مع الأمثال» (١: ٢٢).

⁽۲) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٣٩).

﴿مِن فَضْلِهِ ﴾ ممّا يتفَضَّلُ عليهم بعدَ توفِيَةِ الواجِبِ من الثَّواب؛ وهذا يُشبِهُ الكِناية، لأنّ الفَضلَ تَبعٌ للثَّواب؛ فلا يكونُ إلّا بعدَ حُصُولِ ما هُوَ تَبعٌ له: أو أرادَ من عَطائِه وهُوَ ثَـوابُه؛ لأنّ الفُضولَ والفَواضِلَ هي الأُعطِيةُ عندَ العرب. وتكريرُ. ﴿الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُوا ٱلصَّلِحَتِ ﴾ وتَركُ الضَّميرِ إلى الصَّريحِ لِتَقريرِ أنه لا يُفلِحُ عندَه إلّا المُؤمِنُ

وقلت: الظاهِرُ أَن قولَه تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجَهَكَ لِلنِّينِ ٱلْقَيِّمِ ﴾ - الآيةُ بتمامِها - كالمُوردِ للسّؤال، والخطابُ لكلّ أحدٍ من المكلّفين. وقولُه: ﴿ مَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ ﴾ - الآية - واردٌ على الاستثناف، مُنْطَوِ على الجواب، فكأنّه ليّا قيلَ: أقيمُوا على الدِّين القيِّم، قَبْلَ مجيءِ يوم يتفرّقون فيه، فقيل: ما للمُقيمين (١) على الدِّين وما على المُنحرفين عنه، وكيف يتفرّقون؟ فأجيبَ: ﴿ مَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ ﴾ الآية.

وأمّا قولُه: ﴿لِيَجْزِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ الآية فينبغي أن يكونَ تعليلًا للكلِّ ليفصل ما ترتَّبَ على ما لهم وعليهم، ولكن يتعلَّقُ بـ ﴿يَمْهَدُونَ ﴾ وحده لشدَّة العناية بشأن الإيهانِ والعمل الصالح وعَدَم العَبْءِ بعمل الكافرِ، ولذلك وُضِع مَوضِعَه ﴿إِنّهُ، لَا يُحِبُّ ٱلْكَفِرِينَ ﴾.

قال الإمام: ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْكَفِرِينَ ﴾ وعيد (٢)، ولم يُفَصِّله، وهذا الإجمالُ فيه كالتفصيل، فإنَّ عدمَ المحبةِ مِن اللهِ تعالى غايةُ العذابِ(٣).

قوله: (وهذا يشبه الكناية)، يعني: استعمال الفضل هنا من الكناية، وليست بكناية تامَّةٍ؛ لأنَّه لم يُرِد بِالفَضْل الأجرَ الواجبَ على مَذهبِه، بل الزِّيادةَ ولكن بعد حُصول مَتْبُوعِه، فهو بهذا الاعتبار كناية، ولَعَمْري هذا تَعسُّفٌ، والوجه الثاني أشدُّ تَعسُّفًا منه.

قوله: (لأنَّ الفُضولَ) عن بعضِهم: الفُضول: جَمعُ الفَضْلِ، يُستعملُ في الذَّمّ، والواحد في اللَّمّ، والواحد في المَدْح، بخلاف الرِّيح والرِّياح، فإنها عكس هذا.

⁽١) في (ط): «ما على المقيمين».

⁽٢) لفظة «وعيد» سقطت من (ح) و(ف)، وفي «مفاتيح الغيب»: «أوعدهم بوعيد».

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١١٤).

الصّالح. وقَولُه: ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْكَنْوِينَ ﴾ تقريرٌ بعدَ تَقرير، على الطَّردِ والعَكْس.

قوله: (على الطَّرد والعَكْس) وهو كلُّ كلامَين يُقرِّرَ الأوَّلُ بمنطوقِه مفهوم الثّاني وبالعكس. قال ابن هانئ:

فها جازَهُ جودٌ ولا حلَّ دونَه ولكن يَصيرُ الجودُ حيثُ يصيرُ (١)

قال المالكيُّ في «المصباح»: متى انتَفى كونُ الجُود يتقدَّم شخصًا ويتأخَّر عنه، فقد ثَبَت كونُه معه وبالعكس.

وأما تنزيلُ الآيةِ عليه على ما قرَّره المصنَّفُ، فإنَّه تعالى قال أولاً: ﴿وَمَنْ عَلَى صَلِيحًا فَلاَ نَفْسِمْ يَمْهَدُونَ ﴾، ثم علّله بقوله: ﴿لِيَجْزِي ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَبِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ مِن فَضْلِهِ ﴾، وكان من حقِّ الظاهر: (لِيَجْزِيَهم) فوُضع المُظهَرُ موضِعَ المضمَرِ إشعارًا بالعِلِيةِ، وأنَّ الإيهانَ والعملَ آذنا بأنَّ الله وليُّ صاحبِها حيثُ يجزيه من فَضْله، فيكون مفهومُ ﴿لِيجْزِي ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّلِحَتِ مِن فَضْلِهِ عَلَى المؤمن الصالح، ومفهومُه المخالفُ أنَّه لا يحبُّ الكافر، فقولُه: ﴿إِنَّهُ لِا يُحِبُّ ٱلْكَفِرِينَ ﴾ بمنطُوقه مقرِّرٌ لمفهوم السّابقِ وبالعكس.

وفي بعض الحواشي المغربية: أنَّ كُلَّ مؤمنٍ صالحٍ مفلحٌ عندَه وعَكسُه في ضِمنه، وهو مَن ليس بمؤمنٍ صالحٍ لا يُفلح عندَه، وكذلك قوله: ﴿إِنَّهُ, لَا يُحِبُّ ٱلْكَفِرِينَ ﴾ طَرْدُه كلُّ كافرٍ غير محبوبٌ عندَه؛ لأنه مؤمنٌ، كافرٍ غير محبوبٌ عندَه؛ لأنه مؤمنٌ، والعكس ملزومُ الطَّردِ؛ لأنَّ العكسَ يحتاج إلى الطَّردِ قطعًا، بخلاف الطَّردِ فإنه لا يحتاج للعكس.

قال الإمام: وفي هذه الآية لطيفةٌ، وهي أنَّ الله تعالى عندما أسندَ الكُفر والإيهانَ إلى العبدِ قدَّم الكافر، وعندما أسندَ الجزاءَ إلى نفسه قدَّم المؤمنَ؛ لأنَّ قولَه: ﴿ مَن كَفَرَ ﴾ وعيدٌ للمكلَّف ليمتنعَ عمّا يَضرُّه فيُنقذه من الشرِّ. وقولُه: ﴿ وَمَنْ عَمِلَ صَلِحًا ﴾ تحريضٌ له وتَرغيبٌ في الخير ليُوصِلَه إلى الثَّواب، والإيعادُ مُقدَّم، وأمّا عند الجزاء ابتداً بالإحسان إظهارًا للكرم والرَّحة (٢).

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١١٤).

[﴿ وَمِنْ ءَايَنيْهِ عَ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبُشِّرَتِ وَلِيُذِيقَاكُمْ مِن رَّمْتِهِ ، وَلِتَجْرِى ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِ ، وَلِيَبْنَغُواْ مِن فَضْلِهِ ، وَلِعَلَكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ٤٦]

﴿ الرِّيَاحَ ﴾ هِيَ الجَنوبُ والشَّمالُ والصَّبا، وهي رِياحُ الرَّحمة، وأمَّا الدَّبُورِ فريحُ العذاب. ومنه قولُه ﷺ: «اللَّهمَّ اجعَلها رياحًا ولا تجعَلْها ريحًا» وقد عدَّدَ

قوله: (﴿ الرِّيَاحَ ﴾ هي الجنوبُ والشَّمالُ والصَّبا) قال المرزوقيُّ في كتاب «الأزمنة والأمكنة»، روى ابنُ الأعرابيِّ عن الأصمعي وغيره قالوا: الرِّياح أربعة: الجنوبُ والشَّمال والصَّبا والدَّبور (١). قال ابن الأعرابي: وكلُّ ريحٍ بينْ ريحِين فهي نَكباءُ، والجمع: نَكْبُ. وأما مَهبُّهنَّ فقال ابن الأعرابيِّ: مَهبُ الجنوب مِن مَطلع سُهيلٍ إلى مطلع الثُّريّا، والصَّبا من مطلع الثُّريّا إلى بنات نَعْش، والشَّمال مِن بَنات نَعْشٍ إلى مسقط النَّسْر الطائرِ، والدَّبُور من مَسقط النَّسر الطَّائرِ، والدَّبُور من مَسقط النَّسر الطَّائرِ إلى مَطلع سُهيل (٢).

وعن أبي عُبيدَة: الشهال عند العرب للرَّوح، والجنوب للأمطار والأنداء وللشِّق والعُمْق، والدَّبُور للبَلاء، وأهونُه أن يكون غُبارًا عاصفًا يُقذي العينَ، وهي أقلُهن هُبوبًا، والصّبا لإلقاح الأشجار.

قوله: (اللَّهم اجعلها رياحًا ولا تَجعلها رِيمًا)^(٣)، النهاية: العربُ تقول: لا تَلقَحُ السَّحاب إلا من رِياح مختلفة؟ يريد: اجعَلْها لَقاحًا للسَّحاب ولا تَجعلْها عذابًا، ويُحقِّقُ ذلك مجيءُ الجَمعِ في آيات الرَّحةِ، والواحدِ في قِصصِ العذابِ؛ كـ ﴿ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ ﴾ [الذاريات: ٤١] و ﴿رِيمًا صَرْصَرًا ﴾ [فُصِّلَت: ١٦].

الراغب: الريحُ معروف، وهي فيها قيل الهواءُ المتحرِّك، وعامَّة المواضع التي ذكر [الله تعالى] فيها إرسالَ الريح بلفظ الواحد فعبارةٌ عن العذاب؛ كقوله: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا

⁽١) من قوله: «قال المرزوقي» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٢) «الأزمنة والأمكنة» (١: ١٦٢).

⁽٣) أخرجه أبو يعلى في «المسند» (٢٤٥٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٣٦٨) وغيرهما من حديثِ ابن عباس رَضِيَ الله عنهما.

الأغراضَ في إرسالها، وأنه أرسَلَها للبِشارةِ بالغَيْثِ ولإِذاقةِ الرَّحة، وهِي نُزولُ المطَرِ وحُصولُ الخَصْبِ الذي يتبَعُه، والرَّوحُ الذي مع هُبوبِ الرِّيح وزَكاءِ الأرض. قالَ رسولُ الله ﷺ: "إذا كَثُرَتِ المُؤتفِكاتُ زَكتِ الأرض». وإزالةُ العُفونةِ من الهواء، وتَذْريةُ الحُبوب، وغيرُ ذلك، ﴿وَلِتَجْرِى الفَلْكُ ﴾ في البَحرِ عندَ هُبوبها. وإنّها زادَ ﴿بِأَمْرِهِ ﴾ لأنّ الرِّيحَ قد تهُبُ ولا تكونُ مُؤاتية، فلا بُدَّ من إرساءِ السُّفُنِ والاحتيالِ لَجُسْها، ورُبَّها عصَفَتْ فأغرَقَتْها، ﴿وَلِتَنْفَواْ مِن فَضَلِهِ ﴾ يُريدُ تجارةَ البَحر؛ ولتشكُروا لِجُسْها، ورُبَّها عصَفَتْ فأغرَقَتْها، ﴿وَلِتَنْفَواْ مِن فَضَلِهِ ﴾ يُريدُ تجارةَ البَحر؛ ولتشكُروا نِعمةَ الله فيها. فإنْ قُلت: بمَ تَعلَّقَ ﴿وَلِيُذِيقَكُمُ ﴾؟ قُلت: فيهِ وَجهان: أن يكونَ معطُوفًا على ﴿بُبَشِرَتِ ﴾ على المعنى، كأنه قيل: لِتُبشِّرَكُم وليُذيقَكُم. وأن يتعلَقَ بمَحذوفٍ على ﴿ وَلِيُذيقَكُم ولِيكونَ كَذا وكذا أرسَلْناها.

صَرْصَرًا ﴾[القمر: ١٩] وكلَّ موضعٍ ذُكر فيه بلفظ الجمع عبارةٌ عن الرَّحمة؛ كقوله: ﴿ وَمِنْ ءَايَنيْهِۦۚ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَتِ ﴾(١).

قوله: (إذا كَثُرت المؤتفِكاتُ زَكَتِ الأرضُ)، الأساس: أَفِكه عن رأيه: صَرَفهُ، ورأيتُ أَن أَفعَلَ كذا فأَفكتُ عن رأيي، وائتفكت الأرض بأهلها: انقلبت، وإذا كَثُرت المؤتفِكات زَكَتِ الأرضُ، وهي الرِّياحُ المختلفاتُ المهابِّ.

قوله: (لأنَّ الربِحَ قد تهبُّ ولا تكونُ مؤاتيةً)، قال صاحب «المطلع»: يعني هبوبُها مواتيةً أمرٌ من أمورِه التي لا يقدر عليها غيرُه. وإليه الإشارةُ: بقوله ﴿ إِن يَشَأَ يُسْكِنِ ٱلرِّبِحَ فَيَظَلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ ﴾ [الشورى: ٣٤]، ثم قال: ﴿ أَوْ يُوبِقِهُنَّ بِمَاكَسَبُوا ﴾ [الشورى: ٣٤] أي: بالغَرَق إذا اشتدَّت الرِّيح وقيل: الحاصلُ أنّه قد يُجري الرِّيح على وَجْهِ لا تكونُ مواتيةً أي: موافقةً للمُراد، فيحتاج المَّلاحون إلى حَبْس الشَّفنِ، ولو كان بطبيعة الرِّيح لما اختَلفت، فعُلم أن ذلك بإرادة الله وأمْرِه (٢).

قوله: (ولِيُذيقكم وليكونَ كذا وكذا أرسلناها) «كذا وكذا» كنايتان عن قوله: ﴿ وَلِتَجْرِيَ

⁽۱) «مفردات القرآن» ص ۳۷۰.

⁽٢) في (ح): «بإرادته أو أمْرِه»، ولعل ما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

[﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَاتِ فَٱنْنَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ٤٧]

اختصرَ الطريقَ إلى الغَرَضِ بأن أدرَجَ تحتَ ذِكْرِ الانتِصارِ والنَّصرِ ذِكرَ الفَريقَين،

ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِۦ وَلِنَبْنَغُواْ ... وَلَعَلَكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾، والمحذوفُ المقدَّر: «أرسلناها»، فيكون عطفَ جملةٍ على جملةٍ.

قال القاضي: ﴿وَلِيُذِيقَكُمُ مِّن رَّحْمَتِهِ ـ ﴾ وهي المنافع التابعة لها من الخِصْب والرَّوح، وهو عطفٌ على علَّة محذوفةٍ دلَّ عليها ﴿مُبَشِّرُتِ﴾، أو عليها باعتبار المعنى، أو على ﴿يُرْسِلَ﴾ بإضهار فعلٍ معلَّلِ دل عليه ﴿ وَلِتَجْرِي ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِ ، وَلِتَبْنَغُواْ مِن فَضْلِهِ ، ﴾ (١).

قوله: (اختَصَرَ الطريقَ إلى الغرَض) إلى آخره، لخَّصَه صاحبُ «المطلع» وقال: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِم ﴾ كما أرسلناك إلى هؤلاء ﴿فَهَآهُ وَهُم ﴾ بالدَّلاُّلاتِ الواضحاتِ على صِدْقِ دَعْواهم كما أَتيتُ هؤلاءِ بالمُعجزات الدَّالةِ على صدقكَ ﴿فَأَنتَهَمَّنا ﴾ أي: انتصرنا ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ ﴾ وهم المكذِّبون ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ اختَصَر الطَّريقَ إلى الغَرَض بأنْ أدرج تحتَ ذِكْر الانتصار والنصر ذِكْرَ الفريقَينِ ـ أعني المكذِّبين والمصدِّقين ـ وقد أُخْلِي الكلامَ أولاً عن ذكرهما، وفي هذا تبشير للنبيِّ ﷺ والمؤمنينَ بالنَّصرِ في العاقبةِ على المكذبينَ، وأكَّد ذلك بقوله: ﴿حَقًّا ﴾ ومعنى حَقًّا أنَّه تعالى أُخْبر به، وإذا أُخبر بشيء حُقًّ ذلك الشَّيءُ ووُجد ما أخبرَ به.

قوله: (بأن أَدرَجُ تحتَ ذكرِ الانتصار)، الأساس: أَدْرجَ الكُتيب في الكتاب: جعلَه في دُرْجِه؛ أي: في طَيِّهِ وثَنيِّه.

وقلت: هاهنا ثلاثةُ مَقامات: أولها: قوله: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِم ﴾ وليس فيه أنَّ هذا القوم من هم؟ المصدِّقون أم المكذبون؟ وإليه الإشارة بقوله: «وقد أخلي الكلامُ أولاً عن ذِكرهما».

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٣٩).

وقد أُخلِيَ الكلامُ أوَّلا عن ذِكرِهما. وقولُه: ﴿وَكَانَ حَقًا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ تَعظيمٌ للمُؤمِنين، ورَفعٌ من شَأنِهم، وتَأهيلٌ لِكرامَةٍ سَنيّة، وإظهارٌ لفَضلِ سابقةٍ ومَزِيّة؛ حيثُ جعَلَهُم مُستَحقِّينَ على الله أن يَنصُرَهم، مُستَوْجِبينَ عليه أن يُظهِرَهُم ويُظفِّرَهم، وقد يُوقَفُ على ﴿حَقًا ﴾، ومَعناه: وكانَ الانتِقامُ منهم حقًّا، ثمّ يُبتَدَأ: ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ

وثانيها: قوله: ﴿فَأَنفَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجَرَمُوا ﴾، صرَّح فيه ذكر المجرمين، وأُدرج فيه ذِكْر المؤمنين، لأنَّ الـمُراد: انتقمنا للَّذين آمنوا من الذين أجرموا.

وثالثها: ﴿وَكَاكَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصَرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ صرَّح بذكر المؤمنين، وأدرج ذكر المكذبين؛ لأنَّ المعنى: كان حقّاً علينا نصرُ المؤمنين على الكافرين، وإليه الإشارةُ بقوله: «أدرجَ تحتَ ذِكْر الانتصارِ والنَّصر ذِكْر الفريقين»، صرَّح في الانتقام بذِكْر المجرمين، وفي النَّصر بذِكْر المؤمنين تعظيمًا للمؤمنين وازدراءً بالمكذِّبين، ورَفْعًا لشأن أولئك، وحَطًّا من منزلة هؤلاء، والله أعلم.

قوله: (وقد يُوقَفُ على ﴿حَقًا ﴾، ومعناه: وكان الانتقامُ منهم حقًا) قال صاحبُ «الكواشي»: أُوْلِعَ جماعةٌ بالوَقْف على ﴿حَقًا ﴾ وليس بمُختارٍ؛ لأنَّ الوَقْفَ على ﴿حَقًا ﴾ يُوجب الانتقامَ ويُوجبُ نَصْرَ المؤمنين، ولا يَلزم أنه تعالى يَنتقمُ من كلِّ، بل قد يعفو، وتَرْكُ الوَقْف على ﴿حَقًا ﴾ إنّها يُوجب نَصْرَ المؤمنين، ولا يحتاج إلى تقديرِ محذوفٍ؛ أي: كان الانتقامُ.

ذَكَر هذا المعنى صاحبُ «المُرشد» وزاد: أنه تعالى قد يعفو ولا ينتقمُ كها فَعَل بقوم يونسَ مِنْ صَرْف العذابِ، ولا بدَّ أن يَنْصُرَ المؤمنين على كلِّ حالٍ^(١).

وقلت: وفي القول بإيجاب نَصْرِ المؤمنينَ إيجابُ القولِ بالانتقام من الكافرين، وبالعكس كما مَرَّ الكلامُ في الإدراج، والأسلوبُ من باب الطَّردِ والعَكسِ أو التَّذييل.

فإن قلت: لِمَ ذهب إلى الإدراج؟ وهَلَّا جَعل القرينتَينِ مستقلَّتينِ في الدَّلالةِ كما قالا.

⁽١) وهو الذي مشي عليه الأشموني في «منار الهدى» ص٢٠٢، ونقل كلام الكواشي.

ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾، وعن رسولِ الله ﷺ: «ما من امرِئ مُسلِم يَرُدُّ عن عِرْضِ أخيهِ إلّا كانَ حقًّا عَلَيْنَا حقًّا على الله أَنْ يَرُدَّ عنه نارَ جَهَنَّمَ يومَ القيامة » ثُمَّ تلا قولَه تعالى: ﴿وَكَاكَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾.

[﴿ اللَّهُ الَّذِى يُرْسِلُ الرِّيئَ فَنْشِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ. فِي السَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُ. كِسَفَا فَرَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ قَافِذَا أَصَابَ بِهِ عَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِ * إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ * وَإِن كَانُوا مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلُ عَلَيْهِ مِن قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ ﴾ ٤٨-٤٩]

﴿ فَيَبَسُطُهُ ، مُتَّصِلًا تارةً ﴿ وَيَجْعَلُهُ ، كِسَفًا ﴾ أي: قِطَعًا تارةً ﴿ فَاَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنَ خِلَلِهِ ، ﴾ في التّارَتَيْنِ جميعًا. والمُرادُ بالسَّماء: سَمتُ السَّماء وشِقُها، كقولِه تعالى: ﴿ وَفَرَعُهَا فِي السَّكَمَاءِ ﴾ [إبراهيم: ٢٤]، وبإصابة العِباد: إصابة بلادِهم وأراضِيهِم ﴿ مِن قَبِلِهِ ، ﴾ من بابِ التّكريرِ والتّوكيد، كقولِه تعالى: ﴿ فَكَانَ عَنِقِبَتُهُما الْتَهُما فِ النّادِ خَلِدَيْنِ فِيهَا ﴾ [الحشر: ١٧]. ومعنى التّوكيدِ فيه: الدّلالةُ على أنّ عهدَهُم بالمَطرِ قد تَطاولَ وبَعُد، فاستَحْكَمَ بأسُهُم وتَمَادى إبلاسُهُم، فكانَ الاستِبْشارُ على قَدْرِ اغتِمامِهم بذلك.

قلتُ: لا بُدَّ من القولِ به؛ لأنَّ موقعَ قولِه: ﴿وَكَانَ حَقًا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ موقعُ التوكيدِ والتَّذييلِ والتعليل من قوله: ﴿وَأَنْفَعَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا ﴾؛ لأنَّ المعنى: ﴿ وَلَقَدَّ أَرْسَلْنَا مِن قَبِلُكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَإَلَيْمِينَتِ ﴾ فكذَّبوهم واستهزؤوا بهم وقصدوا الفَتْكَ بهم، ﴿فَانْنَقَمْنَا ﴾ منهم ونَصَرْنا المؤمنين، وقد جَرت سُنَّةُ الله بالانتقام والنَّصر.

قوله: (ما من امرئ مسلم) الحديث بتهامه مذكورٌ في «شرح السُّنة»(١) عن أبي الدَّرداء. قوله: (وشِقها) أي: ناحيتها. الأساس: قعد في شِقِّ من الدَّار؛ أي: ناحيةٍ منها.

قوله: (وتمادى إبلاسُهم)، الأساس: ناقةٌ مِبْلاس: لا تَرْغو من شِدّة الضَّبَعَة، وقد أبلَسَتْ، ومنه أبلَسَ فلانٌ: إذا سَكت من يأس، ﴿وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾.

⁽۱) «شرح السنة» (۱۳: ۱۰۶).

[﴿ فَأَنظُرْ إِلَىٰ ءَاثَارِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ إِنَّ ذَالِكَ لَمُحْي ٱلْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ٥٠]

قُرِئ: «أَثْرِ» و﴿ ءَاثَارِ ﴾ على الوَحدةِ والجَمْع. وقَرأَ أبو حَيْوةَ وغيرُه: (كيفَ تُحيي)، أي: الرَّحمةُ ﴿ إِنَّ ذَلِكَ ﴾ يَعني: إنّ ذلكَ القادِرَ الذي يُحيي الأرضَ بعدَ مَوتِها: هو الذي يُحيي النّاسَ بعدَ مَوتِهم

قوله: (قرئ: «أَثَرِ» و ﴿ ءَاثَارِ ﴾ على الوحدة والجمع) على الوحدة: نافعٌ وابن كثيرٍ وأبو عمرٍ و وأبو بكرِ (١)، والباقون: على الجمع (٢).

قوله: (وقرأ أبو حَيوة وغيره: «كيف تُحيي»؛ أي: الرحمة) قال ابن جِنِّي: قرأها الجَحْدريُّ وابنُ السَّميفع وأبو حيوة ذهب بالتأنيث إلى لفظ الرَّحة، ولا يقول على هذا: أما ترى إلى غلامِ هندٍ كيف تَضْرِب زيداً؟ بالتاء. والفَرقُ أنَّ الرحمة قد يقوم مقامَها أثرُها، فإذا ذكرت أثرُها فكأنَّ الغرضَ إنها هو هي، وليس كذلك غلامُ هندٍ (٣).

وقوله: ﴿كَيْفَيُحِي﴾ جملة منصوبةُ المحلِّ على الحال حملًا على المعنى لا على اللَّفظ، وذلك أن اللَّفظ استفهامٌ، والحال ضربٌ من الخبر، والاستفهام والخبر متدافعان.

وتلخيص كونه حالًا قولُك: فانظر إلى أثرِ رحمةِ الله مُحييةً للأرضِ بعد موتها.

قوله: (الذي يحيي الأرض بعد مَوتها: هو الذي يُحيي الناسَ بعد موتهم)، «يحيي» الأول حكايةُ حالٍ ماضيةٍ بشهادة قولِه: ﴿ فَٱنظُرْ ﴾؛ لأنَّ الأمر بالنَّظرِ مسبوقٌ بوجود المنظورِ المنافِ عَدَل إلى المضارع لإحضارِ تلك الحالةِ العَجيبةِ الشأنِ في مشاهدة السامِع، وهي اخضرارُ الأرضِ بآثار رحمةِ الله بعد جَفافِها نَحْوَ قولهِ تعالى: ﴿ ٱلْمُرْتَرُ أَبُ اللّهَ ٱنزَلَ مِن

⁽١) وحجَّتُهم أن الواحدَ ينوبُ عن الجمع كما قال سبحانه ﴿هُمْ أُوْلَآءٍ عَلَىٰٓ أَثْرِي ﴾ [طه: ٨٤] ولم يقل «آثاري». انظر: «حجّّة القراءات» ص٥٦١.

⁽٢) على معنى: آثارِ المطر الذي هو رحمةُ الله.

⁽٣) «المحتسب» (٢: ١٦٤).

﴿ وَهُو عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ من المَقْدوراتِ قادِر، وهذا من جُملةِ المَقدوراتِ بدَليلِ الإنشاء.

[﴿ وَلَينِ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًا لَّظَلُواْ مِنْ بَعْدِهِ - يَكْفُرُونَ * فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْقَى وَلَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْقَ وَلَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْقَ وَلَا تُسْمِعُ ٱللَّهُمَ اللَّهِمَ اللَّهِمَ اللَّهُمَ اللَّهِمَ اللَّهُمَ اللَّهُمَ اللَّهُمَ اللَّهُمَ اللَّهُمَ اللَّهُمَ اللَّهُمَ اللَّهُمَ اللَّهُمُونَ ﴾ ٥١ - ٥٣]

ٱلسَّكَمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُغْضَرَّةً ﴾[الحج: ٦٣]. قال: صُرِفَ من الماضي إلى لفظ المضارع لنُكتةٍ فيه، وهي إفادةُ بقاء أثرِ المطر زماناً بعدَ زمانٍ (١١).

وأما «يُحيي» الثاني فمضارعٌ، ولمّا كان وَعْدُ الله مقطوعَ الحصولِ جيءَ به في التنزيل اسمًا مع اللام خبرًا لـ(أنَّ) واسمُه اسمُ الإشارةِ، والمشارُ إليه ما يُفهم من الكلام السابق الدالِّ على القُدرة الباهرة، ولذلك قال: «ذلك القادر»، وذُيِّلَتْ بقوله: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءِ وَلَيْكُرُ ﴾.

قوله: (﴿ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ من المَقدُورات قادرٌ)، الراغب: القديرُ: هو الفاعلُ لِــــا يشاءُ على قَدْر ما تَقتضيه الحكمةُ لا زائدًا ولا ناقصًا، ولهذا لا يصحُّ أن يُوصفَ به إلّا الله تعالى (٢).

قوله: (ومعناه: ليَظَلُّنَّ)، قال أبو البقاء: ﴿لَظَلُّواْ ﴾ بمعنى: لَيَظَلُّنَّ؛ لأَنَّه جوابُ الشَّرط، وكذلك ﴿أَرْسَلْنَا ﴾ بمعنى: يُرسل (٣).

⁽۱) انظر: «الكشاف» (۱۰: ۵۲۱).

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٦٥٨.

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٢).

القطْرَ قَنَطُوا من رَحمتِه وضَرَبُوا أَذَقانَهُم على صُدورِهم مُبلِسِين، فإذا أصابَهُم برَحمتِه ورزَقَهُمُ المطر؛ استَبشَرُوا وابتهَجُوا، فإذا أَرسلَ رِيعًا فضَربَ زُروعَهم بالصُّفار، ضجُّوا وكفَرُوا بنِعمةِ الله، فهُم في جميع هذه الأحوالِ على الصِّفةِ المذمُومة؛ كان عليهم أن يتوكَّلُوا على الله وفَضْلِه، فَقَنَطُوا، وأن يشكُرُوا نِعمتَه ويَحمَدُوه عليها، فلَمْ

وقال صاحب «الكشف»: الماضي بمعنى المستقبل؛ كقوله تعالى: ﴿لَإِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ ﴾، ثم قال: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ، ﴾ [الإسراء: ٨٨](١).

وقال مكّي: ﴿لَظَلُوا ﴾ معناه: لِيَظَلُّوا، فالماضي في موضع (٢) المستقبَل، وحَسُن هذا؛ لأنَّ الكلامَ بمعنى المجازاةِ، والمجازاةُ لا تكونُ إلا بمُستقبَل. هذا مذهبُ سيبويه (٣).

قوله: (بالصُّفار) والصُّفارُ بالضم: صُفْرةٌ تعلو اللَّونَ والبَشَرة، وصاحبه مَصْفورٌ.

الأساس: رجلٌ مَصْفُورٌ وبه صُفار: داءٌ يَصفر منه.

قوله: (فهم في جميع هذه الأحوال) نتيجة قوله: «ذمَّهم الله».

وقوله: «كان عليهم أن يتوكَّلوا» إلى آخِره، بيانٌ لتعكيس أُمورِهم في جميع ما به ذَمَّهم الله تعالى في الآيات الثلاث:

إحداها: قولُه: ﴿ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلِ أَن يُنزَّلَ عَلَيْهِ مِ مِن قَبْلِهِ ـ لَمُبْلِسِينَ ﴾، وهو المراد من قوله: «إذا حَبسَ عنهمُ القَطْرَ قَنَطُوا من رحمته»، وبيانٌ لتعكيسِهم فيه قوله: «كان عليهم أن يتوكَّلوا على اللهِ فقَنَطُوا».

وثانيتها: قولُه تعالى: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِـ مَن يَشَآءُ ﴾ الآية، وبه عنى بقوله: «فإذا أصابَهم برحمتهِ الى آخِره، وبيانُ التَّعكيسِ فيه قولُه: «وأن يَشكُروا نِعْمتَه فلم يَزيدوا على الفَرَح».

وثالثتُها: قولُه تعالى: ﴿وَلَهِ أَرْسَلْنَا رِيحًا ﴾ الآية، ويُفَسِّره: «فإذا أرسلنا عليهم ريحًا» إلى آخِره، وبيانُ التَّعكيس قولُه: «وأن يَصْبروا على بلائه فكَفَروا».

⁽۱) «كشف المشكلات» للباقولي (۲: ۱۰۵۲).

⁽٢) في (ط): «معنى».

⁽٣) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٦٣).

يَزيدُوا على الفرّحِ والاستِبشار، وأن يَصبِرُوا على بلائِه، فكَفَروا. والرِّيحُ التي اصْفرَّ لها النَّبات: يجوزُ أن تكونَ حَرُورًا وحَرجَفًا، فكِلتاهُما ممّا يُصوِّحُ له النَّباتُ ويُصبِحُ

فإن قلتَ: مُقتضى الظاهر أن يُوضعَ موضعَ: ﴿إِذَا هُرْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ لم يَحمَدُوا؛ لقوله: «وأن يَشْكُروا نِعمتَه»، ومَوضِعَ ﴿لَظَنُواْ مِنْ بَعْدِهِ - يَكْفُرُونَ ﴾ لضَجُّوا وجَزِعُوا؛ لقوله: «وأن يصبروا على بلائه».

قلت: إنها عَدَل في الأوَّل ليُؤذِنَ بأنَّ الفرحَ المُفرِطَ بَطَرٌّ وأَشَرٌ وليس ذلك من شأن الشّاكر الحامِدِ، بل من دَيْدَنِ الكافر، وأشعَرَ بالثاني أنَّ فقدانَ الصَّبرِ عند نزول البلاء دليلٌ على عدم الرِّضى بالقضاء، وهو إخراجٌ لِرِبْقَةِ العُبوديَّةِ، كها قيل: «من لم يَصبرْ على بلائي؛ فلْيَتَّخذ ربّاً سِواي»(١).

فإن قلتَ: قد عُلم من تقديم المصنِّف معنى الإبلاس على الاستبشار (٢) أنه راعى معنى لفظ «قبل» في الآية الثانية، فها فائدة تأخيرِه في التَّنزيل وتكرير «قبل»؟

قلت: أخّرَ الإبلاسَ عن الاستبشار، وأبرزَه في صُورة الشَّرطيَّة إرادةً للمبالغة وتثنيةً للتَّقريع، إذ لو أُريدَ الظاهرُ لقيل: فإذا أصاب به القانطينَ (٢) فَعَلوا كذا؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُو الذِي يُنزِلُ الْفَيْتُ مِنْ بَعَدِ مَا قَنَطُوا ﴾ [الشورى: ٢٨] ولذلك قَطَع ما هو متَّصلٌ بأصل الكلام من قوله: ﴿ فَأَنظُرْ إِلَىٰ ءَاثُرِ رَحْمَتِ اللَّهِ ﴾، وعلَّق به نوعاً آخر من التَّوبيخ إشعارًا بتعديد النَّعم وتكرير تَلقيهم إيّاها بالكفران. ألا ترى كيف عقَّب ذلك بقوله: ﴿ فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ اللّهِ عَلَى اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ ال

قوله: (حَرورًا) وهي الرِّيحَ الحارَّة، وهي باللّيل كالسَّمُومِ بالنَّهار، والحَرْجَف: الرِّيحُ اللِيعُ الباردةُ.

⁽١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨٢٥٤) وأبو نُعَيْم في «معرفة الصحابة» (٦٤٢٨) مرفوعاً من حديثِ أبي الدرداء، وضعّف إسنادَه الحافظ العراقي في «تخريج أحاديثِ الإحياء» (٤: ١٥٥).

⁽٢) في (ط): «الاستثناء».

⁽٣) في (ف): «المُقْنطين»، وهو وَجْهٌ سائغ، لا سيّما إذا كان بالتشديد.

هشيهًا. وقال: مُصْفَرًا؛ لأنّ تلكَ صفرةٌ حادِثة. وقيل: فرَأُوا السَّحابَ مُصفَرًا؛ لأنه إذا كانَ كذلك لـم يَمطُر.

[﴿ اللهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِن ضَعْفِ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفِ قُوَةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَقٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَآءً وَهُو ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيثُ ﴾ ٥٥]

قُرِئ بفَتح الضّادِ وضمِّها، وهُما لُغَتان. والضَّمُّ أقوى في القِراءة، لِما رَوى ابنُ عُمرَ رضي اللهُ عنهُما: قال: «قرَأتُها على رَسولِ الله ﷺ من ضَعْف، فأقْر أَني مِن ضُعف». وقولُه: ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، يعني: أنّ أساسَ أمرِكُم وما عليه جِبِلَّتُكم وبِنْيَتكُم الضَّعف ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨]،

تصوَّحَ البقل: إذا يبس أعلاه وفيه نُدُوّة، وصَوَّحتْهُ الرِّيحُ أيبسَتْهُ. كلها في «الصِّحاح». قوله: (وقال مصفرًا) أي: لم يقل: «أصفر».

قوله: (قُرِئَ بِفَتْح الضادِ وضَمِّها) أبو بكر وحمزةُ: بالفتح، وعن حفصٍ وجهان، والباقون: بضمِّها (١).

قوله: (لِمَ روى ابنُ عمرَ) روينا عن الترمذيِّ وأبي داودَ، عن ابنِ عمرَ. قال عطيَّة ابن سعد العوفي: قرأتُ على عبد اللهِ بنِ عمرَ ﴿اللهُ الَّذِى خَلَقَكُم مِنضَعْفٍ ﴾ قال: «من ضُعْفٍ»، قرأتُها على رسول الله ﷺ كما قرأتَها علىّ، فأخذَ علىّ كما أخذتُها عليكَ (٢).

في «الـمعالم»(٣): الضمُّ لغةُ قريشٍ، والفتح: لغةُ تـميمٍ. قال الـزَّجاج: الاختيارُ الضمُّ؛ للرِّواية (٤).

⁽١) وقد سبق بيانه.

⁽٢) أخرجه الترمذي (٢٩٣٦) وأبو داود (٣٩٨٠) والبزار (٥٣٧٣) وغيرهم.

⁽٣) «معالم التنزيل» (٦: ٢٧٧).

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٩١).

أي: ابتداناكم في أوّلِ الأمرِ ضِعافًا. وذلك حالُ الطُّفولَةِ والنَّسَءِ حتّى بلغتُم وقتَ الاحتِلامِ والشَّبيبة، وتلكَ حالُ القُوَّةِ إلى الاكتِهالِ وبُلُوغِ الأسدّ، ثُمَّ رُدِدْتُم إلى أصلِ حالِكُم وهو الضَّعفُ بالشَّيخُوخةِ والهرَم. وقيل: من ضُعفٍ من النُّطَفِ، كقولِه تعالى: ﴿ مِن مَلَةٍ مَهِينِ ﴾ [السجدة: ٨، المرسلات: ٢٠] وهذا التَّرديدُ في الأحوالِ المُختَلِفة، والتَّغييرُ من هيئةٍ إلى هَيئةٍ وصِفةٍ إلى صِفة: أظْهَرُ دليلٍ وأعدَلُ شاهدٍ على الصّانعِ العليمِ القادر.

[﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لِبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ كَذَلِكَ كَانُواْ يُؤْفَكُونَ ﴾ []

﴿ٱلسَّاعَةُ ﴾ القِيامة، سُمِّيتْ؛ بذلك لأنَّها تَقومُ في آخِرِ ساعةٍ من ساعاتِ الدُّنيا،

قوله: (أي: ابتدأناكم في أوَّل الأمر ضعافًا) فرقِن لابتداء الغاية، نحو قول القائل: فلانٌ ربّى فلاناً من فَقْره وجعله غَنيًّا؛ أي: من حالة فقرِه، فقوله: ﴿مِّنضَعْفِ ﴾ أي: من حالةٍ كان فيها جَنيناً وطِفلاً مولوداً ورضيعاً.

قوله: (وبلوغ الأَشُدِّ) قيل: هو ما بين ثهاني عشرةَ إلى ثلاثين، وهو واحدٌ على بناء الجمع. وقيل: هو جَمعٌ لا نظير^(١) له من لفظه. وكان سيبويه يقول: واحِدُه: شِدَّة.

الرّاغب: ويَدلُّ على أنَّ كلَّ واحدٍ من قوله: ﴿ضَعْفِ﴾ إشارةٌ إلى حالةٍ غيرِ الحالةِ الأُولى؛ ذِكْرُهُ مُنكَّرًا(٢).

قوله: (وقيل: من ضُعْف) من النُّطَف، أي: أنشأكم من ماء ذي ضعْف، وهو قِلَّتُه وحَقارتُه كقوله تعالى: ﴿مِّن مَّاءِ مَّهِينٍ ﴾.

قوله: (﴿ السَّاعَةُ ﴾: القيامة)، الراغب: السَّاعة جزءٌ من أجزاء الزَّمانِ، ويعبَّر به عن القيامة كقوله تعالى: ﴿ يَسَّئُلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [الأعراف: ١٨٧] سُمِّيت (٣) بذلك لسرعةِ حسابها،

⁽١) لفظة «نظير» سقطت من (ح) و(ف).

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٥٠٧.

⁽٣) كذا في النسخ الخطية، والذي في «المفردات»: «تشبيهاً».

أو: لأنّها تقَعُ بَغتةً وبَدِيهة. كما تَقول: في ساعةٍ لَمَن تَسْتَعجِلُه، وجرَتْ عَلَمًا لها كالنّجمِ للثُّريّا، والكَوكَبِ للزُّهرة. وأرادُوا: لَبْنَهُم في الدُّنيا، أو في القُبور، أو فيما بينَ فَناءِ الدُّنيا إلى وقتِ البَعثِ أربعَون " قالُوا: لا الدُّنيا إلى البَعْثِ أربعَون " قالُوا: لا

أو لِما نَبَّه عليه بقوله: ﴿ كُأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرُونَ مَا يُوعَدُونَ كَر يَلْبَثُواْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

وقيل: السّاعاتُ التي هي القيامةُ ثلاثة:

السّاعة الكبرى، وهي بَعْثُ النّاس للمُحاسَبة الـمُشَار إليها بقوله ﷺ: "إنَّ مِن أشراطِ السّاعة: أن يَتقاربَ الزمانُ، ويَنقُصَ العِلمُ، وتَظهرَ الفِتنُ، ويُلقى الشُّحُّ، ويَكثُرَ الـهَرْجُ؟ أي: القَتْلُ». أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ عن عبد الله وأبي موسى (١).

والسّاعة الوسطى: وهي موتُ أهل القَرْنِ الواحدِ نحوَ ما روى البخاريُّ ومسلمٌ، عن ابن عمرَ قال: صلّى بنا رسول الله ﷺ ذاتَ ليلةٍ العِشاءَ في آخر حياتِه، فلما سلَّم قال: «أَرأيتُكم ليلَتكم هذه، فإنَّ على رأس مئة سَنَةٍ لا يَبقى ممَّن هو اليومَ على ظَهر الأرضِ أحد» (٢). وزاد الترمذيُّ وأبو داودَ: وقال ابنُ عمرَ: وإنَّما قال رسولُ الله ﷺ: «لا يبقى اليومَ ممَّن هو على ظَهْر الأرضِ» (٣) يريد بذلك أن يَنخَرِمَ ذلك القَرْنُ.

والسّاعةُ الصُّغرى، وهي موتُ الإنسانِ، فساعةُ كلِّ إنسانٍ موتُه (٤). وذلك نحو ما روى البخاريُّ ومسلمٌ، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: كان الأعرابُ إذا قَدِموا على رسولِ الله ﷺ سألوه عن السّاعةِ: مَتى السّاعةُ؟ فنَظَر إلى أحدَثِ إنسانِ منهم، فقال: "إن يَعِشْ هذا لم يُدركُهُ الْهَرَمُ حتى تَقومَ عليكم ساعتُكم» (٥). قال هشامٌ: يعني: موتهَم.

قوله: (وفي الحديث: «ما بينَ فَناءِ الدُّنيا إلى وَقْت البَعْثِ أربعونَ») الحديثَ، من رواية

⁽١) أخرجه البخاري (٧٠٦٤) ومسلم (٢٦٧٢) والترمذي (٢٢٠٠).

⁽٢) أخرجه البخاري (١١٦) ومسلم (٢٥٣٧).

⁽٣) انظر: «سنن أبي داود» (٤٣٤٨) و «سنن الترمذي» (٤٣٥٠).

⁽٤) «مفردات القرآن» ص٤٣٤-٤٣٥.

⁽٥) أخرجه البخاري (٦٥١١) ومسلم (٢٩٥٢).

البخاريِّ ومسلم وغيرِهما، عن أبي هريرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما بَين النَّفخَتَينِ أَربعونَ "هراً؟ قال: أبيتُ. أبيتُ. قالوا: أربعونَ شهرًا؟ قال: أبيتُ. قالوا: أربعونَ سَهرًا؟ قال: أبيتُ. قالوا: أربعونَ سَنةً. قال: أبيتُ. الحديثَ(١).

قوله: (أو يُحمِّنون)، الأساس: التَّخمينُ: الوَهْم والتَّقديرُ، وخَمَّن كذا، أي: حَزَره، وخَمَّنَهُ خَمْناً.

الرّاغب: التَّخمين: أن يَتوهَّم في الشيء أمرًا ما لا عَن أمارةٍ (٢).

قوله: (وهكذا كانوا يبنون أمرَهم) عطفٌ تفسيريٌّ على الجملة قبلَه.

الراغب: الإفك: كلَّ مصروفٍ عن وَجْهِه الذي يحقُّ أن يكونَ عليه، ومنه قيل للرِّياح العادلةِ عن المَهابِّ: مُؤتفِكَة. قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْتَفِكُتُ بِالْخَاطِئَةِ ﴾ [الحاقة: ٩]. للرِّياح العادلةِ عن المَهابِّ: مُؤتفِكُونَ ﴿ التوبة: ٣٠]؛ أي: يُصرفون عن الحقِّ في وقوله: ﴿قَالَهُ لَهُ اللَّهُ أَنَّ يُؤفَكُونَ ﴾ [التوبة: ٣٠]؛ أي: يُصرفون عن الحقِّ في الاعتقادِ إلى الباطل، ومن الصِّدقِ في المقال إلى الكذبِ، ومن الجَميل في الفعل إلى القبيح. ومنه قولُه: ﴿ يُؤفِّكُ عَنْهُ مَنْ أَفِكَ ﴾ [الذاريات: ٩]، ورجلٌ مَأْفوكٌ. مصروفٌ عن الحقِّ إلى الباطلِ (٣).

وقال الواحديُّ: أَفَكَ فلانٌ إِفكًا إذا صُرِف عن الصِّدقِ وعن الخيرِ (٤).

سبق تخریجه.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٧٨٠.

⁽٣) المصدر السابق ص٧٩.

⁽٤) «الوسيط في التفسير» للواحدي (٣: ٤٣٨).

بِمَ تَبِيَّنَ هُمُ الآنَ أنه ما كانَ إلَّا ساعة.

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَانَ لَقَدْ لَيَشْتُمْ فِي كِنَابِ ٱللَّهِ إِلَى يَوْمِ ٱلْبَعْثِ فَهَاذَا يَوْمُ ٱلْبَعْثِ وَلَا هُمُّ ٱلْبَعْثِ وَلَاكِنَّكُمْ كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ * فَيَوْمَ إِلَّا يَنفَعُ ٱلَّذِيكَ ظَلَمُواْ مَعَدِرَتُهُمْ وَلَا هُمُّ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾ ٥٦-٥٧]

القائِلُون: هُمُ الملائِكةُ والأنبياءُ والمُؤمِنُون. ﴿ فِي كِنْكِ اللّهِ ﴾ في اللّوح. أو في عِلْم الله وقضائِه، أو فيها كتبَه، أي: أو جَبه بحِكْمَتِه. ردُّوا ما قالُوهُ وحَلَفُوا عليه، وأطلَعُوهُم على الحقيقةِ ثمّ وصَلُوا ذلك بتقريعِهم على إنكارِ البَعثِ بقَوْلِم: ﴿ فَهَكَذَا وَأَطلَعُوهُم عَلَى الْحَقيقةِ ثمّ وصَلُوا ذلك بتقريعِهم على إنكارِ البَعثِ بقَوْلِم: ﴿ فَهَكَذَا يَوْمُ ٱلبَعْثِ وَلَئِكَتَ مَ كُنتُم لَا تَعْلَمُونَ ﴾ أنه حَقُّ لتَفْريطِكُم في طَلَبِ الحقِّ واتِّباعِه. فإنْ قُلت: هي التي في قولِه:

فقد جِئنا خُراسانا

وقال الكلبيُّ: كَذَبوا في قولهم: ﴿غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ كما كذبوا في الدنيا.

وقال مقاتلٌ: يقول: هكذا كانوا يُكذّبون بالبعثِ كما كذبوا أنّهم لم يلْبَثُوا في قُبورهم إلّا ساعةً، والمعنى: أنَّ الله أرادَ أن يفضَحَهم فحَلَفُوا على شيءٍ يتبيَّنُ لأهلِ الجمعِ من المؤمنين أنّهم كانوا كاذبينَ في ذلك، ويستدلُّون بكذبهم هناك على كذبهم في الدُّنيا، وكان ذلك مِن قضاء الله وقدرِه. يعني كما صُرفوا عن الصِّدق في حَلِفِهم حين حَلفوا كاذبين، صُرفُوا في الدُّنيا عن الإيمان، ثم ذكر إنكارَ المؤمنين عليهم كذبهم بقوله: ﴿ وَقَالَ ٱلذِّينَ أُوتُولُ الْمِلْمَ الروم: ٥٦].

قوله: (بها تَبيَّن) صلةُ «الاغترار»، و«ما» موصوفةٌ أو موصولةٌ، يعني: مثل ذلك الإفكِ مطلقًا كانوا يؤفكُون في اغترارهم بشيء ظهر لهم الآنَ أنَّه ما كان إلّا ساعةً، وهو طُولُ مُكْثِهم الذي غرَّهم بأنْ كذَّبوا بالبَعث والجزاء، وهو معنى قول مقاتلٍ: هكذا كانوا يكذِّبون بالبَعث.

قوله: (فقد جِئنا خُراسانا)، تمامُه:

وحقيقَتُها: أنّها جَوابُ شَرطٍ يَدُلُّ عليه الكلام، كأنّه قال: إنْ صَحَّ ما قُلتُم من أنّ خُراسانَ أقصى ما يُرادُ بنا فقد جِئنا خُراسان، وآنَ لنا أن نُخلِّص، وكذلك إنْ كُنتُم مُنكِرينَ البعثَ فهذا يومُ البَعث، أي: فقد تَبيَّنَ بُطلانُ قَولِكُم. وقرأَ الحسنُ: (يوم البَعث)، بالتَّحريك، ﴿لَا يَنفَعُ ﴾ قُرِئَ بالياءِ والتّاء، ﴿يُسَتَعْتَبُونَ ﴾ من قولِك: استَعْتَبني فُلانٌ فأعْتَبتُه، أي: استَرضاني فأرضَيْتُه، وذلك إذا كنتُ جانيًا عليه. وحقيقةُ أعتَبتُه: أزلتُ عَتَبَه. ألا ترى إلى قَولِه:

غَضِبَتْ تَمِيمٌ أَنْ يُقَتَّلَ عامِرٌ يُومَ النِّسَارِ فأُعتِبُوا بالصَّيْلَمِ

كيف جعلَهُم غِضابًا، ثمّ قال: فأُعتِبُوا، أي: أُزيلَ غضَبُهم. والغضَبُ في معنى العتَب. والمعنى: لا يُقالُ لهم أرضُوا ربَّكُم بتَوبةٍ وطاعة، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿لَا يَعْنَى بُعُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَغْبَونَ ﴾ [الجاثية: ٣٥]. فإنْ قُلت: كيفَ جُعِلُوا غيرَ مُستَغْبَينَ في بعضِ الآيات، وغيرَ مُعتَبِينَ في بعضِها، وهو قَولُه: ﴿وَإِن يَسَتَعْتِبُواْ فَمَا هُم مِّنَ المُعْتَبِينَ ﴾ [فصّلت: ٢٤]؟ قُلت: أمّا كُونُهم غيرَ مُستَعْبَين: فهذا معناه. وأمّا كونُهم غيرَ مُستَعْبَينَ: فهذا معناه. وأمّا كونُهم

قالوا: خُراسانُ أقصى ما يُرادُ بنا ثمَّ القُفُولُ، فقد جِئنا خُراسَانا(١)

قوله: (وقرأ الحسنُ: «يوم البَعَثِ») قال ابن جنّي: «البَعَث» بفتح العين، حرَّك العين لكونها حرفَ حَلْقِ (٢).

قوله: (﴿ لَّا يَنفَعُ ﴾ قرئ بالياء)، عاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ، والباقون: بالتاء الفوقانيّةِ (٣).

قوله: (إذا كنت جانياً) أي: إذا دُمتَ على جنايتك عليه، فيسترضيك المجني عليه بعَفْوِ عنه، وتَصْرِفُ جنايتَكَ عنه (٤).

⁽١) سبق تخريجه.

⁽۲) «المحتسب» (۲: ۱۲۵).

⁽٣) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٦٢.

⁽٤) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

غيرَ مُعتَبين، فمعناه: أنّهم غَيرُ راضينَ بها هُم فيه، فشُبّهَت حالهُم بحالِ قَومٍ جُنِيَ عَلَيهِم، فهُم عاتِبُونَ على الجاني غيرُ راضِينَ عنه، فإنْ يستَعْتِبُوا الله: أي يسألُوه إزالةَ ما هُم فيه، فها هُم من المُجابِينَ إلى إزالَتِه.

[﴿ وَلَقَدْ ضَرَبَّ الِلنَّاسِ فِي هَاذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٌ وَلَيِن جِنْتَهُم جَايَةٍ لِّيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَا فَرُوا إِنْ أَنتُمْ إِلَا مُبْطِلُونَ * كَذَلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ * فَأُصْبِرْ إِنَّ وَقَدُ اللَّهِ حَقَّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴾ ٥٨-٢]

﴿ وَلَقَدْ ﴾ وصَفْنا لهم كُلَّ صِفَةٍ كأنّها مَثلُ في غرابَتِها، وقصَصْنا عليهم كُلَّ قِصّةٍ عَجيبةِ الشّأن، لِصِفَةِ المبعُوثينَ يومَ القيامة، وقِصَّتَهم، وما يقُولُونَ وما يُقالُ لهم، وما لا يَنفَعُ من اعتِذارِهم ولا يُسمَعُ من استِعتابِهم، ولكنّهُم لقسوةِ قُلوبِهم ومَجِّ أسهاعِهم حديثَ الآخِرةِ إذا جئتَهُم بآيةٍ من آياتِ القُرآن، قالُوا: جئتنا بزُورٍ وباطل، ثمّ قال: مثلَ ذلكَ الطّبع يَطبَعُ اللهُ على قُلوبِ الجَهلة. ومعنى طَبَعَ الله: مَنعَ الألطاف التي تنشَرِحُ لها الصُّدورُ حتّى تَقْبلَ الحقّ، وإنّها يَمنَعُها مَن عَلِمَ أنّها لا تُجدِي عليه ولا تُعني تنشَرِحُ لها الصُّدورُ حتّى تَقْبلَ الحقّ، وإنّها يَمنَعُها مَن عَلِمَ أنّها لا تُجدِي عليه ولا تُعني

قوله: (فشُبِّهت حالهُم بحال قومٍ)، هذا على معنى كونهم غيرَ مُعتَبين، وعلى معنى كونهم غيرَ مُعتَبين، وعلى معنى كونهم غيرَ مُستَعْتَبِينَ وهو جارٍ على الحقيقة؛ لأنَّهم بحيث لا يقال لهم: أرضُوا ربَّكم بالتَّوبة والطاعة.

قوله: (يَطبعُ اللهُ على قلوب الجَهَلةِ) يعني: قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ لَايَعْلَمُونَ ﴾ وُضِعَ موضعَ الراجعِ إلى ﴿ٱلَّذِينَ كَايَّا وَ كَلامُه مُعْتَمِلٌ الراجعِ إلى ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ، أو أنَّه عام يَدخلُ أولئك فيه دُخولًا أَوَّليًا ؛ و كلامُه مُعْتَمِلُ المُعنَيينِ.

وقال القاضي: ﴿لَا يَعْلَمُونَ ﴾ لا يطلبون العلم، ويُصرُّون على خُرافاتٍ اعتَقَدوها، فإنَّ الجهلَ المركَّب يَمنعُ إدراكَ الحَقِّ، ويُوجب تكذيبَ الـمُحِقِّ (١).

وقلت: كأنَّه ذَهب إلى الاحتمال الأوَّل.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٤٣).

عنه، كما يمنعُ الواعِظُ والموعِظةُ مَن يتَبيَّنُ له أنّ الموعِظةَ تلغُو ولا تنجَعُ فيه، فوقَعَ ذلك كنايةً عن قسوةِ قُلوبِهم ورُكوبِ الصَّداِ والرَّينِ إيّاها، فكأنّه قال: كذلك تَقْسُو وتَصدَأُ قُلوبُ الجهَلة، حتى يُسَمُّوا المُحِقِّينَ مُبطِلين، وهُم أعرَقُ خَلقِ الله في تِلكَ الصِّفة، ﴿ فَأُصَّبِرْ ﴾ على عَداوَتِهم ﴿إِنَّ وَعُداللّهِ ﴾ بِنصرَ تِكَ وإظهارِ دينِكَ على الدِّينِ الصِّفة، ﴿ فَأَصَّبِرْ ﴾ على عَداوَتِهم ﴿إِنَّ وَعُداللهِ ﴾ بِنصرَ تِكَ وإظهارِ دينِكَ على الدِّينِ كُلّه ﴿حَقُ ﴾ لا بُدَّ من إنجازِه والوَفاءِ به، ولا يَحْمِلنَك على الجِقةِ والقلقِ جَزَعًا ممّا يقولُونَ ويَفعَلونَ فإنهُم قومٌ شاكُونَ ضالّونَ لا يُستَبْدَعُ منهم ذلك. وقُرِئ بتَخفيفِ النُّون. وقرأ ابنُ أبي إسحاق ويَعقوب: (ولا يَسْتَجِقَنَك)، أي: لا يفتِنَنَكَ فيَمْلِكوكَ ويكُونُوا أحقَ بكَ من المُؤمِنين.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأً سُورةَ الرُّومِ كَانَ لَهُ مِنَ الأَجرِ عَشْرُ حَسَناتٍ بِعَدَدِ كُلِّ مَلَكٍ سَبَّحَ اللهَ بِينَ السَّماءِ والأرض، وأدركَ ما ضيَّعَ في يومِهِ ولَيْلَتِه».

قوله: (ولا يَحملنَك على الخِفَّة والقلَق جَزَعاً)، فاعل «لا يَحمِلَنَك»: ﴿الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴾، على مِنْوال: لا أرَينَكَ هنا و «جَزَعًا» تمييزٌ، والظاهر أنه مفعولٌ له، وإن لم يكن فعلًا لـ﴿الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴾؛ لأنه لمّا كان المنهيُّ في الحقيقة رسولَ الله ﷺ جاز ذلك، و «مما يقولون» متعلِّق بـ «جزعاً». المعنى: لا يَحمِلَنَك الذين لا يُوقنون على ما يَدخُلُكَ منه خفّة؛ لأن يُجزع من قولهم؛ أي: لا تكُن بحيث يَحمِلُكَ الجُزَعُ على الجِفَّة والعَجَلة، فَتَمْنعَكَ من تبليغ الرِّسالة؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدُرِكَ حَرَجٌ ﴾ [الأعراف: ٢]. والله أعلم.

تَمَّتِ السُّورة بحمد الله وعَوْنه، وبالله الـمُستعان(١).

* * *

⁽١) قوله: «تمت السورة بحمد الله وعونه، وبالله المستعان» أثبتُه من (ف).

سورة لقهان مكيّة، وهي أربع وثلاثون آية، وقيل: ثلاث شيسسياللالينينية

[﴿الْمَدْ * يَلْكَ ءَايَنَتُ ٱلْكِئَنْ ِ ٱلْجَكِيْدِ * هُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُحْسِنِينَ * ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكُوٰةَ وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ * أُوْلَيْكَ عَلَى هُدًى مِّن رَبِّهِمُ وَأُوْلَئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ ١ - ٥]

﴿ ٱلْكِنَابِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ ذي الحِكمةِ. أو: وُصِفَ بِصِفَةِ الله تعالى

سورة لقهان مكية، وهي أربع وثلاثون آية، وقيل: ثلاث وثلاثون آية (١) ﴿ ﴿ الْهُوْمِيْنِيْهِ الْمِالِكِيْنِ الْمِالِكِيْنِ الْمِالْكِيْنِ الْمِلْكِيْنِ الْمِلْلِكِيْنِ الْمِلْلِكِيْنِ

قوله: (﴿ اَلْحَكِمِ ﴾ ذي الحكمة) عن بعض المَغاربةِ: وصْفُ الكتابِ الحكيمِ بذي الحكمة عبازٌ أيضًا على طريق التَّضْمينِ؛ لأنَّ الوَصفَ بـ «ذو» للتَّمَلُك، والكتاب لا يملك الحكمة بل يَتضمَّنُها، فلأَجْل تَضمُّنِه الحكمة وُصِفَ بالحكيم على معنى ذِي الحكمة (٢)، والظاهرُ أنه منَ الاستعارة المَكْنيَّة كما في قوله تعالى: ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ ﴾ [الذاريات: 13].

⁽١) في (ط): «مكية، وهي ثلاثون وأربع آية».

⁽٢) وهو الذي قَدَّمَه ابن عطية في «المحرَّر الوجيز» ص١٤٨٣.

على الإسنادِ المَجازِيّ. ويجوزُ أن يكُونَ الأصلُ: الحكيمُ قائِلُه، فحُذِفَ المُضافُ وأُقيمَ المُضافُ إليهِ مَقامَه، فبانقِلابهِ مرفوعًا بعدَ الجَرِّ استكنَّ في الصِّفةِ المُشَبَّهة ﴿ هُدًى وَرَحْمَةً ﴾ بالنصبِ على الحالِ عنِ الآيات، والعامِلُ فيها: ما في ﴿ يَلْكَ ﴾ من معنى الإشارة. وبالرَّفع على أنّه خَبرُ بعدَ خبر، أو خبرُ مُبتدأٍ محذوف. ﴿ لِلْمُحْسِنِينَ ﴾: للذين يعمَلُونَ الحسناتِ وهِيَ الّتي ذَكَرَها: من إقامةِ الصَّلاةِ، وإيتاءِ الزَّكاةِ، والإيقانِ بالآخرةِ ونظيرُه قولُ أوس:

الأَلْمَعِيَّ الذي يَظُنُّ بِكَ الظِّ طَنَّ كَأَنْ قَدْرَأَى وقَدْسَمِعا

قوله: (على الإسناد المجازيِّ) عن بعضهم: أنَّ «الحكيم» من صفات الله تعالى لا من صفات الله تعالى لا من صفات الكتاب، فأسند صفة الله تعالى إلى الكتاب مجازًا؛ لأنَّ الكتاب منه بدء وهو بسَبَه.

قوله: (فحُذِفَ المضافُ) أي: قائلٌ في قائلِه، وأُقيمَ الهاءُ الذي هو المضافُ إليه مقامَ قائل، وبقي الهاء المتصل به مُنفردًا فانقلبت إلى «هو» المنفصِل، فصار مرفوعًا؛ لأنه فاعلُ بعد أن كان مجرورًا؛ لأنه كان مضافًا إليه ثمَّ استَكَنَّ هذا الهاءُ المُنقَلِبُ من الجرِّ إلى الرَّفع في ﴿الْمَحْرِبُ فِي الذي هو الصِّفةُ المُشبَّهةُ، كما يَستَكِنُّ في: يضرب.

قوله: (بالنَّصب على الحال عن (١) الآيات، والعاملُ فيها: ما في ﴿ يَلْكَ ﴾ من معنى الإشارةِ) فقد سَبق في أوَّل «البقرة» عند قولِه: ﴿ مُدَى ﴾ [البقرة: ٢] الخلافُ فيه.

وردَّ ابنُ الحَاجِبِ قولَ الزَّجَّاجِ وغيرِه (٢). وأما أبو البقاء فذكر هاهنا ما ذكره المصنَّف (٣). قوله: (﴿ وَرَحْمَةً ﴾ بالنصب، وبالرفع على أنه خبر) حمزةُ: بالرَّفع (٤)، والباقون: بالنَّصب. قوله: (الألمَعيُّ الذي يَظُنُّ بك) البيت، قبلَه:

⁽١) في (ح): «من».

⁽٢) انظر عبارة الزجاج في «معاني القرآن» (٤: ١٩٣).

⁽٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٣).

⁽٤) وهو على معنين: أحدُهما: على إضهارِ «هو هدّى ورحمةً»، والثاني: «تلك هدّى ورحمةٌ للمحسنين». انظر: «حجّة القراءات» ص٦٣٥.

حُكِيَ عن الأصمعيِّ: أنه سُئِلَ عنِ الألمعيِّ فأنشَدَه ولم يزِدْ. أو: للَّذِينَ يعمَلُونَ جَمِيعَ ما يَخْسُنُ من الأعمالِ، ثمّ خَصَّ منهمُ القائِمِينَ بهذه الثّلاثِ لفضل اعتدادِ بها.

[﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهُوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَيِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابُ مُّهِينُ * وَإِذَا لُتَالَى عَلَيْهِ ءَايَنُنَا وَلَى مُسْتَحَى بِرَاكَأَن لَوْ يَسْمَعْهَا كَأَنَ فِي ٱذْنَيْهِ وَقُرُا ۗ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ ٱلِيهِ ﴾ ٦-٧]

اللهوُ: كُلُّ باطلٍ ألهى عن الخيرِ وعمَّا يَعْنِي و﴿لَهُوَ ٱلْحَكِدِيثِ﴾ نحوَ السَّمَرِ بالأساطيرِ والأحاديثِ التي لا أصلَ لها، والتَّحدُّثِ

إنَّ الذي جَمَع السَّماحةَ والنَّه نَجْدَةِ والبأسَ والتُّقي جُمعَا(١)

النَّجْدة بفتح النُّون: الشَّجاعة والبلوغُ في الأمر بحيث يَعجِزُ منه غيرُه، والبأسُ: الحربُ، و «الألمعيُّ» خبرُ «إنَّ»، وفي النُّسخ المصحَّحة: «الألمعيُّ» بالنَّصب.

الأساس: رجل أَلْمَعيُّ ويَلْمَعي: فَرّاسٌ^(٢). وعن ابن الأعرابيِّ: الألمعيُّ: الذي إذا لَـمَع له أَوَّلُ الأمرِ يكتفي بظنَّه دون يَقِينِه، وهو منَ اللَّمع، وهو الإشارة الخَفيَّة والنَّظر الخَفِيّ.

قوله: (ثم خصَّ منهمُ القائمينَ بهذه الثّلاثِ)، فعلى الأوَّل: «الـمُحسنين» معبِّرٌ عن الذوات، و ﴿الَّذِينَ ﴾ وصفٌ مجرورٌ جارٍ عليه على سبيلِ الكشفِ والبيان، وعلى الثاني: ذواتٌ مخصوصةٌ مُيِّزت تمييزَ جبريلَ وميكائيلَ عن ملائكته (٣)، يشهد له الضَّميرُ في قوله: «خصَّ منهم». ويجوز أن يكون منصوبًا بتقدير: أعْني، أو: أَذْكُر على الاختصاصِ؛ لأناقةِ المذكوراتِ وفَضْلِ مَنِ اتَّصف بها.

⁽١) البيتان لأوس بن حجر في «ديوانه» ص٥٣ من قصيدته المشهورة ومطلعها: أيَّتُها النفسُ أجْملي جَزَعـا إنّ الذي تحذرين قد وقعا

⁽٢) يعني صاحبَ فِراسة.

⁽٣) يعني قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِللَّهِ وَمَلَتَهِ صَالَةٍ وَرُسُلِهِ عَرْجِبْرِيلَ وَمِيكَمْلَ ﴾ [البقرة: ٩٨] وقد سبق بيانُه.

بالخُرافاتِ والمضاحِيكِ وفُضُولِ الكلام، وما لا ينبغي مِن كَان وكَان، ونحوَ الغِناءِ وتَعَلَّمِ المُوسيقارِ، وما أَشْبَهَ ذلك. وقيل: نزلتْ في النَّضِرِ بن الحارثِ، وكان يتَّجِرُ إلى فارسَ، فيشتري كُتُبَ الأعاجِمِ فيُحَدِّثُ بها قُريشًا ويقولُ: إن كانَ مُحَمَّدٌ يُحَدِّثُ بمحديثِ عادٍ وثَمودَ؛ فأنا أُحَدِّثُكُم بأحاديثِ رُستُمَ وبَهرامَ والأكاسِرةِ ومُلُوكِ الجيرة، فيستمنحون حَدِيثَه ويترُكُون استِماعَ القُرآن. وقيل: كان يشتري المُغنياتِ، فيستمنحون حَدِيثَه ويترُكُون استِماعَ القُرآن. وقيل: كان يشتري المُغنياتِ،

قوله: (بالخرافات)، المغرب: الخرافاتُ: الأحاديثُ المُستَمْلَحةُ^(١)، ومنه: الفُكاهةُ من الفاكهة^(٢).

قوله: (مِنْ كان وكان) كناية عن الأحاديث التي لا يُعتنى بها من فضول الكلام، كما أنّ «كَيْتَ وكَيْتَ» كِنايةٌ عمّا لا يُعتنى بشأنه.

قوله: (الموسيقار) وفي بعض الحواشي: هو عِلْمُ الألحانِ، روينا عن أحمدَ بنِ حنبلِ وأبي داود، عن نافع قال: كنتُ مع ابن عمرَ في طريق فسمعَ مِزْمارًا، فوضَع إصبَعيه في أُذنيه، ونَأَى عن الطَّريق إلى الجانب الآخرِ، ثم قال لي بَعد أَنْ بَعُدنا: يا نافعُ، هل تسمعُ شيئًا؟ قلت: لا، فرفعَ أُصبَعيهِ من أُذنيهِ، وقال: كنتُ مع رسول الله ﷺ فسمِعَ صوتَ يَراعٍ، فصنع مثلَ ما صنعتُ. قال نافع: كنتُ إذ ذاك صغيرًا (٣).

النهاية: اليَرَاعُ: قَصَبةٌ كان يُزْمَرُ بِها.

قوله: (فيستمنحون (٤))، أي: يَسْتَحْسِنون من المَنْحِ، وهو العطاء. وفي بعض النسخ: «يَسْتَمْلِحون».

⁽١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٢٥٠).

⁽۲) في النسخة «ف»: «المستحيلة».

⁽٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤٥٣٥) و(٤٩٦٥)، وأبو داود (٤٩٢٤)، وابن حبّان (٣٩٦)، وقال أبو داود: هذا حديثٌ منكر، ونقّادُ الحديث على مخالفته، ولتهامِ الفائدة انظر التعليق على «مسند أحمد» (٨: ١٣٣).

⁽٤) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، ومنه أثبتناه في «الكشاف»، فإنه وقع في المطبوع: = في الأصل الخطي المعتمد من «الكشاف»: «فيستميحون»، ولم يظهر لنا وجهه، ووقع في المطبوع: =

فلا يظفَرُ بأحدٍ يُريدُ الإسلامَ إلا انطلقَ به إلى قَيْنَهِ فيقولُ: أطعِمِيه واسقِيهِ وغنيه، ويقولُ: هذا خيرٌ ممّا يدعُوكَ إليه محمَّدٌ من الصّلاةِ والصّيامِ وأن تُقاتِلَ بينَ يَدَيْه. وفي حديثِ النّبِيِّ ﷺ: «لا يَجلُّ بَيْعُ المُغنّياتِ ولا شِراؤُهُنَّ ولا التّجارةُ فيهنَّ ولا أثمامُنَ» وعنه ﷺ: «ما مِنْ رجلٍ يَرفعُ صوتَه بالغناءِ إلّا بَعث الله عليهِ شيطانَيْن: أحدُهُما على هذا المَنْكِبِ والآخِرُ على هذا المَنْكِب، فلا يَزالانِ يضربانِهِ بأرجُلِهِما حتى يكُونَ هُو الّذي يسكتُ»، وقيل: الغِناءُ مَنفَدَةٌ للهالِ، مسخَطَةٌ للرّب، مَفْسَدَةٌ للقَلْب. فإنْ هُو الّذي يسكتُ»، وقيل: الغِناءُ مَنفَدَةٌ للهالِ، مسخَطةٌ للرّب، مَفْسَدةٌ للقَلْب. فإنْ قلتَ: ما معنى إضافةِ اللهوِ إلى الحديث؟ قلتُ: معناها التّبيين، وهي الإضافةُ بمعنى (من)، وأن يُضاف الشّيءُ إلى ما هُو منه، كقولِك: صُفَّةُ خزٌ وبابُ ساجٍ.

قوله: (لا يَحِلُّ بيعُ المُغنِّيات) الحديث من رواية الإمام أحمد بن حنبل والترمذيّ وابن ماجه، عن رسول الله ﷺ قال: «لا تَشْتروا القَيْناتِ ولا تَبيعُوهنَّ، ولا خيرَ في تجارتِهنَّ، وثَمنُهنَّ حرامٌ)(١).

وفي مثل ذلك أُنزلت هذه الآيةُ: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَكِدِيثِ ﴾ جعل الله القَيناتِ نَفْسَ لَمُو الحديثِ مبالغةً، كما جَعل النِّساءَ في قوله: ﴿ زُيِّنَ الِنَّاسِ مُثُ ٱلشَّهَوَتِ مِنَ النِّسَاءَ ﴾ النِّسَاءِ ﴾ نفس الزينة.

قوله: (صُفّة خَزّ) بضم الصاد المهملة.

الأساس: أَصْلِحْ صُفَّةَ سَرْجِكَ، وأَصفَفتُ السَّرجَ: جعلت له صُفَّةً (٢).

المغرب: صُفَّة السَّرج: ما غُشِّيَ به بين القَرَبوسَيْنِ، وهما مقدَّمُه ومؤخَّرُه (٣).

^{= «}فيستملحون»، وهي نسخة أشار إليها الطيبي.

⁽۱) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٣٣٤)، وأبن ماجَه (٢١٦٨)، والترمذي (١٢٨٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ١٤) من حديثِ أبي أمامة رَضِيَ الله عنه، وإسناده ضعيف، وآفته: عُبَيْد الله بن زيد الألهاني: ضعيفان، وبه أعلّه الترمذي في «السنن».

⁽٢) في (ط): ﴿جعلته صُفَّة).

⁽٣) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٤٧٦).

والمعنى: مَن يشتَرِي اللهو من الحديث؛ لأنّ اللهو يكُونُ من الحديثِ ومِن غيرِه، فبين بالحديثِ. والمُرادُ بالحديث: الحديثُ المُنكر، كها جاء في الحديث: «الحديثُ في المسجِدِ يأكُلُ الحَسناتِ كها تأكُلُ البَهيمَةُ الحشيش» ويجوزُ أن تكونَ الإضافةُ بمعنى المسجِدِ يأكُلُ الحَسناتِ كها تأكُلُ البَهيمَةُ الحشيش» ويجوزُ أن تكونَ الإضافةُ بمعنى (مِن) التَّبعيضيَّة، كأنّه قيل: ومن النّاسِ من يشتري بعضَ الحديثِ الّذي هُو اللهوُ منه. وقوله: ﴿ يَشَرَي ﴾ إما من الشِّراء، على ما رُويَ عن النَّضر: مِن شراءِ كُتُبِ الأعاجِم، أو من شراءِ القِيان. وإمّا من قولِه: ﴿ أَشْتَرَوا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ ﴾ [آل عمران: ١٧٧] أي: استَبْدَلُوهُ منه واختارُوه عليه. وعن قتادةَ: اشتِراؤُه: استِحبابُه، يَختارُ حديثَ الباطِلِ على حديثِ الحقّ. وقُرئ: ﴿ لِيُضِلُّ ﴾ بضمّ الياءِ وفَتْجِها. و ﴿ سَبِيلِ اللّهِ ﴾ دينُ الإسلامِ على حديثِ الحقّ. وقُرئ: ﴿ لِيُضِلُّ ﴾ بضمّ الياءِ وفَتْجِها. و ﴿ سَبِيلِ اللّهِ ﴾ دينُ الإسلامِ على حديثِ الحقّ. وقُرئ: ﴿ لِيُضِلُّ ﴾ بضمّ الياءِ وفَتْجِها. و ﴿ سَبِيلِ اللّهِ ﴾ دينُ الإسلامِ على حديثِ الحقّ. وقُرئ: ﴿ وَالْمَالَهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهِ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهِ وَاللّهُ اللّهِ اللّهِ وَاللّهُ اللّهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهِ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهِ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الل

قوله: (الإضافة بمعنى «مِن» التَّبعيضية) فعلى الأوَّل: يُشبِهُ أن يكونَ من إضافة العامِّ إلى الخاصِّ، كما قال: اللهو يكون من الحديث وغيره. وعلى الثاني: عكسه؛ لأنَّ الحديثَ قد يكون لَهْوًا وغيرَه كما قال: «بعض الحديثِ الذي هو اللهو منه»، والضميرُ المجرورُ راجعٌ إلى «الحديث».

قوله: (قُرئ: ﴿لِيُضِلَّ﴾ بضَمِّ الياءِ وفَتْحِها) ابنُ كثير وأبو عمرو: بالفَتح، والباقون: بالضَّم.

قال الزَّجاجُ: من قرأ بالضَّم فمعناه: لِيُضِلَّ غيرَه، وإذا أَضلَّ غيره فقد ضَلَّ هو أيضًا. ومن قرأ بالفتح فمعناه: لِيَصيرَ أمرُه إلى الضَّلال^(١)، فَدلَّ بالرَّديفِ على المَرْدوف.

قال صاحب «الفرائد»: هذا لا يَخْلُو عن نَظَرٍ، فإنَّ الرَّديفَ لا يدلُّ على المَرْدوفِ؛ لأنَّ الضّالَّ لا يلزمُ أن يكون مُضِلَّا.

قلت: لمَّا جعلَه من الكِناية لَزِمَ أن تكونَ الملازَمةُ مساويةً، إمَّا أنَّها كذلك حقيقةً أو

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٩٤).

أو القُرآن. فإن قلتَ: القراءةُ بالضَّمِّ بيَّنةٌ، لأنَّ النَّضرَ كانَ غَرَضُه باشتراءِ اللهوِ: أن يَصُدَّ النَّاسَ عِنِ الدُّحُولِ فِي الإسلامِ واستاعِ القُرآن ويُضِلَّهُم عنه، فها معنى القِراءةِ بالفتح؟ قلتُ: فيه معْنَيان، أحدُهُما: لِيَثْبُتَ على ضلالهِ الَّذي كانَ عليه، ولا يَصْدِفَ عنه، ويزيدَ فيه ويُمِدَّه، فإنَّ المَخذُولَ كانَ شديدَ الشَّكِيمةِ في عداوةِ الدِّينِ وصَدِّ النَّاسِ عنه. والنَّاني: أن يُوضَعَ (ليَضِلَّ) موضِعَ (ليُضِلَّ) من قِبَلِ أنَّ مَن أضلَّ كان ضالًا لا محالةَ، فَدُلَّ بالرَّديفِ على المردُوف. فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿ بِغَيْرِ علم بالتِّجارةِ عِلْمٍ ﴾ قلتُ: لمّا جعلَه مُشتَرِيًا لهوَ الحديثِ بالقُرآنِ قال: يشتَرِي بِغَيرِ علم بالتِّجارةِ وبِغَيرِ بَصِيرةِ بها، حيثُ يستَبْدِلُ الضَّلالَ بالهُدى والباطلَ بالحقِّ. ونحوُه قولُه تعالى: وبغَيرِ بَصِيرةٍ بها، حيثُ يستَبْدِلُ الضَّلالَ بالهُدى والباطلَ بالحقِّ. ونحوُه قولُه تعالى: ﴿ فَمَا كَانُوا مُهتَدِينَ للتِّجارةِ فَمَا كَانُوا مُهتَدِينَ للتِّجارةِ وَمَا كَانُوا مُهتَدِينَ للتِّجارة فَمَا وَوُدَى ﴿ وَبَتَّخِذَهَا ﴾ بالنصبِ والرَّفعِ عطفًا على ﴿ يَشْتَرِي ﴾. أو ﴿ لِيُضِلَ ﴾ ، أو ﴿ لِيُضِلَ ﴾ ، أو ﴿ لِيُضِلَ ﴾ ، أصراءَ بِها: وقُرَى ﴿ وَبَتَخِذَهَا ﴾ بالنصبِ والرَّفعِ عطفًا على ﴿ يَشْتَرِي ﴾. أو ﴿ لِيُضِلَ ﴾ ، أصراءَ بِها: وقُرَى ﴿ وَبَتَخِذَهَا ﴾ بالنصبِ والرَّفعِ عطفًا على ﴿ يَشْتَرِي ﴾. أو ﴿ لِيُضِلَ ﴾ ،

ادعاءً للشُّهرةِ، وكان المَخذُول أي: النَّضْرُ مشهورًا في إضلال الناسِ باشتراء اللهو، فإذا قيل له: ضالً، جاز أن يكون منه الإضلال بقرائن الأحوال.

قوله: (لمّا جعله مشتريًا لهْوَ الحديثِ بالقرآن) إلى آخره. تلخيصُه: أنَّه لما استُعير استبدالُ الضّلالِ بالهدى، والباطلِ بالحقِّ: الشِّراءُ، نُظِر إلى المُستعار (١) له، وجيء بوَصْفِ ملائمٍ له، فكان تجريدًا للاستعارة كما أنَّ قولَه: ﴿فَمَا رَجِحَت يَجْنَرتُهُمْ ﴾ [البقرة: ١٦] ترشيحٌ لتلك الآيةِ ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٦] تجريدٌ لها، وقد سَبَق في «البقرة» تقريرُه.

قوله: (﴿وَيَتَّخِذَهَا ﴾ بالنَّصبِ والرَّفع) بالنَّصب: حفصٌ وحمزةُ والكسائيُّ، والباقون: بالرَّفع (٢).

قال صاحب «الكشف»: النَّصبُ على العطف على ﴿لِيُضِلَ ﴾، والرَّفعُ على ﴿يَشْتَرِى ﴾؛ أي: مَنْ يشتري و «يتَّخذ» مِنَ الصِّلة ليس

⁽١) من قوله: «استبدالُ الضّلال بالهدى» إلى هنا، سقط من (ف).

⁽٢) لتهام الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٠٩).

والضّميرُ للسَّبيل؛ لأنّها مُؤنَّنة، كقولِه تعالى: ﴿وَتَصُدُّونَ عَن سَكِيلِ ٱللّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِ وَتَنبغُونَهَا عِوَجًا ﴾ [الأعراف: ٨٦]. ﴿وَلَى مُسْتَكِيرًا ﴾ زامًا لا يَعبَأُ بها، ولا يرفَعُ بها رأسًا: تُشبِهُ حالُه في ذلك حالَ من لم يَسْمَعْها وهُو سامِعٌ ﴿كَأَنَ فِلا يرفَعُ بها رأسًا: تُشبِهُ حالُه في ذلك حالَ من لم يَسْمَعْها وهُو سامِعٌ ﴿كَأَنَ فِي أَذُنيَهِ وَقُرًا ﴾ أي: ثِقْلًا ولا وَقْرَ فيها، وقُرِئَ بسُكونِ الذَّال. فإن قلتَ: ما مَلُ الجُملتينِ المُصَدَّرَتيْنِ بكأنَّ؟ قلتُ: الأُولى حالٌ من ﴿مُسْتَكِيرًا ﴾ والثانيةُ مِن ﴿لَمْ يَسْمَعْها ﴾، ويجوزُ أن تكُونا استئنافين، والأصلُ في (كأنْ) المُخفَّفة: كأنّه، والضّميرُ طضميرُ الشَّأن.

[﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَتِ لَهُمْ جَنَّتُ النَّعِيمِ * خَلِدِينَ فِيهَا وَعُدَاللَهِ حَقَا وَهُوَ
الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * خَلَقَ السَّمَوَتِ بِغَيْرِ عَمَدِ تَرَوْنَهَا وَالْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَسِى أَن تَعِيدَ بِكُمْ
وَبَثَ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَةً وَأَنزَلْنَا مِن السَّمَاءِ مَاء فَأَنبُنَا فِيها مِن صَكِلِّ زَوْج كَرِيمٍ * هَذَا خَلْقُ
اللّهِ فَأَرُونِ مَاذَا خَلَقَ الّذِينَ مِن دُونِهِ عَلِي الظّلِيمُونَ فِي صَلَالٍ مُّينٍ * ٨ - ١١]

بأجنبيِّ، والباقي ﴿ بِعَنْرِ عِلْمِ ﴾ للحالِ؛ أي: ﴿لِيُضِلُّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ جاهلا(١).

قوله: (زامًّا) الجوهري: زمَّ بأنْفِه، أي: تكَبَّر، فهو زَامٌّ.

قوله: (وقُرئ بسكون الذّال) قرأها نافعٌ.

قوله: (والأُولى حالٌ من ﴿مُسْتَكِيرًا ﴾) أي: من المُسْتَكِنِّ فيه يدلُّ عليه.

قوله: (والثانية مِنْ ﴿لَّمْ يَسْمَعْهَا ﴾) يكون حالانِ مُتَداخلانِ^(٢).

قال أبو البقاء: ﴿ كَأَن لَمْ يَسْمَعْهَا ﴾ حالٌ، والعاملُ ﴿ وَلَك ﴾ أو ﴿ مُسْتَكَمِرًا ﴾، و﴿ كَأَنَ فِيَ أَذُنيتِهِ وَقَرَّا ﴾، ﴿ وَقَرَّا ﴾: إما بدلٌ من الحال الأولى، أو تَبيينٌ لها، أو حالٌ من فاعل "يسمع" (٣).

⁽۱) «كشف المشكلات» للباقولي (۲: ١٠٥٥).

⁽٢) في (ط): «تكون حالات متداخلات».

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٣).

﴿وَعْدَاللّهِ حَقّا ﴾ مصدران مُوَكّدان، الأوّلُ: مُوَكّدٌ لِنفسِه والنّاني مُوَكّدٌ لِغيرِه؛ لأنّ قولَه: ﴿ لَمُمْ جَنّتُ النّعِيمِ ﴾ في معنى: وعَدَهُمُ الله جناتِ النّعيم، فأكّد معنى الوعد، وأمّا ﴿ حَقّا ﴾ فدالٌ على معنى النّبات: أكّد به معنى الوعد، ومُوَكّدُهُما جميعًا قولُه: ﴿ لَمُمْ جَنّتُ النّعِيمِ ﴾ . ﴿ وَهُو المّيزُ ﴾ الذي لا يغلبُه شيءٌ ولا يُعجِزُه، يَقْدِرُ على النّبيءِ وضِدِّه، فيُعطى النّعيم من شاء والبُؤسَ مَن شاء، وهُو ﴿ الْمَكِيمُ ﴾ لا يَشاءُ إلّا ما تُوجبِهُ الحِكمةُ والعَدْلُ، ﴿ رَوْمُهُو الشّمرِ فيه للسّماوات، وهُو استِشهادُ برُ وُيتِهم ما تُوجبِهُ الحِكمةُ والعَدْلُ، ﴿ رَوْمُهُمْ عَلَيْهِ الضّميرُ فيه للسّماوات، وهُو استِشهادُ برُ وُيتِهم ما تُوجبِهُ الحِكمةُ والعَدْلُ، ﴿ وَمُو البُؤسَ مَن اللهِ عَلَى اللّهُ اللّه اللهُ والسّمَ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ واللهُ واللهُ وَلَا اللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ واللهُ وا

[﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَا لُقَمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ أَنِ ٱشْكُرْ لِلَّهِ وَمَن يَشْكُرُ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّا ٱللهُ غَنِيُّ حَمِيتُ ﴾ ١٢]

قوله: (على قوله: ﴿ بِعَيْرِ عَمَدِ ﴾) متعلِّقٌ بقوله: «استشهاد»، و ﴿ بِعَيْرِ عَمَدِ ﴾ في التَّنزيل حالٌ من ﴿ السَّمَاوَاتِ خُلَقَتَ بغير عَمَدٍ. حَالٌ من ﴿ السَّمَاوَاتِ خُلَقَتَ بغير عَمَدٍ. كَأَنَّه ليًا قيلَ: وما الدَّليلُ عليه؟ فقيل: رؤيةُ كَأَنَّه ليًا قيلَ: وما الدَّليلُ عليه؟ فقيل: رؤيةُ النَّاسِ لها غيرَ مَعْمُودةٍ ، وكذلك لما قلت: أنا بغير سيفٍ و لا رُمحٍ ، فقيل: ما الذي يدلُّ عليه؟ أجبت: لأنَّك تراني بلا سيفٍ و لا رُمحٍ . ويجوز أن يكون من بأب نَفْي الشيءِ بنَفْي لازِمِه .

⁽١) قوله: «كأنه لما قيل: خلق السهاوات والأرض بغير عمد» سقط من (ط).

هو لُقهانُ بن باعُورا: ابنُ أختِ أَيُّوبَ أو ابنُ خالَتِه. وقيل: كانَ من أولادِ آزر، وعاشَ ألفَ سنة، وأدركَ داوُدَ عليهِ السَّلامُ وأخَذَ منهُ العِلْمَ، وكانَ يُفتِي قبلَ مبْعَثِ داوُدَ عليهِ السَّلام، فلمَّا بُعِثَ قَطَعَ الفتوى، فقيلَ له؟ فقالَ: ألا أكتفي إذا كُفِيتُ؟ وقيل: كان قاضيًا في بني إسرائيل، وأكثرُ الأقاويل أنَّه كانَ حكيمًا ولم يكنْ نَبيًّا، وعن ابنِ عباسٍ رَضِيَ الله عنهُما: لقمانُ لم يكُنْ نَبِيًّا ولا مَلِكًا، ولكن كان راعيًّا أَسْوَدَ، فرزَقَهُ الله العِتقَ، ورَضِيَ قولَهُ ووصِيَّتَه، فقصَّ أمرَهُ في القُرآنِ لتُمَسِّكُوا بوصِيَّتِه. وقالَ عِكرمةُ والشَّعبيُّ: كان نبيًّا. وقيل: خُيِّرَ بينَ النُّبُوَّةِ والحِكْمةِ فاختارَ الحِكمة. وعن ابن المسيب: كان أسودَ من سُودانِ مِصرَ خيّاطًا، وعن مُجاهد: كانَ عبدًا أسودَ غليظَ الشَّفَتَيْنِ مُتَشَقِّقَ القَدَمَيْن. وقيل: كان نجّارًا. وقيل: كان راعيًا وقيل: كان يَخْتَطِبُ لمَولاهُ كُلُّ يوم حُزِمةً. وعنهُ أنَّه قالَ لرَجُلِ ينظُرُ إليه: إن كُنتَ تراني غليظَ الشَّفَتَيْنِ فإنَّه يخرجُ من بينِهِماً كلامٌ رقيق، وإن كنتَ تراني أسودَ فقلبي أبيضُ. ورُوي أنّ رجُلًا وقفَ عليه في مجلِسِه فقال: ألستَ الَّذي تَرعى معي في مكانِ كذا؟ قال: بلى. قالَ: ما بلغَ بِك ما أرى؟ قالَ: صِدقُ الحديثِ والصَّمتُ عمَّا لا يعنيني. ورُوِيَ أنَّه دخلَ على داوُدَ عليهِ السَّلامُ وهُو يَسْرُدُ الدِّرعَ وقد ليَّنَ الله له الحديدَ كالطِّين، فأرادَ أن يسأَلُه فأدركَتْهُ الحِكمةُ فسَكَت، فلمّا أتمّها لبِسَها وقالَ: نعمَ لَبُوسُ الحربِ أنتَ. فقالَ: الصَّمتُ حُكمٌ وقليلٌ فاعلُه،

قوله: (الصَّمت حُكُمٌ (٢) وقليلٌ فاعلُه) قال المَيْدانيُّ: الحُكم: الحِكْمةُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَانَيْنَهُ ٱلْحُكُمَ صَبِيتًا ﴾ [مريم: ١٢]، ومعناه: استعمالُ الصَّمتِ حِكمةٌ، ولكن قَلَّ مَنْ يَستعملُها (٣).

قوله: (وقيل: خُيِّر بين النَّبوة والحكمة فاختار الجِكمة)، الانتصاف: وفيه بُعْدٌ بيِّنٌ، فإنَّ الحكمة قَطْرةٌ من بحر النُّبوةِ، وأعلى درجاتِ الحكمةِ يَنْحَطُّ عن أَدنى مراتبِ النُّبوةِ، وليس من الحِكمة اختيارُ الحكمةِ المجرَّدة على النُّبوة (١).

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٩٣).

⁽٢) في النسخة «ف»: «حكمة»، والصوابُ ما أثبتناه، وهو على الجادَّةِ في «مجمع الأمثال».

⁽٣) «مع الأمثال» (١: ٢٠٤).

فقالَ له داوُدُ: بحقِّ ما سُمِّيتَ حكيمًا. ورُوِيَ أَنَّ مولاهُ أَمرَهُ بذَبْحِ شاةٍ، وبأن يُخرِجَ منها أطيبَ مُضغَتَيْن، فأخرجَ اللِّسانَ والقَلْبَ، ثمّ أَمرَهُ بمثلِ ذلك بعدَ أيّام وأَنْ يُخرِجَ أُخْبَثَ مُضغَتَيْنِ فأخرَجَ اللِّسانَ والقلب، فسألَه عن ذلك؟ فقال: هُما أطيبُ ما فِيها إذا طابا، وأخبثُ ما فِيها إذا خَبْثا.

وعن سعيدِ بنِ المُسَيِّبِ أَنّه قالَ لأَسْوَد: لا تحزنْ، فإنّه كانَ من خيرِ النّاسِ ثلاثةٌ من السُّودان: بِلاَّلُ ومِهجَعٌ مولى عُمَر، ولُقمان.

«أَنْ» هي المُفسِّرة، لأنَّ إيتاءَ الحِكمةِ في معنى القولِ، وقد نبَّهَ الله سُبحانَه على أنَّ الحِكمةَ الأصليَّةَ والعِلْمَ الحقيقيّ: هو العملُ بهِما، وعبادةُ الله، والشُّكرُ له،

قوله: (بحقٌ ما)، «ما» صفةُ «حقّ»، وهي إبهاميَّةٌ، وهي التي إذا اقتَرنت باسمٍ نَكِرةٍ أَبْهَمَتْهُ إبهامًا وزادتُه شِياعًا وعُمومًا.

قوله: (بلال ومِهْجَع)، الاستيعاب: بلالٌ هو مولى أبي بكر، [كان] (١) لبعض بني جَمُح، مُولَّدًا من مُولَّدِيهم، وقيل: من مُولَّدي مكةً. وقيل: من مولَّدي السَّراة، اسمُ أبيه رَباحٌ وأُمُّه حَمامة (٢).

ومِهْجَع: هو ابن صالح مولى عمر بن الخطاب، وقال ابن إسحاق: هو من اليَمنيِّنَ. وقال ابن هشام: هو من عَكَ، أصابه سِباءٌ، فمَنَّ عليه عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه (٣).

قوله: («أَنْ» هي المفسِّرةُ) في «المطلع»: عن المُبرِّد ﴿أَنِ اَشَكُرٌ لِلَّهِ ﴾ تأويلَ الحكمةِ، كقولك: قد قدَّمتُ إليه أنْ ائتِ عَمرًا؛ أي: ائتِ عَمْرًا. المعنى: اشكرِ الله فيها أعطاكَ من الحكمة بالتَّوحيد والعبادةِ له.

قوله: (أنَّ الحجمة الأصليَّة والعِلْمَ الحقيقيَّ هو العملُ بها) أي: بالحكمة والعلم،

⁽١) زيادة من «الاستيعاب».

⁽٢) «الاستيعاب» لابن عبد البرّ (١: ١٧٩).

⁽٣) المصدر السابق (٤: ١٤٨٦).

حيثُ فسَّرَ إِيتَاءَ الحِكمةِ بِالبَعْثِ على الشُّكرِ ﴿غَنِيُ ﴾ غيرُ مُحتاجِ إلى الشُّكرِ ﴿حَمِيكُ ﴾ حقيقٌ بأنْ يُحمَدَ وإنْ لمْ يَحْمَدُهُ أحد.

[﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَنُ لِا بَنِهِ وَهُو يَعِظُهُ يَبُنَى ٓ لَا نُشْرِكَ بِٱللَّهِ ۚ إِنَ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمُ عَظِيمٌ ﴾

قيل: كانَ اسمُ ابنهِ (أنْعَم) وقالَ الكَلْبِيُّ: (أَشْكَم) وقيل: كانَ ابنُه وامر أتُّه كافِرَيْن،

فعَطْفُ العلمِ الحقيقيِّ على الحكمة الأصليَّةِ عطفُ تفسيرٍ، وكذا عطفُ «وعبادة الله» على «العمل بهما»، وكذلك الشُّكر لله على العبادةِ؛ لأنَّ الشُّكرَ: تعظيمُ المُنْعِمِ في القلب، وثناؤه باللِّسان، وتحقيقُ مَراضِيهِ بالجوارح.

النهاية: الحكيم: ذو الحكمة، والجِكمةُ: عبارة عن معرفة أفضلِ الأشياء بأفضلِ العلوم. وقال: الحُكمُ: العلمُ والفقهُ، وهو مصدرُ حَكَم يَحكُم، ومنه الحديث: «الخِلافَةُ في قُريشٍ، والحُكمُ في الأنصار»(١) خصَّهم بالحُكم؛ لأنَّ أكثرَ فقهاءِ الصَّحابةِ منهم.

المُغْرِب: الحِكمةُ: ما يمنعُ من الجَهْل. وقيل: كلُّ كلامٍ وافقَ الحَقَّ (٢). وعلى حَسْب ظاهرِ الحُكمةِ فمعنى الآيةِ: ﴿وَلَقَدْ ءَانَيْنَا لُقَمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ ﴾ أي: المعرفة بأفضلِ الأشياءِ، فلمَّا عَدَل منه إلى العمل والشُّكرِ، عُلم أنَّ الحكيمَ كلَّ الحكيمِ مَنْ عَمِل بمُقتضى الحكمةِ، ولا يَكتفي بالمعرفة فحَسْبُ.

وقال ابن يُونسَ^(٣): أمّا الحكمةُ فتُطلق بإزاء مَعْنيَيْن: أحدهما: أنهّا عبارةٌ عن الإحاطة المجرَّدة بنَظْم الأمور ومعانيها الدَّقيقة والجَليلةِ. والثاني: وُقوع الأفعال متقنةً بحَسْب عِلْم الفاعل.

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٦٥٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٩٠ ٢٩٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١١١٤) بإسنادٍ ضعيف من حديثِ عتبة بن عبد السلمي.

⁽٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٢١٨).

⁽٣) لعلَّه متَّى بن يونس، الفيلسوف المنطقي الذي ناظر أبا سعيد السيرافي كما تجده مبسوطًا في «الإمتاع والمؤانسة» لأبي حيّان التوحيدي.

فَمَا زَالَ بِهِمَا حَتَّى أَسَلَمَا ﴿لَظُلُمُ عَظِيمٌ ﴾ لأنَّ التَّسوِيةَ بينَ من لا نِعمةَ إلَّا هيَ منه، ومَن لا نِعمةَ منهُ البتّةَ ـ ولا يُتَصوَّرُ أن يَكونَ منه ـ ظلمٌ لا يُكْتَنَهُ عِظَمُه.

الله وَوَصَيْنَا ٱلْإِنسَنَ بِوَلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أَمَّهُ. وَهْنَا عَلَىٰ وَهْنِ وَفِصَالُهُ. فِي عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أَمَّهُ. وَهْنَا عَلَىٰ وَهْنِ وَفِصَالُهُ. فِي عَامَيْنِ أَنْ الشَّصِيرُ * وَإِن جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفَا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىٰ ثُمَ إِلَىٰ مُرْجِعُكُمْ فَاللَّانِيْنُ كُمْ إِلَىٰ مُرْجِعُكُمْ فَاللَّهُ عَلَىٰ وَمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ١٤-١٥]

أي ﴿ مَلَتَهُ ﴾ تَهِنُ ﴿ وَهْنَا عَلَى وَهْنِ ﴾ كقولِكَ: رَجَعَ عَودًا على بَدَءٍ، بمعنى ؛ يعُودُ عودًا على بَدَءٍ، وهُو في موضِع الحال. والمعنى: أنها تضعُفُ ضَعفًا فوقَ ضَعْف، أي: يتزايَدُ ضَعفُها ويتضاعف؛ لأنَّ الحَمْلَ كُلَّها ازدادَ وعَظُم، ازدادتْ ثِقْلًا وضَعْفًا. وقُرِئَ: (وَهَنَا على وَهَنٍ) بالتّحريك. عن أبي عمرٍو. يُقال: وَهِنَ يَوْهَن، وَوَهَنَ يَهِنُ،

قوله: (ظلمٌ لا يُكْتَنهُ عِظَمُه) خبرٌ لـ«أنّ» وقوله: «ولا يُتصوَّر أن يكونَ منه» اعتراضٌ توكيُّد لقوله: «لا نعمةَ إلا هي منه».

قوله: (رجع عَوْدًا على بدء)، وأصله قولهم لمن يستأنف العمل: رجع عَودَه على بَدْئه؛ أي: رجع يَعودُ على بدئه، ثم حُذف الفعل وجُعل المصدر دليلًا عليه، وأُضيف إلى ضمير ذي الحال. والمثالُ تُرِكَ فيه الضَّمير، والمصدرُ ليس بحالٍ، وإنّها الحالُ مَدْلوله، وهو الفعل.

قال أبو البقاء: المصدر هنا حالٌ، أي: ذاتُ وَهْنِ، أو مَوْهُونة (١).

قوله: («وَهَنَاعلى وَهَن»؛ بالتَّحريك عن أبي عمرو) أي: في قراءته الشاذة. روى ابن جِنِّي عن أبي عمرو وعيسى الثَّقفيِّ: «وَهَنَا على وَهَنٍ» فيها، والكلام فيه كالكلام في قوله: ﴿يَوْمِ الْبَعْثِ ﴾ [الروم:٥٦]، وهو أنهم يحركون الساكن في حروف الحَلْق في مثل هذه المواضع (٢).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٤).

⁽٢) انظر: «المحتسب» (٢: ١٦٦)، و«مختصر شواذّ القرآن» ص١٦٦–١١٧.

وقُرِئَ: (وفَصْلُه)، ﴿أَنِ ٱشْكُرُ ﴾ تفسيرٌ لـ(وَصَّيْنا) ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ أرادَ بِنَفِي العَمَلِ به نفيه، أي: لا تُشركُ بي ما ليسَ بشيءٍ، يُريدُ الأصنامَ، كقولِه تعالى: ﴿مَا يَدْعُونِ مِن دُونِهِ مِن شَقَءِ ﴾ [العنكبوت: ٤٢]. ﴿مَعْرُوفَا ﴾ صِحابًا، أو مُصاحبًا معروفًا حسنًا بخُلُقِ جميلٍ وحِلْمٍ واحتِمالٍ وبِرِّ وصِلة، وما يقتضِيهِ الكَرَمُ والمُروءَةُ، ﴿وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَى ﴾ يريدُ: واتّبعْ سبيلَ المُؤمِنِين في دِينِكَ ولا تتّبعْ سبيلَهُما فيه،

قوله: (وفَصْلُه) بسكون الصاد، قال ابن جنّي: وهي قراءة الحسن وغيره، والفَصْل أعمُّ من الفِصَال، والفِصَالُ هاهنا أوقع؛ لأنه موضع يختص بالرَّضاع، وهو مصدر «فاصلتُه»، فعبَّر عن هذا المعنى، وإن كان الأصل واحدًا(١).

قوله: (أراد بنَفْي العمل به نَفْيَه) أو هو من باب نَفْي الشيء بنَفْي لازِمِه، وذلك أنَّ العلمَ تابعٌ للمعلوم، فإذا كان الشيءُ معدومًا لم يتعلَّق به موجودًا.

الانتصاف: هو من باب

على لاحِبٍ لا يُهتدى بمَنارِهِ (٢)

أي: لا تشرك بي ما ليس بإله، فيكون لك به علم، وليس من باب ما ذكره في قوله: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمُ مِّنْ إِلَنْهِ غَيْرِي ﴾ [القصص: ٣٨](٣).

قال ابن الحاجب: لا يستقيم أن يكونَ ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ بدلًا عن ﴿ بِ ﴾ ؛ لأنه يقال: أشرك زيدٌ كذا بكذا ؛ أي: جعلَه شريكًا له، وهم كانوا يجعلون لله شُركاء، وجعلوا لله شركاء، فالوجه أنه مفعول ﴿ تُشْرِك ﴾ ، فلو جُعل ﴿ تُشْرِك ﴾ بمعنى: تكْفُر، وجُعلت «ما» نكرةً أو بمعنى «الذي» بمعنى: كُفْرًا (٤٠)، أو الكفر، ويكون نصبًا ؛ لكان وجهًا حسنًا (٥٠).

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۱۶۲).

⁽٢) سبق تخريجه.

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٩٤).

⁽٤) في (ح) و(ف): (كُفُوًّا).

⁽٥) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٠٢-٢٠٣).

وإن كُنتَ مأمورًا بحُسنِ مُصاحَبَتِهما في الدُّنيا، ثمّ إليَّ مرجِعُكَ ومرجِعُهُا، فأُجازِيكَ على إيبانِك وأُجازِيهما على كُفرِهما، عَلَمَ بذلك حُكمَ الدُّنيا وما يَجِبُ على الإنسانِ في صُحبَتِهما ومُعاشَرَتهما: من مُراعاةِ حقِّ الأُبوَّةِ وتعظيمِه، وما لهُما من المَواجِبِ الّتي لا يَسُوغُ الإِخلالُ بها، ثمّ بيَّنَ حُكمَهُما وحالهُما في الآخرة. ورُوِيَ: أنّها نزلتْ في سعدِ ابنِ أبي وقاص وأمِّه. وفي القصّة: أنّها مكثتْ ثلاثًا لا تَطْعَمُ ولا تَشْربُ حتى شجرُوا ابنِ أبي وقاص وأمِّه. وفي القصّة: أنّها مكثتْ ثلاثًا لا تَطْعَمُ ولا تَشْربُ حتى شجرُوا فاها بعُود. ورُوِيَ أنّه قال: لو كانتْ لها سبعُونَ نَفْسًا فخرجتْ، لما ارتكذْتُ إلى الكُفر. فإن قلتَ: فإن قلتَ: هذا الكلامُ كيفَ وقعَ في أثناءِ وصيّةِ لُقان؟ قلتُ: هو كلامٌ اعترضَ به فإن قلتَ: على سبيلِ الاستطراد، تأكيدًا لما في وصيّةِ لُقانَ من النّهي عنِ الشِّرك. فإن قلتَ: فقولُه: ﴿ مَلَتَهُ أُمُهُ وَهُنَا عَلَى وَهْنِ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ كيف اعتُرضَ به بينَ المُفَسِّرِ فقولُه: ﴿ مَلَتَهُ أُمُهُ وَهُنَا عَلَى وَهْنِ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ كيف اعتُرضَ به بينَ المُفَسِّر والمُفَسِّر؟ قلتُ: لمَّ وصّى بالوالِدَيْن: ذكر ما تُكابِدُه الأُمُّ وتُعانِيهِ من المشاقِ والمتاعِبِ في حَمْلِهِ وفِصالِه هذه المُدَّةُ المُتطاوِلة، إيجابًا للتَّوصِيةِ بالوالِدَةِ خُصُوصًا. وتَذكيرًا بحقِّها العظيمِ مُفرَدًا،

قوله: (أنها نزلت في سعد بن أبي وقاص) تقدَّم سببُ نزوله في العنكبوت.

قوله: (حتى شَجَروا فاها)، النهاية: أي: أدخلوا في شَجْرها عُودًا حتى يفتحوه به، والشَّجْر: مَفتحُ الفم، وقيل: هو الذَّقَنُ.

قوله: (لما وصّى بالوالدّينِ ذكر ما تُكابده الأمُّ) يريد أن جملةَ قولِه: ﴿ مَلَتَـٰهُ أُمُّهُۥ وَهْنَا عَلَىٰ وَهْنِ ﴾ جملةٌ مستأنفةٌ على سبيل التَّعليل تذكيرًا.

الانتصاف: هذا من قول الفقهاء: تعليلُ الحُكمِ يُفيده تأكيدًا(١).

قوله: (وتذكيرًا بحقِّها العظيم مفردًا)، قيل: مفردًا يجوز أن يكون حالًا من قوله: «ما تُكابِدُه» أي: ذكر ما تُكابِدُه مفردًا، وأن يكون حالًا من «بحقِّها» والأصوب أن يكون صفة لـ«تذكيرًا»؛ أي: إيجابًا خصوصًا وتذكيرًا مفردًا، يعني: إنها أدخل ذكر ما تكابده الأُمُّ

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٩٥).

ومن ثَمَّ قَالَ رسولُ الله ﷺ لمن قالَ له: من أبرُّ؟ «أمَّك ثمّ أُمَّك ثُمَّ أُمَّك» ثمّ قال بعدَ ذلك «ثمّ أباك». وعنْ بعضِ العربِ أنّه حمَلَ أُمَّهُ إلى الحَجِّ على ظهرِه وهُو يقولُ في حُدائِه بنفْسِه:

أَحِلُ أُمِّي وهِيَ الْحَمَّالَةُ تُرْضِعُني الدِّرَّةَ والعُلَالةُ ولا يُجازى والِدُّ فَعالـهُ

فإن قلتَ: ما معنى توقيتِ الفِصالِ بالعامَيْن؟ قلتُ: المعنى في توقيتِه بهذه المُدّةِ أنَّها الغايةُ التي لا تُتَجاوز، والأمرُ فيها دُونَ العامَيْن موكُولٌ إلى اجتهادِ الأُمّ: إن عَلِمَتْ أنّه يَقْوى على الفِطامِ فلها أَنْ تَفْطِمَه، ويدلُّ عليهِ قولُه تعالى: ﴿ وَٱلْوَالِدَتُ لِرَضِعْنَ أَوْلَدَكُمُ البَعْرَةِ كَالِمَ المَا اللهِ اللهُ اللهُ

بين المفسِّر والمفسَّر اهتمامًا بشأن التَّوصية في حقها؛ ليكون إيجابًا للتوصية خصوصًا وتذكيرًا بحقِّها مستقلًّا.

قوله: (لمن قال له: مَنْ أبرُّ؟) روينا عن الترمذيِّ، عن بَهْزِ بن حَكيم، عن أبيه، عن جَدِّه قال: قلتُ يا رسول الله، من أَبرُّ؟ قال: «أُمَّك». قال: قلتُ: ثمَّ مَنْ؟ قال: «أمَّك» قال: هنه مَنْ؟ قال: أمَّك. قال: أمَّك. قال: قلتُ: ثمَّ مَنْ؟ قال: «ثمَّ أباكَ، ثمَّ الأقربَ فالأقربَ فالأقربَ ولأبي داودَ قريبٌ منه (٢).

قوله: (تُرضِعُني الدِّرَّة والعُلالة) الدِّرَّةُ: كثرةُ اللَّبنِ وسَيلانُه، والعُلالة: بقيَّة اللَّبن، والحُلْبة بين الحَلْبتينِ، وبقيَّةُ جَرْيِ الفرس.

⁽۱) أخرجه الترمذي (۱۸۹۷)، والبخاري في «الأدب المفرد» (۳)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (۲) أخرجه الترمذي (۱۸۹۷)، والطبراني في «المعجم الكبير» (۱۹: ۹۶۲)، وغيرهم بإسناد حسن، وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد» (۲۰۰۲۸).

⁽٢) أخرجه أبو داود (١٣٩٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩: ٩٥٧).

الشَّافِعيُّ رَحِمَهُ الله على أنَّ مُدَّةَ الرِّضاعِ سنتان، لا تثبُتُ حُرمةُ الرِّضاعِ بعدَ انقضائِها، وهو مَذَهَبُ أبي يُوسفَ ومُحمَّد. وأمَّا عندَ أبي حنيفةَ رَحِمَهُ الله فمدَّةُ الرَّضاعِ ثلاثُونَ شهرًا. وعن أبي حنيفةَ: إن فَطَمَتْهُ قبلَ العامَيْنِ فاستَغنى بالطَّعامِ ثُمَّ أرضَعَتْه، لم يكُنْ رُضاعًا. وإن أكلَ ضعيفًا لم يَستَغْنِ به عن الرَّضاعِ ثمّ أرضعَتْه، فهُو رَضاعٌ مُحرِّم.

[﴿ يَنْبُنَى إِنَّهَا إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي ٱلسَّمَاوَتِ أَوْ فِي ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ أَإِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴾ ١٦]

قُرِئَ ﴿مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾ بالنَّصبِ والرَّفع، فمَن نصبَ كان الضَّميرُ للهنةِ من الإساءَةِ أو الإحسان، أي: إن كانتْ مثلًا في الصّغرِ والقَهاءَةِ كحَبّةِ الخردل، فكانتْ مع صِغَرِها في أخفى موضع وأحرَزهِ كجَوفِ الصَّخرة، أو حيثُ كانت في العالمِ العُلوِيِّ أو السُّفليِّ ﴿يَأْتِ بَهَا اللَّهُ ﴾ يومَ القِيامَةِ فيُحاسَبُ بها عامِلُها ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفُ ﴾ العُلوِيِّ أو السُّفليِّ ﴿يَأْتِ بَهَا اللَّهُ ﴾ يومَ القِيامَةِ فيُحاسَبُ بها عامِلُها ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفُ ﴾

قوله: (وأمّا عند أبي حنيفة فمدَّة الرَّضاع ثلاثون شهرًا) قالوا: إن الآية عنده لبيان الرَّضاع السَّم، لا لبيان مدَّة الرَّضاع؛ لأن مدة الرَّضاع عنده ثلاثون شهرًا(١).

قوله: (الضمير للهنة)، المُغرب: الهنُّ: كناية عن كلِّ اسم جنس، وللمؤنث هَنَةٌ، ولامُه ذاتُ وجهين، فمن قال: «ها» قال: فنيهةٌ (٢)، فقول المصنف: «من الإساءة أو الإحسان» إشارة إلى جنسيها.

قوله: (والقَماءة) الجوهري: وقَمُو الرَّجل بالضم قَمَاءً وقَمَاءة صار قَميتًا، وهو الصغير الذليل.

⁽۱) واحتجّ بقوله تعالى: ﴿وَحَمَّلُهُ وَفِصَلُهُ ثَلَثُونَ شَهْرًا ﴾ [الأحقاف: ۱٥]، وظاهرُ هذه الإضافة يقتضي أن يكون جميعُ المذكورِ مُدّة لكلِّ واحدةٍ منهما، إلّا أن الدليل قامَ على أنَّ مدَّة الحَبَل لا تكون أكثر من سنتين فبقي مدَّةُ الفصالِ على ظاهره. انتهى بحروفه من "فتح باب العناية" لمُلّا على القاري (٧: ٣م). ولتهام الفائدة انظر: "بدائع الصنائع" للكاساني (٤: ٧).

⁽٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٣٩٠).

يَتَوَصَّلُ عِلمُه إلى كُلِّ خفيٍّ ﴿خَبِيرٌ ﴾ عالمٌ بكُنهِه. وعن قَتادة: لطيفٌ باستِخْراجِها، خَبيرٌ بمُستَقَرِّها. ومن قرأً بالرَّفعِ: كان ضميرَ القِصّة، وإنّها أنَّثَ المِثقالَ؛ لإضافَته إلى الحبّة، كها قال:

كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ

ورُوي أنّ ابنَ لُقهانَ قالَ له: أرأيتَ الحبّةَ تكونُ في مَقْلِ البَحرِ أي: في مَغاصِه يعلَمُها الله؟ فقال: إنَّ الله يعلَمُ أصغرَ الأشياءِ في أخفى الأمكِنَة؛ لأنَّ الحبّة في الصَّخرةِ أخفى منها في الماء. وقيل: الصَّخرةُ هي الّتي تَحتَ الأرضِ، وهِي السِّجِينُ يُكتَبُ فيها أعهالُ الكُفّارِ. وقُرِئَ: (فتكِنْ) بكشرِ الكاف. من: وَكَنَ الطَّائِرُ يَكَنُ: إذا استقرَّ في وكْنَتِه، وهي مَقرُّه ليلًا.

[﴿ يَنْبُنَى اَقِيرِ الصَّكَلُوةَ وَأَمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرَ عَلَى مَا أَصَابكُ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأَمُورِ ﴾ ١٧]

قوله: (كما شَرِقَت صَدرُ القَناةِ مِن الدَّمِ) أوله:

وتَشْرَقُ بالقولِ الذي قد أَذعْته(١)

قوله: الشَّرَقُ: الشجا والغُصَّة، وقد شَرِق برِيقِه، أي: غَصَّ. أَنَّث «شَرِقَت» لإضافة «الصدر» إلى «القناة»، وصدر القناة: هو ما فوقَ نصفِه.

قوله: (إنَّ الله يعلمُ أصغرَ الأشياءِ في أخفى الأمكِنة). الانتصاف: هذا من باب التَّتميم البديع، تَـمّم خفاءَها (٢) في نفسها بخفاءِ مكانبا من الصَّخرة. قالت الخنساء:

وإنَّ صَخرًا لَتأْتُمُّ الْمُداةُ بِه كَأَنَّه عَلَمٌ فِي رأسِه نارُ (٣)

قوله: («فتكِنْ» بكسرِ الكاف)، قال ابن جنِّي: هي قراءة عبد الكريم الجَزَريّ، كأنه منَ

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) في (ح) و(ف): «ثُمَّ».

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٩٦). وقد سبق تخريج البيت من «ديوان الخنساء».

﴿ وَأُصَّبِرُ عَلَى مَا أَصَابِكَ ﴾ يجوزُ أن يكونَ عامًا في كُلِّ ما يُصيبُه من المِحَن، وأن يكون خاصًّا بِها يُصيبُه فيها أُمِرَ به من الأمْرِ بالمَعرُوفِ والنّهيِ عن المُنكر: من أذى مَن يبعَثُهُم على الخير ويُنكِرُ عليهمُ الشَّرَ ﴿ إِنَّ ذَلِكَ ﴾ ممّا عزمَه الله من الأُمُور، أي: قطَعَه قَطْعَ إيجابٍ وإلزام. ومنه الحديث: ﴿ لا صِيامَ لمنْ لم يعزمِ الصِّيامَ مِنَ الليلِ اللهِ عَلْمَ يقْطَعْهُ بالنِّية: ألا ترى إلى قولِه عليه السَّلام: ﴿ لمنْ لم يبيّتِ الصِّيامَ » ومنه: ﴿ إِنَّ الله يُحِبُّ أَنْ يُؤخذَ برُخَصِهِ كَما يُحبُّ أَنْ يُؤخذَ بعزائمِهِ »، وقولُم: عَزْمةٌ من عَزَماتِ يَجْبُ أَنْ يُؤخذَ بعزائمِهِ »، وقولُم : عَزْمةٌ من عَزَماتِ ربِنا. ومنهُ: عزماتُ المُلُوك. وذلك أن يقولَ المَلِكُ لبعضِ مَن تحتِ يَدهِ: عزمتُ عليكَ إلا فعَلْتَ كذا، إذا قالَ ذلك لم يكُنْ للمَعزُومِ عليه بُدُّ من فِعْلِه ولا مندوحةٌ في تركِه. وحقيقتُه: أنّه من تسمِيةِ المفعُولِ بالمصدر، وأصلُه من معزُوماتِ الأُمور، في تركِه. وحقيقتُه: أنّه من تسمِيةِ المفعُولِ بالمصدر، وأصلُه من معزُوماتِ الأُمور، أي عني الفاعِل، أصلُه: من عارِماتِ الأُمور، عليه المَّهُ عن معنى الفاعِل، أصلُه: من عارِماتِ الأُمور، من قولِه تعالى: ﴿ فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ ﴾ [عمد: ٢١] كقولِك: جدّ الأمر، عن المُولِك عليه عليه المُعرَبُ المَعْدِ المُهُ عن معنى الفاعِل، أصلُه: عن عازِماتِ الأُمور، من قولِه تعالى: ﴿ فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ ﴾ [عمد: ٢١] كقولِك: جدّ الأمر، عارِماتِ الأُمور، عليه الله على المَعْدُ عَلَى المُعْدِ المُعْرَامِ المَلِكُ المَعْرَامُ المَعْرَامُ المَعْرَامِ المَالِكُ المَعْرَامُ اللهُ عَنْ المَعْرَامُ المَامَلُهُ عَلَيْ عَرَامُ المُؤْلِدُ المَامَةُ المَامَلُهُ المَامَلُهُ عَلَيْهُ عَرَامُ المَامِلُهُ المَامِلِهُ المَامِلُهُ المَعْرَامُ المَامِلِهُ المَامِلُهُ المَامِلُهُ المَامِلِهُ المَامِلُهُ المَامِلُهُ المَامِلُهُ المَامِلُهُ المَلْمُ المَامِلُهُ المَامِلِهُ المَامِلُهُ المَامِلُهُ المَامِلُهُ المَامِلُهُ المَامِل

المقلوب؛ لأن الكون (1) الاستقرارُ(7)، وعليه قالوا: قد تكوَّن في منزله واستقرَّ(7).

قوله: (وأصلُه من معزوماتِ الأمور، أي: مقطوعاتِها ومفروضاتها)، النهاية: ومنه حديث: «الزكاةُ عَزْمةٌ من عَزَماتِ الله»(٤)؛ أي: حقٌّ من حُقوقِه، وواجبٌ من واجباته.

⁽١) في النسخ الخطية: «الركون»، وليس بشيء. وصوّبناه من «المحتسب».

 ⁽۲) هذا نَقْلٌ غير محرَّر عن ابن جني، وعبارتُه بتهامها: «هذا مِن قولهم: وكَنَ الطائرُ: إذا استقرَّ في وُكْنتِه،
 وهي مقرُّه ليلاً...، وكأنه من مقلوبِ الكونِ، لأن الكونَ الاستقرار».

قلت: ولتهام الفائدة انظر «مختصر شواذ القرآن» ص١١٧، ففيه فائدة لطيفة.

⁽r) (المحتسب) (r: ١٦٨).

قلتُ: عبد الكريم: هو ابن مالك الجزري الحرّاني (ت ١٧٠هـ)، مولى بني أميّة، كان إمامًا ثقةً حافظًا، له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» (٦: ٨٠).

⁽٤) أخرجه الدارمي في «السنن» (١٦٧٧)، والروياني في «مسنده» (١: ٢٨٤) من حديثِ بَهْزِ بن حكيم.

وصدَقَ القِتالُ. وناهِيكَ بهذِه الآيةِ مؤذنةً بقِدَمِ هذه الطّاعات، وأنّها كانت مأمُورًا بِها في سائِرِ الأُمم، وأنّ الصّلاة لم تزلْ عظيمة الشّأن، سابقة القَدَمِ على ما سِواها، مُوَصَّى بها في الأديانِ كُلّها.

[﴿ وَلَا تُصَعِّرُ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْنَالِ فَخُورٍ * وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَأَغْضُضْ مِن صَوْتِكَ إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَضْوَاتِ لَصَوْتُ ٱلْحَيَدِ ﴾ ١٨ - ١٩]

«تُصاعِرْ» و ﴿ تُصَعِّرْ ﴾ : بالتَّشدِيدِ والتَّخفيف. يُقالُ: أَصْعَرَ حدَّه، وصَعَّرهُ، وصَعَّرهُ، وصاعَرَهُ: كقولِك أعلاهُ وعلاه وعالاه: بمعنى. والصَّعَرُ والصَّيدُ: داءٌ يُصيبُ البعيرَ يَلوِي منه عُنْقَه. والمعنى: أقبِلْ على النّاس بوجهك تواضُعًا، ولا تُولِمِّم شِقَ وَجهِك وصَفحَتَه، كما يفعلُ المُتكبِّرُون. أراد: ﴿ وَلَا تَمْشِ ﴾ تمرَحْ ﴿ مَرَحًا ﴾، أو أوقعَ المصدرَ موقعَ الحالِ بمعنى مَرِحًا. ويجوزُ أن يريدَ: ولا تَمْشِ لأجلِ المَرَحِ والأشَرِ، أي لا يكُن غرَضُك في المشي البطالة والأشرَ كما يمشي كثيرٌ من النّاسِ لذلك، لا لِكِفايةِ مُهمِّ دينيًّ أو دُنيَوِيِّ. ونحوه قولُه تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِينَوهِم بَطَرًا وَرِيَاتَهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلْهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللللّهُ الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى اللّهُ

قوله: (وصَدَقَ القتالُ)، الأساس: رجل صادقُ الحَمْلةِ، وذو مَصدَقٍ في القتال، وصدقوهم القتال.

قوله: (و﴿ تُصَعِّرُ ﴾ بالتشديدِ والتخفيف) ابنُ كثيرٍ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ: بالتشديدِ من غيرِ ألف، والباقون: بالألف وتخفيف العين(١١).

⁽۱) وهما جميعًا لغتان بمعنى: لا تُعْرِضْ بوجهك عن الناسِ تَجَبُّرًا وحكى سيبويه أنّ «صاعَـرَ» و «صَعّر» بمعنى. وقال الأخفش: «لا تُصاعِرْ» بألفٍ لغةُ أهلِ الحجاز، وبغير ألفٍ مشدّدًا لغةُ بني تميم. انتهى من «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٨٨).

دبيبَ الْمُتَاوِتِينَ، ولا تَثِبْ وثِيبَ الشُّطَّار. قالَ رسولُ الله ﷺ: «سرعةُ المشي تُذهِبُ بهاءَ المُؤمنِ»، وأمّا قولُ عائشةَ في عُمرَ رَضِيَ الله عنهُما «كانَ إذا مشى أسرَعَ» فإنّما أرادتْ الشُّرعةَ المُرتَفِعةَ عن دبيبِ المُتَهاوِت.

وقُرِئَ: (وأَقْصِد) بقَطْعِ الهمزة، أي: سدِّه في مَشيِك من أقصدَ الرَّامي إذا سدَّه سهمَهُ نحوَ الرَّميّةِ، ﴿وَٱغْضُمْ مِن صَوْتِك ﴾ وانقُصْ منه واقصر؛ من قولِك: فلانٌ يغُضُّ من فُلانٍ إذا قصَّر به ووضَعَ منه، ﴿أَنكَرَ ٱلْأَصْوَتِ ﴾: أو حَشَها، من قولِك:

قوله: (دبيبَ المُتهاوتين)، النهاية: يقال: تَمَاوتَ الرَّجلُ إذا أَظهرَ من نفسه التَّخافُتَ والتَّضاعُفَ من العِبادة والزُّهد والصَّوم.

ومنه حديثُ عمرَ رضي الله عنه؛ رأى رجُلًا مطأطِئًا رأسه، فقال: ارفع رأسَك، فإن الإسلام ليسَ بمريض. ورأى رجُلًا متهاوِتًا فقال: لا تُميتُ علينا دينَنا أماتَك الله.

قوله: (كان إذا مشى أسرع)، النهاية: أن عائشة رضي الله عنها نظرتْ إلى رجلٍ كادَ يموتُ تَخافُتًا، فقالت: كان عُمرُ سيِّدَ القُرَّاء، وكان إذا مَشى أسرَعَ، وإذا قال أسمَعَ، وإذا ضَربَ أوجَعَ^(١).

قوله: (إذا قصَّرَ به) أي: نَسَبه إلى التقصير أو القُصور، والباء علم المجاز، لأنَّ المجاز يكون بالزيادة كما يكون بالنقصان، والأصل: قصره، و«وضع منه»؛ أي: حَطَّ من درجته، والتَّواضُع: التذلُّل، وهو من الوَضْع الذي خلافُ الرفع، والأصل وضعه، وحرف الجر علم المجازية (٢) كأشاد بذكره وجَذَب بضَبُعِه (٣).

⁽١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣: ٢٩٠) من حديثِ الشفاء بنت عبدالله رضي الله عنها. ولتهام الفائدة انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» (٣: ٧٦).

⁽٢) في النسخة «ف»: «المُحاربة»، وهو تصحيف.

⁽٣) في (ط): «بضبعته».

شيءٌ نُكُرُّ، إذا أَنكرَتُهُ النُّهُوسُ واستَوحَشَتْ منه ونَفَرَتْ. والحِمارُ مَثَلٌ في الذَّمِّ البليغِ والشَّتِيمة، وكَذلِكَ نُهاقُه. ومن استِفْحاشِهِم لِذِكرِه مُجُرَّدًا وتفادِيهِم منِ اسمه: أنّهم يُكنُّونَ عنه ويَرْغَبُونَ عنِ التَّصرِيحِ به، فيقُولُون: الطَّوِيلُ الأُذُنيْن، كما يُكنِّى عنِ الأشياءِ المُستَقْذَرة: وقدْ عُدَّ في مَساوئِ الآدابِ: أَنْ يُجرى ذِكرُ الحِمارِ في مجلسِ قومٍ من أُولِي المُروءَة. ومِنَ العربِ مَن لا يركَبُ الحِمارَ استِنكافًا، وإنْ بلغتْ منهُ الرُّجلَة، فتشبيهُ الرَّافِعِينَ أصواتَهُم بالحَمِير، وتمَثِيلُ أصواتِهم بالنَّهاقِ، ثمّ إحلاءُ الكلامِ من لفظِ التَّشبيهُ الرَّافِعِينَ أصواتَهُم بالحَمِير، وتمَثِيلُ أصواتِهم بالنَّهاقِ، ثمّ إحلاءُ الكلامِ من فقطِ التَّشبيهُ الرَّافِعِينَ أصواتَهُم بالحَمِير، وتمثيلُ أصواتِهم بالنَّهاقِ، ثمّ إحلاءُ الكلامِ من فقطِ التَّشبيهُ الرَّافِعِينَ أصواتَهُم فَاقًا؛ مُبالغةٌ في النَّشبيهِ والتَّهجينِ، وإفراطٌ في التَشبيطِ عن رفع الصَّوتِ والتَرْغيبِ عنه، وتنبيهُ شديدةٌ في الذَّمْ والتَهجينِ، وإفراطٌ في التَشبيطِ عن رفع الصَّوتِ والتَرْغيبِ عنه، وتنبيهُ

الأساس: وضَع منه: غَضَّ منه ونقَص، يقال: عليك في هذا غَضاضَة؛ أي: نَقصٌ وعَيبٌ، وفُلانٌ غَضِيضٌ: ذليلٌ بَـيِّنُ الغَضاضَة.

الراغب: الغَضُّ: النُّقصان من الطَّرْفِ والصوتِ وما في الإناء، يقال: غَضَّ وأَغَضَّ. قال عز وجل ﴿ قُل لِلْمُؤْمِنِينَ كَيَعُضُّواْ مِنْ أَبْصَدِهِمْ ﴾ [النور: ٣٠] وقال: ﴿ وَٱغْضُمْ مِن صَوْتِكَ ﴾ [لقهان: ١٩] وغَضَضْتُ السِّقاءَ: نقصت ممّا فيه. والغَضُّ: الطَّرِيُّ: الذي لم يَطُل مُكْثُه (١٠).

وقوله: (وتَفاديهم) الأساس: ومن المجاز تَفادي منه: تَحاماه.

قوله: (وإن بَلغت منه الرُّجْلَة) أي: أَعْيَتْهُ (٢). الأساس: فلان راجلٌ بيِّنُ الرُّجلة، وحَمَلَك الله عن الرُّجْلَة.

قوله: (مبالغة شديدة في الذَّم والتَّهجين) إشارة إلى أنَّ قوله: ﴿إِنَّ أَنكُرَ ٱلْأَضَوَتِ ﴾ تعليلٌ للأمر بغَضِّ الصَّوت على الاستئناف، كأنَّه قيل: لمَ أَغضُّ الصَّوت؟ فأجيبَ: لأنكَ إذا رفعتَ صوتكَ كنتَ بمنزلةِ الحمارِ في أخسِّ أحوالِه. ثم ترك المشبَّه وأداة التشبيه ووجهه، وأخرجَ المشبَّه به مخرجَ الاستعارةِ المصرِّحة المركَّبة العقلية أو التمثيلية.

⁽۱) «مفردات القرآن» ص٦٠٧.

⁽٢) قوله: «أي: أعيتهُ» سقط من (ح).

على أنّه من كراهةِ الله بمكان. فإن قلت: لمَ وحّدَ صوتَ الحَميرِ ولم يَجْمَع؟ قلتُ: ليسَ المُرادُ أن يُذكرَ صَوتُ كُلِّ واحدٍ من آحادِ هذا الجنسِ حتّى يجمع، وإنّا المُرادُ أنّ كُلَّ جنسٍ من الحيوانِ النّاطِقِ له صوت، وأنكرُ أصواتِ هذه الأجناسِ صوتُ هذا الجنس، فوَجَبَ تَوْجِيدُه.

[﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَرَلَكُم مَّا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ، ظَلِهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِ ٱللَّهِ بِغَيْرِعِلْمِ وَلَا هُدًى وَلَا كِنْبٍ مُّنِيرٍ ﴾ ٢٠]

﴿مَافِ ٱلسَّمَوَتِ ﴾ الشَّمسُ والقَمَرُ والنُّجومُ والسَّحابُ وغيرُ ذلك ﴿وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ البِحارُ والأنهارُ والمعادِنُ والدَّوابُ وما لا يُحصى، ﴿وَأَسْبَعَ ﴾ قُرِئَ بالسِّينِ والصّاد، وهَكذا كُلُّ سِينِ اجتَمَعَ معه الغَينُ والخاءُ والقاف، تَقُولُ في سَلَخ: صَلَخ، وفي سَقَر:

قوله: (من الحيوان الناطِقِ) أي: ذي الصَّوت، يقال: مالٌ صامِتٌ، ومالٌ ناطِقٌ.

قوله: (صَوْتُ هذا الجنسِ، فوجبَ توحيده) يريد: أن التعريف فيه تعريفُ الماهيَّةِ والحقيقةِ من حيثُ هي هي، وتمييزها من بين سائر الحقائق؛ نحو: الرجلُ خيرٌ من المرأة، فلا معنى للجمع.

قال صاحب «الفرائد»: فعلى هذا ينبغي أن يقال: «لصَوْتُ الحمارِ»(١)، ويمكن أن يُجابَ: أن المقصودَ في الجَّمع التَّميمُ والمبالغةُ في التَّنفير، فإنَّ الصوتَ إذا تَوافقت عليه الحميرُ كان أنكرَ.

قوله: (﴿ وَأَسْبَعَ ﴾، قرئ بالسِّين والصّاد) وبالصَّاد شَاذٌّ.

قال ابنُ جنِّي: هي قراءة يحيى بن عُهارة، وأصلُها السِّين إلا أنها أُبدلت للغَيْنِ (٢) صادًا، كما قالوا في سالغ (٣): صالغ، وذلك أن حروف الاستعلاءِ تجذبُ السِّين عن

⁽١) في النسخة «ف»: «الحمير»، والذي أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

⁽٢) في النسخة «ف»: «الغين»، والصواب ما أثبتناه.

⁽٣) وهو ما خرج نابُه من البقر والغنم.

صَقَر، وفي سالخ: صالخ. وقرئ: ﴿نِعَمَدُ ﴾، و(نِعْمَةً) (ونِعْمَتُهُ). فإن قلتَ: ما النِّعمةُ؟ قلتُ: كُلُّ نفعٍ قُصِدَ به الإِحسان، والله تعالى خَلَقَ العالَمَ كُلَّه نِعمةً؛ لآنّه إمّا

سِفالتِها(١) وحكى يونس عنهم في السّوق: الصوق.

سَلَغتِ البقرةُ والشاة تَسْلغُ سُلُوغًا: إذا أسقطَتِ السِّنَّ التي خَلْفَ السَّديس، يقال: سلغَت وصلَغت، ورجل سالغٌ وصالغ (٢).

قوله: (﴿نِعَمَدُ ﴾ و «نِعْمةً»)، نافع وأبو عمرو وحفص: ﴿نِعَمَدُ ﴾ على الجمع والتذكير، والباقون: على التوحيد.

قال الزَّجاج: من قرأ «نعمة» فعلى معنى: ما أعطاهم من التوحيد، ومن قرأ: ﴿نِعَمَهُۥ﴾ فعلى: جميع ما أنعَمَ به عليهم (٣). وقيل: التَّوحيد على الجنس؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعَمُّدُوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا يُحْتَمُوهَا ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وعليه كلامُ المصنِّف(٤).

قوله: (كل نَفْع قُصِدَ به الإحسانُ) قال الإمام: النّعمةُ عبارةٌ عن المنفعةِ المفعولة على جهة الإحسان إلى الغير (٥)، ومنهم من يقول: المنفعة الحسنة المفعولة على جهة الإحسان إلى الغير. وقالوا: إنها زدنا هذا القيد؛ لأنّ النّعمة يُستحقُّ بها الشُّكر، وإذا كانت قبيحةً لا

⁽١) في النسخة «ح»: «سالفتِها»، والصوابُ ما أثبتناه. والمرادُ به الحروف المستفلةُ في مقابل الحروفِ المستعلية.

⁽۲) «المحتسب» (۲: ۱۲۸–۱۲۹).

قلتُ: ومن طرائفِ ما يُروى في هذا الباب ما حكاه الذهبي في "سير أعلام النبلاء" في ترجمة الإمام الحافظ "صالح جَزَرة" (١٤: ٢٨).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٩٩).

⁽٤) قد ذكر مكي بن أبي طالب الخلاف المنصوب في هذا الحرف، ثم قال: «فالقراءتان بمعنى، والجمعُ أحبُّ إليَّ، لأنه أدلُّ على المعنى، وعليه المفهوم، وإليه ترجعُ القراءة بالتوحيد». انتهى من «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٨٩).

⁽٥) وهو حاصل عبارة الشريف الجرجاني في تعريف حيث قال: «النعمة: هي ما قُصِدَ به الإحسانُ والنفعُ لا لغرض ولا عِوَض». انظر «التعريفات» ص٢٦٢.

حيوان، وإمّا غيرُ حَيَوان، فما ليسَ بحيَوانِ نعمةٌ على الحيوان، والحيَوانُ نعمةٌ من حيثُ أنَّ إيجادَهُ حيَّا لما صَحَّ منه الانتفاع ، وكُلُّ ما أدّى إلى الانتفاع وصَحَّحَهُ فهو نِعمةٌ. فإن قلتَ: لمَ كانَ خَلْقُ العالمِ مقصُودًا به الإحسان؟ قلتُ: لا يَخلُقُه لا يَخلُقُه إلَّا لِغَرَض، وإلّا كانَ عَبَثًا، والعَبَثُ لا يجوزُ عليه، ولا يجوزُ أن يكونَ لِغرضٍ راجع إليه مِنْ نفع؛ لأنّه غنيٌّ غيرُ مُحتاج إلى المنافع، فلم يبقَ إلّا أن يكونَ لِغرضٍ راجع إلى الحيَوان؛ وهُو نفعُه. فإن قلتَ: فما معنى الظّاهرةِ والباطِنة؟ يكونَ لِغرضٍ يَرْجِعُ إلى الحيَوان؛ وهُو نفعُه. فإن قلتَ: فما معنى الظّاهرةِ والباطِنة؟ قلتُ: الظّاهِرةُ: كُلُّ ما يُعْلَمُ بِالمُشاهَدةِ، والباطِنةُ ما لا يُعلَمُ إلى العِلمِ بها، وقد أكثرُ وا في أصلًا، فكم في بدنِ الإنسانِ من نِعمةٍ لا يعلَمُها ولا يَهتدي إلى العِلمِ بها، وقد أكثرُ وا في ذلك، فعنْ مُجاهد: الظّاهرةُ ظُهورُ الإِسلامِ والنُّصرةُ على الأعداء، والباطِنة: الإِمدادُ دلك، فعنْ مُجاهد: الظّاهرةُ ظُهورُ الإِسلامِ والنُّصرةُ على الأعداء، والباطِنة؛ الإمدادُ من الملائكة. وعن الحسَنِ رَضِيَ الله عنه: الظّاهرةُ: الإسلامُ. والباطِنةُ: السَّتر.

يستحقُّ بها الشُّكر. والحقُّ أن هذا القَيْدَ غيرُ معتَبرٍ؛ لأنه يجوز أن يُستحقَّ الشكرُ بالإحسان وإن كان فِعْله محظورًا؛ لأن جهةَ استحقاقِ الشُّكر غيرُ جهةِ استحقاقِ الذَّم والعقابِ، فأيُّ امتناعِ في اجتهاعهها؟

ألا ترى أن الفاسق يستحقُّ الشُّكرَ لإنعامِه، والذمَّ لمعصيةِ الله تعالى، فلمَ لا يجوز أن يكون الأمرُ هاهنا كذلك؟

أما قولنا: «المنفعة»؛ فلأنَّ المضرَّةَ المَحْضَةَ لا تكون نعمةً (١). وقولنا: «المفعولة على جهة الإحسانِ»؛ لأنه لو كان نفعًا وقصد الفاعل به نَفْع نَفْسِه لا نَفْعَ المفعولِ به، لا يكون نعمةً، وذلك كمن أحسَنَ إلى جاريته ليربحَ عليها (٢).

قوله: (الظاهرة: الإسلامُ، والباطنة: السَّترُ) قال في قوله تعالى: ﴿ آهْدِنَا ٱلْمَسْرَطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦]: مَن أَنعَمَ الله تعالى عليه بنعمة الإسلام لم تَبْقَ نعمةٌ إلا أصابتُهُ. وفي قوله: ﴿لِمُبْدِىَ لَمُنامَا وَرِي عَنْهُمَا مِن سَوْءَ تِهِمَا ﴾ [الأعراف: ٢٠]: فيه دليلٌ على أن كَشْف العَوْرةِ من عظائم

⁽١) في (ط): «إلا نعمة» وهو خطأ.

⁽۲) «مفاتيح الغيب» (۳: ۲۸).

وعن الضَّحّاك: الظّاهرة: حُسْنُ الصُّورة، وامتِدادُ القامة، وتسوِيةُ الأعضاءِ. والباطِنةُ: المَعرِفةُ. وقيل: الظّاهرةُ: البَصرُ، والسّمعُ، واللِّسانُ، وسائِرُ الجَوارِحِ الظّاهِرةِ. والباطِنةُ: القَلْبُ، والعَقلُ، والفَهْمُ، وما أشبَهَ ذلك. ويُروى في دُعاءِ مُوسى عليهِ السَّلام: «إللهي، دُلَّنِي على أخفى نِعمَتِك على عبادِك؛ فقال: أخفى نِعمَتِي عليهِم النَّفس». ويُروى أنّ أيسَرَ ما يُعذّبُ به أهلُ النّار: الأَخذُ بالأنفاس.

[﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ عَابَآءَنَا ۚ أَوَلَوْكَانَ ٱلشَّيْطَنُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ ٢١]

معناهُ أَيتَبِعُونَهُم ولو ﴿كَانَ ٱلشَّيْطَنُ يَدْعُوهُمْ ﴾، أي: في حالِ دُعاءِ الشَّيطانِ إِيَّاهُم إلى العذاب.

[﴿ وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَا لَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اَسْتَمْسَكَ بِٱلْمُرْوَةِ الْوُثْقَلُّ وَإِلَى اللَّهِ عَلْقِبَهُ ٱللَّهُ مُورِ ﴾ ٢٢]

قراً عليُّ بنُ أبي طالبٍ رَضِيَ الله عنه: (ومن يُسَلِّم) بالتَّشدِيد، يُقال: أسلِمْ أمرَكَ وسَلِّمْ أمرَكَ إلى الله. فإن قلتَ: ما لَهُ عُدِّيَ بـ(إلى)، وقد عُدِّيَ باللّام في قولِه: ﴿ بَكَ مَنَ أَسَلَمَ وَجُههُ لِلّهِ ﴾ [البقرة: ١١٢]؟ قلتُ: معناهُ مع اللّام: أنّه جَعَلَ وجههُ، وهُو ذاتُهُ ونفسه سالِمًا لله؛ أي: خالِصًا له. ومعناهُ مع (إلى): أنّه سلّمَ إليهِ نفسهُ كما يُسَلَّمُ المَتاعُ إلى الرَّجُلِ إذا دُفِعَ إليه. والمُرادُ التَّوكُّلُ عليه والتَّفويضُ إليه ﴿فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ ٱلْوَثَقَىٰ ﴾ من بابِ التّمثيلِ؛ مُثَلَتْ حالُ المُتوكِّلِ بحالِ من أرادَ أن يَتدلّى من بالِ التّمثيل؛ مُثَلَتْ حالُ المُتوكِّلِ بحالِ من أرادَ أن يَتدلّى من

قوله: (الظاهرة: البصر) البَصَرُ: تحقُّقُ الشيء للحاسَّة الباصِرَة، والنَّظر: تقليب الحَدَقةِ نحو المَرئيِّ التهاسًا لرؤيته، والأعمى له نَظرٌ وليس له بَصَرٌ.

الأمورِ، ولم يَزِلْ مُستَهجَنًا في الطِّباعِ، مُستَقْبَحًا في العقول، فنعمةُ الإسلامِ نعمةٌ جزيلةٌ، ونعمةُ التَّستُّرِ نعمةٌ جميلةٌ، وتلك مَوفُورة ظاهرةٌ، وهذه مَستورةٌ ساترة (١).

⁽۱) انظر: «الكشاف» (۲: ۳۵۰).

شاهق، فاحتاط لنفسِه بأنِ استَمْسَكَ بأوثَقِ عُروةٍ من حَبْلٍ متينٍ مأمُونِ انقطاعُه ﴿ وَإِلَى اللَّهِ عَنِقِبَةُ ٱلْأُمُودِ ﴾ أي: هي صائِرةٌ إليه.

[﴿ وَمَن كَفَرَ فَلَا يَعْزُنكَ كُفْرُهُ ۚ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ فَنُنِيَتُهُم بِمَا عَمِلُوٓا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُ بِذَاتِ الصَّدُودِ * نُمَيِّعُهُمْ قَلِيلًا ثُمَّ نَضَّطَرُهُمْ إِلَى عَذَاتٍ عَلِيظٍ ﴾ ٢٣- ٢٤]

قُرِئَ: «يُحزِنْكَ» و ﴿ يَحْزُنكَ ﴾ من: حَزَنَ وأحزَنَ. والذي عليه الاستِعمالُ المُستَفِيضُ: أَحزَنَه و يَحَزُنُه. والمعنى: لا يُمِمَّنَكَ كُفْرُ مَن كَفَرَ وكيدُه للإِسلام، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ دافعٌ كيدَه في نَحْرِه، ومُنتَقِمٌ منه، ومُعاقِبُه على عَمَلِه ﴿ إِنَّ ٱللهَ ﴾ يعلمُ ما في صُدُورِ عبادِه، فيفعلُ بهِم على حَسَبِه. ﴿ نُمَنِّعُهُم ﴾ زمانًا ﴿ قَلِيلًا ﴾ بدُنياهُم ﴿ ثُمَّ نَضُطَرُّهُمْ إِلَى عَذَابٍ فيفعلُ بهِم على حَسَبِه. ﴿ نُمَنِّعُهُم ﴾ زمانًا ﴿ قَلِيلًا ﴾ بدُنياهُم ﴿ ثُمَّ نَضُطرُ إلى الشّيءِ الّذي غَلِيظٍ ﴾؛ شبّة إلزامَهُمُ التَّعذيبَ وإرهاقَهُم إيّاه باضطِرارِ المُضطرِّ إلى الشّيءِ الّذي

قوله: (قرئ: «يُحْزِنْكَ» و ﴿يَحْزُنكَ ﴾)، الأولى: لنافعِ (١)، والثانية: لغيره.

قوله: (والذي عليه الاستعمال) أي: يستعملون «أَحزَنَ» في الماضي، و «يَحزُنُ» في المستقبل.

قوله: (شَبَّه إلزامَهم التَّعذيبَ) وقوله: (الغِلَظُ: مُستعارٌ من الأجرام) يؤذن أن في هذه الفاصلة استعارتينِ تَبَعيَّتينِ:

إحداهما: في قوله: ﴿نَضْطَرُّهُمْ ﴾ فإنّه شبَّه إلزامَهم التعذيبَ باضطرارِ المُضطّرِّ إلى الشيء، فاستُعير له الاضطرار ثم سَرَى منه إلى الفعل.

وثانيتهما: وَصْفُ العذاب بالغَليظ، وهو صفةٌ مشبَّهةٌ تُوصَفُ بها الأجسام. والاستعارةُ الأُولى واقعةٌ على سبيل التَّمثيل، ومن ثَمَّ اعتبر أمورًا متوهَّمة.

⁽١) وقد قرأ به في جميع القرآن إلا في قولِه تعالى: ﴿ لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْمَ الْأَكْرَبُ ﴾ [الانبياء: ١٠٣] فإنه وافق الجماعة في فتح الياء وضمِّ الزاي. قال مكي: وخَصَّ نافع الموضعَ المذكور بفتح الياء للجمع بين اللغتين، والقراءتان متساويتان، وما عليه الجماعةُ من فتح الياء وضمِّ الزاي أحبُّ إليَّ، لأنّها اللغةُ الفاشيةُ المستعملةُ المُجْمَعُ عليها. انتهى من «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣٦٥). ولتمام الفائدة انظر: «الكتاب» لسيبويه (٤: ٥٦).

لا يُقدَرُ على الانفِكاكِ منه. والغِلَظُ: مُستَعارٌ من الأجرام الغليظة. والمُرادُ. الشِّدَّةُ والثُّلَةُ والثُّقَلُ على المُعذَّب.

[﴿ وَلَينِ سَأَلْتَهُم مَّنَ خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلَ ٱحْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّ ٱللَّهَ هُو ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ * وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن لَا يَعْلَمُونَ * لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّ ٱللَّهَ هُو ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ * وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامُ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ عَسَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَنِيزُ مَكَدُم مِنْ بَعْدِهِ عَلَيْهُ مَنْ فَلَا تَعْدَدُ كَلِمَاتُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهُ عَنِيزُ مَكَدُم مِنْ بَعْدِهِ عَلَيْهِ مَا فِي السَّمَاقُ أَبْحُرٍ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ إِنَّا اللَّهُ عَنِيزُ لَا اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ إِلَيْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ الْحَالَقُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ مِن اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْعُلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُولُولُ الللَّهُ الْمُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَى اللللَّهُ اللللَّهُ الللْمُعْمِلُولُ الللَّهُ اللللْمُ اللللْمُولُولُ الللللْمُولُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُولُ الللْمُولُولُ اللَّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللْمُ اللل

﴿قُلِ ٱلْحَمَّدُ لِلَّهِ ﴾ الزامُّ لهم على إقرارِهِم بأنَّ الَّذي خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ

الانتصاف: تفسير هذا الاضطرار هو أنهم لشدَّة ما يُكابدون من النار يطلبون البرد، فيُسلِّطُ عليهم الزَّمْهَرير، فيكون أشدَّ عليهم من اللهب، فيسألون العَوْدَ إلى اللهب اضطرارًا، فهو اختيار عن اضطرارٍ (١).

وبأذيالِ هذه البلاغة تعلَّق الكنديُّ (٢) في قولِه:

يروْنَ الموتَ قُـــدَّامًا وخلفًا فيختــارون والموتُ اضطرارُ

فيختارون؛ أي: الموت.

قوله: (﴿ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ إلزامٌ لهم على إقرارِهم) يعني: لما اعترفتم بأنّ خالق السّهاوات والأرض هو الله، يَجبُ (٣) عليكم أن تعرفوا أنَّ العبادة مختصَّةٌ به؛ لأنَّ كلَّ فضيلةٍ ونعمةٍ منه لا من غيره، فلا تشكروا إلّا إيّاه، فيكون قولُه: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِللّهِ ﴾ تَتْميهًا للتَّبكيت المستفادِ من قوله: ﴿ لَيْقُولُنَ اللّهُ ﴾ ، وقَوْلُه: ﴿ بَلْ ٱ كَثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ إيغالُ؛ لأنَّ النَّكتة فيه تجهيلُهم؛ وأن جَهْلَهم انتهى إلى أنهم لا يعلمون أنَّ الحمدَ لله إلزامٌ لهم.

وقوله: ﴿ يُلُّهِ مَا فِي ٱلسَّمَوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ تَهاونٌ بهم، وإبداءٌ أنَّه تعالى مُستَغْنِ عنهم

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۳: ٥٠٠).

⁽٢) يعني المتنبي.

⁽٣) في (ح) و(ف): «هو الذي يجب».

هُو الله وحدَه، وأنّه يَجِبُ أَن يَكُونَ لهُ الحمدُ والشُّكْر. وأَن لا يُعبَدَ معَهُ غيرُه، ثُمَّ قال: ﴿ بَلَ أَكَ ثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أَنّ ذلكَ يَلزَمُهُم، وإذا نُبّهُوا عليه لم ينتَبِهُوا ﴿إِنَّ ٱللّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُ ﴾ عن حَمْدِ الحامِدِينَ المُستَحِقُّ للحَمْد، وإنْ لم يَحْمَدُوه.

قُرِئَ: (والبَحْرَ) بالنّصبِ عطفًا على اسمِ (أنَّ)، وبالرَّفْعِ عطفًا على محلِّ (أنَّ) ومَعْمُولِها؛ على: ولو ثَبَتَ كونُ الأشجارِ أقلامًا، وثبتَ البحرُ ممدُودًا بسبعةِ أَبْحُرٍ.

وعن حَمْدِهم، ولذلك علله بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾، وإليه الإشارةُ بقوله: «وإن لم يَحْمَدُوه».

قوله: (قرئ: «والبحرَ» بالنَّصب)، أبو عمرو، وبالرفع: غيرُه(١).

قوله: (عطفًا على محلِّ «أنَّ» ومعمولها؛ على: ولو ثبت كون الأشجار) قال الزَّجاجُ: لأن «لو» تطلب الأفعالَ^(٢).

وقال ابن جِنِّي: وأما رفعُ ﴿الْبَحْرُ﴾، فإن شئتَ كان معطوفًا على موضع «أنَّ» واسمِها، وإن كانت مفتوحةً كما عُطف على موضعها في قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيَّ مُنَ الْمُشْرِكِينُ وَرَسُولُهُرُ﴾ [التوبة: ٣](٣).

وقال ابن الحاجب في «الأمالي»: «من قرأ «والبحر» بالنَّصب فمعطوفٌ على اسم «أنَّ»، و ﴿ يُمُدُّهُ, ﴿ خبرٌ له؛ أي: لو ثبت أنَّ البحرَ ممدودٌ من بَعْدِه بسبعةِ أبحُرٍ، ولا يستقيم على هذا أن يكون ﴿ يُمُدُّهُ مُ حالًا؛ لأنه يؤدِّي إلى تقييد المبتدأ الجامدِ بالحال؛ لأنها بيانٌ لهيئة الفاعل والمفعول (٤٠)، والمبتدأ ليس كذلك، ويؤدِّي أيضًا إلى أن يبقى المبتدأ لا خبر له. ولا يستقيمُ أن يكونَ ﴿ أَقَلَنُمُ ﴾ [لقهان: ٢٧] خبرًا له؛ لأنه خبرُ الأوَّل.

⁽١) ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٦٦.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٠).

⁽٣) «المحتسب» (٢: ١٦٨).

 ⁽٤) «في أمالي ابن الحاجب»: «أو المفعول»، وما أثبتَه الطيبي بواو العطف موافق لإحدى نُسخِ «الأمالي»
 كما أشار إليه الأستاذ محقق الكتاب.

وأمّا مَن قرأ بالرَّفع فمعطوفٌ على فاعل «ثبت» المُرادُ بعد «لو»، وهو «أنَّ» واسمُها وخبرُها جميعًا، يُقَدَّرُ بالمفرد، فـ«البحر» معطوفٌ على ما هو في معنى الكَوْن المقدَّر، فعلى هذا: ﴿يَمُدُهُ, ﴾ لا يصحُّ أن يكون خبرًا، فيجب أن يكون حالًا؛ أي: لو ثبت البحر في حال كونه ممدودًا بسبعة أبحُرٍ. ولا يستقيمُ أن يُقالَ: إن «البحرَ» معطوفٌ على موضع «أن»؛ لأنَّ العطف على الموضع في «أن» شَرطُه أن تكون مكسورة، ومثل (١): ﴿أَنَّ اللّهَ بَرِيَ * مِنَ اللّهُ بَرِيَ * مِنَ اللّهُ مَرِيَ * مِنْ اللّهُ مَرِيَ * مِنْ اللّهُ مَرِي أَنَّ اللّهَ مَرِي أَنْ اللّهَ مَرِي أَنْ اللّهَ مَرِي أَنْ اللّهُ مَرِي أَنْ وَرسُولُهُ وَرسُولُهُ وَرسُولُهُ وَرسُولُهُ وَمَا اللّهُ مَر عمروٌ ، وإنَّما لم يعطف على المفتوحة لفظًا ومعنى؛ لأنَّما واسمَها مثل: علمتُ أنَّ زيدًا قائمٌ وعمروٌ ، وإنَّما لم يعطف على المفتوحة لفظًا ومعنى؛ لأنَّما واسمَها وخبرَها بتأويل جزء واحدٍ ، فلو قدَّرْتَ أنها في حُكمِ العَدَم لأَخلَلتَ بموضوعها بخلاف وخبرَها بتأويل جزء واحدٍ ، فلو قدَّرْتَ أنها في حُكمِ العَدَم لأَخلَلتَ بموضوعها بخلاف «إنَّ المكسورة؛ لأنها لا تغير المعنى، فجاز (٢) تقديرُ عَدَمِها لكونها للتأكيد المَحْضِ ، كما جاز تقديرُ عَدَم الباء المؤكِّدة في قوله:

فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا»(٣).

قوله: (أو على الابتداء) عطفٌ على قوله: «عطفًا على محلِّ «أن» ومعمولها»، وإنها قيَّد هذا الوجه بقوله: «والواوُ للحال»؛ لأنَّ العطفَ يُوجِبُ المحذورَ الذي أشار إليه ابنُ الحاجب.

قوله: (ولو أنَّ الأشجارَ أقلامٌ) على تأويل: لوثبتَ أنَّ الأشجارَ أقلامٌ؛ ليكون عاملُ الحالِ «ثَبَت».

⁽١) هذا معطوفٌ على مثالٍ سابق ذكره ابنُ الحاجب، وهو قولُه: إنّ زيدًا قائمٌ وعَمْرٌو.

⁽٢) في النسخ الخطية: «فجاء»، وصوّبناه من «أمالي ابن الحاجب».

⁽٣) ﴿أَمَالِي ابْنِ الحَاجِبِ﴾ (١: ١٥٨ - ١٦٠)، وشطر البيت المذكور هو عجزُ بيتٍ، وصَدْرُه: معاوى إنّنا بَشَرٌ فأَسْجِحْ

وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٦٧) وعزاه لعُقَيْبةَ الأسدي.

ويجبُ أَن يُحملَ هذا على الوجهِ الأوَّل. وقُرِئَ: (يَمُدُّهُ) و(يُمِدُّهُ) وبالتّاء والياء. فإن قلتَ: كان مُقتضى الكلامِ أَن يُقالَ: ولو أَنَّ الشَّجرَ أقلامٌ، والبَحرَ مِدادٌ. قلتُ: أغنى عن ذِكْرِ المِدادِ قولُه: ﴿ يَمُدُّهُۥ ﴾، لأنَّه من قولِك: مدَّ الدَّواةَ وأَمَدَّها،

قوله: (ويجب أن يُحمل هذا على الوجه الأوّل) وهو أن يكونَ «البحرُ» مرفوعًا عطفًا على محل «أن» ومعمولها، وذلك بأن يكونَ في تقديرِ الفاعلِ للفعلِ المقدَّر؛ أي: لو ثبت بحرٌ معدود، ويفهم منه عدمُ جوازِ الحال؛ لأن بحرًا نكرة إذن.

ولهذا قال صاحب «التقريب»: «بحر» عطف على موضع «أن»، لا مبتدأ.

قال ابن جني: قرأ طلحة بن مُصَرِّف: «وبَحْرٌ يَمُدُّه» رفع «بحرٌ» بالابتداء، وخبرُه مخذوفٌ؛ أي: هناك بحرٌ يمدُّه من بعدِه سبعة أبحُر، فالواو واو الحال لا تحالة، ولا يجوز أن يعطف «وبحرٌ» على «أقلام»؛ لأنّ البحر وما فيه ليس من حديثِ الشَّجرِ والأقلام، وإنّها هو من حديث المدَادِ (١).

وقال أبو البقاء: ﴿مِنشَجِرٍ حالٌ من ضميرِ الاستقرارِ ومن «ما»(٢).

قوله: (وقُرئ: ﴿ يَمُدُّهُ ﴾ و «مَّدُّه» بالياء والتاء (٣) بالياء التَّحتانيّةِ: المشهورةِ، وبالتّاءِ: الشّاذةِ (١٤).

وقال ابن جِنِّي: وأمّا «يُمدُّه» بضمِّ الياءِ فتشبيه بإمدادِ الجيشِ، يقال: مَدَّ النهرُ ومدَّهُ نَهرٌ آخَرُ، وأمَددتُ الجيشَ بمدَدِ^(٥).

قوله: (أغنى عن ذِكرِ اللِدادِ قولُه: ﴿ مُمُدُّهُ ﴾) يعني: ذَكرَ فيه ما يَدلُّ على المقصود مع ما

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۱۲۸).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٥).

⁽٣) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «﴿يَمُدُهُ, ﴾ و «يُمِدُّه» وبالتاء والياء»، فتكون أربع قراءات.

⁽٤) وذكرها ابن خالوَيْه في «مختصر شواذّ القرآن» ص١١٧ من غير عَزْوٍ لأحد.

⁽٥) «المحتسب» (٢: ١٦٩).

جَعَلَ البحرَ الأَعظَمَ بِمَنزِلَةِ الدَّواة، وجَعَلَ الأبحُرَ السَّبعةَ عَلُوءةً مدادًا، فهي تصبُّ فيه مِدادَها أبدًا صبًّا لا ينقَطِعُ. والمعنى: ولو أنَّ أشجارَ الأرضِ أقلامٌ، والبحرُ عمدُودٌ بسبعةِ أبحُر، وكُتِبَتْ بتِلْكَ الأقلامِ وبذلكَ المِدادِ كَلِماتُ الله، لما نَفِدَتْ كلِماتُه ونَفِدَتِ الأقلامُ والمِداد، كقولِه تعالى: ﴿قُللَقَكَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمنتِ رَقِيلَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَللَانَ لَنفَد كَلِمنتُ رَقِيلَا أَن لَنفَد كَلِمنتُ أَنْ قولَه: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُ مَلَ اللهِ عَلَى الْحَلِيلِ اللهِ وَلَهُ اللهِ وَلَهُ اللهِ وَلَهُ اللهِ وَلَهُ وَلَهُ اللهِ وَلَهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ والمِن فيه ضَميرٌ راجِعٌ إلى ذي الحالِ. قلتُ: هُو كقولِه:

وقد أُغْتَدي والطَّيْرُ في وُكُناتِها

يزيدُ في المبالغةِ، وهو تصويرُ الإمدادِ المستمرِّ حالًا بعد حالٍ، وتعليقُ ﴿مِنَ بَعْدِهِ ﴾، وذكر السَّبعة؛ ليكون على وِزانِ قولِه: ﴿وَلَا طَهْرِ يَطِيرُ بِجَنَا حَيْدٍ ﴾ [الأنعام: ٣٨] في إفادة الشُّمولِ والإحاطةِ، وإليه الإشارةُ بقوله: «فهي تَصُبُّ فيه مِدادَها أبدًا صَبًّا لا ينقطعُ». ولو قيل: «والبحرُ مِدادًا» لم يُفِد هذه الفائدة.

قوله: (وكُتِبَتْ بتلك الأقلام وبذلك المِدادِ كلماتُ الله) يشير إلى أنَّ في الكلام حذفًا.

قال ابنُ جنّي: في الآبة حذفٌ تقديرُه: فكُتبتْ بذلك كلماتُ الله ما نَفِدَتْ، فحُذِفَ لدلالةِ الكلامِ عليه؛ كقولهِ تعالى: ﴿فَهَنَ كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْبِهِ عَ أَذَى مِن زَأْسِهِ عَفَيْدُيَةٌ ﴾ [البقرة: ١٩٦]؛ أي: فحَلَقَ فعَلَيْه فِدية، فاكتفى بالمُسَبِّبِ وهو الفِدْية - عن السَّبِ وهو الحَلْق (١).

قوله: (وقد أغتَدي والطَّيـرُ في وُكُناتِها) تمامُه:

بمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابدِ هَيْكَلِ(٢)

قولُه: الاغتداءُ: الغُدوُّ. والوُكْنَةُ: موقعة الطَّير. وانجَردَ في سيره؛ أي: مضى، أي: أن المنجردَ لسرعتِه يقيِّدُ الوحشَ لا يدعُه يبْرحُ، والهيكلُ مِن الخيلِ: الفرَسُ الطَّويلُ الضَّخمُ،

^{(1) ((}Harmy) (7: 179).

⁽٢) لامرئ القيس في «ديوانه» ص١٩.

و: جئتُ والجيشُ مُصطَفَّ، وما أشبَهَ ذلكَ منَ الأحوالِ الّتي حُكْمُها حُكمُ الظُّروفِ. ويجوزُ أن يكونَ المعنى: وبحرُها، والضَّميرُ للأرض. فإن قلتَ: لِمَ قيل: ﴿مِن شَجَرَةٍ ﴾

وبَيتُ النّصارى يُسمَّى هيكلًا، وقيل: بمُنْجَرِدٍ: قصيرِ الشَّعرِ. والمعنى: أغتَدي في السَّحَرِ للصَّيدِ، والحالُ أنَّ الطَّيرَ بَعدُ مستقرةٌ في أوكارِها.

قوله: (جئتُ والجيشُ مصطَفَّ) أي: جئتُ القومَ والحالُ أنَّ الجيشَ قد اصطَفَّ للقتال. وفي «التَّهذيب»: بحقيقةِ أنَّه إذا رجَعَ إلى معنى الظَّرفِ يكون متضمِّنًا للضَّمير؛ أي: جئتُ كائنًا في حالِ اصطفافِ الجيش، وتقديرُ الحالِ الأُولى: أتيتُ بُكْرةً باكرةً، وتقدير الحال الثانية: والجيشُ مصطَفَّ عندي.

قوله: (مِنَ الأحوالِ التي حُكْمها حُكْمُ الظرّوف) أي: الظروف الملغاة.

قال في «المُفصَّل»: شَبَّهَ الحالَ بالمفعولِ من حيثُ أنَّها مفعولٌ فيها(١).

قال صاحب «التخمير»: الحال يُشبِه الظَّرفَ مِنْ حَيْثُ إنَّك إذا قلتَ: «جاء زيدٌ راكبًا»، فمعناه: جاء زيد حال كونه راكبًا ظرفٌ. وقال: عندي أنّه يجوز أنْ يكون الواو في مثل: «جئتُ والشَّمسُ طالعةٌ» واوَ الظرفِ؛ لاستقامة: جئتُ وقتَ طلوعِ الشَّمسِ، والظَّرفُ والحالُ مشتبهان جدًّا، ولذلك اشتَبها في قولِك: جاءا معًا وذهبا معًا.

قال عليُّ بن عيسى (٢): نَصْبُ «معًا» على الحالِ، كأنه قيل: ذهبا مجتمعَين، ويجوز على الظرف، كأنه قيل: ذَهَبا في وقتِ اجتماعِها.

قوله: (ويجوز أن يكون المعنى وبحُرُها) أي: بكَوْنِ الراجع إلى ذي الحال الألفَ واللامَ اللَّذينِ أُقيا مقامَ الضَّميرِ المضافِ إليه؛ كقوله: ﴿ جَنَّتِ عَدْنِ مُفَنَّحَةً لَمُنَ ٱلأَبُوَبُ ﴾ [ص: ٥٠].

فإن قلتَ: على الأوَّل كانتِ الجملةُ حالًا من المستقرِّ في الظَّرف الراجعِ إلى الموصولِ المعنيِّ به الشَّجرة، والمعنى ظاهر، فما المعنى على هذا التقديرِ؛ وهو أن يكونَ ذو الحالِ الأرض؟

⁽١) «المُفصّل» للزمخشري ص٨٩.

⁽٢) هو الرماني. سبقت ترجمته.

على التَّوحيدِ دُونَ اسمِ الجنسِ الَّذي هُو شجرٌ؟ قلتُ: أُريدَ تفصِيلُ الشَّجرِ وتقصِّيها شجرةً شجرةً، حتى لا يبقى من جنسِ الشَّجرِ ولا واحدِهِ إلّا قد بُرِيَتْ أقلامًا. فإن

قلت: الحالُ في الحقيقة صفةٌ لصاحبها، فيكون المعنى: لو ثَبَت كونُ الأشجارِ المستقرَّةِ في الأرض التي بَحْرُها كالدَّواة يَمُدُّها أبحرٌ سبعةٌ أقلامًا. وهذا أبلغُ لاحتالِ التّعريفِ في البحر على الأوَّلِ العهد، وهو الحِصَّةُ المعلومةُ عند المخاطَبِ فلا يَعُمّ، وإليه أشار بقوله: «جَعَلَ البحرَ الأعظمَ بمنزلة الدَّواةِ» بخلاف الإضافة والنسبةِ، فإنها تستَغرقُ جميعَ ما يُنسَب إليها، سواءً عَلِمَه المخاطَبُ أم لا. وأيضًا يوجِب أن يَفرضَ الأبحرَ الممدودة بها خارجةً ممّا هو فيها بخلاف الأوَّلِ.

قوله: (وتَقصِّيها شجرةً شجرةً)، الأساس: واستقصيتُ الأمرَ وتقصَّيتُه: بَلغْتُ أقصاهُ في البحث عنه (١).

قوله: (ولا واحدِهِ) يروى بكسر الدّال والإضافة إلى ضمير الجِنْسِ، ويروى بالتاء وضمّها، والأول أظهر من حيث اللفظ والمعنى. أما الأول: فإن الاستثناء مفرّغٌ، وقوله: «وقد (٢) بُرِيَتْ أقلامًا» حال، والمذكورُ نكرةٌ لا يَصْلُحُ أَنْ يكونَ ذا حال ولا المُقَدَّر؛ لأنَّ التقديرَ حينئذِ لا يبقى من جنسِ الشَّجرِ أفرادٌ ولا واحدةٌ بخلاف الأوَّل، فإنَّ التقدير: لا يبقى من جنس الشَّجر البقيّةُ، ولا من واحِد الجنس. وأمّا الثّاني: فإنّ قولَه: «ولا واحدةٌ يبقى من جنس الشَّجر البقيّة؛ أي لم تبق مِن هذه الحقيقة بقيَّة، ولا كذلك الأول لأنّ من نَفْيِ الفرد لا يكزمُ نَفْيُ بقيَّةٍ منه، كلُّ هذه الفوائد إنّا تُستفادُ من جعل اسمِ «أَنَّ» موصولًا لا مبهيًا، ثمَّ البيان بالماهيّة وحَمْل أقلام وهو جَع عليه كأنَّ هذا السؤالَ والجوابَ من تَتمَّةِ سؤاله السّابقِ؛ لأنّه سأل عن شيئينِ: عن الشّجرِ أقلَامٌ وعن البحرِ مدادٌ، فأجاب عن الثاني وترك الأوّل الأوّلُ (٣).

⁽١) هذه الفقرة سقطت من (ط)، ووردت في (ح) و(ف) بعد الفقرة التي تليها.

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وهو يوافق نصَّ «الكشاف» من (ط)، لكن الواو غير موجودة في الأصل الخطى من «الكشاف» ولا في المطبوع.

⁽٣) من قوله: «لأنّ من نَفْي الفرد لا يلزمُ» إلى هنا، سقط من (ح).

قلت: الكَلِماتُ جَمعُ قِلّه، والموضِعُ مَوضِعُ التَّكثيرِ لا التَّقليلِ، فهَلا قيل: كَلِمَ الله؟ قلتُ: معناهُ أَنَّ كلماتِه لا تَفْي بكِتبَتِها البِحار، فكيفَ بكَلِمِه؟ وعن ابنِ عباسٍ رَضِيَ الله عنهُما: أنَّما نزلتْ جوابًا لليهودِ لمّا قالُوا: (قد أُوتِينا التَّوراةَ وفيها كُلُّ الحِكمةِ»، وقيلَ: إنَّ المُشرِكِينَ قالُوا: إنَّ هذا _ يعنُونَ الوحيَ _ كلامُ سينْفَدُ، فأعلمَ الله أنَّ كلامَهُ لا ينفَدُ. وهذه الآيةُ عندَ بعضِهم مدنيّةٌ، وأنَّما نزلتْ بعدَ الحِجرةِ، وقيلَ هيَ مكيّةٌ، وإنَّما أمرَ اليهودُ وَفدَ قريشٍ أن يقُولُوا لرسولِ الله عَلَيْةِ: ألستَ تتلُو فيها أُنزِلَ عليك: أنّا قد أُوتِينا التَّوراةَ وفيها عِلمُ كُلِّ شيءٍ. ﴿إِنَّ اللهَ عَزِيزُ ﴾ لا يُعجِزُه شيءٌ ﴿ حَكِمةٍ ﴾ لا قد أُوتِينا التَّوراة وفيها عِلمُ كُلِّ شيءٍ. ﴿إِنَّ اللهَ عَزِيزُ ﴾ لا يُعجِزُه شيءٌ ﴿ حَكِمةً ﴾ لا يَخرُجُ من عِلمِه وحِكمَتِه شيءٌ، ومثلُه لا تنفدُ كلِماتُه وحِكمُه.

[﴿ مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسِ وَحِدَةٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ ٢٨]

﴿ إِلَّا كَنَفْسِ وَحِدَةٍ ﴾ إلّا كخَلْقِها وبَعْثِها؛ أي: سواءٌ في قُدرَتِه القليلُ والكثيرُ، والواحدُ والجَمعُ، لا يتفاوتُ، وذلكَ أنّه إنّا كانتْ تَتَفاوَتُ النَّفسُ الواحِدةُ والنُّفوسُ

قوله: (إنَّ هذا ـ يَعنونَ الوحْيَ ـ كلامٌ سينفَدُ) فسَّر هذا بالوحي دون القرآنِ؛ لأنَّ الوحي غيرُ نافدِ والقرآنُ نافدٌ عندَه، ومَنْ قال: المُشارُ إليه القرآنُ؛ أراد أنَّ مدلولَه لا يَنفدُ، وهو الكلام النَّفْسيُّ (۱).

قوله: (ومثلُه لا تَنفَدُ كلماتُه وحِكَمُه)، «مِثْلُ» هاهنا كناية؛ نحوُ: مِثْلُك لا يَبخلُ، ليس هذا إثبات مِثْلُ (٢)، وإنّما المرادُ أنت لا تبخل، فقوله: ﴿إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ كالتَّعليلِ لإثبات العِلمِ الواسع، كأنَّه قال: لانفادَ لعلمِه الواسع؛ لأنَّ المعلوماتِ إمّا كثيفةٌ تحتاج في إدراكها إلى علم متين، فهو عزيزٌ لا يُعجِزُه شيءٌ عمّا يُريدُه، وإمّا لطيفةٌ يَفتقِرُ لإدراكها إلى عِلْم دقيق، فهو حَكيمٌ يُدركُ بدقيق حكمتِه تلك المعاني والجواهرَ اللَّطيفة، فتكون الفاصلةُ كالتَّتميم لِما سَبقَ؛ لأنَّ بعض التعليلِ يُجاء به للمبالغة والتَّأكيدِ، ولذلك قالتِ الفقهاء: تَعليلُ الحَكيم يفيده تأكيدًا.

⁽١) سقطت هذه الفقرة من (ف).

⁽٢) سقط لفظ «مثل» من (ح).

الكثيرةُ العددِ؛ أَنْ لو شغَلَهُ شأنٌ عن شأنٍ وفعلٌ عن فعل، وقد تعالى عن ذلك. ﴿إِنَّ اللهُ سَمِيعُ بَصِيرٌ ﴾ يسمَعُ كُلَّ صوتٍ ويُبصِرُ كُلَّ مُبصَرٍ في حالةٍ واحدة، لا يُشغِلُهُ إدراكُ بعضِها عن إدراكِ بعض، فكذلك الخَلقُ والبعث.

[﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارِ فِ النَّهَارِ وَسَخَرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرُكُلُّ عَرِي إِلَى النَّهَ اللَّهَ هُوَ النَّمَا لَعَمُ وَالْفَمَرُكُلُّ عَرِي إِلَى اللَّهَ هُوَ الْحَقُ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ عَبْرِي إِلَى إِلَى اللَّهَ هُوَ الْحَقُ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الْبَطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلَى الْعَلَى اللَّهُ هُو الْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ هُو الْعَلَى اللَّهُ هُو الْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ هُو الْعَلَى اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللِّهُ اللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَ

كُلُّ واحدٍ من الشَّمسِ والقَمَرِ يجرِي في فَلَكِه، ويقْطَعُه إلى وقتٍ معلُوم؛ الشَّمسُ

قوله: (فكذلكَ الخَلقُ والبَعث) أي: كما أنَّ المعلوماتِ لا يَشغَلُه إدراكُ بعضِها عن إدراكِ بعضٍ عن إدراكِ بعضٍ، كذلك المخلوقاتُ لا تَتفاوتُ فيها يراد منها مِنَ الإيجادِ والإعدامِ، فلا يَشْغَلُه فِعْل، فشبَّه المقدوراتِ فيها يراد منها بالمعلوماتِ فيها يُدرَكُ منها.

والظّاهر أنَّ قولَه: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ تعليلٌ لإثباتِ القُدرةِ الكاملةِ بالعِلْمِ الواسعِ، وأنَّ شيئًا مِنَ المقدوراتِ لا يَشْعَلُه فيها يراد منه عن الآخرِ؛ لآنه تعالى عالم بتفاصيلها وجزئيّاتها يَتصرَّفُ فيها كيف شاء، كما يقال: فلان يُجيد تلك الصَّنعَة وهو ماهرٌ فيها؛ لأنه عارفٌ بدقائقها ومتمّاتها. والمقصودُ من إيرادِ الوَصْفَين إثباتُ الحَشْرِ والنَّشْرِ؛ لأنّها عُمْدَتان فيه.

ألا ترى كيف عَقَّبَ ذلك بقوله: ﴿أَنَّ اللّهَ يُولِجُ اليَّلَ فِي النَّهَادِ ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَكَ اللّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ تقريرًا له؛ فَدَلَّ بالأوَّلِ على عِظَم قُدْرَتِه، وبالثّاني على شمول عِلمِه. وإليه الإشارة بقوله: «على عِظَم قُدرتِه وحكْمتِه» فإنّه نَشْرٌ لقوله: «أيضًا باللَّيلِ والنَّهارِ»، وقوله: «وبإحاطته بجميع أعهال الحَلْقِ»، وذلك أنَّ قولَه: ﴿ وَأَنَ اللّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ عَطْفٌ على ﴿ وَأَنَ اللّهَ يُولِحُ النَّانِ على الحَكمةِ البالغة، وبالثَّاني على الحكمةِ البالغة، فقولُه: «وبإحاطته» عطفٌ على «باللَّيلِ والنَّهارِ»، وقولُه: «وكلُّ ذلك» مبتدأً، و«على تقديرٍ وحساب» خبره، والجملة معترِضةٌ.

إلى آخرِ السَّنةِ، والقَمَرُ إلى آخرِ الشَّهرِ. وعنِ الحسن: الأَجَلُ المُسمَّى: يومُ القِيامة؛ لأنَّه لا ينقَطِعُ جَريُهُما إلّا حينئذِ. دلَّ أيضًا باللَّيلِ والنَّهارِ وتعاقبِهما وزيادَتِهما ونُقصائِهما وجَرْيِ النَّيِّرِيْنِ فِي فَلَكَيْهِما - كُلُّ ذلكَ على تقديرٍ وحساب - وبإحاطَتِه بجميع أعمالِ الخلق: على عِظَمِ قُدرَتِه وحِكمَتِه. فإن قلتَ: يجري لأجَلٍ مُسمَّى، ويجري إلى أجلٍ مُسمَّى: أهُو مِن تعاقبِ الحرْفَين؟ قلتُ: كلَّ، ولا يَسلُكُ هذهِ الطَّريقة إلّا بليدُ الطَّبعِ مُسمَّى: أهُو مِن تعاقبِ الحرْفَين؟ قلتُ: كلَّ، ولا يَسلُكُ هذهِ الطَّريقة إلّا بليدُ الطَّبعِ مُسَمَّى: أهُو مِن تعاقبِ الحرْفَين؟ قلتُ: كلَّ، ولا يَسلُكُ هذهِ الطَّريقة إلّا بليدُ الطَّبعِ ضَيتُ العَطَن، ولكنّ المُعْنَيْنِ - أعني الانتهاءَ والاختصاص - كُلُّ واحدٍ منهُما مُلائِمٌ لصحةِ الغرض؛ لأنّ قولَك: يجري إلى أجلٍ مُسمَّى معناه: يبلُغُه وينتَهِي إليه. وقولُك: يجري لأجلٍ مُسمَّى، تَبعلُ الجري غُتَصًّا بإدراكِ يَجري لأجلٍ مُسمَّى، تَبعلُ الجري غُتَصًّا بإدراكِ يَجري لأجلٍ مُسمَّى، تَبعلُ الجري غُتَصًّا بإدراكِ يَجري لأجلٍ مُسمَّى، تَبعلُ الجري غُتَصًّا بإدراكِ يَبي يَبي لأجلٍ مُسمَّى، تَبعلُ الجري غُتَصًّا بإدراكِ يَبي لأجلٍ مُسمَّى، تَبعلُ الجري غُتَصًا بإدراكِ يَبي لأجلٍ مُسمَّى، تَبعلُ الجري غُتَصًا بإدراكِ يَبي يَبعلُ الجري عُتَصًا بإدراكِ أَبي المُنتَهِ المُنتَهِ المُنتَهِ المُنتَهِ المُنتَهِ المُنتَهِ المُنتَهِ المُنتَهِ المَنتَهِ المَنتَهِ المُنتَهِ المُنتَهِ المُنتَّى المُنتَهِ المُنتَهُ المُنتَهُ المُنتَّى المُنتَّى المُنتَّى المُنتَهُ المُنتَّى المُنتَّى المُنتَةِ المُنتَّى المُ

قوله: (أهو مِن تعاقبِ الحَرفَين) يعني: جاء في «فاطر»: ﴿ يُولِجُ اليَّلَ فِي النَّهَ الرَّوَلِجُ اللَّهَ النَّهَ النَّهَ النَّهَ اللَّهَ اللَّهُ اللَّلِمُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّلَاللَّةُ اللَّلَامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَ

وأجاب: أن بينهما بَونًا بعيدًا من حيث الوضع؛ لأنّ أحدَهما للانتهاء والآخَرُ للاختصاص، وكلُّ واحدِ منهما ملائمٌ لصحَّة الغَرضِ في موضعهِ الخاصّ.

ويمكن أن يقال: إنَّ الغرضَ منها الغايةُ، وهو حاصلٌ بها؛ لأنّ الغاياتِ يَجمعُها معنى انتهاءِ الغايةِ والعِلَّة؛ لأنَّ ﴿يَعْرِي َ إِلَى أَجَلِ مُسَمَّى ﴾ معناه: يجري إلى ما ينتهي إليه أجلُه، ويبلغ ما ضَربَ له من الحدِّ، و ﴿يَجْرِي لِأَجَلِ مُسَمَّى ﴾ [فاطر: ١٣] معناه: يجري لإدراك أجلٍ معيَّن سُمّى له.

ولذلك فسَّر القاضي ﴿إِلَىٰٓ أَجَلِمُسَمَّى﴾ بقوله: إلى منتهى الشَّمسِ إلى آخِرِ السَّنةِ والقمر إلى آخِرِ السَّنةِ والقمر إلى آخِر السَّنةِ والقمر إلى آخِر الشَّهر (١). كما فَسَّر المصنَّفُ ﴿لِأَجَلِمُسَمَّى﴾ [فاطر:١٣] بهذا المعنى؛ لأنَّ مآلَ المعنَيَين إلى واحد.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٥١).

أجلٍ مُسمَّى. ألا ترى أنَّ جرْيَ الشمسِ مُحتصُّ بآخِرِ السَّنة، وجَريَ القَمَرِ بآخِرِ الشَّهر؛ فكلا المَعنيَيْنِ غيرُ نابٍ به موضِعُه. ﴿ ذَلِكَ ﴾ الذي وصف ـ من عجائِبٍ قُدرَقِه وحِكمَتِه التي يَعجَزُ عنها الأحياءُ القادِرُونَ العالِون، فكيفَ بالجهادِ الذي يدعُونَه من دُونِ الله _ إنّها هُو بسببِ أنّه هُو ﴿ الْحَقُ ﴾ الثابتُ إلهيَّتُه، وأنّ مَن دُونَهُ باطِلُ الإلهِيَّةِ ﴿ وَأَنَّ الله هُو الشَّلُوانِ. أو: ذلك الّذي أوحى إليك من هذهِ الآياتِ بسببِ بيانِ أنَّ الله هُو الحَقُّ، وأنّ إلهًا غيرَه باطِلٌ، وأنَّ الله هُو العَليُّ الكَبيرُ عن أنْ يُشرَكَ به.

[﴿ أَلَمْ تَرَأَنَّ ٱلْفُلْكَ تَجْرِي فِى ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ لِيُرِيكُمُ مِّنْ ءَايَنتِهِ ۚ إِنَّ فِى ذَلِكَ لَآيَنتِ لِـُكُلِّ صَبَّارِشَكُورِ ﴾ ٣١]

قوله: (فكيف بالجهاد الذي يدعونه) الجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بمحذوف، وهو العامل في الاستفهام أيضًا؛ أي: فكيف ظنَّكم بالجهاد؟ كقوله تعالى: ﴿فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [الصافات: ٨٧]. وإنها أدخلَ هذا المعنى في مفهوم ذلك الذي هو المبتدأ؛ لاشتمال خبرِه على قوله: ﴿وَأَنَّ مَا يَدَّعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْمَطِلُ ﴾.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أنه هو الحق».

قُرِئَ: «الفُلُك» بضمِّ اللّام، وكُلُّ «فُعْلٍ» يجوزُ فيه «فُعُلُ»، كما يجوزُ في كُلِّ «فُعُلٍ»: «فُعُلُ»، على مذهبِ التّعويضِ. و(بنِعماتِ الله) بسُكُونِ العَينِ، وعينُ «فِعلاتٍ» يجوزُ فيها الفتحُ والكسرُ والسُّكونُ. ﴿فِعَمَتِ ٱللَّهِ ﴾ بإحسانِه ورحمَتِه ﴿صَبَّارٍ ﴾ على بلائِه ﴿شَكُورٍ ﴾ لِنَعْمائِه، وهُما صِفَتا المُؤمِن،

قوله: (قرئ: «الفُلُكُ» بضمِّ اللام) قال ابنُ جِنِّي: وهي قراءة موسى بن الزُّبير، وحكي عن عيسى بن عُمَر أنه قال: ما سُمِعَ «فُعلٌ» بضمِّ الفاء وسكونِ العين إلا وقد سُمِعَ فيه «فُعلٌ» بضمِّ العين إلى مقد يكون هذا منه أيضًا.

قوله: («وبنِعات الله») قال ابنُ جِنّي: «بنِعْمات الله» ساكنة العين، قَرأَها جماعةٌ؛ منهم الأعرجُ (٢).

وقال الزَّجّاجُ: ويقرأ: «بنعُمات الله» بفتح العين وسكونها، وأكثرُ القرَّاءِ: ﴿بِنِعْمَتِ اللهِ ﴾ على الوحدة (٣).

قوله: (﴿صَّبَّادٍ﴾ على بلائه)، الرّاغبُ: الصَّبورُ: القادرُ على الصَّبرِ، والصّبّار: [يقال] إذا كان فيه ضَرْبٌ مِنَ التَّكلُّفِ والمجاهدة. قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَنتِ لِكُلِّ صَبَّارِشَكُورٍ ﴾(٤).

قوله: (وهما صفتا المؤمن) يريد: ما وَردَ من قولهم: «إنَّ الإيمانَ نصفان: نصفٌ صبرٌ ونصفٌ شكرٌ »(٥)؛ لأنَّ التَّكاليفَ أفعالُ وتروكٌ، والتُّروكُ: صَبُرُ عن المألوف، والأفعال: شُكرٌ على المعروف.

⁽١) «المحتسب» (٢: ١٦٩).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ١٦٩).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٠-٢٠١)، واختار أن الأجود هو بكسر النون وتسكين العين.

⁽٤) «مفردات القرآن» ص٤٧٤.

⁽٥) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢: ١٩٢)، والخرائطي في «فضيلة الشكر» ص١٩ مرفوعًا من حديثِ أنس رَضِيَ الله عنه، ولتمامِ الفائدة انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ الزيلعي (٤: ٢٣).

فكأنَّه قال: إنَّ في ذلك لآياتٍ لِكُلِّ مُؤمِن.

[﴿ وَإِذَا غَشِيَهُم مَوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعُوا اللَّه مُغْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا بَعَنْهُم إِلَى الْبَرِ فَمِنْهُم مُعَدِّ وَالْبَرِ فَمِنْهُم مُعَدِّ عَايَدِنَا إِلَا كُلُّ خَتَّ الرِكَفُورِ ﴾ ٣٢]

يرتَفِعُ الموجُ ويتراكَبُ، فيعودُ مثلَ الظُّلَ، والظُّلَّةُ: كُلُّ ما أَظَلَّكَ من جَبَلٍ أو سحابٍ أو غيرِ هِما، وقُرِئَ: (كالظِّلال)، جمعُ ظُلَّةٍ، كقُلّة وقِلال، ﴿فَمِنْهُم مُّقَنَصِدٌ ﴾ مُتَوسِّطٌ في الكُفرِ والظُّلم، خفَّضَ من غُلَوائِه، وانزَ جَرَ بعضَ الانْزِجار. أو: مقتَصِدٌ في الإخلاصِ الدي كانَ عليه في البحر، يعني أنّ ذلكَ الإخلاصَ الحادثَ عندَ الحوف، لا يبقى لأحدِ قطُّ، والمُقتَصِدُ قليلٌ نادِر. وقيل: مُؤمنٌ قد ثبتَ على ما عاهَدَ عليهِ الله في البحرِ.

وروى الزَّجَّاجُ، عن قتادة: أَحَبُّ العِبادِ إلى الله تعالى مَن إذا أُعطي شَكَر، وإذا ابتُلي صَبرَ^(١).

قوله: (فكأنه قال: إنَّ في ذلك لآياتٍ لكلِّ مؤمنٍ) فهو من الكنايةِ المطلوبِ بها نفسُ الموصوفِ؛ نحو: الإنسان حيُّ مستوي القامة، عريضُ الأظفار.

قوله: (مِن غُلُوائه)، الأساس: هو منِّي بغَلْوَةِ سَهمٍ، وتقول: خَفِّضْ مِنْ غُلُوائك، وفَعل ذلك في غُلَواءِ شَبابِه.

المغرب: يقال: غَلا بسهمه غَلْوًا وغالَى به غِلاءً: إذا رمى به أبعدَ ما قَدِرَ عليه (٢).

قوله: (وقيل: مؤمنٌ قد ثبتَ على ما عاهدَ عليه الله في البحر): يريد أنَّ قوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُم ﴾ للتَّفصيلِ، فلا بُدَّ من النَّظَرِ إلى قِسْم آخَرَ غيرِ المقتصد، فإذا جعل ذلك ما ذَلَّ عليه ﴿ وَمَا يَجْحَدُ بِكَايَكِنِنَا ٓ ﴾ قيل: فمنهم مقتصدٌ في الكفر ومنهم جاحِد، وإذا نُظَر إلى غُلْصِين قيل: فمنهم مُقْتصدٌ في الإخلاص ومنهم جاحِد.

فالحاصلُ أنَّ المراد بالمقتصد الكافرُ باعتبارَين: إمَّا متوسط في الظلم والكفرأو متوسط

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠١).

⁽٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ١١١).

والخَتْرُ: أشدُّ الغدر. ومنهُ قولهُم: إنّك لا تَمَدُّ لنا شِبرًا من غدرٍ إلّا مدَدْنا لكَ باعًا من خَتْر، قالَ:

وإنَّكَ لَــو رَأَيْتَ أَبِـا عُمَيْر مَلأَتَ يَدَيْكَ مِنْ غَدْرٍ وخَتْرٍ

[﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ وَٱخْشَوَا يَوْمَا لَا يَجْزِع وَالِدُّ عَن وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودُ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِ وَشَيْئًا إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقَّ فَلَا تَغُرَّنَكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَ وَلَا يَغُرَّنَكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴾ ٣٣]

﴿ لَا يَجْزِى ﴾ لا يقضِي عنهُ شيئًا، ومنهُ قيل للمُتقاضِي: المُتجازِي، وفي الحديثِ في جَذَعةِ ابنِ نِيَار: «تجزِي عنكَ ولا تَجزِي عنْ أحدِ بعدَك»، وقُرِئَ: (لا يُجزئ)؛ لا يُغني. يُقال: أجزأتُ عنكَ جَزَأً فُلان. والمعنى: لا يُجزي فيه، فحُذِف. ﴿ ٱلْغَرُورُ ﴾ الشَّيطان. وقيل: الدُّنيا، وقيل: تمنيِّكُم في المعصِيةِ المغفِرة. وعن سعيدِ بنِ جُبيرٍ رَضِيَ الله الشَّيطان. وقيل: الدُّنيا، وقيل: قِبلُ في المعصيةِ، ويتمنى على الله المغفرة. وقيل: فِكرُك عنه: الغِرَّةُ بالله: أن يتهادى الرَّجُلُ في المعصيةِ، ويتمنى على الله المغفرة. وقيل: فِكرُك

في الإخلاص الذي كان عليه في البحر.

وقيل: المقتصد: المؤمِنُ الثَّابتُ على ما عاهد الله عليه في البحر.

قوله: (وإنَّكَ لو رأيتَ أبا عُمَير، مَلأَتَ يَدَيْكَ مِنْ غَدْرٍ وَخَتْرٍ)(١)، وهو عبارةٌ عن خُصولهِ بالغادِرِ المبالِغ في غَدْرِه، وبمَنْ كلَّه غَدْرٌ؛ كقولك: هذا ما حَصَّلَتْ يَداك. وقيل: من عَدَّ خَصائلَ أحدٍ بأصابعِ يَدَيه، يقبض بكلِّ خصلة أُصبَعةً من أصابعِها، فإذا بلغ العَشْرَ قَبضَ على أصابع يَدَيه أَجعَ. يعني أنه عَدَّ في أبي عُميرٍ عَشْرًا من الأخلاق الذَّميمة، وهو متكلَّف.

قوله: (في جَذَعةِ ابنِ نِيَارٍ (٢)) تقدم في «البقرة» حديثُه بتمامِه.

⁽١) البيت لعمرو بن مَعْدِيْ كَرِبْ. انظر: «الأغاني» (١٥: ٣٠٣).

⁽٢) هو أبو بردة بن نيار، واسمه: هانئ.

لحَسَناتِك ونسيانُك لسيِّئاتِك غِرَّةٌ. وقُرِئ بضم الغَينِ، وهُو مصدرُ غَرَّهُ غُرورًا، وجُعِلَ الغُرورُ غارًا، كما قيل: جَدَّ جِدُّه. أو: أُريدَ زينةُ الدُّنيا لأنّها غَرور. فإن قلتَ: قولُه: ﴿ وَلَا مَوْلُودٌ هُو جَازٍ عَن وَالِدِهِ شَيْئًا ﴾ واردٌ على طريق من التَّوكيدِ لم يَردْ عليهِ ما هُو معطوفٌ عليه. قلتُ: الأمرُ كذلك؛ لأنّ الجُملة الاسميَّة آكدُ من الفِعلِيّة، وقد

قوله: (وقرئ بضمِّ الغَيْن) قال ابن جِنِّي: وهي قراءة سياك بن حرب، والغَرورُ: الاغْتِرارُ؛ أي: لا يَعْرنَّكم اغْتِرارُكم وتَمَادي السَّلامةِ بكم (١).

الراغب: يقال: غَرَرْتُ فلانًا: أصبْتُ غِرَّته ونِلْتُ منه ما أريده، فالغِرَّةُ: غفلة في الميقظة، والغِرارُ: غَفْلةٌ مع غَفوة، وأصلُ ذلك من الغُرِّ، وهو الأثرُ الظّاهرُ من الشيء، ومنه غُرَّةُ الفَرسِ، وغَرُّ الشَّوب: أثرَّ كَسْرهِ، وقيل: اطْوِهِ على غَرِّه(٢)، وغَرَّه كذا غُرورًا، كأنَّما طواه على غَرِّه، والغَرورُ: كُلُّ ما يَغُرُّ الإنسانَ مِنْ مالٍ وجاهٍ وشهواتٍ وشيطانٍ، وقد فُسِّر بالشَّيطانِ لأنَّه أَخْبِثُ الغارِّين (٣).

قوله: (واردٌ على طريقٍ من التَّوكيدِ لم يَرِدْ عليه ما هو معطوفٌ عليه) قال صاحب «التقريب»: لكون الجملةِ اسميَّة، ولفظ ﴿هُوَ ﴾ و﴿مَوْلُودٌ ﴾ والتصريح بلفظ ﴿مَنْتُا ﴾ فيه ولفظ ﴿جَاذٍ ﴾ مع أن قوله: هو يجزي لا يخرجها عن الاسميَّة، وأنَّ العُمومَ في ﴿مَوْلُودٌ ﴾ بملاصَقةِ النَّفي (٤) وفي ﴿وَالِدُ ﴾ بسياق النَّفي، وأنَّ الثّاني مسبوق بـ «ما» وهو عدمُ إغناءِ الوالدِ عن ولدِه، وأنه كان مكررًا، إذ ربها يفهم العقل من الأول الإقناط، ويقيس عليه

أَنُسٌ غرائرُ ما هَمَمْنَ بريبةٍ كظباءِ مكّة صيدُهنّ حرامُ

^{(1) «}المحتسب» (۲: ۱۷۲).

 ⁽۲) قال ابن جني في «المحتسب» (۲: ۱۷۲): وحَدَّثني بعضُ أصحابنا قال: دفعَ البَرِّازُ إلى رُؤبَةَ ـ يعني
 ابن العجّاج ـ ثوبًا منشورًا لينظرُ إليه، فرده وقال له: اطوه على غَرِّه، أي: أعِدْهُ إلى مطواه، وقال:

انتهى.

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٦٠٣.

⁽٤) في النسخة «ف»: البَغي. وهو تصحيف.

انضمَّ إلى ذلك قولُه: ﴿هُوَ ﴾ وقولُه: ﴿مَوْلُودٌ ﴾، والسَّببُ في مجيبِه على هذا السَّنَن: أنَّ الْجُطابَ للمُؤمِنينَ وعِلْيَتِهم؛

عكسه بجامع عدم إغناء الغير عن الغير، فيَرِدُ النَّاني كَأَنَّه مفهومٌ مَرَّتين، وانفرادُ الثَّاني بتأكيدٍ أو بالسَّلامةِ عن مخالَفتين للأصلِ أو عن ممتنع؛ لأنَّ لفظَ ﴿شَيْعًا ﴾ إن لم يُضْمَرْ في الأَوَّلِ لَزِمَ اللَّاني؛ لأنَّ الإضهارَ خِلافُ الأصلِ، وتأخير الدّال عليه أيضًا خلافُ الأصل، وإن أُضْمِرَ بلا قَرينةٍ لَزِمَ الثَّالثُ.

وقلت: إذا لم يضمر كان آكد؛ لأنَّه حينتُذِ مِنْ بابِ: فلانٌ يعطي ويَمنعُ؛ أي: لا يَصْدُرُ من الوالد حقيقةُ الإِجزاءِ عن المولودِ، على أنَّ المعنى على الإضهار بقرينةِ الآتي وقوله تعالى: ﴿ يَوْمًا لَا جَزِى نَفْشُ عَن نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ [البقرة: ٤٨].

وقوله(١): «لزم مخالفةُ الأصْلِ»، فيقال: مخالفةُ الأصلِ وسلوكُ العُدولِ عن مقتضى الظّاهرِ دَأْبُ المؤخرين من البُلَغاءِ، فإنَّهم إذا ظَفِروا بذلك لم يُعرِّجوا إلى ما سِواهُ، ألا ترى إلى قول عُرْوةَ:

عَجبتُ لهم إذ يَقتلونَ نُفوسَهم ومقتلُهم عندالوغي كانَ أعذَرا(٢)

أي: نفوسهم عند السِّلْم. وقول الآخر:

نحنُ بِمَا عَــندَنا وأنتَ بَهَا عَندَك راضٍ والرَّأيُ مُحْتلِفُ (٣)

وكم ترى لهما نظائر وشواهد في التنزيل.

قوله: (وعِلْيتِهم) الأساس: وهو من عِلْيَةِ النَّاسِ، جمعُ عَليَّ.

⁽١) أي: قول صاحب «التقريب».

⁽٢) سبق تخريجه.

⁽٣) لعمرو بن امرئ القيس الأنصاري، كما في «خزانة الأدب» (٤: ٢٧٥)، وعزاه سيبويه في «الكتاب» (١: ٧٥) لقيس بن الخطيم، والأولُ هو الأشْبَه بالصواب.

قُبِضَ آباؤُهُم على الكُفرِ وعلى الدِّينِ الجاهليّ، فأُريدَ حسْمُ أطاعِهم وأطاعِ النّاس فيهم: أن ينفَعُوا آباءَهُم في الآخرة، وأن يشفَعُوا هُم، وأن يُغنُوا عنهُم من الله شيئًا؛ فلذلك جِيءَ به على الطَّريقِ الآكدِ. ومعنى التوكيدِ في لفظِ المولُود: أنّ الواحدَ منهُم لو شفعَ للأبِ الأدنى الذي وُلِدَ منه، لم تُقبَلْ شفاعتُه، فضلًا أن يشفَعَ لمن فوقَهُ من أجدادِه؛ لأنّ الولدَ يقعُ على الولدِ وولدِ الولد؛ بخلافِ المولُودِ فإنّه لمن وُلِدَ منك.

قوله: (قُبِضَ آباؤُهم على الكُفرِ...، فأُريد حَسمُ أطهاعِهم)، الانتصاف: هذا الجواب يَتوقَّفُ على أنَّ الخطابَ للموجودِين حينئذِ، والصَّحيحُ أنَّه عامٌّ لهم ولكلِّ مَنْ ينطلقُ عليه اسمُ النَّاسِ، والجوابُ الصَّحيحُ: أنَّ الله أوجبَ على الأبناءِ برَّ الآباءِ، وقرنَ النَّهي عن عقوقها بالشِّركِ، وأوجبَ على الولدِ كفاية أبيه، فقطعَ هاهنا وَهْمَ الوالدِ عن أنْ ينفعَه وَلدُه في الآخرة كها كان في الدُّنيا، فلها كان جزاءُ الولدِ عن الوالد مظنَّةَ الوقوعِ مطلوبًا في الدنيا كان حَقِيقًا بتأكيد النفي (١).

وقال الإمام: الابنُ مِنْ شأنِه أن يكون جازيًا عن والدِه لما له عليه من الحقوق، والوالد يجزي لما فيه من الشَّفقةِ، وليس الثَّاني كالأوَّلِ(٢).

قوله: (لأنَّ الولدَ يقعُ على الولدِ وولدِ الولدِ): قال الإمامُ الرّافعيُّ في «الشَّرح الكبيرِ»: إذا قال القائل: وقَفتُ هذا على أولادي هل يدخلُ فيه أولادُ الأولادِ؟ فيه وجهان؛ أصحُها: لا؛ لأنَّ الولد يقع حقيقة على ولد الصُّلْب.

ألا تـرى إلى أنه لا يَنتظمُ أن يُقـال: ليس هذا ولدُه وإنَّما هو وَلدُ وَلَدِه. والثَّاني: نعم؛ لقوله تعالى: ﴿ يَنَبَنِي ءَادَمَ ﴾ [الأعراف:٢٦](٣).

قال صاحب «المغرب»: يقال للصغير: مَوْلودٌ، وإن كان الكبيرُ مولودًا أيضًا لقُربِ

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۳: ٤٠٥).

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٤٣).

⁽٣) «الشرح الكبير» للرافعي (١١:١٥).

[﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُ، عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّكُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْشُ مَّاذَا تَكْسِبُ غَذًا وَمَا تَدْرِي نَفْشُ بِأَيِّ أَرْضِ تَمُوتُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيثُ خَبِيرً ﴾ ٣٤]

رُوِي: أنَّ رَجُلًا من مُحَارِبٍ وهو الحارث بنُ عمرِو بنِ حارثةَ أتى رسولَ الله عليه فقال: «يا رسولَ الله أخبِرني عنِ السّاعةِ متَى قيامُها؟ وإنّي قد ألقيتُ حياتِي في الأرضِ وقدْ أبطأتْ عنَّا السهاءُ، فمتَى تُمطِرُ؟ وأخبرني عنِ امرأتِي فقدْ اشتملتْ ما في بطنِها، أذكرُ أمْ أنثى؟ وإنّي علِمْتُ ما عَمِلْتُ أمسِ، فها أعملُ غدًا؟ وهذا مولدِي قد عرفتُه، فأينَ أموتُ؟ فنزلَتْ». وعن النبي عليه: «مفاتحُ الغيبِ خسٌ» وتَلا هذهِ الآيةَ. وعنِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ الله عنهُما: من ادَّعى علمَ هذهِ الخمسةِ فقدْ كَذَب، إيّاكُم والكَهانة؛

عهده من الولادة، كما يقال: لَبَنُّ حليبٌ، ورُطَبٌ جنيٌّ: للطريّ منهما(١).

قوله: (فقد اشتملتْ ما في بطنها)، الجوهري: والشَّمَل بالتحريك: مصدر قولك: شَمِلَتْ ناقتُنا لِقاحًا من فَحْلِ فلانٍ، تَشمَلُ شَمَلًا: إذا لَقِحَتْ.

الأساس: شَمِلَهم الخير شُمولًا، وأنا مشمولٌ بنعمةِ الله، ويُروى: اشتَمَلت على ما في بطنها. الأساس: واشتَمَلَ به الشَّمْلةَ، والرَّحِمُ مُشتمِلةٌ على الوَلَدِ.

قوله: (**إيَّاكم والكهانةَ)^(٢)، ابنُ الأث**ير: الكاهن الذي يتعاطى الخبَر عن الكائنات في مستقبَل الزَّمانِ ويدَّعي معرفةَ الأسرارِ^(٣).

قالَ الزَّجّاجُ: فمَنِ ادَّعي أنَّه يعلم شيئًا مِنْ هذه فقد كَفَرَ بالقرآنِ العظيمِ؛ لأنَّه خالفه (٤).

⁽١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٣٧٠).

⁽٢) لم أجده بهذا اللفظِ مسندًا عن ابن عباس. لكن قد ذكر الإمام السيوطي من طريق الخطيب البغدادي عن ميمون بن مهران قال: قلتُ لابن عباسٍ: أوصِني، قال: أوصيك بتقوى الله، وإيَّاك وعلمَ النجوم فإنه يدعو إلى الكهانة. انتهى من «الدر المنثور» (٣: ٣٣٠).

⁽٣) «النهاية في غريب الحديث» (٤: ١٨٦).

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٢).

ولقد روينا عن البخاريِّ ومسلم والتَّرمذيِّ، عن مَسْروقِ، عن عائشةَ رضي الله عنها أُمَّها قالت له: من حدَّثك أَنَّه يعلم ما في غد فقد كَذَبَ، ثم قرأت: ﴿وَمَاتَدْرِى نَفْسُ مَّاذَا تَحْسِبُ غَدًا﴾(١).

قوله: ﴿عِندَهُ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ أيَّانُ مُرساها ﴿وَيُنَزِّكُ ٱلْغَيْثَ ﴾ في إبّانه) مُؤذِنٌ بأن «يُنزِّل» عطفٌ على الظَّرفِ مع فاعله.

قال أبو البقاء: هذا يدل على قوّة شبهِ الظّرفِ بالفعلِ؛ لأنه عَطَفَ «يُنزِّل» على «عنده»(٢).

قال صاحب «الكشف»: جاء بالظرف وما ارتفع به، ثم قال: ﴿وَيُنَزِلُ الْغَيْثَ ﴾، فعَطَفَ الجملةَ على الجملةِ، ومثلُه: ﴿ فُتَنقِيكُمْ مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنْفِعُ ﴾ [المؤمنون:٢١]، فصدَّر بالفعل والفاعل، ثم عَطَفَ بالظَّرفِ وما ارتفع به (٣).

قال الحماسي:

نُقاسمهم أسيافَنا شَرَّ قِسْمةِ فَفيناغُواشيها وفيهم صدورها (٤)

فصدَّر بالفعل والفاعل، ثم أتى بالظَّرفِ وما ارتَفَع به.

ويجوز أن يكون التَّقديرُ: وأنْ يُنزِّلَ الغيثَ؛ أي: عندَه عِلْمُ السَّاعةِ وإنزالُ الغيثِ، فحَذَفَ «أَنْ» كقوله: أَحْضُرُ الوغي. تَمَّ كلامُه. وكذلك قولُه: ﴿وَيَعَلَمُ مَافِي ٱلْأَرْحَامِ ﴾ عَطْفٌ عليه.

وأمَّا قولُه: ﴿وَمَاتَدْرِى نَفْشُ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَاتَدْرِى نَفْشُ بِأَيِّ أَرْضِ تَمُوتُ ﴾ فمعطوفان على الجرِّ مِنْ حيث المعنى بأنْ يَجعلَ المنفيَّ مثبَتًا، وأنْ يُقالَ: يَعلَمُ ماذَا تكسب كُلُّ نفسٍ

⁽١) أخرجه البخاري (٤٨٥٥)، ومسلم (١٧٧٠)، والترمذي (٣٠٦٨).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٦).

⁽٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٦٠).

⁽٤) البيت لجعفر بن عُلبة الحارثي. انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٠٤).

......

غدًا، ويَعلمُ أَنَّ كُلَّ نفسٍ بأي أرضٍ تموت ومثلُه جائزٌ في الكلام إذا رُوعِيَت نُكَتُه، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَتَلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْتَكُمْ أَلَا تُشْرِكُواْ بِهِ عَسَيْنًا ۖ وَبِالْوَلِدَيْنِ إِحْسَدَنَا ۗ ﴾ [الأنعام:١٥١] الآيات.

قال المصنِّفُ: لَمَّا وَردت هذه الأوامرُ مع النَّواهي وتقدَّمهُنَّ فِعلُ التَّحريم واشتَركْنَ فِي الدُّخولِ تحت حُكْمِه، عُلِمَ أنَّ التَّحريمَ راجعٌ إلى أَضْدَادِها، وهي الإساءةُ إلى الوالدَين، وبَخْسُ الكيل، وتَرْكُ العَدْلِ.

فإن قلت: كيف التَّوفيقُ بين هذه الآية وبين تفسيرها عن سَيِّدِ المرسلِين ﷺ على ما روينا في «صحيح البخاريِّ»، عن ابن عمر، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مفاتيحُ الغَيْبِ خُمْسٌ» ثم قرأ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِّكُ الْغَيْثَ ﴾ (١) الآية.

وفي رواية: «مفاتيح الغيبِ خُسٌ لا يعلمُها إلا الله: لا يَعلمُ أحد ما يكونُ في غدِ إلا الله، ولا يَعلمُ أحدٌ ما يكون في الأرحام إلا الله، وما تَعلمُ نفسٌ ماذا تَكْسِبُ غدًا، ولا تدري نفس بأيِّ أرضٍ تموتُ، وما تدري نفسٌ متى يجيء المطر»(٢) وما وردَ في الحديثِ المشهورِ في: «خمسٌ لا يعلمهنَّ إلّا الله»، فإنّه صلواتُ الله عليه أدخلَ كلّهن في علم الغيب على (٣) سبيلِ الحصر، فأين أداةُ الحصرِ، وإذا عطفَ «يُنزِّل» على الظرف خرج عن أن يكونَ مِنْ جلةِ العلوم فضلًا عن أنْ يكونَ مِنْ عِلْم الغيبِ؟

قلت - وبالله التوفيق -: أما دلالة التركيب على الحصر فقد مرَّ غيْرَ مرَّةٍ عن المصنف أنَّ اسمَ الله الجامع إذا وقع مسندًا إليه ثم يبنى عليه الخبر على إرادة تُقوِّي الحُكْمَ أفاد تخصيصًا البتَّة. وهذا المقامُ ممّا يجب أن يُحتَجَّ به على صِحَّةِ مذهبِه، وإنَّما خولف بين ﴿عِندَهُ,عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ وبين ﴿وَيَعَلَمُ مَافِي ٱلْأَرْحَامِ ﴾ ليدلَّ في الأوَّلِ على مزيد الاختصاص وفي الثّاني على الاستمرار بحسب تجدُّدِ المتعلقات مع الاختصاص.

⁽١) أخرجه البخاري (٤٧٧٨).

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٦٩٧).

⁽٣) اضطرب هذا الموضع في (ح) اضطرابًا ملحوظًا، فكان التعويل على (ط) و(ف).

فإنّ الكَهانة تدعُو إلى الشّركِ، والشّركُ وأهله في النّار. وعنِ المنصُورِ أنّه أهَمّهُ معرِفةُ مُدَّةِ عُمُرِه، فرأى في منامِه كأنّ خيالًا أخرجَ يدَهُ من البَحْرِ وأشارَ إليه بالأصابع الخَمْس، فاستفتى العُلهاء في ذلك، فتأوَّلُوها بخمسِ سِنينَ، وبخمسةِ أشهُر، وبغير ذلك، حتى قالَ أبو حنيفة رجمهُ الله: تأويلُها أنّ مفاتِحَ الغيبِ خمسٌ لا يعلَمُها إلّا الله، وأنّ ما طلَبْتَ معرِفته لا سبيلَ لك إليه. ﴿عِندَهُ عِلْمُ ٱلسّاعَةِ ﴾ أيّان مُرساها ﴿وَيُعَلِّرُكُ ٱلْعَيْثُ ﴾ في معرِفته لا سبيلَ لك إليه. ﴿عِندَهُ عِلْمُ ٱلسّاعَةِ ﴾ أيّان مُرساها ﴿وَيُعَلَمُ مَافِ ٱلْأَرْحَامِ ﴾ أذكر أم إبّانِهِ من غيرِ تقديم ولا تأخير، وفي بلدٍ لا يتجاوَزُه به ﴿وَيَعَلَمُ مَافِ ٱلْأَرْحَامِ ﴾ أذكر أم أنى، أتامٌ أم ناقِصٌ، وكذلك ما سوى ذلك من الأحوالِ ﴿وَمَاتَدْدِى نَفْشٌ ﴾ برّةٌ أو

وأمّا دلالة ﴿ وَيُنَزِّكُ الْغَيْثَ ﴾ على عِلْمِ الغَيبِ، فمِنْ حيثُ دلالةُ المقدورِ المُحْكَمِ المُتيقَّنِ على العِلْمِ الشّاملِ، هذا على تقديرِ أَنْ يُعطَف «يُنَزّل» على الظَّرْفِ، وأمّا إذا عطف على ﴿ السَّاعَةِ ﴾ المضافِ إليها، فيكون «يعلم» وما عُطِفَ عليه مَسُوقًا على المضاف والمضاف إليه، يعني: عنده عِلْمُ السّاعةِ وإنزال الغيثِ، وعنده عِلْمُ ما في الأرحام وعِلْمُ ماذا تكسب كُلُّ نفسِ غدًا. هذا على تقدير حذف «أن» كما مَرَّ، فإفادة الحصر إذن من تقديم الخبر على المبتدأ.

فإن قلت: ما تلك النُّكتةُ التي دَعَتْ إلى العدول عن المُثْبتِ إلى المَنْفِيِّ في قوله: ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْشُ ﴾؟

قلت: هي أنَّ في نفي الدِّرايةِ المخصوصة وتكريرها واختصاصها بالذِّكْرِ دون العِلْمِ لِيها فيها من معنى الحِيلةِ والحِداعِ، وفي تكريرِ النَّفْسِ وتنكيرها وإيقاعها في سياق النَّفي وتخصيصِ ما هو من خويصّةِ كُلَّ نَفْسِ الدلالةَ على أنَّ النَّفْسَ إنْ لم تَعرفْ ما يُلْصَقُ بها ويَخْتَصُّ بها وإن أَعْمَلَت حِيلَتها، ولا شيء أَخَصُّ بالإنسان من كَسْبِه (١) وعاقبتِه، فإذا لم يكن له طريق إلى معرفتها كان من معرفةِ ما عَداهما أبعدُ، أعني: من معرفة وقتِ السّاعةِ، وإبَّانِ إنزالِ الغيث، ومعرفةِ ما في الأرحام.

قوله: (في إيّانه) الجوهري: إبّان الشيء ـ بالكسر والتَّشديد ـ: وقته.

⁽١) في (ط): «نفسه».

فاجِرةٌ ﴿ مَاذَا تَصَّيِبُ غَدًا ﴾ من خير أو شرّ، ورُبّها كانتْ عازمةً على خير فعملتْ شرّا. وعازِمةً على شرّ فعمِلتْ خيرًا ﴿ وَمَاتَدْرِى نَفْشُ ﴾ أينَ تَمُوتُ، ورُبّها أقامتْ بأرضٍ وضَربتْ أوتادَها وقالتْ: لا أبرَحُها وأَقبَرُ فيها، فترَمي بها مَرامِي القدرِ حتّى تموت في مكانٍ لم يخطُرْ ببالها، ولا حَدَّثَتُها به ظُنُونُها. ورُوِي أنّ مَلَكَ الموتِ مرّ على سُليهانَ فجعل ينظُرُ إلى رجُل من جُلسائِه يُديمُ النَّظرَ إليه، فقال الرَّجُلُ: مَن هذا؟ قال: مَلَكُ الموت، فقال: كأنَّه يُريدُني؟ وسألَ سُليهانَ أن يَحمِلُهُ على الرِّيح، ويُلقِيه ببلادِ الهِنْدِ، فَقَعل، ثُمَّ قالَ مَلَكُ الموتِ لسُليهانَ: كان دوامُ نظري إليه تعَجُّبًا منه؛ لأني أُمِرتُ أن أفغيل، ثُمَّ قالَ مَلَكُ الموتِ لسُليهانَ: كان دوامُ نظري إليه تعَجُّبًا منه؛ لأني أُمِرتُ أن أقبِضَ رُوحَهُ بالهِندِ وهُو عِندَك. وجَعَلَ العِلْمَ لله والدِّرايةَ للعبد؛ لما في الدِّرايةِ من معنى الخَيْلِ والحِيلةِ. والمعنى: أنّها لا تعرفُ وإنْ أعمَلَتْ حِيلَها ما يَلْصَقُ بها ويَخْتَصُّ معنى الخَيْلِ والحِيلةِ. والمعنى: أنّهَا لا تعرفُ وإنْ أعمَلَتْ حِيلَها ما يَلْصَقُ بها ويَخْتَصُّ معنى الخَيْلِ والحِيلةِ. والمعنى: أنّهَا لا تعرفُ وإنْ أعمَلَتْ حِيلَها ما يَلْصَقُ بها ويَخْتَصُّ معنى الخَيْلِ والحِيلةِ. والمعنى: أنّهَا لا تعرفُ وإنْ أعمَلَتْ حِيلَها ما يَلْصَقُ بها ويَخْتَصُّ معرفَتِها، كان من معرفةِ ما عداهُما أبعدَ. وقرئ: (بايَّةِ أرضٍ). وشبَّه سيبَوَيهِ تأنيث معرفَتِها، كان من معرفةِ ما عداهُما أبعدَ. وقرئ: (بايَّةِ أرضٍ). وشبَّه سيبَويهِ تأنيث (أيِّ) بتأنيثِ «كُلُّ» في قولِهم: كُلَّتُهُنَّ.

قوله: (أو أقبرُ فيها) أي: إلى أن أُقْبَرَ فيها، ويروى: «وأقبر فيها» بالواو.

قوله: (مَرامِي) جمع مِرْماة، وهي السِّهام.

المغرب: المِرْماة: سَهْمُ الهَدفِ(١).

قوله: (من معنى الْخَتْلِ)، الجوهريُّ: خَتَلَهُ وخاتَلَهُ؛ أي: خادَعَه.

المُطرِّزي: المُداراة: المُلاطفةُ والمُلايَنةُ، وأصلُها المُخايلةُ، من: دَرَيتُ الصَّيدَ وأَدْرَيتُه: إذا خَتَلتُهُ، ومنه الدِّرايةُ، وهي العلم مع تكلُّفٍ وحِيلةٍ، ولهذا لم يُجيزوا اسم الدَّاري على الله سبحانه وتعالى.

قوله: (ولا يتخطاها)، الأساس: أخطأ المطرُ الأرضَ: لم يُصِبْها، وتخاطأَتْه النَّبْلُ: تجاوزَتْه. قوله: (وشبه سيبويه تأنيث «أيّ» بتأنيث «كل» في قولهم: كُلَّتُهُنّ)، لأن «أيّاً» اسمٌ

⁽١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٣٤٩).

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأً سُورَة لُقهانَ كانَ له لقهانُ رفيقًا يومَ القيامةِ وأُعطيَ مِنَ الحسناتِ عشرًا عشرًا بِعَدَدِ مَنْ عَمِلَ بالمعرُوفِ ونهى عنِ المُنكر».

مبهمٌ لازمةُ الإضافة، كالكل، فإذا جيء بالتاء فحقُها أن تنقطع عن الإضافة، لئلا يتصل من المضاف والمضاف إليه، كقول بعضهم: أيةً سلكوا، فشبهت بقولهم: كُلتهن، وجمعت بين الإضافة والتاء(١).

تمَّتِ السُّورةُ، والحمد لله وحده.

* * *

⁽١) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

سورة السجدة

مكيّة، وهي ثلاثون آية، وقيل: تسع وعشرون

بشيب بالغالجيز التجيز التحيين

[﴿ الْمَرَ * تَنْ الْ الْصَحَتَابِ لَا رَبْبَ فِيهِ مِن رَّبِ الْمَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ اَفْتَرَانَهُ بَلْ هُوَ الْمَالَةِ مِن رَّبِ الْمَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ اَفْتَرَانَهُ بَلْ هُوَ الْمَالَةُ مِن رَّبِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْ تَذُونَ ﴾ ١-٣]

﴿ الْمَرَ ﴾ على أنَّها اسمُ السُّورةِ مبتدأُ خبرُه ﴿ تَنِيلُ ٱلْكِتَبِ ﴾، وإن جعلتَها تَعدِيدًا للحُروفِ ارتَفَعَ ﴿ تَنِيلُ ٱلْكِتَبِ ﴾ بأنَّه خبرُ مُبتداٍ محذُوف: أو هُو مُبتدأُ خبرُه ﴿ لا للحُروفِ ارتَفَعَ ﴿ تَنِيلُ ٱلْكِتَبِ ﴾ بأنَّه خبرُ مُبتداٍ محذُوف: أو هُو مُبتدأُ خبرُه ﴿ يَنْ يَتِ الْمَعْلَمِينَ ﴾ و﴿ لا رَبِّ فِيهِ ﴾ رَبِّ الْمَعْلَمِينَ ﴾ و﴿ لا رَبِّ فِيهِ ﴾ اعتِراضٌ لا محل له. والضّميرُ في ﴿ فِيهِ ﴾ راجِعٌ إلى مضمونِ الجُملةِ، كأنَّه قيل: لا ريبَ في ذلك، أي في كونهِ مُنزَّلًا مِن ربِّ العالَمِينَ، ويَشْهَدُ لوَجَاهَتِهِ قُولُه: ﴿ أَمْ

سورة السجدة

مكية، وهي ثلاثون آية، وقيل: تسع وعشرون آية^(١)

قوله: (ويَشهدُ لِوَجاهِتِه)، الأساس: رجلٌ وجيهٌ بيّنُ الوَجاهة، وله جاهٌ وحُرمَة؛ أي: يؤيّد أنَّ الوَجْه في الإعراب هذا الأخير تَعقيبُه بقولِه: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ اَفْتَرَنَهُ ﴾، وبقوله: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ اَفْتَرَنَهُ ﴾، وبقوله: ﴿ بَلْ هُوَ الْمَحْقُ مِن رَبِّكَ ﴾.

⁽١) قوله: «وقيل: تسع وعشرون آية» سقط من (ط).

يَقُولُونَ أَفْتَرَنَدُ ﴾ لأنَّ قولهم: هذا مُفترًى، إنكارٌ لأَنْ يَكُونَ من ربِّ العالمَين، وكذلك قولُه: ﴿ بَلْ هُو اَلْحَقُ مِن رَبِّ كَ وما فيه من تقريرِ أنّه من الله، وهذا أسلوبٌ صحيحٌ عُكم: أثبَتَ أوّلًا أنّ تنزيلَه من ربِّ العالمين، وأنّ ذلك ما لا ريبَ فيه، ثمّ أضربَ عن ذلك إلى قولِه: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ اَفْتَرَبَهُ ﴾ لأنّ ﴿ أَمْ هَى المُنقَطِعةُ الكائنةُ بمعنى (بل) والهمزة، إنكارًا لقولِهم وتعجيبًا منه لظّهُورِ أمرِه في عجزِ بُلَغائِهم عن مِثلِ ثلاثِ آياتٍ منه، ثُمّ أضربَ عنِ الإنكارِ إلى إثباتِ أنّه الحقُّ من ربّك. ونظيرُه أن يُعلِّلُ العالمُ في المسألةِ بعلةٍ صحيحةٍ جامِعة، قد احترزَ فيها أنواع الاحتراز، كقولِ المُتكلِّمِين: النَّظرُ أَوْلُ الأَفعالِ الواجبةِ على الإطلاقِ الّتي لا يَعرى من وُجُوبِها مُكلَّف، ثُمّ يُعتَرَضُ أَوّلُ الأفعالِ الواجبةِ على الإطلاقِ الّتي لا يَعرى من وُجُوبِها مُكلَّف، ثُمّ يُعتَرضُ

قوله: (وهذا أسلوبٌ صَحيحٌ مُحكم)؛ لحصول التَّرقِّي في كونه ﴿مِن رَّبِ ٱلْعَلَمِينَ﴾. أما الجملة الأولى: فبالتَّصريح وتوكيدُها بالجملة المُعتَرضة، وأمّا الثانية : فلأنَّ الإنكارَ البليغَ والإضرابَ عن الأوَّل يدلُّ على أنَّهم قد أظهروا أمرًا غريبًا يجب أن يُقضى منه العجب، وهو أنَّ أقلَ سورةٍ منه إذا كان معجوزًا عنه؛ فكيف يُقال لمثلهِ: إنه مفترًى، ولهذا قال: «تعجيبًا منه لظهور أمرِه». وأما الثالثة فلتصريح ﴿بَلَ ﴾ وتعريفِ ﴿ أَلْحَقُ ﴾ الذي هو الخبرُ بلام الجنسِ، وتخصيصُ لفظِ ﴿ ٱلْحَقُ ﴾.

وأمّا التخصيصُ بعد التّعميم؛ أعني: ﴿رَبِّكَ ﴾ و﴿ رّبِّ ٱلْمَنلَمِينَ ﴾ فللتّخلص إلى إثبات نبوّته على والإيذانِ بأنَّ المنزَّل الكائن من جهة مالكِ العالمينَ ومدبّرِ أمورِ المخلوق اتِ كلِّها هو الثابتُ من جهة من هو مالِكُك ومُدبِّر أمرِكَ خاصةً، فدلَّ التخصيصُ بعد التَّعميم على عِظَم شأنِه عَلَيْ ، ثم التَّصريحُ باسم الذاتِ والحضرة الجامعةِ، وإثبات الخالقيَّة والمدبريَّة بعد الحُّكم بإنزال هذا القرآنِ، دلَّ على تعظيم شأنِ هذا المُنزَّلِ والمُنزَّلِ عليه، كأنَّه قيل: هو الحقُّ من ربِّك ذلك الذي خَلق السَّهاواتِ والأرضَ، ثمّ استوى على العرش، فهو من باب تَرتُّبِ الحُكم على الوَصْف.

قوله: (النَّظُرُ أوّل الأفعال الواجبة) إلى آخره. قال نجمُ الدِّين الخوارزميُّ في كتاب

عليه فيها ببعضِ ما وقَعَ احتِرازُه منه، فيردُّه بتلخيصِ أنَّه احترزَ مِن ذلك، ثمّ يعودُ إلى تقريرِ كلامِه وتمَشِيَتِه. فإن قلتَ: كيفَ نَفى أن يُرتابَ في أنّه من الله، وقد أثبَتَ ما هُو أَطَمُّ من الرِّيبِ، وهو قولهُم: ﴿أَفْتَرَنْهُ ﴾؟ قلتُ: معنى ﴿لَارَيْبَ فِيهِ ﴾: أنْ لا مَدخَلَ للرَّيبِ في أنّه تنزيلُ الله: لأنَّ نافي الرَّيبِ وتميطَه معه لا ينفكُّ عنه؛ وهُو كونُه مُعجِزًا للبَشرِ، ومِثلُه أبعدُ شيءٍ من الرَّيبِ.

«الصَّفوة»: النَّظَرُ أول الواجباتِ؛ لأنَّ سائرَ^(۱) الواجباتِ الشَّرَعيّـةِ فرعٌ على معرفة الله بتوحيدِه وعَدْلِه، ومعرفتُه فرعٌ على النَّظَرِ، فكان النَّظرُ مقدَّمًا على الكلِّ.

فإن قيل: رَدُّ الوديعةِ، وقضاءُ الدَّين، وتَرْك الظُّلم، وشُكر نِعَم العبادِ: واجبةٌ عند كمال العَقْل، فلمْ يكنِ النَّظرُ أوَّلَ الواجبات؟

قلنا: نحن لا ندَّعي ذلك على الإطلاق، ولكنّا نقول: النَّظرُ أولُ الأفعالِ الواجبةِ المقصودةِ التي لا يَنفكُ عنها كلُّ عاقلٍ، وبهذه القُيودِ اندفَعَ جميعُ النُّقوضِ لانتفائها.

وقلت: أمّا تنزيلُ الآيةِ على كلام المصنّفِ فهو أن يُقالَ: أنَّ أصل المَسألةِ: الم ذلك الكتاب تنزيلٌ من ربِّ العالمين، والتعليل هو قوله: ﴿لَارَيْبَ فِيهِ ﴾، وما دلَّ على الاعتراض قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ مَن ربِّ العالمين، وقد احترز عن هذا الاعتراض في قوله: ﴿لَارَيْبَ فِيهِ ﴾؛ لأنّه كلامٌ جامعٌ، ومعناه: أن هذا الكتاب لوُضوحِ دلاليّه وسُطوعِ بُرْهانِه ليس فيه مجالٌ للشُّبهة ولا مَدْخلٌ للرِّيبةِ.

وقوله: ﴿بَلَهُوَ ٱلْمَعَقُّ﴾ ردُّ للاعتراض، وإشارةٌ إلى أنَّ قولَه: ﴿لَارَيْبَ فِيهِ ﴾ قد احترز فيه من ذلك؛ لأنَّه متضمِّنٌ لمعنى أنه غيرُ مُفترًى، ثم عاد بقوله: ﴿لِتُنذِرَقُومًا ﴾ إلى تقرير الكلام السابقِ.

قوله: (لأنَّ نافيَ الرَّيبِ وتُميطَه معه لا ينفكُّ عنه)، «معه» خبرُ «أنَّ»، و «لا يَنْفَكُُ» إمّا خبرُ بعدَ خبرِ، وإمّا حالُ مؤكّدةٌ من المُستترِ في الخبر.

⁽١) في (ح) و(ف): «بيان».

وأمّا قولهُم: ﴿أَفْتَرَنهُ ﴾ فإمّا قولُ مُتعنّب معَ عِلمِه أنّه من الله لِظُهورِ الإعجازِ له، أو جاهلٍ يقُولُه قبلَ التأمّلِ والنّظرِ؛ لأنّه سمِعَ النّاسَ يقُولُونَه. ﴿مَّا أَتَنهُم مِّن نَذيرِ مِن قَبْلِكَ ﴾ كقولِه: ﴿مَّا أَنذِرَ ءَابَآ وُهُمُ ﴾ [يس: ٦] وذلك أنّ قُريشًا لم يَبْعثِ الله إليهم رَسُولًا قبلَ مُحمّد عَلَيْ فإن قلتَ: فإذا لم يأتهم نذيرٌ لم تقُمْ عليهِم حُجّةٌ. قلتُ: أمّا قِيامُ الحُجّةِ بالشّرائعِ الّتي لا يُدرَكُ عِلمُها إلّا بالرُّسُلِ فلا، وأمّا قِيامُها بمعرِفةِ الله وتوجِيدِه وحِكمتِه فنعَم؛ لأنّ أدلّة العقلِ المُوصِلة إلى ذلك معهم في كُلّ زمانِ . ﴿لَعَلَهُمْ مَهْ مَتْدُونَ ﴾ فيه وجهان: أن يكُونَ على التَّرجِي من رسُولِ الله عَلَيْ كما كان ﴿لَعَلَلُ السَّلام، وأن يُستَعارَ فَظُ التَّرجِي للإِرادة.

قوله: (أمّا قِيام الحُجَّةِ بالشرائع) الجواب ليس بشيءٍ؛ لأنَّ الأنبياءَ لم تَـزَل مبعوثةً والحجةُ بهم لازمةً، على أنَّ المرادَ: ما أتاهم من نذير منهم.

قال الزَّجَاجُ: أمَّا الإنذارُ بها تقدَّم من رُسلِ الله فعلى آبائهم به الحُجَّةُ، وعليهم أيضًا؛ لأنَّ الله لا يُعذِّب إلَّا مَن كَفرَ بالرُّسلِ، والدَّليلُ عليه قولُه (١): ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِينِنَ حَقَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء: ١٥]، فعلى هذا قولُه: ﴿مَّا أَتَنْهُم مِّن تَذِيرٍ ﴾ أي: رسولٌ منهم ومن قومِهم يُنذرهم خاصَّةً وعامَّةً كافة النّاس (٢).

قوله: (لأنَّ أدلة العَقَل المُوصِلة إلى ذلك معهم)، الانتصاف: مَذهبُنا أنَّه لا تُدرَكُ أحكامُ التَّكليفِ إلا بالشَّرع، وقاعدةُ الحُسنِ والقُبْحِ قد تكرَّر إبطالها، فتعرض عمَّا يقولُه حتَّى يخوضوا في حديثٍ غيرِه، وإنّا قامتِ الحُجَّةُ على العرب بمَن تقدَّم مِن الرُّسل كأبيهم إسماعيلَ، وقولُه: ﴿مَا آلَتُهُم ﴾ يعني: في زمانه ﷺ (٣).

⁽١) زاد في (ف): «تعالى».

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٤).

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشَّاف» (٣: ٥٠٧).

[﴿ اللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُ مَا فِي سِتَّةِ ٱَيَّامِ ثُرٌ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ مَالكُمْ مِّن دُونِهِ مِن وَلِيِّ وَلَا شَفِيعٌ أَفَلَا نُتَذَكَّرُونَ ﴾ ٤]

فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿مَالَكُمْ مِن دُونِهِ عِن وَلِيِّ وَلَا شَفِيعٍ ﴾؟ قلتُ: هُو على

قوله: (معنى قوله: ﴿مَالَكُمْ مِّن دُونِهِ عِن وَلِيّ وَلَا شَفِيعٍ ﴾) أي: يقتضي، دليلُ الخطابِ أنَّ الله شفيعٌ، وكيف يَحسُن أن يُسمَّى شفيعًا؛ يدلُّ عليه قولُه: «أي: ناصِرُ كم على سبيل المجازِ».

أجاب أن معنى ﴿مِندُونِهِ عُن المجاوزةُ عن رِضاه، يعني: «دون» هنا: بمعنى التَّجاوُز من شيءٍ إلى شيءٍ، قال الشَّاعر:

يانَفْسُ مالَكِ دونَ الله من واقِ (١)

أي: إذا تجاوزتِ^(۲) وِقاية الله ولم تناليها لم يَقِكِ غيُره، فـ ﴿مِّن دُونِهِ عَهُ حَالٌ من المجرور، والعاملُ الجارُ والمجرورُ؛ أي: ما استقرَّ لكم مجاوِزينَ الله شفيعٌ يشفعُ لكم. ويجوز أن يكونَ حالًا من ﴿شَفِيعٍ ﴾ قُدِّمت لكون ذِي الحالِ نكرةً، و «دون» بمعنى: غير، والشَّفيعُ بمعنى الناصِر، فيكون عطفُه على ﴿وَلِيّ ﴾ تتميعًا ومبالغةً؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ مِن دُونِ اللهِ مِن وَلِيّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [الشورى: ٣١].

والحاصل أنَّ الشَّفيع على الأوَّل: غيرُ الله، وعلى الثَّاني: هو الله تعالى؛ على المجازِ، وبيانُ الاتِّصالِ ﴿ اللهُ اللَّهُ اللَّهِ السَّمَوَتِ وَاللَّارَضَ ﴾ إلى قوله: ﴿ ثُمَّ السَّمَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ ﴿ يُدَيِّرُ ٱلْأَمْرَ ﴾، وخصوصًا يتولى أمورَ معاشِكُم ومعادِكُم، فإنْ تجاوزتم عنه إلى وليَّ وشفيع لم تجدوا أبدًا، وهو المتوليِّ وهو الشفيعُ والناصرُ لا غير.

⁽١) البيت لأمية بن أبي الصلت، وتتمته:

وما على حدثان الدهر من باق

انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٢: ٦٩).

⁽۲) في (ط): «جاوزتِ».

معنييْنِ، أحدُهُما: أنّكم إذا جاوَزْتُم رِضاهُ لم تَجِدُوا لأنفُسِكُم وليًّا، أي: ناصِرًا ينصُرُكُم ولا شفِيعًا يشفَعُ لكُم. والثّاني: أنّ الله وليُّكُمُ الّذي يتولّى مَصالِحِكُم، وشفيعُكُم، أي: ناصِرُكُم على سبيلِ المجاز؛ لأنّ الشّفيعَ يَنْصُرُ المشفُوعَ له، فهُو كقولِه تعالى: ﴿وَمَا لَكُم مِن دُونِ اللّهِ مِن وَلِيّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [البقرة: ١٠٧] فإذا خَذَلَكُم لم يبق لكُم وليٌّ ولا نصير.

[﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُوَّ يَعْنَ ﴿ إِلَيْهِ فِي يَوْمِ كَانَ مِقْدَارُهُۥ ٱلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ ٥]

﴿ الْأَمْرَ ﴾ المَّامُورَ به من الطَّاعاتِ والأعمالِ الصَّالحَةِ يُنزِّلُه مُدَبَّرًا ﴿ مِنَ السَّمَآءِ إِلَى اللَّمُورُ بِهِ خَالِصًا كَمَا يُريدُه ويَرتَضِيهِ إِلَى اللَّهُ وَيُرتَضِيهِ إِلَى اللهُ والحُلَّصِ من عبادِه، وقِلَّةِ الأعمالِ الصَّاعِدةِ ؛ لأنّه لا إلّا في مُدّةٍ مُتطاوِلة ؛ لقلّةِ عُمَّالِ الله والحُلَّصِ من عبادِه، وقِلَّةِ الأعمالِ الصَّاعِدةِ ؛ لأنّه لا

قوله: (يُنزِّله مُدبَّرًا) يريد أنَّ ﴿ يُدَبِّرُ﴾ مضمَّن معنى: ينزِّل، حيثُ عدِّي بـ «مِنْ» و «إلى»، وقُوبل بقوله: ﴿ ثُمُّ يَعْرُجُ ﴾، فلا بدَّ من تقدير: يُنزِّل.

قوله: (إلا في مُدَّةٍ مُتطاوِلة) يعني: يراد بألف سنةٍ المدةُ المتطاولةُ لا التَّعيينُ والتَّوقيتُ.

قال القاضي: معنى ﴿ثُمَّ يَعَرُجُ إِلَيْهِ ﴾: ثم يَصعدُ إليه، ويثبتُ في علمه موجودًا؛ أي: أعمالُكم في بُرْهَةٍ من الزَّمان متطاولة، يعني بذلك استطالة ما بينَ التَّدبيرِ والوُقوع (١)، وإليه أشارَ المصنِّفُ: «ولا يصعدُ ذلك المأمورُ به خالصًا... إلَّا في مدةٍ متطاولةٍ لقلَّة عمّالِ الله والحُلَّصِ (٢)». ويَنصُر هذا التأويلَ الفاصلةُ، وهي قولُه: ﴿قَلِيلًا مَّا لَشَكُرُونَ ﴾، فإنها كالفاصلة السابقة؛ أي: ﴿أَقَلَا نَتَدَكَّرُونَ ﴾.

ولفظة ﴿ ذَلِكَ ﴾ في قوله: ﴿ ذَلِكَ عَلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَادَةِ ﴾ شاهدةٌ بذلك، كأنَّه قيل: ذلك الخالقُ المدبَّرُ الذي خَلَق الكائناتِ ودبَّر أمورَ العالمينَ، وخُصوصًا أمرَ أعمالِكُم، له العلمُ

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٥٥).

⁽٢) قوله: «الخلّص» ساقط من (ف).

يُوصفُ بالصُّعودِ إلّا الخالِصُ، ودلَّ عليهِ قولُه على أَثَرِه: ﴿ فَلِيلاً مَا تَشَكُرُونَ ﴾ [السجدة: ٩]، أو يُدَبِّرُ أَمَرَ الدُّنيا كُلِّها من السَّماءِ إلى الأرض: لِكُلِّ يومِ من أيّامِ الله وهُو ألفُ سنةٍ، كما قالَ: ﴿ وَإِنَ يَوْمًا عِندَ رَبِكَ كَأَلْفِ سَنَةِ مِمَّا تَعُدُّونَ ﴾ [الحج: ٤٧]، ﴿ ثُورَ يَعْرُجُ إِلَيْهِ ﴾ أي: يَصِيرُ إليه، ويَثبُتُ عِندَه، ويُكتَبُ في صُحُفِ ملائِكَتِه كُلَّ وقتٍ من أوقاتِ هذه المُدَّةِ ما يرتَفِعُ من ذلكَ الأمرِ، ويدخُلُ تحتَ الوُجُودِ إلى أن تبلُغَ المُدّةُ الْحَرَها، ثمَّ يُدَبِّرُ أيضًا لِيومِ آخَرَ، وهَلُمَّ جرَّا إلى أن تَقُومَ السّاعة.

الشامل، وله العزَّةُ والرحمةُ، وله التفضُّلُ عليكم حيث أنشأكُم ـ حيًّا عالمًا، سميعًا، بصيرًا، قادرًا، ذا دريّة ـ من أخسِّ الأشياءِ من طينٍ ومن ماءٍ مهينٍ.

وقوله: ﴿ ٱلَّذِى ٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ ﴾ كالتَّوطئة والتَّمهيدِ؛ لقوله (١): ﴿ وَبَدَأَخَلَقَ ٱلْإِنسَانِ ﴾ وما اشتمل عليه من حُسْن التقدير فيه، ثمَّ قيلَ: ﴿ وَلَيلاً مَا لَشَكُرُوبَ ﴾ حيث لا يَصعدُ ما أمرناكُم به خالصًا كما نريدُه ونَرتَضِيه إلَّا في مدَّةٍ متطاولةٍ، ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِى الشَّكُورُ ﴾ [سبأ:١٣]، والأمرُ على هذا الوجه، يعني المأمور به.

والعُروجُ بمعنى الصُّعودِ، مأخوذٌ من قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصَّعَدُ ٱلْكِلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّدلِحُ يَرْفَعُهُهُ ﴾ [فاطر:١٠].

قوله: (أو يُدبِّرُ أمرَ الدُّنيا) عطفٌ على قوله: ﴿ ﴿ الْأَمْرَ ﴾ المأمورَ به ، من حيث المعنى، والأمرُ على هذا بمعنى الشَّأن، والعُروجُ بمعنى الإثباتِ والكَتْب.

قوله: (ويَثْبُتُ)، أي: يُثبَت، ﴿وَإِنَّا لَهُ كَانِبُونَ ﴾ [الأنبياء:٩٤]، أي: مُثبتون في صحيفة عَمَلهِ كها ثَبتت الكتابةُ في الرَّقّ، قال تعالى: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ﴾ [المجادلة:٢٢].

قوله: (وهَلُمّ جرًّا) من الأمثال.

قال في «المفصَّل»: معناه: تَعالَوا على هَيْتَتِكُم كما يَسْهُل عليكم، وتقول: كان ذاك عامَ كذا، وهلمَّ جرَّا إلى اليوم.

⁽١) في (ح): «كقوله».

وقيل: يُنزِّلُ الوحي مع جِبريلَ عليهِ السَّلامُ من السَّماءِ إلى الأرض. ثُمَّ يَرجِعُ إليه ما كانَ من قَبُولِ الوحي أو ردِّه مع جبريل، وذلك في وقتٍ هُو في الحقيقةِ ألفُ سنة؛ لأنَّ المسافةَ مَسيرةُ ألفِ سنةٍ في الهبُوطِ والصُّعُود؛ لأنّ ما بينَ السّماءِ والأرضِ مسيرةُ خس مئةِ سنة، وهُو يومٌ من أيّامِكُم لِسُرعةِ جبريل؛ لأنّه يقطعُ مسيرةَ ألفِ سنةٍ في يَومٍ واحد، وقيل: يُدَبِّرُ أمرَ الدُّنيا من السَّماءِ إلى الأرضِ إلى أن تَقُومَ السّاعة، ثُمَّ يَعرُجُ إليه

قوله: (وقيل: يُنزِّل الوحي) سمّي الوحيُ أمرًا؛ لأنَّه منه كقوله تعالى: ﴿يُلَقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِ عَلَى مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ [غافر: ١٥]، وهو قولُ قتادةَ والسُّدِّيِّ ومقاتل. والعُروج: الصُّعودُ الحقيقيُّ، فيكون التَّقديرُ: في يوم كان مقدارُ مسافةِ السَّيرِ فيه مسافة ألفِ سنة، ويَقرُب منه قولُه تعالى: ﴿غُدُوهُ اَشَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾ [سبأ: ١٢].

قوله: (وقيل: يُدبِّر أمرَ الدُّنيا من السَّماء إلى الأرضِ)، قال صاحب «المطلع»: هذا قول ابنِ عبّاس رضي الله عنه.

وفي رواية عطاء: ينزِّل القضاءَ والقَدَرَ منَ السهاءِ إلى الأرضِ ثم يَعرُج إليه؛ أي: يَرجِعُ الله في يوم كان مقدارُه ألف سنةٍ ممَّا تَعُدُّون، وهو يومُ القيامةِ لأنَّ يومًا من أيام الآخرة مثل ألف سنةٍ من أيام الدنيا، ومعناه: ثمَّ يصير الحُكمُ فيها قضى وقدَّر إليه يوم القيامةِ كقوله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمَرُكُ أَلَهُ ﴾ [هود: ١٢٣].

فإن قلت: كيف التَّوفيقُ بين هذه الآيةِ وبينَ قولِه: ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَكِمِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِ يَوْمِكَانَ مِقْدَارُهُ خَمِّسِينَ ٱلْفَ سَنَةِ * فَآصْبِرْصَبُرُاجَمِيلًا ﴾ [المعارج: ٤، ٥]؟

قلت: أمّا على الوجه الأوَّل فهو ما قال الإمامُ: ذلك إشارةٌ إلى امتداد نفاذ الأمر، وذلك لأنَّ مَنْ نَفَذ أمرُه (١) غاية النفاذ وانقطع في يوم أو يومين لا يكون مثلَ مَنْ يَنفذ أمرُه سنين متطاولة، يعني: يُدَبَّرُ الأمرَ في زمانٍ يومٌ منه أَلفُ سنةٍ، فكم يكونُ شهرٌ منه؟ وكم تكون سنةٌ منه؟ وكم يكونُ دهرٌ منه؟ وعلى هذا لا فرقَ بينَ الآيتينِ؛ لأنَّ المرادَ استطالةُ نَفاذِ الأمرِ،

⁽١) قوله: «وذلك لأن من نفذ أمره» ساقط من (ح).

ذلكَ الأمرُ كلُّه؛ أي يصيرُ إليه ليَحكُمَ فيه ﴿فِي يَوْمِكَانَ مِقْدَارُهُۥ ٱلْفَ سَنَةِ ﴾ وهُو يومُ القِيامة. وقرأَ ابنُ أبي عبلة: (يُعرَجُ) على البناءِ للمَفعُول.

فسواءٌ يعبَّر بالألف أو بالخمسين [ألفًا لا يتفاوت]. نعم المبالغةُ في الخمسين أكثر (١).

وأما على الوجه الأخيرِ فإنَّ طُولَ يوم القيامةِ يَمتدُّ إلى خمسينَ ألفَ سنةٍ، وفي هذه المدَّة يتصلُ عُروجُ الملائكةِ ونُزولها لشؤون أنفُسِهم وشؤون العبادِ، ومنها ألفُ سنةٍ بحسب تقديرِ العبادِ يَحكُم فيها سبحانه وتعالى فيها يَرجعُ من شؤون عبادِه ممَّا تَقعُ عليه المحاسبة، وإذ ليس في تلك المدَّة كلِّها الحسابُ؛ لأنَّ فيها الوقوفُ متحيِّرينَ، ثم تقعُ الشَّفاعة، ثم يكون الجوازُ على الصِّراطِ، ثم يكونُ المصيرُ إمّا إلى الجنَّةِ أو إلى النارِ.

ويمكن أن يُرادَب شدَّة اليومِ وهَوْلُه على الكافِرِ، وعلى المؤمن دُونَ ذلك بحَسْبِ السَّعادةِ والشَّقاوةِ. رواه مُحيي السُّنة في «المَعالم»(٢).

وفي «شرح السُّنة»: عن أبي سعيد: قِيل لرسول الله ﷺ: يومًا كان مقدارُه خمسينَ ألف سنة، فيا أطولَ هذا اليوم؟ فقال رسول الله ﷺ: «والَّذي نَفسي بيده، إنَّه لَيُخفَّفُ على المؤمن حتى يكون أخَفَّ عليه من صلاةٍ مكتوبةٍ يُصلِّيها في الدُّنيا» (٣). يدلُّ عليه قولُه: ﴿فَآصِرِصَبْرَا جَي يكون أَخَفَّ عليه من صلاةٍ مكتوبةٍ يُصلِّيها في الدُّنيا» (٣). يدلُّ عليه قولُه: ﴿فَآصِرِصَبْرَا جَي يكون أَخَفُ عليه من المنافر بنِ الحارث معه من جَييلًا ﴾ [المعارج:٥]، فإنَّه تَصبيلُ لرسول الله ﷺ، وما كان من النَّضْر بنِ الحارث معه من استعجالِه العذابَ استهزاءً وتكذيبًا، يعني: هذا الكافرُ يَستعجلُ العذابَ، وإنَّ قُدَّامَه يومُ حالُه في شدَّته وفظاعتِه ذلك.

ويُشبه أن يكونَ هذا من المُتَشابَهِ الذي استأثرَ الله به. روى مُحيي السُّنة عن ابن أبي مُليكةَ أنه قال: سأل فيروز ابنَ عبّاسِ عن الآيتينِ، فقال له: أيّامٌ سبّاها الله تعالى لا أدري ما هي، وأكرهُ أن أقولَ في كتابِ الله ما لا أعلمُ (٤).

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۵: ۱۵۰).

⁽٢) «معالم التنزيل» (٦: ٣٠٠).

⁽٣) «شرح السنة» (١٥: ١٢٩)، وأخرجه أحمد (١١٧٣٥)، وابن حبان (٧٣٣٤).

⁽٤) «معالم التنزيل» (٦: ٣٠١).

وقُرِئَ: ﴿تَعُدُّونَ ﴾ بالتَّاءِ والياء.

[﴿ ذَلِكَ عَلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَدَةِ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ * ٱلَّذِى آخْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَةً, وَبَدَأَ خَلَقَ ٱلْإِنسَانِ مِن طِينٍ * ثُمَّ حَعَلَ نَسْلَهُ مِن شُلَالَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ * ثُمَّ سَوَّدَهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن تُلْقَ ٱلْإِنسَانِ مِن طِينٍ * ثُمَّ سَوَّدَهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن تُلَقَ آلِإِنسَانِ مِن طِينٍ * ثُمَّ سَوَّدَهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن تُلْقَ الْإِنسَانِ مِن طَلِينٍ * ثُمَّ سَوَّدَهُ وَلَا أَقْعَدَةً قَلِيلًا مَا نَشْكُرُونَ * ٦-٩] تُرْمِدِيةً وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَلَ وَٱلْأَقْعِدَةً قَلِيلًا مَا نَشْكُرُونَ * ٦-٩]

﴿ أَحْسَنَ كُلُّ شَيْءٍ ﴾ حسَّنه، لأنَّه ما مِن شيءٍ خلَقَهُ إلَّا وهُو مُرتَّبٌ على ما اقتضَتْهُ الحِكمةُ وأوجَبَتْهُ المَصْلَحة؛ فجميعُ المخلُوقاتِ حسنة؛ وإن تفاوَتَتْ إلى حَسَنِ وأحسن، كما قال: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَنَ فِي آخْسَنِ تَقْوِيدٍ ﴾ [التين: ٤] وقيل: عَلِمَ كيف يَخْلُقُه؛ من قوله: قيمةُ المَرءِ ما يُحسِن. وحقيقتُه. يُحسِنُ مَعرِفتَه أي: يَعْرِفُه معرِفةً حسنةً بتحقيقِ وإتقان. وقُرِئ: (خَلْقَه) على البدل، أي: أحسَن فقدْ خَلَقَ كُلَّ شيءٍ. و﴿ خَلَقَهُ مُ عَلَى الوصفِ،

قوله: (وقُرئ: ﴿نَعُدُونِ ﴾ بالتاء والياء)، بالتّاء الفوقانيّةِ: السَّبعةُ، وبالياء: شاذَّة (١).

قوله: (من قوله) أي: من قول عليِّ رضي الله عنه: قيمةُ كلِّ امرئٍ ما يُحسِنُه. أي: كلُّ مَنْ زاد علمُه زاد في صُدور الناس قَدْرُه وقيمتُه، وكلُّ مَنْ نقص علمُه نقصَ في قلوب الناسِ جاهُه وحِشْمَتُه.

قوله: (وقرئ: ﴿خَلَقَهُو﴾) ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو عمرٍو: بإسكان اللّام، والباقون: بَفْتحها(٢).

قال أبو البقاء: بالسُّكون بَدَلٌ مِن ﴿كُلَّ﴾، بدلُ اشتهالٍ؛ أي: أَحسَنَ خَلْقَ كلِّ شيءٍ، ويجوز أنَ يكون مفعولًا أوَّلَ، و﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ ثانيًا، و﴿أَحْسَنَ﴾ بمعنى عَرَّف؛ أي: عرَّف عبادَه كلَّ شيءٍ. وبالفتح فِعْلُ ماضٍ، وهو صفةٌ لـ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ (٣).

⁽١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٨٨).

⁽٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها» (٢: ١٩١)، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٣٨٧) و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٩٠).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٨).

أي: كُلُّ شيءٍ خلَقَهُ فقد أحسَنه. سُمِّيتِ الذُّرِّيَةُ نسلًا؛ لأنَّها تَنْسِلُ منه، أي: تنفَصِلُ منه وتخرُجُ من صُلبهِ ونحوُه قولهُم للوَلَدِ: سَلِيلٌ ونَجْل، و(سَوَّاهُ) قوَّمَه، كقولِه تعالى: ﴿فِي أَخْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [التين: ٤] ودلَّ بإضافةِ الرُّوحِ إلى ذاتِه على أنَّه خَلْقٌ عجِيبٌ لا يَعلَمُ كُنهَهُ إلّا هُو، كقولِه: ﴿ وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾ الآية [الإسراء: ٨٥]، كأنّه قال: ونَفَخَ فيه من الشيءِ الذي اختصَّ هُو به وبمعرِفتِه.

[﴿ وَقَالُواْ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِي ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِي خَلْقِ جَدِيدٍ بَلْ هُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ كَيفِرُونَ * قُلْ يَنُوفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِي وُكِلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ ثُرِّجَعُونَ ﴾ ١٠-١١]

﴿ وَقَالُواْ ﴾ قيل: القائلُ أُبيُّ بنُ خَلَف، ولِرِضاهُم بقولِه أُسنِدَ إليهم جميعًا. وقُرِئ: ﴿ وَقَالُواْ ﴾، و(إِنّا) على الاستفهامِ وتَرْكِه. (ضَلَلْنَا) صِرنا تُرابًا، وذهَبْنا مُخْتَلِطِينَ بتُرابِ

وفي «الحُجَّة»: ﴿خَلْقَهُۥ﴾ منصوبٌ على المفعول المُطلَق من قوله: ﴿ الَّذِي ٓ أَحَسَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ والضميرُ لله كقوله: ﴿صُنْعَ اللهِ ﴾ [النمل:٨٨]، و ﴿وَعَدَاللَّهِ ﴾ [النساء:١٢٢]. قال: هو مذهبُ سِيبَويه، ويجوز البَدَلُ(١).

قوله: (لأنَّها تَنسِلُ منه) نَسَلِ الوَبْرُ وريشُ الطائرِ بنفسه يتعدَّى ولا يتعدَّى.

قوله: (ونَفخَ فيه مِن الشَّيء الَّذي اختَصَّ هـو بهِ وبمعرفتِه)، هـذا معنى الإضافة؛ لأنه لا يُضافُ إلى الله إلَّا ما لَه فَخامةٌ في نَفسِه، إذ كلُّ شيءٍ مملوكُه ومختصُّ به؛ كقولك: بيتُ الله، وناقةُ الله.

قال القاضي: أضافه إلى نفسِه تَشريفًا [له] وإشعارًا بأنّه خَلْق عَجيبٌ، وأنَّ له شأنًا وله مناسبةً ما إلى الحضرة الرُّبوبية؛ ولأجله قيلَ: مَنْ عَرف نفسَه فقد عَرف ربَّه (٢).

قوله: (وقرئ: ﴿أَوِنَّا ﴾ و ﴿إِناً » على الاستفهام وتَرْكِه)، بتَرْكِه: نافعٌ، والباقون: بالاستفهام (٣).

⁽١) انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة: ٥٦٨.

⁽۲) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٥٦).

⁽٣) انظر: «النشر في القراءات العشر» (١: ٤٢٢).

الأرض، لا نتميّزُ منه، كما يَضِلُّ الماءُ في اللَّبَنِ، أو غِبْنا ﴿فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ بالدَّفْنِ فيها؛ من قوله:

وَآبَ مُضِلُّوهُ بِعَانٍ جَلِيَّةٍ

وقراً عليٌّ وابنُ عبَّاسٍ رَضِيَ الله عنه عنه الله عنه الله عنه أن بكَسْرِ اللّام، يُقال: ضَلَّ يَضِلُّ وضَلَّ يَضَلُّ. وقراً الحَسَنُ رَضِيَ الله عنه: صَلَلْنا، من صَلَّ اللَّحمُ وأصلَّ: إذا أَنْتَنَ. وقيل: صِرْنا من جِنسِ الصِّلةِ وهيَ الأرضُ. فإن قلتَ: بمَ انتصبَ الظَّرفُ في ﴿أَوذَا ضَلَلْنا ﴾؟ قلتُ: بمِ ايدُلُّ عليه ﴿أَونَا لَفِي خَلْقِ جَدِيدٍ ﴾ [الرعد: ٥] وهو نُبعَثُ، أو يُجَدَّدُ خَلْقُنا. (لقاءُ ربهم): هُو الوُصولُ إلى العاقِبة، من تلقي مَلَكِ المَوتِ وما وراءَه، فلمَّا

قوله: (وآبَ مُضِلُّوهُ بِعَينٍ جَليَّةٍ)، تمامُه في «المطلع» للنَّابِغة يَرثي النَّعمانَ بنَ المنذرِ: وغُودِرَ بالجَوْلانِ حَزمٌ ونائلُ (١)

جليَّة: قريرة، وجولان: موضع؛ أي: رَجعَ الذين غَيَّبوه في الأرض بالدفن بعُيونٍ قَريرةٍ (٢) شياتة، والحزامةُ والعطاءُ تُرِكا بدفن الميت في الجولان. ويروى: «بغير حلية».

قوله: (الصّلة وهي الأرضُ)، النهاية: الصَّلْصالُ: هو الصّال، الماء يقع على الأرض؛ فتنشق، فيجفّ، ويَصير له صوت.

قوله: (بما يدلُّ عليه)، وإنها قال: «بما يدلُّ عليه ﴿ أَءِنَّا لَفِي خَلْقِ جَدِيدٍ ﴾ » إلى آخره؛ لأنَّ ما بعد «إنَّ » لا يعملُ فيها قبلَه.

قوله: («لقاءُ ربِّهم»: هو الوصولُ إلى العاقِبَةِ) وهو للحَصْر عند (٣) أهل السُّنةِ، يكون لقاءُ الله: لقاءَ ثوابهِ وعقابهِ، ويَكون الرُّؤية.

⁽۱) انظر: «تهذيب اللغة» (۱۱: ۳۱۸)، و «لسان العرب» (۱۱: ۳۹۰)، و «تاج العروس» (۲۹: ۳۵۰)، وفيه: يرثي النعمان بن الحارث الغساني.

⁽٢) قوله: «قريرة» سقط من (ط).

⁽٣) في (ح) و (ف): «وعند».

ذَكَر كُفرَهُم بالإنشاء، أضربَ عنه إلى ما هُو أبلغُ في الكُفر؛ وهُو أنهم كافِرُونَ بجَميعِ ما يكُونُ في العاقِبة، لا بالإنشاءِ وحدَه، ألا ترى كيفَ خُوطِبُوا بِتَوفِي مَلَكِ الموتِ وبالرُّجُوعِ إلى ربِّم بعدَ ذلك، مبعُوثِينَ للحِسابِ والجزاء، وهذا معنى لقاءِ الله على ما ذكرْنا. والتَّوفِي: استيفاءُ النَّفْسِ وهي الرُّوح، قالَ الله تعالى: ﴿ اللهُ يَنَوفَى ٱلأَنفُسَ ﴾ ألزمر: ٤٢] وقال: ﴿ أَخْرِجُوا أَنفُسَ حَمُّ ﴾ [الأنعام: ٩٣]، وهُو أن تُقبض كُلُها لا يُتركُ منها شيء؛ من قولك: توفيَّتُ حقِّي من فُلان، واستوفيتُه؛ إذا أخذتَه وافيًا كاملًا من غير نُقصان. والتَّفعُلُ والاستِفعال: يلتقِيان في مواضع: منها: تقصَّيتُه واستقصَيْتُه، وتعجّلتُه واستعجَلتُه. وعن جُاهدٍ رَضِيَ الله عنه: حُويَتْ لملكِ المَوْتِ واستقصَيْتُه، وتعجّلتُه واستعجَلتُه. وعن جُاهدٍ رَضِيَ الله عنه: حُويَتْ لملكِ المَوْتِ ومعه أعوانٌ من الملائكة. وقيل: مَلكُ الموتِ يدعُو الأرواحَ فتُجيبُه، ثُمّ يأمُرُ أعوانَه ومعه أعوانٌ من الملائكة. وقيل: مَلكُ الموتِ يدعُو الأرواحَ فتُجيبُه، ثُمّ يأمُرُ أعوانَه ومعه أعوانٌ من الملائكة. وقيل: مَلكُ الموتِ يدعُو الأرواحَ فتُجيبُه، ثُمّ يأمُرُ أعوانَه المَوْتِ الله عنه أعوانٌ من الملائكة. وقيل: مَلكُ الموتِ يدعُو الأرواحَ فتُجيبُه، ثُمّ يأمُرُ أعوانَه المَوْتِ يَوْسَهَا.

[﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ ٱلْمُجْرِمُونِ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَالْجِعْنَا نَعْمَلْ صَلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ * وَلَوْشِتْنَا لَآنَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَهَا وَلَكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ فَأَرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ * وَلَوْشِتْنَا لَآنَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَهُا وَلَكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنَا نَعْمَلُ مَنْ جَهَنَّمَ مِن ٱلْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ * فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَنَا أَنْ لَا اللهُ اللهُ وَلَوْلُ إِنَّا لَهُ مَلُونَ ﴾ ١٢-١٤]
هَلَذُا إِنَّا لَسِينَكُمْ وَذُوقُواْ عَذَابِ ٱلْخُلِدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ١٢-١٤]

﴿ وَلَوْ تَرَيَىٰ ﴾ يجوزُ أن يكونَ خِطابًا لرَسُولِ الله ﷺ، وفيه وجهان: أن يُرادَ به التَّمنِّي التَّمنِّي (لو نَظرْتَ إليها» والتَّمنِّي التَّمنِّي

قوله: (للمُغيرة: «لو نظرتَ إليها») الحديث من رواية التِّرمذيِّ والنَّسائيِّ عن المغيرةِ: أَنَّه خَطبَ امرأة، فقال النبي ﷺ: «انظرُ إليها إنَّهُ أحرى أنْ يُؤدَمَ بينكُما»(١).

⁽۱) أخرجه الترمذي (۱۰۸۷)، والنسائي (۳۲۳۵)، عن المغيرة بن شعبة. وأخرجه أيضًا ابن ماجَه (۱۸۲۵) وأحمد(۱۸۱۲۲) وابن حبان (٤٠٤٣).

لرَسُولِ الله ﷺ كَمَا كَان النَّرجِّي له في ﴿ لَعَلَهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ لأنَّه تجرَّع منهُم الغُصصَ ومن عداوَتِهم وضِرارِهم، فجعلَ الله له تمنِّي أن يراهُم على تلكَ الصَّفةِ الفظيعةِ من الحياءِ والخِزْيِ والغَمِّ ليَسْمَتَ بِمِم، وأن تكونَ (لو) الامتِناعيّة قد حُذِفَ جوابُها، وهُو: لرأيتَ أمرًا فظيعًا. أو: لرأيتَ أسواً حالٍ تُرى. ويجوزُ: أن يُخاطَبَ به كُلُّ أحد، كا تقُول: فُلانٌ لئيم، إن أكرمتهُ أهانك، وإن أحسنت إليه أساءَ إليك، فلا تُريدُ به خاطبًا بعينِه، فكأنّك قلتَ: إن أُكرِمَ وإن أحسِن إليه، ولو وإذ: كِلاهُما للمُضِيِّ، وإنّها جازَ ذلك؛ لأنَّ المُترقَّبَ من الله بمنزلةِ الوُجودِ المقطوع به في تحقُّقِه، ولا يُقدَّرُ لترى ما يتناولُه، كأنّه قيل: ولو تكون منك الرُّؤية، و﴿ إِذِ ﴾ ظرفٌ له. يستغيثُونَ بقولِهِم منك تصديقَ رُسُلِك. أو: كُنّا عُميًا وصُمَّا فأبصَرْنا وسمِعْنا ﴿ فَأَلَحِعْنَا ﴾ هي: الرَّجعةُ منك تصديقَ رُسُلِك. أو: كُنّا عُميًا وصُمَّا فأبصَرْنا وسمِعْنا ﴿ فَأَلَحِعْنَا ﴾ هي: الرَّجعةُ إلى الدُّنيا ﴿ لَاَيْنَنَاكُلُّ نَفْسٍ هُدَكِهَا ﴾ على طريقِ الإلجاءِ والقَسْر، ولكنّا بنينا الأمرَ على الاختيارِ دُونَ الاضطِرار، فاستَحبُّوا العمى على المُدى، فحقَّتْ كلمةُ العذابِ على أهلِ الاختيارِ دُونَ الاضطِرار، فاستَحبُّوا العمى على المُدى، فحقَّتْ كلمةُ العذابِ على أهلِ الاختيارِ دُونَ الاضطِرار، فاستَحبُّوا العمى على المُدى، فحقَّتْ كلمةُ العذابِ على أهلِ

النهاية: أي تكون بينكما المحبَّة والاتفاقُ يقال: أدَمَ الله بينهما يأدِم أدْمًا بالسُّكون؛ أي: ألَّفَ ووفَّق، وكذلك آدم يُؤدِم بالمدِّ فَعَلَ وأفْعَل، وليس في الحديث «لو»، وكلمةُ «لو» للتَّقدير والتَّمنيِّ، والتقديرُ: يلتقيانِ؛ لأنَّ المُتمنِّي لا يخلو من تقديرٍ، ويفرض بها غير الواقع واقعًا كما يُطْلب بـ «ليت» ما لا يُمكن حصولُه، ولمناسبةٍ بينها جُعلت «لو» للتمَّني.

قوله: (أو كنّا عُميًا وصُمًّا) يعني: لا يقدَّر لـ ﴿أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا ﴾ مفعولٌ، ليكون بمنزلة اللازم.

قوله: (ولكنّا بَنَينا الأمرَ على الاختيار) ينادي على أن هذا التأويل بمجرد الـرأي الاستدراك الله بقوله: ﴿وَلَكِكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِي لَأَمَّلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ وما أدري كيف وضع مكان هذا الاستدراك استدراكه.

العمى دُونَ البُصَراءِ. ألا ترى إلى ما عقَّبَه به من قولِه: ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ ﴾ فجعل

قوله: (ألا ترى إلى (١) ما عقّبه به من قوله: ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ ﴾) يعني: دلّ نسبةُ النّسيان إليهم، وجعلُه سببًا للإذاقةِ على أن المشيئة المطلقةَ مقيَّدة بقيد الإلجاءِ والقَسْر، وأنَّ العلمَ الأزلي تابعٌ لاختيارهم.

انظر إلى هذا التَّعوُّج عن الجادَّةِ المستقيمةِ حيث أوقَعَ قولَه: ﴿حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِي ﴾ المعبِّر عن العلم الأزَليِّ المُستتبع لجميع الكائناتِ على وَفْقِه مسببًّا عن استحبابِهم العَمَى على المُّدُى، وجعل الاستحبابَ مسبَّبًا عن اختيارِهم المعدوم.

والحقُّ ما قاله الإمامُ: أنَّ قوله: ﴿ وَلَوْشِنْنَا لَا نَيْنَاكُلُّ نَفْسٍ هُدُلهَا ﴾ الآية، جوابٌ عن قولهم: ﴿ فَأَرْجِعْنَا نَعْمَلُ صَلِّحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ﴾؛ أي: هذا الذي جرى علينا ما جرى إلَّا بسبب تَرْكِ العَمَلِ، أمّا الإيمانُ فإنّنا مُوقنون بها أنكرنا ثَمّ، فارجعْنا حتَّى نَتلافى العملَ، فأجيبوا بقوله: ﴿ وَلَوْشِنْنَا ﴾ أي: أنّا لو أردنا الإيمان لهديناكم في الدُّنيا ولهًا لم نهدكم تبيَّن أنّا ما أردنا إيمانَكُم فلا نَرُدُّكم، فلُوقوا العذابَ المقدَّرَ عليكم بسبب كَسْبِكُم، فلا ينفعُكم اللهني عن بعضهم: لو عَلِمْناها أهلًا للهدى لهَدَيْنَاها(٢).

قال محيي السنة: المراد بقوله: ﴿حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِي﴾ قولُه لإبليس: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾(٣) [ص:٨٥].

وقلت: دلَّ على هذا الاستبدادِ صيغةُ التَّعظيمِ في ﴿ وَلَوْشِئْنَا ﴾ وعلى أنَّ هذا جواب عن قول الكَفَرة، تَرتَّب قولُه: ﴿ فَلَـُوقُوا ﴾ عليه، أي: لما أَوْجَبْنا القولَ بأنّا نملاً جهنَّمَ من الجنَّةِ والنّاسِ أجمعين (٤)، وأنتُم من أولئك، فذُوقوا.

وأمَّا معنى قولِه: ﴿ بِمَا نَسِيتُمْ ﴾ فها ذكره القاضي هذا النص تصريحٌ بعَدَم إيهانهم

⁽١) قوله: «إلى» ساقطة من (ف).

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٥٥).

⁽٣) «معالم التنزيل» (٦: ٣٠٣).

⁽٤) قوله: «أجمعين» ساقط من (ف).

ذَوقَ العذابِ نتيجة فِعلِهم: من نِسْيانِ العاقبة، وقلّةِ الفِكرِ فيها، وتركِ الاستعدادِ لها. والمُرادُ بالنِّسيان: خلافُ التَّذكُّرِ، يعني: أنّ الانهِ الذَّ فِي الشَّهَواتِ أَذهَلَكُم وأَهْاكُم عن تَذكُّرِ العاقبة، وسلَّطَ عليكُم نسيانها، ثمَّ قال: ﴿إِنَّا نَسِينَكُمْ ﴿ على المُقابلة، عن تَذكُّرِ العاقبة، وسلَّطَ عليكُم وقيل: هو بمعنى التَّركِ، أي: تركْتُمُ الفِكرَ في العاقبة، أي: جازيناكُم من الرَّحة، وفي استئنافِ قولِه: ﴿إِنَّا نَسِينَكُمْ ﴿ وبناءِ الفعلِ على (إنّ) واسمِها تشديدٌ في الانتقام منهم. والمعنى: فذُوقُوا هذا أي: ما أنتُم فيه من نكسِ والخِزْيِ والغَم؛ بسبَبِ نسيانِ اللِّقاء، وذُوقُوا العذابَ المُخلِّد في جهنّم؛ الرُّقُوسِ والخِزْيِ والغَم؛ بسبَبِ نسيانِ اللِّقاء، وذُوقُوا العذابَ المُخلِّد في جهنّم؛

لعَدَم المشيئةِ المسبَّب عن سَبْق الحُكم بأنَّهم من أهل النارِ، ولا يدفعُه جَعْلُ ذَوْقِ العذابِ مسبَّبًا عن نِسْيانِهمُ العاقبةَ وعَدَمِ تَفكُّرِهِم، كأنه من الوسائط والأسبابِ المقتضيَينِ له(١).

قوله: (تشديدٌ في الانتقام) مبتدأٌ، والخبرُ: «في استئناف»، كأنه لمّا قيل لهم: ذُوقوا عذابَ الحِزْي والغَمِّ بسَببِ تَرْكِ الاستعدادِ ليوم التَّنادِ، قالوا: فها حُكمُنا بعدَ هذا الحِزْي هل يَرحَمُنا(٢)، ويكشفُ عنّا هذا الغَمَّ والحِزْي؟ فقيل لهم: ﴿إِنَّا نَسِينَكُمْ ﴾ أي: نخزيكم جزاءَ نسيانِكُم بالحرمانِ من الرَّحةِ وبإذاقة ما هو أشدُّ من الحِزْي، وهو العذابُ السَّرْمَدُ، وأخرج الكلامَ إلى الماضي المحقَّقِ، وصُدِّرت الجملةُ بـ ﴿إِنَّ»، وعطف الطَّلَبيِّ على الحَبَريّ تشديدًا للانتقامِ منهم.

قوله: (والمعنى: فَذُوقوا هذا، أي: ما أنتم فيه من نَكْس الرُّ ووس والخِزْي) إشارةٌ إلى أنّ مفعول ﴿ فَذُوقُوا ﴾: (هذا »، وكذا قدَّرَ أبو البقاء أيضًا (٣)، والمشارُ إليه معنى قولِه: ﴿ وَلَوْ تَرَى ٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونِ كَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾، ويَستلزمُهمُ (٤) الخِزْيُ والغَمُّ.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٥٧).

⁽٢) في (ط): «هل يرحم علينا».

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٩).

⁽٤) في (ط): «ويستلزمه».

بسببِ ما عملتُم من المعاصي والكبائرِ المُوبِقة.

[﴿ إِنَّمَا يُوْمِنُ بِنَا يَكِتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُواْ بِهَا خَرُّواْ سُجَّدًا وَسَبَّحُواْ بِحَمْدِرَيْهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكُمِرُونَ * نَتَجَافَى جُنُونُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَهُمْ يَسْتَكُمِرُونَ * فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِى لَهُمْ مِن قُرَّةِ أَعْيُنِ جَزَاءً بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ * ١٥ - ١٧]

﴿إِذَا ذُكِّرُواْ بِهَا﴾ أي: وُعِظُوا؛ سَجَدُوا تواضُعًا لله وخُشوعًا، وشُكرًا على ما رزقَهُم من الإسلام ﴿وَسَبَّحُواْ بِحَمْدِرَتِهِمْ ﴾ ونزَّهُوا الله من نسبةِ القبائِح إليه، وأثنَوا

وقدَّرَ الواحديُّ صفة لـ ﴿يَوَّمِكُمْ ﴾ وتكرير ﴿فَذُوقُوا ﴾ لتعلُّق معنَّى زائد، والآياتُ منتظمةٌ جامعةٌ للعذابَينِ الرُّوحاني والجسمانيِّ (١).

وفي قوله: (بسَبِ ما عَملتُم من المعاصي والكبائر) إدخالُ أهلِ القِبْلةِ في عُموم قولِه: ﴿ وَقَالُواْ أَءِذَا ﴿ وَلَوْ تَرَى ٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونِ كَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾، ويرُدُّه سياقُ الآيةِ: ﴿ وَقَالُواْ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ آءِنَا لَفِي خَلْقِ جَدِيدٍ مَلْ اللَّهُم بِلِقَآءَ رَبِّهِمْ كَفِرُونَ ﴾، وسياقُه: ﴿ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِنَا يَكِنِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُواْ بِهَا خَرُواْ سُجَدًا ﴾ الآية، وما سيجيءُ من بيان النَّظْمِ الفائِق.

وقول المصنِّف: «والتَّمنِّي لرسول الله ﷺ؛ لأنه تجرَّع منهم الغَصَص ومن عَداوَتِهم وضِرارهم»؛ لأنَّ مَنْ عادى رسولَ الله ﷺ لا يكون إلا مُعاندًا.

الانتصاف: مذهبُ أهلِ السُّنَة أنَّ الموجِبَ للخُلودِ الكُفرُ خاصَّةً، والمسألةُ سَمعيَّةُ، وأدلتُها من الكتاب قطعيَّةُ (٢٪).

قوله: (ونزَّهوا الله مِنْ نِسبة القَبائح) تعريضٌ بأهل السُّنة، وفسَّرهُم قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَوْشِنْنَا لَآئِنْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾ بها يلزم منه نسبة القَبيح إليه، يقال: وهو خَلَق الكُفر في الكافر ثم أذاقه العذابَ بسَببه، بل الآيةُ تعريضٌ بهم، بل تصريحٌ بأنَّ المؤمنَ بالآيات مَنْ إذا جاءه نَصُّ من النُّصوصِ أذعنَ له وخضعَ لِها جاءَه من عند الله، وعَزَلَ

⁽۱) «تفسير الوسيط» (۳: ۲۵۲).

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشَّاف» (٣: ٥١١).

عليه حامِدِينَ له ﴿ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ كما يفعلُ مَن يُصِرُّ ﴿ مُسْتَكِبِرًا كَأَن لَمْ يَسْمَعْهَا ﴾ [لقيان: ٧]، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِ ۚ إِذَا يُشْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا * وَيَقُولُونَ سُبْحَنَ رَبِّنَا ﴾ [الإسراء: ١٠٧-١٠٨]. ﴿ نَتَجَافَ ﴾ ترتَفِعُ

العقل عن أن يَحكم في الأمورِ الدِّينيةِ بالحُسْنِ والقُبْح، ويَدُلُّ على الخضوعِ تَتميمُ الآيةِ بقولِه: ﴿وَهُمْ لَا يَسَٰتَكُبِرُونَ ﴾.

ثمَّ إِنَّ الآيةَ مقابلةٌ لقوله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَهُ ﴾ في ﴿ الْمَرَ * تَنِيلُ الْكِتَابِ لَارَيْبَ فيهِ مِن رَّبِ ٱلْمَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ اَفْتَرَنَهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِكَ ﴾ يدلُّ عليه قولُه: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُنَ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِرَ بِنَايَتِ رَبِّهِ - ثُمُ أَعْضَ عَنْهَا لَا ﴾.

قوله: (﴿ نُتَجَافَى ﴾: تَرتفع) يَتجافى جَنبُه عن كذا، يجوز أن يكون ﴿ نَتَجَافَى ﴾ مُستأنفًا؛ فلا محلَّ له من الإعراب، ويجوز أن يكون حالًا من المُضمَر في ﴿خَرُّواً ﴾ وكذلك ﴿يَدْعُونَ ﴾ في موضع الحال، وكذلك ﴿ سُجَّدًا ﴾، وكذلك ﴿ وَهُمْ لَا يَسَتَكَمِّرُونَ ﴾، وكذلك قولُه: ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ كلُّها أحوالٌ من المُضمَر الذي في الحال قبلَه.

الراغب: أصلُ الجَنْبِ الجارحةُ، ثم يُستعار للنّاحية التي تليها كعادتهم في استعارة سائرِ الجوارحِ، لذلك نحو اليمينِ والشّمال؛ كقول الشاعر:

من عن يميني مرّةً وأمامي

وقيل: جَنْب الحائطِ وجانبُه، ﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنْبِ ﴾ أي: القريب. وقوله: ﴿فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ [الزُّمَر:٥٦]؛ أي: في أمره وَحَدِّه الذي حدَّه (١) لنا، وسار جَنِيبَه وجنبيته وجنابَيْه وجَنابَيْه، وجَنبَتُه أصبْتَ جَنْبَه: نحو: كَبَدْتُه وفَأَدْتُه، وجُنِبَ: شَكى جَنْبَه، وجنبَ فلانٌ: أبعدَ عن الخير، وكذلك يقال في الدُّعاء في الخير، وسمِّيت الجنابة بذلك؛ لكونها سببًا لتجنُّب الصَّلاة (٢).

⁽١) في (ح) و (ف): «حد».

⁽٢) «المفردات في غريب القرآن»: ٢٠٥ والشطر المذكور لقطري بن الفجاءة. انظر: «الأمالي» للقالي (٢: ٧).

وتتنحّى ﴿عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ ﴾ عن الفُرُشِ ومَوَاضِعِ النَّوم، داعِينَ ربَّهُم عابِدِينَ له؛ لأجلِ خَوفِهِم من سَخَطِه وطَمعِهِم في رحمَتِه، وهُم المُتَهجِّدُون. وعن رسولِ الله عَنِي تفسيرِها: «قيامُ العبدِ من اللَّيلِ»، وعن الحسنِ رَضِيَ الله عنه: أنّه التَّهجُّد. وعن رسولِ الله عَنِي: «إذا جمعَ الله الأوَّلِينَ والآخِرِينَ يومَ القيامةِ جاءَ مُنادٍ يُنادي بصوتٍ يُسمِعُ الخلائِقَ كُلَّهم: سيعلَمُ أهلُ الجَمْعِ اليومَ مَن أولى بِالكرَم. ثُمَّ يرجعُ فيُنادي: يُسمِعُ الخلائِق كُلَّهم: سيعلَمُ أهلُ الجَمْعِ اليومَ مَن أولى بِالكرَم. ثُمَّ يرجعُ فيُنادي: ليقُم اللّذين كانت تتجافى جُنوبُم عنِ المضاجِع؛ فيقُومُونَ وهُم قليل، ثُمَّ يَرجعُ فينادي: ليقُم الذين كانُوا يحمَدُونَ الله في البأساءِ والضَّرَّاء، فيقُومُون وهُم قليل، في فيسرَحُون جميعًا إلى الجنّة، ثُمَّ يُحاسَبُ سائِرُ النّاس». وعن أنسِ بنِ مالكِ رَضِيَ الله عنه: فيسُرَحُون جميعًا إلى الجنّة، ثُمَّ يُحاسَبُ سائِرُ النّاس». وعن أنسِ بنِ مالكِ رَضِيَ الله عنه: كان أُناسٌ من أصحابِ رسُولِ الله ﷺ يُصَلُّونَ من صلاةِ الغربِ إلى صلاةِ العِشاءِ كان أُناسٌ من أصحابِ رسُولِ الله عَلَي يُصَلُّونَ من صلاةِ الغربِ إلى صلاةِ العِشاءِ اللهِ عنه النِناءِ للمَفْعُول، (ما أَخْفى هَمُ) على البِناءِ للفاعل، وهو الله سُبحانَه، أُخْفِى هَمُ على البِناءِ للمَفْعُول، (ما أَخْفى هَمُ) على البِناءِ للفاعل، وهو الله سُبحانَه،

قوله: (فَيَسْرَحُون جَمِيعًا إِلَى الجُنَّة)، الأساس: سَرَحَه في المَرْعَى سَرْحًا؛ أي: أرسَلَه، وسَرح بنَفْسِه شُروحًا، وسَرَحَ السَّيلُ، وسَيلٌ سارحٌ: يَجري جَرْيًا سَهلًا. لعلَّ النَّظرَ فيه إلى معنى قولِه تعالى: ﴿ وَسِيقَ ٱلذِينَ ٱتَّقَوْأُ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزُّمَر:٧٣].

قوله: (يُصلّونَ مِن صَلاةِ المغربِ إلى صَلاةِ العِشاء الآخِرة) رَوَينا عن التِّرمذيِّ، عن أنس في قوله تعالى: ﴿ نُتَجَافَى جُنُوبُهُمْ ﴾: نَزلت في انتظار الصَّلاةِ الَّتي تُدعى العَتَمة (١٠). وفي روايةِ أبي دَاودَ: كانوا يَتَنفَّلون ما بين المغربِ والعِشاء (٢).

وكان الحسن يقول: قيامُ اللَّيل.

قوله: (﴿مَّاَ أُخْفِي لَمُهُم ﴾ على البناء للمفعول) قرأ حزةُ: ﴿مَّا أُخْفِي لَمُهُم ﴾ بإسكان الياء، والباقون: بفتحها(٣).

⁽١) أخرجه الترمذي (٣١٩٦).

⁽٢) أخرجه أبو داود (١٣٢٣).

⁽٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها» (٢: ١٩١)، و«النشر في القراءات العشر» =

و(ما أُخفِي لهم)، و(ما نُخفي لهم)، و(ما أخفيتُ لهم)؛ الثّلاثةُ للمُتكلِّم، وهو الله سُبحانَه. و(ما): بمعنى: الّذي، أو بمعنى: أيُّ. وقُرِئَ: ﴿قُرَّةِ أَعَيْنِ ﴾ و(قُرّاتِ أعيُن). والمعنى: لا تعلَمُ النُّفوسُ كلُّهنَّ ولا نفسٌ واحدةٌ منهنَّ؛ لا مَلَكٌ مُقَرَّبُ ولا نبيُّ مُرسَلٌ أيَّ نوع عظيم من الثَّوابِ ادَّخَرَ الله لأُولئِكَ وأخفاهُ من جميعِ خلائِقِه، لا يعلَمُه إلّا هُو؛ مما تَقَرُّ بِهِ عيونُهُم، ولا مَزِيدَ على هذه العِدَةِ

قال الزَّجَاج: بالإسكان معناه: ما أُخْفِي أنا لهم؛ إخبارًا عن الله تعالى، وبالفتح على تأويل الفعل الماضي، ويكون اسمُ ما لم يسم فاعلُه ناب عنه ما في «أخفي» من ذكر^(١) يعودُ إلى «ما».

قال أبو البقاء: ﴿مَّا ﴾ استفهاميةٌ، وموضعُها رفعٌ بالابتداء، و﴿أُخْفِي لَمُمُ ﴾ خَبرُه على قراءة مَنْ فَتَح الياء، وعلى قراءة من سكنها وجعل «أُخفي» مضارعًا تكون «ما» في موضع نصب بـ «أخفي»، ويجوز أن تكون بمعنى «الذي» منصوبة بـ «تعلم»(٢).

قوله: (و «من (٣) قرّات أعين»)، قال ابن جِنِّي: هي قراءةُ النبيِّ ﷺ وأبي هريرة وأبي الدَّرداء وابنِ مسعود، والقرَّة: مصدرٌ، وقياسُه أن لا يُجمعَ؛ لأنَّ المصدرَ اسمُ جنسٍ، والأجناسُ أبعَدُ شيءٍ عن الجمعيَّةِ، لكن جُعِلت القُرَّةُ هاهنا نوعًا فجاز جَمعُها، كما تقول: نحن في أشغالٍ وبيننا حروبٌ. وحَسَّنَ الجمعَ أيضًا إضافتُه إلى لفظ الجماعةِ - أعني ﴿أَعَيُنِ﴾ - فقولنا: أشغال القوم أشبه من أشغال زيدٍ، ولا يُحتقر في هذه اللغةِ الشَّريفة تجانسُ الألفاظِ (٤).

قوله: (عمَّا تَقرُّ به عُيونُهم) بيانُ أيِّ نوع عظيم من الثَّواب هذا في مقابَلَة قولِه: ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّعَاتُ مَا كَسَبُوا ﴾ [الزُّمَر:٤٨] وقولِه: ﴿وَبَدَا لَهُمْ مِّرِبَ ٱللَّهِ مَا لَمَّ يَكُونُواْ يَحْسَبُونَ ﴾ [الزُّمَر:٤٧].

^{= (}٢: ٣٨٧)، و «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣٠١).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٧).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٩).

⁽٣) كذا في الأصول الخطية، ولفظة «من» ليست في «الكشاف».

⁽٤) «المحتسب» (٢: ١٧٣)، وانظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٠٣: ١٠٣).

ولا مَطْمَحُ وراءَها، ثمَّ قال: ﴿جَزَاءً بِمَاكَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ فحسَمَ أطهاعَ المُتَمنِّينَ، وعن النَّبيِّ ﷺ: «يقولُ الله تعالى: أعددتُ لعبادِيَ الصّالحينَ ما لا عــينٌ رأتْ ولا أذنٌ

قوله: (ولا مَطْمَح وراءَها)، الأساس: طمَحتُ ببَصَري إليه، ونساءٌ طَوامِحُ إلى الرِّجال، وطَمحَ المُتكبِّر بعَينه: شَخَص بها.

قوله: (فحَسَم أطماعَ اللَّتمنِّين)، الانتصاف: يُشيرُ إلى أهل السُّنَّة واعتقادِهم أنَّ المؤمنَ العاصي موعودٌ بدخولِ الجنَّةِ لا بُدَّ له منها، وفاءً بوعدِ الله تعالى، وأنَّ أحدًا لا يَستحقُّ على الله شيئًا بعَمَلِه، أَخذَه من قوله: ﴿ بِمَاكَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ (١).

وأهل السُّنةِ _ بناءً على قوله ﷺ: «لا يَدخُلُ أحدٌ (٢) منكمُ الجنَّةَ بعملِه». قيل: ولا أنت؟ قال: «ولا أنا، إلَّا أن يَتغمَّدنِي الله برحمتِه» (٣) _ يحملون الآية على أنَّ المراد منها قسمةُ المنازِلِ بينهم في الجنَّة، فهي على حَسْبِ الأعمالِ، وليس بقويٍّ، فإنَّ المذكورَ في الآية مجرَّدُ المنازِلِ بينهم في الجنَّة، فهي على حَسْبِ الأعمالِ، وليس بقويٍّ، فإنَّ المذكورَ في الآية مجرَّدُ الدُّحولِ، والأظهرُ أنْ تُحمل على أنَّ الله لمّا وَعَد المؤمنَ الجنَّة _ ووَعْدُه الحقُّ _ صارتِ الأعمالُ بالوَعْد كالأسباب يعبَّر بها عنها تأكيدًا لصدق الوعد في النُّفوس وتصويرِه بصُورَةِ المستحقِّ بالعمل.

وقلت: نحن وإن قلنا: إنّ الكلّ بقضاء الله وقَدَرِه، ولكن نُشِتُ للعبد كسبًا يُثاب به ويُعاقب، وفائدةُ ذِكْر الجزاءِ وجَعْلِه مسبَّبًا عن الأعمال التّرغيبُ فيها.

قوله: (يقول الله تعالى: «أعددتُ لِعبادي الصَّالحينَ») الحديث، رواه البخاريُّ ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة، والرِّواية: «أطلعتُ كم»(٤).

النهاية: بَلْهَ زَيدٍ، أي: تَرْكَ زَيدٍ، وقوله: «ما أَطلَعْتُهم عليه»، يُحتمل أَن يكون منصوبَ المَحلِّ ومجروره على التَّقديرَين، والمعنى: دَعْ ما اطَّلَعَتْمُ عليه من نعيم الجنَّة وعرفتُموه من لَنَّاتها.

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشَّاف» (۳: ٥١٢).

⁽٢) قوله: «أحد» ساقط من (ج).

⁽٣) أخرجه البخاري (٦٧٣ ٥)، ومسلم (٢٨١٦)، عن أبي هريرة.

⁽٤) أخرجه البخاري (٤٧٨٠)، ومسلم (٢٨٢٤).

سمِعَتْ ولا خَطَرَ على قلبِ بشرٍ ، بَلْهَ ما أَطْلعتُهم عليهِ. اقرؤُوا إن شئتمُ: ﴿ فَلا تَعْلَمُ نَفْسُ مَّا أَخْفِى الله عنه: أخفى القومُ أَعَالًا في اللهُ عنه: أخفى الله مُم مِن قُرَّةِ أَعْيُنِ﴾»، وعن الحسنِ رَضِيَ الله عنه: أخفى القومُ أعمالًا في الدُّنيا، فأخفى الله لهُم ما لا عينٌ رأت ولا أذنٌ سَمِعَتْ.

[﴿ أَفَمَنَكَانَ مُؤْمِنًا كُمَن كَانَ فَاسِقَا لَا يَسْتَوُنَ * أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّكِلِحَاتِ
فَلَهُمْ جَنَّاتُ ٱلْمَأْوَىٰ نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأُونِهُمُ ٱلنَّالُ كُلَّمَا آزَادُواْ

قوله: (وعن الحسن: أخفى القومُ أعمالًا في الدُّنيا، فأخفى الله تعالى لهم ما لا عينٌ رأتُ ولا أُذنٌ سَمعتُ)(١)، هذا يؤذن بأنَّ الفاءَ في قوله: ﴿ فَلاَ تَعَلَمُ نَفْسٌ ﴾ رابطةٌ لِلاحقةِ بالسابقة، مرتبة لها عليها ترتُّبَ الفاء في قوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ ﴾، وكان الأصل: تتجافى جُنوبُهم عن المضاجع يدعُون ربَّهم خوفًا وطمعًا ومما رزقناهم ينفقون، فلا يعلمون ما أخفي لهم، فيَجزيهم الله الجزاءَ الأوفى؛ بشهادة قوله: ﴿جَزَلَةُ بِمَاكَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ فوضع النَّفسَ موضع الضَّمرِ ونكَّرها تنكيرَ تفخيم، لو وصفت بكلِّ وصفِ ما بلغ هذا المبلغ، ثمَّ رُوعيت المناسبةُ في قوله: ﴿مَا أَخْفِي لَهُمُ ﴾ حيث أَبْهَمَ الجزاءَ، ولم يعيِّنِ الفاعلَ تعظيمًا له.

وفيه أنَّ ذلك الإنفاق غيرُ الواجب، وأنَّ هذه الأعمالَ هي أبوابُ الخير، وبها تُنال الزُّلْفي عند الله والدَّرجاتُ العالية.

ويَعضُدُه ما روينا عن التِّرمذيِّ، عن معاذ قلت: يا رسولَ الله، أخبرني بِعَمل يُدخلُني الجُنَّة ويُباعِدُني من النَّار. قال: «لقد سَأَلْتَني عن عظيم، وإنَّه ليَسيرٌ على من يَسَّره الله، تعبُدُ الله ولا تُشركُ به شيئًا، وتُقيمُ الصَّلاة، وتُؤتي الزَّكاة، وتَصومُ رمضان، وتَحجُّ البيت»، ثمَّ قالَ: «ألا أدُلُّك على أبوابِ الخيرِ»؟ قلت: بلى يا رسول الله. قال: «الصَّومُ جُنَّةٌ، والصَّدقةُ تُطفِئُ الحَطيئةَ كما يُطفِئ المَّاءُ النَّار، وصَلاةُ الرَّجلِ في جَوفِ اللَّيلِ شِعارُ الصَّالحينَ» ثم تلا: ﴿ نَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ ﴾ (٢).

⁽۱) انظر: «جامع البيان» (۱۸: ٦٢٣).

⁽٢) أخرجه الترمذي (٢٦١٦)، من حديث معاذ بن جبل رضِيَ الله عنه وقال: هذا حديثٌ حسن صحيح.

أَن يَغْرُجُواْ مِنْهَا أَعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِي كُنْتُم بِهِ، ثَكَلِّبُوك * وَلَنْذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ ١٨-٢١]

﴿كَانَ مُوْمِنَا ﴾ و ﴿كَانَ فَاسِقَا ﴾ محمُولان على لفظِ مَن و ﴿لَايَسْتَوُنَ ﴾ محمُولُ على المعنى، بِدَليلِ قولِه تعالى: ﴿ أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا ﴾ ونحوُه قولُه تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَقّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ ﴾ [ممد: ١٦]. و ﴿جَنَّاتُ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ نوعٌ من الجِنان؛ قالَ الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ رَوَاهُ نَزْلَةُ ٱخْرَىٰ * عِندَ سِدْرَةِ ٱلمُنْفَىٰ * عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ ﴾ اللهُ عنه قال: الله عنه قال: الله عنه قال: تأوي إليها أرواحُ الشُّهداء. وقيل: هي عن يمينِ العَرْش. وقُرِئَ: ﴿جَنَّةُ ٱلمَافَىٰ ﴾ على التوحيد ﴿ نَزُلًا ﴾ عطاءً بأعمالِهِم. والنَّزُلُ: عطاءُ النّازل، ثُمَّ صارَ عامًا ﴿ فَمَا وَمُهُمُ النّارِ ، أي: النّارُ لهم ،

قوله: (فجنَّة مأواهم النّار)، قال صاحب «الفرائد»: العُدولُ عن الحقيقة إلى غيرها دون الضَّرورة لا يجوز، وأي ضَرورةٍ في تقدير المضاف.

والجواب أنَّ المأوى: هو المكان الذي يَقصدُه الرَّجلُ للسَّكونِ والاستراحَة أو الالتجاء.

الأساس: اللهمَّ آوِني إلى ظلِّ كرَمِكَ وعَفوِكَ يا رَبّ. وتقول: أنا أهوي إلى معاقلك هُويًا وآوي إلى طلالك أويًّا. وقال ابن عبّاسٍ للأنصار: بالإيواءِ والنَّصرِ، إلَّا جَلستُمْ. فاستعماله في النّار من التَّهكُم، ولهذا استشهد بقوله: ﴿فَبَشِّرُهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [لقان:٧].

ويجوز أن يكون من باب المُشاكَلَةِ؛ لأنّه لما ذَكَر في أحد الفَصلَين ﴿فَلَهُمْ جَنَّكُ اللَّهُمْ جَنَّكُ الْمُأْوَئِهُمُ النَّارُ﴾.

وقال ابنُ الحاجب في «الأمالي»: فإنْ قيلَ: لمَ أُعِيدَ ذِكْرُ النارِ مظهرًا ولم يستغنِ بالضَّمير لتقدُّم الذِّكرِ، الجوابُ من وجهَينِ:

أحدهما: أنَّ سياقَ الآيةِ للتَّهديد والتَّخويفِ وتعظيم الأمرِ، وفي ظاهر ذِكْر النارِ من ذلك ما ليس في الضَّمير.

مكانَ جنّةِ المأوى للمُؤمِنِين؛ كقولِه: ﴿فَبَشِّرَهُ عَبِعَكَابٍ أَلِيهٍ ﴾ [آل عمران: ٢١، التوبة: ٣٤، الانشقاق: ٢٤]. ﴿أَلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ ﴾ عذابِ الدُّنيا من القَتْلِ والأسر، وما مُجْنُوا به من السَّنةِ سبعَ سِنِين. وعن مُجاهدٍ رَضِيَ الله عنه: عذابُ القبر. و﴿ٱلْعَذَابِ الْأَكْرِ ﴾ عذابِ الآخرة، أي: نذيقُهم عذابَ الدُّنيا قبلَ أن يَصِلُوا إلى الآخرة

والثاني: أنَّ الجملةَ الواقعةَ بعدَ القولِ حكايةٌ لما يُقال لهم يومَ القيامةِ عند إرادتِهم الخروجَ من النارِ فلا يُناسب ذلك وَضْعُ الضَّميرِ، إذْ ليس قولهم حينئذٍ مقدَّمًا عليه ذِكْرُ النارِ وإنَّما اتفق ذِكْرُ النارِ (١) قبلَها إخبارٌ عن أحوالهم (٢).

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ هذا القولَ أيضًا داخلٌ في حيِّزِ الإخبارِ؛ لأنَّه عطفٌ على ﴿أُعِيدُواْ﴾، وهما مرتَّبان على ﴿كُلَّماً ﴾؛ أي: كلَّما أرادوا أن يخرجوا فخرجوا أعيدوا وقيل لهم ذوقوا، فكما جاز الإضهار في المعطوف عليه فها المانع في المعطوف سوى إرادةِ المبالغةِ من موضع المُظْهَرِ موضعَ المُضمَر؟ على أنَّ هذا القولَ أشدُّ تسويرًا وأقطع تحسرًا عليهم من الإعادة، ومعنى الخروج بَيَّنه المصنفُ في «سورة الحج» (٣).

وقال صاحب «الكَشْف»: قال هاهنا: ﴿ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنْتُم بِهِ - ثُكَلِّبُونَ ﴾ وقال في الأخرى: ﴿ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَنِّبُونَ ﴾ [سبا:٤٢]، فذكّر هاهنا وأنّث هناك، وسِرُّهُ أنه ذكّر حملًا على العذاب دون النارِ؛ لأنّ «النارَ» هاهنا لما وقع موضعَ المُضمَر، والمُضمَرُ لا يُوصف، لم يستجز إجراء «الذي» على المضافِ إليه دون المضافِ، وفي تلك الآية لم يَجْرِ ذِكْرُ النارِ في سياق الآية، فلم تقع النّار موقع الضّمير، فوصف النار دونَ العذاب (٤)، وكذا ذكره الراغبُ في «دُرّة التنزيل».

قوله: (﴿ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَى ﴾: عذاب الدُّنيا مِنَ القَتْل والأَسْر) يعني: يومَ بدرٍ.

⁽١) قوله: «فلا يناسب ذلك» إلى هنا ساقط من (ح).

⁽٢) ﴿أَمَالَى ابن الحَاجِبِ» (١:١٥٢).

⁽٣) انظر: «الكشاف» (١٠: ٦٣٤-٤٦٤).

⁽٤) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٦٤).

﴿لَعَلَهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ أي: يتُوبُونَ عنِ الكُفْر، أو لعلهم يُريدُونَ الرُّجوعَ ويطلُبُونَه، كقولِه تعالى: ﴿فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا ﴾ [السجدة: ١٢] وسُمِّيَتْ إِرادةُ الرُّجُوعِ رُجوعًا، كما سُمِّيَتْ إِرادةُ القِيامِ قِيامًا في قولِه تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ ﴾ [المائدة: ٦]، كما سُمِّيَتْ إِرادةُ القِيامِ قِيامًا في قولِه تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ ﴾ [المائدة: ٦]، ويدُلُّ عليهِ قراءةُ من قرأ: (يُرجَعُون) على البِناءِ للمفعُول. فإن قلتَ: من أينَ صحَّ تفسيرُ الرُّجوعِ بالتَّوبة؟ و(لعلّ) من الله إرادةٌ، وإذا أرادَ الله شيئًا كانَ ولم يمتَنِعْ،

روينا عن مسلمٍ، عن أبيّ بن كعب: عذابُ الأدنى: مَصائبُ الدُّنيا والرُّومُ والبَطشَةُ أو الدُّخانُ(١).

قوله: (﴿لَعَلَّهُمْ يَرَجِعُونَ ﴾ أي: يتوبونَ عَن الكُفر) هذا إذا فُسِّرَ عَذابُ الأدنى بعذابِ الدُّنيا، وقوله: «أو لعلَّهمُ يريدون الرُّجوعَ» إذا فُسِّر بعذاب القبرِ.

قوله: (ويدلُّ عليه قراءةُ مَن قرأً: «يُرجعُون»)(٢)، وذلك أن معنى هذه القراءة، والأولى على إرادة الرُّجوع، يَلْتقيان في معنى ﴿فَأَرْجِعَنَا نَعْمَلْ صَلِحًا ﴾؛ لأنَّ كلَّا منهما يستدعي معنى الرُّجوعِ منهم إلى الدُّنيا بخلاف الأوَّل. نعم لو قيل: إنَّ معنى الرَّجِي في «لعلَّ» راجعٌ إلى الكُفَّار لأفاد أيضًا ذلك.

قوله: (مِن أين صَحَّ تفسيرُ الرُّجوع بالتَّوبة) أي: كيف يَستقيمُ أن يفسَّرَ الرُّجوعُ بالتَّوبةِ، ولفظةُ (لعلَّ) من جهة الله محمولةٌ على الإرادةِ، وهذه الآيةُ واردةٌ في قومٍ مخصوصِينَ، وأنَّهُم ماتوا على الكُفرِ، فيلزمُ تخلّفُ مرادِ الله تعالى عن إرادته.

وخلاصةُ الجوابِ أنَّ تخلّفَ مرادِ الله تعالى في أفعاله الخاصَّةِ وما يلحقُ بها من القَسْر على أفعال الغير محال، لكن في أفعال العباد إذا ثبت لهم الاختيارُ غيرُ محالٍ؛ لأنه لا يَقْدحُ في قُدرته.

الانتصاف: هذا فصلٌ رديء، وشِركٌ جَليّ لا يخفى، وجرَّه إلى ذلك تحريفُ كلمةِ

⁽١) أخرجه مسلم (٢٧٩٩).

⁽٢) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٠٨:١٤).

وتوبَتُهُم ممّا لا يكُون، ألا ترى أنَّها لو كانتْ ممّا يكونُ لم يكُونُوا ذائِقِينَ العذابَ الأكبر؟ قلتُ: إرادةُ الله تتعلَّقُ بأفعالِه وأفعالِ عبادِه، فإذا أرادَ شيئًا مِن أفعالِه كانَ ولم يمتنِع، للاقتدارِ وخُلوصِ الدّاعي. وأمّا أفعالُ عباده: فإمّا أن يُريدَها وهُم مُختارُون لها، أو

«لعلَّ» إلى الإرادة، والحقُّ أنها لترجِّي المخاطبينَ، وكذا فسَّرها سيبويه(١).

وقال إمامُ الحرمينِ: ذهبتِ المعتزلةُ ومَنْ تَبِعَهم من أهل الأهواءِ إلى أنَّ الواجباتِ والمندوباتِ من الطّاعات مراداتُ لله تعالى وَقعتْ أو لم تَقعْ.

والمعاصي والفواحشُ تقعُ والله تعالى كارةٌ لها غيرُ مريدٍ لوُقوعِها.

والمباحاتُ وما لا يدخلُ تحتَ التَّكليفِ من أفعال البهائمِ والمجانينِ تقعُ، وهو لا يريدُها ولا يَكرهُها، وإذا دَلَّلنا على أنَّ الرَّبَّ تعالى خالقٌ لجميعِ الحوادثِ يترتَّبُ عليه أنَّه مريدٌ لها خلقَ، قاصدًا إلى إبداع ما اخترعَ.

ثم يقول: قد قضتِ العُقولُ بأنَّ قصور الإرادةَ وعَدَمَ نفوذِ المشيئةِ من أصدقِ الآياتِ على سماتِ النَّقص، والاتِّصافِ بقُصورٍ وعجز، ومن ترشَّحَ لِلملك، ثم لا ينفذ مرادُه في أهل مملكته عُدَّ ضعيف المنّة مِضْياعًا لفرصتِه، وإذا كان ذلك يزري العاجز، فكيف في حقِّ مَلِكِ الملوكِ وربِّ الأرباب؟

فإن قالوا: الربُّ سبحانه وتعالى قادرٌ على أنْ يَـرُدَّ الخلائق إلى الطَّاعة قهرًا، ويُظهر آية تَظلُّ رِقاب الجبابرة لها خاضعة، قلنا: من فاسد أصلكم أنه لا يجوز في حكم الإله إجبار الخلائق على الطاعات، واضطرارهم إلى الخيراتِ ولا يريد منهم المعاصي والكُفرَ، وإنَّا يريد منهم الإيهانَ الاختياريّ فها يُريده لا يَقدرُ عليه وما يقدر عليه لا يُريده.

وقد اجتمع سَلَفُ الأُمَّةِ على كلمةٍ لا يجحدُها أهلُ الإسلام، وهو قولهُم: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يَكُن» (٢)، والآياتُ الشاهدةُ لأهل السُّنة لا تُحُصى كَثْرة.

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشَّاف» (٣: ١٣٥).

⁽٢) أخرجه أبو داود (٧٧٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٧٥٦).

قوله: (شجر بَيْن على رضي الله عنه). النهاية: شَجَرَ الأمرُ يَشْجُر (١) شجُورًا: إذا اخْتلط، وتشاجَروا: إذا تنازَعوا واختَلفوا.

قوله: (وأَذْرَب منك لسانًا)، النهاية: هو من قولهم: ذَرِبَ لِسانُه: إذا كان حادَّ اللِّسانِ لا يُبالي ما قال.

قوله: (وأملأ منك حَشوًا في الكَتيبة)، والحَشْو: ما يُحشى به الشَّيء؛ أي: الشَّيءُ الذي أحشو به الدرع أبلغ في ملئها من حشوك؛ أي: أنا أَبْدَنُ منك فيها.

الأساس: وهو من حَشْو بني فلان: قال الرّاعي:

أتتْ دُونَهَا الأحلافُ أحلافُ مذحج وأبناءُ كعبٍ حَشُوها وصَمِيمُها

قال صاحب «الاستيعاب»: الوليد بن عقبة بن أبي معيط أخو عثمانَ لأُمَّه، أسلَمَ يومَ الفتحِ هو وأخوه خالدُ بن عُقبةَ، وأظنُّه يومئذِ كان قد ناهَزَ الاحتلام (٢).

وعن سعيد بن جُبير، عن ابن عبّاس قال: نزلت في عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه والوليدِ بن عُقبةَ في قصَّةٍ ذَكرها ﴿ أَفَمَنكَانَ مُؤْمِنًا كُمَنكَانَ فَاسِقَاأً لَا يَسْتَوُنَ ﴾ (٣).

⁽١) قوله: «الأمر يشجر» ساقط من (ح) و(ف).

⁽٢) «الاستيعاب» (٤: ١٥٥٢).

⁽٣) انظر: «الدر المنثور» (١١: ٧٠)، في تخريجه في سبب نزول الآية.

فنزلتْ عامّةً للمُؤمِنِينَ والفاسِقِين، فتناوَلَتْهُما وكُلَّ مَن في مِثلِ حالِمها. وعنِ الحسَنِ ابنِ عليٍّ رَضِيَ الله عنهُما: أنَّه قالَ للوليد: كيفَ تشتُمُ عليًّا وقد سمّاهُ الله مؤمِنًا في عشْرِ آيات؟ وسمّاك فاسقًا؟.

[﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِر بِاَينتِ رَبِّهِ وَثُرُ أَعْرَضَ عَنْهَا ۚ إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُسْلَقِمُونَ ﴾

﴿ وَأَرَّ ﴾ في قولِه: ﴿ وَأَرَّ أَعْرَضَ عَنْهَا ﴾ للاستِبعاد. والمعنى: أنَّ الإعراض عن مثلِ آياتِ الله في وُضُوحِها وإنارَتِها وإرشادِها إلى سواءِ السَّبيل، والفوزِ بالسّعادةِ العُظمى بعدَ التّذكيرِ بها مُستَبْعَدٌ في العقلِ والعَدْل، كها تقولُ لصاحِبِك: وجدتَ مثلَ تلكَ

قولُه: (فنزلت عامَّةً للمؤمنينَ والفاسقينَ، فتَناوَلَتْهما وكلَّ مَن في مِثلِ حالِمها)، قال صاحب «الانتصاف»: ذَكَر السَّببَ المحقَّق، والمراد بالفاسِقِ وبالذين فَسَقوا: الكُفّارُ، وأَدْرَجَ فيها المؤمنين تعصُّبًا لمذهبه في وُجوب خُلودِ الفُسّاقِ(١).

وقال صاحب «الإنصاف»: ولم يَشْفِ في الجوابِ، فإنَّ الاعتبارَ بعُموم لفظِ الآيةِ لا بخُصوصِ سَبَيِها، والفِسْقُ يُطلق على المؤمن (٢)؛ لقوله تعالى: ﴿ بِشَنَ الْإِنَمُ ٱلْفُسُوقُ بَعَدَ ٱلْإِيمَنِ ﴾ [الحُجُرات:١١]، و «فاسقًا» نكرةٌ في الشرط فيَعُمّ. والجوابُ الصَّحيحُ تَسليمُ العُمومِ وتَخْصِيصُه بالآياتِ والأخبارِ الدّالةِ على اعتبار الطّاعةِ وحُصولِ الشَّفاعَة.

وقلت: ما أنصَفَ ولا انتصَفَ من صاحب «الانتصاف» حيث سَلَّم العُموم، وقال: ﴿ فَاسِقًا ﴾ نكرةٌ في الشرط فيعُم. أمّا نَظَر إلى نَظيرتها: ﴿ أَمَّا اللَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾، أو إلى المُجْمَلِ: ﴿ أَفَا اللَّهِ عَلَى المُعْمَلِ: ﴿ أَفَعَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ﴾ ليقيد المُطْلَقَ بالكافِرِ ؟ وأمّا اعتبر الفاصلة: ﴿ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ اللَّذِي كُنتُم بِهِ - ثُكَايِّبُونَ ﴾ ليعلمَ أنَّ المؤمنَ لا يُحدِّبُ بالآخرة ؟ وأمّا تأمَّلَ النَّطْم وتعقيبَه بقوله: ﴿ وَلَنَدُيقَنَّهُم مِنَ الْعَذَابِ الْأَذَنَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ ﴾.

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشَّاف» (٣: ١٥).

⁽٢) قوله: «على المؤمن» ساقط من (ح).

الفُرصةِ ثُمَّ لم تنتَّهِزْها؛ استبعادًا لتَرْكِه الانتهازَ. ومنهُ (ثُمَّ) في بيتِ الحاسة:

لَا يَكْشِفُ الغَمَّاءَ إِلَّا ابْنُ حُرَّة يَرَى غَمَرَاتِ المَوْتِ ثُمَّ يَزُورُهَا

استبعدَ أن يزورَ غمراتِ الموتِ بعدَ أن رآها واستيقَنَها واطلع على شِدَّتِها. فإن قلتَ: هلا قيل: إنّا منه مُنتَقِمُون؟ قلتُ: لمّا جعلَهُ أظلمَ كُلِّ ظالمٍ، ثُمَّ توعَدَ المُجرِمِينَ عامّةً بالانتقامِ منهم، فقدْ دلَّ على إصابةِ الأظلمِ النّصيبَ الأوفرَ مَن الانتقام، ولو قالَه بالضّميرِ لم يُفِدْ هذه الفائِدة.

قوله: (لا يَكشِفُ الغَمّاء) البيت (١)، الغَما والغَمُّ والغُمَّة: مرجعها إلى التَّغطية، والمراد هاهنا: شدةُ اقتحام الحربِ؛ أي: لا يَكشِفُ الأمرَ العظيمَ إلَّا رجلٌ كريم يرى قحم الموت ثم يتوسَّطها، وإنها قال: ابنُ حُرَّة؛ ليُهيِّجَه ويُحرِّضَه على الزِّيادة؛ أي: زيادة غَمَراتِ الموتِ بعدَ رؤيتها مستبعدةً مستنكرةً في العقل والعادةِ، وهو مع ذلك يزورها بعد استيفائه إيّاها، بالغ في مدحِه بذلك؛ حيث باشَرَ مثل هذا المستبعدِ بشجاعته (٢)، وكذا في الآية بالغ في الذمِّ؛ ولهذا قال: «أنَّ الإعراض عن مثل آياتِ الله في وُضوحِها وإنارتِها... مستبعدٌ في العقل والعَدْل».

وإنّما ذَهَب في «ثم» إلى المجاز وإن احتَمَل الحقيقة؛ لأنَّ الشاعرَ يمدحُ جَريًا لا يبالي بالموتِ ويقتحمُ الأهوالَ، لا أنه يَرى الغَمراتِ ثم يَمكُث زمانًا طويلًا متفكِّرًا ثم يَزُورها؛ لأنَّه ذَمُّ له، وكذا ما في الآية؛ الأصلُ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِثَن ذُكِّرَ بِتَايَنتِ رَبِّهِ - ثُرُّ أَعَرَضَ عَنْهَا ﴾ لأنَّه ذَمُّ له، وكذا ما في الآية؛ الأصلُ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِثَن ذُكِّرَ بِتَايَنتِ رَبِّهِ - ثُرُّ أَعَرَضَ عَنْهَا ﴾ [السجدة: ٢٢]، فوضَع «ثُمَّ» موضع الفاء لبيان عنادِه وتمَرُّدِه.

قوله: (جعلَه أظلمَ كُلِّ ظالم، ثمَّ تَوعَّدَ المُجرِمين عامَّة بالانتقام)، فيه رائحةٌ من الاعتزالِ كما سَبق منه عند قولِه: ﴿وَذُوقُواْعَذَابَ ٱلْخُلِّدِيمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾: «بسَبب ما عملتُم منَ المعاصي والكبائِر المُوبِقَةِ»، يقال: هلّا يجعلُه من إقامةِ المُظْهَرِ موضعَ المُضمَرِ؛ ليُؤذِنَ بأنَّ عِلَّةَ الانتقام ارتكابُ هذا المُعرض مثل هذا الجُرْمِ العظيمِ.

⁽١) لجعفر بن علبة الحارثي من شعراء الحماسة.

⁽٢) في (ف): «بشجاعة».

[﴿ وَلَقَدَّ ءَانَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَبَ فَلَا تَكُن فِي مِرْيَةٍ مِن لِقَاآبِةِ وَجَعَلْنَهُ هُدَى لِبَيَ إِلَّى السَرَّهِ مِلْ الْقَاسِةِ فَالْمَا مَنْهُمْ أَيِمَةً يَهْدُونَ إِلَّمْ الْمَا صَبَرُوا ۖ وَكَانُوا بِثَالِنِنَا يُوقِنُونَ * إِنَّ رَبَّكَ هُو يَفْصِلُ يَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيدِ يَغْتَلِفُونَ ﴾ ٢٣ - ٢٥]

﴿ٱلْكِتَنِ ﴾ للجنسِ، والضَّميرُ في ﴿لِقَاآبِدِ ﴾ له. ومعناه: إنَّا آتينا مُوسى عليهِ

قال محيي السَّنة: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ من المشركين، ولا ارتيابَ أنَّ الكلامَ في ذمِّ المعرضِينَ، وهذا الأسلوبُ أذمُّ لهم من ذلك؛ لأنه يُقرَّرُ أن الكافرَ إذا وُصِف بالفِسْقِ والظُّلم والجرمِ(١) حُمِلَ على نهاية كُفره وغاية تمرُّدِه؛ لأنَّ هذه الآية كالحاتمة لأحوالِ المكذِّبِينَ القائلين: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ اَفْتَرَيْهُ ﴾ (٢).

والتَّخلُّص إلى قصَّة الكَليم عليه السَّلامُ مَسْلاةٌ لقلب الحبيبِ ﷺ يعني: آتَيْنا موسى مثل ما آتيناك من الكتاب، ولقَّيْناه مثل ما لقَيناك، وكها جعلنا المنزَّل عليه هدَّى لقوم صبروا، كذلك نجعل كتابك هدَّى ونورًا لمن يصبرُ، وكها جعلنا كتابه مختلفًا فيه كذلك نجعل كتابك مختلفًا فيه، وكها أهلَكُ نَا المَعرِضِينَ نُهُلِك هؤلاء ﴿ أَوْلَمْ يَهْدِهُمْ كُمْ أَهْلَكَ نَا مِن قَبْلِهِم مِن اللهُ عَرْضِينَ نُهُلِك هؤلاء ﴿ أَوْلَمْ يَهْدِهُمْ كُمْ أَهْلَكَ نَا مِن قَبْلِهِم مِن اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُ مِن رُسُلِناً وَلا يَجَدُلِلهُ نَتِنا عَوْيلًا ﴾ ويؤيده قولُ المصنّف: «والضمير في ﴿ لَمُنْمُ ﴾ لأهلِ مكَّة».

قوله: (﴿ ٱلْكِتَنَبَ ﴾ للجنس) إنّها دعاه إلى اعتبار الجنس؛ لأنّ الضّميرَ في ﴿ لِقَاآلِهِ ﴾ راجعٌ إليه، ولا ارتياب أنّ عَيْنَ ذلك الكتابِ ما لقاه، كأنّه قيل: ولقد آتينا موسى ما يُقال له: الكتاب، فلا تكن في شك من أنك لقيتَ مثله.

قال مكِّيّ: وقيل: الهاءُ تعود على ما لاقى في موسى؛ أي: فلا تكُ في مريةٍ من لقاء ما لاقى موسى من قومه من الأذى والتَّكذيبِ، ويجوز أن تعودَ على الكتاب، أضاف المصدرَ إلى المفعول؛ أي: من لقاء موسى الكتاب، وأضمرَ موسى لتقدُّم ذِكْرِه (٣).

⁽١) في (ح) و(ف): «إذا وصف بالظلم والإجرام».

⁽۲) «معالم التنزيل» (٦: ٣٠٨).

⁽٣) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٦٩).

السّلامُ مثلَ ما آتيناكَ من الكتاب، ولقّيناهُ مثلَ ما لقّيناكَ من الوحي، فلا تكُ في شكّ من أنّك لقيت مثله ولقيت نظيرَهُ، كقولِه تعالى: ﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكِّيمًا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَشَكِل من أَنّك لقيت مثله ولقيت نظيرَهُ، كقولِه تعالى: ﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكِّيمًا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَشَكِل اللّهِينَ يَقْرَءُونَ ٱلصَّحِتَب مِن قَبْلِكَ ﴾ [يونس: ٩٤] ونحو قولِه: ﴿ مِن لِقاآيِهِ عَلَيه وقولِه: ﴿ وَيَغْرِجُ لَهُ يَوْمَ ٱلْقِينَمةِ فَوَلِه اللّهُ وَشَر اللّهِ هَ وَجَعَلْنَا مِن أُمّتِكَ أَيْمةً يَهدُونَ مثل تلك الهداية؛ لِمَا صَبَرُوا عليه من نُصرةِ الدّينِ، وثَبَتُوا عليه من اليقين.

قلت: على أن تعود الهاءُ إلى ما لاقي، فالفاءُ مثلُها في قول الشاعر:

ليسسَ الجَسمالُ بِمئزرِ فاعلَمْ وإنْ رُدِّيت برْدا(١)

دَخلت على الجملة المعترضة بدل الواوِ اهتهامًا بشأنها؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَيَحَعَلْنَكُهُ هُدًى ﴾ إلى آخر الآية عطفٌ على قوله: ﴿ اَلَيْنَا ﴾، وجعل كونهم أئمَّة وهُداة معللان بالصَّبر والإيقانِ في المعترض فيه، ثم نهاه عن الامتراءِ في لقاء ما لاقوا منَ الأذى والصَّبر اقتداءً بهم؛ لقوله تعالى: ﴿ فَيِهُ دَنْهُمُ أَفَتَدِهُ ﴾ [الأنعام: ٩٠].

قوله: (فلا تَكُ في شكِّ من أنك لقيتَ مثلَه) هذا معنى الفاء في ﴿فَلَا تَكُن فِي مِرْيَةٍ ﴾ يعني: معرفتك بأنَّ موسى نبيٌّ مرسلُ وأُوتيَ التَّوراة، ينبغي أن تكون سببًا لإزالة الرَّيب عنك في أن المنزَّلَ عليك قرآنُ وكتابٌ مثلُه وإنا اخترناك كها اخترناه، ونبتليكَ بمثل ما ابتليناهُ، ولهذا قال كقوله: ﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكِّ مِيمَّا أَنزَلْنَا ٓ إِلَيْكَ فَسَّئِلِ ٱلَّذِينَ يَقَرَّمُونَ ٱلْكِتَابَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [يونس: ٩٤].

⁽۱) لعمرو بن معدي كرب. انظر: «نهاية الأرب» (۳: ۲۷)، و «شرح ديوان الحاسة» (۱: ۳۰)، و «التمثيل والمحاضرة» (۱: ۲۰).

وقيل: من لِقائِكَ مُوسى عليه السَّلامُ ليلةَ الإسراءِ، أو يومَ القيامة. وقيل: من لقاءِ مُوسى عليه السَّلامُ الكتاب؛ أي: من تَلَقِّيهِ له بالرِّضا والقَبُول. وقُرِئَ: ﴿لَمَّا صَبَرُوا ﴾ و(لِمَا صَبَرُوا)؛ أي: لِصَبْرِهِم. وعن الحسنِ رَضِيَ الله عنه: صَبَرُوا عن الدُّنيا. وقيل: إنَّا جعلَ الله التَّوراة هُدًى لبني إسرائيلَ خاصّة، ولم يَتَعبَّدْ بها فيها ولدَ إسهاعيلَ عليهِ السَّلام. ﴿ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ ﴾ يقضي، فيُمَيِّزُ المُحِقَّ في دينهِ مِنَ المُبطِل.

قوله: (وقيل: من لقائك موسى ليلة الإسراء) عطفٌ على قوله: ﴿ الْكِتَبَ ﴾ للجنس والضَّميرُ في ﴿ لِقَآبِهِ ، يؤيِّدُه ما روى البخاريُّ ومسلمٌ ، عن ابن عبّاس، عن النَّبيِّ عَلَيْهُ قال: ﴿ رأيتُ ليلةَ أُسريَ بِي مُوسى رَجُلًا آدمَ طُوالًا جَعْدًا، كأنَّه مِن رجال شَنُوءَة ﴾ (١).

قوله: (وقرئ: ﴿لَمَّا صَبَرُوا ﴾ و (لِمَا صَبَرُوا »)، حمزةُ والكسائيُّ: بالتَّخفيف، والباقون: بالتشديد (٢).

قال الزَّجَّاجُ: فإذا خُفِّفَ فالمعنى: جَعلناهم أَئمَّةً لِصبرهم، وإذا شُدِّد، فالمعنى: على المُجازاة، كأنه قيل: إنْ صبرتُم جَعلناكم أئمَّة، فلمّا صَبَروا جُعلوا أئمَّة. وقيل: إنَّ كلمةَ الظَّرفِ تُقام مقامَ التَّعليل؛ نحو قولك: أكرمتكَ إذا أكرمتَ زيدًا؛ لأنَّ الظَّرف يُقارن المظروف، كما أنَّ العِلَّة (٣) تَقُارنُ المَعلول(٤).

قوله: (هدّى لبني إسرائيلَ خاصّةً، ولم يَتَعبّد بها فيها ولدَ إسهاعيل)، هذا التَّخصيصُ إِنّها يفيدُه لامُ الاختصاص، وإيقاعُ قولِه: ﴿وَيَحَعَلْنَكُ هُدًى لِبَنِيّ إِسْرَاءِيلَ ﴾ مشبّهًا به كها مَرَّ، وعطف ﴿ وَيَحَعَلْنَكُ هُدُى ﴾.

⁽١) أخرجه البخاري (٣٢٣٩)، ومسلم (٢٦٦).

 ⁽۲) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها» (۲: ۱۹۲)، و«النشر في القراءات العشر» (۲: ۳۸۷) و «الجامع لأحكام القرآن» (۱٤: ۱۰۹).

⁽٣) قوله: «يقارن المظروف، كها أن العلة» ساقط من (ف).

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٩).

[﴿ أُوَلَمْ يَهْدِ لَمُمْ كُمْ أَهْلَكُنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَكِنِهِمُّ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآينَتٍ أَفَلًا يَسْمَعُونَ ﴾ ٢٦]

الواو في ﴿ أُولَمْ يَهْدِ ﴾ للعطفِ على معطوفٍ عليه مَنْوِيٌّ من جنسِ المعطُوف، والضَّميرُ في ﴿ لَهُمُ ﴾ لأهلِ مكّة. وقُرِئَ بالنُّونِ والياء، والفاعلُ ما دلَّ عليه ﴿ كُمْ الضَّميرُ في ﴿ لَمُمْ ﴾ لا تقعُ فاعلةً، لا يُقالُ: جاءني كم رَجُل، تقديرُه: أو لم يهدِ لَمُم كثرةُ إهلاكِنا القُرُونَ. أو: هذا الكلامُ كما هُو بمَضْمُونِه ومعناه، كقولِك: تَعصِمُ لا إللهَ إلّا الله الدِّماءَ والأموالَ. ويجوزُ أن يكون فيه ضميرُ (الله) بدلالةِ القِراءةِ بالنّون. و ﴿ القُرُونُ ﴾ عادٌ وثمودُ وقومُ لـوطٍ ﴿ يَمْشُونَ في مَسَكِينِهِمْ ﴾ يعني: أهلَ مكّة، و ﴿ القُرُونُ ﴾ عادٌ وثمودُ وقومُ لـوطٍ ﴿ يَمْشُونَ في مَسَكِينِهِمْ ﴾ يعني: أهلَ مكّة،

قوله: (الواوُ في ﴿ أُولَمْ يَهْدِ ﴾ للعطف على معطوفٍ عليه [منويِّ] من جنس المعطوفِ)، أي: أَلَمْ نُنَبِّههُم ولم يَهْدِ لهم كم أهلكنا من قَبلِهم، يعني: قلنا لهم: سيروا في الأرض ثم انظُروا كيف كان عاقبةُ الذين من قبلكم (١).

قوله: (وقُرئ بالنُّون والياء) الياءُ: مشهورةٌ، والنُّون: شاذَّة (٢).

قال الفَرّاءُ: ﴿كُمْ ﴾ في موضع رفع بـ ﴿يَهْدِ ﴾، كأنَّكَ قُلتَ: أو لمْ يهدِ لهم القرونُ الهَالكةُ فيتَّعظو ا(٣).

قال الزَّجاج: عند البصريِّنَ لا يجوز أن يعمل ما قبل «كم» في «كم»، فلا يجوز في قولك: كم رجلٌ جاءني: جاءني^(٤) كم رجل؛ لأنَّ كم تزال عن الابتداء، و«كم» هاهنا في موضع نصب بـ ﴿أَهَّلَكُنا ﴾ وفاعل يهدي ما دلَّ عليه المعنى فيها سلف، وتكون «كم» أيضًا دليلًا على الفاعل في ﴿يَهَدِ ﴾، ويدلُّ عليه قراءةُ مَنْ قرأ: ﴿أُولَمْ نَهَدِ هُم ﴾؛ أي: أولم نبيِّن لهم (٥٠).

⁽١) في الأصول الخطية: «قبلهم».

⁽٢) قرأ بالنون: أبو عبد الرلحمن السلمي وقتادة وأبو زيد. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١١٠:١١٠).

⁽٣) «معاني القرآن» (٢: ٣٢١).

⁽٤) قوله: «جاءني» سقط من (ح).

⁽٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٩).

يمُرُّونَ في متاجِرِهم على ديارِهِم وبلادِهِم. وقُرِئَ: (يُمَشُّون) بالتّشدِيد.

[﴿ أُولَمْ يَرُوا أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِدِ ، زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَعْلَمُهُمْ وَأَنْفُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴾ ٢٧]

﴿الْجُرُزِ ﴾ الأرض التي جُرِزَ نباتُها، أي: قُطِعَ ؛ إمّا لعَدَمِ الماء، وإمّا لأنّه رُعِيَ وأُزِيل، ولا يُقالُ للّتي لا تُنْبِتُ كالسّباخ: جُرُزٌ. ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿فَنُخْرِجُ بِهِ وَزَعًا ﴾. وعن ابن عبّاسٍ رَضِيَ الله عنه: إنّها أرضُ اليمن. وعن مُجاهد رَضِيَ الله عنه: هِي وَعَنِ ابن عبّاسٍ رَضِيَ الله عنه: إنّها أرضُ اليمن. وعن مُجاهد رَضِيَ الله عنه: هِي أَنْهَنهُمْ ﴾ من عَصْفِه ﴿وَأَنفُسُهُمْ ﴾ من عَصْفِه ﴿وَأَنفُسُهُمْ ﴾ من عَصْفِه ﴿وَأَنفُسُهُمْ ﴾ من حَصْفِه ﴿وَأَنفُسُهُمْ ﴾ من حَصْفِه ﴿وَأَنفُسُهُمْ ﴾ من حَصْفِه ﴿وَأَنفُسُهُمْ ﴾ من عَصْفِه ﴿ وَأَنفُسُهُمْ ﴾ من الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه المُنْهُمُ اللهُ عنه اللهُ اللهُ عنه اللهُ عنه اللهُ اللهُ عنه اللهُ اللهُ

[﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَلَا الْفَتْحُ إِن كُنتُمْ صَلِدِقِينَ * قُلْ يَوْمَ الْفَتْحِ لَا يَنفَعُ الَّذِينَ كَفُرُوٓا إِيمَنْهُمْ وَلَاهُمْ يُنطَرُونَ * فَأَعْرِضَ عَنْهُمْ وَانْفَطِرُ إِنَّهُم مُّنتَظِرُونَ *

الفَتْحُ: النَّصْر، أو الفَصْلُ بالحُكُومة، من قولِه: ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْبَيْنَنَا ﴾ [الأعراف: ٨٩] وكانَ المُسلِمُونَ يقُولُونَ: إنَّ الله سيفتَحُ لنا على المُشرِكِين. أو يفتَحُ بيننا وبينَهُم، فإذا سَمِعَ المُشرِكُون قالُوا:

قوله: (وعن مجاهد: هي أبين)، النهاية: أبيَنُ: بوزن أحمر: قريةٌ على جانب البحر في ناحيةِ اليمن، وقيل: هو اسمُ مدينة (٢) عدَن.

قوله: (﴿بِهِ عَ اللَّهُ) أي: الضَّمير في ﴿بِهِ عَ لَلَّمَاء، وفي ﴿مِنْهُ ﴾ للزَّرع، و﴿تَأْكُلُ مِنْهُ ﴾ صفةُ زرعًا، وفيه معنى الجمع؛ لأنه مشتمل على آكلينَ ومأكولاتٍ مختلفين، ومن ثَمَّ قسَّمه؛ أي: تأكل أنعامُهم من التّبن وأنفسُهم من الحَبِّ.

قوله: (﴿ يُمَشُّونَ ﴾ بالتشديد) قال ابن جِنِّي: هي قراءةُ ابنِ السَّميفع، فهو للكثرة (١٠).

⁽١) المحتسب (٢: ١٧٤).

⁽٢) قوله: «مدينة» ساقط من (ح) و(ف).

﴿مَنَىٰ هَذَا الْفَتْحُ ﴾ أي: في أيِّ وقتٍ يكُونُ ﴿إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ ﴾ في أنَّه كائنُ. ويومُ الفَصْلِ بينَ المُؤمِنينَ وأعدائِهِم، ويومُ نصرِهِم عليهِم. وقيل: هُو يومُ بدر. وعن مُجاهدٍ والحسنِ رَضِيَ الله عنهُما: يومُ فتْحِ مكّة. فإن قلتَ: قد سألُوا عن وقتِ الفتح، فكيفَ ينطَبقُ هذا الكلامُ جوابًا على سُؤالهِم؟ قلتُ: كان غرضُهم في السُّؤالِ عن وقتِ الفتح، استعجالًا منهُم على وجهِ التَّكذيبِ قللُ عنواء، فأجيبُوا على حَسَبِ ما عُرِفَ من غَرَضِهم في سُؤالهِم فقيلَ لهم: لا تستعجلُوا به ولا تَسْتَهْ وَنُوا، فكأنِّ بكُم وقدْ حصلتم في ذلك اليوم، وآمنتُم فلَمْ ينفَعْكُمُ تستَعْجِلُوا به ولا تَسْتَهْ وَنُوا، فكأنِّ بكُم وقدْ حصلتم في ذلك اليوم، وآمنتُم فلَمْ ينفَعْكُمُ

قوله: (﴿مَتَىٰ هَاذَا ٱلْفَتْحُ ﴾)، ﴿مَتَىٰ ﴾ في موضع نَصْبِ على الظّرف، وهو خبرُ الابتداء(١)، وهو ﴿هَاذَا ﴾، و﴿أَلْفَتْحُ ﴾ نعتٌ لـ﴿هَاذَا ﴾ أو عطفُ بيان. ويجوز أن يكون ﴿مَتَىٰ ﴾ في موضع رفع على تقدير حذف مضافٍ مع ﴿هَاذَا ﴾، وتقديره: متى وقت هذا الفتح؟

قوله: (كان غرضهُم في السُّؤال عن وقتِ الفتح، استعجالًا منهم على وجه التَّكذيب والاستهزاء)، يعني: إنها طابَقَ هذا الجوابُ مضمونَ ما أرادوا بسؤالهم في قولهم: ﴿مَتَىٰ هَلْاَ الْفَتْحُ ﴾، وهو القطعُ بأنَّ ذلك كذبٌ ولا ينبغي أن يكونَ، وأنت ممن يجب أن يضحك منه. وأجاب أن كينونتَه ممَّا لا ارتيابَ فيه، وأنَّه لا بدَّ أن يقعَ، لكنِّي أخبرُكم عن أحوالكم فيه كأني أنظر إليكم الآنَ، وأنتم على تلك الحالِ، وهو قريبٌ من الأسلوب الحكيم.

قوله: (فكأني بكم وقد حصلتم في ذلك اليوم)، قال المُطرزي: قولهم: كأنِّي بك: كأنِّي أبصر تُك، إلا أنّه تُرك الفعلُ لِدلالة الحالِ وكثرةِ الاستعمال، ومعناه: أعرف ما أشاهد من حالك اليومَ وكيف يكونُ حالُك غدًا، كأنِّي أنظرُ إليك وأنتَ على تلك الحالِ. ومثلُه: مَن لي بكذا، يعنون من يَكفُل لي به، وله نظائر.

قال المُظهرِي: كأنِّي بك مبصرٌ وعالم بحالك أنَّك سَتَهلِك. وهذا اللَّفظُ يُستعمل في كل موضع يُتيقَّن ما يصير إليه حالُ الرَّجل.

⁽١) في (ح) و(ف): «مبتدأ».

الإيمانُ، واستَنْظَرتُم في إدراكِ العذابِ فلَمْ تَنْظُرُوا. فإن قلتَ: فمن فسَّرَهُ بيومِ الفَتْحِ أو يَوْم بدر؛ كيفَ يستَقِيمُ على تفسيرِه أنْ لا ينفَعُهُمُ الإيمان، وقد نَفَع الطُّلُقاءَ يومَ فتحِ مكّة وناسًا يومَ بدر؟ قلتُ: المُرادُ أنَّ المقتُولِينَ منهم لا ينفَعُهُم إيمائهُم في حالِ القتل، كما لم ينفعْ فرعونَ إيمانُه عندَ إدراكِ الغَرقِ. ﴿وَأَنظِرَ ﴾ النُّصرةَ عليهِم وهلاكَهُم ﴿إِنَّهُم مُنتَظِرُونَ ﴾ الغَلَبةَ عليكُم وهلاككُم، كقولِه تعالى: ﴿فَتَرَبَّصُوا إِنّا مَعَكُم مُنتَظِرُونَ ﴾ النوبة: ٢٥]، وقرأ ابنُ السَّمَيْفَع رحِمهُ الله: (مُنتَظَرُون)، بفَتْح الظّاءِ. ومعناه: وانتظِرْ هلاكهُم فإنَّهم أحقّاءُ بأن يُنتَظَرَ هلاكُهُم، يعني: أنَّهم هالِكُونَ لا عالمَة. أو: وانتظِرْ ذلك؛ فإنَّ الملائِكةَ في السّماءِ ينتَظِرُونَه.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قسراً: ﴿الْمَ * تَنْكِلُ ﴾، و ﴿تَنَرُكُ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلُكُ ﴾، أُعطيَ من الأجرِ كأنَّما أحيا ليلة القدرِ»، وقالَ: «منْ قرأً ﴿الْمَرْ * تَنْزِيلُ ﴾ في بيته لم يدخلِ الشَّيطانُ بيتَه ثلاثةَ أيّام».

قوله: (المراد أنَّ المقتولينَ منهم لا ينفعُهم إيهائهم في حال القتل)، وقلت: لو حملَه على قوم مخصوصينَ وهمُ الذين استهزؤوا وعاندوا وقالوا: متى هذا الفتحُ؟ إقامةً للمُظهر موضعَ المضمَرِ حتَّى يكونَ من بابِ قولِه:

على لاحِبٍ لا يُهتدى بمنارِه

أي: لا يؤمنون حينئذٍ فلا ينفعُهم إيهائُهم لَحَسُنَ.

قوله: (مَنْ قرأً: ﴿ الْمَرْ * تَنْزِيلُ ﴾) رويناعن أحمدَ والترمذيِّ والدارميِّ عن جابرِ: أنَّ النبيَّ ﷺ كان لا ينام حتى يقرأً ﴿ الْمَرْ * تَنْزِيلُ ﴾ و ﴿ تَبْنَرُكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءِ قَلِيرٌ ﴾ (١).

* * *

⁽١) أخرجه أحمد (١٤٧٠)، والترمذي (٢٨٩٢)، والدارمي (٢١١).

سورة الأحزاب مدنيّةُ، وهيَ ثلاث وسبعون آيةً ﴿ الْمُعْلِلْ الْمِثْلِلْ الْمُثَالِ الْمُثَالِ الْمُثَالِ الْمُثَالِ الْمُثَالِ الْمُثَالِ الْمُثَالِ الْمُثَالِ

[﴿يَكَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱنَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَفِرِينَ وَٱلْمُنَافِقِينُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عِلْمَا مُحَمِّكُ اللَّهِ مَا يُوحَى إِلَيْكَ مِن رَبِّكَ أَلِكَ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا * وَتَوَكَّلُ عَلَى ٱللَّهُ وَكَيْدًا * وَتَوَكَّلُ عَلَى ٱللَّهُ وَكَيْدًا * وَتُوكَ لَعَلَى اللَّهُ وَكَيْدًا * وَكَيْدًا * وَكَيْدًا * وَكَيْدًا * وَكَيْدًا * وَكَيْدًا * وَكَيْدًا لَهُ اللَّهُ وَكِيدًا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُوا اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَ

عن زِرِّ قال: قال لي أُبيُّ بن كعبٍ رضي الله عنه: كم تعدُّون سورةَ الأحزاب؟

سورة الأحزاب مدنيّة، وهي ثلاث وسبعون آية الشيرية المستحددة المستح

قولُه: (عن زِرِّ) في «جامعِ الأصول»: هو زِرُّ بنُ حُبَيْشِ الأَسَديُّ الكوفيُّ، جاهِليُّ إسلامي، من أكابرِ القُرّاءِ والمَشْهورين من أصحاب عبدِ الله بن مسعود^(١)، وسمعَ عُمرَ رضيَ الله عنه، وروى عنه خَلْقٌ كثيرٌ من التابعينَ وغيرِهم.

زِرٌّ: بكَسْرِ الزاي وتشديدِ الراء. وحُبَيْشٌ: بضَمِّ الحاءِ المُهْمَلة وفَتْح الباءِ المُوحَّدة وسكونِ الياءِ والشينِ المُعْجَمة. وحديثُه هذا مشهورٌ في «مسندِ الإمامِ أحمَد بنِ حنبلٍ»(٢)

⁽١) «جامع الأصول» (١٢: ٤١٣).

⁽٢) «مسند الإمام أحمد» (٢١٢٠٧) وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حِبّان» (٤٤٢٨).

قلتُ: ثلاثاً وسبعين آية. قال: فوالذي يحلفُ به أبيُّ بن كَعْب، إنْ كانت لتَعدِلُ سورةَ البقرةِ أو أطول، ولقد قرأنا منها آية الرَّجْم: (الشيخُ والشَّيخةُ إذا زَنيا فارجموهما البتّةَ نكالاً منَ الله وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ). أراد أبيُّ رضي الله عنه أنَّ ذلك من جُمْلةِ ما نُسِخَ من القرآن. وأمَّا ما يُحكى: أنَّ تلك الزيادة كانت في صَحيفةٍ في بيتِ عائشة رضي الله عنها فأكلتُها الداجِنُ: فمِنْ تأليفاتِ الملاحِدةِ والرَّوافض. جعل نداءه بالنبيِّ والرسول فأكلتُها الداجِنُ: فمِنْ تأليفاتِ الملاحِدةِ والرَّوافض. جعل نداءه بالنبيِّ والرسول في قوله: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّبِيُ النَّيَ النَّيَ اللهُ عَنها النَّي اللهُ عَنها النَّي اللهُ والرسول في قوله: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّبِي اللهُ عَنها النَّبِي اللهُ واللهُ اللهُ عَنها اللهُ واللهُ والل

مع تغيير يسير. وفي «الموطّأ»: «الشيخُ والشيخةُ فارجُموهما البَّتة»، وكذا في روايةِ ابنِ ماجه(١).

قولُه: (الداجن)، النهاية: هي الشاةُ التي يعلِفُها الناسُ في منازلِهم، وقد يقَعُ على غيرِ الشاءِ مِن كلِّ ما يألفُ البيوتَ من الطيورِ وغيرِه. يقالُ: شاةٌ داجِنٌ، ودجَنَتْ تدجُنُ دُجوناً.

قولُه: (ورَبْئاً بِمَحلِّه)، الأساس: إني لأرْبأُ بك عن هذا الأمر: أرفَعُك ولا أرضاهُ لك، ورَبائتُ بنَفْسي عن عَملِ كذا. ونوّ هْتُ به تَنويهاً: رفَعْتُ ذِكْرَه وأشهَرْتُه، وينصُرُه ما روَيْنا في «صحيح البخاري»: أنَّ البراءَ حين دعا بقولِه: اللهمَّ إني أسلَمْتُ نَفسي إليك، وفَوَّضْتُ أمري إليك، وأجائتُ ظَهْري إليك آمنتُ بكتابِك الذي أنزَلْت، ورَسولِك الذي أرسَلْت. قال رسولُ الله عَلَيْهُ: «لا، ونَبيِّك الذي أرسلت» (٢).

النهاية: قيل: إنّ النبيَّ مُشتَقُّ من النّباوةِ وهو الشيءُ المُرتفِع. ومن المهموزِ شعْرُ عبّاسِ بنِ مِرْ داس يَمدَحُه:

⁽١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٢: ٨٢٤) وابن ماجه في «السنن» (٢٥٥٣).

⁽٢) أخرجه البخاري (٦٣١٣).

أوقَعَه في الإخبار في قوله: ﴿ تُحَمَّدُ رَّسُولُ اللهِ ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿ وَمَا مُحَمَّدُ إِلَا رَسُولُ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. قلتُ: ذاك لتعليم الناس بأنّه رسولُ الله، وتلقينٌ لهم أنْ يسمُّوه بذلك ويَدْعُوه به، فلا تفاوتَ بين النداءِ والإخبار، ألا ترى إلى ما لم يَقصِدْ به التعليم والتلقين من الأخبار كيف ذكرَه بنحوِ ما ذكره في النّداء: ﴿ لَقَدْ جَآءَ كُمْ رَسُوكُ مِن أَنفُسِكُمْ ﴿ وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَكرَبِ ﴾ [الفرقان: ٣٠]، ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِ

يا خاتمَ النَّبئين (١) إنَّك مُرْسَــلٌ بالحقِّ كلُّ هُدى السبيلِ هداكا (٢)

ومن الأولِ حديثُ البَراء. وإنّها رَدّ عليه ليَخْتلفَ اللفظانِ ويَجْمَعَ له الثناءَيْن من معنى النبوةِ والرسالةِ تعديداً للنعمةِ في الحالَيْن. وتعظيهاً للمِنّة على الوجهين (٣).

وعن الراغب: النبوَّةُ: سِفارةٌ بِينَ الله عزَّ وجَلَّ وبِين ذَوي العُقول مِن عبادهِ لإزاحةِ عِلَلِهم في أَمْرِ معادِهم ومعاشِهم، والنبيُّ لكونِه مُنبَنًا بها تسكُنُ إليه العقولُ الزكية (٤) يصحُّ أَن يكونَ بمعنى فاعلٍ، لقولِه تعالى ﴿نَيَّ عِبَادِىٓ أَنِيّ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الجِجْر: ٤٩]، وأن يكونَ بمعنى مفعولٍ، لقولِه ﴿نَبَّأَنِي ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [التحريم: ٣](٥).

وقلتُ: والذي يقتضيه هذا المقامُ من التنويهِ أنّ قولَه: ﴿وَلَا تُطِعِ ٱلْكَفِرِينَ وَٱلْمُنَفِقِينَ ﴾ خطابٌ فَظيعٌ هائلٌ خصوصًا مُهِّدَ بقولِه: ﴿ أَتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ فصدَّر بها يَنْجَبِرُ به تلك الفظاعة، يعني: يا مَنْ تصدّى لمنصبِ النبُوة، كيفَ يليقُ بكَ طاعةُ أعداءِ الدين؟! ومن الأسلوبِ قولُه تعالى ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٤٣] ابتدأ بالعَفْوِ ثم إبداءِ الذنب.

⁽١) هكذا في جميع النسخ، وهو بكسر الباء من غيرياء بعدها، والذي في أغلب المصادر الأخرى: «يا خاتم النُسُآء».

⁽٢) هو في «ديوانه» ص٩٥، وذكره المبرد في «الكامل» (٣: ١٦)، والزمخشري في «الفائق» (٣: ٢٠١).

⁽٣) وهو حاصلُ عبارةِ الإمامِ الطحاويِّ في «شرح مشكل الآثار» (٣: ١٧٣) حيث قال: «إنَّ قولك: «ورسولك الذي أرسَلْتَ»، ليس فيه إلّا الرسالة خاصّة، والذي ردِّ عليه النبيُّ ﷺ وأمَره أن يقولَ مكانَ ذلك: «ونبيّك الذي أرسَلْتَ» يجمَعُ الرسالةَ والنبوَّةَ جميعاً، فكان أوْلى ممّا يكون على الرسالةِ دون النبوّة». انتهى.

⁽٤) في «مفردات القرآن»: «الذكية» بالذال المعجمة.

⁽٥) «مفردات القرآن» ص٧٨٩.

رَسُولِ ٱللَّهِ أَسْوَةً حَسَنَةً ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّحَتُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ [التوبة: ٦٢]، ﴿ ٱلنَّبِيُّ أُولَى بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِمٍمْ ﴾ [الأحزاب: ٦]. ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَكِيكَ مَهُ. يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ﴿ وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ ﴾ [المائدة: ٨١]؟ ﴿اتق الله﴾: واظبْ على ما أنتَ عليه مِنَ التقوى، واثبُتْ عليه، وازدَدْ منه؛ وذلك لأنَّ التقوى بابٌ لا يُبلَغُ آخرُه. ﴿وَلَا تُطِعِ ٱلْكَنْفِرِينَ وَٱلْمُنْفِقِينَ ﴾: لا تساعِدْهم على شيء، ولا تقبَلْ لهم رأياً ولا مَشُورة، وجانِبْهم، واحترِسْ منهم؛ فإنهم أعداءُ الله وأعداءُ المؤمنين، لا يُريدون إلا المضارّة والمُضادّة. ورُوي: أنّ النبيُّ ﷺ لمّا هاجَرَ إلى المدينة وكان يحبُّ إسلامَ اليهود: قُريظةَ والنَّضيرِ وبَني قَيْنُقاع، وقد بايَعَه أُناسٌ منهم على النَّفاق، فكان يُلَيِّن لهم جانِبَه ويُكرِمُ صغيرَهم وكبيرهم، وإذا أتى منهم قبيحٌ تجاوَزَ عنه، وكان يَسمَعُ منهم؛ فنَزلتْ. ورُوي: أنَّ أبا سُفيانَ بنَ حَرْب وعِكْرمةَ بنَ أبي جَهْل وأبا الأَعْور السُّلَميَّ قَدِموا عليه في المُوادَعة التي كانت بَيْنه وبينهم، وقامَ معهم عبدُ الله بن أُبيِّ ومُعتِّبُ بن قُشير والجَدُّ بن قَيْس، فقالوا لرسول الله ﷺ: ارفُضْ ذِكْرَ آلهتِنا وقل: إنها تَشْفَعُ وتنفعُ؛ ونَدَعك وربَّك، فشقَّ ذلك على رسولِ الله ﷺ وعلى المؤمنين، وهَمُّوا بِقَتْلِهم؛ فنَزَلتْ. أي: اتقِ الله في نَقْضِ العهد ونَبْذِ المُوادَعة، ولا تُطع الكافرين مِنْ أهل مكّة والمنافقين مِنْ أهلِ المدينة فيها طَلَبُوا إليك. ورُوي: أنّ أهلَ مكة دَعَـوْا رسولَ الله ﷺ إلى أن يَرجِعَ عن دِينه ويُعطوه شَطْرَ أموالهم، وأن يزوِّجَه

قولُه: (ولا مشورةً)، الجوهري: المَشْوَرةُ: الشُّورى، وكذلك المَشُورة بضَمِّ الشِّين، تقولُ منه: شاوَرْتُه واستَشْرْتُه بمعنى.

قولُه: (على النفاق)، حال، أي: والحالُ أنّ قلوبَهم مُنْطويةٌ على النفاق. والفاءُ في «فكان(١) يُلين» جواب «لمّا».

قولُه: (في المُوادَعة)، الجوهري: المُوادَعة: المُصالحَةُ، والتوادُعُ: التصالح.

⁽١) سقط لفظ: «فكان» من(ط).

شيبة بن رَبيعة بِنتَه، وخوَّفه مُنافقو المدينة أنهم يَقتُلونه إن لم يَرجِع؛ فنَزلتْ. ﴿إِنَ اللّهَ كَانَ عَلِيمًا ﴾ بالصوابِ من الخطأ، والمصلحةِ مِنَ المفسدة، ﴿حَكِيمًا ﴾ لا يفعلُ شيئًا ولا يأمرُ به إلا بداعي الحِكْمة. ﴿ وَاتَبِعَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ ﴾ في تَرْكِ طاعةِ الكافرين والمنافقين وغير ذلك، ﴿إِنَ اللّه ﴾ الذي يُوحي إليك خبيرٌ ﴿يِمَاتَعَمَلُونَ ﴾ فمُوحٍ إليك ما تَصلُحُ به أعمالُكم، فلا حاجةً بكم إلى الاستماع مِنَ الكَفَرة. وقُرئ: (يعملون) بالياء، أي: بها يَعملُ المنافقون من كَيْدِهم لكم ومَكْرِهم بكم. ﴿ وَتَوَكَلُ أَمْر. عَلَى اللّهِ وَكِلْهُ إلى تدبيره. ﴿وَكِيلًا ﴾: حافظًا موكولاً إليه كلُّ أمْر.

[﴿ مَّا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلِ مِن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ * وَمَا جَعَلَ أَزْوَا جَكُمُ الَّتِي تُظَلِّهِ رُونَ مِنْهُنَ أَمَّهَ يَكُو مَا جَعَلَ أَذْوَا جَكُمُ الَّتِي تُظَلِّهِ رُونَ مِنْهُنَ أَمَّهَ يَكُو وَمَا جَعَلَ أَدْعِيا ءَكُمْ أَبِنَاءَكُمْ فَلِكُمْ فَلْكُمْ بِأَفْوِهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُو يَهْدِي السّكِيلَ * ادْعُوهُمْ لِآبَابِهِمْ هُو أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ فَإِن لَمْ تَعْلَمُواْ ءَابَاءَهُمْ فَإِخُونَكُمْ السّكِيلَ * ادْعُوهُمْ وَلَا بَابِهِمْ هُو أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ فَإِن لَمْ تَعْلَمُواْ ءَابَاءَهُمْ فَإِخُونَكُمْ فَالْتِينِ وَمَوَلِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْحَكُمْ جُنَاحٌ فِيمًا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُولًا تَرْجِيمًا * ٤-٥]

﴿ مَّاجَعَلَ اللهُ ﴾: ما جَمَعَ اللهُ قلبَيْن في جَوْف، ولا زَوْجيّةً وأُمومة في امرأة، ولا بُنوّةً ودِعْوة في رَجُل. والمعنى: أنَّ الله سبحانه كها لم يَرَ في حِكْمتِه أنْ يَجْعَلَ للإنسان

قولُه: (ودِعْوةً)، النهاية: الدِّعْوَةُ في النَّسَبِ: بالكَسْر، وهو أن ينتسِبَ الإنسانُ إلى غيرِ أبيهِ وعشيرتِه. وكانوا يَفْعلونه فنُهِيَ عنه، وجُعِلَ الولدُ للفراش (٢).

قولُه: (وقُرِئ: «يَعْملونَ»بالياء)، أبو عَمْرو، والباقونَ بالتاءِ الفَوْقانية(١).

⁽١) وحُجَّتُهم أنّ افتتاحَ الآيةِ جرى بلَفْظِ المخاطبةِ للنبيِّ ﷺ، ولا شَكَّ أنّ مَنْ بحضرتِه من المسلمين داخلون معه فيها أُمِرَ به مِنْ أَمْرِ الله ونُهِيَ عنه في هذه الآية، فهم حينئذِ مخاطبونَ معه بها خوطبَ به مِن أَمْرِ الله ونهيهِ. والحجّةُ لأبي عمرو في القراءةِ بالياء أنّه قَرُبَ مِن ذكرِ الكافرين والمنافقين، فختمَ الآية بالخبرِ عنهم إذْ كان ذلك في سياقه عنهم. انتهى من «حجّةِ القراءات» ص٠٥٥.

⁽٢) وهو مستفادٌ مِن قولِه ﷺ: «الولدُ للفِراشِ وللعاهرِ الحجر» أخرجه البخاري (٦٧٥٠) ومسلم (١٤٥٨) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

قلبَيْن؛ لأنه لا يخلو: إمّا أنْ يَفعلُ بأحدِهما مِثْلَ ما يفعلُ بالآخر من أفعالِ القُلوب؛ فأحدُهما فَضْلةٌ غيرُ مُحتاج إليها، وإمّا أن يَفعَلَ بهذا غيرَ ما يَفعلُ بذاك؛ فذلك يؤدِّي الله اتِّصافِ الجملة بكونه مُريدًا كارهًا، عالمًا ظانًّا، موقنًا شاكًا في حالة واحدة لم يرَ أيضاً أن تكونَ المرأةُ الواحدة أُمَّا لرجلٍ زوجاً له؛ لأنَّ الأمَّ مخدومةٌ مخفوضٌ لها جَناحُ الذلِّ، والزوجة مستخدَمةٌ متصرَّف فيها بالاستفراش وغيره كالمَمْلوكة، وهما حالتانِ مُتنافِيتان؛ وأنْ يكونَ الرجلُ الواحد دَعِيًّا لرجل وابنًا له؛ لأنّ البنوّة أصالةٌ في النَّسب وعَراقةٌ فيه، والدَّعْوة: إلصاقٌ عارضٌ بالتسميةِ لا غير، ولا يجتمع في الشيء الواحد أن يكون أصيل، وهذا مَثلٌ ضَرَبَه الله في زيدِ بن حارثة، وهو رجلٌ من كُلْبٍ يكون أصيل، وهذا مَثلٌ ضَرَبَه الله في زيدِ بن حارثة، وهو رجلٌ من كُلْبٍ يكون أصيل، وكانت العربُ في جاهليَّتِها يتغاوَرُون ويتسابَوْن، فاشتَراه حَكِيمُ بن

قولُه: (في زيدِ بنِ حارثة)، وهو رجلٌ مِن كلْب، ذكر ابنُ عبدِ البرِّ في «الاستيعاب»: هو زيدُ بنُ حارثة بنِ شُراحيل بن كعبِ بن عبدِ العُزّى بن زيدِ بن أسدِ بن عبدِ القيس بن عابدِ بن النعمانِ بن عَبْدِ بن عوف بن عابدِ بن النعمانِ بن عَبْدِ بن وَدٌ بن امرئِ القيس بن النعمانِ بن عُمرَ بن عبدِ بن عوف بن كنانة بن بكرِ بن عُذْرَة بن زيدِ بن اللاتِ بنُ رُفيْدَة بن ثَوْر بن كلْب بن وَبْرة (۱). قد أصابه سَبْيٌ في الجاهليةِ فاشتراهُ حَكيمُ بنُ حِزامِ لخديجة بنتِ خُويْلد فوهَبتْهُ للنبيِّ عَنْه، فتبنّاهُ رسولُ الله عَنْه أكبرُ منه بعَشْر سِنين، ورسولُ الله عَنْه أكبرُ منه بعَشْر سِنين، وقيل: بعِشرين سنةً. قال عبدُ الله بن عُمَر: ما كُنّا نَدْعو زيدَ بنَ حارثَة إلا زيْدَ بنَ محمدِ حتى نزلَتْ: ﴿ ٱدْعُوهُمْ لِآبَابِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِند البُخاريُ ومسلم وأحمدَ بنِ حَنْبلِ والتَّرمذيُ عن البُخاريُ ومسلم وأحمدَ بنِ حَنْبلِ والتَّرمذيُ عن ابنِ عُمَر قال: إنّ زيدَ بن حارثَة مولى رسولِ الله عَنْهُ ما كُنّا نَدْعُوه إلا زيْدَ بن مُحمدٍ حتى نزلَ القرآنُ: ﴿ ٱدْعُوهُمْ لِآبَابِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللهِ ﴾ [الأحزاب: ٥](٢).

⁽١) وقد اختصر الإمام الطيبي شيئًا من سياقِه نسب زيد بن حارثة كها وردت في «الاستيعاب» (٢: ٤٥٢).

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٧٨٢) ومسلم (٢٤٢٥).

حِزام لعمّته خديجة، فلما تزوَّجَها رسولُ الله ﷺ وَهَبَتْه له، وطَلَبَه أبوه وعمُّه، فخُيِّر، فاختارَ رسولَ الله ﷺ، فأعتَقه. وكانوا يقولون: زيدُ بن محمَّد، فأنزلَ الله عزَّ وجلّ

قولُه: (وطلبَه أبوهُ وعَمُّه، فخُيِّر، فاختارَ رسولَ الله ﷺ)، وفي «الاستيعاب»: حَجَّ ناسٌ مِنْ كَلْبٍ فرأَوْا زيداً فعرَفهم فقال لهم: أبلِغوا أهلي هذه الأبياتَ فإنّي أعلَمُ أنّهم قَد جَزِعوا علي فقال:

> أحِنُّ إلى قومي وإن كُنتُ نائيا فكُفّوا من الوجْدِ الذي قد شَجاكُم فإنّي بحَمْدِ الله في خَيْرِ أُسْرَةٍ

فإنّي قعيدُ البيتِ عند المَشاعرِ ولا تُعْمِلوا في الأرضِ نَصَّ الأباعِرِ كرام مَعَدٍّ كابراً بَعْدَ كابر(١)

النصُّ - بالصادِ المُهْمَلة -: السيرُ الشديد. كابراً بعد كابر؛ أي: كبيراً عن كبير.

فانطلق الكَلْبيون فأعلموا أباه، فخرَج حارثة وكَعْبُ ابنا شُراحيل لفدائِه، فقالا للنبيِّ عَلَيْ: يا ابن عبدِ المطلَب، يا ابنَ هاشم، يا ابن سَيِّدِ قَوْمِه، أنتُم أهلُ الحرَمِ وجيرائه، تفعَلَ تَفكُّون العَاني وتُطْعمونَ الأسير، جنْناكَ في ابنِنا عندك فامنُنْ علينا وأحسِن، فقال رسولُ الله عَلَيْ: ادعُوه، فإنْ اختاركم فهو لكم، وإن اختارني فوالله ما أنا بالذي اختارُ على مَنِ اختارَني أحداً، فذعاه فقال: هل تعرفُ هؤلاء؟ قال: نعم هذا عَمِّي وهذا أبي، قال: فأنا مَنْ قد علِمْتَ ورأيْتَ صُحْبَتي فاخترْني أو اخترْهُما، فقال زيدٌ: ما أنا بالذي أختارُ عليكَ أحدًا، فقال: ويحكَ يا زيدُ! أتختارُ العُبوديّة على الحريّة وعلى أبيكَ وعمّك وأهلِ بيتك؟ قال: نعم، قد رأيتُ مِنْ هذا الرجلِ شيئًا ما أنا بالذي أختارُ عليه أبدًا، فلما رأى رسولُ الله عَلَيْ [ذلك] أخرجَهُ إلى الحِجْرِ (٢) فقال: يا مَنْ حضر، اشهدوا أنّ زيداً ابني يَرِثُني وأرِثُه، فلمّا رأى ذلك أبوه وعمّه طابَت نفوسُهما فانصرَفا، ودُعيَ زيدَ بنَ محمّد حتى جاءَ اللهُ بالإسلام، فنزلَتْ: أبوه وعَمُّه طابَت نفوسُهما فانصرَفا، ودُعيَ زيدَ بنَ محمّد حتى جاءَ اللهُ بالإسلام، فنزلَتْ:

⁽١) «الاستيعاب» (٢: ٤٤٥).

⁽٢) في(ط): «الحُجْرة» بالتاء، وليس بشيء.

⁽٣) «الاستيعاب» (٢: ٥٤٥).

هذه الآية، وقولَه: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدُ أَبّاً أَحَدِمِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ [الأحزاب: ١٠]. وقيل: كان أبو مَعْمَر رَجلاً من أحفظِ العَرب وأَرُواهم، فقيل له: ذو القلبَيْن. وقيل: هو جَميل بن أسد الفهريُّ، وكان يقول: إنَّ لي قلبَيْن أفهمُ بأحدِهما أكثرَ ممّا يفهمُ محمَّد، فرُوي أنه الهزم يومَ بَدْر، فمرَّ بأبي سفيانَ وهو مُعلِّق إحدى نعلَيْه بيده والأخرى في رِجْله. فقال له: ما فعلَ الناس؟ فقال: هم ما بين مقتولِ وهارب. فقال له: ما بالُ إحدى نعلَيْك في رِجْلك والأخرى في يَدِك؟ فقال: ما ظننتُ إلا أنها في رِجْليَّ، فأكذَبَ اللهُ قولَه وقولهم، وضَرَبَه مَثلاً في الظِّهار والتبني. وعن ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما: كان قولَه وقولهم، وضَرَبَه مَثلاً في الظِّهار والتبني. وعن ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما: كان

قولُه: (وأرواهم)، وهو مِنَ الرواية، أي: أكثرُهم رِواية.

قولُه: (فأكذَبَ اللهُ قَوْلَه وقَوْلَم وضرَبَه مَثَلاً في الظّهارِ والتبنّي)، أي: قَوْلَ جميلٍ: إنّ لي قلبَيْن، وقَوْلَ مَنْ وافقه من العربِ، ويشهَدُ ما رواه مُحيي السنة عن الزُّهْري ومُقاتلٍ: هذا مَثَلُ ضرَبَه الله عزَّ وجلَّ للمُظاهِرِ من امرأتِه وللمُتَبنِّي ولَدَ غيرِه يقول: فكما لا يكونُ لرجلٍ قلْبان، كذلك لا تكونُ امرأةُ المظاهِر أُمَّه، ولا يكونُ أحدٌ ابنَ رجُلَيْن (١). وإنّما قُلْنا: إنّ المرادَ بقَوْلِم ما وافقوه فيه؛ لما قالَ مُحيْبي السنّة: فعَلِموا يومئذِ أنه لو كان له قلبانِ لما نسِي نَعْلَه في يده.

وقالَ الزجّاج: رُوِيَ أَنَّ عبدَ الله بنَ حَنْظَلِ قال: إنَّ لِي قلبَيْن، أَفْهَمُ بكُلِّ واحدِ منهما أكثرَ مما يعقِلُ محمد، فأكْذَبَهُ الله تعالى فقال: ﴿ مَّاجَعَلَ اللهُ لِرَجُلِمِّن قَلْبَدِّنِ فِي جَوْفِهِ عِلَى الأحزاب: ٤]، ثم قرنَ بهذا الكلامِ ما يقولُه المُشْركون مِمّا لا حقيقةَ له (٢).

وقلتُ: فعلى هذا المذكوراتُ الثلاثُ بجُمْلتِها مَثَلٌ فيها لا حقيقةَ له، ثمَّ ذَيَّلَ الكُلَّ بقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّكِيلَ ﴾.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: وأسَدُّ ما ذُكِرَ فيه: أنَّهم كانوا يَدَّعونَ لابنِ الحَنْظلِ قلبَيْن،

⁽١) «معالم التنزيل» (٦: ٣١٦).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢١٣-٢١٤).

المنافقون يقولون: لمحمّدِ قَلْبان، فأكْذَبَهم اللهُ. وقيل: سَها في صلاته، فقالت اليهودُ: له قَلْبان: قلبٌ مع أصحابه، وقلبٌ معكم. وعن الحسن: نزلتْ في أنَّ الواحد يقول: نَفْسٌ تأمُرنِ ونفْسٌ تَنْهاني. والتنكيرُ في «رجُل»، وإدخال «مِن» الاستغراقية على ﴿قَلْبَيْنِ ﴾ تأكيدانِ لما قَصَد من المعنى، كأنه قال: ما جَعل اللهُ لأُمّة الرجال ولا لواحدٍ منهم قلبَيْن البتّة في جَوْفه. فإن قلت: أيُّ فائدة في ذِكْر الجوف؟ قلت: الفائدةُ فيه

فنفى الله صحَّة ذَلك، وقَرنَه بأقاويلهِم الباطلةِ وهي جَعْلُهم الأدعياءَ أبناءً، والزوجاتِ أمهات، ففي الأولِ لزِمَ قيامُ أحدِ المعنَييْن بالآخر كالعِلْمِ والجهْل، والأمنِ والحنوْف، وأما الثاني فالزوجةُ في مَقامِ الامتنان، والأمُّ في مَقامِ الإكرام، وأما الثالثُ فإنَّ البُنُوَّةَ أصالةٌ والدِّعْوةَ عَلامةٌ عارضة، فالكلُّ مُتناف(١).

قال القاضي: ما جعَلَ قلبَيْنِ في جَوْف؛ لأنّ القلْبَ معدِنُ الروحِ الحَيَوانيِّ المتعلِّقِ بِالنَّفَسِ الإنسانيِّ أوّلاً، ومَنْبعُ القُوى بأسْرِها، وذلك يمْنَعُ التعدُّدُ^(٢)؛ لأدائِه إلى تناقُضٍ، وهو أن يكونَ كلُّ منها أصلاً لكلِّ القُوى، وغَيْرَ أصل.

قولُه: (فقالتِ اليهودُ: له قَلْبان)، رَويْنا عن الإمامِ أَحَد بنِ حَنْبلِ والتِّرمذيِّ عن ابنِ عباسٍ: قيلَ له: ما عنى الله تعالى بقولِه ﴿ مَّاجَعَلَ اللهُ لِرَجُلِمِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ٤ . قال: قامَ النبيُّ عَلَيْ يوماً يُصلِّي فخطرتْ خَطْرةٌ، فقالَ المُنافقونَ الذين يُصلُّونَ معه: ألا ترون (٣) أنّ له قلبيَّن: قلبًا معكم وقلبًا معهم؛ فنزلَتْ (٤).

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٢٠).

⁽۲) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٢٤).

⁽٣) في الأصول الخطية: «ترى»، والمثبت من «مسند أحمد».

⁽٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤١٠)، والترمذي (٣١٩٩)، وقال: هذا حديثٌ حسن.

كالفائدة في قوله: ﴿ الْقُلُوبُ الْتِي فِي الصَّدُورِ ﴾ [الحج: ٤٦]؛ وذلك ما يحصلُ للسامع من زيادة التصوُّر والتجلِّي للمدلولِ عليه؛ لأنه إذا سَمِعَ به صوَّر لنفْسه جوفاً يَشتمِلُ على قلبَيْن، فكان أسرعَ إلى الإنكار.

قُرئ: (اللايئ)، بياء وهمزة مكسورتين، و ﴿ اَلَّتِي ﴾ بياء ساكنة بعد الهمزة. و ﴿ تُظَاهِرُونَ ﴾ مِن: ظاهر، و (تَظَّهرون) من: اظَّاهر، بمعنى: تظاهر، و (تَظَّهّرون)

قولُه: (قرئ: «اللايئ»)، قالون، وقُنبلُ: «اللاءِ» بالهمْز من غير ياء، ووَرْشٌ: بياءٍ خُتْلَسةٍ خلفاً من الهمزةِ في الحالين(١) قال أبو البقاء: اللاتي: جَمْعُ «التي»، والأصلُ إثباتُ الياءِ، ويجوزُ حَذْفُها اجتزاءً بالكسرةِ، ويجوزُ تَذْفُها اجتزاءً بالكسرةِ، ويجوزُ تَذْفُها المعزةِ وقَلْبُها ياء(٢).

قولُه: (﴿ تُظُنِهِرُونَ ﴾ مِنْ: ظاهَر)، عاصم: ﴿ تُظَنِهِرُونَ ﴾ بضَمِّ التاءِ وتخفيفِ الظاءِ وألفٍ بعْدَها وكَسْرِ الهاء، وابنُ عامرٍ: بفَتْحِ التاءِ والهاءِ وتشديدِ الظاءِ والهاءِ من غيرِ ألف، أمّا «يَظَّهَرون» فالأصلُ: يتظهّرون، فأدغَم التاءَ في الظاءِ، و «تَظاهرون» بفتحِ التاء والتخفيف، فالأصلُ: تتظاهرون، فحُذِفَت إحدى التاءَيْن، و «تَظَّاهرون» بتشديدِ الظاءِ وإدغامِ التَّاءِ الثانيةِ في الظاء كلُّها لغات (٣).

الراغب: الظهْرُ: الجارحة، وقولُه تعالى ﴿ وَأَمَّا مَنْ أُوتِي كِنَبُهُۥ وَرَأَةَ ظَهْرِهِ ﴾ ، الظهر هاهنا تشبيها (٤) للذُّنوبِ بالحِمْلِ الذي يَنوءُ بحامِله (٥) ، واستُعيرَ لظاهرِ الأرضِ وقيل: ظَهْرُ الأرضِ وبَطْنُها، ويُعبَّرُ عن المركوبِ بالظَّهْر، ويُستعارُ لَمَنْ يُتَقوِّى به، وبَعيرٌ ظَهيرٌ: قَويٌّ بَيِّنُ الظَّهارة، والظَّهْريُّ: ما تجعلُه بظهْرِك فتنساه، وظهر عليه: غَلَبَه، وظاهَرتُه: عاونْتُه، وظهَرَ

⁽١) ولتهام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٧١٥.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥١).

⁽٣) وهي مأخُوذة من لفظِ «الظهر». انظر: «حجّة القراءات» ص٥٧٢.

⁽٤) كذا في النسخ الخطية. وإنّما وقع كذلك لأن الإمامَ الطيبي حذف عامل النصبِ فيه على ما سيأتي بيانُه.

⁽٥) عبارة الراغب في «المفردات»: والظَّهْرُ هاهُنا استعارةٌ تشبيهًا للذنوبِ بالحملِ...إلخ.

مِن: اظّهَر، بمعنى: تظهّر، و(تُظهّرون) من: ظَهّر، بمعنى: ظاهر، كعقّد بمعنى: عاقد، و(تَظهّرون) من: ظَهَر، بلفظ: فَعَلَ، من الظّهور. ومعنى «ظاهَرَ مِنَ امرأته»: قال لها: أنتِ عليَّ كظهْر أُمِّي. ونحوُه في العبارة عن اللفظ: لبَّى المُحرِم؛ إذا قال: لبَّيْك، وأققَ الرَّجل؛ إذا قال: أفّ، وأخواتٌ لهنّ. فإن قلتَ: فيا وجهُ تَعْديته وأخواتِه بـ«مِن»؟ قلتُ: كان الظّهارُ طلاقاً عند أهل الجاهلية، فكانوا يتجنبون المرأة المظاهرَ منها كيا يتجنبون المطلَّقة، فكان قولهُم: تظاهرَ منها: تباعدَ منها بجهةِ الظّهار، وتظهّر منها: تحرَّزَ منها، وظهرَ منها: خَلَصَ منها، وظهرَ منها: خَلَصَ منها. ونظيرُه: آلى من امرأته، لمّا ضُمِّن معنى التباعد منها عُدِّي بـ«مِن»، وإلا فـ«آلى» في أصلِه الذي هو بمعنى: حَلَف وأقسم، ليس هذا بحُكمِه. فإن قلتَ: ما معنى قولهم: أنتِ عليَّ حرامٌ كَبَطْن أمِّي، وفيهم: أنتِ عليَّ حرامٌ كَبَطْن أمِّي، وفيها البطنَ الذي ذِكْرُه يقاربُ ذِكْرَ الفَرْج، وإنها فكنَّ وأعن البطن بالظهر؛ لأنه عمودُ البطنَ الذي ذِكْرُه يقاربُ ذِكْرَ الفَرْج، وإنها جعلوا الكِناية عن البطن بالظهر؛ لأنه عمودُ البطن، ومنه حديثُ عمرَ رضي الله عنه: «يجيء به أحدُهم على عمودِ بطنه». أراد: على ظهره. ووجهٌ آخرُ؛ وهو أنَّ إتيانَ المرأة المرأة المرأة المرأة المرأة المناه الذي قولوا أيثي به أحدُهم على عمودِ بطنه». أراد: على ظهره. ووجهٌ آخرُ؛ وهو أنَّ إتيانَ المرأة المناه الذي عه المنه المناه الذي المناه المناه المناه المناه المناه الذي المناه ا

السيء أصله: أن يحصُلَ على ظَهْرِ الأرض، وبَطَنَ إذا حصَلَ في بُطْنانِ الأرض فيَخْفى، ثم صارَ مُسْتعملاً لكلِّ بارزِ للبصرِ والبصيرة(١).

قولُه: (ومنه حديثُ عُمرَ رضيَ الله عنه: «يجيءُ [به] أحدُهم»)، أي: يجيءُ بالغَلَّة أحدُ التُّجارِ على ظهرِه، وأنتم تَخرجونَ وتتلقَّوْنَهم تَشْترونها منهم أرخَصَ من سِعْرِ البلد. ذكر في الله عنه: «أيلًا جالبٍ جَلَبَ على عَمودِ بَطْنِه، فإنّه يَبيعُ أنّى في «المُغْرب» (٢): قال عُمرُ رضَي الله عنه: «أيلًا جالبٍ جَلَبَ على عَمودِ بَطْنِه، فإنّه يَبيعُ أنّى شاء ومتى شاء»، يعني الظَّهْرَ؛ لأنّه قِوامُ البطن ومِساكُه. وعن الليث: هو عرق يمتد من الرُّهابةِ إلى السُّرَّةِ. قال أبو عُبَيْد: هذا مَثَلُ والمرادُ أنه يأتي به في تَعبٍ ومَشقةٍ لا أنه يحمِلُه على

⁽۱) «مفردات القرآن» ص٥٤٠-٥٤١.

⁽٢) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (٢: ٨١ -٨١). وحديثُ عُمرَ رضي الله عنه أخرجه مالك في «الموطأ» (٢: ٥٠). (٢: ٢٥١) وابن شَبّةَ في «تاريخ المدينة» (٢: ٧٤٨) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٥٠).

وظَهْرُها إلى السهاء كان محرَّماً عندهم محظوراً، وكان أهلُ المدينة يقولون: إذا أتيتَ المرأة ووجهُها إلى الأرض جاء الولد أحولَ، فلقَصْدِ المُطلِّق منهم إلى التغليظ في تحريمِ المرأته عليه، شَبَّهها بالظَّهْر، ثم لم يَقنعُ بذلك حتى جَعَلَه ظَهْرَ أمّه فلم يَتَّرِك. فإن قلت: الدَّعيُّ: فَعِيل بمعنى: مفعول، وهو الذي يُدعى ولداً، فها له جُمِعَ على أفْعِلاء، وبابُه: ما كان منه بمعنى فاعل، كتقيِّ وأتقياء، وشقيٍّ وأشقياء، ولا يكونُ ذلك في نحوِ رَمِيٍّ وسَمِيٍّ؟ قلتُ: إنَّ شُذوذَه عن القياسِ كشُذوذ قُتلاء وأُسَراء، والطريقُ في مِثْلِ ذلك التشبيه اللفظي. ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ النسبُ هو ﴿ قَلْكُمْ بِأَفْوَهِكُمْ ﴾: هذا ابني لا غيرُ مِن غير أنْ يُواطِئَه اعتقادٌ لصحَّته وكونِه حقّاً. ﴿ وَاللّهُ ﴾ عزَّ وجلَّ لا يقولُ إلّا ما هو حقُّ ظاهرُه وباطنه، ولا يَهْدي إلّا سبيلَ الحق، ثمَّ قالَ ما هو الحقُّ، وهدى إلى ما هو سبيلُ ظاهرُه وباطنه، ولا يَهْدي إلّا سبيلَ الحق، ثمَّ قالَ ما هو الحقُّ، وهدى إلى ما هو سبيلُ

الظَّهْرِ أو على هذا العِرْق. والرُّهابةُ: عَظْمٌ في الصدرِ مُشْرِفٌ على البطنِ كأنَّه لسانُ الكلب.

قولُه: (فلَمْ يَتَّرِكْ)، المُغْرِب: في حديثِ عليِّ رضيَ الله عنه: «مَنْ أوصى بالثَّلُثِ فها اتَّرك» وهو مِنْ قَوْلِهِم: فَعل فها اتَّركَ(١)، هو افتَعل من التَّرْكِ، غَيْرُ مُعدَّى إلى مفعولٍ، أي: مَنْ أوصى بالثَّلُثِ لم يَتْرُكُ مما أُذِنَ له فيه شيئاً. المَعْنى (٢): فلم يَتْرُكُ شيئاً منَ المُبالغةِ في التحريم إلا ذكره، فهو من بابِ التتميم.

قولُه: (الدَّعِيُّ: فَعيلُ بِمَعْنى: مفعول)، قال صاحبُ «المُطلع»: فإنْ قيلَ: فإذا كان فَعيلاً بمعنى مَفعول، فما له جُمِعَ على أَفْعِلاء، وهو جَمْعُ فعيلِ بمعنى: فاعلٍ، كتَقيُّ وأتقياءَ وشَقِيًّ وأشقياء؟ قُلنا: هو شاذُّ عن القياسِ كقُتلاءَ وأُسَراءَ؛ جَمْعُ قَتيلٍ وأسيرٍ، وطريقُه تُشاكِلُهما لفظاً، يعني: شُبِّه فَعيلُ بمَعْنى مفعول، بفَعيلٍ بمَعْنى فاعلٍ، فجُمِعَ كما جُمِع.

قولُه: (لا يقولُ إلا ما هو حَقٌّ ولا يَهْدي إلّا سبيلَ الحق)، أمّا دَلالةُ ﴿وَهُو (٣) يَهْدِي السّيكِيلَ ﴾ على الحصرِ فظاهِرٌ؛ لأنّه على مِنوالِ: أنا عَرفْتُ، لكنّ دَلالةَ: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقّ ﴾

⁽١) قوله: «من قولهم: فعل فها اتّرك» سقط من (ط) وهو على الجادّةِ في «المُغْرب».

⁽٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (١:٣٠١-١٠٤).

⁽٣) في الأصول الخطية: «فهو»، والمثبت لفظُ الآية الكريمة.

الحق، وهو قولُه: ﴿ ٱدْعُوهُمْ لِآكَ بَآبِهِمْ ﴾، وبيَّن أنَّ دعاءَهم لآبائهم هو أدخلُ الأمرَيْن في القِسْطِ والعَدْل. وفي فَصْل هذه الجُمَل ووصْلِها مِن الحُسْن والفَصاحة مالا يَغْبَى على عالم بطُرُق النَّظم. وقرأ قَتادة: (وهو الذي يَهْدي السَّبيل). وقيل: كانَ الرَّجلُ في

على الحصرِ فإنَّ عنْدَه مِثْلُ هذا التركيبِ مُفيدٌ للتخصيصِ، كما مَرَّ في قولِه ﴿ ٱللَّهُ يَبُسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآهُ ﴾ [الرعد: ٢٦] وأمثالِه (١٠).

قولُه: (وفي فَصْلِ هذه الجُمَلِ ووَصْلِها من الحُسْنِ والفَصاحِة ما لا يَغْبَى (٢) على عالم بطريق (٣) النَّظْم)، يعني: في إخلاء العاطفِ وتوسيطهِ بين الجُمَلِ من مُفْتَتِع السورةِ إلى هاهنا موضعُ تأمّل. وبيانُه: أنَّ الأوامرَ والنهْي في قولهِ: ﴿ آتَقَ اللَّهَ وَلا تَطِع الْكَفْرِينَ وَالْمُنْفِقِينَ ﴾، ﴿ وَتَوَكَ لُ ﴾: وارداتٌ على نَسَقِ عجيبٍ وتَرتيبٍ أنيق؛ فإنَّ الاستهلالَ بقولهِ ﴿ وَاتَّيْعُ ﴾، ﴿ وَتَوَكَ لُ ﴾: وارداتٌ على نَسَقِ عجيبٍ وتَرتيبٍ أنيق؛ فإنَّ الاستهلالَ بقولهِ هَيَا أَيِّ النَّقِي اللَّهُ عَلَى عَلَيْ اللَّهُ ال

وذَيَّلَ قولَه: ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَاللَّهِ ﴾ بقوله ﴿ وَكَ فَي بِأَللَّهِ وَكِيلًا ﴾ تقريراً وتوكيداً على

⁽١) انظر: «الكشاف» (٨: ٨- ٥) وعبارتُه ثمّة: أي: الله وحدَهُ هو يبسطُ الرزق ويُقَدِّره دون غيرهِ.

 ⁽٢) في (ف): «يَعْنى» بالعين والنون، والجادَّةُ ما أثبتناه، وهو بمعنى: يَخْفى، وزناً ومعنى. انظر: «أساس البلاغة» (غبى).

⁽٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بطرق».

الجاهلية إذا أعجبَه جَلَدُ الرَّجل وظُرْفُه ضَمَّه إلى نَفْسه، وجَعَلَ له مِثْلَ نَصيبِ الذَّكر مِن أولاده مِن ميراثه، وكان يُنسَبُ إليه فيُقال: فُلانُ بنُ فلان. ﴿فَإِن لَمْ تَعْلَمُواْ ﴾ لهم أولاده مِن ميراثه، وكان يُنسَبُ إليه فيُقال: فُلانُ بنُ فلان. ﴿فَإِن لَمْ تَعْلَمُواْ ﴾ لهم أباءً تَنسُبونهم إليهم ﴿فَ هُم ﴿إِخوانْكُم فِي ٱلدِّينِ ﴾ وأولياؤُكم في الدِّين، فقولوا: هذا أخي، وهذا مَوْلاي، ويا أخي، ويا مَوْلاي، يريدُ الأُخوّة في الدِّين والوَلاية فيه. ﴿مَا تَعَمَّدَتَ ﴾ في محلِّ الجَرِّ عَطْفاً على «ما أخطأتم»، ويجوزُ أن يكونَ مرتفِعاً على

مِنوالِ: فُلانٌ ينطِقُ بالحقِّ والحقُّ أبلَج، يعني: مِنْ حَقِّ مَنْ يكون كافياً لكلِّ الأمورِ، حَسيباً في جَميعِ ما يرجِعُ إليه أن تُفَوَّضَ الأمورُ إليه ويُتوكَّلَ عليه، وفَصل قولَه ﴿ مَّاجَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلِ مِن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ٤ على سبيلِ الاستئنافِ تنبيهاً على بعضٍ منْ أباطيلِهم وتحضُّلاتِهم، وقوْلُه: ﴿ ذَلِكُمْ مَوْلُكُم بِأَفْوَهِ كُمْ ﴾ فَذْلَكةٌ لتلكَ الأقوالِ آذنَتْ بأنها جَديرَةٌ بأن يُحكمَ عليها بالبُطلان، وحَقيقٌ بأن يُذَمَّ قائلُها فَضْلاً عن أن يُطاع.

ثمَ وصَل ﴿ وَاللّهُ يَقُولُ الْعَقَ وَهُو يَهْدِى السَّكِيلَ ﴾ على هذه الفَذْلكِة بجامع التضادِ على منوالِ ما سَبق في المُجْمَلِ في ﴿ وَلَا تُطِع ﴾ ﴿ وَاتَّبِعْ ﴾ ، وفَصَل قولَه: ﴿ اَدْعُوهُمْ لِآكِكَ إِلَهُ وَاللّهِ مَ وَاللّهِ مِن اللّهِ عَنْدُ اللّهِ ﴾ و قُولَه ﴿ اَلنّي اللّهُ وَلَى بِالْمُوْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِمِمْ ﴾ وهلُمَّ جَرّاً إلى آخرِ السورة تفصيلاً لقول الحقّ والاهتداء إلى السبيلِ القويم، ﴿ وَاللّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُو يَهْدِى السَّكِيلُ ﴾ ، نشألكَ اللهمَّ التوفيق للقولِ بالسداد، والهداية لسبُلِ الرشاد.

قولُه: (جَلَدُ الرجلِ وظُرْفُه)، الجَلَدُ والجَلادةُ: الصَّلابةَ، والجَليدُ: ضدُّ البليد، قال أبو بكر الخوارزميّ:

عدوى البليدِ إلى الجليدِ سَريعةٌ كالجمْرِ يوضَعُ في الرماد فَيخْمَدُ (١) الظُّرْفُ: الكَياسةُ وحُسْنُ التأنِّي (٢) في الأمور.

الأساس: فيه ظُرْفٌ وظَرافةٌ، أي: كَيْسٌ وذكاءٌ، وقد ظَرُفَ فهو ظَريف.

قولُه: (﴿ مَّا تَعَمَّدَتْ ﴾ في محلِّ الجرِّ عطفاً على «ما أخطأتُم») وقيل: هذا ضَعيفٌ؛ لأنَّ

⁽١) ذكره الثعالبي في ترجمته من "يتيمة الدهر" (٤: ٢٧٥) وقَبْلُه:

لا تُصْحَبِ الكسلانَ في حاجاتهِ كم صالحٍ بفسادِ آخرَ يفسُدُ

⁽٢) كذا في الأصول الخَطية، وله وجه صحيح، ولعل الصواب: «التَّأْتِي»، فإنه أقرب للمراد.

الابتداء، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: ولكنْ ما تعمَّدتْ قلوبُكم فيه الجُناح، والمعنى: لا إثمَ عليكم فيها فعلتُموه من ذلك مُخْطِئين جاهلين قَبْلَ وُرودِ النهي، ولكنَّ الإثمَ فيها تعمَّد تموه بَعد النَّهي، أوْ: لا إثمَ عليكم إذا قلتم لولدِ غيركم: يا بُنيّ، على سبيل الخطأ وسَبْقِ اللِّسان، ولكنْ إذا قلتُموه متعمِّدين. ويجوزُ أن يُرادَ العفوُ عن الخطأ دونَ المعَمْد على طريقِ العُموم، كقوله عليه الصلاة والسلام: «ما أخشَى عليكُم الخطأ والنسيانُ أخشَى عليكُم الخطأ والنسيانُ أخشَى عليكُم الخطأ والنسيانُ

المعطوفَ المجرورَ لا يُفْصَلُ بينَه وبينَ ما عُطِفَ عليه، واستَدَلَّ سيبوَيهِ بقولهم: «ما مِثْلُ عبدِ الله يقولُ ذاك ولا أخيه» على أن المُضافَ محذوفٌ، وأقيمَ المُضافُ إليه على إعرابه، إذ لا يجوزُ أن يُعطفَ «أخيه» على «عبدِ الله» للفصل المذكور(١). وأُجيبَ بأنْ لا فَصْلَ، لأنّ لا يعطوفَ الموصولَ مع الصِّلةِ على مِثْلِه وهو «ما أخطأتُم».

قولُه: (على طريقِ العموم)، وعلى الأولِ: الخَطأُ والعَمْدُ مُحَتَصّانِ بِفِعْلِ التبنِّي، فالجُملةُ عَطْفٌ على ﴿ اَدَعُوهُمْ ﴾ بالتأوُّلِ؛ جمعَ بينَ الأمرِ الذي يَلْزَمُ الجُناحُ في التفريطِ فيه قبْلَ ورودِ النهْي، وبين رَفْعِ الجُناحِ فيها وقعَ فيه التفريط، أي: ادعوهُم لآبائِهم هو أقسَطُ لكم ولا تَدْعوهم لأنفُسِكم مُتعمِّدين، فتأثّموا. وإليه الإشارةُ بقولِه: «لا إثْمَ عليكُم فيها فَعلْتُموه من ذلك مخطئين»، وعلى الثاني: الجملةُ مُستطرَدةٌ على طريقٍ كُلِيِّ ويدخلُ فيه هذا الحكمُ وما يُشاكِلُه.

قولُه: (وُضِعَ عن أمتي الخطأُ)، الحديث رواه ابنُ ماجَه عن ابنِ عباس (٢). ورُوِيَ عن

⁽١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٦٦).

⁽٢) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥) والدارقطني في «السنن» (٤: ١٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٣٥٦) وصححه الحاكم في «المستدرك» (٢: ١٩٨) وابن حِبّان (٧٢١٩) وتصحيحه غيرُ مسلّم به عند نقّادِ الحديث. قال الحافظ ابنُ رجب الحنبلي في «جامع العلوم والحكم» (٢: ٣٦١): وهذا إسنادٌ صحيحٌ في ظاهرِ الأمر، ورواتهُ كلهم مُحتجٌ بهم في «الصحيحين»، وقد خرّجه الحاكم، وقال: صحيحٌ على شرطِها، كذا قال، ولكن له عِلّة، وقد أنكره الإمام أحمدُ جدّاً يعني: في «العلّل» (١: ٢٢٧) وقال: ليس يُروى فيه إلّا عن الحسن، عن النبي على مرسَلاً. انتهى. وقد استقصى الحافظ ابن رجب طرقَ الحديثِ وكشف عن عِللِها، فأوفى على الغاية في ذلك، فانظرُهُ فإنه مُفيد نافع مُحرَّر.

وما أُكرِهُوا عليه»، ثم تناوَلَ لعمومه - خَطاً التبنِّي وعَمْدَه. فإن قلتَ: فإذا وُجِدَ التبنِّي فَها حُكْمُه؟ قلتُ: إذا كان المتبنِّي مجهولَ النَّسَب، وأصغرَ سِنَّا من المتبنِّي: ثَبَتَ نسبهُ منه، وإنْ كان عَبْداً له: عَتَقَ مع ثبوتِ النَّسَب، وإنْ كان لا يولد مِثْلُه لمثله: لم يثبُّتِ النَّسَب، ولكنه يَعتِقُ عند أبي حنيفةَ رحمه الله تعالى، وعند صاحبَيْه: لا يَعتِقُ. وأمّا المَعْروفُ النَّسَب: فلا يَثبُت نَسَبُه بالتبنِّي، وإنْ كان عبداً: عَتَقَ. ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُورًا تَرْحِيمًا ﴾ لعَفْوه عن الخطأ وعن العَمْد إذا تابَ العامِد.

[﴿ النِّي الْمُوْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِمٍم ۗ وَأَزْوَجُهُ الْمَهَا الْأَزْعَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَكَ الْأَرْعَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَكَ بِبَعْضِ فِي كِتَكِ اللّهِ مِنَ الْمُوْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلّا أَن تَفْعَلُواْ إِلَىٰ أَوْلِيَآبِكُمْ مَّعْرُوفًا فِي كَتَكِ اللّهُ مِن الْمُوْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلّا أَن تَفْعَلُواْ إِلَىٰ أَوْلِيَآبِكُمْ مَّعْرُوفًا كَا كَا اللّهُ فِي اللّهِ مِن اللّهِ مَسْطُورًا ﴾ ٦]

﴿ ٱلنِّيُّ أُولِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ في كلِّ شيء من أُمور الدِّين والدنيا ﴿ مِنْ أَنفُسِمٍ ﴾ ولهذا أُطلِقَ ولم يُقيَّد، فيجبُ عليهم أن يكون أحبَّ إليهم من أنفُسِهم، وحُكْمُه أنفذَ عليهم مِن حُكومها، وحقُّه آثرَ لدَيْهم من حُقوقها، وشفقتُهم عليه أقدمَ مِن شفقتِهم عليها، وأن يَبْذُلُوها دونه، ويَجعَلُوها فداءَه إذا أَعضَلَ خَطْب، ووقاءَه إذا لقحتْ حَرْبٌ،

أبي ذَرِّ: «الله تجاوز عن أمتي»^(١).

قولُه: (إذا كانَ المُتبنّى مجهولَ النَّسَب)، إلى آخره. قال القاضي: اعلَمْ أنَّ التَبَنِّيَ لا عِبْرَة به عندنا، وعندَ أبي حنيفةَ: يوجِبُ عِتْقَ مَلوكِه، ويثبتُ النسبُ بمَجْهولِه الذي يمكنُ إلحاقه به (۲).

قولُه: (ووقاءَه إذا لقِحَتْ)، الوقاية: ما وقَيْتُ به الشيء. ولقِحَتْ: إذا اشتدّت. قال: قرّبا مَرْبِطَ النعامةِ مِنّي لَقِحَتْ حربُ واثلِ عن حِيال (٣)

⁽١) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٣).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٢٥).

⁽٣) البيتُ للحارثِ بن عُباد. سبق تخريجه.

قلت: النعامةُ: فرسُ الحارث، وكان قد اعتزل الحرب بين بكرٍ وتغلب.

وأن لا يَتَّبِعوا ما تدعُوهم إليه نفوسُهم، ولا ما تَصرِفُهم عنه، ويَتَّبعوا كلَّ ما دعاهم إليه رسولُ الله عَلَيْ وصَرَفَهم عنه؛ لأن كلَّ ما دَعا إليه فهو إرشادٌ لهم إلى نَيْلِ النجاة والظَّفر بسعادة الدارَيْن، وما صَرَفَهم عنه فأخذ بحُجَزهم؛ لئلا يتهافَتُوا فيما يَرْمي بهم إلى الشقاوة وعذابِ النار. أَوْ: هو أَوْلى بهم، على معنى: أنه أرأفُ بهم وأعطفُ عليهم وأنفعُ لهم، كقوله تعالى: ﴿ بِاللَّهُ وَمِنِينَ كَنُهُ وَلَّ رَحِيدٌ ﴾ [التوبة: ١٢٨].

أي: بعدَ حِيال.

قولُه: (فأَخَذَ بِحُجَزِهم؛ لئلا يتهافَتوا)، وفي بعضِ النَّسَخِ: «فأخذه». هذا مُقْتبسٌ من حديثٍ رَواهُ البُخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ عن أبي هُريرَة: أنه سمِعَ رَسولَ الله ﷺ يقول: «إنَّا مَثْلِي وَمَثُلُ الناسِ كَمَثُلِ رجلِ استوقَد نارًا فلما أضاءت ما حوْلَه، جعلَ الفَراشُ وهذه الدوابُّ التي تَقعُ في النارِ تقعُ فيها فجعلَ يَنْزِعهُنَّ ويَغْلِبْنَه فَيقْتَحِمْنَ فيها فأنا آخِذُ بحُجَزِكم عنِ النارِ فتَغُلبوني، وتتقَحَّمون فيها»(۱).

الاقتحامُ في الشيء: إلقاءُ النّفسِ فيه برَغْبَةٍ وإيثارِ، والحُجَزُ: جَمْعُ حُجْزَةٍ وهيَ مَعْقِدُ الإزارِ، وحُجْزَةُ السّراويلِ مَعْروفة، وهَتَفَ الشيءُ هُتافاً^(٢): تطايرَ لِخِفّتِه.

ورُوِيَ: «مَا يَحْمِلُكُمْ عَلَى أَنْ تَتَابِعُوا فِي الْكَذِبِ كَمَا يَتَتَابِعُ الفَراشُ فِي النَّارِ وأَنَا آخِذٌ بِحُجَزِكُمُ (۳)، وهـذا معنى قولـه تعالى: ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَاحُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُمْ مِّنْهَا ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

⁽١) أخرجه البخاري (٦٤٨٣) ومسلم (٢٢٨٤) والترمذي (٢٨٧٤).

 ⁽۲) كذا في النسخ الخطية. والصوابُ: هَفَتَ، بتقديم الفاء، وهو الذي يدور عليه كلامُ الزمخشري. وقال في «أساس البلاغة» (هفَت): تهافتَ الفراشُ في النارِ: تساقطَ متتابعاً.

⁽٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٧٥٧٠) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤: ٤٢٢)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٤٩٩) وغيرهم بإسناد ضعيف لضعف شهر بن حَوْشَب. وانظر تمامَ الكلامِ عليه في التعليق على «مسند أحمد».

وعن النبي على: «ما مِنْ مؤمنٍ إلّا أنا أولى بهِ في الدنيا والآخرة، اقرؤوا إنْ شئتم: ﴿النّبِيُّ أُولَى بِالْمُؤْمِنِينِ مِنْ أَنفُسِهِم ﴾، فأيُّما مؤمنٍ هَلَكَ وتركَ مالاً فليَرِثه عَصَبتُه مَن كانوا، وإنْ تَرك دَيْناً أو ضَياعاً فإليّ». وفي قراءة ابنِ مسعود: (النبيُّ أولى بالمؤمنين من أنفسِهم وهو أبٌ لهم). وقال مجاهدُّ: كلُّ نبيٍّ فهو أبو أمَّتِه، ولذلك صار المؤمنون إخوة؛ لأنّ النبيَّ عَلَيْ أبوهم في الدِّين. ﴿وَأَزْوَنَجُهُ مُأْمَهَانُهُم ﴾ تشبيه لهن بالأمّهاتِ في بعض الأحكام؛ وهو وجوبُ تعظيمِهن واحترامِهن، وتحريم نِكاحهن، قال اللهُ تعلى: ﴿وَلاَ أَن تَنكِحُواْ أَزْوَنَجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبدًا ﴾ [الأحزاب: ٥] وهن فيما وراءَ ذلك بمنزلةِ الأجنبيّات؛ ولذلك قالت عائشةُ رضي الله عنها: لسنا أمّهاتِ النساء. تعني بمنزلةِ الأجنبيّات؛ ولذلك قالت عائشةُ رضي الله عنها: لسنا أمّهاتِ النساء. تعني أنهن إنها كُنّ أمّهاتِ الرجال؛ لكونهنَّ عرَّماتٍ عليهم كتحريم أمّهاتهم. والدليلُ على ذلك: أنّ هذا التحريمَ لم يتعدَّ إلى بناتِهنّ، وكذلك لم يثبتُ لهن سائرُ أحكامِ الأمّهات. ذلك: أنّ هذا التحريمَ لم يتعدَّ إلى بناتِهنّ، وكذلك لم يثبتُ لهن سائرُ أحكامِ الأمّهات. كان المسلمون في صَدْرِ الإسلام يَتوارَثُون بالولايةِ في الدِّين وبالحِجْرة لا بالقرابة،

قولُه: (ما مِنْ مؤمنِ إلّا أنا أولى به)، الحديثُ مِن رِوايةِ أَحمدَ والبُخاريِّ ومُسلمٍ وابن ماجه والدارميِّ عن أبي هُريرةَ (١): أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «ما مِنْ مؤمنِ إلا أنا أولى به في الدنيا والآخرة، اقرؤوا إن شئتم: ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ﴾، وأيُّما مؤمنٍ تركَ مالاً فليرِثه عصبتُه مَنْ كان، فإنْ تَرك دَيْنًا أو ضَياعًا فليأتِني فأنا مولاه (٢٠).

ضَياعًا: مَصْدر وصفٍ لمحذوفٍ، أي: عِيالًا ضَياعًا. النهاية: ضاعَ يَضيعُ ضَياعًا، فسَمّى العِيالَ بالمصدر، وإن رُوِيَ بكَسْرِ الضادِ فيكونُ جَمْعَ ضائعٍ، كجائعٍ وجِياع.

قولُه: (وهو أَبُّ لهم)، قال الزجاج: لا يجوزُ أن يُقرأ بها، لأنها ليسَتْ في المُصحفِ المُجمَع عليه (٣).

⁽١) قولُه: «عن أبي هريرة» سقط من (ط).

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٤١٨) والبخاري (٢٣٩٩) ومسلم (١٦١٩) وابن ماجه (٢٤١٥) والدارمي (٢٦٣٦).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢١٥-٢١٦).

كما كانت تتألَّفُ قلوبُ قوم بإسهام لهم في الصَّدَقات، ثم نُسِخَ ذلك لمّا دَجا الإسلامُ وعَزَّ أهلُه، وجُعِل التوارثُ بحقِّ القرابة. ﴿فِي كِتَبِ اللّهِ ﴾: في اللّوح، أوْ: فيها أوحى الله إلى نبيه وهو هذه الآية ، أو: في آية المواريث، أو: فيها فَرَضَ الله ، كقوله : ﴿كِنَبَ اللّهِ عَلَيْكُم ﴾ [النساء: ٢٤]. ﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُهَاجِرِينَ ﴾ يجوزُ أن يكون بَياناً لأولى الأرحام، أي: الأقرباءُ مِن هؤلاء بعضُهم أولى بأن يَرِثَ بعضاً مِنَ الأجانب. ويجوزُ أن يكونَ لابتداء الغاية، أي: أولو الأرحام بحقِّ القرابة أولى بالميراث مِنَ المؤمنين بحقِّ الوَلابة في الدِّين، ومِنَ المهاجرين بحقِّ الهِجْرة. فإن قلتَ: ممَّ استُثنيَ المؤمنين بحقِّ الوَلاية في الدِّين، ومِنَ المهاجرين بحقِّ المِجْرة. فإن قلتَ: ممَّ استُثنيَ المُؤمنين بحقِّ الوَلاية في الدِّين، ومِنَ المهاجرين بحقِّ المِجْرة. فإن قلتَ: ممَّ استُثنيَ المُؤمنين بحقِّ الوَلاية في الدِّين، ومِنَ المهاجرين بحقِّ المِخْرة. فإن قلتَ: ممَّ التَثني القولُ: القريبُ

قولُه: (كما كانت تتألّف)، صفةُ مصدرٍ محذوف أي: يتألفون بالإرث تألفاً كما كانت.

قولُه: (ثم نُسِخَ)، عن بعضِهم أي: نُسِخَ بحديثِ رواهُ عمرُ رضيَ الله عنه، وقَبلَت الصحابة، لأنَّ الإجماعَ لا يصلُحُ ناسخاً، أو عادَ على موضعِه بالنَّقضِ؛ لأنَّ الله تعالى أعزَّ الإسلامَ وأغنى عنهم، وهذا لا يَكونُ مُطابقاً لقولُه: «نُسِخَ»، والصحيحُ أنه نُسِخَ بقولِه تعالى: ﴿وَأُولُوا ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلِكَ بِبَعْضِ فِي كِتَبِ ٱللّهِ ﴾.

قولُه: (دَجا الإسلام)، النهاية: أي شاعَ وكَثُر؛ من: دَجا الليل؛ أي: تَمَّتْ ظُلْمتُه ولَبِسَ كل شيء.

قولُه: (ويجوز أن يكونَ لابتداءِ الغاية)، أي: «مِنْ» في ﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾: إما بيانٌ لـ "أُولِي الأرحام»، وصلَةُ «أولِي» تحنْدوفة، وإليه الإشارةُ بقولُه: «إلّا قُرباً مِن هؤلاءِ أولى من الأجانبِ»، أو لابتداءِ الغاية، أي: يكونُ صِلَة.

قولُه: (من أعمِّ العامِّ في معنى النفع)، أي: أولو الأرحامِ أولى من الأجنبيِّ في كلِّ نَفْعٍ إلا في الوصية هو استثناءٌ مفرَّغٌ في الموجِب، نَحْوَ قولك: قرأتُ إلّا يومَ كذا(١١)، خَصَّ

⁽١) من قوله: «هو استثناءٌ مفرَّغ» إلى هنا، سقط من (ف).

أولى من الأجنبي إلّا في الوصية، تريد: أنه أحقُ منه في كلِّ نفع مِنْ ميراثٍ وهِبَةٍ وهديّة وصَدَقة وغير ذلك، إلّا في الوصيَّة. والمرادُ بفعلِ المعروف: التوصيةُ؛ لأنه لا وصيّة لوارثٍ، وعُدِّي ﴿تَفْعَلُوا ﴾ بـ (إلى »، لأنه في معنى: تُسْدُوا وتُزْلُوا، والمرادُ بالأولياء: المؤمنون والمُهاجِرون للوَلاية في الدِّين. ﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى ما ذُكر في الآيتين جميعاً. وتفسيرُ الكتاب: ما مَرَّ آنِفاً، والجملةُ مستأنفةٌ كالخاتمة لما ذُكر من الأحكام.

المعروف بالوصيّة وجعَلَها من جُملة المُنتفَع به، وعنى بقَوْلِه: ﴿كِتَبِ ٱللّهِ ۗ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ أَوْلِ الأرحام، وَضْعاً للمُظْهَرِ موضِعَ المُضْمَرِ، ليصحَّ أَن يكونَ الاستثناءُ متصلاً، وأما لو أُريدَ بـ﴿أَوْلِيَآبِكُم ﴾ المؤمنون والمهاجرونَ، ويكونُ «المعروفُ» مُجُرًى على عمومهِ، فالظاهرُ أن يكونَ الاستثناءُ منقطعاً.

وعن بعضِهم: وهو استثناءٌ مُنْقَطع، وخبرُه محذوفٌ، ومعناه: لكنّ فعْلَكم إلى أوليائكم معروفاً جائز، ولا يكون على وجه نهاه الله عنه ولا أذن فيه. قال مكي وأبو البقاء: الاستثناء منقطع (١)، والمعنى: أُولو الأرحامِ أولى من المؤمنين والمهاجرين في كتابِ الله، أي: في الميراثِ، لكنْ إذا أردْتُم ابتداءً المعروفِ إليهم، أي: إلى المؤمنينَ والمُهاجرين. والأول الوَجْه (٢).

قولُه: (وتُزْلوا)، الجوهري: أزلَلْتُ إليه نعمةً: أسدَيْتُها، وأزللْتُ إليه مِنْ حَقِّه شيئاً؛ أي: أعطَيْت.

قولُه: (﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى ما ذُكِرَ في الآيَتيْن) أي: في قولِه: ﴿ ٱدْعُوهُمْ لِآبَآيِهِمْ ﴾ الآية، وقولِه ﴿ اَلنِّي ُأُولَكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾.

قولُه: (وتَفْسيرُ الكتابِ)، أي: الكتابِ المذكورِ في قولِه: ﴿فِي ٱلْكِتَابِ مَسَطُّورًا ﴾، وقد مرَّ في قوله تعالى: ﴿فِي كَتَابِ ٱللَّهِ ﴾ في اللوحِ إلى آخره، ثم الجملةُ كالخاتمةِ أي: كالتتميمِ أو التذييلِ لِما سبَق، ومن ثمَّ شرعَ في مَشْرَعٍ آخر وهو قولُه: ﴿وَلِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّكَ مَ مِثَنَقَهُمْ ﴾.

⁽١) انظر: «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٧٣) و «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٢٠٥٢).

⁽٢) في(ح): «أَوْجَه»، وهو جيّد مُتّجه.

[﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّتِ مِيثَنَقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُوجٍ وَإِبْرَهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمٌ وَآخَذَنَا مِنْهُم مِيثَنَقًا عَلِيظًا * لِيَسْتَلَ ٱلصَّدِيقِينَ عَن صِدْقِهِمْ وَأَعَدَ لِلْكَنفِرِينَ عَذَابًا ٱلِيمًا ﴾ [٨-٧]

قولُه: (على نوح فمَنْ بعده)، الفاءُ مِثْلُها في الحديثِ: «ثُمَّ الأمثلُ فالأمثَل»(١).

قولُه: (ودَراريُّهُم)^(٢)، جمع دُرِّيِّ وهو الكوكبُ الثاقبُ المضيءُ، نُسِبَ إلى الدُّرِّ؛ جُمع دُرَّةٍ، وقد يُكْسَرُ، كسُخْريِّ وسِخْرِيِّ، وهذا من بابِ تغييراتِ النسب.

الأساس: ودرأ الكوكبُ: طلعَ كأنه يدْرأُ الظلام.

قولُه: (قُدِّمَ عليهم؛ لبيانِ أنَّه أفضَلُهم، ولو لا ذلك لقُدِّمَ مَنْ قَدَّمَه زمانُه)، قال الزجاج:

⁽۱) هو جزءٌ من حديثِ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (۱٤۸۱) وابن ماجه (٤٠٢٣) والترمذي (٢٣٩٨) من حديثِ سعد بن أبي وقاص. وصحّحه ابن حِبّان (٢٩٠٠) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٢) في(ح) و(ف): «وذراريهم» بالذال المعجمة. والمثبت من (ط)، وعليه كلامُ الطيبي.

جاء في التفسير: إني خُلِقْتُ قبْلَ الأنبياءِ وبُعِثْتُ بَعْدَهم، فعلى هذا لا تقديمَ في الكلامِ ولا تأخير، ومَذهَبُ أهلِ اللغة: أنّ الواوَ معناهُ الاجتماع، وليس فيها دليلٌ أنَّ المذكورَ أوّ لا معناه التأخير (١). وقال صاحبُ «الانتصاف»: ليسَ التقديمُ في الذِّكْرِ مقتضياً ذلك؛ ألا ترى إلى قولِ الشاعر:

بَهَا لِيلٌ مِنهِم جعفرٌ، وابنُ أُمِّه عـليٌّ، ومنهم أَحَمـدُ المُتخَيَّرُ

خَتَم به تشريفاً، فالسرُّ في تقديمهِ أنه هو المخاطَبُ بهذا، والمُنزَّلُ عليه هذا المَثلُوُّ، وكان أحقَّ، ثمّ جرى ذكْرُ الأنبياءِ بعْدَه على الترتيب(٢).

وقلتُ: إنّما يُقالُ مقدَّمٌ ومؤخَّرٌ للمُزالِ لا للقارِّ في مَكانه، ثُمَّ لم يكُنِ التقديمُ إلا للاهتهام بحَسْبِ اقتضاءِ المقامِ، والواوُ لا مَدْخَلَ له في الاعتبار، فإنَّ الأنبياءَ المذكورينَ بعْدَه ﷺ مُرتَّبون على حَسَبِ تقدُّمِهم في الزمان، وكانَ ينْبغي تأخيرُه لذلك، ولا بد لهذهِ المخالفةِ مِنْ فائدةٍ جَليلة، وكُوْنُه مُقدَّماً بحَسبِ الفَضْل، وأنّه أقدَمُ الأنبياءِ خَلْقاً كها قال الزجاج (٣)؛ شَرَفٌ لا مَطْمَحَ وراءه.

روَيْنا عن الترمذيِّ، عن أبي هُريرة قال: قالوا: يارسولَ الله متى وجَبتْ لك النبوة؟ قال: «وآدَمُ بين الروح والجسد»(١) زاد رَزين: «وآدَمُ مُنجَدِلٌ في طينته بين الروح والجسد»(٥).

والمقامُ يقتضي ذلك؛ لأنه سبُحانه وتعالى جعلَ مُفتتحَ السورةِ وبراعةَ استهلالهِا خِطابَه بذكْرِ النبيِّ ﷺ، وهو أفضَلُ خطابٍ من جانبِ ربِّ العِزّة كها مرَّ، ثمّ معاقِدُ هذه

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢١٦).

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٢٥).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢١٦٤).

⁽٤) أخرجه الترمذي (٣٦٠٩) والحاكم في «المستدرك» (٤٢١٠) وقال الترمذي: حسَنٌ غريب.

⁽٥) وهذه الزيادة ذكرها أيضاً تمّام الرازي في «الفوائد» (١: ٢٤٠).

فإن قلت: فقد قُدِّم عليه نوحٌ عليه السَّلام في الآيةِ التي هي أُختُ هذه الآيةِ؛ وهي قولُه: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ عَنُوحًا وَالَّذِي َ أَوْحَيْنَاۤ إِلَيْكَ ﴾ [الشورى: ١٦]، ثُمَّ قُدِّم على غيره! قلتُ: مَورِدُ هذه الآيةِ على طريقةٍ خلاف طريقةِ تلك؛ وذلك أنّ اللهَ عزَّ وجلَّ إنَّها أورَدَها لوصفِ دِينِ الإسلام بالأصالةِ والاستقامة، فكأنه قال: شَرَعَ لكم الدِّينَ الأصيلَ الذي بُعِثَ عليه نوحٌ في العَهْدِ القديم، وبُعِثَ عليه محمّدٌ خاتمُ الأنبياء في العَهْدِ القديم، وبُعِثَ عليه مَن توسَّط بينهما مِنَ الأنبياءِ المَشاهير. فإن قلتَ: أراد به ذلك الميثاق بعَيْنِه. معناه: وأخذنا منهم قلتَ: فإذا أرادَ بالمِيثاقِ الغَليظ؟ قلتُ: أراد به ذلك الميثاق بعَيْنِه. معناه: وأخذنا منهم

السورةِ واردةٌ على تَنْويهِ فَضْلِه ورَباءِ (١) محَلِّه، وأنه أولى بالمؤمنين من أنفُسِهم، وأفضَلُ النبيينَ مكانةً، وأسبقُهم منزلةً، وهلمَّ جرّاً إلى آخرِ السورة.

وأمّا تأخيرُ ذكْرِه ﷺ في البيتِ الذي أنشَده صاحبُ «الانتصاف» فللترقّي والأُخْذِ بالأَفْضَلُ فَاللّهُ فَلَم اللهُ فَلَم اللهُ فَلَم الفَضْلُ منه، فله الفَضْلُ مُتقدِّماً ومُتأخِّراً.

قولُه: (أرادَ به ذلك الميثاقَ بعَيْنه)، يريدُ به أنّه أُعيدَ قولُه: ﴿وَأَخَذْنَامِنْهُم عِيثُقاً غَلِيظًا ﴾ توكيداً، ويُعلَّلُ بقوله ﴿لِيَسْتَلَ ٱلصَّندِقِينَ ﴾ وإليه الإشارةُ بقولِه: «أكّدَ على الأنبياءِ الدعوة إلى دينهِ لأجلِ إثابةِ المؤمنينَ ﴿وَأَعَدَ لِلْكَفرِينَ عَذَابًا الْمِعًا ﴾»، وكان أصلُ الكلام: أعدَّ للمؤمنين الإثابة وللكافرين التعذيب، وذِكْرُ الأنبياءِ وأخْذُ الميثاقِ العظيمِ توطئةٌ لذكرِ إثابةِ المؤمنينَ ليُؤْذِنَ بأنّ الله تعالى سبقَتْ رحمتُه غضَبه، ولعلّه أخفى فيه: أنّه تعالى لا يريدُ من المكلّفين إلا (٢) الإيمان، ولو عُطِفَ على ﴿لِيسَّعَلَ ٱلصَّندِقِينَ ﴾ من حيثُ المعنى؛ ليرجِع من المحلّفين إلى أنّ الله أخذَ من النبيّن ميثاقه ليُبلّغوا رسالاتِ ربّهم إلى عَبيدهِ، ليَهلِكَ مَنْ هَلك عن بَيّنة، ويسألَ المؤمنينَ عند تواقُفِ الأشهادِ عن صدْقِهم، فيفوزوا بها لا عَيْنٌ رأتْ ولا أَذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَرَ على قَلْبِ بَشَر، وليُجْزى الكافرونَ (٣) فيفوزوا بها لا عَيْنٌ رأتْ ولا أَذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَرَ على قَلْبِ بَشَر، وليُجْزى الكافرونَ (٣) فيفوزوا بها لا عَيْنٌ رأتْ ولا أَذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَرَ على قَلْبِ بَشَر، وليُجْزى الكافرونَ (٣)

⁽١) سبق بيانُه، وأنَّه من نباوةِ المنزلةِ وشَرَفِ المحلِّ.

⁽٢) سقط لفظ «إلاّ» من (ف).

⁽٣) في (ف): «وليَجْزيَ الكافرين» بالنصب وعلى البناءِ للفاعل.

بذلك الميثاقِ مِيثاقاً غليظاً. والغِلَظ: استعارةٌ مِن وَصْفِ الأَجْرام، والمرادُ: عِظَمُ الميثاق وجَلالةُ شأنِه في بابه. وقيل: الميثاقُ الغليظ: اليَمِينُ بالله على الوفاءِ بها مُمِّلوا. فإن قلت: علامَ عُطِفَ قولُه: ﴿وَأَعَدَ لِلْكَفِرِينَ ﴾؟ قلتُ: على ﴿أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ ﴾؛ لأنَّ اللهَ أكَّد على الأنبياءِ الدَّعوةَ إلى دِينه لأجلِ إثابة المؤمنين ﴿وَأَعَدَ لِلْكَفِرِينَ عَذَابًا الْيِمَا ﴾. أو على ما ذَلَ عليه ﴿لِيَسْنَلَ الصَّلِيقِينَ ﴾، كأنه قال: فأثابَ المؤمنين وأعَدَّ للكافرين.

[﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اَذَكُرُوا نِعْمَةَ اللّهِ عَلَيْكُرُ إِذْ جَآءَتُكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا أَوَكُمْ مِن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَلُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنكاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللّهِ الظَّنُونَا * هُنَالِكَ ابْتُلِي الْمُومِنُونَ وَاللّهِ الظَّنُونَا * هُنَالِكَ ابْتُلِي الْمُومِنُونَ وَوَلَا إِلَّهُ الظَّنُونَا * هُنَالِكَ ابْتُلِي اللّهِ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ

﴿ اَذَكُرُوا ﴾ ما أَنْعَم اللهُ به عليكم يومَ الأَحْزاب، وهو يومُ الخَنْدق ﴿ إِذْ جَآءَ تُكُمُّمُ جُنُودٌ ﴾ وهُمُ الأحزابُ، فأرسَل اللهُ عليهم رِيحَ الصَّبا. قال رسول الله عَلَيْهُ: «نُصِرتُ

على رؤوسِ الأشهاد، ثمّ المآلُ إلى ما أعدّ الله لهم؛ أي من النَّكالِ والعذابِ الأليم؛ لَكَانَ أَحْسَنَ (١).

قال صاحبُ «التقريب»: ﴿أَعَدَّ ﴾ عَطْفٌ على ﴿أَخَذْنَا ﴾ أو على ما دل عليه ﴿لَيَسَعَلَ ﴾، وهو: فأثابَ الْمؤمنين وكذا عن القاضي (٢).

قولُه: (وقيل: الميثاقُ الغليظُ: اليمينُ بالله)، يعني: بَعْدَما أخذَ من النبيِّين الميثاقَ بتبليغِ الرسالةِ أكّد باليمينِ بالله على الوفاءِ بها حُمِّلوا، فعلى هذا لا يكونُ تكريراً.

قولُه: (فأرسلَ الله)، وفي «مسندِ الإمامِ أحمدَ بنِ حَنْبـل»: عن أبـي سَعيدِ الخُدريِّ قال: قُلْنا يوْمَ الخندَق: يا رسولَ الله، هَل مِنْ شيءٍ نَقولُه، فقد بلغَتِ القلوبُ الحناجرَ؟

⁽١) هو جوابُ قوله: «ولو عُطِفَ على»، وقد طال الفصْلُ بينهما.

⁽٢) في «أنوار التنزيل» (٤: ٢٢٦).

بالصَّبا، وأُهلِكَتْ عادٌ بالدَّبُور». ﴿وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا ﴾ وهُم الملائكة ، وكانوا أَلْفاً، بَعث الله عليهم صَباً باردة في ليلة شاتية ، فأَخْصَرَتْهم وسَفتِ الترابَ في وُجوههم ، وأَمَر الملائكة فقلعَتِ الأوتاد، وقَطعتِ الأَطْناب، وأطفأتِ النِّيران، وأَكْفأتِ القُدور، ومَاجَتِ الحيلُ بعضُها في بعض، وقَذَفَ في قلوبهم الرُّعب، وكبَّرتِ الملائكة في وما جَتِ الحيلُ بعضُها في بعض، وقَذَفَ في قلوبهم الرُّعب، وكبَّرتِ الملائكة في جوانب عَسْكرِهم، فقال طُليحة بنُ خُويلدِ الأسَديُّ: أمّا محمّدٌ فقد بَدَأكم بالسِّحر، فالنَّجَاء النجاء! فانهرَ موا مِن غيرِ قِتال، وحين سَمع رسولُ الله عَنه، ثُمَّ خَرَجَ في المَخْذَقَ على المدينة، أَشارَ عليه بذلك سَلْهانُ الفارسيُّ رضي الله عنه، ثُمَّ خَرَجَ في الخَفْد مِن المسلمين، فضَرَبَ مُعسكرَه والحندقُ بينه وبينَ القوم، وأَمَر بالذَّراريِّ والنِّساءِ فرُفعوا في الأطام، واشتدَّ الخوف، وظنَّ المؤمنون كلَّ ظنّ، ونَجَمَ النَّفاقُ مِن والنِّساءِ فرُفعوا في الأطام، واشتدَّ الخوف، وظنَّ المؤمنون كلَّ ظنّ، ونَجَمَ النَّفاقُ مِن

قال: «نعَمْ اللهمَّ استُرْ عوراتِنا وآمِن روعاتِنا» قال: فضربَ الله وجوهَ أعداتِه بالريح^(۱)، فهزمَهم الله بالريح.

قولُه: (فأخصَرَتْهُم)، الأساس: يومٌ خَصِرٌ: بارد، وخَصِرَتْ أناملُه من البَرْدِ وأخْصَرَها القَرُّ.

قولُه: (وأكفأتِ القُدورَ)، أي: كَبَّتْها وقَلبَتْها، والفاعل: الريح.

قولُه: (فالنجاءَ النجاءَ)، النهاية: أي: انجُوا بأنفُسِكم. وهو مَصْدرٌ منصوبٌ بفِعْلٍ مُضْمَر، أي انجوا النجاءَ.

قولُه: (في الآطام)، النهاية: واحدها: أُطُم، وكلُّ بناءِ مُرْتَفعٍ، يعني: أبنيتَها المرتفعَة كالحصون.

قولُه: (ونَجَمَ النفاق)، النهاية: كلُّ ما طلعَ وظَهر فقد نجَم.

⁽۱) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (۱۰۹۹٦) والبَزَّارُ في «المسند» (۳۱۱۹) والطبري في «التفسير» (۱۲: ۲۲۷) وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (۱: ۱۳۳) وقال: رواه أحمدُ والبزّار، وإسنادُ البزّار مُتّصل، ورجالُه ثقات.

المنافقين حتى قال مُعتِّبُ بنُ قُسير: كان محمّدٌ يَعِدُنا كُنوزَ كسرى وقيصر! لا نَقدِرُ أن نَذهَبَ إلى الغائط! وكانت قريشٌ قد أقبلتْ في عشرة آلافي من الأحابيش وبني كنانة وأهل تهامة، وقائدُهم أبو سُفيان، وخَرج غَطَفانُ في ألفٍ ومن تابَعَهم مِن أهلِ نَجْد، وقائدُهم عُينْنة بنُ حِصْن، وعامرُ بن الطُفيل في هوازن، وضامَّتهم اليهودُ مِن قريظة والنَّضير، ومضى على الفريقيْن قريبٌ مِن شهرٍ لا حَربَ بينهم إلا التَّرامي بالنَّبُلِ والحجارة، حتى أنزلَ اللهُ النَّصر. ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ قُرئ بالتاء والياء. ﴿ يَن فَوقِكُمُ ﴿ : مِن أسفلِ الوادي مِن قِبَل المشرق: بنو غَطَفان، ﴿ وَمِن أَسْفَلَ مِن كُمْ ﴾ : مِن أسفلِ الوادي مِن قِبَل المشرق: بنو غَطَفان، ﴿ وَمِن أَسْفَلَ مِن كُمْ ﴾ : مِن أسفلِ الوادي مِن قِبَل المغرب: قريشٌ، تحزَّبوا وقالوا: سنكون جُملةً واحدة حتى نستأصل محمّداً. وزاغَتِ ٱلْأَبْصِدُ ﴾ : مالتْ عن سننها ومُستوى نظرِها حَيْرةٌ وشُخوصاً. وقيل: عدلتْ عن كلِّ شيءٍ فلم تلتفتْ إلّا إلى عدوِّها؛ لشدة الرَّوْع. الحنْجرة: رأسُ الغَلْصَمة؛ وهي عن كلِّ شيءٍ فلم تلتفتْ إلّا إلى عدوِّها؛ لشدة الرَّوْع. الحنْجرة: رأسُ الغَلْصَمة؛ وهي مُن كلِّ شيءٍ فلم تلتفتْ إلّا إلى عدوِّها؛ لشدة الرَّوْع. الحنْجرة: رأسُ الغَلْصَمة؛ وهي الفَنَع أو الغضَب أو الغم الشديد رَبَتْ، وارتفعَ القلبُ بارتفاعِها إلى رأس الحنْجرة، ومِن ثَمَّ قبل للجَبان: انتَفَخَ سَحْرُه. ويجوزُ أن يكونَ ذلك مَثلاً في اضطرابِ القُلوب ومِن ثَمَّ قبل للجَبان: انتَفَخَ صَحْرُه. ويجوزُ أن يكونَ ذلك مَثلاً في اضطرابِ القُلوب

قولُه: (من الأحابيش)، النهاية: هم أحياءٌ من القارَةِ انضمّوا إلى بني لَيْثٍ في محاربتِهم قُريشاً، والتحبُّشُ: التجمُّع. وقيل: حالفوا قريشاً تحت جبلٍ يُسمّى حُبْشِيّاً (١) فسموا بذلك. قولُه: (﴿ تَعَمَلُونَ ﴾ بالياء والتاء (٢))، أبو عَمْرو: بالياء التحتانية، والباقون: بالتاء (٣).

قولُه: (وشُخوصاً)، المُغْرب (٤): شخَصَ بَصَرُه: امتدّ وارتفَع، ويُعَدّى بالباء، فيقال: شخَصَ ببَصَرِه (٥).

⁽١) في (ط) و(ح): حُبَيْشاً. وهو على الجادّةِ في «معجم البلدان» (٢: ٢١٤).

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «قرئ بالتاء والياء».

⁽٣) ولتهام الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤٤: ١٤٤).

⁽٤) قوله: «(وشُخوصاً)، المُغْرب، سقط من (ط).

⁽٥) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ٤٣٤).

ووَجِيبِها وإنْ لم تَبلُغِ الحَناجرَ حقيقةً. ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللّهِ الظُّنُونَا ﴾ خطابٌ للذين آمنوا، ومنهم الثُبُّتُ القُلوب والأقدام، والضِّعافُ القلوب؛ الذين هُم على حَرْف، والمنافقون؛ الذين لم يوجد منهُم الإيمانُ إلّا بألسنتِهم، فظنَّ الأوَّلون بالله أنه يَبْتلِيهم ويفتنُهم؛ فخافوا الزَّلَلُ وضَعْفَ الاحتمال، وأمَّا الآخرون فظنُّوا بالله ما حكى عنهم. وعن الحَسَن: ظنُّوا ظُنوناً مختلفة: ظنَّ المنافقون أنّ المسلمين يُستأصَلون، وظنَّ المؤمنون

قولُه: (ووَجيبِها)، النهاية: يقال: وجَبَ القلبُ يجُب وجيباً: إذا خفَق.

قولُه: (الذين هم على حَرْف)، أي: على وَجْهِ واحد، وهو أن يعبُدَ اللهَ على السرّاءِ دونَ الضراء. النهاية: أي: جانبٍ وطرف، فالمؤمنون صنفانِ: صنفٌ ثابتون يظنّونَ النُّصْرةَ والظَّفرَ، والآخَرُ آيِسون قانِطون، وهم الذين على حرف.

قولُه: (فظنَّ الأولون)، أي: الذين آمنوا، وهم فَريقان: الثُّبَّتُ القلوب، خافوا الزَّلَل، أي: ذنوباً اكتَسبوها فمنَعْتُهم التأييدَ وتقويةَ القلوبِ حتى تزلزلوا، كما قال(١) في قول على: ﴿إِنَّ اللَّيْنَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَرَلَّهُمُ ٱلشَّيَطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا ﴾ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلنِّنَي تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَرَلَّهُمُ ٱلشَّيَطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا ﴾ [آل عمران: ١٥٥].

والفريقُ الثاني: الضعافُ القلوبِ، فخافوا ضَعْفَ الاحتمالِ؛ أي: احتمالِ الملاقاةِ والمحاربة. ففي كلام المصنِّفِ لَفٌّ ونَشْر.

وأمّا الآخرونَ فهم المنافِقون وما حُكِيَ عنهم، هو ما حَملَهم (٢) على أن يقول رئيسُهم مُعَتِّبُ بنُ قُشَيْر: كانَ محمّدٌ يَعِدُنا كنوزَ كِسْرى! لا نقدِرُ أن نذهبَ إلى الغائط! على ما مرّ، وما رُوِيَ عن الحسَن وجْهُ آخَرُ في الآية.

ثمَّ المناسِبُ أن يُرادَ بالابتلاءِ على الوجْهِ الأولِ المِحْنةُ والبَلاء، وعلى الثاني الاختبار، كما أُريدَ مِنْ ظَنِّ المنافقينَ: ما حَملَهم على تلكَ الكلمةِ الشنعاءِ على الأول، وعلى الثاني: الاستئصال.

⁽۱) انظر: «الكشاف» (٤: ٣١٢-٣١٣).

⁽٢) قوله: «هو ما حمَلَهم» سقط من (ف) و (ح).

أنهم يُبْتلَوْن. وقُرئ: (الظُّنونَ) بغير ألِفٍ في الوَصْلِ والوَقْف، وهو القياسُ، وبزيادةِ ألفٍ في الوَصْلِ والوَقْف، وهو القياسُ، وبزيادةِ ألفٍ في الوقف زادُوها في الفاصِلة، كما زادَها في القافية مَن قال:

أُقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابا

وكذلك: ﴿الرَّسُولَا ﴾ [الأحزاب: ٦٦] و﴿السَّبِيلَا ﴾ [الأحزاب: ٢٧]، وقُرئ: بزيادتِها في الوَصْل أيضاً؛ إجراءً له مجرى الوَقْف. قال أبو عُبَيد: وهنّ كلُّهنّ في الإمام بأَلِف. وعن أبي عمرو إشهامُ زاي ﴿وَزُلْزِلُوا ﴾. وقُرئ: (زَلْزالاً) بالفتح، والمعنى: أنَّ الخوفَ أزعَجَهم أشدً الإزعاج.

[﴿ وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَافِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِ قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ إِلَّا غُرُورًا * وَإِذْ قَالَتِ طَآ إِفَاهُ مِنْهُمُ ٱلنِّي يَقُولُونَ إِنَّ قَالَتِ طَآ إِفَةٌ مِنْهُمُ ٱلنِّي يَقُولُونَ إِنَّ قَالَتِ طَآ إِفَةٌ مِنْهُمُ ٱلنِّي يَقُولُونَ إِنَّ

قولُه: (قُرِئ: «الظُّنون» بغيرِ ألف)، أبو عَمْرو وحَمْزةُ: «الظنون» و «الرسول» و «السبيل» بحَذْفِ الألِفِ في الوصل خاصّة، والباقون: بحَذْفِها فيهن في الوصل خاصّة، والباقون: بإثباتِها في الحالين (٢).

قولُه: (أقِلِّي اللوم عاذِلَ والعتابا)(٣)، عَامهُ أنشدَ الزجاج:

وقولي إن أصَبْتُ لقد أصابا(٤)

يقول: يا عاذِلَتي أقِلِّي ملامَتي وعِتابي وقولي_إنْ فعَلْتُ حَسَناً وصَوابا_: لقد أصابَ فلانٌ في قولِه وفِعْلِه.

قولُه: (وقُرِئ: «زَلْزالاً» بالفتح)، في الشواذِّ^(٥). قال الزجّاج: والمصدّرُ من المُضاعَفِ

⁽١) وابن كثير أيضاً. انظر: «التيسير» للداني ص١٧٨.

⁽٢) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٧٣.

⁽٣) سبق تخريجه من شعر جرير.

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢١٨). قال الزجاج: فأثبتَ الألفَ لأنها في موضع فاصلة وهي القافية.

⁽٥) وعزاها ابن خالرَيْه للجَحْدري. انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص١١٨.

بُيُوتَنَاعَوْرَةٌ وَمَاهِى بِعَوْرَةٌ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا * وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ شُهِلُواْ ٱلْفِتْحَةَ لَآتَوْهَا وَمَا نَلَبَتُثُواْ بِهَآ إِلَّا يَسِيرًا ﴾ ١٢-١٤]

﴿ إِلَّا عُرُولَا ﴾: قيلَ: قائلُه: مُعتِّبُ بن قُشير حين رأى الأحزابَ قال: يَعِدُنا محمَّدٌ فَتْحَ فارِسَ والرُّوم، وأَحَدُنا لا يقدِرُ أن يَتبرَّزَ فَرَقاً! ما هذا إلّا وَعْدُ غُرور! ﴿ طَّآبِفَةٌ فَتْحَ فارِسَ والرُّوم، وأَحَدُنا لا يقدِرُ أن يَتبرَّزَ فَرَقاً! ما هذا إلّا وَعْدُ غُرور! ﴿ طَآبِفَةٌ مِنْهُمْ ﴾: هم: أوسُ بن قَيْظيِّ ومَن وافقه على رأيه. وعن السُّدِّيِّ: عبدُ الله بن أُبَيِّ وأصحابُه. ويشرِبُ: اسمُ المدينة. وقيلَ: أرضٌ وقعتِ المدينةُ في ناحيةٍ منها. ﴿ لَا مُقَامَ لَكُورُ ﴾ قُرئ بضم الميم وفتحِها، أي: لا قرارَ لكم هاهنا، ولا مكانَ تُقيمون فيه أو تقومون،

يَجِيءُ على ضربَيْن: على فِعْلال وفَعْلال، نحو: قُلْقَلْتُه قَلْقالاً وقِلْقالاً(١)والكَسُرْ أَجْودُ، لأنّ غَيْرَ الْمُضاعَفِ من هذا البابِ مكسورٌ، نحو: دَحْرَجْتُه دِحْراجاً(٢).

قولُه: (أن يتبرّز)، النهاية: البَرازُ بالفَتْحِ: اسمٌ للفضاءِ الواسعِ، فكَنَّوْا به^(٣)عن قَضاءِ الغائطِ كالحَلاءِ؛ لأنّهم كانوا يتَبرّزون في الأمكنةِ الخالية.

قولُه: (ويَثْرِبُ: اسمُ المدينة)، النهاية: هي اسمُها قديمةً فغَيَّرها رسولُ الله ﷺ وسَمَّاها طَيْبة (٤) وطابَة، كراهةً للتثريب، وهو اللومُ والتعيير. وقيل: هو اسمُ أرْضِها، وقيل: سُمِّيتُ باسم رجلِ من العمالقة.

قولُه: (قُرِئ بضَمِّ الميم وفَتْحِها)، حَفْضٌ: بالضمِّ، والباقونَ: بالفَتْح. قال الزجّاج: فَمَنْ ضَمَّ فالمعنى: لا إقامَة لكم، تقول: أقَمْتُ في المصرِ إقامةً ومُقاماً، ومَنْ فَتَح فالمعنى: لا مكانَ لكُم تقومون (٥٠).

⁽١) زيادة من «معاني القرآن وإعرابه».

⁽٢) ولا يجوزُ فيه غير الكسر كما صرح به الزجاج في «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢١٨).

⁽٣) في النسخ الخطية: «فيكنونه» وصوّبناه من «النهاية» لابن الأثير.

⁽٤) وهو ثابتٌ في الصحيح من قولِه ﷺ: ﴿إنها طَيْبَةُ تَنْفي الذنوبَ كَمَا تَنْفي النَارُ خَبَثَ الْفِضَّةَ ۗ أخرجه البخاري (٤٠٥٠) ومسلم (١٣٨٤) وغيرهما من حديثِ زيد بن ثابتٍ رضي الله عنه.

⁽٥) كذا في النسخ الخطية. وعبارةُ الزجاج في «معاني القرآن» (٤: ٢١٩): «تُقيمون فيه»، وهو الأشْبَه بالصواب.

﴿فَأَرْجِعُوا ﴾ إلى المدينة؛ أمَرُوهم بالهَرَب مِن عَسْكِرِ رسولِ الله ﷺ، وقيل: قالوا لهم: ارجعوا كفّاراً وأُسلِموا محمّداً، وإلّا فليستْ يثربُ لكم بمكانٍ.قُرئ: ﴿عَوْرَةُ ﴾ بسُكونِ الواو وكَسْرِها، فالعَوْرة: الـخَلَل، والعَوِرةُ: ذاتُ العَوْرة، يقال: عَوِرَ المكانُ

المُغْرب: المَقامُ بالفتح: موضِعُ القيام، ومنه: مَقامُ إبراهيم: الحَجَرُ الذي فيه أثرُ قدَمَيْه وموضِعُه أيضاً، وبالضمِّ موضِعُ الإقامة (١).

الجوهري: المَقامُ والمُقامُ: يكون كلَّ واحدٍ منهما بمعنى الإقامةِ وموضعِ القيام، لأنك إذا جَعْلتَه مِن: قامَ يقومُ، فَمفْتوح، وإن جَعْلتَه من: أقامَ يقيم، فمَضْموم (٢).

فَقُولُ المصنِّف: «لا قَرارَ لكم ولا مكانَ تُقيمونَ فيه» فهو بمعنى الفتح، وقوله: «أو تُقيمونَ» بمعنى الضم.

قولُه: (بالهرَبِ من عشكرِ رسولِ الله ﷺ)، أي: مُعَسْكرِه، كها سَبَق في قولِه: «وحينَ سَمِعَ رسولُ الله ﷺ بإقبالهِم ضربَ الخندَقَ على المدينة...، ثمّ خرجَ في ثلاثةِ آلافٍ من المسلمين فضربَ مُعَسْكَرهُ، والخندقُ بينه وبَيْنَ القوم».أي: قالَ طائفةٌ من المنافقين: يا أهلَ يَثْرِبَ نُقِلْتُم منَ المدينةِ إلى هذا المُقام الصَّعْبِ فارجعوا إليها.

قولُه: (وأسْلِموا مُحمّداً)، هو مِن قولهم: أسْلَمَه؛ أي: خَذَلَه.

قولُه: (قُرِئ: ﴿عَوْرَةً﴾ بسُكون الواو وكَسْرِها) (٣)، قال ابن جِنِّي: بكَسْرِ الواو: ابنُ عَبِّاسٍ وابنُ يَعْمَرَ وأبو رجاءٍ بخلاف، وصحَّةُ الواوِ في هذا شاذَّةٌ من طريقِ الاستعمال، لأنّها مُتحَرِّكةٌ بعد فَتْحَةٍ، والقياسُ قَلْبُها ألِفاً فيُقال: عارَة، كما يقال: كَبْشُ صافٌ (٤) ونَعْجَةٌ صافَةٌ ويومٌ راحٌ (٥)، وله نظائِرُ، وكُلُّ ذلك فَعِلْ، كرجلٍ فَرِقٍ وحَذِرٍ. ومِثْلُ «عَورةٍ» في

⁽١) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٢٠٠).

⁽٢) من قوله: «الجوهري: المقامُ والمُقام» إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٣) ولتهام الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤٨:١٤٨).

⁽٤) أي: كثير الصوف.

⁽٥) يعني شديدَ الريح. والفِعْلُ منه: راحَ يَراحُ.

عَورة؛ اعتذَرُوا أنَّ بيوتهم مُعرضَّةُ للعدوِّ والسارق. ويجوزُ أن تكونَ ﴿عَوْرَةٌ ﴾ تخفيفَ عَوِرة؛ اعتذَرُوا أنَّ بيوتهم مُعرضَّةُ للعدوِّ مُكِنة للسُّرَّاق؛ لأنها غيرُ مُحُرْزة ولا مُحصَّنة فاستأذنُوه ليُحصِّنوها ثُمَّ يَرْجِعوا إليه، فأكذَبهم اللهُ بأنهم لا يَخافون ذلك، وإنها يُريدونَ الفِرار. ﴿ وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم ﴾ المدينةُ. وقيل: بيوتهم، مِن قولك: دَخلتُ على فلانٍ دارَه. ﴿ مِنَ أَقْطَارِهَا ﴾: من جَوانبها، يريدُ: ولو دَخلتْ هذه العساكرُ المتحزِّبة التي يَفرُّون خوفاً منها مَدينتَهم وبيوتهم مِن نواحيها كلِّها، وانْ ثالَتْ على أهاليهم وأولادِهم ناهِبينَ سابِين، ثم سُئِلوا عند ذلك الفَزعِ وتلك الرجفة ﴿ ٱلْفِتَىنَةَ ﴾ أي: الرَّدَةُ والرَّجْعة إلى الكفرِ ومُقاتلةِ المسلمين، (لاَتَوْها): لجَاؤوها وفَعَلوها. وقرئ: وَلَمْ وَلَوْها وفَعَلوها. وقرئ:

صحة واوِها قوهُم: رجلٌ عَوِزٌ لَوِزٌ، أي: الشيءَ له، وكأنَّ عَوِرَة أسهل(١).

وعن بعضِهم: عَوِرَةٌ خَبرُ «إنّ» وهو مَصْدَرٌ في الأصلِ، فِعْلُه: عَوِرَ، وهو بمعنى: ذاتِ عَوِرَة، ويجوزُ أن يكونَ مصدراً في عَوِرَة، ويجوزُ أن يكونَ مصدراً في موضع اسمِ الفاعلِ، كَعْدلٍ بمعنى عادِل.

قولُه: (مُعَرَّضةٌ للعدو)، أعرضَ لك الخيرُ، أي: أمكَنك، وأعرَضَ لك الظَّبيُ فارْمِه؛ إذا ولاَّكَ عُرْضَه، وعرَضْتُ الشيءَ فأعْرضَ، مثل: كَبْبتُه فأكبَّ، وأمكَنْتُه من الشيء ومكَّنتُه الشيء.

قولُه: (وانثالَتْ على أهاليهِم)، الجوهري: تناثل إليه الناس أي: انصبُّوا.

قولُه: (وقرئ: ﴿لَآتُوهَا ﴾)، كلُّهم إلَّا نافعاً وابنَ كثيرٍ فإنَّها قرآ: «لأتَّوْها» بالقَصْرِ (٣).

^{(1) «}المحتسب» (۲: ۱۷٦).

⁽٢) من قوله: «ويجوز أن يكون اسم» إلى هنا، سقط من (ف).

⁽٣) وحُجَّةُ مَن قرأ بالمدِّ قولُـه تعالى: ﴿ثُمَّ سُيِلُوا الْفِتْـنَةَ ﴾ فالإعطاءُ مع السؤالِ حسَن. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٧٥.

يكون السؤالُ والجوابُ مِن غيرِ توقُّف، أو: وما لَبِثُوا بالمدينةِ بعد ارتدادِهم إلّا يسيراً، فإنَّ الله يُهلِكُهم. والمعنى: أنهم يتعلَّلون بإغوارِ بُيوتهم، ويتمحَّلون ليَفرُّوا عن نُصرةِ رسولِ الله ﷺ والمؤمنين، وعن مُصافَّة الأحزاب الذين مَلَوُّوهم هَوْلاً ورُعباً؛ وهؤلاء الأحزابُ كما هم لو كَبَسُوا عليهم أرضَهم وديارَهم وعُرِض عليهم الكفرُ وقيلَ هم: كونوا على المسلمين؛ تسارَعوا إليه وما تعلَّلوا بشيء، وما ذاك إلا لمقتهم الإسلام، وشدّة بُغضِهم لأهله، وحبِّهم الكفرَ، وتهالُكِهم على حِزْبه.

[﴿ وَلَقَدْ كَانُواْ عَلَهَ دُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَارَّ وَكَانَ عَهْدُ ٱللَّهِ مَسْتُولًا *قُل لَن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ إِن فَرَّدُّد مِّرَكَ ٱلْمَوْتِ أَوِ ٱلْقَتْ لِ وَإِذَا لَا تُمَنَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ١٥-١٦]

عن ابنِ عبّاس: عاهَدوا رسولَ الله ﷺ ليلةَ العَقَبة أَنْ يَمنعوه ممّا يَمنعون منه أَنفُسَهم. وقيل: هم قومٌ غابُوا عن بَدْر، فقالوا: لئنْ أشهَدَنا اللهُ قتالاً لَنقاتِلَنّ. وعن محمّد بنِ إسحاقَ: عاهَدوا يومَ أُحُد أَنْ لا يَفرُّوا بعدما نَزَلَ فيهم ما نَزل. ﴿مَسْتُولًا ﴾: مطلوباً مُقتضًى حتى يُوفَى به. ﴿ لَن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ ﴾ ممّا لا بُـدَّ لكم مِن نُزولِـه بكم مِن

قولُه: (لو كَبَسوا عليهم)، أي: تغلَّبوا للإغارةِ فُجْأة. الأساس: أي: اقتَحموا عليهم وسَمِعْتُهم يقولون: أدخله بالكبس؛ إذا قَهَرَه وأذلّه.

قولُه: (نزلَ بهم (۱) ما نزل)، أي: من الهزيمةِ وقَتْلِ سَبْعين منهم وما حصَلَتْ فيهم من المُثْلَة وشَجِّ رسولِ الله ﷺ وتَرْكِهم المُركزَ ومَيْلِهم إلى الدنيا وطَلبِ الغنيمة.

قولُه: (مطلوباً مُقْتضى)، يقال: اقتضى حَقّه، أي: تقاضاه. الأساس: تقاضَيْتُه دَيْني، وبدَيْني، واقتضيتُه (٢)، واقتضَيْتُ منه حَقِّي: أخذتُه.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فيهم».

⁽٢) كذا في النسخ الخطية، وفي «أساس البلاغة»: «استقضيتُه» بالسين، وهو الأشبَهُ بالصواب.

حَتْفِ أَنْفٍ أَو قَتْل، وإنْ نَفَعَكم الفرارُ مثلاً فمُتِّعْتم بالتأخير؛ لم يكنْ ذلك التمتيعُ إلا زَماناً قليلاً. وعن بعضِ المرْوانية: أنه مَرَّ بحائطٍ مائل فأسرع، فتُلِيَتْ له هذه الآيةُ فقال: ذلك القليلَ نَطْلب.

[﴿ قُلْ مَن ذَا ٱلَّذِى يَعْصِمُكُمْ مِّنَ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوَّةًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً وَلَا يَجِدُونَ لَمُمْ مِّن دُوبِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَانَصِيرًا ﴾ ١٧]

فإن قلت: كيف جُعِلَتِ الرحمةُ قَرينةَ السُّوء في العِصْمةِ، ولا عصمةَ إلّا من السوء؟ قلتُ: معناه: أو يُصِيبكم بسُوءٍ إنْ أراد بكم رحمةً، فاختُصِرَ الكلامُ وأُجريَ مُجرى قوله:

مُتَقَلِّداً سَيْفاً ورُمْحا

أو مُمل الثاني على الأوّل؛ لِمَا في العِصْمةِ من معنى المَنْع.

قولُه: (كيفَ جُعِلَت الرحمةُ قَرينةَ السُّوء)، يعني: أوقَعَ كلمةَ الترديدِ بين السوءِ والرحمةِ، وأدخَلَهُما تحتَ معنى العِصْمة، والعِصْمةُ لا تُناسِبُ الرحمة؛ إذْ لا عِصْمةَ إلاّ من السوءِ؛ أي: العذاب. وأجابَ: أنّ تقديرَ الكلام: مَنْ ذا الذي يعصِمُكم منْ عذابِ الله إن أرادَ بكم سوءاً؟ أو: مَنْ ذا الذي يُصيبُكم بسوءٍ إنْ أراد بكُم رَحْمة؟

قُولُه: (مُتَقلِّداً سيفاً ورمحا)، أوّلُه:

ياليت زوْجَك قد غدا(١)

ويروى: «في الوغى»؛ أي: حاملا ومُعْتَقِلا.

قولُه: (أو مُحِلَ الثاني على الأولِ لِما في العِصْمةِ مِن معنى المنع)، قال صاحب «المطلع»: كأنّه قيلَ: مَنْ الذي يمنعُكم من أحدِهما إن أراده بكم؟ وقلتُ: أو المعنى: مَنْ الذي

⁽١) سبق تخريجه.

[﴿ فَذَ يَعْلَمُ اللّٰهُ الْمُعَوِقِينَ مِنكُرُ وَالْفَآبِلِينَ لِإِخْوَنِهِمْ هَلْمَ إِلَيْنَا ۖ وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا * أَشِحَةً عَلَيْكُمْ ۖ فَإِذَا جَآءَ الْخُوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ أَشِحَةً عَلَى الْخَيْرُ أُولِئِكَ لَرَ يُؤْمِنُوا فَأَحْبَطُ اللّهُ فَإِذَا ذَهَبَ الْمُؤْفِقُ سَلَقُوحِهُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَةً عَلَى الْخَيْرُ أُولِئِكَ لَرَ يُؤْمِنُوا فَأَحْبَطُ اللّهُ أَعْنَا لَهُ مُؤَلِّ وَلِينَ الْأَحْرَابُ مِوَدُوا لَوْ أَعْمَالُهُمْ وَكُونَ ذَلِكَ عَلَى اللّهِ يَسِيرًا * يَعْسَبُونَ الْأَخْزَابُ لَمْ يَذْهَبُوا ۚ وَإِن يَأْتِ الْأَحْزَابُ مِودُوا لَوْ أَعْمَالُهُمْ وَكُونَ ذَلِكَ عَلَى اللّهُ يَسِيرًا * يَعْسَبُونَ الْأَخْزَابُ لَمْ يَذْهَبُوا ۚ وَإِن يَأْتِ الْأَحْرَابُ يَودُوا لَوْ أَعْنَالُوا إِلّا فَلِيلًا ﴾ أَعْمَا فَنكُوا إِلّا فَلِيلًا ﴾ أنهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ يَسْتَلُونَ عَنْ أَنْبَاآ يِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُمُ مَا فَنكُوا إِلّا فَلِيلًا ﴾ الله عَلَى الله عَلَى اللهُ عَرَابِ يَسْتَلُونَ عَنْ أَنْبَاآ يِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُمُ مَا فَنكُوا إِلّا فَلِيلًا ﴾ الله عَلَى اللهُ عَرَابِ يَسْتَلُونَ عَنْ أَنْبَا يَكُمْ وَلُو كَانُوا فِيكُونَ اللّهُ عَرَابِ يَسْتَلُونَ عَنْ أَنْبَا يَعْمَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْتُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الْعَلَى اللّهُ عَرَابُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَوا اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَوا اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَمُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُ الللّهُ عَلَمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى

﴿ٱلْمُعَوِّقِينَ ﴾: المُشَطين عن رسولِ الله ﷺ؛ وهم المُنافقون؛ كانوا يقولون ﴿لِإِخْوَنِهِمْ ﴾ مِن ساكني المدينةِ من أنصار رسولِ الله ﷺ: ما محمّدٌ وأصحابُه إلا أَكَلَةُ رأس، ولو كانوا لَحْماً لالتَهَمَهم أبو سُفيانَ وأصحابُه، فخلُّوهم و ﴿ هَلُم ٓ إِلَيْنَا ﴾ أَكَلَةُ رأس، ولو كانوا لَحْماً لالتَهَمَهم أبو سُفيانَ وأصحابُه، فخلُّوهم و ﴿ هَلُم ٓ إِلَيْنَا ﴾ أي: قرِّبوا أنفُسكم إلينا. وهي لغةُ أهلِ الحجاز؛ يسوُّونَ فيه بين الواحدِ والجماعة.

يعصِمُكم من الله إن أرادَ بكم سُوءاً ومَن الذي يَمنعُ رحْمةَ الله منكم إن أراد بكم رحمة؟ وقرينُة التعدِّي ما في ﴿يَعْصِمُكُم ﴾ من معنى المَنْع.

قولُه: (أكلَةُ رأس)، أي: قليلون يُشْبِعُهم رأسٌ واحد(١).

قولُه: (اللَّهَمَهُم)، الأساس: التَهمَ الشيءَ: ابتلَعَه، والتَهم الفصيلُ ما في ضَرْعِ أمه: اشتَفَّه، بالشينِ المعْجَمة؛ مِن: اشتَفَّ ما في الإناء.

قولُه: (وهي لغة أهل الحجاز؛ يُسَوّون فيه بين الواحد والجهاعة)، قال مَكِّي: وغَيْرُ أهلِ الحجازِ يقولون: هلمّوا للجهاعة، وهَلُمِّي للمرأة، وأصلُ هَلُمَّ: ها الممْ، ها: للتنبيه، والممُمْ: اقصُدْ وأقْبِل، فكَثُرَ الاستعهالُ فحُذِفَتْ ألِفُ الوصلِ لمّا تَحَرَّكَتِ اللامُ لضّمةِ الميمِ عندَ الإدغامِ فصارَ: ها لمَّ فحُذِفَتْ ألفُ «ها» لسكونها وسكونِ اللامِ بعْدَها، لأنّ حركتها عارضةٌ، فاتصلت الهاءُ باللام، وفُتِحَت الميمُ لالتقاءِ الساكنيْن، نحو: رَدَّ وصَدَّ(٢).

⁽١) وذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ٤٩).

⁽٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٧٥).

وأمّا تمَيم فيقولون: هلمّ يا رَجل، وهلمُّوا يا رِجال، وهو صوتٌ سُمّي به فِعْل مُتعدّ، مثلُ: احضُرْ وقرّب، ﴿قُلْ هَلُمُ شُهَدَاءَكُمُ ﴾ [الأنعام: ١٥]. ﴿إِلَّا قَلِيلًا ﴾: إلا إنْياناً قليلاً مثلُ: احضُرْ وقرّب، ﴿قُلْ هَلُمُ شُهَدَاءَكُمُ ﴾ [الأنعام: ١٥]. ﴿إِلَّا قَلِيلًا ﴾: إلا إنْياناً قليلاً غِرْجون مع المؤمنين يُوهِمونهم أنهم معهم، ولا تراهم يُبارِزون ويُقاتِلون إلا شيئاً قليلاً إذا اضطروا إليه، كقوله: ﴿مَا قَنلُواْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، ﴿أَشِحَةً عَلَيْكُمْ ﴾ في وقتِ الحَرْب أَضِنّاء بكم، يَترَفْرَفون عليكم كما يَفعلُ الرُّجل بالذَّابِّ عنه المناضِلِ دونَه عند الحَوف، ﴿يَنظُرُونَ إِلَيْكَ ﴾ في تلك الحالة كما يَنظرُ المَعْشيُّ عليه مِن مُعالجة سَكَرات الموت؛ حَذَراً أو خَوراً أو لِواذاً بك، ﴿ فَإِذَا ذَهَبَ النَّوْفُ ﴾ وحِيزَتِ الغنائمُ ووَقعتِ القِسْمة: نَقَلُوا ذلك الشحَّ وتلك الضِّنَة والرَّفْرَفة عليكم إلى الخير وهو المالُ والغنيمة م، ونَسُوا تلك الحَالة الأُولى، واحتَرؤُوا عليكم، وضَرَبوكم بألسنتِهم، المالُ والغنيمة م، ونَسُوا تلك الحَالة الأُولى، واحتَرؤُوا عليكم، وضَرَبوكم بألسنتِهم، المالُ والغنيمة م، ونَسُوا تلك الحَالة الأُولى، واحتَرؤُوا عليكم، وضَرَبوكم بألسنتِهم،

قولُه: (يتَرَفْرَفون)، الأساس: ومنَ المجازِ: رَفْرفَ على ولدِه: إذا تحنّى عليه، فقولُه: «يتَرَفْرفون» تفسيرٌ لقوله: «ضَنّاً بكم»، أي: يوهِمون أنّهم مُشْفِقون عليكم بُخَلاءُ بأنفُسِكم أنْ تقعَ في التهلُكَة.

الجوهري: ضَنَّ بالشيءِ: إذا بَخِلَ به. أي: يتملَّقونَ للمؤمنينَ الذين يذبُّون؛ عنهم؛ ضَمَّنَ ﴿ أَشِحَّةً ﴾ معنى: رَفْرَفَ عليه، أي: تَملَّق، وعُدِّي تَعْدِيتَه، فالضميرُ في «عنه» و «دونه» راجعٌ إلى الرجُل أو إلى الموصولِ وهو الألِفُ واللامُ في الذابِّ والمناضلِ، فإذن المعنى إذا أَتُوا البأسَ تملَّقوا وأظهَروا الشفقةَ عليكُم كها يترَفْرفُ الطائرُ ليقَعَ على الشيء، وإذا حصَلوا في الخوفِ نظروا إليك نَظرَ المَعْشيِّ عليه من الموت لتذبّوا عنهم، ثُمَّ إذ حصَلَتْ قِسمةُ الغنائم نقلوا ذلك التملُّقُ إلى القولِ العليظِ طالبين المَال، ونَسُوْا تلك الحالة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «نقلوا ذلك الشُّحَ» إلى آخرِه.

قولُه: (وخَوَراً)، أي: رخاوة، الأساس: ومنَ المجازِ: رجلٌ خَوَّالٌ جَبان.

قولُه: (ضربوكم بالسنتهم)، هو بمعنى ﴿سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ ﴾.قال الـزجاج: معنى إذا كان بليغاً في خُطْبِتِه (١).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٢١).

وقالوا: وَفِروا قِسْمَتَنا فإنّا قد شاهَدْناكم وقاتَلْنا معكم، وبمكاننا غَلبتم عدوَّكم، وبنا نُصِرْتم عليهم. ونُصِبَ ﴿ أَشِحَةً ﴾ على الحال، أوْ على الذمّ. وقُرئ: (أشِحّةٌ) بالرَّفع، و(صَلَقوكم) بالصاد. فإن قلت: هل يَثبتُ للمنافقِ عملُ حتى يَرِدَ عليه الإحباط؟ قلتُ: لا، ولكنّه تعليمٌ لمن عسى يظنُّ أنّ الإيهانَ باللِّسانِ إيهانٌ وإنْ لم يُوطِئه القلبُ، وأنَّ ما يعملُ المنافقُ من الأعهال يُجْدي عليه، فبُيِّن أنّ إيهانَه ليس بإيهان، وأنّ كلَّ عملٍ يوجدُ منه باطلٌ. وفيه بعثُ على إتقانِ المكلّفِ أساسَ أمرِه؛ وهو الإيهانُ الصحيح، يوجدُ منه باطلٌ. وفيه بعثُ على إتقانِ المكلّفِ أساسَ أمرِه؛ وهو الإيهانُ الصحيح،

قولُه: (ونُصِبَ ﴿ أَشِحَةً ﴾ على الحال)، قال أبو البقاء: ﴿ أَشِحَةً ﴾ الأولى حالٌ من الضمير في ﴿ وَلَا يَأْتُونَ ﴾ ، والثاني من الضمير المرفوع في ﴿ سَلَقُوكُم ﴾ (١). وقال مكِّي: الصحيحُ أنَّ ﴿ أَشِحَةً ﴾ حالٌ من الضمير في ﴿ يَأْتُونَ ﴾ ، و ﴿ وَلَا يَأْتُونَ ﴾ و كالٌ من الضمير في ﴿ وَأَلْقَآبِلِينَ ﴾ وكذلك إنْ جَعَلْتَهما جميعاً حالَيْن من المُضمَر في ﴿ وَالْقَآبِلِينَ ﴾ ويجوزُ نَصْبُه على الذمِّ (٢). وقيل: ﴿ يَنظُرُونَ ﴾ حالٌ من الضمير في ﴿ رَأَيْتَهُم ﴾ ، و ﴿ تَدُورُ ﴾ حالٌ من الضمير في ﴿ ينظرون كالذي » أي: دوراناً كدورانِ عينِ الذي ، ويجوزُ أن يكونَ الكافُ حالاً من أعينهم أي مُشْبِهةً عينَ الذي .

قوله: (و «صَلَقوكم» بالصاد)، وأنشد صاحبُ «المطلع»:

فَصَلَقْنَا فِي مُرادٍ صَلْقَةً وصُداءٍ أَلْحَقَتْهُم بِالثَّلُ (٣)

الثَّلَل: الهلاكُ. والصَّلْقةُ: الصَّدْمَة أيضاً والواقعة المنكرة.

قولُه: (وفيه بَعْثٌ على إتقان المكلَّفِ أساسَ أمرِه)، يريدُ أنَّ إحباطَ العملِ إنها يُتَصَّوُر

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٤).

⁽٢) لم أُجدُّهُ على هذه السّياقة في كتب مكي، وأقربُ ما فيها إلى المنقول هنا كلامُه على هذه الآية في «تفسيره» المسمى بـ«الهداية» ص ٥٨١٠، أما في «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٧٦) فعبارتُه ثمّةً: قولُه: ﴿أَشِحَّةٌ عَلَى ٱلْخَيْرِ﴾: حالٌ من المُضمَرِ في ﴿مَلَقُوكُم ﴾ وهو العاملُ فيه. انتهى. ولم أجده في مَظِنَّتِه من «الكشف عن وجوه القراءات السبع».

⁽٣) البيت للبيد بن ربيعة العامري في «ديوانه» ص٩٥، وذكره الزبيدي في «تاج العروس» (صلق).

وتنبيةٌ على أنَّ الأعمالَ الكثيرة مِن غيرِ تصحيحِ المعْرفة كالبناءِ على غيرِ أساس، وأنها ممّا يَذْهَبُ عند اللهِ هباءً منثوراً. فإن قلت: ما معنى قولِه: ﴿وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللّهِ يَسِيرًا ﴾ وكلَّ شيءٍ عليه يسير؟ قلتُ: معناه: أنَّ أعمالهَم حقيقةٌ بالإحْباط، تَدْعو إليه الدَّواعي، ولا يَصرِفُ عنه صارف. ﴿ يَحْسَبُونَ ﴾ أنّ الأحزابَ لم يَنهَزِموا، وقد انهزَمُوا فانصَرَفُوا عن الخندقِ إلى المدينةِ راجعِينَ لمَا نَزَلَ بهم من الخوفِ الشديد ودَحَلَهم مِنَ الجُبْنِ

إذا وُجِدَ هناك عَملٌ والمنافِقُ لا عَمَلَ له حتى يُحْبَطَ، لكنَّ ورودَ هذا الأسلوبِ(١) على التعريضِ بمَنْ له عَملٌ والحثِّ له على الاحتياطِ والإتقانِ فيه لئلّا يؤولَ إلى الإحباطِ كقولِه التعريضِ بمَنْ له عَملٌ والحثِّ له على الاحتياطِ والإتقانِ فيه لئلّا يؤولَ إلى الإحباطِ كقولِه تعالى: ﴿ وَوَيَلُ لِلْمُشْرِكِينَ * ٱلذِّينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلنَّكَوْةَ ﴾ [فُصِّلت: ٦-٧]، وليسَ من المشركين مَنْ يُزَكِّي، ولكنْ حَثَّ المؤمنينَ على أدائِها لأنّ المنْعَ مِن صفةِ المُشركين فلا يَنْبغي للمؤمنِ أن يتَصفَ به.

ومسألةُ الإحباطِ سَبَق في أولِ «البقرة»، قال القاضي: ﴿فَأَصَبَطَ اللَّهُ أَعَمَالُهُم ﴾: فأظهَر بطلانَها إذ لم تَثْبُتْ لهم أعمالٌ فتَبْطل، أو أبطَل صنيعَهم ونِفاقَهم (٢).

قولُه: (معناهُ: أنَّ أعمالَم حقيقةٌ بالإحباط تدعو إليه الدواعي)، يريدُ أنَّ قوله تعالى: ﴿كَانَ ذَالِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرًا ﴾ كنايةٌ عن هذا المعنى، كما أنّ الناسَ إذا عَقَدوا هِمَمَهم على حصولِ أمرٍ بَعيدِ المَنالِ واهتَشُوا به قيل لهم تَسلّياً: وما ذلك على الله بعزيز. قال القاضي: ﴿عَلَى اللهِ عَلَى الله بعزيز. قال القاضي: ﴿عَلَى اللهِ يَعَدُ اللهِ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ بعزيز. التقريب»: لا يَخافُ اعتراضاً عليه.

قولُه: (فانصرَ فوا عن الخندقِ إلى المدينة راجعين)، ليس في «المعالم»(٤) ولا في

⁽١) في (ح): «المطلوب»، وهي سائغة مُتَّجهة.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٢٨).

⁽٣) المصدر السابق (٤: ٢٢٨).

⁽٤) يعني: «معالم التنزيل» للإمام البغوي، حيث لم يذكر رجوعَ المنافقين إلى المدينة في تفسير هذه الآية. انظر: «معالم التنزيل» (٦: ٣٣٥).

المُفرط. ﴿ وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ ﴾ كرَّة ثانية تمنَّوا - لخوفِهم ممّا مُنُوا به هذه الكرَّة - أنهم خارِجُون إلى البَدْوِ حاصِلونَ بين الأعراب ﴿ يَسْعَلُونَ ﴾ كلَّ قادمٍ منهم مِن جانبِ المدينة عن أخبارِكم وعمّا جرَى عليكم، ﴿ وَلَوْ كَانُواْ فِيكُم ﴾ ولم يَرجِعُوا إلى المدينة، وكان قتالٌ لم يُقاتِلوا إلا تَعِلّة رِياءً وسُمْعة. وقُرئ: (بُدِّى) على فُعَل جَمْع بادٍ، كغازٍ وغُزَى. وفي رواية صاحب «الإقليد»: (بَدِيّاً)، بوزن: عَدِيّ. و(يسّاءلون)، أي: يَساءلون. ومعناه: يقولُ بعضُهم لبعض: ماذا سمعت؟ ماذا بَلَغَك؟ أو: يَتساءلون الأعراب، كما تقول: رأيتُ الهلالَ وتراءًيْناه.

«الوسيط»(١) هذا. لعل ذلك نشأً له من فِعْل الحُسْبانِ؛ إذْ لو لم يَغيبوا عن الخندق لم يَحْسِبوا ذلك، وهو ضعيف.

قولُه: (مِسَّا مُنوا)، أي: ابتُلوا، الجوهري: مَنْوتُه ومَنْيتُه؛ إذا ابتلَيْتَه.

قولُه: (ولم يرجِعوا إلى المدينة)، أي: منَ الخندقِ إلى المدينةِ، يدلّ عليه قولُه: «فانصرَ فوا من الخندقِ إلى المدينة».

قولُه: (تَعِلَّة)، الجوهري: عَلَّلَه بالشيءِ، أي: ألهاهُ كها يُعَلَّلُ الصبيُّ بشيءٍ من الطعام يَتجزَّأ به عن اللبن. النهاية: ومنه حديثُ أبي حَثْمةَ يصِفُ التَّمْر: «تَعِلَّةُ الصبي» أي: ما يُعلَّلُ به الصبيُّ ليسكت.

قولُه: (وقُرِئ: «بُدَّى»)، قال ابن جِنِّي: وهيَ قراءةُ ابنِ عَبَّاس: «بُدَّى» شديدة الدالِ مُنَوَّنَةٌ، جَمْعُ بادٍ، كغُزَّى جَمْعُ غازٍ، على فُعَّلٍ، ولو كان على فَعَّالٍ لكانَ بُدَّاءً وغُزَّاءً، ككاتبٍ وكُتَّابٍ، وضارِبٍ وضُرَّاب^(٢).

قولُه: (كما تقولُ: رأيتُ الهلالَ وتَراءَيْناه)، يريدُ أنَّ «يتساءلون» بمعنى: يَسْألون، قال: سمِعْتُ العربَ تقولُ: تباصَرْتُه، أي: أبصَرْتُه.

⁽١) يعني: «الوسيط» للواحدي (٣: ٤٦٤)، حيث لم يذكر ما ذكره الزنخشري من رجوع المنافقين إلى المدينة.

⁽٢) «المُحتسب» (٢: ١٧٧). وذكرها ابن خالويه في «مختصر شواذ القرآن» ص١٩ وعزاها لابن مسعودٍ وطلحة _ يعني: ابن مُصَرِّف _، وعلّله بها عَلَّل به ابن جِنّي.

[﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أَنْسَوَةً حَسَنَةً لِمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَيْنِيرًا ﴾ ٢١]

كان عليكم أن تُواسُوا رسولَ الله ﷺ أسوةً حسنة بأنفُسِكم فتُؤازِروه وتَثبُتوا معه، كما آساكُم بنفْسِه في الصَّبر على الجهادِ والشَّبات في مَرْحى الحرْب، حتى كُسرت رُباعِيته يومَ أُحد وشُجَّ وجهُه. فإن قلتَ: فما حقيقةٌ قوله: ﴿ لَقَدَّكَانَ لَكُمُ فِي رَسُولِ اللهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾، وقرئ: ﴿ أَسُورُةٌ ﴾ بالضم (١)؟ قلتُ: فيه وجهان، أحدُهما: أنه في نَفْسِه أُسوةٌ حسنة، أي: قُدُوة، وهو المؤتسى به، أي: المقتدَى به، كما تقول: في البَيْضةِ

قولُه: (فَتُؤازِروه)، النهاية: يقال: آزَرَه وأَزَّره: إذا أعانَه وأَسْعَده، من الأَزْرِ: القُوَّةِ والشِّدة.

قولُه: (وفي مَرْحى الحرْب)، النهاية: قال سُليهان بن صُرَد: «أَتيتُ عَلِيّاً حين فرغَ مِنْ مَرْحى الحرب». المرحى: الذي دارَتْ عليهِ رحى الحرب، يقال: رحَيْتُ الحرْبَ ورَحْوُتها إذا أَدَرْتَها.

قوله: (وقُرئ: ﴿أُسْوَةً ﴾ بالضمِّ) عاصمٌ، والباقونَ: بالكَسْر (٢).

المُغْرِب: يُقالُ: آسَيْتُه بها لي؛ أي: جَعلْتُه أُسُوةً أقتدي به ويَقْتدي هُو بي، وواسَيْتُ: لغةٌ ضعيفة (٣)، وإليه الإشارةُ بقولِه: «كانَ عليكُم أن تُواسوا رسولَ الله بأنفُسِكم كها آساكُم بنَفْسِه في الصبرِ على الجهاد».

قولُه: (أَنَّه فِي نفسِه أُسُوَةٌ حَسَنة)، أي: أنَّه من بابِ التجريدِ، جُرِّدَ مِنْ نَفسِه الزكيةِ ﷺ شَيْءٌ يُسَمِّى قُدوةً، وهي هو. وأنشد أبو عليّ:

⁽١) «إسوة» بكسر الهمزة هي قراءة الجمهور.

⁽٢) لتهام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٧٥.

⁽٣) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ٣٩).

عشرونَ مَنَّا حَديدٍ، أي: هي في نَفسِها هذا المبلَغُ من الحديد. والثاني: أن فيه خَصْلةً من حقّها أن يُؤتسى بها وتُتبَع؛ وهي المُواساةُ بنفْسِه. ﴿لِمَن كَانَ يَرَجُوا الله ﴾ بَدَلُ من ﴿لَكُمْ ﴾، كقوله: ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [الأعراف: ٧٥]، ﴿يَرْجُوا الله وَالْيُومَ الْاَخِرَ ﴾: من قولك: رجوتُ زيداً وفَضْلَه، أي: فَضْلَ زيد، أو: يرجُو أيّامَ الله واليومَ الآخر خصوصاً. والرجاءُ بمعنى الأملِ أو الخوف، ﴿ وَذَكّرَ الله كَثِيرًا ﴾: وقَرَنَ الرجاءَ بالطاعاتِ الكثيرة والتوفُّرِ على الأعمالِ الصالحة،

أفاءت بنو مروانَ ظُلْمًا دِماءَنا وفي الله إن لم يحكموا حكَمٌ عَدْلُ (١)

قال ابنُ جِنِّي: وهو تعالى أعرَفُ المعارفِ، وقد سَمَّاهُ الشاعرُ حكماً عَدْلاً، وأخرجَ اللفظَ عُثرَجَ التنكيرِ والمَآلُ إلى معنى التعريف، ومنه قولك: لئِنْ لقِيتَ رسولَ الله ﷺ لتلقَيَنَّ منه رجلاً مُتناهياً في الخيرِ ورسولاً جامعاً لسُبُلِ الفَضْلِ، فقد آلَتْ به الحالُ إلى معنى التجريد (٢).

قولُه: (﴿ لِمَن كَانَ يَرْجُواْ اللّهَ ﴾ بدَلٌ من ﴿ لَكُمْ ﴾) قال أبو البقاء: منعَ منه الأكثرون، لأنّ ضميرَ المُخاطَبِ لا يُبدَلُ منه، فعلى هذا يجوزُ أن يَتَعلَّقَ بـ ﴿ حَسَنَةٌ ﴾ أو يكونَ نعتاً لها، ولا يَتَعلَّقُ بـ ﴿ أَسَوَةً ﴾، لأنّها قد وُصِفَت (٣). قال صاحب «التقريب»: ﴿ لِمَن ﴾ بدَلٌ مِن ﴿ لَكُمْ ﴾ بَدَلَ بعضٍ أو اشتمالٍ، إذِ المُظْهَرُ لا يُبدَلُ من المُخاطَبِ بدَلَ الكلّ.

قولُه: (﴿ رَبِّمُوا اللّهَ وَ الْمَوْمَ الْلَاخِرَ ﴾ من قولك: رَجوْتُ زيداً وفَضْلَه)، أي: هو من بابِ: أعجَبني زيدٌ وكَرُمه، على تقدير: يرجو الله وثوابَه، فوُضِعَ اليومُ الآخِرُ مَوْضِعَه، لأنّ ثوابَ الله يَقعُ فيه، وهو من إطلاقِ اسمِ المحلِّ على الحالِّ، وعليه قولُه تعالى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ الْمَاتَ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللّهِ ﴾ [آل عمران: ١٠٧] أي: في الجنة. والوجهُ الثاني: من بابِ عَطْفِ العامِّ على الخاصّ. قال صاحب «الفرائد»: يُمكنُ أن يكونَ التقديرُ: يرجو رحمةَ الله تعالى أو رضا الله وثوابَ اليوم الآخر.

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) «المحتسب» (١: ٤٢).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٥).

والمؤتسي برسولِ الله ﷺ: مَن ثان كذلك.

[﴿ وَلِمَّا رَمَا ٱلْمُؤْمِثُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُواْ هَلَا مَا وَعَدَنَا ٱللهُ وَرَسُولُهُ. وَصَدَقَ ٱللهُ وَرَسُولُهُ، وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَنَا وَتَسْلِيمًا ﴾ ٢٢]

وَعَدَهُمُ اللهُ أَن يُزَلْزَلُوا حتى يَستغيثوه، ويَستنصِروه في قوله: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَذْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّ شَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوًا مِن قَبْلِكُم ﴾ [البقرة: ٢١٤] فلمّا جاء الأحزابُ وشُخِصَ جهم واضطرَبُوا ورُعِبوا الرُّعبَ الشديد ﴿ قَالُواْ هَنذَا مَا وَعَدَنَا ٱللهُ وَرَسُولُهُ ﴾، وأيقَنُوا بالجنّة والنصر. وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما قال: قال النبيُّ عَلَيْ لأصحابه: "إنّ الأحزابَ سائرونَ إليكم تِسْعاً أو عشراً» أي: في آخرِ تِسْع ليال أو عشر، فلما رأوْهم قد أقبَلُوا للميعادِ قالوا ذلك. وهذا إشارةٌ إلى الخَطْب أو البَلاء. ﴿ إِيمَننا ﴾ بالله وبمواعيدِه ﴿ وَتَسَلِيمًا ﴾ لقضاياه وأقدارِه.

قولُه: (والْمُؤْتسي)، هو المبتدأُ، والخبرُ «مَنْ كان كذلك»، والجملةُ معطوفةٌ على جملة: «قَرَنَ الرجاءَ بالطاعاتِ الكثيرةِ»، المعنى: مَنْ كان مُقْتدياً بسُنَّةِ رسولِ الله ﷺ ومُقْتفياً آثارَه يَنْبغي أن يخافَ اليومَ الآخِرَ ويتوفَّرَ منَ الأعمالِ الصالحة.

قولُه: (وعدَهم اللهُ أن يُزَلْزَلوا حتى يَسْتغيثوه)، تفسيرٌ لقولِه تعالى ﴿وَلَمَّارَءَا ٱلْمُؤْمِثُونَ الْأَخْزَابَ قَالُواْ هَلَا مَاوَعَدَنَا ٱللهُ وَرَسُولُهُ ﴾ [الأحزاب: ٢٢]. قال الزجّاج: الوعْدُ في قولِه: ﴿وَعَدَنَا ٱللهُ وَرَسُولُهُ ﴾، وهو قولُه تعالى ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَكَةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَثُلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا مِن اللهُ وَرَسُولُهُ ﴾، وهو قولُه تعالى ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَكَةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَثُلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا مِن فَلَا اللهُ وَرَسُولُهُ وَلَمْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَزُلْزِلُوا زِلْوَالاً شديداً علِموا أنّ الجنّة والنصرَ قد وَجبا لهم (١).

قولُه: (وشُخِصَ بهم)، الأساس: ومِنَ المجازِ: شُخِصَ بفُلانٍ: إذا ورَدَ عليه أمرٌ أقْلَقه. قولُه: (﴿إِيمَنَا﴾ بالله)، مفعولٌ له، أي: قالوا هذا مُشيرينَ إلى الخَطْبِ أو البلاءِ إيهاناً بالله وتسليماً لقضائهِ وَقَدرِه.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٢٢)، ولتهام الفائدة انظر: «المحرَّر الوجيز» لابن عطية ص١٨٨.

[﴿ مَنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَهَدُواْ ٱللّهَ عَلَتَ إِفَىنَهُم مَّن قَضَىٰ نَعْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنظِرُّ وَمَا بَدُّلُواْ تَبْدِيلًا * لِيَجْزِى ٱللّهُ ٱلصّدِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَفِقِينَ إِن شَآءَ أَق يَنظِرُّ وَمَا بَدُّلُواْ تَبْدِيلًا * لِيَجْزِى ٱللّهُ ٱلصّدِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَفِقِينَ إِن شَآءَ أَق يَنُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ ٱللّهُ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا * وَرَدَّ ٱللّهُ ٱلّذِينَ كَفُرُواْ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنالُواْ خَيْراً وَكَفَى ٱللّهُ الْمُومِنِينَ ٱلْقِتَالُ وَكَانَ ٱللّهُ قُوبِيًّا عَزِيزًا * وَأَنزَلَ ٱلّذِينَ ظَنهُرُوهُم قِنْ آهْلِ ٱلْكِتَابِ مِن صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُومِهِمُ ٱلرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَيَأْسِرُونِ فَرِيقًا * وَأَوْرَفَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِينَرَهُمْ وَقَذَفَ فِي قُلُومِهِمُ ٱلرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَيَأْسِرُونِ فَرِيقًا * وَأَوْرَفَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِينَرَهُمْ وَأَرْضًا لَمْ تَطَعُوهَا وَكَانَ ٱللّهُ عَلَى كُلِ شَيْءِ قَدِيرًا * ٢٣-٢٧]

نَذَر رجالٌ من الصحابة أنهم إذا لَقُوا حَرْباً مع رسولِ الله عَلَيْ ثَبَتُوا وقاتَلوا حتى يُستشهَدُوا، وهم: عثمانُ بن عفّان، وطَلْحةُ بن عُبيد الله، وسعيدُ بنُ زيدِ بنِ عمرو بن نُفيل، وحمزةُ، ومُصْعبُ بن عُمير، وغيرُهم، رضي الله عنهم، ﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ غَبَهُ وَمُنْ يَنفَظِرُ ﴾ يعني عُثمانَ وطلحةً. وفي الحديث: «مَن أحبَّ أنْ ينظرَ إلى شهيدٍ يمشي على وجهِ الأرض فلينظُر إلى طلحةً». فإن قلتَ: ما

قولُه: (نَذَر رجالٌ من الصحابةِ أنهم إذا لَقُوا حَرباً مع رسولِ لله عَلَيْ ثَبَتُوا وقاتلوا)، روَيْنا عن البُخاريِّ ومُسلِم والتِّرمذيِّ عن أنس: قال عمِّي أنسُ بنُ النَّضْرِ - سُمِّيتُ به، لم يشهَدْ بدراً مع رسولِ الله عَلَيْ فَكُبُرَ عليه - فقال: أوّلُ مشهدٍ شَهِدَه رسولُ الله عَلَيْ غِبتُ عنه، أما والله لئن أراني الله مشهداً مع رسولِ عَلَيْ (۱) بعْدُ ليرَينَ الله ما أصنعُ. قال: فهابَ أن يقولَ غيرَها، فشهدَ مع رسولِ الله عَلَيْ يوْمَ أُحُدِ منَ القابلِ (۲)، فاستقبلَه سعْدُ بن مُعاذ فقال له أنسٌ: يا أبا عَمْرو، أيْنَ؟ ثم قال: واها لريح الجنّة أجِدُها دونَ أحُد، فقاتلَ حتى قُبِل، فوُجِدَ في جَسَدِه بِضْعٌ وثهانونَ؛ مِنْ ضَربةٍ وطَعْنةٍ ورَمْيةٍ. قالت عَمَّتِي الرُّبيِّعُ بنتُ النَّضْر: فها عرفْتُ أخي إلا ببنانِه، ونزلَتْ هذه الآيةُ: ﴿ رِجَالُ صَدَقُواْ مَا عَهَدُواْ اللّهَ عَلَيْ لَهُ فَيَنْهُم مَّن قَضَى عَرْبُهُم مَن يَنظِرُ ﴾ [الأحزاب: ٢٣] (٣).

⁽١) من قوله: «غِبتُ عنه، أما والله» إلى هنا، سقط من (ط) و(ح).

⁽٢) يعني من العام المُقْبل.

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٨٠٥) ومسلم (١٩٠٣) والترمذي (٣٢٠٠) واللفظ له.

قضاءُ النَّحْب؟ قلتُ: وَقَعَ عبارةً عن الموت؛ لأنَّ كلَّ حيٍّ لا بدَّ له مِن أنْ يموت، فكأنه نَذْرٌ لازم في رَقَبتِه، فإذا ماتَ فقد قضى نَحْبَه، أي: نَذْرَه. وقولُه: ﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ غَبَهُۥ أي: نَذْرَه. وقولُه: ﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ غَبَهُۥ ﴾ يَحتمل موته شهيداً، ويَحتملُ وفاءَه بنَذْرِه مِن الشَّباتِ مع رسولِ الله ﷺ. فإن قلتَ: فها حقيقةُ قوله: ﴿صَدَقُوا مَا عَهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾؟ قلتُ: يقال: صَدَقَني فإن قلتَ: فها حقيقةُ قوله: ﴿صَدَقُوا مَا عَهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾؟ قلتُ: يقال: صَدَقَني أخوك وكَذَبني؛ إذا قالَ لك الصِّدقَ والكذب. وأمَّا المَثلُ: «صَدَقَني سِنَّ بَكْرِه» فمعناه: صَدَقَني في سنِّ بَكْرِه، بطَرْحِ الجارِّ وإيصالِ الفِعْل؛ فلا يَخْلو ﴿مَا عَنهَدُوا اللَّهَ فمعناه: صَدَقَني في سنِّ بَكْرِه، بطَرْحِ الجارِّ وإيصالِ الفِعْل؛ فلا يَخْلو ﴿مَا عَنهَدُوا اللَّهَ

قولُه: (ويحتَمِلُ وفاءَه بنَذْرهِ منَ الثباتِ مع رسول الله ﷺ)، فيه حَزازة، لآنّه لما أجابَ عن معنى قَضاءِ النَّحْبِ بأنّه كِنايةٌ عن الموتِ لم يحسُنْ هذا التقسيم.

الراغب: النَّحْبُ: النَّذُرُ المحكومُ بوجوبه، يُقال: قضى فلانٌ نَحْبَه؛ أي: وَفَّ بنَذْرهِ قال تعالى ﴿ فَمِنْهُم مَّن فَعَنَى عَنْ مَات قال تعالى ﴿ فَمِنْهُم مَّن فَعَنَى عَنْ مَات كَقَوْ لِهِم: قضى أَجلَه، واستَوْفى أُكْلَه، وقضى من الدنيا حاجتَه. والنحيبُ: البكاءُ الذي معه الصوت (٢).

قولُه (٣): «استَوْفى أُكْلَه»: كنايةٌ عن انقضاءِ الأجلِ، والْأَكْلُ: اسمٌ لما يُؤكُّل، بضَمِّ الكافِ وسُكونِه، ويُعَبَّرُ به عن النصيبِ، يقال: فُلانٌ ذو أُكلِ من الدنيا.

قولُه: (صَدَقَني سِنَّ بَكْرِه)، قال الميداني: البَكْرُ: الفتيُّ من الإبلِ، يُقال: صدَقْتُه الحديث وفي الحديث، يُضْرَبُ مثلاً في الصدق. وأصْلُه: أنَّ رجلاً ساوم رجُلاً في بَكْرِ فقال: ما سِنَّه؟ فقال صاحبُه: بازِلُ (٤)، ثم نَفَر البَكْرَ فقال له صاحبه: هِدَعْ هِدَعْ، وهذه لفظةٌ تُسَكَّنُ بها الصِّغار من الإبل، فقال المُشتري: صَدقني سِنَّ بَكْرِه، ونُصِبَ على معنى: عَرَّفني سِنَّ بكره ويجوزُ أن يُقال: صَدَقني سِنَّ، ثم حَذفَ المُضاف، ويُروى: «صَدَقني سِنَّ» بالرفع، بالرفع،

⁽١) من قوله: «أي: وَفِّي بنذره» إلى هنا، سقط من (ح).

⁽۲) «مفردات القرآن» ص۷۹۳- ۷۹٤.

⁽٣) أي: قول الراغب.

⁽٤) وهو البعيُّر الذي بزل نابُه، ويكون ذلك بدخوله في السنةِ التاسعة.

عَلَيْهِ ﴾ إمّا أن يكونَ بمنزلةِ السنِّ في طَرْحِ الجارِّ، وإمَّا أَنْ يُجعَلَ المعاهَدُ عليه مَصْدُوقاً على المجاز، كأنهم قالوا للمعاهَد عليه: سنَفِي بك، وهم وافُون به؛ فقد صَدَقُوه، ولو كانوا ناكِثِينَ لَكَذَبُوه، ولكانَ مَكذُوباً، ﴿وَمَابَدَّلُوا ﴾ العهدَ ولا غيَّروه، لا المُستشهَدُ ولا مَن ينتظر الشَّهادة، ولقد ثَبَتَ طلحةُ مع رسولِ الله ﷺ يومَ أُحدٍ حتى أُصيبت يدُه، فقال رسولُ الله ﷺ ومَ أُحدٍ حتى أُصيبت يدُه، فقال رسولُ الله ﷺ ولمَ أهلِ النَّفاق

جَعل الصِّدْقَ للسنِّ توسّعاً (١)، وعليه قولُ المصنّف: «أن يُجْعلَ المُعاهَدُ عليه مَصْدوقاً على المجاز».

قولُه: (أوجَبَ طلحة)(٢)، النهاية: في الحديثِ: مَنْ فعلَ كذا وكذا فقَد أَوْجَبَ، يُقال: أوجَبَ الرجلُ: إذا فَعل فِعْلاً أوجَبَ له الجنّةَ أو النار.

قولُه: (وفيه تَعْريضٌ بِمَنْ بَدَّلُوا مِن أَهْلِ النفاق)، أَيْ: في قولِه تعالى: ﴿وَمَابَدُّلُوا بَبْدِيلاً ﴾، كأنّه قيلَ: من المؤمنين رجالٌ صدَقوا ما عاهدوا عليه وما بَدَّلُوا تبديلاً ليَعْزِيَهم الله بصِدْقِهم، ومن المنافقين رجالٌ كذَبُوا ما عاهدوا الله وبَدّلُوا تبديلاً ليُعذِّبَهم، فوضَعَ موضِعَ الضميرَيْن المُظْهَرَيْن؛ للإيذانِ بأنّ استحقاقَ كلِّ بسَببِ عَمَلِه، فاللامُ المُقدَّرُ في «ليُعَذَّبَهم» بَجَازُ للعاقبة، وهاهُنا طريقٌ أَسْهَلُ مأخذاً، وأَبْعَدُ من التعسُّفِ، وأقربُ إلى المقصود وهو أن تُعَلَّق اللامُ بمعنى قوله: ﴿وَلَمَّارَهَ الْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابِ ﴾، كأنه قيلَ: إنّها ابتلاهُم اللهُ برؤيةِ ذلك الخَطْبِ بمعنى قوله: ﴿ وَلَمَّارَهَ اللَّهُ مِنْكَ الْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابِ ﴾ ، كأنه قيلَ: إنّها ابتلاهُم اللهُ برؤيةِ ذلك الخَطْبِ المُسارِ إليه «بهذا» _ كها قال: «﴿ هَذَا ﴾ إشارةٌ إلى الخَطْبِ أو إلى البلاءِ» _ ليَجْزِيَ الصادقينَ بصِدْقِهم ما لا يدخُلُ تحْتَ الوَصْفِ والعَدِّ، ويُعَذِّبَ المُنافقين، كها سَبق مِثْلُه في قولِه تعالى: بصِدْقِهم ما لا يدخُلُ تحْتَ الوَصْفِ والعَدِّ، ويُعَذِّبَ المُنافقين، كها سَبق مِثْلُه في قولِه تعالى:

 ⁽١) «مع الأمثال» (١: ٣٩٢).

⁽٢) هو جزِّ من حديثٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٤١٧)، والترمذي (١٦٩٢)، وابنُ حِبّان (٢٩٧٩) من حديثِ الزبير بن العوَّام رضي الله عنه، وقال الترمذي: هذا حديثُ حسَنٌ غريبٌ لا نعرفهُ إلّا من حديث محمد بن إسحاق _ يعني صاحب السيرة رحمه الله ، وفي الباب عن صفوان بن أميّة والسائب بن يزيد.

قلتُ: قد صرّح ابن إسحاق بالتحديثِ في «صحيح ابن حبّان» عن يحيى بن عبّاد، فانتفت شُبهةُ تدليسه، ويحيى بن عبّاد ثقة أخرج له أصحاب السنن، فالحديثُ قويُّ الإسناد.

ومَرَضِ القلوب؛ جُعل المنافقون كأنهم قَصَدُوا عاقبة السَّوء وأرادُوها بتَبْديلِهم، كما قَصَدَ الصادقون عاقبة الصِّدق بوفائهم؛ لأنَّ كِلا الفريقَيْن مَسُوق إلى عاقبته من النَّوابِ والعِقاب، فكأنَّهما استويا في طلَبها والسعي لتحصيلها. ويعذِّبهم ﴿إن شَاءَ ﴾ إذا لم يَتُوبوا ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِم ﴾ إذا تابوا، ﴿وَرَدَّ اللهُ ٱلَذِينَ كَفَرُوا ﴾ الأحزاب ﴿بَغَيْظِهِم ﴾ مَغِيظِين، كقوله: ﴿تَنْبُثُ بِاللَّهْنِ ﴾ [المؤمنون: ٢٠]. ﴿لَرَينَالُواْ خَيرً ﴾ فيرَ ظافِرين، وهما حالانِ بتداخُلٍ أو تَعاقب، ويجوزُ أن تكونَ الثانيةُ بياناً للأُولى غيرَ ظافِرين، وهما حالانِ بتداخُلٍ أو تَعاقب، ويجوزُ أن تكونَ الثانيةُ بياناً للأُولى أو استئنافاً، ﴿وَكَفَى ٱللهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ﴾ بالرِّيحِ والملائكة ﴿ وَأَنزَلَ ٱلَّذِينَ ﴾ ظاهروا الأحزاب من أهلِ الكِتاب، ﴿مِن صَياصِيهِم ﴾: مِن حُصونهم. والصَّيصِية: ما الأحزاب من أهلِ الكِتاب، ﴿مِن صَياصِيهِم ﴾: مِن حُصونهم. والصَّيصِية: ما شَعْن به، يقال لقَرْنِ النَّور والظَّبي: صِيْصِية، ولشَوْكة الدِّيك؛ وهي خُلبه التي في ساقه؛ لأنه يَتحصَّ بها.

﴿لِيَسْتَلَ ٱلصَّدِيقِينَ عَن صِدْقِهِمْ وَأَعَدَّ لِلْكَنفِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٨] قال: ﴿ وَأَعَدَ ﴾ عَطْفٌ على ﴿ وَلِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيَّتِينَ مِيثَنقَهُمْ ﴾؛ لأنّ المعنى: أنّ اللهَ أكّد على الأنبياءِ الدعوةَ إلى دينهِ لأجلِ إثابةِ المُؤمنين وأعَدَّ للكافرين... ».

وفي كلام أبي البَقاء إشعارٌ بهذا حيث قال: ﴿ لِيَجْزِيَ ٱللَّهُ ﴾ يجوزُ أن تكونَ لامُ العاقبة، وأن تَتعلَّقَ بـ﴿ صَدَقُوا ﴾ أو بـ﴿ رَادَهُمْ ﴾ أو بـ﴿ مَا بَدَّلُوا ﴾ (١). وعلى الزجَّاج بِـ﴿ صَدَقُوا ﴾ (٢).

قولُه: (بتداخُلِ أو تعاقُب)، التداخل: أن يُعْمِلَ الحالَ الأولى في الثانية ويكونُ الحالانِ لشَيْئِين لفظاً، والتعاقُبُ: أن يكونا لشيء واحد.

قولُه: (﴿ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ﴾ بالربح والملائكة)، الراغب: الكفايةُ: ما فيه سَدُّ الحَلَّةِ وبلوغُ المرادِ في الأمرِ، والكُفْيةُ من القُوت: ما فيه كِفاية (٣٠).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٥).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٢٢).

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٧١٩.

رُوي: أنَّ جبريلَ عليه السلام أتى رسولَ الله على صبيحة الليلة التي انهزم فيها الأحزابُ ورَجَعَ المسلمون إلى المدينةِ ووَضعوا سِلاحَهم على فَرَسِه الحَيْزوم والغبارُ على وجهِ الفَرَسِ وعلى السَّرج، فقال: «ما هَذَا يا جبريلُ؟» قال: مِن مُتابعةِ وَريش. فجَعَل رسولُ الله عَلَى يَمسَحُ الغُبارَ عن وجهِ الفَرَس وعن سَرجِه، فقال: يا رسولَ الله، إنَّ الملائكة لم تَضعِ السِّلاح، إنَّ الله يَامرُكَ بالسَّير إلى بَني قُريظة، وأنا عامِدٌ رسولَ الله داقُهم دَقَّ البَيْض على الصَّفا، وإنهم لكم طعمة، فأذَّنَ في الناس: أنْ «مَنْ كانَ سَامعاً مُطيعاً فَلاَ يُصلِّ العصرَ إلا في بَني قريظة»، فما صلَّى كثيرٌ من الناس العصرَ إلا بعد العشاء الآخرة، لقولِ رسول الله على فحاصرَهم خساً وعشرين ليلةً حتى جَهدهم الحصارُ، فقال لهم رسولُ الله على: «تَنزِلون على حُكْمي؟» فأبوا، فقال: «على حُكْمي؟» فأبوا، فقال: «على حُكم سعدِ بن معاذ؟» فرضُوا به، فقال سعدٌ: حكمتُ فيهم أن تُقتلَ مُقاتِلتُهم، وتساؤهم، فكبَّر النبيُّ عَلَى وقال: «لقد حكمتُ بحُكم الله مِن فوقِ وتُسْبى ذَرارِيَّم ونِساؤهم، فكبَّر النبيُّ عَلَى الله وقال: «لقد حكمتَ بحُكم الله مِن فوقِ وتُسْبى ذَرارِيُّم ونِساؤهم، فكبَّر النبيُّ عَلَى القال: «لقد حكمتَ بحُكم الله مِن فوقِ وتُسْبى ذَرارِيُّم ونِساؤهم، فكبَّر النبيُّ عَلَى الله وقال: «لقد حكمتَ بحُكم الله مِن فوقِ

قولُه: (ورُويَ(١) أنّ جِبريل أتى رسولَ الله ﷺ الحديث مِنْ روايةِ البُخاريِّ ومُسلمِ عن عائشةَ رضيَ الله عنها: فلما رَجَعَ رسولُ الله ﷺ منَ الحندقِ ووضعَ السِّلاحَ واغتسل، أتاه جبريلُ عليه السلامُ وهو ينفُضُ رأسه من الغُبار فقال: «قد وضَعْتَ السلاحَ! والله ما وضَعْتُه، اخرُجْ إليهم». فقال النبيُّ ﷺ: «فأين؟» فأشارَ إلى بَني قُريظةَ فأتاهُم رسولُ الله ﷺ فنزلوا على حُكْمه، فَردَّ الحُكْمَ إلى سعد (٢). قال: فإني أحكُمُ فيهم أن تُقْتَلَ المُقاتِلةُ وتُسبى النساءُ والذُّريّةُ وأن يُغْنَم أمواهُم» (٣)، وزادَ في رواية: قالَ رسولُ الله ﷺ: «لقد حَكَمْتَ فيهم بحُكْمِ الله)، وفي رواية: «بحُكْمِ المَلِك» (٤).

⁽١) كذا في الأصول الخطية؛ بالواو، وليست في «الكشاف».

⁽٢) يعني ابن معاذٍ رضي الله عنه، وكان قد جُرِحَ جُرحاً بليغاً في غزوة الخندق ثَعَبَ منه الدم، ثم قضى نحْبَه شهيداً رضوانُ الله عليه.

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٨١٣) و(٢١٢١)، ومسلم (١٧٦٩).

⁽٤) وكلتاهما ثابتان في «الصحيح».

سبعةِ أرقِعة»، ثم استنزَ لَهم، و خَنْدَقَ في سُوقِ المدينة خندقاً، وقدَّمهم فضَرَبَ أعناقَهم وهم مِن ثمانِ مئة إلى تسعِ مئة، وقيل: كانوا ستَّ مئة مقاتلِ وسبعَمئة أسير. وقُرئ: ﴿الرُّعْبَ ﴾ بسكونِ العَيْن وضمِّها. و (تأسُرون) بضمِّ السين.

ورُوي: أنَّ النبيَّ بَعَلَى جَعل عَقارَهم للمهاجرين دونَ الأنصار، فقالت الأنصارُ في ذلك، فقال: «إنكم في مَنازلكم»، وقال عمرُ رضي الله عنه: أمَا تَخْمُسُ كها خَمْسْتَ يومَ بَدْر؟ قال: «لا، إنها جُعلتْ هذه لي طُعْمةً دون الناس»، قال: رَضِينا بها صَنَعَ الله ورسولُه. ﴿وَأَرْضَا لَمْ تَطَعُوهَا ﴾ عن الحسن رضي الله عنه: فارِسُ والرُّوم. وعن قتادة رضي الله عنه: كنّا نحدّث أنها مكّة. وعن مقاتِل رضي الله عنه: هي

قوله: (سَبْعةِ أَرْقِعَة)(١)، جاءَ على لفظِ التذكيرِ كأنه ذهبَ إلى السقف.

النهاية: يعني سَبْعَ سهاواتٍ، كلُّ سهاء يُقال لها: رَقيع، والجَمْعُ أَرْقِعَة، ويقال: الرقيعُ: اسمُ سهاءِ الدنيا، فأُعْطي كلُّ سهاءِ اسْمَها.

قولُه: (خَنْدَقَ)، أي: حَفَرَ.

قولُه: (من ثمانِ مئة إلى تسعِ مئة)، أي: هم كائنونَ من بين ثمان مئةِ رأسٍ إلى منتهى تسع مئةٍ، لا ينقُصون مِن ذلك، ولا يزيدونَ على هذا.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿الرُّعْبَ﴾ بسكونِ العَيْنِ وضَمِّها)، بالضمِّ: ابنُ عامرِ والكِسائيُّ، والباقون: بالسكون (٢٠).

قولُه: (فقالَ^(٣) الأنصارُ في ذلك)، أي: في شأنِه وأمْرِه.

⁽۱) أخرجه بهذا اللفظ ابن إسحاق في «السيرة» بإسناد ذكره الزيلعي في «تخريج أحاديثِ الكشاف» (٣: ٣٠٣))، وأخرجه ابن زنجوَيْه في «الأموال» (١: ٣٤٣) كلاهما يرويه من حديثِ علقمة بن وقاص الليثي رضي الله عنه.

⁽٢) قد سبق بيانُه وأنهم الغتانِ أجودُهما السكون. انظر: «حجّة القراءات» ص١٧٦.

⁽٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فقالت».

خَيْبر. وعن عِكْرمة: كلُّ أرض تُفتح إلى يومِ القيامة. ومن بِدَع التفاسير: أنه أراد نِساءَهم.

[﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّيِّ قُل لِآزُوكِهِكَ إِن كُنتُنَّ تُكِدُكَ ٱلْحَيَوْةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَنَعَالَيْك أُمَيِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَ سَرَاحًا جَبِيلًا * وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْكَ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ, وَٱلدَّارَ ٱلآخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا * ٢٨-٢٩]

أَرَدْن شيئاً من الدُّنيا مِن ثيابٍ وزيادةِ نَفَقة، وتغايَرْنَ، فغَمَّ ذلك رسولَ الله ﷺ؛ فنزَلتْ، فبَدَأ بعائشةَ رضي الله عنها، وكانت أحبَّهن إليه، فخيَّرَها وقرأ عليها القرآن، فاختارتِ اللهَ ورسولَه والدارَ الآخرة، فرُؤي الفَرَحُ في وجهِ رسولِ الله ﷺ، ثم اختارت جميعُهن اختيارَها، فشكرَ لهن اللهُ ذلك؛ فأنزل: ﴿ لَا يَحِلُ لَكَ النِسَآءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَلِي ﴾ [الأحزاب: ٥٢].

رُوي: أنه قال لعائشة: «إنِّي ذاكرٌ لك أمراً، ولا عليكِ أنْ لا تَعْجَلي فيه حتّى تستأمِري أبوَيْكِ»، ثُمَّ قرأً عليها القرآن، فقالَت: أفي هذا أستأْمِرُ أبويّ؟! فإنِّي أريدُ اللهَ ورسولَهُ والدارَ الآخرةَ. ورُوي: أنها قالت: لا تُخبِرُ أزواجَك أنِّي اخترتُك، فقال: «إنها

قولُه: (ورُوِيَ أنها قالت: لا تُخبر أزواجَك)، هذه الروايةُ في «مسندِ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبل» زائدةٌ على الحديثِ الأوّلِ ومُتَّصلةٌ به، قالت: وأسألُك أنْ لا تذكُر لامرأةٍ من نسائِك

قولُه: (فشكر لهنَّ الله)، أي: حَمِدَ اللهُ على اختيارِهن الرسولَ ﷺ، ووعَدَ لَهُنَّ تَضْعيفَ الأَجْرِ والرزقِ الكريم.

قولُه: (رُويَ أنه ﷺ قال لعائشة: «إنّي ذاكرٌ لك أمراً»)، الحديث، أخرجَه البُخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه عنها مع تغييرِ يسيرِ في اللَّفظ^(١).

⁽۱) أخرجه البخاري (۲٤٦٨) ومسلم (۱٤٧٥) والترمذي (٣٢٠٤) والنسائي (٦: ٥٥) وابن ماجه (٢٠٥٣).

بَعْشَنِي اللهُ مبلّغاً ولم يبعثني متعنّاً». فإن قلت: ما حكمُ التخيرِ في الطلاق؟ قلت: إذا قالَ لها: اختاري، فقالت: اخترت، قالَ لها: اختاري، فقالت: اخترت، لا بُدَّ من ذِكْرِ النفْس في قولِ المخيِّر أو المُخيَّرة؛ وقعتْ طلقةٌ بائنةٌ عند أبي حَنيفة وأصحابِه، واعتبَروا أنْ يكونَ ذلك في المجلس قبْلَ القيام أو الاشتغالِ بها يدلُّ على الإعراض، واعتبَر الشافعيُّ رحمه الله اختيارَها على الفَوْر وهي عنده طلقةٌ رجعية، وهو مذهبُ عمر وابنِ مسعود. وعن الحسنِ وقتادة والزهريِّ رضي الله عنهم: أمْرُها بيدِها في ذلك المجلس وفي غيرِه، وإذا اختارت زوجَها؛ لم يقعْ شيءٌ بإجماعِ فقهاء بيدِها في ذلك المجلسِ وفي غيرِه، وإذا اختارت زوجَها؛ لم يقعْ شيءٌ بإجماعِ فقهاء الأمْصار. وعن عائشة رضي الله عنها: خيَّرنا رسولُ الله ﷺ فاختَرْناه ولم يَعُدَّه طَلاقاً. ورُوي: أفكان طلاقاً؟ وعن عليّ رضي الله عنه: إذا اختارتْ زوجَها: فواحِدةٌ رجعيّة، وإنِ اختارت نفسَها: فواحِدةٌ رجعيّة، وإنِ اختارت نفسَها: فواحِدةٌ بائنة. ورُوي عنه أيضاً: أنها إنِ اختارتْ زوجَها فليسَ وإنِ اختارت نفسَها: فواحدةٌ بائنة. ورُوي عنه أيضاً: أنها إنِ اختارتْ زوجَها فليسَ

ما اختَرْت، فقال: «إنّ الله لم يبعَثْني مُعنَّفًا، ولكنْ بعَثَني مُعلِّماً مُيسِّراً، لا تسألنَّ امرأةٌ عما اختَرْتِ إلا أخبرتُها»(١).

أُوقَعَ «مُتعنّتاً» مقابِلاً لقولِه: «مُبلِّغاً»، فيجبُ التطابقُ بينهما من جهةِ التضاد. والتعنتُ: تَفعُّلُ من العَنَتِ، أي: الفسادِ والمشقَّة والهلاكِ والإثم والخطأ. والتفعُّلُ والاستفعالُ يَلْتقيانِ في مواضعَ، يُقال: تعجَّلْتُه واستَعْجَلْتُه وتقصَّيْتُه واستقصَيْته، والنبيُّ ما بُعِثَ لطلبِ ذلك وإنَّما بُعِثَ لرَفْعِها وإزالتِها.

المُغِرب: أَعْنتَه إعناتاً: أوقَعَه في العَنَتِ فيها شقَّ عليه، ومنه: تَعنَّتُه في السؤالِ إذا سأله على جهةِ التلبيسِ عليه، والتلبيسُ ممَّا يُنافي الإبلاغ^(٢).

قولُه: (إذا اختارَتْ زوجَها فواحدةٌ رجْعِيةٌ وإن اختارَتْ نَفْسَها فواحدةٌ بائنة)، قال القاضي: تعليقُ التسريحِ بإرادتِهنَّ الدنيا وجَعْلُها قسيماً لإرادتِهنَّ الرسولَ ﷺ يدلُّ على أن

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥٣٠١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩١٦٤)، وأبو عوانة في «المسند» (٤٥٨٧).

⁽٢) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (٢: ٨٤).

بشيء. أصلُ «تعالَ»: أنْ يقولَه مَن في المكان المرتفع لمن في المكانِ المُستوطئ، ثم كَثُر حتى استوتْ في استعالِه الأمكنةُ. ومعنى «تعالَيْن»: أقبِلْن بإرادتِكنَّ واختيارِكن لأحد أمرَيْن، ولم يُرِدْ نهوضَهن إليه بأنفسِهن، كما تقول: أقبَلَ يخاصِمُني، وذَهَبَ يكلِّمُني، وقامَ يهدِّدني. ﴿أُمَتِهَكُنَّ ﴾: أُعطيكنَّ مُتعة الطَّلاق. فإن قلت: المتعة في الطَّلاقِ واجبة أم لا؟ قلتُ: المطلَّقة التي لم يُدخل بها ولم يُفرَضْ لها في العَقْد، مُتعتها واجبة عند أبي حنيفة وأصحابِه، وأما سائرُ المطلَّقاتِ فمُتعتهن مُستحبة. وعن الزُّهريِّ، مُتعتانِ، إحداهما: يقضي بها السلطانُ: مَن طلَّق قبْلُ أن يَفرِضَ ويَدخل بها. والثانيةُ: حتَّ على المتقين، ولم يُجبِرْه. وعن سَعيد بنِ جُبير: المتعة حتَّى مَفروض. وعن الحسن: لكلِّ مطلَّقةٍ متعة إلّا المختلِعة والمُلاعِنة. والمتعةُ: دِرْعٌ وخارٌ ومِلْحفة على حسبِ السَّعة والاقتدار، إلّا أنْ يكونَ نصفُ مَهْرِها أقلَّ من ذلك، فيجبُ لها الأقلُّ منها. ولا يُنقَص مِن خسةِ دراهم؛ لأنّ أقلَّ المَهْرِ عشرةُ دراهم، فلا يُنقَص من نصفة وراءةِ مَن قرأ: (أمتعُكنّ وأسرّحُكنّ) بالرَّفع؟ قلتُ: من نصفة، فاتُ ان فائة الله والمَّهُ اللهُ علمَة والمَّهُ اللهُ عَلَى المَّوْعِ عَلْمُ اللهُ عَلَى المَعْكنّ وأسرّحُكنّ) بالرَّفع؟ قلتُ:

المُخَيَّرَة إذا اختارَتِ الزوجَ لم تطلُقْ خِلافاً لزيدِ والحسنِ ومالكِ وإحدى الروايتين عن على رضي الله عنه، يؤيِّدُه قولُ عائشةَ رضيَ الله عنها: خَيَّرَنا رسولُ الله ﷺ فاختَرْناه، ولم يَعُدَّه طلاقاً. وتقديمُ التمتيع على التسريحِ المسبَّبِ عنه من الكرَمِ وحُسْنِ الخلق^(۱).

قولُه: (المُطلَّقةُ التي لم يُدْخَلْ بها ولم يُفْرَضْ لها في العَقْدِ مُتْعتُها واجبةٌ عند أبي حنيفة)، قال القاضي: ليس في الكلام ما يدلُّ عليه (٢).

قولُه: (وعن الزُّهْرِيِّ مُتْعتان)، هما مبنيتان على ما في «البقرة» مِنْ قَوْلِه ﴿ وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَكُا إِلْمَعُرُونِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينِ ﴾ [البقرة: ٢٤١] بعد قوله ﴿ لَاجُنَاحَ عَلَيْكُرُ إِن طَلَّقَتُمُ ٱلنِّسَآءَ

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٠).

⁽٢) المصدر السابق (٤: ٢٣٠).

وجهُه الاستئنافُ ﴿مَرَاكًا جَمِيلًا ﴾ مِن غيرِ ضِرارٍ طلاقاً بالسُّنَّة. ﴿مِنكُنَّ ﴾ للبيان لا للتَّبْعيض.

[﴿ يَلْنِسَآءَ ٱلنَّيِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفَ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا * وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلُ صَالِحًا نُّوْتِهَا ٱجْرَهَا مَرَيَّنِ وَأَعْتَذَنا لَهَا رِزْقًا كريمًا ﴾ ٣٠-٣١]

الفاحشة: السيِّمةُ البَليغة في القُبح، وهي الكبيرة. والمبينة: الظاهرُ فُحشها، والمرادُ كُلُ ما اقترَفْن مِنَ الكبائر. وقيل: هي عصيائهن وسولَ الله ﷺ ونُشوزُهن، وطلبُهن منه ما يشقُّ عليه، أو ما يضيقُ به ذَرْعُه ويغتمُّ لأجْله. وقيل: الزِّنا، واللهُ عاصمُ رسولَه من ذلك، كما مرَّ في حديثِ الإفك، وإنها ضُوعِفَ عذابُهن؟ لأنَّ ما قَبُحَ مِن سائرِ النِساء كان أقْبَحَ منهن وأقبح؛ لأنَّ زيادة قبح المعصية تتبعُ زيادة الفضلِ والمرتبة وزيادة النَّعمة على العاصي مِن المعصيِّ، وليس لأحدٍ من النِّساء مثلُ فضلِ نساءِ النبي ﷺ، ولا على أحدٍ منهنَّ مثلُ ما لله عليهنَّ من النِّعمة، والجزاءُ يَتبَعُ الفِعل، وكونُ الجزاءِ عقابًا يتبعُ كَوْنَ الفِعل قبيحاً، فمتى ازداد قُبحاً ازدادَ عقابُه شِدّة؛ ولذلك كان ذمُّ العُقلاء للعاصي العالمِ أشدٌ منه للعاصي الجاهل؛ لأنَّ المعصية منَ العالِم أقبحُ؛ ولذلك فُضِّل حَدُّ الأحرار على حَدِّ العَبيد، حتى إنَّ أبا حَنيفة وأصحابه لا يَروْن ولذلك فُضِّل حَدُّ الأحرار على حَدِّ العَبيد، حتى إنَّ أبا حَنيفة وأصحابه لا يَروْن الرَّجمَ على الكافر. ﴿ وَلَكَانَ دَالِكَ عَلَى اللّهِ يَسِيرًا ﴾ إيذانٌ بأنَّ كوبَهنَّ نساءَ النبي ﷺ الرَّجمَ على الكافر. ﴿ وَلَكَانَ دَاعِياً وهو سببُ مُضاعَفةِ العذاب؟ فكان داعِياً ليس بمُغنِ عنهنَّ شيئاً، وكيف يُغني عنهنَّ وهو سببُ مُضاعَفةِ العذاب؟ فكان داعِياً لي تشديدِ الأمر عليهنَّ غيرَ صارفٍ عنه.

مَالَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَقْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةٌ وَمَتِّعُوهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، قال سعيد بن جبير وأبو العالية والزهري: المتعة واجبةٌ لكل مُطَلَّقة وفَرَّقَ هاهنا بين الواجبَيْن بأن قال في الأول: «يقضي به السلطان»، أي: يُجبِرُ عليه، وفي الثاني: «حَقُّ على المتَّقين»، وأثبَع ذلك حُكْمَ شُرَيْحٍ: «مَتِّعُها»، ولم يُجبره.

قُرئ: ﴿يَأْتِ ﴾ بالتاء والياء، ﴿مُبَيِّنَةِ ﴾ بفتح الياء وكسرِها؛ مِن بيَّن بمعنى تبيَّن، ﴿يُضَاعَفَ ﴾ و(نُضعَف) بالياء والنون. ﴿يُضَاعَف ﴾ و(نُضعَف) بالياء والنون. وتُرئ: ﴿يَقَنتُ ﴾ ﴿وَتَمَّمَلَ ﴾ بالتاء والياء. و(نؤتها) بالياء والنون. والقُنوت: الطاعةُ، وإنها ضوعِفَ أجرُهنّ؛ لطلبِهنّ رِضا رسولِ الله ﷺ بحُسنِ الخُلق، وطِيبِ المعاشرة، والقَناعة، وتوفُّرِهنّ على عبادةِ الله، والتقوى.

قولُه: (وقُرئ (١): ﴿ يَأْتِ ﴾ بالتاء والياء)، بالياءِ التحتانية: سَبْعة، والتاء: شاذة (٢).

قولُه: (﴿ مُبَيِّنَــُةٍ ﴾، بفتح الياءِ)، ابنُ كثيرِ وأبو بكرٍ، والباقون: بكَسْرِها.

قولُه: (﴿ يُضَاعَفُ ﴾ و « يُضَعَّفْ »)، ابنُ كثير وابنُ عامر: بالنون وكسر العين وتشديدها من غير ألف، «العذاب»، وشَدَّد أبو عَمْروِ العينَ ورَفْعِ «العذاب»، وشَدَّد أبو عَمْروِ العينَ وحذفَ الألفَ قبلها، وخَفَّفها الباقون وأثبتوا الألف (٣).

قولُه: (وقرئ: ﴿يَقَنْتُ ﴾ ﴿وَتَعَمَلُ ﴾)، بالياءِ التحتانية: السبعة، وبالتاءِ: شاذّة، «ويعمل صالحاً يؤتها» بالياء التحتانية فيها: حزة والكسائي، والباقون: بالتاء الفوقانية في الأول، وبالنون في الثاني (٤).

⁽١) كذا في الأصول الخطية، ويوافقه نصُّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «قرئ» دون واو.

⁽٢) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٧٦.

⁽٣) لتمام الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١٧٦).

⁽٤) «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١٧٥)، و «حجّة القراءات» ص٥٧٦.

⁽٥) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وإنها» بالواو.

[﴿ يَنِسَآهُ ٱلنِّبِيِّ لَسَـٰتُنَّ كَأَحَدِ مِّنَ ٱللِّسَآهِ ۚ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطَمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾ ٣٦]

«أَحَد» في الأصلِ بمعنى وَحَدِ، وهو الواحد، ثُمَّ وُضع في النفي العامِّ مُستوياً فيه المذكَّرُ والمؤنَّث والواحدُ وما وراءَه. ومعنى قوله: ﴿لَسَّتُنَّ كَاْحَدِمِنَ اللِّسَاءِ ﴾: لستنَّ كجماعةٍ واحدةٍ مِن جماعاتِ النساء، أي: إذا تُقُصِّيتْ أُمَّةُ النساء جماعةً جماعةً لم توجَدْ منهنَّ جماعةٌ واحدة تُساويكنَّ في الفضلِ والسابِقة، ومثلُه قولُه عزَّ وجلَّ:

قولُه: (تُقُصِّيَت)، أي: استُقصِيَت وتُتبِّعَتُ، والتقصِّي: الاستقصاءُ وهو بلوغُ الأقصى.

قولُه: (أي: إذا تُقُصِّبَت أمةُ النساء جماعةً جماعةً، لم توجَدْ منهن جماعةٌ واحدةٌ تُساويكنَّ في الفضل)، الانتصاف: أراد المطابقة بين المتفاضليْن، فإنّ نساءَ النبيِّ جماعة، وقد كان مُستغنيًا بحملِ المعنى على الوحدة ويكون أبلغ، أي: ليست واحدةٌ منكنَّ كأحدٍ، أي: كواحدةٍ من آحادِ النساء. ويلزَمُ على ما قال تفضيلُ الجماعةِ على الجماعة، ولا يلزم ذلك في عكسه فتأمله، وجاء التفصيلُ هاهنا كمجيئه في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَعْلُقُ كُمَن لَا يَعْلُقُ ﴾ في عكسه فتأمله، وجاء التفصيلُ هاهنا كمجيئه في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَعْلُقُ كَمَن لَا يَعْلُقُ ﴾ [ال عمران: ٣٦]، وقد مضت فيه نكته، أي: النحل: ١٧]، وكقوله: ﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكُرُ كَٱلْأُنثَى ﴾ [آل عمران: ٣٦]، وقد مضت فيه نكته، أي: الأصلُ: أفمَنْ لا يخلقُ كمَنْ يخلق، وليس الأنثى كالذكر (١)، وكذا هاهنا: ليسَت إحداكُنَّ نحو أحدٍ من آحادِ النساء (٢).

وقلت: لا شكّ أن اسمَ «ليسَ» ضميرُ الجهاعةِ، وقد حُمِلَ عليه ﴿كَأَحَدِ ﴾، وبُيِّن بقوله: ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾، والتعريفُ فيه للجنس، فوجبَ حَمُلُ الأحدِ في هذا السياقِ على الجهاعة، كما في قولِه تعالى: ﴿فَمَا مِن كُمْ مِّنَ أَحَدِ عَنْهُ حَجِزِينَ ﴾ [الحاقة: ٤٧] ولو حُمَلَ أحدٌ على الواحدِ لزمَ التفصيلُ بحسب الوُحْدان، ويرجع ذلك إلى تفضيلهنَّ عليهن على واحدٍ واحدٍ من النساء، ولا ارتيابَ في بُطلانِه. وأمّا تأويلُه بقولِه: «ليست واحدةٌ منكنّ» فخلاف

⁽١) من قوله: «وقد مضت فيه نكتة» إلى هنا، سقط من (ح).

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٣٦).

﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُواْ بَيْنَ أَحَدِ مِنْهُمْ ﴾ [النساء: ١٥٢] يريدُ بين جماعةٍ واحدة منهم، تَسْويةً بين جميعهم في أنهم على الحقّ المُبين. ﴿ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَ ﴾: إن أردتُنَّ التقوى، وإن كنتُنَّ متَّقِياتٍ. ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ ﴾: فلا تُجِبْنَ بقولِكنَّ خاضِعاً، أي:

الظاهر، وأمّا قولُه: «يلزَمُ تفضيلُ الجاعةِ على الجهاعة ولا يلزم ذلك في عكسِه» فجوابه: أنَّ تفضيل كلِّ واحدٍ واحدٍ منهنَّ يعُلَمُ من دليلٍ آخرَ، إما عقليٌّ أو نَصّ، مثل: «ونساؤه أمهاتكم (١)» وغيره.

الراغب: أحدُّ تُستعملُ على ضربَيْن: أحدُهما: في النفي فقط، وهو لاستغراق جنسِ الناطقين ويتناول القليل والكثير على طريق الاجتهاع والافتراق، نحو: ما في الدار أحد، أي: واحد ولا اثنان فصاعداً لا مجتمعَيْن ولا مُفترقَيْن، وهذا المعنى لم يصلُح استعهالُه في الإثبات، لأنَّ نفْيَ المُتضادِّين يصحُّ ولا يصحُّ إثباتها، فلو قيل: في الدارِ أحدٌ لكان فيها إثباتُ واحدٍ منفردٍ مع إثباتِ ما فوق الواحدِ مجتمعين ومُتفرِّقين، وذلك ظاهر الإحالة، ولتناولِه ما فوق الواحدِ يصحُّ أن يقال: ما من أحد فاضلين كقوله تعالى: ﴿فَمَامِنكُم مِّنَ أَحَدِ عَنْهُ حَجْزِينَ ﴾ [الحاقة: ٤٧].

وثانيها: في الإثبات، وهو على ثلاثة أوجه: أحدُها: في الواحدِ المضموم إلى العَشرات نحو أحد عشر. وثانيها: أن يُستعملَ مُضافاً أو مُضافاً إليه، كقوله تعالى ﴿أَمَّا أَحَدُكُمافَيَسَقِى رَبَّهُ, خَمِّرًا ﴾ [يوسف: ٤١] وقولهم: يوم الأحد، أي يوم الأول. وثالثها: أن يستعمل مطلقاً وصفاً وليس ذلك إلا في وصف الله تعالى ﴿قُلْ هُو اللهُ أَحَدَدُ ﴾ [الإخلاص: ١]، وأصله: وَحَد، لكن وَحَد يُسْتعملُ في غيره. قال النابغة:

كأنَّ رحلي وقد زال النهارُ بِنا بذي الجليل على مستأنسٍ وَحِد (٢)

قُولُه: (﴿إِنِ ٱتَّقَيَّأَنَّ﴾ إن أَرَدتُنَّ التقوى)، قال صاحب «الفرائد»: حَمَلَ الاتقَاءَ على

⁽١) كذا في الأصول الخطية، ولعل صوابه: ﴿وَأَزْوَلَجُهُ وَأُمَّهَا ثُهُم ﴾ [الأحزاب: ٦]، فيكون استشهاداً بالآية الكريمة، والله أعلم.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٦٦، وانظر بيت النابغة في «ديوانه» ص٣١.

ليّناً خَنِثاً، مثل كلام المُرِيبات والمُومِسات ﴿فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْمِهِ مَرَضٌ ﴾ أي: رِيبةٌ وفُجور. وقرئ: بالجَزْم؛ عطفاً على محلِّ فعلِ النَّهي، على أنهن تُبِين عن الخُضوع بالقول، ونُهي المريضُ القلبِ عن الطَّمع، كأنه قيلَ: لا تخضعْنَ فلا يَطْمَع. وعن ابنِ محيصن: أنه قرأً بكسر الميم، وسبيلُه ضمُّ الياءِ مع كسرِها وإسنادُ الفِعل إلى ضميرِ القول؛ أي: فيُطمِعَ القولُ المُرِيبَ. ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾: بَعيداً مِن طَمَعِ المُريبِ بجِدٍّ وخُشونة مِن غير تخنيث، أو: قولاً حسناً مع كونِه خَشِناً.

الشَّافَةَ وَعَارَنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا نَبُرَّحْ لَبَرَّحْ لَلْجَهِلِيَةِ الْأُولَٰنَ وَأَقِمْنَ الصَّلَوٰةَ وَعَانِينَ الرَّكُونَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولُهُ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنَاكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِرُكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ ٣٣]

إرادتِه بطريق المجاز، ومتى أمكن الحقيقة لم يجز الحمل على المجاز، وقد حمله وذكر معه الحقيقة. وقلت: هاهنا تفصيل، وذلك أنّ المخاطَب إما أن يكونُ متقياً (١)، فيجري الكلام على الحثّ، كما حكى الله عن مريم تُخاطبُ جبريل عليهما السلام: ﴿إِنِّ اَعُودُ بِالرَّحْمَن مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيبًا ﴾ [مريم: ١٨]. روى البخاريُّ عن أبي وائل قال:علِمَت مريمُ أن التقيَّ ذو تُهُيّة (٢) حين قالت: ﴿إِن كُنتَ تَقِيبًا ﴾. هذا الطريق هو الذي سلكه المصنفُ لاقتضاء المقام إياه تهييجاً وإلهاباً، وقد نبّه عليه بقوله: «وإن كُنتُنَّ مُتقيات» على «إن» الشرطية، أو تخاطبُ من لم يتصف بصفة التقوى وأراد الاتصاف بها، فحينئذ لا بد من تقدير الإرادة، والأول أوجه؛ لأن المخاطباتِ مُتَقياتٌ، والشرطُ كالتعليل.

قولُه: (ليّناً خَيِثاً)، الأساس: خَيِثَ: تكسّر وتثَنّى. وقد خَنث وتخنّث وخَنّث كلامَه: يّنه.

قولُه: (المومسِات)، النهاية: المومسة الفاجرة.

⁽١) في(ف): «منفيّاً»، وهو تصحيف.

⁽٢) أَي: ذو عَقْل. والقولُ المذكور أورده البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، بابُ قول الله: ﴿وَٱذْكُرُ فِي ٱلْكِنَابِمَرْيَمَ ﴾ قبل الحديث (٣٤٣٦).

(وَقِرْنَ) بكسرِ القاف، مِن: وَقَرَ يَقِرُ وَقاراً، أو مِن: قَرَّ يَقِرُ، حُذَفْتِ الأُولى من رائيْ: اقرِرْنَ، ونُقلَتْ كسرتُها إلى القاف، كها تقول: ظِلْنَ، و﴿ وَقَرْنَ ﴾: بفتحِها، وأصلُه: اقررْنَ، فحُذَفْتِ الراءُ وأُلقيتْ فتحتُها على ما قبلَها، كقولِك: ظَلْنَ. وذكر أبو الفَتح الهَمْدانيُّ في كتاب «التبيان» وجها آخرَ، قال: قارَ يقارُ: إذا اجتمعَ، ومنه: القارة؛ لاجتاعِها، ألا ترى إلى قولِ عَضَلِ والدَّيشِ: اجتمِعوا فكُونُوا قارَةً؟ والجاهليةُ الأُولى: هي القَدِيمةُ التي يقال لها: الجاهليّةُ الحَهُلاء، وهي الزَّمَن الذي وُلد فيه إبراهيمُ عليه السلام؛ كانت المرأةُ تَلبَسُ الدِّرْعَ من اللؤلؤ فتمشي وَسْطَ الطريق تعرضُ نفْسَها على الرِّجال. وقيل: زَمَن داودَ وسُليان. الرِّعال: ما بينَ آدمَ ونوح. وقيل: زَمَن داودَ وسُليان.

قولُه: («وقِرْنَ» بكَسْرِ القاف)، قرأ نافع وعاصم: بفَتْح القاف، والباقون: بكَسْرِها(۱). قال مكّي: مَنْ قرأ بالكسرِ جَعله من الوقارِ والتوقيرِ في البيوت، نَحْو: عِدْنَ وزِنَّ محذوفَ الفاء، وهو الواو. ويجوز أن يكون من القرار فيكون مُضَعَّفًا. أي: قَرَّ في المكان يَقَرُّ. وأصله: اقرُرْنَ، ثم تُبدلُ من الراءِ التي هي عينُ الفعلِ ياء كراهيةَ التضعيف فتصيرُ الياءُ مكسورة، فتُلقى حركتُها على القافِ، وتُحذَف لسكونها وسكونِ الراءِ، ويُستغنى عن ألفِ الوصل لتحرُّكِ القافِ، فتصير «قَرْن»، وقيل: بَل حُذِفت الراءُ الأولى كراهةَ التضعيف كها قالوا: ظَلْتُ، والأصلُ: ظَلَلْتُ، وأُلقِيَتْ حركتُها على القافِ فحُذِفَت ألفُ الوصلِ لتحرِّك القافِ فلأنتُ، والأصلُ القافِ وهي لُغةٌ قليلة حَكاها أبو عُبيدةَ عن الكسائي أنه قال: قررْتُ في المكان أقرُّ، وأنكرها المازِنيُّ وغيرُه، ثم جرى الاعتلال على الوجهيْن المذكورين في الكسر (۱).

قولُه: (عَضَلٍ والدَّيْش)، بفتحِ الدالِ وكشرِها وسكونِ الياء. الجوهري: عضل بن الهون بن خُزَيمةَ أَخُو الديش وهما القارة، شُمُّوا قارة؛ لاجتماعهم والتفافهم.

قولُه: (الجاهلية الجهلاء)، الجوهري: «الجهلاءُ» توكيدٌ للأولِ يُشتَق له من اسمِه ما يؤكَّدُ به، كما يقال: ليلةٌ ليلاء وَيوْمٌ أَيْوَمُ.

⁽١) ولتهام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٧٧.

⁽٢) «مشكَل إعراب القرآن» (٢: ٥٧٦ - ٥٧٧).

والجاهلية الأُخرى: ما بين عيسى ومحمّدٍ عليها الصلاة والسلام. ويجوزُ أن تكونَ الجاهلية الأُولى جاهليّة الكُفر قبل الإسلام، والجاهليّة الأُخرى جاهليّة الفُسوقِ والفُجور في الإسلام، فكأنَّ المعنى: ولا تُحدِثْنَ بالتبرُّج جاهليّة في الإسلام تتشبّهْن بها بأهلِ جاهليّة الكُفر، ويَعضُده ما رُوي: أنّ رسولَ الله على قال لأبي الدَّرْداء رضي الله عنه: "إنَّ فيك جاهليّة»، قال: جاهليّة كُفر أمْ إسلام؟ فقال: "بل جاهليّة كُفر». أمرَهن أمْراً خاصًا بالصلاة والزكاة، ثُمَّ جاء به عاماً في جميع الطاعات؛ لأنّ هاتَيْن الطاعتيْن البَدنيّة والماليّة هما أصلُ سائرِ الطاعات، من اعتنى بها حقَّ اعتنائه جَرَّتاه إلى ما وراءَهما، ثم بيّن أنه إنها نها هُنَّ، وأمرَهُنَّ، ووعظَهنَّ؛ لئلا يُقارِفَ أهلُ جَرَّتاه إلى ما وراءَهما، ثم بيّن أنه إنها نهاهُنَّ، وأمرَهُنَّ، ووعظَهنَّ؛ لئلا يُقارِفَ أهلُ بيتِ رسولِ الله عَلَيْهِ المَآثَمَ، وليتصوّنوا عنها بالتقوى. واستعارَ للذُنوب الرِّجْسَ، بيتِ رسولِ الله عَلَيْهِ المَآثَم، وليتصوّنوا عنها بالتقوى. واستعارَ للذُنوب الرِّجْسَ،

قولُه: (ولا تُحْدِثْنَ بالتبرُّج جاهليةً في الإسلام)، قال الزجاج: التبرُّج: إظهارُ ما يُستدعى به شهوة الرجل، والأشبَهُ أن يراد بالجاهلية الأولى مَنْ كان منذ زمنِ عيسى إلى زمن محمد عَلَيْهِ؛ لأنهم هم الجاهلية المعروفون، وكانوا يتخذون البغايا الفواجر، وإنها قيل الأولى، لأن كل مُتقدمٍ ومُتقدّمةٍ أوّلُ وأُولى؛ أي: إنَّهم تقدموا أمةَ محمد عَلَيْهِ (١).

قولُه: (إن فيك جاهليةً)، قال أبو ذر: إني كنت سابَبْتُ رجلاً وكانت أُمّه أعجميةً، فَعَيَّرَتُه بأمِّه، فشكاني إلى رسول الله عليه فقال: «يا أبا ذَرّ إنك امرؤ فيك جاهلية» قال: «إنَّهم إخوانكم فضلكم الله عليهم فمن لم يلائمكم فبيعوه ولا تُعذَّبوا خلق الله»، أخرجَه البخاريُّ ومسلم وأبو داود والترمذي(٢).

النهاية: فيك جاهلية؛ أي: الحالةُ التي كانت عليها العرب قبل الإسلام من الجهل بالله ورسوله وشرائع الدين والمفاخرة بالأنسابِ والتكبُّرِ والتجبُّرِ وغير ذلك.

قولُه: (لئلايُقارِف)، الأساس: فلان يقترِفُ لعياله؛ يكتسبُ، واقترفَ الإثم، وقارفَ، وهو يقترف الإثم، وقارفَ، وهو مَقْروفٌ به.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٢٥).

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٠)، ومسلم (١٦٦١)، وأبو داود (١٥٧)، والترمذي (١٩٤٥).

⁽٣) كذا في النسخ الخطية، وفي «أساس البلاغة»: «يُقرَف»، وهو الأشبه بالصواب.

وللتقوى الطُّهْرَ؛ لأنَّ عِرْضَ المُقترِف للمقبَّحاتِ يَتلوَّثُ بها ويَتدنَّس، كما يتلوَّثُ بَدنَه بالأرْجاس، وأمّا المُحسَّناتُ. فالعِرْضُ معها نقيُّ مَصُونٌ كالثوبِ الطاهر. وفي هذه الاستعارةِ ما يُنفِّر أُولِي الألباب عمّا كرِهَه اللهُ لعباده ونَهاهم عنه، ويُرغِّبُهم فيما رَضِيه لهم وأَمَرَهم به. و ﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾ نصبٌ على النِّداء، أوْ على المَدْح. وفي هذا دليلٌ بين على أنّ نساءَ النبيِّ عَلَيْ مِن أهلِ بَيْته.

قولُه: (وفي هذه الاستعارة ما يُنفِّر أولي الألباب عمّا كرهه)، يريد: أن الغَرَضَ من أصل الاستعارة التنفيرُ والترغيب، فإنّ تشبيه الذنب بالرِّجْسِ مما يُتصَوَّرُ في نفسِ ذي اللَّبِّ ما يُوحِشُه ويُنفِّرُ طبعَه كما أن تشبيه التقوى بالطهارة مما يُرغَّبه ويُميلُ طبْعَه إليه. قال ابنُ الرومي في شأن العسل:

تقولُ هذا مُجاجُ النحلِ تمدَّحُه وإن تَعِبْ قُلْتَ ذا قَيءُ الزنابير (١)

قال الزجاج: الرجسُ كلُّ مستنكرٍ ومُسْتَقذرٍ من مأكول أو عمل (٢) أو فاحشة (٣).

قولُه: (وفي هذا دليلٌ بَيِّن على أنّ نساءَ النبي على من أهلِ بيته)، يُعَرِّضُ بالشيعة. قال القاضي: وتخصيصُ الشيعة أهلَ البيتِ بفاطمةَ وعليٍّ وابنيها رضي الله عنهم؛ لما رُوِيَ أنه على خرجَ ذات غُدوةٍ وعليه مِرْطٌ مُرَحَّلٌ (٤) من شعر أسودَ، فجلسَ فأتت فاطمةُ فأدخلها فيه، ثم جاء على فأدخله فيه، ثم جاء الحسنُ والحسينُ فأدخلها فيه، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيدُ اللَّهُ مَا الرَّحْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾، والاحتجاجُ بذلك على عِصْمتِهم وكونِ إجماعِهم حُجَّةً ضعيفٌ؛ لأن التخصيصَ جم لا يناسِبُ ما قبل الآية وما بَعدَها، والحديثُ يقتضي أنهم أهلُ البيت لا أن ليسَ غيرهم (٥). وقال الزجاج: ﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾ هنا يدلُّ على الرجالِ

⁽١) انظر: «المثل السائر» (٢: ٩٩)، و«ديوان ابن الرومي» (٢٢٦٩).

⁽٢) سقط لفظ «أو» من(ط).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٢٦).

⁽٤) يعني كساءً فيه تصاوير. الرِّحال: جَمْعُ رَحْلٍ، وهو ما يوضَعُ على ظهر الإبلِ ليُركَبَ عليه.

⁽٥) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣١).

.....

والنساء لقوله: ﴿عَنكُمُ ﴾بالميم، ودليلُ إدخال النساء قوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرْبَ مَا يُتَّلَىٰ فِي بُتُوتِكُنَّ ﴾(١).

وقلتُ: هذا الحديثُ أخرجَه مسلمٌ عن عائشة مع تغيير يسير (٢)، ورَوينا عن أم سلمة قالت: إن هذه الآية نزلَتْ في بيتها ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾ قالت: وأنا جالسةٌ عند البابِ قلت: يا رسولَ الله ألستُ من أهلِ البيت؟ فقال: "إنّك إلى خير، أنت من أزواج رسول الله»، وفي البيتِ رسولُ الله وعليٌّ وفاطمةُ والحسنُ والحسينُ، فَجلّلهم بكساءٍ وقال: "اللهمَّ هؤلاء أهلُ بَيْتي فأذهِبْ عنهم الرجْسَ وطَهرْهم تطهيراً» أخرَجه رَزينٌ، وأخرجه الترمذي (٣)، ولم يَزِدْ على: "إنّك إلى خير».

اعلمْ أنّ قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللّهُ لِيُدْهِبَ عَنصَكُمُ الرِّحْسَ أَهْلَ البّيْتِ وَيُطَهِيرًا ﴾ كالاستئنافِ على سبيل التعليل للآياتِ السابقة من لَدُنْ قولِه: ﴿ يَتَأَيُّهُ النِّيقُ قُل لِأَرْوَنِهِكَ إِن كُنتُنّ تُرِدْكَ الْحَيْوة الدُّنيَا ﴾، وفيها الحثُّ على مكارمِ الأخلاقِ والردعُ عن رذائِلها، فالواجبُ أن تُعلّل (٤) العِلّةُ بها يدل على التخلية والتحلية. ومن ثمّ قال: «استعار للذنوبِ الرجسَ وللتقوى الطُّهر، لأنّ عِرْضَ المقترفِ للمُقبّحاتِ يتلوّثُ بها كها يتلوّثُ بدنه بالأرْجاسِ، وأما المُحسَّنات فالعِرْضُ معها نقي كالثوب الطاهر»، شرعَ أولاً في التخيرِ بين الحياتَيْن: الدنيوية والأخروية، وفيه: أنّ رأسَ الأرجاسِ محبَّةُ الدنيا، كها أنّ أساسَ الدينِ عجبّة الله ومحبّة رسوله. وثانياً في تفصيلِ ما يؤدي إليه المحبتان: المحبةُ الدنيوية تؤدِّي إلى الفاحشة، والأخروية تستدعي القنوت لله والطاعة للرسول. وإنها أخَر ﴿ وَاُذْكُرُنِكُرُنِكُ مَنْ عَاينتِ اللّهِ وَالْجِحَمَةِ ﴾ لتكون كالخاتمة التي تشتمل على التخلص مَا يُتو من الكلام.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٢٧).

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٤٢٤).

⁽٣) أخرجه الترمذي (٣٢٠٥) وقال: هذا حديث غريب وهو في «مسند أحمد» (٢٦٥٠٨) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٤) في(ط): «تُؤوَّلَ».

[﴿ وَاُذْكُرْنَ مَا يُتَلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَنتِ اللَّهِ وَالْخِصَمَةَ إِنَّ اللَّهَ كَاكَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ ٣٤]

ثُمَّ ذكَّرَهنّ أنَّ بيوتَهنّ مَهابِطُ الوَحْي، وأَمَرَهنّ أن لا ينسَيْن ما يُتلى فيها مِنَ الكتاب الجامع بين أمريْن: هو آياتٌ بينات يـدُلُّ على صِدْق النبوَّة؛ لأنه معجزةٌ بنظمه، وهو حِكمةٌ وعلومٌ وشَرائعُ. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خِيرًا ﴾ حين عَلِمَ ما ينفعُكم ويُصلِحُكم في دِينكم فأنزَلَه عليكم، أو عَلِمَ مَن يصلُح لنبوّته ومَن يَصلُح لأنْ يكونوا أهلَ بيتِه، أوْ حيثُ جَعَلَ الكلامَ الواحد جامِعاً بين الغَرضَيْن.

قال القاضي: الخاتمة تذكيرٌ بها أنعَم الله عليهنّ حيثُ جعَلهنَّ أهلَ بيتِ النبوة ومهبطَ الوحي وما شاهَدْنَ من بُرَحائه (١) مما يوجب قوة الإيهان والحرص على الطاعة والإيثار بها كُلِّفْنَ به (٢).

قولُه: (أو حيثُ جَعلَ الكلامَ الواحدَ)، عَطْفٌ على قوله: «حين علِمَ ما ينفعكم»، فـ «حين» كـ «حيث» في إفادة التعليل، يعني: أن قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ كَابَ لَطِيفًا خَيرًا ﴾ تعليل لقوله: ﴿مَا يُسْتَلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَاينتِ اللّهِ وَٱلْحِصَمَةِ ﴾، والمرادُ بالمتلوِّ: القرآن؛ لأنّ المعنى: ما يُتلى من الكتاب الجامع بين أمرين؛ هو آيات بَينات؛ وهو حكمة وعلوم، ونظيرُه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِنَبَ وَالْفُرُقَانَ ﴾ [البقرة: ٣٥] قال المصنف: «يعني: الجامع بين كونِه كتاباً مُنزّ لا وفرقاناً»(٣) يعني: التوراة، كقولك: رأيت الليثَ والغيث، تريدُ: الرجل الجامع بين الجود والكرم.

ثُمَّ التعليل: إما راجعٌ إلى نفس المكنيِّ عنه _ وهو القرآنُ _ من غيرِ اعتبارِ ما كنى به من المعنين على نحو قوله تعالى: ﴿وَحَمَلْنَهُ عَلَىٰ ذَاتِ ٱلْوَبِحِ وَدُسُرٍ ﴾ [القمر: ١٣]، يعني: السفينة،

 ⁽١) وهو ما كان يأخذُ رسولَ الله ﷺ من الشدّةِ حين نزول الوحي حتى إنّ جبينه الشريف كان يتفصّدُ
 عرقاً في اليوم البارد.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣١).

⁽٣) «تفسير الكشاف» (٢: ٤٨٦).

[﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَاتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَاتِ وَٱلْفَنِيْيِنَ وَٱلْفَنِينَ وَٱلْفَنِينَ وَٱلْفَنِينَ وَٱلْفَنِينَ وَٱلْفَنِينَ وَٱلْفَنِينَ وَٱلْفَنِينَ وَٱلْفَالِينَ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ ٣٥] وَٱلذَّاكِرِينَ أَعَدَّ ٱللَّهُ أَلَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ ٣٥]

وحققنا القول فيه في «الأنفال»، ويدل على هذا إفرادُ ضميرِ القرآنِ في قوله: «لأنه معجزة»، وقوله: «فأنزَلَه عليكم» وهو لوجهَيْن: أحدهما: أن يكون المُعلَّلُ القرآن، من حيث كونُه نازلاً لمصالحِ الخلق ومنافعِهم وهو المرادُ من قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَاكَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ حين علم ما ينفعُكم ويُصلحُكم من دينكم فأنزله عليكم.

وثانيهما: أن يكون مُعلَّلاً من حيثُ كونه نازلاً على حضرةِ الرسالة، وبيوتُهنَّ مهابطُه احتراماً لهن، وإليه الإشارة بقوله «وعَلِمَ مَنْ يصلحُ لنبوته ومَنْ يصلح لأن يكون أهلَ بيته».

وإما راجعٌ إليه باعتبار المعنيين، وهو المراد من قولِه: «أو حيث جَعلَ الكلامَ الواحدَ أي: القرآنَ عامعاً بين الغرضَيْن» أي: بين كونه معجزة وبين كونه (١) مشتملًا على بَيانِ العلمِ والعمل المُعبَّرِ بها عن الحكمة، وهذا الوجه أحسَنُ طِباقًا وأجرى على قانونِ البلاغةِ لِما في العلّة والمُعلَّلِ من اللفِّ والنشرِ، فإن قولَه: ﴿ لَطِيفًا ﴾ نَشْرٌ لقوله: ﴿ مِنْ اَيكتِ اللّهِ ﴾ المعجزة، وقولَه: ﴿ وَالْحِيفَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ المعجزة، وقولَه: ﴿ وَالْحِيفَ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ والأحكامِ يفتقرُ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ ال

⁽١) قوله: «معجزة وبين كونه» سقط من (ح).

⁽٢) «مفتاح العلوم» ص٤١٦.

رُوي: أَنَّ أَرُواجَ النبيِّ ﷺ قلن: يا رسولَ الله، ذَكَرَ اللهُ الرجالَ في القرآنِ بخير، أَفَمَا خيرٌ نُذكَرُ بهِ؟ إِنَّا نَخافُ أَن لا تُقْبَلَ منّا طاعة. وقيل: السائلةُ أُمُّ سَلَمة.

ورُوي: أنه لمّا نَزَلَ في نساءِ النبيِّ عَلَيْهُ ما نزل، قالَ نساءُ المسلمين: فما نَزَلَ فينا شيء؟ فنزلتْ. والمسلمُ: الداخِلُ في السَّلْم بعد الحَرْب، المُنقادُ الذي لا يُعانِد، أو المفوض أمْرَه إلى الله، المتوكِّلُ عليه، مِن أَسْلَم وجْهَه إلى الله. والمؤمن: المصدِّقُ باللَّهِ ورسولِه وبها يجبُ أن يُصدَّق به. والقانتُ: القائمُ بالطاعةِ الدائمُ عليها. والصادقُ: الذي يَصبِرُ على الطاعات وعَنِ الذي يَصدق في نيَّتِه وقولِه وعَمَله. والصابرُ: الذي يَصبِرُ على الطاعات وعَنِ المَعاصي. والخاشع: المتواضِعُ لله بقلْبِه وجَوارِحه. وقيل: الذي إذا صلى لم يَعرِف مَن عَن يَمينِه وشِهاله. والمتصدِّق: الذي يُزكِّي مالَه، ولا يُحِلُّ بالنوافل. وقيل: مَن عَن يَمينِه وشِهاله. والمتصدِّق: الذي يُزكِّي مالَه، ولا يُحِلُّ بالنوافل. وقيل: مَن من الصائمين. والذاكرُ الله كثيراً: مَن لا يكادُ يخلو مِن ذِكْرِ الله بقلْبه أو لسانِه أو بها، وقراءةِ القرآن، والاشتغالِ بالعِلْم مِنَ الذِّكر. وقال رسولُ الله عَشْهِ: "مَن استيقظَ مِن نومِه وأيقظَ امرأتَه فصلَيا جَمِعاً ركعتين كُتِبا من الذاكرين الله كثيراً والذاكرات»، والمعنى: والحافِظاتِها والذاكراتِه، فحُذِف؛ لأنّ الظاهرَ يدلُّ عليه. فإن قلتَ: أيُّ فَرْق بين العطفَيْن، أعني عَطْفَ الإناثِ على الذُّكور، وعَطْفَ الزوجَيْن على الزوجين؟ بين العطفَيْن، أعني عَطْفَ الإناثِ على الذُّكور، وعَطْفَ الزوجَيْن على الزوجين؟

قولُه: (رُوي أَنّ أَزواج النبي عَلَيْ)، الحديثُ من روايةِ الترمذي عن أم عُمارَة الأنصارية قالت: أتيتُ رسولَ الله عَلَيْ فقلتُ: ما أرى كلَّ شيءٍ إلا للرجال، وما أرى النساءُ يذكَرْنَ بشيءٍ، فنزلت الآية (١).

قولُه: (من استيقظ من نومه)، الحديثُ رواه أبو داود وابنُ ماجَه عن أبي سعيدِ وأبي هريرة مع تغيير يسير (٢).

⁽١) أخرجه الترمذي (٣٢١١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٦: ١٧٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥: ٣١).

⁽٢) أخرجه أبو داود (١٤٥١) وابن ماجه (١٣٣٥) وصحّحه ابنُ حِبّان (٢٥٦٨) وفيه تمامُ تخريجه.

قلتُ: العطفُ الأوّل نحوُ قوله تعالى: ﴿ ثَيِّبَتِ وَأَبّكَارًا ﴾ [التحريم: ٥] في أنّها جِنْسان مُحْتلِفان، إذا اشتَركا في حُكمٍ لم يكن بُدُّ مِن توسيطِ العاطف بينهما. وأمّا العطفُ الثاني فمِن عَطفِ الصَّفةِ على الصَّفة بحَرْف الجمع، فكانَ معناه: إنّ الجامعِينَ والجامعاتِ فَدِن الطاعات ﴿ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَكُم ﴾.

[﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلَّخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَاكُمْ يُبِينًا ﴾ ٣٦]

خَطب رسولُ الله على أخوها عبدُ الله؛ فنزلت، فقال: رَضينا يا رسولَ الله، مَوْلاه زيدِ بن حارثة، فأبَتْ وأبى أخوها عبدُ الله؛ فنزلتْ، فقال: رَضينا يا رسولَ الله، فأنكَحَها إيّاه، وساقَ عنه إليها مَهْرَها ستِّين درهماً وخِاراً ومِلْحفة ودِرْعاً وإزاراً وخسين مُدّاً مِن طعام وثلاثين صاعاً مِنْ تمر. وقيل: هي أمُّ كُلثوم بنت عُقبة بنِ أبي مُعيَّط، وهي أوّلُ مَن هاجر من النساء، وَهَبتْ نفْسَها للنبيِّ عَيْنِ فقال: «قد قبلت»، وزوَّجَها زيداً، فسَخِطت، هي وأخوها، وقالا: إنها أرَدْنا رسولَ الله عَنْنَه، فزوَّجَنا عبدَه! والمعنى: وما صَحِّ لرجلٍ ولا امرأةٍ من المؤمنين ﴿إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ ﴾ أي: رسولُ الله الله ومناءُ الله هو قضاءُ الله ﴿أَمْرا ﴾ مِنَ الأمور؛ أنْ يَختاروا مِن رسولُ الله، أو لأنَّ قضاءَ رسولِ الله هو قضاءُ الله ﴿أَمْرا ﴾ مِنَ الأمور؛ أنْ يَختاروا مِن

قولُه: (العطف الأول نحو قوله: ﴿ ثَيِبَنَتِ وَأَبْكَارًا ﴾ [التحريم: ٥])، قال صاحب «التقريب»: عطف الإناثِ على الذكور لاختلافهما ذاتاً، وعطف الزوجَيْن على الزوجَيْن لاختلافهما صفة. وقلت: لما كان الثاني على خلاف مقتضى الظاهر؛ لأنهما ليسا جنسين مختلفين كالأولِ قال بحرفِ الجمع ليؤذن بأنه مسلوب الدَّلالة على المغايرة. قال في قوله تعالى: ﴿ إِنِّ رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَكُو كُمُا وَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْنُهُمْ لِي سَنَجِدِينَ ﴾ [يوسف: ٤]: «ويجوزُ أن يكون الواو بمعنى: مع»، وقد بُيِّن معناه في مقامه.

قولُه: (أي: رسول الله)، يريدُ: قضى رسول الله ﷺ، على هذا: ذِكْرُ الله تمهيدٌ لذكْرِ رسول الله ﷺ، نحو أعجبني زيد وكرمُه. وفائدةُ هذه الطريقة قوةُ الاختصاص وأنه

أمْرِهم ما شاؤوا، بل مِن حَقِّهم أَنْ يَجعلوا رأْيَهم تَبَعاً لرأيه، واختيارَهم تِلُواً لاختيارِه، فإن قلتَ: كان مِنْ حقِّ الضميرِ أَن يُوحَّد، كما تقول: ما جاءني مِنْ رجلٍ ولا امرأة إلا كان مِن شأنِه كذا. قلتُ: نعم، ولكنَّهما وَقَعا تحت النَّفْي؛ فعَمَّا كلَّ مؤمنٍ ومؤمنة؛ فرَجَعَ الضميرُ على المعنى لا على اللَّفظ. وقُرئ: ﴿يكُونَ ﴾ بالتاء والياء. و ﴿الْخِيرَةُ ﴾: ما يُتَخبَر.

[﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِى أَنَعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكُ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَأَنِّقِ ٱللَّهُ وَتُخْفِى فِي نَفْسِكَ عَلَيْكَ ذَوْجَكَ وَأَنِّقِ ٱللَّهُ أَحَقُ أَن تَخْشَلُهُ فَلَمَّا فَضَىٰ زَيْدُ مِنْهَا وَظُرًا زَوْجَانَكُهَا لِكَى لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَجِ أَدْعِيَآبِهِمْ إِذَا قَضَوْأُ مِنْهُنَّ وَطُراً وَطُراً وَكَالَ أَمْرُ ٱللّهِ مَفْعُولًا ﴾ ٣٧]

﴿ لِلَّذِي ٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ﴾ بالإسلام الذي هو أجلُّ النَّعم، وبتوفيقِك لعِنْقِه ومحبَّته واختصاصِه، ﴿ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ ﴾ بها وَقَقك اللهُ فيه، فهو مُتقلِّبٌ في نعمةِ الله ونعمةِ

صلوات الله عليه بمنزلةٍ من الله ومكانة، وعلى الثاني: المرادُ بقضاءِ الله نَصُّه وهو القرآنُ المُنزل، وبقضاءِ رسول الله امتثالُ أمرِه. ذكر الوجهَيْن في أولِ «الأنفال»، فليُنظَر هناك ليتحقق.

قولُه: (فرجع الضمير على المعنى لا على اللفظ)، لم يذكر الفائدة في العدول عن الظاهر، ولعل الفائدة فيه الإيذانُ بأنه كما لا يصحّ لكل فردٍ من المؤمنين أن يكون لهم الخِيرَةُ، كذلك لا يصح أن يجتمعوا ويَتَّفِقوا على كلمةٍ واحدة؛ لأن تأثير الجماعة واتفاقهم أقوى من تأثير الواحد، فجمع في الآية المعنيين معاً.

قولُه: (قُرئ: ﴿يَكُونَ ﴾ بالتاء والياء)، بالتاء الفَوْقانية: نافعٌ وابنُ ذَكُوان، والباقون: بالياء(١).

⁽١) انظر: «حجة القراءات» ص٥٧٨، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١٨٧).

رسولِه ﷺ، وهو زيدُ بنُ حارثة: ﴿أَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ يعني زينبَ بنتَ جَحْش رضى الله عنها؛ وذلك أنَّ رسولَ الله ﷺ أَبْصَرَها بعدما أَنْكَحَها إيَّاه، فوقعتْ في نَفْسِه، فقال: «سبحانَ الله مُقلِّب القُلوب»؛ وذلك أنّ نفْسَه كانت تجفُو عنها قبْلَ ذلك لا تريدُها، ولو أرادَتُها لاختَطَبَها، وسمعتْ زينبُ بالتَّسبيحة فذَكرَتْها لزيد، فَفَطِنَ، وأَلقى اللهُ في نَفْسِه كراهةَ صُحبتِها والرَّغبةَ عنها لرسولِ الله ﷺ، فقال لرسولِ الله ﷺ: إني أُريدُ أن أفارِقَ صاحبتي، فقال: «مالك؟ أرابَك منها شيء؟» قال: لا والله؛ ما رأيتُ منها إلّا خيراً، ولكنها تتعظُّمُ عليَّ لشرفِها وتُؤذيني، فقال له: «أمسِكْ عليك زَوْجَك واتِّقِ الله»، ثم طلَّقَها بعدُ، فلمّا اعتدَّتْ قال رسولُ الله عَلَيْكَةِ: «ما أَجِدُ أَحداً أُوثِقَ فِي نَفْسِي منكَ، اخطُبْ عليَّ زينبَ». قال زيدٌ: فانطلقتُ، فإذا هي تَخْمُر عَجِينتَها، فلمَّا رأيتُها عَظُمتْ في صَدْري حتى ما أستطيعُ أن أَنظرَ إليها، حين علمتُ أنّ رسولَ الله عَلَيْةِ ذَكَرَها، فولَّيتُها ظَهْري وقلت: يا زينبُ، أَبشِري، إنّ رسولَ الله عَلَيْةِ يَخطبُك، ففرحتْ وقالت: ما أنا بصانعةٍ شيئاً حتى أُؤامِرَ ربِّي، فقامت إلى مَسجدِها، ونَزَلَ القرآنُ ﴿زَوَجْنَكُهُا ﴾، فتزوَّجَها رسولُ الله ﷺ ودَخَلَ بها، وما أَوْلم على امرأةٍ من نسائه ما أَوْلَمَ عليها: ذَبَحَ شاةً، وأطعم الناسَ الخُبز واللَّحمَ حتى امتدَّ النهارُ. فإن قلتَ: ماذا أرادَ بقوله: ﴿ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ ؟ قلتُ: أراد: واتَّقِ اللهَ فلا تطلِّقها، وقَصَدَ نهْيَ تنزيهِ لا تحريم؛ لأنَّ الأَوْلى أن لا يُطلِّق. وقيل: أراد: واتقِ الله َ فلا تذمَّها بالنسبةِ إلى الكِبْر وأذى الزوج. فإن قلتَ: ما الذي أخفى في نفْسِه؟ قلت: تعلُّقُ قلبِه بها. وقيل:

قولُه: (لأنّ الأولى أن لا يُطلّق)، عن أبي داودَ عن مُحاربِ: أنّ رسولَ الله عَلَيْهُ قال: «ما أحلّ الله شيئا أبغض إليه من الطلاق»(١)، وفي روايةٍ أخرى عن ابنِ عُمر عن رسولِ الله عَلَيْهُ: «أبغَضُ الحلالِ إلى الله الطلاق»(٢).

⁽١) أخرجه أبو داود (٢١٧٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٥٢٧)، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢٧٩٤)، عن محارب بن دثار عن عبد الله بن عمر مرفوعاً.

⁽٢) أخرجه أبو داود (٢١٧٨)، وابن ماجه (٢٠١٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٥٢٧).

مَودّةُ مفارقةِ زيدٍ إيّاها. وقيل: علمُه بأن زيداً سيُطلِّقها وسيَنكِحُها؛ لأنَّ الله قد أعلمَه بذلك. وعن عائشةَ رضي الله عنها: لو كَتَمَ رسولُ الله ﷺ شيئاً ممّا أُوحيَ إليه لكتم هذه الآية. فإن قلتَ: فإذا أرادَ اللهُ منه أن يقولَه حين قالَ له زيدٌ: أريدُ مفارقتَها، وكان من الهُجْنةِ أنْ يقولَ له: افعلْ، فإني أريدُ نكاحَها؟ قلتُ: كأنَّ الذي أرادَ منه عزّ وجلَّ أن يَصْمُتَ عند ذلك، أو يقولَ له: أنتَ أعلمُ بشأنك، حتى لا يخالفَ سرُّه في ذلك علانيَته؛ لأنَّ الله يريدُ من الأنبياءِ تساوِيَ الظاهرِ والباطن، والتصلُّبَ في الأُمور، والتجاوبَ في الأحوالِ، والاستمرارَ على طريقةٍ مُستتِبَّة،

قولُه: (لو كتم رسول الله على شيئاً)، الحديثُ من رواية البخاريِّ والترمذيِّ والنسائي عن أنس قال: جاء زيدُ بن حارثة يشكو، فجعلَ رسولُ الله على يقول: «اتّقِ الله وأمسِكْ عليك زوجك»، لو كان رسول الله عليه كاتماً شيئاً لكتم هذه الآية (١١).

قولُه: (وكان من الهُجْنة)، الأساس: هذا ما يُستهجَنُ وفيه هُجْنة. الجوهري: تهجينُ الأمر تقبيحه.

قولُه: (كأنّ الذي أرادَ منه عز وجل أن يصمُت)، فيه اعتزالٌ وسوءُ أدبٍ، بل كان الذي أولى له ﷺ أن يسكُتَ، وإنْ كان السكوتُ والنُّطق بإرادتِه ومشيئته.

قولُه: (والتجاوب في الأحوال)، الأساس: كلامُ فلانٍ متناسبٌ متجاوب، ولا يتجاوب أول كلامِك وآخرُه (٢).

قولُه: (مُستَتِبة)، الأساس: واستتَبَّ الطريق: ذلَّ وانقاد، كها يُقال: طَريقٌ مُعبَّد. واستَتَبَّ له الأمر، ويجوز أن يقال للاستقامة والتهام: الاستتباب، أي: طلبِ التباب، من: تَبَّ الرجل: إذا شاخ لأن التبابَ يتبَعُ التهام.

الراغب: التبابُ والتبُّ الاستمرارُ في الخسران.

⁽١) أخرجه البخاري (٧٤٢٠) عن أنس، والترمذي (٣٢٠٧)، والنسائي (١١٣٤٤)، عن عائشة رضي الله عنها.

⁽٢) في الأصول الخطية: «آخره» دون واو، والتصويب من «أساس البلاغة».

كما جاء في حديثِ إرادةِ رسولِ الله على قَتْلَ عبدِ الله بنِ أَبِي سَرْح واعتراضِ عثمانَ رضي الله عنه بشفاعَته له: أنَّ عمرَ قال له: لقد كان عَيْني إلى عَيْنك، هل تشيرُ إليَّ فأقتُلَه، فقال: «إنَّ الأنبياءَ لا تُومِضُ، ظاهرُهم وباطنُهم واحد». فإن قلتَ: كيف عاتبَه اللهُ في سَثْرِ ما استَهجَنَ التصريحَ به، ولا يَستهجِنُ النبيُّ عَلَيْ التصريحَ بشيء إلّا والشيءُ في نفْسِه مُستهجَن،

يقال: تَبّاً له وتَبَّ له وتَبَبْتهُ إذا قلت له ذلك ولتضمن الاستمرار قيل: استَتَبَّ لفلان كذا أي استمر (١).

قولُه: (كما جاء في حديثِ إرادةِ رسول الله على)، وحديثُه على ما رواه أبو داود والنسائي عن سعد بن أبي وقاص قال: لما كان يومُ فتح مكة أمّن رسول الله الناسَ إلا أربعة نفرٍ وامرأتين - فسيّاهم - وابنُ أبي سَرْح، فذكر الحديث. وأما ابنُ أبي سَرْح فإنه اختبأ عند عُثمان رضي الله تعالى عنه فلما دعا رسول على الناسَ إلى البيعةِ جاء به حتى وقفه على النبيّ على فقال: يا نبي الله، بايع عبد الله، فرفع رأسَه فنظر إليه ثلاثاً كل ذلك يأبى فبايعه بعد ثلاث ثم أقبل على الصحابةِ فقال: «أما كان منكم رجل رشيد يقوم إلى هذا حيث رآني كفَفْتُ يدي عن بَيعتِه فيَقتله فقالوا: مَا ندْري يا رسولَ الله ما في نفسِك ألا ما أومأتَ إلينا بعينك؟ قال: «لا ينبغي لنبيّ أن يكونَ له خائنة الأعين» (٢).

قولُه: (لا تُومضُ)، الأساس: ومنَ المجازِ: أومَضَتْ بعَيْنها سارَقتِ النظر. قال: قُل للهُ ما وخَيْرُ القولِ أصدَقُه والدهرُ يومِضُ بعد الحالِ بالحال (٣)

هو من قولك: وَمضَ البرقُ وَميضاً ووَمْضاً، وبَرقٌ وامِضٌ، وأوْمضَ إيهاضاً: إذا لَمَ خَفِيّاً.

⁽١) «مفردات القرآن» ص١٦٢.

⁽٢) أخرجه النسائي (٢٠٦٧)، وأبو داود (٢٦٨٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢٣٢٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٦٣).

⁽٣) البيت للنابغة الذيباني في «ديوانه» ص١٦٥.

وقالةُ الناس لا تتعلَّق إلَّا بها يُستقبَحُ في العُقول والعادات؟ وما له لم يُعاتِبُه في نفْسِ الأمر؟ ولم يأمُره بقَمْعِ الشهوة وكفِّ النفْسِ عن أنْ تُنازعَ إلى زينبَ وتَتبِعَها؟ ولم يعصِمْ نبيه ﷺ عن تعلُّق الهُجْنة به وما يُعرِّضُه للقالَة؟ قلتُ: كم من شيءٍ يَتحفَّظُ منه الإنسانُ ويستحيي مِنَ اطِّلاعِ الناس عليه، وهو في نفْسِه مُباحٌ مُتَّسِع، وحلالُ مُطلَق، لا مَقالَ فيه ولا عَيْبَ عند الله، وربَّها كان الدخولُ في ذلك المباحِ سُلَّماً إلى حصولِ واجباتٍ يَعظُمُ أثرُها في الدِّين

قولُه: (وقالةُ الناس)، النهاية: وفي الحديثِ: «وفَشَتِ القالةُ بين الناس» أي: كثرةُ القولِ وإيقاعُ الخصومة بين الناس بها يُحكى للبعضِ عن البعض.

قولُه: (ولم يَعْصِمْ نَبِيَّه)، أي: وما لَهُ لم يعصِم نَبيّه عن تعلق الهُجْنَة به؟ هو عطفٌ على قوله: «ولم يأمره».

قولُه: (يتحفظ منه)، الأساس: عليكَ بالتحفّظِ من الناسِ وهو التوقّي.

قولُه: (وربها كان الدخول في ذلك المباح سُلّها إلى حُصولِ واجباتٍ يَعظُم أثرُها في الدين)، قال بعضُ المحقِّقين: لعلّ السرَّ في طَلاقِ الزوجِ مَرغوبته امتحانُ إيهانِه، ومن رسول الله عَلَيْ الابتلاءُ بَبليّةِ البشريةِ ومَنْعِه من خائنةِ الأعين وإظهارِ ما يخالفُ الإضهارَ وكان ذلك منه في غاية التشديد، ولو كُلِفَ بذلك آحادُ الناس لما فَتحوا أعينهم في الشوارع. قال شيخُنا شيخُ الإسلام أبو حَفْصِ السُّهْروردي قدّسَ الله سِرَّه - في قولِه عَلَيْ: "إنه ليُغانُ على قلبي الله سِرَّه - في قولِه عَلَيْ: الله ليُغانُ رُقيِّها إلى مركزِها، وهكذا كان القلب يستتبعُ نَفْسه الزكيَّة، ولا خفاءَ أن حركة الروحِ والقلبِ أسرَعُ وأتمُّ من نهضةِ النفسِ وحركتِها، وكانت خُطى النفسِ تقصُر عن مدى الروحِ والقلبِ في العروجِ والولوجِ من حريم القلب ولحوقِها بِهما فاقتضت العواطفُ الربانية على الضعفاءِ من الأمةِ إبطاءَ حركةِ القلب بإلقاءِ الغَيْنِ عليه؛ لئلا يُسرعَ ويسرحَ في معارج الروح ومدارِجها فتنقطع علاقة النفس عنه لقوة الانجذاب فيبقى العبادُ مُهمَلين معارج الروح ومدارِجها فتنقطع علاقة النفس عنه لقوة الانجذاب فيبقى العبادُ مُهمَلين

⁽١) سبق تخريج الحديث، وكذا توثيق النقل عن السهروردي.

محرومين من الاستنارةِ بأنوارِ النبوة والاستضاءةِ بمشكاةِ مصباحِ الشريعة، فظهرَ أن الغَيْن كان كهالًا أو تتمَّة كهالٍ لا نقصًا في حاله.

قلت ـ والله أعلم ـ: إنه سَبقَ أن هذه السورة إلى مختتمها في بيان فضله على خلقِه، هذه الآيات مسلك أن حاله على على خلقِه، ولا يصدرُ عنه إلا ما يكونُ منطوياً على مصالح جَمَّة، وإن خفي عليه وعلى الناس أمرُه، فنبّه عليه بقوله أولاً: ﴿ النَّيِّ اَوَلَى بِالْمُوْمِنِينِ مِنْ اَنفُسِهِمْ ﴾، ثم خَصَّ أزواجَه بالتخيير، وأنّ فنبّه عليه بقوله أولاً: ﴿ النَّيِ الْمُوْمِنِينِ الْمُوْمِنِينِ الْفُوسِةِمْ ﴾، ثم خَصَّ أزواجَه بالتخيير، وأنّ شأنه ليس كشأنِ سائر الأزواج، ثم فَرّع عليها قولَه: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُوْمِنِ وَلاَ مُوْمِنَةٍ إِذَا قَصَى اللهُ وَرَسُولُهُ وَاللهُ اللهُ مَلْ اللهُ مَلْ اللهُ مَلْ اللهُ مَلْ اللهُ مَلِيهِ وَعَعله سُلّمًا إلى حصول ما يعظم أثره في الدين وهو قوله: ﴿ وَمُعَلّمُ اللهُ مُلِيهِ وَالعادةِ وجعله سُلّمًا إلى حصول ما يعظم أثره في الدين وهو قوله: ﴿ وَمُعَلّمُ اللهُ مَلْكِهُ وَمُخْتَى النّاسَ وَاللهُ أَحَقُ أَن تَغَمَّمُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى النّاسِ كما عليه العني: كان الواجب عليك إظهار ما أخطَرْنا في بالك وأن لا تخشى قالة الناسِ كما عليه العُرْفُ والعادة لأن أمرك خلاف أمرهم وبشريتُك مغمورةٌ في درجاتِ روحانيتك، ومن يعني: كان الواجب عليك إلا ما فيه رحمةٌ للعباد وإليه الإشارة بقوله: ﴿ وَكَانَ أَمُر اللهِ قَدَرا مُقَدُّولًا ﴾؛ ألا ترى كيف عَل ذلك برفع الحرج عن المؤمنين وعن نفسه الطاهرة بقوله: ﴿ إِلَكَ اللهُ اللهُ اللهِ وَاجْباتِ يعظُمُ أَثرُ ها في الدين ﴾ وحتم ذلك بقوله: ﴿ قَا كَانَ مُحَمَّدُ أَبا أَحَدِ مِن يَجَالِكُمُ وَلَكِنَ رَسُولَ اللهُ وَاللهُ مَا أَنْهُ اللهُ وَاجاتِ يعظُمُ أَثرُها في الدين » هذا كلَّه معنى قولِ المصنَّف: «كان الدخولُ في ذلك سُلمًا إلى واجباتٍ يعظُمُ أثرُها في الدين».

ويقرُبُ منه ما روى محيي السنة أنّ زينَ العابدين عليّ بنَ الحُسين بن علي رضي الله تعالى عنه سأل عليّ بن زيد بن جُدعان: ما يقولُ الحسنُ في قوله عز وجل: ﴿وَتُحْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللهُ مُبَدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنّاسَ وَاللّهُ أَحَقُ أَن تَخْشَنهُ ﴾؟ قال: يقول: لما قال زيدٌ: يا نبيّ الله، إني أريدُ أن أطلّق زينب، أعجبه ذلك وقال: ﴿أَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَأَنِّقَ ٱللّهَ ﴾، فقال زين العابدين: ليس كذلك، كان الله قد أعلمه أنها ستكونُ من أزواجِه، وأنّ زيداً سيُطلّقها، فلما قال له: ﴿أَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَك، وقد أعلمتُك أنها

ويَجُلُّ ثُوابُها، ولو لم يتحفَّظْ منه لأطلَق كثيرٌ من الناس فيه ألسنتَهم إلّا مَن أُوتي فضلاً وعِلْمًا ودِيناً ونَظَراً في حقائق الأُمور ولُبُوبِها دون قُشورِها، ألا ترى أنهم كانوا إذا طَعموا في بُيوتِ رسولِ الله ﷺ بَقُوا مُرتكِزينَ في مجالسهم لا يَرِيمون مُستأنِسين بالحديث، وكان رسولُ الله ﷺ يُؤذيه قعودُهم، ويُضيِّقُ صدرَه حديثُهم، والحَياءُ يصدُّه أَنْ يأمرَهم بالانتشار، حتى نزلت ﴿إِنَّ ذَلِكُمُ كَانَ يُؤذِي النَّيِّ فَيَسْتَحْي، مِنَ الْحَقِّ ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ولو أَبْرَزَ رسولُ الله ﷺ مكنونَ ضميره وأمرَهم أن يَنتشِروا؛ لشقَّ عليهم، ولكانَ بعضُ القالَة؟ فهذا مِن ذاك القبيل؛ لأنَّ طُموحَ قلْبِ الإنسانِ إلى بعض مُشتهياتِه – من امرأةٍ أو غيرِها – غيرُ موصوفِ بالقبُح في العَقْلِ ولا في الشَّرع؛ لأنه ليس بفعلِ الإنسان ولا وُجودُه باختيارِه، وتناوُلُ بالله عِلْ السَنوالِ الشرعي ليس بقبيحٍ أيضاً، وهو خِطْبة زينبَ ونكاحُها مِن غيرِ استنزالِ زيدِ عنها، ولا طلبٍ إليه وهو أقربُ منه من زِرِّ قَميصِه أن يُواسِيَه بمُفارقتِها، مع زيرٍ عنها، ولا طلبٍ إليه وهو أقربُ منه من زِرِّ قَميصِه أن يُواسِيَه بمُفارقتِها، مع

ستكونُ من أزواجِك؟ وهذا هو الأولى والألْيقُ بحالِ الأنبياءِ فهو مُطابقٌ للتلاوةِ، لأنّ الله تعالى أعلمَ أنه تعالى يُبدي ما أخفاهُ، ولم يُظهر غيرَ تزويجِها فقال: ﴿زَوَجَنَنكُهَا ﴾، فلو كان الذي أضمَره محبَّتها وإرادةَ طلاقِها؛ لكان يُظهِرُ ذلك، ثم قال في آخرِ كلامه: هذا قول حَسَنٌ مرضى (١).

قولُه: (مرتكزين)، أي: ثابِتين، من: ركزْتُ الرُّمحَ، وكذا غرَزْتُه في الأرض.

قولُه: (لا يَريمون): لا يَبْرحون، الجوهري: رامَه يَريمه رَيْمًا، أي: بَرَحه.

قولُه: (ولا طَلَبٍ إليه)، النهاية: ومنه حديثُ نُقادةً (٢) الأسدي قلت: يا رسول الله اطلُبْ إليّ طَلِبةً فإني أحبُ أن أُطْلِبَكَها. الطَّلِبةُ: الحاجةُ، والاطّلابُ: إنجازُها وقضاؤها.

يُقال: طلبَ إلي فأطْلَبتُه، أي: أسعَفْتُه بها طلب. والضميرُ في «مِنْه» لزيد، و «منْ» صلة،

⁽١) «معالم التنزيل» (٦: ٣٥٥).

⁽٢) في (ح): «قتادة»، وهو على الجادّةِ في «النهاية» لابن الأثير.

قوّةِ العِلْم بأنّ نَفْسَ زيدٍ لم تكن من التعلُّقِ بها في شيء، بل كانت تَجْفُو عنها، وتَفْسُ رسولِ الله عَلَيْ متعلِّقةٌ بها، ولم يكن مُستنكراً عندهم أن يَنزِلَ الرجلُ عن امرأتِه لصديقه، ولا مُستهجَناً إذا نَزَلَ عنها أن يَنكِحَها الآخرُ؛ فإنَّ المهاجرين حين دَخَلُوا المدينة آسَتْهم الأنصارُ بكلِّ شيء، حتى إنَّ الرجلَ منهم إذا كانت له امرأتانِ نَزَلَ عن المدينة آسَتْهم الأنصارُ بكلِّ شيء، حتى إنَّ الرجلَ منهم إذا كانت له امرأتانِ نَزَلَ عن إحداهما وأنْكَحَها المهاجِر، وإذا كان الأمرُ مُباحاً مِن جميع جهاتِه، ولم يكنْ فيه وجهٌ مِن وجوهِ القُبح ولا مفسدةٌ ولا مضرّةٌ بزيدٍ ولا بأحد، بل كان مُستجِرًا مصالح ناهيكَ بواحدةِ منها: أن بنتَ عمّةِ رسولِ الله عَلَيْ أَمِنتِ الأَيْمةَ والضَّيعة، ونالتِ الشَّرفَ، وعادت أُمَّا من أمّهاتِ المسلمين، إلى ما ذكر اللهُ عزَّ وجلّ من المُصلحةِ العامّة في قوله: ﴿لِكَى لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي آزُونِجِ أَدْعِيَآبِهِمْ إِذَا قَضَوَّا مِنْهُنَ العامّة في قوله: ﴿ أَمُسِكَ اللهُ رسولَه حين كتَمَه وبالغَ في كَثْمه. بقوله: ﴿ أَمُسِكَ وَطَلًا ﴾، فبالحرَى أن يُعاتِبَ اللهُ رسولَه حين كتَمَه وبالغَ في كَثْمه. بقوله: ﴿ أَمُسِكَ

و «مِن» الثانية هي التي تستعمل مع «أفعل»، و «أن يُواسيه» مفعولُ «طلب». «وهو أقربُ منه من زِرِّ قميصه» جملةٌ معترضة، والجملةُ كنايةٌ عن رضاه على المبالغة.

قولُه: (آسَتْهُم الأنصار)، من المواساة، وروي: «اسْتَهَمَ» أي: اقترع.

قولُه: (أن بنتَ عَمّةِ رسول الله ﷺ)، زينبُ بنت جحش، أمها أميمة بنت عبد المطلب بن هاشم، لم تكن امرأةٌ خيراً من زينب في الدين، وأتقى لله، وأصدقَ حديثاً، وأوصلَ للرحم، وأعظمَ صدقةً، وأشدَّ تبذُّلاً لنفسها في العملِ الذي يُتصَدَّقُ به ويتقرب إلى الله تعالى(١).

قولُه: (أُمِنَت الأَيْمةَ)، أي: أمِنَتْ من أن تَصير أيِّمةً.

قولُه: (إلى ما ذكر الله)، متعلِّق بقولِه «مُسْتَجِرًا»، وقولُه: «ناهيك» إلى قوله: «أمهات المؤمنين» معترضةٌ، و«منها» صفةٌ لـ «واحدة» و «أن بنتَ عمةِ رسول الله» بدَلٌ من «واحدة».

قولُه: (فبالحَرى أن يُعاتِبَ اللهُ رسولَه حين كتمه)، جواب «إذا»، وهو تلخيصُ الجوابِ

⁽١) انظر: «جامع الأصول» (١٢: ٩٩)، والحديثُ المذكور أخرجه مسلم (٢٤٤٢).

عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَأَتِّقَ أُلِلَّهَ ﴾، وأَنْ لا يَرضى له إلّا اتّحادَ الضميرِ والظاهرِ، والثباتَ في مَواطنِ الحقّ؛ حتى يقتدي به المؤمنون؛ فلا يَستحيُوا من المُكافَحةِ بالحقّ وإنْ كان مُرّاً. فإنْ قلتَ: الواوُ في ﴿وَتُحْفِي فِي نَفْسِكَ ﴾، ﴿وَتَحْشَى ٱلنّاسَ وَٱللّهُ أَحَقُ ﴾ ما هي؟ قلتُ: واوُ الحال، أي: تقولُ لزيدٍ: أمسِكُ عليك زوجَك مُحفياً في نفْسِك إرادة أن لا يُمسِكَها، وتُخفي خاشِياً قالَةَ الناس وتَخشى الناسَ، حقيقاً في ذلك بأنْ تخشى الله؛ أو واو العَطْف، كأنّه خاشِياً قالَة الناس وتَخشى الناسَ، حقيقاً في ذلك بأنْ تخشى الله؛ أو واو العَطْف، كأنّه

عن قولِه: «كيف عاتبه الله في سَتْرِ ما استُهْجِنَ التصريحُ به؟»، وقولُه: «كَمْ من شيء يتَحفَّظُ منه الإنسان» إلى آخره، توطئةٌ للجواب على وجه كلِّي، وقولُه: «وتناولُ المباحِ بالطريقِ الشرعيِّ ليس بقبيح» إلحاقٌ لهذه الصورة المخصوصة بذلك، بدليل قوله: «وهو خِطبةُ زينب»، وقولُه: «لأن طموحَ قلبِ الإنسانِ» إلى قوله: «غيرُ موصوفِ بالقبحِ لا بالعقلِ ولا في الشرع»، وقولُه: «لذا كان مباحاً» إثباتُ للحكمِ المستلزمِ للمقصودِ في الجواب، وهو قوله: «فبالحرى أن يعاتبَ الله رسولَه حين كتمه». هذا تقريرٌ متين، لكنّ قولَه: «فلا يستحيوا من المكافحةِ بالحق وإن كان مُرّاً» غيرُ موافقٍ لما قال قَبْلُ: «كان الذي أرادَ منه عز وجل أن يصمُت».

قولُه: (وأن لا يرضى له إلا اتّحادَ الضمير)، أي: وبالحرى أن لا يرضى لرسوله على إلا مطابقة ما في ضميره لما في ظاهره، وذلك بأن يخاطب زيْداً مكافحاً بأن زوجتك ستكون امرأتي وأريد أن لا تُمسكها.

قولُه: (من المكافحة)، الأساس: كافَحه: لاقاهُ مواجهةً عن مفاجأةٍ. ومن المجازِ: كَفَحْتُ الدابة وأكفَحْتُها: تلقَّيْتُ فاها بلِجام.

قولُه: (واو الحال)، الجملةُ الواو فيها للحال على سبيل التداخل، فقولُه: ﴿وَثَخْفِي ﴾ حال من المستتر في ﴿ تَقُولُ ﴾، وإليه الإشارةُ بقوله: «لزيدٍ مُحْفياً»، وقوله: ﴿ فَقَشَىٰ ٱلنَّاسَ ﴾ من فاعل «تُخفي»، وهو المرادُ بقولِه: و «تُخفي خاشياً قالةَ الناسِ»، وقولُه: ﴿ وَاللَّهُ أَحَقُ أَن تَغْشَاهُ ﴾ من فاعل «تخشى الناس»، وإليه أوما بقوله: «وتخشى الناس حقيقاً في ذلك بأن تخشى الله».

قيل: وَإِذْ تَجْمعُ بِين قولِك: ﴿ أُمّسِك ﴾ ، وإخفاء خِلافه ، وخشية الناس ، ﴿ وَاللّهُ أَحَقُ أَن تَخَمَى لا تفعلَ مثلَ ذلك. إذا بَلَغَ البالغُ حاجته من شيءٍ له فيه همّة قيل: قضى منه وَطَرَه. والمعنى: فلمّا لم يَبْقَ لزيدٍ فيها حاجة ، وتقاصَر تْ عنها همّتُه ، وطابتْ عنها نفسه ، وطلّقها ، وانقضتْ عِدَّتُها ﴿ وَوَجْدَنكَها ﴾ . وقراءة أهل البيت: (زوّجْتُكَها) . وقيل لجعفرِ بن محمّد رضي الله عنها: أليس تقرأُ على غير ذلك؟ فقال: لا والذي لا إلهَ إلا هو ، ما قرأتُها على أبي إلا كذلك ، ولا قرأها الحسنُ بنُ عليٍّ على أبيه إلا كذلك ، ولا قرأها الحسنُ بنُ عليٍّ على أبيه إلا كذلك ، ولا قرأها علي بن أبي طالب على النبي على النبي الله يَلْ كذلك . ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللهِ مَفْعُولًا ﴾ جملةٌ اعتراضيّة ، يعني: وكان أمرُ الله الذي يريدُ أن يكوِّنَه مفعولاً مكوَّناً لا تحالة ، وهو مَثَلُ المَارادَ كُوْنَه مِن تزويج رسولِ الله عَلَيْ زينبَ ، ومِن نَفْي الحَرَج عن المؤمنينَ في إجراء المارادَ كُوْنَه مِن تزويج رسولِ الله يَلِي وَمِن عَليهم بعد انقطاع علائقِ الزواج بينهم أزواج البَنينَ في تحريمِهنَ عليهم بعد انقطاع علائقِ الزواج بينهم وبينهنَ ، وهو أمْر.

قولُه: (﴿وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَغْشَنُهُ ﴾ حتى لا تفعلَ مثل ذلك)، هذا تقرير معنى كون الجملة مستأنفة وتذييلٌ للكلام السابق.

قولُه: (إذا بلغ البالغ حاجته)، قال الزجاج: قال الخليل: الوَطَرُ: كل حاجةٍ لك فيها هِمّة. فإذا بلغها البالغ قال: قد قضى وَطَره (١٠).

الراغب: الوطر: النَّهمة والحاجَةُ المهمة (٢).

قولُه: (ويجوز أن يراد بأمر الله المُكوَّن)، لأنه مفعول بـ «كُنْ»)، هذا كما قيل لعيسى عليه الصلاة والسلام: «كلمة الله» من إطلاق السَّببِ على المَسبَّبِ، فالأمرُ بمعنى المأمور، وأصلُه الأمرُ الذي هو واحد الأوامر، لقوله: «لأنه مفعول بـ (كن)»، وعلى الوجه الأول: واحدُ الأمور، لقوله: «وكان أمر الله الذي يريد أن يكونه مفعولاً مكوناً»، فمعنى ﴿أَمْرُ اللهِ كَانَ عَلَمَ اللهِ عَلَمَ وَمَاهُ ومراده.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٧٣).

⁽٢) المفردات القرآن، ص ٧٤.

[﴿ مَّاكَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُ اللَّهِ فِٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقَدُورًا * ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَلَاتِ ٱللَّهِ وَيَغْشَوْنَهُ, وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهُ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾ ٣٨-٣٩]

﴿ وَرَضَ اللّهُ لَدُ ﴾ : قَسَم لـه وأَوْجَب، مِن قولهم : فُرضَ لفلانٍ في الدّيوان كذا، ومنه : فُروض العَسْكر؛ لـرَزَقَاتِهم . ﴿ سُنَةَ اللّهِ ﴾ اسمٌ موضوع موضع المَصْدر ومنه : ترباً وجَنْدلاً _ مؤكّد لقوله تعالى : ﴿ مَّا كَانَ عَلَ النِّي مِنْ حَرَج ﴾ ، كأنّه قيل : كقولهم : ترباً وجَنْدلاً _ مؤكّد لقوله تعالى : ﴿ مَّا كَانَ عَلَ النِّي مِنْ حَرَج ﴾ ، كأنّه قيل : سنّ اللهُ ذلك سُنّة في الأنبياء الماضِين؛ وهو أنْ لا يُحرِّج عليهم في الإقدام على ما أباح لهم ووسّع عليهم في باب النّكاح وغيره، وقد كانت تحتهم المهاثر والسّراديُّ، وكانت لداود عليه السلام مئة امرأة وثلاث مئة سُرِّية، ولسُليان عليه السلام ثلاث مئة وسبعمئة . ﴿ فِي الدِّينَ خَلَوْا ﴾ : في الأنبياء الذين مَضَوْا . ﴿ النَّينَ عَلَوْنَ ﴾ يَحتمل مئة وسبعمئة . ﴿ فِي الدِّينَ عَلَوْنَ ﴾ الأنبياء الذين مَضَوْا . ﴿ النَّينَ عَلَوْنَ ﴾ يَحتمل الذين يبلّغون، أو على : أعني الدين يبلّغون . وقُرئ : (رسالة الله) . ﴿ فَدَرَا مَقَدُولًا ﴾ : قضاء مقضيّاً ، وحُكماً مَبْتُوتاً ، ووصف الأنبياء بأنهم لا يخشَوْن إلّا الله تعريض بعد التَّصريح في قوله تعالى : ﴿ وَتَحَشّى النَّاسَ وَاللّهُ أَحَقُ أَن تَخْشَنُهُ ﴾ [الأحزاب: ٣٧] . التَّصريح في قوله تعالى : ﴿ وَتَحَشّى النَّاسَ وَاللّهُ أَحَقُ أَن تَخْشَنُهُ ﴾ [الأحزاب: ٣٧] . خَيْدِ والدَّيْ للمَخاوف، أو : مُحاسِباً على الصَّغيرة والكبيرة ، فيجبُ أن يكونَ

قولُه: (لرَزَقاتِهم) جمع الرَّزْقةِ، بالفتح، وهو المرة الواحدة، وهي أطهاع الجُنْد، أي: إقطاعهم. الأساس: أُجْرى عليه رِزْقاً، وكَم رِزْقُك في الشهر، أي: جِرايتُك، وأخذ الجند رَزْقاتَهم وأرزاقَهم.

قولُه: (تُرْباً وَجَنْدلاً)، أي: رُغهاً وهواناً وخيبة.

قولُه: (﴿ قَدَرًا مَقَدُولًا ﴾: قضاءً مَقْضِيّاً)، وهو في التلاوةِ مُقدَّمٌ على ﴿ ٱلَّذِينَ يُمَلِّغُونَ ﴾ وقد أخره.

حقَّ الخشية مِن مِثْله.

[﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدُ أَبَا آَحَدِ مِن رِّجَالِكُمْ وَلَكِكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّتِ نَ ۖ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾ ٤٠]

﴿ مَّاكَانَ مُحَمَّدُ أَبّا أَحَلِمِن رِّجَالِكُمْ ﴾ أي: لم يكن أبارجلِ منكم على الحقيقة، حتى يَشُتَ بَيْنَه وبينه ما يَشُتُ بين الأب وولده مِن حُرمة الصَّهْر والنِّكاح، ﴿ وَلَكِكِن ﴾ كان ﴿ رَسُولَ اللهِ ﴾ وكلَّ رسولٍ أبو أُمّته فيها يرجعُ إلى وجوبِ التوقيرِ والتَّعظيم له عليهم، ووجوبِ الشّفقة والنصيحةِ لهم عليه، لا في سائرِ الأحكام الثابتة بين الآباء والأبناء، وزيدٌ واحدٌ مِن رِجالكم الذين ليسُوا بأولادِه حقيقةً، فكان حُكْمُه حُكْمَكم، والادّعاءُ والتبنِّي من بابِ الاختصاصِ والتقريبِ لا غيرُ، ﴿ و ﴾ كان خُكمَكم، والادّعاءُ والتبنِّي من بابِ الاختصاصِ والتقريبِ لا غيرُ، ﴿ و ﴾ كان خاتم الأنبياء، كما يُروى: أنه لو كانَ له ولدٌ بالغ مَبْلَغَ الرِّجال؛ لكانَ نبيّاً ولم يكن هو خاتم الأنبياء، كما يُروى: أنه قال في إبراهيمَ حين توقي: «لو عاشَ لكان نبيّاً ولم يكن هو خاتمَ الأنبياء، كما يُروى: أنه قال في إبراهيمَ حين توقي: «لو عاشَ لكان نبيّاً». فإن قلتَ: أمّا كان أباً للطاهرِ والطيِّب والقاسمِ وإبراهيمَ؟ قلتُ: قد أُخرِجوا من حُكمِ النفي بقوله: ﴿ مِّن رِجَالِكُمُ ﴾ مِن وجهَيْن؛ أحدُهما:

قولُه: (حَقَّ الخَشْيةِ مِنْ مثله)، أي: منه، يعني: مَنْ هو في صِفتِه من كونه كافياً للمخاوف أو محاسباً على الصغيرةِ والكبيرة، وليس كمِثله شيء، فهو كناية.

قولُه: (﴿وَلَكِنَ ﴾ كَانَ ﴿رَّسُولَ ٱللهِ ﴾ ﷺ وكُلُّ رسولٍ أبو أمته)، وذلك أن «لكن» يقع بين المُتغايرَيْن، فلما نفى عنه ﷺ معنى الأبوة الحقيقية أثبت له الأبوة المجازية، وهو كونه رسولاً، فيقتضي أن يوقروه تعظيم الآباء، وهو يشفق عليكم شفقة الأبناء. روى صاحب «الروضة»: قال بعضُ أصحابنا: لا يجوز أن يقال: هو أبو المؤمنين بهذه الآية. قال: ونَصَّ الشافعيُّ على أنه يجوز «أبو المؤمنين»، أي: في الحرمةِ (١)، المعنى ليس أحدٌ من رجالكم ولدَ صُلْبه.

⁽١) «روضة الطالبين» (٧: ١٢).

أنّ هؤلاء لم يبلُغوا مبلغ الرجال. والثاني: أنه قد أضاف الرجال إليهم، وهؤلاء رجالُه لا رِجالهم. فإن قلت: أمَا كان أباً للحسنِ والحسين؟ قلت: بلى، ولكنّها لم يكونا رجلين حينئذ، وهما أيضاً مِن رجاله لا مِن رجالهِم، وشيءٌ آخرُ: وهو أنه إنها قَصَدَ ولدَه خاصّة، لا وَلَدَ ولده؛ لقولِه تعالى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنِّيتِ نَ ﴾، ألا ترى أنّ الحسنَ والحسين قد عاشا إلى أن نَيّف أحدُهما على الأربعين والآخرُ على الخمسين؟

قولُه: (أن هؤلاء لم يبلغوا مبلغ الرجال)، روّينا عن البخاريِّ وابن ماجَه عن إسماعيل بن خالد قال: قلت لعبد الله بن أبي أوفى: أرأيْتَ إبراهيمَ بن رسول الله على قال: نعَم، مات صغيراً، ولو قُضيَ أن يكون بعد محمد على لا نبيٌّ لكان ابنَه، ولكن لا نبيَّ بعده (١).

قولُه: (وشيء آخر) عَطْفٌ على قولِه: «بلى، ولكنّها لم يكونا رجلَيْن»، وتقرير السؤال والجواب حينئذ أن يقال: أما كان النبي على أبا الحسن والحسين؟ قال: نعم أي: لم يكن أباهما، لأنه تعالى إنّها قصد بقوله: ﴿أَبا الحَمْرِ وَرَجَالِكُمْ ﴾ ولده خاصة، لا ولد ولده لقولِه بعد ذلك: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنِّيتِ نَ ﴾ لأنه يوجبُ أن لا يكون له ولد بلغ مبلغ الرجالِ فيصيرَ نَبيًّا لما يؤدِّي ذلك إلى أنه لم يكن خاتم النبين، ألا ترى كيف بلغ الحسن والحسين مبلغ الرجال وأوان أن ينزل عليها الوحي، وهو بلوغ أحدِهما فوق الأربعين، والآخر الخمسين، ولم ينزل عليها النبوة، وفي هذا الوجه تكلُّف.

قولُه: (ألا ترى الحسن والحسين قد عاشا)، ذكر في «جامع الأصول»: أنه ولد الحسن بن علي سنة ثلاث من الهجرة ومات سنة خسين، وقيل: تسع وأربعين، وقيل: ثمان وأربعين، وقيل: سبعاً، وكان للحسن يوم قتل ثمان وخسون (٢). وفي «الاستيعاب»: قيل: كانت سن الحسن يوم مات سِتًا (٣) وأربعين سنة، وسن الحسين يوم قتل ابن سبع وخمسين، وقيل: ثمان وخمسين. وفي «تاريخ الكامل»: كانت الأحزابُ في السنة الخامسة من الهجرة،

⁽١) أخرجه البخاري (٦١٩٤)، وابن ماجه (١٥١٠).

⁽٢) «جامع الأصول» (١٢: ٢٩٣).

⁽٣) من قوله: «وكان للحسن يوم قتل ثمان» إلى هنا، سقط من (ح).

قرى. ﴿وَلَكِنَ رَسُولِ اللهِ ﴾ بالنصب؛ عظفا على ﴿ابا احدِ ﴾، وبالرفع؛ على ولكن من هو رسول الله مَن عرفتُموه، أي: لم يعش له ولدٌ ذَكر. ﴿وَخَاتَمَ ﴾ بفتح التاء: بمعنى الطابَع،

وفيها تزوج رسول الله ﷺ زينب بنت جحش، وهي ابنةٌ عَمَّته، فيكون عمرُ الحسنِ يومئذ سنتَ مْن (١).

قولُه: (و«لكنّ» بالتشديدِ) وهي شاذّة، قال ابن جِنّي: روي عن أبي عمرو: ولكنّ رسولَ الله محمد^(٢)، وعليه قولُ الفرزدق:

فلوكنتَ ضَبّياً عرفْتَ قَرابتي ولكنّ زَنْجِيًّا غليظَ المشافر

أي: ولكن زنْجيًّا لا تعرِفُ قَرابتي، فحَذف الخبرَ لدلالةِ ما قبله عليه، وهو قوله: عرفت، كما أن قوله: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدُ أَبَا آحَدِمِن رِّجَالِكُمُ ﴾ يدل على أنه مخالف لهذا الضرب من الناس (٣). يريد: ما كان محمدٌ أبا أحدٍ من رجالكم، مفهومُه: أنه ليس ممن عرفتموه، كأنه قيل: محمد ممن عرفتموه من الرجال الذين يعيش لهم أولاد ذكور، ولكنّ رسولَ الله ممن عرفتموه أنه لم يعِشْ له ولَدٌ ذَكر.

قولُه: (﴿وَخَاتَمَ ﴾ بفَتْح المتاء) عاصم، والباقون: بكَسْرِها^(٤). قال الزجاج: فمَنْ قرأها: «وخاتِم» فمعناه: آخِر النبيين، ومن قرأه: «خاتَم» بفتح التاء فمعناه: آخِر النبيين لا نبى بعده (٥).

⁽١) «الكامل في التاريخ» (٢: ٦٤).

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، والظاهر أنه حصل للمؤلف رحمه الله تعالى انتقال بصر من سطر إلى آخر، فعبارة ابن جني في «المحتسب»: «ومن ذلك ما رواه عبد الوهاب عن أبي عمرو: «ولكنّ رسولَ الله»، قال أبو الفتح ـ يعني: ابن جني ـ: «رسول الله» منصوب على اسم «لكنّ»، والخبر محذوف، أي: ولكن رسول الله محمد، وعليه قول الفرزدق...».

⁽٣) «المحتسب» (٢: ١٨١).

⁽٤) انظر: «حجة القراءات» (٥٧٨)، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١٩٦).

⁽٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٠).

وبكسرِها: بمعنى الطابِع وفاعلِ الخَتْم، وتقوِّيه قراءة ابن مسعود: (ولكنْ نَبِيًّا خَتَمَ النبيِّن). فإن قلت: كيف كان آخرَ الأنبياء وعيسى ينزلُ في آخرِ الزمان؟ قلت: معنى كونِه آخرَ الأنبياء: أنه لا يُنبَّأ أحدٌ بعده، وعيسى عَن نُبِّئ قَبْله، وحين يَنزِلُ ينزلُ عامِلاً على شريعة محمّد، مصلِّيًا إلى قِبْلته، كأنه بعضُ أُمَّته.

[﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱذْكُرُوا ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا * وَسَيِّحُوهُ بُكُرَهُ وَأَصِيلًا ﴾ ٢١-٤١]

﴿اَذَكُرُواُ اللّه ﴾: أثنُوا عليه بضُروبِ الثَّناء مِنَ التَّقديسِ والتحميد والتهليلِ والتَّكبير وما هو أهلُه، وأكثِروا ذلك ﴿بُكُرُهُ وَأَصِيلًا ﴾ أي: في كافّة الأوقات، قال رسولُ الله على الله على فم كلِّ مسلم»، وروي: ﴿في قلبِ كلِّ مُسلم». وعن قتادة: قولوا: سبحانَ الله والحمدُ لله ولا إله إلاّ الله والله أكبر ولا حولَ ولا قوّة إلا بالله وعن مجاهدٍ: هذه كلماتٌ يقولها الطاهرُ والجُنُب. والفِعْلان - أعني: اذكروا وسبِّحوا - موجَهان إلى البُحْرة والأصيل، كقولك: صُمْ وصلِّ يومَ الجمعة. والتسبيحُ من جُمْلة الذّكر، وإنها المحتصَّه مِن بين أنواعِه المحتصاصَ جبريلَ وميكائيلَ مِن بين المائكة؛ ليبيِّن فَضْلَه على سائرِ الأذكار؛ لأنّ معناه: تنزيهُ ذاتِه عمّا لا يجوزُ عليه من الملائكة؛ ليبيِّن فَضْلَه على سائرِ الأذكار؛ لأنّ معناه: تنزيهُ ذاتِه عمّا لا يجوزُ عليه من

قولُه: (﴿ أَبُكُرُو أُوَآصِيلًا ﴾)، ذُكِرَ الوقتانِ المخصوصان وأريد الدوام، كقوله تعالى: ﴿ وَهُمُ رِزْقُهُمْ فِيهَا أَبُكُرَةً وَعَشِيًا ﴾ [مريم: ٢٦]. قال القاضي: وتخصيصُ الوقتَيْن بالذكر للدلالةِ على فَضْلِهما على سائر الأوقات، لكونهما مشهودين، كإفراد التسبيح بالذكر من جملة الأذكار لأنها العمدة فيها (٢).

قولُه: (بمعنى الطابع)، النهاية: في حديث الدعاء: «اختُمْه بآمين، فإنّ آمين مثلُ طابَع - بالفتح - الخاتم»(١١)، يريد: أنه يختم عليها ويُرفَعُ كما يَفعَل الإنسان بما يعِزُّ عليه.

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٣).

الصِّفاتِ والأفعال، وتبرئتُه مِنَ القَبائح. ومثالُ فضلِه على غيره من الأذكار: فضلُ وصفِ العَبْد بالنَّزاهة من أدناس المعاصي، والطُّهرِ من أرجاس المآثم، على سائر أوصافِه مِن كَثْرةِ الصلاةِ والصيام، والتوفُّر على الطاعاتِ كلِّها، والاشتهالِ على العُلوم، والاشتهارِ بالفضائل، ويجوزُ أن يريدَ بالذِّكرِ وإكثارِه: تكثيرَ الطاعات، والإقبالَ على العبادات؛ فإنَّ كلَّ طاعة وكلَّ خير من جُملةِ الذِّكر، ثم خَصَّ من ذلك التسبيحَ بكرة وأصيلاً، وهي الصلاةُ في جميع أوقاتِها؛ لفضل الصَّلاةِ على غيرها. أو: صلاةُ الفجر والعشاءَيْن؛ لأنّ أداءَها أشقُّ ومراعاتَها أشدُّ.

[﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَكَمٍ كَتُهُ لِيُخْرِمَكُمْ مِّنَ ٱلظُّلُمَكَتِ إِلَى ٱلنُّورِّ وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا *تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ,سَلَمُّ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا ﴾ ٤٣-٤٤]

قولُه: (فَضْلُ وَصْف العبدِ بالنزاهةِ من أدناس المعاصي)، على سائر أوصافه من كثرةِ الصلاة والصيام. وذلك أن العادة استمرت أنه إذا أريد المبالغة في الوصف قيل: فلان معصومٌ نقيُّ الذيلِ طاهرُ الجيب، ومنها قولُه تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا ﴾، وقولُ حسّان في أمِّ المؤمنين عائشة الصديقة رضي الله عنها في رواية الشيخين(١):

حَصَانٌ رَزانٌ ما تُرَنُّ بريبةٍ وتُصْبحُ غَرْثي من لحوم الغوافل

لأن النفسَ إذا كانت زكية طاهرة يتسهَّلُ لها محاسنُ الشِّيَم ولا يتأبّى عليها مكارم الأخلاق.

الحصَانُ ـ بالفتح ـ: المرأةُ العفيفة.

ما تُزَنُّ - بالزاي -: أي: ما تُتَّهَمُ يقال: زَنَّه بكذا وأزنّه: إذا اتّهمه به.

وغَرْثانُ: جَوْعان، وامرأة غَرْثي.

⁽١) أخرجه البخاري (٢٤٨٦)، ومسلم (٢٤٨٨).

لمّا كان مِنْ شأنِ المصلّي أنْ يَنعطِفَ في رُكوعه وسجودِه استُعير لمن يَنعطِفُ على غيره؛ حُنوّاً عليه وتروُّفاً، كعائدِ المريض في انعطافِه عليه، والمرأةِ في حُنُوِّها على ولدِها، ثُمَّ كَثُرَ حتى استُعمِل في الرحمةِ والـتروُّف، ومنه قولهم: صلّى اللهُ عليك، أي: ترجَّمَ عليك وترأَف. فإن قلتَ: قولُه: ﴿ هُوَالَّذِى يُصَلّى عَلَيْكُمُ ﴾ إنْ فسَرتَه بن يترجَّمُ عليكم ويترأَف، فما تصنعُ بقوله: ﴿ وَمَلَدٍ كَتُهُ وَمَا معنى صلاتِهم؟ بن يترجَّمُ عليكم وللهم صلّ على المؤمنين، جُعِلوا لكونِهم مُستجابي الدَّعوة كأنّهم فاعلون الرحمة والرأفة. ونظيرُه قولك: حيّاك اللهُ، أي:أحياكَ وأبقاك، و: حَيَّيتُك، فاعلون الرحمة والرأفة. ونظيرُه قولك: حيّاك اللهُ، أي:أحياكَ وأبقاك، و: حَيَّيتُك،

قولُه: (لما كان من شأنِ المصلِّي أن ينعطفَ في ركوعِه وسجوده)، إشارة إلى ما قال في «البقرة» أن اشتقاق الصلاة من تحريك الصَّلَوَيْن (١٠).

قولُه: (جُعلوا لكونهم مُستجابي الدعوة كأنهم فاعِلونَ الرحمةَ والرأفة)، الانتصاف: هو يفِرُّ من إرادةِ الحقيقة والمجاز معاً، وقد التزمَه هاهنا بجَعْلِ الصلاة رحمةً من الله حقيقة ومن الملائكة مجازاً(٢). وأجابَ صاحبُ «الإنصاف»: يُصَلُّونَ فيه ضميرُ جمع فهو مُنزَّلُ منزلةَ تكرارِ لفظةِ «يُصَلِّي»، فليس هذا من إرادة الحقيقة والمجاز بلفظ واحد، فلا حاجةَ إلى اعتذارِ محمود (٣) ولا جوابِ أحمد (٤) عنه.

قلت: ذهبَ المصنِّفَ إلى القول بالقدرِ المُشتَركِ وعمومِ المجازِ وهو معنى الرأفة والرحمة، وإطلاق هذا المعنى على الصلاتين مجاز. ألا ترى إلى قولِه: «استُعيرَ لمن يتعطَّفُ على غيره»، نعم هذا في حقِّ الملائكة مجاز بمرتبتين، وذلك لا يمنعُ من الإيرادِ، وذهب عن صاحب «الانتصاف» أن النحويين يشبهون: جاءني زيدٌ، وزيدٌ وزيدٌ بقولِم: جاءني الزيدون، في أن العامل واحد.

⁽١) «تفسير الكشاف» (٢: ٩٣).

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٤٦).

⁽٣) يعني الزمخشري.

⁽٤) يعنى ابنُ المُنيّر صاحب «الانتصاف».

أي: دعوتُ لك بأن يُحْبِيك اللهُ؛ لأنك لاتِّكالك على إجابةِ دعوتك كأنَّك تُبقيه على الحقيقة، وكذلك: عَمَّرَك اللهُ، وعمَّرْتُك، وسَقَّاك الله، وسَقَّيتُك، وعليه قولُه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَيْكِ عَنَهُ. يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيَّ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب: ٥٦] أي: ادعُوا اللهَ بأن يصلِّي عليه. والمعنى: هو الذي يترجُّم عليكم ويترأَّف حيثُ يدعُوكم إلى الخير ويأمُركم بإكثارِ الذِّكر والتوفُّرِ على الصلاةِ والطاعة؛ ﴿لِيُخْرِمَكُمْ ﴾ من ظُلماتِ المعصية إلى نُور الطاعة، ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾ دليلٌ على أنّ المرادَ بالصلاة الرحمة. ويُروى: أنه لمّا نَزَلَ قولُه تعالى: ﴿ إِنَّاللَّهَ وَمَلَيَكِ عَلَى أَنْهُ لَوْنَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب: ٥٦] قال أبو بكرٍ رضي الله عنه: ما خصَّك اللهُ يا رسولَ الله بشرفٍ إِلَّا وقد أَشْرَكَنا فيه؛ فأُنزلتْ. ﴿قَعِيَّتُهُمْ ﴾ مِن إضافةِ المَصْدَر إلى المفعُول، أي: يُحيَّون يومَ لقائه بسَلام. فيجوزُ أن يُعظمهم اللهُ بسلامِه عليهم، كما يفعلُ بهم سائرَ أنواع التعظيم، وأن يكون مَثَلاً كاللِّقاء على ما فسَّرنا. وقيل: هو سلامٌ مَلَكِ الموت والملائكةِ معه عليهم، وبِشارتُهم بالجنّة. وقيل: سلامُ الملائكةِ عند الخروج من القبور. وقيل: عند دخولِ الجنّة، كما قال: ﴿وَٱلْمَلَتِهِكُةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلَمٌ عَلَيْكُم ﴾ [الرعد: ٢٣-٢٣]، والأجرُ الكريم: الجنّة.

وقال القاضي: الفعل يتعدَّدُ معنَّى لا لفظاً، والمرادُ بالصلاةِ المُشتَركُ وهو العنايةُ بصلاحِ أمرِكم وظهور شرفكم، مستعار من الصلاة، وقيل: الترحُّمُ والانعطافُ المعنوي مأخوذٌ من الصلاةِ المشتملةِ على الانعطافِ الصوري الذي هو الركوع والسجود(١).

وقلتُ: هذا التأويلُ أقوى لقولِه تعالى: ﴿لِيُخْرِمَكُو مِّنَ ٱلظُّلُمَنَتِ إِلَى ٱلنُّورِ وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾، ولذلك اختاره المصنِّف، ونصَّ عليه بقوله: ﴿﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾ دليلٌ على أن المرادَ بالصلاة الرحمةُ »، والتأويلُ الأول أي: ظهورُ الشرف أنسَبُ لقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَيْهِكَ تَهُ رَبُصَلُونَ عَلَى ٱلنَّيِيّ ﴾ الآية.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٤).

[﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنِّينُ إِنَّا أَرْسَلْنَكَ شَلِهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَدِيرًا * وَدَاعِيًّا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْ نِهِ - وَسِرَاجًا مُنِيرًا * وَدَاعِيًّا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْ نِهِ - وَسِرَاجًا مُنِيرًا ﴾ 20 - 23]

سورة الأحزاب

﴿شَلِهِدًا ﴾ على مَن بُعثتَ إليهم، وعلى تكذيبِهم وتَصديقِهم، أي: مَقبُولاً قولُك عند الله لهم وعليهم، كما يُقبَلُ قولُ الشاهد العَدْلِ في الحُكم. فإن قلتَ: وكيفَ كان شاهداً وقتَ الإرسال، وإنها يكون شاهِداً عند تحمُّلِ الشهادة أو عندَ أدائها؟ قلتُ: هي حالٌ مقدَّرة كمسألة «الكتاب»: مررتُ برَجلِ معه صقرٌ صائداً به غداً، أي: مقدِّراً به الصَّيد غداً. فإن قلتَ: قد فُهِمَ من قوله: إنا أرسَلْناك داعِياً: أنه مأذونٌ له في الدُّعاء، فما فائدةُ قوله: ﴿بِإِذْنِهِۦ﴾؟ قلتُ: لم يُرِدْ به حقيقةَ الإذْن، وإنها جُعِلَ الإذنُ مُستعاراً للتسهيلِ والتيسير؛ لأنَّ الدخولَ في حقِّ المالكِ متعذِّر، فإذا صُودِفَ الإذنُ تسهَّل وتيسّر، فلمّا كان الإذنُ تسهيلاً لِما تعذَّر من ذلك؛ وُضِعَ موضعَه؛ وذلك أنَّ دعاءَ أهلِ الشِّرك والجاهليَّةِ إلى التوحيد والشرائع أمرٌ في غايةِ الصُّعوبة والتعذُّر، فقيل: ﴿بِالْإِذْنِهِۦ﴾ للإيذانِ بأنَّ الأمرَ صعبٌ لا يتأتَّى ولا يُستطاع إلَّا إذا سهَّلَه الله ويسَّره، ومنه قولهم في الشَّحيح: إنه غيرُ مأذونٍ له في الإنفاق، أي: غيرُ مُسهَّل له الإنفاقُ؛ لكونه شاقاً عليه داخلاً في حُكم التعذّر. جلّى به اللهُ ظُلماتِ الشّرك، واهتدى به الضالُّون، كما يُجلَّى ظلامُ الليل بالسِّراجَ المُنير ويُهتدى به. أو: أمدَّ اللهُ بنور نبوَّتِه نورَ البصائر، كما يُمَدُّ بنورِ السِّراج نورُ الأبصار. ووصَفَه بالإنارة؛ لأنَّ من السُّرُج ما لا

قولُه: (جَلّى به الله ظلماتِ الشرك)، اعلم أنّ قوله: «سراجاً مُنيراً» موقعُه موقعُ المُشبَّهِ بِه، والمشبه الكاف في ﴿أَرْسَلْنَكَ ﴾، وهو على وجهين: أحدهما: أن يكون من التشبيهِ المركّبِ العقلي؛ شبهّه سُبحانه وتعالى بالسراجِ المنيرِ في كونه جَلّى به الظّلماءَ وهَدى به الضالين.

وثانيهما: أن يكون من التمثيلي، وهو أن يكون الوجْهُ منتزعًا من عدة أمور متوهمة، ولهذا اعتَبرَ شيئين: أحدُهما: قولُه: أمَدَّ الله بنور نبوتهِ نورَ البصائر، وثانيهما: وصْفُه بالزيادة، ويجوز أن يكون الثاني مُفَرِّقًا فالمشبَّه به يكونُ حِسَيًّا والمشبَّه عَقْليًّا.

يُضيء إذا قَلَ سَليطُه ودقَّت فَتيلَتُه. وفي كلام بعضِهم: ثلاثةٌ تُضني: رَسُولٌ بَطيء، وسِراجٌ لا يُضيء، ومائدةٌ يُنتظُرُ لها مَن يجيء. وسُئل بعضُهم عن المُوحِشَيْن؟ فقال: ظلامٌ ساتِر، وسِراجٌ فاتِر. وقيل: وذا سِراج مُنير. أو: وتالياً سِراجاً مُنيراً. ويجوزُ على هذا التفسيرِ أن يُعْطَفَ على كاف ﴿أَرْسَلْنَكَ ﴾.

قولُه: (ومائدةً يُنْتَظَرُ)، وأنشد في معناه:

رَسْمٌ جرى في الناسِ ليس بحامدِ جوعَ الجماعةِ بانتظارِ الواحد(١)

قولُه: (وقيل: وذا سِراج منير)، قال الزجاج: ﴿وَسِرَاجُامُّنِيرًا ﴾ أي: وكتاباً مبيناً. المعنى: أرسلناك شاهداً وذا سراج منير، أي: وذا كتاب نَيِّر، وإن شِئْتَ كانَ «سراجاً» منصوباً على معنى: وداعياً وتالياً كتاباً بيِّنا(٢). وقال أبو البقاء: والسراجُ اسمٌ للتسريجِ وليس بالمصدر(٣).

قولُه: (ويجوز على هذا التفسير أن يعطف على كافِ ﴿أَرْسَلْنَكَ ﴾)، يعني: تفسيرُ «ذا سراج» أو «وتالياً سِراجاً». قال صاحبُ «التقريب»: إذ يجوزُ أن يكون حالَ الإرسالِ ذا سراج وتالياً له، فيصحّ تقدير «أرسلنا» فيه، وأمّا على الأول وهو أنه سراجٌ انجلَتْ به الظلماتُ فلا يصحُّ تقدير «أرسلنا» معه، إذ لم يكن حالَ الإرسالِ كذا، بل مُقدّراً كونُه كذلك، فحقُّه أن يُعطفَ على الأحوال المقدرة قبله، ويجوزُ أن يكونَ مرادُه أنّ السراجَ المنير إذا أُريدَ به القرآنُ فيُعطفُ على الكاف، أي: أرسَلْناك وقرآناً وإنها صَحَّ بالتبعية وإلا فالقرآنُ لا يكون مرسَلاً. وقلت: عكْسُه «وأنزل معه الكتاب» (٤)، على معنى: أنزلَ معه نبوتَه؛ لأن استنباءَهُ كان مصحوبًا بالقرآن مشفوعًا به، والتحقيق: أنّ هذا العطفَ مِن قبيل:

مُتقلّدًا سيفًا ورُمحا

⁽١) البيت لابن المعتز. انظر: «التمثيل والمحاضرة» ص٢٧٨.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣١).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٨).

⁽٤) لعله يُريد قوله تعالى: ﴿وَأَنزِلَ مَعَهُمُ ٱلْكِئْكِ ﴾ [البقرة: ٢١٣].

[﴿ وَيَشِيرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَضَلَّا كَبِيرًا ﴾ ٤٧]

الفَضْل: ما يتَفضَّلُ به عليهم زيادةً على الثواب، وإذا ذَكَرَ المتفضَّلَ به وكَبَّره فما ظنَّك بالثواب؟ ويجوزُ أن يريدَ بالفضل: الثواب، مِن قولهم للعَطايا: فُضول وفَواضِل، وأن يريدَ أنَّ لهم فضلاً كبيراً على سائرِ الأُمَم، وذلك الفضلُ من جهةِ الله، وأنه آتاهم ما فَضَلُوهم به.

[﴿ وَلَا نُطِعِ ٱلْكَنفِرِينَ وَٱلْمُنَفِقِينَ وَدَعْ أَذَىٰهُمْ وَتَوَكَّلُ عَلَى ٱللَّهِ وَكَفَى بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾ ٤٨]

﴿ وَلَا نُطِعِ ٱلْكَنفِرِينَ ﴾ معناه: الدوامُ والثباتُ على ما كانَ عليه، أو التهييجُ. ﴿أَذَنهُمْ ﴾ يَحتمل إضافتَه إلى الفاعلِ والمفعول، يعني: ودَعْ أن تؤذِيَهم بضَرَدٍ أو قَتْل، وخُذْ بظاهرِهم، وحسابُهم على الله في باطنِهم. أو: ودَعْ ما يُؤذونَك به ولا

فإذا فسِّر سراجًا بـ «ذا سِراجٍ» يعني به القرآن، وكان التقدير: إنا أرسلناك شاهدًا وأنزلنا عليك ذا سراجٍ منير، وإذا فُسِّر بـ «تالياً سِراجاً» كناية عن رسولِ الله على كقوله تعالى: ﴿ رَسُولٌ مِنَ اللهِ يَنْلُوا صُحُفًا مُطَهَّرَةً ﴾ [البيّنة: ٢] كان التقدير: أرسلناك شاهداً وجعلناك تالياً سراجاً منيرًا، ويجوز على هذا أن يكون من باب ﴿ صَ * وَٱلْقُرْءَانِ ﴾ [ص: ١] إن أريدَ بها اسها السورة؛ جَرَّدَ من رسولِ الله على المنعوتِ بتلك الصفاتِ الكاملةِ تالياً سراجاً مُنيراً، كها جَرَّدَ من الرجلِ في قولِه: مررتُ بالرجلِ الكريمِ والنَّسَمَةِ المباركةِ، وعُطِفَتْ عليه وهي هو.

قولُه: (الفَضل ما يتفضَّلُ به عليهم، زيادةً على الثواب)، مَذْهَبُه، وبيانُه مَرَّ مراراً.

قولُه: (وكَبَّرَه فها ظَنُّك بالثوابِ؟)، أي: وصفَ المتفضَّلَ به بالكِبَرِ في قوله: ﴿فَضْلَا كَبِيرًا ﴾.

قولُه: (معناه الدوامُ والثباتُ على ما كان عليه)، أي: من عدمِ إطاعتِه إيّاهم في فَسْخ عَهْدِ وفيها لا يحلّ.

تُجازِهم عليه حتى تُؤْمَر، وعن ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما: هي منسوخةٌ بآية السَّيف. ﴿وَتَوَكَّلُ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ فإنه يَكفِيكَهُم، وكفى به مُفَوَّضاً إليه. ولقائلٍ أن يقول: وَصَفَه اللهُ بخمسةِ أوصاف، وقابَلَ كلاً منها بخطابٍ مُناسِب له: قابَلَ الشاهدَ بقوله:

قولُه: (وصفه الله تعالى بخَمْسةِ أوصاف، وقابل كُلَّا مِنها بخطاب مناسب له) إلى آخره، نَظْمٌ في غايةٍ من الحُسْن لكنَّ في مُقابلةِ المُشِّرِ بالإعراض عن الكافرين: كُلفةً، ولهذا قال القاضي: ﴿ وَيَشِّرِ ﴾ معطوف على محذوف مثل: فراقِبْ أحوالَ أمتك، لأن ما بعده قوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَكَ ﴾ إلى آخره كالتفصيل له، وقابلَ المُبشِّرَ بالأمرِ بالبشارةِ للمؤمنين، والنذيرَ بالنهي عن مراقبةِ الكفار والمبالاةِ بأذاهم، والداعي إلى الله بتيسيره بالأمرِ بالتوكل عليه، والسراج المنير بالاكتفاء به، فإن مَنْ أنارَهُ الله برهانًا على جميعِ خلقه كان حقيقاً بأن عليه، عن غيره (۱).

وقلت: نظير هذه الآية ما رَوْينا عن البخاريِّ والإمامِ أحمدَ بن حنبل عن عطاء بن يسار قال: لقيتُ عبدَ الله بنَ عمرو قلتُ: أخْبِرني عن صفة رسولِ الله على في التوراة؟ قال: والله إنه لموصوفٌ في التوراة ببَعْض صفتهِ في القرآن: يا أيها النبي، إنا أرسَلْناك شاهداً ومُبشَّراً ونذيراً وحِرْزاً للمؤمنين، أنتَ عَبْدي ورسولي سمَّيتُك المتوكِّل، ليس بفَظِّ ولا غليظٍ ولا صَخّابٍ في الأسواقِ ولا تدفعُ السيئة بالسيئة ولكن تَعْفو وتصفَحُ، ولن يَقْبضَه الله حتى يُقيم به اللِلةَ العَوْجاء ويفتحَ به أعُيناً عُمْياً وآذاناً صُمَّاً وقُلُوباً غُلْفا(٢).

وقد روى الدارميُّ نحْوَه عن عبدِ الله بن سَلام (٣).

فقولُه: «حِرْزاً للمؤمنين» مُقابلٌ لقوله تعالى: ﴿ وَدَاعِيًّا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِ هِ أَي: بتيسيرِه وتسهيله، وتسهيله، فإنّ دَعْوَتَه صلوات الله عليه إنها حصلت فائدتُها فيمن وفّقه الله بتيسيره وتسهيله، فلذلك أمِنوا من مكارهِ الدنيا وشدائد الآخرة، فكان صلوات الله عليه بهذا الاعتبار حِرْزاً لهم.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٤).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢١٢٥)، وأحمد (٦٦٢٢).

⁽٣) أخرجه الدارمي (٦).

﴿ وَيَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأحزاب: ٤٧]؛ لأنه يكونُ شاهداً على أمَّته وهم يكونونَ شهداءَ على سائرِ الأُمم، وهو الفضلُ الكبير؛ والمُبشِّرَ بالإعْراض عنِ الكافرينَ والمنافقين؛ لأنّه إذا أعرضَ عنهم أقبل جميعَ إقبالِه على المؤمنين، وهو مناسِبٌ للبشارة؛ والنَّذيرَ يَدَعُ أذاهم؛ لأنه إذا تَرَكَ أذاهم في الحاضر - والأذى لا بدّ له من عقابِ عاجل أو آجل - كانوا مُنذَرين به في المستقبل؛ والداعيَ إلى الله بتيسيره بقوله: ﴿ وَتُوَكَلُّ عَلَى ٱللهِ ﴾؛ لأنّ مَن توكّل على الله يسّر عليه كلَّ عَسير؛ والسِّراجَ المنير بالاكتفاء به وكيلاً؛ لأنّ مَن أنارَه الله بُرهاناً على جميع خَلْقه، كان جَديراً بأنْ يُكتفَى به عن جميع خَلْقه.

[﴿يَتَأَيُّمُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّرَ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبِّلِ أَن تَمَسُّوهُ ﴿ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِذَةٍ تَعْنَدُ وَنَهَا فَمَيِّعُوهُنَّ وَمَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ ٤٩]

وقولُه: «سمَّيْتُك المتوكِّلَ» إلى آخرِ الحديث مُقابِلٌ لقولِه: «سِراجاً مُنيراً».

فعُلَمَ أَنَّ قُولُه: ﴿ وَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِأَللّهِ وَكِيلًا ﴾ مناسبٌ لقولِه: ﴿ وَسِرَاجًا مُنيرًا ﴾ ، فإنّ السرائج مضيءٌ في نَفْسِه ومُنَوِّرٌ لغيرِه، فكُونُه متوكّلاً على الله يكون كَمالاً في نفسِه، فهو مناسب لقولِه: «أنت عَبدي ورسولي سمَّيتُك المتوكلَ » إلى قولِه: «يعفو ويَصْفح»، وكونُه منيراً بفَيْضِ الله عليه يكونُ كمالاً لغيرِه، وهو مناسبٌ لقوله: «حتى يُقيم به المِللة العَوْجاءَ ويفتح به أعيناً عُمياً وآذانا صُمَّا». هذا معنى قول المصنف: «أنارَه الله بُرهاناً على جَمِيع خلقِه، كان جديراً بأن يُكْتَفَى به عن جميع الخلق»، والله أعلم.

ويمكن أن تُنزَّل المراتب على لسان أهل العرفان؛ فقولُه: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَكَ شَنهِ دَاوَمُبَشِّراً وَنَدِيراً ﴾ هو مقامُ الشريعةِ ودعوةِ الناسِ إلى الإيهانِ وتَرْكِ الكفر ونتيجةُ بِشارةِ مَنْ آمن وإنذارِ مَنْ أعرض، وقولُه: ﴿ وَدَاعِيًا إِلَى اللّهِ بِإِذْنِهِ ﴾ مقامُ الطريقةِ ونتيجةُ الإعراضِ عمّا سوى الله، والأخذِ في السيرِ والسلوكِ والالتجاءِ إلى حَرم لُطْفِه والتوكلِ عليه وقولُه: ﴿ وَسِرَاجاً مُنِيراً ﴾ هو مقامُ الحقيقة ونتيجتُه فَناءُ السالكِ وقيامُه بقَيُّوميتِه، وكفى بالله وكيلاً، واللهُ أعلَمُ بمراده من كلامه.

النّكاح: الوَطْء، وتسميةُ العَقْدِ نِكاحاً؛ لملابسَتِه له، مِن حيثُ إنه طريقٌ إليه. ونظيرُه تسميتُهم الخمرَ إثماً؛ لأنها سببٌ في اقتراف الإثم، ونحوُه في عِلْمِ البيان قولُ الراجز:

أَسْنِمةُ الآبالِ في سَحابِهِ

سمَّى الماءَ بأسنمةِ الآبال؛ لأنه سببُ سِمَن المال وارتفاعِ أَسنِمَته. ولم يَرد لفظُ النِّكاح في كتابِ الله إلّا في معنى العَقْد؛ لأنَّه في معنى الوَطْءِ من بابِ التصريح به. ومِن آداب القرآن: الكِنايةُ عنه بلفظِ الملامسة والمهاسَّة والقُرْبان والتغشِّي والإثيان.

قولُه: (تسميتُهم الخَمْرَ إثباً)، قال:

شربتُ الإثمَ حتى ضَلَّ عقلي كذاك الإثمُ يذهَبُ بالعقول قولُه: (أَسْنِمةُ الآبالِ في سَحابه)، بعده:

أقبلَ في المُسْتَنِّ مِن رَبابه

استنّ الفرسَ: قَمَصَ. وفي المَثل: استَنَّتِ الفِصالُ حتى القرعى (١).

قولُه: (ومِن آدابِ القرآنِ الكنايةُ عنه ـ أي: الوَط - بلفظ الملامَسةِ) ونحوه احترازاً عن الاستهجان. فإن قيل: هذا لا يناسبُ قولَه: «ولم يَرِدْ لفظُ النكاحِ في كتابِ الله إلا بلفظِ العَقْدِ»، لأنّ الكنايَة أن يعدِل من اللفظِ الموضوعِ لمعنى إلى ما يَسْتلزمُه، ورعايةُ الأدبِ العدولُ عن لفظِ فيه بَشاعةٌ إلى ما ليسَ كذلك، كَالملامسةِ والمُهاسة والقُربان والغِشيانِ، لا عن لفظٍ ليس فيه بَشاعةٌ كالعقدِ إلى ما فيه بشاعةٌ كالوط عن والجوابُ: أنّ استعمالَ النكاحِ في معنى العقد ليس من الكناية في شيء، بل إنه من الحقيقةِ الشرعية منسيًّا فيه المعنى اللغوي، ولا يكادُ يُفْهَمُ منه معنى الوط ع إلّا بقرينة، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿مِن فَبْلِ أَن تَمَسُّوهُ ﴾ كيف قرنَه به حين أرادَ به ذلك المعنى؟ فعلى هذا قولُه: «لأنه في معنى الوط ع» تعليلٌ لكونها كيف قرنَه به حين أرادَ به ذلك المعنى؟ فعلى هذا قولُه: «لأنه في معنى الوط ع» تعليلٌ لكونها

⁽١) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ٣٣٣).

فإن قلت: لم خَصَّ المؤمناتِ، والحُّكمُ الذي نَطقتْ به الآية تستوي فيه المؤمناتُ والكتابيّات؟ قلت: في اختصاصهنَّ تنبيهٌ على أنَّ أصلَ أمرِ المؤمنِ والأولى به أن يتخيَّر لنُطْفته، وأن لا ينكحَ إلّا مؤمنةً عَفيفة، ويَتنزَّهَ عن مُزاوجَةِ الفَواسق، فما بالُ الكَوافر! ويَستنكِفَ أن يَدخُل تحتَ لِحافٍ واحدٍ عدوَّةُ الله ووليَّه، فالتي في سُورةِ المائدة: تعليمُ ما هو جائزٌ غير محرَّم، مِن نكاحِ المُحصَنات مِنَ الذين أُوتوا الكتاب، وهذه فيها تعليمُ ما هو الأولى بالمؤمنِ من نكاحِ المؤمنات. فإن قلتَ: ما فائدةُ «ثُمَّ» في قوله: ﴿ثُمَّ مَا هُو اللَّولَى بالمؤمنِ من نكاحِ المؤمنات. فإن قلتَ: ما فائدةُ «ثُمَّ» في قوله: ﴿ثُمَّ مِن أَنْ يتوهَمَ تفاوُتَ الحُكم بين أنْ

منقولةً شرعيةً لا أنه كِنايةٌ فصَحَّ قولُه: و «مِن آدابِ القرآنِ الكنايةُ عنه بالملامسةِ» يعني: لا يرادُ به الكناية، بل الاصطلاح؛ لأن من آدابِ القرآنِ عكسه.

قولُه: (وهذه فيها تعليم ما هو الأولى)، وبيان الاختصاص أن ما في «المائدة» وردَت في بيانِ تحريمٍ ما يجب تحريمُه وتحليلِ ما هو مباحٌ من الأطعمة والأنكحة كها قال: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِنْبَ حِلُّ لَكُمْ مَلْكُمْ حِلُّ هَمْ مَّ وَٱلْمُحْصَنَتُ مِن ٱلمُؤْمِنَةِ وَٱلْمُحَصَنَتُ مِنَ ٱلمُؤْمِنَةِ وَٱلْمُحَصَنَتُ مِنَ ٱلمُؤْمِنَةِ وَالْمُحَمَّنَةُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِنْبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَا مَا تَنْتَمُوهُنَ أُجُورَهُنَ ﴾ [المائدة: ٥] ففيها تعلَّمُ ما هو جائزٌ غيرُ مُحرَّم. وأما اختصاص هذه الآية بها ذكر فهو أنها عقيب قوله: ﴿وَلَا تُطِع ٱلْكَفِرِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ ﴾، فجُعِلَت تخلُّصاً إلى ذكر ما هو الأفضلُ والأولى والأطيبُ والأزكى بحاله ﷺ من النساء وما يتعلَق بهن، فطبقت لذلك مَفْصِلَ البلاغة.

قولُه: (نَهْيُ التوهُّمِ عمَّن عسى أن يتوهَّم)، يعني: لا تفاوتَ في عدم وجوبِ العِدَّة عليها سواءٌ كانت قريبة العهدِ بالنكاحِ أو بعيدتَه منه؛ وذلك أن المرأة إذا تراخى بها المدة في حبالةِ الزوجِ استأنس كل واحد بصاحبه وربها توقّع الرجلُ من توهُّم عُلْقَةِ الزوجية وقد تَقَّر عندَه أنّ العِدَّة حقُّ واجبٌ للنساءِ على الرجالِ فجيء بـ «ثُمَّ» لإزالةِ هذا التوهم وبيانِ أنّ العُلْقة إنها تتمُّ بالدخول. قال القاضي: فائدة «ثمّ» إزاحةُ ما عسى يتوهَّمُ متوهممٌ أن تراخي الطلاق ريثها تمكن الإصابةُ كها يؤثّر في النسب يؤثّر في العدة (١٠).

 ⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٥).

يُطلِّقَها وهي قريبةُ العَهْد من النِّكاح، وبينَ أن يَبعُدَ عَهْدُها بالنكاح ويَتراخى بها المُدَّةُ في حِبالةِ الزَّوجِ ثم يُطلِّقُها. فإن قلتَ: إذا خَلا بها خلوةً يُمكنه معها المِسَاس، هل يقومُ ذلك مقامَ المِساس؟ قلتُ: نعم، عند أبي حَنيفةَ وأصحابِه حُكْمُ الخَلوة الصحيحةِ حُكْمُ المِساس، وقولُه: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْنَدُونَهَا ﴾ دليلُ على أنَّ العِدَّةَ حَقُّ حُكْمُ المِساس، وقولُه: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْنَدُونَهَا ﴾ دليلُ على أنَّ العِدَّة حَقُّ واجب على النساءِ للرِّجال. ﴿تَعْنَدُونَهَا ﴾: تَستوفُون عَدَدَها، من قولك: عَدَدتُ واجب على النساءِ للرِّجال. ﴿تَعْنَدُونَهَا ﴾: تَستوفُون عَدَدَها، من قولك: عَدَدتُ الدراهمَ فاعتدَّها، كقولك: كِلْتُه فاكْتالَه، وزِنْتُه فاتَزَنَه. وقُرئ: (تَعْتَدُونَها) مخفّفاً؛ أي: تعتدونَ فيها، كقوله:

وَيَوْمِ شَهِدْنَاهُ

والمرادُ بالاعتدادِ ما في قولِه تعالى: ﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّنُعْنَدُوا ﴾ [البقرة: ٢٣١].

قولُه: (في حِبالة الزوج)، الجوهري: الحِبالة: التي يُصادَ بها.

قولُه: (نعم عند أبي حنيفة وأصحابه)، قال القاضي: ظاهرُ الآية يقتضي عدمَ وجوبِ العِدّةِ بمُجرَّدِ الحَلْوة (١).

قولُه: (﴿ نَعْنَدُّونَهَا ﴾: تستوفون عَدَها)أي: تعدُّونها عليهنَّ، قال أبو البقاء: ﴿ تَعْنَدُُونَهَا ﴾ تفتعلونها من العدد، أي: تعدّونها عليهِنّ، وموضعُه جَرُّ على اللفظ أوْ رَفْعٌ على الموضع (٢).

قولُه: (وقُرِئ: «تَعْتَدُونَها» مخفّفاً)، وهو من الاعتداء، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّنَعْنَدُواْ ﴾ [البقرة: ٢٣١] أي: لتظلموا.

قولُه: (ويوم شَهِدناه)، تمامه:

..... شهيلاً وعامِراً قليل سوى الطعنِ الدِّراكِ نوافلُه (٣)

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٥).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٨).

⁽٣) سبق تخريجه.

فإن قلتَ: ما هذا التمتيعُ؟ أواجِبٌ أو مَنْدوبٌ إليه؟ قلتُ: إنْ كانت غيرَ مَفْرُوضٍ لها؟ كانت المتعةُ واجبةٌ، ولا تَجِبُ المتعةُ عند أبي حَنِيفةَ إلّا لها وحدَها دون سائرِ المطلَّقات، وإنْ كانت مفروضاً لها؛ فالمتعةُ مختلفٌ فيها: فبعضٌ على النَّدبِ والاستحباب، ومنهم أبو حَنيفة، وبعضٌ على الوجوب. ﴿سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ مِن غير ضرارٍ ولا منعِ واجِب.

قولُه: (إن كانت غير مفروض لها كانت المتعة واجبة)، قال القاضي: ﴿فَمَيَّعُوهُنَّ ﴾ إن لم يكُن مفروضًا لها، فإن الواجبَ المفروضَ لها نصفُ المفروضِ دونَ المتعةِ، ويجوز أن يُؤوَّلَ التمتيعُ بها يعمّهما أو الأمر بالمشتركِ بين الوجوبِ والندبِ، فإنّ المتعة سنةٌ للمفروضِ لها(١). سبقَ تقريره في البقرة.

قولُه: (﴿مَرَاحَاجَمِيلًا ﴾ من غير ضِرار)، السَّراح: اسمُ التسريح، وليسَ بمصدر. الراغب: السَّرْحُ: شجَرٌ له ثمَر، الواحدة سرحة وسَرَّحْتُ الإبلَ: أن تُرْعِيَه السرح ثم جُعِلَ لكل إرسالِ في الرعي قال تعالى ﴿ وَلَكُمْ فِيهَاجَمَالُ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ شَرَحُونَ ﴾ [النحل: ٦]، والتسريح في الطلاق مستعارٌ من تسريح الإبلِ، كالطلاق في كونه مُستعاراً من إطلاق الإبل، واعتبر في السرح المُضيُّ، فقيل: ناقةٌ سُرُحٌ: تسرَحُ في سيرِها، ومضى سَرْحاً جميلاً، والمُنسرِحُ: ضَرْبٌ من الشعر، استعيرَ لفظة من ذلك (٢).

وقلت: وأما بَيانُ رَبُط هذه الآية بأنها كالتمهيدِ للشروع في نوع آخرَ من كرامة النبي وفضائله وهو استثار الله له الأفضل والأولى واستخارتُه الأطيبَ والأزكى في قوله: ﴿ اللَّيْتَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَيْكَ وَبِنَاتِ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ عَلَيْكِ وَبَنَاتِ عَلَيْكِ وَبَنَاتِ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ عَلَيْكِ وَبَنَاتِ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَلَيْكِ وَالْكَاتِ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَلَيْكِ وَبَيْكَ وَبَنَاتِ عَلَيْكِ وَلِهِ اللهِ وَاللَّهِ وَالْمَالِ وَاللَّهِ اللهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهِ وَاللَّهُ وَلَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالُ وَاللهُ أَعلَم بحقيقة الحال.

 [«]أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٥).

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٤٠٦.

[﴿ يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا آَحَلَنَا لَكَ أَزْوَجَكَ الَّتِيَ ءَاتَيْتَ أُجُورَهُ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَبِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّيْكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَلَائِكَ الَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْلَةً مُوْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِي إِنْ أَرَادَ النِّيُ أَن يَسْتَنَكِحَهَا خَالِصَكَةً لَكَ مِن مُعَكَ وَأَمْلَةً مُّوْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِي إِنْ أَرَادَ النِّيُ أَن يَسْتَنَكِحَهَا خَالِصَكَةً لَكَ مِن دُونِ المُوْمِنِينُ قَدْ عَلِمْنَ مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي آزُونِجِهِمْ وَمَا مَلَكَتَ أَيْمَنُهُمْ وَفِي الْمُؤْمِنِينُ قَدْ عَلِمْنَ مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي آزُونِجِهِمْ وَمَا مَلَكَتَ أَيْمَنُهُمْ لِكَ لَكُ مِن الْمُؤْمِنِينُ قَدْ عَلِمْنَ مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي آزُونِجِهِمْ وَمَا مَلَكَتَ أَيْمَنُهُمْ لِكَنْ لَكُونَ عَلَيْكُ حَرَبُ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَبِيسَمًا ﴿ * • ٥]

وَأَجُورَهُوكَ ﴾: مُهورهن الأن المَهْر أجرٌ على البُضْع. وإيتاؤها: إمّا إعطاؤها عاجلاً، وإمّا فَرْضُها وتسميتُها في العَقْد. فإن قلت: لم قال: ﴿ الَّذِي عَامَيْتُ أَجُورَهُوكَ ﴾، و: ﴿ اللَّذِي هَاجَرْنَ مَعَك ﴾ ؟ وما فائدةُ هذه التَّخصِيصات ؟ وما فائدةُ هذه التَّخصِيصات ؟ قلتُ: قد اختارَ اللهُ لرسوله الأفضلَ الأولى، واستَحبّه بالأطيبِ الأزكى، كما اختصَّه بغيرِها مِن الحَصائص، وآثَرَه بها سِواها من الإثر؛ وذلك أنَّ تسميةَ المَهْر في العَقْد أولى وأفضلُ مِن تَرْكِ التسمية، وإنْ وَقَعَ العقدُ جائزاً ؛ وله أن يُهاسَّها، وعليه مَهْرُ المِثْلُ ويؤ دَخَلَ بها، والمتعةُ إنْ لم يَدخلُ بها. وسَوْقُ المَهْر إليها عاجلاً أفضلُ مِن أنْ يسمِّيه ويؤجِّله، وكان التعجيلُ دَيْدَنَ السَّلَف وسُنتَهم، وما لا يُعرَفُ بينهم غيرُه. وكذلك ويؤجِّله، وكان التعجيلُ دَيْدَنَ السَّلَف وسُنتَهم، وما لا يُعرَفُ بينهم غيرُه. وكذلك الجاريةُ إذا كانت سبيَّةَ مالِكها، وخطبَةَ سَيْفِه ورُعْه، وممّا غينَمه اللهُ من دار الحَرْب أجلُو وأطيَبُ ممّا يُشترى مِن شِقَ الجَلَب. والسَّبْيُ على ضربَيْن: سَبْيُ طِيبة، وسَبْيُ الطِّيبة، وسَبْيُ الطَّيبة على ضربَيْن: سَبْيُ على مَن مِن أهلِ الحَرْب، وأمّا مَن كان له عهدٌ فالمسبيُّ منهم غيرُه، فهم خيرُه، فسبيُ الطِّيبة عما أسلي مِن أهلِ الحَرْب، وأمّا مَن كان له عهدٌ فالمسبيُّ منهم غيرُه، فهم

قولُه: (من الإِثْر)، أي: من الخُلاصةِ والنُّقاوة. الجوهري: الإثرُ بالكَسـْر: خُلاصَةُ السَّمْنِ، ويُروى: «من الأُثُر» جَمْعُ أَثْرَة.

قولُه: (وخُطبة سيفهِ ورمحه)، ينظرُ إلى قولِ الفرزدق:

حلالٌ لمنْ يبني بها لم تُطلّقِ(١)

وذاتِ حَليلٍ أنكحَتْها رماحُنا

⁽١) انظر: «الأغاني» (١٠: ٣٠٧)، و«العمدة في محاسن الشعر» (١: ٥٥).

سَبْيُ خِبْنة، ويَدُنُّ عليه قولُه تعالى: ﴿مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ ﴾؛ لأنّ في الله لا يُطلَقُ إلّا على الطيِّب دون الخبيث، كما أنَّ رزْقَ الله يجبُ إطلاقُه على الحلالِ دون الحرام، وكذلك اللاي هاجَرْن مع رسولِ الله على من قرائبِه غير المحارم أفضلُ من غير المهاجِرات معه. وعن أمِّ هانئ بنتِ أبي طالب: خَطَبني رسولُ الله على فاعتذرتُ إليه فعذرَني، ثم أنزلَ اللهُ هذه الآية؛ فلم أُحِلَّ له؛ لأني لم أُهاجِرْ معه؛ كنتُ من الطُّلقاء. وأحلَلنا لك مَن وَقَعَ لها أنْ تَهَبَ لك نفْسَها

قولُه: (وعن أم هانئ)، في «جامع الأصول»(١): هي فاختةُ بنت أبي طالب أختُ علي، خطَبها النبي ﷺ، فقالت: إني امرأة مُصْبِيةٌ، فاعتذرت إليه فعذَرها(٢). وعن الترمذيِّ عن أم هانئ: خطَبني رسول الله ﷺ فاعتذرت إليه فعذرني، ثم أنزل الله تعالى: ﴿إِنَّا آَحَلَلْنَا لَكَ النَّيْ عَالَىٰ وَبِنَاتِ عَبِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّلتِكَ أَنَّونَ عَالَيْ وَبَنَاتِ عَبِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّلتِكَ وَبَنَاتِ عَمَّلتِكَ وَبَنَاتِ عَمَّلتِكَ وَبَنَاتِ عَلَىٰ لَكَ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمَّلتِكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمِّلَةِ وَبَنَاتِ عَمِّلَةِ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمِّلَةٍ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمِّلَةٍ وَبَنَاتِ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمْلَةٍ وَبَنَاتِ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ ﴾ [الأحزاب: ٥١]. قالت: فلم أكن أحل له لأني لم أهاجِر، وكُنت من الطّلقاء (٤).

النهاية: الطلقاءُ: هم الذين خَلّى عنهم يوم فتح مكة وأطلَقهم ولم يسترِقّهم، الواحدُ: طَليقٌ؛ فَعيلٌ بمعنى مَفعول، وهو الأسيرُ إذا أُطلِقَ سَبيلُه.

قولُه: (وأحلَنْنا لك مَن وقع لها أن تهبَ نفسها لك(٥)، إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَاَمْلَةَ مُوْمِنَةً ﴾ عطف على قوله: ﴿أَخْلَلْنَا لَكَ أَزْوَجَكَ ﴾ على تقديرِ الفعل. قال صاحبُ «الكشف»: ما أظنّك أنك إذا أعربْتَ ﴿وَاَمْرَأَهُ مُوْمِنَةً ﴾ إلّا أن تقول: إن انتصابها محمولٌ على

⁽١) سقط لفظ « الأصول» من (ط).

⁽٢) «جامع الأصول» (٢: ١٠٥).

⁽٣) من قوله: «فقالت: إني امرأة» إلى هنا، سقط من (ح).

⁽٤) أخرجه الترمذي (٣٢١٤)، والطبراني في «المعجّم الأوسط» (٤٢٤٢)، و«الكبير» (٢٤: ٥٠٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢٧٥٤).

⁽٥) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «لك نفسها».

.....

ما قَبْلَه من قولِه: ﴿ أَمَلَلْنَا لَكَ أَزُونَ جَكَ ﴾، وهذا مِن سوءِ تأمُّلك (١)، لأنَّ ﴿ إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيّ ﴾ شَرطٌ، والشرطُ لا يصحِّ في الماضي وكذا الجزاء، ألا ترى أن لو قُلْتَ: إن قمتُ غدًا قمتَ أمس، لكنت مخطئاً، وقوله: ﴿ إِنَّا آَمَلَلْنَا لَكَ ﴾ إخبارٌ عن إحلاله في الماضي، فلا يصحُّ ذلك التقدير، بل التقدير: ويُحلُّ لك امرأةً مؤمنةً إن وهبَتْ، ليصحَّ به الجزاء، كما تقول: أقومُ إن قمتَ، وأخرجُ إن خرجْتَ، فافهمه.

وعن أبي علي أنه قال: فإن قلتَ: فإن هذا امتنانٌ منه عزَّ وجلَّ على نَبيِّه بأن أحلَّ له امرأةً وهبَت نفْسَها له فيها مضى، وليس الامتنانُ عليه بامرأة ستفعل ذلك، فإنه يكونُ من باب قوله: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ [المائدة: ١١٦]، أي: صحَّ أني كنتُ قلته، فكذلك ﴿إِن وَهَبَتْ ﴾ أي: إن صح أنها وهبَتْ فإنه تحل لك، فهذا معنى هذا الكلام(٢).

وقال القاضي: «امرأة» نصبٌ بفعلٍ يُفَسِّرُه ما قبْلَه، أو عطفٌ على ما سبق، ولا يدفعُه التقييد بـ «إنْ» التي للاستقبال، فإن المعنيَّ بالإحلال الإعلامُ بالحلِّ، أي: أعلمناك حِلَّ امرأةٍ مؤمنةٍ تَهَبُ لك نفسَها ولا تطلبُ مهْرَها إن اتفق، ولذلك نكرها (٣).

وقال أبو البقاء: قيل في ناصب «وامرأةً» وجهان: أحدُهما: ﴿ أَمَلَنْنَا ﴾ في أول الآية، وقد ردّ هذا قوم وقالوا: ﴿ أَمَلَلْنَا ﴾ ماض، و﴿ إِن وَهَبَتْ ﴾ وهو صفةُ المرأة مستقبل ف ﴿ أَمَلَلْنَا ﴾ في موضع جوابه، وجوابُ الشرطِ لا يكونُ ماضياً في المعنى، وهذا ليس بصحيح؛ لأن معنى الإحلال هاهنا الإعلامُ بالحِلِّ إذا وقع الفعلُ على ذلك، كما تقول: أبحتُ لك أن تكلِّمَ فلاناً إن سَلَّمَ عليك (٤). وقلت: فائدةُ العدولِ المبالغةُ في الامتنان.

⁽١) من قوله: «على تقدير الفعل. قال صاحب» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

⁽٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٨٥ – ١٠٨٥).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٥).

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٨).

ولا تطلُبَ مَهْراً مِنَ النساءِ المؤمنات إنِ اتفقَ ذلك؛ ولذلك نكَّرَها. واختُلِفَ في اتفاق ذلك: فعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: لم يكن عند رسولِ الله على أحدٌ منهن بالحِبة. وقيل: الموهوباتُ أربع: مَيْمونةُ بنت الحارث، وزينبُ بنت خُزيْمة أمُّ المساكينِ الأنصاريّة، وأمُّ شريكِ بنتُ جابر، وخولةُ بنت حَكيم، رضي اللهُ عنهنّ. قُرئ: ﴿إِن وَهَبَتُ ﴾ على الشرط. وقرأ الحسنُ رضي الله عنه: (أنْ) بالفتح، على التعليل بتقديرِ حذف اللام. ويجوزُ أن يكون مَصْدراً محذوفاً معه الزَّمان، كقولك: أجلسُ ما دامَ زيدٌ جالساً، بمعنى: وَقْتَ دوامِه جالساً، ووقتَ هِبَتها نفْسَها. وقرأ ابنُ مسعود بغير إن». فإن قلت: ما معنى الشَّرطِ الثاني مع الأوّل؟ قلتُ: هو تقييدٌ له، شَرَطَ في الإحلال هِبَتَها نفْسَها، وفي الهبة إرادةَ استِنْكاح رسولِ الله على كأنه قال: أحلَلْناها الإحلال هِبَتَها نفْسَها، وفي الهبة إرادةَ استِنْكاح رسولِ الله عَيْلِيّ، كأنه قال: أحلَلْناها

قولُه: (ميمونة بنت الحارث)، في «الجامع»: توفي عنها أبو رُهم، فتزوجها رسول الله ﷺ في ذي القعدة سنة سبع في عمرة القَضِيَّة بسرف، على عشرة أميال من مكة (١).

قولُه: (وزينب بنت خُزيمة)، في «الجامع»: وزينب بنت خزيمة بنت الحارث العامرية، كانت تسمى في الجاهلية أمَّ المساكين لإطعامِها إياهم، كانت تحتَ عبدِ الله بن جحش، فقُتل عنها يومَ أحدٍ، فتزوَّجها عَلَيْ سنة ثلاث (٢).

قولُه: (وأم شريك بنت جابر)، في «الجامع»: قيل: أم شريك غزيّةُ بنت جابر طلقها النبي عَلَيْهُ قبل أن يدخلَ بها، وهي التي وهَبتْ نفْسَها للنبي عَلَيْهُ (٣).

قولُه: (وخولة بنت حكيم)، في «الجامع»: هي التي وهبّت نفْسَها للنبي عَلَيْهُ، فأرجأها، فتزوّجها عثمان بن مظعون(٤).

قولُه: (وقرئ: ﴿إِن وَهَبَتْ ﴾ على الشرط)، وهي المشهورة.

⁽١) «جامع الأصول» (١٢: ١٠١).

⁽٢) المصدر السابق (١٢: ٩٨).

⁽٣) المصدر السابق (١٠٤: ١٠٤).

⁽٤) المصدر السابق (١٠٦:١٢).

لكَ إِنْ وهبتْ لك نفْسَها وأنتَ تريدُ أَن تَستنكِحَها؛ لأَنَّ إِرادتَه هي قبُولُ الْهِبَة وما به تَتمُّ. فإن قلتَ: لم عدلَ عن الخطاب إلى الغَيْبة في قوله تعالى: ﴿ فَفَسَهَا لِلنّبِيّ إِنْ أَرَادَ النّبِيّ ﴾ ثم رجعَ إلى الخطاب؟ قلتُ: للإيذانِ بأنه ممّا خُصَّ به وأُوثِر، ومجيئُه على لفظ النبيّ؛ للدلالة على أنَّ الاختِصاصَ تكرمَةٌ له لأَجْلِ النبوّة، وتكريرُه تفخيمٌ له وتقريرٌ لاستحقاقه الكرامة لنبوّتِه. واستنكاحُها: طلّبُ نِكاحِها والرغبةُ فيه، وقد استشهد به أبو حنيفة على جواز عَقْدِ النكاح بلفظِ الهِبة؛ لأنّ رسولَ الله عَلَي وأمّته سواءٌ في الأحكام إلّا فيها خصّه الدليل، وقال الشافعيُّ: لا يصحُّ، وقد خُصَّ رسولُ الله عَلَي بمعنى الهِبة ولفظِها جميعاً؛ لأنّ اللفظ تابعٌ للمعنى، والمدَّعي للاشتراكِ في اللفظ يحتاجُ بمعنى الهِبة ولفظِها جميعاً؛ لأنّ اللفظ تابعٌ للمعنى، والمدَّعي للاشتراكِ في اللفظ يحتاجُ

قولُه: (وتكريره تفخيمٌ له [وتقريرٌ] لاستحقاقِه الكرامةَ لنبوته)، يعني: دلَّ إقامةُ المُظهرِ موضعَ المُضمرِ في قوله: ﴿إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ على أنَّ المرأةَ إنها وهبَتْ نفسَها له، وجاز له ذلك دون غيره تكرِمَةً لأجل نُبوتِه، ودل تكرير ذلك في قولِه: ﴿إِن أَرَادَ اللهُ عَلَيه أَهلاً لذلك أَن يَسْتَنكِكُمُ اللهُ على أن الله تعالى إنها آثر إرادته في ذلك لكونه صلوات الله عليه أهلاً لذلك لأجلِ نُبوَّتِه، فظهرَ أن طريقَ التعليلين مختلفة، فكها أنّ نبوتَه اقتضت ذلك كذا إرادته، قال الزجاج: وإنها قيل: ﴿للنَّبِيِّ ﴾؛ لأنه لو قيل: إن وهبَتْ نفْسَها لك، كان يجوزُ أن يُتوهَّمَ أن في الكلام دليلاً على أنه يجوز ذلك لغير النبيِّ، كها جاء في ﴿وَبَنَاتِ عَبِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّلَتِكَ ﴾ (١).

قولُه: (وقد خُصَّ رسولُ الله ﷺ بمعنى الهبة ولفظها جميعاً)، قال الإمام: قال الشافعيُّ رضي الله عنه: معنى الآية إباحةُ الوَطْءِ بالهبة، وحصولُ التزوجِ بلفظِها من خواصك (٢). وقال أبو حنيفة رضيَ الله عنه: تلك المرأة صارت زوجةً ومن أمهات [المؤمنين] لا تحلُّ لغيرِك أبدًا، وقال: ويمكن أن يقال: فعلى هذا التخصيصُ بالواهبةِ لا فائدةَ فيه؛ فإن أزواجَه كلّهن خالصاتٌ له (٣).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٣).

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٧٦).

⁽٣) من قوله: «وقال أبو حنيفة رضي الله عنه» إلى هنا، سقط من (ط).

إلى دليل. وقال أَبو الحسنِ الكَرْخيُّ: إنَّ عَقْدَ النكاح بلفظِ الإجارةِ جائز؛ لقوله تعالى: ﴿ النَّتِيّ ءَاتَيْتَ أَجُورَهُنَ ﴾ وقال أبو بكر الرازيُّ: لا يصحّ؛ لأنّ الإجارةَ عَقْدٌ مؤقَّتٌ ، وعقدُ النكاح مؤبَّد؛ فهما متنافيان. ﴿ خَالِصَ لَهُ ﴾ مصدرٌ مؤكِّد، كـ ﴿ وَعَدَاللّهِ ﴾ [النساء: ١٢٢]، [الروم: ٦]، و ﴿ صِبْغَةَ اللّهِ ﴾ [البقرة: ١٣٨]، أي: خَلَصَ لك إحلالُ ما أحلَلنا لك خالصةً ، بمعنى خُلوصاً ، والفاعِلُ والفاعلة في المصادرِ غيرُ عزيزَين، كالخارجِ ،

وقلت: وجه التقرير: أن الله تعالى ذكر في هذه الآية طبقاتِ النساءِ المحلّلاتِ للرسول ﷺ، واختصاصَهنَّ بها لم يوجَدْ في غيرِهن، وهي كونَهنَّ أمهاتِ المؤمنين ولم يذكر في شيء منها لفظاً تنعقد به عُلْقة الزوجية سوى ما ذكر في هذه الواهبة نفسها، فإنه تعالى ما اكتفى بكونها صائرةً من أمهات المؤمنين بسبب إحلالِ الله إياها كالبواقي بل صَرَّح بلفظِ الهبة، ولو لم يكن له مَدخلٌ في الاختصاصِ لم يكن لذكرهِ فائدة، ولقائل أن يقول: فَرْقٌ بين هذه الصورةِ وبين غيرِها فإنه لو لم يذكر لفظ الهبة لم يحصُل المقصود، بخلافِ غيرها فلذلك ذكره لا أن له مدخلًا في الاختصاص.

قولُه: (أي حَلَصَ إحلالُ ما أحلَلنا لك خالصة)، يعني: أن ﴿ خَالِصَةُ ﴾ مصدرٌ مولَّدٌ للضامين الجمل كلها كوْعدَ الله وصِبْغة الله، فلا تختصُّ بقولِه: ﴿ وَاَمَرَأَةٌ مُؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ فَقَسَهَا لِلنَّبِيّ ﴾، كما قال أبو البقاء: ﴿ خَالِصَةَ ﴾ حالٌ من ضمير ﴿ وَهَبَتْ ﴾ أو صفةٌ لمصدرٍ عَدوف (١٠). واستدلّ المصنّف لمذهبه بأن قوله: ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي ٓ أَزُونِ جِهِمْ وَمَا مَلَكَ تَ أَيْمَنَهُمْ ﴾ ورد بعد ذكر الإحلالاتِ التي جمعها معنى الاختصاصِ برسول الله على دون المؤمنين. وقيل: الغرضُ في شرعيتها له خاصة. ومفهومُه مؤكّدٌ برسول الله على كلها لا تختصُّ بواحدة دون واحدة، وهو ما قال: «قد عَلِمْنا ما فيه مصلحةُ الرسول من الاختصاصِ ففعلنا»، فلو عَلَقَ المؤمنينَ ففرَضْناها وعلمنا ما فيه مصلحةُ الرسول من الاختصاصِ ففعلنا»، فلو عَلَقَ المؤلِّدَ عَلِمْنَا عَلَى يكون أَجنبيًّا وذلك لا يَجُوز.

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٩).

ويلزم أيضاً أنها وحدها خالصة لك من دونهم، قال محيي السنة: ﴿قَدْ عَلِمْنَكَامَا فَرَضَّنَا عَلَيْهِمْ ﴾ أي: أو جَبْنا على المؤمنين في أزواجهم من الأحكام، أن لا تزوجوا أكثر من أربع، ولا يتزوجوا إلا بولي وشهودٍ ومَهْرٍ وما ملكت أيهانهم، أي: ما أوجبنا من الأحكام في مِلكِ اليمين لكي لا يكون عليك حرج، وهذا يرجع إلى أول الآية، أي: أحللنا لك أزواجَك، وما ملكت يمينك، والموهوبة؛ لكيلا يكون عليك حرج، أي: ضيق (١).

قولُه: (وفي دُنْياكَ)عَطْفٌ على «دينك»، يعني: أطلقَ الحرجَ ولم يُقيِّد أنه في أيِّ شيء، لذَلالة سَوْقِ الكلامِ عليه، والمراد باختصاص التبرئة ما يدل عليه قوله: ﴿ الَّيْقَ ءَاتَيْتَ أَجُورَهُ كَ ﴾ من أن لا تترك التسمية، ولا تعجيل المهر، وقوله: ﴿ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللّهُ عَلَيْكَ ﴾ من أن لا تكون مُشتراة مجلوبة، وباختصاصِ ما هو أولى، ما يُنْبىءُ عنه قوله: ﴿ النّهِ مَا جُرْنَ مَعَكَ ﴾ فإن المهاجراتِ معه من قرابتِه أفضَلُ من غير المهاجرات.

⁽۱) «معالم التنزيل» (٦: ٣٦٤).

﴿ وَكَاكَ ٱللَّهُ غَفُورًا ﴾ للواقع في الحَرَج إذا تابَ ﴿ رَّحِيكًا ﴾ بالتَّوسِعة على عباده.

رُوي: أَنَّ أُمِّهَاتِ المؤمنين حينَ تغايَرْنَ وابتغَيْن زيادةَ النَّفَقة وغِظْنَ رسولَ الله ﷺ، هَجَرَهن شهراً، ونَزَلَ التَّخيير، فأشْفَقْنَ أَنْ يُطلِّقَهنّ، فقلن: يا رسولَ الله، افرِض لنا مِن نفْسِك ومالِك ما شئتَ.

ورُوي: أن عائشةَ رضي الله عنها قالت: يا رسولَ الله، إني أرى ربَّك يُسارِعُ في هَواك.

[﴿ تُرْجِى مَن تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُعْوِى إِلَيْكَ مَن تَشَاءً ۖ وَمَنِ ٱبْنَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَاجُنَاحَ عَلَيْكَ ذَلِكَ أَدْفَىٰ أَن تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ وَلَا يَحْزَتَ وَيَرْضَدِّكَ بِمَا ءَانَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ كُلُّهُ فَافِي قُلُوبِكُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَلِيمًا ﴾ [0]

قولُه: (﴿وَكَاكَ ٱللَّهُ عَفُورًا ﴾ للواقع في الحرج إذا تاب)، اعلم أن قولَه: ﴿وَكَاكَ ٱللَّهُ عَفُورًا رَخِيكَ اللَّهُ عَفُورًا رَجِيكًا ﴾ واردٌ على سبيل التذييل للآية أجمعِها، ومضمونُها رَفْعُ الحَرجِ عن حضرةِ الرسالةِ في أمور النساء، كذا عن الواحدي (١)، فجيء بالفاصلةِ عامة في نفي الحرج من جميع التكاليف في الدين لِسائرِ المؤمنين، فيدخل فيه أمرُ الرسول ﷺ أوّليّاً فإذن لا مَدْخَل لحديثِ التوبة.

قولُه: (وغِظْنَ رسول الله ﷺ)، الجوهري: الغيظُ: غضَبٌ كامنٌ للعاجز، يقال: غاظه فهو مَغيظ، ولا يقال: أغاظه.

قولُه: (إني أرى ربّك يُسارع في هواك)، روى البُخاريّ ومُسلم وغيرُهما عن عائشة رضي الله عنها. كانت خولةُ بنتُ حكيمٍ من اللاتي وهَبْنَ أَنفُسَهنّ للنبيّ ﷺ، فقالت عائشة: أما تستحي المرأة أن تَهب نفْسَها للرجل، فلما نزلَت: ﴿رُرِّحِي مَن تَشَاّهُ مِنْهُنَ ﴾، قلت: يا رسولَ الله، ما أرى ربّك إلا يُسارِعُ في هواك(٢).

⁽۱) «تفسير الوسيط» (٣: ٤٧٨).

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٧٨٨)، ومسلم (١٤٦٤).

﴿ رُحِي ﴾ بهمز وغير همز: تؤخّر ﴿ وَتُغْوِي ﴾ : تَضُمُّ، يعني: تَتركُ مضاجعة مَن تشاء منهن ، وتُضاجع من تشاء . أو: لا تَقْسم لا يَتهن شئت، وتُفسِمُ لمن شئت. أو: تترُكُ تزوُّج مَن شئت من نساء أُمتك، وتتزوج مَن شئت من نساء أُمتك، وتتزوج مَن شئت من نساء أُمتك، وتنزوج مَن شئت من نساء أُمتك مُن شئت من نساء أُمتك من شئت من سناء من سن

قولُه: (﴿ تُرْجِى ﴾ بَهَمْز وبغيرِ (١) همز)، بالهمْزِ: ابنُ كثير وأبو عَمْروِ وابنُ عامرٍ وأبو بكر، والباقون: بغَيْرِ همز (٢). قال الزجاج: الهَمْزُ أجودُ وأكثرُ، والمعنى واحد. يقال: أرجأت الأمرَ وَأرجيتُه؛ إذا أخرته (٣).

قولُه: (وهذه قسمةٌ جامعة)، قال صاحب «التقريب»: أي: حاضرة؛ لأنه إما أن يُطلق أو يُمسك، فإذا أمسَك ضاجَع أوْ لا، قَسَم أوْ لا، وإذا طَلَق إما أن يَبْتغيها أوْ لا، قال محيي السنة: المراد من قوله تعالى: ﴿وَتُعُونَ إِلَيْكَ مَن تَشَاءُ ﴾ تردُّ إليك مَنْ تشاء بعد العزل، بلا تجديد عقد (٤).

واعلم أنّ الزجاجَ (٥) والواحديَّ (٦) وأبا البقاء (٧) جعلوا ﴿ فَلَا جُنَاحَ ﴾ خبرًا لقوله: ﴿ وَمَنِ ٱللَّهَ مَن عزلتَ فلا جناح عليك، ﴿ وَمَنِ ٱللَّهَ مَن عزلتَ فلا جناح عليك، والواحدي قال: إن أردتَ أن تُؤوي إليك امرأةً ممّن عزلتَهنَّ من القَسْم وتضمَّها إليك

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «وغير» دون الباء.

⁽٢) انظر: «حجة القراءات» ص٥٧٨، و «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢١٤).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٣).

⁽٤) «معالم التنزيل» (٦: ٣٦٥).

⁽٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٣).

⁽٦) «تفسير الوسيط» (٣: ٤٧٨).

⁽٧) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٩).

يُمسِك؛ فإذا أمسَكَ: ضاجَعَ أو تَرَكَ، وقَسَمَ أو لمْ يَقسِم. وإذا طلَّق وعَزَل: فإمّا أنَّ يُحضِّلِيَ المعزولة لا يَبْتغيها، أو يَبْتغيها. ورُوي: أنه أرجأ منهنَّ سَوْدة وجُويرية وصَفيّة وصَفيّة وميمونة وأمَّ حَبيبة، فكان يَقسِمُ لهن ما شاءَ كها شاء، وكانت ممَّن آوى إليه: عائشة وحفصة وأمُّ سَلَمة وزينبُ رضي الله عنهن،أرجأ خمساً وآوى أربعاً.

ورُوي: أنه كان يُسوّي مع ما أُطلِقَ له وخُيِّر فيه إلّا سَوْدة؛ فإنها وَهَبَتْ ليلتَها لعائشة، وقالت: لا تطلّقني حتى أُحشَرَ في زُمْرة نِسائك. ﴿ ذَلِكَ ﴾ التفويضُ إلى مشيئتِك ﴿ أَدْنَكَ ﴾ إلى قُرَّة عُيونِهنّ وقلّة حُزْنهنّ ورِضاهنّ جميعاً؛ لأنه إذا سوّى بينهنَّ في الإيواء والإرْجاء والعَزْل والابتِغاء، وارتَفَعَ التفاضُل، ولم يكنْ لإحداهنّ ممّا تريدُ وممّا لا تريد إلّا مِثْل ما للأُخرى، وعَلمْنَ أنّ هذا التفويضَ من عند الله بوَحْيه؛ اطمأنَتْ نفوسُهن، وذَهَبَ التنافُسُ والتغايُر، وحَصَلَ الرِّضا، وقرّتِ العُيون، وسَلَتِ القُلوب. ﴿ وَلَلّهُ مَن ذلك وفوّضَ إلى مشيئةِ رسولِ الله عَلَيْ، وبعثٌ على تواطئو قلوبِهنّ والتّصافي بينهنّ والتوافق على طَلَبِ مشيئةِ رسولِ الله على وما فيه طِيبُ نفسِه. وقُرئ: (تُقِرَّ أعينَهنّ) بضم التاء ونصبِ رضا رسولِ الله عَلَيْ وما فيه طِيبُ نفسِه. وقُرئ: (تُقِرَّ أعينَهنّ) بضم التاء ونصبِ

فلا سبيلَ عليك بلوم و لا عَتَب، فجعلَ الجملة الشرطية عَطْفاً على قوله: ﴿وَثُوْتِ إِلَيْكَ مَن تَشَاءُ ﴾ ولم يذكر فائدة المعطوف، والمصنفُ اعتبرَها، وذلك أنه فسر: ﴿ رُبِّى مَن تَشَاءُ مِنْهُنَ وَتُوْتِ إِلَيْكَ مَن تَشَاءُ ﴾ أو لا بالوجو والأربعة الماضية، ثم وذلك أنه فسر: ﴿ رُبِّى مَن تَشَاءُ مِنْهُنَ وَتُوْتِ إِلَيْكَ مَن تَشَاءُ ﴾ أو لا بالوجو والأربعة بالمنعانة بني ببناء التقسيم الحاصِر على الوجه الثاني، على طريقة الجمع من الوجو والأربعة باستعانة انضهام قوله: ﴿ وَمَنِ البَّغَي الواقِها، فأو جَب ذلك أن يُضَمَّنَ قولُه: ﴿ رُبِّي مَن تَشَاءُ ﴾ معنى يَشُملُ المعزولة غيرَ المُبتغى إيواؤها أيضاً ليستقيم ذلك التقسيم، فحينئذ «أو» في الوجو والمذكورة للتنويع غيرَ المُبتغى إيواؤها أيضاً ليستقيم ذلك التقسيم، فحينئذ «أو» في الوجوه المذكورة للتنويع لا للترديدِ أو للإباحة، كما في قولهِ تعالى: ﴿ أَوْكَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاةِ ﴾ [البقرة: ١٩]، وقولُه: ﴿ ورُويَ: أنه أرجَأ منهن الى آخره: بيانٌ لبعضِ مَنْ وقع إليه التقسيم.

"الأعين"، و "تُقَرَّ أعينُهُنَ" على البناءِ للمَفْعول. ﴿وَكَانَ اللهُ عَلِيمًا ﴾ بذاتِ الصُّدور، ﴿ حَلِيمًا ﴾ لا يُعاجِلُ بالعقاب، فهو حَقِيقٌ بأنْ يُتقى ويُحْذَر. ﴿ كُلُهُنَ ﴾ تأكيدٌ لنونِ ﴿ وَيَرْضَدَيْنَ ﴾ وقرأ ابنُ مسعود: (ويرضَيْنَ كلُّهنّ بها آتيتَهنّ) على التقديم. وقُرئ: (كُلَّهنّ)، تأكيداً لِـ «هنّ في ﴿ ءَانَيْتَهُنَّ ﴾.

[﴿ لَا يَعِلُ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنْ بَعْدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَجٍ وَلَوْأَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكُ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيبًا﴾ ٥٦]

(لا تَحِلُّ) وقُرئ بالتذكير؛ لأنَّ تأنيثَ الجَمْعِ غيرُ حقيقيٌ، وإذا جازَ بغيرِ فَصْلٍ

قولُه: (وقُرِئ: «كُلَّهن»(١) تأكيداً له هُنَّ» في ﴿ ءَانَيْتَهُنَّ ﴾)، قال ابن جِنِّي: وهي قراءةُ أبي إياس (٢) وهي راجعةٌ إلى معنى قراءةِ العامةِ ﴿ كُلُّهُنَّ ﴾ بضَمَّ اللام، وذلك أنّ رضاهُنَّ كلَّهن بها أوتينَ كُلُّهنَّ على انفرادهِن واجتهاعِهن فالمعنيان إذن واحد إلّا أن للرفع معنى أقوى (٣)، وذلك أنّ فيه إصراحاً من اللفظِ بأن يَرْضَيْن كلّهن. والإصراحُ في القراءةِ الشاذةِ ـ أعني النَّصْبَ ـ إنها هو في إيتائِهن، وإن كان محصولُ الحالِ فيهها واحدًا مع التأويل.

وقلت: في توكيدِ الفاعلِ دون المفعولِ إظهارٌ لكمالِ الرضى منهن وإن لم يكن الإيتاء كاملًا سَويًّا، وفي توكيد المفعول إظهارُ أنّهن مع كمال الإيتاء غيرُ كاملاتٍ في الرضى، والأول أبلغُ في المدح؛ لأن فيه معنى التتميم، وذلك أن المؤكِّدَ رفَع إبهامَ التجوُّزِ عن المؤكد.

قولُه: («لا تحِلُّ»، وقُرئ بالتذكير) أبو عَمْرو: بالتاءِ الفوقانية، والباقون: بالياء (٤). قال الزجاج: مَنْ قرأ بالتاءِ فلأنّ النساء في معنى جميعِ النساء، والنساء يدلُّ على التأنيث فيستغنى عن تأنيثِ «يحلُّ»، ومعنى التاءِ: لا تحِلُّ لك جماعةُ النساء (٥).

⁽١) انظر: ﴿ الجامع لأحكام القرآن ١٤ : ٢١٨).

⁽٢) وهو جؤية بن عائذ كما صرَّح به في «المحتسب» (٢: ١٨٢).

⁽٣) عبارة ابن جني في: «إلا أنّ الرفع أقوى معنّى».

⁽٤) انظر: «حجة القراءات» ص٥٧٩، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٢١).

⁽٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٤).

في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [يوسف: ٣٠]؛ كان مع الفَصْل أَجْوَزَ. ﴿مِنْ بَعْدُ ﴾ من بعدِ التِّسع؛ لأنّ التسع نِصابُ رسولِ الله ﷺ من الأزواج، كما أنَّ الأربع نِصابُ أُمَّتِه منهنّ؛ فلا يَحِلُ له أن يَتجاوَزَ النِّصاب، ﴿وَلاَ أَن تَبَدَّلَ مِنَ ﴾: ولا أن تَستبدِلَ بهؤلاءِ التسع أزواجاً أخر بكلِّهن أو بَعْضِهنّ، أرادَ الله لهن كرامة وجزاءً على ما اختَرْنَ ورَضِين فقصَرَ رسولَ الله عَلَيهنّ، وهُنَّ التّسعُ اللاي مات عنهنّ: عائشةُ بنت أبي بكُر، حَفْصةُ بنت عُمر، أمُّ حَبيبَةَ بنتُ أبي سُفيان، سَوْدةُ بنتُ زَمْعة، أمُّ سَلَمة بنتُ أبي أُميّة، وصَفيّةُ بنت حُبيّ الخَرْنَ المُصطلِقيّة، رضي الله عنهنّ. ﴿مِن اللهِ مَعناه: لا تحدُسُ لِنَّ مَعناه: لا تحدُل لك التَّحريم. وقيل: معناه: لا تحلُّ لك لتأكيدِ النَّفي، وفائدتُه: استغراقُ جِنْسِ الأزواج بالتَّحريم. وقيل: معناه: لا تحلُّ لك

قولُه: (وقيلَ: معناه: لا تجِلّ لك)، معطوفٌ على قولِه: «من بعد التّسْع». والفرقُ أنّ الأولَ فيه حكمان: تحريمُ الزيادةِ على التسع وتحريمُ التبديل، والثاني: فيه حُكمٌ واحدٌ، وهو تحريمُ غيرِ ما نَصَّ عليه من الأجناس الأربعةِ المذكورة في قولِه تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنِّيُّ إِنّا اللّهُ عَرِيمُ غيرِ ما نَصَّ عليه من الأجناس الأربعةِ المذكورة في قولِه تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنّبِيُ إِنّا اللّهُ اللهُ الله

فإن قُلت: ما فائدةُ الاختلافِ بأن جاء بـ «أو» في المعطوفَيْن الأخيرَيْن، أي: في قولِه:

⁽١) «معالم التنزيل» (٦: ٣٦٧).

النساء مِن بعدِ النِّساء اللّاتي نُصَّ إحلاهُن لك مِنَ الأجناسِ الأربعة مِنَ الأعرابيّات والغَرائب، أو مِنَ الكتابيّات، أوْ مِنَ الإماء بالنِّكاح. وقيل في تحريم التبدُّل: هو مِن البَدل الذي كانَ في الجاهليّة؛ كان يقولُ الرَّجُل للرجل: بادِلْني بامرأتِك وأبادِلُك بامرأتِي، فينزِل كلُّ واحدِ منها عن امرأتِه لصاحبه. ويُحكى: أنَّ عُيننةَ بن حِصْن دَخَلَ على النبيّ عَلَيْ وعنده عائشةُ من غير استئذان، فقالَ رسولُ الله عَلَيْ: (يا عُينةُ، أينَ الاستئذان؟)، قال: يا رسولَ الله، ما استأذنتُ على رَجلٍ قطُّ مَّن مضى منذ أدركتُ، ثم قال: من هذه الجميلةُ إلى جَنْبك؟ فقال عَلى: (إنَّ اللهُ قد حرَّم ذلك»، فلمّا خرج قالت أفلا أنزِلُ لك عن أحسن الخَلْق؟ فقال عَلى: (إنَّ اللهُ قد حرَّم ذلك»، فلمّا خرج قالت عائشةُ رضي الله عنها: من هذا يا رسولَ الله؟ قال: (أحمَّقُ مُطاع، وإنه على ما تَريْن لَسَيِّدُ قومه». وعن عائشةَ رضي الله عنها: ما ماتَ رسولُ الله على حتى أُحِلَ له النساء. تعني: أنّ الآيةَ قد نُسِحَت. ولا يَخلو نسخُها: إمّا أن يكون بالسَّنة، وإمّا بقوله تعالى: ولَك اللهُ عَنى ترتيب المُصْحَف. ﴿ وَلَوْ أَعْجَبُك ﴾ في موضع الحال منَ الفاعل، وهو الضمير في ﴿ تَبَدّلَ ﴾، لا مِن وَلَوْ أَعْجَبَك ﴾ في موضع الحال منَ الفاعل، وهو الضمير في ﴿ تَبَدّلَ ﴾، لا مِن الفُعُول الذي هو ﴿ مِنَ أَزَوْجَ ﴾ .

«أو من الكتابياتِ أو من الإماءِ» دون الثاني، والأصل الواو؟ قلتُ: ليؤذنَ بالاختلافِ والجمع بين الأقوال، فالواوُ في «والغرائب» إشارةٌ إلى قولِ أبي صالح: أن لا يتزوَّجَ أعرابيةً ولا غريبةً، و «أو» في «أو من الكتابيات» مشيرةٌ إلى ما رَوى محيي السنة عن مجاهدِ: أنّ معناهُ: لا يحلُّ لك اليهودياتُ والنصرانياتُ، ولا أن تَبدَّلَ بالمسلماتِ غيرَهُنَّ من اليهودِ والنصارى (۱۱)، إلا ما ملكَتْ يمينُك من الكتابياتِ أن تتسَرّى بهنَّ. وأما «أو» في «أو من الإماء» فهو ظاهرٌ، لأنه غيرُ مُسْتَنْكُو من آحادِ المسلمين أن يتزوج أمّة الغير، فكيفَ بمنْصِبِ الرسالة، فلو جِيءَ بالواوِ لم يُعْلَم اختلافُ الأقوالِ، وكذا لو أتى بـ «أو» في الغرائب لم الرسالة، فلو جِيءَ بالواوِ لم يُعْلَم اختلافُ الأقوالِ، وكذا لو أتى بـ «أو» في الغرائب لم يُعلَم أنه قولُ واحد، وأما صاحبُ «التقريب» فقَد أجرى الكلَّ على «أو».

⁽١) «معالم التنزيل» (٦: ٣٦٧).

لأنه مُوغِلٌ في التنكير، وتقديرُه: مَفْروضاً إعجابُك بهنّ. وقيل: هي أسماءُ بنت عُمَيسٍ السَخَنْعميّة امرأةُ جعفرِ بنِ أبي طالب، والمرادُ أنها ممّن أعجَبه حُسْنُهنّ. واستُثنيَ ممّن حُرِّم عليه الإماءُ. ﴿رَقِيبًا﴾: حافظاً مُهيمِناً، وهو تحذيرٌ عن مُجاوزةِ حُدوده وتخطّي حَلاله إلى حرامه.

[﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا نَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّيِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَت لَكُمْ إِلَى طَعَامِ غَيْرَ نَظِرِينَ إِنَكُ وَلَكِنَ إِذَا دُعِيتُمْ فَأَدْخُلُواْ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَأَنتَشِرُواْ وَلَا مُسْتَقِيْسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِى ٱلنَّيِّ فَيَسَتَحِيء مِن ٱلْحَقِّ وَإِذَا سَأَلَتُمُوهُنَّ مَتَعًا ضَنَ يُؤْذِى ٱلنَّيِّ فَيَسَتَحِيء مِن ٱلْحَقِّ وَإِذَا سَأَلَتُمُوهُنَّ مَتَعًا فَسَتَلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ جَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤَدُّواْ فَرَاء عَلِيمًا أَنْ وَيَحَدُوهِ أَنْ وَرَحَهُ وَمِنْ بَعْدِهِ قَلَوبِهِنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ اللّهِ عَظِيمًا ﴾ وشولَ اللّه وَلاّ أَن تَنكِحُوّاْ أَزُورَجَهُ وَمِنْ بَعْدِهِ قَلْدِيهِ أَن ذَلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللّهِ عَظِيمًا ﴾

قولُه: (لأنه مُوغِلٌ في التنكير)، وقُلتُ: جائزٌ أن يكونَ صفةً لـ ﴿أَزُوكِم ﴾، والواوُ لتأكيد لصوقِ الصفةِ بالموصوفِ كما تَقرَّر، فالمعنى: ولا أن تبدَّلَ بهنَّ من أزواجٍ مفروضاً إعجابُك بهنَّ لا تفارقُ الإعجابَ عنهن لحُسْنِهُنَّ. وعند صاحبِ «المِفتاح»(١): يجوزُ أن يكونَ حالًا من ﴿أَزُوكِم ﴾، ومُصحِّحها موصوفِيّةُ ﴿أَزَوكِم ﴾، لأنه على تقديرِ: أزواجٍ من الأزواج، ودخولُ الواوِ لعدَمِ الإلباس بالصفة بناءً على أنه لا يجوزُ توسيطُ الواوِ بين الصفةِ والموصوف. المعنى: ولا أن تبدَّلَ بهنَّ مِن أزواجٍ وإن كُنَّ بالغاتٍ في الحسنِ غايته، وهذا أبلغ.

قولُه: (واستُثنيَ ممّن حُرِّم عليه الإماءُ)، وهُنَّ اللاي أشيرَ إليهنَّ في ﴿مِمَّا أَفَآءَ اللّهُ عَلَيْك ﴾ وكُرِّرَ توكيداً لطول الكلام. وقال أبو البقاء: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُك ﴾ في موضع رَفْع بَدلاً من ﴿النِّسَآءُ ﴾ أو موضع نَصْبٍ على الاستثناءِ، وهو من الجنْسِ، فيكونُ متَّصلاً، ويجوزُ أن يكونَ من غيرِ الجنسِ، فيكونَ مُنقطعاً (٢).

⁽١) لم أهتدِ إليه في «مفتاح العلوم» للسكاكي.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٩).

﴿أَن يُؤْذَكَ ﴾ في معنى الظّرف، تقديرُه: وقت أنْ يُؤذَنَ لكم. و ﴿غَيْرَ نَظِرِينَ ﴾ حالٌ مِن ﴿لاَندَّخُلُوا ﴾ وَقَعَ الاستثناءُ على الوقتِ والحال معاً، كأنه قيل: لا تدخُلوا بيوت النبي ﷺ إلّا وقت الإذْن، ولا تدخُلوها إلّا غيرَ ناظرين، وهؤلاءِ قومٌ كانوا يتحيَّنون طعامَ رسولِ الله، فيدخُلونَ ويقعُدون مُنتظِرينَ لإدراكه. ومعناه: لا تدخُلوا ويا هؤلاءِ المتحيِّنون للطّعام - إلّا أن يؤذَنَ لكم إلى طعامٍ غيرَ ناظرين إناه، وإلّا فلو ليكن لهؤلاءِ خصوصاً، لما جازَ لأحدٍ أن يدخُل بيوت النبيِّ ﷺ إلّا أن يؤذَنَ له إذْناً لم يكن لهؤلاءِ خصوصاً، لما جازَ لأحدٍ أن يدخُل بيوت النبيِّ عَبْلة: أنه قرأ: (غير ناظرين) خاصاً، وهو الإذْنُ إلى الطعام فحسب. وعن ابنِ أبي عَبْلة: أنه قرأ: (غير ناظرين) مجروراً صفةً لـ ﴿ طَعَامٍ ﴾، وليس بالوَجْه؛ لأنه جرى على غير ما هو له، فمن حَقِّ ضمير ما هو له أنْ يَبرُزَ إلى اللفظ، فيقال: غير ناظرينَ إناه أنتم، كقولك: هندٌ زيدٌ ضاربتُه هي.

قولُه: (وقع الاستثناءُ على الوقتِ والحالِ معاً)، يعني: وقع الاستثناء على وقتِ الإذنِ المصحوبِ بقيدِ ﴿ غَيْرَ نَظِرِينَ ﴾، وهما قيدان للفعل، فوجبَ تقديرُ مستثنى منه من أعمَّ هذا المستثنى. أي: لا تدخُلوا في وقتٍ من الأوقاتِ إلا في هذا الوقتِ، لكنَّ النهيَ واردٌ في قوم مخصوصين كانوا يضبطون وقت إدراكِ الطعام فنُهوا عن ذلك، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وإلا فلو لم يكُنْ لهؤلاءِ خُصوصاً لمَا جازَ لأحدٍ أن يدخُلَ إلّا أن يؤذَنَ له إذنا خاصاً، وهو الإذن إلى الطعام فحَسْبُ»، لكنه (١) يجوزُ الدخولُ بالإذْنِ مُطلقاً. قال أبو البَقاء: ﴿ إِلّا أَن يؤذَنَ له وَلَا مَن المجرور في ﴿ لَكُمُ ﴾ في موضع الحال، أي: لا تدخُلوا إلا مأذوناً لكم، وهو على هذا حالٌ من فاعل ﴿ نَدْخُلُوا ﴾ أو حالٌ من المجرور في ﴿ لَكُمُ ﴾ فاعل ﴿ نَدْخُلُوا ﴾ أو حالٌ من المجرور في ﴿ لَكُمُ ﴾ فاعل ﴿ نَدْخُلُوا ﴾ أو حالٌ من المجرور في ﴿ لَكُمُ ﴾ فاعل ﴿ نَدْخُلُوا ﴾ أو حالٌ من المجرور في ﴿ لَكُمُ ﴾ فاعل ﴿ نَدْخُلُوا ﴾ أو حالٌ من المجرور في ﴿ لَكُمْ ﴾ أي فاعل ﴿ نَدْخُلُوا ﴾ أو حالٌ من المجرور في ﴿ لَكُمْ ﴾ أي فاعل أبو المُعامِ فَعَلْمُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

قولُه: (يتحَيَّنون)، أي: يضْبطونَ وقْتَ إدراكِ الطعامِ وحينَه.

قولُه: (كقولك: هِنْدٌ زيدٌ ضارِبتُه هي)، في «المُقْتَبس» عن الطبّاخي: التاءُ علامةٌ لا

⁽١) من هنا إلى آخر الفقرة سقط من (ح) و(ط).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٦٠).

وإِنَى الطعام: إدراكُه، يقال: أنى الطعامُ إِنّى، كقولك: قَلاهُ قِلَى، ومنه قوله: ﴿وَيَبْنَ حَمِيمِ النَّهِ اللهِ إِناهُ. وقيل: ﴿إِنَّنَهُ ﴾: وَقْتَه، أي: غيرَ ناظرينَ وقتَ الطعامِ وساعةَ أكلِه.

وروي:أنَّ رسولَ الله ﷺ أوْلَمَ على زينبَ بتمرٍ وسَوِيقٍ وشاةٍ، وأَمَرَ أنساً أن يدعوَ

فاعل، والفاعلُ «هي»، وإنّها أتى به وإن كانَ في اللفظ ما يدلّ على أن الضرْبَ لهندٍ وهو التاء، لأنه يأتي في مواضعَ مُشْكِلاً، فاحتيجَ إلى هذا المُنفَصِل ليَجْرِيَ المُشْكِلُ وغيرُه على سَنَنِ واحد. قال ابنُ الحاجب: إذا قلتَ: نحنُ الزيدونَ ضارِبون، أو: أنا زيدٌ ضاربٌ، ونحوُهما، يؤدِّي إلى اللَّبسِ، فَعدلوا إلى المنفصل (۱). قال الشيخُ عبدُ القادر (۲): يجبُ الإبرازُ في قولِك: هندُ ضارِبتُه هي، ولو قُلتَ: زيدٌ هِنْدٌ ضارِبتُه، لم يجبْ؛ لأنَّ في الأولِ جَرى الوصْفُ على غير ما هو له. قال مكّي: ﴿غَيْرَ﴾ حالٌ من «كُم» في ﴿لَكُمْ ﴾ والعاملُ ﴿يؤْذَنَ﴾، ولا يجوزُ أن يكونَ وصفاً للطعامِ إذ لو كان وصفاً له لقيل: غيْرَ ناظرينَ أنتُم، لأنَّ اسْمَ الفاعلِ إذا جَرى صفةً أو حالاً أو صِلةً من غَيرِ مَنْ هو له لمَ يَسْتَتِر فيه ضميرُ الفاعلِ بخلافِه في الفعلِ، فلو قيل: إلى طعامٍ لا يَنْتظرونَ إناهُ؛ على الوصْفِ لجاز (۳).

قولُه: (وإنى الطعام: إدراكه)، قال الزجاج: إناهُ: نُضْجُه وبُلوغُه، تقول: أنى يأني إنّى: إذا نَضَج وبَلغ (٤). قال مكّى: ﴿إِنَالُهُ ﴾: ظرفُ زمانٍ مقلوبٌ مِن: آن، التي بمعنى الحين، فقُلِبَتِ النونُ قبلَ الألفِ وغُيِّرت الهمزةُ إلى الكسرةِ، أي: غَيْرَ ناظرينَ آنه، أي: حينَه، ثم قُلِبَتْ وغُيِّرت.

قُولُه: (أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ بِتَمْرٍ)، الحديثُ من روايةِ البخاريِّ ومُسلمٍ والتِّرمذيِّ

⁽۱) «الكافية» بشرح الإستراباذي (۲: ٤٣٦).

⁽٢) كذا في النسخ الخطية، ولعل الصواب: «القاهر»، وهو عبد القاهر الجرجاني، وقد سبق التصريح بهذا الاسم.

⁽٣) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٨٠).

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٤).

بالناس، فترادَفُوا أفواجاً يأكلُ فَوْجٌ فيَخرج، ثم يدخُلُ فوجٌ، إلى أن قال: يا رسولَ الله، دعوتُ حتى ما أجدُ أحداً أدعُوه، فقال: «ارفَعوا طعامَكم»، وتفرَّق الناسُ، وبقيَ ثلاثةُ نَفَرٍ يتحدَّثون، فأطالوا؛ فقامَ رسولُ الله ﷺ؛ ليخرُجوا، فانطلَقَ إلى حُجرةِ عائشةَ رضي الله عنها، فقال: «السلام عليكم أهلَ البيت»، فقالوا: وعليكَ السلامُ يا رسولَ الله، كيف وجدتَ أهْلَك؟ وطافَ بالحُجراتِ فسلَّم عليهنّ، ودعَوْن له؛ يا رسولَ الله، كيف وجدتَ أهْلَك؟ وطافَ بالحُجراتِ فسلَّم عليهنّ، ودعَوْن له؛ ورَجَع، فإذا الثلاثةُ جلوسٌ يتحدَّثون، وكان رسولُ الله ﷺ شديدَ الحياء، فتَولّى، فلمّا رأَوْه متولّياً خَرَجوا، فرَجَع؛ ونزلتْ. ﴿وَلَا مُسْتَغْنِسِينَ لِحَدِيثٍ ﴾: مُهُوا عِن أن يُطِيلوا رأَوْه متولّياً خَرَجوا، فرَجَع؛ ونزلتْ. ﴿وَلَا مُسْتَغْنِسِينَ لِحِديثٍ عَلَى ﴿نَظِرِينَ ﴾. وقيل: الجلوسَ يَستأنِسُ بعضُهم ببعضٍ لأجلِ حديثٍ يُحدِّثُهُ به، أو عن أن يَستأنِسُوا حديثَ أهلِ البيت. واستئناسُه: تسمُّعُه وتوجُسُه. وهو مجرورٌ معطوفٌ على ﴿نَظِرِينَ ﴾. وقيل: هو منصوبٌ على: ولا تدخُلوها مستأنِسين. لا بدَّ في قوله: ﴿وَاللهُ لاَيشَتَحِيء مِنَ ٱلْحَقّ ﴾ يعني: هو منصوبٌ على: ون إخراجِكم، بدليلِ قوله: ﴿وَاللهُ لاَيشَتَحِيء مِنَ ٱلْحَقّ ﴾ يعني: إن يُسْتَحْيا منه.

والنَّسائيِّ عن أنسٍ قال: كنتُ أعلمَ الناسِ بشأنِ الحجابِ حين أُنزِلَ، وكانَ أوّلَ ما أُنزِلَ في مُبتنى رسولِ الله عَلَيْ عروساً فدعا القومَ فأصابوا في مُبتنى رسولِ الله عَلَيْ فأطالوا المُكثَ، فقامَ النبيُّ عَلَيْ الطعامَ ثم خَرجوا، وبقيَ رَهُطٌ منهم عندَ رسولِ الله عَلَيْ فأطالوا المُكثَ، فقامَ النبيُّ عَلَيْ فخرجَ وخرجتُ معه (۱)، الحديثُ على نَحْو ما ذكره المصنَّفُ مع تغيير في رواياتٍ شتّى.

قولُه: (وتوجُّسُه)، الجوهري: التوجُّسُ: التسمُّعُ إلى الصوتِ الخَفيّ.

قولُه: (بدليلِ قوله: ﴿وَاللّهُ لا يَسْتَخِيء مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾)، لأن معناه: لا يتركُ تأديبَكم، والتأديبُ في هذا المقامِ إخراجُهم من البيتِ لأنّ جلوسَهم فيه كان يُؤذي النبيَّ ﷺ، فوجبَ لذلك أن يُقدَّرُ إخراجُهم ليتطابقَ النفيُ والإثبات. وفي وَضْع الحقِّ مقامَ الإخراجِ إيذانٌ بتعظيم جانبِ الرسول ﷺ.

⁽١) أخرجه البخاري (١٦٦٥)، ومسلم (١٤٢٨)، والترمذي (٣٢١٧)، والنسائي (٣٢٥٢).

ولَّا كان الحياءُ ممَّا يمنعُ الحييَّ من بعض الأفعال قيل: ﴿لاَيَسْتَحْيِء مِنَ ٱلْحَقِ ﴾ بمعنى: لا يَمتنعُ منه ولا يَتركُه تَرْكَ الحييِّ منكم. وهذا أدبُ أدَّب الله به الثُّقلاء. وعن عائشةَ رضي الله عنها: حسبُك في الثُّقلاء أنّ الله تعالى لم يحتمِلْهم وقال: ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَٱنتَشِرُوا ﴾. وقُرئ: لا يَسْتَحِي) بياءٍ واحدة. الضميرُ في ﴿سَأَلْتُمُوهُنَ ﴾ لنساءِ النبيِّ ﷺ، ولم يُذكرُن؛ لأنّ الحالَ ناطقةٌ بذِكْرِهن، ﴿مَتَعًا ﴾ حاجة ﴿فَسَالُوهُنَ ﴾ المتاع.

قيل: إنَّ عُمر رضي الله عنه كان يحبُّ ضَرْبَ الجِجابِ عليهنَّ عَبَةً شديدة، وكان يذكُره كثيراً، ويودُّ أن يُنزَلَ فيه، وكان يقولُ: لو أُطاع فيكنَّ ما رأْتُكُنَّ عَين، وقال: يا رسولَ الله، يدخلُ عليك البَرُّ والفاجر، فلو أَمرتَ أمّهاتِ المؤمنين بالحجاب؛ فنزلتْ. ورُوي: أنه مَرَّ عليك البَرُّ والفاجر، فلو أَمرتَ أمّهاتِ المؤمنين بالحجاب؛ فنزلتْ. ورُوي: أنه مَرَّ عليهنَّ وهنَّ مع النِّساءِ في المسجد، فقال: لئن احتجَبْتُنَّ، فإنَّ لكنَّ على النساءِ فَضْلاً، كما أن لزَوجِكُنَّ على الرِّجال الفَضْلَ، فقالت زينبُ رضي الله عنها: يا ابنَ الخطّاب،

قولُه: (ولمّ كان الحياءُ ممّ يمنَعُ الحَيِيَّ من بعض الأفعال قيل: ﴿لَا يَسْتَحِيء ﴾)، يعني: استُعير لقولِنا: لا يمتنعُ ولا يتركُ، لفظُ: ﴿لَا يَسْتَحْي، ﴾ بعد التشبيه، بدليلِ قولِه: «تَرْكَ الحَيِيِّ»، أو لأنّ الله سبحانَه وتعالى إذا وُصِفَ بها يختصُّ بالأجسامِ حُمِلَ على نهاياتِ أغراضِه لا على بداياتِه، فإن الإنسان إذا حيي عن فِعْلِ عِيبَ فيه، تركه وامتنعَ منه.

قولُه: (تَرْكَ الحَيِيِّ)، منصوبٌ على المصدر، أي: لا يتركُه تركاً مثلَ تَرْكِ الحَييِّ منكم. فيه إشعارٌ بأنَّ استعمالَ الحياءِ هنا مجازٌ مسبوقٌ بالتشبيهِ، فيكونُ استعارةً، لأنَّ المُشَبَّه المتروكَ هو: لا يترك.

قولُه: (قيل: إنَّ عُمرَ رضيَ الله عنه كان يُحِبُّ ضَرْبَ الحجاب عليهن)، روى البخاريُّ ومسلمٌ عن أنسِ: قال عمر رضي الله عنه: قلتُ: يا رسولَ الله، يدخلُ عليك البَرُّ والفاجر، فلو أمرْتَ أمهات المؤمنين بالحجاب، فأنزلَ الله سُبحانَه وتعالى آيةَ الحجاب(١).

قولُه: (لو أُطاع فيكُنَّ ما رأتكُنَّ عين)، كنايةٌ عن ضَرْبِ الحجابِ، أي: عَيْن الأجانب.

⁽١) أخرجه البخاري (٤٧٩٠)، ومسلم (٢٣٩٩).

إنك لتَغارُ علينا والوَحْيُ ينزلُ في بيوتِنا! فلم يَلبثُوا إلَّا يسيراً حتى نَزلت.

وقيل: إنَّ رسولَ الله عَلَيْ خَان يطعمُ ومعه بعضُ أصحابه، فأصابت يدُ رَجلِ منهم يَدَ عائشة، فكره النبيُّ عَلَيْ ذلك؛ فنزلتْ آيةُ الحِجاب. وذُكِرَ: أنّ بعضهم قال: أنْهي أن نكلِّم بناتِ عمنا إلّا مِن وراءِ حِجاب؟ لئنْ مات محمّدٌ لأتزوّجنَّ عائشةَ. فأعلَم اللهُ أنَّ ذلك محرَّم. ﴿وَمَاكَاكَ لَحَكُم ﴾: وما صحَّ إيذاءُ رسولِ الله عَلَيْ ولا نكاحُ أزواجه مِن بَعده، وسمَّى نكاحَهن بعده عظيمً عنده، وهو مِن أعلام تعظيم الله نكاحُ أزواجه مِن بَعده، حيّاً وميتاً، وإعلامُه بذلك مما طَيَّب به نفْسه وسرَّ قلبه واستغزَر شُكْرَه. فإنَّ نحْوَ هذا ممّا يحدِّث به الرَّجُل نفْسه ولا يُحلِّي منه فِكْره. ومن الناسِ من تَفرُط غَيْرتُه على حُرْمتِه حتى يتمنّى لها الموت؛ لئلا تُنكَحَ مِن بعدِه. وعن بعض الفِتْيان: أنه كانت له جاريةٌ لا يَرى الدنيا بها شَغَفاً واستِهْتاراً، فنظر إليها ذات بوم فتنفَّس الصُّعَداء، وانتحبَ فعلا نجيبُه ممّا ذَهَبَ به فكرُه هذا المذهب، فلم يزلُ به ذلك حتى قَتَلَها؛ تصوُّراً لِمَا عسى يتفقُ من بقائها بَعْدَه وحصولِها تحت يدِ غيره. وعن بعض الفُقهاء: أنَّ الزوجَ الثاني في هَدْم الثَّلاثِ يجري مجرى العُقوبة؛ فَصِين رسولُ الله ﷺ عمّا يُلاحِظُ ذلك.

[﴿ إِن تُبَدُّواْ شَيْعًا أَوْ تُخْفُوهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾ ٥٤]

قولُه: (وذُكِرَ أنّ بعْضَهم قال: أنّنهى أن نُكلّمَ بناتِ عَمّنا)، روى مُحيي السنّةِ عن مُقاتل بن سُليهانَ: أنّه طَلْحة بن عُبيد الله. وفي روايتِه بَدَلَ «فُلانةٍ»: عائشةُ رضيَ الله عنها(١).

قولُه: (لا يرى الدنيا بها)، قيل: الباءُ فيه كالباءِ في: بِعْتُ هذا بهذا.

قولُه: (واستهتاراً)، الاستهتار: أن يبلُغَ في الحبِّ غايةً لا يُبالي فيه ما قيلَ فيه، مأخوذٌ من الــهَتْرِ، وهو مَزْقُ العِرْض.

قولُه: (في هَدْم الثلاث)، أي: الطلقاتِ الثلاثِ عند إرادةِ التحليل.

⁽١) «معالم التنزيل» (٦: ٣٧١).

﴿ إِن تُبَدُّوا شَيْعًا ﴾ من نكاحِهنَّ على ألسنتِكم ﴿ أَوْ تُخَفُّوهُ ﴾ في صُدورِكم ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ ﴾ يَعلَمُ ذلك فيُعاقِبُكم به. وإنها جاء به على أثرِ ذلك عامّاً لكلِّ بادٍ وخافٍ؛ ليدخلَ تحتَه نكاحُهنَّ وغيرُه؛ ولأنه على هذه الطريقةِ أهولُ وأجْزل.

[﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَ فِي ءَابَآيِهِنَ وَلَا أَبَنَآيِهِنَ وَلَا إِخْوَنِهِنَ وَلَا أَبَنَآهِ إِخْوَنِهِنَ وَلَا أَبَنَآهِ أَخُوَتِهِنَّ وَلَا نِسَآيِهِنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنْهُنَّ وَآتَقِينَ ٱللَّهُ ۖ إِنَّكَ ٱللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَقَء شَهِيدًا ﴾ ٥٥]

قولُه: (وإنها جاءً به على أثرِ ذلك عامًاً)، يعني: كانَ منَ الظاهرِ أن يُقال: إن تبدوا إنكاحَهُنَّ على ألسنتِكم فإنَّ اللهَ يَعلمُ ذلك، فوضَعَ في مَوْضعِهما ﴿شَيْئًا ﴾ و﴿شَيْءٌ ﴾؛ ليدخُلَ تَحْتَ هذا العامِّ دخولاً أوّلياً على سبيلِ البُرْهان، وكان أَجْزَل وأهْول.

قولُه: (فقيل: ﴿وَٱتَّقِينَ ٱللَّهَ ﴾)، متَّصلٌ بقَوْلِه: «ثمّ نَقَلَ الكلامَ من الغَيْبةِ إلى الخطاب»، وقولِه: «وفي هذا النقلِ ما يدلُّ على فَضْلِ تشديد» اعتراض، وإنها كان فَضْلَ تشديدٍ لأنّ الخطابَ أقوى من الغيبةِ، ومَنْ كان مُشافَها في الزَّجْرِ كان أرْدَع له مِمّا كان غائباً، ولذلك قيل: كافَحَه وواجَهَه في الكلام.

قولُه: (واحفَظْنَ حدودَهما)، أي: حدودَ الاحتجاب وما استُثنيَ منه من عدم الاحتجاب

غيرُ مُحتجبات؛ ليفضُلَ سرُّكن عَلَنكنَّ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ من السرِّ والعَلَن وظاهر الحجابِ وباطِنه ﴿شَهِ عِدًا﴾ لا يتفاوتُ في عِلْمِه الأحوال.

[﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَيْهِكَ مَهُ، يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ نَسْلِيمًا ﴾ ٥٦]

قُرئ: (وملائكتُه) بالرفع؛ عطفاً على محلِّ ﴿ إِنَّ ﴾ واسمِها، وهو ظاهرٌ على مذهب الكوفيِّن، ووجهُه عند البصريين: أنْ يُحذف الخبر؛ لدلالة ﴿يُصَلُّونَ ﴾ عليه. ﴿صَلُّواْعَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ ﴾ أي قولوا: الصلاة على الرسول والسلام. ومعناه: الدعاءُ بأن يترحَّم عليه اللهُ ويُسلِّم. فإن قلتَ: الصلاة على رسولِ الله ﷺ واجبة أم مندوبٌ إليها؟ قلت: بل واجبةٌ، وقد اختلفوا في حالِ وجوبها؛ فمنهم مَن أوجبها كلَّما جرى ذِكْرُه، وفي الحديث: «مَنْ ذُكِرتُ عنده فلمْ يصلِّ عليَّ فدخلَ النار فأبعَدَه اللهُ »، ويُروى:أنه قيل: يا رسولَ الله، أرأيتَ قولَ الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللهَ وَمَكَيْ صَاتَهُ وَمُكَيْ عَلَى النَّهُ وَمَلَيْ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

من المذكورين.

قولُه: (مَنْ ذُكِرْتُ عنْدَه فلم يُصَلِّ عليَّ فَدخلَ النارَ)، روى الشيخُ مُحيي الدين في «الأذكار»(۱) عن ابنِ السُّنِي عن جابرِ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ ذُكِرْتُ عندَه فلم يُصَلِّ عليَّ فقد شَقي»(۲).

وروى أيضاً عن التِّرمذيِّ عن أبي هُريرَة رضيَ الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «رَغِمَ أنفُ رجلِ ذُكِرْتُ عنْدَه فلَمْ يُصَلِّ عليّ». قال التِّرمذيُّ: حديثٌ حسن^(٣).

⁽۱) «الأذكار» ص١١٦.

⁽٢) أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» ص٣٣٦، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٨٧١)، من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه.

⁽٣) أخرجه الترمذي (٣٥٤٥)، وأحمد (٧٤٥١)، وابن حبان (٩٠٨).

وكّل بي مَلكَيْن فلا أُذكرُ عند مسلم فيُصلِّي عليَّ إلّا قال ذانكَ المَلكانِ: غفرَ اللهُ لكَ، وقال اللهُ تعالى وملائكتُه جواباً لذَيْنك المَلكَيْن: آمين، ولا أُذكرُ عند عبدٍ مُسلم فلا يصلِّي عليَّ إلّا قال ذانكَ المَلكَانِ: لا غَفَرَ اللهُ لكَ، وقالَ اللهُ وملائكتُه لذَيْنِك المَلكَيْن: آمين، ولا أُذكرُ وملائكتُه لذَيْنِك المَلكَيْن: آمين، وها تكرَّر ذِكْرُه، كما قيلَ في آيةِ السجدة وتَشْميتِ العاطس، وكذلك في كلِّ دعاءٍ في أوّلِه وآخِرِه؛ ومنهم مَن أوجبَها في العُمر مرة، وكذا قال في إظهار الشهادتَيْن. والذي يَقتضيه الاحتياطُ الصلاةُ عليه في الصلاةُ عليه عند كلِّ ذِكْر؛ لِمَا وَرَدَ منَ الأخبار. فإن قلتَ: فالصلاةُ عليه في الصلاة، أهي شرطُ في جَوازِها أَمْ لا؟ قلتُ: أبو حنيفة وأصحابُه لا يَروْنها شَرْطاً، وعن إبراهيم النّخعيِّ: في جَوازِها أَمْ لا؟ قلتُ: فها تقولُ في الصلاةِ على كانوا يكتفُون عن ذلك _ يعني الصحابة _ بالتشهُّد، وهو: السَّلام عليك أيها النبيُّ، وأمّا الشافعيُّ _ رحمه الله _ فقد جَعَلَها شَرْطاً. فإن قلتَ: فها تقولُ في الصلاةِ على عَيره؟ قلت: القياسُ جوازُ الصلاةِ على كلِّ مؤمن؛ لقوله تعالى: ﴿ هُوَالَذِي يُصَلِّى عَلَيْهُمُ إِن صَلَوْتِكَ سَكَنُ هَلَيْم ﴾ [الاحزاب: ٣٤]، وقولِه تعالى: ﴿ وَصَلِّى عَلَيْهِم إِن صَلَوْتِكَ سَكَنُ هَلَيْم ﴾ [التوبة: على الله على الله على الله على الله على النبيِّ وآلِه؛ فلا كلامَ فيها، وهو: أنّها إنْ كانت على سبيلِ النّبِع كقولك: صلى الله على النبيِّ وآلِه؛ فلا كلامَ فيها، وهو: أنّها إنْ كانت على سبيلِ النّبَع كقولك: صلى الله على النبيِّ وآلِه؛ فلا كلامَ فيها،

قولُه: (وهو أنّها إن كانت على سبيلِ التبع)، (١) قال الشيخُ محيي الدين في كتابِ «الأذكار»: أجمعوا على الصلاةِ على نَبيّنا وعلى سائرِ الأنبياءِ والملائكةِ استقلالاً، وأما غَيْرُ الأنبياءِ فالجُمهورُ لا يُصلّى عليهم ابتداءً، واختُلِفَ فيه فقيل: هو حرام، وقيل: مَكْروهٌ كَراهةَ تنزيه، لأنّه شِعارُ أهلِ البِدَع، وقالوا: إنَّ الصلاةَ صارَتْ مخصوصةً في لسانِ السلفِ بالأنبياءِ كما أنّ قولَنا عزَّ وجلّ مخصوصٌ بالله شبحانه وتعالى، وكما لا يُقالُ: محمّدٌ عزَّ وجلّ، وإن كان عزيزاً جليلاً، لا يقالُ: أبو بكرٍ أوعَليُّ صلى الله عليه وإن كان صحيحاً. واتفقوا على جوازِ غيرِ الأنبياءِ تَبَعاً لهم فيقال: اللهمَّ صَلِّ على محمدٍ وعلى آلهِ وأصحابهِ وأزواجهِ وأتباعهِ؛ للأحاديثِ الصحيحة. وأما السلامُ فقال الشيخُ أبو محمَّدٍ الجُويْني: هو في معنى الصلاةِ،

⁽١) من قوله: «وروى أيضًا عن الترمذي» إلى هنا سقط من (ط).

وأمّا إذا أُفْرِدَ غيرُه مِن أهل البَيْت بالصلاة كها يُفْرَد هو: فمَكْروه؛ لأنَّ ذلك صارَ شِعاراً لذِكْر رسولِ الله ﷺ: شِعاراً لذِكْر رسولِ الله ﷺ؛ ولأنه يؤدِّي إلى الاتِّهام بالرَّفْض، وقال رسولُ الله ﷺ: «مَن كان يؤمنُ بالله واليوم الآخر فلا يقفَنَّ مواقفَ التُّهَم».

[﴿ إِنَّ اَلَّذِينَ يُوْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ, لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَ اَوَّا لَاَخِرَةِ وَأَعَدَ لَمُمَّمَ عَذَابَا مُهِينًا * وَاللَّذِينَ يُوْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِعَيْرِ مَا اَكْتَسَبُواْ فَقَدِ اَخْتَمَلُواْ بُهْتَنَا وَإِنْمَا مُثِينًا ﴾ ٥٧-٥٨]

﴿ يُوَدُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ ، ﴿ فيه وَجُهان ؛ أحدُهما: أن يُعبَّر بإيذائهما عن فعلِ ما يكرهانِه ولا يَرْضَيانه من الكُفر والمَعاصي، وإنكارِ النُّبوّة، ومُخالفةِ الشَّريعة، وما كانوا يُصيبون به رسولَ الله عليه من أنواع المكروه، على سبيل المَجاز. وإنها جعلتُه بَجازاً فيها جميعاً، وحقيقةُ الإيذاء صحيحةٌ في رسولِ الله عَلَيْهُ ؛ لئلا أجعَلَ العبارةَ الواحدة مُعطيةً معنى المَجازِ والحقيقة.

فلا يُسْتَعملُ في الغائبِ فلا يُفْرَدُ به غيرُ الأنبياء فلا يُقال: عليٌّ عليه السلام، وسواءٌ هذا في الأحياءِ والأموات، وأما الحاضرُ فيُخاطَبُ به، ويُسْتحَبُّ الترضِّي والترخُّمُ على الصحابةِ والتابعينَ فمَنْ بعْدَهُم من العلماءِ والعُبَّادِ وسائرِ الأخيارِ. وأما ما قالَه بعضُ العلماءِ: إن قوْلَه: رضيَ الله عنه، مخصوصٌ بالصحابة، ويُقالُ في غيرِهم: رحِمَه الله، فليسَ كها قال، بل الصحيحُ الذي عليه الجمهورُ استحبابهُ ودلائلُه أكثرُ من أن تُحْصى(١).

قولُه: (على سبيلِ المجاز)، متعلِّقٌ بقَوْلِه: «أن يُعَبَّر» يعني: أطلقَ ﴿ يُؤْدُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ ، ﴾ وأريد به فِعْلُ ما لا يَرْضيانه من الكفر والمعاصي وغيرهما، كأنه قيل: إنّ الذين يَفْعلونَ ما لا يُرْضي الله ورسولَه، فأطْلقَ السَّببُ وأريدَ المسبَّب، وإنّما ارتكبَ طريقَ المجازِ، وإن صَحَّ إطلاقُ الإيذاءِ في حَقِّ رسولِ الله عَلَيْ حقيقةً ؛ لئلّا يَجْعلَ العبارةَ الواحدةَ مُعطيةً معنى المجازِ والحقيقةِ معاً، هذا الطريقُ هو الذي يُسمِّيه الأصوليون عُمومَ المجازِ.

⁽۱) «الأذكار» ص١١٨.

والشاني: أن يُراد: يؤذُون رسول الله على أدى الله: هو قولُ اليه و والنصارى والمشركين: ﴿ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةً ﴾ [المائدة: ٢٤]، و: ﴿ وَالمِثْ فَلَكُ اللّهُ وَ المائدة: ٢٧]، و: ﴿ المائدة فَلَائكة بنات الله، و: الأصنامُ شُركاؤه. وقيل: قولُ الذين يُلجِدون في أسائه وصفاتِه. وعن رسولِ الله على فيها حكى عن ربه: ﴿ شَتَمَني ابنُ آدم، ولم يَنْبغ لَهُ أَنْ يَشتَمَني، وآذَانِي ولم يَنْبغ لَهُ أَنْ يؤذِيني؛ فأمّا شتمه أيّاي فقولُه: إنّ الله لا يُعِيدُني بعد أنْ بَدَاني». وعن عكرمة: فعلُ أصحابِ التَّصاوير الذين يَرُومُون تكوينَ حلْقٍ مثل خَلْقِ الله. وقيل في أذى رسولِ الله عليه: قولُهم: ساحرٌ، شاعِرٌ، كاهن، مَجْنون. وقيل: كَسْرُ رباعِيته وشَجُ وجهِه يومَ أُحد. وقيل: طعنُهم عليه في نِكاح صفيّة بنتِ حُمّيّ وأطلَقَ إيذاءَ الله وشَجُ وجهِه يومَ أُحد. وقيل: طعنُهم عليه في نِكاح صفيّة بنتِ حُمّيّ وأطلَقَ إيذاءَ الله

قولُه: (والثاني: أن يُرادَ: يُؤذونَ رسولَ الله ﷺ)، فيكونُ ذِكْرُ الله تمهيداً لذكْرِه، وأنّ رسولَ الله ﷺ عندَ الله بمكانةٍ حتى إنّ إيذاءَه إيذاؤه.

قولُه: (شتَمني ابنُ آدمَ ولم يَنْبغ له أن يَشْتُمني)، الحديث من روايةِ البُخاريِّ والنَّسائي عن أبي هريرة (١)، قد أوردناهُ، وفيها أورَده اختلافٌ في الألفاظ.

قولُه: (وقيل: [طعنُهم عليه] في نكاحٍ صَفِيّةَ بنت حُبَيّ)، روى في «الاستيعاب» عن أبي عُبَيدة: كانت صَفِيّةُ عند سَلّامِ بن مِشْكَم وكان شاعراً، ثم خَلفَ عليها كِنانَةُ (٢) وهو شاعرٌ، فقُتِلَ يوْمَ خَيْبَر، وتزوَّجَها النبيُّ عَلَيْ سنةَ سَبْع من الهجرة. ورُويَ عن أنسٍ أنه قال فيه: إنَّ النبيَّ عَلَيْ النبي عَلَيْ الله عَمْ سَبْي خَيْبَر جاءَه دِحْيَة فقال: أعْطِني جاريةً من السَّبْي، فقال: «اذهَبْ فخُذْ جاريةً»، فأخذَ صَفِيّة فقيل: يا رسولَ الله، إنها سيّدةُ بني قُريظةَ والنَّضير، ما تصْلُحُ إلّا لَك، فقال النبيَّ عَلَيْ: «خُذْ جاريةً غَيْرها»، قال ابن شِهاب: كانَتْ مِمّا أفاءَ الله عليهِ فحَجَبها، وأوْلَم عليها بتَمْرٍ وسَويتي وقسَم لها، وكانَتْ إحدى أمّهاتِ المؤمنين (٣).

سبق تخریجه.

⁽٢) هو ابن أبي الحقيق على ما صرَّح به ابن عَبْدِ البَرّ في «الاستيعاب».

⁽٣) أخرجه البخاري (٣٧١)، ومسلم (١٣٦٥)، وغيرهما من حَديثِ أنسٍ رضي الله عنه.

ورسوله، وقيّد إيذاء المؤمنين والمؤمنات؛ لأنّ أذى الله ورسوله لا يكونُ إلا غيرَ حقِّ أبداً، وأمّا أذى المؤمنين والمؤمنات؛ فمِنهُ ومِنه. ومعنى ﴿ بِغَيْرِ مَا ٱكْ تَسَبُواْ ﴾: بغير جِنايةٍ واستحقاقي للأذى. وقيل: نَزلتْ في ناسٍ من المنافقين يُؤذون عليّاً رضي الله عنه ويُسمِعونه. وقيل: في أزناةٍ كانوا عنه ويُسمِعونه. وقيل: في أزناةٍ كانوا يتبعون النساء وهن كارهات. وعن الفُضيل: لا يَجِلُّ لك أنْ تؤذي كَلباً أو خنزيراً بغيرِ حقّ، فكيف؟ وكان ابنُ عونٍ لا يُكرِي الحوانيتَ إلا مِن أهلِ الذِّمّة؛ لما فيه من الرَّوْعة عند كرِّ الحَوْل.

[﴿يَتَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُلُ لِأَزَّوَجِكَ وَبَنَانِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَبِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَنْ يُعْرَفِّنَ فَلَا يُؤْذَيْنُ وَكَاكَ ٱللَّهُ عَفُورًا تَجِيمًا ﴾ ٥٩]

الجِلْباب: ثوبٌ واسع أوسعُ من الخِهار ودونَ الرِّداء تَلْوِيهِ المرأةُ على رأسِها وتُبقي منه ما تُرسِلُه على صَدْرها. وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهها: الرِّداءُ الذي يَستُرُ من فوقُ إلى أسفلُ. وقيل: المِلْحفةُ وكلُّ ما يُستَترُ به مِنْ كِساءٍ أو غيرِه. قال أبو زُبيد:

مُجَلَّبَبِّ مِنْ سَوَادِ اللَّيْلِ جِلْبَابَا

ورُويَ أَنَّ رسولَ الله ﷺ دَخَل عليها وهي تَبْكي، فقال لها: «مَا يُبكيك»؟ فقالت: إنّ عائشَة وحَفْصَة تنالانِ منّي وتقولان: نَحْنُ خَيْرٌ من صَفيّة، قال: «أَلا قُلْتِ لهنَّ: كيفَ تكُنَّ خيراً مني وأبي هارونُ وعَمِّي موسى وزوجي مُحمَّد»، وكانَتْ مِن سِبْط هارون(١١).

وليس في «الاستيعاب» ولا في «الجامع» (٢) أنَّ أحداً طَعَنَ في نكاحِها، والله أعلم. قولُه: (فمِنْه ومنْه)، أي فمِنْهُ حَتَّ ومِنه باطل. والفاءُ للتعقيبِ دخَلَتْ على التفصيل.

⁽١) «الاستيعاب» (٤: ١٨٧١ - ١٨٧٢)، والحديثُ أخرجه الترمذي (٣٨٩٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤: ٧٥)، وقال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ وليس إسناده بذاك القويِّ.

⁽٢) يعني «جامع الأصول» لابن الأثير (١٠٢: ١٠٢).

ومعنى ﴿ يُدِنِينَ عَلَيْمِنَ مِن جَلِيسِهِنَ ﴾: يُرخِينَها عليهنّ، ويُعطِّين بها وجوههن وأعطافهنّ. يقال: إذا زَلَّ الثَّوبُ عن وجهِ المرأة: أدني ثوبَك على وجهك؛ وذلك أنَّ النساءَ كُنّ في أوّل الإسلام على هِجِّيراهُنّ في الجاهلية مُتبلِّلاتٍ، تبرُزُ المرأةُ في دِرْعِ وَخِار لا فَصْلَ بين الحُرّة والأمّة، وكان الفِتْيانُ وأهل الشَّطارة يتعرَّضون - إذا خرجْنَ بالليل إلى مَقاضي حوائجهن من النخيل والغيطان - للإماء، وربّها تعرَّضوا للحُرّة بعِلّة بالليل إلى مَقاضي حوائجهن من النخيل والغيطان - للإماء، وربّها تعرَّضوا للحُرّة بعِلّة والمنه؛ يقولون: حسبناها أمةً، فأُمِرْن أن يُخالِفْن بزيِّهن عن زيِّ الإماء بلُبْسِ الأرْديةِ والملاحِف وسَتْرِ الرؤوسِ والوجوه؛ ليَحتَشِمنَ ويُهبَن فلا يطمعَ فيهن طامعٌ؛ وذلك قولُه: ﴿ ذَلِكَ أَدَنَى آنَ يُعْرَفْنَ ﴾ أي: أولى وأجدرُ بأن يُعرَفْنَ فلا يُتعرَّضَ لهنَّ ولا يَلقَيْنَ ما معنى ﴿ مِن ﴾ في ﴿ مِن جَلَيِيهِ هِنَ ﴾؟ قلتُ: هو للتبعيض، إلا ما معنى التبعيض مُحتملٌ وجهَيْن، أحدُهما: أن يَتجلبَن ببعض ما لهنّ من الجَلاليب، والمراد: أنْ لا تكون الحُرّة متبلِّلةً في دِرْعٍ وخِار، كالأمّة والماهِنة، ولها جِلْبابان فصاعداً والمراد: أنْ لا تكون الحُرّة متبلِّلةً في دِرْعٍ وخِار، كالأمّة والماهِنة، ولها جِلْبابان فصاعداً

قولُه: (مُبْتذلاتِ^(۱))، الجوهري: وابتذالُ الثوب وغيره: امتهانُه، والتبذُّلُ: تـرْكُ التصاوُن.

قولُه: (والغِيطان)، الجوهري: أصلُ الغائطِ: المطمئنُّ منَ الأرضِ الواسعُ، والجمْعُ: غُوطٌ وأغواطٌ وغِيطان.

قولُه: (والمرادُ: أن لا تكون الحرَّةُ مُبتذَلة (٢)، يعني: عَبر بقوله: «يُدنيَن عليهنّ بَعْضَ جلابيبهنّ عن كوْنِ الحرَّةِ غيرَ مبتذلة، لأنه يلزَمُ من ذلك أن تكونَ ذات جلابيب، فلا تُنزل نَفْسَها بمَنْزلةِ مَنْ ليسَ لها إلا دِرْعٌ وخِمار، كالأمةِ. قولُه: «ولها جِلْبابان»، حالٌ من الضمير في «مُبْتذَلة».

قولُه: (والماهِنة)، أي: الخادمة. الجوهري: المَهْنة بالفَتْح، أي: الخِدمةُ، وحكى أبو زيدٍ

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «مُتَبِذًلات»، والمعنى واحد.

⁽٢) كذا، والأمر فيه كسابقه.

في بَيتها. والثاني: أنْ ترخِي المرأةُ بعضَ جِلبابها وفَضْلَه على وجهِها تتقنَّعُ حتى تتميَّز من الأمة. وعن ابن سِيرين: سألتُ عَبِيدةَ السَّلهانيَّ عن ذلك فقال: أنْ تَضَعَ رداءَها فوق الحاجب، ثم تُدِيرَه حتى تَضَعَه على أنْفِها. وعن السُّدِّي: أنْ تغطِّي إحدى عينيها وجبهتها، والشقَّ الآخر إلّا العين. وعن الكسائيِّ: يتقنَّعْنَ بملاحِفِهن مُنضمةً عليهن. أراد بالانضهامِ معنى الإدْناء. ﴿وَكَاكَ ٱللَّهُ عَنْوُراً ﴾ لِها سَلَفَ منهن مِن التفريط، مع التوبة؛ لأنّ هذا مما يُمكنُ معرفتُه بالعقل.

[﴿ لَا يَنَاهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنَّغُرِينَكُ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا * مَّلْمُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُواْ أُخِذُواْ وَقُتِلُواْ لَنَغْرِينَكَ إِينَاكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا * مَّلْمُونِينَ أَيْنَامُونَ يَعَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُولِي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُلْمُ اللهُ ال

﴿ اَلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَرَضٌ ﴾: قومٌ كان فيهم ضعفُ إيهان وقِلةُ ثباتٍ عليه. وقيل: هم الزُّناة وأهلُ الفُجورِ من قوله تعالى: ﴿ فَيَطْمَعُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ. مَرَضٌ ﴾ [الأحزاب: ٣٦]. ﴿ وَالْمُرْجِفُونَ ﴾: ناسٌ كانوا يُرجِفُونَ بأخبار السَّوء عن سَرايا رسولِ الله ﷺ فيقولون: هُزموا وقُتِلوا وجرى عليهم كَيْت وكيت، فيكسِرون بذلك قلوبَ المؤمنين. يقال: أرجَفَ بكذا؛ إذا أخبَرَ به على غيرِ حقيقة؛ لكونه خَبَراً مُتزلزِ لاَّ غيرَ ثابت، مِنَ الرَّجْفة؛ وهي الزلزلة، والمعنى: لئنْ لم يَنتهِ المنافقون عن عداوتهم وكيدِكُم، والفَسَقةُ الرَّجْفة؛ وهي الزلزلة، والمعنى: لئنْ لم يَنتهِ المنافقون عن عداوتهم وكيدِكُم، والفَسَقةُ الرَّجْفة؛ وهي الزلزلة، والمعنى: لئنْ لم يَنتهِ المنافقون عن عداوتهم وكيدِكُم، والفَسَقةُ الرَّجْفة؛ وهي الزلزلة، والمعنى: لئنْ لم يَنتهِ المنافقون عن عداوتهم وكيدِكُم، والفَسَقةُ الرَّبْ

والكِسائيُّ بالكَسْرِ، وأنكره الأصمعيُّ، والماهِنُ: الخادم.

قولُه: (لأنّ هذا مِمّا يُمكنُ معرفتُه بالعقل)، وعندَ أهلِ السنّة: ﴿وَكَانَ اللّهُ عَنْهُورًا ﴾ لِما عسى يصدُر عنهُنَّ [من] الإخلالِ في أمرِ التستُر رحيماً بهنَّ بَعد التوبة. وقيل: ﴿عَنْهُورًا ﴾ لِما وَقَع منهنَّ قبْلَ الأمرِ فلا يُؤاخِذهُنَّ به، في «المطلع».

قولُه: (يُرْجِفون بأخبارِ السوء)، الراغب: الرجفُ: الاضطرابُ الشديد، والإرجافُ: إيقاعُ الرجفةِ إما بالفِعْلِ أو القولِ، ويقال: الأراجيفُ مَلاقيحُ الفِتن (١).

⁽١) «مفردات القرآن» ص٣٤٤.

عن فُجورِهم، والمُرجِفُون عمّا يؤلِّفون من أخبارِ السَّوء: لَنَامُرنَّك بأن تفعلَ بهم الأفاعيلَ التي تَسُوءُهم وتَنُوءُهم، ثم بأنْ تضطرَّهم إلى طَلَبِ الجَلاءِ عن المدينة، وإلى أنْ لا يُساكِنوك فيها ﴿ إِلّا ﴾ زَمَنا ﴿ قَلِيلًا ﴾ ريثا يَرتجِلُون ويَلتَقِطون أنفُسهم وعِيالاتِهم. فسمَّى ذلك إغراءً وهو التَّحْريش على سبيلِ المجاز. ﴿ مَّلْعُونِينَ ﴾ نصبٌ على الشَّتم أو الحال، أي: لا يُجاوِرُونك إلّا مَلْعُونِين. دَخل حرفُ الاستثناء على الظرفِ والحالِ معاً، ما مَرَّ في قوله: ﴿ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامِ غَيْرَ نَظِرِينَ ﴾ [الأحزاب: ٥٣]،

قولُه: (وتَنُوءُهم)، الجوهري: قال ابنُ السكّيت: يُقال: له عندي ماساءَهُ وناءَهُ، أي: أَثْقَلَه، وما يسوءُه وينوءُه (١). وقال بعضُهم: أراد: ساءَهُ وأناءه، وإنّما قال: ناءَهُ، وهو لا يتَعدّى لأجل «ساءَه» ليَزْدوِجَ الكَلام.

قولُه: (ويلتقطون أنفُسَهم)، الأساس: لَقَطَ الحصا وغَيْرَه والتقَطه ويَلْقُطُه. الانتصاف: في قولِه: ﴿ ثُمَّ لَا يُجُكَا وِرُونَكَ فِيهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ إشارة إلى ما فَسَّره الزنخشريُّ إلى أنْ مَنْ توجَّه عليه إخلاءُ مَنْزلِ مملوكِ للغيرِ بوَجْهِ شَرْعيٍّ؛ يُمْهَلُ رَيْشَا ينقُلُ نفْسَه ومَتاعَه وعيالَه إن كان له موضعٌ، وإلا يُمْهَلُ حتى يتيَّسر له موضعٌ آخر (٢).

قولُه: (فسَمّى ذلك إغراءً)، أي: أطلقَ على الأمرِ بأن يَفْعلَ بهم الأفاعيلَ التي تَسوءهُم الإغراءَ بقولِه: ﴿لَنُغْرِبَنَّكَ ﴾ على المجازِ مُبالغة.

قولُه: (التحريش)، النهاية: وفي الحديثِ: نهى عن تحريشِ البهائم^(٣)، وهو الإغراءُ وتَهْييُج بعضِها على بعضٍ، كما يُفعَلُ بين الجمالِ والكِباشِ والديوك.

قولُه: (دَخَلَ حَرْفُ الاستثناءِ على الظرفِ والحالِ معاً)، كأنّه قيل: لا يُجاورونَك فيها في حالٍ من الأحوالِ وزَمنٍ من الأزمنةِ، إلّا مَطرودين مَلعونين، زمناً قليلاً، ريْثَما يرتجِلون ويلتقطونَ أنفُسَهم وعِيالاتِهم.

⁽۱) «إصلاح المنطق» ص١٤٧ - ١٤٨.

⁽٢) (الانتصاف بحاشية الكشاف) (٣: ٥٦١).

⁽٣) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٣٢)، وابن الجَعْدِ في «مسنده» (١: ٣١٣)، من حديثِ ابن عمر رضي الله عنه. وانظر كلامَ الحكيم الترمذي في علّةِ النهيِ عن ذلك في كتابه «المنهيات» ص١٧٤.

ولا يصحُّ أَنْ يَنتصِبَ عن ﴿ أُخِذُوا ﴾ ؛ لأنّ ما بعدَ كلمةِ الشرط لا يعملُ فيما قَبْلَها. وقيل في ﴿ قَلِيلًا ﴾ : هو منصوبٌ على الحالِ أيضاً، ومعناه: لا يُجاوِرُونك إلّا أقلاء أذلاء ملعونِين. فإن قلتَ: ما موقعُ ﴿ لا يُجَاوِرُونك ﴾ ؟ قلتُ: ﴿ لا يُجَاوِرُونك ﴾ ولك : أذلاء ملعونِين. فإن قلتَ: ما موقعُ ﴿ لا يُجَارِدُونك ﴾ ؟ قلتُ: ﴿ لا يُجَاوِرُونك ﴾ ولئن لم يَنتهوا لا يُجاوِرُونك ؟ ولأنه يجوزُ أن يُجابَ به القسم، ألا ترى إلى صحّةِ قولك: لئن لم يَنتهوا لا يُجاوِرُونك ؟ فإن قلت: أما كان مِنْ حقّ ﴿ لا يُجَاوِرُونك ﴾ أَنْ يُعطَف باللهاء، وأن يقال: لنُغرينك بهم فلا يُجاورونك ؟ قلت: لو جُعِلَ الثاني مُسببًا عن الأوّل باللهاء وأن يقال: لأمر كها قلت، ولكنه جُعِلَ جواباً آخَرَ للقسم معطوفاً على الأوّل، وإنها عُطِفَ لكان الأمرُ كها قلت، ولكنه جُعِلَ جواباً آخَرَ للقسَم معطوفاً على الأوّل، وإنها عُطِفَ بدائم " ولأن الجلاء عن الأوطانِ كان أعظمَ عليهم وأعظمَ مِنْ جميع ما أصيبوا به، فتراخت حالُه عن حالِ المعطوفِ عليه. ﴿ سُنّةَ ٱللهِ ﴾ في موضع مصدرٍ مؤكّد، أي: فتراخت حالُه عن حالِ المعطوفِ عليه. ﴿ سُنّةَ ٱللهِ ﴾ في موضع مصدرٍ مؤكّد، أي: سنّ الله في الذين يُنافِقون الأنبياء أن يُقتلوا حيثها ثُقِفوا. وعن مُقاتل: يعني: كها قُتِلَ أهلُ بَدْر وأُسِرُوا.

[﴿يَسْنَلُكَ ٱلنَّاسُ عَنِ ٱلسَّاعَةِ قُلْ إِنَّمَاعِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَمَا يُدْرِيكَلَعَلَ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾ ٦٣]

كانَ المشركون يَسألون رسولَ الله ﷺ عن وقتِ قيام الساعة؛ استعجالاً على سبيلِ الهُزْء، واليهودُ يسألونه امتحاناً؛ لأنّ الله تعالى عمّى وقْتَها في التوراةِ وفي كلّ كتاب، فأُمِرَ رسولُ الله ﷺ أَنْ يُجِيبَهم بأنه عِلْمٌ قد استأثرَ اللهُ به؛ لم يُطلِعْ عليه مَلكاً ولا نبياً، ثم بيّن لرسولِه أنها قريبةُ الوقوع؛ تهديداً للمُستَعجِلين، وإسكاتاً للمُمتَجِنين.

قولُه: (أما كانَ مِن حَقِّ ﴿لَا يُجَاوِرُونَك ﴾ أن يُعطَف بالفاء)، لأنّ جَلاءَهم عن الأوطانِ كان مُسَبّباً عن التحريش بهم وما يَضْطَرُّهم إلى طَلَبِ الجلاء؟ وخُلاصةُ الجواب: أنّ ما عليه التلاوةُ أبلغ، ولاحتواءِ الفائدةِ أملاً، كأنّه قيل: لئن لم يَنْتهِ المنافقونَ ليحصُل لهم خَطْبانِ عَظيهان، لكنّ الثاني أعظمُ عليهِم من الأول، لأنّ مُفارقةَ الوطنِ أعظمُ المصائب، ألا ترى إلى بني إسرائيلَ كيفَ اختاروا القَتْلَ على الجَلاء.

﴿ فَرِيبًا ﴾: شيئاً قريباً، أو لأنّ الساعة في معنى اليوم، أو في زمانٍ قَريب.

[﴿ إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَنفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا * خَلِدِينَ فِيهَآ أَبَداً لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾ 17-72]

السَّعير: النارُ المسعورةُ الشديدة الاتّقاد.

[﴿ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِ ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا ﴾ ٢٦]

وقُرئ: ﴿ تُقَلَّبُ ﴾ على البناءِ للمفعول، و(تَقَلَّبُ) بمعنى: تَتقلَّب، و(نُقَلِّبُ)، أي: نقلِّبُ نحن، و(تُقَلِّبُ) على أنَّ الفِعلَ للسعير.

قولُه: (﴿ قَرِيبًا ﴾: شيئاً قريباً، أَوْ لأنّ الساعة في معنى اليوم)، يعني: مِن حَقِّ الظاهرِ أن يُقال: قريبة، لأنّها خَبرُ «كان» واسمُه مؤنَّث، فقيل: ﴿ قَرِيبًا ﴾ على تأويلِ أنّه صفةُ موصوفِ محذوفِ، أو الساعةُ بمعنى اليومِ أو الزمان. روى الزجّاجُ عن أبي عُبيدة: أن «قَريباً» يكونُ للمؤنَّث والثِّنتَيْن والجَمْع بلَفْظِ واحدٍ، ولا يُدْخِلون الهاءَ لأنه ليسَ بصفةٍ ولكن ظَرف، وأنشدَ:

وإنْ تُصمْسِ ابنةُ السَّهْميِّ منا بعيداً لا تُكلِّمنا كلاما(١)

فإذا جَعلوها صفةً في معنى: مُقْتربة، قالوا: هي قريبة.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿تُقَلَّبُ ﴾ على البناء للمفعول)، هي المشهورة.

قولُه: (و «نُقَلِّبُ»، أي: نُقلِّبُ نحنُ، و «تُقلِّبُ» على أنّ الفعلَ للسَّعير)، قال ابن جِنِي: «تُقَلِّبُ وجوهَهم» بالنصب، فاعلُه ضميرُ السعير، فنُسِبَ الفِعْلُ إليها، وإن كان المُقلِّبُ هو الله تعالى بدلالة قراءة أبي حَيْوة: «نُقلِّبُ» بالنونِ للملابسةِ التي بينها، قال الله تعالى: ﴿بَلُ مَكْرُ ٱلْيَلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبا: ٣٣] نسَبَ المُكْرَ إليها لوقوعِه فيها، وعليه قولُ الشاعر:

لقَدْ لُتِنا يا أمَّ غَيْلَان في السُّرى ونِمْتِ وما ليلُ المطيِّ بنائمِ (٢)

⁽١) لم أهتد إليه في «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج، وهو بتمامِه في «مجاز القرآن» لأبي عُبيدة (١: ٢١٦).

⁽٢) البيت لجرير في «ديوانه» ص٦١٧. يُخاطبُ ابنتَه أمّ غيلان.

ومعنى تقليبِها: تصريفُها في الجهات، كما ترى البَضْعةَ تدورُ في القِدْرِ إذا غَلَتْ فترامى بها الغَلَيانُ من جهةٍ إلى جهة. أو: تغييرُها عن أحوالِها، وتحويلُها عن هيئاتها. أو: طَرْحُها في النار مقلوبِينَ منكُوسِين. وخُصَّت الوجوهُ بالذِّكر؛ لأنّ الوجهَ أكرمُ موضع

وبيتُ «الكتاب»(١):

أما النهارُ فيفِي قَيْدٍ وسِلْسلة والليلُ في جَوْفِ مَنْحوتٍ من الساج (٢)

أي: المذكورُ في نَهاره في القَيْدِ وفي لَيْلهِ في بَطنِ المنحوتِ، أي: السفينةِ، وقد جاءَ في الأماكنِ نَحْو: سارَتْ بهم الفِجاجُ، أي: ساروا فيها (٣).

⁽١) يعني كتابَ سيبويه.

⁽٢) سبَق تخريجه.

⁽r) «المحتسب» (r: ١٨٤).

⁽٤) المصدر السابق (٢: ١٨٤).

على الإنسان مِنْ جَسدِه. ويجوزُ أن يكونَ الوجهُ عبارةً عن الجُمْلة، وناصِبُ الظَّرف: ﴿ يَقُولُونَ ﴾ وهو: «اذكر "»، وإذا نُصِبَ بالمحذوفِ كان ﴿ يَقُولُونَ ﴾ حالاً.

[﴿ وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ اَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرّآءَنَا فَأَصَلُونَا ٱلسَّبِيلَا * رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنَّهُمْ لَعَنَّا كِيرًا ﴾ ٢٧- ٦٨]

وقُرئ: ﴿سَادَتَنَا﴾، و(ساداتِنا)، وهُمْ رؤوساءُ الكُفر الذين لقَّنوهم الكُفْرَ وزيَّنوه لهم. يقال: ضلَّ السبيلَ وأضلَّه إيّاه، وزيادةُ الألف؛ لإطلاقِ الصوت؛ جعلَتْ فواصلَ الآي كقوافي الشِّعر، وفائدتُها: الوقفُ والدلالةُ على أنَّ الكلام قد انقَطَع، وأنَّ ما بعدَه مستأنف. وقُرئ: (كثيراً)؛ تكثيراً لأعداد اللَّعائن، و ﴿كِيراً ﴾؛ ليَدُلَّ على أشدِّ اللعنِ وأعظمِه. ﴿ضِعْفَا يُنِ صِعْفاً لضلالِه، وضِعفاً لإضلاله. يَعترِفون، ويستغيثون، ويتمنَّون، ولا ينفعُهم شيءٌ من ذلك.

[﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا لَا تَكُونُواْ كَالَّذِينَ مَاذَوْا مُوسَىٰ فَبُرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا ﴾ ٢٩]

قولُه: (وإذا نُصِبَ بالمحدوفِ كان ﴿ يَقُولُونَ ﴾ حالاً)، قال أبو البقاء: ﴿ يَقُولُونَ ﴾ حالاً من الوجوهِ، لأنّ المرادَ أصحابُها، ويَضْعُفُ أن يكونَ حالاً من الضميرِ المجرورِ، لأنه مُضافٌ إليه (١).

قولُه: (وقُرئ: ﴿سَادَتَنَا ﴾ و «ساداتِنا»)، ابنُ عامر: بالجمع وبكسر التاء، والباقون: ﴿سَادَتَنَا ﴾ بفتح التاء.

قولُه: (وقرئ: «كثيراً»)، عاصمٌ وحْدَه: ﴿كَيِيراً ﴾ بالباء، والباقون: بالثاء المثلثة (٢).

قولُه: (يعترفون ويَسْتغيثون ويتَمنَّوْن)، إشارةٌ إلى نَظْمِ الآياتِ، فالتمنِّي قَوْلُهُم: ﴿يَكَلِتَتَنَآ﴾، والاستغاثةُ: ﴿رَبَّنَآ﴾، والاعترافُ: ﴿إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ﴾.

⁽۱) «مفردات القرآن» ص ۱۸۱ - ۱۸۲.

⁽٢) وهو الأجودُ والأشبَه بالمعنى لأنهم يُلعنون مرّة بعد مرة. انظر: «حجّة القراءات» ص٠٨٠.

﴿ لَا تَكُونُواْ كَالَّذِينَ اذَوْا مُوسَى ﴾ قيل: نزلتْ في شأنِ زيدٍ وزينبَ، وما سُمع فيه مِن قالةِ بعضِ الناس. وقيل في أذى موسى عليه السلام: هو حديثُ المُومسةِ التي أرادها قارونُ على قَذْفه بنفْسِها. وقيل: اتِّهامُهم إيّاه بقَتْلِ هارون، وكان قد خَرَجَ معه إلى الجبلِ فهاتَ هناك، فحملَتْه الملائكةُ ومرُّوا به عليهم ميِّتًا، فأبصَرُوه حتى عَرَفُوا أنه غيرُ مقتول. وقيل: قرفُوهُ بعيبٍ في مقتول. وقيل: أحياه الله فأخبَرَهم ببَراءةِ موسى عليه السلام. وقيل: قَرفُوهُ بعيبٍ في جَسَده من بَرَصٍ أو أُدْرة، فأطلَعَهم الله على أنه بريءٌ منه. ﴿ وَجِيهَا ﴾: ذا جاهٍ ومنزلةٍ عنده؛ فلذلك كان يُمِيطُ عنه التُّهَم، ويدفعُ الأذى، ويحافظُ عليه؛ لئلا يلحقه وصمٌ ولا يُوصَف بنقيصة، كما يَفعلُ المَلِكُ بمَن به عنده قُربةٌ ووَجاهة. وقرأ ابنُ مسعودٍ والأعمشُ وأبو حَيْوة: (وكان عبداً لله وجيهاً). قال ابنُ خالوَيْه: صلَّيتُ خلفَ بنِ وَالأعمشُ وأبو حَيْوة: (وكان عبداً لله وجيهاً). قال ابنُ خالوَيْه: صلَّيتُ خلفَ بنِ شَبَوذَ في شهرِ رمضان، فسمعتُه يقرؤها. وقراءةُ العامّةِ أوجهُ؛ لأنها مُفصِحةٌ عن شَبُوذَ في شهرِ رمضان، فسمعتُه يقرؤها. وقراءةُ العامّةِ أوجهُ؛ لأنها مُفصِحةٌ عن

قولُه: (وقيل: في أذى موسى عليه السلام)، الحديثُ رَواهُ البُخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ عن أبي هُريرَة عن رسولِ الله ﷺ، وهو مشهورٌ وقد أورَدْناه فيها سبق^(١).

قولُه: (قَرفوهُ بِعَيْبٍ): اتهَّموه، الأُدْرَةُ؛ بالضم: نَفْخَةٌ بالخُصْية.

قولُه: (صَلَّيْتُ خَلْفَ ابنِ شَنَبوذ (٢) في شهرِ رَمضانَ فسَمِعتُه يقرؤُها)، أي: «عبداً لله» بالباء (٣). قال صاحبُ «الروضة»: وتُجْزِئُ (٤) بالقراءاتِ السبعةِ، وتَصِحُّ بالقراءةِ الشاذَّةِ إِنْ لَم يكُنْ فيها تغييرُ معنى ولا زيادةُ حَرْفٍ ولا نُقصان (٥)، وهاهُنا بين المعنيينْ بَوْنٌ كها ذكره المصنِّفُ، ونَحْوُه عن ابن جِنِّي (٦).

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) شيخ الإقراءِ بالعراق: أبو الحسن محمد بن أحمد بن أيوب بن شنبوذ البغدادي (ت٣٧٢هـ) كان من أعيان العلماءِ مع التقوى والصلاح، وكان ممن يرى جوازَ القراءة بالشاذِ، وبسَببه اشتدَ عليه نكيرُ العلماء، له ترجمة حسنة في «غاية النهاية في طبقات القرّاء» (٢: ٥٤).

⁽٣) انظر كلامَ ابن خالوَيْه في «مختصر شواذٌ القرآن» ص١٢٠.

⁽٤) يعنى قراءة الفاتحة.

⁽٥) «روضة الطالبين» (١: ٢٤٢).

⁽٦) في «المحتسب» (٢: ١٨٥).

وَجاهِتِه عند الله؛ كقوله تعالى: ﴿عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴾ [التكوير: ٢٠]، وهذه ليست كذلك. فإن قلت: قولُه: ﴿مِمَّا قَالُواْ ﴾ معناه: مِن قولِهِم، أو: مِن مَقُولهم؛ لأنَّ «ما» إمّا مَصْدريّةٌ أو موصولة، وأيُّهما كان؛ فكيفَ تصحُّ البراءةُ منه؟ قلتُ: المرادُ بالقول أو المَقُول: مؤدَّاه ومضمونُه؛ وهو الأمرُ المَعِيب، ألا ترى أنهم سمَّوا السُّبةَ بالقالة، والقالةُ بمعنى القَوْل؟

[﴿ يَنَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ اتَّقُواْ اللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحَ لَكُمْ أَعْمَلُكُمْ وَيَغْفِر لَكُمْ ذُنُوبَكُمُ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ فَازَ فَرْزًا عَظِيمًا * إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَعْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَلَهَا الإِنسَنُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا * لِيُعُذِّبَ اللَّهُ الْمُنْفِقِينَ وَالْمُنْفِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَةِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَفُورًا تَحِيمًا ﴾ ٧٠-٧٣]

﴿قَوْلًا سَدِيدًا ﴾: قاصداً إلى الحقّ. والسَّداد: القصدُ إلى الحقّ، والقولُ بالعدل. يقال: سدَّد السهمَ نَحْوَ الرميّة: إذا لم يَعدِل به عن سَمْتِها، كما قالوا: سهمٌ قاصِد، والمراد: نهيُهم عمَّا خاضوا فيه مِن حديثِ زينبَ من غير قَصْدٍ وعَدْلٍ في القول،

قولُه: (فكيفَ تَصِحُّ البراءةُ منه)، يعني: لا يقال: بَراءةٌ من القولِ، بل من العَيْب والدِّين.

قولُه: (سَمّوا السُّبَّةَ بالقالة)، النهاية: في الحديثِ «فشَت القالةُ بين الناس»، أي: كَثْرَةُ القولِ وإيقاعُ الخُصومةِ بين الناسِ بها يُحكى للبعضِ عن البعض.

قولُه: (والمرادُ: نَمْيُهم)، قيل: أي: بـ ﴿ لَا تَكُونُواْ ﴾، «والبعثُ» أي: بقَوْله: «قولوا». وقلت: وليس بذاك، لأنه عنى بالنَّهْي خوْضَهم في حديثِ زينَب من غير قَصْدٍ وعَدْلٍ في القول، والمنهيُّ في الآية السابقة كوْنُهم في أذى رسولِ الله ﷺ مِثْلَ كَوْنِ قومٍ موسى عليه السلام في أذاهُ، بل عَطْفُ قوْلِه: و «البَعْثُ» على «نَهْيهِم» مبنيٌّ على أن الأمرَ بالشيء تَهْيُّ عن ضِدّه، ولو أريدَ بهذا العطفِ ذلك المعنى لجاء قولُه: «وهذه الآيةُ مُقرِّرةٌ للتي قَبلَها»

والبعثُ على أن يَسُدَّ قولهم في كلِّ باب؛ لأنَّ حِفْظَ اللسانِ وسَدادَ القولِ رأسُ الخيرِ كلُّه. والمعنى: راقِبُوا اللهَ في حِفْظِ ألسنتِكم، وتسديدِ قولكم؛ فإنكم إنْ فعلتُم ذلك أعطاكم اللهُ ما هو غايةُ الطَّلبة؛ مِن: تقبُّلِ حسناتِكم والإثابةِ عليها، ومِن مغفرةِ سيئاتكم وتكفيرِها. وقيل: إصلاحُ الأعمالَ: التوفيقُ في المجيء بها صالحةً مَرْضيّة. وهذه الآيةُ مقرِّرةٌ للَّتِي قَبْلَها، بُنِيَتْ تلك على النهي عمّا يؤذي رسولَ الله ﷺ، وهذه على الأمر باتِّقاءِ الله تعالى في حِفْظِ اللسان؛ ليترادَفَ عليهم النهيُّ والأمر، مع إتَّباع النهي ما يتضمَّنُ الوعيدَ مِن قصّةِ موسى عليه السلام، وإتباع الأمر الوعدَ البليغ؟ فيقوى الصارفُ عن الأذى والداعي إلى تَرْكِه. لمَّا قال: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ ﴾ وعلَّق بالطاعةِ الفوزَ العظيم؛ أتبَعَه قولَه: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأُمَانَةَ ﴾ وهو يريدُ بالأمانة الطاعة؛ فعظَّم أمْرَها وفخَّمَ شأنها، وفيه وجهان: أحدُهما: أنَّ هذه الأجرامَ العِظامَ من السهاواتِ والأرضِ والجبال قَدِ انقادتْ لأمرِ الله عزَّ وعَلا انقيادَ مِثْلِها، وهو ما يتأتَّى من الجهادات، وأطاعَت له الطاعةَ التي تصحُّ منها وتليقُ بها؛ حيثُ لم تمتنع على مشيئتِه وإرادتِه إيجاداً وتَكْويناً وتسويةً على هيئاتٍ مختلفةٍ وأشكالٍ متنوِّعة، كما قال: ﴿قَالَتَاَّ أَنْيِّنَا طَآبِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١]، وأمَّا الإنسانُ فلم تكن حالُه فيما يصحُّ منه من الطاعات ويليقُ به مِنَ الانقيادِ لأوامر الله ونواهيه، وهو حيوانٌ عاقل صالِحٌ للتكليف مِثْلَ حالِ تلك الجماداتِ فيها يصحُّ منها ويليقُ بها مِن الانقيادِ وعدم الامتناع. والمرادُّ بالأمانة: الطاعة؛ لأنَّها لازمةُ الوجود، كما أنَّ الأمانةَ لازمةُ الأدَاء. وعَرْضُها على الجماداتِ وإباؤُها وإشْفاقُها: مَجاز. وأمّا حَمْلُ الأمانة: فمِن قولِك: فلانُّ حاملٌ للأمانةِ

إلى آخرِه مُكرّراً مُسْتَدْركاً مع إتباع النهي ما يتضمَّنُ الوعيدَ من قصةِ موسى عليه السلام، وإتباع الأمر الوعْد. والأولُ على سبيلِ التشبيهِ ليُتصَوَّرَ التهديدُ من قولِه: ﴿وَكَانَ عِندَاللّهِ وَإِتباعِ الأمرِ الوعْد. والأولُ على سبيلِ التشبيهِ ليُتصَوَّرَ التهديدُ من قولِه: ﴿وَكَانَ عِندَاللّهِ وَجِها ﴾ مِن أنّ الملك لا بُدَّ مِن أن ينتقِم ممَّن يُريدُ نقيصةَ مَنْ له عندَه قُربةٌ ووَجاهةٌ فيُجْتَنبُ عن مِثْلِه، والثاني على سبيل الاشتقاقِ والتعليلِ فيقوى داعيةُ المأمورِ في الامتثالِ بالمأمورِ به، هذا أحسَنُ من قَوله: «فيقَوى الصارفُ عن الأذى والداعي إلى تركِه»، والله أعلم.

و مُحتمِلٌ لها؛ تريدُ أنه لا يؤدِّيها إلى صاحبها حتى تزولَ عن ذِمّتِه و يخرجَ عن عُهدتِها؛ لأنَّ الأمانةَ كأنَّها راكبةٌ للمؤتَمَنِ عليها وهو حامِلُها، ألا تراهم يقولون: رَكِبَتْه الدُّيونُ، ولي عليه حقّ، فإذا أدّاها لم تَبْقَ راكبةً له ولا هو حاملاً لها. ونحوه قولهُم: لا يَملِكُ مولًى لمولًى لمولًى نصراً. يريدون: أنه يبذُلُ له النُّصرةَ ويسامِحُه بها، ولا يُمسِكُها كما يُمسِكُها الخاذل، ومنه قولُ القائل:

أَخُوكَ الذي لا تَمَلِكُ الحِسَّ نَفْسُه وَتَرْفَضُّ عندَ المُحْفِظاتِ الْكَتائفُ

أي: لا يُمسِكُ الرقَّةَ والعطفَ إمساكَ المالِكِ الضَّنينِ ما في يَدِه؛ بل يبذلُ ذلك ويَسمَحُ به. ومنه قولهُم: أبغِضْ حقَّ أخيك؛ لأنه إذا أحبَّه لم يُحْرِجْه إلى أخيه ولم يؤدِّه، وإذا أبغَضَه أخرَجَه وأدّاه، فمعنى ﴿فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَانُ ﴾: فأبين إلّا أن يؤدِّينها، وأبي الإنسانُ إلا أن يكون مُحتمِلاً لها لا يؤدِّيها. ثم وَصَفَه بالظُّلم؛ لكونه تاركاً لأداء الأمانة، وبالجهل؛ لإخطائه ما يُسعِدُه مع تمكُّنِه منه؛ وهو أداؤها. والثاني: أنّ ما كُلِّفَه الإنسانُ

يقول: أخوكَ هو الذي إنْ أصابَك مِن أحدٍ ما يَسوؤك يغضَبُ لك ويَرِقُّ لأَجْلِك ويندَهَبُ حِقْدُه، ولا يُمْسِكُ الرِّقَة والعَطْفَ، بل يَبْذَلُ ذلك ويَسْمح به.

قولُه: (والثاني: أنّ ما كُلِّفه الإنسان)، اعلَمْ أنّ الفرْقَ بين الوجهَيْن هو: أنّ التمثيلَ على الأولِ واقعٌ في هذه الأجرام العِظام؛ شُبِّهَتْ حالةُ انقيادِها وأنَّها لا تَمْتنعُ عن مشيئةِ الله وإرادتِه إيجاداً و تكويناً وتسويةً بهيئاتٍ مُختلفةٍ بحالِ مأمورٍ مُطيع منقادٍ لا يتوقَّفُ عن الامتثالِ إذا توجَّه إليه أمرُ آمرِه المطاعِ كالأنبياءِ وأفرادِ المؤمنين كقولِه: ﴿أَقْتِيَا طَوْعًا أَوْكُرُهَا

قولُه: (قولُ القائل - وهو القُطاميُّ -: أخوكَ) البيت (١)، الحِسُّ: مصدَّرُ قَوْلِك: حَسَّ له، أي: رَفَق له. والارفضاضُ: تَرْشيحُ الدمعِ، وكلُّ مُتَفَرِّقِ ذاهبٍ: مُرفَض. الكتيفة: الحِقْد، والمُحْفِظات: المُغْضِبات.

⁽١) «ديوان القُطامي» ص٢٣٨.

قَالَتَا آنَيْنَا طَآمِعِينَ ﴾ [فُصّلت: ١١]، وهذا معنى قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَاۤ آمُرُهُۥ (١) إِذَاۤ آرَادَ شَيَّا أَن يَقُولَ لَهُۥكُن فَيكُونُ ﴾ [يس: ٨٢]، فعلى هذا التأويلِ: معنى ﴿فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا ﴾ أنّها بَعْدَ ما انقادَت وأطاعَتْ ثَبَتَتْ عليها وأدَّتْ ما التزَمتها من الأمانةِ وخرجَتْ عن عُهدتها، سوى الإنسانِ، فإنه ما وَفّى بذلك وخاسَ به، ﴿إِنَّهُۥكَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾.

وعلى الثاني: بعكسِ الأول؛ فإنه شَبَّه حالة الإنسانِ وهي ما كُلِّفه من الطاعةِ بحالةٍ مفروضةٍ لو عُرِضَتْ على السهاواتِ والأرضِ والجبالِ لأبتْ حَمْلَها وأشفَقتْ مِنها لعِظَمه وثِقَلِ مَحْمَلِه، وحَمَله الإنسانُ على ضَعْفه وَرِخاوةِ قُوَّته، إنه ظَلومٌ على نفسِه جاهلٌ بأحوالها حيثُ قَبِلَ ما لم يُطِقْ عليه هذه الأجرامُ العِظام.

وعلى هذا: قولُه: ﴿وَحَمَلَها ﴾ مجرًى على حقيقيه. والمرادُ بالأمانةِ: التكليفُ ومرجِعُه الطاعة، لأنّ المُكلِّف ما يريدُ مِنْ تَكليفِه على المُكلَّفِ إلا إظهارَ طاعيّه، فلذلك صَرَّحَ في الأولِ بقوله: «والمرادُ بالأمانةِ الطاعةُ لأنّها لازمةُ الوجودِ» بَعْدَ ما فَرَّعَ الوجهيْن عليها حيثُ قال: «وهو يريدُ بالأمانةِ الطاعة»، وفيه وَجُهان، والوجْهُ الأول مِن قولِ الزجاج قال: وحقيقةُ هذه الآية: أعلَمنا الله تعالى أنه ائتمنَ بني آدمَ على ما افترضه عليهم من طاعته، وائتمنَ السهاواتِ والأرضَ والجبالَ على طاعيّه والخضوعِ له، فأمّا السمواتُ والأرضُ والجبالُ على طاعيّه والخضوعِ له، فأمّا السمواتُ والأرضُ والجبالُ على طاعيّه والخضوع له، فأمّا السمواتُ والأرضُ والجبالُ على طاعيّه والخضوع له، فأمّا المواتُ والأرضُ والجبالُ على طاعيّه والخضوع له، فأمّا المواتُ والأرضُ والجبالُ فإنّهُنَّ أطعْنَ الله بقوله: ﴿أَنَيْنَا طَآبِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١] ولم تحتمل الأمانة، أي: ادَّهُا، وكذلك كلُّ مَنْ أثِمَ فقد احتمَلَ الإثم، وأداؤها طاعةُ الله فيها أمرَ به (٢).

قال الحسن: الكافرُ والمُنافق حملا الأمانَة، أي: خانا ولم يُطيعا^(٣). قال الزجاج: ومَنْ أطاعَ من الأنبياءِ والصدِّيقين والمؤمنينَ فلا يُقال: كان ظلوماً، وتصديقُ ذلك ما يتلوهُ من قوله: ﴿ لِيُعُذِّبَ اللَّهُ ٱلمُنَافِقِينَ ﴾ الآية (٤).

⁽١) من قوله: «المطاع كالأنبياء وأفراد» إلى هنا، سقط من (ح).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٨).

⁽٣) انظر: «جامع البيان» للطبري (١٩: ٢٠٦).

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٨).

بَلغ مِن عِظَمه وثِقَلِ مَحْمَلِه: أنه عُرضَ على أعظم ما خَلَقَ الله من الأجرام وأقواه وأشدّه أنْ يتحمَّله ويستقلَّ به، فأبى حَمْله والاستقلال به وأشفَق منه، وحَمَله الإنسان على ضَعفِه ورَخاوة قوّتِه. ﴿إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ حيثُ حَمَلَ الأمانة ثمَّ لم يَفِ بها، وضَمِنَها ثم خاسَ بضَهانِه فيها، ونحوُ هذا مِن الكلام كثيرٌ في لسانِ العرب، وما جاءَ القرآنُ إلا على طُرقهم وأساليبهم؛ من ذلك قولهُم: لو قيل للشَّحْم: أين تذهبُ؟ لقال: أُسَوِّي العِوَجَ. وكمْ وكم لهم مِن أمثالٍ على ألسنةِ البهائم والجهادات! وتصوُّرُ لقال: أُسَوِّي العِوَجَ. وكمْ وكم لهم مِن أمثالٍ على ألسنةِ البهائم والجهادات! وتصوُّرُ

روى صاحبُ «المُطْلع» عن الأزهريِّ قال: ما علِمْتُ أحداً فَسَّر هذه الآيةَ ما فَسَرهُ أبو إسحاقَ الزجّاج رَحِمه الله.

هذا والذي عليه الاعتهاد: أنَّ الله عز وجلَّ قادِرٌ بقُدْرتِه على أن يخلِقَ في كُلِّ ذَرّةٍ من ذَرّاتِ الكائناتِ العلمَ والحياة والنَّطقَ للتخاطُب.

روى محيي السنة رَحِه الله: عرض الله الأمانة على أعيانِ السهاواتِ والأرضِ والجبال. وعليه جماعة من التابعين وأكثرُ السّلف فقال لهن: أخّمِلْنَ هذه الأمانة بها فيها؟ قلن: وما فيها؟ قال: إن أحسَنتُنَّ جوزيتنَّ وإن عَصَيْتُنَّ عُوقِبتُنَّ، قُلْنَ: لا يا ربُّ لا نُريدُ ثواباً ولا عِقاباً خشيةً وتعظيماً لدينِ الله، وكان العرْضُ تخييراً لا إلزاماً، ولو ألزمَهُنَّ لم يمتَنِعْنَ من حَمْلِها، والجهاداتُ كلّها خاضعة لله ساجدة له، لقوله تعالى: ﴿قَالَتَا أَنَيْنَا طَآبِعِينَ ﴾ [نصلت: ١١]، وقوله: ﴿أَنَّ الله يَسْجُدُلُهُ مَن فِي ٱلسَّمَوَتِ وَمَن فِي ٱلأَرْضِ ﴾ [الحج: ١٨] الآية. قال: بعضُهم: ركَّبَ الله فيهن العَقْلَ والفهُم حين عرضَ الأمانة عليهِنَّ حتى عقلْنَ الخِطابَ وأجَبْنَ بها أَجَبْنَ. تمّ كلامُه (١)، والله أعلم.

قولُه: (ثم خاسَ بضهانه)، الأساس: خاسَ بعَهْدِه وبوَعْده: إذا نكَثَ وأَخْلَفَ، وخاسَ بِها كان عليه. قال ابنُ الدُّمَيْنَة:

فيا ربِّ إنْ خاسَتْ با كانَ بيننا من الودِّ فابعَثْ لي بها فعلَتْ صبرا(٢)

⁽١) «معالم التنزيل» (٦: ٣٨٠).

⁽٢) هو في زيادات «ديوان ابن الدُّمَينة»، ص ٢٠١، نقلًا عن «أساس البلاغة» للزنخشريّ.

مُقاوَلةِ الشَّحم مُحال، ولكنّ الغَرَضَ أنَّ السِّمَنَ في الحيوانِ ممّا يُحسِّنُ قَبيحَه، كما أن العَجَفَ ممّا يُقبِّحُ حَسَنَه، فصُوّر أثرُ السِّمَنِ فيه تَصويراً هو أوقعُ في نفْسِ السامع؛ وهي به آنس، وله أقبَلُ، وعلى حقيقتِه أوقَف. وكذلك تصويرُ عِظَمِ الأمانةِ وصعوبةِ أمْرِها وثِقَلِ مَحَمَلِها والوفاءِ بها. فإن قلتَ: قد عُلِمَ وجهُ التمثيلِ في قولهم للذي لا يَثبُتُ على رأي واحد: أراكَ تُقدِّم رِجلاً وتؤخِّرُ أخرى؛ لأنه مُثِّلتٌ حالُه في تميُّلِه وترجُّجِه بين الرأيين، وتركِه المُضيَّ على أحدِهما بحالِ مَن يتردَّدُ في ذهابِه فلا يجمعُ رِجلَيه للمُضيِّ في وجهِه، وكلُّ واحدٍ من المُمثَّلِ والممثَّلِ به شيءٌ مستقيمٌ داخلٌ تحتَ الصِّحَّة والمعرفة، وليسَ كذلك ما في هذه الآية؛ فإنَّ عَرْضَ الأمانةِ على الجمادِ وإباءَه وإشفاقَه مُحالٌ في نفْسِه، غيرُ مستقيم، فكيف صحَّ بناءُ التمثيل على المُحال؟ وما مِثالُ هذا إلا أنْ تُشبِّه شيئاً والمشبَّهُ به غيرُ معقول. قلتُ: المُمثَّلُ به في الآية، وفي قولهم: لو قيل للشَّحْم: أين تذهبُ؟ وفي نظائرِه: مفروضٌ، والمَفْروضات تُتخيَّلُ في الذِّهنِ كما المُحقَّقات؛ مُثِّلَتْ حالُ التكليف في صُعوبتِه وثِقَلِ مَحمَلِه بحالِه المفروضةِ لو عُرضَتْ على السهاواتِ والأرض والجبالِ فأبين أن يحمِلْنَها وأشفَقْنَ منها. واللامُ في ﴿ لِيُعَذِّبَ ﴾ لامُ التعليلِ على طريق المجاز؛

قولُه: (وترجُّحه بين الرأيَيْن)، الأساس: تىرجَّحَ في القـول: تَميَّلَ فيـه، وترجَّحَتِ الأرجوحةُ، ورجَحَ أحدُ قولَيْه على الآخر.

قولُه: (واللامُ في ﴿ لِيُعَذِبَ ﴾ لامُ التعليل على طريق المجاز)، يعني: عَلَل بقَوْلِه ﴿ لِيَعَنَدِبَ ﴾ قَولَه: ﴿ وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَانُ ﴾ من حَيثُ إنه نتيجةُ الخيانةِ وإليه مآلُ الحَمْل، كقَولِه تعالى: ﴿ فَالنَّفَطَ مُو مَالُ فِرْعَوْبَ لِيكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٨]، ولما كان كرامةُ العدوِّ غَيْظَ العدوِّ وموجب شَهاتتهِ وكانت التوبةُ على المؤمنين إرغاماً للكافرين، عَطَفَ ﴿ وَيَتُوبَ ﴾ على ﴿ لِيُعَذِبَ ﴾ ليجمَعَ لهم بينَ العذابَيْن، وإليه الإشارةُ بقوله: "إذا تِيبَ على الوافي كان نوعاً من عذاب الغادر».

هذا التكلُّفُ (١) إنّا لزِمَه لأنه فسّر الإنسانَ بالكافر، وجعَل التعليلَ للحَمْلِ بدليلِ قوله: «ليُعذَّب الله حاملَ الأمانة، ويتوبَ على غيرِه عِن لم يحمِلها» حيثُ أوقعَ حاملَ الأمانة موقعَ المنافقينَ والمنافقات، وأوقعَ «على غيره عِنْ لم يحملها» موقعَ «على المؤمنين»، ولو حُمِلَ التعليلُ على عَرْضِ الأمانة - كما روى مُحيي السنَّةِ عن ابنِ قُتيبة: عرَضْنا الأمانةَ ليَظْهرَ نِفاقُ المُنافقِ وشِرْكُ المُشْرك فيُعذِّبَهم الله، ويظهرَ إيهانُ المؤمنِ فيتوبَ الله عليه، أي: يعودُ عليه بالرحمةِ والمغفرةِ إنْ حصلَ منهم تقصيرٌ في بعضِ الطاعات (٢) - وحِمُلَ الإنسانُ على الجِنْس كما نَقْلنا عن الزجاج: أنّ الله ائتمنَ آدمَ وأولادَه على ما افترضَه عليهم من طاعتِه إلى آخره، كانَ له مَنْدوحةٌ عن ذلك، وجَرتُ الكلماتُ الأربعُ أعني: اللامَ والحَمْلَ والإنسانَ والتوبةَ على ظواهرِها. ولعلّه احترزَ أن يُعلِّلَ بإرادةِ العذاب.

أو نقول _ وبالله التوفيق _: إنّ الله تعالى خلَقَ الحُلْقَ ليكونَ مَظاهِرَ أسهائِه الحُسْنى وصفاتهِ العُليا؛ فحاملُ معنى الكبرياءِ والعَظَمةِ: السهاواتُ والأرضُ والجبالُ من حيثُ كوْنُها عاجزةً عن حَمْلِ سائرِ الأماناتِ لعدم استعدادِها وقَبولها، ولذلك أبيْنَ أن يحمِلْنها وأشفَقْنَ مِنها ولعظمِها عن أقدارِها، وحملها الإنسانُ لقُوَّةِ استعداده واقتدارِه لكونِه ظلوماً جَهولاً، فاختُصَّ لذلك من بينِ سائرِ المخلوقاتِ بقَبولِ تَجلِّي القهارية والتوابيةِ والمغفرة، وشاركها بقَبولِ تَجلِّي التعدادِه واقتداره.

قال السجاوَنْدي: إن لله في الأنبياءِ والأصفياءِ ترائكَ وبدائع من خصائصِ الإنسانيةِ تحصُل بالسَّهْو وتذهبُ بالعِبَر. ذُكَره في «سورة الرعد». وينصرُه ما رَويْنا في «مسندِ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبل» عن أبي هريرة: قُلنا: يا رسولَ الله، إنا إذا رأيْناكَ رقَّتْ قلوبُنا وكنّا من أهلِ الآخرة، وإذا فارقْناك أعجَبَتْنا الدنيا وشَمِمْنا النساءَ والأولادَ قال: «لو أنّكم تكونونَ على حالٍ على الحالِ التي أنتم عليها عندي لصافحتكُم الملائكةُ بأكفِّهم ولزارتكم في بيوتِكم،

⁽١) في (ط): «التكليف»، وليس بصواب.

⁽٢) «معالم التنزيل» (٦: ٣٨٢).

لأنّ التعذيبَ نتيجةُ حَمْل الأمانة، كما أنّ التأديبَ في: «ضربتُه للتأديب» نتيجةُ الضَّرْب. وقرأ الأعمشُ: (ويَتوبُ)؛ ليجعلَ العِلّة قاصرةً على فعلِ الحامل، ويَبتدئ: (ويَتُوبُ اللهُ). ومعنى قراءةِ العامّة: ليعذبَ اللهُ حاملَ الأمانة ويتوبَ على غيره ممّن لم يحمِلُها؛ لأنه إذا تِيبَ على الوافي كان ذلك نوعاً مِن عذابِ الغادر. والله أعلم.

قال رسولُ الله ﷺ: «مَن قرأ سورةَ الأحزابِ وعلَّمَها أَهْلَه وما ملكتْ يَمِينُه، أُعطي الأمانَ مِن عذابِ القَبْر».

ولو لم تُذْنِبوا لجاءَ الله بقومٍ يُذْنبون كي يغفِرَ لهم»(١). ورُويَ الفصلُ الأخير عن أبي أيوب الأنصاري^(٢).

وقال الإمام: ﴿إِنَّهُۥكَانَ ظَلُومًاجَهُولَا ﴾ أي: كان مِن شأنِه الظلمُ والجهْلُ، فلما أودعَ الله الأمانةَ فيهم تركَ بعضُهم على ما كان فيهِ فخاس فيه (٣). والله تعالى أعلم.

* * *

į

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٠٤٣)، والترمذي (٢٥٢٦)، وصحّحه ابنُ حِبّان (٧٣٨٧) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٧: ٦٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٩٩٢).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٨٨).

سورة سبأ ________

[﴿ اَلْحَمَٰدُ لِلَّهِ اَلَّذِى لَهُ مَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمَّدُ فِي اَلْآخِرَةَ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ * يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي اَلْأَرْضِ وَمَا يَغْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ النَّبِيرُ * يَعْلُمُ مَا يَلِجُ فِي الْآرَجِيمُ الْغَفُورُ * ١ - ٢]

ما في السهاواتِ والأرْضِ كلُّه نعمةٌ من الله،

سورة سبأ مكية، وهي أربع وخمسون آية^(١) سِيْسِسِ بِاللهِ الْكِيْلِ الْكِيْلِةِ الْكِيْدِيةِ

قوله: (ما في السهاواتِ والأرضِ كلَّه نِعمةٌ من الله تعالى)، وذلك لأنه مَسارحُ أنظارِ المُتفكِّرين، ومهابطُ أنوارِ ربِّ العالمين، ومنها مَقاماتُ عروجِ العارِفين، فحُقَّ لذلك أن يُحمَدَ ويُثنى عليه.

وحينَ ذكرَ الله سبحانَه وتعالى ﴿الْحَمَدُ لِلَّهِ ﴾ وصَفَ ذاتَه بأنه مالك لهذه النِّعمةِ الجسيمة وأنها مِنه، عَلمْنا أنه المحمودُ على نِعَم الدنيا، ولمّا قرَنَ به ﴿ وَلَهُ ٱلْخَمَدُ فِي ٱلْآخِرَةِ ﴾

⁽١) في (ط): «خمس وخمسون آية»، وهو موافقٌ لعَدِّ الشاميين، أما الأول فموافقٌ لعَدِّ غيرهم. انظر: «البيان في عَدِّ آي القرآن» للداني ص ٢٠٩.

وهو مُطلق لم يُعْلَمُ أنّ ذلك الحمْدَ لأيّ شيءٍ هو لِما فيه من نعوتِ الكَمال أو لِما أنّ منه النعمة والإفضال، فقيّد بالنعمة لدلالة القرينة الأولى عليها، وآل المعنى إلى أنه المحمودُ على النعمة الأخروية.

قال القاضي: ﴿ لَهُ مَا فِ السَّمَوَتِ وَمَا فِ الْأَرْضِ ﴾ خَلْقًا ونِعمةً، فله الحَمْدُ في الدنيا لكمالِ قُدرتِه وعلى تمامٍ نِعْمته، وله الحَمْدُ في الآخرةِ لأنَّ ما في الآخرةِ أيضًا كذلك، وليس هذا من عَطْفِ المُقيَّدِ على المُطلقِ، فإنّ الوصفَ بها يدلُّ على أنه المُنعِم بالنَّعمِ الدُّنيويةِ قَيَّد الحَمْدَ بها، وتقديمُ الصلةِ مَنْ يستحقُّ الحَمْدَ الْجُنهِ ولا كذلك نِعَمُ الآخرة (٢).

وقلت: لعلَّه أرادَ بالمُقيَّدِ الحَمدَ الثاني لأنه مُقيَّدٌ بِقَولَه: ﴿فِي ٱلْآخِرَةِ ﴾، والأولُ مُطلقٌ حيثُ لم يُذكَرْ معه «في الدنيا»، لكنَّ المصنَّفَ قَيَّدهُ بحَسبِ المُقابلة والعَطْفِ على نحوِ قول الشاعر:

عَجِبْتُ لهم إذ يَقْتلونَ نفوسَهم ومقتلُهم عند الوغى كان أعذَرا(٣)

أي: يقْتلونَ نفوسُهم في السِّلْمِ بقرينةِ الوغى، بل قَيَّده بأنّه في الدنيا لأنَّ قولَه: ﴿لَهُۥ مَافِ ٱلسَّمَوَتِ وَمَافِ ٱلْأَرْضِ ﴾ يدلُّ على ذلك لقولِه: «ثُمَّ وصفَ ذاتَه بالإنعامِ بجميعِ النِّعَمِ النَّعَمِ النَّعَمِ الدُّنيوية»، وهذا عَيْنُ ما ذكره القاضى، ولعله عَرَّضَ بغيرِ المُصنِّفِ.

ويُمكنُ أن يُقال: إن كُلًّا من الحَمْدَيْن مُقَيَّدٌ ومُطلقٌ بحَسبِ التقابُلِ، فالأولُ مُقيَّدٌ بما يُنبئُ عن التعليلِ وتَرتُّبِ الحُكمِ على الوصفِ. والثاني مُطْلقٌ منه، والثاني مُقيَّدٌ بكَوْنهِ ﴿فِي الْأُولُ مُطلَقٌ منه، والأولُ مُطلَقٌ منه.

وأما إطلاقُ الأولِ فلقِلَّةِ مبالاةٍ بالدنيا وتحقيرِ شأنها، وإطلاقُ الثاني للإيذانِ بفَخامةِ شأنِه وأنّه مما لا يدخُلُ تحْتَ الوصفِ من الإفضالِ والإكرامِ وغيرِ ذلك.

⁽١) في النسخة «ط»: «الصفحة»، وهو على الجادّة في «أنوار التنزيل».

⁽۲) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤١).

⁽٣) البيت لعروةَ بن الورد في «ديوانه» ص٢٢٦، ولتمام الفائدة انظر: «الصناعتين» للعسكري ص١٨٨.

وهو الحقيقُ بأن يُحمَدَ ويُثنى عليه من أجلِه، ولمّا قال: ﴿ الْحَمْدُ لِلّهِ ﴾ ثمَّ وَصَفَ ذاتَه بالإنعام بجميع النّعم الدنيويّة، كانَ معناه: أنه المحمودُ على نِعَمِ الدّنيا، كما تقول: احْمَدُ أخاكَ الذي كساكَ وحملك، تريد: احمدُه على كسوتِه وحَمْلانِه. ولمّا قال: ﴿ وَلَهُ ٱلْحَمَدُ فِي النّواب. فإن قلتَ: ما الفرقُ بين في الآخرة وهي الثواب. فإن قلتَ: ما الفرقُ بين الحمدين؟ قلتُ: أمّا الحمدُ في الدّنيا فواجب؛ لأنه على نعْمةٍ متفضّلٍ بها، وهو الطريقُ إلى تحصيلِ نعْمةِ الآخرة وهي الثواب. وأمّا الحمدُ في الآخرة وهي الإواجب؛ لأنه على نعمةٍ واجبةِ الإيصالِ إلى مُستحِقها،

قوله: (بجميع النّعم الدنيوية)، تأويلٌ لقولِه: ﴿مَافِى ٱلسَّمَوَتِ وَمَافِ ٱلْأَرْضِ ﴾ لأنه عبارةٌ عن العالَم، كما قالَ المصنّفُ في قولِه تعالى: ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يَغْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَاءَ ﴾ [آل عمران: ٥]: «لا يخفى عليه شيءٌ في العالَمِ فعَبَّر عنه بالسماءِ والأرض»(١).

قولُه: (وأما الحمْدُ في الآخرةِ فليسَ بواجب، لأنه على نعمة واجبةِ الإيصالِ إلى مُستَحِقِّها)، محْضُ التَّقليد. ويردُّه ما روَيْناه عن البُخاريِّ ومُسلم عن أبي هُريرةَ وجابرِ قالا: قال رسولُ الله ﷺ: «قارِبوا وسَدِّدوا واعلَموا أنّه لن يَنْجُو أحدُّ مِنكم بعَمَلِه» قالوا: ولا أنْتَ يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا إلّا أن يتَغمَّدني الله برَحْتِه»(٢)، وفي روايةٍ أخرى لأبي هُريرَة: «لن يُدْخِلَ أحدًا مِنكم عَمَلُه الجنّة»(٣).

الانتصاف: الحقُّ في الفَرْقِ بين الحمدَيْن: أنَّ الأوَّلَ عبادُّة تُكلَّفُ بها، والثاني لا تكليفَ إنّها هو في الآخرةِ كالأمورِ الجِبِلِّيةِ في الدنيا، كها جاءَ: «يُلْهَمون التسبيحَ كها يُلْهَمون النفس» (٤٠)، وإلا فكلا النّعمتَينْ فَضْل (٥٠).

⁽۱) انظر: «تفسير الكشاف» (١٦:٤).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٦٧٣) ومسلم (٢٨١٦) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه. وأخرجه من حديثِ جابرِ الإمام مسلم (٢٨١٧).

⁽٣) وهي ثابتةٌ عند مسلم (٢٨١٦) وابنِ حِبَّان (٣٤٨) وغيرهما.

⁽٤) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٧٦٩) والدارمي (٢٨٦٩) ومسلم (٢٨٣٥) من حديثِ جابرِ رضي الله عنه.

⁽٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٦٦).

وإنها هو تتمّة سرور المؤمنين، وتكملة اغتباطِهم: يلتذّونَ به كها يلتذُ مَنْ به العُطاشُ بالماء البارد. ﴿وَهُوَ الْمُحَكِمُ الذي أَحْكَمَ أَمُورَ الدّارَيْن ودبَّرَها بحكمتِه، ﴿الْخِيرُ ﴾ بكلّ كائن يكون.

ثم ذَكَرَ ممّا يحيطُ به علمًا ﴿مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ من الغَيْث، كقوله: ﴿فَسَلَكُهُ، يَنْبِيعَ فِ ٱلْأَرْضِ ﴾ [الزمر: ٢١]، ومن الكنوزِ والدّفائنِ والأموات، وجميع ما هي له يخات، ﴿وَمَا يَغُرُجُ مِنْهَا ﴾ من الشجرِ والنبات، وماءِ العُيون، والفِلزِ والدّوابِّ، وغيرِ ذلك. ﴿وَمَا يَنْزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ من الأمطارِ والثلوجِ والبَرَدِ والصَّواعقِ والأرْزاقِ

وقيل: إنّ قولَه: «لأنه نعمةٌ واجبةُ الإيصال» ليس على إطلاقِه عندهم أيضًا، لأنّ ما يُعطي الله العبادَ في الآخرةِ ليس مقصورًا على الجزاءِ عنْدَهم بل بَعْضُ ذلك تَفَضُّلُ وبعضُه أَجْر.

قوله: (تَتِمّةُ سُرور)، أي: يحمَدونه سُرورًا به لا تعبُّدًا فهو تتميمٌ للسرور، لأنّ مَنْ حَصَلَ في نعيم بعد مُقاساةِ الشدّةِ والتَّعبِ لا يخلو حالُه مِن تذكُّرِ تلك المقاساةِ، وإذا أخطَرَهُ ببالِه ورأى ما عليه من الكرامةِ والنعيم يزيدُ سرورُه وابتهاجُه، فقولُهم: ﴿الْمَمْدُ بِلّهِ الّذِي الْوَامَةُ الْمَارَةُ إلى هذا المقام. ثمَّ إذا ذكر أنّ ذلك النعيمَ وتلكَ الكرامةَ اذْهُ مَنَ الْمَارَةُ على وجهِ التعظيمِ وليسَ كنعيمِ الدنيا في أنّه في وَشْكِ الزَّوالِ وسُرعةِ الانفصالِ بل دائمةٌ على وجهِ التعظيمِ وليسَ كنعيمِ الدنيا في أنّه في وَشْكِ الزَّوالِ وسُرعةِ الانفصالِ بل جُلُها مَشوبٌ بالاستدراج يَزيدُ ذلك السرورُ والاغتباط، وقوله: ﴿وَءَاخِرُ دَعُونِهُمْ أَنِ المُحَمِّدُ لِلْهِرَبِ الْعَمَلُوبِ.

قولُه: (العُطاشُ بالماءِ البارد)، الجوهري: العُطاشُ: داءٌ يُصيبُ الإنسان يشربُ الماءَ لا يَروى.

قوله: (ما هي له كِفات)، الجوهري: كَفَتُّ الشيءَ أكفُتُه كَفْتًا: إذا ضمَمْتَه إلى نفسِك والكُفاتُ: الموضعُ الذي يُكْفَتُ فيه شيءٌ أي: يُضَمُّ (١).

⁽١) قولُه: «أي: يُضَمُّ»: سقط من النسختين: «ف» و «ح». وهو على الجادّةِ في «الصحاح».

والملائكة، وأنواع البركاتِ والمقادير، كما قالَ تعالى: ﴿ وَفِ ٱلسَّمَاآَءِ رِزْفَكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٢]. ﴿ وَمَا يَعْرَجُ فِيهَا ﴾ من الملائكةِ وأعْمالِ العباد. ﴿ وَهُو ﴾ معَ كثرةِ نِعَمِه، وسبوغِ فضله ﴿ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ ﴾ للمفرِّطينَ في أداءِ مواجبِ شُكرِها. وقرأً عليُّ بنُ أبي طالبِ رضيَ الله عنه: (ننزِّل)، بالنونِ والتشديد.

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِي لَتَأْتِينَا صَالَحُ الْعَيْبُ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا ٓ أَصْغَـرُ مِن ذَالِكَ وَلَا آكَبُرُ إِلَّا فِ

قوله: (﴿ وَهُو ﴾ مَع كَثرةِ نِعَمِه)، يعني قوله ﴿ وَهُو الرَّحِيمُ الْغَفُورُ ﴾ تَثْميمٌ لمعنى ما يَسْتلزمُه قولُه: ﴿ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ ﴾ إلى آخرهِ من الامتنانِ بمُوجبِ الحمْدِ من فضائلِه المُتكاثرةِ ومن التفريطِ فيها أوجبَ عليهم من الشُّكرِ على تلك النعمةِ الجَسيمة. أي: نَبَّه بهذا الإعلام على هٰذَيْن المعنييْن، ثمَّ عقَّبه بهذين الوصفيْن تتمييًا للمقصودِ، يعني: أنّ الله مع ما أولاهُم تلك النعمَ وشَهِدَ منهم ذلك التقصيرَ يزيدُ في تلكَ النَّعَمِ ويَغْفَرُ لهم ذلك التفريط.

فإن قُلْتَ: أليسَ من الظاهرِ أن يَفْصِلَ الآيةَ الأولى بقوله ﴿وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ ﴾ لمّا اشتملَتْ على إيجابِ الحمْدِ على نِعمةِ الدارَيْن ليرحَهم ويَغْفِرَ لهم ما(١) أن عسى أن فرّطوا فيه. والآية الثانية بقولِه ﴿وَهُوَ ٱلْحَكِمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ لمُناسبةِ العلْمِ الحكمة والخِبْرة؟

قلتُ: بَلَى ولكن خُولفَ ليتكاثرَ المعنى ويحصُلَ التتميمُ والتكميل، فدَلَّ انضهامُ الأولى بفاصلتِها الدالةِ على نوعٍ من العلمِ على معنى التكميل، وأنّ الله تعالى كها أنّه مُنْعِمٌ في الدارَيْن كذا يُحكِمُ أُمورَهما على وَجْهِ قويٌّ رَصين ويعلمُ ما يصدرُ عن العبادِ من تفاصيلِ الحمدَيْن ليَجْزِيَهُم بها على وجهِ الكهالِ والتهامِ، وانضهامُ الثانيةِ بفاصِلتِها آذَنَ بالتتميمِ الذي أشَرْنا إليه ولو أُجْرِيا على الظاهرِ لفاتَ أكثرُ تلك الفوائد. والله أعلمُ بأسرارِ كلامه (٢).

⁽١) سقط لفظ «ما» من النسخة (ط).

⁽٢) من قوله: «يعني: أن الله مع ما أولاهم تلك النعم» إلى هنا سقط من (ف).

كِتَنْ ِ مُّبِينِ * لِيَجْزِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ أَوْلَيْهِكَ لَمُ مَّغْفِرَةً وَرِزْقُ كريية ﴾ ٣-٤]

قولهم: ﴿لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ﴾: نفيٌ للبعْثِ وإنكارٌ لمجيءِ السَّاعة. أو استبطاءٌ لِما وُعِدُوه من قيامِها على سبيلِ الهزْءِ والسُّخرية، كقولهم: ﴿مَنَىٰ هَلَا ٱلْوَعَدُ ﴾ [يونس: ٤٨]. أُوجِبَ ما بَعْدَ النَّهْي بـ ﴿بَلَىٰ ﴾ على معنى: أن ليسَ الأمرُ إلا إتيائها، ثمّ أُعيدَ إيجابُه مؤكّدًا بها هو الغايةُ في التوكيدِ والتشديد، وهو التوكيدُ باليمينِ بالله عزّ وجلّ، ثمَّ أُمِدَّ التوكيدُ القَسَمي إمدادًا بها أُتبِعَ المقسَمُ به من الوصْفِ بها وُصِفَ به، إلى قوله: ﴿لِيَجْزِكَ ﴾؛ لأنّ عَظَمَةَ حالِ المقسَمِ به تُؤذِنُ بقوَّةِ حالِ المقسَمِ علَيه، وشدّةِ ثباتِه واستقامته؛ لأنه بمنزلةِ الاستشهادِ على الأمر، وكلّما كانَ المستشهَدُ أَعْلى كعبًا، وأَبْينَ واستقامته؛ لأنه بمنزلةِ الاستشهادِ على الأمر، وكلّما كانَ المستشهَدُ عليه أثبتَ وأرْسَخ. فإن فضلًا، وأرْفَعَ منزلةِ الاستشهادِ على المقسَمُ به وجهُ اختصاصِ بهذا المعنى؟ قلتُ: نعم، قلتَ: نعم، وذلك أنّ قيامَ السّاعةِ من مشاهيرِ الغيوب، وأدخلِها في الخَفْيَة، وأوّلِها مُسارعةً إلى وذلك أنّ قيامَ السّاعةِ من مشاهيرِ الغيوب، وأدخلِها في الخَفْيَة، وأوّلِها مُسارعةً إلى

قوله: (ثم أُعيدَ إيجابُه مؤكِّدًا بها هو الغايةُ في التوكيدِ والتشديدِ وهو التوكيدُ باليمين)، قال صاحب «الفرائد»: اقتضى المقامُ اليمينَ. لأنّ مَنْ أنكر ما قيلَ له، فالذي وجبَ أن يُقالَ بعدَ ذلك إذا أُريدَ إعادةُ القولِ أن يكونَ مُقتَرِنًا باليمين، وإلا كان خَطاً بالنظرِ إلى علم المعاني وإنْ كان صحيحًا بالنظرِ إلى العربيةِ والنحوِ، وما ذكر مِنْ أنّ عَظمةَ المُقْسَم به تُؤْذِنُ بعَظمةِ الحالِ المُقْسَمِ عليه مُستقيم. فلو وُصِفَ بغيرِ هذا الوصفِ مما يقتضي العظمة كان كذلك، وأما الوصفُ المذكورُ، فلأنّ إنكارَهم البَعْثَ باعتبارِ أنّ الأجزاءَ المُتفرقةَ المُنتشرةَ يمتنعُ اجتاعُها كما كان يدلّ عليه قولُه تعالى: ﴿قَدْعَلِمُنا مَانَقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ ﴾ [ق: ٤] فالوصْفُ بهذه الأوصافِ رَدٌّ لزَعْمِهم واستحالتِهم؛ وهو أنّ مَنْ كان عِلْمُه بهذه المَثابَةِ كيفَ يَمْتنعُ بهذه الأوصافِ رَدٌّ لزَعْمِهم واستحالتِهم؛ وهو أنّ مَنْ كان عِلْمُه بهذه المَثابَةِ كيفَ يَمْتنعُ ذلك منه؟ تَمَّ كلامُه وقد أحسَنَ وأجادَ رَحِه الله.

قولُه: (نَعمْ وذلك أنّ قيامَ الساعةِ مِن مشاهيرِ الغُيوبِ)، إلى آخره، قال صاحبُ «الفرائد»: لا شكَّ أنه لزِمَ منه أن يكونَ عالمًا بوَقْتِ قيامِ الساعةِ لأنّ مَنْ لا يَعْزُبُ عن

عِلْمِه شيءٌ لا يَعزبُ عن عِلْمهِ وقْتُ قيامِ الساعة. وأما الاختصاصُ الذي ذكرَ فلزومُه عن ذلك ممنوع.

وقلت: دلّ على الاختصاص قولُهم: ﴿لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ﴾ فإنه إنكارٌ لما هو العُمْدَةُ في الإتيانِ بها من العِلم بِالكُلِّياتِ والجُزئيات والقدرة على المقدوراتِ، فلما أُجيبَ بـ﴿ بَكَ ﴾ ضُمِّنَ إثباتُ ما نَفوْهما، فخُصَّ بإحدى العُمْدتَيْن لاختصاصِهما بالتهديدِ والوعيدِ للمُكذِّب. وعَمَّ (١) ليدخُلَ فيه ما أُريدَ إثباتُه أوّلَ شيءٍ. والله أعلم.

قولُه: (هذا لو اقتصر على اليمين ولم يُتْبِعُها الحَجَّة القاطعة)، قال صاحبُ «الفرائد»: كلامُه مُشْعِرٌ بأنّ اليَمينَ لم تكُنْ مُصَحِّحة، فَوجودها وعَدَمُها سَواء في التصحيح، والتصحيح إنّما يكونُ بالحُجِّة القاطعة بَعْدَها، فلزِمَ أن لا فائدة في اليمينِ هاهنا، وهذا ممّا لا سبيلَ إليه، وقد مرَّ أنّ إعادة ما قبلَ الإنكارِ لا بُدّ مِنْ أن يكونَ مقترنًا بالقسمِ وإلّا كانَ خطأ بحسب علم المعاني، فلما أوجبت الحكمةُ الإعادة وجبَ اقترائها بالقسمِ سواءٌ كان القسمُ مُصَحِّحًا لِما أنكروهُ أو غَيْرَ مُصَحِّح.

وقلتُ: والعجَبُ مِنْ لهٰذَيْن الفاضِلَيْن كيف ذَهَلا عن جَدُوى هذه اليمينِ وجَليلِ عائِدتها في هذا المقام! فإنهم جَرَّبوه ﷺ ولم يُشاهدوا منه إلا الحقَّ ولم يَسْمعوا منه غَيرَ الصِّدْق، ولهٰذا سَمَّوْه بالأمين، وما كانَ تكذيبُهم إلّا عن عِنادٍ ومُكابَرة وحَسَد. يدلُّ عليه

⁽١) في النسخة «ف»: «وزعم»، وهو خطأ.

.....

ما أورَد في «الأنعام» عند قوله: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ ٱلظَّلِمِينَ بِتَايَنتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٣] عن أبي جَهْل: والله إنّ محمدًا لصادق وما كذَب قَطّ وللكن إذا ذهبَ بنو قُصَيِّ باللواءِ، إلى آخره (١)، وفي «حم» عند قوله: ﴿أَنَذَرَّتُكُرُ صَعِقَةً مِّثْلَ صَعِقَةِ عَادٍ وَتَمُودَ ﴾ [فصلت: ١٣] عن عُتبةَ بنِ رَبيعة: وقد عَلِمْتُم أنّ محمّدًا إذا قالَ شيئًا لم يكذِبْ قط(٢)، إلى غير ذلك، فأتى أوَّلًا بالنصِّ القاطع المؤيَّدِ بالقَسَمِ المُقترنِ بالوصفِ المُناسبِ، وعَقَّبه بالبُرهانِ الساطع ليكونَ تقريرًا بعْدَ تقرير. وإنك إذا أَمعَنْتَ النظرَ وجَدْتَ جُلَّ الإقسام التنزيلي غيْرَ مُقْترنٍ بَشَيءٍ من الحجَّةِ فكانَ ذِكْرُ الحُجَّةِ هاهنا كالتتميم للنصِّ والمتفرع عليه لا الأصل، وإنها اقتضى هذا التوكيدَ وهو إتيانُ ﴿ بَلَى ﴾ وإعادةُ قَوْلِه ﴿ لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ ثم الإقسامُ عليه، ثم إتباعُه بالوَصْفِ المُناسبِ ثم انضهام البُرهان مع ذلك _ أنه تعالى افتتحَ لهذه السورة الكريمةَ بِذِكْرِ الحَمْدَيْنِ الجامِعَيْن لأمرِ الدارَيْن، فأوجبَ التكليفَ لعِلَّةِ كَوْنِه مالكًا لِما في السهاواتِ وما في الأرض، ورَتَّبَ عليه الحمْدَ في الآخرةِ على نِعْمةِ الثواب، فآذَنَ بأنَّ القَصْدَ في خَلْقِ السياواتِ والأرضِ ليس إلا المعرفةُ والعبادة، ثم جَزاءُ المحسن العارف العابد وعقابُ المُسيء المعانِد كقولهِ تعالى: ﴿رَبُّنَا مَاخَلَقْتَ هَلاَ ابْطِلًا سُبْحَننَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ [آل عمران: ١٩١]، ولهذا استُبْعدَ استبعادَ مَنْ يكفُرُ بذلك حيث عطف ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ﴾ على ما قَبْلَه، كقولِه تعالى: ﴿ٱلْحَـمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِوَالنُّورُّ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأنعام: ١]، فاقتضى المقامم لذلك أن يُؤكَّدَ الكلامُ بكُلِّ ما أمكَنَ من المُؤكِّدات، فجيءَ أولًا بـ﴿بَكِي﴾ تقريرًا، ثمَّ أعيدَ ما أنكروه تمهيدًا ثم أقسمَ عليه باسْمهِ ووُصِفَ بما يُناسبُ الجوابَ تنصيصا، ثم ختَم كلَّ ذلك بالبُرهانِ تتميًّا وإيذانًا بقُصورِ فَهْمِهم عن إدراكِ النصِّ القاطع، وينصُّرُه قولُ الإمام:

وعندي أن الدليلَ المذكورَ في قولِه: ﴿عَلِمِ ٱلْغَيْبِّ لَايَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ﴾ أظهر، وذلك

⁽١) انظر: «الكشاف» (٦: ٧٧)، ولتهام الفائدة انظر: «تفسير ابن كثير» (٣: ٢٥٢).

⁽۲) انظر: «الكشاف» (۱۳: ٥٨٥).

البيّنة الساطِعة، وهي قولُه: ﴿ لِيَجْزِي ﴾، فقد وَضَعَ الله في العقول، وركَّبَ في الغرائزِ وجوبَ الجزاء، وأنّ المحْسِنَ لا بدّ له من ثواب، والمسيءَ لا بدّ له من عقاب. وقوله: ﴿ لِيَجْزِي ﴾ متّصلٌ بقولِه: ﴿ لَيَأْتِينَكُمْ ﴾ تعليلًا له. قُرِئ: ﴿ لَتَأْتِينَكُمْ ﴾ بالتاء والياء. ووجه من قرأ بالياء: أن يكونَ ضميرُه للسّاعةِ بمعنى اليوم. أو يُسْنَدَ إلى ﴿ عَلِمِ الْعَيْبِ ﴾، أي: ليأتينَكم أمرُه، كما قالَ تعالى: ﴿ هَلَ يَنظُرُونَ إِلَا أَن تَأْتِيهُمُ الْمَلَتَكَةُ أَقُ لَيْتَافِي ﴿ وَالنّعام: ١٥٨] وقال: ﴿ أَو يَأْتِي أَمْرُ رَبِّك ﴾ [النحل: ٣٣]. وقُرِئ: ﴿ عَلِمِ الْعَيْبِ ﴾ و(عالم الغيب)، و(عالم الغيوب): بالجرّ، صفة لـ «ربي». و(عالم الغيب)، و(عالم الغيوب):

أنّه إذا كان عالمًا بجميع الأشياء يعلم أجزاء الأجسام ويقدرُ على جمعها فالساعة ممكنة القيام، والصادق قد أخبر عنه فتكون واقعة، والله أعلم.

قولُه: (﴿ لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ بالتاء والياء)، بالتاء الفوقانية: العامة، وبالياء: شاذّة. قال ابن جنّي: روى هارونُ عن طُلَيْق قال: سمعتُ أشياخَنا يقرؤون: «ليأتينكم» بالياء (١). وجازَ التذكيرُ بعد قوله: ﴿ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ﴾ لأنّ المخوف منها إنها هو عقابُها والمأمولُ ثوابُها، فغُلِّبَ التذكيرُ الذي هو مَرْجُوُّ وحَوفٌ فذكَّر، فإذا جازَ تأنيثُ المُذكَّرِ بالتأويلِ كانَ تذكيرُ المؤنَّثِ لغَلَبةِ التذكيرُ أحرى. قال تعالى: ﴿ يَلْنَقِطَهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾ [يوسف: ١٠] لأن بعضَها أَصْبَعُ في المعنى (٢).

قوله: (وقُرئ: ﴿ عَلِمِ ٱلْغَيْبِ ﴾)، حمزةُ والكِسائيُّ: «عَلَّامِ الغيبِ» بالألفِ بعد اللامِ، وخَفْضِ الميمِ على وَزْنِ فَعّال (٣). والباقونَ: «عالم» بالألفِ بعد العَيْنِ على وزنِ «فاعلٍ»، ورَفَعَ الميمَ نافع وابن عامر، وخَفَضَها الباقون (٤).

⁽١) وذكرها ابن خالويه في «مختصر شواذّ القرآن» ص١٢١. ووقع عنده: «طَلْق».

⁽۲) «المحتسب» (۲: ۱۸۶).

⁽٣) وهو أبلغُ في المدح. وحُجَّتُهم قولُه تعالى: ﴿ قُلَ إِنَّ رَقِي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [سبأ: ٤٨]. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨١.

⁽٤) لتهام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨١-٥٨٢.

بالرّفع، على المدح. و ﴿ لَا يَعْزُبُ ﴾: بالضمّ والكسْرِ في الزّاي، من العُزوبِ وهو البُعْد. يقال: رَوْضٌ عزِيب: بعيدٌ من الناس. ﴿ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ﴾ مقدارُ أصغر نَمْلة. ﴿ ذَالِك ﴾: إلسارةٌ إلى ﴿ مِثْقَالُ ذَرَةٍ ﴾. وقُرِئ: ﴿ وَلَا آصَغَرُ مِن ذَالِك وَلا آصَغَرُ ﴾: بالسرّفع على أصلِ الابتداء، وبالفتْح على نفي الجنس، كقولِك: لا حولٌ ولا قوةٌ إلّا بالله، بالرّفع والنّصْب، وهو كلامٌ مُنقطعٌ عمّا قبلَه. فإن قلتَ: هل يصحُّ عَطْفُ المرفوع على ﴿ مِثْقَالُ ذَرَةٍ وأصغرُ وأكبرُ، زيادةٌ لا لتأكيدِ النفْي، وعطفُ المفتوح على ﴿ ذَرَّةٍ ﴾ بأنه فتُحٌ في موضعِ الجرّ لامتناعِ الصَّرْف، كأنه النفْي، وعطفُ المفتوح على ﴿ ذَرَّةٍ ﴾ بأنه فتُحٌ في موضعِ الجرّ لامتناعِ الصَّرْف، كأنه

قولُه: (﴿لَايَعَزُبُ ﴾ بالضّمّ والكَسْر)، الكِسائيّ هنا وفي «يونُس»(١): بالكَسْر، والباقونَ: بالضمّ (٢).

قولُه: (وقُرئَ ﴿وَلَآ أَصْغَـُرُمِن ذَالِكَ ﴾)، وهي مَشْهورة، والفَتْحُ شاذّة (٣).

قوله: (وبالفَتْح على نَفْي الجِنْس)، وفيه إشكالٌ، لأنّ قولَه تعالى: ﴿وَلَآ أَصْغَكُرُ مِن فَيه اللَّهَ ﴾ مُضارعٌ للمضافِ، نَحْوَ: لا خَيرًا منه. فلو كَان «لا» لنَفْي الجنْس لوجبَ فيه النصبُ كما نصَّ عليه في «المفصَّل» (٤٠): لا خيرًا منه قائمٌ هنا، ويُمكنُ أنّه وضعَ الفَتْحَ موضِعَ النَصْبِ على الكوفيِّ، كما وضعَ النصْبَ موضعَ الفتحِ في قولِه: «لا حَوْلَ ولا قُوَّة إلا بالله» بالرفع والنَّصب.

قوله: (وهو كلامٌ مُنقطعٌ عما قبله)، قال القاضي: هو جُملةٌ مؤكدة لنفي العزوب، ورَفْعُه بالابتداء، ويُؤيِّده القراءةُ بالفتحِ على نَفْيِ الجنْس^(٥).

قولُه: (هل يصحُّ عَطْفُ المرفوعِ على ﴿مِثْقَالُذَرَّةِ ﴾)، إلى قوله: (عَطْف المفتوحِ على

⁽١) يعني قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْـرُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [بونس: ٦١].

⁽٢) وهما لغتانِ فيهما مثل: عكَفَ يعكِفُ ويعكُفُ.

⁽٣) وممن قرأ بها: الأعمشُ وقتادة. انظر: «مختصر شواذ القرآن» ص ١٢١.

⁽٤) «المُفصَّل» للزنخشري ص ١٠٤.

⁽٥) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤١).

قيل: لا يعزُبُ عنه مثقالُ ذرّة ولا مثقالُ أصغرَ من ذلكَ ولا أكبَر؟ قلتُ: يأبى ذلكَ حرفُ الاستثناء، إلّا إذا جعلتَ الضميرَ في ﴿عَنّهُ ﴾ للغيب، وجعلتَ ﴿الْغَيْبِ ﴾ اسمًا للخفيّاتِ قبلَ أن تُكتَبَ في اللَّوح؛ لأنّ إثباتَها في اللَّوحِ نوعٌ من البروزِ عن الحجاب، على معنى: أنه لا ينفصلُ عن الغيّبِ شيء، ولا يَزِلُ عنه إلّا مسطورًا في اللَّوح.

[﴿ وَالَّذِينَ سَعَوْ فِي ءَايَلِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَئِهِكَ لَمُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ ٱلِيمُّ ﴾ ٥]

وقُرِئ: (معجزين). و﴿ أَلِيكُ ﴾: بالرّفع والجرّ. وعن قَتادة: الرَّجْز: سوءُ العذاب.

﴿ ذَرَّةٍ ﴾؟) وقد قال بِهما أبو البقاء(١).

قولُه: (يأبى ذلك حَرْفُ الاستثناء)، لأنّ الاستثناء حينتذٍ مُنقطع، فيكونُ التقديرُ: لا يعزُبُ عن عالمِ الغيبِ مثقالُ ذَرّةٍ ولا أصغَرُ من مثقالِ ذَرّة ولا أكبرُ منه، لكن ما في كتابٍ مُبينِ يعزُبُ عنه. وإذا جعَلْتَ الضميرَ للغيبِ يصيرُ المعنى: ولا يعزُب، أي: لا ينفصلُ عن الغيب، أي: الخَفِيّات، مثقالُ ذَرّةٍ، ولا أصغرُ منه ولا أكبر، لكن في كتابٍ مُبينِ يَعْزُبُ عنه، لأنّ ما في اللوحِ خارجٌ من الغيبِ لِمَا يَطَلِعُ فيه الملائكةُ المُقرَّبون.

والمعنى على هذا: أنّ ما أظهَرهُ من علومهِ التي تنفد (٢) الأبحرُ دونَ نفادِها بالنسبةِ إلى ما أخفاهُ كالقَطْرةِ بالنسبةِ إلى الأبحُرِ السبعة.

قولُه: (وقُرئَ: «مُعَجِّزين»)، بالتشديد: ابنُ كثيرِ وأبو عَمْروٍ، والباقونَ: ﴿مُعَلَجِزِينَ ﴾ بالألفِ. و «أليمٌ» بالرفع: ابنُ كثير وحَفْصٌ، والباقونَ بالجرِّ (٣).

قال الزجاج: «معاجزين» بمَعْنى: مسابقين، ومُعَجِّزين: أنّهم يُعَجِّزونَ مَنْ آمنَ بها ويكون بمعنى: مُثَبِّطين (٤).

⁽۱) «التبيان في إعراب القرآن» (۲: ۱۰۲۲).

⁽٢) في النسخة «ط»: لا تنفَّدُ.

⁽٣) لتهام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨٢.

⁽٤) «معَاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٠).

[﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِى أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن زَّيِكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَى صِرَطِ الْعَزِيزِ ٱلْحَيدِدِ ﴾ ٦]

﴿ وَيَرَى ﴾: في موضع الرّفع، أي: ويَعلَمُ أولو العلم، يعني أصحابَ رسولِ الله ﷺ، ومن يطأُ أعقابَهم من أمّته. أو علماءُ أهلِ الكتابِ الذينَ أسلموا، مثل كَعْبِ الأحبار، وعبدِ الله ابن سَلَام رضي الله عنها. ﴿ اللّذِي َ أَنزِلَ إِلَيْكَ الْحَقّ ﴾: هما مفعولان له عبدِ الله ابن سَلَام رضي الله عنها. ﴿ اللّذِي آَنزِلَ إِلَيْكَ الْحَقّ ﴾: هما مفعولان له "دري »، و ﴿ هُو ﴾ فَصْل. ومَن قرأَ بالرّفع جعلَ «هو » مبتدأً و «الْحَقّ » خبرًا، والجمْلة في مَوْضع المفعولِ الثاني. وقيل: «يَرَى »: في مَوْضع النصب، معطوفٌ على ﴿ يَيَجْزِك ﴾، مؤضع المفعولِ الثاني. وقيل: «يَرَى »: في مَوْضع النصب، معطوفٌ على ﴿ يَيَجْزِك ﴾، أي: ولَيعُلَمَ أولو العلْمِ عندَ بَحِيءِ السّاعة أنه الحق علمًا لا يُزادُ عليه في الإيقان، ويحتجُّوا به على الذينَ كذّبوا وتولّوا. ويجوزُ أن يُريد: وليعلمَ مَنْ لم يؤمنْ من الأحْبارِ أنه الحقّ فيزدادوا حَسْرةً وغيًا.

قولُه: (﴿ وَيَرَى ﴾ في موضعِ الرفعِ)، أي: ابتداءُ كَلام.

قولُه: (ومَنْ يطأُ أعقابَهم)، النهاية: في حديث عَمّارٍ: «أنّ رجلًا وشى به إلى عُمَرَ رضي الله عنه نقال: اللهمَّ إن كان كذبَ فاجْعَله مُوطّاً العَقِب» (١) أي: كثير الأتباع، دَعا عليه أن يكونَ سلطانًا أو ذا مالٍ فيَتْبعُه الناسُ ويَمْشون وراءَه فيَقعُ في التَّبِعة.

قولُه: (ويجوزُ أن يُريدَ: وليعلمَ مَنْ لم يؤمِنْ)، عَظْفٌ على قَوْلِه: «وليعلم أولو العلم عند مجيء الساعة»، هٰذانِ الوجهانِ مَبْنيّانِ على أنّ ﴿ يَرَىٰ ﴾ في موضعِ النصبِ، كما بنى على القولِ الأولِ الوجهيْن، وهو أن يكونَ ﴿ ٱلْحَقّ ﴾ مفعولًا ثانيًا، على قراءةِ النَّصْب، والضميرُ المرفوعُ للفصلِ، وعلى قراءةِ الرفعِ الجملةُ سادَّةٌ مسدَّ المفعولِ الثاني، قال أبو البقاء: فاعلُ «يهدي» ضَمير، ويجوزُ أن يكونَ ضميرَ اسمِ الله، ويجوزُ أن يعظفَ على موضعِ الحقِّ فتكون «أن» محذوفة، فيكونَ مفعولًا ثانيًا، ويجوزُ أن يكونَ في موضعِ اسمِ الفاعل، أي: ويَروْن المُنزَّلَ حَقًّا وهاديا (٢).

⁽١) أخرجه أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (١: ١٤٢) من حديثِ الحارثِ بن سويد رضي الله عنه.

⁽٢) (التبيان في إعراب القرآن) (٢: ١٠٦٣).

فإن قُلتَ: كيفَ خَصَّ أحدَ التفسيرَيْن بقوله: «عِلمًا لا يُزادُ عليه في الإيقانِ»، والآخر بقوله: «فيزدادوا(١) حَسرُة وغمَّا»؟

قلتُ: لأنّ المرادَ بـ (يرى) ومفعولَيْه: حصولُ العلم بعد عَدَمِه، فإذا أُريدَ بأولي العِلمِ الأحبارُ الذين لم يُؤمنوا؛ كان المعنى: ويعلمُ الأحبارُ أَنّ المُنزَّلَ حَثَّ حين (٢) لا ينفَعُهم سوى الحَسْرةِ والندامةِ، كقولِه تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ, يَقُولُ الّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتَ رُسُلُ رَبِنَا بِٱلْحَيِّ فَهَل لَنَامِن شُفَعَآ ﴾ [الأعراف: ٥٣] أي: يأتي تأويلُ الكتابِ وعاقبةُ أمرِه مِن تَبيّنِ صِدْقِه وظهورِ ما نَطقَ به من الوعدِ والوعيد، فإذا فَسَّرَ أُولِي العلمِ بالمُؤمنين، يَنبغي أن يُقالَ: (عِلمًا (٣) لا يُقالَ: انقلبَ عِلْمُ اليقينِ إلى حَقِّ اليقين لتحصُلَ فائدةُ مزيدِ العلم كما قال: (عِلمًا (٣) لا يُزادُ عليه في الإيقان).

فإن قُلتَ: هل لاختصاصِ تفسيرِ أُولِي العلمِ بالأحبارِ الذين لم يُؤمنوا على وجهِ إرادةِ النصبِ دونَ الرفع مِن فائدة؟

قلتُ: نعم، لأنّ هذا العطْفَ من قَبيلِ قولِه تعالى: ﴿ نُقَنِلُونَهُمْ أَوَ يُسَلِمُونَ ﴾ [الفتح: ١٦] في الاشتراكِ أو الابتداء، فإذا انتصبَ «يَرى» دخلَ في حَيِّزِ التعليلِ، وإذا ارتفعَ كانَت جُملةً مُستقلةً معطوفة على جملة قولِه ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْنِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ بَكَ ﴾ إلى آخرِ الآياتِ الثلاث، وحصولُ العِلْمِ حينئذِ في الدنيا لا في الآخرةِ كما في وَجْهِ النَّصْب، فلا يحسنُ التقابلُ بينَ المعطوفَيْن إلّا على إرادةِ المؤمنينَ من أولي العلم، كأنه قيل: وقال الجَهَلةُ من الذين كفروا بآياتِ الله: لا تأتينا الساعةُ: وعَلِمَ الذين أوتوا العِلْمَ أنّ المُنزَّلَ حَقٌّ وما نطَقَ به من الوعدِ والوعيدِ صِدْقٌ، وإليه يَنْظُر قولُه ﴿ وَيَهْدِى ٓ إِلَى صِرَطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾.

و مما يعضُدُ هذا التأويلَ عَطْفُ قولِه: ﴿ وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِي مَايَلِتَنَا مُعَنجِزِينَ ﴾ الآية على قولِه:

⁽١) سقط لفظ: «فيزدادوا» من النسخة «ط».

⁽Y) سقط لفظ: «حين» من النسخة «ط».

⁽٣) في النسخة «ف»: الإمام. وهو خطأ.

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَتِئُكُمْ إِذَا مُزِقَتْ مَكُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَغِي خَلْقِ جَسَدِيدٍ * أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ عِنَةً أَبِلِ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ فِي ٱلْعَذَابِ وَٱلضَّلَالِ ٱلْبَعِيدِ ﴾ ٧-٨]

﴿ اَلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾: قُريش. قالَ بعضُهم لبعض: ﴿ هَلَ نَدُلُكُمْ عَلَى رَجُلِ ﴾ يَعْنونَ عَمّدًا عَلَى رَجُلِ ﴾ يَعْنونَ عَمّدًا عَلَيْهُ عَلَى رَجُلٍ ﴾ يَعْنونَ عَمّدًا عَلَيْهُ وَتُنْشَؤُونَ خَلَقًا جديدًا بعد أن تكونوا رُفاتًا وترابًا، ويُمزِّقُ أجسادَكم البِلى ﴿ كُلِّ مُمَزَّقٍ ﴾، أي: يفرّقُكم ويبدّدُ أجزاءكم كلَّ تبديد. أهوَ مفترٍ على الله كذبًا فيما يَنسِبُ إلَيه من ذلك؟ أمْ به جُنونٌ أجزاءكم كلَّ تبديد. أهوَ مفترٍ على الله كذبًا فيما يَنسِبُ إلَيه من ذلك؟ أمْ به جُنونٌ

﴿ لِيَجْزِى ٱلَّذِينَ اَمَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلْلِحَاتِ ﴾ الآية، على منوالِ قولِه: ﴿ إِنْعَمَتَ عليهم غير المغضوب عليهم ﴾، وكقوله: ﴿ إِلَيْهِ مَرْحِمُكُمْ جَمِيعًا ﴾ إلى قوله: ﴿ لِيَجْزِى ٱلَّذِينَ اَمَنُواْ وَعَمِلُواْ الْعَنْلِحَتِ بِٱلْقِسْطِ وَٱلَّذِينَ حَكَفُرُواْ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ جَمِيعٍ ﴾ [يونس: ٤]، وقد وضع ﴿ وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِي اَيْكِنَا مُعَجِزِينَ ﴾ موضع ضميرِ الذينَ كفروا، لأنّ المعنى: ليأتينَكم عالِمُ الغيْبِ ليُثيب المُؤمنين ويُعاقبَكم أيها الساعونَ في إبطالِ آياتِنا سَعيًا بليغًا، وفيه إشعارٌ بأنَّ منكرَ الحشرِ مكذِّبٌ لله وآياتِه المنزلةِ، ولذلك ورَد: «كَذّبني ابنُ آدمَ ولم يكُنْ له ذلك» (١)، وأنه مستحقٌ بأن يُنكَّلُ بها لا بَعْدَه من العذابِ والرِّجْزِ الأليم، أعاذنا الله من ذلك.

قولُه: (يُحدَّثكم بأعجوبة من الأعاجيب)، دلّ على هذا المعنى تَسْميتُه صلواتُ الله عليه بـ «رجلٍ» وتنكيرُه؛ جعلوا القولَ بالإعادةِ من قَبيلِ شيءٍ غريبٍ وأمرِ عجيب، ونَزّلوا قائلَه مَنْ لا يُعْرَف. قال صاحبُ «المفتاح»: كأنّهم لم يكونوا يعرِفونَ منه إلّا أنّه رجُلٌ ما، وهو أشْهَرُ عندهم من الشمسِ، وهو من باب التجاهل (٢).

قولُه: (أهو مُفْتَر) إلى قوله: (أم به جنون)، «أم» هذه يحتملُ أن تكونَ متصلةً وأن تكونَ منقطعة. وعلى الأولِ ظاهرُ كلامِ الجاحظِ على ما رويَ أنّه احتجَّ بهذه الآيةِ على أنّ من الخبرِ

⁽١) هو جزءٌ من حديثٍ قدسي أخرجه البخاري (٤٩٧٤) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٢) «مفتاح العلوم» ص٨٣.

ما ليسَ بصادقٍ ولا كاذب^(١)، لأنهّم حصروا دعوى النبيِّ الرسالةَ في الافتراءِ وفي الإخبارِ حالَ الجنون، وليسَ إخبارُه حال الجنونِ كذِبًا لجَعْلِهم الافتراءَ مقابلًا له، ولا صِدْقًا لأنّهم لم يعتقدوا صِدْقَه، فثبتَ أنّ من الخبرِ ما ليس بصادقٍ ولا كاذب.

وأجيب: أنّ الافتراءَ هو الكَذِبُ عن عَمْدٍ، فهو نوعٌ من الكذب، فلا يمتَنعُ أن يكونَ الإخبارُ حالَ الجنونِ نوعًا منه، وهو الكذِبُ لا عَنْ عَمْدٍ، فيكون التقسيمُ للخبرِ الكاذبِ لا للخبرِ مُطْلقًا(٢).

وقلتُ: هذا جوابٌ حسنٌ لطيف لكنّ الأصلَ مَدْخولٌ فيه من وجهَيْن: أحدُهما: أنّ ورودَ الآيةِ في البعثِ والحشرِ لا في دعوى الرسالة بدليلِ السابقِ أي: قولهم ﴿هَلْنَدُلُكُمْ عَلَىٰ رَجُلِ يُنْبِعْكُمْ إِذَا مُزِقْتُهُ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾ [سبأ: ٧] واللاحق أي: قولُه ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ ﴾ [سبأ: ٨]، ولذلك كان قولُ المصنّف: «من ذلك» بيانًا لقولِه: «ما يُنْسَبُ إليه»، والمشارُ إليه ما دلً عليه قولُه: «إنّكم تُبْعثونَ وتُنشئونَ خَلْقًا جديدًا» إلى آخرِه.

وثانيهها: ظهورُ «أم» في كونِها مُنْقطعةً لفظًا لاختلافِ مدخولي الهمزة و«أم»، لأنّ المعانِدين لمّا أخرجوا قولهم: ﴿هَلْنَدُلُكُرْ عَلَى رَجُلِ يُنَبِّثُكُمْ ﴾ مُخْرَجَ الطَّنْزِ (٣) والسخرية متجاهلين برسولِ الله ﷺ وبكلامِه من إثباتِ الحَشْرِ والنَّشْرِ، وعَقَبُوهُ بقوله ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى اللّهُ وَالنَّشْرِ، وعَقَبُوهُ بقوله ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى اللّهُ أَصْرِبُوا عنه إلى ما هو أَبْلغُ منه تَرقِّيًا من الأهون إلى الأغلظِ مِن نسبةِ الجنونِ إليه

⁽¹⁾ لم أهتد إليه فيها بين يدي من مصنفاتِ الجاحظ. لكن نقله الخطيب القزويني في «الإيضاح في علوم البلاغة» ص ٦٦ وعبارتُه ثمّة: وأنكر الجاحظ انحصارَ الخبر في القِسْمين ـ يعني الصادق والكاذب ـ وزعم أنه ثلاثة أقسام: صادق، وكاذب. وغير صادقٍ ولا كاذب...واحتج بقوله تعالى: ﴿أَفَتَرَكَعْ عَلَى السَّهِ كَذِبًا أَمْ يِهِ عِنَةٌ ﴾ [سبأ: ٨]. وأغلبُ الظنَّ أن الإمامَ الطيبي قد استمدَّ من هذا الموطنِ فإنَّه قد أجابَ عن دعوى الجاحظ بمثل ما أجابَ به الخطيبُ القزويني.

⁽٢) هذا الجوابُ مستفادٌ من الخطيب القزويني بحروفِه.

⁽٣) وهو السخريةُ وقَرْفُ الناسِ بالذّم.

يُوهمُه ذلكَ ويُلْقيه على لسانِه؟ ثمّ قالَ سبحانَه: ليسَ محمّدٌ من الافتراءِ والجنونِ في شيء، وهو مبرّاً منها، بل هؤلاءِ القائلونَ الكافرونَ بالبعث واقعونَ في عذابِ النّار فيما يؤدّيهم إليه من الضّلالِ عن الحقّ وهمْ غافلونَ عن ذلك، وذلكَ أجنُ الجنونِ وأشدُّه إطباقًا على عقولِهم. جُعِلَ وقوعُهم في العذابِ رَسيلًا لوقوعِهم في الضّلال، وأشدُّه إطباقًا على عقولِهم. جُعِلَ وقوعُهم في العذابِ رَسيلًا لوقوعِهم في الضّلال، كأنّها كائنانِ في وقتٍ واحد؛ لأنّ الضّلالَ لمّا كانَ العذابُ من لوازمِه وموجباته؛ جُعِلا كأنها في الحقيقةِ مقترنان. وقرأ زيدُ بنُ عليّ رضيَ الله عنه: (ينبيكم). فإن قلتَ: فقد جَعلْتَ الممزَّقَ مصدرًا، كبَيْتِ الكتاب:

أي: دعوا حديثَ الافتراءِ فإنّ هاهنا ما هو أطمُّ منه، لأنّ العاقل كيف يُحَدِّثُ بإنشاءِ خَلْق جديدٍ بعد الرُّفات والتراب، فإنَّ جُنونَه يُوهمه ذلك ويُلقيه على لسانه. ولمّا كان التعويلُّ على ما بعدَ الإضرابِ مِن إثباتِ الجنون أوْقعَ الإضرابَ الثاني ردّاً عليهم قولَهم، ونَهْيًا على ما بعدَ الإضرابِ مِن إثباتِ الجنون وأثباتًا له فيهم كما قال المصنف: «بل هؤلاءِ عنه صلواتُ الله عليه ما أثبتوا فيه من الجنون وإثباتًا له فيهم كما قال المصنف: «بل هؤلاءِ القائلون الكافرون بالبعثِ» إلى قوله: «أجنُّ الجنونِ وأشدُّه إطباقًا على عقولِهم» كأنّه قيل: لمّا قالوا: أهو مُفْتَر على الله بل به جِنّة، أَضْربَ عنه وقيل: بل القائلون بهم أشدُّ الجنون. فوصَعَ «القائلون بهم أشدُّ الجنون، أفرين وضعَ موضعَ «القائلون» قولَه: ﴿لَا يُؤمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ ﴾ على سبيلِ العُمومِ ليدخلوا فيه دخولًا أوليًّا، وليُسَجِّلُ عليهم الجنونَ بالطريقِ البُرهاني، ووضع موضعَ: «بهم الجنون» قولَه: ﴿ فِي الْعَذَابِ وَالشَّلْلِ ٱلْبَعِيدِ ﴾ وضعًا للسببِ موضعَ المُسبَّب ليؤذِنَ بأنّ الإضلال أبْعدُ مِن ضَلالِ مُنكرِ البَعْثِ لأنّه مُبْطِلُ حِكْمةِ الله في خَلْقِ العالَم، ومكذّبُ الله تعالى في وَعْدِه ووعيدِه كما منكرِ البَعْثِ لأنّه مُبْطِلُ حِكْمةِ الله في خَلْقِ العالَم، ومكذّبُ الله تعالى في وَعْدِه وعيدِه كما قال: «كذبني ابنُ آدمَ ولم يكُنْ له ذلك» (١) الحديث، وجاهلٌ مُفرِطٌ في جَهْلِه حيث تعرَّضَ قال: «كذبني ابنُ آدمَ ولم يكُنْ له ذلك» (١) الحديث، وجاهلٌ مُفرِطٌ في جَهْلِه حيث تعرَّضَ لسَخَطِ الله وإيقاع نَفْسِه في العذابِ السَّرْ مَدِ. والله أعلم.

قولُه: (رَسيلًا لوقوعِهم في الضلال)، الأساس: يقال: هو رَسيلُك في الغناء، أي: يُباريك في إرسالِك، ومن المجاز تقول: القَبيحُ سوءُ الذِّكْرِ رَسيلُه، وسوءُ العاقبةِ زَميلُه.

⁽١) سبق تخريجه.

أَلَمُ تَعلَمُ مُسَرَّحِيَ القَوَافي فلا عِيًّا بهنَّ ولا اجْتِلابا

فهل يجوزُ أن يكونَ مكانًا؟ قلتُ: نعم. ومعناه ما حصلَ من الأمواتِ في بُطونِ الطَّيرِ والسّباع، وما مرّتْ به السُّيولُ فذَهَبَتْ به كلَّ مَذْهَب، وما سَفَتْه الرِّياح فَطَرَحَتْه كلَّ مَطْرَح. فإن قلتَ: ما العاملُ في «إذا»؟

قولُه: (ألم تَعْلَمْ مُسَرَّحي)، البيت (١): «مُسَرَّحي»: من: سرَّح القومُ الإبلَ: إذا أرسلوها في المرعى.

مُسَرَّحي، أي: تسريحي، فلا أعيا بهِنَّ إعياءً (٢)، ولا أجتَلِبُهُنَّ اجتلابًا، أي: انتحالاً.

قولُه: (ما العاملُ في «إذا»؟)، قال الزجاج: في هذه الآية نظرٌ لطيف، وهو أنَّ «إذا» في موضع نَصْبِ بـ ﴿مُزِقْتُمْ ﴾ ولا يَعملُ فيها ﴿ جَكِيدٍ ﴾ لأنّ ما بعْدَ «أنّ» لا يَعملُ فيها قَبْلُها. المُعنى: هل ندلُّكم على رجلٍ يقولُ لكم: إنكم إذا مُزِّقتُم تُبعثون، ويجوزُ أن يكونَ العاملُ مُضْمرًا يدلّ عليه ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقِ جَكِيدٍ ﴾. المعنى: هل ندلّكم على رجلٍ يقولُ لكم: إذا مُزِّقتم بُعِثتُم، إنكم في خَلْقِ جديد (٣) كقوله تعالى: ﴿أَوَذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرابًا وَعِظَمًا لَكُمْ: إذا مُزِّقتم بُعِثتُم، إنكم في خَلْقِ جديد (٣) كقوله تعالى: ﴿أَوَذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرابًا وَعِظَمًا لَوَا المؤمنون: ٨٦] (٤).

وقال أبو البقاء: لا يجوزُ أن يعملَ فيها ﴿مُزِّقْتُمْ ﴾ لأنَّ «إذا» مُضافةٌ إليه (٥).

وقال الزجاج: «إذا» حينئذِ بمنزلة «إنْ» الجزاء يعملُ فيها الذي يليها. قال قيس بن الخطيم:

إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وَصْلُها خُطانا إلى أعدائنا فنُضارِبِ(٦)

ألم تخبر بمَسْرَحي القوافي

⁽١) لجرير في «ديوانه» ص٦٢ وروايتُه ثمَّة:

⁽٢) سقط لفظ «إعياء» من النسخة «ف».

⁽٣) من قوله: «المعنى: هل ندلكم» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

⁽٤) (معاني القرآن وإعرابه) (٤: ٢٤١-٢٤٢).

⁽٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٦٣).

⁽٦) سبق تخريجه.

.....

المعنى: يكُنْ وصلُها. والدليلُ على ذلك جَزْمُ «فنُضارب»(١).

والكنايةُ في «وَصْلُها» للأسياف. المعنى: إذا يكونوا(٢) بحيث لا تَصِلُ أسيافُنا إليهم نحنُ نتقَدَّمْ إليهم ونُضاربُهم بها.

قال السَّجاوَنْدي: عاملُ «إذا» محذوف، أي: «بُعِثْتُم» دلَّ عليه ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقِ جَكِدِيدٍ ﴾، إذْ (٣) ﴿مُزِّقْتُمْ ﴾ إنّا يَعْملُ في ﴿إذا» إذا كان كان مجزومًا (٤) بها، نحو: مَنْ تَضْرَبْ يَضْرَبْني، فإنّه إذا لم يُجْزَمْ بها كانت مُضافةً إلى الفعل، والمضافُ إليه لا يعملُ في المضاف، فالجزْمُ بـ «إذا» وإنْ جاءَ في الشّعرِ ضرورةً لا يُحْمَلُ عليه القرآن. وروايةُ الجزم في الشعر:

إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان طولُها خُطانا إلى أعدائنا فنُضاربِ

وخَطَّأُه المَغْرِبُّ لأنَّ القصيدةَ مرفوعةُ القوافي، وفيها:

وقد عشتُ دهرًا والغواةُ صحابتي أولئك خُلْصَانِي الذين أصاحبُ وفيها:

وللمالِ عندي اليومَ راعٍ وكاتبُ (٥) وللمالِ عندي اليومَ راعٍ وكاتبُ (٥) ولا يجوزُ أن يَعْملَ في «إذا»: ﴿ يُنَيِّتُكُمْ ﴾، لأنّ التنبئةَ (٦) قبلَ التمزُّق.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٢).

وقد حُرِّك بالكسر مراعاةً للقافية، وذكر البغدادي في «خزانة الأدب» (٧: ٢٨) أنه رُوِيَ بالرفعِ على الإقواء، وانظر ما كتبه العلّامة ناصر الدين الأسد تعليقًا على هذا الموطنِ من «الديوان» ص٨٨.

⁽٢) كذا في الأصول الخطية؛ بالجزم، ووجهه أن تكون «إذا» مُصمَّنةً معنى «إنْ»، على ما ذكره الزجاج آنفًا، وإلا فـ «إذا» ليست جازمة.

⁽٣) في الأصول الخطية: «إذا»، وصوَّبناه بحسب السياق.

⁽٤) في النسخة «ف»: «مجرورًا»، وهو خطأ.

⁽٥) هذا وهمٌّ من الإمام الطيبي، والقصيدة مجرورةُ الآخر بالكسرة، وما ذكره من الشعر لم أجده في «ديوان قيس بن الخطيم»، ولم أهتدِ إليه فيها بين يديَّ من مصادر التخريج.

⁽٦) في النسخ الخطية: «التنبيه» بالهاء، والجادّةُ ما أثبتناه.

قلتُ: ما دلَّ عليه: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقِ جَسِدِيدٍ ﴾، وقد سبقَ نظيرُه. فإن قلتَ: الجديد: فعيل، بمعنى فاعل أم مَفْعول؟ قلتُ: هو عندَ البصريّينَ بمعنى فاعل، تقول: جَدَّ فهو جديد، كحَدَّ فهو حديد، وقلَّ فهو قليل. وعندَ الكوفيّينَ بمعنى: مفعول، من جدَّه إذا قَطَعَه. وقالوا: هو الذي جدَّه الناسجُ السّاعةَ في الثوب، ثمَّ شاع. ويقولون: ولهذا قالوا: «ملْحفةٌ جديد»، وهي عندَ البصريّين كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللّهِ قَرِيبٌ ﴾ قالوا: «ملْحفةٌ جديد»، وهي عندَ البصريّين كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللّهِ قَرِيبٌ ﴾ قولِه: ﴿أَفَرَى وَهُو وَلِهُ أَسُقطتِ الْمُورَةُ في قولِه: ﴿أَفَرَى وَهُو وَلِهُ وَاللّهُ عَرِيبٌ ﴾ قولِه: ﴿أَفَرَى وَهُو وَصل؟ قلتُ: القياسُ الطَّرْح، ولكنَّ أمرًا اضطرَّهم قولِه: ﴿ السّحرُ ﴾ وهو خوفُ التباسِ الاستفهامِ بالخبر؛ لكوْنِ همزةِ الوصْلِ مفتوحةً كهْمزةِ الاستفهام. فإن قلتَ: ما معنى وصفِ الضّلالِ بالبُعْد؟ ولدُن قلتُ: هو من الإسنادِ المجازيّ؛ لأنّ البعيدَ صفةُ الضّالُ إذا بَعُدَ عن الجادّة، وكلّما قلتُ: هو من الإسنادِ المجازيّ؛ لأنّ البعيدَ صفةُ الضّالُ إذا بَعُدَ عن الجادّة، وكلّما أزدادَ عنها بُعْدًا كانَ أضلٌ. فإن قلتَ: كانَ رسولُ الله عَنْ مشهورًا عَلَمًا في قُريش، ازدادَ عنها بُعْدًا كانَ أضلٌ. فإن قلتَ: كانَ رسولُ الله عَنْ مشهورًا عَلَمًا في قُريش،

قولُه: (في الثوب)، مُتعلَّقُ بـ «قالوا». أي: قالوا في الثوب: جديد، لأنه هو الذي جَدَّه، أي: قَطَعهُ الناسجُ الساعة، ثم شاعَ هذا اللفظُ في كلِّ شيءٍ. ويقولون: كتابٌ جديد، وبيتٌ جديد، وغلامٌ جديد.

قولُه: (وهي - أي: المِلْحَفة جديدٌ - عند البصريين) في تأويلِ شيءِ جديد، أي: ثوبِ جديد، أو على تَشْبيههِ بفَعيلِ الذي بمعنى مفعولِ نحو: قتيلٍ وأسيرٍ كما شُبّه ذلك به. فقيل: قُتكاهُ وأسَراء، فإنَّ فَعيلًا يُجْمَعُ على فُعَلاء، نَحْو: كريمٍ وكُرَماء، ورحيمٍ ورُحَماء.

قولُه: (دونَ قوله ﴿ اَلسِّحْرُ ﴾)، أي: في قولِه تعالى: ﴿ مَا جِنْتُد بِهِ اَلسِّحْرُ ﴾ [يونس: ٨] على الاستفهامِ في سورةِ يونس عليه السلام (١٠).

⁽١) وهي قراءةً أبي عمرو بن العلاء، وهو استفهامٌ على جهةِ التوبيخِ لأنهم قد علموا أنّه سِحر، فقد دخل استفهامٌ على استفهامٌ على استفهامٌ على استفهام، فلهذا يقفُ على قوله ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ﴾ ثم يبتدئ ﴿السحر﴾ بالرفع، وخبره محذوف، المعنى: السحرُ هو؟

انظر: «حجّة القراءات» ص٣٣٥.

وكانَ إنباؤه بالبَعْثِ شائعًا عندَهم، فها معنى قولِه: ﴿ هَلْ نَدُلُكُمْ عَلَى رَجُلِ يُنَتِئكُمْ ﴾ فنكَّروه لهم، وعَرَضوا عليهم الدّلالة عليه، كها يُدَلُّ على مجهولٍ في أمْرٍ مجهول؟ قلتُ: كانوا يَقصدونَ بذلكَ الطَّنْزَ والسُّخْرية، فأخرجوه مَخْرَجَ التحلي ببعضِ الأحاجي التي يُتحاجى بها للضَّحِكِ والتلهي، متجاهلينَ به وبأمره.

[﴿ أَفَلَرَيْرَوْا إِنَى مَا بَيْنَ أَيدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِن نَّسَأَ خَسِفَ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَكَيْمِمْ كِسَفَامِّنَ ٱلسَّمَآءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِكُلِّ عَبْدِمُّنِيبٍ ﴾ ٩]

أَعَمُوا فلم ينظروا إلى السّماء والأرْض، وأنهما حيثُما كانوا وأينها ساروا أمامَهم وخلْفَهم محيطتان بهم، لا يقدرونَ أن ينفذوا من أقطارهما، وأن يخرجوا عمّا هم فيه من ملكوتِ الله عزَّ وجلّ، ولم يخافوا أن يخسِفَ الله بهم، أو يُسْقِطَ عليهم كِسَفًا، لتكذيبِهم الآيات، وكفرِهم بالرّسولِ على وبها جاء به، كما فُعِلَ بقارونَ وأصحابِ الأيكة. ﴿إِنَّ فِي وَلِكَ النَظرِ إلى السّماءِ والأرضِ والفكْرِ فيهما، وما يدلّانِ عليه من قدرةِ الله ﴿لَآيَةُ ﴾،

قَولُه: (ببعض الأحاجي)، الجوهري: حاجَيْتُه فحَجوْتُه: إذا داعَيْتَه (١) فَعَلَبْتَه. والاسمُ: الأَحْجِيَّةُ (٢)، وهي لُعبةٌ وأُغلوطة يتعاطاها الناسُ بينهم (٣).

قولُه: (أَعَمُوا فلم ينظروا)، يريدُ أنّ همزة الإنكارِ الداخلة على قوله: ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْأُ إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيَّدِيهِمْ ﴾ من حيث التقدير داخلٌ على فعلٍ هو السَّبَبُ في الفعلِ المذكورِ، «وأمامَهم وخَلْفَهم» خبرانِ و «مُحيطتان بهم»: عَطْفُ بيانٍ له أو بَدَل.

قوله: (من ملكوتِ الله)، أي: السهاواتِ والأرض، لأن «من» بيان «ما» في «عمّا هم فيه». قولُه: (وما يدلّان)، عطفٌ على الضميرِ المجرور، أي: والفكرِ فيها يدلّان عليه، أو على «السهاءِ والأرض»، وهو الأصوبُ.

⁽١) في النسخ الخطية: «داعَبْته» بالباءِ الموحّدة، والجادّة ما أثبتناه.انظر: «الصحاح» (حجا).

⁽٢) والحُجّيّا أيضًا. نَصَّ عليه الجوهري وقَدّمَه في «الصحاح».

⁽٣) وفسره أبو عُبَيْدِ بقوله: هو نحوُ قولهم: أخرِجْ ما في يدي ولك كذا.

ودلالة ﴿ لِكُلِّ عَبْدِمُنِيبٍ ﴾: وهو الرّاجعُ إلى ربّه، المطبعُ له؛ لأنّ المنيبَ لا يخلو من النظرِ في آياتِ الله، على أنه قادرٌ على كلِّ شيءٍ مِن البعْثِ ومِن عقابِ مَن يكفرُ به. قُرِئ: «يشأ» و «يخسف» و «يُسقط» بالياء؛ لقولِه تعالى: ﴿ أَفَتَرَىٰ عَلَى اللّهِ كَذِبًا ﴾ [سبأ: ٨]. وبالنونِ لقولِه: ﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَا ﴾. و ﴿ كِسَفًا ﴾: بفتْحِ السّينِ وسكونِه. وقرأ الكسائيّ: (يخسف جم) بالإدغام، وليست بقوية.

[﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضَلًا يَحِبَالُ أَوِّي مَعَهُ، وَٱلطَّيْرُ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ * أَنِ أَعْمَلُ سَنِغَنتِ وَقَدِّرْ فِي ٱلسَّرَدِ وَاعْمَلُواْ صَلِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * وَلِسُلَيْمَنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُهَا

قولُه: (على أنّه قادرٌ على كلِّ شيءٍ من البعثِ ومن عقابِ مَنْ يكفُّرُ به)، مُتَعلِّقٌ بقوله: «ودلالة»، يريدُ أنّ قولَه: ﴿إنّ فِي ذَلِكَ لَاَيةً لِكُلِّ عَبْدِمُنِيبٍ ﴾ تذييلٌ لقوله: ﴿ أَفَلَرَ يَرُوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم ﴾ وتعريضٌ بقلّةِ النظرِ في مُنكري البعثِ والحشرِ في آياتِ الله، وإليه الإشارةُ بقوله: «لأنّ المنيبَ لا يخلو من النظرِ في آياتِ الله». وفيه الإشارةُ إلى بيانِ نظم هٰذه الآية بقوله: ﴿ وَقَالَ الّذِينَ كَفَرُوا هَلَ نَدُلُكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَيِّثُكُمْ ﴾ وبقوله: ﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَا دَاوُدَ هِنَا فَضَلًا ﴾ لأنه كالتخلُّصِ منه إليه، لأنه منَ المُنيبين المتفكّرين في آياتِ الله، قال تعالى: ﴿ وَاذَكُرُ عَبْدَنَا دَاوُدَ وَاذَكُرُ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا ٱلْأَيْدِ إِنّهُ مِنَ المُنيبين المتفكّرين في آياتِ الله، قال تعالى: ﴿ وَاذَكُرُ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا ٱلْأَيْدِ إِنّهُ مِنَ المُنيبين المتفكّرين في آياتِ الله، قال تعالى:

قال القاضي: قوله: ﴿ أَفَكُرُ يَرُوا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِم ﴾ تذكيرٌ بها يُعاينوه مما يدلُّ على كهالِ قدرةِ الله تعالى وما فيه إزاحةُ استحالتِهم الإحياءَ حتى جَعلوه افتراءً وهُزوًا، وتهديدٌ عليهم (١٠).

قولُه: («يَشَأْ» و «يَخْسِفْ» و «يُسْقِط»، بالياء): حَمزةُ والكِسائي: ثلاثتُها بالياء. وأدغَم الكِسائيّ الفاء في الباء، والباقون: بالنونِ فيهنّ، وقرأ حَفْصٌ: ﴿كِسَفًا ﴾ بفَتْح السينِ، والباقونَ بإسكانها(٢).

قولُه: («يخْسِفْ بهم» بالإدغام، وليست بقويّة)، المُطْلع: لزيادة صوتِ الفاءِ على صوتِ الباءِ كما لا يجوزُ إدغامُ الراءِ في اللام.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٢).

⁽٢) ولتهام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨٣.

شَهُرُّ وَرَوَاحُهَا شَهْرُ وَأَسَلْنَا لَهُ, عَيْنَ ٱلْقِطْرِ وَمِنَ ٱلْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْدِ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَمَن يَزِغُ مِنْهُمْ عَنْ ٱمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ * يَعْمَلُونَ لَهُ، مَا يَشَآهُ مِن تَحَارِبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانِ كَالْجُوَابِ وَقُدُورِ رَّاسِيَنتٍ ٱعْمَلُواْ ءَالَ دَاوُدَ شُكَرًا ۚ وَقِلِيلٌ مِنْ عِبَادِى ٱلشَّكُورُ * ١٠ - ١٣]

﴿ يَنْجِبَالُ ﴾ إمّا أن يكونَ بدلًا من: ﴿ فَضَلَا ﴾، وإمّا من: ﴿ مَالَيْنَا ﴾، بتقدير: قولنا: يا جبال. أو: قلنا: يا جبال. وقُرِئ: ﴿ أَوِي ﴾ و(أُوبي) من التأويب والأَوْب،

قوله: (بتقدير: قولنا: يا جبال، أو قُلنا: يا جبالُ)، رُوِيَ «قَوْلنا» بالنَّصْبِ والجرِّ^(۱). الأوِّلُ على تقديرِ أن يكونَ بدَلًا مِن ﴿فَضْلًا﴾ أي: ولقد آتينا داودَ مِنَّا قَوْلَنا: ﴿يَنْجِبَالُ﴾، والثاني على أن يكونَ بَدَلًا مِن ﴿ءَانَيْنَا﴾ أي: ولقد قُلنا: يا جبالُ أوِّبي مع داود.

قوله: (وقُرئَ: ﴿أَرِّبِ ﴾ و ﴿أُوبِي ﴾)، الأولى هي المشهورةُ، والثانية شاذة (٢).

الراغب: الأُوْبُ: ضَرْبٌ من الرجوعِ، لأنّ الأَوْبَ لا يُقال إلّا في الحيوانِ الذي له إراحةٌ، والرجوعُ عام يُقالُ: آبَ أَوْبًا وإيابًا ومآبًا. والأوّاب كالتوابِ وهو الراجعُ إلى الله تعالى من (٣) المعاصي وفعل الطاعات قال تعالى: ﴿أَوَابٍ حَفِيظٍ ﴾ [ق: ٣٢]، ومنه قيلَ للتوبةِ أَوْبَة.

قولُه: (من التأويب والأوب)، قال صاحبُ «التقريب»: أي: رَجِّعي معه (٢) التسبيحَ أو: ارجِعي معه في التسبيح بترجيعِه.

قلتُ: في كلامِ المصنّفِ إشعارٌ بأنّ مَرْجعَ معنى القراءتَيْن _ وهو الرجوعُ معه في التسبيح _ إلى واحد، وتعليلُه مُنْبِئٌ عنه؛ لأنّ الترجيعَ مستلزمٌ للرجوع. ذكر في سورةِ «ص»: وضَعَ الأوّابَ موضِعَ المُسَبِّحِ لأنّها كانت تُرجِّعُ التسبيح والمُرَجِّعُ رَجَّاعٌ لأنّه يَرْجِعُ إلى فغلِه رجوعًا بعد رجوع (٥)، ولأنّه إذا رَجَّعَ الصوتَ أي: رَدَّده فقد رَجَعَ فيه أي: رجَعَ إلى ما

⁽١) في النسخة «ف»: «والجزاء».

⁽٢) وممن قرأ بها: ابن عباسٍ والحسنُ وقَتادةُ وابنُ أبي إسحاق. انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص١٢١.

⁽٣) كذا في النسخ الخطية. وَفي «مفردات القرآن»: «بتَرُكِ»، وهو الجادَّة.

⁽٤) قوله: «التسبيح أو: ارجعي معه» سقط من (ط).

⁽٥) انظر: «الكشاف» (١٣: ٢٥١).

أي: رجِّعي معَه التسبيح. أو: ارْجِعي معَه في التسبيح كلّما رَجَعَ فيه؛ لأنه إذا رَجَعَه فقد رَجَعَ فيه، ومعنى تسبيح الجبال: أنّ الله سبحانَه وتعالى يخلقُ فيها تسبيحًا، كما خَلَقَ الكلامَ في الشّجرة، فيُسمَعُ منها ما يُسْمَعُ من المسبِّح؛ معجزةً لداود. وقيل: كانَ ينوحُ على ذنبِه بترجيع وتَحْزين، وكانت الجبالُ تُسْعِدُه على نَوْجِه بأصدائها، والطيرُ بأصواتِها. وقُرِئ: ﴿وَالطَّيْرَ ﴾ رفعًا ونصبًا عطفًا على لَفْظِ الجبالِ ومحلّها. وجوّزوا أن ينتصبَ مفعولًا معه،

بدأ منه. ويعضُدُه ما رَويْنا عن البخاريِّ ومُسلم وأبي داودَ عن عَبدِ الله بنِ مُغَفَّل قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ يومَ فَتْح مكّةَ على ناقتِه يقرأُ سورةَ الفتح، فرجَّع فيها، قال: ثُمَّ قرأَ مُعاويةُ يَحْكي قراءةَ ابنِ مُغفَّل فَقال: لولا أن يجتمِعَ الناسُ عليكُم لرجَّعْتُ كها رَجَّعَ ابنُ مُغفَّلٍ يحكي النبي ﷺ فقلتُ لمعاوية: كيف كان ترجيعه؟ قال: اآ اآ اَ ثلاث مرات (١).

النهاية: الترجيعُ: ترديدُ القراءةِ. وقيل: هي تقاربُ حروفِ الحركاتِ في الصوتِ. وقد حكى ابنُ مُغَفَّل تَرْجيعَه بمَدِّ الصوت في القراءة. ولهذا إنّها حصلَ منه ـ والله أعلمُ ـ يوْمَ الفتح؛ لأنّه كان راكبًا فجعلتِ الناقةُ تحرِّكه.

قال مُحيي السنَّة: ﴿يَنجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ ﴾ سَبِّحي معه إذا سَبَّح، فقيل: هو تفعيلٌ من الإيابِ، وهو الرجوعُ، أي: رَجِّعي معه. قال القُتيْبي: أصله من التأويبِ في السَّير، وهو أن يَسيرَ النهارَ كلَّه بالتسبيح معه (٢).

قوله: (﴿ وَٱلطَّيْرَ ﴾ رفعًا ونَصْبًا)، والنَّصْبُ هي المشهورة والرَّفعُ شاذٌّ ٣٠٠.

قوله: (وجَوِّرُوا أَن ينتصِبَ مفعولًا معه) قال الزجّاج: ويجوزُ أَن يكونَ «الطير» منصوبًا على معنى: مع، كما تقول: قُمْتُ وزيدًا أي: قُمْتُ مع زيدٍ، فالمعنى: أوِّبي معَه ومعَ الطير (٤).

⁽١) أخرجه البخاري (٧٥٤٠) ومسلم (٧٩٤) وأبو داود (١٤٦٧).

⁽٢) «معالم التنزيل» (٦: ٣٨٧).

⁽٣) وممن قرأ بها: الأعرجُ وعبد الوارث عن أبي عمرو. انظر: «مختصر شواذ القرآن» ص١٢١.

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٤٣).

وأن يُعْطَفَ على ﴿فَضَلا﴾، بمعنى: وسخَّرْنا له الطير. فإن قلتَ: أيُّ فَرْقِ بينَ هذا النظْمِ وبينَ أن يُقال: ﴿وَءَالْيَنَا دَاوُد مِنّا فَضَلاً ﴾؛ تأويبَ الجبالِ معَه والطير؟ قلتُ: كم بينهما! ألا ترى إلى ما فيه من الفخامة التي لا تخفى؛ مِنَ الدّلالة على عزّة الربوبيّة، وكبرياء الإلهية؛ حيث جُعِلَت الجبالُ مُنزّلةً مَنْزِلةَ العقلاء الذي إذا أمرَهم أطاعوا وأذعنوا، وإذا دعاهم سمعوا وأجابوا؛ إشعارًا بأنه ما من حيوانٍ وجمادٍ وناطقٍ وصامت إلا وهو منقادٌ لمشيئته، غيرُ ممتنع على إرادته. ﴿وَأَلنّا لَهُ الْمَدِيدُ ﴾ وجعلْناه له ليّنًا كالطّينِ والعَجينِ والشمْع، يُصرِّفُه بيدِه كيفَ يشاءُ من غيرِ نارٍ ولا ضرْبِ بمِطرقة. وقيل: لانَ الحديدُ في يدِه لِما أوتيَ من شدّةِ القوّة. وقُرِئ: (صابغات) وهي الدّروعُ الواسعةُ

قولُه: (وأن يُعْطَفَ على ﴿فَضَلَا﴾، قال الزجاج: حكاهُ أبو عُبَيْدَة عن أبي عَمْرو بن العلاء، وهو كقولِه:

علفتُها تِبْنُـا ومـاءً بــاردا

وإليه الإشارةُ بقوله: «وسَخَّرْنا له الطيرَ»، وعن بَعْضِهم: يجوزُ أن يكونَ منادًى كأنه قال: أدعو الجبالَ والطير(١).

قوله: (كَمْ بينهما)، أي: مِنْ فَرْق. ونَحْوُه قولُه تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواً ﴾ [البقرة: ٢٤] بدل: مَسخَهم قِرَدةً. ٢٤٣] بدَل: أماتَهم الله، وقولُه: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِثِينَ ﴾ [البقرة: ٦٥] بدل: مَسخَهم قِرَدةً. وهو أمرٌ على سبيلِ التسخير، وفائدتُه غايةُ التأديب.

قوله: (وناطق وصامت)، تفسيرٌ لقولِه: «حيوانٍ وجماد».

الراغب: النطقُ في التعارفِ: الأصواتُ المُقطَّعةُ التي يُظهِرُها اللسانُ وتَعيها الآذانُ، ولا يُكادُ يقال إلّا للإنسانِ، ولا يقال لغيرِه إلّا على سبيلِ التَّبعِ، نَحْو: الناطقِ والصامتِ، فيرادُ بالناطقِ: ما لَه صَوْتٌ، وبالصامتِ: ما لا صَوْتَ له (٢).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٣).

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٨١١.

الضافية، وهو أوّلُ من اتّخذها، وكانت قبلُ صفائح. وقيل: كانَ يبيعُ الدّرْعَ بأربعةِ الآف، فينفقُ منها على نفسِه وعيالِه، ويتصدّقُ على الفقراء. وقيل: كانَ يَخرجُ حينَ مَلكَ بني إسرائيلَ متنكِّرًا، فيسألُ الناسَ عن نفسِه، ويقولُ لهم: ما تقولونَ في داود؟ فيثنونَ عليه، فقيّضَ الله له مَلكًا في صورةِ آدميٍّ فسألَه على عادتِه، فقال: نِعْمَ الرّجلُ لولا خصلةٌ فيه، فَرِيعَ داود، فسألَه، فقال: لولا أنه يُطعمُ عيالَه من بيتِ المال، فسألَ عندَ ذلكَ ربّه أن يسبّبَ له ما يَستغني به عن بَيْتِ المال، فعلَّمه صَنعةَ الدّروع. ﴿وَقَدِّرْ ﴾: لا تجعلِ المساميرَ دِقاقًا فتقْلَق، ولا غِلاظًا فتفصمُ الحِلَق. والسَّرْدُ: نسْجُ الدّروع. ﴿وَقَدِّرْ ﴾: لا تجعلِ المساميرَ دِقاقًا فتقْلَق، ولا غِلاظًا فتفصمُ الحِلَق. والسَّرْدُ: نسْجُ الدّروع. ﴿وَلَعُمَلُوا ﴾: الضميرُ لداودَ وأهلِه. ﴿وَ سخّرنا ﴿لِسُلَيْمـٰنَ ٱلرِّيحَ ﴾ فيمن نصب. ولسليمانَ الرّيحُ مسخّرةٌ، فيمن رفع. وكذلكَ فيمَنْ قرأً: (الرّياحُ)، بالرّفع. ﴿غُدُوهَا شَهَرٌ ﴾: الرّيحُ مسخّرةٌ، فيمن رفع. وكذلكَ فيمَنْ قرأً: (الرّياحُ)، بالرّفع. ﴿غُدُوهَا شَهَرٌ ﴾:

قولُه: (الضافية)، الجوهري: الضُّفُوُّ: السبوغُ وثَوْبٌ ضافٍ أي: سابغ.

قال الزّجاج: معنى السابغ: الذي يُغَطِّي كلّ ما تَحْتَه حتى يفضُلَ عليه(١).

عن بعضِهم: قولُه تعالى: ﴿ أَنِ أَعْمَلُ سَنِغَنَتِ ﴾ «أَنْ» مُفَسِّرة كأنه قيل: وأَلنّا له الحديد، أي: اعمَلْ سابغات، أو يكون في معنى: لأن يعمَلَ سابغات، أو يكون في معنى: لأن يعمَلَ سابغات، ويَصِل «أَن» بلفظةِ الأمر، ونَظيرُه: أرْسِلْ إليه أَنْ قُمْ إلى فُلان، أي: قال له: قُمْ أو يكون بمعنى: أرسِلْ إليه بأن يقومَ إلى فُلان.

قولُه: (والسَّرْدُ: نَسْجُ الدُّروع)، قال الزجّاج: السردُ في اللغة: تَقْدِمَةُ شيءِ إلى شيءٍ تأتي به مُتّسِقًا بعْضُه في إثْرِ^(٢) بعضٍ مُتتابعًا، ومنه قولُهم: سَرَد فلانٌ الحديث^(٣).

قوله: (﴿و﴾ سَخَّرنا ﴿لِسُلَيْمِـٰنَٱلرِّيحَ﴾ فيمَنْ نَصَب)، أبو بكرٍ: «الريحُ» بالرفع، والباقون: بالنصب^(٤). قال الزجاج: ومعنى الرفع: ثَبَتَ لسليهانَ الريحُ، وهو يؤولُ إلى

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٤).

⁽٢) زيادة لازمة من «معاني القرآن» للزجاج.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٤).

⁽٤) ولتهام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨٣.

جَرْيُها بالغداةِ مسيرةُ شَهْر، وجَرْيُها بالعشيِّ كذلك. وقُرِئ: (غدوتُها) و(رَوْحتُها). وعن الحسَنِ رضيَ الله عنه: كان يَغْدو فيقيلُ بإصطَخْر، ثمّ يروحُ فيكونُ رواحُه بكابُل. ويُحكى أنّ بعضَهم رأى مكتوبًا في مَنزلِ بناحيةِ دِجْلةَ كتبَه بعضُ أصحابِ سُلَيْهان: نحن نَزَلْناه وما بَنَيْناه ومبنيًّا وَجدْناه، غَدَوْنا من إصْطَخْرَ فقِلْناه، ونحن رائحونَ منه فبائتونَ بالشامِ إن شاءَ الله. القِطْرُ: النّحاسُ المُذابُ من القَطَرَان. فإن قلتَ: ماذا أرادَ بها مَعْدِنَ النّحاس، ولكنّه أسالَه كما ألانَ الحديدَ أرادَ بها مَعْدِنَ النّحاس، ولكنّه أسالَه كما ألانَ الحديدَ

معنى: سَخَّرْنا الريحَ، كما إذا قُلْتَ: لله الحمدُ، فتأويلُه: استَقرّ لله الحمدُ، وهو يرجِعُ إلى معنى: أحمَدُ الله الحَمْد (١).

قوله: (جَرْيُها بالغداقِ مَسيرةُ شَهْرٍ، وجَرْيُها بالعَشيِّ كذلك)، قال مَكِّي: مَسيرةُ غُدوِّها مَسيرةُ شُهرِ، وجَرْيُها بالعَشيِّ كذلك)، قال مَكِّي: مَسيرةُ غُدوِّها مَسيرةُ شهرٍ، وكذلك ﴿وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾. وإنّا احتيجَ إلى ذلك لأنَّ الغُدوَّ والرواحَ ليسا بالشهرِ وإنها يكونان فيه (٢).

وقال ابن الحاجبِ في «الأمالي»: الفائدةُ في إعادةِ لَفْظِ الشهرِ الإعلامُ بمقْدارِ زمنِ الغُدوِّ والرواحِ، والألفاظُ التي تأتي مُبيِّنةً للمقاديرِ لا يحسُنُ فيها الإضهارُ، ألا ترى أنك تقول: زِنَةُ هذا مِثقالٌ، فلا يحسُنُ الإضهارُ كها لا يحسُنُ في التمييزِ، وأيضًا فإنه لو أُضْمِرَ فالضميرُ إنها يكونُ لِما تقدَّمَ باعتبارِ خُصوصيتهِ، فإذا لم يكُنْ له وجبَ العدولُ عن المُضْمَرِ فالضميرُ إنها يكونُ لِما تقدَّمَ باعتبارِ خُصوصيتهِ، فإذا لم يكُنْ له وجبَ العدولُ عن المُضْمَرِ إلى الظاهر، ألا ترى أنك إذا أكرَمْتَ رجلًا وكسَوْتَه لكانَتِ العبارةُ: أكرَمْتُ رجلًا وكسَوْتُ رجلًا وتبيّن أنه ولو أكرمتَ رجلًا وكسوْتَ غيره، لكانت العبارة: أكرَمْتُ رجلًا وكسَوْتُ رجلًا. فتبيّن أنه ليسَ من جَعْلِ الظاهرِ موضِعَ المُضْمَر (٣).

قوله: (النحاسُ المُذاب من القَطَران)، وعن بَعْضِهم: صحَّ بفَتْحِ الطاءِ، وهو مصدر، وبالكسر مُشتَقُّ منه.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٥).

⁽٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٨٤).

⁽٣) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٧٢).

لداود، فنبع كما ينبعُ الماءُ من العَيْن؛ فلذلكَ سمّاه عَيْنَ القِطْرِ باسمِ ما آلَ إليه، كما قال: ﴿ إِنَّ آرَيْنِيَ آعَصِرُ خَمَّرًا ﴾ [يوسف: ٣٦]. وقيل: كانَ يَسيل في الشهْرِ ثلاثة أيّام ﴿ إِذْنِ رَبِّهِ عَنَ آمَرِنا ﴾ الذي أمّرناه به من طاعة سُليهان. وقُرِئ: (يُزَغ) من أزاغه. و ﴿ عَذَابِ السّعِيرِ ﴾: عذابِ الآخرة. عن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما وعن السُّدِّيّ: كانَ معه مَلكُ بيدِه سَوْطٌ من نار، كلّما استعصى عليه ضَرَبه من حيثُ لا يراه الجنيّ. المحاريب: المساكنُ والمجالسُ الشريفةُ المصونةُ عن الابتذال، سُمِّيتْ محاريب؛ لأنه يُحامى عليها ويُذَبُّ عنها. وقيل: هي المساجد. والتهاثيل: صورُ الملائكةِ والنبيّينَ والصّالحين، كانت تُعْمَلُ في المساجدِ من نُحاسٍ والتهاثيل: صورُ الملائكةِ والنبيّينَ والصّالحين، كانت تُعْمَلُ في المساجدِ من نُحاسٍ

الراغب: القُطْرُ: الجانبُ. وقَطَرْتُه أَلقَيْتُه على قُطْرِه. وتَقَطَّر وقَع على قُطْرِه، وتَقاطر القومُ: جاءوا أرسالًا كالقَطْرِ، ومنه قِطارُ الإبلِ، والقَطِران بكَسْرِ الطاءِ ما يتقطَّر من الهِناء(١).

قوله: (باسم ما آل إليه)، يعني: أصلُه: أَسَلْنا (٢) له معدنَ القطرِ بأن جعَلْناه مِثْلَ الماء ينبع كما يَنْبع، ولما كان المآلُ إلى هذا قيلَ ابتداءً: ﴿وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ ٱلْقِطْرِ ﴾ تسميةً للشيءِ باسم ما يؤول إليه.

قوله: (وقيل: كان يسيل)، أي: القطر. روى مُحيي السنة عن المفسرين: أُجْرِيَتْ له عين النحاس ثلاثة أيام بلياليهن بأرض اليمن^(٣).

قوله: (سُمِّيت تحاريبَ لأنه يُحامى عليها ويُذَبِّ عنها)، رُوِيَ عن المصنف أنه قال: يُقال: رجلٌ مِحْرُبٌ ومِحرابٌ؛ للكثيرِ الحروب كها يُقال: مكانٌ مِحْلالٌ لكَثْرة مَنْ يحل فيه. أنْشَدني الشيخ الأثيرُ لبعْضِ أهلِ الشام:

ماأحسن المحراب في محرابه (٤)

قرنَ الشجاعةَ بالخضوع لربِّه

⁽۱) «مفردات القرآن» ص۲۷۷.

⁽٢) في النسخة «ح»: «أرسَلْنا».

⁽٣) «معالم التنزيل» (٦: ٣٨٩).

⁽٤) ذكره الزمخشري في «ربيع الأبرار» (٥: ١٧٧).

وصُفْرِ وزُجاجِ ورُحام، ليراها الناسُ فيعبدُوا نحوَ عبادتِهم. فإن قلتَ: كيفَ استجازَ سليهانُ عليه السّلام عَمَلَ التصاوير؟ قلتُ: هذا ممّا يجوزُ أن تختلفَ فيه الشرائع؛ لأنه ليسَ من مُقبَّحاتِ العقلِ كالظلْمِ والكَذِب. وعن أبي العالية: لم يكنِ اتخاذُ الصُّورِ إذ ليسَ من مُقبَّحاتِ العقلِ كالظلْمِ والكَذِب. وعن أبي العالية: لم يكنِ اتخاذُ الصُّورِ إذ ذاك محرّمًا. ويجوزُ أن تكونَ غيرَ صُورِ الحيوان، كصُورِ الأشجارِ وغيرها؛ لأنّ التمثالَ كُلُ ما صُوِّرَ على مِثْلِ صورةِ غيرِه من حيوانٍ وغير حيوان. أو تُصوَّرُ محذوفة الرووس. ورُويَ: أنهم عملوا له أسَدَيْن في أسْفلِ كرسيّه، ونِسرَيْن فَوْقَه، فإذا أرادَ أن يصْعدَ بسطَ ورُويَ: أنهم عملوا له أسَدَيْن في أسْفلِ كرسيّه، ونِسرَيْن فَوْقَه، فإذا أرادَ أن يصْعدَ بسطَ الأسدانِ له ذراعَيْهما، وإذا قعدَ أظلّه النّسرانِ بأجنحتِهما. والجوابي: الجياضُ الكِبار، قال:

تَرُوحُ عَلَى آلِ المُحَلَّقِ جَفْنَةٌ كَجَابِيَةِ الشَّيْخِ العِرَاقِيِّ تَفْهَقُ لَانَّ المَاءَ يُجبى فيها، أي: يُجمَع. جُعِلَ الفعْلُ لها مجازًا، وهيَ من الصّفاتِ الغالبةِ

سُمِّي المحرابُ مِحرابًا لكَثْرة ما يُحامى عليه وَصْفًا للمكان بصفةِ صاحبه.

قوله: (تروحُ على آل المُحلَّقِ)، البيت. مضى خبرُ المُحلَّقِ وسَببُ قولِ الأعشى فيه في سورة «طه».

تفهَقُ: تَمْتَلَئِ حتى تطفح. يقال: فَهِق الإناء بالكسر يَفْهَقُ فهقًا؛ إذا امتلاً حتى تصبب، وإنها خص الشَيْخَ لضَعْفِه، وأنه لا يجد الماء في كل وقت فإذا وجده افترص (١) وملاً حوْضَه، قيل: أراد بالشيخ العِراقي كسرى. وفي «ديوان الأعشى» بالسين والحاء المهملتين، أي: الماء الجاري على وجه الأرض، وقيل: أراد به الفرات (٢).

وأما قول المصنف: «جعل الفعل لها» أي: «تروحُ» أُسْنِدَ إلى الجفنة، والظاهر أن الجابية السمُ فاعل. الأصل مَجْبُوُّ فيها فأسنده إلى الجابية مجازًا، كما قيل في قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَالْمَا وَالْمَا هَى المَزنُّ بَها.

⁽١) أي: انتهز الفرصة.

⁽٢) وقيل: أراد دجلة. انظر: «تاج العروس» (فهق).

كالدّابّة. وقيل: كانَ يقعدُ على الجَفْنةِ ألفُ رجل. وقُرِئ: بحذفِ الياءِ اكتفاءً بالكسرة. كقولِه تعالى: ﴿يَوْمَ يَدَعُ ٱلدَّاعِ ﴾ [القمر: ٦]. ﴿رَّاسِيكَتٍ ﴾: ثابتاتٍ على الأثافي لا تُنزَلُ عنها لعِظَمِها. ﴿أَعْمَلُواْءَالَ دَاوُدَ ﴾: حكايةُ ما قيلَ لآلِ داود. وانتصبَ ﴿شُكُرًا ﴾ على أن أنه مفعولٌ له، أي: اعملوا لله واعْبدوه على وجهِ الشكْرِ لنَعْهائه. وفيه دليلٌ على أن العبادة يجبُ أن تُؤدّى على طريقِ الشكْر. أو على الحال، أي: شاكِرين. أو على تقدير: اشكروا شكرا؛ لأن ﴿أَعْمَلُواْ ﴾ فيه معنى اشكروا، من حيثُ إنّ العملَ للمنعِمِ شكرٌ له. ويجوزُ أن ينتصبَ بـ ﴿أَعْمَلُواْ ﴾ مفعولًا به، ومعناه: إنا سخّرنا لكم الجنّ يعملونَ لكم ما شِئتم، فاعملوا أنتم شكرًا، على طريقِ المشاكلة. و﴿الشّكُورُ ﴾: المتوفّرُ على لكم ما شِئتم، فاعملوا أنتم شكرًا، على طريقِ المشاكلة. و﴿الشّكُورُ ﴾: المتوفّرُ على

قوله: (وقرئ بحذف الياء اكتفاء بالكسرة)، كلُّهم إلا ابنَ كثيرٍ وأبا عَمْرو ووَرْشًا(١). وقال الزجاج: كان الأصلُ الوقفَ بالياء إلا أن الكسرة تنوب عنها، وكانت بغير ألفٍ ولامٍ والوقفُ عليها بغير ياء، تقول: هذه (٢) جَوابٍ، فأدخلت الألف واللام، وترك الكلام على ما كان عليه قبل دخولهما (٣).

قوله: (ويجوزُ أن ينتصبَ به ﴿ أَعْ مَلُوا ﴾ مفعولًا به)، إلى قولِه: (طريق المشاكلة) يعني: كانَ أصلُ الكلام: اشكروا الله آلَ داود شكرًا، فأقيمَ مُقامَ «اشكروا»: ﴿ أَعْ مَلُوا ﴾؛ ليشاكل قوله: ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ . ﴾

قال ابنُ الحاجب: يجوزُ أن يكونَ مفعولًا به، كأنَّ العملَ له تعلَّقُ بالشكر، كما تقول: عملتُ كذا، فأَجْراه لذلك مجُرى المفعول به، ويجوز أن ينتصبَ على المصدرِ لأنه نوعٌ من العمل نَحْو: قعَدْتُ القُرْفُصاءَ، وإما لأنه إذا عَمِلوا فقد تضمَّن ذلك شُكرًا(٤) لا يحتمل العملُ غيره، فيكون من باب ﴿ كِنَبَ السَّهِ ﴾ [النساء: ٢٤](٥). هذا الذي عَناه المصنّفُ بقوله:

⁽١) انظر: «حجَّة القراءات» ص٥٨٣. أثبتها ابن كثير وصلاً ورفعًا، وأثبتها أبو عمرو وورش وصلاً.

⁽٢) في النسخ الخطية: «هذا» وصوّبناه من «معاني القرآن» للزجاج.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٦).

⁽٤) زيادة من «أمالي ابن الحاجب».

 ⁽٥) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٣٧٣). وقولُه: «فيكون من باب ﴿كِنْبَ ٱللَّهِ ﴾ يعني قوله تعالى: =

أداءِ الشكر، الباذلُ وُسْعَه فيه، قد شَغَلَ به قلبَه ولسانَه وجوارحَه؛ اعتقادًا واعترافًا وكدَّا، وأكثرَ أوقاتِه. وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ الله عنهما: من يشكرُ على أحوالِه كلّها. وعن السّدّي: من يشكرُ على الشكر. وقيل: من يرى عجزَه عن الشكْر. وعن داود:

«إن العملَ للمُنْعم شُكْرٌ له».

قوله: (قد شَغَل به قلْبَه ولِسانَه وجوارحه)، لفٌّ. وقولُه: «اعتقادًا واعترافًا وكَدْحًا» نَشْرٌ، وهو ينظرُ إلى قولِه في الفاتحة: «وأما الشكرُ فعلى النعمةِ خاصّةً وهو بالقلبِ واللسانِ والجوارح».

الراغب: الشكرُ: تصوُّر النعمة وإظهارُها، وقيل: هو مقلوبٌ الكَشْر، أي: الكشف، ويُضادُّه الكفر، وهو نسيان النعمة وسترها، ودابَّةٌ شَكور: مظهر بسِمَنِه إسداءَ صاحِبه. وقيل: أصلُه عَيْنٌ شَكْرى، أي: ممتلئة، فالشكرُ على هذا هو الامتلاءُ من ذِكْرِ المنعم. والشكرُ ثلاثةُ أضرُب: شُكرٌ بالقلبِ وهو تصوُّرُ النعمةِ، وشُكرٌ باللسانِ وهو الثناءُ على المُنْعِم، وشُكرٌ بسائرِ الجوارح وهو مكافأةُ النعمةِ بقَدْرِ استحقاقِه، وقولُه تعالى: ﴿آعْمَلُواْ عَالَ دَاوُدُ شُكرٌ بسائرِ الجوارح وهو مكافأةُ النعمةِ بقَدْرِ استحقاقِه، وقولُه تعالى: ﴿آعْمَلُواْ عَالَ دَاوُدُ شُكرٌ بسائرِ الجوارح وهو مكافأةُ النعمةِ بقَدْرِ استحقاقِه، وقولُه تعالى: ﴿آعْمَلُواْ عَالَ دَاوُدُ مُعُولًا عَلَى الترامِ الأنواع مفعول لقوله: ﴿آعْمَلُواْ ﴾، وذكر ﴿آعْمَلُواْ ﴾ ولم يقُلْ: «اشكروا» ليُنبِّه على التزامِ الأنواع الثلاثة (۱).

قوله: (مَنْ يشكُرُ على الشكر)، وعليه قال:

إذا كسان شُكْري نعمة الله نعمة عليّ لسه في مِثْلِها يجبُ الشكرُ فكيف بلسوغُ الشكرِ إلا بفَضْلهِ وإن طالتِ الأيامُ واتّسَع العُمْرُ إذا مسسّ بالنعاء عَسمٌ سرورُها وإن مَسّ بالضراء أعْقَبهَا الأجُرُ (٢)

 [﴿] وَٱلْمُحْصَنَتُ مِنَ ٱللِّسَاءَ إِلَّا مَامَلَكَتَ أَيْنَنُكُمْ ﴿ كِنَبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤] قال الإمام البغوي في «معالم التنزيل» (٢: ١٩٣): قولُه تعالى: ﴿ كِنَبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾: نصبٌ على المصدر أي: كتب الله عليكم كتابَ الله. انتهى.

⁽۱) «مفردات القرآن» ص ٤٦١–٤٦٢.

⁽٢) الأبياتُ لمحمود الورّاق كما في «ربيع الأبرار» للزنخشري (٥: ٢٨٤) و «الفاضل» للمبّرد ص٩٥.

أنه جزّاً ساعاتِ اللّيلِ والنهارِ على أهلِه، فلم تكن تأتي ساعةٌ من السّاعاتِ إلّا وإنسانٌ من آلِ داودَ قائمٌ يصلّي. وعن عمرَ رضي الله عنه: أنه سمِعَ رجلًا يقول: اللهمَّ اجعلني من القليل، فقالَ عمر: ما هذا الدّعاء؟ فقال الرّجل: إني سمعتُ الله يقول: ﴿وَقَلِيلُ مِنْ عِبَادِي اللهَ عَمر: كلُّ النّاسِ مِنْ عِبَادِي اللهَ عَمر: كلُّ النّاسِ أَعْلَمُ من عُمَر.

[﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَهَّمْ عَلَى مَوْتِهِ ۚ إِلَّا دَآتِهُ ٱلْأَرْضِ تَأْحَكُلُ مِنسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّبَيْنَتِ الْجِنُ أَن لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لِبِثُواْ فِي ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴾ ١٤]

قُرِئ: (فلمّا قُضِيَ علَيه الموتُ). ودابّةُ الأرْض: الأرْضَة، وهيَ الدويبّة التي يقالُ لها: السُّرْفة، والأرْضُ فعْلُها، فأُضِيفَت إليه. يقال: أُرِضَتِ الحشَبةُ أرْضًا. إذا أكلَتْها الأَرَضة. وقُرِئَ بفتْح الرّاء، من أَرِضَتِ الحشبةُ أرضًا، وهو مِن بابِ فعلتُه فَفَعِل، كقولك: أكلتِ القوادحُ الأسنانَ أكلًا، وأكِلَت أكلًا. والمِنْسأة: العصا؛ لأنه

وهو أيضًا معنى قوله: «وقيل: مَنْ يرى عَجْزَه عن الشُّكرِ».

قوله: (السُّرْفَة)، النهاية: دُويبَّةٌ صَغيرةٌ تثقُبُ الشجرةَ وتتخذ بَيْتًا، يُضْرَبُ بها المثل، يقال: أصْنَعُ من سُرْفَة (١).

الراغب: سُمِّيت بذلك لتصوُّرِ معنى الإسرافِ منها، يقال: سُرِفَتِ الشجرةُ فهي مَسْر وفة.

قولُه: (والأَرْضُ فِعْلُها)، أي: أكْلُها الخَشَبَ، يُشيرُ إلى أنَّ «الأَرْضَ» مصدر.

قولُه: (بفتح الراء)، أي: في «دابةِ الأرَض» أي: من الباب الذي يكونُ مضمومَ العينِ متعدّيًا، ومكسورَ العين لازمًا، ولذلك قال: مِن: أرِضتِ الخشبةُ بالكَسْرِ.

قوله: (أكلتِ القوادحُ الأسنانَ)، الجوهري: قَدحَ الدودُ في الأسنانِ والشجرِ قَدْحًا، وهو تآكلٌ يقع فيه، والقادحةُ الدّود.

⁽١) انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٤١١).

يُنسَأُ بها، أي: يطردُ ويؤخَّر. وقُرِئ بفتْحِ الميم وبتخفيفِ الهمزةِ قلبًا وحذفًا، وكلاهما ليسَ بقياس، ولكن إخراجُ الهمْزةِ بينَ بينَ هو التخفيفُ القياسيّ. و(مِنْساءَتِه) على مفعالة، كما يقالُ في الميضأة: مِيضاءَة. و(مِنْ سَأَتِه)، أي: من طَرَفِ عصاه، سُمِّيت بسأةِ القَوْسِ على الاستعارة. وفيها لغتان، كقولهم:

قولُه: (وقُرئ بفَتْحِ الميمِ وبتَخْفيفِ الهمزة قَلْبًا وحَذْفًا)، وفي «التيسيرِ»: نافعٌ وأبو عَمْرو: «منساته» بألفٍ ساكنةٍ بدلًا من الهمزةِ والبَدلُ مَسموع، وابنُ ذَكُوانَ: جَمْزةِ ساكنةٍ، ومثلُه قد يجيءُ في الشعرِ لإقامةِ الوزنِ، وأنشَد الأخفشُ الدمشقي:

صريعُ خمرٍ قامَ مِن وُكاتِه كقومةِ الشيخِ إلى مِنساتِه

والباقونَ: بَهُمْزةِ مفتوحةٍ. وحَمْزةُ إذا وقفَ جَعَلها بَيْنَ بَيْنَ على أصله(١).

قال ابنُ جِنِّي: المشهورُ ﴿ مِنسَاتَهُ ﴾ و ﴿ مِنْساتَه ﴾ بالهَمْزِ وبالبَدَلِ من الهمزِ، وهي العَصا، مِفْعَلَةُ ؛ من: نَسْأَتُ الناقة والبعيرَ إذا زَجَرْتَه. قال الفراء: هي من سِيةِ القوس (٢) وهي مَهْموزةٌ ، ويجوزُ عند الفرّاءِ سِئة وسأة ، وشَبَّهها بالقِحةِ والقَحَةِ والضِّعة والضَّعة والضَّعة والتفسيرُ إنها هو على العصا لا سِيةِ القوسِ ، وهي من (ن س ع) أو إن كانت السِّيةُ والسأةُ من: نسَأتُ ، فهي عَلَة ، والفاءُ محذوفةُ نحو العِدَةِ والزِّنةِ والضِّعة والقِحَة ، وذلك مما فاؤه ﴿ واو ﴾ لا نون ، ولم يَمُرُرْ بنا ما حُذِفَتْ نونُه وهي فاء ، وسِيةُ القوسِ : فِعَة ، واللام محذوفة .

وسُئل أبو عَمْرهِ عن تركِ همزة «مِنْساته» قال: وجدتُ لها في كتابِ الله تعالى أمثالًا ﴿ خَيْرُ ٱلْبَرِيَةِ ﴾ [البيّنة: ٧] و﴿ لَتَرَوُنَ ٱلْجَحِيمَ ﴾ [التكاثر: ٦]، وكان أبو عَمْره يهمِزُ ثم تركَها. ويريدُ أنّ البريةَ من: برأَ الخلْقَ، فتركَ همْزَها تخفيفًا، و«لتروُنَّ» أصلُه: تراءى ٣٠).

قولُه: (على الاستعارة)، أي: اللفظيةِ لا المعنوية، كما سيجيءُ في قوله: ﴿ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ الشَّيَطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥] ومنه تسميةُ مطلَقِ الأنفِ للرسن.

⁽١) «التيسير في القراءات السبع» ص١١٨.

⁽٢) وهو ما اعوجَّ من رأسِها.

⁽٣) «المحتسب» (٢: ١٨٧).

قِحَةٌ وقَحَة. وقُرئ: (أكلَتْ مِنْسأته). ﴿ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنْ ﴾ من: تَبَيَّنَ الشيءُ؛ إذا ظَهَرَ وتجلّى. و﴿ أَن ﴾ معَ صلتِها بدلٌ من ﴿ ٱلْجِنْ ﴾ بدلَ الاشتهال، كقولِك: تبيَّنَ زيدٌ جهْله. والظهورُ له في المعنى، أي: ظهرَ أنّ الجنّ ﴿ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُواْ فِي ٱلْعَذَابِ ﴾؛ أو: عَلِمَ الجنُّ كُلُهم علمًا بينًا بعدَ التباسِ الأمرِ على عامَّتِهم وضَعَفَتِهم، وتوهِمِهم أن كبارَهم يَصدُقونَ في ادّعائهم عِلْمَ الغَيْب؛ أو: عَلِمَ المدّعونَ عِلْمَ الغَيْبِ منهم عجزَهم، وأنهم لا يعلمونَ الغَيْب، وإن كانوا عالمين قبلَ ذلكَ بحالهم، وإنها أريدَ عجزَهم، وأنهم لا يعلمونَ الغَيْب، وإن كانوا عالمين قبلَ ذلكَ بحالهم، وإنها أريدَ

قوله: (قِحَة وقَحَة)، الجوهري: وَقُحَ الرجلُ: إذا صار قليلَ الحياءِ، فهو وَقِحٌ ووَقاحٌ بيِّنُ القِحَة؛ بفَتْحِ القافِ وكسرها، والهاء عِوَضٌ من الواو وكذلك سِيَةُ القوسِ، وهي ما عُطِفَ من طرفَيْها، والجمعُ سِياتٌ، والهاءُ عِوَضٌ من الواو.

قوله: (﴿ أَن ﴾ مع صلتها بدل من ﴿ الْجِنُّ ﴾)، وقيل: بدَلٌ من مُقدَّر وهو أمر؛ أي: تبيّن أمرُ الجنِّ، وعلى التقديرَيْن محلّه رَفْع.

قوله: (والظهور له)، أي: للجهل في المعنى؛ يعني أسندَ تبيَّن الذي بمعنى ظَهر إلى زيدٍ، وفي المعنى الظهور للجهل لا لزيد، فجيء بزيد توطئة، وعليه قولُه: «ظَهر أنَّ الجنَّ لو كانوا يعلمون» أي: ظَهر جَهْلُ الجنِّ للناس.

قوله: (أو عَلِمَ الجنُّ)، عطْفٌ على «﴿ تَبَيَّنَتِ ٱلجِّنُّ ﴾ من: تبيَّن الشيء »، يعني: ﴿ تَبَيَّنَتِ ﴾ يجوز أن يكون لازمًا وأن يكون متعدِّيًا.

الجوهري: تبيَّنَ الشيء، أي: ظَهر، وتبينتُه أنا، يتعدَّى ولا يتعدَّى. وإلى معنى اللازم أشار بقوله: «ظهرَ أنَّ الجنَّ لو كانوا يعلمونَ الغيْبَ»، وعلى أن يكونَ متعديًا إذا جُعلَ التعريفُ في «الجن» للجنس كان المعنى كما قال: «أو علم الجنُّ كلُّهم علمًا بينًا» إلى آخره، وإذا جعل للعهد والمرادُ جِنِّ سليمانَ فيكونُ من بابِ وَضْعِ المُظْهَر موضعَ المُضْمَرِ فيفيدُ بحسبِ المَقام معنى التهكم، وأن يقال: لو عَلِمَ المُدَّعونَ علْمَ الغيبِ عَجْزَهم كما تقول لن يدَّعي معرفةَ الشيءِ وهو يعلَمُ جَهْلَه ثم يعجَزُ عنه: قد عَلِمَ المدعي أنه لا يقدِرُ على شيءٍ من هذه المسائل، والحالُ أنه لم يزل عالمًا به.

قوله: (عَجْزَهم وأنّهم لا يعلمونَ الغيب)، قيل تنازعَ فيه قولُه: «أو عَلِمَ الجنُّ كلُّهم»

التهكُّمُ بهم كما تتهكّمُ بمدّعي الباطلِ إذا دُحِضَت حبّتُه، وظَهَرَ إبطاله بقولك: هل تبيّنتَ أنك مُبْطل. وأنتَ تعْلمُ أنه لم يزلْ لذلك متبيّنًا. وقُرِئ: (تُبُيّنتِ الجنُّ) على البناءِ للمفعول، على أنّ المتبيَّنَ في المعنى هو: ﴿أَن ﴾ مع ما في صلتها؛ لأنه بَدَل. وفي قراءةِ أُبيّ: (تَبيّنت الإنسُ). وعن الضّحّاك: (تباينتِ الإنسُ)، بمعنى: تعارَفَت وقي قراءةِ أُبيّ: (تَبيّنت الإنسُ). وعن الضّحّاك: (تباينتِ الإنسُ)، بمعنى: تعارَفَت وتعالمَت. والضميرُ في ﴿كَانُوا ﴾ للجنِّ في قولِه: ﴿ وَمِنَ الْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ وتعالمَت. والضميرُ في ﴿كَانُوا ﴾ للجنِّ في قولِه: ﴿ وَمِن الْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ السائِلُ أَن الجنَّ الإنسُ أن لو كانَ الجنُّ يَصدُقونَ فيما يوهمونهم من عِلْمِهم الغَيْب؛ ما لبثوا. وفي قراءةِ ابنِ مسعودٍ رضيَ الله عنه: (تبينت الإنسُ أنّ الجنِّ لو كانوا يعلمون الغيب). رُويَ: أنه كانَ من عادةِ سليمانَ عليه السلامُ أن يعتكفَ في كانوا يعلمون الغيب). رُويَ: أنه كانَ من عادةِ سليمانَ عليه السلامُ أن يعتكفَ في مسجدِ بيتِ المقدسِ المُدَد الطّوال، فلمّا دنا أجلُه لم يصبحُ إلا رأى في محرابِه شجرة منابَها الله، فيسألُها: لأيِّ شيءٍ أنت؟ فتقول: لكذا، حتى أصبحَ ذاتَ يوم فرأى الخرُّوبةَ فسألَها، فقالت: نبتُّ لخرابِ هذا المسجد، فقال: ما كانَ الله ليُخرِبَه فرأى الخرُّوبةَ فسألَها، فقالت: نبتُّ لخرابِ هذا المسجد، فقال: ما كانَ الله ليُخرِبه فرأى الخرُّوبةَ فسألها، فقالت: نبتُّ لخرابِ هذا المسجد، فقال: ما كانَ الله ليُخرِبَه

وقوله: «وعلم المُدَّعون» أو يقول: هو معمولُ الثاني وحُذِفَ مفعولُ الأولِ لدلالةِ لهذا عليه، ويؤيِّدُ الوجْهَ الأخيرَ قولُه: «وإن كانوا عالمينَ قبل ذلك بحالهم» إلى آخره.

قوله: (على أن المتبيَّنَ في المعنى)، يعني ﴿تَبَيَّنَتِ ﴾ قرئ مجهولًا (١) بناءً على أنّ المسندَ إليه «أن» مع ما في صلتِها، وذِكْرُ الجنِّ كالتوطِئة، ومَرْجِعُه إلى الوجْهِ الأول.

قوله: (تَبيَّنتِ الإنس)، قال ابن جني: هي قراءةُ ابنِ عباسِ والضّحاك وعليِّ بن الحسين رَضِيَ الله عنهم، أي: تبينتِ الإنسُ أنّ الجنَّ لو عَلِموا بذلك ما لبِثوا في العذاب المُهين، ويدلُّ عليه ما رواه مَعبدٌ عن قَتادة قال: في مُصْحَفِ عبد الله: «تبيَّنتِ الإنسُ أنّ الجنَّ لو كانوا يعلمون ما لبثوا»(٢).

قوله: (الخرّوبة)، النهاية: في حديثِ سليهانَ عليه السلام: كان يَنْبُت كلَّ يوم في مُصَلاه شجرةٌ فيسألها: ما أنت؟ فتقول: أنا شجرةٌ كذا، أنبُت في أرضِ كذا، أنا دَواءٌ من داء كذا،

⁽١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٧٩).

⁽۲) «المحتسب» (۲: ۱۸۸).

وأنا حيّ، أنتِ التي على وجهكِ هلاكي وخرابُ بَيْتِ المقْدس، فنَوْعَها وغَرَسَها في حائطٍ له وقال: اللهم عمّ على الجنّ موتي، حتى يعلم الناسُ أنهم لا يعلمونَ الغَيْب. وقالَ لملكِ لأنهم كانوا يسترقونَ السَّمْعَ ويموّهونَ على الإنسِ أنهم يعلمونَ الغَيْب. وقالَ لملكِ الموت: إذا أُمِرْتَ بي فأعْلمني، فقال: أُمرْتُ بكَ وقد بقيّت من عُمرِكَ ساعة، فدعا الشياطين فبنَوْا عليه صرْحًا من قواريرَ ليسَ له باب، فقامَ يصلي مُتكتًا على عصاه، فقبض رُوحُه وهو مُتّكئ عليها؛ وكانت الشياطينُ تجتمع حوْلَ محرابِه أينها صلى، فلم يكن شيطانٌ يَنظرُ إليه في صلاتِه إلّا احْترق، فمرّ به شيطانٌ فلم يسمعْ صوتَه، ثمّ رجعَ فلم يسمَع، فنظر، فإذا سليهانُ قد خرَّ مَيتًا، ففتحوا عنه فإذا العصا قد أكلتُها الأرضَة، فأرادوا أن يعرفوا وقت موتِه، فوضعوا الأرضة على العصا فأكلتْ منها في يوم وليلةٍ مقدارًا، فحسَبوا على ذلكَ النحْوِ فوجدوه قد ماتَ منذ سنة، وكانوا يعملونَ بينَ يديه ويصبونَه حيًّا، فأيقنَ النّاسُ أنهم لو علموا الغيبَ لما لبثوا في العذابِ سنةً. ورُوِيَ: أنّ داودَ عليه السّلامُ أسّسَ بناءَ بيتِ المقدسِ في مَوْضعِ فسطاطِ موسى عليه السّلام،

فيأمرُ بها فتُقطَع، ثم تُصَرُّ ويُكْتَبُ على الصُّرة اسمُها ودَواؤها، فلما كان في آخر ذلك نَبَتَ الله وَ الله و أَذِن الله قد أذِن الله قد أذِن فقال: وما أنتِ؟ فقالت: أنا الحرُّوبة وسكتَت، فقال: الآن أعْلَم أنّ الله قد أذِن في خَرابِ هذا المسجد وذَهاب هذا المُلْكِ، فلم يَلْبَث أن مات (١). وقريب منه في «معالم التنزيل» (٢).

قوله: (في موضع فُسطاطِ موسى عليه السلام)، الجوهري: الفُسطاطُ بيْتٌ من شَعَر، وفسطاطُ: مدينةُ مصر. والظاهرُ غيرُ ذلك. أما الثاني فظاهر، وأما الأول فلأنّ المشهورَ أنّ موسى عليه السلام ما وصلَ إلى بيتِ المقدس ولا رآه. ويؤيّدُه ما رواه المصنّفُ في المائدة في

⁽۱) أخرجه سعيد بن منصور في التفسير من سننه (۲: ٥٧٦) عن محصيف، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (۱: ٢٩١) عن ابن عباس وعبدالله بن شداد، والضياء المقدسي في المختارة (١: ٢٩١) عن ابن عباس.

⁽٢) «معالم التنزيل» (٦: ٣٩١).

فهاتَ قبلَ أن يُتمَّه، فوصّى به إلى سليهان، فأمرَ الشياطينَ بإتمامِه، فلمّا بقيَ من عُمرِه سنةٌ سألَ أن يُعمّى عليهم موتُه حتى يَفرغوا منه؛ ليبطلَ دعواهم علْمَ الغَيْب. رُوِيَ: أَنّ أَفْريذون جاءَ ليَصْعَدَ كرسيَّه، فلمّا دنا ضربَ الأَسَدانِ ساقَه فكسراها، فلم يَجْسُر أحدٌ بعدُ أن يدنوَ منه، وكانَ عُمرُ سليهانَ ثلاثًا وخمسينَ سنةً؛ ملكَ وهو ابنُ ثلاثِ عشرةَ سنةً، فبقيَ في مُلكِه أربعينَ سنةً، وابتدأ بناءَ بَيتِ المقدسِ لأربعِ مَضَيْنَ من مُلكِه.

[﴿لَقَدَ كَانَ لِسَبَافِ مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَتَانِ عَن يَمِينِ وَشِمَالٌ كُلُواْمِن رِّزْقِ رَيِّكُمْ وَاشْكُرُواْ لَهُ مَلْكَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبُّ غَفُورٌ * فَأَعْرَضُواْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْمِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ وَبَدَّلْنَهُم بِجَنَّيَمِمْ جَنَّيْنِ ذَوَاقَ أَكُولَ كَلْمَ مِ مَلَكَ لَهُمْ مِعَاكُفُرُواْ وَهُلْ جَنِّيْنِ ذَوَاقَ أَكُولُ مَعْلِ خَلْلِ وَشَيْءِ مِن سِدْدِ قَلِيلِ * ذَلِكَ جَزَيْنَهُم بِمَا كَفَرُواْ وَهُلْ جُغَزِيَ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾ ١٥- ١٧]

قُرِئ: ﴿لِسَبَإٍ ﴾ بالصرْفِ ومَنْعِه، وقلْبِ الهمزةِ ألفًا.

قصتِه قال: رُوِيَ أنَّ هارونَ ماتَ في التيه، ومات موسى بَعْدَه فيه بسَنة، ودخل يوشَعُ أريحا بعد موتهِ بثلاثة أشهر (١).

وروَيْنا في حديثِ قَبْضِ روحِه عن البخاريِّ ومُسلم والنَّسائي عن النبيِّ ﷺ: «فسألَ الله أن يُدْنِيَه من الأرضِ المُقَدَّسةِ رَمْيَة حجر» قال رسولُ الله ﷺ: «فلو كُنْتُ ثَمَّ لأريتُكُم قَبْرَه إلى جانبِ الطريقِ عند الكثيب الأحر»(٢).

قوله: (قُرئ: ﴿لِسَبَا﴾ بالصرفِ ومَنْعِه)، البَزِّيُّ وأبو عَمْرو: بفَتْح الهمزةِ من غيرِ تنوين، وقُنْبُلُ: بإسكانها على نيّةِ الوقفِ، والباقونَ: بالخفْضِ مع التنوين (٣). قال الزجّاج: مَنْ فَتحَ وتركَ الصرفَ فلجَعْلِه اسها للقبيلةِ ومَنْ صَرَفَه جعَله اسها لرجلِ أو للحيِّ (٤).

⁽۱) «تفسير الكشاف» (٥: ٣٣١).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٣٣٩) ومسلم (٢٣٧٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٣) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨٥ و «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٨٢).

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٨).

و ﴿ مَسْكَنِهِمْ ﴾: بفتْحِ الكافِ وكَسْرِها، وهو مَوْضعُ سكناهم، وهو بلدُهم وأرضُهم التي كانوا مقيمينَ فيها، أو مسكنُ كلِّ واحدٍ منهم. وقُرِئ: (مساكنِهم). و ﴿ جَنَّتَانِ ﴾: بدلُّ من ﴿ وَايدُ هُ . أو خبرُ مبتدإ محذوف، تقديره: الآيةُ جنّتان. وفي الرَّفعِ معنى المدح، تدلُّ عليه قراءةُ من قرأ: (جنتين) بالنَّصْبِ على المدْح. فإن قلتَ: ما معنى كونها آيةً؟ قلتُ: لم يجعل الجنتينِ في أنفسِها آيةً، وإنها جَعَلَ قصّتَها وأنّ أهلَها أعْرضوا عن شكْرِ الله تعالى عليها فخرَّبها، وأبدلَهم عنها الخمْطَ والأثلُ؛ آيةً وعبرةً لهم ليعتبروا ويتعظوا فلا يعودوا إلى ما كانوا عليه من الكفرِ وغُمْطِ النَّعَم. ويجوزُ أن تجعلَها آيةً،

قولُه: (و ﴿مَسْكَنِهِمْ ﴾ بفَتْحِ الكاف وكَسْرِها)، حفْصٌ وحمزةُ: بإسكانِ السين وفَتْحِ الكافِ، والكسائيُّ كذلك غير أنه يكسِرُ الكاف، والباقونَ: بفَتْحِ السِّينِ وكَسْرِ الكافِ وألفٍ بينهما (١٠).

قال مَكِّي: مَنْ قرأَ بالتوحيدِ وفَتْحِ الكافِ جَعله مَصْدرًا ولم يجمَعْه وأتى به على القياس، لأن «فَعَلَ يَفْعَل» قياس مطرد بالفتح نَحْو المَقْعَدِ والمَدْخَلِ، وقيل: هو اسمٌ مُفردٌ للمكانِ يؤدِّي عن الجمع، ومَنْ كسر الكاف جعلَه اسمًا للمكانِ كالمسجدِ، وقيل: هو مَصْدرٌ خرَج عن الأصلِ كالمَطْلَع (٢).

قوله: (ويجوز أن تَجْعلَهما آية)، أي: علامةً دالّةً على الله وعلى قدرتهِ، فعلى الأولِ المضافُ عدوفٌ، وعلى الثاني هو مِثْلُ قولِه: ﴿وَجَعَلْنَهَا وَٱبْنَهَا عَالَهُ لِللّهَ لَلْمَعَلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ٩١] قال: حالُهما بمَجْموعهما آيةٌ واحدة وهي ولادتُها إيّاهُ مِن غيرِ فَحْلُ (٣).

اعلَم أنّ في مثل هذه الآية يجوزُ أن ينتفعَ بها المكلَّفُ من حيثُ الاعتبارُ، فيَنْز جرُ ويَرْتدِعُ عن كُفرانِ نعم الله لئلا يُصيبَه بمثْلِ ما أصابهم أو من حيث القدرة الكاملة والإحسان إليه حيث ما ابتلاه بمثْلِ ما ابتلاهم، فيشكر الله عليه وهذا معنى قولهم: تجبُ سجدةُ الشكرِ عند

⁽١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨٥ و «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٨٣).

⁽٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٨٥).

⁽٣) انظر: الكشاف (١٠: ٣٩٨).

أي: علامةً دالّةً على الله، وعلى قدرتِه وإحسانِه ووجوبِ شكره. فإن قلت: كيف عَظَّمَ الله جنّتَيْ أهلِ سبأ وجعلَها آيةً، ورُبَّ قريةٍ من قُريَّاتِ العراقِ يحتفُّ بها من الجنانِ ما شئت؟ قلتُ: لم يُردْ بُستانَيْن اثنينِ فحسب، وإنها أرادَ جماعتيْنِ من البساتِين: جماعةً عن يمينِ بلدِهم، وأخرى عن شهالِها، وكلُّ واحدٍ من الجهاعتينِ في تقاربِها وتضامّها، كأنها جنةٌ واحدة، كما يكونُ بلادُ الرّيفِ العامرةُ وبساتينُها، أو أرادَ بستانيْ كلِّ رجلٍ منهم عن يمينِ مسكنِه وشهالِه، كما قال: ﴿جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَيْنِي مِنْ أَعَنَبٍ ﴾ كلَّ رجلٍ منهم عن يمينِ مسكنِه وشهالِه، كما قال: ﴿جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَيْنِي مِنْ أَعَنَبٍ ﴾ كلَّ رجلٍ منهم عن يمينِ مسكنِه وشهالِه، كما قال: ﴿جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَيْنِي مِنْ أَعَنَبٍ ﴾ [الكهف: ٣٦]. ﴿كُلُواْمِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ ﴿ إِمّا حَلَيةٌ لِما قالَ لهم أنبياءُ الله المبعوثونَ إليهم، أو لِما قالَ لهم لسانُ الحال، أو هم أحقّاءُ بأن يقالَ لهم ذلك، ولمّا قال: ﴿كُلُواْمِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ الله في فيها رَبِّ عَفُورٌ ﴾ يعني: هذه البلدةُ التي فيها رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ مُ الله عَنِي رَدَقَكُم وطلبَ شكرَكم ربُّ غفورٌ لمن شكرَه. وعن ربَّ عَفورٌ لمن شكرَه. وعن ربَّ عَفورٌ لمن شكرَه. وعن ربَّ عَفورٌ لمن شكرَه. وعن

اندفاع نِقمةٍ أو هُجومِ نعمةٍ (١)، وإلى الأولِ الإشارةُ بقوله: «فلا يعودوا إلى ما كانوا عليه من الكفرِ» وإلى الثاني بقوله: «وإحسانهِ ووجوبِ شكره».

قوله: (لم يُرِدْ بُستانَيْن النَيْن فحسب)، أي: ﴿جَنَّتَانِ ﴾ إما بَدلٌ من ﴿ عَلَيْهُ ﴾ أو خبرُ مبتدأٍ محذوف والجملةُ بَيان، وقولُه: ﴿لِسَبَإٍ ﴾ اسمُ قبيلةٍ أو حيِّ محمولُ على ﴿ عَايَةٌ ﴾ لأنها اسمُ ﴿كَانَ ﴾ وينبغي أن يُحملَ ﴿جَنَّتَانِ ﴾ على الكلِّ: إما باعتبارِ الجنس وما يُقال له: جَتّان، وإليه الإشارةُ بقوله: «وإنّها أراد جماعتَيْن » إلى آخرِه، أو باعتبارِ أفرادِ الجنسِ وهو المرادُ مِن قَوْلِه: «أو أرادَ بُسْتانَيْ كُلِّ رجلٍ منهم وليسَ كذلك بساتينُ سائرِ البلادِ لسائرِ الناس »، فأدّى مالُ المعنى إلى أنّ أهلَ تلك البلادِ كانوا مُثْرَفين قاطبةً أصحابَ بساتين.

قولُه: (أَتْبَعَه)، فيه إشعارٌ بأنّ في التنزيل لفًّا ونَشْرًا، وأنّ وصْفَ البلدةِ بالطيّبةِ ناظرٌ إلى قوله: ﴿ وَأَلْبَلَدُ الطّيِّبِ بَاللّهُ اللّهُ البَلدةُ البَلدةُ

⁽١) عبارة ابن قدامة في «المغني» (١: ٤٤٩): ويُسْتحبُّ سجودُ الشكرِ عند تجدُّدِ النَّعم واندفاع النَّقم، انتهى. فجعله من الاستحباب لا الوجوب. ولتهام الفائدة انظر: «التهذيب في الفقه» للإمام البغوي (٢: ١٩٩).

ابنِ عبّاسِ رضي الله عنها: كانت أخصَب البلادِ وأطيبَها؛ تخرجُ المرأةُ وعلى رأسِها المِكْتَل، فتعملُ بيَدَيْها وتسيرُ بينَ تلكَ الشجر، فيمتلئ المِكْتَلُ ممّا يتساقطُ فيه من الثمر. ﴿طَيّبَةٌ ﴾: لم تكن سَبِخةً. وقيل: لم يكن فيها بعوضٌ ولا ذبابٌ ولا بُرغوثٌ ولا عقربٌ ولا حيّة. وقُرِئ: (بلدةً طيّبةً وربًّا غفورًا) بالنصْبِ على المدْح. وعن ثعلبِ معناه: اسكنْ، واعبدُ. ﴿الْعَرِعِ ﴾: الجُرْذِ الذي نَقَبَ عليهم السِّكُر؛ ضربت لهم بلقيسُ الملكةُ بسدِّ ما بينَ الجبلَيْن بالصَّخرِ والقار، فحقنتْ به ماءَ العيونِ والأمطار، وتركتُ فيه خروقًا على مقدارِ ما يحتاجونَ إليه في سَقْيهم، فلمّا طغوا قيل: بعثَ الله إليهم ثلاثةَ عشرَ نبيًّا يدعونَهم إلى الله ويذكّرونَهم نعمتَه عليهم، فكذّبوهم، وقالوا ما نعرفُ ثلاثة عمرَ نبيًّا يدعونَهم إلى الله ويذكّرونَهم نعمتَه عليهم، فكذّبوهم، وقيل: العَرِم: جععُ لله نعمةً ـ سلّطَ الله على سدِّهم الخُلْدَ فنقبَه من أسفلِه فغرَّقَهم. وقيل: العَرِم: جععُ

التي فيها رِزْقُكم بلدةٌ طيِّبة»، إلى قوله: «غفورٌ لمن شكر»، وإيذانٌ بأنّ شُكرَهم لم يكن وافيًا بتلك النعمة، وأنّه تعالى يرضي عنهم بقليلِ الشكرِ من كثيرِ النعمة (١).

قوله: (اسْكُن واعبد)، أي: اسكُن بلدةً طَيبةً واعبُدْ ربًّا غَفورًا.

قوله: (الجُرْدُ)، الجوهري: الجُرْدُ ضرْبٌ من الفأرِ والجمْعُ جُرْدَان. والخُلْدُ أيضًا ضَرْبٌ من الجُرذانِ. قيل: سُمِّيَ خُلدًا لإقامتِه عند جُحره لعهاه.

الراغب: قيلَ: العَرِمُ الجُرْدُ الذَّكَر نُسِبَ إليه الفعل لأنه هو الذي نقبَ المَسْناةَ. وقال: العَرامة: شَراسةٌ وصُعوبةٌ في الخُلُقِ ويظهر بالفعل يقال: عَرِمَ فهو عارِم، وعَرِمَ عَلَى الخُلُقِ بذلك، ومنه: عُرام الجيش، وقولُه تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ ﴾ [سبأ: ١٦] وقيل: العَرمُ: المَسْناةُ (٢).

قوله: (والقار)، الجوهري: القارُ القِيرُ والقَارةُ: الأَكَمَة، وجمعها: قار.

قوله: (فحقنت)، الأساس: حَقَنَ اللَّبنَ في السِّقاء: جَمَعَه، وسَقاه الحَقينَ أي: اللَّبنَ اللَّمَحْقون.

⁽١) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٥٦٢.

عَرِمة، وهي الحجارة المركومة. ويقالُ للكُدْسِ من الطَّعام: عَرِمَة، والمراد: المُسَنَّاةُ التي عقدوها سِكُرًا. وقيل: العَرِمُ السمُ الوادي. وقيل: العَرِمُ المطرُ الشديد. وقُرِئ: (العَرْم) بسكونِ الرَّاء. وعن الضحّاك: كانوا في الفترةِ التي بينَ عيسى ومحمّد عليها السلام. وقُرِئ: (أُكُل) بالضمّ والسكون، وبالتنوينِ والإضافة. والأكل: الثمر. والخمْط: شجرُ الأراك. وعن أبي عبيدة: كلّ شجرٍ ذي شَوْك. وقالَ الزجّاج: كلُّ نبْتٍ أخذَ طعمًا من مرارة، حتى لا يُمكنُ أكلُه. والأثل: شجرٌ يشبه الطَّرْفاء أعظمُ منه وأجودُ عودًا. ووجهُ من نَوَّن: أنّ أصلَه: ذواتَيْ أُكلٍ أَكلٍ خَطْطٍ؛ فحُذِفَ المضافُ وأقيمَ المضافُ إليه مقامَه.

قوله: (للكُدْسِ)، الأساس: كُدْسٌ من الطعام وأكداسٌ. ومنَ المجازِ: مررْتُ بأكداسٍ من الطعام، وتكَدَّستِ الخيلُ: اجتمعَتْ وركِبَ بعضُها بَعْضًا في سَيْرِها.

قوله: (المُسَنَّاة)، قيل: ما يُبنى للسيل ليَرُدَّ الماءَ.

قوله: (عَقَدوها سِكْرًا)، الجوهري: السَّكَرُ: مصْدرُ أسكَرْتُ النَّهرَ أسكُرُه سَكَرًا: إذا سدَدْتَه، والسِّكْرُ بالكَسْرِ: العَرِم.

و «السِّكْرُ» في الكتابِ حالٌ مُقدَّرة نَحْوَ قولِه: ﴿وَتَنْجِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾ [الشعراء: ١٤٩].

قوله: (وقُرئ أُكْلِ، بالضمِّ والسكونِ والتنوينِ (١) والإضافة) (٢)، قرأ أبو عَمْروٍ: بضَمِّ الكافِ مع الإضافة، وابنُ كثيرٍ: بالسكونِ مُنوِّنًا، والباقون: بالضمِّ من غيرِ إضافة. وعَن بَعْضِهم: التقديرُ: أُكلِ ذي خُمْطٍ، وقيل: هو بدَلٌ منه، وجُعِلَ خَمْطًا أُكلًا لمُجاورتِه إيّاه وكَوْنِه سَببًا له.

قوله: (ووجهُ مَن نوّن)، يعني: التنوينُ في ﴿أَكُلٍ ﴾ مُشكل، إما أن يُجعلَ ﴿خَمْطٍ ﴾ بدلًا منه على حذفِ مضافٍ، أو يذهب على تأويل الخمط الذي هو اسم الشجر بمعنى

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وبالتنوين».

⁽٢) انظر: «حجة القراءات» ص٥٨٧ و «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٨٨).

البَشِعِ ليصح الوصفُ به، قال الزجاج: كل نَبْتٍ أخذ طعمًا من مرارةٍ حتى لا يُمكِنُ أكلُه فهو بَشع (١).

قوله: (في معنى البَرير)، النهاية: البَرير: ثَمرُ الأراك إذا اسوَدَّ وبلَغ، وقيل: هو اسمٌ له في كل حال.

البرير: بالباءِ الموحَّدة والراءِ والياءِ المنقطةِ من تحتُ نُقطتان والراء.

قوله: (كأنه قيل: ذواتي بَرير)، والإضافةُ للبيان، نحو: بابِ ساجِ، والمضاف إليه بمعنى برير، ومِن ثَمَّ قال: «والأثْلُ والسدرُ معطوفان على ﴿أُكُلِ ﴾ لا على ﴿خَمْطِ ﴾» إذ لو عطف على ﴿خَمْطِ ﴾ لزمَ أن يكون لهما ثَمر ولا ثمرَ لهما. قال صاحبُ «الفرائد»: الأُكُل الثمرُ، والخَمْطُ الأراك، والبرير ثَمَرُ الأراك فقولُه: ﴿ذَوَاتَى أُكُلٍ خَمْطٍ ﴾ يساوي: ذواتي برير، فأي فائدة في هذا التقدير، أي: تقدير تفسير الخمط بالأراك دونَ كل شجرِ ذي شوك، فيقال: الفائدة مَزيدُ بيانٍ وتقرير وإظهار كمال بشاعة، والمَقامُ يَقْتضيه.

قوله: (﴿ وَهَلَ نُجُزِي ٓ ﴾)، حَفْصٌ وحمزةُ والكسائي: بالنونِ وكَسْرِ الزاي، ﴿ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾ بالنصبِ، والباقونَ: بالياء وفَتْحِ الزاي، وبالرفع (٢).

قُولُه: (والمعنى أنّ مثلَ لهٰذا الجزاءِ لا يستحقُّه إلا الكافر)، ومعنى المثل مستفادٌ من

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٩).

⁽٢) ولتهام الفائدة انظر: «حجّة القراءات»، ص٥٨٧.

.....

إيقاع قولِه: ﴿وَهَلَ نُجُزِي ٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾ تذييلًا لقوله: ﴿ ذَالِكَ جَزَيْنَكُم بِمَا كَفَرُوا ﴾، وذلك في مثل هذه الموانع يُفيدُ المعنى الكلّي وهو العِلّيّةُ، وذلك أنه ورد عَقيبَ أوصافي أُجْرِيَتْ على موصوفٍ، فآذن بأنَّ المذكورَ قبله مُستحَقَّ بها بعده، أي: ذلك الجزاء لأجلِ اتصافه بتلك الصفات كها مر.

قال صاحب «الفرائد»: قولُه: «إن مثل هذا الجزاء لا يستحقُّه إلا الكافر» صحيح، ولكن قوله: «وهو العقاب العاجل العظور فيه لأن المؤمن يبتلى بالعقاب العاجل أيضا فكيف وقد جاء في الحديث: «جَعل عذاب هذه الأمة في الدنيا» (١) ، وقال تعالى: ﴿مَاۤأَصَابَكَ مِن سَيِتَة فِينَ نَقْسِكَ ﴾ [النساء: ٢٩] وقوله: «وليس لقائل أن يقول» إلى آخرِه منظورٌ فيه يعرف بالتأمل، والوجه أن يقال: وهل نجازي بوشل هذا الجزاء وهو السلب والتبديل إلا الذي بالغ في الامتناع من الشكر وكان في ضِمْنِ قوله: ﴿الْكَفُورَ ﴾ دون «الكافر» أنه يعفو عن كثيرٍ، ولا يُعاقبُ بمثل هذا إلا الذي بلغ هذا الحدَّ من الكُفر، فيلزَمُ أن يكون الكفور كافرًا، لأنّ المؤمن لا يكون امتناعُه من الشكرِ بهذه المَثابة.

⁽١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٥٦) والبيهقي في «شعب الإيهان» (٢٤: ٢٤٢) من حديث عبد الله ابن زيد الأنصاري.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٩).

وهو العقابُ العاجل. وقيل: المؤمنُ تُكفَّرُ سيئاته بحسناتِه، والكافرُ يُحبَطُ عملُه فيُجازى بجميع ما يفعلُه من السّوء. ووجهٌ آخر: وهو أنّ الجزاءَ عامٌّ لكلِّ مكافأة، يُستعملُ تارةً في معنى المعاقبة، وأخرى في معنى الإتابة، فلمّا استُعمِلَ في معنى المعاقبة في قولِه: ﴿جَزَيْنَهُم بِمَاكَفَرُوا ﴾ بمعنى: عاقبناهم بكفرهم؛ قيل: (وَهَلْ يجازى إِلَّا الْكَفُورُ) بمعنى: وهل يعاقب؟ وهو الوجهُ الصحيح. وليسَ لقائلٍ أن يقول: لِمَ

قوله: (أن الجزاء عام لكلِّ مكافأة)، أي: مشتركٌ في معنَيْن متضادَّيْن فاحتيجَ إلى تعيينِ المرادِ بالقرينةِ المُخصِّصة لَيًا قُرِنَ هاهنا بقولِه: ﴿ بِمَا كَفَرُوا ﴾ تَعَيَّن المرادُ، ثم قيل: ﴿ وَهَلَ المُرادِ بالقرينةِ المُخصِّصة لَيًا قُرِنَ هاهنا بقولِه: ﴿ بِمَا كَفَرُوا ﴾ تَعَيَّن المرادُ من قوله بعد هذا: ﴿ لم يُردِ الجزاءُ (١) العام وإنها أرادَ الخاصّ»، ومن قولِه: ﴿ ولا يجوزُ أن يرادَ العمومُ وليس موضعَه، الجزاءُ (١) العام وقلت: جزَيْناهُم بها كفروا وهل نُجازي إلا الكافرَ والمؤمنَ لا يصحُّ »، فعلى هذا قوله: ﴿ وليسَ لقائلٍ أن يقول »: لا افتقارَ إليه، ولعلَّ مُرادَ صاحبِ ﴿ الفرائد » من قولِه: ﴿ ولقائل أن يقول: منظور فيه هذا. ويمكن أن يكونَ أصلُ الكلام: فهل يُجازى إلا العاملُ، فعَدلَ إلى «الكفورِ» ليشاكِلَ قولَه: ﴿ بِمَاكَفَرُوا ﴾ .

قوله: (وهو الوجه الصحيح)، مشعر بأن في الآية وجوهًا، لكنّ الصَحيح هذا، وفيه أن الوجّهَ الأولَ ليس بقويّ لاختصاصِ الجزاءِ والمجازاة فيه بالشرّ دون الخير ابتداء.

قال ابنُ جِنِّي: ذكر شيخُنا أبو علي: أنه كان أبو إسحاق يقولُ: جزيتُ الرجلَ في الخيرِ وجازيْتهُ في الشرِّ، واستدلَّ عليه بقراءةِ العامة: ﴿وهل يجازى إلا الكفور﴾، وقرأتُ على أبي عليٍّ عن أبي زيدٍ:

لعمري لقدبَرَّ الضِّبابَبنوه وبعضُ البنين مُمَّة وسُعال جزَوْني بها ربَّيتُهم وحملتُهم كذلك ما إنَّ الخطوبَ دَوال

وينبغي أن يكونَ أبو إسحاقَ يقول: يريدُ أنَّك إذا أرسلتَهُما ولم تُعَدِّهما إلى المفعول الثاني كان كذلك، فإذا ذكرْتَه اشتركا، ألا ترى إلى قولِه:

⁽١) من قوله: «عام لكلِّ مكافأة» إلى هنا سقط من (ف).

قيل: وهل يُجازى إلّا الكفور، على اختصاصِ الكَفورِ بالجزاء، والجزاءُ عامٌّ للكافرِ والمؤمن؟ لأنه لم يُرِد الجزاءَ العامّ، وإنها أرادَ الخاصَّ وهو العقاب، بل لا يجوزُ أن يُرادَ العموم، وليس بمَوْضعِه. ألا ترى أنك لو قلتَ: جزيناهم بها كفروا، وهل يُجازى إلّا

جزاني الزُّهْدَمانِ جَزاءَسوء وكُنْتُ المرءَأُجْزى بالكرامهُ(١)

وأما قراءةُ ابنِ جُنْدَبٍ: «وهل يُجْزى إلا الكفور»(٢) فوجْهُها: إذا كان الجزاءُ عن الحسنةِ عَشْرًا، فذلك تَفضُّلُ وليس جزاءً، وإنها الجزاءُ في تعادُلِ العملِ والحسابِ والثوابِ عنه، ولله دَرُّ جريرِ حيث يقول:

يا أم عمرو جزاك الله صالحة رُدِّي عليّ فُؤادي كالذي كانا(٣)

وروى مُحيي السنّةِ عن مجاهد: «يُجازى» أي: يعاقب، ويقال في العقوبة: نُجازي، وفي المثوبة: نَجْزي (٤). وقال الفراء: المؤمنُ يُجْزى ولا يُجازى، أي: يُجزى الثوابَ بعَمَله ولا يُحافأُ بسيئاته (٥).

وروى الإمامُ عن بعضِهم: أنَّ المُجازاةَ في النقمةِ والجزاءَ في النعمة. ثم قال: قولُه: ﴿ جَزَيْنَكُم ﴾ يدلُّ على أن «يَجْزي» يُستَعْمَلُ في النعمةِ أيضًا، ولعلّهم ذَهبوا إلى أنّ المجازاة مفاعلة، وهي في أكثرِ الأمرِ تُستعملُ بين اثنين بأخْذِ كلِّ واحدٍ جزاءَ حَقِّه من الآخَر، ولا يكون ذلك في النعمةِ، لاسيَّا من الله تعالى، لأن الله تعالى مبتدئ النعم (٦).

وقلتُ: القولُ المُختارُ ما قال المصنِّف.

⁽۱) البيت لقيس بن زهير، انظـر: «إصلاح المنطق» ص٢٨١، و«لسان العرب» (١٢: ٢٧٩)، و«تاج العروس» (٣٢: ٣٤٣).

⁽٢) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٨٨).

⁽٣) البيت لجرير في «ديوانه» ص٦٥٨. وانظر: «المحتسب» (٢: ١٨٨-١٨٩).

⁽٤) «معالم التنزيل» (٦: ٣٩٥).

⁽٥) «معاني القرآن» (٢: ٣٥٩).

⁽٦) «مفاتيح الغيب» (٢٠١: ٢٠١).

الكافرُ والمؤمن؛ لم يصحَّ ولم يَسدَّ كلامًا، فتبيّنَ أن ما يُتخيَّلُ من السؤالِ مُضْمحِل، وأنّ الصحيحَ الذي لا يجوزُ غيرُه ما جاءَ عليه كلامُ الله الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يدَيْه ولا مِن خَلْفِه.

[﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ٱلْقُرَى ٱلَّتِي بَكَرَكْنَا فِيهَا قُرَى ظَيْهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيِّرِ سِيرُواْ فِيهَا لَيَا لِيَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ * فَقَالُواْ رَبَّنَا بَنعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُواْ أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلُّ مُمَزَّقٍ ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَئتِ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾ ١٨ – ١٩]

﴿ٱلْقُرَى ٱلَّتِى بَرَكَافِهَا ﴾: هي قرى الشام. ﴿قُرَى ظَهِرَةٌ ﴾ متواصلةً يُرى بعضُها من بعضٍ لتقاربِها، فهي ظاهرةٌ لأعينِ الناظرين؛ أو راكبةً متْنَ الطريق، ظاهرةٌ للسابلة، لم تبعد عن مسالكِهم حتى تخفى عليهم. ﴿وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ ﴾ قيل: كانَ الغادي منهم يقيلُ في قرية، والرائحُ يَبيتُ في قريةٍ إلى أن يبلغ الشامَ لا يخافُ جوعًا ولا عطشًا ولا عدوًّا، ولا يحتاجُ إلى حمْلِ زادٍ ولا ماء. ﴿سِيرُواْ فِيهَا ﴾: وقلنا لهم: سيروا، ولا قولَ ثَمَّ، ولكنهم لمّا مُكّنوا من السَّير، وسُوِّيت لهم أسبابُه؛ كأنهم أمروا بذلكَ وأذِنَ لهم فيه. فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿لَيَالِي وَأَيَّامًا ﴾؟ قلتُ: معناه: سيروا فيها وأذِنَ لهم فيه. فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿لَيَالِي وَأَيَّامًا ﴾؟ قلتُ: معناه: سيروا فيها

قوله: (ظاهرةٌ لأغْيُنِ الناظرين)، النهاية: كتب عمر إلى أبي عبيدة رضيَ الله عنهما: «فاظهَرْ بمَنْ معَك من المسلمين إليها» يعني: إلى الأرض، يعني: اخرُجْ بهم إلى ظاهرِ الأرض.

عن بعضِهم: قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ ﴾ الآية عَطْفٌ على قوله: ﴿لَقَدْكَانَ لِسَبَإٍ ﴾. قوله: (ما معنى قوله: ﴿لَيَالِي وَأَيَّامًا ﴾)، أي: السيرُ لايكون إلا في هذَيْن الزمانَيْن، فها فائدة تَخْصيصهِها بالذكر؟

وأجاب بوجوهٍ ثلاثة:

أحدُها: المراد بتخصيصِ الوقتَيْن عدمُ تفاوتِ الأمنِ باختلافِ الأوقات لأنّ بالليلِ والنهار يتبيَّنُ الاختلافُ. وعلى هذا الظاهرُ أن يكونَ الواو بمعنى «أو» قال في قولهِ تعالى: إن شئتم باللّيل، وإن شئتم بالنهار، فإنّ الأمْنَ فيها لا يختلفُ باختلافِ الأوقات. أو: سيروا فيها آمنينَ لا تخافون، وإن تطاولت مدّةُ سفرِكم فيها، وامتدّت أيامًا ولياليَ. أو: سيروا فيها لياليَكم وأيامَكم مدّة أعارِكم، فإنكم في كلّ حينٍ وزمان، لا تلقَوْنَ فيها إلا الأمْن. قُرِئ: ﴿رَبّنَا بَلْعِد بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾ و(بعد) و(يا ربنا)، على الدعاء. بطروا النعمة، وبَشِموا من طِيبِ العَيش، وملّوا العافية، فطلبوا الكدَّ والتعَب، كما طلبَ بنو إسرائيلَ البصلَ والثومَ مكانَ المنِّ والسَّلوى، وقالوا: لو كانَ جنى جِنانِنا أبعدَ كانَ أجدرَ أن نشتهيَه، وتمنَّوا أن يجعلَ الله بينهم وبينَ الشامِ مفاوزَ ليَرْكبوا الرواحلَ فيها، ويتزوّدوا الأزْواد، فعجَّلَ الله لهم الإجابة. وقُرِئ: (ربَّنا بَعُدَ بينُ أسفارنا)

﴿ فَمَنَ لَمْ يَجِدٌ فَصِيَامُ ثَلَثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجَّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٦] الواو قد يجيء للإباحة نحو قولِك: جالسِ الحسنَ وابنَ سيرين، ومِن ثَمَّ أتى بالجملة الشرطية في التفسير.

وثانيهها: أن يُعَبَّر بذكرِهما عن طولِ الزمان وامتدادِ المدة من غير اعتبار شيء آخر.

وثالثها: أن يراد امتداد الزمان لكن مقيد بأيام المخاطبين ولياليهم، فإنك إذا قلت لزيدٍ: صُمْ نهارًا وصَلِّ ليلًا، لم تُرِدْ إلا أيامَه ولياليه ما عاش، وفيه تعَسُّف.

قوله: (قُرئَ: ﴿رَبُّنَا بَنعِدْ ﴾)، ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرو هِشام: «بعِّدْ»، والباقون: ﴿ بَنعِدْ ﴾ (١).

قوله: (بَطِروا النعمة)، يقال: بَطِرْتَ عَيْشَكَ كها يقال: رَشَدْت أمرَك. وبَشِموا: البَشَمُ: التُّخمَة. الجوهري: بَشِمَ الفصيلُ من كثرةِ شُرْبِ اللبن.

قوله: (لو كانَ جَني جِنَانِنا)، أي: المُجْتنى من الثهارِ التي جُنِيَتْ.

قوله: (ربَّنا بَعُدَ بِينُ أسفارنا)، قال ابن جني: قرأ ابنُ عباس ومحمدُ بن الحنفية وغيرُ هما: «رَبَّنا بَعَّدَ بين أسفارِنا» بضَمّ الباء من «رَبِّنا» على الخبرِ وفَتْحِ الباءِ والعينِ من «بَعَّدَ» ونَصْبِ «بَيْنُ». وقرأ «بَعُدَ» بفَتْحِ الباءِ وضَمِّ العين ورَفْعِ «بَيْنُ»: محمَّد بن السَّمَيْفَع وابنُ يَعْمَر

⁽١) انظر: «حجة القراءات» ص٥٨٨، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٩).

و (بُعِّدَ بِينُ أسفارنا) على النداءِ وإسنادِ الفعْلِ إلى «بين» ورفْعِه به، كما تقول: سيرٌ فرسخان. و (بُوعِدَ بين أسفارنا) و ويُرئ: (ربُّنا باعَدَ بينَ أسفارنا) و (بينَ سفرِنا)، و وَبُعَد) برفْع «ربُّنا» على الابتداء، والمعنى خلافُ الأوّل، وهو استبعادُ مسايرِهم على قصرِها ودنوِّها؛ لفرْطِ تنعّمهم وترفُّههم، كأنهم كانوا يتشاجَوْنَ على ربهم ويتحازنونَ عليه. ﴿أَهَادِيثَ ﴾ يتحدّثُ الناسُ بهم، ويتعجّبونَ من أحوالِهم، وفرّقناهم تفريقًا اتخذَه الناسُ مثلًا مضروبًا، يقولون: ذَهَبوا أيدي سَبا، وتفرّقوا أياديَ سبا.

وغيرُهما. وقَرأ «رَبُّنا باعَدَ بين أسفارِنا»: ابن عباسٍ والحسنُ وغيرهما. أما «بَعَدْ» و «باعِدْ» فإنَّ «بَيْنَ» منصوبٌ على المفعولِ به، لا على الظرف، لأنه يريدُ: بَعِّد وباعِدْ مسافَةَ أسفارِنا، ولا يريدُ: بَعِّد أو باعِدْ فيها بين أسفارِنا، يدلك عليه قِراءةُ مَنْ قَرأ «بَعُدَ بينُ أسفارنا» أي: بَعُدَ مدى أسفارنا، فرَفْعُه دليلُ كونِه اسبًا، ولأنّ «بعّد» و «باعَد» فِعلانِ مُتعدِّيان، فمفعولُهما معها.

وكان شيخُنا أبو علي يذهبُ إلى أنَّ أصلَ «بَيْن» مصدر: بانَ يَبينُ بَيْنا، ثم استُعْمِل ظرفًا اتساعًا وتجوُّزًا، كمَقْدَمِ الحاجِّ، ثم استُعْملت واصلة بين الشيئين وإن كانت في الأصلِ فاصلة، وذلك لأن جِهتيْها وصلتا ما يُجاورهما: بها، فصارت واصلة بين الشيئين، وعليه قراءةُ من قرأ: «لقد تَقَطَّعَ بَينُكم» [الأنعام: ٩٤] بالرفع أي: وَصْلُكم (١٠).

قوله: (يتشاجَوْنَ على ربِّهم)، الأساس: شَجاه الهمُّ شَجْوًا، وأمرٌ شاجٍ: مُحْزن، وتشاجَتْ فُلانةُ على زوجها: تحازنَتْ عليه، يعني: يُدِلُّون.

قوله: (يقولون: ذَهبوا أيدي سَبا)، وعن بَعْضِهم: المعنى: مِثْل أيدي سبا فتضمَّن المَثْلُ أَنَّ «أيدي سبا» وقع حالًا عن فاعلِ «ذَهبوا» وهو مَعرفة، لأنَّ إضافتَه حَقيقيَّة. ومن حَقَّ الحالِ أن يكون نكرة، والتقديرُ مُتَفرِّقين. وسَبا: مهموزٌ في الأصلِ غير أنه التُزِمَ التخفيفُ في

^{(1) «}المحتسب» (۲: ۱۸۹).

أَيادِي سَبَايا عَزُّ ما كُنتُ بَعْدَكُم فَلم يَحْلَ بالعَينَ يْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ

لَحِقَ غسّانُ بالشآم، وأنهارُ بيثرب، وجُذامُ بتهامة، والأزْدُ بعُمان. ﴿صَبَّارِ ﴾ عن المعاصي ﴿شَكُورِ ﴾ للنَّعَم.

[﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيشَ ظَنَّهُ، فَأَتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ وَمَا كَانَ لَهُ، عَلَيْهِم مِّن سُلْطَانٍ إِلَا لِنَعْلَمَ مَن يُؤْمِنُ بِٱلْآخِرَةِ مِمَّنَ هُوَ مِنْهَا فِي شَكِّ وَرَبُّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عَلَيْظٌ ﴾ ٢٠-٢١]

قُرِئ: ﴿ صَدَّقَ ﴾ بالتشديدِ والتخفيف، ورفعِ إبليسَ ونصبِ الظنّ، فمن شدَّدَ

هذا المثل(١١)، والأيادي: عبارةٌ عن التفرقةِ، أي: تَفرَّقوا في البلادِ، مِنْ قولِهم: أخذَ يَدَ البَحْرِ، أي: طلب طريقه.

وقيل: أيادي سَبأ: أولادُ سبأ، لأنّ الأولادَ أعضادُهُ لتقوِّيه بهم. مضى قصَّتُهم في النملِ مُستوقَى.

قوله: (أيادي سَبا يا عَزُّ)، البيت (٢). تقديرُه: يا عَزَّةُ كنتُ بعْدَكم أياديَ سَبا، و «ما» مزيدةٌ أو للدوام. ويقال: حَلى الشيءُ في فَمي يحلو، وحَلِيَ بعَيْني وقَلْبي يَحْلى.

قوله: (قُرئ: ﴿صَدَّقَ ﴾ بالتشديد)، عاصمٌ وحمزةُ والكِسائي، والباقون: بالتخفيف(٣).

قال الزجّاج: صِدْقُه في ظَنِّه: أنّه ظَنَّ بهم أنه إذا أغْواهُم اتّبعوه، فوجَدَهم كذلك، فمَنْ شَدَّدَ نصَبَ «الظنَّ» لأنه مفعولٌ به، ومَنْ خَفَّف نَصَبه على معنى: صَدَقَ عليهِم في ظَنّه (٤٠).

روى مُحيي السنَّةِ عن ابنِ قُتيبة: أنَّ إبليسَ لما سألَ النَّظِرةَ فأنْظَره الله تعالى قال: لأغوِينَّهم

⁽١) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٢٧٥).

⁽٢) لكُثَير عَزّة كما صرح به الزمخشري. انظر: «ديوانه» ص١٤٩.

⁽٣) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨٨، و «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٩٢).

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٥١).

فعلى: حقَّقَ عليهم ظنَّه، أو وجدَه صادقًا؛ ومن خفَّفَ فعلى: صدَقَ في ظنِّه، أو صدَقَ يظنُّ ظنًّا، نحو: فعلته جَهْدَك؛ وبنصبِ «إبليس» ورفع «الظنّ»، فمن شدّدَ فعلى: وجدَه ظنَّه صادقًا، ومن خفَّفَ فعلى: قالَ له ظنَّه الصّدْقَ حينَ خيَّله إغواءَهم، يقولون: صدَقَك ظنُّك. وبالتخفيفِ ورفْعِهما على: صدَقَ عليهم ظنُّ إبليس، ولو قُرئ بالتشديدِ مع رَفْعِهما لكانَ على المبالغةِ في صَدَق، كقوله:

صَدَّقت فيهم ظُنوني

ولأُضِلَّنَهم، ولم يكُنْ مستيقنًا وقْتَ لهذه المقالةِ، إنها قالَه ظَنَّا، فلمّا اتَّبعوه وأَطاعوه صَدَّق عليهم ما ظَنَّه فيهم (١).

قال ابنُ جني: «على» مُتعلِّقةٌ بـ ﴿صَدَّقَ ﴾، كقولك: صَدَّقْتُ عليك فيما ظنتهُ بك، ولا يتعلَّقُ بالظن (٢).

قوله: (وبنَصْبِ «إبليس» ورَفْع «الظنِّ»)، قال ابنُ جني: المُخفَّفةُ قرأها الزهري (٣). والمعنى: أن إبليسَ كان سَوّلَ له ظنَّه شيئًا فيهم فصَدَّقه ظنَّه فيها كان عقدَ عليه معَهم من ذلك الشيء.

قوله: (ورَفْعِهما)، قال أبو البقاء: ويُقُرأُ برَفْعِهما بجَعْلِ الثاني بدَل اشتمال(٤).

قال الزجاج: هو كقوله تعالى: ﴿ يَسْتَكُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ويجوز: «ولقد صَدَّق طنُّ إبليسَ اتباعُهم إياه (٥٠).

قوله: (صدّقَتْ فيهم ظنوني)(١٦)، تمامه:

⁽١) «معالم التنزيل» (٦: ٣٩٧).

⁽Y) «المحتسب» (Y: ۱۹۱).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ١٩١).

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٦٧).

⁽٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٥٢).

⁽٦) لأبي الغول الطهوي، انظر: «الحيوان» (٣: ٥٤) و «ديوان الحماسة» (١: ٧) و «خزانة الأدب» (٦: ٤٣٤).

ومعناه: أنه حين وجد آدم ضعيف العزم قد أصغى إلى وَسُوستِه قال: إنّ ذرّيتَه أضعف عزمًا منه، فظن بهم اتباعه، وقال: ﴿ لأَضِلّنَهُمْ ﴾ [النساء: ١٩٩]، ﴿ لَأَغْوِبَنَّهُمْ ﴾ [صن ١٨]. وقيل: ظنّ ذلكَ عندَ إخبارِ الله تعالى الملائكة: أنه يجعلُ ﴿ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ [البقرة: ٣٠]، والضميرُ في ﴿ عَلَيْهِم ﴾ و «اتّبعُوهُ الله الأهل سبأ؛ أو لبني أدم. وقلّلَ المؤمنين بقوله: ﴿ إِلّا فَرِيقًا ﴾؛ لأنهم قليلٌ بالإضافة إلى الكفار، كما قال: ﴿ لَأَخْتَوَكُنَّ هُمْ شَكِرِينَ ﴾ [الأعراف: ٢٦]، ﴿ وَلا يَجِدُ أَكْثَرَهُمُ شَكِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧]. ﴿ وَمَا كُن لَهُ عَلَيْهِم ﴾ من تسليطٍ واستيلاءِ بالوسوسةِ والاستغواءِ إلّا لغرَض صحيحٍ وحكمةٍ بيّنة؛ وذلكَ أن يتميَّزَ المؤمنُ بالآخرة من الشاكِ فيها. وعُللَ التسليطُ عليه، والمرادُ ما تعلَق به العِلْم. وقُرِئ: (ليُعْلَم) على البناءِ للمفعول. ﴿ حَفِيظٌ ﴾ : عافِظُ عليه، وفعيلٌ ومفاعلٌ متآخيان.

فَدَتْ نَفْسِي وَمَا مَلَكُت يَمِينِي فَوَارِسَ صَدَّقَتْ فِيهِم ظَنُونِي

﴿ فَدَتُ ﴾ خبرٌ في معنى الدعاء، وتَضْعيفُ العينِ في ﴿ صَدَّقَتْ ﴾ للتكثير، وفوارسُ _ في جَمِعِ فارسٍ _: شاذًّ، لأنّ فواعلَ إنها يكونُ جَمْعَ فاعلةٍ في صفاتِ ما يَعْقِلُ، دون فاعل.

قولُه: (والضميرُ في ﴿عَلَيْهِم ﴾ و«اتبعوه» إما لأهلِ سبأ أو لبني آدم)، فإن كان الأول فالكلامُ تَتِمَّةٌ للأول إما حالًا أو عَطْفًا، وإن كان الثاني فهو كالتذييلِ تأكيدًا له.

قوله: (وقَلَّل المؤمنينَ بقولِه: ﴿إِلَّا فَرِيقًا ﴾ لأنهم قليلٌ بالإضافة إلى الكفار)، في «المطلع»: هذا إذا جَعَلْتَ «مِنْ» للتبيين، وإن جعَلْتَها للتبعيضِ فالمرادُ بالفريقِ: الخُلَّصُ من المؤمنين الذين لم يتبعوه فيها دعاهم إليه من المعاصي.

قولُه: (وعُلِّلَ التسليطُ بالعلم، والمرادُ ما تَعلَّق به العلم)، المطْلع: وهو الإيمانُ والكفر، والمعنى: إلا لنعلمَ إيمانَ المؤمنِ بالآخرةِ ظاهرًا موجودًا، وكذلك كُفْرَ الكافرِ الذي هو في شكِّ منها، لأنَّ العلمَ بهما موجودَيْن هو الذي يتعلَّقُ به الجَزاء.

وقال القاضي: ﴿ إِلَّا لِنَعْلَمَ ﴾ إلَّا ليتعلَّقَ علْمُنا بذلك تعلُّقًا يترتَّبُ عليه الجزاءُ، أو ليتميَّزَ

[﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةِ فِ ٱلسَّمَوَتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا لَمُتْم فِيهِمَا مِن شِرْكِ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴾ ٢٢]

﴿ قُلِ ﴾ لمشركي قومِك: ﴿ أَدْعُوا ٱلَّذِينَ ﴾ عبدتموهم من دونِ الله من الأصنامِ والملائكةِ وسمَّيتموهم باسمه كها تدعونَ الله، والتَجِئوا إليهم فيها يَعْروكم كها تلتجئون إليه. وانتظِروا استجابتهم لدعائِكم ورحمتهم كها تنتظرون أن يستجيبَ لكم ويرحمَكم. ثمّ أجابَ عنهم بقولِه: ﴿ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ من خير أو شرّ، أو نَفْعٍ أو ضرّ في السَّهَاواتِ والأرْضِ وما لَهُم في هذَيْن الجنسيْن من شِرْكةٍ في الخلْقِ ولا في الملك، كقولِه تعالى: ﴿ مَا أَشَهَدَ أُمُ مَ خَلْقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الكهف: ٥١]، وما لَه منهم من عَوينِ يعينُه على تدبيرِ خَلْقِه؛ يريد: إنهم على هذه الصّفةِ من العجْزِ والبعْدِ عن من عَوينِ يعينُه على تدبيرِ خَلْقِه؛ يريد: إنهم على هذه الصّفةِ من العجْزِ والبعْدِ عن

المؤمنُ من الشاكِّ، أو ليُؤمِنَ مَنْ قُدِّرَ إيهانُه ويَشُكَّ مَنْ قُدِّرَ ضلاله، والمرادُ من حصولِ العِلْمِ حصولُ مُتعلَّقِه مُبالغة. وفي نَظْمِ الصِّلَتِيْن نُكتةٌ لا تَخْفى(١).

وقلتُ: لعلّ النكتةَ إيقاعُ الشكّ في الصلة الثانية في مقابل الإيهان المذكور في الصلة الأولى، وأن لم يقُلْ: من هو مؤمنٌ بالآخرة ممن هو كافر بها، أو: من يوقن بالآخرة ممن هو في شكّ منها، ليؤذن بأن أدنى شك في الآخرة كفر، وأنَّ الكافرين لا يوقنون بالردِّ بل هم مُستقرُّون في الشك لا يتجاوزونَ إلى اليقين.

قوله: (فيها يَعْروكم)، الجوهري: عراني هذا الأمر واعْتَراني: إذا غَشِيَك، وعروْتُ الرجلَ أعروهُ عروًا: إذا ألمَمْتُ به وأتيته طالبًا، وهو مَعْرُوُّ.

قوله: (ثُم أجابَ)، عَطْفٌ على قوله: «قل لمُشْركي مكة» أي: قال الله تعالى لنبيه ﷺ: قل لمشركي مكة، ثم أجاب.

قوله: (في هَلْدَيْنِ الجنسَيْن)، أي: السهاواتِ والأرض، يعني: عدلَ عن ضميرِ الجمع نحو: «فيهنَّ» و«فيها» إلى التثينة لإرادة الجنسَيْن.

⁽١) ﴿أَنُوارُ التَّنزيلِ ﴾ (٤: ٢٤٦).

أحوالِ الرّبوبيّة، فكيفَ يصحّ أن يُدْعَوْا كما يُدعى، ويُرجَوْا كما يُرجى؟ فإن قلت: أين مفعولا زعم؟ قلتُ: أحدُهما: الضميرُ المحذوفُ الرّاجعُ منه إلى الموصول. وأمّا الثاني: فلا يخلو إمّا أن يكونَ ﴿مِن دُونِ اللهُ »، أو ﴿لَا يَمْلِكُونَ ﴾، أو محذوفًا. الثاني: فلا يحت الأول؛ لأنّ قولَك: هم مِن دونِ الله ، لا يلتئمُ كلامًا، ولا الثاني؛ لأنهم ما كانوا يزعمونَ ذلك، فكيفَ يتكلّمون بها هو حجّةٌ عليهم، وبها لو قالوه قالوا ما هو حقّ وتوحيد؟ فبقي أن يكونَ محذوفًا تقديرُه: زعمتموهم آلحةً من دونِ الله، فحُذِفَ الرّاجعُ إلى الموصولِ كما حُذِفَ في قولِه: ﴿أَهَاذَا ٱلّذِي بَعَكَ اللهُ ﴾ [الفرقان: ١٤] استحقاقًا لطولِ الموصولِ لصلته، وحُذِفَ «آلهة»؛ لأنه موصوفٌ صفتُه: ﴿مِن دُونِ اللهِ »، والموصوفُ يجوزُ حذْفُه، وإقامةُ الصّفةِ مقامَه إذا كانَ مفهومًا، فإذن مفعولا «زعم» محذوفانِ جميعًا بسببين مختلفين.

[﴿ وَلَا نَنفَعُ ٱلشَّفَاعَةُ عِندَهُۥ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَىٰ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُواْ ٱلْحَقِّ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكِيرُ ﴾ ٢٣]

تقول: الشفاعةُ لزيد، على معنى أنه الشافع، كما تقول: الكرمُ لزيد، وعلى معنى أنه المشفوعُ له، كما تقول: القيامُ لزيد، فاحتمَلَ قولُه: ﴿وَلَا نَنفَعُ ٱلشَّفَعَةُ عِندُهُۥ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ أن يكونَ على أحدِ هذَيْن الوجهيْن، أي: لا تنفعُ الشفاعةُ إلّا كائنةً لمن أُذِنَ

قوله: (بسَبَيُّنِ مختلفين)، أي: بسَببِ الاستحقاقِ وبسَبب إقامةِ الصفةِ مُقامَ الموصوف.

قوله: (على أحدِ هذين الوجهين)، أي: اللام في ﴿أَذِنَ لَهُ, ﴾ صلة للفعل، فيجوز أن يكون مثل اللام في قولك: الشفاعة لزيدٍ، على أنه الشافع فقولُه: «من الشافعين» بيانٌ لقوله: ﴿مَنْ أَذِنَ لَهُ ﴾، وأن يكونَ مِثْلَ اللام من قولك: القيامُ لزيد، أي: قامَ أحدٌ كرامةً لزيدٍ على أنه المشفوعُ له، وقولُه: ﴿أَي: بشفيعه»، تفسيرٌ لقوله: ﴿لَهُ, ﴾ في قولِه: ﴿مَنْ أَذِنَ لَهُ ﴾ أي: لا تَنْفَع الشفاعة إلا لشخص أذن لشفيعه أن يشفع له.

ويجوز أن تكون هذه اللامُ (١) بمعنى: لأجل، ولامُ الصلةِ مع متعلِّقِه محذوفًا، نَحْوَ قولك: أذن لزيد لعمرو، وإليه الإشارة بقوله: «وقع الإذنُ للشفيع لأجلِه». هذا هو الذي يقتضيهِ النظمُ، لأنَّ الذي هو سَوْقُ الكلامِ أن شركاءهم لا تنفَعُهم في الدنيا ولا يملكون مقالَ ذَرةِ من خيرٍ أو شَرِّ أو نَفْع أو ضُرِّ فيها، ولا لهم تصرُّف ما، فعبر بقوله: ﴿فِ السّمَوَتِ وَلاَ فِي الْأَرْضِ ﴾ عن العالم، أي في الدنيا، كما سبق في آل عمران، ولا ينفعهم في الآخرة، لأنه أن قُدِّرَ لهم نَفْعٌ فلا يكون إلا في الشفاعة، فجيء بقوله: ﴿وَلا نَنفَعُ الشَّفَعُ عِندَهُ وَلا لِكَن المَّهُ عِندَهُ وَلا لَكُ اللهُ الل

قوله: (هل يؤذن)، مُتعلِّقٌ من حيثُ المعنى بقولِه «راجين».

قوله: (ويتوقّفون مَلِيًّا)، وذلك أنَّ المقامَ مقامُ الهيبةِ والجلالِ لاسيَّها المشفوع له خائفٌ

⁽١) قولُه: «هذه اللام» سقط من (ح) و(ف).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٦٨).

وَهِلِينَ. ﴿ حَتَىٰ إِذَا فُرِعَ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾، أي: كُشِفَ الفَزَعُ عن قلوبِ الشافعينَ والمشفوعِ لهم بكلمةٍ يتكلّمُ بها ربُّ العزّةِ في إطلاقِ الإذن، تباشروا بذلك وسألَ بعضُهم بعضًا: ﴿ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ أَقَالُوا ﴾: قال ﴿ الْحَقَ ﴾، أي: القولَ الحقَّ، وهو الإذنُ بالشفاعةِ لمن ارتضى. وعن ابن عبّاسٍ رضيَ الله عنهما عن النبيِّ ﷺ: "فَإِذَا أَذِنَ لِمَنْ أَذَنَ أَنْ يَشْفَعَ فَزَّعَتْهُ الشفاعةُ ». وقُرِئ: ﴿ أَذِنَ لَهُ أَنْ اللهِ عَنهما عَن النبيِّ عَلَيْهِ: (فَإِذَنَ له) على البناءِ يَشْفَعَ فَزَّعَتْهُ الشفاعةُ ». وقُرِئ: ﴿ وَقُرِئَ : ﴿ وَقُرِئَ : (فَرَعَ) على البناءِ للفاعل، للمفعول. وقرأ الحسَن: (فُزِعَ) مخففًا، بمعنى فُزِّعَ. وقُرِئ: (فَزَعَ) على البناءِ للفاعل،

والشافعُ راجِ هل يُؤذَنُ له في الشفاعة أم لا؟ وضم مع ذلك «حتى» المعطية لمعنى التدرُّج والغاية، وقوله: ﴿إِذَا فُرِعَ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾ يؤذَنُ بالإمهالِ وطولِ الانتظارِ وكما نُشاهدُ من أحوال الجبابرةِ وملوكِ الزمان إذا ضُرِبَ سُرادقُهم لقضاءِ الشؤونِ، ولذلك استشهد بقوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّحُ وَالْمَلَةِكَةُ صَفًا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّمْنَ ﴾ [النبأ: ٣٨]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَشَرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوْضِعَ ٱلْكِنْبُ وَعِلْىَءَ بِٱلنَّبِيْتِ وَٱلشَّهُدَآءِ ﴾ [الزمر: ٦٩].

قوله: (وَهِلِين)، الجوهري: الوَهلةُ: الفزعةُ، والوَهَلُ بالتحريك: الفزَعُ، وقد وَهِلَ يَوْهَلُ فهو وَهِلٌ ومُسْتَوْهِل.

قوله: (فَزَّعَتْهُ الشفاعةُ)، التفزيعُ: إزالةُ الفَزعِ، كالتمريضِ والتَّفريدِ، أي: أزالَ الفَزَعَ وكَشفَ عنه الفَزعَ.

الراغب: الفزعُ: انقباضٌ ونِفارٌ يعتري الإنسانَ من الشيءِ المُخيف، وهو من جنسِ الفزع، ولا يقال: ﴿حَقَّ إِذَا فُزِعَ عَن الله، كما يقال: خفتُ منه. وقوله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾ [سبأ: ٢٣] أي: أزيلَ، يقال: فزعَ إليه: إذا استغاثَ به عند الفَزع، وفَزع له: أغاثه (١).

قوله: («فَزَّعَ» على البناءِ للفاعلِ)، ابنُ عامرٍ، والباقون: على بناءِ المفعول^(٢). ومعنى ﴿ فُرِّعَ ﴾: كُشِفَ الفَزَعُ عن قلوبهم، و «فَزَّعَ»: كشَفَ الله الفَزَع. وقراءةُ «فُرِّع» بالراءِ والغينِ

⁽١) «مفردات القرآن) ص٦٣٥.

⁽٢) انظر: «حجة القراءات» ص٥٨٩ و «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٩٨).

المعجمة ترجعُ إلى هذا المعنى لأنها فُرِّغَتْ من الفَزَع. قال الزجّاج: وتفسيرُ هذا: أنَّ جبريلَ عليه السلام لما نزل إلى النبي على بالوحي ظَنَّتِ الملائكةُ أنه أنزل بشيء من أمرِ الساعة، ففَزِعت لذلك، فلها انكشَفَ عنها الفَزعُ قالوا: ماذا قال ربكم؟ سألَتْ: لأيِّ شيءٍ نزلَ جبريل؟ قالوا: الحقَّ. تَمَّ كلامه (١)، وعليه كلامُ أكثر المفسرين.

ويعضُدُه ما روَيْناه عن البخاريِّ والترمذيِّ وابنِ ماجه عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إذا قضى الله الأمرَ في السهاءِ ضربَت الملائكةُ أجنحتَها خُضعانًا لقولِه، كأنه سِلسلةٌ على صَفوانٍ، فإذا فُزع عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربّكم؟ قال الذي قال: الحق وهو العليُّ الكبير» (٢).

وعن أبي داودَ عن ابن مسعود قال: إذا تكلَّم الله عز وجل بالوَحْي سَمِعَ أهلُ السهاء صَلْصلةً كجَرِّ السلملةِ على الصَّفا، فيُصْعَقون، فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريلُ، فإذا جاء جبريلُ فُزِّعَ عن قلوبهم، فيقولونَ: يا جبريلُ ماذا قال ربُّكم؟ فيقول: الحق، فيقولون: الحقَّ العَلَيْ العَلَيْ اللهِ اللهُ الل

فإن قلتَ: قد ظهرَ من هذه الرواياتِ أنّ الموصوفينَ بهذه الصفاتِ هم الملائكةُ، والذي ذهب إليه المصنف هم الشفعاءُ مُطلقًا، وأن هذه الحالةَ واقعةٌ يوْمَ القيامة لقولِه: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرَّوحُ وَالْمَلَيِّكَةُ صَفًا ﴾ [النبأ: ٣٨]، فإذَنْ ما معنى الغايةِ في «حتى»، وما وَجْهُ انطباقِه على الأحاديث الصحيحة؟

قلت _ والله أعلم _: يُستخرَجُ معنى المُغَيَّا من المفهوم؛ وذلك أن المشركينَ لما ادَّعَوا شفاعة الآلهة والملائِكة وأجيبوا بقَوْله: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا ٱلَّذِينَ زَعَمْتُهُ مِن دُونِيهِ ﴾ ﴿ لَا يَمْلِكُونَ اللهَ الشَّفَاعَةَ ﴾، ومعناه ما قال المصنف: قل لمُشركي مكّة: ادعوا الذين عبَدْتُم من دونِ الله

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٥٣).

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٧٠١) والترمذي (٣٢٢٣) وابن ماجه (١٩٤).

⁽٣) أخرجه أبو داود (٤٧٣٨) وابن حبان (٣٧).

وهو الله وحدَه، و(فُرِّغ)، أي: نُفِيَ الوجَلُ عنها وأُفنِيَ، من قولِهم: فَرَغَ الزاد، إذا لم يبقَ منه شيء. ثمّ تُرِكَ ذكرُ الوَجَلِ وأُسنِدَ إلى الجارِّ والمجرور، كما تقول: دُفِعَ إليَّ زيد، إذا عُلِمَ ما المدفوع وقد يُخفّف، وأصلُه: فَرَغ الرَّجلُ عنها، أي: انتفى عنها وفَنِيَ. ثمّ حُذِفَ الفاعلُ وأُسنِدَ إلى الجارِّ والمجرور. وقُرِئ: (افْرُنْقِعَ عن قلوبهم)، بمعنى: انكشف عنها. وعن أبي علقمة: أنه هاجَ به المُرار، فالتفَّ عليه الناس، فلمّا أفاقَ

من الأصنام والملائكة وسَمَّيتموهُم باسمِه، والتجئوا إليهم، فإنهم لا يملكون مثقالَ ذرَّةٍ في السهاوات ولا في الأرض، ولا تنفع الشفاعة من هؤلاء إلا الملائكة لكن مع الإذن والفزع العظيم وهم لا يشفعون إلا للمُرتضَيْن، فعبَّر عن الملائكة بقوله: ﴿إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ, حَقَّةَ إِذَا فَيْ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ﴾ الآية كناية، كأنه قيل: لا تنفعُ الشفاعةُ إلّا مِّن هذا شأنه ودأبُه، وأنه لا يثبت عند صَدْمةٍ من صدماتِ هذا الكتاب المُبين وعند سهاع كلام الحقّ، يعني: الذين إذا نُزِّلَ عليهم الوحيُ يفزعون ويُصْعقون، حتى إذا أتاهم جبريلُ فُزِّعَ عن قلوبهم يقولون: الحقّ الحقّ.

ونحوه في الأسلوبِ قوله تعالى ﴿ وَلَيِن سَأَلْنَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيرُ ٱلْعَلِيمُ * ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا ﴾ [الزخرف: ٩-١٠]. قال المصنف: «معنى ﴿خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيرُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ إلى آخره: ليَنسُبُنَّ خَلْقَها إلى الذي وُصِفَ بهذه الأوصاف وقيل في حَقّه تلك النعوت»(١).

قولُه: (فَزَّعتُه الشفاعةُ)، أي أزالت الشفاعة عنه الفزع؛ أي إذْنُ الشفاعةِ، يدلُّ عليه قولُه: كُشِفَ الفَزَعُ بكلمةٍ يتكلَّم بها ربُّ العِزَّةِ في إطلاقِ الإذن^(٢).

قوله: (وقُرئ: «افرُنقِعَ»)، قال ابن جنِّي: قال أبو عَمْرو الدَّوري عن عيسى بن عُمر: أنه كان يقرأ «افرُنقِعَ عن قلوبهم»(٣).

⁽۱) يُنظر «الكشاف» (۱۰٤:۱۰۶).

⁽٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

⁽٣) «المحتسب» (٢: ١٩٢).

قال: ما لكم تكأكأتُم عليَّ تكأكُوَكم على ذي جِنَّة؟! افْرَنْقِعوا عني. والكلمةُ مركّبةٌ من حروفِ الفَمْط، مع زيادةِ الرّاء. حروفِ الفارقةِ مع زيادةِ العَين، كما رُكِّبَ «اقْمَطرَّ» من حروفِ القَمْط، مع زيادةِ الرّاء. وقُرِئ: (الحقُّ) بالرّفع، أي: مَقُولُه الحقّ. ﴿ وَهُو الْعَلِيُّ الْكِيرُ ﴾: ذو العلوِّ والكبرياء، ليس لملِكِ ولا نبيِّ أن يتكلّمَ ذلكَ اليومَ إلّا بإذنِه، وأن يشفعَ إلّا لمنِ ارتضى.

[﴿قُلْمَن يَرْزُقُكُمُ مِن السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ قُلِاللَّهُ وَإِنَّا أَوْلِيَاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ ٢٤]

أَمَرَه بأن يقرّرَهم بقولِه: ﴿مَن يَرْزُقُكُم ﴾، ثمَّ أَمَرَه بأن يتولّى الإجابة والإقرارَ عنهم بقولِه: يَرْزقُكم الله؛ وذلك بالإشعارِ بأنهم مقرُّونَ به بقلوبهم، إلّا أنهم ربّما أبوا أن يتكلّموا به؛ لأنّ الذي تمكّنَ في صدورِهم من العنادِ وحبِّ الشرْكِ قد ألجم أفواههم عن النطقِ بالحقِّ معَ علمِهم بصحّتِه؛ ولأنهم إن تفوّهوا بأنّ الله رازقُهم لَزِمَهم أن يقالَ لهم: فما لكم لا تعبدونَ من يرزقُكم، وتؤثرونَ عليه من لا يقدِرُ على الرّزق، ألا ترى إلى قولِه: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِن السّماءِ وَٱلْأَرْضِ أَمّن يَمْلِكُ ٱلسّمَعَ وَٱلْأَبْصَدَر ﴾ حتى ترى إلى قولِه: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِن ٱلسّماءِ وَٱلْأَرْضِ أَمّن يَمْلِكُ ٱلسّمَعَ وَٱلْأَبْصَدَر ﴾ حتى

الجوهري: التكأكؤ: التجمُّع، وقال في بابِ العينِ وفَصْل الفاء: افرَنْقِعوا عني، أي: انكشفوا عني. واقمطر يومنا، أي: اشتد.

أبو عُبَيْد: المُقْمَطِرُّ: المُجْتمِع. قَمَطَ الطائرُ أُنثاه يَقْمِطُها أي: يَسْفِدُها. والقُهاطُ: حَبْلٌ يُشَدُّ به قوائمُ الشاة عند الذبح وكذلك ما يُشَدُّ به الصبيُّ في المهدِ. والمِرَّةُ: إحدى الطبائع الأربع. وهٰذه القصة رواها الجوهريّ عن عيسى بن عمر، وروى ابنُ جِنّي في «المُحْتسب» أيضًا عن أبي عَلْقمةَ النحوي كها رَواهُ المصنِّف، وفي آخرِها: قال بعضُ الحاضرين: إنّ شيطانَه يتكلَّمُ بالهندية (۱).

قوله: (ولأنهم إنْ تَفَوَّهوا)، عَطْفٌ على قوله: «لأن الذي تمكَّنَ في صدورهم».

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۱۹۳).

قال: ﴿فَسَيَقُولُونَ اللّهُ ﴾ [يونس: ٣١] ثمّ قال: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلّا ٱلضَّلَالُ ﴾ [يونس: ٣٢] فكأنهم كانوا يُقرّونَ بألسنتِهم مرّةً، ومرّةً كانوا يتلعثمونَ عنادًا وضِرارًا وحذرًا من إلزامِ الحجّة، ونحوُه قولُه عزّ وعلا: ﴿ قُلْ مَن رَّبُ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ اللّهُ قُلْ أَفَاتَّغَذَهُم مِن دُونِهِ قَلْ اللهُ اللهُ

قوله: (فهاذا بعدَ الحقّ إلا الضلال)، يعني: أنهم لو تفوهوا بأن الله رازقهم لزِمَ أن يقال لهم: فها لكم تعبدون من يرزقكم؟ كها قيل لهم في تلك الآية التي مضمونها مضمون هذه: ﴿ فَمَاذَا بَمُ دَالُحَقِّ إِلَّا ٱلضَّكَ لُ ﴾.

قوله: (يتلعثمون عنادًا)، أي: يتمكثون ويتكلُّمون. عن الجوهري.

قوله: (وأمَرَه أن يقول لهم بعد الإلزام والإلْجام)، قال صاحب «الانتصاف»: يعني: ألزَمهم الحجة من قوله: ﴿ قُلِ اَدْعُوا اللَّذِينَ زَعَمْتُم مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ ﴾ إلى لهذه الآية. وهذا الإلزامُ وإن لم يَزِدْ على إقرارِهم بألسنتهم لم يتقاصَرُ عنه؛ أمره أن يقول: ﴿ وَإِنّا اللَّهِ مَن الكلام الذي يبادر كل سامع من أو إِيّاكُمُ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي صَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ وهذا من الكلام الذي يبادر كل سامع من موافق أو مخالف أن يقول: قد أنصَفك خَصْمُك، وهذا أوْصَلُ إلى المغرض وأقطعُ للشّغبِ وهو تفسيرٌ مُهَذّبٌ وافتنان مستعذب، فلا يُنكرُ على الفقهاء قولُهم في المجادَلاتِ: أحدُ الأمرَيْن لازمٌ، فهو غيرُ بعيدٍ من هذا الوادي (١).

وقلتُ: إنه تعالى لما أمر حبيبه عَلَيْهُ أو لا بأن يُكافِحَهم ويُحيبَهم بقوله: ﴿ قُلِ اَدْعُوا اللَّذِينَ وَقَلَ اللَّهِ مَن دُونِ اللّهِ هِ مَن دُونِ اللّهِ هِ مَن دُونِ اللّهِ هِ مَن دُونِ اللّهِ هِ مَن مَن مِن مُؤْلُون مَن مَن رُزُقُكُم مِن اللّهِ عَلَى السّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ويتولى الإجابة والإقرارَ عنهم بنفسِه في قوله: ﴿ قُلُ اللّهُ ﴾ ليؤذن به أن الذي تمكّن في صدورِهم من العنادِ قد ألجم أفواههم عن النطق بالحق، أمره بأن يُرخي العِنانَ معهم ويقول: ﴿ وَإِنّا آقُ لِينَاكُمُ مَن الفلال، وأنهم مع علمهم الله الله على هُدًى أوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ لينادي على تماديهم في الضلال، وأنهم مع علمهم بصحة ما جاء به بعد إقرارِهم به، مُنْعمسون في ضلالٍ ظاهرٍ مكشوفٍ، فالكلام من أوله بصحة ما جاء به بعد إقرارِهم به، مُنْعمسون في ضلالٍ ظاهرٍ مكشوفٍ، فالكلام من أوله

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٨١).

هُدًى أَوْ فِي ضَلَالِ مُبِينِ ﴾، ومعناه: وإنّ أحدَ الفريقين من الذينَ يتوحّدونَ الرّازقَ مِن السّمواتِ والأرضِ بالعبادة، ومن الذين يشركونَ به الجهادَ الذي لا يُوصَفُ بالقدْرة، لعلى أحَدِ الأمرَيْنِ من الهدى والضّلال. وهذا مِنَ الكلامِ المنْصِفِ الذي كلُّ من سَمِعَه من مُوالٍ أو مُنافٍ قالَ لمن خُوطِبَ به: قد أنصفك صاحبُك، وفي دَرْجِه بعدَ تَقْدِمةِ ما قُدِّمَ من التقريرِ البليغ دلالةٌ غيرُ خفيةٍ على مَنْ هو من الفريقين على المُحدى، ومن هو في الضّلالِ المبين، ولكنّ التعريضَ والتوريةَ أوْصَلُ بالمجادِلِ على الغرض، وأهْجَمُ به على الغَلَبة، معَ قلَّةِ شَغبِ الخصْم، وفَلِّ شوكتِه بالهُويْنا، ونحوُه قولُ الرّجلِ لصاحبِه: عَلِمَ الله الصادق منّي ومنك، وإنّ أحَدَنا لكاذب. ومنه بيتُ حسّان:

أَنَهُ جُوهُ ولَسْتَ لَهُ بِكُفْءٍ فَشَرُّكُما لِخَيْرِكُما الفِداءُ

فإن قلتَ: كيفَ خُولِفَ بين حَرْفِي الجَرِّ الداخلَينِ على الحَقِّ والضَّلال؟ قلتُ: لأن صاحبَ الحقِّ كأنه مُستَعلٍ على فَرَسٍ جوادٍ يَرْكُضُه حيثُ شاء، والضالُّ كأنه مُنْغَمِسٌ في ظلامٍ

واردٌ على ترتيبٍ أنيقٍ ونظمٍ رَصين مشتملٍ على فوائدَ وإشاراتٍ، وهو من باب الترقّي.

قوله: (يتوحَّدون)، ويُروى: «يُوحِّدون»، يقال: توحَّد بكذا: اعترف به، وفلان توحَّد بكذا: إذا اعتزلَ وتفرَّد من الناس به، ومنه الأوْحَديُّ، أي: من الذين ينفرِدون بعبادةِ مَنْ يرزقُهم من السهاء بإنزال الأمطار ومن الأرض بإنبات البركات.

قوله: (بالهُوَينا)، النهاية: الـهُوَينا: تصغيرُ الهونا؛ تأنيثُ الأهون، والهُونُ: الرِّفق واللين.

قوله: (أتهجوه) البيت (١١)، قيل: لما أنشدَ حَسّانُ البيتَ قالَ مَنْ حضر: هذا أنصَفُ بيتٍ قالته العرب.

⁽١) سبق تخريجه.

مُرتبكٌ فيه لا يدري أين يتوجُّه. وفي قراءةِ أُبيّ: (وإنا أو إيّاكم إمّا على هدّى أو في ضلالٍ مبين).

[﴿ قُل لَا تُسْتَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْتَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ * قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ وَهُوَ ٱلْفَتَاحُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ ٢٥- ٢٦]

هذا أَدْخلُ في الإنصاف، وأبلغُ فيه من الأوّل؛ حيث أُسنِدَ الإجرامُ إلى المخاطِبين والعملُ إلى المخاطِبين، وإن أرادَ بالإجرام الصغائرَ والزّلاتِ التي لا يخْلو منها مُؤمن،

قوله: (مرتبك)، الجوهري: ارتبكَ الرجلُ في الأمر، أي: تشبَّثَ فيه ولم يكَدْ يتخَلَّصُ منه.

قوله: (وفي قراءة أبيِّ: «وإنا أو في إياكم إما على هدى أو في ضلالٍ مبين»)، قال أبو البقاء: ﴿أَوْلِيَاكُمُ مُ معطوفٌ على اسمِ «إنّ»، والخبرُ مُكَرَّر كقولِهم: إنّ زيدًا وعَمْرًا قائم. واختلفوا في الخبر، قال سيبويه: المذكورُ للثاني والأولُ محذوفٌ وهو أولى من عَكْسِه، فعلى هذا يكونُ ﴿لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ خبر الأولِ و﴿أَوْفي ضَلَالٍ ﴾ معطوفًا عليه وخبرُ المعطوفِ محذوفٌ لدلالةِ المذكورِ عليه (١). والكلام على المعنى غيرِ الإعراب لأنَّ المعنى: إنا على هدى من غيرِ شكّ، وأنتم على ضلالةٍ على يقين، لكن خَلَطَه على افتنانِهم، كقولهم: أخزى الله الكاذبَ مِنِّي ومنك (١).

قوله: (هذا أدخَلُ في الإنصاف، وأبلغُ فيه)، الانتصافُ: وذكرَ الإجرامَ المضافَ إلى النفسِ بصيغةِ الماضي التي تُعطي معنى التحقيق، وذكرَ العملَ المنسوبَ إلى الخصمِ بما لا يُعطي ذلك.

قوله: (وإنْ أرادَ بالإجرام)، هذا شَرْطٌ لا يُذْكَرُ جَوابُه للمبالغةِ والجملةُ للحالِ أي: هذا أبلغُ من الأول، وإن أريدَ في الحقيقةِ بالإجرامِ الصغائرُ وبالعملِ الكفرُ لأنَّ في الظاهرِ أسندَ مُطلقَ الإجرام إلى المتكلِّم ومُطلقَ العملِ إلى المخاطَب.

⁽۱) «التبيان في إعراب القرآن» (۲: ۱۰٦۸).

⁽٢) في النسخة «ط»: «الكاذبَ بيني وبينك».

وبالعَمَل الكَفْرَ والمعاصي العظام. وفتْحُ الله بينهم وهو حكمُه وفصْلُه: أنه يُدخِلُ هؤلاءِ الجنّةَ وأولئكَ النّار.

[﴿ قُلْ أَرُونِي ٱلَّذِينَ ٱلْحَقَّتُم بِهِ عِشْرَكَ أَء كَلَّا بَلْ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْعَذِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ ٢٧]

فإن قلت: ما معنى قولِه: ﴿أَرُونِيَ ﴾ وكانَ يراهم ويعرفُهم؟ قلتُ: أرادَ بذلكَ أن يريَهم الخطأَ العظيمَ في إلحاقِ الشركاءِ بالله، وأن يقايِسَ على أعينِهم بينَه وبينَ أصنامِهم؛ ليطلعَهم على إحالةِ القياسِ إليه والإشراكِ به. و﴿كَلّا ﴾: رَدْعٌ لهم عن مذهبِهم بعدَما كَسَرَه بإبطالِ المقايسة، كما قالَ إبراهيمُ عليه الصّلاة والسّلام: ﴿أُنِّ

قوله: (أراد بذلك أن يريهم الخطأ العظيم في إلحاق الشركاء بالله تعالى)، هذا كما يقول القائل لغيره إذا أفسد شيئًا: أرني هذا الذي أفسَدْتَه لأُريك فسادَه.

قوله: (وأن يُقايسَ على أعينهم)، فإن قُلْتَ: عَدّى «يُقايِسُ» بـ «على » فيها ليسَ بمَقيسٍ عليه، ثم عَدّاهُ في قولِه: «القياس إليه» بـ «إلى وهو يُعَدّى بـ «على».

قلت: هما حالانِ والمتعلِّقُ محذوف، أما الأول فمعناه أن يُقاسَ الأصنامُ على الله تعالى ظاهرًا على أعينهم مكشوفًا كما في قوله تعالى: ﴿ فَأْتُواْ بِهِ عَلَىٰ آعَيْنِ ٱلنَّاسِ ﴾ [الأنبياء: ٦١] أي: مُعاينًا مُسْتعليًا على الأعينِ استعلاءَ الراكبِ على المركوب، ومعنى الثاني ليُطلعَهم على إحالةِ القياس منتهيًا إليه، أي: مُحالٌ أن ينتهي قياسُ شيءٍ إلى الله تعالى وإلى صفاتِه، تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيرًا.

قوله: (و﴿كُلَّا ﴾ رَدْعٌ لهم عن مذهبهم بعد ما كسره)، قال القاضي: ﴿ قُلْ أَرُونِيَ ﴾ استفسارٌ عن شُبهتِهم بعد إلزامِ الحجّةِ عليهم زيادة في تبكيتهم (١١).

وقلت: هذه قاعدةٌ شريفةٌ وأدبٌ جَميلٌ في آدابِ المجادلة وقَمْعِ شُبهةِ الخصم الألدِّ الأبيِّ، فإنه ينبغي أنْ يُرْخى عِنانُ الكلامِ معه أولًا، ويُجارى معه على سَنَنٍ يَبعثُه على التفكرِ والنظرِ في أحوالِ نفسِه ليعثُرُ حيثُ يراد تَبْكيتُه عند إيرادِ الحجةِ البالغة وعليه قولُ إبراهيم

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٧).

لَّكُوْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ عَلَى تفاحُسُ [الأنبياء: ٦٧] بعدَما حجَّهم، وقد نبَّه على تفاحُسُ غَلَطِهم وإن لم يَقْدروا الله حقَّ قدْرِه بقولِه: ﴿هُوَ اللهُ الْمَالَ اللهُ وحدَه، أو هو ضميرُ اللهُ يَنْ الحَقْتُم به شركاءَ من هذه الصّفات، وهو راجعٌ إلى الله وحدَه، أو هو ضميرُ الشأن، كما في قولِه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَـدُ ﴾ [الإخلاص: ١].

[﴿ وَمَا أَرْسَلْنَكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَكَذِيرًا وَلَنَكِنَ أَكَثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٢٨]

﴿ إِلَّا كَآفَةً لِلنَّاسِ ﴾ إلا إرسالَه عامّةً لهم محيطةً بهم؛ لأنها إذا شَمِلَتهم فقد كَفَتْهم أن يخرجَ منها أحدٌ منهم. وقال الزجّاج: المعنى: أرسلناكَ جامعًا للنّاسِ في الإنذارِ والإبلاغ، فجعلَه حالًا من الكاف، وحقُّ التاءِ على هذا أن تكونَ للمبالغةِ كتاءِ الرّاويةِ والعلّامة،

عليه السلام: ﴿إِنِّي بَرِيَّ ءُمِّمًا تُشْرِكُونَ *إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ ﴾ [الأنعام: ٧٨-٧٩] بعد قوله: ﴿ هَلْذَا رَبِّي ﴾ [الأنعام: ٧٨].

قوله: (وهو راجعٌ إلى الله)، أي: الضميرُ منهم راجعٌ إلى الله في الذهنِ، وجازَ لأنّ ما بعده يفسره، كما قال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَا أَنَا ٱلدُّنْيَا ﴾ [المؤمنون: ٣٧] في "المؤمنين»: «هذا ضميرٌ لا يُعلمُ ما يعني به إلا بها يَتلوه، وأصلُه: إنِ الحياةُ إلا حياتنا الدنيا، ثم وضَع «هذا ضميرٌ الحياةِ»، لأنّ الخبرَ يدلُّ عليها، ومنه: هي العربُ تقولُ ما شاءَتْ». والفرقُ بين هذا الضمير وضميرِ الشأن أن الجملةَ بعد ضميرِ الشأن مُبيّنةٌ له وخبرُه هذا الضمير وَحْدَه مُفَسِّرٌ له، ولذلك قال: «هو راجعٌ إلى الله وَحْدَه»، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿فَسَوّنِهُنَ سَمَوْتٍ ﴾ [البقرة: ٢٩] في وجه، وقولك: رُبَّه رجُلًا، ونحو هذا الضميرُ اسم في قولك: هذا أخوك، قال المصنيِّ الله عيرِ الأخ»(١).

قوله: (وقال الزجاج المعنى: أرسلناكَ جامعًا للناس في الإنذار والإبلاغ، فقد جعله^(٢)

⁽١) انظر: «الكشاف» (٩: ٥٣٢).

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فجعله».

ومن جعلَه حالًا من المجرورِ متقدِّمًا عليه نقد أخطأ؛ لأنَّ تقدُّمَ حالِ المجرورِ عليه في الإحالةِ بمنزلةِ تقدُّم المجرورِ على الجارّ،

حالًا من الكاف)(١). وأما حكاية كلامِه فإنه قال: معنى ﴿ كَآفَةَ ﴾: الإحاطة في اللغةِ، والمعنى: أرسلناكَ جامعًا للناسِ في الإنذارِ والإبلاغِ، وأرسلَ ﷺ إلى العربِ والعجَم.

وقال أبو البقاء: كأنه حالٌ من الكافِ، والهاءُ زائدةٌ للمبالغةِ، و ﴿للناسِ﴾ مُتعلِّقٌ به، أي: وما أرسلناك إلا كافّةً للناسِ عن الكفر والمعاصي(٢).

وقال المالكي في «شرح التسهيل»: قولُ الزجاج باطلٌ لأنّه جعَل ﴿ كَافَّةَ ﴾ حالًا من مفرد، ولا يُعرَفُ ذلك في غير محلِّ النزاع، وجَعَلَه مِن مُذَكِّر مع كَوْنِه مُؤنّنًا، ولا يتأتى ذلك إلا بجَعْلِ تابُه للمبالغة، وبابُه مقصورٌ على السّاع، ولا يتأتى غالبًا ما هي فيه إلا على أحدِ أمثلةِ المبالغةِ، كنسّابةٍ وفَروقةٍ ومِهْدارة، وكافّة بخلافِ ذلك، فبطل أن يكونَ منها لكونها على فاعلة. فإن مُجلت على رواية حملت على شاذّ الشاذّ، لأنّ إلحاقَ تاء المبالغةِ لأحدِ الأمثلةِ شاذّ، وإلحاقُه لما لا مُبالَغة فيه أشذّ.

وأما الزنخشريّ فقد جعلَ ﴿ كَآفَةً ﴾ صفةً، ولم يستعمله العربُ إلّا حالًا، وليتَه إذْ أخرجَ «كافة» عن استعمالِ العرب سلكَ به سبيلَ القياسِ بل جعلَه لموصوفِ محذوفٍ لم تستعمله العرب مفردًا ولا مقرونًا بصِفة؛ أعني: إرسالَه، وحَقّ الموصوفِ المُسْتغني بصفتِه أن يُعتادَ ذكْرُه مع صفتِه قبل الحذفِ ولا تصلح الصفة لغيره.

قوله: (ومَنْ جعلَه حالًا من المجرور مُتقدِّما عليه فقد أخطأ، لأن تقدُّمَ حالِ المجرورِ على الجار)، وقال ابن الحاجب: تقديمُ الحال على المجرور على الجرور _ فقال ابن الحاجب: تقديمُ الحال على المجرور _ إذا كان صاحبُ الحالِ هو المجرورَ _ مختلفٌ فيه؛ فأكثرُ البصريِّين على منعِه، وكثيرٌ من النحويين على تجويزِه، ووجه الجواز: أنه حال عن معمولِ فعلٍ لفظيٌّ فجاز التصرُّف فيه بالتقديم والتأخير كسائرِ أحوالِ الأفعال.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٥٤).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٦٩).

••••••

ووجه المنع: أنه كَثُرَ الحالُ من المجرورِ في كلامِهم ولم يُسمَعْ من الفصحاءِ تقديمُه، ولأنّ حالَ المجرورِ صفةٌ لصاحبِها، وهي معمولة في المعنى بحَرْف الجر، إلا أنهم نصبوها لغرضِ الفصلِ بين الصفة والحال، وكها أن معمولَ الجارِّ لا يتقدَّم عليه ففَرْعُ مَعمولِ الجارِّ بأن لا يتقدَّم على الجارِّ أجدر.

وقلت: ويمكن أن يُنزَّلَ قولُ المالكي منزلةَ الجواب عن لهذين الاحتجاجَيْن، أعني قولَه: ومن أمثلةِ تقديمِ الحال على صاحبها إذا كان مجرورًا ما ذكره أبو علي في «التذكرة»: زيدٌ خيرٌ ما يكون، فجعل «خَيْرُ ما يكون، فجعل «خَيْرُ ما يكون، فجعل «خَيْرُ ما يكون، حالًا من الكافِ المجرورِ، ومن الأمثلة قول الشاعر:

إِذَا المرءُ أَعيَتهُ المروءةُ ناشئًا فمطلبُهاكَهْلَاعليه شديد (١)

أراد: فمَطْلَبُها عليه كهلًا شديدٌ، ومِن ذلك قولُ الآخر:

تسلَّيْتُ طُرًّا عنكُمُ بعْدَ بَينِكم بذِكراكُم حتّى كأنَّكم عندي (٢)

أراد: تسلَّيتُ عنكم طُرًّا. وربَّما قُدِّم الحالُ على صاحبِه المجرورِ وعلى ما يتعلَّقُ به الجارُّ، كقوله:

غاف لل تعرِضُ المنيةُ للمر عِ فيُدْعى ولاتَ حينَ إباءِ (٣) أراد: تعرِضُ المنيةُ للمرءِ غافلًا.

وإذ قد ثَبَتَت دلائل السماع مستوفاة، فَلاَّ بَيِّن ضَعْفَ شُبَهِ المَنْعِ، فمِن ذلك: ادّعاءُ أنّ حقَّ الحال إذا عدي العامل لصاحبه بواسطة أن يعدى إليه بتلك الواسطة، فيقال للمدعي

⁽١) اختُلف في نسبته. فقيل: هو للمعلوطِ الربعي. انظر: «التذكرة الحمدونية» (٢: ٢٤) وقيل: لرجلٍ من بني قُرَيع. انظر: المصدر نفسه (١: ٢٨٥).

⁽٢) ذكره الأشموني في «شرح الألفية» (٢: ١٥) بلا عزو لأحد.

⁽٣) ذكره ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» (٢: ٧٤٦) من غير عَزْوٍ لأحد.

.....

ذلك: لا نسلم هذا الحق حتى يترتب عليه التزام التأخر تعريضًا، بل حقُّ الحالِ المُشَبَّهةِ بالظرفِ أن يستغني عن واسطة، على أن الحال أشدُّ استغناء عن الواسطة، ولذلك يعمل فيها ما لا يعدى بحرف الجركاسم الإشارة وحرف التنبيه والتشبيه والتمني.

ومن الشَّبهِ لالتزامِ التأخير: إجراءُ الحالِ المجرورِ بالحرفِ مُجرى الحالِ المجرورِ بالإضافةِ، بالإضافةِ، فيقال لصاحب هذه الشبهة: المجرورُ بالحرفِ كالأصلِ للمجرور بالإضافةِ، فلا يصلُحُ أن يحمل حال المجرور بحرف عليه لئلا يكون الفرع متبوعًا والأصل تابعًا، وأيضًا فالمضافُ بمنزلةِ موصولِ والمضافُ إليه بمنزلة صلتِه، والحالُ منه بمنزلة جُزءِ صلته، فوجبَ تأخيره كما يجب تأخيرُ أجزاءِ الصِّلة، وحالُ المجرورِ بحَرْفِ لا يُشْبِهُ جزء صلة، فأجيز تقديمُه إذ لا محذورَ في ذلك.

ومن الشَّبَوِ: تَشْبِيهُ بابِ: مررْتُ بهند جالسة، ببابِ: زيدٌ في الدار متكتًا، فيقال: بين البابَيْن بَوْنٌ، فإنَّ (جالسة) منصوبٌ بـ (مَرَرْتُ)، وهو فعل مُتصرِّفٌ لا يفتقر في نصبِ الحال إلى واسطة، كما لا يفتقرُ إليها في نصب ظرفٍ أو مفعولٍ له وحَرْفُ الجر الذي عدّاه لا عمل له إلا الجر، ولا جيء به إلا لتعدية: مررت، والمجرور به بمنزلة المنصوب فيتقدم حاله كما يتقدم حال المنصوب، وأما (متكتًا) في المسألة الثانية فمنصوبٌ بـ (في) لتضمّنها معنى الاستقرار وهي أيضًا رافعةٌ ضميرًا عائدًا على زيد، وهو صاحبُ الحالِ، فلم يَجُزُ لنا أن نقدِّم (متكتًا) على (في) لأن العمل لها، وهي عاملٌ ضعيفٌ متضمِّنٌ معنى الفعلِ دون حروفِه، فهانعُ التقديم في نحو: زيدٌ في الدار متكتًا، غيرُ موجودٍ في نحو: مررْتُ بهندٍ جالسة، وإذا بطل قول الزجاج والزخشري تَعيَّن القول بصحة أن يكونَ الأصل: وما أرسلناك إلا للناس كافة، فقدَّم الحال على صاحبِها مع كونه مجرورًا، وهو مذهبُ أبي علي وابن كيْسان، حكاه ابن بَرْهان (۱)، ويجوزُ غيرُه، وقال غيره: جَوَّزَ ابنُ كَيْسان وأبو علي الفارسي كون حكاه ابن بَرْهان (۱)، ويجوزُ غيرُه، وقال غيره: جَوَّزَ ابنُ كَيْسان وأبو علي الفارسي كون حكاه ابن بَرْهان (۱)، ويجوزُ غيرُه، وقال غيره: جَوَّزَ ابنُ كَيْسان وأبو علي الفارسي كون حكاه ابن بَرْهان (۱) من المجرور باللامِ وهو ﴿ لِلنَاسِ ﴾ من حيث إنّ العاملَ في الحالِ هو

⁽١) هو العلامة أبو الفتح أحمد بن علي بن برهان، فقية بغدادي غلب عليه علم الأصول، وكان من أصحاب ابن عقيل الحنبلي، ثم تحوَّل شافعيًّا، توفي سنة ٥١٨ هـ.

وكم ترى ممن يرتكبُ هذا بالخطأ، ثمَّ لا يقنعُ به حتى يضمَّ إليه أن يجعلَ اللّامَ بمعنى إلى؛ لأنه لا يستوي له الخطأُ الأوِّلُ إلا بالخطأ الثاني، فلا بدَّ له من ارتكابِ الخطأين.

[﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَلَذَا ٱلْوَعَدُ إِن كُنتُمْ صَلِدِقِينَ ﴿ قُل لَكُمْ مِّيعَادُ يَوْمِ لَا تَسْتَعْخِرُونَ عَنْدُ سَاعَةً وَلَا تَسْتَقْدِمُونَ ﴾ ٢٩ - ٣٠]

قُرِئ: ﴿مِيعَادُ يَوْمِ﴾، و(معيادٌ يومٌ). و(ميعادٌ يومًا). والميعاد: ظَرْفُ الوَعْدِ من مَكَانِ أو زمان، وهو هاهنا الزمان. والدليلُ عليه قراءة من قرأ: (ميعادٌ يومٌ) فأبدلَ منه اليوم. فإن قلتَ: فها تأويلُ مَن أضافَه إلى (يوم)، أو نَصَبَ (يومًا)؟ قلتُ: أمّا الإضافة فإضافة تبيين، كها تقول: سَحْقُ ثوب، وبعيرُ سانية. وأمّا نَصْبُ «اليوم» فعلى التعظيم بإضهارِ فعلِ تقديرُه: لكم ميعاد أعني يومًا، وَأريدُ يومًا؛ من صفتِه كَيْتَ وكَيْت. ويجوزُ أن يكونَ الرّفعُ على هذا، أعني التعظيم. فإن قلتَ: كيفَ انطبقَ هذا جوابًا على سؤالِهم؟

الفعلُ، ولا يفتقرُ الفعلُ في عملهِ في الحال إلى الجارِّ، وإنها يفتقر إليه في عمله في المفعولِ به، فإذا جاز أن يعمل في الحال ما لا يعملُ في صاحبِ الحال كان أوْلى بالجوازِ.

وقولُ القائل: المجرورُ لا يتقدَّمُ الجارَّ، فإنّما يلزَمُ هذا أنْ لو كان الجارُّ عاملًا في الحالِ، كقولك: قائمًا في الدار زيد، لا يجوز لكون الجار عاملًا في الحال، وقد ذكر بأن العامل هو الفعل فلذلك جاز.

واعلم أن المالكي يُجوِّز تَعَدُّدَ العامل في الحال وصاحبها، وقد أسلفنا القول فيه في سورة الأنبياء عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَـٰذِهِ مُأْمَّتُكُمُ أُمَّةً وَكِحِدَةً ﴾ [الأنبياء: ٩٣] مستوفى.

قوله: (وبعير سانية)، الجوهري: السانية: الناضحة، وهي الناقة التي يستقى عليها.

قوله: (كيف انطبق هذا جوابا على سؤالهم؟)، يعني: أنهم سألوا عن وقت إرساء الساعة وأجيبوا عن أحوالهم فيها، وتلخيصُ الجواب: أنه من الأسلوبِ الحكيم يعني: دَعوا السؤالَ عن وقت إرسائها، فإن كينونته لا بدَّ منه؛ بل سَلوا عن أحوالِ أنفسكم وكيف

قلتُ: ما سألوا عَن ذلكَ وهم منكرونَ له إلّا تعنّـتًا لا استرشادًا، فجاءَ الجوابُ على طريقِ التهديدِ مطابقًا لمجيءِ السؤالِ على سبيلِ الإنكارِ والتعنّت، وأنهم مُرْصَدونَ ليوم يُفاجئهم، فلا يستطيعونَ تأخّرًا عنه ولا تقدّمًا عليه.

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن نُّوْمِنَ بِهَاذَا ٱلْقُرْءَانِ وَلَا بِٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهُ وَلَوْ تَرَيّ إِذِ الْظَالِمُونِ مَوْقُونُونَ عِندَ رَبِيمٌ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضِ ٱلْقَوْلَ يَـقُولُ ٱلَّذِينَ الشَّتُحْبَرُواْ لَوْلَا آنَتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ٣١] الشَّتُطْعِقُواْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ لَوْلَا آنَتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ٣١]

الذي بين يدَيه: ما نَزَلَ قبلَ القرآنِ من كُتبِ الله. يروى: أنّ كفارَ مكّة سألوا أهلَ الكتابِ فأخبروهم أنهم يجدونَ صفة رسولِ الله على في كُتبِهم، فأغضبهم ذلكَ وقرنوا إلى القرآنِ جميعَ ما تقدَّمَه من كتبِ الله عزّ وجلّ في الكفْر، فكفَروا بها جميعًا. وقيل: الذي بين يدَيه: يومُ القيامة. والمعنى: أنهم جحدوا أن يكونَ القرآنُ من الله تعالى، أو أن تكونَ لما دلَّ عليه من الإعادة للجزاء حقيقةٌ، ثمَّ أخبرَ عن عاقبة أمرِهم ومآلِهم في الآخرة، فقالَ لرسولِه عليه السّلامُ أو للمخاطَب: ﴿ وَلَوْ تَرَيّ ﴾ في الآخرة موقفَهم الآخرة موقفَهم

تكونون مبهوتين متحيرين فيها من هول ما تشاهدون، هذا ألَيقُ بحالِكم من أن تسألوا عنه. هذا المعنى وإن لم يعلم ظاهرًا من جواب المصنف لكن مآلُه إليه.

قوله: (ما سألوا عن ذلك وهم منكرون له إلا تعنتًا لا استرشادًا)، قولُه: «إلا تعنَّتًا» استثناءٌ مفرّغٌ والمستثنى منه أعمُّ الأحوال، وهذا التركيبُ مثلُ قولك: ما زيدٌ إلا قائم لا قاعدٌ، وقد أباه صاحبُ «المفتاح»(١)، مضى بيانهُ غير مرة.

قوله: (أو أن يكون لما دل عليه)، يجوز أن تكونَ «كانَ» ناقصةً، واسمُه ضميرَ الشأن، و«حقيقةُ» بالرفع مبتدأ، والخبر: «لما دلّ عليه»، والجملةُ مبينةٌ ضميرُ الشأن وخبر له، وأن تكون ناقصةً، وفاعلُها «حقيقة»، و«لما دل» متعلَّق بـ«حقيقة».

⁽١) «مفتاح العلوم» ص٢٩٣.

وهم يتجاذَبونَ أطرافِ المُحاوَرَةِ ويتراجعونَها بينَهم؛ لرأيتَ العجب، فحَذَفَ الجواب. والمُسْتَضْعفون: همُ الأتباع، والمستكبرون: هم الرّؤوسُ والمقدّمون.

[﴿قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ أَنَعَنُ صَكَدَدْنَكُوْ عَنِ ٱلْمُكَىٰ بَعْدَ إِذْ جَآءَكُمُ بَلْ كُنْتُم تُجْرِمِينَ ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ بَلْ مَكُرُ ٱلْتَلِ وَٱلنَّهَارِ لِذَ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكُفُرَ بِإِللَّهِ وَجَعَلْنَا ٱلْأَغْلَالَ وَٱلنَّهَا وَأَسَرُواْ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا ٱلْعَذَابَ وَجَعَلْنَا ٱلْأَغْلَالَ فِي آعَنَاقِ ٱلَّذِينَ كَفُرُواْ هَلْ يُجَرَوْنَ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ ٣٢-٣٣]

أُولِيَ الاسمُ ـ أعني «نَحْنُ» ـ حَرْفَ الإنكار؛ لأنّ الغَرَضَ إنكارُ أن يكونوا هم الصّادّينَ لهم عن الإيهان، وإثباتُ أنهم هم الذينَ صدّوا بأنفسِهم عنه، وأنهم أُتوا مِن قِبَلِ اختيارِهم، كأنهم قالوا: أنَحْنُ أجبرْناكم وحُلْنا بينكم وبينَ كونِكم مُكنّين مختارِين. ﴿بَعْدَإِذْ جَآءَكُم ﴿ بعدَ أن صمّمتم على الدّخولِ في الإيهان، وصحّت نيّاتُكم في اختيارِه؟ بل أنتم منعتُم أنفسكم حظّها، وآثرْتُم الضّلالَ على الهدى، وأطعتم آمِرَ الشهْوةِ دونَ آمِرِ النّهْي، فكنتم مجرمينَ كافرينَ؛ لاختيارِكم لا لقولِنا وتسويلنا. فإن قلتَ: «إذ» و«إذا» من الظروفِ اللّازمةِ للظرْفيّة، فلِمَ وقعت ﴿إذْ ﴾ مضافًا إليها؟ قلتُ: قد اتُّسِعَ في الزّمانِ ما لم يُتَّسَعْ في غيرِه، فأضيفَ إليها الزّمان،

قوله: (وهم يتجاذبون أطراف المحاورة)، ينظر إلى قول الشاعر:

ومَسَّــح بالأركان من هو ماسح وسالت بأعناقِ المطيِّ الأباطح^(١)

ولما قضَيْنا من مِنْسى كلَّ حاجةٍ أخَذْنا بأطـرافِ الأحاديثِ بيننا

أراد بأطراف الأحاديث ما يتعاطاه المُحبون وذوو الصبابة من التعريض والتلويح دون البيان والتصريح.

قوله: (قد اتُّسِعَ في الزمان ما لم يُتَّسَعْ في غيرهِ، فأضيف إليها الزمان)، قال صاحب

⁽١) لكثير عزّة. انظر: «زهر الآداب» (٢: ٤٠٤).

......

«التقريب»: وإنها أضيف إلى «إن» مع لزومه الظرفية اتساعًا بإضافة الظرف إليه، كها أضيف إلى الجُمَل نحو: حينَ جاءَ زيد.

وقال صاحب «الفرائد»: لزومُ ظرفِيَّتهما إذا كانتا مُسْتعملتَيْن لحقيقتهما، فإذا استعملتا بمعنى آخر كان لهما حكم لفظ ذلك المعنى، وهنا المراد بعد مجيء الهدى لأن المراد من وقت الهدى لا وقته، وما ذكر ليس بجواب السؤال الذي ذكر، لأن لزوم الظرفية يأبى جواز ما ذكر.

وقلت: كفي بقوله: «يُتَسعُ فيها ما لم يُتَسع في غيرِها» جوابًا، وتقدير السؤال: أنْ «إذ» و«إذا» من الظروف اللازمة الظرفية، فكيف وقعت «إذ» هاهنا مجرورة مضافًا إليها.

وأجاب: أنّ الظروف لاسيما الزمانية يُتَّسعُ فيها ما لم يُتَّسع في غيرها، ويمكن أن يكون مراده: أنه «إذا» جُرِّدَتْ «إذ» عن معنى الظرفية وانسلخَتْ عنه رأسًا وصُيِّرَت اسمًا صِرْفًا فأضيفَ إليها، ألا ترى كيف وقعت مجرورة في قولك: جئتك بعد إذ جاء زيد وحينئذ ويومئذ، فإذن معنى الآية: أنحنُ صدَدْناكم عن الهدى بعد مجيئه إياكم، فليس فيه رائحةُ الظرفية.

وعن صاحب «الضوء»: نصَّ سيبويه في «الكتاب»(١) وأجاز: إذا يقومُ زيدٌ إذًا يقعُدُ عمرو، بمعنى: وقْتُ قيامِ زيدٍ وقتُ قعود عمرو، فارتفع إذا هاهنا مبتدأ وخبرًا، وأنشد:

وبعد غديا لهْفَ نفسيَ من غَد إذا راح أصحابي ولست برائح (٢)

قالوا: «إذا» هاهنا مجرور المحلِّ على البدَلية من «غد»، ولذلك حكموا عليه بأنه منصوبُ المحلّ بوقوع الفعل عليه في أوائل القصص، وهو «اذكر» مُضمَرًا أو ظاهرًا، نَحو ﴿ إِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴾.

⁽١) لم أقف عليه فيه.

⁽٢) لأبي الطحان القيني. انظر: «مغنى اللبيب» (١: ١٣٨).

كما أُضيفَ إلى الجُمَلِ في قولِك: جئتُك بعدَ إذ جاء زيد، وحِيتَذ، ويَوْمئذ، وكانَ ذلكَ أوانَ الحجّاجُ أميرٌ، وحينَ خَرَجَ زيد. لمّا أنكر المستكبرونَ بقولِهم: ﴿أَغَنُ صَكَدَذَنَكُونُ أَن يكونوا هم السّببَ في كُفْرِ المستضعفين، وأَثْبَتوا بقولِهم: ﴿بَلْ كُنتُم عَلِينَ ﴾ أنّ ذلكَ بكسبهم واختيارِهم، كرَّ عليهم المستضعفونَ بقولِهم: ﴿بَلْ مَكُرُ اليّلِ وَالنّهَارِ ﴾، فأبطلوا إضرابهم بإضرابهم، كأنهم قالوا: ما كانَ الإجرامُ من جهتِنا، بل من جهةِ مكركم لنا دائبًا ليلًا ونهارًا، وحملِكم إيّانا على الشرْكِ واتخاذِ الأنداد. ومعنى مكرِ اللّيلِ والنّهار: مَكْركم في اللّيلِ والنّهار، فاتَّسِعَ في الظرْفِ بإجرائه محرى المفعولِ به وإضافةِ المكْرِ إليه. أو جُعِلَ ليلُهم ونهارُهم ماكرينِ على الإسنادِ المجازيّ. وقُرِئ: (بل مكرٌ الليلَ والنهارَ) بالتنوينِ ونصْبِ الظرْفَين، و(بل مكرُّ الليلِ والنهارِ) بالرّفع والنّصْب، أي: تكرّونَ الإغواءَ مَكْرًا دائبًا لا تفترونَ منه؛ فإن قلتَ: ها وجهُ الرّفع والنّصْب، أي: تكرّونَ الإغواءَ مَكْرًا دائبًا لا تفترونَ عنه؛ فإن قلتَ: ها وجهُ الرّفع والنّصْب، أو مكرُكم أو مكرُكم سببُ ذلك. والنصْبُ على عنى: بل عنه؛ فإن قلتَ: ها ومكرُكم أو مكرُكم أو مكرُكم أو مكرُكم سببُ ذلك. والنصْبُ على: بل

قوله: (ما وجه الرفع والنصب؟)، أي: في القراءتين، يعني: قراءة من قرأ «مَكْر» من المكر، ومن قرأ: «مكرّ» من الكرور. وأجاب: إنه يجوز أن تكون «مكركم» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: سبب ذلك مكرُكُم أو مكرُكم، أو مبتدأ خبره محذُوف، أي: مكركُم أو مكرّكم سبب ذلك. قال ابن جني: «بل مكرُّ الليل والنهار» قراءة أبيٌّ، و«بل مكرٌ الليل والنهار» قراءة أبيٌّ، و «بل مكرٌ الليل والنهار» قراءة من دُون أنكرُ عن ألمُكر والكرور أي: اختلاف والنهار» قراءة قتادة، وقرأ راشد «بل مكر» بالنصب، وأما المكرّ والكرور أي: اختلاف الأوقات، فمَنْ رَفَعه فإما على فِعْلِ مضمر دلَّ عليه قوله: ﴿أَنَعَنُ صَدَدُنكُرُ عَنِ ٱلمَّدُكَىٰ ﴾ فإنه كالجواب له، أي: بل صدر مكرُ الليل والنهار في كرورهما، وإما على حذف الخبر، أي: مكر الليل والنهار صَدّنا، فمَنْ نصبه فعلى الظرف كقولك: زُرْ تُكَ خفوقَ النجم، وهو متعلق بفعل محذوف، أي: صددتمونا في هذه الأوقات على هذه الأحوال(۱).

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۱۹۳).

تكرّون الإغواء مكرّ اللّيلِ والنّهار. فإن قلت: لم قيل: ﴿قَالَ الّذِينَ اسْتُكْبَرُوا ﴾ بغير عاطِف؛ وقيل: ﴿ وَقَالَ اللَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا ﴾ قلتُ: لأنّ الذينَ استُضْعِفوا مرّ أوّلًا كلامُهم، فجيء بالجوابِ محذوف العاطف على طريقة الاستئناف، ثمّ جيء بكلام آخرَ للمستضعفين، فعطف على كلامِهم الأوّل. فإن قلت: من صاحبُ الضمير في ﴿ وَأَسَرُّوا ﴾ ؟ قلتُ: الجنسُ المستمِلُ على النّوعَينِ من المستكبرينَ والمستضعفين، وهم الظالمونَ في قولِه: ﴿ إِذِ الظَّلِمُونَ مَوْفُونُونَ عِن حَدَرَةٍ م ﴾ [سبأ: ٣١]. يندمُ المستكبرونَ على ضلالِهم وإنّباعِهم المضلِّين. ﴿ فِي أَعْنَاقِ على ضلالِهم وانّباعِهم المضلِّين. ﴿ فِي أَعْنَاقِهم السّتحقون على ضلالِهم وانّباعِهم المضلِّين. ﴿ فِي أَعْنَاقِ السّتاقِهم والله وقيل: أسرّوا الندّامة: اسرّوا الندّامة: اسرّوا الندّامة: اسرّوا الندّامة: أَسرّوا الندّامة: أَسْرُوا الكلامَ بذلكَ بينَهم. وقيل: أسرّوا الندّامة: أطْهَروها، وهو من الأضْداد.

قوله: (فعطف على كلامهم الأول)، أي: على قوله: ﴿يَقُولُ اللَّذِينَ اَسْتُضْعِقُوا ﴾، وفيه أن المستضعفين تكلموا بكلامَيْن، وأجابهم المستكبرون عن أحدهما دون الآخر لإفحامهم بقوله: ﴿بَلَ مَكُرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ إلى آخره، ثم كلا الفريقين مكروا وأسرّوا الندامة حين لم ينفعهم الندم سرًّا.

قوله: (يندم المستكبرون على ضلالهم)، يعني: الضمير في «أسرُّوا» راجع في قوله: ﴿إِذِ ٱلظَّلِلِمُونَ مَوْقُونُونَ عِن حَلَيْمِ مَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضِ ٱلْقَوْلَ ﴾ وإنها فسروا ﴿وَأَسَرُّواُ النَّدَامَةَ ﴾ وهو ماض بقوله: «يندمون» وهو مضارع ليوافق قوله تعالى: ﴿يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضِ ٱلْقَوْلَ ﴾، ولم يعكس لأنه حكاية للحال الآتية استحضارًا لصورة المجرمين وأنهم موقوفون عند ربهم راجعون بعضهم إلى بعض.

قوله: (أسروا الندامة: أظهروها، [وهو] من الأضداد) عطف على قوله: "يندم المستكبرون"، فعلى الأول أضمر الفريقان الندامة وأخفوها مخافة التعيير، والثاني الوجه، لأن التعيير واقع وقد علم من قوله: ﴿يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضِ ٱلْقَوْلَ ﴾ ذلك وقيل: أسرَّه إذا ثبت له الخفاء، وأسرَّه أزال عنه الخفاء ونظيره. أشكيتُه، أي: أثبتَ له الشكاية أو أَزْلتُها عنه، وأنشد المصنَّف لنفسه:

[﴿ وَمَاۤ أَرْسَلْنَا فِي قَرِّيةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَاۤ إِنَّابِمَاۤ أُرْسِلْتُم بِهِۦكَنفِرُونَ ﴿ وَقَالُواْ نَحَنُ أَحَٰثُرُ أَمْوَلًا وَأَوْلِنَدًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ﴾ ٣٤ - ٣٥]

هذه تسليةٌ لرسولِ الله ﷺ ممّا مُنيَ به من قومِه من التكذيبِ والكفْرِ بها جاءَ به، والمنافسةِ بكثْرةِ الأمْوالِ والأوْلاد، والمفاخرةِ وزخارفِها، والتكبّرِ بذلكَ على المؤمنين، والمنافسةِ بكثْرةَ الأمْوالِ والأوْلاد، والمفاخرةِ وزخارفِها، والتكبّرِ بذلكَ على المؤمنين، والاستهانةِ بهم من أجلِه، وقولِهم: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَ يُنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَلَحْسَنُ نَدِياً ﴾ [مريم: ٧٧]، وأنه لم يُرسَل قطُّ إلى أهلِ قريةٍ من نذيرٍ إلّا قالوا له مثلَ ما قالَ لرسولِ الله ﷺ أهلُ

شكوتُ إلى الأيام سوء صنيعِها ومِن عَجَبِ باكٍ تَشكّى إلى المُبكي فما زادني الأيام تُشكّى ولا تُشكى

الراغب: الندم: والندامة: التحسُّرُ من تغيُّرِ رأي في أمر فائت، قال تعالى: ﴿فَأَصَبَحَ مِنَ النَّدِمِينَ ﴾ [المائدة: ٣١]، وأصله من منادمة الحزن له، والنديم والندمان والمنادم متقارب.

وقال بعضهم: المنادمة والمداومة يتقاربان، وقال بعضُهم: الشّريبانِ سُمِّيا نديمَيْن لما يتعقب أحوالهما من الندامة على فعلهما^(١).

قوله: (مما مني به من قومه)، يقال: مَنْوتُه ومَنيتُه، أي: ابتلَيتُه.

قوله: (والاستهانة بهم من أجله)، أي: من أجل التكبر، قال القاضي: واستهانوا بمن لم يُخطَ منها. ولذلك ضموا التهكم والمفاخرة إلى التكذيب ﴿إِنَّابِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ عَكَفِرُونَ ﴾ على مقابلة الجمع بالجمع، قوبل ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا ... مِن نَذيرٍ ﴾ بقوله: ﴿إِلَّا قَالَ مُتَرَفُّهُا ﴾، ومن ثم طابقه قوله: ﴿إِنَّابِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ عَكَفِرُونَ ﴾ (٢).

قوله: (وأنه لم يرسل)، عطف على قوله: «تسلية» على سبيل البيان.

⁽۱) «مفردات القرآن» ص٧٩٦.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٨).

مكة، وكَادُوه بنحوِ ما كَادُوه به، وقاسُوا أمرَ الآخرةِ الموهومةِ أو المفروضةِ عندَهم على أمرِ الدّنيا، واعتقدوا أنهم لو لم يَكْرُموا على الله لما رَزَقَهم، ولولا أنّ المؤمنينَ هانوا على الله لما حَرَمَهم؛ فعلى قياسِهم ذلكَ قالوا: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ﴾: أرادوا أنهم أكرمُ على الله من أن يعذِّبَهم؛ نظرًا إلى أحوالِهم في الدّنيا.

[﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ وَلَكِكَنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٣٦]

وقد أبطلَ الله تعالى حِسْبانهم بأنّ الرّزقَ فضلٌ من الله يَقسِمه كها يشاءُ على حسَبِ ما يراه من المصالح، فربّها وسَّع على العاصي وضيَّقَ على المطيع، وربّها عَكَس، وربّها وسَّعَ عليهها وضيَّق عليهها، فلا ينقاسُ عليه أمرُ الثوابِ الذي مَبناه على الاستحقاق. وقَدْرُ الرّزق: تضييقه. قالَ تعالى: ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ ﴿ [الطلاق: ٧] وقُرِئ: «يَقْدِرُ» بالتشديدِ والتخفيف.

[﴿ وَمَا آَمُوالُكُمْ وَلِا آَوْلِنَدُكُمْ بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَتِى إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَصِلَ صَلِيحًا فَأُوْلَتَهِكَ لَهُمْ جَزَّلَهُ ٱلضِّمْفِ بِمَا عَمِلُواْ وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَنتِ ءَامِنُونَ ﴿ وَٱلَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِت ءَايَنتِنَا مُعَجِزِينَ أُوْلَتَهِكَ فِي ٱلْعَذَابِ مُحْضَرُونِ ﴾ ٣٧ – ٣٨]

أراد: وما جماعةُ أموالِكم ولا جماعةُ أولادِكم ﴿بِٱلنِّيَ تُقَرِّبُكُرُ ﴾، وذلكَ أنّ الجمْعَ المكسَّرَ عقلاؤُه وغيرُ عقلائِه سواءٌ في حُكْمِ التأنيث، ويجوزُ أن يكونَ «التي» هي المتقوى، وهي المقرِّبةُ عندَ الله زلفى وحدَها، أي: ليست أموالُكم بتلكَ الموضوعةِ

قوله: («يَقدِرُ» بالتشديد والتخفيف)، بالتخفيف: مشهورة، وبالتشديد: شاذة.

قوله: (ويجوز أن يكون «التي» هي التقوى)، يعني: عبر عن التقوى بقوله: ﴿بِاللَّتِي عَلَيْ اللَّهُ وَيَكُمْ عِندَاذُلُهُ مَ ﴾ كناية، كأنه قيل: وما أموالُكم ولا أولادُكم بالتقوى، لأن التقوى هي المقرّبة عند الله زلفي وَحْدَها؛ يدل عليه قوله: «ليسَت أموالكم بتلك الموضوعة للتقريب» أي: وضعَ الشارعُ لفظة التقوى بإزاء معنى التقريب، كما أن صاحبَ اللغة وضعَ الألفاظ

للتقريب. وقرأ الحَسَن: (باللّاتي تقرّبكم)؛ لأنها جماعات. وقُرِئ: (بالذي يقرّبكم)، أي: بالشيء الذي يُقرِّبكم. والزّلفي والزلفة: كالقربي والقربة، ومحلّها النّصْب، أي: تقرّبُكم قربة، كقوله تعالى: ﴿أَنْبَتَكُم مِنَ ٱلأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح: ١٧]. ﴿إِلّا مَنْ اَمَنَ ﴾ استثناءٌ من «كم» في ﴿تُقرِّبُكُم ﴾، والمعنى: أنّ الأموال لا تقرّبُ أحدًا إلّا من عَلّمهم المؤمن الصّالح الذي يُنفقها في سبيلِ الله، والأولادُ لا تُقرّبُ أحدًا إلا من عَلّمهم الحير، وفقهم في الدّين، ورشّحَهم للصّلاحِ والطاعة. ﴿جَزَلَهُ الضِّعف ﴾: من إضافة المصدرِ إلى المفعول، أصلُه: فأولئكَ لهم أن يُجازَوُا الضّعف، ثمّ: جزاءٌ الضّعف، ثمّ الواحدةُ عشرًا.

للمعاني، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَنْقَىٰكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٣]، قال القاضي: أو أنها صفة موصوف محذوف، أي: ما أموالكم ولا أولادكم بالتقوى التي تقربكم عندنا زلفي(١).

قوله: (﴿ إِلَّا مَنْءَامَنَ ﴾ استثناء مِن «كم») قال الزجاج: موضعُ ﴿ مَنْ ﴾ نَصْبٌ بالاستثناء على البدل من الكاف والميم، أي: لا يُقَرِّبُ الأموالَ إلا مَنْ آمن وعمل بها في طاعة الله تعالى (٢).

وقال القاضي: ويجوز أن يكون مستثنى من ﴿أَمُوَلُكُمُ مَا وَلَالَدُكُمُ ﴾ على حذف المضاف، أي: إلّامالَ من آمن وولد من آمن (٣). وقال أبو البقاء: ويجوز أن يكون في موضع رفع على الابتداء، أي: ﴿ مَنْ ﴾ مبتدأ، وما بَعْدَه خَبر (٤).

قوله: (ورشّحهم)، أيْ: ربّاهم وهَيّأهم.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٩)

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٥٥).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٩).

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧).

وقُرِئ: (جزاءً الضعف)، على: فأولئكَ لهم الضعفُ جزاءً، و(جزاءٌ الضّعْف) على: أن يجازَوُا الضّعْفَ. و(جزاءٌ الضعفُ) مرفوعان، «الضعفُ» بدلٌ من «جزاء». وقُرِئ: ﴿ فِي النَّمُونَةِ ﴾ بضمّ الرّاءِ وفتحِها وسكونها، و(في الغُرْفة).

[﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَذُ وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُغْلُونُ أَذْ وَهُوَ حَالًا اللَّهُ مِنْ عَبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَذُ وَهُو حَالًا اللَّهُ مِن شَيْءٍ فَهُو يَعْدُونُ أَذْ وَهُو حَالًا اللَّهُ مِن اللَّهُ عَلَيْهِ فَهُو اللَّهُ وَهُو حَالًا اللَّهُ اللّ

﴿ فَهُو يُخْلِفُ مُ ﴿ فَهُو يعوّضه ، لا معوِّضَ سواه ؛ إمّا عاجلًا بالمال ، أو القناعة التي هي كنزُ لا يَنفد ؛ وإمّا آجلًا بالثوابِ الذي كلُّ خَلَفٍ دونَه . وعن مُجاهد: من كانَ عندَه من هذا المالِ ما يُقيمه فليقتصد ، فإنّ الرزق مقسوم ، ولعلّ ما قُسِمَ له قليلٌ وهو ينفقُ نَفقة الموسَّع عليه ، فينفقُ جميعَ ما في يدِه ، ثمّ يبقى طُولَ عمرِه في فَقْر ، ولا يتأوّلَن : ﴿ وَمَا آلَفَقْتُمُ مِّن شَيْءٍ فَهُو يُخْلِفُ مُ ﴾ ،

قوله: (و «جزاءٌ الضعفُ» مرفوعان)، قال الزجاج: ويجوزُ رفعُ «الضَّعف» من جهتين: على معنى: فأولئك لهم الضَّعفُ، على أن يكون «الضعفُ» بدلًا من «جَزاء»، ويكونَ مرفوعًا على إضهارِ «هو»، كأنه لما قيل: ﴿فَأُولَيَهِكَ لَهُمْ جَزَاءُ ﴾، كأن قائلًا قال: ما هو؟ فقال: هو الضعفُ، ويجوزُ النصب في «الضعف» على مفعول ما لم يسم فاعلُه، على معنى: فأولئك لهم أن يجازوا الضعف، والقراءة المشهورة: خفض «الضعف» ورفع «الجزاء»(١).

قوله: (قُرئَ: ﴿فِٱلْغُرُفَاتِ ﴾)، كُلُّهم إلا حمزة، فإنه قرأ: ﴿فِي الغرفة ، بسكون الراء (٢).

قوله: (ولا يَتأول) ويروى: (ولا يتأوّلنَّ ﴿ وَمَاۤ أَنفَقَتُم مِّن شَيْءٍ فَهُو يُخُلِفُ مُ ﴾ أي: لا يصرفُه عن ظاهره ويقول: وما أنفقتم من شيء فإن الله يعوضه في الدنيا لأن «ما» شرط، وقولَه: ﴿ فَهُو يُخُلِفُ مُ ﴾ جزاء، والآية واردة على سبيل الوعد على الإنفاق وأن الله لا يضيع أجر المحسنين على الإنفاق.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٥٥).

⁽٢) انظر: «حجّة القراءات، ص٩٠٥.

.....

وفي «المعالم»: عن جابر بن عبد الله قال قال النبي ﷺ: «كلُّ معروفٍ صَدَقة، وكلَّ ما أنفق الرجل على نفسِه وأهله كتبَ الله له صَدقة، وما وَقى به الرجل عِرْضَه كُتب له به صدَقة، وما أنفق المؤمنُ من نفقةٍ فعلى الله خَلَفُها ضامنًا إلا ما كانَ من نفقتِه في بُنيان أو في معصية الله»(١).

وفي الكواشي: «ما» شَرْطٌ نُصِبَ بقوله: ﴿أَنفَقْتُم ﴾ و﴿مِّنِ شَيْءٍ ﴾، بيانه، وجواب الشرط الفاء بعد، أو بمعنى الذي مبتدأ، وخبره ﴿فَهُوَ يُخْلِفُ مُر ﴾ أي: فالله يعوضه هنا بالمال أو بالقناعة التي هي كنز لا يفنى، ثم بالثواب في العقبى، وفي الحديث: «من أيقنَ بالخلفِ جادَ بالعطية»(٢)، وفيه حكايةٌ عن الله تعالى: «أنفق أنفق عليك»(٣).

وقلت: هذا هو الوجه، وعليه الوجه الأول، ولذلك أردفه بقوله: ﴿وَهُوَخَايُرُ ٱلرَّزِقِينَ ﴾ تذييلًا للكلام، أي: ﴿وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ فَهُوَحَسَّبُهُۥ إِنَّ اللَّهَ بَلِلغُ أَمْرِهِۦُ قَدَّجَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ [الطلاق: ٣].

ويؤيدُه ما روَيْنا عن البخاري ومسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ما من يوم يصبحُ العبادُ فيه إلا وملكانِ ينزِلان فيقول أحدُهما: اللهم أعطِ مُنفقًا خَلَفا، ويقولُ الآخر: اللهم أعطِ مُسكًا تَلَفا»(٤).

وعن الإمام أحمد بن حنبل عن أبي أمامة: قال أبو ذَرّ: يا نبي الله أرأيتَ الصدقةَ ماذا هي؟ قال: أضعاف مضاعفة وعند الله المزيد»(٥).

⁽۱) «معالم التنزيل» (٦: ٣٠٤). وحديثُ جابرٍ أخرجه أبو يعلى في «المسند» (٢٠٤٠) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠: ٤٠٩).

⁽٢) أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١: ٢٣٣) من حديثِ على رضي الله عنه.

⁽٣) أخرجه البخاري (٤٦٨٤) ومسلم (٩٩٣) وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٤) أخرجه البخاري (١٤٤٢) ومسلم (١٠١٠).

⁽٥) أخرجه الإمام أحمد (٢٢٢٨٨).

فإنّ هذا في الآخرة. ومعنى الآية: وما كانَ من خَلَفٍ فهو منه. ﴿ كَثِرُ الرَّزِقِينَ ﴾ وأعلاهُم ربُّ العزّة، لأنّ كلَّ ما رَزقَ غيرُه؛ من سلطانٍ يَرزقُ جندَه، أو سيدٍ يرزقُ عبدَه، أو رجل يَرزقُ عيالَه؛ فهو من رزْقِ الله، أجراه على أيدي هؤلاء، وهو خالقُ الرّزق، وخالقُ الأسبابِ التي بها ينتفعُ المرزوقُ بالرّزق. وعن بعضِهم: الحمدُ لله الذي أوجدني وجعلني ممّن يشتهي؛ فكم من مشتهٍ لا يَجد، وواجدٍ لا يَشْتهي.

[﴿ وَيَوْمَ يَعْشُرُهُمْ جَيِعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَتِهِكَةِ أَهَا وَلَآتِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ * قَالُواْ سُبْحَنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِمْ بَلْكَانُواْ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ أَكَثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴾ ١-٤١]

هذا الكلامُ خطابٌ للملائكة، وتقريعٌ للكفّار، واردٌ على الـمَثُلِ السائر:

إيَّاكِ أَعْني واسْمَعي يا جارَهُ

والنظمُ أيضًا يساعدُ عليه، لأن الآية حث على الصدقةِ والإنفاقِ في سبيلِ الله، ولأنّ هذه الآيةَ تقريرُ لمعنى قوله: ﴿ وَمَا آمَوْلُكُمْ وَلا آوَلُنكُمْ بِالَّتِي تُقريبُكُمْ عِندَنا زُلْفَى إِلّا مَنْ عَامَن وَعَمِلَ صَلِحًا فَأُولَئِكُ لَمُ جَزَامُ الضِّعْفِ ﴾ كما قال: ﴿إن الأموال لا تقرب أحدًا إلا المؤمن الصالحَ الذي يُنفقُها في سبيلِ الله » فمعنى الآية: أن الله هو القابضُ الباسطُ، فلا تَخافوا النفقة في سبيله، فإن الله خير الرازقين ولا يُضيعُ أَجْرَ المحسنين.

قوله: (الحمد لله الذي أوجدني). الجوهري: أوجده، أي: أغناه، يقال: الحمدُ لله الذي أوجدني بعد فقر، وأوجدني بعد ضعف، أي: قَوّاني.

قوله: (إياك أعني واسْمَعي يا جارَه) قال الميداني: أولُ من قال ذلك سَهْلُ بن مالك الفَزاري، وذلك أنه خرج يريد النعان فمَرَّ ببعضِ أحياءِ طيّئ، فسأل عن سَيِّدِ الحيِّ فقيل: حارثة بن لأم، فأمَّ رَحْلَه فلم يُصِبْهُ، فقالت له أُخته: انزِلْ في الرَّحبِ والسَّعة، فنزل فأكرَمته وألطفَته، ثم خرجت من خِبائها. فرآها أجْمَلَ أهل دهرِها وألطَفهمَ وكانت عَقِيلَةَ قومِها وسيدة نسائها، فوقع في نفسه، فجلس يومًا بِفناء الخِباء يُنْشِدُ وهي تسمع:

يا أَختَ خَيْرِ البَدْوِ والحضارَهُ كيفَ تَسرَيْنَ في فتى فَزَارَهُ

ونحوُه قولُه عزّ وعلا: ﴿ مَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَىٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقد عَلِمَ سبحانَه كونَ الملائكةِ وعيسى منزَّهين بُرآءَ ممَّا وَجَّهَ علَيهم من السَّوَالِ الواردِ على طريقِ التقرير، والغَرَضُ أن يقولَ ويقولوا، ويسألَ ويُجيبوا؛ فيكونُ تقريعُهم أشدّ، وتعييرُهم أبلغ، وخجلُهم أعْظم؛ وهو أنه ألْزَم، ويكونُ اقتصاصُ ذلكَ لطفًا لِمَن سمِعَه، وزاجرًا لمن اقتُصَّ علَيه. والموالاةُ: خِلافُ المُعاداة. ومنها: اللهمَّ والِ مَنْ والاه، وعادِ مَنْ عاداه. وهي مفاعلةٌ من الوَلْي، وهو القُرْب. كما

أَصْبَحَ يَهْوَى حُـرَّةً مِعْطارَهُ

إنِّسى أقُولُ يسا فَتَى فَزَارَهُ

فقالت له مجيبة:

إيَّاكِ أَعْنِي واسْمَعي يا جَارَهُ

لا أَبْتَغي الزَّوْجَ ولا الدَّعارَهُ ولا فِـراقَ أَهْلِ هذِي الجَارَهْ فارْحَلْ إلى أَهْلِكَ باسْــتِخارَهْ

فاسْتَحَى الفتي، وقال: ما أردتُ منكرًا. قالت: صدَقْتَ. فكأنها اسْتَحْيَتْ من تسرُّ عِها إلى تُهمَّته، فارتحل إلى النعمان، فلم ارجع نزلَ على أخيها، فتطلُّعت إليه وكانَ جميلًا. فأرسلت إليه: أنِ اخْطُبني، فخَطبها وتزوّجها، وسارَ بها إلى قومه(١١).

يضرب لمن يتكلم بكلام ويريد به شيئًا آخر.

قال أبو البقاء: «هؤلاء» مبتدأ، و ﴿كَانُواْ يَعْبُدُونَ ﴾ خبره، و ﴿إِيَّاكُرُ ﴾ في موضع نصب بـ (يعبدون) وفيه دلالة على جواز تقديم خبر «كان» عليها، لأن معمولَ الخبر بمنزلته (٢).

قوله: (اللهم وال مَنْ والاه وعاد من عاداه)، روينا في «مسند الإمام أحمد بن حنبل» عن البراءِ بنِ عازبِ وزيد بن أرقَم أنّ رسول الله ﷺ لما نزَل بغَديرِ خُمٍّ أخَذ بيد عليٌّ رضى الله عنه فقال: «ألستم تعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» قالوا: بلي، فقال: «اللهم من كُنتُ مولاه فعليٌّ مولاه، اللهمَّ والِ مَنْ والاه وعادِ مَنْ عاداه " فلقيه عمر رضي الله عنه فقال:

⁽١) «مجمع الأمثال» (١: ٤٩).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧).

أنّ المعاداة من العُكواء، وهي البُعْد. والوليّ: يقعُ على المُوالي والمُوالى جميعًا. والمعنى: أنت الذي نواليه من دونهم، إذ لا موالاة بيننا وبينهم. فبيّنوا بإثباتِ موالاة الله ومعاداة الكفّار براء تهم من الرّضا بعبادتهم لهم؛ لأنَّ مَنْ كانَ على هذه الصّفة كانت حالُه منافية لذلك. ﴿بَلْكَانُوايَعْبُدُونَ ٱلْجِنَ ﴾: يريدونَ الشياطين؛ حيثُ أطاعوهم في عبادة غير الله. وقيل: صوَّرت لهم الشياطينُ صُورَ قوم من الجنّ، وقالوا: هذه صُورً الملائكة فاعبدوها. وقيل: كانوا يدخلونَ في أَجُوافِ الأَصْنامِ إذا عُبِدَت، فيُعْبَدونَ بعبادتها. وقبل: كانوا يدخلونَ في أَجُوافِ الأَصْنامِ إذا عُبِدَت، فيُعْبَدونَ بعبادتها. وقبل: كانوا يدخلونَ في أَجُوافِ الأَصْنامِ إذا عُبِدَت، فيعْبَدونَ بعبادتها. وقبرئ: ﴿فَعُشُرُهُمْ ﴾ و﴿فَقُولُ ﴾ بالنّونِ والياء.

[﴿ فَٱلْمَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضِ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّتِي كُنتُه بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾ ٤٢]

الأمرُ في ذلكَ اليوم لله وَحْدَه، لا يملكُ فيه أحدٌ منفعةً ولا مَضرَّةً لأحد؛ لأنّ الدارَ دارُ ثوابٍ وعقاب، والمثيبُ والمعاقِبُ هو الله، فكانت حالُها خلافَ حالِ الدّنيا التي هي دارُ تكليف، والناسُ فيها مخلَّى بينَهم، يَتضارّونَ ويَتنافعون. والمراد: أنه لا

هنيئًا يا ابن أبي طالب، أصبَحْتَ مولى كلِّ مؤمن ومؤمنة (١).

في «المطلع»: الوَليُّ: فَعيلٌ من الولايةِ، بمعنى المَوْلى والموالي جميعًا، الولي القُرْبُ من باب فعل يفعِلُ بكسرِ العين في الماضي والمستقبل معًا من الشواذ، وولي الوالي البلد، وولي البيعَ وغيره ولاية، فهما من الباب أيضًا.

قوله: (من العُدَواء)، والعُدواء: بُعْدُ الدار، ومنها قولُ ذي الرمة:

منها على عُدواء الدار تَسْتَقم (٢)

قوله: (وقرئ ﴿نَعْشُرُهُمْ ﴾ و ﴿نَقُولُ ﴾ بالنون والياء)، بالنون: حفص، والباقون: بالياء (٣).

⁽١) أخرجه الإمام أحمد (١٨٤٧٩) من حديثِ البراء و(١٩٣٠٢) من حديثِ زيد بن أرقم.

⁽٢) «ديوان ذي الرمّة» ص٢٩٢.

⁽٣) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٩٠.

ضارَّ ولا نافعَ يومَئذِ إلا هو وَحْدَه، ثمَّ ذكرَ مُعاقبتَه الظالمينَ بقولِه: ﴿وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ معطوفًا على ﴿لَايَمْلِكُ ﴾.

[﴿ وَإِذَا نُنَالَى عَلَيْهِمْ ءَايَنَنَا يَتِنَتِ قَالُواْ مَا هَنَدَآ إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَن يَصُدُّكُمْ عَمَّاكَانَ يَعْبُدُ ، اَبَآؤُكُمْ وَقَالُواْ مَا هَنَدَآ إِلَّا إِفْكُ مُّفْتَرَى وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ إِنْ هَنَدَآ إِلَّا سِخْرُ مُنْ يَعْبُدُ ﴾ ٤٣]

الإشارةُ الأُولى: إلى رسول الله عَلَيْ. والثانيةُ: إلى القرآن. والثالثةُ: إلى الحقّ. والحقُّ المرُ النبوّةِ كلَّه ودينُ الإسلامِ كما هو. وفي قولِه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾، وفي أن لم يُقَل: وقالوا، وفي قولِه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾، وفي أن لم يُقَل: وقالوا، وفي قولِه: ﴿لِلْحَقِّ لَمَّاجَاءَهُمْ ﴾، وما في اللامين، من الإشارةِ إلى القائلينَ والمقولِ فيه، وفي «لمّا» من المبادهةِ بالكفر - دليلٌ على صدورِ الكلامِ عن إنكارِ عظيم، وغضبِ فيه، وفي «لمّا» من المبادهةِ بالكفر - دليلٌ على صدورِ الكلامِ عن إنكارِ عظيم، وغضب شديد، وتعجيبٍ من أمرِهم بليغ، كأنّه قال: وقالَ أولئكَ الكفرةُ المتمرّدونَ بجرأتِم على الله ومكابرتِهم لمثلِ ذلكَ الحقِّ النيِّر قبلَ أن يذوقوه: ﴿إِنْ هَنَا ٓ إِلّا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴾ فبتوا القضاءَ على أنه سِحْر، ثم بتّوه على أنه بيِّنٌ ظاهرٌ، كلُّ عاقلِ تأمّلُه سمّاه سِحْرًا.

قوله: (وما في اللامين من الإشارة)، عطف تفسيري نحو: أعجبني زيدٌ وكرمُه، على قوله: «وفي قوله: وقال الذين كفروا» إلى آخره، يعني: أن اللامين في «الذين كفروا» وفي «الحقّ» للعهد ومدخولها أقيها مقام المضمرين، أما أوّلًا فإن قوله: ﴿ وَإِذَا نُتُلَ عَلَيْمٍم عَلَيْتُم الله وَمَا هَلَا أَوّلًا فإن قوله: ﴿ وَإِذَا نُتُلَ عَلَيْمٍم عَلَيْتُم الله وَمَا هَلَا آلِاً رَجُلُ ﴾ وقوله: ﴿ مَا هَلَا آلِلّا رَجُلُ ﴾ وقوله: ﴿ مَا هَلَا آلِلّا إِفْكُ ﴾ يقتضيان أن يقال: لها، وقد تقرر أن سلوك هذه الطريقة لا يكون إلا لإيذان بأن الأمر عظيم والخطب جليل، وإليه الإشارة بقوله: «أولئك الكفرةُ المتمرِّدون بجرأتهم على الله ومكابرتهم لمثل هذا الحق النيرِّ قالوا: إنْ هذا إلا سِحرٌ مُبين»، أما قوله: «قبل أن يذوقوه» فإشارة إلى دلالة لما جاءهم على المبادهة وقوله: «فبتوا القضاء» إشارة إلى معنى ما يعطيه «أن» و «إلا» من معنى الحصر، وقوله: «ثم بتوه على أنه بين ظاهر» إشارة إلى معنى ما يعطيه «أن» و لفظة ﴿ مُبِينٌ ﴾ .

[﴿ وَمَاۤ ءَانَیْنَاهُم مِّن کُتُبِ یَدْرُسُونَهَا ۖ وَمَاۤ أَرْسَلْنَاۤ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرِ ﴿ وَكَذَّبَ اللَّهِمْ وَمَا مَانَيْنَاهُمْ فَكَذَّبُواْ رُسُلِيَّ فَكَيْفَكَانَ نَكِيرِ ﴾ ٤٤-١٤٥]

وما آتيناهمُ كتبًا يَدرسونها فيها برهانٌ على صحّةِ الشرْك، ولا أرسلْنا إليهم نذيرًا يُنذرهم بالعقابِ إن لم يُشركوا، كما قالَ عزَّ وجلّ: ﴿ أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَنَا فَهُو يَتَكُلَّمُ بِمَا كَانُواْبِهِ يُشْرِكُونَ ﴾ [الروم: ٣٥]. أو وصفَهم بأنهم قومٌ أمّيّونَ أهلُ جاهليّة، لا ملّة لهم، وليسَ لهم عهدٌ بإنزالِ كتابٍ ولا بعثةِ رسول، كما قال: ﴿ أَمْ اَلْيَنَاهُمْ كِتَبَامِن هَبِهِ مُسَتَمُسِكُونَ ﴾ [الزخرف: ٢١] فليسَ لتكذيبِهم وجهُ مُتَشَبّث، ولا شبهةُ متعلَّق، كما يقولُ أهلُ الكتابِ وإن كانوا مُبْطلين: نحنُ أهلُ كُتبٍ وشرائع، ومستندونَ إلى رُسلٍ من رُسلِ الله. ثمّ توعَدهم على تكذيبِهم بقولِه: ﴿ وَكَذَّبَ وَسُرائع، وَلَيْنَ ﴾ تقدَّموهم من الأممِ والقرونِ الخاليةِ كما كذَّبوا، وما بَلَغَ هؤلاءِ بعضَ ما آتينا أولئكَ من طُولِ الأعْمارِ، وقوّةِ الأجْرام، وكثرةِ الأمْوال، فحينَ كذَّبوا رسلَهم جاءهم إن كاري بالتدميرِ والاسْتئصال، ولم يُغنِ عنهم استظهارُهم بها هم به مُسْتظهرون،

اعلم أن وَصْفَ كُتبِ بقوله: ﴿يَدَرُسُونَهَا ﴾ يمكن أن يكون من قولك: ما عندي كتاب يقرأ، فهو نفي القراءة وحدها وأن عنده كتابًا إلا أنه لا يقرأ، أو نفيهما جميعًا وأن لا كتاب عنده ولا كونه مقروءًا، والوجهان اللذان قرَّرهما من القبيل الثاني.

قوله: (جاءَهم إنكاري بالتدمير)، يعني: قوله: ﴿فَكَيْفَكَانَ نَكِيرِ ﴾ يقتضي هذا المقدر. صَرَّح القاضي به حيث قال: فحينَ كَذَّبوا رُسلي جاءهم إنكاري بالتدمير فكيف كان نكيري فليحذر هؤلاء من مثله (١) فتكونُ الفاء في ﴿فَكَيْفَ ﴾ فصيحةً لأنها تقتضي هذا المقدَّر، والنكير والإنكارُ وتغييرُ المُنكر، ويجوز أن يُجعَل العذابُ من جنس الإنكار تنزيلا للفعل

قوله: (أو وصَفَهم بأنهم قومٌ أمِّيُّون)، عطف على قوله: ﴿ وَمَآ ءَانَيْنَاهُم مِن كُتُبِ يَدْرُسُونَهَا ﴾ فيها برهان» من حيث المعنى.

⁽۱) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٥٠).

فها بالُ هؤلاء؟ وقُرِئ: (يدرِّسونها) من التدريس، وهو تَكْريرُ الدَّرْس. أو مِن درسَ الكتاب، ودرَّسَ الكُتُب. و(يدرِسونها)، بتشديدِ الدَّال: يفتعلونَ من الدَّرْس. والمعشارُ كالمِرْباع، وهما: العُشْرُ والرُّبْع. فإن قلتَ: فها معنى: ﴿فَكَذَبُواْرُسُلِي﴾ وهو مستغنَى عنه بقولِه: ﴿ وَكَذَبُ ٱلَّذِينَ مِن قَبِلِهِم ﴾؟ قلتُ: لمّا كانَ معنى قوله: ﴿ وَكَذَبُ ٱلَّذِينَ مِن قَبِلِهِم التكذيبَ وأقْدَموا عليه؛ جعلَ تكذيبَ الرِّسلِ مُسبَبًا

منزلة القولِ ادّعاءً نَحْوَ قولِه:

تَحِيَّةُ بينِهم ضَرْبٌ وجيع(١)

قوله: (وقرئ: «يُدرِّسونها»، من التدريس) قال ابن جني: وهي قراءة أبي حَيْوَة، وهو أقوى معنَّى من ﴿يَدْرُسُونَهَا ﴾ لأن افتعل بزيادة التاء أقوى من فعل، كما أن قوله: ﴿أَخَّذَعَرِبِزٍ مُتُقْلَدِرٍ ﴾ [القمر: ٤٢] أقوى من: قادر (٢).

قوله: (وأقدموا عليه)، يعني: هو من أسلوبِ قوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوةِ فَأَغْسِلُوا ﴾ [المائدة: ٦]، فعلى هذا قوله: ﴿وَمَا بَلَغُوا مِعْشَارَ مَا آيَلَيْنَهُمْ ﴾ جملة معترضة، لأن المراد منهم المشركون، فقُدم اهتهامًا وإيذانًا بأن إيرادَ هذا الكلام سببُه هؤلاء المكذّبون تهديدًا ووعيدًا، ويجوز أن لا تكون معترضة، بل يكون قوله: ﴿ وَكَذّبَ الّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ توطئة وتمهيدًا لقوله: ﴿ وَمَا بَلَغُوا ﴾ أي: وما بلغ هؤلاء المكذبون مِعْشَارَ ما آتينا أولئك المكذبين السابقين من طول الأعهار وقوة الأجرام وكثرة الأموال، فكيف أقدموا على كفر أعظم وتكذيب أبلغ من أولئك، فكذبوا سيد الرسل الأموال، فكيف أقدموا على كفر أعظم وتكذيب أبلغ من أولئك، فكذبوا سيد الرسل للالة جميع الرسل، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِنْرَهِيمَ كَانَ أُمَّةً ﴾ [النحل: ١٢٠] ويجوز أن يكون من قبيل قوله: ﴿ وَقَوْمَ نُوجٍ لَمَّا كَذَبِهِهُ مَن أولئك، وهذا الوجه أحسن من الاعتراض وأبلغ وللمقصود أدعى.

⁽١) سبق تخريجه.

⁽Y) «المحتسب» (Y: ١٩٥).

عنه، ونظيرُه أن يقولَ القائل: أقدمَ فلانٌ على الكفْرِ فكفَرَ بمحمّدٍ ﷺ. ويجوزُ أن ينعطفَ على قولِه: ﴿وَمَا بَلَغُواْ ﴾، كقولِك: ما بَلَغَ زيدٌ معشارَ فَضْلِ عمرٍو فتَفَضَّلَ عليه. ﴿فَكَيْفُكُ كَانَ نَكِيرٍ ﴾، أي: للمكذّبين الأوّلين، فليحذروا من مثلِه.

[﴿ قُلَ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَجِدَةً أَن تَقُومُواْ بِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَدَىٰ ثُمَّ نَنَفَكَرُواْ مَا بِصَاحِبِكُرُ مِن جِنَّةً إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُم بَيْنَ يَدَىٰ عَذَابِ شَدِيدٍ ﴾ ٤٦]

﴿ يُورَحِدَةٍ ﴾: بخصلةٍ واحدة، وقد فسَّرها بقولِه: ﴿ أَن تَقُومُوا ﴾، على أنه عطفُ بيانٍ لها، وأرادَ بقيامِهم: إمّا القيامَ عن مجلسِ رسولِ الله على، وتفرُّقهم عن مُجتمعِهم عندُه، وإمّا القيامَ الذي لا يرادُ به المثولُ على القدَمَين، ولكنِ الانتصابُ في الأمر، والنهوضُ فيه بالهمّة. والمعنى: ﴿ إِنَّمَا أَعُظُكُم بِوَحِدَةٍ ﴾ إن فَعَلْتموها أصبتُم الحقَّ وتخلّصتُم، وهي: أن تقوموا لوجْهِ الله خالصًا، متفرّقينَ اثنينِ اثنين، وواحدًا واحدًا، ﴿ ثُمُ نَنفَكُ مُوا ﴾ في أمرِ محمّدٍ على صاحبِه، وينظرانِ فيه نظرَ متصادِقَين متناصِفَين، لا واحدٍ منها محصولَ فكرهِ على صاحبِه، وينظرانِ فيه نظرَ متصادِقَين متناصِفَين، لا يميلُ بها اتباعُ هوًى، ولا ينبضُ لها عِرْقُ عصبيّة، حتى يهجمَ بها الفكرُ الصّالحُ والنظرُ على جادَّةِ الحقِّ وسَننِه. وكذلكَ الفَرْد: يفكرُ في نفسِه بعَدْلٍ ونَصَفة، من غيرِ أن

قلت: هذا التقدير أوفق لاختيار المصنف، وأدعى لاقتضاء المقام، لأن طلب الواحدة مقصودٌ أوّليٌّ في كلام المصنف وأرخى للعِنان.

قوله: (وتفرُّقهم عن مُجتمعهم عنده)، قيل: «عنده» حال من «مجتمعهم»، ولا يجوز أن يعمل فيه، لأنه اسم المكان لا يعمل.

قوله: (على أنه عطف بيان لها)، قال أبو البقاء: محل ﴿أَن تَقُومُوا ﴾ جر؛ بَدلًا من ﴿وَيَجِدَوِ﴾، أو رفع على تقدير: هي أن تقوموا، أو نصب على تقدير: أعني(١).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧٠).

يكابرَها، ويعرضُ فكرَه على عقلِه وذهنِه، وما استقرَّ عندَه من عاداتِ العقلاء، ومجاري أحوالِهم. والذي أوجبَ تفرُّقهم مثنى وفرادى أنّ الاجتماع ممّا يشوّشُ الخواطر، ويعنعُ من الرَّوِيّة، ويُحَلِّطُ القَوْل؛ ومعَ ذلك يقلُّ الإنصاف، ويكثرُ الاعْتساف، ويثورُ عَجاجُ التعصّب، ولا يُسمَعُ إلّا نصْرةُ المذْهَب. وأرَاهم بقولِه: هما يصلحبِكُمُ مِن جِنَةٍ ﴾ أنّ هذا الأمرَ العظيمَ الذي تحته مُلكُ الدّنيا والآخرة جميعًا، لا يتصدّى لادّعاءِ مثلِه إلّا رجلان: إمّا مجنونٌ لا يُبالي بافتضاحِه إذا طُولِبَ بالبرهانِ فعجز، بل لا يدري ما الافتضاحُ وما رِقْبةُ العواقب. وإمّا عاقلٌ راجحُ العقل، مُرشَّحٌ للنبوّة، ختارٌ من أهلِ الدنيا، لا يدّعيه إلا بعْد صحّتِه عندَه بحجّتِه وبرهانِه، وإلا فها يُجدي على العاقلِ دعوى شيءٍ لا بيّنةَ له عليه، وقد علمتُم أنّ محمّدًا على ما به من يُجدي على العاقلِ دعوى شيءٍ لا بيّنة له عليه، وقد علمتُم أنّ محمّدًا ويُمدَحونَ به؛ فكانَ جِنّة، بل علمتموه أرْجَحَ قريشٍ عقلًا، وأرْزَهَم حلمًا، وأثقبَهم ذهنا، وآصَلَهم رأيًا، وأصدَقهم قولًا، وأنْزَهَهم نفسًا، وأجمّعَهم لما يُحمَدُ عليه الرّجال ويُمدَحونَ به؛ فكانَ مَظنَّة لأن تظنوا به الخير، وتُرجّحوا فيه جانبَ الصّدقِ على الكذب، وإذا فعلتُم ذلكَ مَظنَّة لأن تُطالبوه بأن يأتيكم بآية، فإذا أتى بها تبيّنَ أنه نذيرٌ مبين. فإن قلتَ: ﴿مَا كِفاحِيمُ ﴾ بمَ يتعلّق؟ قلتُ: يجوزُ أن يكونَ كلامًا مستأنفًا؛ تنبيهًا من الله عزَّ وجلً

قوله: (رِقْبَة العواقِب) أي: خوفها، الأساس: رَقَبه وراقبَه: حاذره، لأن الخائف يرقب العقابَ ويَتوقَّعُه.

قوله: (بل عَلِمْتمُوه أرجحَ قريشٍ عقلًا، وأرزنَهم حلمًا، وأثْقبَهم ذهنًا، وآصلَهم رأيًا، وأصدَقهم قولًا، وأنزههم نفسًا، وأجمَعهم لما يُحمَدُ عليه الرجالُ ويُمْدَحون به)، هذه المعاني كلها تلوحُ من الأسلوب الاستدراجي والكلام المنصف وتخصيص «صاحبكم» واقترانِه بر ﴿جِنَّةٍ ﴾، لله دَرّه ما أحسنَ بيانَه وما أعذبَ ألفاظَه وما أدقَّ مسالكَه، اللهمَّ أحسِنْ جَزاءه فيما يتعاطاه من هذا القبيل، وتجاوز عن فرَطاتِه من قبيل التعصّب.

قوله: (وآصلهم رأيًا)، هو من قولهم: هو أصيل الرأي، وقد أصَلَ أصالةً.

قوله: (كلامًا مستأنفًا)، أي يكون ﴿مِّن جِنَّةٍ ﴾ مبتدأ، والخبرُ ﴿بِصَاحِبِكُم ﴾، وزِيدَت

على طريقةِ النّظرِ في أمرِ رسولِ الله ﷺ. ويجوزُ أن يكونَ المعنى: ثمّ تتفكروا فتعْلموا ما بصاحبِكم من جِنّة. وقد جوّزَ بعضُهم أن تكونَ ما استفهاميّةً. ﴿بَيْنَ يَدَى عَذَابِ شَدِيدِ ﴾ كقولِه عليه السّلام: «بُعِثْتُ في نَسَمِ السّاعة».

[﴿ قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرِ فَهُو لَكُمْ أَإِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ وَهُو عَلَى كُلِّ شَيْءِ شَهِيدٌ ﴾ ٤٧]

﴿ فَهُولَكُمْ ﴾: جزاءُ الشرْطِ الذي هو قولُه: ﴿ مَا سَأَلَتُكُمْ مِّنْ أَجْرٍ ﴾، تقديرُه: أيُّ شيءٍ سألتكم من أُجْرٍ فهو لكم، كقولِه تعالى: ﴿ مَا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةِ ﴾ [فاطر: ٢]. وفيه معنيان، أحدُهما: نفْيُ مسألةِ الأجرِ رأسًا، كما يقولُ الرّجلُ لصاحبِه: إن أعطَيْتني

"مِن" الاستغراقية لنَفْيِ ما يقال له جِنَّة، كأنهم لما سمعوا ذلك الكلام الذي يقطر منه معنى الإنصاف والانتصاف بخطب خطير اتجه لهم أن يسألوا: أي شيء هذه الإقامة وهذا الخلوص، وهذا النظر الدقيق واستعمال الفكر؟ فقيل لهم: ذلك لاستعلام حالِ صاحبِكم واستكشافِ أمرِه لأنه تصدي للأمرِ العظيم الذي تحتَه مُلْكُ الدنيا والآخرة، وفي إطلاق (يَنَفَكُرُوا) مبالغة ليسَتْ في تقييدِه.

قوله: (بُعِثْتُ في نَسَمِ الساعة)، رَوينا عن الترمذي عن المستورد بِن شَدَّاد قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «بعثت في نَفَسِ الساعةِ فسَبقْتُها كما سبقَتْ هٰذه لهذه لأصبَعَيْه السبابةِ والوسطى (۱).

النهاية: قيل: هو جَمْعُ نَسَمة، أي: بُعثت في ذَوي أرواحٍ خلقَهم الله قبلَ اقترابِ الساعة، كأنه قال في آخرِ البَشَرِ من بني آدم.

الجوهري: نَسَمُ الريحِ: أولُها حين يُقبلُ بلينٍ قبل أن يشتدَّ، ومنه الحديث: «بُعِثتُ في نَسَم الساعة» أي: حينَ ابتدأت وأقبلَتْ أوائلها.

قوله: (نَفْيُ مسألة الأجر رأسًا)، قيل: «رأسًا» حال، أي: في حال كون الأمر منفيًا منفردًا

⁽١) أخرجه الترمذي (٢٢١٣) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠: ٣٠٨) وقال الترمذي: هذا حديثٌ غريب.

شيئًا فخذه، وهو يعلمُ أنه لم يُعْطِه شيئًا، ولكنه يريدُ به البتّ؛ لتعليقِه الأخذَ بها لم يَكُن. والثاني: أن يريدَ بالأجرِ ما أرادَ في قولِه تعالى: ﴿ قُلُمَا آسَنَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرِ إِلّا مَن شَكَاءً أَن يَتَخِذَ إِلَى رَبِهِ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان: ٥٧]، وفي قولِه: ﴿ قُلُ لا آسَئُكُمُ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلّا الْمَودَةَ فِي أَن يَتَخِذَ إِلَى رَبِهِ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان: ٥٧]، وفي قولِه: ﴿ قُلُ لا آسَئُكُمُ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلّا الْمَودَةَ فِي القرابة؛ لأنّ التخاذَ السبيلِ إلى الله نصيبُهم وما فيه نفعُهم، وكذلكَ المودّة في القرابة؛ لأنّ القرابة قد انتظمتْه وإيّاهم. ﴿ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدُ ﴾: حفيظٌ مهيمن، يعلمُ أنّ لا أطلبُ الأجْرَ على نصيحتِكم ودعائِكم إلَيه إلا منه، ولا أطمعُ منكم في شيء.

[﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّ يَقَذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ ٤٨]

بحيث لا يشذُّ منه شيء، فلذلك يقال: هو بمعنى مجموعًا، يقال: ما تركتُه أصلًا ورأسًا، أي: بالكُلّية، ويجوز أن يكونَ مصدرًا، أي: نَفْيًا كُلّيًا، كأنه قيل: تَنبَّهوا فاعلموا أني أي شيء أسألكم عليه من الأجر فذلك الشيء حقكم وملككم، وليس لي في ذلك من حق، وأنا مقرُّ بذلك معترفٌ به فهو أبلغ من لو قيل: ما أسألكم عليه من أجر، وهو المراد من قوله: «يريد به البتَّ والقَطع».

قوله: (لتعليقِه الأخْذَ بما لم يكُنْ)، يعني: عَلَق الجزاءَ وهو الأخذُ بما لم يكُن وهو الإعطاء، وهو أبلغُ من مجردِ قولك: ما أعطيتني شيئًا، لأنه تقريرٌ للخصمِ وإقرارٌ منه بأنّه ما أعطاك شيئًا، لأن له أن يقول: كيفَ آخُذُ ما لم أعْطِك، فَينبغي الإعطاء بانتفاءِ الأخذ على البت.

قوله: (والثاني: أن يريد بالأجر ما أراد في قوله: ﴿قُللَا آَسَتُكُكُمْ ﴾)، يعني: إن كان أجري هدايَتكم وسلوكَ طريقِ الحقِّ فأنا أطلبُ منكم ذلك، وقد علِمْتُم أنّ نَفْعَ ذلك لا يعود إلّا إليكم، وكذلك معنى الآية: الذي أسألكم من أجر هو إيهانُكم وهدايتُكم وقد عرفتُم أن نفع ذلك ليس إليّ، يدل عليه قوله: ﴿إِنَّ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللهِ فَوله: ﴿ مَا سَأَلْتُكُمْ ﴾ على الأول: شرطية، وعلى هذا: موصولة.

قوله: (لأن القرابة قد انتظمته وإياهم)، يعني: أجري أن تَصِلوا الرحِمَ، وهذا المعنى غير مختص به، لأنه وإياهم سواء في هذا الحكم، لأن أقاربه أقاربهم ويرجعُ نفع ذلك إليهم.

القذْفُ والرّمي: تزجيَةُ السّهْم ونحوِه بدفْع واعتهاد، ويُستعارانِ من حقيقتِها لمعنى الإلقاء، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ ﴾ [الأحزاب: ٢٦]، ﴿ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِي ٱلنَّابُوتِ ﴾ [الأحزاب: ٢٦]، ﴿ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِي ٱلنَّابُوتِ ﴾ [الأحزاب: ٢٦]، ﴿ مَعنى ﴿يَقَذِفُ بِٱلْحَقِّ ﴾: يلقيه وينزلُه إلى أنبيائه. أو: يَرْمي به الباطلَ فيدمغُه ويُزهِقُه. ﴿عَلَمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾: رَفْعٌ محمولٌ على محلِّ «إنّ واسمِها، أو على

قوله: (تزجيةُ السَّهم ونحوه)، قيل: التزجيةُ: دَفْعُ الشيءِ برفقِ وهي غير مناسب للمقام؛ لأن فيه دفعَ الشيء بعنف. وفي «مجمل اللغة»: التزجية: دَفعُ الشيء كما تُزْجي البقرة ولدَها وتسوقه، والريحُ تُزجي السحابَ تسوقُه سَوْقًا رَفيقا (١). وكذا في «الصِّحاح» و«الأساس»، ولعلّ المصنِّف جعل التزجيةَ عامًّا ثم قيده بدفعِ واعتهاد.

قوله: (ويُستعارانِ من حقيقتِهما لمعنى الإلقاء)، ونحوُه في المجاز: استعمالُ المَرْسن ـ وهو موضوعٌ للأنفِ فيه رَسَن ـ في مُطلقِ الأنف.

قوله: (أو يَرْمي به الباطل فيدمَغُه ويُزْهِقُه)، فعلى هذا: هو من الاستعارة المصرِّحةِ التحقيقية كما قال صاحب «المفتاح»(٢): أصلُ استعمالِ القَذْف والدمغ في الأجسام، ثم استعير القذف لإيرادِ الحقِّ على الباطل، والدامغ لإذهابِ الباطل، فالمستعارُ منه حسيٌّ، والمستعارُ له عَقْلي، وقولُه: ﴿قُلْ جَلَةَ ٱلْمَقُّ وَمَا يُبُدِئُ ٱلْبَطِلُ وَمَا يُعِيدُ ﴾ كما قرّر تذييل، لأن الآية الثانية مقررة للأولى، وعلى الأول تكميل، لأن الأولى إثباتٌ للحقِّ والثانية إزالةٌ للباطل، ويجوز أن يكون من باب الطرد والعكس.

قولُه: (محمولٌ على محلِّ «إنَّ» واسمِها)، قال مكي: مَنْ رفعَ جعلَه نعتًا لـ «ربّ» على الموضع، أو على البدل منه، أو على البدل من المضمر في ﴿يَقَٰذِفُ ﴾، ونصَبه عيسى بن عُمر نعتًا لـ «ربِّ» على اللفظ أو على البدل. ويجوزُ الرفعُ على أنه خبرٌ بعد خبرٍ أو خبرُ مبتدأِ معذوفِ (٣).

⁽١) «مجمل اللغة» (١: ٤٤٩).

⁽٢) «مفتاح العلوم» ص٣٩٠.

⁽٣) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٩٠).

المستكنِّ في ﴿يَقَذِفُ﴾، أو هو خَبَر مبتدأٍ محذوف. وقُرِئ: بالنَّصْبِ صفةً لـ﴿رَقِي ﴾، أو على المدْح. وقُرِئ: كالبيوت. والغَيوب كالطَّيُود، وهو الأمرُ الذي غابَ وخفي جدًّا.

[﴿ قُلْ جَاءَ ٱلْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَنطِلُ وَمَا يُعِيدُ ﴾ ٤٩]

والحيّ إمّا أن يبتدئ فعلًا أو يعيدُه، فإذا هَلَكَ لم يبقَ له إبداءٌ ولا إعادة، فجعلوا قولَهم: «لا يبدئ ولا يعيدُ» مثلًا في الهلاك. ومنه

وعن بعضِهم: لا يقال: لا يجوزُ البدليةُ لأنه يُفسدُ التركيبَ إذا حُذِفَ المُبدَلُ منه، لأن البدليةَ لا تستلزمُ جوازَ حَذْفِ البدل مطلقًا كها ذكر في «المفصّل».

قوله: (وقُرئ: ﴿ٱلْغَيُوبِ ﴾ بالحركات الثلاث)، أبو بكرٍ وحمزة: بكسر الغَيْن حيثُ وقعَ، والباقونَ: بضَمِّها (١). قال الزجاج: الأجودُ الضمُّ (٢).

قيل: «الغِيوبُ» بالكسر والضمِّ: جمع غَيْبٍ، كالبيوتِ جَمْعُ بَيْت، وبالفَتْح: مُفردٌ كالضَّروب للمبالغة.

قوله: (كالصّيود)، الجوهري: كَلْبٌ صَيود، وكلابٌ صِيدٌ وصُيدٌ أيضًا.

قولُه: («لا يبدئُ ولا يُعيد» مثلًا في الهلاك)، قال بعضُهم: أي: هلَكَ، كها تقولُ: لا يأكلُ ولا يشربُ، أي: مات.

وقال الواحدي: ما يُبدئ الباطلُ وما يُعيد، أي: ذهبَ الباطل ذهابًا لم يَبْقَ منه إقبالُ ولا إدبار ولا إعادة (٣). يريدُ أنّ هذا الكلامَ مُعبّرٌ عن معنى الهلاكِ كنايةٌ عنه من غير نظرٍ إلى مفرداتِه، وإليه الإشارةُ بقوله: «وجاءَ (٤) الحقّ وهَلك الباطل».

⁽۱) انظر: «حجّة القراءات» ص١٢٧.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٥٧).

⁽٣) «الوسيط» للواحدي (٣: ٤٩٩).

⁽٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «جاء» دون واو.

قولُ عَبيد:

أَقْفَرَ مِنْ أَهْلِهِ عَبِيد فَالْيَوْمَ لَا يُبْدِي وَلَا يُعِيدُ

والمعنى: جاءَ الحقُّ وهلكَ الباطل، كقولِه تعالى: ﴿ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَطِلُ ﴾ [الإسراء: ٨١] وعن ابن مسعودٍ رضي الله عنه: دخلَ النبيُّ ﷺ مكّة وجولَ الكعبةِ ثلاثُ مئةٍ وستونَ صنيًا، فجعلَ يطعنُها بعودِ نَبْعةٍ ويقول: ﴿ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَطِلُ اللّهُ عَلَيْ وَمَا يُبْدِئُ اللّهِ عَلَيْ وَالْحَقُ وَزَهَقَ الْبَطِلُ وَمَا يُعِيدُ ﴾ . والحق: إنَّ البَطِلُ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [الإسراء: ٨١]، ﴿ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَطِلُ وَمَا يُعِيدُ ﴾ . والحق: القرآن، وقيل: الإسلام، وقيل: السيف. وقيل: الباطِل: إبليسُ، أي: ما ينشئ خلقًا ولا يعيدُه، المنشئ والباعثُ: هو الله تعالى. وعن الحسَن: لا يبدئ لأهلِه خيرًا ولا

قوله: (قولُ عَبيد)، وهو عَبيدُ بن الأبرصِ. أَقْفَر: أي: خَلا من أهله وهلَك. وذلك أنّ المنذرَ بنَ ماءِ السهاء كان مَلِكًا. وكان له يومٌ في السنة يذبَحُ فيه أوّلُ مَنْ يلقى، فاتّفق اليومَ إشرافُ عَبيدٍ فأمَر بقَتْله، فقيل له: امدَحْه، فقال: حالَ الجريضُ دونَ القَريض، فقال الملك: أنشِدْنا قولك:

أقفَ رمِن أهله مَلْحوبُ فالقُطَّبيّاتُ فالذنوب

فقال:

أقفَ رَمن أهله عَبيد فاليومَ لا يُبدي و لا يُعيد (١)

الجريضُ: الغُصَّةُ من الجَرْضِ وهو الريقُ يُغَصَّ به على هَمٍّ وحُزن، والقريضُ: الشَّعرُ، ومُلْحوبٌ: موضع، وكذلك القُطَّبيّاتُ والذَّنوب.

قوله: (وعن ابن مسعود)، الحديث رواه البخاريُّ ومُسلمٌ والترمذي (٢)، وليس في آخره هذه الآية.

قوله: (أي ما ينشئ خلقا ولا يعيده)، الفاعلُ إبليسُ وما نافيةٌ والكلامُ مُجُرّى على

⁽١) انظر الخبر في «جمهرة الأمثال» (١: ٣٥٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٤٧٨) ومسلم (١٧٨١) وغيرهما.

يعيدُه، أي: لا ينفعُهم في الدّنيا والآخرة. وقالَ الزجّاج: أيّ شيءٍ ينشئ إبليسُ ويعيدُه، فجعلَه للاستفهام. وقيلَ للشيطان: الباطل؛ لأنه صاحبُ الباطل، أو لأنه هالكُ، كما قيل له: الشيطان، من شاطَ إذا هَلَك.

[﴿ قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَاإِنَّمَآ أَضِلُ عَلَىٰ نَفْسِى ۚ وَإِنِ ٱهْتَدَيَّتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّتَ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ﴾ ٥٠]

قُرِئ: ﴿ ضَلَلْتُ ﴾ ﴿ أَضِلُ ﴾ بفتْحِ العَيْن مَعَ كَسْرِ ها. و ﴿ ضَلِلْت ﴾ ﴿ أَضَلَ ﴾ ، بكسْرِ ها معَ فتْحِها ، وهما لغتان ، نحو : ظَلَلْت أظِلّ ، ظَلِلْت أظَل . وقُرِئ : (إضَلّ) بكسْرِ الهمْزةِ معَ فتْحِها ، وهما لغتان ، نحو : ظَلَلْت أظِل ، ظَلِلْت أظَل . وقُرِئ : (إضَلّ) بكسْرِ الهمْزةِ معَ فتح العَين . فإن قلت : أين التقابل بينَ قولِه : ﴿ فَإِنَّمَا آضِلُ عَلَى نَفْسِي ﴾ وقولِه : ﴿ فَإِنَّمَا أَضِلُ عَلَى نَفْسِي ، وإنِ اهتَدَيتُ فإنها يُوجِى إِلَى نَفْسِي ، وإنِ اهتَدَيتُ فإنها يُوجَى إِلَى نَفْسِي ، وإنِ اهتَدَيتُ فإنها

التصريح لا الكناية كما في الوجهِ السابق وقال الزجاج: «ما» في موضع نصب على معنى: وأيُّ شيء يُبدئُ الباطلُ وأيُّ شيء يُعيد، والأجودُ أن يكونَ نَفْيًا على معنى: ما يُبدئُ الباطلُ وما يُعيد، والأجودُ أن يكونَ نَفْيًا على معنى: ما يُبدئُ الباطلُ وما يُعيد، والباطل إبليسُ؛ أي لا يبعَثُ الخَلْقَ ولا يُخلُق، والله عزَّ وجل الخالقُ الباعث(١).

وقلت: الوجه هذا هو الأول لأنه تعالى لما قال: ﴿ قُلَ إِنَّ رَقِي يَقَذِفُ بِالْخَيِّ ﴾ أي شأنه عز وجل أن يرمي بالحق الباطلَ فيُزْهِقَه قال صلوات الله عليه: «ثم ماذا أقول؟» قال: قل جاءَ الحقّ أي: الإسلامُ أو القرآن فزَهقَ الباطلُ والشيطان.

قوله: (وقرئ (٢٠): ﴿ صَلَّتُ ﴾ ﴿ أَضِلُ ﴾ بفَتْح العين مع كسرها)، وهي المشهورة، و «ضَلِلْتُ » و «أَضَلُ » بكسر الضادِ، و «ضَلِلْتُ » بفَتحِ اللام «أضلُ » بكسر الضادِ، و «ضَلِلْتُ » بكسر اللام «أضل » بفَتْحِ الضاد، من باب: ضرب، وعلى نحو: ظَلِلْتُ أظَلَ، وظَلَلْتُ أظَلَ، وإضَلّ: بكشر الهمزة مع فتح الضادِ، على لغةِ من يقول: إعلم.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٨٥).

 ⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»
 وفي المطبوع: «قرئ» دون واو.

أهتدي لها، كقولِه تعالى: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَلِحًا فَلِنَفْسِهِ أَوَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [فصلت: ٤٦]، ﴿ فَكَنِ اللّهِ مِنْ اللّهِ اللهِ اللهُ الل

قوله: (أو(١) يقال: فإنها أضل بنفسي)، يريد: أن التقابل الحقيقي هو أن يقابل «على» باللام كقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا أَكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة: ٢٨٦] أو يُطابقَ بين البابَيْن ليكونَ المعنى: إن ضلَلْتُ فإنّها أضلُّ بسَببِ نفسي، فإن اهتديتُ فإنّها أهتدي بتسديدِ الله بسَببِ وَحْيٍ يُنزَّلُه عليّ.

وتلخيصُ الجوابِ: أن المقصودَ أن يكون الكلام جامعًا لهذين المعنيين مع سلوكِ طريق الاختصار. والمعنى: أن ما على النفس من الوبال هو بسببها، وأنَّ مالها من النفع هو بسبب الله، فدل لفظ «على» في القرينة الأولى على معنى اللام في الثانية، والباءُ في القرينة الثانية على معنى السببية في الأولى، فإذن التقدير: قل إن ضللت فإنها أضل بسبب نفسي، وإن اهتديت فإنها أهتدي لنفسي بعون الله وبتوفيقه، فقوله: «لأنّ النفسَ كلَّ ما عليها فهو بها» تعليل لصحة تقدير الباء في القرينة الأولى، وقوله: «وما لها مما ينفعها فبهداية ربها» تعليل لاستقامة تقدير «لها» في الثانية، انظر إلى هذا النظر الدقيق.

قوله: (وهذا حكم عام لكل مكلف)، وإنها أمر رسوله أن يسنده إلى نفسه لأنه إذا دخل تحته كان غيره أولى. وقال الإمام: فيه إشارةٌ إلى أنّ ضلالَ نفسي كضلالِكم لأنه صادرٌ من نفسي ووبالله على نفسي، وأما اهتدائي فليس كاهتدائيكم بالنظرِ والاستدلالِ، وإنها هو بالوَحْي المنير(٢).

وقلت: هذا البيانُ يدلُّ على أنَّ دَليل النقلِ أعلى وأفخَمُ من دليلِ العقل. وقال مُحيي

⁽١) في الأصول الخطية: «أن»، وصوّبناه من «الكشاف».

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ٢١٧).

أن يسندَه إلى نفسِه؛ لأنّ الرسولَ إذا دخلَ تحتَه معَ جلالةِ مَحَلّه، وسدادِ طريقتِه كانَ غيرُه أولى به. ﴿إِنّهُ سَمِيعُ قَرِيبٌ ﴾ يدركُ قَولَ كلّ ضالٌ ومهتدٍ وفعلَه، لا يخفى عليه منها شيء.

[﴿ وَلَوْ تَرَى ٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانِ قَرِيبٍ ﴾ ٥١]

﴿ وَلَوْ تَرَىٰ ﴾: جوابُه محذوف، يعني: لرأيتَ أمرًا عظيمًا وحالًا هائلةً. و «لو» و «إذ» والأفعالُ التي هي ﴿ فَزِعُوا ﴾ و ﴿ وَأُخِذُوا ﴾ و «حيل بينهم»؛ كلُّها للمُضيّ. والمرادُ بها الاستقبال؛ لأنّ ما الله فاعلُه في المستقبلِ بمنزلةِ ما قد كانَ ووُجِدَ لتحقُّقِه. ووقتُ الفزع: وقتُ البعْثِ وقيامِ السّاعة. وقيل: وقتُ الموت. وقيل: يومُ بَدْر. وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ الله عنهما: نزلتْ في خَسفِ البَيْداء، وذلكَ أنّ ثهانين ألفًا يغزونَ الكَعْبة ليخرِّبوها، فإذا دَخلوا البيداء خُسِفَ بهم. ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾: فلا يفوتونَ الله ولا يَسْبقونَه.

السنة: إن كفارَ قريش كانوا يقولون: إنك قد ضَللْتَ حين تركْتَ دينَ آبائك، فقال الله تعالى: ﴿ قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِن اللهُ عَلَى نَفْسِي، وإن الهتديت فبها يُوحى إلى من ربي من القرآن والحكمة (١).

قوله: (نزلت في خَسْفِ البَيْداء)، روينا في «مسند أحمد بن حنبل» عن أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها قالت: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «يأتي جيشٌ مِنْ قِبَلِ المشرقِ يريدونَ مكّة حتّى إذا كانوا بالبيداءِ خُسِفَ بهم» فقلت: يا رسولَ الله، فكيف بمَنْ كان منهم مُسْتكرهًا؟ قال: «يُصيبهم كلّهم ذلك ثم يَبْعَث الله عزّ وجل كل امرئ على نيته» (٢).

قيل: كان ذلك في أيام ابن الزبير. والبيداءُ: بَيْداءُ أهل المدينةِ، ونحوًا منه رواه البخاري عن أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها، وليس فيه ذكر أيام ابن الزبير(٣).

⁽١) «معالم التنزيل» (٦: ٢٠٦).

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٦٤٥٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢١١٨) ومسلم (٢٨٨٤) وغيرهما.

وقُرِئ: (فلا فوتٌ). والأخْدُ من مكانٍ قريب: من الموقفِ إلى النّارِ إذا بُعِثوا، أو مِن ظَهْرِ الأرْضِ إلى بطنِها إذا ماتوا، أو مِن صحراء بدرٍ إلى القليب، أو من تحتِ أقدامِهم إذا خُسِفَ بهم. فإن قلتَ: علامَ عُطِفَ قولُه: ﴿وَأُخِذُوا ﴾؟ قلتُ: فيه وجهان: العطفُ على ﴿فَرِعُوا ﴾، أي: فَزِعوا وأُخِذوا فلا فوتَ لهم. أو على «لا فوت»، على معنى: إذا فَزِعوا فلمْ يَفوتوا وأُخِذوا. وقُرِئ: (وأَخْذُ)، وهو معطوفٌ على محلِّ (لا فَوْت)، ومعناه: فلا فوتَ هناك، وهناك أَخْذُ.

قوله: (والأخذُ من مكان قريب)، قيل: هذا مبتدأٌ، والخبرُ: «من الموقفِ»، أي: الأخذُ من مكانٍ قريب هو الأخذُ من الموقف منتهيًا بهم إلى النار.

قوله: (العطفُ على ﴿فَزِعُوا ﴾)، أي: فَزعوا وأُخذوا فلا فَوْتَ لهم، أي: الفاءُ فيه معنى السببية، أي: حصَلَ فَزَعُهم وأُخْذُنا إياهم فإذن فلا فَوْتَ لهم. لعلَّ هذا إشارةٌ إلى قول ابن جني أنه قال: ينبغي أن يكونَ ﴿وَأُخِذُوا ﴾ في قراءةِ العامةِ معطوفًا على ما دلَّ عليه قوله: ﴿فَلاَ فَوْتَ ﴾ أي: أُحيطَ بهم وأُخِذوا، ولا يصحُّ أن يكونَ معطوفًا على ﴿فَزِعُوا ﴾ لأنّه لا يُرادُ: ولو تَرى وَقْتَ فَزَعِهم وأُخِذِهم، وإنها المرادُ: ولو تَرى إذ فَزعوا، فلم يفوتوا وأُخِذوا، فعطفَ على ما فيه الفاءُ السببيةُ فيكونُ حُكْمُه حكْمه (١).

قوله: (وقُرئ: «وأخْذٌ» وهو معطوفٌ على محلِّ «لا فوت»)، قال الزجاج: ويجوزُ: «فلا فَوْتٌ»، ولا أعلم أحدًا قرأ بها، فإن لم تَثْبُتْ بها روايةٌ فلا تقرأَنَّ بها (٢).

قال ابن جني: «وأخْذُ» قراءة طُلُحة بن مُصَرِّف، وفيه وَجْهان: أحدُّهما: أنه مرفوعٌ بفعْلٍ مُضْمَرٍ يدلُّ عليه: ﴿فَلَا فَوْتَ ﴾ أي: وأحاطَ بهم أخْذُ من مكان قريب، وذكر القُرْبَ لأنه ألزمُ، وثانيهها: أنهُ مُبتدأٌ وخَبرُه محذُوف، أي: هُناك أخْذٌ وإحاطةٌ بهم (٣).

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۱۹۶).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٨٥٨) وزاد: فإن القراءة سنة.

⁽٣) «المحتسب» (٢: ١٩٦).

[﴿ وَقَالُوٓاْ ءَامَنَا بِهِ وَأَنَّى لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ مِن مَّكَانِ بَعِيدِ ﴿ وَقَدْ كَمَا فَعِلَ بِلهِ مِن قَبْلُ وَيَقَذِفُونَ بِٱلْغَيْبِ مِن مَّكَانِ بَعِيدٍ ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فَعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُواْ فِ شَكِ مُرِيبٍ ﴾ ٥٢ – ٥٤]

﴿ اَمَنَّا بِهِ ﴾ بمحمّد ﷺ لمرور ذكره في قوله: ﴿ مَا بِصَاحِبِكُمْ مِن جِنَّةٍ ﴾ [سبأ: 13]. والتناوشُ والتناولُ أخوان؛ إلّا أنّ التناوشُ تناولُ سَهْلُ لشيءٍ قَريب، يُقال: ناشَه يَنوشُه، وتناوشَه القَوْم. ويُقال: تناوشوا في الحَرْب، ناشَ بعضُهم بعْضًا. وهذا تمثيلُ لطلبِهم ما لا يكون، وهو أن ينفعَهم إيهائهم في ذلكَ الوقت، كها ينفعُ المؤمنين إيهائهم في الدّنيا. مُثلّت حالُهم بحالِ من يريدُ أن يتناولَ الشيءَ من غَلْوَة، كها يتناولُه الآخَرُ من قيسِ ذراع تناولًا سهلًا لا تَعَبَ فيه.

قوله: (﴿ اَمَنَا بِهِ ، ﴾ اِشَارةٌ إِلَى بِيانِ النظم، وذلك أَن كُلَّا مِن الآياتِ المُصدَّرة بـ (قل » مِن قوله: ﴿ مَا بِصَاحِبِكُم قُل إِنَا أَعظكم ﴾ ﴿ قُل مِنا النظم، وذلك أَن كُلَّا مِن الآياتِ المُصدَّرة بـ (قل » مِن قوله: ﴿ قُل إِنَا أَعظكم ﴾ ﴿ قُل مَا اَسْتُلُكُو ﴾ ﴿ قُلْ إِنْ رَقِي يَقْذِفُ بِالْحَقِ ﴾ ﴿ قُلْ إِن اللّه وَ هُو اَن اللّه وَ هُو اللّه عَلَى اللّه وَ هُو اللّه عَلَى نَقْسِى ﴾ وفيه إيها على معنى المشاركة وأنَّ تلك النصيحة ما نفعَتْ فيهم وقامة مسليًا والتفت إلى كُلِّ مَنْ يتأتى منه النَّظُرُ مخاطبًا بقوله: ﴿ وَلَوْ تَرَى الله مِوقَت قولهم: آمنًا الشأن، أي: ولو ترى أيها الناظرُ وَقْتَ فَزَعِهم وأَخْذِهم فلا فَوْتَ هُم، ووقَتَ قولهم: آمنًا بمحمد، ﷺ فلا ينفعهم إيمائهم حينئذٍ، لرأيْت خطبًا جليلًا وأمرًا هائلًا.

قوله: (مِن غَلُوة)، وهي مِقدارُ رمية.

المغرب: مِن مُستعارِ المجاز: العَلْوةُ مقدارُ رمية. وعن الليثِ: الفَرْسَخُ التامُّ: خمسٌ وعشرونَ غلْوةً، يقال: غَلا بسَهْمه غَلْوًا، أو غالى به غلاءً: إذا رمى به أبعدَ ما قَدَر عليه (٢).

⁽١) في الأصول الخطية: ﴿ مَامَنَّا ﴾ ، دون ﴿ بِدِ ، ﴾ ، وأثبتناها من «الكشاف».

⁽٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ١١١).

وقُرِئ: (التناؤش): هُمِزتِ الواوُ المضمومةُ كما هُمزت في أجؤه وأدْؤُر. وعن أبي عَمرو: التناؤشُ بالهمْز: التناولُ من بُعْد، من قولِهم: نأشتُ: إذا أبطأتَ وتأخرت. ومنه البيت:

تَمَنَّى نَتيشًا أَنْ يَكُونَ أَطَاعَني

أي: أخيرًا. ﴿وَيَقَذِفُونَ ﴾ معطوفٌ على «قد كفروا»، على حكايةِ الحالِ الماضِية، يعني: وكانوا يتكلَّمون ﴿بِالْغَيْبِ ﴾ ويأتونَ به ﴿مِن مَكَانٍ بَعِيدٍ ﴾. وهو قولُهم في رسولِ الله ﷺ: شاعرٌ ساحرٌ كذّاب. وهذا تكلُّمُ بالغَيبِ والأمرِ الخفيّ؛ لأنهم لم يشاهدوا منه سِحْرًا ولا شِعْرًا ولا كَذِبًا، وقد أتوا بهذا الغيبِ من جهةٍ بعيدةٍ من حاله؛ لأنّ أبعدَ شيءٍ ممّا جاء به الشعرُ والسحر، وأبعدُ شيءٍ من عادتِه التي عُرِفَتْ بينَهم وجُرِّبت الكذبُ والزّور. وقُرِئ: (ويُقذَفونَ بالغيب)، على البناءِ للمفعول، بينَهم وجُرِّبت الكذبُ والزّور. وقُرِئ. وإن شئتَ فعلِّقه بقولِه: ﴿ وَقَالُواْ ءَامَنَا فِي الدّنيا بقولِهم: آمنا في إله على أنه مَثَلَهم في طلبِهم تحصيلَ ما عَطَلوه من الإيهانِ في الدّنيا بقولِهم: آمنا في

قوله: (وقُرئَ: «التناؤش»)، الحَرَمِيان وابنُ عامرٍ وحَفْص: ﴿التَّـنَاوُشُ ﴾ بضَمِّ الواوِ، والباقونَ: بَهَمْزِها(١).

قوله: (تمنى نئيشًا أن يكونَ أطاعني)، تمامُه في «المُطلع»: وقد حدثَتْ بعد الأمور أمورُ (٢)

يقول: إنَّ صاحبي تمنَّى آخرَ الأمرِ أن يكونَ أطاعَني فيها نصحْتُه مِنْ قَبْلُ، والحالُ أنْ قد حدثَتْ أمورٌ بعد أمورِ دلّتْ على رَشادي وصِدْقِ رأيي.

قوله: (وإن شِئْتَ)، عَطْفٌ على قوله: ﴿وَيَقَذِفُونَ ﴾ معطوفٌ على (قد كفروا)» أي: يكونُ حالًا من ضمير «قالوا»، أي: قالوا: آمنًا به، والحالُ أنَّهم يُرْمون مِن مكانٍ بعيد،

⁽١) ولتهام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٩٠٥.

⁽٢) البيت لنَهْشَل بن حَرّى. انظر: «جمهرة الأمثال» (١: ٢٣٥).

الآخرة، وذاكَ مطلبٌ مستبعدٌ بمن يَقذِفُ شيئًا من مكانِ بعيدٍ لا مجالَ للظنِّ في لُحوقِه؛ حيثُ يريدُ أن يقعَ فيه لكونِه غائبًا عنه شاحِطًا. والغَيب: الشيءُ الغائب. ويجوزُ أن يكونَ الضّميرُ للعذابِ الشديدِ في قولِه: ﴿بَيْنَ يَدَى عَذَابِ شَدِيدٍ ﴾ وكانوا يقولون: ﴿وَمَا خَنُ بِمُعَذَيِينَ ﴾ [سبأ: ٣٥]، إن كانَ الأمرُ كها تصفونَ من قيامِ السّاعةِ والعقابِ والثوابِ، ونحنُ أكْرمُ على الله من أن يعذّبنا، قائسينَ أمرَ الآخرةِ على أمرِ الدنيا؛ فهذا كانَ قَذْفَهم بالغيب، وهو غيبٌ ومقذوفٌ به من جهةٍ بعيدة؛ لأنّ دارَ المخليف.

﴿ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ من نَفْعِ الإيهان يومئذٍ والنّجاةِ به من النّار والفوزِ بالجنّة، أو من الردّ إلى الدّنيا، كما حَكى عنهم: ﴿ فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا ﴾ [السجدة: ١٢].

﴿ بِأَشَيَاعِهِم ﴾: بأشباهِهم من كفرةِ الأممِ ومن كانَ مذهبه مذهبهم. ﴿ مُربِيمٍ ﴾: إمّا من أرابَه، إذا أوقعه في الرِّيبة والتهمة. أو من أرابَ الرِّجل، إذا صارَ ذا رِيبة ودَخَلَ فيها، وكلاهما مجاز؛ إلّا أنّ بينهما فُريقًا وهو أنّ المريبَ من الأوّلِ منقولٌ ممّن يصحُّ أن يكونَ مُربيبًا من الأعيانِ إلى المعنى، والمريبُ من الثاني منقولٌ من صاحبِ الشكّ إلى الشكّ، كما تقولُ: شعرٌ شاعِر.

ويرومون ما حصولُه أبعد، وإليه الإشارة بقوله: «مثَّلَهُم في طلبِهم» إلى قوله: «بمَن يقذِفُ شيئًا مِن مكان بعيدٍ» وهو استعارةٌ تمثيلية.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ الضمير)، عَطْفٌ على قوله (١): «آمنّا بمحمد ﷺ، يعني الضميُر إما راجعٌ إلى عذابِ شديدِ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِكُرُ مِّن جِنَةً إِنْ هُوَ إِلّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَى عَذَابِ شَدِيدِ ﴾ أو إلى صاحبكم.

قولُه: (مُربيًا)، وذلك أنّ المُريبَ صِفةٌ للعاقلِ، لا يصحُّ وصْفُ الشكِّ به، فإمّا أن يُجْعلَ الشكِّ كالإنسانِ على الاستعارةِ المكنية، ثم يُنْسَبَ إليه ما هو من خَواصِّ الإنسان

⁽١) من قوله: «مثلهم في طلبهم» إلى هنا سقط من (ف).

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ سَباٍ لَمْ يَبْقَ رسولٌ ولا نَبِيٌّ إلَّا كَانَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَفِيقًا ومُصَافِحًا».

بلازمه وهو الرَّيْبُ على سبيلِ الاستعارةِ التخييليةِ، وإليه الإشارةُ بقَوله: "إنَّ المريبَ منقولٌ من الأعيانِ إلى المعنى الوائدُ الإسنادُ من صاحبِ الشكِّ ليكونَ من الإسنادِ المجازيِّ. تت السورةُ بحَمْدِ الله وغُفرانه.

* * *

سورة الملائكة مكية، خمسٌ وأربعون آية سنسستاه التماليكية

[﴿ اَلْحَمْدُ بِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَنَبِكَةِ رُسُلًا أُولِيَّ أَجْنِحَةٍ مَّنْنَ وَثُلَثَ وَرُبِنَعَ يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَايَشَآةً إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ١]

﴿ فَاطِرِ ٱلسَّمَوَٰتِ ﴾: مبتدئها ومبتدعها. وعن مجاهدٍ عن ابن عباسٍ رضي الله عنها: ما كنتُ أدري ما ﴿ فَاطِرِ ٱلسَّمَوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾، حتى اختصم إليَّ أعرابيانِ في

سورة الملائكة^(١)

مكية، خمس وأربعون آية

قولُه: (عن ابن عباس: ما كنت أدري ما ﴿ فَاطِرِ ٱلشَّمَوْتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾)، ورواه الزجاج أيضًا (٢)، وقال الراغب: أصل الفَطْر: الشقُّ طولًا، يقال: فَطَر فلانٌ كذا فَطْراً، وأَفْطَرَ وَفَطُراً، وقال الراغب: أصل الفَطْر: الشقُّ طولًا، يقال: فَطُورٍ ﴾ [الملك: ٣]، أي: من اختلال هو فطوراً، وانفطر انفطاراً، وقال تعالى: ﴿ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾ [الملك: ٣]، أي: من وقتِه، ووَهْي فيه، وفَطْرْتُ الشاة: حلبتُها بأصبعين وفطرْتُ العجينَ: إذا عجَنْتَه فخَبرْتَه من وقتِه، ومنه الفِطرة، وفَطْرُ الله الخلْق، وهو إيجادُه وإبداعُه على هيئةٍ مترشّحةٍ لفعل من الأفعال،

⁽١) في (ط): «سورة فاطر»، وهو اسمٌ مشهورٌ لهذه السورة الكريمة أيضاً.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٩٧).

فقولُه: ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم: ٣٠]، إشارة إلى ما أبدع وركز في الناسِ من معرفتِه، وهو المشارُ إليه بقوله: ﴿ وَلَينِ سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ القيان: ٢٥]، ويصحُّ أن يكونَ الانفطارُ في قوله: ﴿ ٱلسَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ ٤ ﴾ [المزمل: ١٨]، إشارةً إلى قبولِ ما أبدعها وأفاضَهُ عليها منه، والفِطْرُ: تَرْكُ الصوم، يقال: فَطرْتُه وأفطَرْتُه، وأفطر هو (١).

وقال أبو البقاء: الإضافة تحضه، لأنه للماضي لا غَيْر، وأما ﴿ جَاعِلِ ٱلْمَلَتَمِكَةِ ﴾ فكذلك في أَجْوَدِ المذهبَيْن، وأجازَ بعضُهم أن تكونَ غيرَ محضَةٍ على حكايةِ الحال، و ﴿ رُسُلًا ﴾ مفعولٌ ثان، و ﴿ أُولِيَ ﴾ بدَلٌ منه أو نَعْتُ له، ويجوز أن يكون ﴿ جَاعِلِ ﴾ بمعنى: خالق، و ﴿ رُسُلًا ﴾ حالٌ مقدرة (٢).

وقال غيرُه: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَوَتِ﴾ صفةٌ لله ومَعرفةٌ إذ لم يجر على الفعل، بل أريد به الاستمرار والثبات والدوام، كما يُقالُ: زيْدٌ مالكُ العبيدِ جاءً، أي: زَيْد الذي مِنْ شأنِه أن يملكَ العبيد.

قولُه: (وقُرِئَ: «الذي فطر»)(٣)، قال ابن جِنِّي: هي قراءةُ الضحّاك (٤).

قولُه: («جاعلُ الملائكة»(٥)، بالرفْع على المدح). قال ابن جنِّي: وهي قراءةُ الحسن، هذا على الثناءِ على الله وإبرازِه في الجملةِ بها فيها من الضميرِ أبلَغُ، وكلَّما زادَ في الإسهابِ كان أحرى، ألا ترى إلى قولِ خِرْنِق:

⁽١) «المفردات في غريب القرآن»: ٦٤٠.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧٢).

⁽٣) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣١٩).

^{(3) «}المحتسب» (٢: ١٩٨).

⁽٥) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣١٩).

﴿رُسُلًا ﴾ بضمّ السّين وسُكونها. ﴿أُوْلِيَ أَجْنِعَةِ ﴾ أصحابَ أجنحة. وأولوا: اسمُ جمع لـ «ذو»، كما أنّ أولاءِ اسمُ جمع لـ «ذا»، ونظيرُ هما في المتمكّنة: المخاضُ والحَلِفَة. ﴿مَّشَٰنَ وَثُلَثَ وَرُبُكَعَ ﴾: صفاتٌ لأجنحة، وإنها لم تنصرفْ؛ لتكرّرِ العدْلِ فيها؛ وذلكَ أنها عُدِلَت

لاَيَبَعُدَنْ قَومي الذين هُمُ سُسمٌ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ الْعَداةِ وآفَةُ الجُزْرِ النَّازِلِ النَّازِلِ معاقِدَ الأُزْرِ (١)

ويُروى: "النازلونَ... والطيِّبون" و "النازلونَ... والطيِّبين" وبالعكس، فكلها اختلفتِ الجُّمَلُ كان الكلامُ أفانينَ وضروباً فكانَ أَبْلغَ منه إذا لزِمَ سرحاً واحداً، فقولُك: أُثْني على الله الجُملُ كان الكلامُ أفانينَ وضروباً فكانَ أَبْني على الله المُعْطينا والمُغْنينا، لأن معَك هُنا جملةً الذي (٢) أعطانا فأغنى، أبلغُ ،من قولك: أُثْني على الله المُعْطينا والمُغْنينا، لأن معَك هُنا جملة واحدةً وهناك ثلاثُ جُمَل، ويدلُّ على صحّةِ هذا المعنى قراءة تُحليد (٣): "جعل الملائكة" قال أبو عبيدة: إذا طال الكلام خرجوا فيه من الرفع إلى النَّصْب، ومن النصْبِ إلى الرفع، يريدُ ما نحنُ عليه لتختلف ضُروبُه وتتباينَ تراكيبُه.

قولُه: (﴿رُسُلًا ﴾ بضمَّ السِّين)، وهي المشهورةُ، وسكونُها شاذَّة. قال القاضي: ﴿رُسُلًا ﴾: وسائطَ بينَ الله وبينَ أوليائِه برسالاتهِ بالوحيِ والإلهامِ والرؤيا الصادقةِ أو بَيْنَه وبين خَلْقِه يُوصلونَ إليه آثار صنعه(٤).

قولُه: (المخاصُ والخَلِفة)، الجوهري: المخاصُ: الحواملُ من النوقِ، واحدتُها خَلِفة، ولا واحدَ له من لفظه، وواحده: ذو.

قولُه: (وإنها لم تَنْصَرِفْ لتكرُّرِ العَدْل فيها)، قال الزجاج: أحدُهما: أنه معدولٌ عن ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة، والثاني: أنَّ عَدْلَه وقعَ في حال النكرة، قال:

⁽۱) البيتان لِخِرنقِ بنت هَفّانَ ترثي زوْجَها عَمْرو بن مَرْثَد، انظر: «كتاب سيبويه» (۱: ۲۰۲)، و«الكامل في اللغة والأدب» (۳: ۳۱)، و«التذكرة الحمدونية» (۳: ۲۰۲).

⁽٢) قوله: «الذي» زيادة من شرح الطيبي ليست في «المحتسب»، وعبارة ابن جني هي الأبلغ والأشبه بالصواب.

⁽٣) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣١٩). ووقع في «المحتسب» (١٩٨:٢). «الحسن».

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٥٣).

عن ألفاظِ الأعداد عن صِيَغِ إلى صِيغِ أُخَر، كما عُدِلَ «عُمَر» عن «عامر»، و «حذامِ» عن «حاذمة»؛ وعن تكريرٍ إلى غيرِ تكرير؛ وأمّا الوصفيّةُ فلا تفترقُ الحالُ فيها بينَ

ولكنَّما أهلي بوادٍ أنيسُه ذئابٌ تَبغَّى الناسَ مثنى وموحدا(١)

ورُويَ أن سيبويه زعم: أن عدمَ الصرفِ للعدلِ والصفةِ (٢) وغيرُه: أنَّ عدمَ الصرفِ للعدولِ عن لفظةِ ثلاثة إلى مَثْلَث، وعن معنى ثلاثةٍ ثلاثةٍ إلى هذا، لأنك إذا قُلْت: جاءتِ الخيلُ مَثْلَثَ عنيْتَ به ثلاثةً ثلاثة.

وقال صاحبُ «الكشف»: معنى قولهِم: ﴿مَّثَنَىٰ معدولٌ عن اثنين اثنين اثنين: أنك إذا أردْتَ بـ«مَثْنى»: ما أردْتَ باثنين اثنين، والأصلُ أن تُريدَ بالكلمةِ معناها دون معنى كلمةِ أخرى، فالعَدْلُ ضدُّ الاستواءِ، لأنَّ الاستواءَ هو الذي ذكَرْنا، والعدْلُ أن تلفظَ كلمةً وأنت تريدُ كلمةً أخرى، فلما كان كذلك كان العَدْلُ ثابتاً فإذا اجتمعَ مع الصفةِ وجبَ أن يَمْنعا الصرف (٣).

قولُه: (و «حَذامِ» من (٤) «حاذمة»)، عن بعضِهم: حاذمة في أسهاءِ الأجناسِ القاطِعة، ثم نُقِلَ عن حاذمة إلى حذام.

قولُه: (وأما الوصفيةُ فلا تفْترقُ الحالُ فيها... فلا يُعَرَّجُ عليها)، أي: لو كانت الوصفيةُ مؤثرةً في المنْع من الصرفِ لقُلْتَ: مررْتُ بنسوةِ أربَعَ مفتوحاً، فلما صَرفْتَه عُلِمَ أنها ليسَتْ بمؤثّرة أي: أنّ الوصفية ليست بأصل، لأن الواضع لم يضَعْها وصفاً بل عرَضَتْ لها، وذلك نحو: مرَرْتُ بجُبّةٍ ذِراعٍ ورجُلٍ أسَد، فالذراع والأسد ليسا بصفتين للجُبّة والرجل حقيقة. قال صاحبُ «الفرائد»: يفترقُ الحالُ فيها؛ فإنَّ مَثْنى وغيرَها يقعُ صفةً البتّة، والثلاثةُ

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٦١) والبيت المذكور: لساعدة بن جؤية، انظر: «كتاب سيبويه» (٣: ٢٠) وفيه بلفظ: «سباع» بدل «ذئاب».

⁽۲) «کتاب سیبویه» (۳: ۲۲۵).

⁽٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٠٥).

⁽٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «عن».

المعدولة والمعدول عنها. ألا تراك تقول: مررتُ بنسوة أربع، وبرجالِ ثلاثة، فلا يعرَّجُ عليها. والمعنى: أنَّ من الملائكة خلقاً أجنحتُهم اثنانِ اثنان، أي: لكلِّ واحدٍ منهم جناحان، وخلقاً أجنحتُهم ثلاثة ثلاثة، وخلقاً أجنحتُهم أربعة أربعة. ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَايَشَاءٌ ﴾، أي: يزيد في خلقِ الأجنحة، وفي غيره ما تقتضيه مشيئتُه وحكمته. والأصل الجناحان؛ لأنهما بمنزلة اليدين، ثمّ الثالث والرابع زيادةٌ على الأصل، وذاك أقوى للطيران، وأعونُ عليه، فإن قلت: قياسُ الشفْع من الأجنحة أن يكونَ في كل شقّ نصفُه، فما صورةُ الثلاثة؟ قلتُ: لعلَّ الثالثَ يكونُ في وسطِ الظهرِ بينَ الجناحين يمدّهما بقوّة. أو لعلّه لغير الطيران؛ فقد مرَّ في بعض الكتبِ أنّ صنفاً من الملائكةِ لمم ستةُ أجنحة؛ فجناحانِ يلفّون بها أجسادَهم، وجناحانِ يطيروَن بها في الأمرِ من أمورِ الله، وجناحانِ مُرْخيان على وجوهِهم حياءً من الله. وعن رسولِ الله على أمورِ الله، وجناحانِ مؤوي: أنه سألَ جبريلَ مليه السّلامُ ليلة المعراجِ وله ستُ مئة جناح. ورُوي: أنه سألَ جبريلَ رأى جبريلَ عليه السّلامُ ليلة المعراجِ وله ستُ مئة جناح. ورُوي: أنه سألَ جبريلَ

وغيرُها وقوعُها صفةً بالتأويل، تقول: رجالٌ ثلاثة أي: مُقَدَّرةٌ بثلاثة، وكذا عن صاحبِ «التقريب»، فإنه قال: لا يلزَمُ من عَدمِ اعتبارِ عدمِ الوصفيةِ في المعدولِ عنه لعروضِها فيه عَدَمُ اعتبارِها في المعدولِ مع أنه لم يقع إلا وصفاً. ووجَدْتُ لبعضِ المَغاربةِ كلاماً يصلُحُ أن يكونَ جواباً عنه وهو: أنّ «ثُلاثَ ورُباع» لا يخلو من أن يكون موضوعاً للصفةِ من غيرِ اعتبارِ الثلاثةِ أو لا يكون، فإن كان الأولَ لم يكُن فيه العدد، والمُقدَّرُ خِلافُه، وإن كان الثاني كان الوصفُ عارضاً لثلاثة فيُمكن أن يُقال: إنّ هذه الأعدادَ غيرُ مُنصر فةٍ للعدلِ المكرَّر كالجَمعِ وألغي التأنيث.

قولُه: (فلا يُعَرَّجُ عليها) مسَبَّبٌ عن قولُه: «فلا تفترقُ الحال فيها». النهاية: وفي الحديث: فلم أعرِّجُ عليه (١)، أي: لم أُقِمْ ولم أحتَبسْ، أي: لا يُلتفَتُ إليها ولا تُعْتَبر.

قولُه: (أنه رأى جبريل عليه السلام ليلة المعراج)، روينا عن البخاريِّ ومُسلم والرِّمذي

⁽١) أخرجه الحارث في «المسند» (بغية الباحث) (١: ١٧٠)، والآجري في «الشريعة» (٣: ١٥٢٩) عن أبي سعيد الخدري.

صلوات الله عليه أن يتراءى له في صورتِه، فقال: إنك لن تطيق ذلك. قال: "إني أحب أن تفعل"، فخرج رسول الله عليه في ليلة مُقمرة، فأتاه جبريل في صورتِه فغُشِي على رسول الله، ثمّ أفاق وجبريل عليه السّلامُ مُسندُه، وإحدى يديه على صدرِه والأخرى بين كتفيه، فقال: "سبحان الله ما كنتُ أرى أن شيئاً من الخلقِ هكذا"، فقال جبريل: فكيفَ لو رأيتَ إسرافيل، له اثنا عشر جناحا؛ جناحٌ منها بالمشرق، وجناحٌ بالمغرب، وإنّ العرش على كاهله، وإنه ليتضاء لل الأحايين لعظمةِ الله حتى يعودَ مثلَ الوصع، وهو العصفورُ الصغير. ورُويَ: عن رسولِ الله عليه في قولهِ تعالى: ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ

عن ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَتِ رَبِّهِ ٱلْكُبِّرَيِّ ﴾ [النجم: ١٨]، قال: رأى جبريل عليه السلام له ستُّ مئة جناح (١).

وعن الترمذي^(٢) قال مسروقٌ عن عائشةَ رَضِيَ الله عنها: أنَّ رسولَ الله ﷺ لم يَرَ جبريلَ عليه السلام في صورتهِ إلاّ مرّتَيْن: مَرَّةً عندَ سِدرةِ المُنتهى، ومَرَّةً في جِياد^(٣)، له ستُّ مئة جناح قد سَدَّ الأُفق.

قولُه: (ليتضاءَل)، النهاية: وفي حديث إسرافيل: «وإنه ليتضاءَلُ مِن خَشْيةِ الله»(٤)، أي: يتصاغَرُ تواضعاً له. وتضاءَل الشيء: إذا انقبضَ فانضَمَّ بعضُه إلى بعض.

الضئيل: النَّحيفُ الرقيق.

قولُه: (حتى يعودَ مثْلَ الوَصَع)، النهاية: «إنّ العرْشَ على مَنْكِبِ إسرافيل، وإنّه ليتواضَعُ لله تعالى حتّى يَصيرَ مِثْلَ الوَصَعِ» بفَتْح الصادِ المُهْمَلَةِ وسكونِها؛ طائرٌ أصغَرُ من العُصفور، والجَمْعُ: وُصْعان.

⁽١) أخرجه البخاري (٤٨٥٦) ومسلم (٢٨٠/ ١٧٤) والترمذي (٣٢٧٧).

⁽٢) أخرجه الترمذي (٣٢٧٨).

⁽٣) ويقال: أجياد أيضاً. انظر: «معجم البلدان» (أجياد).

⁽٤) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١: ٧٤) عن ابن شهاب.

مَايَشَآهُ ﴾: «هو الوجهُ الحسن، والصوتُ الحسن، والشَّعْر الحسن» وقيل: «الخطُّ الحسن»؛ وعن قَتادة: الملاحةُ في العينين؛ والآيةُ مطلقةٌ تتناولُ كلَّ زيادةٍ في الخلق؛ من طولِ قامة، واعتدالِ صورة، وتمامٍ في الأعضاء، وقوّةٍ في البطش، وحصافةٍ في العقل، وجزالةٍ في الرأي، وجُرأةٍ في القلْب، وسهاحةٍ في النفْس، وذلاقةٍ في اللّسان، ولباقة في التكلّم، وحسنِ تأتَّ في مزاولةِ الأمور، وما أشبة ذلكَ ممّا لا يحيطُ به الوصْف.

[﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا أُومَا يُمْسِكَ فَلا مُرْسِلَ لَهُ. مِنُ بَعْدِهِ ۚ وَهُوَ الْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ ٢]

استُعيرَ الفتْحُ للإطلاقِ والإرسال. ألا ترى إلى قولِه: ﴿ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ ﴾ مكانَ: لا فاتحَ له، يعني: أيَّ شيءٍ يطلقُ الله من رحمة، أي: من نعمة؛ رزقٍ أو مطرٍ أو صحةٍ أو أمْنٍ أو غيرِ ذلكَ من صنوفِ نَعْهائه التي لا يُحاطُ بعددِها، وتنكيرُ الرَّحْةِ للإشاعةِ والإبهام، كأنه قال: من أيّة رحمةٍ كانت سهاويّةٍ أو أرضيّةٍ، فلا أحدَ يقدرُ على إمساكِها وحبْسِها. وأيَّ شيءٍ يُمسكُ اللهُ فلا أحدَ يقدرُ على إطلاقه. فإن قلتَ: لم أنّثَ الضميرُ أولًا، ثمَّ ذكّرَه، وهو راجعٌ في الحالين إلى الاسمِ المتضمِّنِ معنى الشرُط؟ قلتُ: هما لغتان: الحملُ على المعنى وعلى اللّفظ، والمتكلّم على الخيرةِ فيها، فأنّثَ على معنى الرحمة، وذكرً على أنّ لفظ المرجوعِ إليه لا تأنيثَ فيه؛ ولأنّ الأوّلَ فُسِّرَ بالرَّحمة، فحسُنَ الضميرِ التفسير، ولم يفسَّرِ الثاني فتُركَ على أصْلِ التذكير. وقُرِئ: (فلا مرسل انباغُ الضميرِ التفسير، ولم يفسَّرِ الثاني فتُركَ على أصْلِ التذكير. وقُرِئ: (فلا مرسل

قولُه: (وحَصافةٍ في العقل)، النهاية: الحَصيف: المُحْكَمُ العقلِ، وإحصاف الأمر: إحكامُه.

قولُه: (و ذَلاقةٍ في اللسان)، النهاية: ذَلَتُ كُلِّ شيء: حَدُّهُ. يقال: لِسانٌ ذَلْقٌ طَلْتُ، أي: فَصيحٌ بَليغ.

قولُه: (ولَباقةٍ في التكلُّم)، الجوهري: اللَّبِقُ واللَّبيق: الرجلُ الحاذقُ الرفيقُ بها يعمَلُه، وقد لبِقَ ـ بالكسْرِ ـ لَباقة.

لها). فإن قلت: لا بدّ للثاني من تفسير، فها تفسيرُه؟ قلتُ: يحتملُ أن يكونَ تفسيرُه مثلَ تفسيرُ الأوّل. ولكنّه تُرِكَ لدلالتِه عليه، وأن يكونَ مطلقاً في كلِّ ما يمسكُه من غضبِه ورحتِه، وإنها فُسِّرَ الأوّلُ دونَ الثاني؛ للدلالةِ على أنّ رحمتَه سبقتْ غضبَه. فإن قلت: فها تقولُ فيمن فَسَّرَ الرّحمة بالتوبة، وعزاه إلى ابنِ عباسٍ رضيَ الله عنهها؟ قلتُ:

قولُه: (فَمَ تَقُولُ)، الفاءُ تدلّ على إنكارٍ على الكلامِ السابق، يعني: أنّك إنْ فَسَّرْتَ الرحمة بالنعمة من الرزقِ والصحةِ والأمنِ وما يتَّصلُ بها فهو صَحيح، لأنّ إمساكها وإرسالها مَبنيٌّ على مُراعاةِ الأصْلح، فما تقولُ فيمن فَسَّرها بالتوبة؛ لأنه يعودُ إلى خَلقِ الأفعال. وأنّ الله تعالى إذا فتحَ التوبة على أحدٍ فلا مُمْسِكَ لها، وما يُمْسِكُ منها فلا مُرْسِلَ لها، وهذا غيرُ صَحيح لما يلزَمُ من ذلك انتقاصُ التكليفِ المَبْنيِّ على الاختيار.

فأجابَ بها يُوافقُ مَذْهبَه من التأويل البعيد.

والذي يَسْتدعيه النظمُ: العمومُ في كلِّ رحمةٍ مُحتصَّةٍ بالإنسانِ، وذلك أنّه لما بيَّنَ كمالَ قُدرتهِ في خَلْقِ السماواتِ والأرضِ والملائكةِ وغيرِها أَنْبعَه أَنّه مُولي جميع النَّعمِ على الناسِ ظاهرةً وباطنة، دينيةً ودُنيوية، وكما فُصِّلَتْ تلكَ الآيةُ بقَوْله: ﴿وَهُو الْعَبُولِهُ عَلَى اللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءِ قَدِيرٌ ﴾ ليدلَّ على عموم المقدورِ وفُصِّلَتْ هذه بقولِه: ﴿وَهُو الْعَزِيزِ وَالحكيم يُشْعِرانِ بِما ذهبَ إليه حَبْرُ الأمة لقولِه: ﴿ وَهُو الْمَنْ يَلُكُ اللّهِ عَبْرُ الأمة لقولِه : ﴿ وَهُو الْمَنْ يَنْ اللّهِ عَبْدُ اللّهِ عَبْرُ الأمة لقولِه : ﴿ وَهُو الْمَنْ يَمُولُ اللّهِ عَبْدُ اللّهُ اللّهِ عَبْدُ اللّهُ لا يفتَحُ وَلِهُ بَالتُوبَةِ، ولا يُمْسِكُ على مَن يُمسِكُ عليهِ بالتوبةِ، إلا مَنْ ليسَ له فوقه على مَنْ يُمسِكُ عليهِ بالتوبةِ، إلا مَنْ ليسَ له فوقه أحدٌ يمنعُه من ذلك، وإلا مَنْ عَلِمَ الحكمة فيها يفعلُه وإنْ خَفِيَتْ على غيرِه، فالأولُ دلَّ على أَد الغالب الذي يفعلُ (١) ما يَشاء في مُلكِه فيا يمنعه أحد، والثاني على أنه تعالى عالم بها خَفِيَ على كلِّ أحدٍ فلا يقفُ على أسرارِ حكْمتهِ أحد.

فإن قُلت: فما تقولُ في قولِه تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُ ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [فاطر: ٣٠]، لأنه خَصَّ فيه النعمة الظاهرة دون الباطنة؟

⁽١) سقط لفظ «يفعل» من (ط).

إن أرادَ بالتوبةِ الهداية لها والتوفيق فيها، وهو الذي أرادَه ابنُ عباسٍ رضي اللهُ عنهما - إن قالَه - فمقبول؛ وإن إرادَ أنه إن شاءَ أن يتوبَ العاصي تاب، وإن لم يشأ لم يتُب؛ فمردود؛ لأنّ الله تعالى يشاءُ التوبة أبدًا، ولا يجوزُ عليه أن لا يشاءها. ﴿مِنْ بَعْدِهِ مِنْ بَعْدِ اللهِ ﴾ [الجاثية: ٢٣]، ﴿فَأَي حَدِيثٍ مِن بعدِ إمساكه، كقولِه تعالى: ﴿فَمَن يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللهِ ﴾ [الجاثية: ٢٦]، ﴿فَأَي حَدِيثٍ بَعْدَ اللهِ ﴾ [الجاثية: ٢]، أي: من بعدِ هدايته، وبعد آياتِه. ﴿وَهُو ٱلْعَزِيزُ ﴾: الغالبُ القادرُ على الإرسالِ والإمساك، ﴿ أَلَكُكِمُ ﴾ الذي يرسلُ ويمسكُ ما تقتضي الحكمةُ إرسالَه وإمساكَه.

[﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَنَهَ إِلَّا هُو ۚ فَأَنَّ تُؤْفَكُونَ ﴾ ٣]

ليسَ المرادَ بذكرِ النعمةِ ذكرُها باللَّسانِ فقط، ولكن بـ وبالقلب، وحفظُها

قلت: ليسَ التعريفُ في الناسِ الثاني كما في الأول، لأنّه للجنس، والثاني للعَهد، وأنَّ المرادَ بالناسِ قَوْمٌ بأعيانهم وهم قريشٌ، كما قال ابنُ عباس: هم أهلُ مكةَ أنعمَ الله عليهم بالنعمةِ الظاهرةِ لتكونَ وسيلةً إلى تحصيلِ الباطنة، فكفَروا بالمُنعمِ وغَمَطوا تلك النعمة، فوبَّخَهم سُبحانه وتعالى عليها بهذه الآية؛ يدلُّ عليه الترتُّبُ في قولِه: ﴿فَأَنَّ تُوفَى كُونَ ﴾، والله أعلم.

قولُه: (لأنَّ الله يشاءُ التوبةَ أبداً، ولا يجوزُ عليه أن لا يشاءَها)، مَردودٌ باطلٌ لِما أجمع سَلَفُ الأمةِ وخَلَفُها على كلمةٍ لا يجحَدُها أهلُ الإسلام، وهي: «ما شاءَ الله كانَ وما لم يَشأُ لم يكُن» وقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللهَ أَن يَهْدِ يَهُ يَشَرَحُ صَدِّرَهُ لِلإِسْلَامِ وَمَن يُرِدِ ٱللهُ أَن يَهْدِ يَهُ يَشَرَحُ صَدِّرَهُ لِلإِسْلَامِ وَمَن يُرِدِ ٱللهُ أَن يَهْدِ يَهُ يَشَرَحُ صَدِّرَهُ لِلإِسْلَامِ وَمَن يُرِدِ ٱللهُ اللهُ يَعْمَلُ صَدَّرَهُ وَلَا اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ عام: ١٢٥].

قولُه: (وحِفْظُها)، عَطْفٌ على مُضْمَرٍ بعْدَ «لكن»، أي: ولكن ذِكْرُها باللسانِ وبالقَلْبِ وحِفْظُها عن الكُفران. وقولُه: «واعترافٍ (١) بها»، عَطْفٌ على «معرفة حَقِّها» أي: وشُكْرُ

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «والاعتراف».

من الكفرانِ والغمْط، وشكرُها بمعرفة حقِّها والاعترافِ بها وطاعة مُوليها. ومنه قولُ الرِّجلِ لمن أنعَمَ عليه: اذكرْ أياديَّ عندَك، يريد حفظها وشكرَها والعملَ على مُوجِبها. والخطابُ عامٌّ للجميع؛ لأن جميعهم مغمورون في نعمة الله. وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: يريد: يا أهلَ مكّة اذكروا نعمة الله عليكم؛ حيث أسكنكم حَرمَه، ومنعكم من جميع العالم، والناسُ يُتخطفون من حولِكم. وعنه: نعمةُ الله العافيةُ وقُرئ: ﴿غَيْرُاللهِ ﴾؛ بالحركاتِ الثلاث؛ فالجرُّ والرِّفعُ على الوصف لفظاً ومحلًا، والنصبُ على الاستثناء. فإن قلتَ: ما علَّ ﴿يَرُزُقُكُم ﴾؟ قلتُ: يَحتمِلُ أن يكون له مَا إذا رَفعتَ مَلَ ﴿يَرُزُقُكُم ﴾ وأن لا يكون له مَا إذا رَفعتَ عَلَ ﴿مِن بعدَ قولِه: ﴿هَلْ مِن خَلِقٍ غَيْرُ اللهِ ﴾، وأوقعتَ ﴿يَرُزُقُكُم ﴾ تفسيرا له، أو جعلته كلاماً مبتدأ بعدَ قولِه: ﴿هَلْ مِنْ خَلِقٍ غَيْرُ اللهِ ﴾ بعدَ قولِه: ﴿هَلْ مِنْ خَلِقٍ غَيْرُ اللهِ ﴾ .

النعمةِ بالقَلْب، بمَعْرفةِ المنعِم وباللسانِ بالاعترافِ بأنَّها منه، وبالجوارحِ بالطاعةِ لمولاها أخذَهُ من قَوْلِ القائل:

أَفَادَتَكُم النعماءُ مني ثلاثة يدي ولِساني والضَّميرَ المُحَجَّبا(١)

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿غَيْرُاللّهِ﴾)، بالحركاتِ الثلاث: حَمْزةُ والكِسائيُّ: بالجرِّ، والباقونَ: بالرفع (٢). والنَّصْبُ: شاذٌ. وعن بَعْضِهم: الخبُر وَصْفُ الخالقِ لفظاً والرفْعُ نعْتُ له مَحَلاً، لأن ﴿خَلِقٍ ﴾ مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، و «من» زائدة، تقديره: هل مِن خالقِ غيرِ الله لله أو للأشياء. وقيل: ﴿غَيْرُ اللّهِ ﴾ يجوزُ أن يكونَ مرفوعاً على فاعلِ ﴿خَلِقٍ ﴾، أي: هل يخلقُ غيرُ الله شيئاً؟

قولُه: (أو جعَلْتَه كلاماً مبتدأً، بعد قولِه: ﴿ هَلْ مِنْ خَلِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾)، قيل: هذا الوجهُ ضَعيفٌ، لأنّه مِثْلُ قولك: هل زيدٌ خرَج؟

⁽١) ذكره الزمخشري في «ربيع الأبرار» (٢٧٧:٥) من غير عَزْوِ لأحد.

⁽٢) انظر: «حجة القراءات» ص٩٢٥، و «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣٢١).

•••••

قال ابنُ الحاجِب في «شرح المفصل»: هل زيدٌ خرَج؟ شاذٌ، فهو على شُذوذه مُقَدَّرٌ على ما ذكره، وإنّما لم يحسُنْ عندَهم: هل زيدٌ خرج؟ وشِبْهُه إما لأنّ «هل» بمعنى «قَدْ» على ما يقولُه سِيبَويْه، فكانت بالفعل أولى، فإذا وقعَ بعدَها الاسمُ كان وقوعُه بعد «قد» ولا يسوغُ ذلك، فلا يسوغُ هذا، وإما لأنّ «هل» موضوعٌ للاستفهام مُقْتَضِ للفعلِ في المعنى، فكان ذِكْرُ الفعلِ بعده لفظاً هو القياسَ، ولا يَرِدُ عليه: أزيدٌ خرَج؟ فإنَّ الهمزةَ تَصرفوا فيها ما لم يتصرّفوا فيها ما لم يتصرّفوا فيها في «هل».

وقلت: شهدَ هذا القائلُ على نفسهِ أنه خارجٌ من زُمرةِ البُلغاء، ولله درُّ صاحب «المفتاح» حيثُ تَفرَّس لمثْل هذا وقال: ولكَوْنِ «هل» أدعى للفعلِ من الهمزةِ لا يحسُن: هَل زيدٌ منطلقٌ، إلاّ من البليغ (۱).

ولما ثبتَ أنّ «هل» أدعى للفعلِ من الهمزةِ، فتَرْكُ الفعلِ معَه يكونُ أَدْخَل في الإنباء لاستدعاء المقام عدم التجدد، يعني: في قوله: ﴿فَهَلْ أَنتُمُ شَكِرُونَ ﴾ [الأنبياء: ٨٠]، ونَحْوُه: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ مُنتَهُونَ ﴾ [المائدة: ٩١]، وقول على على: ﴿ هَلْ جَزَاءُ ٱلْإِحْسَانِ إِلَّا ٱلْإِحْسَانُ ﴾ [الرحمن: ٦٠]. وقولُ تأبّط شَرّاً:

هل أنتَ باعثُ دينار لحاجتنا(٢)

وأما قولُ سِيبَويْه: «هل» بمَعْنى: «قد»، فمَعْناه: أنّ «هل» مُتضمِّنةٌ لمعنى «الهمزة» و «قد»، فإذا جُرِّدَتْ منها خَلُصَتْ لمعنى (٣) «قد»؛ ألا ترى إلى قولِ المصنَّف في قوله تعالى: ﴿ هَلُ أَتَى عَلَى ٱلْإِسْنَنِ حِينٌ ﴾ [الإنسان: ١]: الأصل أهَل؟ والمعنى: «أقَد (٤) أتى» يدلُّ عليه أنك لا تُقدِّر الهمزة م.ع «قَدْ» في مثل ﴿ قَدْ أَفَلَ حَ ﴾، كما تقدر في ﴿ هَلَ أَنَّ كَ ﴾، فإذَنْ يسوغُ في «هل»

⁽۱) «مفتاح العلوم» ص۳۰۹.

⁽٢) انظر: «كتاب سيبويه» (١: ١٧١) و «خزانة» الأدب (٨: ٢١٥) وتمام البيت:

أو عَبْدَ رَبِّ أخا عَوْنِ بنِ مخراقِ

⁽٣) لتهام الفائدة انظر: «مغني اللبيب» ص ٤٦٠.

⁽٤) «تفسير الكشاف» (١٦: ١٧٨ - ١٧٩).

فإن قلتَ: هل فيه دليلٌ على أنَّ الخالقَ لا يُطلَقُ على غيرِ اللهِ عزِّ وجلَّ؟ قلتُ: نعم، إنْ جَعلتَ ﴿ يَرُزُونُكُم ﴾ كلاماً مبتداً، وهو الوجهُ الثالثُ من الأوجهِ الثلاثة. وأمّا على الوجهينِ الآخرينِ: وهما الوصفُ والتفسير. فقد يُقيَّدُ فيهما بالرزقِ من السّماء والأرض، وخرجَ من الإطلاق، فكيف يُسْتَسْهَدُ به على اختصاصِه، بالإطلاق؛

ما لا يسوغُ في «قد»، فيقال: هلْ زيداً ضربْتَ؟ ولا يقال: قَد زيداً ضربْتُ. ونصَّ بخلافهِ ابنُ الحاجب أيضاً في قِسْم الحروف.

قولُه: (فكيفَ يُستشهَدُ به على اختصاصِه بالإطلاق)، أي: كيف يُستشهَدُ به على اختصاصِ الله بإطلاقِه عليه وقد تقيّد بقَيْدِ «يرزقُكم» فإن المعنى على وجهَيْن: ليس خالقٌ سوى الله صفتُه أنّه يرزقُكم، فيُفْهمُ أن هناك خالقاً سوى الله ليسَ برازق. وأمّا على الابتداء فمعناه: ليسَ خالقٌ سوى الله موجوداً.

فاتّجه لسائلٍ أن يقول: لِمَ لَمْ يكُنْ غيرُه خالقاً؟ فقيل: لأنّه يرزقُكم من السهاءِ والأرض؛ لأن الخالق يَنْبغي أن يكونَ رازقاً، فإنَّ صفةَ الرزاقيّةِ كالتـتميمِ للخالقية. هذا هو الوجهُ الفصيحُ القويُّ وعليه مذهبُ أهل الحقّ.

الانتصاف: القَدريُّ يقول: نعم، [ثَمَّ](١) خالقٌ غَيْرُ الله. وكلُّ أحدِ عندَهم يخلُقُ، ولهذا وَسَّعَ الدائرة وأتى بالأوجهِ النافرة، والذي يُحقِّقُ الوجْهَ الثالثَ المانعَ من إطلاقِ الخالقِ على غيرِ الله: أنَّ المُخاطبينَ مُشركون إذا سُئلوا: مَنْ خَلقَ السهاواتِ والأرض؟ قالوا: الله، وإذا سُئلوا: من يرزُقُ منهها؟ قالوا: الله، فقُرِّروا بإقامةِ الحُجّةِ عليهِم بإقرارِهم، ولو كانَ كها قالَ الزَّغشريُّ لكانَ مفهومُه إثباتَ خالقٍ غيرِ الله، لكن لا يرزق، وهؤلاءِ الكفَرةُ قد تَبرّ وا منه فلا وَجْهَ لتقريعهم بها لا يلائِمُ قوْلَهم، وأيضاً فإنَّ ﴿يَرَزُقُكُم ﴾ و ﴿لاَ إِلنَهَ إِلّا هُو﴾ جُمُلتانِ سيقتا مَساقاً واحداً والثانية مفصولةٌ اتفاقاً فكذا الأُولى(٢).

وقلت: قد أحسنَ وأجادَ حيثُ نظرَ إلى النَّظْم.

⁽١) زيادة من «الانتصاف» يقتضيها السياق.

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٩٨).

والرزقُ من الساء: المطرُ، ومن الأرض: النباتُ. ﴿ لَاۤ إِلَكَ إِلَّا هُوَ ﴾ جملةٌ مفصولةٌ لا عَلَى مثل: ﴿ يَرُزُقُكُم ﴾ في الوجهِ الثالثِ، ولو وَصلتَها كها وَصلتَ ﴿ يَرُزُقُكُم ﴾ لم يُساعِد عليه المعنى؛ لأن قولَك: هل من خالقٍ آخر سوى الله لا إله إلا ذلك الخالقُ، غيرُ مُستقيم؛ لأنَّ قولَك: هل من خالقٍ سوى الله؟ إثباتٌ لله. فلو ذهبتَ تقولُ ذلك كنتَ مُناقضاً بالنفي بعدَ الإثبات. ﴿ فَأَنَّ ثُوفَكُونَ ﴾: فمِن أيِّ وجهٍ تُصْرَفونَ عن التوحيدِ إلى الشرك؟

قولُه: (والرزقُ من السماءِ المطر)، قيل: إن جُعِلَ الرزقُ مصدراً فالمضافُ من الخبرِ عندوفٌ أي: إنزالُ المطرِ وإنباتُ النبات وإن جَعلْتَه اسماً بمعنى المرزوقِ فلا حاجةَ إلى التقدير.

قولُه: (فلو ذَهَبْتَ تقولُ ذلك لكُنْتَ (١) مناقِضاً)، وذلك أنّ الصفة هاهُنا عميزة، والاستفهامُ مؤكّدٌ للإنكار، وفيه معنى النفي، لأنّ الكلامَ مع المُعانِدين، ولذلك زيدَ «مِنْ» الاستغراقية، فإذا أنكرْتَ أن يكونَ خالقاً غير الله، يلزَمُ منه إثباتُ ذاتِه عزَّ وجل، وهو المرادُ من قولِه: «هل مِنْ خالقِ سوى الله؟ إثباتٌ لله» ثمَّ إذا رجَعْتَ ومَيَّزْتَه مرَّةً أُخرى بقولك: «لا إله إلا ذلك الخالقُ» لزِمَ نَفْيُ ما أثبتَّه أولاً، وهو المرادُ بقولِه: «لكُنْتَ مناقِضاً بالنفي بعدَ الإثبات».

قال صاحبُ «التقريب»: في لزومِ التناقضِ نَظَر، إذ التقدير: لا خالقَ مُنْفَرِداً بالإلهية إلاّ الله على الاستثناء أو مغايراً لله على الوصف، ولا تناقُضَ فيه. نعم، لو فصّلْتَ مع عَوْدِ الضميرِ إلى الخالق المغاير لزم، أما معَ الوصل فلا.

قلت: ويُمكنُ أن يقال: إنَّ قولَك للمشرك: هل مِنْ خالقٍ سوى الله، إثباتٌ لله بِوَصْفِ المُغايَرة؛ لأنّ إثباتَ المُغايَرة إثباتُ المُتغايرَيْن، فيلزَمُ منه إثباتُ الله، ثم إذا قُلْت: «لا إله إلا ذلك الخالقُ» يلزَمُ منه نَفْيُ الله، أما إذا كان الإثباتُ ناشئاً من الإنكارِ الواردِ على الموصوفِ والصفةِ معاً لزِمَ ما ذكرَه صاحبُ «التقريب».

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «كنت» دون لام.

[﴿ وَإِن يُكَدِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾ ٤]

نعَى به على قُريش سوءَ تلقيهم لآياتِ الله، وتكذيبهم بها، وسلّى رَسولَه عَلَيْ الله في الأنبياءِ قبلَه أسوة، ثمّ جاءَ بها يشتملُ على الوعدِ والوعيدِ؛ من رجوعِ الأمورِ إلى حُكْمِه، ومُجَازاة المُكَذّب والمُكذّب بها يَسْتَحِقّانَه. وقُرِئ: ﴿ ثُرَجَعُ ﴾ بضَمِّ الناءِ وفتْحِها. فإن قلتَ: ما وجْهُ صحّةِ جزاءِ الشّرطِ ومِن حقِّ الجزاءِ أَنْ يَتعقّب الناءِ وفتْحِها. فإن قلتُ: ما وجْهُ صحّةِ جزاءِ الشّرطِ ومِن حقِّ الجزاءِ أَنْ يَتعقّب الشرط، وهذا سابقُ له؟ قلتُ: معناه: وإنْ يُكذّبوكَ فتأسَّ بتكذيبِ الرُّسُل مِن قَبْلِك، فؤضِعَ: فتأسَّ باستغناءً بالسَّبَ عَنِ المُسبّب، فؤضِعَ: فتأسَّ بالتكذيبِ عن التأسيّ فإن قلتَ: ما معنى التنكيرِ في ﴿ رُسُلُ ﴾؟ قلتُ: معناه: فقد كُذّبَتْ رُسُلٌ ، أي: رُسُلٌ ذَوُو عددٍ كثيرٍ، وأولو آياتٍ ونُذُرٍ، وأهلُ أعْ إر طوال، وأصحابُ صبرٍ وعزم، وما أَشْبَهَ ذلكَ، وهذا أَسْلى لهُ، وَأحثُ على الـمُصابرة.

[﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّ وَعْدَاللَّهِ حَقَّ فَلَا تَغُرَّنَكُمُ الْحَيَوْةُ ٱلدُّنِي ۖ وَلَا يَغُرَّنَكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ * إِنَّ الشَّيْطَنَ لَكُوْ عَدُوُّ فَأَعَنِهُ وَاللَّهِ عَدُوُّ إِنَّمَا يَدْعُواْ حِزْيَهُ, لِيكُونُواْ مِنْ أَصْحَبِ ٱلسَّعِيرِ * ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَ الشَّعِيرِ * ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَ الشَّعِيرِ * ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَصْحَبِ ٱلسَّعِيرِ * ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمْ مَعْفِرَةٌ وَالْجَرُّ كَبِيرٌ * ٥-٧] لَكُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ لَهُ وَالْجَرُّ كَبِيرٌ * ٥-٧]

والحقُّ أنّ المانعَ من ذلك التقديرِ النظْمُ المُعْجِز، وحاكمُه الذوقُ السليم، ولأنَّ السؤالَ بقولِه: ﴿ هَلَ مِنْ خَلِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرُزُقُكُم مِنَ السَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ سؤالُ تبكيتٍ واردٌ على قولِه: ﴿ اَذَكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُم ﴾ ، وقولُه: ﴿ لاَ إِللَهُ إِلّا هُو ﴾: تقريرٌ للتوحيدِ بعْدَ تقريرِ إقرارِهم بنفي الغير، ولذلك رَتَّبَ عليه بالفاءِ قوله: ﴿ فَأَنَّ ثُوفَكُونَ ﴾ أي: إذا كنتم تُقرّون أن لا خالقَ سوى الله يرزقُكم فلا يكونُ سواه معبوداً، لأنّ المعبودَ ينبغي أن يكون خالقاً رازقاً فكيف تُصرفونَ عنه وتكفرون نِعمتَه وتعبدونَ غيره.

قولُه: (ومن حقِّ الجزاءِ أن يتعقَّبَ الشرط) والآيةُ مثل: إن أكرمْتَني الآن فقد أكرمتُك أمس. وخُلاصةُ الجواب: أنَّ الجزاءَ مبنيٌّ على الإخبارِ والتنبيهِ على التأسِّي والتسلِّي، كما أن المثالَ فيه تنبيهٌ على معنى الاعتقاد.

وَعْدُ اللّٰهِ: الجزاءُ بالثوابِ والعقاب. ﴿ فَلَا تَغُرَّنِكُمُ ﴾ فلا تَخْدَعَنَّكُم ﴿ اَلدُنْكِ ﴾ ولا يُذْهِلَنَّكُم التَّمتُّعُ بها والتَلَذُّذُ بمنافِعِها عَنِ العملِ للآخِرةِ وطلبِ ما عِنْدَ الله. ﴿ وَلَا يَخْرَنَّكُم بِأُللَهِ اَلْغَرُورُ ﴾: لا يَقُولَنَّ لكُم: اعْمَلُوا ما شِئتُم فإنَّ الله عَفُورٌ يَغْفِرُ كلَّ كبيرةٍ ويَعفُو عَنْ كلِّ خطيئةٍ. والغرورُ: الشيطانُ؛ لأنَّ ذلكَ دَيْدَنُه. وقُرِئَ بالضمِّ كبيرةٍ ويَعفُو عَنْ كلِّ خطيئةٍ. والغرورُ: الشيطانُ؛ لأنَّ ذلكَ دَيْدَنُه. وقُرِئَ بالضمِّ وهُوَ مصدرُ غرَّه، كاللزُومِ والنَّهوكِ أو جَمْعُ غارً، كقاعِد وقُعُودٍ. أَخْبَرنا عزَّ وجَلَّ:

قولُه: (لا يقولَنَّ لكم: اعمَلوا ما شئتم، فإنّ الله غَفورٌ يغفرُ كلَّ كبيرة، ويعفو عن كلِّ خطيئة)، الانتصاف: يُعرِّضُ باعتقادِ أهلِ السنّةِ، وهذا لا يناقضُ مُعتقَدهم، فإنَّ الله وعَدَ العفْوَ على الكبائرِ، وقرنَ الوعيدَ بالمشيئةِ في حقِّ الموحِّدين، في مثْلِ قوله: ﴿ إِنَّ ٱللهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشَرَكُ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ [النساء: ٤٨](١).

قولُه: (والغرور: الشيطانُ؛ لأنّ ذلك دَيْدَنُه)، الراغب: غررْتُ فُلاناً: أَصَبْتُ غِرَّتَه ويَلْتُ منه ما أريده، فالغِرّةُ غَفْلَة في يَقظة، والغِرارُ غَفْلة مع غفوة. وأصلُ ذلك من الغُرِّ وهو الأثرُ الظاهرُ من الشيءِ، ومنه: غُرَّةُ الفَرس، وغِرارُ السيفِ: حَدُّه، وغَرُّ الثوبِ: أثرُ كَسْره، وقيل: اطْوه على غَرِّه، وغَرَّه كذا غروراً كأنّما طواهُ على غَرِّه، قال تعالى: ﴿مَاغَلَكَ بِرَيِكَ كَسْره، وقيل: اطْوه على غَرِّه، وغَرَّه كذا غروراً كأنّما طواهُ على غَرِّه، قال تعالى: ﴿مَاغَرُكَ مَا يَغُرُّ الإنسانَ من مالِ الشَّيرِيمِ النفطار: ٦]، ﴿ وَلَا يَغُرَّنَكُم بِاللَّهِ الْغَرَورُ: كلّ ما يَغُرُّ الإنسانَ من الغَرّ، وجاهِ وشَهْوةٍ وشيطان، وقد فُسِّرَ بالشيطانِ إذْ هو أخبَثُ الغارِّين، والغَرر: الخَطَر من الغَرّ، وباعتبارِ غُرّةِ الفَرسِ وشُهرتِه قيل: فُلانٌ أغَرُّ؛ إذا كان مشهوراً كريهاً، ويُقال: الغُرَرُ لثلاثِ وباعتبارِ غُرّةِ الفَرسِ وشُهرتِه قيل: فُلانٌ أغَرُّ؛ إذا كان مشهوراً كريهاً، ويُقال: الغُرَرُ لثلاثِ ليالٍ من أوّلِ الشهرِ لكون ذلك منه كالغرة (٢).

قولُه: (وقُرِئَ بالضمِّ وهو مَصْدر)(٣)، وعن بعضِهم: الغُرور بالضمّ: الأباطيل، وفُعولٌ في الأفعالِ المتعدية قليل، منه: لزِمَه لُزوماً، ونَهَكَه المرضُ ثُهوكاً.

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٩٩٥).

⁽٢) «المفردات في غريب القرآن» ٣٠٣.

⁽٣) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣٢٣).

أنَّ الشَيْطَانَ لنا عَدُوُّ مبين، واقتَصَّ علينا قصَّته وما فعلَ بأبينا آدمَ صلوات الله عليه، وكيفَ انتَدَبَ لِعَداوةِ جنسِنا من قبلِ وجودِه وبعدَه، ونحن على ذلكَ نتولاه ونطيعُه فيها يريدُ منّا ممّا فيه هلاكُنا، فوعظَنا عزّ وجلّ بأنه كها علمتُم عدوَّكم الذي لا عدوَّ أعْرقُ في العداوةِ منه، وأنتم تعاملونه معاملةَ من لا عِلْمَ له بحاله ﴿فَأُتَعِذُوهُ عَدُوًا ﴾ في عقائدِكم وأفعالِكم. ولا يوجدَنَّ منكم ما يدلُّ إلّا على معاداتِه ومناصبتِه في سرِّكم

وقال المصنِّف: كلَّ مَغْرورٍ غُرورُه مصلحةٌ له في تَرْكِ غُروره، وأنتُم لفَرْطِ اغترارِكم غُرورُكم مفسدةٌ لكم داعيةٌ إلى الغرور، أو المرادُ أهلُ الغرورِ، أو ذو الغرور.

قولُه: (وكيف انتدبَ لعداوةِ جنسِنا قبل وجوده)، أي: قبلَ وجودِ جنسِنا، وهي عداوتُه لآدمَ عليه السلام، وبعدَ وجودِ الجنسِ، وهو توريطُ بني آدمَ في كلِّ ضلالٍ وخِزْيٍ ونكال، فكما قال في «مريم»: وهو عدوُّكَ وعدوُّ أبيكَ وأبناءِ جنسِك(١).

الأساس: نُدِبَ لكذا وإلى كذا فانتدَبَ له، وتكلَّمَ فانتدَبَ له فُلانٌ إذا عارضَه، ورجُلٌ نَدْبٌ؛ إذا نُدِبَ لأمرِ خَفَّ له، وأراكَ نَدْباً في الحوائج، وندَبه لأمر كذا فانتدبَ له، أي: دعاهُ له فأجاب.

قولُه: (وأنتم تعامِلونه) أي: نَزَّلَ العالِمَ منزلةَ الجاهلِ، وذلك بأنْ خاطبَ الناسَ بقولِه: ﴿ إِنَّ ٱلشَّيْطَانَ لَكُوْ عَدُوُ ﴾ مع أنهم لا يشكُّون فيه، وأدخلَ على الجملةِ حرْفَ التحقيقِ مع أنهم مُقِرَّون بذلك ولا يُنكرونه؛ لعَدمِ جَرْبِهم على مُوجِبِ العلم، وتَماديهم في اتباعِ خُطُواتِ الشيطان.

قولُه: (ولا يوجَدَنَّ منكم ما يدلُّ إلا على مُعاداتِه)، إشارة إلى أن قولَه تعالى: ﴿فَلَا تَغُرَّدُكُمُ ﴾ نَهْيٌ للشيطانِ، وفي الحقيقةِ نَهْيٌ للإنسان بأنْ يكونَ على وَصْفِ يتمكَّنُ الشيطانُ منه على الغُرور، نَحْو: لا أرينَّك هاهنا.

قولُه: (ومناصبتِه)، يقال: نصَبَ لفلانٍ نَصَباً: إذا عادَيْتَه، وناصَبْتَه الحرْبَ مُناصبة.

⁽۱) انظر: «الكشاف» (۱۰: ۳۰).

وجهرِكم. ثمّ لخص سرَّ أمرِه، وخطأً من اتبعَه بأنَّ غرضَه الذي يؤمُّه في دعوةِ شيعتِه ومتبعي خطواتِه؛ هو أن يُوردَهم مَوْرِدَ الشِّقْوةِ والهلاك، وأن يكونوا من أصحابِ السعير. ثم كَشَفَ الغطاء، وقَشَرَ اللِّحاء؛ ليقطعَ الأطماعَ الفارغة، والأمانيَّ الكاذبة، فبنى الأمرَ كلَّه على الإيمانِ والعمل وتَرْكِهما.

[﴿ أَفَمَنَ زُيِّنَ لَهُۥ سُوَءُ عَمَلِهِ عَرَاهُ حَسَنَا فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِى مَن يَشَاءُ فَلَا لَهُ عَلَى اللَّهُ عَلِيهِ عَلَيْهُ إِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ ٨]

لمّا ذَكَر الفريقين الذينَ كفروا والذينَ آمنوا؛ قالَ لنبيّه: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوَءُ عَمَلِهِ عَ فَرَءَاهُ حَسَنًا ﴾، يعني: أفمن زُيِّنَ له سوءُ عملِه من هذَيْن الفريقين كمَن لم يُزيَّن له،

قولُه: (وقشرَ اللّحاءَ)، قال الـمَيْداني: «قشَرْتُ له العَصا»؛ أظهَرْتُ له ما كان في نَـفْسي ويقال: اقشِرْ له العَما، أي: كاشِفْه وأظهِرْ له العداوة (١١).

قولُه: (لما ذكرَ الفريقَيْن الذين كَفروا والذين آمنوا قال لنَبيِّه: ﴿ أَفَمَنَ زُبِّنَ لَهُ سُوَّءُ عَمَلِهِ ء فَرَّهَاهُ حَسَنًا ﴾ يعني: أَفَمَنْ زُبِّن له سوءُ عَمَلِه من هذَيْن الفريقَيْن كمَنْ لم يُزيَّنْ له)، جعَلَ الاثنيْن من بابِ اللفِّ والنَّشْر.

وقلت: الأحسَنُ أن تُجعلَ الآياتُ من الجمْع والتقسيم والتفريق، فقوله: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّ وَعَدَاللَّهِ حَتَى الشوابِ والعقاب في إِنَّ وَعَدَاللَّهِ حَتَى الشوابِ والعقاب في حُكم الوعدِ وحَذَّرهما معاً عن الغرورِ بالدنيا والشيطان، وأما التقسيمُ فهو قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ كَفُرُوا لَمُ مَعْفِرَةٌ وَأَجْرُ كَبِيرٌ ﴾ لأنه بَيَّنَ فيه أحوال كَفُرُوا لَمُ مَعْفِرَةٌ وَأَجْرُ كَبِيرٌ ﴾ لأنه بَيَّنَ فيه أحوال الفريقين وما لهمُ وعليهما من الثوابِ والعِقاب.

وأما التفريقُ فقولُه: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوَّءُ عَمَلِهِ ﴾ لأنه فَرَّق فيه، وبَيَّنَ التفاوتَ بين الفريقَيْن كما قال: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوَّءُ عَمَلِهِ ﴾ من هذَيْن الفريقَيْن كمَنْ لم يُزَيَّنْ له»، فظهرَ مِن هذا البيان أنّ «الفاء» في «أفمَنْ» للتعقيبِ والهمزةُ الداخلةُ بين المعطوفِ والمعطوفِ

⁽۱) «مجمع الأمثال» (۲:۲۰۱).

فَكَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: لا، فقال: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءٌ فَلَا نَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَتٍ ﴾. ومعنى تزيينِ العملِ والإضلالِ واحدٌ، وهو أن يكونَ العاصي على صفةٍ لا تُجدي عليه المصالح، حتى يستوجبَ بذلكَ خِذْلانَ اللَّهِ تعالى

عليه لإنكارِ المساواةِ وتقريرِ البَوْنِ العظيم بين الفريقَيْن، وأن المختارَ من الوجوهِ المذكورة في «المفتاح» (١): تقديرُ «كمن هَداهُ الله»، فحُذفَ لدلالة: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾. قال محيي السُّنة: في الآية حَذْفٌ مجازه: أفمن زين له سوء عمله فرأى الباطلَ حقّاً كمَنْ هَداه الله فرأى الحقَّ حقّاً والباطلَ باطلاً، فإنّ الله يُضِلُّ مَنْ يشاءُ ويَهْدي من يشاء (٢).

وقال أيضاً: معنى الآية: فلا تغتم بكُفرهم وهلاكِهم، وهو المرادُ من قولِ المصنف: وإذا خذلَ الله المُصمِّمين على الكفرِ وخَلاهم وشأنَهم، فإنّ على الرسولِ أن لا يهتم بأمرهم. وفيه التسليِّ والتخلِّ من الاهتهام بشأنِ المدعوِّ فلا يدخلُ فيه العاصي من أمةِ محمد عليه فلا وَجُه لقوله: «وهو أن يكونَ العاصي على صفةٍ لا تجدي عليه المصالح» إلى آخره، لأن معناه: يكون العاصي على وجهٍ لا ينتفعُ من رعايةِ المصالحِ التي أوجبَها الله على نفسِه بوجهٍ من الوجوه. فقولُه: «لا تُجدي» إلى آخرِه صفةٌ لصفةٍ، والعائدُ محذوفٌ، أي: معها.

قولُه: (فكأنّ رسولَ الله على قال: لا)، واعلَمْ أنّ الفاء في قولِه: ﴿ أَفْمَن رُبِنَ ﴾ رابطةً للجملةِ التاليةِ بالسابقة، وقد وُسطَتْ همزةُ الإنكارِ بينها، و «مَنْ» موصولة، والفاء ﴿ فَلَا للجملةِ التاليةِ بالسابقة، وقد وُسطَتْ همزةُ الإنكارِ بينها، و «مَنْ» موصولة، والفاء ﴿ فَلَا نَذَهَبُ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَتٍ ﴾ جَزائية، ولا يستقيمُ أن تكونَ خبراً لها، لأنّ الإنكارَ دافعه، فيجبُ أن تُقدَّر خبراً لها، وشرطاً للجزاءِ. والمُنْكَرُ ما كان يرتكبُه صلواتُ الله عليه من الحرْصِ على إيهانِ القومِ وتهالُكهِ في أن يسلكَ الضَّالين في زمرةِ المهتدِين فقيلَ له على سبيلِ الإنكار: أفمَنْ زُيِّن له سوءُ عَملِه من هذين الفريقين كمَن لم يُزَيَّن له، فلا بُدَّ مِنْ أن يُقِرَّ بالنفي ويقول: لا، فحيئنذٍ يقالُ له: فإذا كان كذلك ﴿ فَلَا نَذَهَبُ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَتٍ إِنَّ ٱلللهُ عَلِيمُ بِمَا يَصْبَعُونَ ﴾، فقدًم وأخر، وما أوضَحَه مِن دليلٍ على مذهبِ أهلِ السنة.

⁽۱) «مفتاح العلوم» ص۲۷۹.

⁽٢) «معالم التنزيل» (٦: ٤١٣).

وتخليتَه وشأنَه، فعندَ ذلكَ يَهيمُ في الضّلال، ويُطلِّقُ آمِرَ النَّهي، ويعتنقُ طاعةَ الهوى، حتى يرى القُبْحَ حَسَنًا والحَسَنَ قبيحًا، كأنها غُلِبَ على عقلِه وسُلِبَ تمييزَه، ويقعدُ تحتّ قولِ أبي نُواس:

اسْقِنِي حَتَّى تَرَانِي حَسَناً عِنْدِي الْقَبِيحُ

وإذا خَذَلَ اللهُ المصمّمينَ على الكفْرِ وخلّاهم وشأنَهم؛ فإنّ على الرسولِ أن لا يهتمّ بأمرِهم ولا يلقي بالًا إلى ذكرِهم، ولا يجزنَ ولا يتحسّرَ عليهم؛ اقتداءً بسنّةِ اللهِ تعالى في خِذْلانِهم وتخلِيَتِهم. وذَكرَ الزّجّاجُ: أنّ المعنى: أفمَنْ زُيِّنَ له سُوءُ عملِه ذهبتْ نفسُكَ عليهم حَسْرةً، فحُذِفَ الجوابُ؛ لدلالةِ ﴿فَلاَ نَذْهَبْ نَفْسُكَ ﴾ عليه.

أو: أَفْمَنْ زُيِّنَ له سُوءُ عملِه كمَنْ هداه الله، فحُذِفَ لدلالةِ ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ ﴾ عليه. ﴿ حَسَرَتٍ ﴾ : مفعولٌ له، يعني : فلا تَهلَكْ نفسُك

قولُه: (سُلِبَ تَمْيزَه)، «تمييزَه» نَصْبٌ على أنه تَمْييز، وإن كانَ معرفةً، كقولِه تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَفِه نَفْسَهُ،﴾ [البقرة: ١٣٠].

قولُه: (ويَقعدُ تحتَ قولِ أبي نُواس)، الأساس: إنّ حَسَبَكَ لَـمُقعِدُك عن بُلوغِ الشرفِ، وما يُقْعِدُه وما اقتعَدَه إلا لُؤْمُ عُنْصُرِه، وقبله:

غَرَّدَ الديكُ الصَّبوحُ فاسقِني طابَ الصَّبوحُ قَهْدِوةً تُذْكِرُ نَوحاً حين شادَ الفُلْكَ نوحُ نَحْدنُ نُخْفيها فتأتي طيبُ ريبح فتَفوحُ اسقِني حتى تَراني حَسناً عندي الْقَبيحُ (١)

قيل: «حسناً» مفعولٌ ثانٍ لـ «تَراني»، و «القبيحُ» فاعلُ «حسناً»، يقولُ للساقي: اسقِني حتى يكونَ القبيحُ عندي حَسَناً.

⁽١) انظر: «ديوان أبي نواس» ص٢١٧ و «الموشَّح في مآخذِ العلماء على الشعراء» للمرزباني ص ٣٣٩.

للحسرات. و ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ صلة ﴿ نَذْهَبْ ﴾ ، كما تقول: هَلَكَ عليه حبًّا ، وماتَ عليه حزنًا. أو هو بيانٌ للمتحسَّر عليه. ولا يجوزُ أن يتعلَّق بـ ﴿ حَسَرَتٍ ﴾ ؛ لأنّ المصدرَ لا يتقدّمُ عليه صلتُه ، ويجوزُ أن يكونَ حالاً كأنّ كلّها صارتْ حسراتٍ لفرْطِ التحسّر ، كما قالَ جرير:

مَشَقَ الْهَوَاجِرُ لَخُمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حَــتَّى ذَهَبْنَ كَلاَكِلاًّ وَصُدُورَا

قولُه: (وذكرَ الزجّاج)، والمذكورُ في «كتابه»: الجوابُ هاهُنا على ضربَيْن: أحدُهما يدلُّ عليه: ﴿ فَلَا نَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْمٍ مَسَرَتٍ ﴾، ويكونُ المعنى: أفمَنْ زُيِّنَ له سوءُ عملِه كمَنْ هداه الله، ويكونُ دليلُه: ﴿ فَإِنَّ ٱللّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ ﴾ (١).

وقلت: فيه تنبيهٌ على أنّ كلَّ واحدٍ من الجُّمَلِ المدخولِ عليها الفاء لا يصحُّ أن يكونَ جواباً لمانع معنى الإنكارِ في الهمزة.

قولُه: (هلكَ عليه حُبّاً وماتَ عليه حُزناً)، قال صاحب «الفرائد»: التقدير: لا تذهَبْ نفسُك واقعةً عليهم حَسرات؛ لأن المُحِبَّ يَنْحني إلى المحبوب إذا أشرفَ على الهلاك وإذا بالغَ في الميل إليه وقعَ عليه.

قولُه: (أو هو بيانٌ للمُتحسَّرِ عليه)، فإنّه لما قيلَ له صلواتُ الله عليه: ﴿فَلَا نَذْهَبُ نَفْسُكَ عَلَيْهِم مَنْ عَلَيْهِم على أنّ ﴿عَلَيْهِم ﴾ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ نَفْسُكَ عَلَيْهِم مَنْ الظاهرُ بناءً على أنّ «حَسَراتٍ» لا يعمَلُ فيها قبلَه لكونها مصدراً، ويجوزُ أن يُضَمَّنَ «تذهَب» معنى: «تحسَّر» بوساطة «على»، وأنّ الأصل: فلا تتحسَّرْ عليهم ذهاباً بنفسك، أي: هالِكاً. وأما قولُه: كها تقولُ: هلكَ عليه حُبّاً، فمِن بابِ المجازِ لا التضمين.

قولُه: (مَشَقَ الهواجرُ) البيت (٢)، الـمَشْقُ: السرعةُ في الطعنِ والضربِ والكتابة. أي: بَرى لحومَهُنَّ السيرُ في الهواجرِ والسُّرى في الليالي حتى رجَعْنَ ولم يَبْقَ منهن إلا كلاكلُها وصدورُها.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٦٤).

⁽٢) لجرير في «ديوانه» ص ٢٨٣، و «كتاب سيبويه» (١: ١٦٢) و «خزانة الأدب» (٤: ٩٨).

يريدُ: رجعْنَ كلاكلاً وصدوراً، أي: لم يبقَ إلا كلاكلُها وصدورُها. ومنه قولُه: فَعَلَى إثْرِهِمْ تَسَاقَطُ نَفْسِي حَسَرَاتٍ وَذِكْرُهُمْ لِي سَقَامُ

وقُرِئ: (فلا تُذْهِب نفسَك). ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ بِمَايَصْنَعُونَ ﴾: وعيدٌ لهم بالعقابِ على شُوءِ صنيعِهم.

[﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِي ٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَهُ إِلَىٰ بَلَدِ مَّيِّتِ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ كَذَالِكَ ٱلنُّشُورُ ﴾ ٩]

وقُرِئ: (أرسلَ الرّبح). فإنْ قلتَ: لِمَ جاءَ ﴿فَتُثِيرُ ﴾ على المُضَارَعَةِ دُونَ ما قبلَه وبَعدَهُ؟ قلتُ: لِتُحْكَى الحالُ التي تَقَعُ فيها إثارةُ الرِّياح السّحاب، وتُسْتَحضَرَ تِلكَ الصُّورةُ البَديعَةُ الدَّالَّةُ عَلى القُدْرَةِ الرّبَّانيَّة، وَهكذا يَفعلونَ بفعْلٍ فيهِ نَوعُ تمييزِ

قولُه: (فعلى إثْرِهم) البيت (١)، «إثرِهم»: أي: عَقِبِهم، «تَساقطُ»؛ أي: تتساقَطُ، و«حَسَراتٍ» عَقِبِهم، و«حَسَراتٍ» حالٌ من «نَفْسي». يقول: إن الأحبة رحَلوا ونَفسي تتساقَطُ حَسَراتٍ في عَقِبِهم، وذكْرُهم سَقامٌ لي بعْدَهم.

قولُه: (وقُرئ : «أرسلَ الريحَ»)، حمزةُ والكِسائيُّ وابن كثير (٢).

قولُه: (وهكذا يفعلون)، يريد: أنَّ كلَّ فعلِ ماضٍ إذا أريدَ به نوعُ خصوصيةِ بحال منا أن تكونَ مُستغربةً أو مهتمًا بشأنها أو غيرَ ذلك _ يُعدلُ منه إلى المضارعِ ليؤذِنَ بأنَّ هناك نُكتةً سَرِيّة؛ إما الاستغرابُ كما تنبئ عنه هذه الآيةُ وقَوْلُ تأبَّط شرّاً لما استحضرَ منهما الحالة العجيبةَ الشأنِ في ذهنِ السامع وجُعِلتا مشاهدتَيْن لنظرِه، وإما الاهتمامُ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ ٱلْمُجْرِمُونِ كَا كَسُوا رُءُوسِهِم ﴾ [السجدة: ١٢]، لاقتضاءِ «لو» معنى المُضيّ؛

⁽١) البيت لأبي دؤاد الإيادي، انظر: «الحماسة البصرية» (١: ٢٧٨) و«خزانة الأدب» (٩: ٥٩١).

⁽٢) انظر : «التسير» للداني ص ٧٨، و «حجة القراءات» ص٥٩٢ .

وخصوصيَّة، بِحالٍ تُسْتغرَب، أو تُهِمّ المخاطَب، أو غيرِ ذلكَ، كما قالَ تأبُّطَ شرًّا:

بِ أَنِي قَدْ لَقِيتُ الْغُولَ تَهُوِي بَسَهْبِ كَالصَّحِيفَةِ صَحْصَحَانَ فَأَضْرِ بُهَا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْجِرَانِ فَأَضْرِ بُهَا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْجِرَانِ

لِأَنَّهُ قَصَدَ أَنْ يُصَوِّرَ لِقومِهِ الحالة التي تَشجَّعَ فيها بِزَعْمِهِ على ضَربِ الغُولِ، كَانَّهُ يُبصِّرهُم إِيَّاهَا ويُطلِعُهم على كُنْهِهَا مُشاهَدةً؛ للتَّعْجيبِ مِنْ جُراْتِه على كلِّ هَوْلٍ كَانَّهُ يُبصِّرهُم إِيَّاهَا ويُطلِعُهم على كُنْهِهَا مُشاهَدةً؛ للتَّعْجيبِ مِنْ جُراْتِه على كلِّ هَوْلٍ وَكَذَلِكَ سَوْقُ السَّحابِ إلى البَلدِ الميِّت، وَإِحيَاءُ الأَرضِ بِالمطرِ بعدَ موتِها، لما كَانَا مِنْ الدَّلائِلِ على القُدرَةِ الباهرة، قِيلَ: فَسُقنا، وأحيَيْنا؛ معدُولاً جِها عَنْ لَفْظِ الغَيبَةِ إلى مَا هو أدخلُ في الاختصاصِ وأدلُّ عَليهِ. وَالكَافُ في ﴿كَذَلِكَ ﴾ في محلِّ الرَّفع، أي: مِثْلُ إحياءِ الموَاتِ نشورُ الأمواتِ. رُوِي:

أُنْزِلَ أمرُ القيامةِ منزلةَ الماضي المقطوعِ به؛ لاهتهامِ وقوعِه، وإما غيرُ ذلك كقوله تعالى: ﴿ لَوْ يُطِيعُكُم وَ فِي كَثِيرِ مِنَ ٱلْأَمْرِ لَهَنِتُم ﴾ [الحجرات: ٧]، جُعِلَتْ طاعتُه صلواتُ الله عليه مستمرة الامتناع على سبيلِ التجدُّدِ ليفيدَ استمرارَ امتناعِ عَنتِهم ساعةً فساعة.

قولُه: (بأنِّي قد لقيتُ الغولَ)، البيتين، قبله:

فمن يُنكِرُ وجودَ الغولِ إني أُخَبِّرُ عن يَقينِ بل عِيانِ

تهوي، أي: تهبطُ، بسَهْبٍ: بفَلاةٍ واسعة، والصَّحْصحان: المكانُ المستوي من الفَلاة. والجِرانُ: مُقدَّمُ عُنُقِ البَعيرِ من مَذْبَحِه إلى مَنْحَرِه والجمع: الجرن، فكذلك من الفرس.

ولليدَيْن أي: على اليدَيْن، إنّها عدلَ من «على» إلى اللام؛ ليفيدَ أنه جعلَ اليدَ والجِرانَ للصرع، واختصَّ بهما؛ لأنّ اللامَ للاختصاصِ، كما قال في قوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ [الإسراء: ١٠٧]: وجعل ذَقْنَه ووَجْهَه للخُرورِ واختَصَّه.

قولُه: (مُشاهَدةً؛ للتَّعجيب)، «مشاهدة»: صيغةُ مفعولٍ حالٌ من الحالة.

أَنَّه قِيلَ لِرسولِ الله ﷺ: كَيْفَ يُحْيِي اللهُ المَوْتَى؟ وَمَا آيَةُ ذَلِكَ فِي خَلْقِهِ؟ فقال: «هَلْ مَررتَ بِوَادِي أَهْلِكَ مَحْلاً ثُمَّ مَررتَ به يَهْتُزُّ خَضِراً». فقالوا: نَعَمْ. فقال: «فَكَذَلِكَ عُررتَ به يَهْتُزُ خَضِراً». فقالوا: نَعَمْ. فقال: «فَكَذَلِكَ يُحْيِي اللهُ الحَلقَ بِهَاءٍ يُرْسِلُهُ مِنْ تَحْتِ لَحْيِي اللهُ الحَلقَ بِهَاءٍ يُرْسِلُهُ مِنْ تَحْتِ اللهُ المَالَةُ الحَلقَ بِهَاءٍ يُرْسِلُهُ مِنْ تَحْتِ اللهُ الحَلقَ بِهَاءٍ يُرْسِلُهُ مِنْ تَحْتِ اللهُ الحَلقَ بِهَاءٍ اللهُ الحَرشِ كَمَنيِّ الرِّجَالِ، تَنْبُتُ مِنْهُ أجسادُ الحَلقِ.

[﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَامِرُ ٱلطَّيِبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّلِحُ يَرْفَعُهُ ۚ وَٱلْذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّعَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَمَكُرُ أَوْلَئِهِكَ هُوَبُورُ ﴾ ١٠]

كانَ الكافِرونَ يَتَعَزَّزُونَ بِالأَصْنَامِ، كَمَا قَالَ عَزِّ وَجَلِّ: ﴿وَٱتَّغَذُواْ مِن دُونِ ٱللّهِ عَالِهَ قَلْ لِيكُونُواْ لَهُمْ عِزَّا ﴾ [مريم: ٨١]، والذين آمنوا بالسنتِهم من غير مواطأة قلوبِهم كانوا يَتَعَزَّرُونَ بِالْمُشْرِكِينَ، كَمَا قَال: ﴿ ٱلّذِينَ يَنَّخِذُونَ ٱلْكَفْرِينَ أَوْلِيَآ عَن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَوَلِيآ عَن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَيَّتِهُ عُونَ عَدَهُمُ ٱلْعِزَّةَ فَإِنَّ ٱلْعِرَّةَ لِللّهِ جَمِيعًا ﴾ [النساء: ١٣٩]، فَبيَّنَ أَن لا عِزَّةَ إلا للله ولأوليائه. وقال: ﴿وَلِللهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ عَولِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [المنافقون: ٨]،

قولُه: (أنه قيلَ لرسول الله ﷺ: كيف يُحيي الله الموتى؟)، الحديث^(١) مذكورٌ في «جامع الأصول»^(٢)، رواه رَزينٌ العَبْدريُّ عن أبي رَزينِ العُقيليِّ صاحبِ رسول الله ﷺ مع تغيير يسير.

قولُه: (كمَنيِّ الرجال)، في حديث مسلم عن عروة بن مسعودٍ عن النبيِّ ﷺ: «يُنزلُ اللهُ مطراً كأنه الطلُّ، فتنبتُ أجسادُ الناس» الحديث (٣).

قولُه: (كان الكافرون يتعزَّزون بالأصنام)، إلى قوله: (والذينَ آمنوا بألسنتِهم كانوا يَتعزَّزون بالمشركين)، وإلى قولِه: (فبَيَّن أن لا عزة إلا لله ولأوليائه)، وهلم جَرَّاً إلى آخره. فيه

⁽۱) أخرجه أحمد (۱۲۱۹۲)، والحاكم في «المستدرك» (۸۲۸۲)، والطبراني في «المعجم الكبير» (۱۹: ۲۰۸).

⁽٢) «جامع الأصول» (١٠: ٤٢٢).

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٩٤٠).

إشعار بأن الخطاب بقوله: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَةَ ﴾ مع المخالفين، والتعريف في «العزةِ» الأولى: للجنس، وفي الثانية: للاستغراق، بشهادة قوله: ﴿جَيعًا ﴾، وأنّ تقديمَ الخبرِ على المبتدأ في قوله: ﴿ وَلِللّهِ ٱلْعِزّةَ ﴾ لاختصاص العزّة بالله أصالة ورسوله تَبَعاً باقتضاء المقام، ولهذا قال: «أن لا عِزّةَ إلا لله ولأوليائِه»، وأنَّ قوله: ﴿ إِلَيْهِ يَصَعَدُ ٱلْكِلْمُ ٱلطّيّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصّلِحُ يَرَّفَعُهُ ﴾ كالبيانِ لطريقِ تحصيلِ العزّةِ وسلوكِ السبيلِ إلى نَيْلِها.

واعلَمْ أنَّ في انتظام قَوْلِه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَمَكُرُونَ ٱلسَّيِّعَاتِ ﴾ بها قبله نظراً دقيقاً يحتاجُ إلى فَضْل تأمُّل.

نقلَ مُحيي السُّنة في «تفسيره» عن أبي العالية: أنها في الذين مكروا برسولِ الله ﷺ في دارِ الندوةِ، كما قال: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثِبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُغَرِجُوكَ ﴾ [الأنفال: ٣٠]. وروى عن مُجاهدٍ وشَهْرِ بن حَوْشَب: هم أصحابُ الرِّبا(١).

ومختارُ المصنِّفِ القولُ الأولُ.

فحينئذ قولُه: ﴿وَاللَّهِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّعَاتِ ﴾ الآية كالاستطراد والتقرير لمضمون الأولى على طريق الاستشهاد والتمثيل، وفي إخراج الكلام مخرج الشرط نوع توبيخ وتنبية للمخاطبين على خطأ رأيهم وفساد طريقتِهم وتَضْليلهم فيها هم فيه من طلب العزّة من غير موضعِها ومكانها، كأنه قيل: أيها الضالون تنبّهوا على خطئِكم وتيقّنوا أنْ ليسَ الوصولُ إلى المطلوبِ ما أنتُم عليه من رَوْمِ العزّةِ من عند غير الله، لأنّ العزة كلّها ملكُ الله ومُحتصةٌ به وبأوليائِه، وطريقُ الوصولِ إليها الإيهانُ والعملُ الصالحُ، واعلَموا أنّ مَنْ أعزّهُ الله فلا مُذِلّ له ومَنْ أذلّه فلا مُعزّ له.

ألا تروْنَ إلى قريشٍ حين بَذَلوا جُهَيْداهُم في إطفاءِ نورِ الله وإذلالِ مَنْ أعزَّه الله ورفَعَ مِنْ قَدْرِه، ومكروا تلك المنكراتِ السيئاتِ من الإثباتِ والقتلِ والإخراجِ، وأبى الله إلا أن

⁽١) «معالم التنزيل» (٤: ٢٥٥).

والمعنى فَليَطْلُبها عِندَ اللّهِ، فَوُضِعَ قُولُه: ﴿ فَلِلّهِ ٱلْعِنَّةُ جَيِعًا ﴾ مَوضِعَه؛ استغناءً بهِ عنه لِدلالتِهِ عَلَيه؛ لأنَّ الشَيءَ لا يُطْلَبُ إلّا عِندَ صاحبِه ومالكِه. ونظيرُه قَولُك: مَنْ أرادَ النصيحة فهي عِندَ الأبرارِ، تُريدُ: فليَطلبها عندَهم، إلاّ أنَّكَ أقمْتَ ما يَدُلُّ عليه مَقَامَه. ومعنى: ﴿ فَلِلّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِعًا ﴾: أنَّ العِزَّةُ كُلَّها مُحتصَّةٌ باللّهِ: عِزَّةَ الدُّنيا وَعِزَّةَ الآخرةِ. ثُمَّ ومعنى: ﴿ فَلِلّهِ ٱلْعِزَّةُ مُو الإيمَانُ والعملُ الصالح بقولِه: ﴿ إِلَيْهِ يَصَعَدُ ٱلْكُلِمُ الطَّيْبُ وَالْعَملُ الصالح بقولِه: ﴿ إِلَيْهِ يَصَعَدُ ٱلْكُلِمُ الطَّيْبُ وَالْعَملُ الصالح بقولِه: ﴿ إِلَهُ فِي عَلَى اللّهِ عَن ابنِ عبّاس: يعني: الطَلِيبُ وَالْعَملُ الصَّلِحُ يَرْفَعُهُ ﴾، والكلِمُ الطَّيّبُ: لا إلٰه إلاّ الله. عن ابنِ عبّاس: يعني: أنَّ هَذِهِ الكَلِمَ لا تُقبَلُ ولا تَصْعَدُ إلى السَّماءِ فتُكْتَبُ حَيثُ تُكْتَبُ الأَعْمالُ المَقْبُولَة، كَما قَالَ عز وجلّ: ﴿ كُلّا إِنَّ كِنْبَ ٱلأَبْرَارِ لَهِي عِلِيدِينَ ﴾ [المطففين: ١٨]، إلاَّ إذا اقتَرَنَ بِهَا العملُ قَالَ عز وجلّ: ﴿ كُلّا إِنَّ كِنْبَ ٱلْأَبْرَارِ لَهِي عِلِيدِينَ ﴾ [المطففين: ١٨]، إلاَّ إذا اقتَرَنَ بِهَا العملُ الصَّالحُ الذّي يُحقِقُها ويُصَدِّقُها فرفعَها وأصْعَدَها. وقيل: الرَّافعُ الكَلِم، والمرفوعُ الصَّالحُ الذّي يُحققُها ويُصَدِّقُها فرفعَها وأصْعَدَها. وقيل: الرَّافعُ الكَلِم، والمرفوعُ الصَّالحُ الذّي يُحققُها ويُصَدِّقُها فرفعَها وأصْعَدَها. وقيل: الرَّافعُ الكَلِم، والمرفوعُ المَسْرُقِي

يُتمَّ نورَه، كيفَ قلبَ الأمرَ عليهم حيث أخرجَهم من مكَّةَ وأبادَهم بالقتلِ في بدرٍ وأثبتَهم في قليبِه ﴿وَلا يَحِيقُ ٱلْمَكُرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ، ﴾.

وعلى أن يُرادَ بهم أصحابُ الرِّبا فالجملةُ عطفٌ على جملةِ الشرطِ والجزاء، فيجبُ حينئذِ مراعاةُ التطابُقِ بين القرينتَيْن والتقابلِ بين الفريقَيْن بحسبِ الإمكانِ بأن يُقَدَّرَ في كلِّ منها ما يحصُلُ به التقابُل بدلالةِ المذكورِ في الأولى على المتروكِ في الأخرى وبالعكس، وهُويَمَ كُرُونَ ﴾ على القولَيْن يجري على غيرِ حقيقتِه، فعلى الأول: حكايةٌ للحالِ الماضيةِ لتصويرِها في مشاهدةِ السامع، وعلى الثاني: مرادٌ منه الاستمرار والدوام.

قولُه: (والمعنى: فليطلبها عند الله)، فوضع قوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْعِزَةُ جَمِيعًا ﴾ موضعَه، يعني: وضعَ السببَ موضعَ المسبَّب؛ لأنّ الطلبَ مُسبَّبٌ عن حصولها عند الله تعالى، وفي العدول -أي: ترْكِ السببِ - إلى المسبَّبِ إيذانٌ بأن المقصودَ الأولى هو: العزّة، والطلبُ هو: الوسيلة، كما في قوله تعالى: ﴿أَرِب أَضْرِب يِعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ أَفَانَبَجَسَتُ مِنْهُ ﴾ [الأعراف: ١٦٠].

قولُه: (العملُ الصالحُ الذي يُحقِّقها ويُصدِّقُها)، قال صاحبُ «الكشف»: المختار أن يرفعَ العملُ الصالحُ الكلِمَ، دون أن تكون الهاء المنصوبة تعود إلى العمل، لأنه لو كان عائداً إليه لكانَ «العملُ الصالحُ» بالنصبِ على مقتضى قول سيبويه؛ لأنه قال: إذا قُلْتَ: قامَ زيدٌ

العَمَل؛ لأنَّه لا يُقْبَلُ عمَلٌ إلا مِنْ موحّدٍ. وقيلَ: الرَّافعُ اللهُ، والمرفوعُ العَمَل. وقيل: الكَلِمُ الطَّيّبُ: كُلُّ ذِكْرِ مِنْ تَكبيرٍ وتسبيحٍ وتهليلٍ وقراءةِ قرآنٍ ودُعَاءٍ واستغْفَارٍ وغير ذلك. وعن النبي ﷺ: «هوَ قولُ الرَّجُل: سُبحانَ الله والحمدُ لله ولا إله إلاّ الله واللهُ أكبَر، إذا قالهَا العَبدُ عَرَجَ بها المَلكُ إلى السّهاء فحيًّا بها وجْهَ الرّحمن، فإذا لم يكن عملٌ صالحٌ لم يُقبَل مِنه». وفي الحديث: «لا يقبَلُ اللهَ قولاً إلّا بعملٍ،

وعَمْرٌ و يَضْرِبُه، كان الاختيارُ في «عَمْرِو» النصب، لأنّ المصدرَ فِعلٌ وفاعل (١)، وإنها أنَّثَ المصنّف ضميرَ المتكلم، وفي التنزيل: مذكر؛ لوصفِه بالطيّب؛ لأنه اعتبرَ الكَثْرة في الجنس.

قال شارحُ «الإيضاح» لأبي عليّ (٢): الكَـلِمُ: جُمَع كَلمةٍ، وهو من أسماءِ الأجناس، وإنها يُطلقُ عليه اسمُ الجمعِ مجازاً، وهي: كتَمْرٍ وتَمْرةٍ، وغيرِها من الصيغ التي بَيْن جَمْعِها وواحدِها «الهاء».

ثم إنه لو كان جمعاً لم يخلُ إما أن يكون: جَمْعَ صحةٍ، وليس به، لكونِه بالواوِ والنون والألفِ والتاء، أو جَمْعَ تكسيرٍ، وليسَ به أيضاً، لأن مِن شأنِه أن ينكسرَ فيه الواحد، والكَلِمُ لم يتغير نَظْمُه عما كان عليه في واحده، وهو كلمة، فوضَحَ من ذلك أنه ليسَ بجَمْع، فإذا لم يكن جمعاً وهو يفيدُ الكثرة علِمْنا أنّ إفادة الكثرةِ من حيث إنه جنس.

قولُه: (فَحَيّا بها وجْهَ الرحمن)، استعارةٌ من استقبالِ المُحيّا وهـو الوجْه، ومنه: التحياتُ لله.

النهاية: وفي الحديث: «إنَّ الملائكةَ قالت لآدمَ: حيّاكُ الله»(٣) معناه: أبقاكَ من الحياةِ، وقيل: هو من استقبالِ المحَيّا ـ وهو الوجْه ـ من التحية والسلام.

⁽۱) «كشف المشكلات» للباقولي (۲: ۱۱۰٦).

⁽٢) يعني الفارسي. ولتمام الفائدة انظر: «المقتصد في شرح الإيضاح» لعبد القاهر الجرجاني (٦٨:١).

⁽٣) أخرَجه بهذا اللفظ: ﴿ حياك الله »؛ الطبري (٨: ٣٢٥) وابن عساكر عن سالم بن أبي الجعد، انظر: «الدر المنثور» (٣: ٦٣).

قولُه: (ولا يقبلُ قولاً وعملاً إلا بنية)، يُمكنُ أن يكونَ تعريضاً بأهلِ الرياء. قيلَ: إنّ قولَه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَمُّكُرُونَ ٱلسَّيِّعَاتِ ﴾ فيهم.

نقلَ الإمامُ في «تفسيره» عن الأستاذِ أبي عليِّ الدَّقاق رحمَهُ الله أنه قال: علامةُ أنّ الحقّ -عزَّ اسمُه - رفعَ عمَلَك: أن لا يبقى عندَك، فإن بقِيَ عملُك في نظرِك فهو مدفوع، وإن لم يبق معك فهو مرفوع (١).

قولُه: (إلا بإصابة السنة)، وفيه مَسْحةٌ من معنى قوله تعالى: ﴿ قُلَ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١]، والإصابةُ هنا بمعنى المناولةِ ومتابعتها.

النهاية: «يُصيبون ما أصابَ الناسُ»، أي: ينالون ما نالوا. ومنه الحديث: «يُصيبُ من بعضِ نسائِه وَهو صائم» (٢) أراد التقبيل.

قولُه: (وقُرِئَ: «إليه يُصْعَد»(٣))، كلّ هذه القراءات شواذ، سوى ﴿يَصَعَدُ ﴾ بفَتْحِ الياء.

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۱: ٤٣٩).

⁽٢) أخرجه أحمد (٢٦٢٩١) والطبراني في: «المعجم الصغير» (١٧٢) و«الكبير» (٢١: ٣١٩) من حديث عائشة، وابن خزيمة (٢٠٠٢) من حديث ابن عباس.

⁽٣) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣٣٠).

في دارِ النَّدُوةِ وتداوروا الرأي في إحدى ثلاثِ مَكَراتٍ يَمْكُرُونَهَا برسولِ الله ﷺ إمَّا إثباتُه، أَوْ قَتلُه، أو إخراجُه كها حكى الله سُبحانه عنهم ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ إِثْبَاتُه، أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يَغْتُرِجُوكَ ﴾ [لأنفال: ٣٠]. ﴿ وَمَكْرُ أُوْلَتِكَ هُو يَبُورُ ﴾ يَعني: ومَكُرُ أُولَتِكَ هُو يَبُورُ ، أَي: يَكسُدُ ويَفسُدُ، دُونَ أُولئكَ الذينَ مكروا تلكَ المكراتِ الثلاثَ هو خاصَّةً يَبور، أي: يَكسُدُ ويَفسُدُ، دُونَ مكرِ الله بِمِ حينَ أخرجَهُم مِن مكَّة وقتَّلَهُم وأَثبَتَهُم في قليبِ بَدر، فجمعَ عليهم مكراتِهم جميعاً، وحَقَّقَ فيهم قولَه: ﴿ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللهِ ثَوْلَةَ فَرَاللهُ عَلَيْهِ الْمَنْكِرِينَ ﴾ [الأنفال: ٣٠]، وقولَه: ﴿ وَلَا يَحِيقُ الْمَكُرُ السَّيِّ أَلِلًا بِأَهْلِهِ ﴾ [فاطر: ٣٤].

[﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُطْفَةِ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَجًا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَى وَلا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ۚ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلا يُنقَصُ مِنْ عُمْرِهِ ۚ إِلَّا فِي كِنْبٍ ۚ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى لَلَّهِ يَسِيرُ ﴾ [1]

قولُه: (في دار الندوة)، هي الدار التي بناها قُصَيُّ بمكّةَ كانوا يجتمعون فيها للمُشاورة، يقال: ندَوْتُ القومَ، أي: جمعْتُهم.

قولُه: (إما إثباتُه)، المغرب: أثبتَ الجَريح: أوْهَنه حتى لا يقدِرَ على الحِراك، ومنه قولُ محمد (١٠): أثبته الأول وذفف عليه الثاني، وفي التنزيل: ﴿لِيُثِبِتُوكَ ﴾ [الأنفال: ٣٠]، ليجرحوك جراحة لا تقوم معها (٢٠).

قولُه: (يبورُ، أي: يكسد)، الأساس: فلانٌ له نوره وعليك بورُه، أي: هلاكُه. ومن المجاز: بارَتِ البِياعاتُ؛ كسَدَت، وبارتِ الأرضُ؛ إذا لم تُزْرَعْ، وأرضٌ بَوار.

وقال الراغب: البَوار: فَرْطُ الكَساد، ولمّا كان فرطُ الكسادِ يؤدِّي إلى الفسادِ ،كما قيل: كَسدَ حتى فَسد، عَبَّر بالبوارِ عن الهلاك، قال تعالى: ﴿ تِجَدَرَةً لَّن تَكَبُّورَ ﴾ (٣).

وقلت: ﴿ لَن تَكُورَ ﴾ على هذا ترشيحٌ لاستعارةِ التجارةِ بمزاولةِ الطاعة، وعلى ما في «الأساس» يقربُ أن يكونَ تجريداً لها.

⁽١) يعني محمد بن الحسن الشيباني، إمام الحنفية المشهور.

⁽٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ١١٣).

⁽٣) «مفردات القرآن» ص ١٥٢.

﴿أَزْوَجُهُ أَمُونَا أَو ذُكْرَاناً وإنَاثاً، كقولِه: ﴿ أَوْ يُزُوِّجُهُمْ ذُكُرَاناً وَإِنَاثًا ﴾ السورى: ٥٠]، وعَن قتادة: زَوَّجَ بَعضَكُم بَعضاً. ﴿ بِعِلْمِهِ ، ﴾ في مَوْضِعِ الحال، أي: الاسمعلُومة له. فإن قلت: ما معنى قولِه: ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُعَمَّرٍ ﴾ ؟ قلتُ: معناه: وما يُعمَّرُ مِن أُحَدِ، وَإِنَّهَا سَمَّاهُ مُعمَّراً بِها هُوَ صَائرٌ إليه. فإنْ قُلتَ: الإنسانُ إمَّا مُعمَّرٌ، أي: طويلُ العُمرِ، أو مَنقوصُ العُمر، أي: قصيرُه. فأمَّا أَنْ يَتَعاقبَ عليه التعميرُ وخلافُه فَمُحال، فكيف صحَّ قولُه: ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ * ﴾ قلتُ: هذا فمحال، فكيف صحَّ قولُه: ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ * ﴾ قلتُ: هذا من الكلام المُتسامَحِ فيهِ، ثقةً في تأويلِه بأفهامِ السَّامِعين، واتكالاً على تسديدِهم

قولُه: (إلا معلومة)، أي: هو حالٌ من ﴿أَنثَىٰ ﴾ فاعل ﴿تَحْمِلُ ﴾ و ﴿تَضَعُ ﴾، و «مِنْ » زائدة، لأنّ «ما» نافية.

فإن قلت: سياقُ الكلام يقتضي أن يكونَ حالاً من المحمولِ والموضوعِ لأنها مفعولانِ مُقدَّرانِ، والكلام فيهما لا في الأنثى، لقوله: ﴿خَلَقَكُمْ مِّن تُرَابٍ ﴾ و ﴿جَعَلَكُمْ أَزَّوَجًا ﴾.

قلت: لا يخلو المُقدَّرُ أن يكونَ منوياً أوْ لا، فإن كان الثاني فلا يقَعُ عنه الحالُ، وإن كانَ الأول فإثباتُ العلْمِ على المحمولِ والموضوع بإثباتِ العلمِ بالحاملِ والواضع لأجْلِها أبلَغُ من إثباتِه لهما ابتداءً، كما سبق في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللّهِ وَكُنتُم آمَوَتُنا ﴾ [البقرة: ٢٨]، والذي يَقتضيه مقامُ الخطابِ بقولهِ: ﴿خَلَقَكُمْ مِّن ثُرَابٍ ﴾ وقوله: ﴿جَعَلَكُمْ الْبَانِي كما سَيجيء.

قولُه: (هذا من الكلام المُتسامَع فيه، ثقةً في تأويلهِ بأفهامِ السامعين) وعن بعضِهم: مثالُه قولُ القائل: له عليَّ درهمٌ ونِصْفُه، فإنّ الضميرَ يعودُ إلى درهم آخر. وفي «المطلع»: قال الفرّاء: يريد آخرَ غيرَ الأولِ فكنى عنه كأنه الأول، لأنّ لفْظَ الثاني لو ظهر كان كالأول، وجازَ لأمنِ الإلباس، كأنه قيل: لا يطولُ عُمُر أحدٍ ولا ينقُصُ من عُمرِ أحدٍ، وهذا كها يقال: ما تنعَمُتُ بلداً ولا اجتويتُه (۱)، أي: اجتويْتُ بلداً آخر.

⁽١) قولُه: «اجتويتُه» بالجيم أي: كرهتُه: ومنه حديثُ الرجل الذي هاجر إلى المدينة، فاجتواها، فقطع أصابعَه من الجزع ومات، انظر: «شرح النووي على صحيح مسلم» (٢: ١٣٠-١٣١).

معناه بعُقولِهِم، وأنَّه لا يلتبسُ علَيهم إحَالـةُ الطولِ والقِـصَرِ في عُمرِ وَاحد، وعليه كلامُ الناسِ المُستفيضُ؛ يقولونَ: لا يُثيبُ اللهُ عَبداً، وَلا يُعاقِبهُ إلاّ بحَقِّ. وما تَنعّمتُ بَلداً ولا اجتويتُه إلاّ قلّ فيه ثوابي. وفيه تأويلٌ آخر:

الجوهري: النَّعْمة بالفَتْح: التنعّم، يقال: نَعّمه الله فتنَعَّم، ويقال: أتيتُ أرضَ فلان فتنَعَّمَتْني: إذا وافَقته، واجتويتُ المقام: إذا كرِهْتَ المُقامَ فيه.

قولُه: (لا يُثيب الله)، إلى آخره، فيه اعتزالٌ خَفِيٌّ وذلك أن مذهبَهم: أن استحقاقَ العقابِ بالكبيرةِ يحبطُ استحقاقَ الثوابِ بالطاعة، فعلى هذا لا يجتمعُ الثوابُ والعقابُ في شخص واحد، وأما عندَ أهلِ السّنةِ فلا يبعُدُ ذلك، لأن أهلَ النارِ من العاصِين لا يُحَلَّدون فيها.

وقال القاضي: المعنى: ما يُمَدُّ من عُمرٍ يُصَيِّرهُ إلى الكِبَرِ ولا يُنْقِصُ من عمرِ المنقوصِ عُمُرُه بجَعْلِه ناقصاً، والضميرُ له وإن لم يُذكر لدلالةِ مقابلهِ عليه (١). وهذا قريبٌ من الوجهِ الأول في المعنى.

قولُه: (وفيه تأويلٌ آخرُ)، إلى آخره. وقلت: القولُ الجامعُ فيه يظهَرُ من بيانِ النظمِ والعلمُ عند الله؛ وذلكَ أنه عزَّ وجلَّ ذكرَ في هذهِ الآيةِ الكريمةِ سائرَ أحوالِ الإنسانِ وتقلُّبه في أطوارٍ مختلفةٍ بما هو أصولهُا ويُعرفُ منه توابعُها ولواحقُها على مراتبَ ثلاثٍ كها هو عليه في الوجود، وسُلِكَ فيه فنُّ غريبٌ وأسلوبٌ عجيب، حيثُ أُخرِجَ في جُملٍ ثلاثٍ على طريق يُنبئُ عن صفاتِ جَلالِه وحُسنِ تدبيره مِنَ القُدرةِ الكاملةِ والعلمِ الشاملِ وثبوتِ القضاءِ والقدرِ بحسب تلك المراتب، فبدأ أوَّلاً بقوله: ﴿ وَاللهُ خَلَقَكُمُ مِن تُرابٍ ثُمَّ مِن نُطْفَةٍ للقصاءِ والقدرِ بحسب تلك المراتب، فبدأ أوَّلاً بقوله: ﴿ وَاللهُ خَلَقَكُمُ مِن تُرابٍ ثُمَّ مِن نُطْفَةٍ النطفةِ تَصَعَلَكُمْ أَزُوجًا ﴾ إظهاراً لتصرُّ فه فيه في تلك الأطوار، وثَنّى بقولِه: ﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِن أُنتَى وَلا الإنسانِ من عُلْقَةِ النطفةِ عينَ المباشرةِ واستقرارها في مكانة الرحِم، ثم ما تكابدُ الأنثى من ثِقلِ الحمْلِ ومُقاساةِ صِنَ المباشرةِ وما يَجري عليها عند الوضع من وجع المخاض، وما تلطَف عليها من الخلاصِ من شِدَّتِه وما يَجري عليها عند الوضع من وجع المخاض، وما تلطَف عليها من الخلاصِ من

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٥٥).

تلك الورطةِ المُهلكة، وثَلَّث بقوله: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ ﴾ على إرادةِ وما يُعَمَّرُ منكم أيَّما الإنسان مَنْ يُعَمَّرُ ﴿وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِنْكٍ ﴾ إثباتاً لقضائهِ وقَدَرِه وأنَّ ما هو من خويصّةِ الإنسانِ الذي هو أعظمُ مطالبهِ ليس إليه بل إلى الله وإلى قضائه، وأنه مُثبتٌ عنده لا يزيدُ ولا ينقصُ عما هو عليه ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمُ لَا يَسَتَأْخِرُونَ سَاعَةٌ وَلَا يَسْنَقَدِمُوكَ ﴾ [الأعراف: ٣٤].

فعُلِمَ من قولِنا خُوَيْصّةِ الإنسانِ أنَّ «مُعمَّراً» محمولٌ على الجنس، أي: ما مِنْ شأنِه أن يُعَمَّرَ وأن يُنقَصَ من مُمرِه وإليه يُنظَر قولُ أبي الطيب:

ومَقَــانبٍ بِمَقانبٍ غـادَرْتهـا أقواتُ وحشٍ كُنَّ من أقواتها(١)

فإنّ الوحشَ منها جنسٌ شائعٌ في مأكولِ اللحمِ وغيرِه شَرْعاً؛ ليصحَّ أن يكونَ قوتاً للإنسانِ، والإنسانُ له أحرى وإلا لَزِمَ أن يكونَ الأكلُّ عَيْنَ المأكول، ولأنّ عوْدَ الضميرِ من «كُنَّ» إلى الوحشِ يوجبُ أن يكونَ جِنساً.

وإما بمعنى الزيادةِ في العمرِ بالصدقةِ وصلَةِ الرحِمِ على ما وردَ عليه الألفاظُ النبوية فبيانٌ وإعلامٌ لما قُدِّرَ في الكتابِ من مَدِّ العَمرِ ونُقصانِه وما يتَّصلُ بها من الأسبابِ المُثبتةِ فيه وينصرُه ما رَوَيْنا عن التِّرمذي عن أبي خِزامةَ قال: قلتُ: يا رسولَ الله، أرأيتَ رُقى نَسْترقي بها، ودواءً نَتداوى بها، وتقاةً نتَّقيها هل تَردُّ مِن قَدَرِ الله شيئا؟ قال: «هو مِنْ قَدَر الله»(٢).

وأما معنى قولِ كعب: فهو أنَّ عمرَ رضيَ الله عنه لو دَعا الله ووافَقه القَدرُ لأُخِّرَ في أَجَلِه لأنه كان رفيعَ القَدْرِ مُستجابَ الدعوة. ونَحْوُه ما رَوى البخاريُّ ومُسلم وأبو داود والنَّسائي عن أنس بن مالك: أنَّ الرُّبَيِّع عَمَّتَه كَسَرتْ ثَنِيَّةَ جاريةٍ فطلبوا إليها العَفْوَ فأبوا، فعَرضوا الأَرْشَ، فأتوا رسولَ الله ﷺ وأبوا إلا القصاص، فأمرَ رسولُ الله ﷺ بالقِصاص، فقال أنسُ ابنُ النَّصْر: يا رسولَ الله اللهُ اللهُ عَلَيْ قُلْرُ تَنِيّةُ الرُّبَيِّع؟! لا والذي بعثك بالحقِّ لا تُكْسَرُ فقال أنسُ ابنُ النَّصْر: يا رسولَ الله أَتُكُسَرُ ثَنِيّةُ الرُّبَيِّع؟! لا والذي بعثك بالحقِّ لا تُكْسَرُ

⁽١) انظر: «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١٤١:١). والمقانب: جْمَعُ مِقْنَبٍ وهي جماعةُ الخيل.

⁽٢) أخرجه الترمذي (٢٠٦٥) وابن ماجه (٣٤٣٧) وأحمد (١٥٤٧٢). وقال الترمذي: هذا حديثٌ

ثَنِيَّتُها. فقال رسولُ الله ﷺ: «يا أنسُ، أليسَ كتابَ الله القِصاصُ؟ فرضِيَ القوم فعفَوْا، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ مِنْ عبادِ الله مَنْ لو أقسَمَ على الله لأبرَّه»(١)، هذه روايةُ البخاريِّ، وروى مسلمٌ قريباً منه.

وأما قولُه: فقد قال: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ ﴾ في جواب من قال: أليس قد قال الله: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمُ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةٌ وَلَا يَسْنَقْدِمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٤]، فتفسيرُه ما روى مُحيي السُّنة في «المعالم» بعد هذا المذكورِ في «الكشاف»: فقيل له: إنّ الله يقول: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةٌ وَلَا يَسْنَقَدِمُونَ ﴾ فقال: هذا إذا حضرَ الأجلُ، فأمّا ما قبلَ ذلك فيجوزُ أن يُزادَ ويُنقَصَ، وقرأ: ﴿إِنَّ ذَلِكَ عَلَ اللهِ يَسِيرُ ﴾ (٢).

وروى الشيخُ مُحيى الدِّين في «شرح صحيح مسلم» (٣) عن بعضِ العُلماءِ أنه قال: قد تقرَّرَ بالدلائلِ القاطعةِ أنّ الله تعالى عالم بالآجالِ والأرزاقِ وغيرِها، وحقيقةُ العلم: معرفةُ المعلوم على ما هو به، فإذا علِمَ الله تعالى أنَّ زيداً يموتُ سنةَ خمس مئة استحالَ أن يموتَ قبْلَها أو بعْدَها ،فاستحالَ أنّ الآجالَ التي عليها عِلْمُ الله أن تزيدَ أو تنقُص، فتعيَّن تأويلُ الزيادةِ أنها بالنسبةِ إلى ملكِ الموتِ أو غيره ممّن وكلّ بقَبْضِ الأرواحِ وأمرَهُ بآجالِ محدودة، فإنه تعالى بعد أن يأمُره بذلك أو يثبتَ في اللوح المحفوظ ينقصُ منه أو يزيدُ على ما سبقَ فإنه تعالى بعد أن يأمُره بذلك أو يثبتَ في اللوح المحفوظ ينقصُ منه أو يزيدُ على ما سبق به علمُه في كلّ شيء، وهو معنى قوله: ﴿يَمْحُوا اللّهُ مَا يَشَاءَهُ وَيُثِيثُ ﴾ [الرعد: ٣٩]، وعلى ما ذكرناه يُحملُ قولُه: ﴿ثُمَّ قَضَىٓ أَجَلاً وَأَجَلُ مُسمّى عِندَهُ, ﴾ [الأنعام: ٢].

وقال الراغب: القضاءُ من الله أخصُّ من القدر؛ لأنّه الفَصْلُ بين التقدير، والقدر هو التقدير، والقضاء هو التفصيلُ والقطع، وقد ذكر بعضُ العلماءِ أنَّ القَدَر بمَنزلة المُعَدِّ للكَيْل، والقضاء بمنزلة الكيل، ولهذا قال أبو عُبيدةَ لعُمر رضيَ الله عنهما لما أرادَ الفِرار من الطاعون بالشام: أتفِرُّ من القضاء؟ قال: أفِرُّ مِن قَضاءِ الله إلى قَدَرِ الله، تنبيهاً على أنّ القَدَر

⁽١) أخرجه البخاري (٢٧٠٣) ومسلم (١٦٧٥) وأبو داود (٤٥٩٥) والنسائي (٤٧٥٦).

⁽٢) «معالم التنزيل» (٦: ٤١٦).

⁽٣) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٦: ٢١٣).

وهو أنَّه لا يُطوَّل عُمرُ إنسانِ وَلا يُقَصَّرُ إلّا في كتابٍ، وصورتُه: أنْ يُكتَبَ في اللَّوحِ: إنْ حجَّ فلانْ أو غزا فعمرُه أربعونَ سنة، وإن حجّ وغزا فعمرُه ستونَ سنة، فإذا جَمَعَ بينهما فبُلّغ الستين فقد عُمِّر. وإذا أُفرِدَ أحدهما فلم يُتجاوَز به الأربعون، فقد نُقِصَ من عُمرِه الذي هو الغاية، وهو الستون. وإليه أشارَ رسولُ الله عَلَي في قوله: «إن الصّدقة والصّلة تعمرانِ الدّيار، وتزيدانِ في الأعهار» وعن كعب: أنه قال حينَ طُعِنَ عُمرُ رضيَ الله عنه: لو أنّ عمرَ دعا الله لأخرَ في أجلِه، فقيلَ لكعب: أليسَ قد قالَ الله: ﴿ وَإِذَا جُمَا أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَعْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [يونس: ٢٤]؟ قال: فقد

ما لم يكن قَضاءً فمرجُوُّ أن يدفَعَه الله فإذا قُضِيَ فلا مَدْفَع له ويشْهَدُ لذلك قوله عز وجل: ﴿وَكَاكَ أَمْرًا مَقْضِيَّا ﴾ [مريم: ٢١]، وقوله: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًا ﴾ [مريم: ٧١]، تنبيهًا على أنه صار بحيثُ لا يُمكنُ تَلافيه (١٠).

وقلت: ذكر صاحبُ «التاريخ الكامل»(٢): أن عُمَر بن الخطاب رضِي اللهُ عنهُ قَدِم الشامَ، فلما كان بسَرْغ لقيه أُمراءُ الأجنادِ فيهم أبو عبيدة بن الجرّاح، فأخبروه بالوَباءِ وشِدّتِه، وكان معه المهاجرون والأنصار فاستشارهُم فاختلفوا عليه، فنادى عمرُ في الناس: إني مُصْبِحٌ على ظَهْرِ، فقال أبو عُبيدة: أفراراً من قدرِ الله تعالى؟ فقال عمر: لو غيرُك قالها يا أبا عُبيدة! نَعم نفِرٌ من قَدرِ الله إلى قَدرِ الله، أرأيْتَ لو كان لك إبِلُ فهبَطْتَ وادياً له عُدُوتان: إحداهما: خِصْبة، والأخرى: جَدْبة، أليسَ إن رعَيْتها الخِصْبة رعَيْتها بقدرِ الله، وإن رعَيْت الجَدْبة رعَيْتها بقدرِ الله تعالى، فسمِع بهم عبدُ الرحمن بن عوف فأخبرَه أنَّ النبيَّ عَلَيْ قال: «إذا سمِعْتُم بهذا الوباءِ ببلدٍ فلا تخرُجوا فراراً منهُ " فانصرف عُمر بالناس إلى المدينة.

والروايةُ الأخيرةُ أخرجَها البخاريّ ومسلم (٣) في «صحيحَيْهِما»، والأولى مختصرةٌ من «صحيح البخاري» عن ابن عباس.

⁽۱) «مفردات القرآن» ص٦٧٥.

⁽٢) «الكامل في التاريخ» (٢: ٣٧٧).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٧٢٩) ومسلم (٢٢١٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

قالَ الله: ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ ﴾. وقد استفاض على الألسنة: أطالَ الله بقاءك، وفَسَحَ في مدّتِك، وما أشبَهه. وعن سعيدِ بنِ جُبيرِ رضيَ الله عنه: يُكتَبُ في الصّحيفة: عمرُه كذا وكذا سنةً، ثمّ يُكتَبُ في أسفلِ ذلك: ذهبَ يومٌ، ذهبَ يومان، حتى يأتيَ على آخرِه. وعن قتادة: المعمَّرُ من بَلغَ الستين سنة، والمنقوصُ من عُمرِه من يموتُ قبلَ ستين سنةً. والكتاب: اللَّوْح. عن ابنِ عبّاس رضيَ الله عنها: ويجوزُ أن يُرادَ بكتابِ الله علمُ الله، أو صَحيفة الإنسان. وقُرِئ: (ولا يَنْقُص) على تسميةِ الفاعل. (من عُمْرِه) بالتخفيف.

[﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَنَدَا عَذْبُ فُرَاتُ سَآيَةٌ شَرَابُهُ, وَهَنَذَا مِلْحُ أَجَاجُ وَمِن كُلِ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيتًا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَ أَ وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِنَبْنَغُواْ مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ١٦]

ضَرَبَ البحرَين - العَذْبَ والحِلْح - مَثْلَين للمؤمنِ والكافر، ثمَّ قالَ على سبيلِ الاستطرادِ في صفةِ البحرَيْن وما عَلَق بهما من نعمتِه وعطائِه: ﴿وَمِن كُلِّ ﴾، أي: ومن كلِّ واحدٍ منهما ﴿ تَأْكُلُونَ لَحَمًا طَرِيَّا ﴾: وهو السمك، ﴿ وَتَسَتَخْرِجُونَ حِلْيَةً ﴾:

قولُه: (على سبيلِ الاستطرادِ)، عن بعضِهم: وذلك لأنّه لما ضربَ البَحْرَ الملْحَ مثلاً للكافرِ وكان لا يناسبُ وَصْفَه بها يشعرُ بمَدْحِه؛ لأنه في معرضِ الذمِّ، استعذرَ بأنّه على سبيلِ الاستطرادِ، مثالُه: أن يذهبَ الرجلُ إلى موضع مخصوصٍ صائداً، فيعرضُ له صيدٌ آخر، فاشتغلَ به، فأعرضَ عن الصيدِ الأولِ، وفيه بحث.

قولُه: (العَذْبَ و المِلْع)، الراغب: المِلْع: الماءُ الذي تغيَّرَ طَعْمُه التغيُّرَ المَعْروف وتَجمَّدَ، ويُقالُ له: ملح إذا تغيَّرَ طعْمُه وإن لم يتجمّد، فيقال: ماءٌ مِلْحٌ، وقلّما تقولُ العربُ: ماءٌ مائح، قال تعالى: ﴿وَهَلَذَا مِلْحُ أُجَاجُ ﴾، وملّحْتُ القدْرَ: ألقيْتُ فيها المِلْحَ، ثم استُعيرَ من لفظِ المُلح المَلاحة، فقيل: رجُلٌ مَليحٌ وذلك راجعٌ إلى حسنٍ يغمضُ إدراكه (١).

⁽١) «مفردات القرآن»: ٧٧٤.

وهي اللّؤلؤ والمرجان. ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ ﴾: في كلّ ﴿مَوَاخِرَ ﴾: شواقً للماء بجرْيها، يقال: خَرتِ السّفينةُ الماء. ويقال للسحاب: بنات مَخْرِ، لأنها تَـمْخَرُ الهواء. والسَّفْنُ اللّهَ كأنها تَقْشِرُه كما تَمْخَرُه. الذي اشتُقَّت منه السّفينةُ قريبٌ من المَخْر؛ لأنها تَسْفِنُ الماءَ كأنها تَقْشِرُه كما تَمْخَرُه. ﴿مِن فَضَلِهِ الله وَ لَم يجرِ له ذكرٌ في الآية، ولكن فيها قبلَها، ولو لم يجرِ لم يُشكِل؛ لدلالةِ المعنى عليه. وحرْفُ الرَّجاءِ مستعارٌ لمعنى الإرادة، ألا ترى كيفَ سُلِكَ به مَسْلكَ لامِ التعليل، كأنها قيل: لتبتغوا، ولتشكروا. والفرات: الذي يكسِرُ العَطَش. والسائغ: المريءُ السهْلُ الانحدارِ لعذوبتِه. وقُرِئ: (سيِّغ) بوزن سيّد،

قولُه: (بناتُ مَخْرٍ)، عن بعضِهم: بناتُ مَخْرٍ: سحائبُ رِقاقٌ بيضٌ ينشأن في أيامِ الربيع، ويقال: بناتُ بَحْرٍ، بالباءِ والحاءِ المهملة؛ لأن معناه الشقّ، يقال: شَقّه، أي: قَشَره، والسَّفْن: الذي اشتُقَّت منه السفينة.

الجوهري: السَّفن: ما يُنْحَتُ به الشيء، قال:

وأنتَ في كَفِّك المِبْراةُ والسَّفَن

أي: أنتَ نَجّار.

وفي «الأساس»: بَرى العودَ بالسَّفَن، وهو مِبراةُ السِّهام، ومنه السفينة؛ لأنها تسفِنُ الماءَ كما تَمَخُرُه.

قولُه: (وحرفُ الرجاءِ مستعار لمعنى الإرادة)، أو هو تمثيلٌ، شَبَّه معاملتَه مع المكلَّفين فيها منحَهم من الاختبارِ الظاهرِ وابتلائِهم بالبلوى بصورةِ مَنْ يرجو ويأمُل، وإنها خولف بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه، أي: ﴿لَنَبْنَغُوا ﴾ و﴿لَعَلَّكُمْ ﴾، ليؤذِنَ بأنّ المرادَ بالشكر: العبادةُ والتقوى، كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ لَنَقُونَ ﴾ ﴿لَعَلَّكُمْ تُوْحَمُونَ ﴾، وليس كذلك ابتغاءُ الفضلِ، فناسبَ أن يُجاءَ في كُلِّ بها يُناسبه.

قولُه: (والفُراتُ: الذي يكسِرُ العطش)، الراغب: الفراتُ: الماءُ العَذْب. يقالُ للواحدِ

و (سَيْغ) بالتخفيف؛ و (مَلِح): على فَعِل. والأُجاج: الذي يُحْرِقُ بملوحتِه. ويَحتملُ عَيرَ طريقةِ الاستطراد: وهو أن يُشبِّه الجنسين بالبحرَيْن، ثمَّ يُفضِّلُ البحرَ الأجاجَ

والجمع (١). والأُجاجُ: شديدُ الملوحة والحَرارةِ، مِن قولهم: أجيج النار وأَجَّتها، وقد أَجَّت، وائتجّ النهار، ويأجوجُ ومأجوجُ منه شُبِّهوا بالنارِ المضطرمةِ والمياهِ المتموِّجة؛ لكثرة اضطراجِم، وأجّ الظَّليم: إذا عدا أجيجاً تشبيهاً بأجيجِ النار(٢).

قولُه: (ويحتملُ غيرَ طريقة الاستطراد)، وفي اتصال ﴿ وَمِن كُلِّ تَأْكُلُونَ ﴾ بما قَبْلَه وجوه:

أحدُها: أن يكونَ مُستطرَداً وذلك إذا لم يُنظر إلى التمثيلِ أي: المُمثَّل والمُمثَّلِ به بل إلى نفس المُمثَّلِ به فلما قيل: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ ﴾ أوردَ قوله: ﴿وَمِن كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيكَا ﴾ في الذكرِ من غيرِ قَصْد، ولما كان له نوعُ تعلُّقٍ بأصلِ الكلام أي: ما عُطِفَ عليه وهو الممثَّلُ به بالواو.

وثانيها: أن يكونَ ترشيحاً للاستعارة، لأنه تفريعٌ على المستعار منه بعد الفراغ من الاستعارة، ومُصَحِّحُه خَلْقُ النفع في المُشَبَّه دون المُشَبَّه به، وموقعُه موقعُ التتميم صيانةً لحقِّ البحرِ لأنّ في تشبيهِ الكافرِ بالبحرِ المالح إيذاناً بهَضْم جانبه، وهو المُراد مِنْ قوله: أن يُشَبِّه الجنسَيْن بالبحريْن، ثم يفضِّلَ البَحْرَ الأُجاجَ على الكافر. نظيرُه في الاستدراك صيانةُ قوله: ﴿ وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَنْفَجُرُمِنْهُ ٱلْأَنْهَانُ ﴾ [البقرة: ٧٤].

وثالثها: أن يكونَ من تَتِمَّةِ التمثيل: إمَّا مُركَّبٌ وَهْمي، أو مُركَّبٌ عقلي، وعلى الأولِ كانَ مُفرداً عَقْليّاً.

قال القاضي: وهو استطرادٌ أو هو تمامُ التمثيلِ. والمعنى: كما أنهما وإن اشتركا في بعض الفوائد لا يتساويان فيما هو المقصود بالذات؛ لأنه خالط أحد الماءين ما أفسده وغَيَّر مِن كمال فِطْرته، وكذا لا يساوي المؤمنُ الكافرَ وإن اتفقَ اشتراكُهما في بعض الصفاتِ

⁽۱) «مفردات القرآن» ص٦٢٨.

⁽٢) المصدر السابق ص٦٤.

على الكافر؛ بأنه قد شاركَ العذْبَ في منافعَ من السَّمكِ واللَّؤلؤ، وجَرْيِ الفلْكِ فيه، والكافرُ خِلْوٌ من النفْع، فهو في طريقةِ قولِه تعالى: ﴿ ثُمَّ قَسَتُ قُلُوبُكُم مِّنَ بَعْدِ فَهِ وَ لَمَ يَنْهُ أَلْ فَهِى كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُ قَسُوةً ﴾ [البقرة: ٧٤]، ثمَّ قال: ﴿ وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَنَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَانُ وَإِنَّ مِنْهَ الْمَا يَشْهُ الْمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْهَةِ اللّهِ ﴾ [البقرة: ٧٤].

الجزء الثاني والعشرون

[﴿ يُولِجُ ٱلنَّلَ فِي ٱلنَّهَادِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَكُلُّ يَجْرِى لِأَجَلِ مُسَمِّى ۚ ذَلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۚ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن فِطْمِيرٍ ﴾ ١٣]

﴿ ذَالِكُمْ ﴾ مُبتدأ، و ﴿ اللّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ ﴾ أخبار مُترادفة. أو ﴿ اللّهُ رَبُّكُمْ ﴾ خَبرانِ، و ﴿ لَهُ الْمُلْكُ ﴾ جملةٌ مبتدأة واقعةٌ في قِران قوله: ﴿ وَاللّهِ كَانَتُ مَوْنَ مِن دُونِهِ عَمَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴾، ويجوزُ في حُكم الإعراب إيقاعُ اسم الله صفةً لاسم

كالشجاعةِ والسَّخاوةِ والعِفَّةِ^(١)، لاختلافِهما فيها هو الخاصِّيّةُ العُظمى وبقاءِ أحدِهما على الفطرةِ الأصليةِ دون الآخر^(٢).

قولُه: (﴿وَلَهُ ٱلْمُلْكُ ﴾ جملةٌ مبتدأة واقعة في قِرانِ قوله: ﴿وَالَّذِينَ نَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٤ ﴾)، وعلى الأول داخلٌ في حَيِّز الحُكم المُعَلَّل، أي: ذلكم الموصوفُ بتلكَ الصفاتِ التي أُجرِيَت عليه مُستَحق؛ لِأَنْ يُعبَد ويُتَّخَذَ مالكاً، ويُحَصِّ بالعبادةِ دونَ الغير، فقوله: ﴿وَاللّهُ عَلَيْ الثاني قوله: ﴿لَهُ ٱلمُلْكُ ﴾ ﴿وَاللّهُ عَلَى الثاني قوله: ﴿لَهُ ٱلمُلْكُ ﴾ يكون مستأنفا مُقرِّراً للجُملِ السابقة من قوله: ﴿ وَاللّهُ خَلَقَكُم ﴾ وقوله: ﴿ يُولِجُ ٱليّلَ ﴾، ويكون قوله: ﴿ وَاللّهُ خَلَقَكُم ﴾ والله على (٣٠) عليه من الضمير المستقرِّ في الظرف.

⁽١) زيادة من كلام الطيبي.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٥٦).

⁽٣) من قوله: «أي: ذلكم الموصوف بتلك الصفات» إلى هنا سقط من (ح).

الإشارة، أو عطف بيان، و ﴿ رَبُّكُم ﴾ حبراً لولا أنَّ المعنى يأباه. والقِطْمير: لِفِافةُ النَّواة؛ وهي القِشْرة الرقيقةُ الملتفَّة عليها.

[﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَاءَ كُرُ وَلَوْسَمِعُواْ مَا ٱسْتَجَابُواْ لَكُرُ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ يَكَفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّتُكَ مِثْلُ خِيرٍ ﴾ ١٤]

إِنْ تدعُوا الأوثانَ ﴿ لا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُرُ ﴾؛ لأنهم جَماد ﴿ وَلَوْسَمِعُوا ﴾ على سبيلِ الفرضِ والتمثيل لـ ﴿ مَا اُسْتَجَابُوا لَكُو ﴾؛ لأنهم لا يَدَّعون ما تدَّعون لهم من الإلهية ، ويتَبرَّ وون منها. وقيل: ما نَفَعُوكم: ﴿ يَكُفُرُونَ بِشِرَكِ كُمُ ﴾. ﴿ وَلَا يُنبِئُكُ مِثْلُ خَبِرٍ ﴾: ولا يُخبرك بالأمر مُحبرٌ هو مثلُ خبيرٍ عالم به. يريدُ: أنَّ الخبير بالأمر وَحْدَه هو الذي يُخبرك بالحقيقة دون سائر المُخبِرين به. والمعنى: أنّ هذا الذي أخبرتُكم به مِن حالِ

قولُه: (لولا أنّ المعنى يأباه)، عن بعضِهم: إنها يأباه؛ لأن ﴿ ذَلِكُم ﴾ إشارةٌ إلى معلوم سبقَ ذكْرُه، وكونُه صِفةً أو عطفَ بيانٍ يقتضي أن يكونَ فيها سبقَ ضَرْبُ إبهام، وفيه نظر بحسب كونِه صفة، وأما جَعْلُه عطفَ بيانٍ ففيه تخييلٌ للشركة، ألا ترى إذا قلت: ذلك الرجلُ سَيِّدُك، ففيه نوْعُ شركة؛ لأنّ «ذا» اسمٌ مُبهَمٌ ثم تُبيّنُه.

وقلتُ: ويُمكنُ أن يقال: إنّ المشارَ إليه باسم الإشارةِ ما سبق، كما قررناه آنفاً، ولو جُعِلَ موصوفاً أو مُبيّناً لكان المشارُ إليه ما بعْدَه، فلا يبقى ذلك الترتيبُ المُعتبر، وهو أنّ ما قبله جَديرٌ بها بعدَه لأجل إجراءِ تلك الصفاتِ عليه، إذ المعنى: ذلك الموصوفُ بتلك الصفاتِ المُميَّزةِ والنعوتِ الكاملةِ هو المعبودُ المستحِقُّ للعبادةِ المالكُ المُتفرِّدُ بالإلهية، ﴿وَالنَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴾، وفيه: أنْ ليسَ كلُّ ما يصحُّ إعراباً كان وَجْهاً؛ لأنّ الإعرابَ تابعٌ للمعاني ولا ينعكس.

قولُه: (وقيل: ما نفعوكم)، عَطْفٌ على قولِه: ﴿لَا يَسْمَعُوا دُعَآءَكُرٌ ﴾ لأنهم جَماد، أي: ما نفعوكم لعدم قُدرتِهم على شيء، وذلك أنّ المرادَ بالدعاءِ طلبُ النفع.

قولُه: (يريدُ أنّ الخبيرَ بالأمرِ وحده هو الذي يخبرُك بالحقيقة)، هذا الاختصاصُ يُفيده

الأوثان هو الحقُّ؛ لأني خبيرٌ بها أُخبرتُ به. وقرئ: ﴿تَدْعُونَ ﴾، بالتاء والياء.

[﴿يَنَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُ قَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ * إِن يَشَأَ يُذَهِبُكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقِ جَلِيدٍ * وَمَا ذَلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ ﴾ ١٥-١٧]

فإن قلتَ: لمَ عرَّف الفقراءَ؟ قلتُ: قَصَدَ بذلك أَنْ يُريَهم أنهم لشدِّق افتقارِهم إليه هم جِنْسُ الفقراء، وإن كانت الخلائقُ كلُّهم مُفتقِرين إليه مِنَ الناس وغيرِهم؛ لأنَّ

لَفَظُ ﴿مِثْلُ﴾، ووَضْعُ ﴿خَبِيرٍ ﴾ موضعَ المُضْمَر، قال مُحيي السُّنّة: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُخِيرٍ ﴾ أي: لا يُنبَّئُك أحدٌ مثلي خَبير (١).

وقلتُ: نظيرُه ما إذا أخبرَكَ بالأمرِ مُحبرٌ صادقٌ مُتقِنٌ في الأمور، ثم قالَ بعْدَه: ما يُخبركَ به مِثْلُ خبير، أي: مثلي، يعني: أنا مُحتصُّ به فلا تسأَلْ عن غيري، فالمعنى: لا يُحْبِرُ بالأمرِ مُحبرٌ هو مثْلُ الخبيرِ العالمِ الذي لا تخفى عليه خافيةٌ في الأرضِ ولا في السهاء، ولا يعزُبُ عن عِلْمِه مثقالُ ذرّة.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿ لَمْعُونَ ﴾ بالتاء والياء)، بالتاءِ الفوقانية: العامة، والياءُ: شاذّة.

قولُه: (أَن يُرِيَهُم أُنَّهُم لَشَدَّةِ افتقارِهُم إليه هم جنسُ الفقراء)، يريد: أنه تعالى أوقعَ الفقراء خبراً لـ ﴿أَنتُمُ ﴾ وهو محلّى بلامِ الجنسِ وهو يفيدُ الاختصاص، وأنّ غيرَهُم من المخلوقاتِ ليس كذلك، وليسَ كذلك؛ لأنّ الخلائقَ كلَّهُم مُفْتقرون إليه، لكنْ سلكَ فيه المبالغة وأن افتقارَ غيرِهُم بالنِّسبةِ إلى افتقارِهُم كلا افتقار، وإليه الإشارةُ بقوله: «وإن كانتِ الخلائقُ كلَّهُم مُفْتقرين إليه».

قال صاحب «الفرائد»: الوجه أن يُقالَ _ والله أعلم _: المرادُ الناسُ وغيرُهم، وهو على طريقةِ تغليبِ الحاضرِ على الغائبِ وأُولي العلْمِ على غيرهم، كما في قولِه تعالى: ﴿أَهُمُ اللَّهُ خَلْقًاأُمْ مَنْ خَلَقًاناً ﴾ [الصافات: ١١]، يريدُ أولي العقل وغَيْرُهم، وهو كما أنَّ واحداً من

⁽١) «معالم التنزيل» (٦: ٤١٧).

القوم حاضرٌ وهو زيد، وبقيَّتُهم غيرُ حاضرين فقالَ له مَنْ هو حاكمٌ على القوم بعد أن عَدَّ عليه نِعَمَه في حقِّ القوم وأظهرَ أنهم لا يمتثِلون أمْرَهُ ولا يمتنعون عما نهاه: يا زَيْدُ أنتُم المحتاجونَ إليَّ في حصولِ فائدةِ ما أمرتُكم به وحصولِ فائدةِ ما نهيتُكم عنه، وفي غيرِهما من كل الوجوه، لا أنا محتاجٌ إليكم في حصولِ فائدتِهما أو في شيءٍ غيرِهما، لأني غَنِيٌّ على الإطلاق، حَميدٌ على الإطلاق(۱)، لا يرجعُ إليَّ نفْعٌ من أمثالِكم ولا مَذَمّةٌ من تقصيرِكم، وبعضُهم غيرُ مأمورٍ وغيرُ مَنْهيّ، إلا أنَّ الكلَّ مُفْتقرٌ إليه من جميعِ الوجوه، وهو غنيٌّ عن الكلِّ بجميع الوجوه، وهو الذي أرادَ مِن قوله: ﴿أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ﴾ والله الهادي.

وقلت: الذي يقتضيه النظمُ والله أعلم -: أن يُحملَ التعريفُ في ﴿ النّاسُ ﴾ على العهد، وفي ﴿ الفّهُ عَلَى الجنس؛ لأنّ المخاطبينَ هم الذين خوطبوا في قوله: ﴿ ذَلِكُمُ اللهُ الفُهُ وَ اللّهِ عَلى الجنس؛ لأنّ المخاطبينَ هم الذين خوطبوا في قوله: ﴿ ذَلِكُمُ اللهُ الْمُلْكُ وَ اللّهِ عَلَى الْجَبُودُ وَ اللّهِ عَلَى اللّه الله الله وهو الذي وصف بصفاتِ الجلالِ لا الذين تدعون من دونِه، وأنتُم أشدُّ الخلائق احتياجاً إليه، وهو غنيٌّ عنكم وعن عبادتِكم؛ لأنه حَميدٌ له عِبادٌ يحمدونه وإن لم تَحْمدوه أنتم، وهو المرادُ من قوله: ﴿ إِن يَشَا يُذُهِبُكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقِ الله ويؤيدُه قولُه: ﴿ إِن يَشَا يُذُهِبُكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقِ الله وكمالِ افتقارِهم إلى الله عزَّ وجلّ، وغاية عَجْزِهم وعِظَم قُدرتِه.

⁽١) قوله: «حميد على الإطلاق» سقط من (ط).

ذَكَرَ الحميد؛ ليدُلَّ به على أنه الغنيُّ النافعُ بغِناه خَلْقَه الجوادُ المُنعِم عليهم، المستحِقُّ بإنعامه عليهم أن يحمدُوه. ﴿ اَلْحَمِيدُ ﴾ على ألسنة مؤمنيهم. ﴿ بِعَزِيزِ ﴾: بممتنع، وهذا غضبٌ عليهم؛ لاتخاذِهم له أنداداً، وكفرِهم بآياته، ومعاصيهم، كما قال: ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسَّ تَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٨]، وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنها: يَخلُقُ بعدكم من يعبدُه لا يُشرِكُ به شيئاً.

[﴿ وَلَا تَزِرُ وَاذِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَكَ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَى حِمْلِهَا لَا يُحْمَلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُدْرَيَةٌ إِنَّمَا لُنَذِرُ اللَّهَا لَا يُحْمَلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُدْرَيْنُ إِنَّمَا يَخَشُونَ وَمَن تَدَرَّكَى فَإِنَّمَا يَتَزَّكَى لَيْفُسِيدٍ وَأَقَامُواْ الصَّلَوَةُ وَمَن تَدَرَّكَى فَإِنَّمَا يَتَزَّكَى لِنَفْسِيدٍ وَلَقَامُواْ الصَّلَوَةُ وَمَن تَدَرَّكَى فَإِنَّمَا يَتَزَّكَى لِنَفْسِيدٍ وَلَى اللّهِ اللّهَ اللّهُ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ

الوِزْرُ والوِقْرِ أَخُوان؛ ووَزَرِ الشيء: إذا حَمَلَه. والوازرة: صفةٌ للنَّفس، والمعنى: أنَّ كلَّ نفْسٍ يومَ القيامة لا تحملُ إلّا وزْرَها الذي اقترفَتْه، لا تؤخَذُ نفْسٌ بذَنْب نفس، كما تأخُذُ جبابرةُ الدنيا الوَليَّ بالولي، والجارَ بالجار. فإن قلتَ: هلّا قيل: ولا تزرُ نفسٌ وزْرَ أُخرى؟ ولم قيل: ﴿وَازِرَةٌ ﴾؟ قلتُ: لأنَّ المعنى: أنَّ النفوسَ الوازِراتِ لا ترى منهنَّ واحدةً إلّا حاملةً وِزْرَها، لا وِزْرَ غيرِها. فإن قلتَ: كيف توفِّقُ بين هذا وبين

قولُه: (ذكرَ الحَميدَ؛ ليدلَّ به على أنَّه الغنيُّ النافع بغِناه خَلْقَه)، وهو من التكميلِ، كقولِ كَعْبِ الغَنَوي:

حليمٌ إذا ما الحِلْمُ زَيَّانَ أَهْلَه مع الحِلْمِ في عَيْنِ العَدقِّ مَهيبُ(١)

فإنّه رأى أنَّ الوصفَ بمُجَرَّدِ الحِلْم غيرُ واف، فكَمَّل بقَوْله: « في عَيْنِ العدوِّ مَهيب».

قولُه: (لا ترى منهنَّ واحدةً إلا حاملةً وزْرَها، لا وِزْرَ غيرِها)، هو مثلُ قَوْلك: ما زيدٌ إلا قائمٌ لا قاعد.

⁽۱) لكعب بن سعد الغنوي يرثي أخاه، انظر: «التذكرة الحمدونية» (٤: ٢٦٠) و «خزانة الأدب» (١: ٣٧٤).

قولِه: ﴿ وَلِيَحْمِلُوكِ أَنْقَالُهُمْ وَأَنْقَالُا مَّعَ أَنْقَالِهِمْ ﴾ [العنكبوت: ١٣]؟ قلتُ: تلك الآيةُ في الضالِّين المُضِلِّين، وأنهم يحمِلُون أثقالَ إضلالِ الناس مع أثقالِ ضلالهم، وذلك كلَّه أوزارُهم ما فيها شيءٌ من وِزْرِ غيرهم، ألا ترى كيف كذَّبَم اللهُ تعالى في قولهم ﴿ التَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلَ خَطَلَيكُمُ ﴾ [العنكبوت: ١٦] بقولِه: ﴿ وَمَا هُم يَحْمِلِيكِ مِنْ خَطَلِيكَ مُنْ مَنْ مَعْنَى قوله ؛ ﴿ وَلَا نَزْرُ وَلاَ نَزْرُ وَمَا لَهُم مِنْ مَعْنَى قوله ؛ ﴿ وَلاَ نَزْرُ وَمِلاَ اللهِ وَاللهِ مَنْ مَعْنَى قوله ؛ ﴿ وَلاَ نَزْرُ وَمِلاَ اللهِ فَي عُمْل مِنْ مُثَقَلَةٌ إِلَى حِمْلِها لاَ يُواْحِدُ نَفْساً بغير ذَنْبها، والثاني في الدلالةِ على عَدْلِ الله تعالى في حُكمِه، وأنه تعالى لا يؤاخِذُ نَفْساً بغير ذَنْبها، والثاني في أن لا غياثَ يومئذٍ لمن استغاث، حتى أن نَفْساً قد أثقلتُها الأوزارُ وبهظَتُها، لوَ في أن لا غياثَ يومئذٍ لمن استغاث، حتى أن نَفْساً قد أثقلتُها الأوزارُ وبهظَتُها، لوَ دعت إلى أنْ يُخفّف بعضُ وقْرِها لم تُجَبْ ولم تُغَثْ، وإن كان المدعوُ بعض قرابتِها من أبِ أو ولد أو أخ. فإن قلتَ:

قولُه: (ما الفرْقُ بين معنى قولِه: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ ﴾) إلى آخره، توجيهُ السؤالِ أن يُقال: إذا كان معنى الأول: أنّ النفوسَ الوازراتِ لا ترى منهنَّ واحدةً إلا حاملةً وِزْرَها لا وِزْرَ غيرِها، وكان معنى الثاني: أنَّ النفسَ المُثقلَة بذنوبِها إن تَدْعُ نَفْساً أخرى وندبت إلى حِمْلِها لا تحمِلُ ثِقَلَها رجعا إلى معنى واحد، فها الفرق؟

وأجاب: أنّ المقصود في الإيراد مفهومهما وإظهارُ وصفيْن من أوصافِ بارئهما، دلّ الأول على ظهورِ عَدْلِ الله، والثاني على ظهورِ الهيبةِ والجلال على طريقِ الكناية، كقولهِ تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السّمَوَتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مَن ذَا اللّذِي يَشْفَعُ عِندُهُ وَ إِلّا بِإِذْنِهِ ﴾ [البقرة: ٥٥٠]، والمقام يَقْتضيه، لأنه لما قيل: ﴿إِن يَشَأَيْدُهِ بَحَثُمْ وَيَأْتِ بِعَنْقِ جَدِيدٍ ﴾ إظهاراً لغضبه على المشركين، وأنه لا أحدَ يمنعُهم من إمضاءِ قَهْرِه عليهم، وأتبعَه بذكْرِ أهوالِ يومِ القيامة، فَدَلَّ قُولُه: ﴿ وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وُزِرَ الْخَرِي ﴾ على عَدْلِه وأنه إن أهلكهم فبشُؤم عَملِهم: مِنْ كَفْرِهم بآياتِ الله واتخاذِهم له أنداداً، لأنّ مِنْ شأنِ عَدْلِه عزّ وجلّ أن لا يؤاخِذ نفساً إلا بذنْبِها لا بذنْبِ غيرِها، ومِنْ شأنِ عِزَّ به أن لا يمنعَه أحد عند صَدماتِ جلاله عما أراد وشاء، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿ وَهُ بِعَرِيدٍ ﴾: بممتنع ».

إلامَ أُسنِد ﴿ كَانَ ﴾ في ﴿ وَلُو كَانَ ذَا قُرْبَنَ ﴾ ؟ قلتُ: إلى المدعوِّ المفهومِ من قوله: ﴿ وَإِن تَدْعُ مُثَقَلَةً ﴾ . فإن قلتَ: فلمَ تُرِكَ ذِكْرُ المدعوِّ ؟ قلت: ليَعُمَّ ويَشمَلَ كلَّ مدعوّ. فإن قلتَ: كيفَ استقام إضهارُ العامِّ ؟ ولا يصحُّ أن يكون العامُّ ذا قُربى للمُثقلة. قلتُ: هو من العُموم الكائنِ على طريق البَدَل. فإن قلتَ: ما تقولُ فيمن قرأ: ﴿ وَلُو كَانَ ذَا قُرْبَى ﴾ على «كان» التامّة، كقوله: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٩٠]؟ قلتُ: نَظْمُ الكلام أحسنُ ملاءمةً للناقصة؛ لأنَّ المعنى على أنَّ المثقلةَ إنْ دَعَتْ أحداً إلى حمْلِها لا يُحمل منه، وإنْ كان مدعوُها ذا قربى، وهو معنى صحيحٌ مُلْتئم، ولو قلتَ: ولو وُجد ذو قربى؛ لتفكّك وخرج مِنَ اتّساقه والتئامِه، على أنَّ هاهنا ما ساغَ أن يَستَتِرَ له

قولُه: (إلامَ أسندَ) هذا السؤالُ والجوابُ مُستدركٌ لقوله آنفاً: «وإن كانَ المدعوُّ بعْضَ قرابتِها».

قولُه: (فلِمَ تُركَ ذكْرُ اللَّاعِقِّ؟)، أي: مفعول ﴿نَدْعُ ﴾ في قوله: ﴿وَإِن نَدْعُ مُثْقَلَةً ﴾.

قولُه: (ليعمَّ ويشمَلَ كلَّ مَدْعوِّ) أي: بمن يصتُّ أن يُدعى نحو المعبودِ بالحق والجن والإنس، ومما لا يصتُّ أن يُدْعى مثل الأصنام وغيرِها، ولو قُدِّرَ شيءٌ من ذلك لاختصَّ به ولفاتَ العُمومُ المراد.

قولُه: (ولا يصعُّ أن يكونَ العامُّ ذا قربى)، يريد: أنَّ خبرَ ﴿كَانَ﴾: ﴿ذَا قُـرْبَنَ﴾، فإذا جُعِلَ اسمُه أعمَّ منه لا يصحُّ حَمْلُه عليه. وخلاصةُ الجواب: أنَّ العامَّ على نوعَيْن: عامٌّ على وَجْهِ البدَل، والمرادُ هنا الثاني، فيكونُ المعنى: وإن تَدْعُ النفسُ المُثقَلةُ الناس: إمّا هذا وإما ذلك، لا يُحمَلُ منه شيءٌ وإن كان ذلك المَدْعوُّ ذا قُرْبى.

قولُه: (لتفكُّكَ وخرج عن (١) اتِّساقه)، لأنَّ الجملةَ الشرطيةَ كالتتميمِ والمبالغةِ في أنْ لا غِياتَ البتَّة، ولو قُدِّرَ المَدْعوُّ ذا قربي.

روى مُحيي السُّنة: عن ابن عباس: يلقى الأبُ والأمُّ ابنَه فيقول: يا بُنيَّ احمِلْ عني

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «مِن».

بَعْضَ ذُنوبِي، فيقول: لا أستطيعُ حَسْبي ما عليّ^(١). إذ لو قلت: إنْ تدْعُ النفسُ المثقلةُ إلى تخفيفِ ما عليها لا تجد أحداً يُساعده، ولو وُجدَ ذا قُرْبي لا يحسُنُ ذلك الحُسْن.

قولُه: (بخلافِ ما أَوْرَدْتُه)، يعني: في قولِه: ﴿ وَإِن كَاكَ ذُو عُسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، و «ما» في «ما ساغ» بمعنى: الذي. قيل: وفيه نَظَر، لأنه يجوزُ أن يُقال: وإن كان الغَريمُ ذا عُسْرةٍ لدلالةِ السياق. نعَمْ يصحُّ أن يُقال: الإضهارُ هاهنا أوْلى لدلالةِ «إن تَدْعُ» على المدعوِّ، بخلافِه ثَمَّة، لأنه ليسَ في اللفظِ ما يدلُّ على الغريمِ، ولذلك لم يُقْرأُ في المشهورةِ هنا بالرفع وهُناكَ بالنصب.

وعن بعضِهم: المعنى أنَّ مُسوِّغَ الاستتارِ هاهنا بخلافِ المُسوِّغ في ﴿ وَإِن كَاكَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، لأنه هاهنا جُملةٌ اعتراضية فارتبطَتْ بها قبْلَها، وفي تلك مُنقطعةٌ عها قَبْلها، بدليلِ ذكْرِ جوابِه لفظاً وهو ﴿فَنَظِرَةُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

قولُه: (إنّها تَقْدِرُ على إنذارِ هؤلاء [وتحذيرهم] مِن قومِك ... دون متمرِّديهم)، إشارةٌ إلى أنّ بيانَ مواقع استعمالِه، لأن «إنّما» يُستعملُ في حُكْم لا يُعْوِزُ تَحْقيقُه، ولا يخفى على مَنْ به مُسْكة أنّ الإنذارَ إنها يكون إنذاراً ويكون له تأثير إذا كان مع من يؤمن بالله والبعثِ والقيامةِ وأهوالها، لا مع غَيْرِه.

وبيانُه: أنه تعالى لما أظهرَ غَضَبَه على من اتَّخَذ من دونِ الله أنداداً بقوله: ﴿إِن يَشَأُ

⁽١) «معالم التنزيل» (٦: ٤١٧).

المعاصي. وقُرئ: (ومَن ازَّكَى فإنها يَزَّكَى)، وهو اعتراضٌ مؤكّد لخشيتهم وإقامتهم الصلاة؛ لأنها من جُملة التزكّي. ﴿وَإِلَى اللهِ الْمُصِيرُ ﴾ وعدٌ للمتزكّين بالثواب. فإن قلت: كيف اتَّصلَ قولُه: ﴿إِنَّمَا نُنذِرُ ﴾ بها قَبْلَه؟ قلتُ: لمّا غَضِبَ عليهم في قوله: ﴿إِن قَلتَ: كيف اتَّصلَ قولُه: ﴿إِنَّمَا نُنذِرُ ﴾ بها قَبْلَه؟ وذكْرِ أهوالها، ثم قال: ﴿إِنَّمَا نُنذِرُ ﴾ كأنَّ يَشَأَينُذِرُ ﴾ أثبُعه الإنذار بيوم القيامة وذكْرِ أهوالها، ثم قال: ﴿إِنَّمَا نُنذِرُ ﴾ كأنَّ رسولَ الله ﷺ أسمَعَهم ذلك، فلم يَنفع ؛ فنزَلَ ﴿إِنَّمَا نُنذِرُ ﴾، أو أخبرَه الله تعالى بعِلْمِه فيهم.

[﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ * وَلَا ٱلظُّلُمَنْ وَلَا ٱلنُّورُ * وَلَا ٱلظِّلُ وَلَا ٱلْخُرُورُ * وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَخْيَآهُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآهُ وَمَاۤ أَنتَ بِمُسْمِعِ مَن فِي ٱلْقَبُورِ * إِنْ أَنتَ إِلَّا وَمَا يَشَاءُ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعِ مَن فِي ٱلْقَبُورِ * إِنْ أَنتَ إِلَّا لَا يَدِيرُ ﴾ 19 - ٢٣]

يُذَهِبُكُمُ ﴾ وأتبعَه الإنذارَ بيومِ القيامة وأهوالها التفتَ إلى حبيبِه صلواتُ الله عليه ناعياً له تمرُّدَهم وعِنادَهم وأنَّ الوعْظَ لا يُنْجِعُ فيهم، لأنَّهم لا يخافونَ عقابَه لأنهم جُهّالُ لا يتفكَّرون في العاقبة، وإنها يُنْجِعُ فيمن يُوقنُ أنَّه لا بدَّ من المصيرِ إلى الله فيَخْشى عِقابَه وإليه ينظر قولُه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَاتُوا ﴾.

قولُه: (مِن قومك) أي: مِن جُملةِ قومِك ومن بينهم، قيل: «مِنْ» للتبعيض، وهو حالٌ إمّا من قولِه: «هؤلاء»: أو مِن «هُم» في «تحذيرِهم»، والوجْهُ أن يكونَ المشارُ إليه بقولِه: «هؤلاء»: ﴿ ٱلَّذِينَ يَخْشُوْنِ كَرَبَّهُم ﴾، و «مِن قومِك» بيانٌ لاسم الإشارة حالٌ منه.

وقلت: وإذا جُعِلَ «مِنْ» تبعيضاً، فالظاهرُ أنَّ «مِنْ قومِك» بدَلٌ مِنْ «هؤلاء»، أي: إنّما تَقْدِرُ على إنذارِ بعضِ قومِك دونَ مُتمرِّديهم.

قولُه: (وقُرِئَ: «ومَن ازّكَى» (١))، أصلُه: تزّكى، أدغمَ التاءَ في الزاي، ثم أتى جَهمْزةِ الوصل، ثم أُسْقِطَتْ في الدَّرْج.

⁽١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣٣٩).

الأَعْمَى والبَصِيرُ مَثَلٌ للكافر والمؤمن ـ كما ضَرَبَ البحرَيْن مثلاً لهما ـ أو للصَّنمِ واللَّهِ عزَّ وعلا،

قولُه: (الأعمى والبصيرُ مَثلٌ للكافرِ والمؤمنِ ... أو للصّنمِ والله عزّ وجل)، أي: يجوزُ أن يكونَ المُشبَّهُ بالبصيرِ المؤمنَ، وأن يكونَ المُشبَّهُ بالبصيرِ المؤمنَ، وأن يكونَ المُشبَّهُ بالبصيرِ المؤمنَ، وأن يكونَ الله تعالى، فعلى الأول: التمثيلُ مردودٌ على التمثيلِ الأوّلِ، أي: قولِه: ﴿وَمَا يَسْتَوِى الْبَحْرَانِ ﴾، وإليه الإشارة بقولِه: ﴿كَا ضَربَ البحرِيْنِ مَثلاً لهما ﴾، وعلى الثاني: مَلْزوزٌ في قَرَنِ (١) قولِه تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلكُ وَالّذِينَ مَنْعُوثَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونِ مِن وَطِهِ تعالى: ﴿ وَلِكُمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّمُ اللّهُ والأولُ أجرى على تأليفِ النظم، فإنّه شَبَّه أوّلاً منْ آمنَ بالبحرِ العَذْبِ والكافرَ وَمَن كُلِّ تَأْكُونَ لَحْمًا طَرِيكَا ﴾ الآية، لأن الكافرَ أَدْوَنُ حالاً من البحرِ اللّهِ بقوله: ﴿وَمَن كُلِّ تَأْكُونَ لَحْمًا طَرِيكَا ﴾ الآية، لأن فيه منافع جَمَّةُ والكافِرُ خلُو من النفع، ثم أتى بتمثيلِ آخرَ، فشبّهها بالأعمى والبصيرِ في الضلالِ والاهتداءِ وشَبّه ما يَرْدِفُها من متابعةِ الحقّ التي تورِثُ المؤمنَ الثوابَ ومن الذهاب إلى الباطلِ الذي يؤدِّي الكافرَ إلى العقاب بالظلماتِ والنورِ والظلِّ والحرور، ثم جَعل كُلَّا من التمثيلين تمهيدًا وتوطئةً لقوله: ﴿ وَمَا الظلماتِ والنورِ والظلِّ والحرور، ثم جَعل كُلًّا من التمثيلين تمهيدًا وتوطئة لقوله: ﴿ وَمَا بِينَعُوا أَلْمُونَ أَنَّ المُرادِ بالأحياء: المؤمنون الذين دَخلوا في دارِ السلام، وانتفعوا بدَعُوا في الإسلامِ والذينَ لم يدخلوا فيه وأصرُّوا على الكفر».

وفُهِمَ من هذا التقرير: أنّ التعريف في قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ ﴾ وفي قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴾ للجنس، وفي: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴾ للجنس، وفي: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْمَتُوتُ ﴾ للعهد، وأن المقصودَ الأوْلى في الإيرادِ هذا التمثيلُ الثالث، ولهذا كرَّرَ ﴿وَمَا يَسْتَوِى ﴾، وأكَّدَ النفيَ بتكريرِ «لا»، وعلَلَه بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ وَمَا آنتَ بِمُسْمِعِ مَن في ٱلْقَبُورِ ﴾ مُسلِياً لرسولِ الله على وإقناطاً له من إيهانِ المُصرِّين وإيذانًا بأنَّ الهادي والمُضِلَّ هو الله سبحانه وتعالى. يعني: أنّ

⁽١) هذا كالمستفاد من قول جرير:

لم يستطع صَوْلةَ البُّزْلِ القناعيس

والظُّلماتُ والنور والظلُّ والحَرور: مَثَلانِ للحقِّ والباطل، وما يؤدّيانِ إليه مِنَ الثوابِ

الذي تعلّقَتْ مشيئةُ الله وإرادتُه بإسلامِه كالأحياءِ فانتفَع بدعوتِك وانتجَعَ (١) فيه وعظُك، ومَنْ تعلّقتْ مشيئتُه بضلالتِه كالموتى فلا ينتفعُ بوَعْظِك، فكُلُّ مُيَسَّرٌ لِما خُلِقَ له، فلا تتهالكْ أنت في إسلامِ مَنْ يُريدُ الله إضلالَه فها أنْتَ بمُسمِع للموتى.

هذا تقريرٌ واردٌ على مذهبِ أهلِ السنّة، وهو ظاهرٌ مطابقٌ للآية.

وأما المصنّفُ فأرادَ بقَوْله: «فَيهْدي الذي قد عَلِم أنّ الهدايةَ تنفَعُ فيه، ويخذلُ مَنْ علِمَ أنها لا تنفعُ فيه» تقريرَ مَذْهبِه، وهو كما ترى مُتَعَسَّفٌ من حيثُ النظمُ، على أنه يؤدِّي إلى أن تكونَ مشيئةُ الله تابعةً لفعْل العبد.

وقال القاضي: ﴿ وَمَايَسْتَوِى ٱلْأَحْيَاءُ وَلَا ٱلْأَمْوَتُ ﴾ تمثيلٌ آخرُ للمؤمنين والكافرين، أبلَغُ من الأول، ولذلك كَرَّر الفعْلَ. وقولُه: ﴿ وَمَا آنَتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي ٱلْقُبُورِ ﴾ ترشيحٌ لتمثيلِ المُصرّين على الكفرِ بالأمواتِ ومبالغةٌ في إقناطِه عنهم (٢).

وقلت: في التمثيلاتِ الثلاثِ تَرَقَّ من الأهونِ إلى الأغلظِ وفي كلِّ مِنهما تفريعٌ على الأصل: بَنى على البحرين اللحمَ الطريَّ وجَرَيانَ الفُلْك وعلى الأعمى والبصير: الظلماتِ والنور وعلى الأحياءِ والأموات: استاعَ الحقِّ وعدَمَه.

قولُه: (والظلماتُ والنورُ والظلُّ والحَرورُ: مَثَلان)، اعلَمْ أنّ «لا» في: ﴿وَلَا ٱلنُّورُ ﴾ ﴿ وَلَا ٱلنُورُ في نفسِه ﴿ وَلَا ٱلْخَرُورُ ﴾ مَزيدة، لأن المعنى: الظلماتُ لا تُساوي النور، وليس المرادُ أن النورَ في نفسِه لا يَسْتوي، وكذلك في: ﴿ وَلَا ٱللَّمَ وَتُ ﴾، قال في قوله تعالى: ﴿ وَلَا شَتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّعَةُ ﴾ لا يَسْتوي، وكذلك في: ﴿ وَلَا ٱللَّهِ مَنْ أَنفُسِهما، فَخُذْ بالحسنةِ التي هي أحسَنُ من [فصلت: ٣٤]: إن الحسنة والسيئة مُتفاوتتانِ في أنفُسِهما، فخُذْ بالحسنةِ التي هي أحسَنُ من أختها (٣)، وقيل: «لا) مَزيدة، والمعنى: ولا تَسْتوي الحسنةُ والسيئة، وهنا ليسَ المعنى: على

⁽١) كذا في النسخ الخطية، والأشبه بالصواب: «ونَجَع». انظر: «القاموس المحيط» (نجع).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٥٧).

⁽٣) انظر: «الكشاف» (٦٠٨: ١٠٨).

والعقاب. والأحياءُ والأموات: مَثَلُّ للذين دَخَلُوا في الإسلام والذين لم يَدَخُلوا فيه، وأصرُّوا على الكُفر. والحرُور: السَّمُوم؛ إلاّ أنّ السمومَ تكونُ بالنهار، والحرور باللَّيل والنهار. وقيل: بالليلِ خاصّة. فإن قلت: «لا» المقرونةُ بواوِ العطف ما هي؟ قلتُ: إذا وقعتِ الواوُ في النفي قُرِنتْ بها؛ لتأكيدِ معنى النفي. فإن قلتَ: هل مِن فرقِ بين هذه الواوات؟ قلتُ: بعضُها ضمَّت شَفْعاً إلى شفع، وبعضُها وِثراً إلى وتر. ﴿إنَّ اللّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ ﴾: يعني أنه قد عَلِمَ مَن يدخُلُ في الإسلام عَن لا يدخلُ فيه، فيهدي الذي قد عَلِمَ أنّ الهدايةَ تنفعُ فيه، ويخذلُ مَن علم أنها لا تنفعُ فيه. وأمّا أنت فخفِي عليك أمرُهم؛ فلذلك تحرِصُ وتتهالَكُ على إسلامٍ قومٍ من المخذولين، ومَثلُك في عليك أمرُهم؛ فلذلك تحرِصُ وتتهالَكُ على إسلامٍ قومٍ من المخذولين، ومَثلُك في ذلك مَثَلُ مَن يريد أن يُسمِعَ المقبورين ويُنذِر، وذلك ما لا سبيلَ إليه، ثُمَّ قال: ﴿ إِنْ

أنّ الأحياءَ والأمواتَ مثلاً متفاوتان فَمِنْ مَيِّتٍ أَدْوَنُ حالاً من مَيِّت، وحيٍّ أرفَعُ منزلةً من حَيِّ، فتُحمَلُ على مُجُرَّدِ التأكيد.

فإن قُلْتَ: فلم أُخْلِيَتِ القرينةُ الأولى وهي الأعمى والبصيرُ من التوكيد؟

قلتُ: هي كالتوطئةِ لذكْرِ ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَخْيَآ أُولَا ٱلْأَمْوَتُ ﴾، ولذلك أُعيد ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ﴾، وعُلِّل بقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ ﴾ الآية، وأما القرينتانِ المُتوسِّطتان فهما مَقْصودان أيضاً، لأنهما مَثَلانِ للحقِّ والباطل وما يُؤدِّيان إليه من الثوابِ والعقاب.

قولُه: (ضَمَّت شَفْعاً إلى شَفْع)، أما التي ضَمَّتِ الشَّفْعَ فهي (١) الواوات في: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ * وَلَا ٱلظُّلُمَاتُ وَلَا ٱلنُّورُ * وَلَا ٱلظِّلُ وَلَا ٱلْخُرُورُ * وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَاءَ *، وَلَا ٱلظِّلُ وَلَا ٱلظِّلُ وَلَا ٱلظِّلُ وَلَا ٱلظِّرُ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَاءَ *، وَأَمَا التي ضَمَّتِ الوِثْرَ فهي التي توسَّطَتْ بين الضِّدَّيْن.

قولُه: (فَيَهْدي الذي قد عَلِمَ أَنَّ الهدايةَ تنفَعُ فيه، ويَخْذِلُ من عَلِمَ أَنها لا تنفَعُ فيه)، هذا التقريرُ يهدِمُ قاعدةَ الاعتزال، لأنَّ خِلافَ علْمِ الله محالٌ وقوعُه، فلا يصدُرُ عنه إلا ما عَلِمَ الله تعالى صدورَه عنه، فإذن لا اختيارَ له فيه.

⁽١) سقط لفظ: «فهي» من النسخة (ط).

أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ أي: ما عليكَ إلّا أن تُبلِّغَ وتُنذِر، فإنْ كان المُنذَرُ ممَّن يَسمَعُ الإنذارَ نَفَع، وإنْ كان من المُصرِّين فلا عليك. ويَحتملُ أنّ الله يُسمِعُ مَن يشاء، وأنه قادرٌ على أن يهديَ المطبوعَ على قلوبهم على وجهِ القَسْر والإلْجاء، وغيرَهم على وجهِ المقاية والتوفيق، وأمّا أنتَ فلا حيلة لك في المطبوع على قلوبهم الذين هم بمنزلةِ الموتى.

[﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ ٢٤]

﴿ وَالْحَقِ ﴾ حَالٌ مِن أَحَدِ الضميريْن، يعني: مُحِقّاً أو محقِّين، أو صفة للمَصْدر، أي: إرسالاً مصحوباً بالحق، أو صلةٌ لبشير ونذير على: بَشيراً بالوعد الحقّ، ونذيراً بالوعيد الحق. والأُمّة: الجماعةُ الكثيرة. قال اللهُ تعالى: ﴿ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمّةَ مِنَ النّاسِ ﴾ بالوعيد الحق. والأُمّة: الجماعةُ الكثيرة، قال اللهُ تعالى: ﴿ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمّةَ مِنَ النّاسِ ﴾ [القصص: ٢٣]، ويقال لأهل كلِّ عصر: أُمّة، وفي حُدود المتكلّمين: الأُمّة: هم المصدّقون بالرسولِ دون المبعوثِ إليهم، وهم الذين يُعتبر إجماعُهم، والمراد هاهنا: أهلُ العصر. فإن قلتَ: كم مِن أُمّة في الفترة بين عيسى ومحمّدٍ عليهما السلام ولم يَخْلُ فيها نذير؟ قلت: إذا كانت آثارُ النذارة باقيةً لم تخلُ من نذيرٍ إلى أن تَنْدَرس، وحين اندرستْ آثارُ نذارةِ عيسى بَعَثَ اللهُ محمداً عَلَيْهُ . فإن قلتَ: كيف اكتُفيَ بذِكْرِ النذير عن البشيرِ في نذارةِ عيسى بَعَثَ اللهُ محمداً عَلَيْهُ . فإن قلتَ: كيف اكتُفيَ بذِكْرِ النذير عن البشيرِ في نذارةِ عيسى بَعَثَ اللهُ محمداً عَلَيْهُ . فإن قلتَ: كيف اكتُفيَ بذِكْرِ النذير عن البشيرِ في نذارةِ عيسى بَعَثَ اللهُ محمداً عَلَيْهِ . فإن قلتَ: كيف اكتُفيَ بذِكْرِ النذير عن البشيرِ في

قولُه: (ويُقال الأهلِ كُلِّ عَصْر أمّة)، قال التُّورِبِشْتيُّ - في شَرْحِ قولِه ﷺ: «والذي نَفْسُ محمَّدِ بيدِه، الا يسمَعُ بي أحدٌ من هذه الأمة؛ يَهوديُّ والا نَصْرانيُّ ثم يَموتُ، ولم يؤمِنْ بالذي أُرْسِلْتُ به، إلا كانَ من أصحابِ النار». رواه مسلم (١) عن أبي هريرة -: الأمّة: كلُّ جماعة يجمَعُهم أمر؛ إمّا دينٌ واحدٌ أو دَعوةٌ واحدة أو طريقةٌ واحدة أو زَمانٌ واحدٌ أو مكانٌ واحد. وأرادَ به هاهنا الجهاعة التي يجمَعُها زمانُ الدعوة إلى الشريعةِ الحنيفية؛ الله أدخلَ في جُملتِهم اليهودَ والنصارى. وعلى هذا يدخُلُ فيها كلُّ ما تنتهي إليه الدعوةُ من أهلِ الملَلِ الزائعةِ والأديانِ الباطلة، وخُصَّت اليهودُ والنصارى لخُصوصيةٍ فيهم.

⁽١) أخرجه مسلم (١٥٣).

آخر الآية بعد ذكْرِهما؟ قلتُ: لمّا كانت النذارةُ مشفوعةً بالبشارةِ لا محالة، دلَّ ذِكْرُها على ذكرها، لا سيّما وقد اشتملتِ الآيةُ على ذكرهما.

[﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَتِ وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلْكِتَنْبِٱلْمُنِيرِ * ثُمَّ أَخَذْتُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواً فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرٍ ﴾ ٢٥ - ٢٦]

﴿بِٱلْمِيْنَتِ ﴾: بالشواهد على صحّةِ النبوّة، وهي المعجزات ﴿وَيِالنَّبُرِ ﴾: وبالصُّحُف، ﴿وَيِالْكِتَبِ ٱلْمُنِيرِ ﴾ نحو التوراةِ والإنجيلِ والنزّبور. لمّا كانت هذه الأشياءُ في جِنْسهم أسند المجيء بها إليهم إسناداً مُطلقاً، وإن كان بعضُها في جميعهم؛ وهي الزّبُر والكتاب. وفيه مَسْلاةٌ لرسولِ الله عَلَيْهِ.

قولُه: (لما كانَت هذه الأشياءُ في جنْسِهم أُسندَ المجيءُ بها إليهم إسنادًا مطلقًا)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿جَآءَ تَهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَاتِ وَبِٱلزَّبُرِ﴾ مِن قَبيل: بنو فُلانٍ قَتلوا فلاناً، وإنها القاتلُ رجلٌ منهم.

[﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ مُمَرَّتٍ ثُمَّنَافِفًا ٱلْوَانُهُ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدُّ بِيضٌ وَحُمْرُ تُمَّنَّ اللَّهَ أَلْوَانُهُ اوَعَلَى بِينُ سُودٌ ﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَٱلدَّوَآتِ وَٱلْأَنْعَامِ النَّاسِ وَالدَّوَآتِ وَٱلْأَنْعَامِ اللَّهَ مَنْ عَبَادِهِ الْعُلَمَةُ أَإِنَ ٱللَّهَ عَزِيزُ عَفُورٌ ﴾ ٢٧- مُغْتَلِفُ ٱلْوَانُهُ وَكَالَا لِكُ إِنَّمَا يَغْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَةُ أَإِنَ ٱللَّهَ عَزِيزُ عَفُورٌ ﴾ ٢٧- ٢٨]

﴿ أَلُو نَهُما ﴾: أجناسُها؛ من الرُّمَّان، والتفّاح، والتِّين، والعِنَب، وغيرِها ممّا لا يُحصَر، أو هيئاتُها؛ من: الحُمْرة، والصُّفرة، والخضرة، ونحوِها. والحُدَد: الخُطَطُ والطَّرائق. قال لَبيد:

أَوْ مُذْهَبٌ جُدَدٌ عَلَى أَلْوَاحِهِ

في حُبِّ الشهواتِ واللَّذاتِ وتقليدِ الباطلِ أشدُّ احتياجاً إلى المُنْذِرِ من المُبشِّر، وكثيراً ما ترى في التنزيلِ النذيرَ غَير مشفوعِ بالبشيرِ ولا ترى البشيرَ بدونِه، والله أعلم.

الراغب: الإنذار: إخبارٌ فيه تَخْويف، كما أنَّ البشيرَ إخبارٌ فيه سرور^(١). والنَّذير: المُنذرُ ويقَعُ على كلِّ شيءٍ إنذارَ إنسانِ كانَ أو غُيْرَه، والنَّذُرُ جَمْعُه.

قولُه: (أو مُذْهَبٌ جُدَدٌ على ألواحِه)، تمامه:

والناطقُ المَــبْروزُ والمَخْتومُ(٢)

وقبله:

فَكَأَنَّ معروفَ الديارِ بقادِمٍ فَبُراقِ غَوْلٍ فالرِّجامِ وُشومُ

شَبَّه ما عرفَ من الديارِ كالطَّلَل بالوشومِ وهي ما بقيَ من آثارِ الوَشْم، أو بلَوْحٍ مُذْهَبٍ على ظواهرِه جُدَدٌ وطرائقُ، والناطقُ الكتاب.

⁽۱) «مفردات القرآن» ص ۷۹۷.

⁽٢) «ديوان لبيد» ص٩٩، وروايتُه ثُمَّة:

هِنْ نَ الناطقُ المبروزُ والمختومُ

أو مُذْهَـبُ جُدَدٌ على ألواحِهنْ

ويقال: جُدَّةُ الجِهار: للخُطّة السوداء على ظَهْره، وقد يكون للظّبي جُدَّتانِ مسكيَّتان تَفصِلانِ بين لَوْنَيْ ظَهْرِه وبَطْنه. ﴿وَعَرَابِيبُ ﴾ معطوفٌ على ﴿بِيضٌ ﴾، أو على ﴿جُدَدُ ﴾، كأنه قيل: ومِنَ الجبالِ مخطَّط ذو جُدَد، ومنها ما هو على لونِ واحد غرابيبُ. وعن عِكرمة: هي الجبالُ الطِّوال السُّود. فإن قلت: الغِرْبيبُ تأكيدٌ للأسْوَد، فإن قلت: الغِرْبيبُ تأكيدٌ للأسْوَد، يقال: أسودُ غِرْبيبُ، وأسود حُلْكوكُ؛ وهو الذي أبعَدَ في السوادِ وأغْرَبَ فيه، ومنه: الغُرابُ، ومن حقِّ التأكيدِ أن يَتْبع المؤكَّد، كقولك: أصفرُ فاقع، وأبيضُ يَقَقُ، وما أشبهَ ذلك! قلتُ: وجهه: أن يُضمَر المؤكَّد قَبْلَه، ويكونَ الذي بعدَه تفسيراً لِما أُضمِر، كقول النابغة:

وذكر في «الصحاح»: أنّ الروايةَ: «ألناطق» بقَطْعِ الألفِ وإن كان وَصْلاً، وذلك جائز في ابتداءِ الأنْصاف^(۱)؛ لأنّ التقديرَ الوقفُ على النّصْفِ من الصَّدْر.

وقال: كتابٌ مَبْروز، أي: مَنْشور، وقال^(٢): لعلَّه الـمَزْبُور وهو المَكْتوب. وقال لبيدٌ في كلمةٍ أخرى:

كما لاحَ عنــوانُ مَبْروزةٍ يلوحُ مَع الكَفِّ عنوانُها

هذا يدل على أنه لُغَتُه، والرواةُ كلُّهم على هذا، فلا معنى لإنكارِ من أنكره. والمختوم: المكتومُ، وهو الدارس.

الراغب: جُددٌ بيض: جَمْعُ جُدّةٍ، أي: طريقةٍ ظاهرة مِن قولهم: طريقٌ بَجْدود، أي: مَسْلوك مقطوع، ومنه: جادّةُ الطريق (٣). وقيل: الخُطّة: الطريقة، وهي اسمُ المَخْطوط، فُعْلَةٌ بمعنى: المفعول، كالغُرْفَةِ والقُنْصَةِ ، من الخطِّ، كالنُّقُطة.

⁽١) يعنى أنصافَ الأبيات.

 ⁽٢) نقلًا عن أبي حاتم السِّجستاني من كبار اللغويين، وليسَ هو من كلام صاحب «الصحاح» كما يوهمُ
 كلامُ الطيبي.

⁽٣) «مفردات القرآن» ص ١٨٨.

والمُؤْمِنِ العائِذاتِ الطَّيْرَ

وإنها يُفعَل ذلك لزيادة التوكيد، حيثُ يَدُلُّ على المعنى الواحدِ من طريقَيِ الإظهارِ والإضهار جميعاً، ولا بدّ من تقديرِ حَذْفِ المُضاف في قوله: ﴿وَمِنَ ٱلْحِبَالِ جُدَدُ ﴾ بمعنى: ومِنَ الجبالِ ذو جُدَدٍ بيض وحُمْر وسُود، حتى يَـؤُولَ إلى قولك: ومِنَ الجبالِ فعتلِفٌ ألوانه، كما قال: ﴿ثُمَرَتٍ مُخْنَلِفاً ٱلْوَنُهَا ﴾. ﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَآتِ الجبالِ مُختلِفٌ ألوانه. وقُرئ: (ألوانها)، وقرأ وَلَانَعَمِ مُخْتَلِفُ أَلُونَهُ وَمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ

قولُه: (والمؤمِنِ العائذاتِ الطير)، تمامُه:

ما إن نَدِيتُ بـشَيءٍ أنتَ تكرهُه إذاً فلا رفعَتْ سَوْطي إليَّ يدي (١)

المؤمن: اسمُ الفاعِل وهو الله تعالى، مِن: آمن. والعائذات: الحهائمُ، لمّا عاذَتْ بمكّة والتجأت إليها حَرُمَ قَتْلُها وصَيْدُها وأن تُهاج. والغَيْلُ والسَّنَد: موضِعان، و «المؤمن» مجرورٌ بالقَسَم، و «العائذاتِ» منصوبٌ باسمِ الفاعلِ وهو المُؤمن، و «الطيرَ» منصوب: إما بَدلٌ أو عَطْفُ بَيانٍ أو بإضهارِ: أعني، وفيه نَظَر، لأنَّ الاستشهادَ بأنّ هذا الطيرَ المذكورَ دالًّ على المحذوفِ وهو مفعولٌ لاسم الفاعل، والعائذاتُ صِفَتُه، أي: المُؤمن الطيرَ العائذاتِ الطَّير، وقولُه: «ما إن نَدِيت» جوابُ القَسَم، يقول: والله المؤمنِ الطيرَ العائذاتِ ما نطقتُ ولا بَلنتُ به لِساني، وما أتَيْتُ بشيءِ تكرهُه وإلا فَشُلَّتْ يَدي.

قولُه: (ولا بُدَّمِن تقديرِ حَذْفِ المضاف)، يعني: حصلَتْ هاهنا قرائنُ ثلاث، والقرينتانِ هاهنا اتَّفقتا على معنى، فوجبَ تنزيل الفَذّةِ (٢) منها على معنى أختَيْها، وإلَّا لَزِمَ الاختلاف

⁽١) للنابغة الذبياني في «ديوانه» ص٢٥.

⁽٢) يعنى: الواحدة المفردة.

جَونُ السَّراةِ لهُ جَدائِدُ أربعُ

ورُوي عنه: (جَدَد)، بفتحتَيْن؛ وهو الطريقُ الواضح المُسفر، وَضَعَه موضعَ

بين أشياءَ انخرطَتْ في سِلكٍ واحِدٍ، وإليه الإشارةُ بقَوْلِه: «حتى يؤولَ إلى قولِك: ومن الجبالِ مختلفٌ ألوانه» إلى آخره، وتحريرُه: أن التنكيرَ في قوله: ﴿ثَمَرَتِ ثُمُنْلِفا ٱلْوَانُهِ للنوع، والمعنى: فأخرَجْنا بالماء نوعاً من الثمراتِ مختلفاً ألوانُه، وكذلك قولُه: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَالدَّوَاتِ وَالْأَنْفَامِ مُغْتَلِفٌ أَلُونَكُهُ ﴾، فإنّ المعنى: منهم بَعْضٌ مختلف الوائه، كما نَصَّ عليه، وهو قول الفرّاء قال: ﴿ أَلْوَنْكُهُ ﴾ على تأويل: خَلْقٍ مُختلفٍ ألوانه (١٠).

وقال مُحيي السُّنة: ذكرَ الكِنايةَ لأنها رَدُّ إلى ما في الإضيارِ، وبَجَازُه: ومنَ الناسِ والدوابِّ والأنعام ما هو مختلفٌ ألوانه (٢).

قولُه: (جَوْنُ السَّراةِ له جَدائدُ أربع)، أولُه:

والدَّهْرُ لا يَبْقَى على حَدَثانِه (٣)

الجَوْن: الأسود، والسَّراة: الظَّهْر، والجدائد: الأُتنُ (٤) اللاتي قد جَفَّتْ ألبانهُنَّ؛ مِن جَدِّ اللَّبَن أي: قَطْع، أي: أهْلكَ الدهر بَنِيّ، وتواترَتْ عليَّ المصائب، ثمّ عزّى نَفْسَه بأنَّ الدهرَ لا يَبْقى على حَدَثانِه شيءٌ، حتى الحارِ مع الأُتْنِ التي ترعى في القِفار.

قالَ ابن جِنِّي: «جَدَدُّ» بفَتْح الجيم والدالِ في روايةِ سهلِ عن الوقّاصيِّ عن الزُّهري. قال قُطْرب: قراءةُ الزُّهري: «جُدُد» بضَمِّها، أما «جُدُدٌ فجَمْعُ جَديدٍ، أي: آثارٌ جُدُدٌ غيرُ غُلُقةٍ فهو أوضَحُ للونِها، وأما «جَدَدٌ»: فهو الطريقُ الواضحُ المُسْفِرُ فالمعنى نَحْوُ الأول (٥٠).

⁽١) انظر: «معاني القرآن» (٣٦٩:٢).

⁽٢) «معالم التنزيل» (٦: ٤١٩).

⁽٣) لأبي ذويب الهذلي، انظر: «المفضليات»: ١٩٤ و «خزانة الأدب» (١: ٢٠٠) و «جمهرة أشعار العرب» (١: ٥٣٨).

⁽٤) جْمَعُ أَتَانِ، وهي: أُنْثَى حمارِ الوحش.

⁽٥) «المحتسب» (٢: ١٩٩).

الطرائقِ والخُطوطِ الواضحة المنفصلِ بعضُها من بعض. وقرئ: (والدَّوابِ) مخفَّفاً، ونظيرُ هذا التخفيفِ قراءةُ مَن قرأ: (ولا الضألِّين)؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما فرارٌ من التقاء الساكنيْن؛ فحُرِّك ذاك أوَّلَهما، وحُذِفَ هذا آخرَهما. وقولُه: ﴿كَذَلِكَ ﴾ أي: كاختلافِ الثَّمَرات والجبال.

قوله: (﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ أي: كاختلافِ الشمراتِ والجبال)، يعني: الكافُ نَصْبٌ على المَصدَر، والأظهرُ أنه رفعٌ على الخبر، والإشارةُ بـ «ذلك» إلى المذكورِ من الدلائل في هذه الآية وحدَها، ويكونُ قولُه: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَتُوا ﴾ مَقطَعاً لهذه الآية، ونظيرُ «ما» قولُه تعالى: ﴿ وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَوِرَتُ وَجَنْتُ مِنْ أَعْنَبٍ وَزَرَّعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوانُ وَعَيْرُ صِنْوانِ يُسْقَى بِمَآءِ وَعِدِ وَنَفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضِ فِي الْأَكُلِ أَإِنَ فِي ذَلِكَ لَاكُوبَ لِقَوْمِ يَعْقَلُونَ ﴾.

فإن قلت: لِمَ خُولِفَ بِينَ الْقَطَعَين؟ قلت: ما نحنُ فيه أَبسَطُ وأَجْمَعُ من تلك الآية، لأنّ فيها ذِكرَ الثمارِ والجبالِ والناسِ والدَّوابِّ والأنعام واختلافِها، وهي مختصة بالثمرات، وصُدِّرَت هذه الآية بهمزة الاستفهام وحرفِ النفي لإفادةِ مَزيدِ التقرير، وبالخطابِ العامِّ لئلا تختصَّ الرؤيةُ براء دونَ راء لفَخامةِ الأمر، ثم قُرِّرَ هذا المعنى في أثنائهما بقوله: العامِّ لئلا تختصَّ الرؤيةُ براء دونَ راء لفَخامةِ الأمر، ثم قُرِّر هذا المعنى في أثنائهما بقوله: وكذَ الأشياءُ كلُها مُتساويةٌ في الجِسْمية، واختِلافُ أنواعِها ثم اختِلافُ كُلِّ منها بها خُصَّ به من الأصنافِ لا بُدَّ لهُ من قادرٍ مُتارٍ قاهر يَتَصرَّفُ في مُلكِهِ كيفَ يشاء. وهذا ظاهرٌ جليٌّ عندَ كُلِّ ذي مُسْكة (١)، فمَن أنكرَ ذلك وقالَ بالإيجاب فهو مُعانِدٌ جاهلٌ لم يخشَ الله، وإن جمع أسفارَ الحِكَم، ومَن أنصفَ وسلكَ وقالَ بالإيجاب فهو مُعانِدٌ جاهلٌ لم يخشَ الله، وإن جمع أسفارَ الحِكَم، ومَن أنصفَ وسلكَ السَّبيلَ المُستقيمَ وخشيَ الله فهو عالِمٌ جِدُّ عالم، فحينَاذٍ من أينَ اختصَّ ﴿ الْقُلُمَا وَالْ بالعُلهاءِ العَدْليَة؟! عفا اللهُ عنه.

فإن قلت: لِمَ لا تجعلُ ﴿ كَذَلِكَ ﴾ نَصْباً على المَصدَر، كما ذهبَ إليه المُصنَّف؟ قلت: لِقِلّةِ جَدُواه، وعلى ما ذهبنا إليه تصيرُ جُملةً مُقرِّرةً لِمَا في شأنِهِ الاهتمامُ على ما مَرّ، ويكونُ موقعاً للسُّؤالِ على الاستِئناف، يعني: إذا كان الأمرُ ظاهِراً لكُلِّ أحدٍ كما ذكرت، فلِمَ

⁽١) يعني: صاحب عَقْل.

والمراد: العلماء به الذين عَلِمُوه بصفاته وعَدْلِه وتوحيده، وما يجوزُ عليه وما لا يجوز، فعظَّموه وقدَّروه حَقَّ قَدْره، وخَشُوه حقَّ خشبَتِه، ومَن ازدادَ به عِلْمًا ازداد منه خوفاً،

اختَصَّ العُلماءُ بالذِّكرِ دونَ غيرهم؟ أُجيب: لخشيةِ هؤلاء وإنصافِهم، ولعِنادِ أولئك وعَدَم خشيتهم.

وتلخيصُه: أنَّ المذكورَ إنْ لم يَدُلَّ على ذلك بالتصريح، يَدُلُّ عليه بالتعريض.

قولُه: (العلماءُ (١) الذين عَلِموه بصفاتِه وعَدْلِه وتوحيدِه وما يجوزُ عليه وما لا يجَوز)، اعلم أنه تعالى كما جعلَ مقطعَ التمثيلِ الأولِ قوْلَه: ﴿إِنَّمَا نُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشُونَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوَةُ وَمَن تَرَكَّى فَإِنَّمَا يَتَرَكّى لِنَفْسِهِ وَ وَإِلَى ٱللّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴾، جعلَ مقطعَ هذَيْن التمثيلَيْن بقوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللّه مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَا وُأَ إِنَّ ٱللّهَ عَزِيزُغَفُورُ ﴾ والمُشارُ إليه بقوله: ﴿كَذَالِكَ ﴾ جميعُ ما سبقَ من البياناتِ والإنذاراتِ الكافيةِ، أي: الأمرُ كما ذُكِرَ لكن إنها ينجعُ فيمن خَشِي الرحمنَ بالغيب، كقوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَنها ﴾ [النازعات: ٥٤]، فوضَعَ موضعَه «العلماءَ» تعريضاً بجَهْلِ الكَفَرة، وجَهْلِ مَنْ يَدَّعي العِلْمَ ولم يَخْشَ الله تعالى، وتَنْويهاً برِفْعةِ منزلةِ العلماءِ العاملينَ المحقّقين، وإليه أشارَ بقوله: «مِثْلُكُ ومَنْ على صِفَتِك».

ثم الآية كالتخلُّصِ من ذكْرِ أعداءِ الدينِ إلى ذكْرِ الأولياءِ من المؤمنين التالين كتابَه آناء الليلِ وأطراف النهار، المقيمين الصلاة والمُنْفقين أموالهم سِرّاً وعلانية، ومع ذلك يَرْجون رحمة الله، ويأمَلون أن يُوفِيهم أجورَهم ويزيدَهم مِنْ فَضْلِه، ولا يُوجبونَ على الله شيئاً بأعهلهم، ولا يَقطعون بشيءٍ من ذلك، وكذلك لا يحكُمون على الظالم لنفسه والمُقْتَصدِ بالوعيدِ وكونهما من أصحابِ النار، ولهذا فُصِلَتْ الآية بقولِه: ﴿إِنَ اللهَ عَنِيزُ عَفُورٌ ﴾ بالوعيدِ وكونهما من أصحابِ النار، ولهذا فُصِلَتْ الآية بقولِه: ﴿إِنَ اللهَ عَنِيزُ عَلْمُونَ لا أحدَ لأنه كالتعليلِ للكلام السابق، أي: أنه تعالى عزيزٌ غالبٌ يفعَلُ ما يَشاءُ في مُلْكِه لا أحدَ فوقه يوجبُ عليه شيئاً، فالعمالُ يَعْملونَ ويأملونَ أن يُوفيهم أجورَهم، والظالمُ لنفسِه يرجو الغُفْران ولا يقطعُ بالدمار، لأنه تعالى بليغُ الغُفْرانِ والرحمة.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «العلماء به».

ومَن كان علمُه به أقلَّ كان آمَنَ. وفي الحديث: «أَعلمُكُم بالله أَشَدُّكُم له خَشْيةً»، وعن مسروقٍ: كفى بالممَرْءِ عِلْماً أن يخشى، وكفى بالمرء جَهْلاً أن يُعجَبَ بعِلْمه. وقال رجلُ للشَّعبيّ: أفتني أيها العالم، فقال: العالمُ مَن خَشِيَ اللهَ. وقيل: نزلتْ في أبي بكر الصدِّيق رضي الله عنه وقد ظهرتْ عليه الخشيةُ حتى عُرِفتْ فيه. فإن قلتَ: هل يختلفُ المعنى إذا قُدِّم المفعولُ في هذا الكلام أو أُخِّر؟ قلتُ: لا بدّ من ذلك؛ فإنك إذا قدَّمتَ اسمَ الله وأخَرت ﴿ ٱلْعُلَمَا وَ أَلْهُ كَان المعنى: أنّ الذين يخشَوْن اللهَ من بين عباده هم العلماءُ دون غيرهم، وإذا عملتَ على العكس انقلبَ المعنى إلى أنهم لا يخشَوْن عباده هم العلماءُ دون غيرهم، وإذا عملتَ على العكس انقلبَ المعنى إلى أنهم لا يخشَوْن

قولُه: (وفي الحديثِ: «أعلمُكُم بالله أشدُّكُم [له] خَشْيةً»)(١)، ورَوَينا عن الدارميِّ عن عطاءِ قال: قالَ موسى عليهِ السلام: يا رَبِّ أيُّ عبادِكَ أحكم؟ قال: الذي يحكُمُ للناسِ كها يحكُمُ لنفسِه. قال: يا رَبّ، أيُّ عبادِكَ أغنى؟ قال: أرْضاهُم بها قَسمْتُ له. قال: يا رَبّ، أيُّ عبادِكَ أخشى؟ قال: أخشى؟ قال: أحشى؟ قال: أعلَمُهم بي (٢).

قولُه: (وإذا عملتَ على العكس انقلب المعنى)، وذلك أن "إنّما" فرْع "ما" و"إلا"، وفي الأصل: الحَصْرُ أبداً في "ما" يلي "إلا"، وفي الفرع الحَصْرُ في الجُزْءِ الأخير، فقولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَوُّا ﴾ فَرْعُ " ما يَخْشَى اللهَ من عبادِه إلا العلماء"، وهو يَقْتضي انحصارَ خَشْيةِ الله على العلماءِ دونَ غيرهم، وقولُك: إنّما يخشى العلماءُ من عبادِه الله، فَرْعُ ولك: ما يخشى العلماءُ من عبادِه إلا الله، فيلزَمُ انحصارُ خَشْيةِ الله دونَ غيره.

قال الشيخ عبدُ القاهر رحِمَه الله: لما كان الغرضُ من الآيةِ بيانَ الخاشينَ والإخبارَ بأنَّهم العلماء على ضِدِّ العلماء على ضلاً العلماء على ضلاً العلماء على ضلاً على خاصة دون غيرهم قدّم اسمَ «الله» على «العلماء»، ولو أُخِّرَ منه لصارَ المعنى على ضِدً ما عليه وهو: أنَّ الغرضَ بيانُ المَخْشيِّ والإخبارُ بأنه تعالى دونَ غيره، وهذا المعنى الأخيرُ وإن كان قد جاء في التنزيل قال تعالى: ﴿ وَلَا يَخْشُونَ أَحَدًا إِلَّا اللّهَ ﴾ [الأحزاب: ٣٩]، لكن ليس

⁽١) لم أهتد إلى تخريجه، لكن في تخريج أحاديث «الكشاف» (٣: ١٥٢): الحديث غريب، وذكره الثعلبي هكذا.

⁽٢) أخرجه الدارمي (٣٧٤) وابن المبارك في «الزهد» (١: ١٨٨).

إلّا الله ، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَخْشُونَ أَحَدًا إِلَّا الله ﴾ [الأحزاب: ٣٩]، وهما معنيانِ مُحتلفان. فإن قلت: ما وجه اتّصالِ هذا الكلامِ بها قبله ؟ قلت: لمّا قال: ﴿ أَلَوْ تَرَ ﴾ بمعنى: أَنْ تَعلمْ ﴿ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السّمَآءِ مَآء ﴾ ، وعدّد آياتِ الله وأعْلام قُدْرتِه وآثارَ صنعته وما خَلَقَ من الفِطرِ المختلفةِ الأجناس، وما يُستدلّ به عليه وعلى صفاته، أثبت ذلك ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللّه مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَةُ أَنْ ﴾ ، كأنه قال: إنها يَخْشاه مِثْلُك ومَن على صِفَتِك ممّن عَرفَه حتّى معرفته وعَلِمَه كُنْهُ عِلْمِه. وعن النبي عَلَيْهُ: ﴿ أَنَا أَرجُو أَنْ أَكُونَ أَتَقَاكُم لللهِ وأَعْلَمَكُمْ بِهِ ».

هذا الغرضَ هاهنا، ولا اللفظُ يحتمِلُ له البتَّة، ومَنْ أجاز حَمْلَها عليه كأنه قد أبطلَ فائدةَ التقديمِ وسَوِّى بين الكلامَيْن، فإذَنْ يلزَمُ أن يُسوِّي بين قولنا: ما ضربَ عَمْرو إلا زيداً وما ضربَ زيداً إلا عَمْروٌ وذلك مما لا شُبْهَةَ في امتناعه (١).

وقلتُ: قولُه: «لكن ليسَ هو الغرضَ هاهنا»، معناه: أنَّ اقتضاءَ المقامِ يوجبُ بيانَ الخاشين والإخبارَ بأنهم العلماءُ خاصّةً دونَ غيرِهم ليكون تعريضاً بالمُنذَرين المصرِّين على العنادِ والكفر وأنَّهم جهلاءُ بالله وبصفاته، ولذلك لا يخشَوْن الله ولا يخافون عقابَه، ولو قلتَ: ما يخشى العلماءُ من عبادِه إلا الله لم يكن من التعريضِ في شيء والمقامُ يَقْتضيه، أما قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَخْشُونَ أَحَدًا إِلَّا الله ﴾ [الأحزاب: ٣٩]، فكلام في تبليغ الرسالة وتعريضٌ به صلواتُ الله عليه بعد التصريحِ بقوله: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُ أَن تَخْشَنهُ ﴾ فبين المقامين بون.

قولُه: (أنا أرجو أن أكون أتقاكم لله وأعلمَكم به)، روينا عن البخاريِّ ومُسلم عن عائشة رضي الله عنها: صنعَ رسولُ الله ﷺ شيئا فترخصَ فيه فَتنزَّه عنه قوم، فبلغَ ذلك النبي ﷺ، فخطب فحمِدَ الله تعالى ثم قال: «ما بالُ أقوامٍ يَتنزَّهون عن الشيء أصنعُه، فوالله إن لأعلمُكم بالله وأشدُّكم له خشية»(٢).

⁽١) انظر: «دلائل الإعجاز» لعبدالقاهر الجرجاني ص ٣٣٨-٣٣٩.

⁽٢) أخرجه البخاري (٦١٠١) ومسلم (٢٣٥٦).

فإن قلت: فما وجه قراءة مَن قرأ: (إِنَّمَا يَخْشَى اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ) وهو عمرُ بن عبد العزيز، ويُحكى عن أبي حَنيفة؟ قلت: الخشيةُ في هذه القراءة استعارة، والمعنى: إنها يجلُّهم ويعظِّمُهم، كما يُجَلُّ المَهِيبُ المَخْشيُّ من الرجال بين الناسِ ومن بين جميع عباده. ﴿إِنَ اللّهَ عَزِيزُغَفُورٌ ﴾ تعليلٌ لوجوب الحَشْية؛ لدلالته على عُقوبةِ العُصاة وقَهْرِهم، وإثابةِ أهلِ الطاعة والعفْوِ عنهم، والمعاقِبُ المثيب حقُّه أن يُخشى.

قولُه: (فها وَجْهُ قراءة)، الفاءُ تدلُّ على إنكارِ قولِه: «لا بدَّ من ذلك»، أي: من تقديمِ المفعولِ، أي: إذا كان الواجب ذلك لصحّةِ المعنى، فها وَجْهُ هذه القراءة؟

قولُه: (كما يُجَلُّ المهيب)، «ما» مصدرية، أي: إنها يُجلُّهم إجلالاً مِثلَ إجلالِ المهيبِ المخشيِّ من الرجال. هذا بيانُ وَجْهِ الاستِعارة، وذلكَ أنّ الاستِعارة مسبوقةٌ بالتشبيه، شبّه حالةَ مُعامَلةِ الله تعالى معَ العُلهاءِ في تعظيمِه إياهُم وإجلالِهِ لهم كمُعامَلةِ مَنْ يُجِلُّ ويُعظِّمُ السُّلطان (١) ومَن هو بصَدَدِه خشية سَطوتِهِ وهَيْبته، فأُدخِلَ المُشبَّةُ في جِنسِ المُشبَّهِ به واستُعمِلَ فيها يُستَعمَلُ في المُشبَّةِ به دَالًا عليه، بقرينةِ ما هو مُنزَّهٌ من ذلك ومُتعالٍ عنه من الخشية، وهي الاستعارةُ التَّبَعيةُ الواقعةُ على طريق التمثيل (٢).

قولُه: (المعاقِبُ المثيبُ حقَّه أن يُخْشى)، فإن قُلتَ: المثيبُ كيفَ يخشى، والوصفُ بالغُفْرانِ موجبٌ للرجاءِ لا للخوف؟

قلتُ: جوابُه ما ذكرَ في «الفرقان» في قوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَفُورًا رَّحِيًا ﴾ [الفرقان: ٦]: «دل بهذا على القدرةِ التامةِ؛ لأنه لا يوصفُ بالمغفرةِ والرحمةِ إلا القادرُ على العقوبة». ويمكنُ أن يقال: إنّ حالتَي سَطَواتِ القهرِ إما أن تكون بَغْتةً أو إمهالاً، فدلّ العزيزُ على الأولِ والغفورُ على الثاني، قال تعالى: ﴿ وَرَبُكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَو يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا لَعَجَلَ لَمُمُ الْعَذَابَ ﴾ [الكهف: ٥٥]، فالعالِمُ يخافُ الحالتين خصوصاً الثانية؛ لأنها قد تكونُ استدراجاً، بخلافِ الجاهلِ لأنه لا يأمَنُ فيها كلَّ الأمن.

⁽١) لفظة «السلطان» غير واضحة في (ط)، وقدرتها بها أثبت.

⁽٢) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِنْبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ فِجَدَرَةً لَن تَنبُورَ * لِيُوقِينَهُمْ أَجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضَلِهِ * وَعَلانِيَةً يَرْجُونَ فَعُرِيدَهُم مِّن فَضَلِهِ * وَعَلانِيَةً يُورُهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضَلِهِ * وَعَلانِيَةُ يَعْهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضَلِهِ * وَعَلانِيةً مُ وَيُزِيدَهُم مِّن فَضَلِهِ * وَعَلَانِيةً مُ وَيُرْدِيدَهُم مِّن فَضَلِهِ * وَعَلَانِيةً مُ وَيُرْدِيدَهُم مِّن فَضَلِهِ * وَعَلَى اللّهُ مِن فَضَلِهِ * وَعَلَى اللّهُ عَلَيْهِ مَا مَا اللّهُ مِنْ فَضَالِهِ * وَعَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ مِنْ فَضَالِهِ * وَعَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَيُونَا مُونَا اللّهُ مِن فَضَالِهِ وَعَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُ مِنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْنِي اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَ

﴿ يَتْلُونَ كِنَبَ ٱللّهِ ﴾ يُداوِمون على تلاوته، وهي شأنُهم ودَيْدَنُهم. وعن مُطَرِّف رحمه الله: هي آيةُ القُرَّاء. وعن الكلبيِّ: يأخُذون بها فيه. وقيل: يَعْلَمون ما فيه ويَعْمَلون به. وعن السُّدِّيِّ: هم أصحابُ رسولِ الله ﷺ ورَضِيَ عنهم. وعن عطاء: هم المؤمنون. ﴿ يَرْجُونَ ﴾ خبرُ ﴿ إِنَّ ﴾. والتجارة: طَلَبُ الثوابِ بالطاعة. و﴿ لِيُوفِقيهَ مُ مَعلِّق بِهِ لَنَ تَبُورَ ﴾، أي: تجارةً يَنتفي عنها الكسادُ وتنفُقُ عند الله ليوفييهم بنفاقها

قولُه: (﴿ يَتْلُونَ كِنَبُ ٱللَّهِ ﴾ يداومون [على] تلاوته) يعني: دلَّ عطفُ الماضي ـ أي: قولُه: ﴿ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَاةِ ةَ وَأَنفَقُواْ ﴾ ـ على المضارعِ على أن المرادَ به الاستمرارُ والمداومةُ والتحقُّقُ فيه، ويساعدُه مقامُ المدحِ نحو: فلانٌ يَقْري الضيفَ ويَحْمي الحريم.

قولُه: (عن (۱) مُطَرِّفٍ)، قال صاحبُ «الجامع»(۲): وهو أبو عبد الله مُطَرِّفٌ بن عبد الله الله مُطَرِّفٌ بن عبد الله ابن الشخِّير العامري البصري، روى عن أبي ذرِّ وعُثمان بن أبي العاص ماتَ سنةَ سبع وثمانين.

قولُه: (يعلمون ما فيه ويعملون به)، يريد: أوجبَ عطفُ قولِه: ﴿ وَأَقَامُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا ﴾ على ﴿ يَتْلُونَ ﴾ أن تُفَسَّرَ التلاوةُ بالعمل بها فيه، لأنّ التلاوةَ لم تكن مُعتبرةً إذا لم يُعْلَمْ معنى المَتْلوِّ، ولم يُعتَدَّ بالعلم إذا لم يَقْترنْ معه العمل.

قولُه: ﴿ لِيُوَفِيهُمْ ﴾ متعلِّق بـ ﴿ لَن تَكَبُورَ ﴾ ، أي: تجارةً ينتفي عنها الكَساد) ، وقوله: «ينتفي عنها الكَساد» تفسيرٌ لقولِه: ﴿ لَن تَكَبُورَ ﴾ لا بالمطابقة ؛ لأن أصلَ البوار الهلاك. قال في «الأساس»: ومن المجاز: بارَتِ البِياعاتُ كسَدَتْ. وقولُه: «وتَنْفُقُ عند الله» تفسيرٌ

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وعن» بالواو.

⁽٢) «جامع الأصول» (١٢: ٩٠٥).

عنده ﴿أَجُورَهُمْ ﴾؛ وهي ما استحقُّوه من الثواب، ﴿وَيَزِيدَهُم ﴾ مِنَ التفضُّل على المستحقّ.

وإن شئتَ جَعلتَ ﴿ يَرْجُونَ ﴾ في موضع الحالِ على: وأَنفَقُوا راجِينَ ليُوفِّيَهم، أي: فَعَلوا جميعَ ذلك؛ من التلاوةِ وإقامة الصلاة والإنفاقِ في سبيل الله لهذا الغرَض. وخبرُ ﴿ إِنَّ ﴾ قولُه: ﴿ إِنَّ هُ وَلُه: ﴿ إِنَّ هُ وَلُه: ﴿ إِنَّ هُ وَلُه: ﴿ إِنَّ هُ وَلُه: ﴿ إِنَّ هُ وَلُه : ﴿ وَلُه : ﴿ وَلَهُ مَا لِللَّهِ فَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ إِنَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّالِمُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ ا

للتفسيرِ فيكونُ كنايَة، لأن ﴿ لَن تَجُورَ ﴾ لازمُ انتفاءِ الكساد وهو لازمُ كونِها نافقة، كأنه قيل: يرجونَ تجارةً نافقةً عند الله مُرْبحةً ليُوفِيهم الله أجورَهم، ثم هذه الكناية ترشيحٌ للاستعارة.

قولُه: (وإن شئتَ جَعلْتَ ﴿يَرْجُونَ ﴾ في موضعِ الحال)، فعلى هذا «ليوفِّيهم الله أجورَهم» يتعلَّقُ بالتلاوةِ وأقاموا الصلاةَ والإنفاق، ولهذا قال: «فعلوا جميعَ ذلك... لهذا الغرض»، وهو التوفية، وإنها عَلَّق المصنِّفُ ﴿يَرْجُونَ ﴾ بقولِه: ﴿وَأَنفَقُوا ﴾ دون ﴿ وَأَنفَقُوا ﴾ ، لئلا تجتمعَ على معمولٍ واحد عواملُ، ولأنَّ ما يتعقَّبُ الجُملَ من القيدِ يختَصُّ بالأخيرِ على مذهبِ أبي حنيفةَ رضيَ الله عنه.

ويمكنُ أن يُعلَّقَ بمحذوفِ على معنى: فَعلوا جميعَ ذلك راجينَ لهذا الغرض، وهو الظاهر. قال أبو البقاء: ﴿يَرْجُونَ ﴾، ﴿ لِيُوَفِينَهُمْ ﴾ يتعلَّق بـ ﴿يَرْجُونَ ﴾، وهي لامُ الصيرورة (١).

وقلت: تأويلُه: أنّ غرضَهم فيها فعلوا لم يكن سوى تجارةٍ غير كاسدة، لأنّ صلةً الموصولِ هنا علّةٌ وإيذانٌ بتحقيقِ الخبر، ولمّا أدّى ذلك إلى أن وفّاهم الله أجورَهم أتى باللام، وإنها لم يذهَبْ إليه المصنّف؛ لأن هذه اللام لا توجَدُ إلا في أمرٍ يترتّبُ الثاني على الأول، ولا يكونُ مطلوباً به كقولِه تعالى: ﴿فَالْنَقَطَهُ وَ اللهُ فِرْعَوْنَ لِيكُونَ لَهُمْ عَدُواً وَحَرَنًا ﴾ [القصص: ٨].

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧٥).

والشكرُ مَجازٌ عن الإثابة.

[﴿ وَالَّذِى ٓ أَوْحَيْنَا ٓ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَابِ هُوَ ٱلْحَقَّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِ-لَخَبِيرُ بَصِيرٌ ﴾ ٣١]

﴿ٱلْكِنَابِ ﴾ القرآن، و ﴿مِنَ ﴾ للتبيين، أو الجنس و ﴿مِن ﴾ للتبعيض ﴿مُصَدِّقًا ﴾ حالٌ مؤكّدة؛ لأنّ الحقَّ لا ينفكُّ عن هذا التصديق. ﴿لِمَا بَيْنَ يَدَيِّهِ ﴾: لما تقدَّمَه مِنَ الكُتب. ﴿لَمَا بَيْنَ يَدَيِّهِ ﴾ لما تقدَّمَه مِنَ الكُتب. ﴿لَخَبِيرُ بَصِيرٌ ﴾ يعني أنه خَبرَك وأبصَرَ أحوالَك، فرآك أهلاً لأنْ يوحِيَ إليك مِثْلَ هذا الكتاب المُعجِز الذي هو عِيارٌ على سائر الكُتب.

[﴿ ثُمَّ أَوْرَثِنَا ٱلْكِنَابِ ٱلَّذِينَ ٱصطفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ، وَمِنْهُم مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَائِقٌ بِٱلْخَيْرَتِ بِإِذْنِ ٱللّهِ ذَلِكَ هُو ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ * جَنَّتُ عَدْنِ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُوْلُوّا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ * وَقَالُوا ٱلْحَمْدُ يَلِهِ ٱلَّذِي آذَهُبَ عَنَا ٱلْحَرَنِ إِن رَبّنَا لَعَفُورٌ شَكُورٌ * ٱلّذِي آخَلُنَا دَار ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِ. لا يَمَشْنَا فِيهَا نَصَبُ وَلا يَمَشُنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴾ ٣٢-٣٥]

فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثَنَا ٱلْكِئنبَ ﴾؟ قلتُ: فيه وَجْهان، أحدُهما:

قولُه: (والشكرُ بَجازٌ عن الإثابة)، النهاية: في أسهاءِ الله: الشَّكور، وهو الذي يَـزْكو عنده القليلُ من أعهالِ العبادِ فيضاعِفُ لهم الجزاء، فشُكْرُه لعبادِه مغفرتُه لهم، والشَّكورُ من أبنية المبالغة.

قولُه: (عيارٌ على سائر الكتب)، أي: مِعيارٌ لسائرِ الكتبِ، وبه يُقاسُ صِحّة غيره. المغرب: عايَرْتُ المكاييلَ والموازين: إذا قايسْتُها، والمعيارُ: الذي يُقاسُ به غيرُه ويُسَوّى (١). قولُه: (ما معنى قوله: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثَنَا ٱلْكِنَابَ ﴾؟)، يعني: الظاهرُ أنْ قولَه: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثَنَا ﴾ عَطْفٌ

⁽۱) «المغرب في ترتيب المعرب» (۲: ۹۲).

إِنَّا أُوحَيْنَا إليك القرآنَ ثم أورثنا مَنْ بعدَك، أي: حَكَمْنَا بتوريثه. أو قال: أورَثْنَاه، وهو يريدُ: نُورثه؛ لِما عليه أخبار الله. ﴿ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾؛ وهم أمَّتُه من

على ﴿أَوْحَيْنَا ﴾، و «ثُمَّ» يقتضي الترَّاخي في الزمانِ، وأن يقال: ثم نورثُه بعدَك المُصْطَفيْن، فها معنى مجيءِ ﴿أَوْرَثُنَا ﴾ ماضياً؟

وأجاب بوجهَيْن:

أحدُهما: أنَّ المرادَ: ثمَّ حكَمْنا بَعْدَك بتوريثه، أو وضَعَ الماضي موضِعَ المُستقبل، تنزيلاً لما هو الكائنُ بمنزلةِ الكائن.

وثانيهما: أنّ هذه الآية مُتَّصلةٌ بها سبق من قوله: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَكَ بِالْمَقِ بَشِيرًا وَبَنْ وَمِ الْمَا مِنْ أُمّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ وهو المرادُ من قوله: إنه قَدَّم إرسالَه في كلِّ أمة رسولاً، أي: قَدَّم اللهُ على إرسالَهِ صلوات الله عليه إرسالَ الرسلِ في كلِّ أمةٍ، وعَقَّبه بها يُنبئ أن تلك الأُممَ تفرَّقت حزبَيْن: حِزْبٌ كَذَّبوا الرسلَ وما أُنْزِلَ معهم، وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿ فَقَدْكَذَبَ اللهِ مِن قَلِهِمْ جَاءَتُهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِنَتِ وَبِالزَّبُرِ وَبِالْكِتَبِ الْمُنيرِ ﴾، وحِرْبٌ صَدَّقوهم وآمنوا وتلو اكتابَ الله وعَمِلوا بمُقْتضاه وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿ إِنَّ اللَّهِ وَعَمِلُوا بمُقْتضاه وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِئنَبُ اللَّهِ وَأَقَالُونَ وَأَنفَقُوا ﴾، وعلى هذا الوجه يكون ﴿ أَوْرَثَنَا ﴾ ماضياً يَجْري على ظاهره، والذي يدلّ على هذا التقسيم قولُ المصنّف: «فأثنى على التالينَ لكُتبه، العاملينَ بشرائعِه، من بين المُكذّبين بها من سائرِ الأمم».

ولما فرغ من ذلك جاء بها يختصُّ برسولِ الله على من قوله: ﴿وَٱلَّذِى ٓ أَوْحَيْنَا ٓ إِلَيْكَ مِنَ الْكِئْكِ ﴾ الآية مستطرداً معترضاً، ثم أخبر بعد ذلك إيراثه هذا الكتاب الكريم، بهذه الآية بعد إعطاء تلك الأمم الزُّبُر والكتاب المنير؛ فيكونُ ثمَّ للتراخي في الإخبار، وإليه الإشارة بقوله: «ثم قال: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِئْكِ ٱلَّذِينَ ٱصَطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ أي: مِنْ بَعدِ أولئك المذكورين»، ويمكنُ أن يُحْمَل «ثمَّ» على التراخي في المرتبةِ أيضاً إيذاناً بفَضْلِ هذا الكتاب على سائر الكتب، وفضل هذه الأمة على سائر الأمم (١).

⁽١) قوله: «وفضل هذه الأمة على سائر الأمم» سقط من (ف) و(ح).

الصحابة والتابعين وتابعيهم ومَن بَعْدَهم إلى يوم القيامة؛ لأنّ الله اصطفاهم على سائر الأُمَم، وجَعَلَهم أمّةً وَسَطاً؛ ليكونوا شهداءَ على الناس، واختصَّهم بكرامةِ الانتهاء إلى أفضل رُسلِ الله، وحَمْلِ الكتاب الذي هو أفضلُ كُتب الله، ثم قَسَمَهم إلى ظالم لنفسه مُجرم: وهو المرجَأ لأمر الله؛ ومقتصدٍ: وهو الذي خَلَطَ عملاً صالحاً وآخرَ سيئاً؛ وسابقِ من السابقين. والوجه الثاني: أنه قدَّم إرسالَه في كل أمّة رسولاً، وأنهم كذبوا برُسلِهم وقد جاؤوهم بالبينات والزُّبر والكتاب المنير، ثم قال: ﴿ إِنَّ ٱللَّذِينَ كَنْبُ اللهِ ﴾ [فاطر: ٢٩]، فأثنى على التالين لكتبه العاملين بشرائعه مِن بين الممكذِّبين بها مِنْ سائر الأُمَم، واعترَضَ بقوله: ﴿ وَٱلَذِي ٓ ٱوَحَيْنا ٓ إِلَكَ مِن ٱلْكِنْبِ هُوَ المُحَقِّ ﴾، ثم قال: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثَنَا ٱلْكِنْبَ الذِينَ ٱصَطَفَيْنَ مِنْ عِبَادِنا ﴾ أي: من بعدِ أولئك المذكورين، يريدُ بالمصطفينَ من عباده: أهل المِلّة الحنيفيّة. فإن قلت: فكيف جُعِلتْ المذكورين، يريدُ بالمصطفينَ من عباده: أهل المِلّة الحنيفيّة. فإن قلت: فكيف جُعِلتْ ﴿ جَنّتُ عَدْنِ ﴾ بدلاً مِنْ ﴿ أَلْفَصَلُ ٱلصَّيْمِيْ ﴾،

قولُه: (ظالم لنفسِه مُجُرِم)، الراغب: ظلمُ النفسِ في الحقيقة هو التقصيرُ في تهذيبِها وسياستِها المذكورة في قوله ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّمَها ﴾ [الشمس: ١٠]، وذلك أنّ كلَّ إنسانِ سائسُ نَفْسِه، فمَتى لم يُوفِّ حَقَّ السياسةِ فقد ظلمَها ظُلْمَ الوالي رَعيَّتَه، وخوطبَ بذلك مَنْ أُعْطِيَ القوَّةَ ومُكِّنَ من البلوغِ إلى الدرجاتِ الرفيعةِ فرضيَ لنفسِه بأدنى منزلة (١).

قولُه: (المُرجَأ لأمرِ الله)، النهاية: الإرجاء: التأخيرُ، مَهْموز.

وفي حديثِ توبةِ كَعب بنِ مالك: «وأرجَأ رسولُ الله ﷺ أَمْرَنا» (٢): أَخَّرَنا. قال الله تعالى: ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِاللَّهِ ﴾ [التوبة: ١٠٦]، أي: مؤخَّرون حتى يُنْزِلَ الله فيهم ما يُريد.

قوله: (فكيف جعلت ﴿جَنَّتُ عَدْنِ ﴾ بدلاً من ﴿ٱلْفَضَّلُ ٱلْكَبِيرُ ﴾)، يعني: لما كانت

⁽۱) «مفردات القرآن» ص ٥٣٨.

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٤١٨) ومسلم (٢٧٦٩).

••••••••••••••••••••••••••••••

﴿ جَنَّتُ عَدْنِ ﴾ بدلاً من ﴿ ٱلْفَضَلُ ٱلْكَيْرِ ﴾ (١)، وهو عبارةٌ عن السبق بالخيرات، فيلزَمُ أن يكونَ ﴿ جَنَّتُ عَدْنِ ﴾ بدلاً من السبق بالخيرات، وليس بينها مناسبةٌ ظاهراً ليُبْدَل منه.

وتلخيصُ الجواب: أنّ السبقَ بالخيراتِ لما كان سبباً لنيلِ الثوابِ مُحِلَ على نَفْسِ الثوابِ إقامةً للسببِ مُقامَ المُسبَّب، ثم أُبْدِلَ منه، ولعَمْري هذا بعيدٌ عن الذوق، متعسِّفٌ جدّاً، وما دعاهُ إليه إلا تصحيحُ مَذْهَبه، ونحن معاشرَ أهل السنَّة نجعلُ المشارَ إليه بقوله: ﴿ ذَلِكَ هُو الْفَضَلُ اللَّهِ عَلْمُ مَا سبق من معنى الإيراث، كما في «الوسيط» (٢)، ونجعلُ ﴿ جَنَّنَتُ عَذْنِ ﴾ جملةً مستأنفة.

قال مُحيي السُّنة: ﴿ ذَالِكَ هُوَ ٱلْفَضَّلُ ٱلْكِبِيرُ ﴾ يعني: إيراثهم الكتاب، ثم أخبرَ بثوابهم فقال: ﴿ جَنَّنتُ عَدْنِ يَدْخُلُونَهَا ﴾ يعني: الأصناف الثلاثة (٣).

وقال أبو البقاء: ﴿ جَنَّنَتُ عَدِّنٍ ﴾ خبرُ مُبتدأٍ محذوف أو مبتدأ، والخبر ﴿ يَدَّخُلُونَهَا ﴾ (٤). ويؤيِّدُه ما رواهُ المصنِّفُ أنّه قُرِئَ: ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ » (٥) بالنصبِ على إضهارِ فعْلٍ يُفَسُرِّه الظاهرُ، أي: يدخلونَ جَنَّاتِ عَدْنٍ يدخلونها، فنتَخَلَّصَ جِذا التأويلِ من هذا المضيقِ ويَسْلَمَ النظمُ النظمُ السَّريُّ من الانفكاك، وهذا أولى مما ذهبَ إليه بوجوه:

أحدُها: أن سُنّةَ الله جاريةٌ في هذا الكتابِ المجيد أن يُقابلَ ذكْرَ المؤمنينَ بذكْرِ مُخالفيهم، ويقارِنَ ذكر الجنة بذكر النار.

ولما ذكر أوصافَ المؤمنينَ وما إليه مصيرُهم في قوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِنْنَبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ وهلُمَّ جرّاً إلى قوله: ﴿وَلَا يَمَشُنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴾ قابلَه بذكْرِ الكافرين وما

⁽١) من بداية الفقرة إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

⁽٢) يعني «تفسير الوسيط للواحديِّ» (٣. ٥٠٥).

⁽٣) «معالم التنزيل» (٦: ٤٢٣).

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧٥).

⁽٥) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣٥٠).

إليه مصيرُهم في قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ نَارُجَهَنَّمَ ﴾، فلو جعلَ بعضَ أولئك من أهل النارِ لبطلَ التقابُل ولناقضَ تفسيرَ رسول الله على ما رواه الترمذيُ (١) عن أبي سعيدٍ أن النبيَّ على قال في هذه الآية: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِنْنَبُ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ طَالِمُ لِنَقْسِهِ وَمِنْهُم مُّقَتَصِدُ وَمِنْهُمْ سَابِقُ لِالْمَحَيْرَتِ ﴾ قال: «هؤلاءِ كلّهم بمنزلةٍ واحدةٍ وكلُّهم في الجنة».

وثانيها: أنَّ قولهَم: ﴿إِنَّ رَبِّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴾ لا يلتئمُ بها قبْلَه إذا جُعِلَ الشكورُ مقولاً للسابقِ بالخيراتِ والغفورُ للظالمِ والمُقْتصِد، والعجَبُ أنه كيفَ بادرَ إلى لفظِ الشكورِ وقال: دلَّ الشكورُ على أنّ القومَ كثيرو الحسناتِ وتقاعَدَ عن لفظِ الغَفور في أنه دلَّ على أنَّ القومَ كثيرو السيئات، وعن قولِ ابن عباس: «غفَرَ العظائمَ من ذنوبِهم، وشكرَ اليسيرَ من ما عالمِم»!

وما روى الإمام أحمد عن أبي الدرداءِ عن رسولِ الله ﷺ بعد ما ذكرَ تفسيرَ الفريقَيْن قال: «وأما الذينَ ظلموا أنفُسَهم فأولئك الذين يُحْبَسون في طولِ المَحْشَر، ثم هم الذين تلافاهم الله برحمته، فهم الذين يقولون: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي ٓ أَذَهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ ﴾ (٢)، وفي «المعالم» (٣): نحوه.

وثالثها: وهل يليقُ ويَستقيمُ أن يمدحَ الله قوماً في أولِ كلامِه بقوله: ﴿ مُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِنْنَبُ ٱلَّذِينَ ٱصَّطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ وقد قال المصنف : «وهم أمَّةُ من الصحابةِ والتابعينَ ومَنْ بعدَهم إلى يومِ القيامة، لأنّ الله تعالى اصطفاهُم على سائرِ الأُمم وجعلَهم أمةً وسطاً شُهداءَ على الناسِ واختَصَّهم بكرامةِ الانتهاءِ إلى أفضلِ رُسلِ الله وحَمْلِ الكتابِ الذي هو أفضَلُ كُتبِ الله، ثم قَسَّمهم إلى ظالم لنفسه » إلى آخرِ ما قال فيهم - ثم يرجعُ إلى آخرِ كلامِه ويجعلُ أكثرَهم من الذين يُحَلَّدون في النار؟! قال صاحبُ «الانتصاف»: قد صُدِّرتِ القصّةُ ويجعلُ أكثرَهم من الذين يُحَلَّدون في النار؟! قال صاحبُ «الانتصاف»: قد صُدِّرتِ القصّةُ

⁽١) أخرجه الترمذي (٣٢٢٥) وأحمد (١١٧٤٥).

⁽٢) أخرجه أحمد (٢١٧٢٧).

⁽٣) «معالم التنزيل» (٦: ٤٢٤).

الذي هو السَّبُقُ بالخيرات المشارُ إليه به وَاللَّهُ ؟ قلتُ: لمّا كان السببَ في نيل الثواب، نُزِّلَ منزلةَ المسبَّب، كأنه هو الثوابُ؛ فأبدِلتْ عنه ﴿ جَنَّتُ عَدْنِ ﴾. وفي الثواب، نُزِّلَ منزلةَ المسبَّب، كأنه هو الثوابُ؛ فأبدِلتْ عنه ﴿ جَنَّتُ عَدْنِ المَافِيهِ مِن الآخرين ما فيه مِن احتصاصِ السابقين بعد التقسيم بذِكْرِ ثوابهم والسكوتِ عن الآخرين ما فيه مِن وجوبِ الحذر، فلْيَحذرِ المقتصد، ولْيَهلِكِ الظالمُ لنفسه حذراً، وعليها بالتوبةِ النَّصوح المُخلِّصة مِن عذابِ الله، ولا يغترًا بها رواه عمرُ رضي الله عنه عن رسول الله عليه: «سابِقُنا سابق، ومقتصِدُنا ناجٍ، وظالمُنا مغفورٌ له»؛ فإنَّ شَرْ طَ ذلك صحّةُ التوبة؛ لقوله «سابِقُنا سابق، ومقتصِدُنا ناجٍ، وظالمُنا مغفورٌ له»؛ فإنَّ شَرْ طَ ذلك صحّةُ التوبة؛ لقوله

بذكْرِ المصطفَيْن من عبادِ الله، ثم قَسَّمهم إلى الظالمِ والمقتصدِ والسابقِ فيلزَمُ اندراجُ الظالمِ المؤحِّدِ في المصطفَيْن وإنّه لمنهم، وأيُّ نِعمةٍ أعظمُ من اصطفائه للتوحيد والعقائد السالمة من البدَع، فها بالُ الزمخشريّ يُطنبُ في التسوية بين الموحِّدِ المُصْطفى وبين الكافرِ المَخْزِيِّ. وقوله: ﴿ جَنَّنَتُ عَدْنِ ﴾ عائدٌ إلى المصطفَيْن عُموماً، وإعرابُها مبتدأً، و ﴿ يَدَّخُلُونَهَا ﴾ خَبرُه، وقولُه: ﴿ يَحُلُونَ فِيهَا ﴾ إلى آخرِ الآيةِ خَبرٌ بعدَ خَبرُ (١).

قولُه: (حَذَراً) أي: فليَحذَرْ حَذَراً أيَّ حَذَر، وليهلكَ من جِهةِ الحِذار، أو لأجلِه، أو حالَ كونِه حَذِراً.

قولُه: (وعليهما بالتوبة النصوح)، عن بعضِهم: هو من قولِم: نصحت الإبل الشُّرْبَ تنصَحُ نُصوحاً، أي: صدقتُها، وأنصَحْتُها أنا أروَيْتُها، ومنه التوبةُ النصوحُ، وهي الصادقة.

قولُه: (سابقنا سابق)، الحديث رواه البيهقيُّ في «البعث والنشور»(٢)، ومعنى: «سابقنا سابق» أي: مَن زادت حسناته على سيئاته فهو الذي يدخل الجنة بغير حساب، و«مقتصدنا ناج»: أن من استوت حسناتُه وسيئاتُه فهو يحاسبُ حساباً يسيراً، ثم يدخل الجنة، و«ظالمنا مغفورٌ له»: أن من أوْثقَ نَفْسَه بالذنوب، فهو إمّا أن تُدركه الشفاعةُ، أو يغفر الله تعالى له بفَضْله، أو يُعذّبه بقَدرِ ذَنْبِه ثم يخرجه ويدخله الجنة. روى البيهقيُّ عن جابرٍ بنِ عبدِ الله رضيَ الله عنه حديثاً موقوفاً عليه هذا معناه.

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٦١٣).

⁽۲) برقم (٦١).

تعالى: ﴿عَسَى اللّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِم ﴾ [التوبة: ٢٠١]، وقولِه: ﴿إِمَّا يُعَلِّمُ مَوَامّا عَلَى حقيقة الأمر، والتوبة: ٢٠١]، ولقد نطق القرآنُ بذلك في مواضع مَن استقرأها اطلّعَ على حقيقة الأمر، ولم يعلّل نفْسه بالحُدَع. وقُرئ: (سبّاقٌ). ومعنى: ﴿بِإِذِن اللّهِ ﴾: بتيسيره وتوفيقه. فإن قلت: لم قدَّم الظالم ثم المقتصد ثم السابق؟ قلتُ: للإيذان بكثرة الفاسقين منهم وغلَبيتهم، وأنّ المقتصدين قليلٌ بالإضافة إليهم، والسابقون أقلُّ من القليل. وقُرئ: (جنة عدن) على الإفراد، كأنها جنّة مختصةٌ بالسابقين، و: (جناتِ عدن): بالنصبِ على البناء للمفعول، و (يَحْلُون) مِن: حَلِيتِ المرأة، فهي حالٍ. ﴿وَلُولُولُونً ﴾ معطوفاً على محلّ البناء للمفعول، و (يَحْلُون) مِن: حَلِيتِ المرأة، فهي حالٍ. ﴿وَلُولُولُونً ﴾ معطوفاً على محلّ بعضٌ سابق لسائر الأبعاض، كما سبق المُسوَّرون به غيرَهم. وقيل: إنّ ذلك الذهبَ بعضٌ سابق لسائر الأبعاض، كما سبق المُسوَّرون به غيرَهم. وقيل: إنّ ذلك الذهبَ في صفاء اللؤلؤ. و (ولولؤلًا) بتخفيفِ الهمزة الأُولى. وقُرئ: (الحُزُن) والمراد: حُزن المتقين، وهو ما أهنهم مِن خوفِ سُوء العاقبة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَا أَنْ الْنَ اللهِ عَنْ المِنْ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى النَّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى النَّو عَلَى النَّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى النَّهُ عَلَى اللهُ عَلْوَلَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمُ عَلَى اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى ا

قولُه: (كأنه بعضٌ سابقٌ لسائرِ الأبعاض)، أي: في ذكْرِ البعضِ الدلالةُ على فَضْلِها وتفوقها على سائر الأبعاضِ كما سبقَ المُسوَّرون به غيرَهم بهذا البعضِ من الأساورِ، ونحوُه قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضِ دَرَجَئتٍ ﴾ [الزخرف: ٣٦]، وأريد به محمَّدٌ صلواتُ الله عليه، واللامُ في «لسائرِ» كاللام في: «أنا ضاربٌ لزيد».

⁽١) انظر: «حجة القراءات»ص ٩٩ و «الجامع لأحكام القرآن» (١٢: ٢٨).

⁽٢) «التيسير في القراءات السبع» ص ١٥٦.

رضي الله عنهما: حُزْن الأعراض والآفات. وعنه: حُزْن الموت. وعن الضحّاك: حُزِن إليسَ ووسوستِه. وقيل: همُّ المَعاش. وقيل: حُزِنُ زوالِ النَّعَم، وقد أكثروا حتى قال بعضُهم: كِراءُ الدار، ومعناه: أنه يعمّ كلَّ حُزِن من أحزان الدِّين والدنيا، حتى هذا. وعن رسولِ الله ﷺ: «ليس على أهل لا إله إلّا الله وَحشةٌ في قُبورهم ولا في مَشرهم ولا في مَشرهم ولا في مَسيرِهم؛ وكأني بأهل لا إله إلّا الله يَخرُجون مِن قُبورِهم وهم يَنفُضون الترابَ عن وُجوهِهم ويقولون: ﴿الْمُعَمَدُ لِلّهِ اللّهِ يَخرُجون مِن قُبورِهم وهم يَنفُضون الترابَ عن وُجوهِهم ويقولون: ﴿الْمُعَمَدُ لِلّهِ الّذِي آذَهَبَ عَنّا الْمُزَنَ ﴾». وذكرُ الشَّكور دليلٌ على أنّ القومَ كثيرو الحسنات. ﴿الْمُقَامَةِ ﴾: بمعنى الإقامة، يقال: أقمتُ إقامة ومَقاماً ومُقامة. ﴿ وَمُقامة. ﴿ وَمِن فَضَلِهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلْ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ ولهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ ولهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ ولهُ اللهُ الله

قولُه: (يخرجونَ من قبورِهم وهم ينفضون الترابَ عن وجوهِهم ويقولون: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلّهِ اللّهِ عَنَّا ٱلْحَزَنَ ﴾)، الحديث ما وجدته في الأصول^(۱)، غير أنه غير موافق لظاهر الآية؛ لأنَّ السابقَ جنات عدن يدخلونها، واللاحق الذي أحلنا دار المقامة صريح في أن مثل هذا القول صادر عنهم في الجنة.

قولُه: (﴿ الْمُقَامَةِ ﴾ بمعنى الإقامة)، عن بعضِهم: دار المُقامةِ مفعولٌ ثانٍ لـ ﴿ أَحَلَّنَا ﴾، وليسَت بظَرْفِ لأنها محدودة، ﴿ وَلَا يَمَشُنَا ﴾ حالٌ من المفعولِ الأول.

قوله: (﴿ مِن فَضَالِهِ ، ﴾: من عطائه وإفضاله)، الإفضال: الإحسانُ. أفضَلَ عليه وتفَضَّل: بمَعْني، وأفضَلَ منه فَضْلةً.

قولُه: (وليسَ من الفضلِ الذي هو التفضُّل)، وعند أهلِ السنّة مِنْ تَفضُّلهِ وكَرمه. قال الزجاج (٢) والواحدي (٣): ذلك بتفضّلهِ لا بأعمالِنا، وفي «المطْلع»: لا باستحقاقِنا. لأن العملَ

⁽١) أخرجه البيهقي في: «البعث والنشور»ص٩٢ والطبراني في «الدعاء»ص ٤٣٦ وفي: «المعجم الأوسط» (٩٤٧٨) عن ابن عمر.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٧١).

⁽٣) «التفسير الوسيط» (٣: ٥٠٦).

والتفضُّل كالتبرُّع. وقُرئ: (لَغُوب) بالفتح؛ وهو اسمُ ما يلغبُ منه، أي: لا تتكلَّف عملاً يُلغِبُنا، أو مصدرٌ كالقَبُول والوَلُوغ، أو صفةٌ للمَصْدر، كأنه لُغُوب لَغُوب، كقولك: موتُ مائت. فإنْ قلتَ: ما الفرقُ بين النَّصَبِ واللُّغوب؟ قلتُ: النَّصَب: التَّعبُ والمشقَّة التي تُصيب المنتصِبَ للأمر المزاوِلَ له، وأمَّا اللُّغوب: فما يَلحقُه من الفُتور بسببِ النَّصَب، فالنَّصَب: نفسُ المشقّة والكُلفة، واللُّغوب: نتيجتُه وما يحدث منه من الكَلالِ والفَترة.

معناه زائلٌ، وثوابُ الجنةِ دائم لا يزولُ، ولعلّ المصنّفَ لما خَصَّ قوله: ﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمَّدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيّ آذَهَبَ عَنَّا ٱلْحَرَنَ ﴾ إلى آخره بالسابقِ دونَ الظالمِ والمُقتصِدِ ذهبَ إلى هذا المعنى.

قولُه: (وقُرِئَ : «لَـغوب» بالفتح)، قالَ ابنُ جنِّي (١): وهي قراءةُ عليَّ رضي الله عنه والشَّلَميِّ، وفيه وجهان: إن شئْتَ حَمَلْتَه على ما جاء من المصادر على الفَعولِ، نَحْو: الوَضوء والوَقود، وإن شئْتَ جعلتَه صفةً لمصدر محذوفٍ، أي: لا يَمسُّنا فيها لُغوبُ لَغوبٍ، على قولهِم: شِعْرُ شاعرٍ ومَوْتُ ماثتٍ، كأنه وصَفَ اللَّغوبَ بأنه قد لَغِبَ، أي: أعيى وتَعِب.

وعليه قولهُم: جُنَّ جنونُه، وخرجَتْ خَوارجُه، وعلى هذا حملَ أبو بكرٍ قولهَم: توضأت وَضوءًا، أي: وُضوءًا وَضوءًا.

وحكى أبو زيد: رجلٌ ساكوتٌ بيِّن الساكوتة، فلما قرأتُ هذا على أبي عليٍّ حمله على قياس قول أبي بكر، فقال: تقديرُه بَيِّن السكتةِ الساكوتةِ، فجَعل الساكوتةَ صفةَ مصدرٍ محذوف، وحَسَّنَ ذلك عندي أنه من لفظِه.

قولُه: (واللَّغوب: نتيجتُه)، أجابَ عن الفَرْقِ ولم يُبيِّنِ الأسلوبَ بأنه مِن أيِّ قَبيلٍ هو، ولأيِّ فائدةِ تكرارُ «المسّ»؟

أما الأسلوبُ فمن باب قولِه:

لا ترى الضّبّ بها يَنجَحِر

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۲۰۰).

[﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِنْ عَذَابِهَاْ كَذَالِكَ بَحْزِى كُلَّ كَفُورٍ * وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا ٱخْرِجْنَا نَعْمَلُ صَلِحًا غَيْرَ عَذَابِهَاْ كَذَالِكَ بَحْزِى كُلَّ كَلَّ مَلُ صَلِحًا غَيْرَ اللَّهِ عَنَا لَكَ يَعْمَلُ أَوْلَمُ نُعَمِّرُكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرُ وَجَاءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ فَذُوقُواْ فَمَا لِلظَّلِلِمِينَ مِن نَصِيدٍ ﴾ ٣٦-٣٧]

﴿فَيَمُوتُوا ﴾ جوابُ النفي، ونصبُه بإضهارِ «أن». وقُرئ: (فيموتون) عطفاً على ﴿يُقْضَىٰ ﴾، وإدخالاً له في حُكْمِ النفي، أي: لا يقضى عليهم الموتُ فلا يموتون، كقوله: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَمُنَمْ فَيَعَنَذِرُونَ ﴾ [المرسلات: ٣٦]. ﴿كَذَالِكَ ﴾ مِشْلَ ذلك الجزاء (يُجْزَى)، و ﴿بَحْزِي كُلَّ كَا المُون. ﴿يَصْطَرِخُونَ ﴾: يتصارَحون: يَفتعِلون وَقُرئ: (يُجازَى)، و ﴿بَحْزِي كُلَّ كَ فَوْرٍ ﴾ بالنون. ﴿يَصْطَرِخُونَ ﴾: يتصارَحون: يَفتعِلون

وقولِه:

على لاحِبٍ لا يُهتدى بمنارِهِ(١)

أي: لا ضَبَّ ولا انجِحار، ولا مَنارَ ولا اهتِداء، ولا نَصَبَ ولا لُغوب. والمُرادُ نفيُ النَّصَب، وإنها ضمَّ إليه نتيجتَه ليُؤذِنَ بأنَّ انتِفاءَ السَّبَبِ أمرٌ مُحَقَّقٌ لا نِزاعَ فيه، وبلغَ في تحقُّقِه إلى أنْ صارَ كالشاهدِ على نفي المُسبَّب، وهو اللُّغوب.

وتكريرُ «المسّ» للترديدِ وتعليقِ كُلِّ مرّةٍ ما لم تُعلَّقْ به أولاً، كقولِ الشاعر:

لو مَسَّها حَجَرٌ مَسَّتْهُ سَـــرّاءُ(٢)

قولُه: (﴿فَيَمُوتُوا ﴾ جوابُ النفي)، ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم ﴾ في محلِّ فاعل ﴿يُحَفَّفُ ﴾، و ﴿ وَلَا يُحَفَّفُ ﴾، و ﴿ وَلَا يَخَفَّفُ ﴾،

قولُه: (وقُرِئَ «يُجازى» و«يُجْزى» و ﴿جَزِي ﴾) (٣)، بالنون: كلّهم إلا أبا عمرو، فإنه قرأ بالياءِ مَضمومةً وفتَحَ الزاي» (٤).

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) سبق تخريجه.

⁽٣) كذا في الأصول الخطية، وفيه بعضُ مخالفة للفظ الزمخشري في «الكشاف» كما لا يخفى.

⁽٤) انظر: «حجة القراءات» ص ٩٣٥.

من الصُّراخ؛ وهو الصياحُ بجهد وشدَّة. قال:

كَصَرْخَةِ حُبْلَى أَسْلَمَتْهَا قبيلُهَا

واستُعمِلَ في الاستغاثة لـجهْد المستغيثِ صَوْتَه.

فإن قلت: هلّا اكتُفِيَ بـ ﴿ صَلِاحًا ﴾ كما اكتُفي به في قوله تعالى: ﴿ فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلُ صَلِاحًا ﴾ [السجدة: ١٢]؟ وما فائدة زيادة ﴿ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ على أنه يُوهِمُ أنهم يَعملون صالحاً آخرَ غيرَ الصالح الذي عَمِلوه؟ قلتُ: فائدة زيادتِها التحسُّر على ما عملوه من غير الصالح مع الاعترافِ به. وأمّا الوهم فزائلٌ بظهور حالهم في الكُفر وركوبِ المعاصي؛ ولأنهم كانوا يحسبون أنهم على سيرةٍ صالحة، كما قال اللهُ تعالى: ﴿ وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَهُمْ يُحْسِنُونَ صُلْعًا ﴾ [الكهف: ١٠٤]، فقالوا: أخرجنا نعملُ صالحاً غيرَ

قولُه: (كصَرْخَة حُبْلي)، أوَّلُه:

قصدْتُ إلى عَنْسي لأجدَحَ رَحْلَها فأنَّتْ كها أنَّ الأسيرُ وصَرَّخَتْ

وقد حانَ من تلك الدِّيارِ رَحيلُها كَصُرْ خةِ حُبْلِي أسلمَتْها قَبيلها

أسلمَتْها: خذَلَتْها، مِن قولهم: أسلَمَه، أي: خذَلَه. والقبيلُ: القابلة، وقيل: كلَّ جيلٍ من إنسٍ وجنٍّ قَبيل.

قولُه: (ولأنهم كانوا يَحسَبون)، تسليمٌ للاعتراضِ بعد الاعتذارِ منه، أي: يجوزُ اعتبارُ أنَّهم يعملون صالحاً آخرَ بناءً على زَعْمِهم؛ لأنهم كانوا يُحْسِنون صُنعاً، فعلى الأول: الصفةُ مؤكِّدة، وعلى الثاني: مميِّزة.

قال أبو البقاء: ﴿ صَلِمَا غَيْرَا لَذِي ﴾ يجوز أن يكونَ صفتَيْن لمصدر محذوفٍ أو مفعولٍ محذوف، ويجوزُ أن يكونَ ﴿ صَلِمَا ﴾ نعتاً للمصدر و ﴿ غَيْرَا لَذِي ﴾ مفعولاً (١٧).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧٦).

الذي كنّا نحسبُه صالحاً فنعمَلَه. ﴿أُوَلَرْنُعُمِّرَكُم ﴾ توبيخٌ مِنَ الله، يعني: فنقولُ لهم. وقُرئ: (ما يَذَّكَّرُ فيه من اذَّكَر) على الإدغام، وهو متناولُ لكلِّ عُمر تمكّن فيه المكلَّفُ من إصلاحِ شأنه وإن قَصُر؛ إلّا أنَّ التوبيخَ في المتطاول أعظمُ. وعن النبيِّ ﷺ: «العُمرُ الذي أعذرَ اللهُ فيه إلى ابنِ آدمَ ستونَ سنةً». وعن مجاهدٍ: ما بين العشرينَ إلى الستين. وقيل: ثماني عشرة وسبع عشرة. و ﴿النَّذِيرُ ﴾: الرسول. وقيل: الشَّيب. وقُرئ: (وجاءتْكم النُّذر). فإن قلتَ: علامَ عُطف ﴿وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ ﴾؟ قلتُ: على معنى: ﴿أُولِمَ نُعَمِّرَكُم ﴾؛ لأنّ لفظه لفظُ استخبار. ومعناه معنى إخبار، كأنه قيلَ: قد

قولُه: ﴿ ﴿ أَوَلَمْ نُعَمِّرُكُم ﴾ توبيخٌ من الله)، يعني: فنقولُ لهم،أي: يقولُ الله لهم ذلك موبِّخاً. قالَ الزجاج: معناه: أولم نُعَمَّرْكم العُمرَ الذي يتذكَّر فيه مَنْ تذكَّر (١).

وقال ابن الحاجب(٢): ﴿مَّا ﴾ لا يستقيمُ أن تكونَ نافيةً من حيثُ اللفظ ومن حيث المعنى. وأما اللفظُ فلأنها يجبُ قَطْعُها عن ﴿فَعَمِّرَكُم ﴾، لأنه لا يجوزُ أن يكونَ النفيُ من معمولهِ، وأيضاً فإنَّ الضمير في ﴿فِيهِ ﴾ يرجع إلى غير مذكور. وأما المعنى: فلأن قوله: ﴿أَوَلَرَنْهُ عَرِّرُكُم ﴾ إنها سيق لإثباتِ التعميرِ وتوبيخِهم على تركِهم التذكيرَ فيه، فإذا جُعلَ نفياً كان فيه إخبارٌ عن نفي تذكِّر متذكِّر فيه فظاهرُه على ذلك نَفيُ التعمير؛ لأنه إذا كان زماناً لا يتذكَّرُ فيه متذكِّرٌ لزِمَ أن لا يكون تعميراً وهو خلافُ قولِه: ﴿أَوَلَمَ نُعُمِّرَكُم ﴾.

قولُه: (العُمْرُ الذي أعذرَ الله فيه) الحديثُ من رواية البخاري عن أبي هريرة قال: قالَ رسول الله ﷺ: «أعذَرَ الله إلى امرئٍ أخر أجلَه حتى بلغ ستين سنة»(٣).

النهاية: أي: لم يُبْقِ فيه موضعاً للاعتذارِ حيث أمهلَه طولَ هذه المدةِ ولم يَعْتَذر. يقال: أعذَرَ الرجلُ؛ إذا بلغ أقصى الغايةِ في العُذْر.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٧٢).

⁽٢) في «الأمالي» (٢٠٧:١).

⁽٣) سبق تخريجه.

سورة فاطر ________________

عمَّرناكم وجاءكم النذير.

[﴿ إِنَ ٱللَّهَ عَسَلِمُ غَيْبِٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُ، عَلِيمٌ إِذَاتِ ٱلصُّدُودِ ﴾ ٣٨]

﴿إِنَّهُ, عَلِيمُ إِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ كالتعليل؛ لأنه إذا عَلِمَ ما في الصُّدور وهو أخفى ما يكون؛ فقد عَلِمَ كلَّ غيبٍ في العالمَ. وذاتُ الصدور: مُضمَراتها، وهي تأنيثُ «ذو» في نحو قول أبي بكرٍ رضي الله عنه: ذو بَطنِ [بنتِ](١) خارِجةَ جاريةٌ. وقولِه:

لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا

قولُه: (ذو بَطْنِ [بنت] خارجة)، قيل: خارجة: جاريةُ امرأةٍ من بَجيلةَ ولدَتْ كثيراً من قبائلِ العرب. أي: جَنينُها جارية.

المغرب: ذو بَطْنِ بنتِ خارجة جارية؛ أي: جَنينُها، وألقت الدجاجة ذا بَطْنِها.

قولُه: (لتُغْنيَ عني ذا إنائك أجْمعا)، أوله:

إذا قالَ قَدْني قُلْتُ بالله حِلْفة (٢)

قدْني وقَطْني؛ أي: حَسْبي. حِلْفةً: نصْبٌ مَصْدَرٌ للفعلِ المحذوف الذي يتعلَّق به الباءُ في «بالله»، واللامُ في «لتُغْنيَ» للقسَم وأصله: «لتُغْنينْ» بالنون الخفيفة المؤكّدة، فلما حُذفَت بَقِيت الياءُ مفتوحةً على ما كانت عليه قبل الحذفِ لثبوتِ النونِ الخفيفة في النية.

«لِتُغْني عني» أي: بَعِّدْ عني وتَنَحَّ جميعَ ما في إنائك، ولا تُعِدْهُ إليَّ بل اشرَبْ، والعرب تقول: اغنِ عني وَجْهَك، أي: بَعِّدْه، وإنها أضافَ الإناءَ إلى المخاطَبِ وليس الإناء له وإنها هو للمتكلِّم؛ لِما بينَ المخاطَبِ وبينَ الإناءِ نوعُ مُلابَسة، تقول لما نزل الضيفُ بالمُضيف: أكرم مثواه، وبالغ في سَقْيه، فقال الضيفُ للمضيفِ وهو يسقيه ما في الإناء: حَسْبي ما شربتُه، فقال له الساقي: أُقْسِمُ بالله لتشربَنَّ جميعَ ما في إنائِك من اللبن. قال المصنف: فَرْقٌ

⁽١) زيادة مقتضاة من مظانّ تخريج الأثر.

⁽٢) البيت لحريث بن عتّاب الطائي كها في «شواهد الكشاف» (٦١٦:٣).

المعنى: ما في بطنها من الحَبَل، و: ما في إنائك من الشَّراب؛ لأنَّ الحَبَل والشَّرابَ يصحبانِ البَطْنَ والإناء. ألا ترى إلى قولهم: مَعَها حَبَلٌ؟ وكذلك المُضمَراتُ تصحبُ الصدورَ، وهي: مَعَها، وذو: موضوعٌ لمعنى الصحبة.

[﴿هُوَالَّذِي جَعَلَكُو خَلَيْهِ فِ ٱلْأَرْضِ فَنَ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُۥ وَلَا يَزِيدُ ٱلْكَفِرِينَ كُفْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ إِلَّا مَقَنَا ۚ وَلَا يَزِيدُ ٱلْكَفِرِينَ كُفْرُهُمْ إِلَّا خَسَارًا ﴾ ٣٩]

يقال للمُستخلف: خَلفة وخليف؛ فالخليفة يُحمَع: خلائف، والخليف: خُلفاء، والمعنى: أنه جَعَلَكم خُلفاء، في أرضه قد ملّككم مقاليدَ التصرُّف فيها وسلَّطكم على ما فيها، وأباح لكم منافعها؛ لتشكُروه بالتوحيدِ والطاعة، ﴿فَنَ كَفَرَ منكم وغَمَطَ مِثْلَ هذه النعمةِ السنيَّة، فوبالُ كُفرِه راجعٌ عليه؛ وهو مقتُ الله الذي ليس وراءَه خزيٌ وصَغار، وخسارُ الآخرة الذي ما بعدَه خسار. والمَقْت: أشدُّ البُغض، ومنه قيل لمن يَنكحُ امرأة أبيه: مَقْتِيٌّ؛ لكونه محقوتاً في كلِّ قلب. وهو خطابٌ للناس، وقيل: خِطابٌ لمن بُعِثَ إليهم رسولُ الله ﷺ؛ أي: جَعَلكم أمَّةً خلفتْ مَن قبْلَها، ورأت خِطابٌ لمن بُعِثَ إليهم رسولُ الله ﷺ؛

بين قولك: رجلٌ ذو إناء وقولِك: اشرَبْ ذا إنائك، وذلك أنك وصفْتَ الرجلَ بأنه صاحبُ إناء ومالكُه وليس كالآخر لا إناء له، وأردْتَ بالثاني: أنه في الإناء فإضافتُه كإضافةِ اشرَبْ شرابَ إنائك. أي: اشرَبْ جميعَ ما في الإناء.

قولُه: (خلفاءَه في أرضِه)، الراغب^(۱): خلفَ فلانٌ فلاناً: قامَ بالأمرِ إما بَعْدَه وإما معَه، والحُلافة: النيابةُ عن الغيرِ إمّا لغيبةِ الـمنوبِ عنه، وإما لموتِه، وإما لعَجْزه، وإما لتشريفِ المُستخلف، وعلى الوجهِ الأخيرِ استخلف الله تعالى عباده في الأرض قال تعالى: ﴿هُوَالَّذِى جَعَلَكُرُ خَلَيْهِ فَي ٱلْأَرْضِ ﴾.

وقلت: وإلى هذا المعنى نظرَ المصنِّفُ حيث قال: «وغَمَطَ مثلَ هذه النعمةِ السَّنية».

⁽١) «مفردات القرآن» ص٢٩٤.

وشاهدت فيمن سَلَفَ ما يَنْبغي أن تَعتبِرَ به، فمَن كَفَرَ منكم فعليه جزاءً كُفره مِن مَقْتِ الله وخَسارِ الآخرة، كما أنّ ذلك حُكْمُ مَن قَبْلَكم.

[﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْلُمُ شِرْكُ فِ السَّمَوَتِ آمْرَ ءَاتَيْنَهُمْ كِنْبًا فَهُمْ عَلَى بَيِّنَتٍ مِّنْهُ بَلْ إِن يَعِدُ ٱلظَّلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا عُرُولًا ﴾ السَّمَوَتِ أَمْ عَاتَيْنَهُمْ كِنْبًا فَهُمْ عَلَى بَيِّنَتٍ مِّنْهُ بَلْ إِن يَعِدُ ٱلظَّلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا عُرُولًا ﴾ [٤٠]

﴿ أَرُونِ ﴾ بدلٌ من ﴿ أَرَءَيْتُمْ ﴾ ؛ لأنّ معنى ﴿ أَرَءَيْتُمْ ﴾ : أخبروني ، كأنه قال : أخبروني عن هؤلاءِ الشُّر كاءِ وعمّا استحقُّوا به الإلهية والشِّركة ، أرُوني أيَّ جُزء مِن أجزاء الأرض استبدُّوا بخلقه دون الله ، أمْ لهم مع الله شركةُ في خَلْق السهاوات؟ أمْ معهم كتابٌ من عند الله يَنطِقُ بأنهم شركاؤُ ههم على حُجّةٍ وبرهان مِن ذلك الكتابِ؟ أو يكون الضميرُ في ﴿ ءَاتَيْنَهُمْ ﴾ للمشركين ، كقوله : ﴿ أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلطَنَا ﴾ [الروم: ٣٥] . ﴿ أَمْ ءَاتَيْنَهُمْ في في ﴿ ءَاتَيْنَهُمْ ﴾ وهم الرؤوساء ﴿ بَعْضًا ﴾ ؛ وهم الأثباع ﴿ إلّا عَمْ وَهُم الرؤوساء ﴿ بَعْضًا ﴾ ؛ وهم الأثباع ﴿ إلّا عَمْ وَهُم : ﴿ مَرُولًا ﴾ ؛ وهو قولهم : ﴿ هَمُؤُلاءَ شُفَعَتُونَا عِندَ اللهِ ﴾ [يونس: ١٥] . وقُرئ : (بيّناتٍ) .

قولُه: (أيَّ جزءٍ من أجزاءِ الأرضِ استبدُّوا بِخَلْقِه دون الله)، إنها فَسَّر ﴿مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ بهذا، وجعل «ما» استفهامية ليتنزّلَ إلى قولِه: ﴿أَمْ لَمُ مِثْرَكُ فِى السَّمُونِ ﴾ ثم إلى قوله: ﴿أَمْ ءَاتَيْسَهُمَّ كِنْبًا ﴾، لأنّ «أم» مُنقطعةٌ متضمِّنةٌ للهمزة، و«بل» تقتضي التدرُّج، كأنه قيل: أخبروني الذين تَدْعونَ من دون الله هل استبدّوا بخلقِ شيء حتى يكونوا مَعْبودينَ مثلَ الله، ثم نزلَ منه إلى: أهم معهم بَيِّنةٌ وحُجّةٌ مكتوبةٌ بالشرِكة؟ وإذا جُعلَ الضميرُ في ﴿ءَاتَيْسَهُم كِنْبًا ﴾ للمشركين لا للأصنام، فيكونُ التدرجُ من دليلِ العقل إلى دليل النقل.

قولُه: (وقُرِئَ: «بَيِّناتٍ»(١))، نافعٌ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ والكِسائيّ: بالجمع، والباقون: بغير ألفٍ على التوحيد.

⁽١) انظر: «حجة القراءات» ص ٥٩٤، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣٥٦).

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولًا ۚ وَلَبِن زَالْتَاۤ إِنْ أَمْسَكُهُمَا مِنْ أَحَدِمِّنَ بَعْدِهِ ۚ عَلَى اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا مَنْ أَحَدِمِّنَ بَعْدِهِ ۚ عَلَى اللَّهُ مَا عَفُورًا ﴾ ٤١]

﴿ أَن تَزُولًا ﴾ : كراهة أن تَزُولًا ، أو : يمنعها مِن أنْ تَزُولًا ؛ لأنَّ الإمساكَ منع . ﴿ إِنَّهُ ، كَانَ عَلِيمًا عَفُورًا ﴾ غيرَ مُعاجِل بالعقوبة ، حيثُ يُمسِكها ، وكانتا جديرتَيْن بأن يُهدّا هدّاً ؛ لعِظَم كلمةِ الشِّرك ، كما قال : ﴿ تَكَادُ السَّمَوَتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَشَقُّ الْأَرْضُ ﴾ هدّاً ؛ لعِظَم كلمةِ الشِّرك ، كما قال : ﴿ تَكَادُ السَّمَوَتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَشَقُّ الْأَرْضُ ﴾ [مريم: ٩٠] ، وقُرئ : (ولو زالتا) . وإن أمسكها : جوابُ القسَم في ﴿ وَلَئِن زَالتَا ﴾ سدَّ مسدَّ الجوابَيْن ، و ﴿ مِنْ ﴾ الأُولى مَزيدة لتأكيدِ النفي ، والثانية : للابتداء . و ﴿ مِنْ بَعْدِهِ عَنْ اللهِ عنه : أنه قال لرجلٍ مُقبل من الشام : مَن مِن بعدِ إمْساكه . وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنه : أنه قال لرجلٍ مُقبل من الشام : مَن لقيتَ به؟ قال : كَعْباً . قال : وما سمعتَه يقول ؟ قال : سمعتُه يقول : إنَّ الساواتِ على منكبِ مَلَك . قال : كَذَبَ كعب ! أمّا ترك يهوديّتَه بعدُ؟ ! ثم قرأ هذه الآية .

قولُه: (غَيْرَ مُعاجلِ بالعُقوبةِ حيثُ يُمْسِكُهما)، قالَ الزجاج: سأل بعضُهم: لم كانَ في هذا الموضع ذِكْرُ الحلم والمغفرة والمقام يدل على القدرة؟ والجوابُ: أنه تعالى لما أمسكَ السماواتِ والأرضَ عند قولهم: ﴿ أَتَّخَذَ ٱلرَّحْنَنُ وَلَدًا ﴾ [مريم: ٨٨]، حَلُمَ فلم يُعَجِّل لهم بالعقوبة، وكان مِن حَقِّ السماوات والأرضِ أن تَزولا مِن عَظيمٍ فِرْيَتِهم (١).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٧).

قولُه: (من الأمةِ التي يقال لها إحدى الأمم (١))، هذا كها يقال: واحدُ القومِ وأوحَدُ العصر، أي: أفضَلُهم.

الأساس: وهو واحدُ قومِه وأوحدُهُم، وهو واحدُ أُمّه، وفلانٌ وَحدٌ ووحيدٌ، واستوحَدَ: انفرد، وأوحَدَ الله فلاناً: جَعَله بلا نَظير، وعن بعضِهم: تقولُ العربُ للداهيةِ العظيمة: هي إحدى الإحد، وإحدى من سبع، أي: إحدى ليالي عادٍ في الشدَّة.

قولُه: (أصلُه: وأن مكروا السيّئ، أي: المَكْرَ السيئ)، قالَ مَكِّي: هو من إضافةِ الموصوفِ إلى الصفةِ تقديرُه: ومكروا المكْرَ السيئ، ودليلُه قولُه بعد ذلك: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ عَلَى المصدرِ ثم أُضيفَ إلى نَعْتِه اتساعاً، كصلاةِ الأولى ومسجد الجامع(٢). وفي «التيسير»: نحوُه إضافة الحق إلى اليقين، ووصفه بالسيئ؛ لأنه كانَ

⁽١) كذا في الأصول الخطية، ويُوافقُه نصُّ «الكشاف» من (ط)، والمطبوع من «الكشاف»، لكن في الأصل الخطي منه _أعني: من «الكشاف» _: «التي يقال فيها: هي إحدى الأمم».

⁽٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٩٦).

السَّيِّئ، ثم: ومَكَرَ السَّيِّئ. والدليلُ عليه: قولُه: ﴿ وَلا يَحِيقُ الْمَكُرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾. ومعنى ﴿ يَحِيقُ ﴾: يُحِيطُ ويَنزل. وقُرئ: (ولا يُحِيقُ المكْرَ السَّيِّئ) أي: لا يُحِيق اللهُ ولقد حاقَ بهم يومَ بَدْر. وعن النبيِّ ﷺ: «لا تمكُرُوا ولا تُعِينُوا ماكراً؛ فإنّ الله تعالى يقول: ﴿ وَلا يَحِيقُ الْمَكُرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ . ﴾، ولا تَبْغُوا ولا تُعِينوا باغياً، يقول الله تعالى: فيول: ﴿ وَلا يَحِيقُ الْمَكُرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ . ﴾، ولا تَبْغُوا ولا تُعِينوا باغياً، يقول الله تعالى: في الله على الله على الله عنها بَعْنُكُمُ عَلَىٰ أَنفُسِكُم ﴾ [يونس: ٢٣] ». وعن كَعْبِ: أنه قال لابنِ عبّاسٍ رضي الله عنها: قرأتُ في التوراة: مَن حَفَرَ مُغَوّاةً وَقَعَ فيها. قال: أنا وجدتُ ذلك في كتابِ الله، وقرأ الآيةَ. وفي أمثالِ العرب: مَن حفر لأخيه جُبّاً، وقع فيه مُنكبًا. وقرأ حمزةُ: (ومكر السَّيِّعُ) بإسكانِ الهمزة؛

للصدِّ عن الحق، وقد يكون المكرُ حَسناً إذا كان احتيالاً للدعاء، ومنه قوله: ﴿ وَمَكَرُواً وَمَكَرُواً وَمَكَرُواً

قولُه: (مُغَوَّاة)، الجوهري: المُغَوَّياتُ بفَتْح الواو مُشَدَّدة جَمْعُ المُغَوَّاة، وهي: حُفْرة كالزُّبْيةِ بالزاي المضمومةِ، يقال: مَنْ حَفر مُغَوَّاةً وقع فيها. وفي «المستقصى»: يُضرَبُ لمن أرادَ بصاحبِه مكراً فحاقَ به (١).

قولُه: (وقراً مَمْزة: «ومَكْر السِّيعُ» (٢)، بإسكانِ الهمزةِ)، في «التيسير» (٣): قرأها حمزةُ في الوصلِ لتوالي الحركات تخفيفاً، كما سكَّن أبو عمرو الهمزة في ﴿بَارِيكُمْ ﴾ (٤) [البقرة: ٥٤] لذلك، وإذا وقَف أبدَلها ياءً ساكنة، والباقون: بخَفْضِها في الوصلِ، ويجوزُ روْمُها وإسكائها في الوقف.

وفي «المطْلع»: قال أبو جعفر النحاس: وقفَ عليه حمزةً، وهو وَقْفٌ تامّ (٥)، فظنّ الراوي أنه وَصْلٌ لخفة الوقفة.

⁽١) «المستقصى في أمثال العرب» (٢: ٣٥٤).

⁽٢) انظر: «حجة القراءات» ص ٩٤ و «الجامع لأحكام» القرآن (١٤: ٣٥٨).

⁽٣) «التيسير في القراءات السبع» ص ١٨٢.

⁽٤) انظر: «حجة القراءات» ص ٩٧.

⁽٥) انظر: «القطع والائتناف» للنحاس ص ٤٢٨.

.....

وقال الزجاج: وقرأ حمزة: «ومَكْرَ السّيِّئ» موقوفاً(١)، وهذا عند النحويين لَحْن، وإنها يجوز في اضطرارِ الشعر، وأنشدوا:

إذا اعوجَجْنَ قلتُ: صاحِ قَوِّمِ

أي: يا صاحب، والأصل: يا صاحبُ قَوِّم، لكنه حذف مُضطرًا، وكان الضم بعد الكسر، والكسر بعْدَ الكسر مستثقلاً، وأنشَدوا:

فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتحقِبِ إثْمَا من الله ولا واغِلِ (٢)

وهذان البيتان قد أنشدَهما جميعُ النحويينَ الحذّاق، وزعموا كلهم أن هذا من الاضطرار لا يجوز مثله في كتاب الله تعالى، وأنشدَهما (٣) محمدُ بن يزيد:

إذا اعوجَجْن قُلْتُ: صاحِ قَوِّمِ

وهذا جيد بالغ، وأنشدنا:

فاليومَ فاشْرَبْ غيرَ مستحقِب

وأما ما يُروى عن أبي عمرو بن العلاء: «إلى بارِثْكم» [البقرة: ٥٤]، فإنّما هو أن يختلسَ الكَسْر اختلاساً ولا يَجْزِم، وراويه غيرُ ضابطِ^(٤) ضَبْطَ سيبَوَيْهِ والخليل. ورواهُ سيبويهِ باختلاسِ الكَسْر، كأنه يقلل صوتَه عند الكسر^(٥).

⁽١) عبارة الزجاج: على الوقف.

⁽٢) سبق تخريجه.

⁽٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «معاني القرآن» للزجاج: «وأنشدناهما».

⁽٤) صَحَّت عن أبي عمرو رواية التسكين في «بارثكم» من طرق عنه، كما صحت عنه رواية التسكين، ولا وَجْهَ لاتهام القراء بعدم الضبط أو قلته، فقد ثبت ضبطهم وتثبَّتهم. انظر: «النشر» لابن الجزري (٢١٤ - ٢١٤).

⁽٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٧٥-٢٧٦).

وذلك لاستثقالِه الحركاتِ مع الياءِ والهمزة، ولعلّه اختلَسَ فظُنَّ سكوناً، أو وَقَفَ وقفةً خفيفة، ثم ابتدأ ﴿وَلَا يَحِيقُ ﴾. وقرأ ابنُ مسعود: (ومكراً سيّئاً). ﴿سُنَتَ الْأُولِينَ ﴾: إنزال العذاب على الذين كذَّبوا برُسلِهم من الأُمم قَبْلَهم، وجَعَلَ استقبالهَم لذلك انتظاراً له منهم، وبيَّن أنّ عادتَه التي هي الانتقامُ من مكذِّي الرسل عادةٌ لا يبدِّلهُا ولا يحوِّلها، أي: لا يغيِّرها؛ وأنّ ذلك مفعولٌ له لا محالة، واستَشْهدَ عليهم بها كانوا يُشاهِدونه في مسائرهم ومَتاجِرِهم في رِحَلهم إلى الشامِ والعراق واليمن مِن آثارِ كانوا يُشاهِدونه في مَسائرهم ومَتاجِرِهم في رِحَلهم إلى الشامِ والعراق واليمن مِن آثارِ الماضِينَ وعلاماتِ هَلاكِهم ودَمارهم. ﴿لِيُعْجِزَهُۥ ﴾: ليَسبِقَه ويَفُوتَه.

[﴿ وَلَوْ يُوَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِن دَابَاتِهِ وَلَكِ نَوُخِرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلِ مُسَتَّى فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَإِثَ اللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِ. بَصِيرًا ﴾ ٤٥]

وقالَ أبو عليّ: هو على إجراءِ الوصلِ مُجرى الوقفِ كها حكى سيبويه من قولِه: ثَلَثْهُم. وقيل: يحتملُ أنه خَفَّفوا الباءَ من «إبل»؛ لتوالي الكسرتين، كها خفَّفوا الباءَ من «إبل»؛ لتوالي الكسرتين، ونُزِّلَ حركةُ الإعرابِ بمنزلةِ غيرِ حركةِ الإعراب.

قولُه: (ومكراً سَيِّئاً)، قالَ ابنُ جنِّي: يشهد لتنكيره تنكير ما قبله وهو ﴿آسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ ﴾، وقراءةُ العامّة أقوى معنى لتعريفِه، كأنه قال: المكرَ السَّيِّع مُستنكرٌ في النفوس(١١)، مفعولٌ له لا محالة، أي: لله تعالى أن يفعلَه.

قولُه: (وجعل استقبالهُم لذلك انتظاراً له منهم)، اللام متعلِّقٌ بـ«انتظارِ» أي: أُريدَ أن يقال: فهل أن يقال: فهل يَسْتقبلونَ إلا ما فَعلنا بها مضى من الأمم الماضيةِ من الدمارِ، وقيل: فهل ينتظرونَ، إيذاناً بأنّ المنتظرَ حقُّهم اللازم، فهَلْ ينتظرونَ حُلولَ ميعادِه؟

قولُه: (أي: لا يُغيِّرها)، معنى التبديلِ والتحويل. وقولُه: «وأنَّ ذلك مفعولٌ له» أي: لله تعالى، عَطْفٌ تفسيريُّ، فَسَر معنى «لن» وتكريرَه وما يَتَّصِلُ بهها.

⁽١) «المحتسب» (٢: ٢٠٢)، ولفظه: «كأنه قال: والمكرَ السَّيِّئ الذي هو عالٍ مُستكرةٌ مُستنكرٌ في النفوس».

﴿ بِمَا كَسَبُوا ﴾: بها اقترَفُوا مِن مَعاصيهم. ﴿ عَلَى ظَهْرِهِمَا ﴾: على ظهرِ الأرض ﴿ مِن دَآبَةٍ ﴾: مِن نَسَمة تَدِبُّ عليها، يريدُ بني آدم. وقيل: ما تَركَ بني آدم وغيرَهم مِن سائر الدوابِّ بشُؤم ذُنوبهم. وعن ابنِ مسعود رضي الله عنه: كادَ الجُعَل يُعذَّب في جُحْره بذَنْبِ ابنِ آدم، ثم تلا هذه الآيةَ. وعن أنسٍ: إنَّ الضَّبُ المِهُوت هَزْلاً في جُحْرِه بذَنْبِ ابنِ آدم. وقيل: يَجِسُ المطرَ فيهلكُ كلُّ شيء. ﴿ إِنَ الْجَلِ

قولُه: (﴿عَلَىٰ ظَهْرِهَا ﴾ على ظهر الأرض)، قد جرى ذكرُ الأرض فيها قبل هذه الآية، يليها قولُه: ﴿وَمَاكَاكُ اللّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي ٱلسَّمَوَتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ فلذلك جاء ﴿عَلَىٰ ظَهْرِهَا ﴾. قالَ مَكِّي في قولِه: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ ﴾: العاملُ في ﴿إذا ﴾ هو ﴿جَاءَ ﴾ لأن ﴿إذا ﴾ فيها معنى الجزاء، والأسهاءُ التي يُجازى بها يعملُ فيها ما بعْدَها، تقول: مَنْ أُكْرِمْ يُكْرِمْني، فأُكْرِم هو العاملُ في «مَنْ » بلا خلاف فأشبهَتْ إذن حروف الشرطِ لِما فيها من معناه فعمِلَ فيها ما بعدها، وكان حقُّها أن لا يعملَ فيها، لأنها مُضافةٌ إلى ما بعْدَها من الجملِ والمضافُ إليه لا يعملُ فيها الفعلُ الذي يليها، والموضعُ الذي لا يُجازى بها لا يعملُ فيها الفعلُ الذي يليها، والموضعُ الذي لا يُجازى بها لا يعملُ فيها الفعلُ الذي يليها، والموضعُ الذي لا يُجازى بها لا يعملُ أن يعملُ فيها الفعلُ الذي يليها، والموضعُ الذي لا يُجازى بها لا يعملُ أن يعملَ فيها الفعلُ الذي يليها، والموضعُ الذي لا يُجازى بها لا يعملُ أن يعملُ فيها الفعلُ الذي يليها، والموضعُ الذي لا يُجازى بها لا يعملُ أن يعملَ فيها الفعلُ الذي يليها، والموضعُ الذي لا يُجازى بها لا يعملُ أن يعملَ بها أن يعملُ بها أن يعملُ فيها الفعلُ الذي يليها، والموضعُ الذي لا يُجازى بها لا

قولُه: (إنّ الضّبَّ ليموتُ هَزْلاً في جُحْرِه بِذَنْبِ ابنِ آدم) (٢)، النهاية: أي: يحتبسُ عنه المطرُ بشُؤم ذنوبهم، وإنما خَصَّ الضبّ، لأنه أطولُ الحيوانِ نَفْساً، وأصبَرُها على الجوع. ورُوِي: «الحُبارى»(٣) بِدَلَ «الضبِّ» لأنها أبعَدُ الطير نُجْعةً.

⁽۱) «مشكل إعراب القرآن» (۲: ۹۹٦).

⁽۲) بلفظ «الجعل» بدل «الضب» أخرجه الطبري في «جامع البيان» (۱۷: ۲۳۱) والبيهقي في «شعب الإيهان» (۹: ۵۶۶) والحاكم في: «المستدرك» (۳،۲۳) والطبراني في «المعجم الكبير» (۹: ۲۱۳) وابن أبي شيبة في «المصنف» (۷: ۱۰۸) كلهم من حديث عبدالله بن مسعود.

وفي «تخريج أحاديث الكشاف» (٣: ١٥٨) قال: رواه البيهقي في «شعب الإيمان» عن أبي هريرة.

[&]quot;) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩: ٤٤٥) بلفظ «حتى الحبارى لتموت في وكرها هزلًا لظلم الظالم».

مُسَمَّى ﴾: إلى يوم القيامة. ﴿كَانَ بِعِبَ ادِهِ بَصِيرًا ﴾ وعيدٌ بالجزاء.

عن رسول الله ﷺ : «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الملائكةِ دعتْهُ ثمانيةُ أَبوابِ الجنةِ: أَنِ ادخلُ مِنْ أَيِّ بابٍ شئتَ».

هَزُلَتِ الدَّابِهُ هُزالاً، وأهْزَلْتُها أنا هَزْلاً، وأهزَلَ القوم: إذا أصابَت مواشيَهم السنة، فَهَزُلَتْ، أي: ضعُفَتْ، والـهَزْلُ ضدّ السِّمَن.

تَمَّتِ السورةُ بحَمْدِ الله

* * *

فهرس زُمَر الآياتِ المفسّرة

الصفحة	٠
ىص	سورة القه
ø	[4-1]
A-3	[1]
۱۰-۸	[%-0]
17-1+	[v]
18-17	[A]
19-18	[4]
Y 1V	[11-1-]
**-* •	[17-17]
71-77	[11]
Y7-Y£	[14-10]
V-Y	[14-1A]
79-7 V	[*•]
19	(* 1)
*4	(** **)
12- 79	[44-44]

	0Y-£7	of different Application of the district	[44-44]
	00-04		[44-34]
	07-00	:	[40]
	0V-07	,	[77]
	09-04		[*v]
	74-09		[44]
	78-74		[٤٠-٣٩]
	77-78		[84-81]
	77-77	•	[27]
	74-77		[11]
	79-78		[10]
1.	V-19	•	[27]
	VY-V •		[£V]
	V"I-V"	:	[£A]
	٧٦		[84]
	VV		[•6]
	VA-VV		[01]
	٧A		[0Y]
``	VA		[70]
	V4-VA		[08]
	V4		[00]
	A1-Y1		[07]

. APPENTIAL AND A STATE OF THE APPENTIAL AND	
الصفحة	الآبات التسمية الآبات
AY-A1	[øV]
A\$-A4	[0]
4A-FA	[04]
7A-VA	[1.]
14-14	[11]
91-19	[77]
90-47	[77]
94-90	[37-78]
٩٨	[77]
147	[٦٨]
1.1-1	[٧٠-٦٩]
1 • 1 - 3 • 1	[٧٣-٧١]
1.0-1.8	[٧٤]
1.0	[٧٥]
1 - 1 - 1 - 1	[٧٧-٧٦]
114-1-4	[٧٨]
114-114	[V4]
114-118	[٨١-٨٠]
14114	[AY]
144-14.	[٨٣]
178-177	[A£]
178-174	[^0]

الصفحة	الآيات
140	[٢٨]
071-771	[٨٧]
771-771	[٨٨]
	سورة العنكبوت
140-114	[4-1]
147-140	[£]
144-141	[0]
144	[7]
18189	[Y]
188-18+	[٨]
150-155	[4]
187-180	[11-11]
184-187	[14-14]
101-189	[10-12]
101-101	[
301-101	[PI-YY]
17109	[77]
171	[44]
177-171	[40]
178-178	[77]
170-178	[77]
177-170	[^\7\]

الصفحة	الآبات
17A-177	[44-41]
179-17A	[#]
179	(re-rt)
12-174	(TV- P7)
171~170	[* A]
1V1	[141]
149-141	[47-11]
1 V a	[67"]
144-141	[11]
174-177	
141-144	[£7]
144-141	[17]
174-174	[19-14]
149-147	[84-81]
141-14.	[00-07]
147-141	[07]
141-144	[ev]
190-191	[04-0A]
194-190	[3+]
147	[11]
144-14A	[77]
144	

				الاد	
		1-4.1		[18] [11-10]	
1,		Y . W		[77]	
	•	0-7+4		[\\]	
	Y •	7-7.0		[14]	••
	*.		سورة الروم		
٠.:	* Y)	Y-Y+V		[0-1]	
r .	Y .1	14-414		[V-7]	
7.	**	10-112		[٨]	,
F	· · · · ·	17-710		[4]	
	Υ.	11-11		IVI	*
*	*	19-114		[NN]	
	¥,	Y Y 14		[17-17]	
• • • • •	Υ.	Y1-44 .		[\$1-71]	•
	*	78-771		[14-17]	
		** * ***		[+1-4-]	
2.44		77-77		[YY]	
	*	YA-YYY		[177]	
		*1-YYX		[[*1]	
	Y	YY-1Y1 YA-1YY		[77-70]	
	*	" ^+		[**]	
All v		£ - 774		[AY]	

[1 -01]

777-777

manner been an emaile	AN ADDOLLER.	سورة لقان		
6 .	YA • - YVA		[0-1]	
	YA0-YA+		[V-7]	٠.
÷ .	**************************************		[11-1]	
	PAY-PAY		[14]	:
	Y4 YA4		[14]	
	745-74		[10-12]	
	397-097		[rt]	
	Y4VY40		[\\]	
	711-194		[14-14]	
:	***		[4.]	
	***		[*1]	
	W+8-4+4	٠.	[YY]	
	4.0-4.8		[44-34]	
	414-4.0		[44-44]	
	WIK-KIY.		[44]	
	*10-414		[444]	
·	W1V-W10		[٣١]	
	*11		[۲۲]	
	*** 1-**1A		[٣٣]	
 	**************************************		[44]	

الصفحة	الأبات
ة السجدة	سورة
741-447	[٣-١]
***	[٤]
۳۳۷-۳۳۴	[0]
****	[4-7]
TE •-TTA	[11-1+]
455-45.	[11-17]
464-466	[14-10]
400-454	[1-14]
401-400	[77]
404-40V	[٢٥-٢٣]
471-47.	[77]
771	[YV]
474-471	[٣٠-٢٨]
ة الأحزاب	سورا
477-415	[٣-1]
***	[0-1]
***	[7]
44A-44\$	[A-Y]
241-24	[11-4]
790-797	[11-14]

	الشخف		الآبك
₹ - ``` •, • •	447-440		[17-10]
v .	444		[17]
	8 + 1-44V		[۲۰-۱۸]
* * *- !	£ + E - E + Y		[11]
	£•£	,	[77]
	111-110		[44-44]
	1113-373		[44-44]
	-213-212		[٣١-٣٠]
	184A-E17		[٣٢]
***	277-214		[44]
	274	• • • • • •	[٣٤]
* - ·	373-275		[٣٥]
	£77-£77		[٣٦]
	£47-£77		[rv]
, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	£44-£44		[۸۳-Р۳]
*** *	££1-£44		[{**]
1 10	227-221		[13-73]
	tto-tty		[88-88]
	££7-££0		[\$7-\$0]
	114		[٤٧]
	\$ \$ 4 - \$ \$ V		[4]

Name in the Control of the Control o
الآيات
[49]
[01]
[/٥]
[0Y]
[07]
[36]
[00]
[61]
[0/-0/]
[04]
[47-1-]
[17]
[10-18]
[11]
[14-17]
[18]
[٧٢-٧٠]
سورة س
[Y-1]
(E-T)
[•]
[4]

المفحة	. الآبات
018-0.4	[A-Y]
3/0-0/8	[4]
070-010	[17-13]
٥٢٠-٥٢٥	[\1]
071-071	[17-10]
P70-730	[19-14]
0£{-0£Y	[*Y-Y•]
011-010	[YY]
730-/00	[٧٣]
00(_00)	[11]
000-001	[۲٦-۲۰]
991-999	[٧٧]
٥٦٠,−٥٥٦	[٨٢]
٥٦)-٥٦٠	[٣٠-٢٩]
07Y-07J	[FI]
010-011	[77-71]
776-776	[40-45]
٥٦٧	Eraj
079-079	[۲۸-۲۷]
041-014	LA.
۵۷۲-۵۷۱	[6-6-]
0VE-0YY	[61]

الصفحة المناحة	الآبات
ovŧ ,	[24]
077-070	[£0-££]
0Y9-0YY	[£7]
o/v-o//4	[{ V]
۰۸۲-۰۸۰	[£A]
•∧{-•∧Y	[84]
0A7-0A8	[0•]
0AY-0A7	[01]
0 9 1-0/A	[08-04]
(ئكة (فاطر)	سورة الما
• ₹ Λ− ◊૧ Υ	[1]
7.1-094	[Y]
T+8-7++	[4]
7.0	[2]
7.4-1.0	[V-0]
717-7-8	[A]
718-717	[1]
319-718	[/•]
740-714	[NN]
744-770	[11]
714-114	[44]
· 184-W4	[16]

الصفحة	الآبات الآبات
	[١٧-١٥]
W1-WY	[44]
761-777	[17-14]
781-78.	TY £1
181	[17-78]
78-737	[YA-YV]
104-101	[٣•-٢4]
Yor	[TV]
741-404	[٢٥-٢٢]
748-711	[۲۷-۳٦]
777-770	[7A]
177-111	[r 1]
7.77	[13]
n A	EEN
177-717	[٤٤ -٤ ٢]
774-774	[84]

* * *